

# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمَلَهُ تَصَحُّبًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسْخِ الطَّبَعَةِ وَالطَّرِيقَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَأَتْهُ وَأَبْرَأَتْهُ وَأَمَادَتْهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء العاشر

دار المعرفة

بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري  
على ترتيب حروف المعجم (\*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإجارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- الفسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمزارة	(ج ٥)	٩٢- الفتن	(ج ١٣)
٩٥- أخبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الجيل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استتابة المرتدين	(ج ١٢)	٤٤- الخصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشربة	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأصاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كفارات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللفظة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والنذور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزارعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشركة	(ج ٥)	٤٦- المظالم	(ج ٥)
٣٤- البيوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغازي	(ج ٧-٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشفعة	(ج ٤)	٥٠- المكاتب	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- موافيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- النذور	(ج ١١)
١٩- التهجيد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- جزاء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- الجزية والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقبة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الجمعة	(ج ٢)	٣- العلم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الجنائز	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوضوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في الصلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكالة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العيدين	(ج ٢)		

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم الفهرس لالفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.  
(يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٣ - كتاب الأضاحي

١ - باب سنة الأضحية . وقال ابن عمر : هي سنة ومعروف

٥٥٤٥ - **حدثنا** أحمد بن يشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن زبيد الإيماني عن الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن نصلّي ، ثم نرجع فننحر ، من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإثم هو لحم قدمه لأهله ليس من التمسك في شيء . فقام أبو بردة بن نيار - وقد ذبح - قال : إن عدي جذعة ، قال : اذبحها ، وإن تجزى عن أحد بعدك ،

قال مطرف عن عامر عن البراء « قال النبي ﷺ : من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه ، وأصاب سنة المسلمين »  
٥٥٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** إسماعيل عن أبوب عن محمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : من ذبح قبل الصلاة فإثم ذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين »

**قوله** ( كتاب الأضاحي - باب سنة الأضحية ) كذا لأبي فر والنسب ، وأغيرهما سنة الأضاحي ، وهو جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة فتفتح الضاد والجمع ضحايا ، وهي أضحية ، والجمع أضحي وبه سمي يوم الأضحي ، وهو بذكر ويؤنث ، وكأن اسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه ، وكأنه ترجم بالسنة إشارة إلى مخالفة من قال بوجوبها ، قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية ، وفي وجه للشافعية من فروض الكفاية ، وعن أبي حنيفة تجب على المقيم المورس ، وعن مالك مثله في رواية لكن لم يقيد بالمقيم ، ونقل عن الأوزاعي وربيعة والليث مثله ، وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشبه من المالكية فوافقا الجمهور ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعنه واجبة ، وعن محمد بن الحسن هي سنة غير مرخص في تركها ، قال الطحاوي وبه نأخذ ، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها .هـ . وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » أخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله ثقات ، لكن اختلاف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصراب قاله الطحاوي وغيره ، ومع ذلك فليس صريحا في الإيجاب .  
**قوله** ( قال ابن عمر : هي سنة ومعروف ) وصله حماد بن سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر ، وللترمذي عسنا من طريق جبلة بن سميم « إن رجلا سأل ابن عمر عن الأضحية : أي واجبة ؟ فقال : ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون بعده ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ، وكأنه فهم

من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم أنه لا يقول بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكما أنه أشار بقوله « والمسلمون ، إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصاً على اتباع أفعال النبي ﷺ ، فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب ، وقد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث غنم بن سليم رفعه ، وعلى أهل كل بيت أضحية ، أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى ، ولا حجة فيه لأن الضيعة ليست صريحة في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة ، وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية . واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس « كتب على النحر ولم يكتب عليكم ، وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني وصححه الحاكم فذهل ، وقد استوعبت طارقه ورجاله في « الخصائص » ، من تخريج أحاديث الرافعي ، وسيأتي شيء من المباحث في وجوب الأضحية في الكلام على حديث البراء في حديث أبي بردة بن نيار بعد أبواب . ثم ذكر المصنف حديث البراء وأنس في أمر من ذبح قبل الصلاة بالاعادة ، وسيأتي شرحهما مستوفى بعد أبواب ، وقوله في حديث البراء « أن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنشعر ، وقع في بعض الروايات « في يومنا هذا نصلي ، بحذف « أن ، وعليها شرح الكرماني فقال : هو مثل « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » ، وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ، والمراد بالسنة هنا في الحديثين معاً الطريقة لا السنة بالاصطلاح التي تقابل الوجوب ، والطريقة أعم من أن تكون للوجوب أو للندب ، فإذا لم يبق دليل على الوجوب بقي الندب وهو وجه إيرادها في هذه الترجمة . وقد استدل من قال بالوجوب بوقوع الأمر فيهما بالاعادة ، وأجيب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة ، فهو كما لو قال لمن صلى راتبة الضحى مثلاً قبل طلوع الشمس : إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك ، وقوله في حديث البراء « وليس من النسك في شيء » النسك يطلق ويراد به الذبيحة ويستعمل في نوع خاص من الشعائر المرافقة ، ويستعمل بمعنى العبادة وهو أعم يقال فلان ناسك أي عابد ، وقد استعمل في حديث البراء بالمعنى الثالث وبالمعنى الأول أيضاً في قوله في الطريق الأخرى « من نسك قبل الصلاة فلا نسك له ، أي من ذبح قبل الصلاة فلا ذبح له أي لا يقع عن الأضحية » وقوله فيه « وقال مطرف » يعني ابن طريف بالطاء المهملة وزن عظيم ، وعامر هو الشعبي ، وقد تقدمت رواية مطرف موصولة في العيدين ونأتي أيضاً بعد ثمانية أبواب . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون

## ٢ - باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس

٥٥٤٧ - **حدثنا** معاذ بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى عن **بمعجة** الجهمي عن **عقبة** بن عامر الجهمي قال : **قسم** النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا ، فصارت لعقبة جذعة ، فقلت : يا رسول الله صارت لي جذعة ، قال : **ضح بها** ،

**قوله** ( باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس ) أي بنفسه أو بأمره . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن بمعجة ) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى أخبرني بمعجة بن عبد الله ، وهو بفتح الواحدة وسكون المهملة بعدما جيم ، واسم جده بدر ، وهو تابعي معروف ماله في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أزلت رواية مسلم ما يخفى من تدليس يحيى بن أبي كثير . **قوله** ( عن عقبة ) في رواية مسلم المذكورة



أن عقبة بن عامر أخبره . **قوله** (فسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايًا) سيأتي بعد أربعة أبواب أن عقبة هو الذي باشر القسمة ، وتقدم في الشركة «باب وكالة الشريك للشريك في القسمة» ، وأورده فيه أيضًا ، وأشار إلى أن عقبة كان في تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنائم ، وكذا كان للنبي ﷺ فيها نصيب ، ومع هذا فوكله في قسمتها وقدمت له هناك توجيها آخر ، وهذا الترجيح أقوى منه ، قال ابن المنير يحتمل أن يكون المراد أنه أطلق عليها ضحايًا باعتبار ما يؤول إليه الأمر ، ويحتمل أن يكون عينها الاضحية ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيبه ، فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الاضحية بين الورثة ولا يكون ذلك بيعًا ، وهي مسألة خلاف المالكية ، قال : وما أرى البخاري مع دقة نظره قصد بالترجمة إلا هذا ، كذا قال . **قوله** (فصارت لعقبة) أي ابن عامر (جدعة) بفتح الجيم والذال الممجمة هو وصف اسن معين من بهيمة الأنعام ، فن الضأن ما أكل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة أشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة ، وحكى الترمذي عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأعرابي أن ابن الشاهين يجذع لسته أشهر إلى سبعة وابن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة ، قال والضأن أسرع إجداعًا من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما أكمل الثالثة ومن الإبل ما دخل في الخامسة ، وسيأتي بيان المراد بها هنا قريبًا ، وأنها كانت من المعز بعد أربعة أبواب

### ٣ - باب الاضحية للمسافر والنساء

٥٥٤٨ - **حديث** مسددٌ حدثنا سفيانٌ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

أن النبي ﷺ دخل عليها وحاضت بسرف قبل أن تدخل مكة وهي نكبي ، فقال : مالك ، أنفست ؟ قالت : نعم قال : إن هذا أمرٌ كتبته الله على بناتِ آدم ، فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تنطوفي بالبيت . فلما كنا بمنى أتيت بلعم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر .

**قوله** (باب الاضحية للمسافر والنساء) فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه ، وقد تقدم نقله في أول الباب ، وإشارة إلى خلاف من قال إن النساء لا أضحية عليهن ، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرتين التضحية ، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة الحائض للتضحية . **قوله** (سفيان) هو ابن عيينة ، ولم يسمع مسدد من سفيان الثوري . **قوله** (عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية عن عبد الله بن سفيان «سمعت عبد الرحمن بن القاسم» وتقدمت في كتاب الحيض . **قوله** (بسرف) بفتح المهملة وكسر الراء مكان معروف خارج مكة . **قوله** (أنفست) ؟ قیده الاصيل وغيره بضم النون أي حضت ، ويجوز الفتح . وقيل هو في الحيض بالفتح فقط وفي الفحاش بالضم . **قوله** (قالت فلما كنا بمنى أتيت بلعم بقر) تقدم في الحج من وجه آخر عن عائشة أخصر من هذا ، وتقدم شرحه مبينا هناك . وقوله «ضحى النبي ﷺ عن أزواجه بالبقر» ظاهر في أن الذبح المذكور كان على سبيل الاضحية ، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه فقال : المراد أنه ذبحها وقت ذبح الاضحية وهو ضحى يوم النحر ، قال : وإن حمل على ظاهره فيكون تطارعا لا على أنها سنة الاضحية ، كذا

قال ولا يخفى بعده ، واستدل به الجمهور على أن ضحية الرجل تجزى عنه وعن أهل بيته ، وخالف في ذلك الحنفية ، وادعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ ولم يأت لذلك بدليل ، قال القرطبي : لم ينقل أن النبي ﷺ أمر كل واحدة من نسائه بأضحية مع تكرار سنن الضحايا ومع تعدد من ، والعادة تقضى بنقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من الجزئيات ، ويؤيده ما أخرجه مالك وابن ماجه والترمذي وصححه من طريق عطاء بن يسار وسألت أبا أيوب : كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : كان الرجل يضحي بأضحية عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويعطون ، حتى تنهى الناس كما ترى .

#### ٤ - باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر

٥٥٤٩ - حدثنا صدقة أخبرنا ابن علية عن أبيوب عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ يوم النحر : من كان ذبح قبل الصلاة فليعم . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم - وذكر جهنمه - وعندي جذعة خير من شاة لحم . فرخص له في ذلك ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا . ثم انسكتنا النبي ﷺ إلى كبشين فذبحهما ، وقام للناس إلى غنمة فنوزعوها ، أو قال : فتجزعوها .

قوله ( باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر ) أى اتباعا للعادة بالالتذاذ بأكل اللحم يوم العيد ، وقال الله تعالى ( ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) . قوله ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل ، وابن عليه هو اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم . قوله ( فقام رجل ) هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء . قوله ( إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ) في رواية دواد بن أبي هند عن الشعبي عند مسلم . فقال يا رسول الله ، إن هذا يوم اللحم فيه مكروه ، وفي لفظ له د مقروم ، وهو بسكون القاف ، قال عياض رويناه في مسلم من طريق الفارسي والسجوي ، مكروه ، ومن طريق العذري ، مقروم ، وقد صوب بعضهم هذه الرواية الثانية وقال معناه يشتهى فيه اللحم يقال قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتيمته فهو موافق للرواية الأخرى ، وإن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، قال عياض : وقال بعض شيوخنا صواب الرواية د اللحم فيه مكروه ، بفتح الحاء وهو اشتها اللحم والمعنى ترك الذبح والأضحية وإبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه ، قال وقال لى الاستاذ أبو عبد الله بن سليمان معناه ذبح ما لا يجزى في الأضحية بما هو لحم أه ، وبالحق ابن العربي فقال : الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك ، يقال لحم الرجل بكسر الحاء . يلحم بفتحها إذا كان يشتهى اللحم ، وأما الفرطبي في د المفهم فقال تكلف بعضهم ما لا يصح رواية أى اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه أنه يخالف السنة قال وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإن هذا التأويل لا يلائمه ، إذ لا يستقيم أن يقول إن هذا اليوم اللحم فيه يخالف السنة وأنى عجلت لا طعم أهلى ، قال : وأقرب ما يتكلف هذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير لحذف لفظ التأخير لدلالة قوله عجلت . وقال النووي ذكر الحفاظ أبو موسى أن معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قال وهو معنى حسن قلنا : يعنى طلبه من الناس كالصديق والجار ، فاختار هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فاعطاهم بما ذبحه عن الطلب . ووقع

في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العبدية وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فاجبت أن تكون شاتي أول ما يذبح في بيتي ، ويظهر لي أن هذه الرواية يحصل الجمع بين الروايتين المتقدمتين ، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروها لا تنافض فيه وإنما هو باعتبارين : فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذباح فالنفس تشفق له يكون مشتهى ، ومن حيث توارد الجميع عليه حتى يكثر بصير مملولا فاطاقت عليه الكراهة لذلك ، فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله ، وحيث وصفه بكونه مكروها أراد انتهاءه ، ومن ثم استعمل بالذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه . ووقع في رواية فراس عن الشعبي عند مسلم وقال خالي : يا رسول الله قد نسكت عن ابن لي ، وقد استشكل هذا ، وظهر لي أن مراده أنه ضحى لأجله للمنى الذي ذكره في أهله وجيرانه ، غصن ولده بالذكر لأنه أحسن بذلك عنده حتى يستغنى ولده بما عنده عن التشوف إلى ما عنده غيره . قوله ( وذكر جيرانه ) في رواية طاسم عند مسلم وإني لمحت فيه نسيكتي لأطم أهل وجيراني وأهل دارى . قوله ( فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا ) قد وقع في حديث البراء اختصاصه بذلك كإسياني بعد أبواب ، ويأتي البحث فيه ، كان أنسا لم يسمح ذلك ، وقد روى ابن عون عن الشعبي حديث البراء وعن ابن سيرين حديث أنس فكان إذا حدث حديث البراء يقف عند قوله « ولئن تجزى عن أحد بعدك » ويحدث بقول أنس « لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا » ولعله استشكل الخصوصية بذلك لما جاء من ثبوت ذلك لغير أبي بردة كما سيأتي بيانه قريبا . قوله ( ثم انكأ ) مبهوم أى مال يقال كفأه الاناء إذا أملت ، والمراد أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح . قوله ( وقام الناس ) كذا هنا ، وفي الرواية الآتية في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » ، فتسلك به ابن التين في أن من ذبح قبل الإمام لا يجزئه ، وسيأتي البحث فيه . قوله ( إلى غنيمة ) بفتح معجمة ونون مصغر ( فتوزعوها أو قال فتجزعوها ) شك من الراوى ، والأول بالزاي من التوزيع وهو التفرقة أى يفرقوها ، والثاني بالجيم والزاي أيضا من الجوزع وهو القطع أى اقتسموها حصصا ، وليس المراد أنهم اقتسموها بعد الذبح فأخذ كل واحد قطعة من اللحم وإنما المراد أخذ حصص من الغنم ، والقطعة تطلق على الحصص من كل شيء ، فبهذا التقرير يكون المعنى واحدا وإن كان ظاهره في الأصل الاختلاف

### ٥ - باب من قال : الأضحى يوم النحر

٥٥٥٠ - حدثنا محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد بن عبد الله عن أبي بكر عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض . لست أثنى عشر شهرا ، منها أربعة حرم : ثلاث متواليات ذو الحجة والمهرم ، ورجب مضر الذي بين جدادى وشعبان . أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسئله بغير اسمه ، فقال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسئله بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فان ذمكم وأموالكم - قال محمد : وأحبابه »

قال : وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا . وستأقون ربكم فيما لكم من أعمالكم . ألا فلا ترجعوا بعدي ضلّالاً يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا ليبلغ الشاهد الغائب ، فقل بعض من يهلكه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه - فكان محمد إذا ذكره قال : صدق النبي ﷺ - ثم قال : ألا هل بلغت ، ألا هل بلغت ؟

قوله ( باب من قال الاضحى يوم النحر ) قال ابن المنير أخذه من إضافة اليوم الى النحر حيث قال د البس يوم النحر ، واللام للجنس فلا يبقى نحر الا فى ذلك اليوم ، قال والجواب على مذهب الجماعة أن المراد النحر الكامل واللام تستعمل كثيرا للكمال كقوله د الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب . . قلت : واختصاص النحر باليوم العاشر قول حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري ، وعن سعيد بن جبير وأبي الشعثاء مثله إلا فى من فيجوز ثلاثة أيام ، ويمكن أن يتمسك لذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه . أمرت بيوم الاضحى عيداً جعله الله لهذه الأمة ، الحديث صححه ابن حبان ، وقال القرطبي : الفسك بإضافة النحر الى اليوم الاول ضعيف مع قوله تعالى ( ليدكوا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام ) ويحتمل أن يكون أراد أن أيام النحر الأربعة أو الثلاثة اكل واحد منها اسم يخصه ، فالاضحى هو اليوم العاشر والذى يليه يوم القر والذى يليه يوم النفر الاول والرابع يوم النفر الثاني ، وقال ابن التين : مراده أنه يوم تنحرف فيه الاضاحى فى جميع الاقطار ، وقيل مراده لاذبح الا فيه خاصة ، يعنى كما تقدم نقله عن قال به . وزاد مالك : ويذبح أيضا فى يومين بعده . وزاد الشافعى اليوم الرابع : قال وقيل يذبح عشرة أيام ولم يره ائنا ، وقيل الى آخر الشهر وهو عن عمر بن عبد العزيز وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وغيرهم ، وقال به ابن حزم متمسكا بعدم ورود نص بالتقييد . وأخرج مارواه ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار قالوا عن النبي ﷺ مثله ، قال : وهذا سند صحيح لهما ، لكنه مرسل فيلزم من محتج بالمرسل أن يقول به . قلت : وسيأتى عن أبي أمامة بن سهل فى الباب الذى يليه شىء من ذلك ، وبمثل قول مالك قال الثوري وأبو حنيفة وأحد ، وبمثل قول الشافعى قال الأوزاعى . قال ابن بطال تبعا للطحاوى : ولم ينقل عن الصحابة غير هذين القروين ، وعن قتادة ستة أيام بعد العاشر . وحجة الجمهور حديث جبير بن مطعم رفعه د فجاج من منحر ، وفى كل أيام التشريق ذبح ، أخرجه أحمد لكن فى سننه انقطاع ، ووصله الدارقطنى ورجاله ثقات ، وافقوا على أنها تشرع ليلا كما تشرع نهارا إلا رواية عن مالك وعن أحمد أيضا . ثم ذكر المصنف حديث محمد - وهو ابن سيرين - عن ابن أبي بكرة وهو عبد الرحمن وقد تقدم شرحه فى العلم ، وفى باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج شىء منه ، وكذا فى تفسير برامة . قوله ( ثلاث متواليات الى قوله ورجب مضر ) هذا هو الصواب وهو عددا من سنتين ، ومنهم من عداه سنة واحدة فيبدأ بالبحرم لكن الاول اليتق بيان المتوالية ، وشذ من أسقط وجبا وأبدله بشوال زاعما أن بذلك تنوال الأشهر الحرم وأن ذلك المراد بقوله تعالى ( فيمضوا فى الارض أربعة أشهر ) حكاه ابن التين . قوله ( قال وأحسبه ) هو ابن سيرين كأنه كان يشك فى هذه اللفظة وقد ثبتت فى رواية غيره . وكذا قوله د فكان محمد اذا ذكره ، فى رواية السكسهيى ذكر . . قوله ( أن يكون أوعى له من بعض من سمعه ) كذا الأكثر بالرواى أكثر وعياله وقصمها فيه ، ووقع فى رواية الاصيل

والمستعمل : أرى ، بالراء . من الرعابة ورجحها بعض الشراح ، وقال صاحب المطالع : هي وهم ، وقوله : قال الأهل بلغت ، الفائل هو النبي ﷺ وهو بقية الحديث ، واسكر الراوى فصل بين قوله : بعض من سمعه ، وبين قوله : الأهل بلغت ، بكلام ابن سيرين المذكور

### ٦ - باب الأضحية والنحر بالمصلى

٥٥٥١ - حدثنا محمد بن أبي بكر الملقب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله عن نافع قال : « كان عهد الله ينحر في المنحر » . قال عبيد الله : يعني منحر النبي ﷺ

٥٥٥٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن كثير بن فرقة عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره قال : « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى »

قوله ( باب الأضحية والنحر بالمصلى ) قال ابن بطال هو سنة الامام خاصة عند مالك ، قال مالك فيما رواه ابن وهب : إنما يفعل ذلك للثلاذيح أحد قبله ، زاد المصنف : وليذبحوا بعده على يقين ، وليتملوا منه صفة الذبح . وذكر فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين : أحدهما موقوف ، والثاني مرفوع . كان النبي ﷺ يذبح وينحر بالمصلى ، وهو اختلاف على نافع ، وقيل بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي ﷺ يريد به المصلى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك ، وقال ابن التين : هو مذهب مالك أن الامام يبرز أضحيته للمصلى فيذبح عنك ، وبالغ بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال : من لم يفعل ذلك لم يؤتم به . وقال ابن العربي : قال أبو حنيفة ومالك لا يذبح حتى يذبح الامام ان كان من يذبح ، قال ولم أر له دليلا

### ٧ - باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين . وبذكر سمينين

وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال : « كنّا نسمّن الأضحية بالمدينة . وكان المسلمون يسمّون »

٥٥٥٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « كان النبي ﷺ يضحي بكبشين ، وأنا أضحي بكبشين »

[ الحديث ٥٥٥٣ - أطرا له في : ٥٥٥٤ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٦٥ ، ٧٢٩٩ ]

٥٥٥٤ - حدثنا شعبه بن سعيد حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس : « إن رسول الله ﷺ انكفأ إلى كبشين أقرنين أمتحين ، فذبحهما بيده »

تابعه وثوب عن أيوب . وقال إسماعيل وحاتم بن وردان : عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس

٥٥٥٥ - حدثنا عمر بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخليل : « عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطاه غنما يفسمها على صحابته ضحايا ، فبقي عتود ، فذكره النبي ﷺ فقال : ضح به أنت »

٢ - ج ١٠ - تصح الحديث



وحكى الرويانى من الشافعية استحباب التعريق على أيام النحر ، قال النووي : هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، كذا قال والحديث دال على اختيار الثانية ، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحي بعدد فضحي أول يوم باثنين ثم فرق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفا للسنة . وفيه أن الذكر فى الاضحية أفضل من الاثني وهو قول أحد ، وعنه رواية أن الاثني أولى ، وحكى الرافعى فيه قولين عن الشافعى أحدهما عن إمامه فى البويطى الذكر لأن لحمه أطيب وهذا هو الأصح ، والثانى أن الاثني أولى ، قال الرافعى وإنما يذكر ذلك فى جزاء الصيد عند التقويم ، والاثني أكثر قيمة فلا نفدى بالذكر ، أو أراد الاثني الذى لم تلد . وقال ابن العربى : الأصح أفضلية الذكر على الاناث فى الضحايا وقبلهما سواء ، وفيه استحباب التضحية بالافرن وأنه أفضل من الأجم مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجم وهو الذى لا قرن له ، واختلفوا فى مكسور القرن . وفيه استحباب مباشرة المضحي الذبح بنفسه واستدل به على مشروعية استحسان الاضحية صفة ولونا ، قال الماوردى : إن اجتمع حسن المنظر مع طيب المخبر فى اللحم فهو أفضل ، وإن انفردا فطيب المخبر أولى من حسن المنظر . وقال أكثر الشافعية : أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البلقاء ثم السوداء . وسيأتى بقية فوائد حديث أنس بعد أبواب . قوله ( فذبحهما بيده ) سيأتى البحث فيه قريبا . قوله ( وقال اسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب بن محمد بن سيرين عن أنس ) يعنى أنهما خالفا لعبد الوهاب الثقفى فى شيخ أيوب فقال هو أبو قلابة . وقال محمد بن سيرين ، فاما حديث اسماعيل وهو ابن علية فقد وصله المصنف بعد أربعة أبواب فى أثناء حديث ، وهو مصير منه إلى أن الطريقين صحيحان ، وهو كذلك لاختلاف سياقهما . وأما حديث حاتم بن وردان فوصله مسلم من طريقه . قوله ( تابعه وهيب عن أيوب ) كذا وقع فى رواية أبى ذر ، وقدم الباقون متابعه وهيب على روايتى اسماعيل وحاتم وهو الصواب ، لأن وهيبا إنما رواه عن أيوب عن أبى قلابة متابعا لعبد الوهاب الثقفى ، وقد وصله الاسماعيل من طريقه كذلك ، قال ابن التين : إنما قال أولا د قال اسماعيل ، وثانيا د تابعه وهيب ، لأن القول يستعمل على سبيل المذاكرة ، والمتابعة تستعمل عند النقل والتحمل . قلت : لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج البخارى طريق اسماعيل فى الاصول ، ولم ينحصر التعليل الجازم فى المذاكرة ، بل الذى قال إن البخارى لا يستعمل ذلك إلا فى المذاكرة لا مستند له . قوله ( الليث عن يزيد ) هو ابن أبى حبيب ، بينه المصنف فى كتاب الشركة . قوله ( أعطاه غنما ) هو أعم من الضأن والمرد . قوله ( على صحابته ) يحتمل أن يكون الضمير للنبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون أعقبه ، فعلى كل يحتمل أن تكون الغنم ماسكا للنبي ﷺ وأمر بقسمتها بينهم تبرعا ، ويحتمل أن تكون من النعم واليه جناح القرطبي حيث قال فى الحديث : إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لم يقدر عليها من بيت مال المسلمين . وقال ابن بطال : إن كان قسمها بين الأغنياء فهى من النعم وإن كلن خص بها الفقراء فهى من الزكاة . وقد ترجم له البخارى فى الشركة باب قسمة الغنم والعدل فيها ، وكأنه فهم أن النبي ﷺ بين أعقبه ما يعطيه لكل واحد منهم وهو لا يוכל الا بالعدل ، وإلا لو كان وكل ذلك لرأى لعمر عليه ، لأن الغنم لا يتأتى فيها قسمة الأجزاء ، وأما قسمة التمديد فتحتاج إلى رد ، لأن استواء قسمتها على التبرير بعيد . قلت : ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ضحى بها عنهم ، ووقعت القسمة فى اللحم فتكون القسمة قسمة الأجزاء كما تقدم توجيهه عن ابن المنير قبل أبواب . قوله ( فى عتود ) بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة ، وهو من أولاد المعز ما قوى ورعى وأتى عليه حول ، والجمع أعددة وعدنان ، وتدغم التاء

في الدال فيقال عدان ، وقال ابن بطال : العتود الجذع من الممز ابن خمسة أشهر ، وهذا بين المراد بقوله في الرواية الأخرى عن عقبة كما مضى قريبا . جذعة ، وأنها كانت من الممز ، وزعم ابن حزم أن العتود لا يقال إلا للجذع من الممز ، وتعبقه بعض الشراح بما وقع في كلام صاحب « المحكم » أن العتود الجدى الذى استسكرش ، وقيل الذى بلغ السفاد ، وقيل هو الذى أجذع . قوله ( فقال ضح به أنت ) زاد البيهقي في روايته من طريق يحيى بن بكير عن الليث ، ولا رخصة فيها لأحد بعدك ، وسأذكر البحث في هذه الزيادة في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى ، واستدل به على إجزاء الأضحية بالذاة الواحدة ، وكأن المصنف أراد بإيراد حديث عقبة في هذه الترجمة - وهى ضحية النبي ﷺ بكبشين - الاستدلال على أن ذلك ليس على الوجوب بل على الاختيار ، فن ذبح واحدة أجزأت عنه ومن زاد فهو خير ، والأفضل الاتباع في الأضحية بكبشين ، ومن نظر الى كثرة اللحم قال كالشافعي : الأفضل الأبل ثم الضأن ثم البقر ، قال ابن العربي : وافق الشافعي أشهب من المالكية ، ولا يعدل بفعل النبي ﷺ شيء ، يمكن يمكن التسك بقول ابن عمر - يعنى الماضى قريبا - كان يذبح وينحر بالمصل ، أى فانه يشمل الأبل وغيرها ، قال : لكنه عموم ، والنسك بالصريح أولى وهو الكبش . قلت : قد أخرج البيهقي من حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ يصحى بالمدينة بالجزور أحيانا وبالكبش إذا لم يجد جزورا ، فلو كان ثابتا لسكان نسا في موضع الزواج ، لكن في سنة عبد الله بن نافع وفيه مقال ، وسيأتى حديث عائشة أن النبي ﷺ صحى عن نسائه بالبقر في ذباب من ذبح ضحية غيره ، وقد ثبت في حديث عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ أمر بكبش أقرن يظأ في سواد وينظر في سواد وبرك في سواد ، فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ، ثم صحى » أخرجه مسلم . قال الخطابي : قولها يظأ في سواد الخ تريد أن اغلافه ومواضع البروك منه وما أساط بملاحظ عينيه من وجهه أسود ، وسائر بدنه أبيض .

#### ٨ - باب قول النبي ﷺ لأبي بردة : ضح بالجذع من الممز ، ولن تجزى عن أحد بعدك

٥٥٥٦ - حدثنا مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا مطرف عن عامر « عن البراء بن عازب رض الله عنهما قال : ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له رسول الله ﷺ : شاتك شاة لحم . فقال : يا رسول الله ، إن عندي داجينا جذعة من الممز ، قال : اذبحها ولا تصلح لشهرك . ثم قال : من ذبح قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين »  
تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم . وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي . وقال عامر وداود عن الشعبي « عندي عناق ابن » وقال زبيد وقراس عن الشعبي « عندي جذعة » . وقال أبو الأخرص حدثنا منصور « عناق جذعة » . وقال ابن عيينة « عناق جذع ، عناق ابن »

٥٥٥٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سلمة عن أبي جحيفة عن البراء قال « ذبح أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له النبي ﷺ أبلها ، قال : ليس عندي إلا جذعة » . قال شعبة : وأحسبه



قال : هي خير من مسنة . قال : اجملها مكانها ، ولن تجزى عن أحد بعدك .

وقال حاتم بن وردان عن أبوب عن محمد عن أنس عن النبي ﷺ وقال : هناك جذعة ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا بى بردة ضح بالجذع من المعز ، ولن تجزى عن أحد بعدك ) أشار بذلك الى أن الضمير في قول النبي ﷺ في الرواية التي ساقها ، اذبحها ، للجذعة التي تقدمت في قول الصحابي ، ان عندي داجنا جذعة من المعز . **قوله** ( حدثنا مطرف ) هو ابن طريف بمحلة وزن عقيل ، وعامر هو الشعبي . **قوله** ( ضحى خال لي يقال له أبو بردة ) في رواية زبيد عن الشعبي في أول الاضاحي وأبو بردة بن نيار ، وهو بكسر النون وتخفيف الياء المشناة من تحت وآخره راء واسمه هانيء واسم جده عمرو بن عبيد وهو بلوى من حلفاء الأنصار ، وقد قيل ان اسمه الحادث بن عمرو وقيل مالك بن هبيرة والاول هو الاصح ، وأخرج ابن منده من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء قال : كان اسم خالي قليلا فسماه النبي ﷺ كثيرا ، وقال : يا كثير إنما نسكنا بعد صلاتنا ، ثم ذكر حديث الباب بطوله ، وجابر ضعيف وأبو بردة عن شهد العقبة وبدرا والمشاهد وعاش الى سنة اثنتين وقيل خمس وأربعين ، وله في البخاري حديث سيأتي في الحدود . **قوله** ( شاة لحم ) أى ليست أضحية بل هو لحم يتمتع به كما وقع في رواية زبيد ، وإنما هو لحم يقدمه لاهله ، وسيأتي في باب الذبح بعد الصلاة ، وفي رواية فراس عند مسلم قال : ذاك شىء عجته لاهلك ، وقد استشكلت الاضافة في قوله شاة لحم ، وذلك أن الاضافة قسمان : معنوية ولفظية ، فالمعنوية إما مقدرة بمن تكلم حديد أو باللام كقلام زيد أو بى كضرب اليوم معناه ضرب في اليوم . وأما اللفظية فهي صفة مضافة الى معرولها كضارب زيد وحسن الوجه ، ولا يصح شىء من الانسام الخمسة في شاة لحم ، قال الفاكهي : والذي يظهر لي أن أبا بردة لما اعتقد أن شاة لحم أضحية أوقع ﷺ في الجواب قوله شاة لحم موقع قوله شاة غير أضحية . **قوله** ( ان عندي داجنا ) الداجن التي تألف البيوت وتستألف وليس لها سن معين ، ولما صار هذا الاسم علما على ما يألف البيوت اصبح الوصف عنه فاستوى فيه المذكر والمؤنث . والجذعة تقدم بيانها ، وقد بين في هذه الرواية أنها من المعز ، ووقع في الرواية الاخرى كما سيأتي بيانه ، فان عندنا عنقا ، وفي رواية أخرى : عناق ابن ، والعناق بفتح العين وتخفيف النون الاثني من ولد المعز عند أهل اللغة ، ولم يصب الداودي في زعمه ان العناق هي التي استحدثت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والانثى وأنه بين بقوله : ابن ، أنها أنثى ، قال ابن التين : غلط في نقل اللغة وفي تأويل الحديث ، فان معنى : عناق ابن ، أنها صغيرة سن ترضع أمها . ووقع عند الطبراني من طريق سهل بن أبي حشمة : ان أبا بردة ذبح ذبيحته بسحر ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إنما الاضحية ما ذبح بعد الصلاة ، اذبح فضح ، فقال : ما عندي الا جذعة من المعز ، الحديث . قلت : سيأتي بيان ذلك عند ذكر التعاليق التي ذكرها المصنف عقب هذه الرواية ، وزاد في رواية أخرى : هي أحب الي من شاتين ، وفي رواية لمسلم : من شاتى لحم ، والمعنى أنها أطيب لحا وأنفع الآكلين لسمها ونفاستها . وقد استشكل هذا بما ذكر ان حقيق نفسين أفضل من عتق نفس واحدة ولو كانت أنفس متهما ، وأوجب بالفرق بين الاضحية والعتق أن الاضحية يطلب فيها كثرة اللحم فتكون الواحدة السميعة أولى من الهزبلتين ، والعتق يطلب فيه الثروب الى الله بفك الرقة فيكون عتق الاثنين أولى من عتق الواحدة ، نعم إن عرض الواحد وصف يقتضى رفعته على غيره

كالحلم وأنواع الفضل المتعمدي - فقد جزم بعض المحققين بأنه أولى لعدم نفعه للمسلمين . ووقع في الرواية الاخرى التي في أواخر الباب وهي وخير من مسنة ، وحكى ابن التين عن الداودي أن المسنة التي سقطت أسنانها للبذل ، وقال أهل اللغة المسن التي الذي يلقى سنه ، ويكون في ذات الخف في السنة السادسة وفي ذات الظلف والحافر في السنة الثالثة ، وقال ابن فارس : اذا دخل ولد الشاة في الثالثة فهو ثلث ومن . قوله ( قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ) في رواية فراس الآتية في باب من ذبح قبل الامام : « اذبحها » قال : نعم ، ثم لا تجزى عن أحد بعدك ، ولمسلم من هذا الوجه ، ولن تجزى الخ ، وكذا في رواية أبي جحيفة عن البراء كما في أواخر هذا الباب ، ولن تجزى عن أحد بعدك ، وفي حديث سهل بن أبي حثمة ، وليست فيها رخصة لأحد بعدك ، وقوله « تجزى » بفتح أوله غير مهور أي تقضى ، يقال جزا عني فلان كذا أي قضى ، ومنه ( لا تجزى نفس عن نفس شيئا ) أي لا تقضى عنها ، قال ابن بري : الفقهاء يقولون لا تجزى . بالضم والهمز في موضع لا تقضى والصواب بالفتح وترك الهمز . قال : لكن يجوز الضم والهمز بمعنى السكافية ، يقال أجزأ عنك . وقال صاحب «الاساس» : بنو تميم يقولون البدنة تجزى عن سبعة بضم أوله ، وأهل الحجاز تجزى بفتح أوله ، وبهما فرى ( لا تجزى نفس عن نفس شيئا ) وفي هذا تعقب على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله . وفي هذا الحديث تخصيص أبي بردة بأجزاء الجذع من الهمز في الاضحية ، لكن وقع في عدة أحاديث النصريح بنظير ذلك لغير أبي بردة ، ففي حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريبا ، ولا رخصة فيها لأحد بعدك ، قال البيهقي : ان كانت هذه الزيادة محفوفة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لابن بردة . قلت : وفي هذا الجمع نظر ، لان في كل منهما صيغة عموم ، فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني ، وأقرب ما يقال فيه : إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد ، أو تكون خصوصية الاول فسخت بثبوت الخصوصية للثاني ، ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق استمرار المنع لغيره صريحا ، وقد انفصل ابن التين - وتبعه القرطبي - عن هذا الاشكال باحتمال أن يكون العتود كان كبير السن بحيث يجزى ، لكنه قال ذلك بناء على أن الزيادة التي في آخره لم تقع له ، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادفته لقول أهل اللغة في العتود ، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة ، وليس بجيد ، فانما خارجة من مخرج الصحيح ، فانما عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه وسائر فنون العلم ، رواها عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري ، ولكن رأيت الحديث في «المتفق للجوزقي» من طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه ، فهذا هو السر في قول البيهقي ان كانت محفوفة ، فكأنه لما رأى التفرد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث ، وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة ، واستشكل الجمع وليس بمشكل ، فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها النصريح بالثاني إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي ، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد «ان النبي ﷺ أعطاه عتودا جذعا فقال ضح به ، فقلت انه جذع أفاضى به ؟ قال نعم ضح به ، فضحبت به ، فلفظ أحمد ، وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن تميم «عن عويم بن أشقر أنه ذبح أضحية قبل أن يذود يوم الاضحية ، فأمره النبي ﷺ أن يعيد أضحية أخرى ، وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس «ان النبي ﷺ أعطى سعد بن أبي وقاص جذعا من المعز فأمره أن يضحي به ، وأخرجه الحاكم

من حديث عائشة وفي سنده ضعف ، ولأبي يعلى والحاكم من حديث أبي هريرة : أن رجلا قال : يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول وهذا جذع من المزمع سمين وهو خيرهما أفأضحي به ؟ قال : ضح به فإن الله الجيد ، وفي سنده ضعف ، والحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديثي أبي بردة وعقبة ، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم قرر الشرع بأن الجذع من المزمع لا يجزئ ، واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك ، والمشاركة إنما وقعت في مطلق الاجزاء لا في خصوص منع الغير ، ومنهم من زاد فيهم عويم بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الاعادة لكونه ذبح قبل الصلاة ، وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي زيد الانصاري وأن رسول الله ﷺ قال لرجل من الأنصار : اذبحها ولن تجزئ جذعة من أحد بعدك ، فهذا يحمل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار ، وكذلك ما أخرجه أبو يعلى والطبراني من حديث أبي جهميفة : أن رجلا ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ : لا تجزئ عنك ، قال إن عندي جذعة ، فقال : تجزئ عنك ولا تجزئ بعد ، فلم يثبت الاجزاء لأحد وتنفية عن الغير إلا لأبي بردة وعقبة ، وأن تعذر الجمع الذي قدمته لحديث أبي بردة أصبح مخرجا والله أعلم ، قال الفاكهي : ينبغي النظر في اختصاص أبي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه ، وأجيب بأن الماوردي قال : إن فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان قبل استقراء الشرع فاستثنى ، والثاني أنه علم من طاعته وخلوص نيته ما يميزه عن سواه . قلت : وفي الأول نظر ، لأنه لو كان سابقا لامتنع وقوع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الاجزاء لغيره ، والفرض ثبوت الاجزاء لعدد غيره كما تقدم . وفي الحديث أن الجذع من المزمع لا يجزئ وهو قول الجمهور ، وعن عطاء وصاحبه الأوزاعي يجوز مطلقا ، وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعي ، وقال النووي : وهو شاذ أو غلط ، وأغرب عياض خشكي الاجماع على عدم الاجزاء ، قبل والاجزاء مصادر للنص ولكن يحتمل أن يكون قائلة قيد ذلك بمن لم يجد غيره ، ويكون معنى نفي الاجزاء عن غير من أذن له في ذلك محولا على من وجد ، وأما الجذع من الضأن فقال الترمذي : إن العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزئ مطلقا سواء كان من الضأن أم من غيره ، وعن حكاه عن ابن عمر ابن المنذر في الأشراف ، وبه قال ابن سريج وعذاه للماحة من السلف وأطنب في الرد على من أجازاه ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضا مقيدا بمن لم يجد ، وقد صرح فيه حديث جابر رفته لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يصير عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم لكن نقل النووي عن الجمهور أنهم حملوه على الأفضل ، والتقدير يستحب اسمك أن لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن جهزتم فاذبحوا جذعة من الضأن . قال : وليس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزئ ، قال : وقد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره ، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه ، وابن عمر والزهرى يمنعان مع وجود غيره وعدمه ، فتعين تأويله . قلت : وبطل الجمهور الأحاديث الماضية قريبا ، وكذا حديث أم هانئ بنت هلال عن أبيها رفته : يجوز الجذع من الضأن أضحية ، أخرجه ابن ماجه ، وحديث رجل من بني سليم يقال له جاشع : أن النبي ﷺ قال : أن الجذع يوفى ما يوفى منه الثني ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأخرجه النسائي من وجه آخر ، لكن لم يسم الصحابي ، بل وقع عنده أنه رجل من مزينة ، وحديث معاذ بن عبد الله ابن حبيب عن عقبة بن عامر وضعينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن ، أخرجه النسائي بسند قوى ، وحديث

أبي هريرة رفته ، فتمت الأضحية المذذعة من الضأن ، أخرجه الترمذى وفى سنده ضعف . واختلف القائلون  
باجزاء المذذع من الضأن - وهم الجمهور - فى سنه على آراء : أحدها أنه ما أكمل سنة ودخل فى الثانية وهو الأصح عند  
الشافعية وهو الأشهر عند أهل اللغة ، ثانيها نصف سنة وهو قول الحنفية والحنبلة ، ثالثها سبعة أشهر وحكاة  
صاحب الهداية ، من الحنفية عن الزعفرانى ، رابعها ستة أو سبعة حكاة الترمذى عن وكيع ، خامسها التفرقة بين  
ما تولد بين شابين فيكون له نصف سنة أو بين هرمين فيكون ابن ثمانية ، سادسها ابن عشر ، سابعا لا يجوز  
حتى يكون عظما حكاة ابن العربى وقال : أنه مذهب باطل ، كذا قال ، وقد قال صاحب الهداية ، أنه إذا كانت  
عظيمة بحيث لو اختلطت باثني عشر اشتهت على الناظر من بعيد أجزأت ، وقال العبادى من الشافعية : لو أجزع  
قبل السنة أى سقطت أسنانه أجزأ كما لو تمت السنة قبل أن يجزع ويكون ذلك كالبلوغ إما بالسن وإما بالاحتلام ،  
وهكذا قال البيهقى : المذذع ما استكمل السنة أو أجزع قبلها ، والله أعلم . قوله ( ثم قال من ذبح قبل الصلاة ) أى  
صلاة العيد ( قائما يذبح لنفسه ) أى وليس أضحية ( ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه ) أى عبادته ( وأصاب سنة  
المسلمين ) أى طريقتهم . وهكذا وقع فى هذه الرواية أن هذا السلام وقع بعد قصة أبي بردة بن نيار ، والذي فى  
معظم الروايات كما سيأتى قريباً من رواية زيد عن الشعبي أن هذا السلام من النبي ﷺ وقع فى الخطبة بعد الصلاة  
وأن خطاب أبي بردة بما وقع له كان قبل ذلك وهو المعتمد لفظه ، سمعت النبي ﷺ يخاطب فقال : إن أول ما نبدا  
به من بؤسنا هذا أن نصلى ثم نرجع فنحرم فمن فعل هذا فقد أصاب سنتنا ، فقال أبو بردة : يا رسول الله ذهبت قبل  
أن أصلى ، وتقدم فى الميدان من طريق منصور عن الشعبي عن البراء قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم الأضحية بعد  
الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه لا نسك له ؟ فقال  
أبو بردة ، فذكر الحديث ، وسيأتى بيان الحكم فى هذا قريباً فى باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، إن شاء الله تعالى .  
واستدل به على وجوب الأضحية على من التزم الأضحية فأفسد ما يضحي به ، ورد الطحاوى بأنه لو كان كذلك  
لعرض إلى قيمة الأولى اليوم بمثلها ، فلما لم يعتبر ذلك دل على أن الأمر بالاعادة كان على جهة الذنب ، وفيه بيان ما  
يجوز فى الأضحية لا على وجوب الاعادة . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المرجع فى الأحكام إنما هو  
إلى النبي ﷺ ، وأنه قد يخص بعض أمته بحكم ويمنع غيره منه ولو كان بغير عنده ، وأن خطابه للواحد يعم جميع  
المكلفين حتى يظهر دليل الخصوصية ، لأن السياق يشعر بأن قوله لا بى بردة ضح به أى بالجزع ، ولو كان يفهم منه  
تخصيصه بذلك لما احتاج إلى أن يقول له : ولئن تجوزى عن أحد بعدك . ويحتمل أن تكون قاعدة ذلك قطع الخاق  
غيره به فى الحكم المذكور لا أن ذلك مأخوذ من مجرد اللفظ وهو قوى . واستدل بقوله : اذبح مكانها أخرى .  
وفى لفظ : أعد نسكا ، وفى لفظ : ضح بها ، وغدير ذلك من الالفاظ المصرحة بالأمر بالأضحية على وجوب  
الأضحية ، قال القرطبي : المفهم : ولا حجة فى شيء من ذلك ، وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الأضحية لمن  
أراد أن يحلها أو من أوقفها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلا ، فبين له وجه تدارك ما فرط منه ، وهذا  
معنى قوله : لا تجزى ، عن أحد بعدك ، أى لا يحصل له مقعود القربة ولا الثواب ، كما يقال فى صلاة النفل : لا تجزى  
الاستحباب من عورة ، قال . وقد استدلل بعضهم لأحزاب بأن الأضحية من شريعة إبراهيم الخليل وقد أمرنا  
باتباعه لا حجة فيه لا قرينة بموجبه . <sup>عن النبي ﷺ</sup> الدليل على أنها كانت فى شريعة إبراهيم واجبة ولا سبيل إلى

علم ذلك ، ولا دالة في قصة الذبيح للخصوصية التي فيها ، والله أعلم . وفيه أن الامام يعلم الناس في خطبة العيد أحكام النحر . وفيه جواز الاكتفاء في الاضحية بالشاة الواحدة من الرجل وعن أهل بيته ، وبه قال الجمهور ؛ وقد تقدمت الاشارة اليه قبل ، وعن أبي حنيفة والثوري : بكرة ، وقال الخطابي : لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين ، وادعى نسخ ما دل عليه حديث عائشة الآتي في . باب من ذبح ضحية غيره ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح إلا إذا وقع على وفق الشرح . وفيه جواز أكل اللحم يوم العيد من غير لحم الاضحية اقله ، وإنما هو لحم قدمه لآله . وفيه كرم الرب سبحانه وتعالى لكونه شرح لعبيده الاضحية مع ما لحم فيها من الشهوة بالاكل والادخار ومع ذلك فأثبت لهم الاجر في الذبح ، ثم من تصدق أثيب وإلا لم يأثم . **قوله** ( تابعه عبدة عن الشعبي وابراهيم ، وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي ) فلت : أما عبدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن متهب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة وكسرهما بعدما موحدة الضي ، وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة ، وأما قوله « وابراهيم » فيعني النخعي ، وهو من طريق ابراهيم منقطع ، وليس لعبدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد ، وأما متابعة حريث وهو بصيغة التصغير وهو ابن أبي مطر واسمه عمرو الاسدي الكوفي وماله أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصله أبو الشيخ في كتاب الاضاحي من طريق سهل بن عثمان العسكري عن وكيع عن حريث عن الشعبي عن البراء . وإن خاله سأل ، فذكر الحديث وفيه « عندي جذعة من المهرز أو مني منها » وفي هذا تعقب على الدارقطني في « الانفراد » حيث زعم أن عبدة ابن موسى تفرد بهذا عن حريث وسأله عن طريقه بلفظ « قال فعندي جذعة مع سمينة » . **قوله** ( وقال عاصم وداود عن الشعبي عندي عناق ابن ) أما عاصم فهو ابن سليمان الاحول ، وقد وصله مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « خطبنا رسول الله ﷺ في يوم نحر فقال : لا يضحين أحد حتى يصل . فقال رجل : عندي عناق ابن . وقال في آخره - ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك » . وأما داود فهو ابن أبي هند فوصله مسلم أيضا من طريق هشيم عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « إن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ - الحديث وفيه - لأطعم أهل وجيران وأهل داري ، فقال : أعد نسكا . فقال : إن عندي عناق ابن هي خير من شاق لحم ، قال : هي خير نسيكتيك ، ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك » **قوله** ( وقال زييد وفراس عن الشعبي : عندي جذعة ) أما رواية زييد وهو بالزاي ثم الموحدة مصغر فوصلها المؤلف في أول الاضاحي كذلك ، وأما رواية فراس وهو بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهمل ابن يحيى فوصلها أيضا المؤلف في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاده » . **قوله** ( وقال أبو الاحوص حدثنا منصور عناق جذعة ) هو بالانوين فهمما ، ورواية منصور هذه وهو ابن المعتمر وصلها المؤلف من الوجه المذكور عنه عن الشعبي عن البراء في العيدين . **قوله** ( وقال ابن عرون ) هو عبدة الله ( عناق جذع ، عناق ابن ) يعني أن في روايته عن الشعبي عن البراء باللفظين جميعا لفظ عاصم ومن تابعه ولفظ منصور ومن تابعه ، وقد وصل المؤلف رواية ابن عرون في كتاب الايمان والذنوب من طريق معاذ بن معاذ عن ابن هون باللفظ المذكور . **قوله** ( عن سلة ) هو ابن كهيل وصرح أحمد به في روايته عن محمد بن جعفر بهذا الاسناد ، وأبو جحيفة هو الصحابي المشهور . **قوله** ( ذبح أبو بردة ) هو ابن نيار الماضي ذكره . **قوله** ( أبدلها ) بموحدة وفتح أوله ، وقد تقدم بيانه في قوله « اذبح مكانها أخرى » . **قوله** ( قال شعبة وأحسبه قال هي

خير من مسنة ) في رواية أبي عامر العقدي عن شعبه عند مسلم « هي خير من مسنة » ولم يشك . قوله ( اجماعها مكانها ) أي اذبحها . وقد تمسك بهذا الأمر من ادعى وجوب الأضحية ، ولا دلالة فيه ، لأنه ولو كان ظاهر الأمر الوجوب إلا أن قرينة إفساد الأولى تقتضي أن يكون الأمر بالإعادة لتحصيل المقصود ، وهو أهم من أن يكون في الأصل واجبا أو مندوبا ، وقال القافى : يحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للوجوب ، ويحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للإشارة إلى أن التضحية قبل الصلاة لا تقع أضحية ، فأمره بالإعادة ليكون في عداد من ضحى ، فلما احتمل ذلك وجدنا الدلالة على عدم الوجوب في حديث أم سلمة المرفوع « إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحي ، قال : فلو كانت الأضحية واجبة لم بكل ذلك إلى الإرادة ، وأجاب من قال بالوجوب بأن التعليق على الإرادة لا يمنع القول بالوجوب ، فهو كما قيل : من أراد الحج فليكثر من الزاد ، فإن ذلك لا يبدل على أن الحج لا يجب ، ومتعب بأنه لا يلزم من كون ذلك لا يدل على عدم الوجوب ثبوت الوجوب بمجرد الأمر بالإعادة لما تقدم من احتمال إرادة الكمال وهو الظاهر والله أعلم . قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ ) تقدم ذكر من وصله في الباب الذي قبله ، ولم يسق مسلم لفظه ، لكنه قال « بمثل حديثهما » ، يعني رواية اسماعيل بن علية عن أيوب ورواية هشام عن محمد بن سيرين

#### ٩ - باب من ذبح الأضاحي بيده

٥٥٥٨ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبه حدثنا قتادة عن أنس قال « ضحى النبي ﷺ بكبشين

أسلمين ، فرأيت واضعا قدمه على صفاحيهما يُسمى ويكبر » ، فذبحهما بيده ،

قوله ( باب من ذبح الأضاحي بيده ) أي وهل يشترط ذلك أو هو الأولى ، وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للغير ، لكن عند المالكية رواية بعدم الاجراء مع القدرة ، وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدها ، ويكره أن يستنصب حائضا أو صبيا أو كفتريا ، وأولهم أولى ثم ما يليه . قوله ( ضحى ) كذا في رواية شعبه بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية أبي عوانة الآتية قريبا عن قتادة ، وفي رواية همام الآتية قريبا أيضا عن قتادة « كان يضحي » وهو أظهر في المداومة على ذلك . قوله ( بكبشين أسلمين ) زاد في رواية أبي عوانة وفي رواية همام كلاهما عن قتادة ، أفرنين ، وسأتيان قريبا ، وتقدم مثله في رواية أبي قلابة قبل باب . قوله ( فرأيت واضعا قدمه على صفاحيهما ) أي على صفاح كل منهما عند ذبحه ، و« صفاح بكر الصاد المهمة وتخفيف الفاء وآخره حاء مهمة الجوانب ، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية ، وإنما تثنى إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما ، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بارادة التوزيع . قوله ( يسمى ويكبر ) في رواية أبي عوانة « وسمى وكبر » ، والاول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح . وفي الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح ، وقد تقدم في الدبايح بيان من اشتراطها في صفة الذبح ، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، وانفقوا على أن اضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأمسك رأسها بيده اليسار

١٠ - باب من ذبح ضحية غيره . وأعان رجل ابن عمر في بدته

وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن

٥٥٥٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا سفيان بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ بسرير وأنا أبكي ، فقال : مالك ؟ أنقست ؟ قلت : نعم . قال : هذا أمر كعبه الله على بنات آدم . أفضى ما يفضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت . وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر ،

قوله ( باب من ذبح ضحية غيره ) أراد بهذه الترجمة بيان أن التي قبلها ليست الاشتراط . قوله ( وأعان رجل ابن عمر في بدته ) أي عند ذبحها ، وهذا وصلة عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن عمر بنحر بدنة بمى وحى باركة معقولة ، ورجل يمسك بجبل في رأسها وابن عمر يطمئن . قال ابن المنير : هذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن الاستئانة إذا كانت مشروعة التحقت بها الاستئابة ، وجاء في نحو قصة ابن عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد من حديث رجل من الأنصار : أن النبي ﷺ أضجع أضحيته فقال : أفضى على أضحيتي . فأعانه ، ورجاله نقات . قوله ( وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن ) وصلة الحاكم في المستدرک ، ووقع لنا بطرفي خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع ، أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبحن نسائكن بأيديهن ، وسنده صحيح ، قال ابن التين : فيه جواز ذبيحة المرأة ، ونقل محمد بن مالك كراهته . قلت : وقد سبق في الذبائح مبينا . وهذا الأثر مبين للترجمة ، فيجتمل أن يكون محله في الترجمة التي قبلها أو أراد أن الأمر في ذلك حل اختيار المضحي ، وعن الشافعية الأولى المرأة أن توكل في ذبح أضحيتها ولا تباشر الذبح بنفسها . ثم ذكر المصنف حديث عائشة لما حاضت بسرف وفيه : هذا أمر كتبته الله على بنات آدم - وفي آخره - وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر ، ولمسلم من حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ عن نسائه بقرة في حجة الوداع ،

١١ - باب الذبح بعد الصلاة

٥٥٦٠ - حدثنا حجاج بن منهال ، حدثنا شعبه قال أخبرني زبيد قال سمعت الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يخطب فقال : إن أول ما تبدأ به من يومنا هذا أن نصلي ، ثم ترجع فننحر ، فنقول : هذا فقد أحباب سئلتنا ، ومن نحرنا فأنما هو لحم بدهمه لأهله ، ليس من أنفسكم في شيء . فقال أبو بردة : يا رسول الله ، ذهبت قبل أن أصلي ، وهدى جذعة خير من ستة ، فقال : اجعلها مكانها ، ولن تجزي - أو توفي - عن أحد بعدك ،

قوله ( باب الذبح بعد الصلاة ) ذكر فيه حديث البراء في قصة أبي بردة ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وسأذكر ما يتعلق بهذه الترجمة في التي بعدها ، وقوله فيه : وإن توفي ، شك من الراوي ، ومعنى توفي أي شكك الثواب

وصند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه « ولن تقى ، بغير أو ولا شك ، يقال وفي إذا انهم فهو بمعنى  
مجموع بفتح أوله

## ١٢ - باب من ذبح قبل الصلاة أعاد

٥٥٦١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أبوبن محمد عن أنس عن النبي **ﷺ** قال « من ذبح قبل الصلاة فليعد . فقال رجل : هذا يوم يشتكى فيه اللحم - وذكر هنة من جيرانه ، فكان النبي **ﷺ** عذره - وعندي جذعة خير من شاتين . فرخص له النبي **ﷺ** ، فلا أدري بلغت الرخصة أم لا ؟ ثم انكفأ إلى كبشين - يعني فذبحهما - ثم انكفأ الناس إلى غنمة فذبحوها »

٥٥٦٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** الأسود بن قيس سمعت جندب بن سفيان البجلي قال « شهدت النبي **ﷺ** يوم النحر قال : من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح »

٥٥٦٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن فراس عن عامر عن البراء قال « صلى رسول الله **ﷺ** ذات يوم فقال : من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، فلا يذبح حتى يعترف . فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، فملت . فقال : هو ثمى عجلته . قال : فان عندي جذعة هي خير من مئنتين ، آذبنها ؟ قال : نعم ، نعم ، ثم لا تجزى عن أحد بعدك . قال عامر : هي خير نسكتك »

قوله ( باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ) أى أعاد الذبح ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الاول حديث أنس . قوله فيه ( وذكر هنة ) بفتح الهاء والتون الخفيفة بعدها هاء تأنيث أى حاجة من جيرانه الى اللحم . قوله ( فكان النبي **ﷺ** عذره ) بتخفيف الذال المعجمة من العذر أى قبل عذره ، ولكن لم يجعل ما فعله كافيًا ولذلك أمره بالاعادة . قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المأمورات اذا وقعت على خلاف مقتضى الامر لم يعذر فيها بالجهل ، والفرق بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها ، وذلك لا يحصل إلا بالفعل . والمقصود من المنهيات الكف عنها بسبب مفاسدها ، ومع الجهل والنسيان لم يقصد المكلف فعلها فيحذر . قوله ( وعندي جذعة ) هو معطوف على كلام الرجل الذى عنى عنه الراوى بقوله « وذكر هنة من جيرانه » تقديره هذا يوم يشتكى فيه اللحم ولجيرانى حاجة فذبحت قبل الصلاة ، وعندي جذعة . وقد تقدمت مباحثه قبل ثلاثة أبواب . الثانى حديث جندب ابن سفيان أورده مختصراً ، وتقدم فى الذبائح من طريق أبى عوانة عن الاسود بن قيس أمم منه وأوله « وضعنا مع رسول الله **ﷺ** أضغاث ، فاذا ناس ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة ، الحديث . قوله ( ومن لم يذبح فليذبح ) فى رواية أبى عوانة « ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله » وفى رواية لمسلم « فليذبح بسم الله » أى فليذبح قائلاً بسم الله أو مسمياً ، والمجروح متعلق بمحذوف ، وهو حال من الضمير فى قوله « فليذبح » وهذا أولى ما حل عليه الحديث وصححه النووى ، ويؤيده ما تقدم فى حديث أنس « وسعى وكبر » وقال عياض : يحتمل أن يكون معناه



فليذبح لله ، والباء نهي بمعنى اللام ، ويحتمل أن يكون معناه بتسمية الله ، ويحتمل أن يكون معناه متبركا باسمه كما يقال سر على بركة الله ، ويحتمل أن يكون معناه فليذبح بسنة الله . قال : وأما كراهة بعضهم أفعول كذا على اسم الله لانه اسمه على كل شيء فضعيف . قلت : ويحتمل وجها خامسا أن يكون معنى قوله دبسم الله ، مطلق الاذن في الذبيحة حيثئذ ، لان السياق يقتضي المنع قبل ذلك والاذن بعد ذلك ، كما يقال للمستأذن بسم الله أى ادخل ، وقد استدل بهذا الامر في قوله « فليذبح مكانها أخرى » من قال بوجوب الاضحية ، قال ابن دقيق العيد : صيغة « من » في قوله « من ذبح » صيغة عموم في حق كل من ذبح قبل أن يصلي ، وقد جاءت لتأسيس قاعدة ، وتزيل صيغة العموم اذا وردت اذلك على الصورة النادرة يستذكر ، فلذا بعد تخصيصه بمن نذر اضحية معينة بقي التردد هل الأول حمله على من سبق له اضحية معينة أو حمله على ابتداء اضحية من غير سبق تعيين ؟ فعلى الأول يكون حجة لمن قال بالوجوب على من اشترى الاضحية كالناحية ، فان الاضحية عندهم يجب بالانضمام للسان وبنية الشراء وبنية الذبح ، وعلى الثاني يكون لاحجة لمن أوجب الضحية مطاوعة ، لكن حصل الانفصال عن لم يقل بالوجوب بالأدلة الدالة على عدم الوجوب فيكون الامر للندب . واستدل به من اشترط تقدم الذبح من الامام بعد صلاته وخطبته ، لان قوله « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى » ، انما صدر منه بعد صلاته وخطبته وذبجه فسكأنه قال : من ذبح قبل فعل هذه الامور فليذهب أى فلا يمتد بما ذبجه . قال ابن دقيق العيد : وهذا استدلال غير مستقيم ، لخالفته التقييد بلفظ الصلاة والتعقيب بالفاء . الحديث الثالث حديث البراء ، أورده من طريق فراس بن يحيى عن الشعبي ، وقد تقدمت مباحثه قريبا . قوله (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) المراد من كان على دين الاسلام . قوله (فلا يذبح) أى الاضحية (حتى ينصرف) تمسك به الشافعية في أن أول وقت الاضحية قدر فراغ الصلاة والخطبة ، وانما شرطوا فراغ الخطيب لان الخطيبين مقصودتان مع الصلاة في هذه العبادة ، فيعتبر مقدار الصلاة والخطبتين على أخف ما يجوز بعد طلوع الشمس ، فاذا ذبح بعد ذلك أجزأه الذبح عن الاضحية ، سواء صلى العيد أم لا ، وسواء ذبح الامام اضحيته أم لا ، ويستوى في ذلك أهل المصر والحاضر والبادي . ونقل الطحاوى عن مالك والأوزاعي والشافعي : لا يجوز اضحية قبل أن يذبح الامام ، وهو معروف عن مالك والأوزاعي والشافعي ، قال القرطبي : ظواهر الاحاديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة ، لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عيد عليه غلط بالتضيحية حل الصلاة على وقتها . وقال أبو حنيفة والليث : لا ذبح قبل الصلاة ، ويجوز بمسدها ولو لم يذبح الامام ، وهو خاص بأهل المصر ، فأما أهل القرى والبادي فيدخل وقت الاضحية في حقهم إذا طلع الفجر الثاني . وقال مالك : يذبحون اذا نحر أقرب أئمة القرى اليهم ، فان نحر را قبل أجزأهم . وقال عطاء وربيعة : يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس . وقال أحمد والشافعي : اذا فرغ الامام من الصلاة جلوس الاضحية ، وهو وجه للشافعية قرى من حيث الدليل والله ضحفه بعضهم ، ومثله قول الثوري : يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أئمتنا ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى ينصرف » أى من الصلاة ، كما في الروايات الأخرى . وأصرح من ذلك ما وقع عند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه رحمه الله انما يذبح بعد الصلاة ، ووقع في حديث جندب عند مسلم « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى » . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء ، أى حيث جاء فيه « من ذبح قبل الصلاة » . قال : لكن ان أجريناه على ظاهره افترض ان لا يجزئ الاضحية في حق من لم يصل العيد ، فان ذهب إليه أحد فهو أسعد

الناس بظاهر هذا الحديث ، والا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ماعداها في محل البحث . وتنبأ بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رواية أخرى ، قبل أن يصل أو فصل ، بالاشك . قال النووي : الأولى بالياء والثانية بالنون ، وهو شك من الراوى ، فهل هذا إذا كان بلفظ « يصل » سارى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة . قلت : و- . وقع عند البخارى في حديث جندب في الذبائح بمشعل لفظ البراء ، وهو خلاف ما يوجهه سياق صاحب العمدة ، فإنه ساقه على لفظ مسلم ، وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة ، فإن إطلاق لفظ الصلاة وإرادة وقتها خلاف الظاهر ، وأظهر من ذلك قوله « قبل أن فصل » بالنون ، وكذا قوله « قبل أن نصرف » سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة . وادعى بعض الشافعية أن معنى قوله ﷺ « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » أى بعد أن يتوجه من مكان هذا القول ، لأنه خاطب بذلك من حضره فكأنه قال : من ذبح قبل فعل هذا من الصلاة والخطبة فليذبح أخرى ، أى لا يمتد بما ذبحه . ولا يخفى ما فيه . وأورد الطحاوى ما أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن النبي ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة ، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر ، فأمرهم أن يعبدوا ، قال ورواه حماد بن سلمة عن ابن الزبير عن جابر بلفظ « أن رجلا ذبح قبل أن يصل رسول الله ﷺ ، فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » وصححه ابن حبان . ويشهد لذلك قوله في حديث البراء « أن أول ما نصنع أن نبدأ بالصلاة » ثم ترجع فننحر ، فإنه دال على أن وقت الذبح بدخل بعد فعل الصلاة ، ولا يشترط التأخير إلى نحر الامام . وبؤيده - من طريق النظر - أن الامام لو لم ينحر لم يكن ذلك مسقطا عن الناس مشروعية النحر ، ولو أن الامام نحر قبل أن يصل لم يحره نحره ، فدل على أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء . وقال المذهب : إنما كره الذبح قبل الامام لئلا يشتغل الناس بالذبح عن الصلاة . قوله ( فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله فعلت ) أى ذبحت قبل الصلاة . ووقع عند مسلم من هذا الوجه « نسكت عن ابن لى » وقد تقدم توجيهه . قوله ( هى خير من مستتين ) كذا وقع هنا بالثنية ، وهى مبالغة . ووقع في رواية غيره « من مسنة » بالافراد وتقدم توجيهه أيضا . قوله ( قال غارمى خير نسيكته ) كذا فيه بالثنية ، وفيه ضم الحقيقة إلى المجاز بلفظ واحد ، فإن النسيك ، هى التى أجزأت عنه وهى الثانية ، والأولى لم تجز عنه ، لكن أطلق عليها نسيك لانه نحرها على أنها نسيك أو نحرها في وقت النسيك ، وإنما كانت غيرهما لأنها أجزأت عن الأضحية بخلاف الأولى ، وفى الأولى غير فى الجملة باعتبار القصد الجميل ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « قال ضح بها فانها خير نسيك » ونقل ابن التين عن الشيخ أبى الحسن يعنى ابن القصار أنه استدلل بتسميتها نسيك على أنه لا يجوز بيعها ولو ذبحت قبل الصلاة ، ولا يخفى وجه الضعف عليه

### ١٣ - باب وضع التقدّم على صفح الذبيحة

٥٥٦٤ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** عامر عن قتادة **حدثنا** أنس **رضى الله عنه** أن النبي ﷺ كان يضع يديه بكبشيتين أمتلحين أقرنين ، ويضع رجله على صفحتيهما ، ويذبحهما بيده ، **قوله** ( باب وضع القدم على صفح الذبيحة ) ذكر فيه حديث أنس ، ويضع رجله على صفحتيهما ، وقد تقدمت مباحثه قريبا

## ١٤ - باب التكبّر عند الذبح

٥٥٦٥ - **حدثنا** أبو عرواة عن قتادة عن أنس قال « **صلى النبي ﷺ** بكبشين أملحين

أقرنين ذبحهما بيده وتبى وكبر، ووضع رجليه على صفاحيهما،

**قوله** ( باب التكبّر عند الذبح ) ذكر فيه حديث أنس أيضا ، وقد تقدم أيضا

## ١٥ - باب إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء

٥٥٦٦ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا إسماعيل بن الشامي عن مسروق أنه أتى عائشة فقال

لها : يا أم المؤمنين ، إن رجلا بعث بهديا بالهدي إلى الكعبة ويجلس في العصر فيؤمى أن **تُكَلِّدَ** بدنته ، فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحمل الناس . قال : فسمعت تصفّقها من وراء الحجاب ، فقالت : لقد كنت أفيل قلائد هدي رسول الله ﷺ ، فبيّث هديته إلى الكعبة ، فاحرم عليه بما حلّ للرجال من أهله حتى يرجع الناس ،

**قوله** ( باب إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء ) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج . وأحمد بن محمد شيخه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وإسماعيل هو ابن خالد . وقوله فيه « إن رجلا بعث بالهدي » هو زياد بن أبي سفيان ، وقد تقدم نقله عن ابن عباس وغيره . وقوله « فسمعت تصفّقها من وراء الحجاب » أي ضربت إحدى يديها على الأخرى تعجبا أو تأسفا على وقوع ذلك . واستدل الداودي بقولها « هدية » على أن الحديث الذي روته ميمونة سرفوعا « إذا دخل عشر ذى الحجة فن أراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره ، يكون منسوخا بحديث عائشة أو ناسخا . قال ابن التين : ولا يحتاج إلى ذلك ، لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من بيعت هدية محرما بمجرد بيعته ، ولم تعرض على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب إزالة الشعر والأظفر . ثم قال : لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداودي ، وقد استدل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذى الحجة . قال : والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . قلت : هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة ، فوهم الداودي في النقل وفي الاحتجاج أيضا ، فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يحتلّه المحرم على المضحي أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور لغير المحرم ، والله أعلم

## ١٦ - باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ، وما يتردّد فيها

٥٥٦٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو أخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله

عنها قال « **كُنَّا** نتردّد لحوم الأضاحي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة » . وقال غير مرة « **لحوم الهدي** »

٥٥٦٨ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني سليمان بن يحيى بن سعيد عن القاسم أن ابن خباب أخبره أنه

« سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَحْدُثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا قَدِيمًا ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ قَالُوا : هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا ، فَقَالَ : أُخْرُوهُ ، لَا أَذْرُقُهُ . ذَلَّ : ثُمَّ قَتُّوا فُخْرَجَتْ حَتَّى آتَى أَخِي أَبَا قَتَادَةَ - وَكَانَ أَخَاهُ لَأُمِّهِ وَكَانَ بِدَرْيَا - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بِمِثْلِكَ أَمْرٌ »

٥٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ بَرِيدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْفِيهِمْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَبَقِيَّ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ لِلْقَبُولِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَفَعَلْنَا كَمَا فَعَلْنَا لَلْعَامِ لِلضَّحِيِّ ؟ قَالَ : كَلُوا ، وَأَطْعِمُوا ، وَادْخُرُوا . فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالْأَسَاسِ جَمَدٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَيْمَنُوا فِيهَا »

٥٥٧٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَعْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الضَّحِيَّةُ كُنَّا نَمْلَحُ مِنْهُ فَتَقَدَّمُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَابْتَغُوا بَعْزِيَّةً ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ نَطْعَمَ مِنْهُ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ »

٥٥٧١ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو هُبَيْرٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ لِلْعِيدِ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ النَّاسَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ : أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ »

٥٥٧٢ - قَالَ أَبُو هُبَيْرٍ « ثُمَّ شَهِدْتُ لِلْعِيدِ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَلْيَنْتَظِرْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ ، »

٥٥٧٣ - قَالَ أَبُو هُبَيْرٍ « ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خُطِبَ لِلنَّاسِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا الْحُلُومَ نُسُكَكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ ، وَعَنْ تَعْمِيرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُبَيْرٍ . . . نَحْوُهُ »

٥٥٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ بَرِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَلُوا مِنَ الْأَضْحَى ثَلَاثًا . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ مَنَى مِنْ أَجْلِ لَحْمِ الْمَذْنِيِّ »

**قوله** ( باب ما يؤكل من لحوم الاضاحى ) أى من غير تقييد بثلاث ولا نصف ( وما يزود منها ) أى للسفر وفى الحضر . وبيان التقييد بثلاثة أيام إما منسوخ وإما خاص بسبب . فيه أحاديث : الاول حديث جابر ، **قوله** ( لحوم الاضاحى ) تقدم البحث فى قوله « الى المدينة » فى باب ما كان السلف يدخرون ، من كتاب الأطعمة . **قوله** ( وقال غير مرة لحوم الهدى ) قائل « قال » هو سفيان بن عيينة ، وقائل ذلك الراوى عنه عل بن عبد الله وهو ابن المدينى بين أن سفيان كان تارة يقول لحوم الاضاحى ومرارا يقول لحوم الهدى ، ووقع فى رواية الكشميرى هنا « وقال غيره » وهو تصحيف . وقد تقدم فى الباب المذكور من رواية أخرى عن سفيان « لحوم الهدى » . الثانى ، **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وابن خباب بمجمة وموحدين الاولى ثقبلة اسمه عبد الله ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق : يحيى والقاسم وشيخه ، وفيه صحابيان : أبو سعيد وقتادة بن النعمان . **قوله** ( تقدم ) أى من السفر ( فقدم ) بضم الفاف وتشديد الدال المسكودة أى وضع بين يديه . **قوله** ( فقال أخروه ) فعل أمر من التأخير ( لا أدركه ) أى لا تأكل منه . **قوله** ( قال ثم قت لخرجت ) قد تقدم فى غزوة بدر من كتاب المغازى من رواية الليث عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد بلفظ « ان أبا سعيد قدم من سفر فقدم اليه أهله لحما من لحوم الاضاحى ، فقال : ما أنا بأأكله حتى أسأل » . **قوله** ( لخرجت حتى أتى أخى أبا قتادة ، وكان أخاه لأمه ) كذا لآبى ذر ووافقه الاصبلى والقاسم فى روايتهما عن أبى زبد المروزي وأبى أحمد الجرجاني ، وهو وم ، وقال الباقر « حتى أتى أخى قتادة » وهو الصواب ، وقد تقدم فى رواية الليث « فاطلاق الى أخيه لأمه قتادة بن النعمان » وذهب بعض من لم يعم النظر فى ذلك أنه وقع فى كل النسخ أبا قتادة وليس كما زعم ، وقد نبه على اختلاف الروايات فى ذلك أبو على الجلباني فى تقييده وتبعه عياض وآخرون ، وأم أبى سعيد وقتادة المذكورة أنيسة بنت أبى خارجة عمرو بن قيس بن مالك من بنى عدى بن النجار ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** ( حدث بعدك أمر ) زاد الليث « نقض لما كانوا ينون عنه من أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاثة أيام » ، وقد أخرجه أحمد من رواية محمد بن إسماعيل قال « حدثنى أبى ومحمد بن على بن حسين عن عبد الله بن خباب » مطولا ولفظه عن أبى سعيد « كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نأكل لحوم أسكنا فوق ثلاث ، قال فخرجت فى سفر ثم قدمت على أهلى - وذلك بعد الاضاحى بأيام - فالتقى صاحبى بسلى قد جعلت فيه فديدا فقالت : هذا من ضحاياها ، فقلت لها : أو لم ينهنا ؟ فقالت : إنه رخص للناس بعد ذلك ، فلم أصدقها حتى بعثت الى أخى قتادة بن النعمان - فذكره وفيه - قد أرخص رسول الله ﷺ المسلمين فى ذلك » . وأخرجه النسائى وصححه ابن حبان من طريق زينب بنت كعب عن أبى سعيد فقلب المتن جعل راوى الحديث أبا سعيد والمنع من الأكل فتادة بن النعمان ، وما فى الصحيحين أصح . وأخرجه أحمد من وجه آخر لجعل القصة لآبى قتادة وأنه سأل قتادة بن النعمان عن ذلك أيضا ، وفيه أن النبى ﷺ قام فى حجة الوداع فقال « انى كنتم أمرتكم ألا تأكلوا الاضاحى فوق ثلاثة أيام التمسكم ، وإنى أحله لكم ، فاكلوا منه ما شئتم » الحديث . فبين فى هذا الحديث وقت الإحلال ، وأنه كان فى حجة الوداع ، وكان أبا سعيد ما سمع ذلك . وبين فيه أيضا السبب فى التقييد ، وأنه لتحصيل النوسعة بلحوم الاضاحى لمن لم يضح . الثالث حديث سلية بن الاكوع وهو من ثلاثياته . **قوله** ( فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله ففعلنا فى العام الماضى ) ؟ استفاد منه أن النبى كان سنة تسع

لما دل عليه الذي قبله أن الاذن كان في سنة عشر ، قال ابن المنير : وجه قولهم هل نفعل كما كنا نفعل ؟ مع أن النهي يقتضي الاستمرار ، لأنهم فهموا أن ذلك النهي ورد على سبب خاص ، فلما احتمل صدم عموم النهي أو خصوصه من أجل السبب سألوا ، فارشدهم الى أنه خاص بذلك العام من أجل السبب المذكور ، وقوله «كلوا وأطعموا» تمسك به من قال بوجوب الأكل من الاضحية ، ولا حجة فيه لأنه أمر بعد حظر فيكون الإباحة ، واستدل به على أن العام إذا ورد على سبب خاص ضعفت دلالة العموم حتى لا يبقى على أصالته ، أمكن لا يقتصر فيه على السبب . قوله ( وادخروا ) بالمهمة ، وأصله من ذخّر بالمعجمة دخلت عليها ثاء الافتعال ثم ادخمت ، ومنه قوله تعالى ( وادكر بعد أمة ) ويؤخذ من الإذن في الادخار الجواز خلافاً لكرهه ، وقد ورد في الادخار « كان يدخر لاهله قوت سنة ، وفي رواية « كان لا يدخر لده » والاول في الصحيحين والثاني في مسلم ، والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله ، أو أن ذلك كان باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس اليه ويفعله عند عدم الحاجة . قوله ( كان بالناس جهد ) بالفتح أي مشقة من جهد فحط السنة . قوله ( فأردت أن تعينوا فيها ) كذا هنا من الإعانة ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المثنى عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه « فأردت أن تفشوا فيهم » ، ولإسماعيل عن أبي يعل عن أبي خيثمة عن أبي عاصم « فأردت أن تقصصوا فيهم » ، كلوا وأطعموا وادخروا ، قال عياض : الضمير في « تعينوا فيها » للشقة المفهومة من الجهد أو من الشدة أو من السنة لأنها سبب الجهد ، وفي « تفشوا فيهم » أي في الناس المحتاجين إليها ، قال في المفاريق : ورواية البخاري أوجه ، وقال في شرح مسلم : ورواية مسلم أشبه . قلت : قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومداره على أبي عاصم وأنه تارة قال هذا وتارة قال هذا ، والمعنى في كل صحيح فلا وجه لترجيح الحديث الرابع حديث عائشة ، قوله ( إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس الذي روى عنه حديث أبي سعيد وقوله « حدثني أخى » هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان بن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . وإسماعيل في حديث أبي سعيد يروى عن سليمان بن بلال بغير واسطة ، وفي حديث عائشة هذا يروى عنه بواسطة ، وقد تكرّر في هذا في عدة أحاديث ، وذلك يرشد الى أنه كان لا يدلس . قوله ( الضحية ) بفتح المعجمة وكسر الحاء المهمة . قوله ( نلح منه ) أي من لحم الاضحية ، في رواية السكندرية « منها » أي من الاضحية . قوله ( فنقدم ) بسكون الفاف وفتح الدال من التقدم ، وفي رواية بفتح الفاف وتشديد الدال أي نضعه بين يديه وهو أوجه . قوله ( فقال : لا تأكلوا ) أي منه ، هذا صريح في النهي عنه . ووقع في رواية الترمذي من طريق عابس بن ربيعة عن عائشة أنها سألت : أكل رسول الله ﷺ نهي عن لحوم الاضاحي ؟ فقالت : لا . والجمع بينهما أنها نفت نهي التحريم لا مطلق النهي ، ويؤيده قوله في هذه الرواية « وليست بعزيمة » . قوله ( وليست بعزيمة ) ، ولكن أراد أن لطعم منه بضم النون وسكون الطاء أي نطعم غيرنا . قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن علي بن العباس عن البخاري بسنده الى قوله « بالمدينة » : كأن الزيادة من قوله بالمدينة الخ من كلام يحيى بن سعيد . قلت : بل هو من جملة الحديث فقد أخرجه أبو لعيم من وجه آخر عن البخاري بنجامة ، وتقدم في الاطعمة من طريق عابس بن ربيعة . قلت لعائشة أنهي النبي ﷺ أن يؤكل من لحوم الاضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغنى الفقير ، وللطحاوي من هذا الوجه « أكل يحرم لحوم الاضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : لا ، ولكنه لم يكن يصحى منهم إلا القليل ، فعمل ليطعم من ضحى منهم من لم يصح » وفي رواية مسلم من طريق عبد الله بن أبي بكر بن

حزم عن حمزة و إنما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفعت ، و تصدقوا و ادخروا ، و أول الحديث عند مسلم . دف  
 ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان رسول الله ﷺ فقال : ادخروا ثلاث ، و تصدقوا بما بقي . فلما كان  
 بعد ذلك قيل : يا رسول الله أفد كان الناس ينفذون من ضحايهم فقال : إنما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفعت ، فكلوا  
 و تصدقوا و ادخروا ، قال الخطابي : الدف يعني بالمهمة و الفاء الثقيلة السير السريع ، و الدافاة من يطرا من المحتاجين ،  
 و استدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجزى من الإطعام ، و يستحب للمضحي أن يأكل  
 من الأضحية شبتا و يطعم الباقي صدقة و هدية . وعن الشافعي : يستحب قسمتها أثلاثا لقوله دكلوا و تصدقوا  
 و أطعموا ، قال ابن عبد البر : وكان غيره يقول : يستحب أن يأكل النصف و يطعم النصف ، وقد أخرج أبو الشيخ  
 في كتاب الأضاحي ، عن طريق عطاء بن يبرار عن أبي هريرة رافعه و من ضحي فليأكل من أضحيته ، و رجله ثقات  
 لكن قال أبو حاتم الرازي : الصواب عن عطاء مرسل . قال النووي : مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من  
 الأضحية ، و إنما الأمر فيه للإذن . و ذهب بعض السلف إلى الأخذ بظاهر الأمر ، و حكاه الماوردي عن أبي الطيب  
 ابن حنبل من الشافعية . و أما الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصديق من الأضحية بما يقع عليه الاسم ، و الأكل أن  
 يتصدق بمظهرها . الحديث الحامس والسادس والسابع أحاديث أبي عبيد عن عمر ثم عن عثمان ثم عن علي . قوله  
 ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، و يونس هو ابن يزيد . و أبو عبيد مولى ابن أضر أي عبد الرحمن بن أضر بن عوف  
 ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، و أبو عبيد اسمه سعد بن عبيد . قوله ( قد نهاكم عن صيام هذين العيدين ) تقدمت  
 مباحثه في أواخر كتاب الصيام . و استدل به على أن النهي عن الشيء إذا انحلت جهته لم يحرم فعله كصوم يوم العيد  
 فإنه لا ينفك عن الصوم فلا يشقق فيه جهتان فلا يصح ، بخلاف ما إذا تعددت الجهة كالصلاة في الدار المخصصة فإن  
 الصلاة تشقق في غير المخصص فيصح في المخصص مع التحريم ، و اقه أعلم . قوله ( قال أبو عبيد ) هو موصول  
 بالاسند المذكور . قوله ( ثم شهدت العيد ) لم يبين كونه أضحي أو فطرا ، و الظاهر أنه الأضحية الذي قدمه في حديثه عن  
 عمر فتكون اللام فيه للمعد . قوله ( وكان ذلك يوم الجمعة ) أي يوم العيد . قوله ( قد اجتمع لكم فيه عيدان ) أي يوم  
 الأضحية و يوم الجمعة . قوله ( من أهل العوالي ) جمع العالاية و هي قرى معروفة بالمدينة . قوله ( فليفتقر ) أي  
 يتأخر إلى أن يصل الجمعة . قوله ( و من أحب أن يرجع فقد أذنت له ) استدل به من قال بسقوط الجمعة عن صلي  
 العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة ، و هو محكي عن أحمد . و أجيب بأن قوله و أذنت له ليس فيه تصريح بعدم العود ،  
 و أيضا فظاهر الحديث في كونهم من أهل العوالي أنهم لم يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بعد منازلهم عن المسجد ، و قد  
 ورد في أصل المسألة حديث مرفوع . قوله ( ثم شهدت ) أي العيد ، و دل السياق على أن المراد به الأضحية ، و هو  
 يؤيد ما تقدم في حديث عثمان ، و أصرح من ذلك ما رُفِعَ في رواية عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد  
 أنه سمع عليا يقول يوم الأضحية ، و للفسائي من طريق غندر عن معمر بسنده و شهدت عليا في يوم عيد بدأ بالصلاة قبل  
 الخطبة بلا أذان ولا إقامة . ثم قال سمعت ، فذكر المرفوع . قوله ( إنما لكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث )  
 زاد عبد الرزاق في روايته ، فلا تأكلوها بعدها ، قال القرطبي : اختلف في أول الثلاث التي كان الإذعان فيها جائزا ،  
 فقيل أولها يوم النحر ، فمن ضحي فيه جاز له أن يحسك يومين بعده ، و من ضحي بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة ،  
 وقيل أولها يوم يضحي ، فلو ضحي في آخر أيام النحر جاز له أن يحسك ثلاثا بعدها ، و يحتمل أن يؤخذ من قوله

« فوق ثلاث ، أن لا يحسب اليوم الذى يقع فيه النحر من الثلاث ، ونعتبر الليلة التى تليه وما بعدها . قلت : ويؤيده ما فى حديث جابر ، كنا لا نأكل من لحوم يذتنا فوق ثلاث منى ، فان ثلاث منى فتناول يوما بعد يوم النحر لأهل السفر الثانى ، قال الشافعى : لعل عليا لم يبلغه النسخ ، وقال غيره : يشتمل أن يكون الوقت الذى قال على فيه ذلك كان بالناس حاجة كما وقع فى عهد النبي ﷺ ، وبذلك جزم ابن حزم فقال : انما خطب على بالمدينة فى الوقت الذى كان عثمان حوصر فيه ، وكان أهل البوادرى قد ألجأهم الفتنة الى المدينة فأصابهم الجهد ، لذلك قال على ما قال . قلت : أما كون على خطب به وعثمان محصوراً فأخرجه الطحاوى من طريق الليث عن هبيل عن الزهرى فى هذا الحديث ولفظه « صليت مع على العيد وعثمان محصور ، وأما الحل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوى أيضاً من طريق غمار بن سليم عن على رفعه ، انى كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحى فوق ثلاث ، فادخروا ما بدا لكم » ثم جمع الطحاوى بنحو ما تقدم . وكذلك يجاب عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت « دخلت على عائشة نسألتها عن لحوم الاضاحى ، فقالت : كان النبي ﷺ نهى عنها ثم رخص فيها ، فقدم على من السفر فأنته فاطمة بلحم من نحرها ياها فقال : أو لم ننه عنه ؟ قالت : إنه قد رخص فيها ، فهذا على قد اطلع على الرخصة ، ومع ذلك خطب بالمنع ، فطريقي الجمع ما ذكرته . وقد جزم به الشافعى فى الرسالة فى آخر باب العلل فى الحديث فقال ما نصه : فإذا دفت الدافة ثبت النهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة ، قال الشافعى ويشتمل أن يكون النهى عن إمساك لحوم الاضاحى بعد ثلاث منسوخاً فى كل حال . قلت : وهذا الثانى أخذ المتأخرون من الشافعية ، فقال الرافعى : الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال ، ونبهه النووى فقال فى « شرح المذهب » : الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال ، وحكى فى شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنة ، قال : والصحيح نسخ النهى مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة ، فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل الى متى شاء . وانما رجح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم اذا دفت الدافة إيجاب الاطعام ، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب فى المال حق سوى الزكاة ، وتقول ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النووى فقال : لا خلاف بين فقهاء المسلمين فى إجازة أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث ، وأن النهى عن ذلك منسوخ ، كذا أطلق ، وأبى بجيد ، فقد قال القرطبي : حديث سبله وطائفة نص على أن المنع كان أهله ، فلما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجهه فتمين الاخذ به ، ويعود الحكم تعود العلة ، فلما قدم على أهل بلد ناس محتاجون فى زمان الاضحية ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فافهم إلا الضحايا تعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلا فلو لم تستد الحلة إلا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الامساك ولو ليلة واحدة ، وقد حكى الرافعى عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعلة فلما زالت زالت الحكم لكن لا يلزم عود الحكم عند عود العلة . قلت : واستبعدوه وأبى بجيد ، لأن صاحبه قد نظر الى أن الحلة لم تستد يومئذ الا بما ذكر فاما الآن فان الحلة تستد بغير لحم الاضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن الحلة لا تستد إلا بلحم الاضحية ، وهذا فى غاية الندور . وحكى البيهقي عن الشافعى أن النهى عن أكل لحوم الاضاحى فوق ثلاث كان فى الأصل للتنزيه ، قال : وهو كالأمر فى قوله تعالى ( فكلوا منها وأطعموا الفقراء ) وحكاه الرافعى عن أبى على الطبرى احتيالا : وقال المذهب : انه الصحيح ، أقول عائشة « وأبى بجيد » ، والله أعلم . واستدل بهذه



الاحاديث على أن النهي عن الاكل فوق ثلاث خاص بصاحب الاضحية ، فاما من أهدى له أو تصدق عليه فلا ، لمفهوم قوله « من أضحيته » ، وقد جاء في حديث الزبير بن العوام عند أحمد وأبي يعلى ما يفيد ذلك ولفظه « قلت يا نبي الله أرأيت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ قال : أما ما أهدى اليكم فمأكلكم به ، فهذا نص في الهدية ، وأما الصدقة فإن الفقير لا حرج عليه في التصرف فيما يهدى له لأن القصد أن تقع المواساة من الغنى للفقير وقد حصلت . قوله ( عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ) هذا ظاهره أنه معطوف على السند المذكور ، فيكون من رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر ، وهذا جزم أبو العباس الطريقي في « الاطراف » ، وهو مقتضى صنيع المزي ، لكن أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق الحسن بن سفيان عن حبان بن موسى فساق رواية يونس بن تمام . ثم أخرجه من رواية يزيد بن زريع عن معمر وقال : أخرجه البخاري عقب رواية ابن المبارك عن يونس قلت : فاحتمل على هذا أن تكون رواية معمر معلقة ، وقد بينت ما فيها من فائدة زائدة قبل ، ويؤيده أن الاسمايلي أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حبان بسنده . ومن طريق ابن وهب عن يونس ومالك كلاهما عن ابن شهاب به ، ثم قال : قال البخاري وعن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ولم يذكر الخبر ، أي لم يوصل السند إلى معمر . الحديث الثامن ، قوله ( محمد بن عبد الرحيم ) هو المعروف بصاعقة ، وابن أخى ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله بن مسلم ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( كلوا من الاضاحى ثلاثا ) أى فقط ، ولمسلم من طريق معمر « نهى أن تؤكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث » وله من طريق نافع عن ابن عمر « لا يأكل أحد من أضحيته فوق ثلاثة أيام » . قوله ( وكان عبد الله ) أى ابن عمر ( يأكل بالزيت ) سيأتي بيانه . قوله ( حين ينفر من منى ) هذا هو الصواب ، ووقع في رواية الكشميني وحده « حتى » بدل « حين » وهو تصحيف يفسد المعنى ، فإن المراد أن ابن عمر كان لا يأكل من لحم الاضحية بعد ثلاث ، فكان إذا انقضت ثلاث منى اتقدم بالزيت ولا يأكل اللحم تمسكا بالأمر المذكور ويدل عليه قوله في آخر الحديث « من أجل لحوم الهدى » ، وكأنه أيضا لم يبلغه الاذن بعد المنع ، وعلى رواية الكشميني ينمكس الأمر ويصير المعنى : كان يأكل بالزيت الى أن ينفر ، فاذا نفر أكل بغير الزيت . فيدخل فيه لحم الاضحية . وأما تعبيره في الحديث بالهدى فيحتمل أن يكون ابن عمر كان يسوى بين لحم الهدى ولحم الاضحية في الحكم ، وبمحتمل أن يكون أطلق على لحم الاضحية لحم الهدى لمناسبة أنه كان بمنى . وفي هذه الاحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ الاقل بالأخف ، لأن النهي عن ادخار لحم الاضحية بعد ثلاث مما يتقل على المضحين ، والاذن في الادخار أخف منه . وفيه رد على من يقول إن النسخ لا يكون إلا بالاتقل الأخف ، وعكسه ابن العربي داعيا أن الإذن في الادخار نسخ بالنهي ، وتعقب بأن الادخار كان مباحا بالبراءة الأصلية ، فانهى عنه ليس نسخا ، وعلى تقدير أن يكون نسخا ففيه نسخ الكتاب بالسنة لأن في الكتاب الإذن في أكلها من غير تقييد لقوله تعالى ( فاكلوا منها وأطعموا ) ، ويمكن أن يقال إنه تخصيص لا نسخ وهو الاظهر

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الاضاحى من الاحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثا ، المعلق منها خمسة عشر والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى تسعة وثلاثون حديثا والخالص خمسة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث قتادة بن النعمان في الباب الأخير ، وسوى زيادة معلقة في حديث أنس وهى قوله « يكبشدين سمينين » فان

أصل الحديث عند مسلم سوى قوله «سمينين» . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٤ - كتاب الأشربة

١ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ ﴾

٥٥٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يغب منها حرمها في الآخرة »

٥٥٧٦ - **حدثنا** أبو حيان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى ليلة أسرى به ببلياء - بقدرين من خمر وابن ، فظفر إبهامه أخذ العين ، فقال جبريل : الحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لأهله ، ولو أخذت الخمر غوت أمتك .  
ناجيه معمر وابن الهادي وعثمان بن ممر عن الزهري

٥٥٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً لا يحدثكم به غيري ، قال : من أشرط الساعة أن يظمر الجهل ، ويقبل العلم ، ويظمر الزنا ، وتشرب الخمر ، ويقبل الرجال ، وتسكن النساء حتى يكون خمسين امرأة فيمهن رجل واحد »

٥٥٧٨ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة رضي الله عنه « إن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » . قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر كان يحدث عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحقهم من ولا يتألمب نهبة ذات شرف برقع الناس إليه أبصارهم فيها حين يقفها وهو مؤمن .

**قوله** (كتاب الأشربة) وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ ﴾ كذا ذكر الآية وأربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر ، وذلك أن الأشربة منها

ما يحل وما يحرم فينظر في حكم كل منهما ثم في الآداب المتعلقة بالشرب ، فبدأ بتبيين الحرم منها اقلته بالنسبة الى الحلال ، فاذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالا ، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وانه كان في عام الفتح قبل الفتح ، ثم رأيت المصطفى في سيرته جزم بأن تحريم الخمر كان سنة الحديبية ، والحديبية كانت سنة ست . وذكر ابن اسحاق انه كان في واقعة بني النضير ، وهي بعد واقعة أحد وذلك سنة أربع على الراجح ، وفيه نظر لأن أسفا كما سيأتي في الباب الذي بعده كان الساق يوم حرمت ، وانه لما سمع المنادي بتحريمها بادر فأراقها ، فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك ، وكان المصنف لم يح ذكر الآية الى بيان السبب في نزولها ، وقد مضى بيانه في تفسير المائدة أيضا من حديث عمر وأبي هريرة وغيرهما ، وأخرج النسائي والبيهقي بسند صحيح عن ابن عباس أنه لما نزل تحريم الخمر في قبيلتين من الانصار شربوا ، فلما نزل القوم عبت بعضهم ببعض ، فلما أن سموا جمل الزجل يرى في وجهه ورأسه الأثر فيقول : صنع هذا أخى فلان ، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن ، فيقول : والله لو كان بي وحيا ما صنع بي هذا ، حتى وقعت في قلوبهم الضغائن ، فانزل الله عز وجل هذه الآية ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر - إلى - منتهون ) قال فقال ناس من المتكلمين : هي رجس ، وهي في بطن فلان وقد قتل يوم أحد ، فانزل الله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا - إلى - المؤمنين ) ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البخاري كما مضى في المائدة ، ووقعت أيضا في حديث البراء عند الترمذي وصححه ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد لما حرمت الخمر قال ناس : يا رسول الله ، أصحابنا الذين ماتوا وهم يشربونها ، وسنده صحيح . وعند البزار من حديث جابر أن الذي سأل عن ذلك اليهود ، وفي حديث أبي هريرة الذي ذكرته في تفسير المائدة فهو الاول ، وزاد في آخره ، قال النبي ﷺ : لو حرم عليهم تركوه كما تركتم ، قال أبو بكر الرازي في أحكام القرآن : يستفاد تحريم الخمر من هذه الآية من تسميتها رجسا ، وقد سمي به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ومن قوله ( من عمل الشيطان ) لأن مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله ، ومن الامر بالاجتناب وهو للوجوب وما وجب اجتنابه حرم تناوله ، ومن الفلاح المرتب على الاجتناب ، ومن كون الشرب سببا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين وتعاملي ما يوقع ذلك حرام ، ومن كونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومن ختام الآية بقوله تعالى ( فهل أنتم متهمون ) ؟ فانه استفهام معناه الردع والجر ، ولهذا قال عمر لما سمعها : انتهينا . وسبقه الى نحو ذلك الطبري . وأخرجه الطبراني وابن مردويه وصححه الحاكم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزل تحريم الخمر مضى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم الى بعض فقالوا : حرمت الخمر وجعلت عدلا للشرك ، قيل يشير الى قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر ) الآية ، فان الانصاب والأزلام من عمل المشركين بتزيين الشيطان ، فنسب العمل اليه . قال أبو الليث السمرقندي : المعنى أنه لما نزل فيها أنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها عادت قوله تعالى ( فاجتنبوا الرجس من الاوثان ) . وذكر أبو جعفر النعمان أن بعضهم استدلل لتحريم الخمر بقوله تعالى ( قل إنما حرم ردى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغى بغير الحق ) وقد قال تعالى في الخمر والميسر ( فيهما إثم كبير ومنافع للناس ) فلذا أخبر أن في الخمر إنما كبير اثم صرح بتحريم الاثم ثبت تحريم الخمر بذلك ، قال : وقول من قال إن الخمر تسمى الاثم لم يجد له أصلا في الحديث ولا في اللغة ، ولا دالة أيضا في قول الشاعر :

شربت الاثم حتى ضل عقله كذلك الاثم يذهب بالعقول

فإنه أطلق الاثم على الخمر مجازاً بمعنى أنه ينشأ عنها الاثم . واللغة الفصحى تأنيث الخمر ، وأثبت أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وغيرهما جواز التذكير ، ويقال لها الخمر أثبتة فيها جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري ، وقال ابن مالك في المثلث : الخمر هي الخمر في اللغة ، وقيل سميت الخمر لأنها تغطي العقل وتخامره أي تخالطه ، أو لأنها هي تخمر أي تغطي الحق تغل ، أو لأنها تخمر أي تدرك كما يقال للعجين اختمر ، أقوال سبأني بسطها عند شرح قوله عمر رضي الله عنه « والخمر ما غامر العقل » ، إن شاء الله تعالى . الحديث الأول حديث ابن عمر عن طريق مالك عن نافع عنه وهو من أصح الاسانيد . قوله ( من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يقب منها حرماً في الآخرة ) حرماً بضم المهملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ، زاد مسلم عن القعني عن مالك في آخره « لم يقبها » ، وله من طريق أبيوب عن نافع بلفظ « فأت وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة » ، وزاد مسلم في أول الحديث مرفوعاً « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وأورد هذه الزيادة مستقلة أيضاً من رواية موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وسبأني السلام عليها في « باب الخمر من المسك » ، ويأتي كلام ابن بطال فيها في آخر هذا الباب . وقوله « ثم لم يقب منها » أي من شربها ، لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . قال الخطابي والبخاري في « شرح السنة » : معنى الحديث لا يدخل الجنة ، لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة . وقال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة ، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنوار الخمر لذة للشاربين ، وأنهم لا يصدعون عنها ولا يزفون . فهو دخلها . وقد علم أن فيها خمر أو أنه حرماً عقوبة له . ولم وقوع الهم والحزن في الجنة ، ولا هم فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة . ولا أنه حرماً عقوبة له لم يكن عليه في فقدائها ألم ، فلهذا قال بعض من تقدم : أنه لا يدخل الجنة أصلاً ، قال : وهو مذهب غير مرضي ، قال : ويحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب فيها الخمر إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر وهو في المشبهة ، فعلى هذا فمعنى الحديث : جزاءه في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه . قال : وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمر ولا تشربها نفسها وإن علم بوجودها فيها ، ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعاً « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو . قلت : أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان . وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه « من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة » أخرجه أحمد بسند حسن ، وقد لحص عياض كلام ابن عبد البر وزاد احتمالاً آخر وهو أن المراد بحرمانه شربها أنه يحبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته ، ومثله الحديث الآخر « لم يرح رائحة الجنة » قال : ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينساها أو لا يشتمها يقول ليس عليه في ذلك حدة ولا يكون ترك شهوته إياها عقوبة في حقه ، بل هو نقص نعيم بالنسبة إلى من هو أتم نعيماً منه كما تختلف درجاتهم ، ولا يباحق من هو أنقص درجة حيث لا يكون أدنى درجة منه استغناء بما أدهى واغبطاً له . وقال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعمل ما أمر بتأخيرها ووعد به حرماً عند ميقاته ، كالوارث فإنه إذا قتل مورثة فإنه يحرم ميراثه لاستعماله . وهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء ، وهو موضع احتمال وهو نف إشكال ، والله أعلم كيف يكون الحال . وفصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلاً

فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنه لا يدخل الجنة أصلاً ، وعدم الدخول يستلزم حرمانها ، وبين من يشربها علماً بتحريمها فهو محل الخلاف ، وهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذبه إن عذب ، أو الممنوع أن ذلك جزاءه إن جوزى وافته أهل . وفي الحديث أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر ، وهو في التوبة من الكفر قطعي وفي غيره من الذنوب خلافه بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني . قال الثوري : الأقوى أنه ظني ، وقال القرطبي : من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعا . وللتوبة الصادقة شروط سياق البحث فيها في كتاب الرقاق ، ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض ، وسياق تحقيق ذلك . وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر ، لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد ، وهو يجمع عليه في الخبر المتخذ من عصير العنب وكذا فيما يسكر من غيرها ، وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور كما سيأتي بيانه ، ويؤخذ من قوله « ثم لم يذب منها » أن التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الغرغرة ، لما دل عليه « ثم » من التراخي ، وليست المبادرة إلى التوبة شرطا في قبولها ، وافته أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( يا بني ) بكسر الهمزة وسكون التحتانية وكسر اللام وفتح التحتانية الخفيفة مع المد : هي مدينة بيت المقدس ، وهو ظاهر في أن عرض ذلك عليه عليه السلام وقع وهو في بيت المقدس ، لكن وقع في رواية الليث التي تأتي الإشارة إليها إلى إيلياء ، وليست صريحة في ذلك ، لجواز أن يريد تعيين ليلة الإتياء لا عمله ، وقد تقدم بيان ذلك مع بقية شرحه في أواخر الكلام على حديث الاسراء قبل الهجرة إلى المدينة . وقوله فيه « ولو أخذت الخمر غوث أمتك » هو محل الترجمة قال ابن عبد البر (١) يحتمل أن يكون عليه السلام نفر من الخمر لأنه نفرس أنها ستحرم لأنها كانت حينئذ مباحة ، ولا مانع من افتراق مباحين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما سيحرم والآخر تستمر إباحته . قلت : ويحتمل أن يكون نفر منها لكونه لم يعتد شربها فوافق بطبعه ما سيقع من تحريمها بعد ، حفظا من الله تعالى له ورعاية ، واختار اللين لكونه مألوفا له ، سهلا طيبا طاهرا ، سائقا للشاربين ، سائما العاقبة ، بخلاف الخمر في جميع ذلك . والمراد بالفطرة هنا الاستقامة على الدين الحق . وفي الحديث مشروعية الخمر عند حصول ما يبعد ودفع ما يحذر . وقوله « غوث أمتك » يحتمل أن يكون أخذه من طريق الفأل ، أو تقدم عنده علم بترتب كل من الأمرين وهو أظهر . قوله ( تابعه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري ) يعني بسنده . ووقع في غير رواية أبي ذر زيادة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر ، فاما متابعة معمر فوصاها المؤلف في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ، وأول الحديث ذكر موسى وعيسى وصفتهما ، وليس فيه ذكر إيلياء ، وفيه « اشرب أبهما شئت » فأخذت اللين فشربتها . وأما رواية ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ينسب لجد أبيه - فوصاها النساء وأبو عوانة والطبراني في الأوسط ، عن طريق الليث عنه عن عبد الوهاب بن بخت عن ابن شهاب وهو الزهري ، قال الطبراني : تفرد به يزيد بن الهاد عن عبد الوهاب ، فعلى هذا فقد سقط ذكر عبد الوهاب من الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب ، على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث غير هذا بغير واسطة ، منها ما تقدم في تفسير المسألة قال البخاري فيه « وقال يزيد بن الهاد عن الزهري ، فذكره » ، واصله أحمد وغيره من طريق ابن الهاد عن

(١) في نسخة أخرى « قال ابن المنير »

الزهري بغير واسطة . وأما رواية الزبيدي فوصلها النسائي وابن حبان والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق محمد بن حرب عنه لكن ليس فيه ذكر إبليل . أيضا ، وأما رواية عثمان بن عمر فوصلها « تمام الرازي في فوائده » من طريق إبراهيم بن المنذر عن عمر بن عثمان عن أبيه عن الزهري به . وأما ما ذكره المزني في « الاطراف » عن الحاكم أنه قال : أراد البخاري بقوله « تابعه » ابن الحاد وعثمان بن عمر عن الزهري ، حديث ابن الحاد عن عبد الوهاب وحديث عثمان بن عمر بن فارس عن يونس كلاهما عن الزهري . قلت : وليس كما زعم الحاكم وأقره المزني في عثمان ابن عمر ، فإنه ظن أنه عثمان بن عمر بن فارس الرازي عن يونس بن يزيد ، وليس به ، وإنما هو عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن عمر التيمي ، وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه عمر يروي عنه ، وإنما هو ولد التيمي كما ذكرته من « فوائده تمام » وهو مدني ، وقد ذكر عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدني عن أبيه عن الزهري فقال : لا أعرفه ولا أعرف أباه . قلت : وقد عرفهما غيره ، وذكره الزبير بن بكار في النسب عن عثمان المذكور فقال : أنه ولي قضاء المدينة في زمن مروان بن محمد ، ثم ولي القضاء للنبصور ومات معه بالمعراق وذكره ابن حبان في الثقات ، وأكثر الدارقطني من ذكره في « العلل » عند ذكره للأحاديث التي تختلف روايتها عن الزهري ، وكثيرا ما ترجع روايته عن الزهري ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( هشام ) هو الدستوائي . قوله ( لا يحدثكم به فبري ) كأن أنسا حدث به في أو آخر عمره فأطلق ذلك ، أو كان يعلم أنه لم يسمعه من النبي ﷺ إلا من كان قد مات . قوله ( وتشرب الخمر ) في رواية الكشميهني « وشرب الخمر » بالاضافة ، ورواية الجماعة أولى للمشكلة ، قوله ( حتى يسكون الخمسين ) في رواية الكشميهني « حتى يكون خمسون امرأة فيمن رجل واحد » وسبق شرح الحديث مستوفى في كتاب العلم ، والمراد أن من أشرط الساعة كثرة شرب الخمر كسائر ما ذكر في الحديث . الحديث الرابع حديث أبي هريرة « لا يزنن الزواني حين يزنن وهو مؤمن » وقع في أكثر الروايات هنا « لا يزنن حين يزنن » ب حذف الفاعل ، فقدر بعض الشراح الرجل أو المؤمن أو الزاني ، وقد بينت هذه الرواية تعيين الاحتمال الثالث . قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ) قال ابن بطلان : هذا أشد ما ورد في شرب الخمر ، وبه نعلق الحوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم ، وحل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل ، لأن العاصي يصير أقص حالا في الإيمان عن لا يعصى ، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعل ذلك يتول أمره إلى ذهاب الإيمان ، كما وقع في حديث عثمان الذي أوله « اجتنبوا الخمر فإنها أم الحباثات » وفيه - وإنها لا تجتمع هي والإيمان إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه ، أخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا ، وصححه ابن حبان مرفوعا . قال ابن بطلان : وإنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتملة على الوعيد الشديد في هذا الباب ليسكون عودا عن حديث ابن عمر « كل مسكر حرام » ، وإنما لم يذكره في هذا الباب لكونه روى موقوفا ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن في الوعيد قدرا زائدا على مطلق التحريم ، وقد ذكر البخاري ما يؤدي معنى حديث ابن عمر كما سيأتي قريبا . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالاستناد المذكور . قوله ( أن أبا بكر أخبره ) هو والد عبد الملك شيخ ابن شهاب فيه . قوله ( ثم يقول كان أبو بكر ) هو ابن عبد الرحمن المذكور ، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أبي هريرة ، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم ، وبأن مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى

٥٥٧٩ - **حديث** الحسن بن صباح حدثنا محمد بن سابق حدثنا مالك هو ابن يقول من نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : اقد حُرِّمتِ الحُر وما بالمدينة منها شيء .

٥٥٨٠ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع عن يونس عن ثابت البناني عن أنس قال : حُرِّمت علينا الحُر حين حُرِّمت ، وما نجد - يعني بالمدينة - حُرَّ الأعناب إلا قليلا ، وطامة حمرنا البُسْر والبُسْر .

٥٥٨١ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن أبي حبان حدثنا عامر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزلَ تحريم الحُر وهي من خمسة : : العنب ، والتمر ، والمسل ، والحنطة ، والشعير . والحُر ما حامر العقل .

**قوله** ( باب الحُر من العنب وغيره ) كذا في شرح ابن بطلال ، ولم أر لفظه وغيره ، في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرجين ولا الشروح سواء . قال ابن المنير : غرض البخاري الرد على الكوفيين إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يحرموا من غيره إلا القدر المسكر خاصة ، وزعموا أن الحُر ماء العنب خاصة ، قال : لكن في استدلاله بقول ابن عمر - يعني الذي أورده في الباب - حُرِّمت الحُر وما بالمدينة منها شيء . - على أن الآية التي كانت يومئذ تسمى حُرَّا نظرا ، بل هو بأن يدل على أن الحُر من العنب خاصة أجدر ، لأنه قال : وما منها بالمدينة شيء . - يعني الحُر - وقد كانت الآية من غير العنب موجودة حينئذ بالمدينة ، فدل على أن الآية ليست حُرَّا ، إلا أن يقال أن كلام ابن عمر يتناول جواب قول من قال لا حُرَّ إلا من العنب ، فيقال : قد حُرِّمت الحُر وما بالمدينة من حُرَّ العنب شيء ، بل كان الموجود بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو ذلك ، وفهم الصحابة من تحريم الحُرَّ تحريم ذلك كله ، ولولا ذلك ما بادروا إلى إزالتها . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذه الترجمة وما بعدها أن الحُرَّ يطلق على ما يتخذ من عصير العنب ، ويطلق على نبيذ البسر والتمر ، ويطلق على ما يتخذ من العسل ، فعقد لكل واحد منها بابا ، ولم يرد حصر التسمية في العنب ، بدليل ما أورده بعده . ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقة وبما عداها المجاز ، والأول أظهر من نصرته . وحاصله أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الحُر ، فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه ، ثم أردفه بالبسر والتمر ، والحديث الذي أورده فيه عن أنس ظاهر في المراد جدا ، ثم تلك بالمثل إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر ، ثم أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي : الحُر ما حامر العقل ، واهه أعلم . وفيه إشارة إلى ضعف الحديث الذي جاء عن أبي هريرة مرفوعا : الحُر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب ، أو أنه ليس المراد به الحصر فهما ، والمجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد فانه يحرم تناول قليله وكثيره بالاتفاق . وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجان أهل الكلام أن النهي هتما للكراهة ، وهو قول مهجور لا يلتفت إلى قائله . وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ، ولو كان

مستند الخلاف وأما . ونقل الطحاوي في « اختلاف العلماء » عن أبي حنيفة : الخمر حرام قليلا وكثيرا ، والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر ، والذبيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان ، وإنما يحرم منه القدر الذي يسكر . وعن أبي يوسف : لا بأس بالنقيع من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر ، قال : وكذا حكاه محمد عن أبي حنيفة . وعن محمد : ما أسكر كثيره فأحب إلى أن لا أشربه ولا أحرمه . وقال الثوري : أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلى ، ونقيع العسل لا بأس به . قوله (حدثني الحسن بن صباح) هو البزار آخره راء ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري ، وقد يحدث عنه بواسطة كذا . قوله (حدثنا مالك هو ابن مغول) كان شيخ البخاري حدث به فقال ، حدثنا مالك ، ولم ينسبه نفسه هو لثلاث يلبس بمالك بن أنس ، وقد أخرج الاسماعيل الحديث المذكور من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن محمد بن سابق فقال « عن مالك بن مغول » . قوله (وما بالمدينة منها شيء) (يحتمل أن يكون ابن عمر في ذلك بمقتضى ما علم ، أو أراد المبالغة من أجل قلتها حينئذ بالمدينة فأطلق النفي ، كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة ، وبؤيده قول أنس المذكور في الباب ، وما نجد غير الاعتاب إلا قليلا ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر وما بالمدينة منها شيء أي يعصر ، وقد تقدم في تفسير المائدة من وجه آخر عن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب » وحل على ما كان يصنع بها لا على ما يجب إليها . وأما قول عمر في ثالث أحاديث الباب « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة ، فعماء أنها كانت حينئذ تصنع من الخمرة المذكورة في البلاد ، لا في خصوص المدينة كما سيأتي تقريره بعد بابين مع شرحه . قوله (عن يونس) هو ابن عبيد البصري . قوله (وعامة خمرنا البسر والتمر) أي النبيذ الذي يصير خمرًا كان أكثر ما يتخذ من البسر والتمر ، قال السكرماني : قوله « البسر والتمر » مجاز عن الشراب الذي يصنع منهما ، وهو عكس (إني أراي أعصر خمرًا) أو فيه حذف تقديره عامة أصل خمرنا أو مادته ، وسيأتي في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أنس قال « إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر » وتقرير الحذف فيه ظاهر . وأخرج النسائي وصححه الحاكم من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال « الزبيب والتمر هو الخمر ، وسنده صحيح ، وظاهره المحصر لكن المراد المبالغة ، وهو بالنسبة إلى ما كان حينئذ بالمدينة موجودا كما تقرر في حديث أنس ، وقيل مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب ، وقيل مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل يشركها في التحريم كل شراب مسكر ، وهذا أظهر رآقه أعلم . قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، وعامر هو الشعبي . قوله (قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر) ساقه من هذا الوجه مختصرا ، وسيأتي بعد قليل مطولا . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاء في جواب « أما بعد » . قلت : لا حجة فيه ، لأن هذه رواية مسددة هنا ، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجاء عن يحيى القطان بلفظ « خطب عمر على المنبر فقال : أنه قد نزل تحريم الخمر ، ليس فيه » أما بعد ، وأخرجه الاسماعيل هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسدد وفيه بلفظ « أما بعد فإن الخمر » فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة

### ٣ - باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر

٥٥٨٢ - حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال حدثني مائث بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة



عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب من قضيق زهر وتمر ، فجاءهم آت فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس فمِرَقها ، فمِرَقْتُها »

٥٥٨٣ - حدثنا مسددٌ حدثنا مُعمرٌ عن أبيهِ قال : سمعتُ أنسًا قال : كنتُ قائمًا على الحى أسقيهم عومتي - وأنا أصترم - الفَضِيخَ ، فقيل : حرمت الخمر ، فقالوا : اكفأها ، فكفأناها . قلتُ لأنس : ما أصرأبهم ؟ قال : رطبٌ وبُسْرٌ . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم يُشكر أنس ، وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنس بن مالك يقول : كانت خمرهم يومئذ .

٥٥٨٤ - حدثني محمد بن أبي بكر اللقضي حدثنا يوسف أبو مَشرٍ البراء قال سمعتُ سعيد بن عبيد الله قال : حدثني بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البُسْر والتمر .

**قوله** ( باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ) أى تصنع أو تتخذ ، وذكر فيه حديث أنس من رواية إسحاق بن أبي طلحة عنه أتم سياقاً من رواية ثابت عنه المتقدمة في الباب قبله . **قوله** ( كنت أسقى أبا عبيدة ) هو ابن الجراح ، ( وأبا طلحة ) هو زيد بن سهل زوج أم سليم أم أنس ، ( وأبى بن كعب ) ، كذا اقتصر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة ، فأما أبو طلحة فليكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس : كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وأما أبو عبيدة فلان النبي ﷺ أخى بيته وبين أبي طلحة كما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس ، وأما أبى بن كعب فكان كبير الانصار وعالمهم . ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس في تفسير المائدة : انى لقائم أسقى أبا طلحة وفلانا وفلانا ، كذا وقع بالابهام ، وسمى في رواية مسلم منهم أبا أيوب ، وسيأتى بعد أبواب من رواية هشام عن قتادة عن أنس ، انى كنت لأسقى أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل بن بيضاء ، وأبو دجانة بضم الدال المهملة وتخفيف الجيم وبعد الالف ثون اسمه سماك بن غرشة بمجمعتين بينهما واو مفتوحات ، ومسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وسمى فيهم معاذ بن جبل ، ولأحمد عن يحيى القطان عن حميد عن أنس : كنت أسقى أبا عبيدة وأبى بن كعب وسهيل بن بيضاء ونفرا من الصحابة عند أبي طلحة ، ووقع عند عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقاتدة وغيرهما عن أنس أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً ، وقد حصل من الطرق التى أوردتها تسمية سبعة منهم ، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه : كنت قائماً على الحى أسقيهم عومتي ، وقوله عومتي في موضع خفضه على البدل من قوله : الحى ، وأطلق عليهم عومته لأنهم كانوا أسن منه ولأن أكثرهم من الانصار . ومن المستغربات ما أورده ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس أن أبا بكر وعمر كانا فيهم ، وهو منكسر مع نظافة سنده ، وما أظنه إلا غلطاً . وقد أخرج أبو نعيم في د الحلية ، في ترجمة شعبة من حديث عائشة قالت : حرم أبو بكر الخمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام ، ويحتمل إن كان محفوظاً أن يكون أبو بكر وعمر زارا أبا طلحة في ذلك اليوم ولم يشربا معهم . ثم وجدت عند الزار من وجه آخر عن أنس قال : كنت ساقى القوم ، وكان في القوم رجل يقال له

أبو بكر ، فلما شرب قال : تحي بالسلامة أم بكر ، الأبيات ، فدخل علينا رجل من المسلمين فقال : قد نزل تحريم  
الخمر الحديث . وأبو بكر هذا يقال له ابن شغوب ، فظن بعضهم أنه أبو بكر الصديق ، وليس كذلك ، سكن قرية  
ذكر عمر تدل على عدم القلط في وصف الصديق ، فخلصنا تسمية عشرة ، وقد قدمت في نفوزة بدر من المغازي ترجمة  
أبي بكر بن شغوب المذكور . وفي كتاب مكة لفاكهى ، من طريق مرسل ما يشيد ذلك . قوله ( من فضيخ زهو  
وتمر ) أما الفضنيخ فهو بقاء وضاد معجمتين وزن عظيم : اسم للبسر إذا شدخ ونبد ، وأما الزهو فبفتح الواو  
وسكون الهاء بعدها وار : وهو البسر الذي يحمر أو يصفر قبل أن يتربط . وقد يطلق الفضنيخ على خليط البسر  
والرطب ، كما يطلق على خليط البسر والتمر ، وكما يطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده كما في الرواية  
التي آخر الباب . وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس : وما خرم يومئذ إلا البسر والتمر غلوطين ، ووقع عند  
مسلم من طريق قتادة عن أنس : أسقيهم من مودة فيها خليط بسر وتمر . قوله ( لجأهم آت ) لم أقف على اسمه ،  
روقع في رواية حميد عن أنس عند أحمد بمذ قوله : أسقيهم : حتى : كاد الشراب بأخذ فيهم ، ولابن مردويه  
« حتى أسرعت فيهم ، ولابن أبي عاصم » حتى مالت رؤوسهم ، فدخل داخل ، ومضى في المظالم من طريق ثابت عن  
أنس : فأمر رسول الله ﷺ مناديا فنادي ، ولمسلم من هذا الوجه : فإذا مناد ينادي أن الخمر قد حرمت ، وله من  
رواية سعيد عن قتادة عن أنس نحوه وزاد : فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ، ومضى في التفسير  
من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ : إذ جاء رجل فقال : هل بلفظكم الخمر ؟ قالوا : وما ذاك ؟ قال :  
قد حرمت الخمر ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المنادي ، ويحتمل أن يكون غيره سمع المنادي فدخل اليهم  
فأخبرهم . وقد أخرج ابن مردويه من طريق بكر بن عبد الله عن أنس قال : لما حرمت الخمر وحلف على أناس  
من أصحابي وهي بين أيديهم ، فضربتها برجلي وقلت : نزل تحريم الخمر فيحتمل أن يكون أنس خرج فاستنبر  
الرجل ، سكن أخرجه من وجه آخر أن الرجل قام على الباب فذكر لهم تحريمها ، ومن وجه آخر : أنا فلان من  
عند نبينا فقال : قد حرمت الخمر ، قلنا : ما نقول ؟ فقال : سمعته من النبي ﷺ الساعة ، ومن عنده أنيتكم . قوله  
( فقال أبو طلحة : قم يا أنس ، فهرقها ، بفتح الهاء وكسر الراء وسكون القاف ، والأصل أرقها ، فأبدلت الهمزة  
هاء ، وكذا قوله فهرقتها ، وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا وهو نادر ، وقد تقدم بسطه في الطهارة .  
ووقع في رواية ثابت عن أنس في التفسير بلفظ : فأرقها ، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب : فقالوا أرق هذه  
القلال يا أنس ، وهو محمول على أن المخاطب له بذلك أبو طلحة ، ورضى الباقر بذلك فنسب الأمر بالإراقة اليهم  
جميعا . وروقع في الرواية الثانية في الباب : أكفئها . بكسر الفاء مهموز بمعنى أرقها ، وأصل الأكفاء الإزالة .  
ووقع في باب إجازة خبر الواحد : من رواية أخرى عن مالك في هذا الحديث : قم إلى هذه الجرار فأكسرهما ،  
قال أنس : فقمتم إلى مبراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت ، وهذا لا ينافي الروايات الأخرى ، بل يجمع بأنه  
أراقها وكسر أوانها ، أو أراق بعضها وكسر بعضها . وقد ذكر ابن عبد البر أن أصحاب بن أبي طلحة تفرد عن أنس  
بذكر الكسر ، وأن ثابتاً وعبد العزيز بن صهيب وحيداً وعد جماعة من الثقات رويوا الحديث بتمامه عن أنس منهم  
من طوله ومنهم من اختصره ، فلم يذكروا إلا إراقتها . والمبراس بكسر الميم وسكون الهاء وآخره مهملة إفاء  
يتخذ من صخر وينقر وقد يكون كبيراً كالخوض وقد يكون صغيراً بحيث يتأني الكسر به ، وكأنه لم يحضره فـ

بكره غيره ، أو كسر بآلة المهراس التي يدق بها فيه كالأون فأطلق اسمه عليها مجازا . ووقع في رواية حميد بن أنس عند أحمد في فوائده ما قالوا حتى ننظر ونسأل . وفي رواية عبد العزيز بن صهيب في التفسير : فوائده ما سألوها عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل . ووقع في المظالم : لجرت في سكك المدينة ، أي طرقها ، وفيه إشارة إلى توارده من كانت عنده من المسلمين على إراققتها حتى جرت في الأزقة من كثرتها . قال القرطبي : تمسك بهذه الزيادة بعد من قال إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست نجسة لأنه عليه السلام نهي عن النخل في الطرق . فلو كانت نجسة ما أقرهم على إراققتها في الطرقات حتى تجرى . والجواب أن القصد بالإرافة كان لاشاعة تحريمها ، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ فتحتمل أخف المفسدين لحصول المصلحة العظيمة الحاصلة من الإشتهار ، ويحتمل أنها إنما أريققت في الطرق المنحدرة بحيث تنصب إلى الأسربة والحشوش أو الأودية فتستهلك فيها ، ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيد في قصة صب الخمر قال : قانصبت حتى استنفقت في بطن الوادي ، وانتسك بمعوم الأمر باجتماعها كاف في القول بنجاستها . قوله ( قلت لأنس ) القائل هو سليمان التيمي والد معتز ، وقوله : فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم ، زاد مسلم من هذا الوجه : يومئذ ، وقوله : فلم ينكر أنس . زاد مسلم : ذلك ، والمعنى أن أبا بكر ابن أنس كان حاضرا عند أنس لما حدثهم فكان أنسا حينئذ لم يحدتهم بهذه الزيادة إما نسيانا وإما اختصارا ، فذكره بها ابنه أبو بكر فأقره عليها ، وقد ثبت تحديث أنس بها كما سأذكره . قوله ( وحدثني بعض أصحابي ) القائل هو سليمان التيمي أيضا ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد مسلم هذه الطريق عن محمد بن عبد الأعلى عن معتز ابن سليمان عن أبيه قال : حدثني بعض من كان معي أنه سمع أنسا يقول : كان خمرهم يومئذ . فيحتمل أن يكون أنس حدث بها حينئذ فلم يسمعه سليمان ، أو حدث بها في مجلس آخر لحفظها عنه الرجل الذي حدث بها سليمان ، وهذا المذهب يحتمل أن يكون هو بكر بن عبد الله المزني ، فإن روايته في آخر الباب توشى إلى ذلك . ويحتمل أن يكون قتادة ، فسأني بعد أبواب من طريقه عن أنس بلفظ : ولما ندمها يومئذ الخمر ، وهو من أقوى الحجج على أن الخمر اسم جنس لكل ما يسكر ، سواء كان من العنب أو من قصب الزبيب أو القمح أو الفسل أو غيرها . وأما دعوى بعضهم أن الخمر حقيقة في ماء العنب ، مجاز في غيره ، فإن سلم في اللغة لوم من قال به جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه ، والكوفيون لا يقولون بذلك انتهى . وأما من حيث الشرع فالخمر حقيقة في الجميع ، لثبوت حديث : كل مسكر خمر ، فنزعم أنه جمع بين الحقيقة والمجاز في هذا اللفظ لزمه أن يجيزه ، وهذا ما لا انفكاك لهم عنه . قوله ( حدثني يوسف ) هو ابن يزيد ، وهو أبو معشر البراء بالمشديد ، وهو مشهور بكنتيته أكثر من اسمه ، ويقال له أيضا القطان وشهرته بالبراء أكثر ، وكان يرى السهام ، وهو بصري ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر سياقي في الطب وكلاهما في المتابعات ، وقد لينه ابن معين وأبو داود ، ووثقه المقدمي ، وسعيد بن عبيد الله بالتصغير اسم جده جبير بالجيم والموحدة مصفرا ابن حية بالمهملة وتشديد التعتانية ووثقه أحمد وابن معين ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ليس بالقوي ، وما له أيضا في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في الجزية . قوله ( إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر ) هكذا رواه أبو معشر مختصرا ، وأخرجه الأصبهاني من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن عبيد الله بهذا السند مطولا ولفظه عن أنس : نزل تحريم الخمر ، فدخلت على أناس من أصحابي وهم بين أيديهم فغضبوا بها برجلي فقات : انطلقوا فقد نزل تحريم الخمر ، وشراهم

يومئذ البير والنمر ، وهذا الفعل من أنس كما أنه بعد أن خرج فسمع النداء بتحريم الخمر ، فرجع فاخبرهم . ووقع عند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أنس ، فأما قوا الشراب وتوضأ بعض واغتسل بعض ، وأصابوا من طيب أم سليم وأنوا النبي ﷺ ، فإذا هو بقرا ( إنما الخمر والميسر ) الآية . واستدل بهذا الحديث على أن شرب الخمر كان مباحا لا إلى نهاية ، ثم حرمت . وقيل كان المباح الشرب لا السكر المزيل للعقل ، وحكاه أبو نصر بن الفقيري في تفسيره عن الغفال ، ونازعه فيه . وبالغ النووي في شرح مسلم ، فقال : ما يقوله بعض من لا تفصيل عنده أن السكر لم يزل محرما باطلا لا أصل له ، وقد قال الله تعالى ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فإن مقتضاه وجود السكر حتى يصل إلى الحد المذكور ، ونهوا عن الصلاة في تلك الحالة لا في غيرها ، فدل على أن ذلك كان واقعا . وبؤيده قصة حمزة والشارفين كما تقدم تقريره في مكانه . وعلى هذا فهل كانت مباحة بالأصل أو بالشرع ثم نسخت ؟ فيه قولان للهاء ، والراجح الأول ، واستدل به على أن المتخذ من غير العنب يسمى خمر ، وسيأتي البحث في ذلك قريبا في باب ما جاء أن الخمر ما غامر العقل ، وعلى أن السكر المتخذ من غير العنب يحرم شرب قليله كما يحرم شرب القليل من المتخذ من العنب إذا أسكر كثيره ، لأن الصحابة فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم ما يتخذ للسكر من جميع الأنواع ، ولم يستفصلوا . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين . وعانف في ذلك الحنفية ومن قال بقولهم من الكوفيين فقالوا : يحرم المتخذ من العنب قليلا كان أو كثيرا إلا إذا طبخ على تفصيل سيأتي بيانه في باب مفرد ، فإنه يحل . وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، ودلى أن العلة في تحريم قليله كونه يدعو إلى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها فقال في المتخذ من العنب : يحرم القليل منه والسكر إلا إذا طبخ كما سيأتي بيانه ، وفي المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وما دونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدهري المغايرة في الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ما قدر في المتخذ من العنب بقدر في المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرع فيه للأصل في جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة ، والله أعلم . قال الشافعي : قال لي بعض الناس الخمر حرام ، والسكر من كل شراب حرام ، ولا يحرم المسكر منه حتى يسكر ، ولا يحد شاربها . فقلت : كيف خالفت ما جاء به عن النبي ﷺ ثم عن عمر ثم عن علي ولم يقل أحد من الصحابة خلافا ؟ قال : وروينا عن عمر ، قلت : في سنده مجهول عنده فلا حجة فيه . قال البيهقي : أشار إلى رواية سعيد بن ذى لقوة أنه شرب من سطيحة امرئ فسكر لجلده عمر ، قال : إنما شربت من سطيحتك . قال . أضربك على السكر . وسعيد قال البخاري وغيره : لا يعرف . قال : وقال بعضهم سعيد بن ذى حذان ، وهو غلط . ثم ذكر البيهقي الأحاديث التي جاءت في كسر النبيذ بالماء ، منها حديث همام بن الحسارث عن عمر أنه كان في سفر ، فأتى بنبيذ فشرب منه فقطب ، ثم قال : إن نبيذ الطائف له هرام - بضم المهملة وتخفيف الراء - ثم دعا بماء فصب عليه ثم شرب ، وسنده قوى ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصا في أنه بلغ أحد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه . وبلا التحريم ، وقد اعترف الطحاوي بذلك فقال : لو كان بلغ التحريم لسكان لا يحل ، ولو ذهب شدته بصب الماء ، ثبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام . قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار فلا خلاف في إباحتها شرب قليله وكثيره ،

فدل على أن تقطيعه لأمر غير الإسكار . قال البيهقي : حمل هذه الأثرية على أنهم خشوا أن تتغير فتشتد ،  
 لجوزوا صب الماء فيها ليمتنع الاشتداد ، أولى من حملها على أنها كانت بلغت حد الإسكار ، فكان صب الماء  
 عليها لذلك ، لأن مزجها بالماء لا يمنع إسكارها إذا كانت قد بلغت حد الإسكار . ويحتمل أن يكون سبب صب  
 الماء كون ذلك الشراب كان حمضاً ، ولهذا قطب عمر لما شربه ، فقد قال نافع : والله ما قطب عمر وجهه لأجل  
 الإسكار حين ذاقه ، ولكنه كان مخملاً . وعن هبة بن فرقد قال : كان النبيذ الذي شربه عمر قد تفضل ، قلت :  
 وهذا الثاني أخرجه النسائي بسند صحيح ، وروى الأثر عن الأوزاعي وعن العمري أن عمر إنما كسره بالماء  
 لشدة حلاوته . قلت : ربما يمكن الحمل على حالتين : هذه لما لم يقطب حين ذاقه وأما عندما قطب فكان لحوضته .  
 واحتج الطحاوي لمذهبهم أيضاً بما أخرجه من طريق النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في قوله : كل مسكر حرام ،  
 قال : هي الشربة التي تسكر . وتذهب بأنها ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي  
 وحجاج هو ضعيف ومدايس أيضاً . قال البيهقي : ذكر هذا لعبد الله بن المبارك فقال : هذا باطل . وروى بسند له  
 صحيح عن النخعي قال : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبداً . قلت : وهذا أيضاً عند النسائي بسند صحيح  
 ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله ، وأخرج النسائي  
 والأثر من طريق خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : عطش النبي ﷺ وهو بطرف فأتى بنبذ من السقاية فقطب ،  
 فقيل : أحرام هو ؟ قال لا : « على بذنوب من ماء زهر ، فصب عليه وشرب ، قال الأثر : احتج به الكوفيون  
 لمذهبهم ، ولا حجة فيه ، لأنهم متفقون على أن النبيذ إذا اشتد بغير طبع لا يحل شربه ، فإن زعوا أن الذي شربه  
 النبي ﷺ كان من هذا القبيل فقد فسبوا إليه أنه شرب المسكر ، وهذا الله من ذلك . وإن زعوا أنه قطب من  
 حوضته لم يكن لهم فيه حجة ، لأن النقيع ما لم يشتد فكثيره وقليله حلال بالاتفاق . قلت : وقد ضعف حديث أبي  
 مسعود المذكور للنسائي وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، لتفرد يحيى بن يمان برفعه وهو ضعيف . ثم روى  
 النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله

٤ - **باب الخمر من العسل** ، وهو البع . وقال معن سألت مالك بن أنس عن الفقاع فقال : إذا لم  
 يسكر فلا بأس به . وقال ابن الدراوردي سألفا عنه فقالوا : لا يسكر ، لا بأس به

٥٥٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة  
 قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن البع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام ،

٥٥٨٦ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال : « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة  
 رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البع - وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه - فقال  
 رسول الله ﷺ : كل شراب أسكر فهو حرام »

٥٥٨٧ - وعن الزهري قال : « حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لا تشبهوا في الدباء ولا في  
 المزفت . وكان أبو هريرة يُلحقُ معها الحنم والنقير ،

قوله (باب الخمر من العسل وهو البتع) يسكر الموحدة وسكون المشاة وقد تفتح وهي لغة يمانية. قوله (وقال معن) ابن عيسى (سألت مالك بن أنس عن الفقاع) بضم الفاء وتفيد الثقاف معروف، قد يصنع من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب، وحكمه حكم سائر الأنبة ما دام طريا يجوز شربه ما لم يشتد. قوله (فقال إذا لم يسكر فلا بأس به) أي وإذا أسكر حرم كثيره وقليله. قوله (وقال ابن الدراودي) هو عبد العزيز بن محمد، وهذا من رواية معن بن عيسى عنه أيضا. قوله (فقالوا لا يسكر لا بأس به) لم أعرف الذين سألهم الدراودي عن ذلك، لكن الظاهر أنهم فقهاء أهل المدينة في زمانه، وهو قد شارك مالك في لقاء أكثر مشايخه المدنيين، والحكم في الفقاع ما أجابوه به، لأنه لا يسمى فقاعا إلا إذا لم يشتد. وهذا الأثر ذكره معن بن عيسى القزاز في الموطأ، رواية عن مالك، وقد وقع لذا بالأجازة. وغفل بعض الشراح فقال: إن معن بن عيسى من شيوخ البخاري فيكون له حكم الاتصال، كذا قال البخاري لم يلق معن بن عيسى لأنه مات بالمدينة والبخاري حينئذ ببخاري وعمره حينئذ أربع سنين، وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر في الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر كثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة مسكرا، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره، كالأمر عصر العنب وشربه في الحال. وسيأتي مزيد في بيان ذلك في باب البازق، إن شاء الله تعالى. قوله (سئل عن البتع) زاد شعيب عن الزهري وهو ثاني أحاديث الباب وهو نبذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه، ومثله لأبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري، وظاهره أن التفسير من كلام عائشة، ويحتمل أن يكون من كلام من دونها. ووقع في رواية معمر عن الزهري عند أحد مثل رواية مالك، لكن قال في آخره: والبتع نبذ العسل، وهو أظهر في احتمال الإدراج. لأنه أكثر ما يفسح في آخر الحديث. وقد أخرجه مسلم من طريق معمر. لكن لم يسق لفظه، ولم أقف على اسم السائل في حديث عائشة صريحا، لكنني أظنه أبا موسى الأشعري، فقد قدم في المغازي من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه: عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال: ما هي؟ قال: البتع والمز، فقال: كل مسكر حرام. قلت لأبي بردة: ما البتع؟ قال: نبذ العسل، وهو عند مسلم من وجه آخر عن سعيد بن أبي بردة بلفظ: «قلت يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نضعهما باليمن: البتع من العسل يذب حتى يشتد، والمز من الشعير والذرة يذب حتى يشتد، قال: وكان النبي ﷺ أعطى جوامع الحكم وخواتمه»، فقال: أنهى عن كل مسكر، وفي رواية أبي داود التصريح بأن تفسير البتع مرفوع ولفظه: «سألت رسول الله ﷺ عن شراب من العسل، فقال: ذاك البتع، قلت: ومن الشعير والذرة، قال: ذاك المز». ثم قال: أخبر قومك أن كل مسكر حرام، وقد سأل أبو وهب الجبشاني عن شيء ما سأله أبو موسى، فعند الشافعي وأبي داود عن حديثه أنه سأل النبي ﷺ عن المز فأجاب بقوله: «كل مسكر حرام، وهذه الرواية تفسير المراد بقوله في حديث الباب: «كل شراب أسكر»، وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الاسكار، بل المراد أنه إذا كانت فيه صلاحية الإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذي تناوله منه. ويؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البتع لا عن القدر المسكر منه، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال: أخبرني عما يحل منه وما يحرم، وهذا هو المهورد من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا: هل هذا نافع أو ضار؟ مثلا. وإذا سألوا عن القدر قالوا: كم يؤخذ منه؟ وفي الحديث أن المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما

يحتاج اليه السائل . وفيه تحريم كل مسكر سواء كان منخذا من عصير العنب أو من غيره ، قال المازري : أجمعوا على أن عصير العنب قبل أن يشتد حلال ، وعلى أنه إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ، ثم لوحصل له تخال بنفسه حل بالاجماع أيضا ، فوقع النظر في تبدل هذه الاحكام عند هذه المتخذات فأشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ، ودل على أن علة التحريم الإسكار فافترض ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناول قليله وكثيره انتهى . وما ذكره استنباطا ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر ، فعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وللنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . وسنده الى عمرو صحيح . ولابن داود من حديث عائشة مرفوعا : كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام ، ولابن حبان والطحاوي من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي ﷺ قال : أنما هم عن قليل ما أسكر كثيره ، وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث ، لكن قال : اختلفوا في تأويل الحديث ، فقال بعضهم : أراد به جنس ما يسكر ، وقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده ، وبوجه أن القائل لا يسمي قائلا حتى يقتل ، قال : ويدل له حديث ابن عباس رفعه حرمت الخمر قليلا وكثيرا ، والسكر من كل شراب . قلت : وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله واتقطاعه وفي رفعه ووقفه ، وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ : والمسكر ، بضم الميم وسكون السين لا هـ السكر ، بضم ثم سكون أو بفتحين ، وعلى تقدير ثبوتها فهو حديث فرد ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها ؟ وجاء أيضا عن علي عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن إسحق والطبراني وعن خوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني وعن زيد بن ثابت عند الطبراني وفي أسانيدهما مقال ، أي أنها تزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشبهة . قال أبو المظفر بن السمعاني - وكان حنفيا فتحول شافعيا - : ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ في تحريم المسكر ، ثم ساق كثيرا منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها ، فإنها حجج قواطع . قال : وقد ذل الكوفيون في هذا الباب ورووا أخبارا معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ، ومن ظن أن رسول الله ﷺ شرب مسكرا فقد دخل في أمر عظيم وباء بأثم كبير ، وإنما الذي شربه كان حلوا ولم يكن مسكرا . وقد روى جماعة بن حون التميمي أنه : سأل عائشة عن النبيذ فدعت جارية حبشية فقالت : سل هذه ، فإنها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ ، فقالت الحبشية : كنت أنبذه في سقاء من الليل وأركؤه وأعلقه فإذا أصبح شرب منه ، أخرجه مسلم . وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بملء الاسكار والاضطراب من أجل الأقيسة وأوضاعها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر أن يكون قليله يدعو الى كثيره موجودة في النبيذ ، لأن للمسكر مطلوب على العموم ، والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبيذ غلظ وكثرة وفي الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كما تحتمل المראה في الخمر لطالب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مبنية على القياس وإليه أعلم . وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصحابة شي ، ولا عن التابعين ، إلا عن إبراهيم النخعي ، قال : وقد ثبت حديث عائشة : كل شراب أسكر فهو حرام ، وأما ما أخرج

ابن أبي شعبة من طريق أبي وائل : كنا ندخل على ابن مسعود فبينا نبيذا شديدا ، ومن طريق علقمة : أكلت مع ابن مسعود فأبينا بنبيذ شديد فبذته سيرين فشربوا منه ، قال جواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها لو حل على ظاهره لم يكن معاونا للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر . ثانيا أنها ثبتت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليلا وكثيره ، فإذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق أقول لإخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث المرفوع أولى . ثالثا محتمل أن يكون المراد بالشدّة شدة الخلوة أو شدة الخوض فلا يكون فيه حجة أصلا . وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة : كل شراب أسكر فهو حرام ، أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له . وقد ذكر الزبلي في تخريج أحاديث الهداية ، وهو من أكثرهم اطلاعا أنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين اهـ . وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخالفته الصحيحة ثم مع كثرة طرقه ، حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا ، فأورد كثيرا منها في كتاب الأشربة المفرد ، فمنها ما تقدم ومنها حديث ابن عمر المتقدم ذكره أول الباب ، وحديث عمر بلفظ : كل مسكر حرام ، عند أبي يعلى وفيه الألف ، وحديث علي بلفظ : اجتنبوا ما أسكر ، عند أحمد وهو حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق ابن بلفظ عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر ابن أيضا بلفظ علي ، وحديث أنس أخرجه أحمد بسند صحيح بلفظ : ما أسكر فهو حرام ، وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح بلفظ عمر ، وحديث الأشج الهجري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه ابن حبان ، وحديث ديلم الحيري أخرجه أبو داود بسند حسن في حديث فيه ، قال هل يسكر ؟ قال : نعم ، قال : فاجتنبوه ، وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ : وكل شراب أسكر فهو حرام ، وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد بلفظ عمر ، والبزار من طريق ابن بلفظ : واجتنبوا كل مسكر ، وحديث قيس بن سعد أخرجه الطبراني بلفظ حديث ابن عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ حديث عمر ، وحديث الزمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ : وإني أنكم عن كل مسكر ، وحديث معارية أخرجه ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث وائل بن حجر أخرجه ابن أبي عاصم ، وحديث قرة بن إياس المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ : واجتنبوا المسكر ، وحديث أم سلية أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ : نهى عن كل مسكر ومفتّر ، وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ عمر ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن كذلك ، ذكر أحاديث هؤلاء الزماني في الباب ، وفيه أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ عمر ، وعن زيد بن الخطاب أخرجه الطبراني بلفظ علي : اجتنبوا كل مسكر ، وعن الراسم أخرجه أحمد بلفظ : اشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا ، وعن أبي بردة بن نيار أخرجه ابن أبي شعبة بنحو هذا اللفظ ، وعن طلق بن علي رواه ابن أبي شعبة بلفظ : يا أيها السائل عن المسكر لا تشربه ولا تسقه أحدا من المسلمين ، وعن معمر الجدي أخرجه الطبراني بنحو هذا ، وعن أم حبيبة عند أحمد في كتاب الأشربة ، وعن الضحاك بن النعمان عند ابن أبي عاصم في الأشربة وكذا عنده عن خوات بن جبير ، فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر وأبي موسى وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جياذ ومضمونها أن المسكر لا يهل تناوله بل يجب اجتنابه والله أعلم . وقد رد أئسي الاحتمال الذي جنح إليه الطحاوي فقال أحمد : حدثنا عبد الله بن إدريس سمعت



الختار بن قنفط يقول : سألت أبا فقال : نهى رسول الله ﷺ عن المرفق وقال : كل مسكر حرام . قال : نقلت له : صدقت المسكر حرام ، فالشربة والشربتان هل الطعام ؟ فقال : ما أسكر كشيده فقليله حرام ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم . والمصحابي أعرف بالمراد من تأخر بعده ، ولهذا قال عبد الله بن المبارك ما قال ، واستدل بمطلق قوله « كل مسكر حرام » ، على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا ، فيدخل في ذلك الخشيشة وغيرها ، وقد جزم النووي وغيره بأنها مسكرة ، وجزم آخرون بأنها مخدرة ، وهو مكابرة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة والمداومة عليها والانهماك فيها ، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أبي داود النهى عن كل مسكر ومفتر وهو بالغا ، والله أعلم . قوله ( وعن الزهري ) هو من رواية شبيب أيضاً عن الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » ، وأفرده عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي النجاشي شيخ البخاري به ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، عن الطبراني . قوله ( وكان أبو هريرة يلحق معهما الحنتم والنقيير ) القاتل هذا هو الزهري ، وفع ذلك عند شبيب عنه مرسل ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لا تبتذلوا في الدباء ولا في المرفق » ، ثم يقول أبو هريرة « واجتنبوا الخناتم » ورفع كله من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « نهى عن المرفق والخنتم والنقيير » ، ومثله لابن سعد من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وزاد فيه « والدباء » ، وقد تقدم ضبط هذه الأشياء في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح من كتاب الإيمان ، وأخرج مسلم من طريق زاذان قال « سألت ابن عمر عن الأوعية فقلت : أخبرنا بملءكم وفسره لنا بلغتنا ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن الخنتم وهي الجرة ، وعن الدباء وهي الفرعة ، وعن النقيير وهي أصل النخلة تنقر نقرا ، وعن المرفق وهو المغير » ، وأخرج أبو دارد الطيالسي وابن أبي عاصم والطبراني من حديث أبي بكر قال « نهينا عن الدباء والنقيير والخنتم والمرفق ، فانا الدباء ، فانا مغير نقيف بالطائف كذا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم نذقها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت » ، وأما النقيير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما الخنتم لجزار جاءت تحمل الينا فيها الخمر ، وأما المرفق فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزيت . وسيأتي بيان نسخ النهي عن الأوعية بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) قال المصنف : وجه ادخال حديث أنس في النهي في الانتباه في الأوعية المذكورة في ترجمة الخمر من العسل أن العسل لا يكون مسكرا إلا بعد الانتباه ، والعسل قبل الانتباه مباح ، فأشار إلى اجتناب بعض ما يتبذد فيه لكونه يصرع إليه الاسكار

### ٥ - باب ما جاء في أن الخمر ما خاصر للعقل من الشراب

٥٥٨٨ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى عن أبي حيان التميمي عن الشَّعْبِيِّ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « خطب عمر على منبر رسول الله ﷺ فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب والتمر ، والحنطة ، والشمير ، والعسل . والخمر ما خاصر للعقل . وثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعمد إلينا عهداً : الجدة ، وللكلالة ، وأبواب من أبواب الربا . قال قلت : يا أبا عمرو ، فشيء يصنع حتى لا يكون مسكرا إلا بعد الانتباه ، والعسل قبل الانتباه مباح ، فأشار إلى اجتناب بعض ما يتبذد فيه لكونه يصرع إليه الاسكار

بالسند من الأرز ؟ قال : ذلك لم يكن على عهد النبي ﷺ . أو قال : على عهد عمر .

وقال حجاج عن حماد عن أبي حيان مكان « العنب » : « الزبيب » .

٥٥٨٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن ابن عمر « عن

عمر قال : الخمر تصنع من خمسة : من الزبيب ، والتمر ، والخنطة ، والشعير ، والعسل » .

**قوله** ( باب ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب ) كذا قيده بالشراب ، وهو متفق عليه ، ولا يرد عليه أن غير الشراب ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمر أم لا . **قوله** ( حدثني أحمد بن أبي رجا ) هو أبو الوليد المروزي واسم أبيه عبد الله بن أيوب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، **قوله** ( عن الشعبي ) في رواية ابن علية عن أبي حيان « حدثنا الشعبي » أخرجه النسائي . **قوله** ( خطب فخر ) في رواية ابن أدريس عن أبي حيان بسنده « سمعت عمر يخطب » وقد تقدمت في التفسير وزاد فيه « يا أيها الناس » . **قوله** ( فقال أنه قد نزل ) زاد مسند فيه عن القطان فيه « أما بعد » وقد تقدمت في أول الأشربة ، وعند البيهقي من وجه آخر عن مسند « الحمد لله وأثنى عليه » . **قوله** ( نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة ) الجملة حالية أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استئنافية أو موطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك يختص بوقت نزولها ، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ « ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء » فعم وقع في آخر الباب من وجه آخر « وإن الخمر تصنع من خمسة » . **قوله** ( من العنب الخ ) هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بمحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بن زول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشربة وهي آية المائدة ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ) إلى آخرها . فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، ويوافقه حديث أنس الماضي فاقه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها ، وقد جاء هذا الذي قاله عمر عن النبي ﷺ صريحا : فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي « أن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الخمر من المصير والزبيب والتمر والخنطة والشعير والذرة ، وإني أنهاركم عن كل مسكر ، لفظ أبي داود ، وهكذا ابن حبان ، وزاد فيه أن النعمان خطب الناس بالسكر . ولأبي داود من وجه آخر عن الشعبي عن النعمان بلفظ « أن من العنب خمر ، وأن من التمر خمر ، وأن من العسل خمر ، وأن من البر خمر ، وأن من الشعير خمر » ، ومن هذا الوجه أخرجهما أصحاب السنن ، وإني قبلها فيما الزبيب دون العسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل ، وأخرجه أبو يعلى من هذا الوجه بلفظ « حرمت الخمر يوم حرمت وهي » فذكرها وزاد الذرة ، وأخرج الخليلي في فوائده من طريق خلاد بن

الصائب عن أبيه رفعه مثل الرواية الثانية ، لكن ذكر الزبيب بدل الشعير ، وسنده لا بأس به ، ويوافق ذلك ما تقدم في التفسير من حديث ابن عمر : نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة مافيا شراب العنب . قوله (الذرة) بضم المعجمة وتخفيف الراء من المحبوب معروفة ، وقد تقدم ذكرها في حديث أبي موسى في الباب قبله . قوله (والخمر ما غامر العقل) أي غطاه أو غالطه فلم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره ، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه ، قال الكرماني : هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف فهو ما يغامر العقل من عصير العنب خاصة ، وكذا قال ، وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي ، فكأنه قال : الخمر الذي وقع تحريمه في أساس الشرع هو ما غامر العقل . على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرأ ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول : الخمر من هاتين الشجرتين الذخلة والعنبية ، قال البيهقي : ليس المراد الخمر فيها لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرهما في حديث عمر وغيره ، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا يختص بالمتخذ من العنب ، قلت : ويجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة ، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شئتين مع حديث عمر ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرهما ، وكذا حديث ابن عمر ، لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء . وحديث أنس يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها : أن الخمر حرمت وشراهم الفضيج ، وفي لفظ له : وأنا نعدها يومئذ خمرأ ، وفي لفظ له : إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر ، قال قلنا اختلف الصحابة في ذلك وجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد فهو خمر وأن مستحله كافر دل على أنهم لم يعملوا بحديث أبي هريرة ، إذ لو عملوا به لكانوا مستحلين لبزبد التمر ، ثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب اهـ . ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحلين لبزبد التمر أن يمتنعوا تسميته خمرأ فقد يشترك الشبثان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف ، مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من لبزبد التمر حكم قليل العنب في التحريم ، فلم يبق المشاحة إلا في التسمية . والجمع بين حديث أبي هريرة وغيره بحمل حديث أبي هريرة على الغالب ، أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استبعاد ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر ، وأما قول ابن عمر فعل إرادة تثبيت أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب ، لأن زول تحريم الخمر لم يصادف عند من خاطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة ، فأطلق نفي وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقله ، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالأهدم . وقد قال الراغب في مفردات القرآن : سمى الخمر لكونه خامراً للعقل أي سائر له ، وهو عند بعض الناص أمم لكل مسكر وغند بعضهم للتعذر من العنب خاصة ، وعند بعضهم للتعذر من العنب والتمر ، وعند بعضهم أنهر المطبوخ ، فرجع أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرأ حقيقة ، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في تفسيره : سميت الخمر خمرأ لسترها العقل أو لاختيارها . وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري ، ونقل عن ابن الأعرابي قال : سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت ، واختارها تنهر رائحتها . وقيل سميت بذلك لخمارتها العقل . نعم جزم ابن سيده في

« المحكم » بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب ، وغيرها من المسكرات يسمى خمرأ مجازاً . وقال صاحب « الفائق » ، في حديث « أياكم والغبيراء فانها خمر العالم » هي نبيذ الحبشة متخذة من الذرة سميت الغبيراء لما فيها من الغبرة . وقوله « خمر العالم » أي هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها . قلت : وليس تأريله هذا بأولى من تأويل من قال : أراد أنها معظم خمر العالم ، وقال صاحب « الهداية » ، من الخفية الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد ، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله بالحديث « كل مسكر خمر » وقوله « الخمر من هاتين الشجرتين » ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ، ولهذا اشتهر استعمالها فيه ، ولأن تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني ، قال : وإنما سمي الخمر خمرأ لانه لا يخمره لا مخامرة العقل ، قال : ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه ، كما في النجم فانه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا اه . والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرأ . وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ، فلم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال ابن عبد البر : قال السكوفيون إن الخمر من العنب لقوله تعالى ﴿ أعصر خمرأ ﴾ قال : قد دل على أن الخمر هو ما يعتصر لا ما ينتد ، قال : ولادليل فيه على الحصر . وقال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرأ يدخل في النهي فأراقرا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب . وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرأ من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية . وعن ثلثانية ما تقدم من أن اختلاف مشركين في الحكم في الغلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية ، كالزنا مثلاً فانه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلاظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلاظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل لثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره ، أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه ، وكذا تسميته خمرأ والله أعلم . وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول لا مخامرة العقل مع قول عمر بمحض الصحابة « الخمر ما غامر العقل » كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرأ ، فقال أبو بكر بن الانباري : سميت الخمر خمرأ لأنها تخامر العقل أي تخالطه ، قال : ومنه قولهم غامرته الداء أي خالطه ، وقيل لأنها تخمر العقل أي تستره ، ومنه الحديث الآتي قريباً « غمروا أنفسكم » ومنه خيار المرأة لأنه يستر وجهها ، وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التخفية . وقيل سميت خمرأ لأنها تخمر حتى تدرك كما يقال غمرت العجين فتخمر أي تركته حتى أدرك ، ومنه غمرت الرأي أي تركته حتى ظهر وتحمرو ، وقيل سميت خمرأ لأنها تغطي حتى تغلي ، ومنه حديث المختار بن قلفل « قلت لانس : الخمر من العنب أو من غيرها ؟ قال ما غمرته من ذلك فهو الخمر » أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان ، قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة في الحمرة لأنها تركت

حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت غالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه . وقال الفرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرأ ولا يتناول له اسم الخمر ، وهو قول يخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابا ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وجرموا كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولا استقصوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى إنلاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال ، فلما يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإنلاف علمنا أنهم فهموا التحريم نصا ، فصار القائل بالتفريق سالكا غير سبيلهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، وهو من جعل الله الحق على لسانه وقلبه ، وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم انكار ذلك . وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمرأ لزم تحريم قليله وكثيره . وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك . ثم ذكرها قال : وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء على ما قاله عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم ، وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو محمول على نقيع الوييب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعا بين الأحاديث . قلت : ويؤيده ثبوت مثل ذلك عن النبي ﷺ كما سيأتي في باب نقيع التمر ، ولا فرق في الحل بينه وبين عصير العنب أول ما يعصر ، وإنما الخلاف فيما اشتد منهما هل يفتقر الحكم فيه أو لا ؟ وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب مع مخالفته له في تفرقته في الحكم وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيره من كل شراب ، فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب مجاز في غيره ، وخالفه ابن الرفعة فنقل عن المزني وابن أبي هريرة وأكثر الأصحاب أن الجميع يسمى خمرأ حقيقة . قال : وعن نقله عن أكثر الأصحاب القاضي أبو الطيب والرويان ، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل الذي عزاه الرافعي للأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ، ولم يتعبه النووي في الروضة ، لكن كلامه في « شرح مسلم » يوافقه وفي « تهذيب الاسماء » يخالفه ، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني فقال : قال ابن الخضر من العنب ومن غير العنب صر وعلى وسعيد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعاتشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبيرة وآخرون ، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفي أراد الحقيقة اللغوية . وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي والله أعلم . وقد قدمت في « باب نزول تحريم الخمر » وهو من البسر ، لإزام من قال بقول أهل الكوفة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقة ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن الكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة فإنما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فاما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث « كل مسكر خمر » فكل ما اشتد

كان خمرًا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا بخالف قولهم وباقه التوفيق . قوله ( وثلاث ) هي صفة موصوف  
 أى أمور أو أحكام . قوله ( وددت ) أى تمنيت ، وإنما تمنى ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه ،  
 فثبت على تقدير وقوعه ، ولو كان مأجورا عليه فإنه يفوته بذلك الأجر الثانى ، والعمل بالنص إصابة محضة . قوله  
 ( لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ) فى رواية مسلم بهذا ينتهى إليه ، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده عن النبى ﷺ نص  
 فيها ، ويشعر بأنه كان عنده عن النبى ﷺ فيما أخبر به عن الخمر ما لم يحتج معه الى شئ غيره حتى خطب بذلك جازما  
 به . قوله ( الحمد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ) أما الحمد فالمراد قدر ما يرث لان الصحابة اختلفوا فى ذلك  
 اختلافا كثيرا ، فسيأتى فى كتاب الفرائض عن عمر أنه قضى فيه بقضايها مختلفة . وأما الكلالة بفتح الكاف وتخفيف  
 اللام فسيأتى بيانها أيضا فى كتاب الفرائض . وأما أبواب الربا فلعله يشير الى ربا الفضل لأن ربا النسيئة متفق  
 عليه بين الصحابة ، وسيأتى عمر يدل على أنه كان عنده نص فى بعض من أبواب الربا دون بعض ، فلمذا تمنى معرفة  
 البقية . قوله ( قلت يا أبا عمرو ) القائل هو أبو حيان التميمي ، وأبو عمرو هو كنية الشعبي . قوله ( فشئ ) يصنع  
 باسند من الأرز ) زاد الإسماعيلي فى روايته « يقال له السادية ، يدعى الجاهل فيشرب منها شربة فتصرعه » . قلت :  
 وهذا الاسم لم يذكره صاحب « النهاية » لا فى السنين المهمة ولا فى السنين المعجمة ، ولا رأيت فى « صحاح الجوهري »  
 وما عرفت ضبطه الى الآن ، وأعله فارسي ، فان كان عربياً فاعله الشاذبة بشين وذال معجمتين ثم موحدة ، قال فى  
 « الصحاح » : الشاذب المتحمى عن وطنه ، فلعل الشاذبة تأنيده ، وسميت الخمر بذلك لكونها اذا غاطت العقل تنحت  
 به عن وطنه . قوله ( ذاك لم يكن على عهد النبى ﷺ ) أى اتخذ الخمر من الأرز لم يكن على العهد النبوى ، وفى  
 رواية الإسماعيلي « لم يكن هذا على عهد النبى ﷺ ، ولو كان انتهى عنه ، ألا ترى أنه قد عم الأشربة كلها فقال :  
 الخمر ما غامر العقل ، قال الإسماعيلي : هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله « الخمر ما غامر العقل » من كلام  
 النبى ﷺ . وقال الخطابي : إنما عد عمر الخمسة المذكورة لاشتهار أسمائها فى زمانه ، ولم تكن كلها توجد بالمدينة  
 الوجود العام ، فان الخلطة كانت بها عزيزة ، ركذا العسل بل كان أعز ، فقد عمر ما عرف فيها ، وجعل ما فى  
 معناها عما يتخذ من الأرز وغيره خمرًا إن كان مما يغامر العقل ، وفى ذلك دلائل على جواز إحداث الاسم بالقياس  
 وأخذه من طريق الاشتقاق ، كذا قال ، ورد ذلك ابن العربى فى جواب من زعم أن قوله ﷺ « كل مسكر خمر »  
 معناه مثل الخمر ، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع ، قال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصار الى التقدير إلا إلى  
 الحاجة ، فان قيل احتجنا إليه لأن النبى ﷺ لم يبحث لبيان الأسماء قلنا : بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعملها .  
 ولا سيما انقطع تعلق القصد بها . قال : وأيضاً لو لم يكن الفضيخ خمرًا ونادى المنادى حرمت الخمر لم يبادروا إلى  
 إراقتها ولم يفهموا أنها داخلية فى مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسان فان قيل هذا إثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو  
 إثبات اللغة عن أهلها ، فان الصحابة عرب ففهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ومن اللغة ما فهموه من الشرع .  
 وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر بسند جيد قال « أما الخمر لحرام لا  
 سبيل إليها ، وأما ما عداها من الأشربة فكل مسكر حرام » قال وجوابه أنه ثبت عن ابن عمر أنه قال « كل مسكر  
 خمر » فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا انحصار اسم الخمر فيه ، وكذا استجوا بحديث ابن عمر أيضاً  
 « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شئ » مراده المتخذ من العنب ، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا ، بدليل حديثه

الآخر ، نزل تحريم الخمر وان بالمدينة خمسة أشربة كلفا قدعى الخمر ما فيها خمر العنب ، . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم ذكر الأحكام على المنبر لتشتهر بين السامعين ، وذكر أما بعد فيها ، والتنبيه بالنداء ، والتنبيه على شرف العقل وفصله ، وتمنى الخير ، وتمنى البيان الاحكام ، وعدم الاستثناء . قوله ( وقال حجاج ) هو ابن منهل وحماة هو ابن سلة ، قوله ( عن أبي حيان مكان العنب الزبيب ) يعنى أن حماد بن سلة روى هذا الحديث عن أبي حيان بهذا السند والمتن فذكر الزبيب بدل العنب ، وهذا التعليق وصله على بن عبد العزيز البغوي فى مسنده عن حجاج ابن منهل كذلك وليس فيه سؤال أبي حيان الأخير وجواب الشعبي ، وكذلك أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلة ، ووقع عند مسلم أيضاً من رواية على بن مسهر ومن رواية حنيس بن يونس كلاهما عن أبي حيان الزبيب بدل العنب كما قال حماد بن سلة ، قال البيهقي : وكذلك قال الثوري عن أبي حيان . قلت : وكذلك أخرجه النسائي من طريق محمد بن قيس عن الشعبي ، والله أعلم

## ٦ - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه

٥٥٩٠ - وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلبي حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عاصم - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني - سمع النبي ﷺ يقول : ليسكون من أمى أقوام يستحلون الخمر والحريم والخمر والمأزف ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، بأنهم - يعنى الفقير - بحاجة فيقولوا : ارجع إلينا غداً فيبئتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخرين قرادة وخنازير إلى يوم القيامة ،

قوله ( باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ) قال الكرماني : ذكره باعتبار الشراب ، والا فالخمر مؤنث سماعي . قلت : بل فيه لغة بالتذكير ، قال الكرماني : وفي بعض الروايات تسميتها بغير اسمها . وذكر ابن التين عن الداودي قال : كأنه يريد بالامة من يتسمى بهم ويستحل ما لا يحل لهم ، فهو كافر إن أظهر ذلك ، وموافق إن أسره ، أو من يرتكب المحارم مجاهرة واستخفافاً فربو يقارب الكفر وإن تسمى بالاسلام ، لأن الله لا يخسف بمن آموذ عليه رحمته في المعاد . كذا قال ؛ وفيه نظر يأتي توجيهه . وقال ابن المنير : الترجمة مطابقة للحديث إلا في قوله « ويسميه بغير اسمه » فكانه قنع بالاستدلال له بقوله في الحديث « من أمى » ، لأن من كان من الامة المحمدية يبعد أن يستحل الخمر بغير تأويل ، إذ لو كان عناداً ومكابرة اكان خارجاً عن الامة ، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قال : وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمقتضى الترجمة ، لكن لم يوافق شرطه فاقنع بما في الرواية التي ساقها من الإشارة . قلت : الرواية التي أشار إليها أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أبي مريم عن أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ « ليشربن ناس الخمر يسمونها بغير اسمها » وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة : منها لابن ماجه من حديث ابن عبيد بن ثابت بن السمط عن عبادة بن الصامت رفعه « يشرب ناس من أمى الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه أحمد بلفظ « ليستحلن طائفة من أمى الخمر » وسنده جيد ، واسكن أخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عبيد بن فاقال « عن رجل من الصحابة » ولاين ماجه أيضاً من حديث خالد بن معدان عن أبي أمية رفعه « لا تذهب الايام والليالي

حتى تشرب طائفة من أمي الخمر - ومنها بغير اسمها ، والداری بسند ابن من طريق القاسم عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان أول ما يكفأ الاسلام كما يكفأ الاناء كفف الخمر ، قيل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيستحلونها ، وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة ، ولابن وهب من طريق سعيد ابن أبي هلال عن محمد بن عبد الله ، ان أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة لجمعت تسأله عن الشام وعن بردها فقال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يقال له الطلاء ، فقالت : صدق رسول الله وبلغ حتى سمعته يقول : ان ناساً من أمي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها ، وأخرجه الديلمي . قال أبو عبيد : جاءت في الخمر آثار كشبهة بأسماء مختلفة فذكر منها السكر بفتح السين قال : وهو اقبح التمر إذا غلى بغير طيبخ ، والجمعة بكسر الجيم وتخفيف العين نبيذ الشعير ، والسكر كخمر الحيشة من الذرة - الى أن قال - وهذا الاشربة المسماة كلها عندي كناية عن الخمر ، وهي داخلة في قوله ﷺ : يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها ، ويؤيد ذلك قول عمر : الخمر ما خامر العقل ، قوله ( وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد ) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنوعها عن الفربري ، وكذا من رواية النسفي وحماد بن شاكر ، وذهل الزركشي في توضيحه فقال : معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري معلقاً ، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه فقال : قال البخاري : حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار ، قال : فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري . وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع اه . وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل : حدثنا الحسين بن إدريس ، هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري ، ثم هو الحسين بنظم أوله وزيادة التحتانية الساكنة وهو المروى لقبه خرم بضم المعجمة وتشديد الراء ، وهو من المكثرين ، وإنما الذي وقع في رواية أبي ذر من الفائدة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من غير طريق البخاري إلى هشام ، على عادة الحفاظ اذا وقع لهم الحديث عالياً عن الطريق التي في الكتاب المروى لهم يوردونها عالية عقب الرواية النازلة ، وكذلك اذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروى خلل ما من انقطاع أو غيره وكان عندهم من وجه آخر سائماً أوردوه ، فخرى أبو ذر على هذه الطريقة ، فروى الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن البخاري قال : وقال هشام بن عمار ، ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر : حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضري حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار به ، وأما دهري ابن حزم التي أشار إليها فقد سبقه إليها ابن الصلاح في علوم الحديث ، فقال : التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها ، وصورته صورة الانقطاع وليس حكمه ولا خارجاً - ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح - إلى قبيل الضعيف ، ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي طامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : لا يكون في أمي أقوام يستحلون الخمر والخمر والمعاذف ، الحديث من جهة أن البخاري أوردته قائلاً : قال هشام بن عمار ، وسأله بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجهه جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك أغير ذلك من الأسباب التي لا يصحها خلل الانقطاع اه . ولفظ ابن حزم في المحل : ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد وحكي ابن الصلاح في موضع آخر أن الذي يقول البخاري فيه قال فلان ويسمى



شيخاً من شيوخه يكون من قبيل الاسناد المعنعن ، وحكى عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحمله عن شيخه ، مذاكرة ، وعن بعضهم أنه فيما يرويه مناراً . وقد تعقب شيخنا الحافظ أبو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يرويها البخاري عن بعض شيوخه قائلًا قال فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ . قلت : الذي يورده البخاري من ذلك على أنحاء : منها ما يصرح فيه بالجمع عن ذلك الشيخ بعينه إما في نفس الصحيح وإما خارجه ، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه مخرجه فتصرف فيه حتى لا يعبده على صورة واحدة في مكانين ، وفي الثاني أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض روايته وإما لذكره موقوفاً ، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ والسبب فيه كالأول ، لكنه في غالب هذا لا يكون مكثرأ عن ذلك الشيخ ، ومنها ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب ، فهذا ما كان أشكل أمره على ، والذي يظهر لي الآن أنه انقص في سياقه ، وهو هنا تردد هشام في اسم الصحابي ، وسبأني من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول : ان المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك ، وساقه في التاريخ ، من رواية مالك ابن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار المذهب إلى شيء من ذلك . وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له ، لأنه لا يجوز إلا بما يصلح للقبول ، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج . وأما قول ابن الصلاح أن الذي يورده بصيغة د قال ، حكمه حكم الاسناد المعنعن ، والعننة من غير المدلس محمولة على الاتصال ، وليس البخاري مداساً ، فيسكون متصلاً ، فهو بحكمه وافقه عليه ابن منده والتزمه فقال : أخرج البخاري . قال ، وهو تدليس ، وتعقبه شيخنا بأن أحداً لم يصف البخاري بالتدليس ، والذي يظهر لي أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة بوجود بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه ، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المداس لها حكم العننة فقد قال الخطيب : وهو المرجوح إليه في الفن أن قال ، لا تحمل على الجمع إلا بمن عرف من عاداته أنه يأتي بها في موضع السماع ، مثل حجاج بن محمد الأعور ، فلي هذا ففارقنا العننة فلا تغطي حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما من عرف من عاداته أن يوردها لغرض غير التدليس ؛ وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه ، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الاشكال ، ولهذا عنيت في ابتداء الامر بهذا النوع وصنفت كتاب : تعليق التعليق . وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في مستخرج الاسماعيلي . قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار ، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين ، فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار ، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب ابن نمجة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده انتهى . ونلبه فيه على موضعين : أحدهما أن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير عن موسى بن سهل الجوزي وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام ، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فمزوه إليه أول ، وأيضاً فقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن البخاري من رواية عبدان بن محمد المروزي وعن رواية أبي بكر الباغندي كلاهما عن هشام ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان عن هشام . ثانيهما قوله إن أبا داود أخرجه يوم أنه عند أبي داود

باللفظ الذي وقع فيه الزاع وهو المعازف ، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت ترجمة البخاري لأجله فان لفظه عند أبي داود بالسند المذكور الى عبد الرحمن بن يزيد ، حدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري يقول حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري والله ما كذبتى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر . وذكر كلاماً قال - يمسح منهم قرعة وخنازير الى يوم القيامة ، نعم ساق الاسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الاسناد فقال : يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، الحديث . قوله ( حدثنا صدقة بن خالد ) هو الدمشقي من موال آل أبي سفيان ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في مناقب أبي بكر ، وهو من رواية هشام بن عمار عنه أيضاً عن زيد بن واقد وصدقة هذا ثقة عند الجميع ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ، ثقة ابن ثقة ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم . وذهل شيخنا ابن الملقن تبعا لغيره فقال : لينة - بمعنى ابن حزم - أعل الحديث بصدقة فان ابن الجنيدي روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ولم يرعه . وهذا الذي قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه في كونه دمشقياً ، وفي الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحمد فيه ، وأما ابن معين فالمتقول أنه قال : كان صدقة بن خالد أحب الى أبي مسهر من الوليد بن مسلم ، قال وهو أحب الى من يحيى بن حمزة . ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة ، ثم إن صدقة لم ينفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر كما تقدم . قوله ( حدثنا عطية بن قيس ) هو شامي تابعي فواء أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل بعد ذلك ، ليس له في البخاري ولا شيء ، إلا هذا الحديث ، والاسناد كله شاميون . قوله ( عبد الرحمن بن غنم ) يفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هاني . مختلف في صحبته ، قال ابن سعد : كان أبوه ممن قدم على رسول الله ﷺ صحبة أبي موسى ، وذكر ابن يونس أن عبد الرحمن كان مع أبيه حين وفد ، وأما أبو زرعة الدمشقي وغيره من حفاظ الشام فقالوا : أدرك النبي ﷺ ولم يلقه ، وقدمه دحيم على الصنابحي ، وقال ابن سعد أيضاً : بعثه عمر بفقه أهل الشام ، ووثقه العجلي وآخرون . ومات سنة ثمان وسبعين . ووقع عند الاسماعيلي من الزيادة عن عطية بن قيس قال : قام ربيعة الجرشي في الناس - فذكر حديثاً فيه طول - فإذا عبد الرحمن بن غنم فقال : يميناً حلفت عليها حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ، واقه يميناً أخرى حدثني أنه سمع ، وفي رواية مالك بن أبي مريم : كنا عند عبد الرحمن بن غنم معنار ربيعة الجرشي فذكروا الشراب ، فذكر الحديث . قوله ( حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ) هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك ، وكذا وقع عند الاسماعيلي من رواية بشر بن بكر ، لكن وقع عند أبي داود من رواية بشر بن بكر : حدثني أبو مالك ، بغير شك ، ووقع عند ابن حبان عن الحسين بن عبد الله عن هشام بهذا السند الى عبد الرحمن بن غنم وأنه سمع أبا عامر وأبا مالك الأشعريين يقولان ، فذكر الحديث ، هكذا قال ، وعلى تقدير أن يكون المحفوظ هو الشك فالشك في اسم الصحابي لا يضرب ، وقد أعله بذلك ابن حزم وهو مردود ، وأعجب منه أن ابن بطال حكى عن المهلب أن سبب كون البخاري لم يقل فيه : حدثنا هشام بن عمار ، وجود الشك في اسم الصحابي ، وهو شيء لم يوافق عليه . والمحفوظ رواية الجماعة . وقد أخرجه البخاري في التاريخ ، من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عن

أخبره د عن أبي مالك أو أبي حار ، على ذلك أيضاً وقال : إنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري انتهى . وقد أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في د التاريخ ، من طريق مالك بن أبي مريم د عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : ليشر بن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف ، الحديث . فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس لأن مالك بن أبي مريم - وهو رفيقه فيه عن شيخهما - لم يشك في أبي مالك ، على أن التردد في اسم الصحابي لا يضر كما تقرر في علوم الحديث فلا التفت إلى من أهل الحديث بسبب التردد ، وقد ترجح أنه عن أبي مالك الأشعري وهو صحابي مشهور . قوله ( والله ما كذبني ) هذا يؤيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين . قوله ( يستحلون الحر ) ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج ، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري ، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره . وأعرب ابن التين فقال : أنه عند البخاري بالمعجمتين . وقال ابن العربي : هو بالمعجمتين تصحيف ، وإنما روينا بالمهملتين وهو الفرج والمعنى يستحلون الزنا . قال ابن التين : يريد ارتكاب الفرج بغير حله ، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ، ولكن العامة تستعمله بكسر المهملة كما في هذه الرواية . وحكى عياض فيه تشديد الزاء ، والتخفيف هو الصواب . وقيل : أصله بالياء بعد الزاء لخدفت . وذكره أبو موسى في د ذيل الغريب ، في ح د وقال هو بتخفيف الزاء وأصله حرج بكر أوله وتخفيف الزاء بعدها مهملة أيضاً وجمعه أحرار قال : ومنهم من يشدد الزاء وليس بجيد . وترجم أبو داود للحديث في كتاب اللباس د باب ما جاء في الحر ، ووقع في روايته بمعجمتين والتشديد والراجع بالمهملتين ، ويؤيده ما وقع في د الزهد لابن المبارك ، من حديث علي بلفظ د يوشك أن تستحل أمي فروج النساء والحرير ، ووقع عند الداودي بالمعجمتين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه ، وقال ابن الأثير : المشهور في رواية هذا الحديث بالإعجام وهو ضرب من الأبرسم ، كذا قال ، وقد عرف أن المشهور في رواية البخاري بالمهملتين ، وقال ابن العربي : أخرج بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه ، والأقوى حله ، وليس فيه وهيد ولا عقوبة بإجماع . ( تنبيه ) : لم تقع هذه اللفظة عند الاسماعيل ولا ابن نعيم عن طريق هشام ، بل في روايتهما يستحلون الحرير والخمر والمعازف ، وقوله يستحلون ، قال ابن العربي : يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حالاً ، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً على الاسترسال أي يسترسلون في شربها كالاسترسال في الخلال ، وقد سمعنا رواية من يفعل ذلك . قوله ( والمعازف ) بالعين المهملة والواو بعدها قاء جمع معوقة بفتح الواو وهي آلات الملاهي ، ونقل القرطبي عن الجاهلي أن المعازف الغناء ، والذي في صحاح أنها آلات اللحن ، وقيل أصوات الملاهي . وفي حواشي الديباجي : المعازف الدفوف وغيرها مما يضرب به ، ويطلق على الغناء عزف ، وعلى كل لعب عزف ، ووقع في رواية مالك بن أبي مريم د تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف . . قوله ( وليزان أفرام إلى جنب علم ) بفتحتين وجمع أعلام وهو الجبل العالي وقيل رأس الجبل . قوله ( روح عليهم ) كذا فيه بخط الفاعل ، وهو الراعي بقرينة المقام ، إذ السارحة لا بد لها من حافظ . قوله ( بسارحة ) بمعجمتين المشابهة التي تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح أي ترجع بالعشي إلى مألفها . ووقع في رواية الاسماعيل د سارحة ، بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها . قوله ( يأثمهم لحاجة ) كذا فيه بخط الفاعل أيضاً ، قال السكرماني : التقدير الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل . قلت : وقع عند الاسماعيل د يأثمهم طالب حاجة ،

قَتَمِينَ بِمَضِ الْمَقْدَرَاتِ . قَوْلُهُ ( فَبَدِيتَهُمُ اللَّهُ ) أَيْ يَهْلِكُهُمْ لَيْلًا ، وَالْبَيَاتُ هَجُومُ الْعَدُوِّ لَيْلًا . قَوْلُهُ ( وَيَضَعُ الْعِلْمُ ) أَيْ يَوْمُهُ عَلَيْهِمْ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنْ كَانَ الْعِلْمُ جَبَلًا فَيَذْكُوكَ وَإِنْ كَانَ بِنَاءً فَيَهْدِمُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَأَغْرَبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فُتْرَهُ هَلْ أَنَّهُ بِكُسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ قَالُ : وَضَعَ الْعِلْمُ إِمَّا بِذَهَابِ أَهْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَإِمَّا بِإِهَانَةِ أَهْلِهِ بِتَسْلِيْطِ الْفُجْرَةِ عَلَيْهِمْ . قَوْلُهُ ( وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) يَرِيدُ عَنِ لَمْ يَهْلِكْ فِي الْبَيَاتِ الْمَذْكُورِ ، أَوْ مِنْ قَوْمِ آخَرِينَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ دَبِيتُوا ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَبِمَسْخِ مِنْهُمْ آخَرِينَ ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةُ كَمَا وَقَعَ لِلْأَمَمِ السَّالِفَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُنْيَاةً عَنْ تَبْدِيلِ أَخْلَاقِهِمْ . قُلْتُ : وَالْأَوَّلُ أَلِيقٌ بِالسِّيَاقِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعَبْدٌ شَدِيدٌ عَلَى مَنْ يَتَحِيلُ فِي تَحْلِيلِ مَا يَحْرُمُ بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ ، وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ ، فَهِيَمَا وَجَدَ الْإِسْكَارَ وَجَدَ التَّحْرِيمَ وَلَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ الْإِسْمُ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : هُوَ أَصْلُ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْأَسْمَاءِ لَا بِأَقْبَابِهَا ، رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْفُظْظِ

### ٧ - بَابُ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالْقُورِ

٥٥٩١ - حَرْشُ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ : « أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ فَدَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ ، فَكَانَتْ أَسْرَأَتُهُ خَازِمَةً - وَهِيَ الْقُورُوسُ - قَالَتْ : أُنْذِرُونَنِي مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنْ اللَّيْلِ فِي قُورٍ »

قَوْلُهُ ( بَابُ الْإِنْتَبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالْقُورِ ) هُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ، لِأَنَّ التَّوْرَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَوْعِيَةِ ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ إِنَاءً مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ مِنْ نَحَاسٍ أَوْ مِنْ خَشَبٍ ، وَيُقَالُ : لَا يَقَالُ لَهُ قُورٌ إِلَّا إِذَا كَانَ صَغِيرًا ، وَقِيلَ هُوَ قُدَحٌ كَبِيرٌ كَالْقُدْرِ ، وَقِيلَ مِثْلُ الطُّسْتِ ، وَقِيلَ كَالْجَانَةِ ، وَهِيَ بِكُسْرِ الهمزة وتشديد الجيم وبعد الألف نون : وَهَاءُ . قَوْلُهُ ( أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ فَدَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ ) تَقَدَّمَ فِي الْوَلِيَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفُظِ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ أَمْرَهُ ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ : دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ . قَوْلُهُ ( قَالَ أُنْذِرُونَنِي ) الْفَائِلُ هُوَ سَهْلٌ وَ ( مَا سَقَيْتُ ) بَفَتْحِ الْفَاءِ رَسُوكُنَ الْمَثْنَاءَ ، وَفِي رِوَايَةِ السَّكَنِيِّ مَعْنَى : قَالَتْ وَسَقَيْتُ ، بِسُكُونِ التَّحْتِائِيَّةِ بَعْدَ الْفَاءِ وَفِي آخِرِهِ مَثْنَاءٌ ، وَكَذَا الْخِلَافُ فِي أَنْقَعْتُ وَنَقَعْتُ وَأَنْقَعَ بِأَفْهَمَةِ لَفْظٍ ، وَفِيهِ لَفْظٌ آخَرُ نَقَعْتُ بِغَيْرِ أَلْفٍ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْوَلِيَّةِ بَلْفُظِ : بَلَّتْ تَمْرَاتٌ . قَوْلُهُ ( فِي قُورٍ ) زَادَ فِي الْوَلِيَّةِ مِنْ حِجَارَةٍ ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَفِي رِوَايَةِ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْبِذُ لَهُ فِي سَقَاءٍ ، فَذَا لَمْ يَكُنْ سَقَاءً يَنْبِذُ لَهُ فِي قُورٍ . قَالَ أَشْعَثُ : وَالتَّوْرُ مِنَ الْحِجَارِ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَعَبْرَ الْمُصَنِّفِ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْإِنْتَبَازِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّنْقِيعَ يُسَمَّى نَبْذًا ، فَيَحْتَمِلُ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ بَلْفُظِ التَّنْيِيزِ عَلَى التَّنْقِيعِ ، وَقَدْ تَرَجَّمُ لَهُ بَعْدَ قَلِيلٍ : بَابُ تَقْيِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يَسْكُرْ ، قَالَ الْمُهَلَّبُ : التَّنْقِيعُ حَلَالٌ مَا لَمْ يَشْتَدَّ فَذَا اشْتَدَّ وَغُلِيَ حَرْمٌ . وَشَرَطَ الْحَفْظِيَّةُ أَنْ يَنْقُذَ بِالْوَيْدِ ، قَالَ : وَإِذَا نَقَعَ مِنَ الْقَلِيلِ وَشَرَبَ النَّهَارَ أَوْ بِالْعَكْسِ لَمْ يَشْتَدَّ ، وَفِيهِ حَدِيثٌ عَائِشَةَ ، بِشِيرٍ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ : كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَقَاءٍ نَوَكِي أَعْلَاهُ فَيَشْرَبُهُ عِشَاءً ، وَتَنْبِذُهُ عِشَاءً فَيَشْرَبُهُ غَدُوةً . وَهَذَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَنْبِذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَدُوةً ، فَذَا كَانَ مِنَ الْعَشِيِّ نَعَشَى فَشَرَبَ عَلَى عِشَائِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ صَبَتْهُ ثُمَّ تَنْبِذَ لَهُ بِالْقَلِيلِ ، فَذَا أَصْبَحَ وَتَفَدَّى شَرَبَ عَلَى غَدَائِهِ ، قَالَتْ تَنْبِذَ السَقَاءَ غَدُوةً وَعِشَاءً . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

ابن الدبلي عن أبيه **ع** قلنا للنبي **ﷺ** : ما نصنع بالزبيب ؟ قال : انبذوه على عشايتكم ، واشربوه على فدايتكم ، أخرجه أبو داود والنسائي . فمذه الاحاديث فيما التقييد باليوم والليلة . وأما ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس **ع** كان رسول الله **ﷺ** ينذله الزبيب من الليل في السقاء ، فإذا أصبح شربه يومه وليلته ومن الغد ، فإذا كان مساء شربه أو سقاء الخدم ، فإن فضل شيء أراه ، وقال ابن المنذر : الشراب في المدة التي ذكرتها عائشة يشرب حلوا ، وأما الصفة التي ذكرها ابن عباس فقد بتهى إلى الشدة والغليان ، لكن يحمل ما ورد من أمر الخدم يشربه على أنه لم يبلغ ذلك واسكن قرب منه ، لأنه لو بلغ ذلك لاسكر ولو أسكر لعرم تناوله مطلقاً انتهى . وقد تمسك بهذا الحديث من قال بجواز شرب قليل ما أسكر كثيره ، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدأ فيه بعض تغير في طعمه من حمض أو نحوه فسقاه الخدم ، وإلى هذا أشار أبو داود فقال بعد أن أخرجه : قوله **ع** سقاء الخدم ، يريد أنه تبادر به الفساد انتهى . ويحتمل أن يكون **ع** أو **ع** في الخبر للتنويع لأنه قال **ع** سقاء الخدم أو أمر به فأهريق **ع** أي إن كان بدا في طعمه بعض التغير ولم يشتد سقاء الخدم ، وإن كان اشتد أمر باهراقه ، وبهذا جزم النووي فقال : هو اختلاف على حالين إن ظهر فيه شدة صبه وإن لم يظهر شدة سقاء الخدم لثلاث نكح في إضاعة مال ، وإنما يتركه هو تفرها . وجمع بين حديث ابن عباس وعائشة بأن شرب النقيع في يومه لا يمنع شرب النقيع في أكثر من يوم ، ويحتمل أن يكون باختلاف حال أو زمان يحمل الذي يشرب في يومه على ما إذا كان قليلاً وذاك على ما إذا كان كثيراً فيفضل منه ما يشربه فيما بعد ، وإما بأن يكون في شدة الحر مثلاً فيسارع إليه الفساد ، وذاك في شدة برد فلا يسارع إليه

#### ٨ - باب ترخيص النبي **ﷺ** في الأوعية والظروف بعد انتهى

٥٥٩٢ - **ح** حدثنا يوسف بن موسى حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد المزني حدثنا سفيان عن منصور عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال **ع** نهى رسول الله **ﷺ** عن الظروف ، فقالت الأنصار : إنه لا بد لنا منها . قال فلا إذن . وقال لي خليفة حدثني يحيى بن سعيد حدثنا سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجهم عن جابر بهذا حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال فيه **ع** لما نهى النبي **ﷺ** عن الأوعية ،

٥٥٩٣ - **ح** حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم الأخول عن مجاهد عن أبي رباح عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال **ع** لما نهى النبي **ﷺ** عن الأوعية قيل للنبي **ﷺ** : ليس كل الناس يبيد سقاء ، فرخص لهم في الجرة غير المزفة ،

٥٥٩٤ - **ح** حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثني سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث ابن سويد عن علي رضي الله عنه قال **ع** نهى النبي **ﷺ** عن الدباء والمزفة ، حدثنا عثمان حدثنا جرير عن الأعمش بهذا

٥٥٩٥ - **حدثني** عثمان **حدثنا** جرير عن منصور عن إبراهيم **قلت** للأسود: هل سألت عائشة أم المؤمنين عن **يُسكرة** أن يُنْبَذَ فيه؟ قال: نعم، **قلت** يا أم المؤمنين عمّ نهي النبي ﷺ أن يُنْبَذَ فيه؟ قالت: نهانا في ذلك أهل البيت أن ننْذِرَ في الدُّبَاءِ والمزَقِّ. **قلت**: أما ذُكِرَتِ الجرّ والحفم؟ قال: إنما أحَدُكُمَا ما سمعتُ، فأحَدُكُمَا ما لم أسمع؟

٥٥٩٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني قال: «سمعتُ عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ عن الجر الأخضر. **قلت**: أنْشَرَبُ في الأبيض؟ قال: لا»

**قوله** (باب ترخيص النبي ﷺ في الأروعية والظروف بعد النهي) ذكر فيه خمسة أحاديث، أولها حديث جابر وهو عام في الرخصة، ثانيها حديث عبد الله بن عمرو وفيه استثناء المزفت، ثالثها حديث علي في النهي عن الدباء والمزفت، رابعها حديث عائشة مثله، خامسها حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأخضر. وظاهر صنيعه أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى، وهي مسألة خلاف: فذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية: يكره ذلك ولا يحرّم وقال سائر الكوفيين: يباح، وعن أحمد روايتان. وقد أسند الطبري عن عمر ما يؤيد قول مالك وهو قوله: لأنْ أشرب من قنم محمي فيحرق ما أحرق ويبقى ما أبقي أحب إلى من أنْ أشرب نبيذ الجر، وعن ابن عباس: لا يشرب نبيذ الجر ولو كان أحلى من العسل، وأسند النهي عن جماعة من الصحابة. وقال ابن بطال: النهي عن الأروعية إنما كان قطعاً للنديمة. فلما قالوا لا نجد بداً من الانتباذ في الأروعية قالوا: انتبذوا. وكل مسكر حرام. وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة، كأنه في الجلوس في الطرقات، فلما قالوا لا بد لنا منها قالوا: فأعطوا الطريق حقها. وقال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً نسخ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتباذ في هذه الأروعية باق، منهم ابن عمر وابن عباس، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق كذا أطلق، قال: والاول أصح، والمعنى في النهي أن العهد باباحة المحرّك كان قريباً، فلما اشتهر التحريم أصبح لهم الانتباذ في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر، وكان من ذهب إلى استمرار النهي لم يمانه الناسخ. وقال الحازمي: لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الأدم والجرار غير المزفتة، واستمر ما عداها على المنع، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم ونظفه: نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم، فأشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً، قال وطريق الجمع أن يقال: لما وقع النهي عما شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها. الحديث الأول، **قوله** (سفيان) هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتز. **قوله** (عن سالم) وقع مفسراً في الطريق التي بعدما أنه ابن أبي الجهمد. والظروف بظاء مثالة معجمة جمع ظرف بفتح أوله وهو الوعاء. **قوله** (نهى رسول الله ﷺ عن الظروف) في رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ونهى عن الدباء والمزفت، وكان هذه الطريق لما لم تكن على شرط البخاري أورد عقب حديث جابر أحاديث

عبد الله بن عمرو وعلى وعائفة الدالة على ذلك . قوله ( لا بد لنا منها ) في رواية الحفري عن الثوري عند الاسماعيل ليس لنا وعاء . وفي رواية لاحد في قصة وفد عبد القيس فقال رجل من القوم : يا رسول الله إن الناس لا ظروف لهم ، فقال : اشربوه إذا طاب ، فإذا خبث فندروه ، وأخرج أبو يعلى وصحبه ابن حبان من حديث الأشج المعمرى أن النبي ﷺ قال لهم : مالي أرى وجوهكم قد تغيرت ؟ قالوا : نحن بأرض وخمة ، وكنا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع الصبيان في بطوننا ، فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذي ترى في وجوهنا . فقال النبي ﷺ : إن الظروف لا تحمل ولا تحرم ، ولكن كل مسكر حرام . قوله ( فلا إذا ) جواب وجواء ، أي إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها . وحاصله أن النهي كان وود على تقدير عدم الاحتياج ، أو وقع وحى في الحال بسرعة ، أو كان الحكم في تلك المسألة مفوضاً لرايه ﷺ ، وهذه الاحتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد . قوله ( وقال لي خليفة ) هو ابن خياط بمجمة ثم تحتانية فتيمة وهو من شبوخ البخاري ، ويحيى بن سعيد هو القطان . الحديث الثاني ، قوله ( على ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله ( عن سليمان ) في رواية الحميدي عن سفيان ، حدثنا سليمان الاحول ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من رواية الحميدي كذلك . قوله ( عن أبي عياض العنسي ) بالنون ، وعياض بكسر الميملة وتخفيف الشحتانية وبعد الألف ضد معجمة واسمه عمرو ابن الأسود ، وقيل قيس بن ثعلبة وبذلك جزم أبو نصر الكلاباذي في رجال البخاري ، وكما أنه يسع ما نقله البخاري عن علي بن المديني ، وقال النسائي في الكنى ، أبو عياض عمرو بن الأسود العنسي ، ثم ساق من طريق شريحيل بن عمرو بن مسلم عن عمرو بن الأسود الحمصي أبي عياض . ثم روى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال عمرو بن الأسود العنسي يكنى أبا عياض . ومن طريق البخاري قال لي علي - يعني ابن المديني - إن لم يكن اسم أبي عياض قيس بن ثعلبة فلا أدري قال البخاري وقال غيره عمرو بن الأسود ، قال النسائي : ويقال كنية عمرو بن الأسود أبو عبد الرحمن . قلت : أورد الحاكم أبو أحمد في الكنى ، حصل ما أورده النسائي إلا قول يحيى بن معين ، وذكر أنه سمع عمر ومعاوية ، وأنه روى عنه مجاهد وعلاء بن معدان وأرطاة بن المنذر وغيرهم ، وذكر في رواية شريحيل ابن مسلم عن عمرو بن الأسود أنه مر على مجلس فسلم فقالوا : لو جلست إلينا يا أبا عياض . ومن طريق موسى بن كثير عن مجاهد حدثنا أبو عياض في خلافة معاوية . وروى أحمد في الزهد أن عمر أثنى على أبي عياض . وذكره أبو موسى في ذيل الصحابة ، وعواء لابن أبي عاصم ، وأظنه ذكره لأدراكه راسكناً لم تثبت له صحبة . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن حجر : أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات . وإذا تقرر ذلك فالراجح في أبي عياض الذي يروى عنه مجاهد أنه عمرو بن الأسود وأنه شامي ، وأما قيس بن ثعلبة فهو أبو عياض آخر وهو كوفي ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : إنه يروى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، روى عنه أهل الكوفة . وإنما بسطت ترجمته لأن المزي لم يستوعبها ، رخصت ترجمة بترجمة ، وأنه مضر اسمه فقال : عمير بن الأسود الشامي العنسي صاحب عبادة بن الصامت ، والذي يظهر لي أنه غيره ، فإن كان كذلك فإله في البخاري سوى هذا الحديث ، وإن كان كما قال المزي فإن له عند البخاري حديثاً تقدم ذكره في الجهاد من رواية خالد بن معدان عن عمير بن الأسود عن أم حرام بنت ملحان ، وكان عمده في ذلك أن خالد بن معدان روى عن عمرو بن الأسود أيضاً ، وقد فرق ابن حبان في الثقات بين عمير بن الأسود الذي يكنى أبا عياض وبين عمير بن الأسود الذي يروى

عن عبادة بن الصامت وقال كل منهما غير بالتصغير ، فان كان ضبطه فاعمل أبا عياض كان يقال له عمرو وعمير ، ولكنه آخر غير صاحب عبادة . والله أعلم . قوله ( عن عبد الله بن عمرو ) أى ابن العاص ، كذا فى جميع نسخ البخارى ، ووقع فى بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بن عبد العزى ، وهو تصحيف نبه عليه أبو على الجلبابى . قوله ( لما نهى النبي ﷺ عن الاسقية ) كذا رقع فى هذه الرواية ، وقد تفتن البخارى لما فيها فقال بعد سياق الحديث وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية ، وهذا هو الزاجح ، وهو الذى رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه كأحمد والحميدى فى مسندهما وأبى بكر بن أبى شيبة وابن أبى عمر عند مسلم وأحمد بن عبدة عند الاسماعيلى وغيرهم ، وقال عياض : ذكره الاسقية . وهم من الراوى ؛ وإنما هو عن الأوعية . لأنه ﷺ لم ينه قط عن الاسقية وإنما نهى عن الظروف وأباح الانتباذ فى الاسقية ، فقل له ليس كل الناس يجد سقاء فاستنى ما يسكر ؛ وكذا قال لوفد عبد القيس لما نهاهم عن الانتباذ فى الدباء وغيرها ، قالوا : ففيم نشرب ؟ قال : فى أسقية الآدم . قال ويحتمل أن تكون الرواية فى الأصل كانت لما نهى عن التنبذ إلا فى الاسقية ، فسقط من الرواية شئ انتهى . وسبقه الى هذا الحميدى فقال فى الجمع : : لعله نقص من لفظ المان ، وكان فى الأصل لما نهى عن التنبذ إلا فى الاسقية . وقال ابن التين : معناه لما نهى عن الظروف إلا الاسقية وهو عجيب ، والذى قاله الحميدى أقرب ، وإلا لحذف أداة الاستثناء مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا إن ادعى ما قال الحميدى أنه سقط على الراوى . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون معناه لما نهى فى مسألة الانبذة عن الجرار بسبب الاسقية قال : وبجىء . عن « سبية شائع » مثل يسمنون عن الأكل أى بسبب الأكل ، ومنه ( فأزلهما الشيطان فهما ) أى بسببها . قلت : ولا يخفى ما فيه . ويظهر لى أن لا غلط ولا سقط : وإطلاق السقاء على كل ما يسقى منه جائز ، فقوله دنى عن الاسقية ، بمعنى الأوعية ، لأن المراد بالأوعية الأوعية التى يسقى منها ، واختصاص اسم الاسقية بما يتخذ من الآدم إنما هو بالمعرف . وقال ابن السكيت : السقاء يكون للين والماء والوطب بالواو للين خاصة ؛ والنهى بكسر النون وسكون المهملة للسمن ، والقربة للماء ، والألفين يجيز القياس فى اللغة لا يمنع ما صنع سفيان ، فكأنه كان يرى استواء اللفظين ، حدث به مرة هكذا وسرارا هكذا ، ومن ثم لم يبدلها البخارى وهما . قوله ( فرخص لهم فى الجر غير المرافة ) فى رواية ابن أبى عمر د فرخص ، وهى لغة ، يقال أرخص ورخص . وفى رواية ابن أبى شيبة فاذن لهم فى شئ منه ، وفى هذا دلالة على أن الرخصة لم تقع دفعة واحدة ، بل وقع النهى عن الانتباذ إلا فى سقاء . فلذا شكوا رخص لهم فى بعض الأوعية دون بعض ، ثم وقعت الرخصة بعد ذلك عامة ، ليكن يفتر من قال إن الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن ثبت أن حديث بريدة القلال على ذلك كان متأخرا من حديث عبد الله بن عمرو هذا . قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمعى ، وليس هو أبى بكر بن أبى شيبة وإن كان هو أيضا عبد الله بن محمد ، لأن قول البخارى بهذا يشعر بأن سياقه مثل سياق على بن المدبني إلا فى اللفظة التى اختلفا فيها ، وسباق ابن أبى شيبة لا يشبه سياقه على . قوله ( بهذا ) أى بهذا الإسناد الى على والماتن ، وقد أخرجه الاسماعيلى عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير عن الأعمش فقال : باسناده مثله . الحديث الرابع ، قوله ( عن الأوعية ) فيه حذف تقديره : نهى عن الانتباذ فى الأوعية ، وقد بين ذلك فى رواية زياد بن قياض عن أبى عياض أخرجه أبو داود بالفظ لا تنبذوا فى الدباء والحنم والتير ، والفرق بين الاسقية من الآدم



وبين غيرها أن الاسقية بتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع اليها الفساد مثل ما يسرع الى غيرها من الجرار ونحوها مما نهى عن الانتباذ فيه . رأينا فاستقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه لأنه منى تغير وصار مسكرا شق الجلد ، فلما لم يشقه فهو غير مسكر ، بخلاف الأوعية لأنها قد تصير النبيذ فيها مسكرا ولا يعلم به ، وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال لثبوت النهي عن إضاعته ، لأن الله نهى عنها يسرع التغير الى ما ينبذ فيها ، بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع اليه التغير ، ولكن حديث بريدة ظاهر في تعميم الإذن في الجميع ، يفيد أن لا تشربوا المسكر ، فكان الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يعتبر حاله هل تغير أو لا ، فإنه لا يتمين الاختيار بالشرب بل يقع بغير الشرب ، مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالربد ونحو ذلك . **قوله** ( فقالوا لا بد لنا ) في رواية زياد بن قياض أن قائل ذلك أعرابي . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثني سليمان ) هو الأعمش ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك . **قوله** ( عن الدباء والمزفت ) زاد في رواية مالك بن عمير عن علي عند أبي داود والحتم والتغير . **قوله** ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عن إبراهيم ) هو النخعي ( قلت للأسود ) هو ابن يزيد النخعي وهو خال إبراهيم الراوي عنه . **قوله** ( عن النبي ﷺ أن ينبذ فيه ) أي أخبرني عما نهى ، ودعا ، أصليا ، عن ما ، فادعيت ولا تشيع الميم غالبا ، ووقع في رواية الاسماعيل « ما نهى » ، بحذف « عن » . **قوله** ( أهل البيت ) بالفتح على الاختصاص ، أو على البدل من الضمير . **قوله** ( أما ذكرت ) القائل هو إبراهيم ، وقوله « قال ، أي الأسود ، وقوله « أفنحدث » كذا الأكثر بالنون ، وللكشمي « أفأحدث » بالافراد وهو استفهام انكار ، وفي رواية الاسماعيل ، « أفأحدثك ما لم أسمع » ، وإنما استفهم إبراهيم عن الجر والحتم لاشتهار الحديث بالنهي عن الانتباذ في الأوعية ، وأصل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت ، فإن الدباء والمزفت كان عندهم متيسرا ، فلذلك خص نهيهم بهما . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز ، ووقع في رواية الاسماعيل « حدثني سليمان الشيباني » . **قوله** ( عن الجر الأخضر ) في رواية الاسماعيل « عن نبيذ الجر الأخضر » . **قوله** ( قلت ) للقاتل هو الشيباني . **قوله** ( قال لا ) يعني أن حكمه حكم الأخضر ، فدل على أن الوصف بالحضرة لا مفهوم له ، وكأن الجرار الأخضر حينئذ كانت شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر إيمان الواقع لا الاحتراز . وقال ابن عبد البر : هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال ، كأنه قيل الجر الأخضر ، فقال : لا تنبذوا فيه ، فسمعه الراوي فقال : نهى عن الجر الأخضر . وقد روى ابن عباس « عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبيذ الجر » ، قال : والجر كل ما يصنع من مدو . قلت : وقد أخرج الشافعي عن صفيان عن أبي إسحاق عن ابن أبي أوفى « نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر الأخضر والأبيض والأحمر » ، فإن كان محفوظا في الأول اختصار ، والحديث الذي ذكره ابن عبد البر أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، قال الخطابي : لم يعلق الحكم في ذلك بالحضرة والبياض ، وإنما علق بالإسكار ، وذلك أن الجرار تسرع التغير لما ينبذ فيها ، فقد يتغير من قبل أن يشعربه ، فنهوا عنها . ثم لما وقعت الرخصة أذن لهم في الانتباذ في الأوعية بشرط أن لا يشربوا مسكرا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي أوفى أنه كان يشرب نبيذ الجر الأخضر وأخرج أيضا بسند صحيح عن ابن مسعود « أنه كان ينبذله في الجر الأخضر » ، ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه ، وقد خص جماعة النهي عن الجر بالجرار الأخضر كما رواه مسلم عن أبي

هريرة ، قال النووي : وبه قال الأكثر - أو الكثیر - من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء ، وهو أصح الأقوال وأقواها ، وقيل إنها جرار مقيمة الاجواف يؤتى بها من مصر أخرجه ابن أبي شيبة عن أنس ، وقيل مثله عن عائشة بزيادة : أضافها في جنوبها ، وعن ابن أبي لبل : جرار أفواها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكانوا يبنذون فيها يضاھون بها الخمر . وعن صطاء : جرار تعمل من طين ودم وشعر . ووقع عند مسلم عن ابن عباس أنه فسر الجر بكل شيء يصنع من مدر ، وكنا فسر ابن عمر الجر بالجرة وأطلق ، ومثله عن سعيد بن جبیر وأبي سلة بن عبد الرحمن

### ٩ - باب تقيع التمر ما لم يسكر

٥٥٩٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **يعقوب بن عبد الرحمن** القاري عن **أبي حازم** قال « سمعت سهل بن سعد الساعدي أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ لعروسه ، فسكانت امرأته خادمهم يومئذ وهي للعروس ، فقالت : هل تدرُونَ ما أنقعت رسول الله ﷺ ؟ أنقعت له نترات من الليل في نوز »  
قوله ( باب تقيع التمر ما لم يسكر ) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة امرأة أبي أسيد وفيه « أنقعت له نترات » وقد تقدم التثنية عليه قريبا ، وتقدم بسنده ومثله في أبواب الولية ، وأشار بالترجمة إلى أن الذي أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن معقل وغيره من كراهة تقيع الزبيب محمول على ما تغير وكاد يبلغ حد الإسكار ، أو أراد قائله حسم المادة كما سيأتي عن عبدة السلباني أنه قال « أحدث الناس أشربة لا أدري ما فيها ، فإلى شراب إلا الماء والابن » الحديث ، وتقييده في الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرض فيه للسكر لا إثباتا ولا نفيا ، إما من جهة أن المدة التي ذكرها سهل وهو من أول الليل إلى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير جملة ، وإما خصه بما لا يسكر من جهة المقام ، والله أعلم

### ١٠ - باب الباذق ، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة

ورأى عمرُ وأبو عبدة ومعاذُ شربَ اللطائف على الثأث . وشربَ البراء وأبو جُحيفة على النصف وقال ابن عباس : اشرب القصير مادام طريا

وقال عمرُ وَجَدْتُ من عبدة الله ربحَ شراب ، وأنا سائلُ عنه ، فإن كان يسكرُ جلدته ،

٥٥٩٨ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان عن **أبي الجوزية** قال « سألت ابن عباس عن الباذق فقال : سبق محمد ﷺ الباذق ، فما أسكر فهو حرام ، قال : للشراب للحلال الطيب ، قال : ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث »

٥٥٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أبي شيبة **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** هشام بن مروة عن **أبيهِ** عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يحب الخلواء والعلل »

**قوله** ( باب الباذق ) ضبطه ابن التين بفتح المعجمة ، ونقل عن الشيخ أبي الحسن يعني القاسبي أنه حدث به بكسر الدال ، وسئل عن فتحها فقال : ما وقفنا عليه . قال : وذكر أبو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ . وقال ابن التين : هو فارسي معرب . وقال الجوهري : أصله باذ وهو الطلاء . وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل طلاء الإبل . وقال ابن قرقول : الباذق المطبوخ من عصير العنب إذا أسكر ، أو إذا طبخ بعد أن اشتد . وذكر ابن سيده في المحكم ، أنه من أسماء الخمر ، وأغرب الداودي فقال : إنه يشبه الفقاع إلا أنه ربما اشتد وأسكر ، وكلام من هو أعرف منه بذلك يخالفه ، ويقال للباذق أيضا المثلث إشارة إلى أنه ذهب منه بالطبخ ثلثاه ، وكذلك النصف وهو ما ذهب نصفه ، وتسميه المعجم مینختج بفتح الميم وسكون النحتانية وضم الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وآخره جيم ، ومنهم من يضم المثناة ، وروايته في مصنف ابن أبي شيبة ، بدال بدل المثناة وبجذف الميم والياء من أوله . **قوله** ( ومن نهي عن كل مسكر من الأشربة ) كأنه أخذه من قول عمر « كان كان يسكر بجلده » مع نقله عنه تجويز شرب الطلاء على الثلث ، فكأنه يؤخذ من الخبرين أن الذي أباحه ما لم يسكر أصلا ، وأما قوله « من الأشربة » لأن الآثار التي أوردها مرفوعها وموقوفها تتعلق بما يشرب . وقد سبق جمع طرق حديث « كل مسكر حرام » في باب الخمر من العسل . **قوله** ( ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث ) أي رأوا جواز شرب الطلاء إذا طبخ فصار على الثلث ونقص منه الثلثان ، وذلك بين من سياق ألفاظ هذه الآثار ، فأما أمر عمر فأخرجه مالك في الموطأ ، من طريق محمود بن أبيب الانصاري « أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه إليه أهل الشام وباء الأرض ونقلها . وقالوا لا يصالحنا إلا هذا الشراب » ، فقال عمر : اشربوا العسل ، قالوا ما يصالحنا العسل ، فقال رجال من أهل الأرض : هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر ؟ فقال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه ثلثان وبقي الثلث ، فأنوبه عمر فأدخل فيه لإصبعه ثم رفع يده فتيبها بتمطط . فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه . وقال عمر : اللهم اني لا أحل لهم شيئا حرمة عليهم ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي جاز عن عامر بن عبد الله قال « كتب عمر إلى عمار . أما بعد فإنه جاءني غير تحمل شرابا أسود كأنه طلاء الإبل ، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخبثان : ثلث بريجه وثلث بيضيه . فر من قبلك أن يشربوه ومن طريق سعيد بن المسيب « أن عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه » وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال « كتب عمر : اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه ، فإن للشيطان اثنين وللكم واحد » وهذه أسانيد صحيحة ، وقد أفصح بعضهم بأن المحذور منه السكر فتى أسكر لم يحل ، وكأنه أشاء بنصيب الشيطان إلى ما أخرجه النسائي من طريق ابن سيرين في قصة نوح عليه السلام قال « لما ركب السفينة فقد الحيلة » فقال له الملك : ان الشيطان أخذما ثم أحضرت له ومعهما الشيطان ، فقال له الملك : انه شريكك فيما فاحسن الشركة ، قال : له النصف . قال : أحسن . قال : له الثلثان ولي الثلث . قال : أحسن وانت عسان ان تأكله عنينا وتشربه عصيرا ، وما طبخ على الثلث فهو لك ولذويتك ، وما جاز عن الثلث فهو من نصيب الشيطان » وأخرج أيضا من وجه آخر عن ابن سيرين عن أنس بن مالك فذكره . ومثله لا يقال بالرأي فيكون له حكم المرفوع ،

وأغرب ابن حزم فقال : أنس بن مالك لم يدرك نوحا فيكون منقطعا ، وأما أثر أبي عبيدة وهو ابن الجراح ومعاذ وهو ابن جبل فأخرجه أبو مسلم السكجي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أنس ، وأن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما طبخ على التلث وذهب ثلثاه ، والطلاء بكسر الميم الملهة والمده هو الدبس شبه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يذمن به ، فإذا طبخ عصير العنب حتى يمدد أشبه بطلاء الإبل وهو في تلك الحالة غالبا لا يسكر . وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما ، وعلى وأبو أمامة وعالدة بن الوليد وغيرهم أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ، ومن الفقهاء الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور ، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، وكرهه طائفة تورعا . قوله ( وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف ) أما أثر البراء فأخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، أى إذا طبخ فصار على النصف . وأما أثر أبي جحيفة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق حصين بن عبد الرحمن قال : رأيت أبا جحيفة ، فذكر مثله . ووافق البراء وأبو جحيفة جرير وأنس ، ومن التابعين ابن الحنفية وشرح ، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم . وقال أبو عبيدة في « الأشربة » : بلغني أن النصف يسكر فإن كان كذلك فهو حرام ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعصاب البلاد ، فقد قال ابن حزم إنه شاهد من العصير ما إذا طبخ إلى التلث ينعمد ولا يصير مسكرا أصلا ، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك ، ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك ، بل قال : إنه شاهد منه ما يصير ربا خائرا لا يسكر ، ومنه ما لو طبخ لا يبق غير ربه لا يبخثر ولا ينفك السكر عنه ، قال : فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ . وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح « أن النار لا تحل شيئا ولا تحرمه » أخرجه النسائي من طريق عطاء عنه وقال : إنه يريد بذلك ما نقل عنه في الطلاء . وأخرج أيضا من طريق طاووس قال : هو الذي يصير مثل العسل ويؤكل ويصب عليه الماء فيشرب . قوله ( وقال ابن عباس : أشرب العصير ما دام طريا ) وصله النسائي من طريق أبي ثابت الشامي قال : كنت عند ابن عباس ، فجاءه رجل يسأله عن العصير ، فقال : أشربه ما كان طريا . قال : إني طبخت شرابا وفي نفسي منه شيء ، قال : أكنت شاربته قبل أن تطبخه ؟ قال : لا . قال : فإن النار لا تحل شيئا قد حرم ، وهذا يقيم ما أطلق في الآثار الماضية . وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصير الطري قبل أن يتخمر ، أما لو صار خرا فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأي من يجهز تخليل الخمر ، والجمهور على خلافه ، ووجههم الحديث الصحيح عن أنس وأبي طلحة أخرجه مسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي « أشرب العصير ما لم يغل » وعن الحسن البصري « ما لم يتخير » وهذا قول كثير من السافف أنه إذا بدأ فيه التغير يمتنع ، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان ، وهذا قال أبو يوسف ، وقيل إذا انتهى غليانه وابتدأ في الهدوء بعد الغليان ، وقيل إذا سكن غليانه ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عصير العنب الذي حتى يغل ويقذف بالزبد . فإذا غلى وقذف بالزبد حرم . وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطنقا ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ . وقال مالك والشافعي والجمهور : يمتنع إذا صار مسكرا شرب قلبه وكثيره سواء غلى أم لم يغل ؛ لأنه يجوز أن يبالغ حد الاسكار بأن يغلى ثم يسكن غليانه بعد ذلك ، وهو مراد من قال : حد منع شربه أن يتغير والله أعلم . قوله ( وقال عمر ) هو ابن الخطاب ( وجدت من عبيدة الله )

بالتصغير وهو ابن عمر . **قوله** ( ربح شراب ، وأنا سائل عنه فان كان يسكر جلده ) وصله مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال : اني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، واني سائل عما شرب ، فان كان يسكر جلده . لجلده عمر الحد ثاماً ، وسنده صحيح . وفي السياق حذف تقديره : فسأل عنه فوجدته يسكر جلده . وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري سمع السائب بن يزيد يقول : قام عمر على المنبر فقال : ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شراباً ، وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر جلدهم ، قال ابن عيينة : فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب قال : فرأيت عمر يجلدهم ، وهذا الأثر يؤيد ما قدمته أن المراد بما أحله عمر من المطبوع الذي يسمى الطلاء ما لم يكن بلغ حد الإسكار ، فان بلغه لم يحمل عنده ، ولذلك جلدهم ولم يستفصل هل شربوا منه قليلاً أو كثيراً ، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز شرب المطبوع إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر ، فان عمر اذن في شربه ولم يفصل ، وتعمق بأن الجمع بين الأمرين عنه يقتضي التفصيل ، وقد ثبت عنده أن كل مسكر حرام فاستغنى عن التفصيل ، ويحتمل أن يكون سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأخبره أنه يسكر ، أو سأل ابنه فاعترف أن الذي شرب يسكر ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في روايته عن معمر فقال عن الزهري د عن السائب شهدت عمر صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال : اني وجدت من عبيد الله بن عمر ربح شراب ، واني سأأته عنه فزعم أنه الطلاء ، واني سائل عن الشراب الذي شرب فان كان مسكراً جلده . قال : فشهدته بعد ذلك يجلده . قلت : وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريج التي أخرجهما عبد الرزاق أيضاً عنه عن الزهري مختصرة من هذه القصة ، ولغظه عن السائب أنه حضر عمر يجلد رجلاً وجد منه ربح شراب ، لجلده الحد ثاماً ، فان ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الريح منه . وليس كذلك لما تبين من رواية معمر . وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب د أن عمر كان يضرب في الريح ، فانها أشد اختصاراً وأعظم إلبساً ، وقد تبين برواية معمر أن لا حجة فيه لمن يحرز إقامة الحد بوجود الريح ، واستدل به النسائي على أن الذي نقل عنه من أنه كسر التقييد بالماء لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لمخوضه لا لاشتداده ، ووجه الدلالة أنه عم وجوب الحد بشرب المسكر ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلاً أو كثيراً ، فدل على أن ذلك التقييد الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلاً ، واستدل به على جواز إقامة الحد بالرائحة ، وقد مضى في فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود أنه عمل به ، ونقل ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز ومالك مثله ، قال مالك : إذا شهد عدلان بمن كان يشرب ثم تابا أنه ربح خمر وجب الحد ، وخالف ذلك الجمهور فقالوا : لا يجب الحد إلا بالاقرار أو البينة على مشاهدة الشرب ، لأن الروايع قد تتفق ، والحد لا يقام مع الشبهة ، وليس في قصة عمر التصريح أنه جلد بالرائحة ، بل ظاهر سياق يقتضي أنه اعتمد في ذلك على الاقرار أو البينة ، لأنه لم يجلدهم حتى سأل . وفي قول عمر . اللهم لا أحل لهم شيئاً حرمته عليهم ، رد على من استدل بإجازته شرب المطبوع أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شارب ، لكونه لم يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر ، فان بقية أثر عمر الذي ذكرته يدل على أنه فصل ، بخلاف ما قال الطحاوي وغيره . **قوله** ( سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن أبي الجوزية ) بالجيم مصغراً اسمه حطان ، وقد تقدم شرح حاله في سورة المائدة ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن الثوري د حدثني أبو الجوزية ، **قوله** ( سبق محمد بن عيسى الباقى ، ما أسكر فهو حرام ) قال الملب : أى سبق محمد بن عيسى . ج ١٠ - ٩١ - ١٠٠

بتحريم الخمر تسميتهم لها الباذق ، قال ابن بطال يعنى بقوله وكل مسكر حرام ، والباذق شراب العسل ، ويحتمل أن يكون المعنى سبق حكم محمد بتحريم الخمر تسميتهم لها بغير اسمها ، وليس تغييزهم الاسم بمحل له إذا كان يسكر ، قال : وكان ابن عباس فهم من السائل أنه يرى أن الباذق حلال ، لحم مادته وقطع وجاده وباعد منه أصله وأخبره أن المسكر حرام ولا عبرة بالتسمية . وقال ابن التين : يعنى أن الباذق لم يكن في زمن رسول الله ﷺ ، قلت : وسياق قصة عمر الأولى يؤيد ذلك . وقال أبو الليث السمرقندي : شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنبا من شارب الخمر لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاص بشرها ، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالا ، وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام ، ونبت قوله ﷺ وكل مسكر حرام ، ومن استعمل ما هو حرام بالإجماع كفر . قلت : وقد سبق إلى نحو هذا بعض قدماء الشعراء في أول المائة الثالثة فقال يعرض ببعض من كان يفتى بإباحة المطبوخ :  
 وأشربها وأزعمها حراما      وأرجو عفو رب ذى امتنان  
 وبشرها ويزعمها حلالا      وتلك على المسىء خطيئتان

**قوله** ( قال الشراب الحلال الطيب ، قال ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث ) هكذا في جميع نسخ الصحيح ، ولم يعين القائل هل هو ابن عباس أو من بعده ، والظاهر أنه من قول ابن عباس ، وبذلك جزم القاضي اسماعيل في أحكامه في رواية عبد الرزاق ، وأخرج البيهقي الحديث من طريق محمد بن أيوب عن محمد بن كثير شيخ البخارى فيه بلفظ : قال الشراب الحلال الطيب لا الحرام الخبيث ، وأخرجه أيضا من طريق ابن أبي خيثمة وهو زهير بن معاوية عن أبي الجويرية قال : قلت لابن عباس أفتى عن الباذق ، فذكر الحديث وفي آخره : فقال وجل من القوم : إنما نعهد إلى العنب فنعصره ثم نطبخه حتى يكون حلالا طيبا ، فقال : سبحان الله سبحان الله ؛ اشرب الحلال الطيب فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق أبي عوانة عن أبي الجويرية قال : سألت ابن عباس قلت : نأخذ العنب فنعصره فنشرب منه حلوا حلالا ؟ قال : شرب الحلوة ، والباقي مثله . ومعنى هذا أن المشبهات تقع في حيز الحرام وهو الخبيث ، وما لا شبهة فيه حلال طيب . قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : هذا الأثر عن ابن عباس يضعف الأثر المروى عنه حرمت الخمر بعينها ، الحديث ، وقد سبق بيانه في باب الخمر من العسل . ثم أسند عن ابن عباس قال : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وأخرج البيهقي من طريق إسماعيل بن راهويه بسند صحيح إلى يحيى بن عبيد أحد الثقات عن ابن عباس قال : إن الزاوا لا تحمل شيئا ولا تحرمه ، وزاد في رواية أخرى عن يحيى بن عبيد : عن ابن عباس أنه قال لهم : أسكر ؟ قالوا : إذا أكفر منه أسكر ، قال : فكل مسكر حرام . ثم ذكر المصنف حديث عائشة : كان النبي ﷺ يحب الحلواء والعسل ، وقد تقدم في الأطعمة ، والحلواء تقدم من السكر ، وعطف العسل عليها من عطف اللام على الخاص ، وقد تقدم الحلواء من السكر فيتقاربان . ووجه إيراد هذا الباب أن الذى يحمل من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء ، والذى يجوز شربه من عصير العنب بغير طبخ هو ما كان في معنى العسل ، فاتفقوا على وجوبه بالماء ويشربونه من ساعته ، والله أعلم

١١ - **باب** من رأى أن لا يخلط البُسْرَ والتمرَ إذا كان مسكراً ، وأن لا يجعل إدامتين في إدام  
 ٥٦٠٠ - **حديث** مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : دنا لاسنى أبا طلحة

وأبا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ الْبَيْضَاءِ خَلِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٍ إِذْ حَرَّمْتَ التَّمْرَ ، فَقَذَفَتْهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْرُفُهم ، وَإِنَّا نَمْنُذُهَا  
بَوْمَنْذِ اغْمِرْ ، . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ سَمِعَ أَنَسًا

٥٦٠١ - **عُرْش** أَبُو عَامِرٍ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْبُسْرِ وَالرُّطَبِ »

٥٦٠٢ - **عُرْش** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ  
« سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُجْتَمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالتَّمْرِ هُوَ ، وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ ، وَلْيُنْبِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدَّةٍ »

**قوله** ( باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً ) قال ابن بطال : قوله « إذا كان مسكراً » خطأ ، لأن النهى عن الخليطين عام وإن لم يسكر كثيرهما ، أسرعة سرعان الاسكار اليهما من حيث لا يشعر صاحبه به ، فليس النهى عن الخليطين لأنهما يسكران حالا ، بل لأنهما يسكران ما لا فائهما إذا كانا مسكرين في الحال لا بخلاف في النهى عنهما . قال السكرماني : فعلى هذا فليس هو خطأ بل يكون أطلق ذلك على سبيل المجاز ، وهو استعمال منهود . وأجاب ابن المنير بأن ذلك لا يرد على البخاري ، إما لأنه يرى جواز الخليطين قبل الإسكار ؛ وإما لأنه ترجم على ما يطابق الحديث الأول وهو حديث أنس ، فإنه لا شك أن الذي كان يسقيه القوم حينئذ كان مسكراً ، ولهذا دخل عندهم في عموم النهى عن التمر ، حتى قال أنس « وإنا لنعدّها يومئذ الحمر » فدل على أنه كان مسكراً ، قال : وأما قوله « وأن لا يجعل إدامين في إدام » فيطابق حديث جابر وأبي قتادة ، ويكون النهى معللاً بطل مستقلة ، إما لتحقيق إسكار الكثير وإما توقع الاسكار بالخلط سريعاً وإما الامراف والشرة ، والتعليل بالاسراف مبين في حديث النهى عن قران التمر . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري بهذه الترجمة الرد على من أول النهى عن الخليطين بأحد تأويلين : أحدهما حل الخليط على المخلوط ، وهو أن يكون نبيذ تمر وحده مثلاً قد اشتد ، ونبيذ زبيب وحده مثلاً قد اشتد ، فيخاطبان ليصيرا خللاً ، فيسكون النهى من أجل تعمد التخليل ، وهذا مطابق لترجمة من غير تكلف . ثانيهما أن يكون علة النهى عن الخلط الإسراف ، فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين . ويؤيد الثاني قوله في الترجمة « وأن لا يجعل إدامين في إدام » ، وقد حكى أبو بكر الأثرم عن قوم أنهم حملوا النهى عن الخليطين على الثاني ، وجعلوه نظير النهى عن القران بين التمر كما تقدم في الأاطعمة ، قالوا : فإذا ورد النهى عن القران بين التمرين وهما من نوع واحد فكيف إذا وقع القران بين نوعين ؟ ولهذا عبر المصنف بقوله « من رأى » ولم يحزم بالحكم . وقد أصر الطحاوي من حمل النهى عن الخليطين على منع السرف فقال : كان ذلك لما كانوا فيه من ضيق الميش . وساق حديث ابن عمر في النهى عن القران بين التمرين ، وتعبق بأن ابن عمر أحد من روى النهى عن الخليطين وكان ينفذ البسر ، فإذا نظر إلى بسرة في بعضها ترطيب قطعه كراهة أن يقع في النهى ، وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه ، لأنه لو فهم أن النهى عن الخليطين كانهي عن القران لما خالفه فدل على أنه عنده على غيره . ثم أورد المصنف حديث أنس الذي تقدم شرحه في أول الباب ، وفيه أنه سقاه خليطاً بسراً وتمراً ، فدل على أن المراد بالنهي عن الخليطين ما كانوا يصنعونه قبل ذلك من خلط البسر بالتمر ونحو ذلك ، لأن ذلك عادة يقتضي إسراع الإسكار

بخلاف المنفردين ، ولا يمكن حل حديث أفس هذا في الخليطين على ما ادعاه صاحب التأويل الأول ، وحل علة النهى لخوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف ، لانه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر إذا خلطوا مثلا ، وبين رطل من زبيب صرف ، بل هو أولى اقله الريب عندهم اذ ذلك بالنسبة الى التمر والرطب ، وقد وقع الاذن بأن ينبذ كل واحد على حدة ، ولم يفرق بين قليل وكثير ، فلو كانت العلة الاسراف لما أطلق ذلك . وحكى الطحاوى في « اختلاف العلماء » عن الليث قال : لا أوى بأى أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعا ، وإنما جاء النهى أن ينبذا جميعا ثم يشربا لأن أحدهما يشربه صاحبه . قوله ( وقال عمرو بن الحارث حدثنا قتادة سمع أنسا ) أراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة ، لانه وقع في الرواية التي ساقها قبل معناها ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب ، وإن ذلك كان عامة محرم يومئذ » ، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حملت عليه لفظ الترجمة ولفظه أعلم . وقوله في الاستاد الاول « حدثنا مسلم » ، وقع في رواية النسفي « حدثنا مسلم بن ابراهيم » وهشام هو الدستوائي . الحديث الثاني حديث جابر ، وأورده بلفظ « نهى عن الزبيب والتمر والبسر والرطب » ، وليس صريحا في النهى عن الخليط ، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويحيى القطان جميعا عن ابن جريج بلفظ « لا يجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذا » ، وأخرج أيضا من طريق الليث عن عطاء « نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا والرطب والبسر جميعا » الحديث الثالث حديث أبي قتادة ، قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم أيضا ، وهشام هو الدستوائي أيضا . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) هو الانصاري المشهور . قوله ( نهى ) في رواية مسلم من طريق اسماعيل ابن علية عن هشام بهذا الاستناد « لا تقيذوا الزهر والرطب جميعا » الحديث . قوله ( وينبذ كل واحد منهما ) أى من كل اثنين منهما ، فيكون الجمع بين أكثر بطريق الاول . قوله ( على حدة ) بكسر المهملة وفتح الدال بعدها هاء تأنيث أى وحده ، ووقع في رواية السكسيمي « على حدة » وهذا مما يؤيد رد التأويل المذكور أولا كما بينته ، ولمسلم من حديث أبي سعيد « من شرب منكم النبيذ فليشربه زبيبا فردا أو تمرا فردا أو بسرا فردا » ، وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والنسائي سبب النهى من طريق الحراني عن ابن عمر قال « أتى النبي ﷺ بسكران فضر به ثم سأله عن شربه فقال : شربت نبيذ تمر وزبيب ، فقال النبي ﷺ : لا تخطوهما ، فإن كل واحد منهما بكفى وحده » ، قال النووي : وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهى عن الخليط أن الإسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار . ويكون قد بلغه . قال : ومذهب الجمهور أن النهى في ذلك للتنزيه . وإنما يمتنع إذا صار مسكرا . ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية : هو للتحريم . واختلاف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهى عن الخلط عند الانقباض ؟ فقال الجمهور : لا فرق . وقال الليث : لا بأس بذلك عند الشرب . ونقل ابن التين عن الداودي أن سبب النهى أن النبيذ يكون حلوا . فاذا أضيف اليه الآخر أسرع اليه الشدة . وهذه صورة أخرى ، كأنه يخص النهى بما إذا نبذ أحدهما ثم أضيف اليه الآخر ، لا ما إذا نبذا معا . واختلف في الخليطين من الاشربة غير النبيذ ، لحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط المريض شرابين ، ورده بانهما لا يسرع اليهما الإسكار اجتماعا وانفرادا . وذهب باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة الاسراف كما تقدم ، لكن يفيد كلام هذا في مسألة المريض بما إذا كان المنفرد كافيا في دواء ذلك





عن أم الفضل قات ذلك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلت إليه باناء فيه لبن فشرب ، فسكان سفیان ربما قال شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلت إليه أم الفضل ، فاذا وقف عليه قال : هو عن أم الفضل

٥٦٥ - **حديثنا** حدثنا جرير عن الاعمش عن أبي صالح وأبي سفیان عن جابر بن عبد الله قال : جاء أبو حميد بقدح من لبن من الدقيق ، فقال له رسول الله ﷺ : ألا تخمته ، ولو أن تعرض عليه عوداً ، [المحدث ٥٦٥ - طريقه في ٥٦٦]

٥٦٦ - **حديثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاعمش قال سمعت أبا صالح يذكر - أراه عن جابر رضي الله عنه - قال : جاء أبو حميد - رجل من الانصار - من الدقيق باناء من لبن إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : ألا خمرته ، ولو أن تعرض عليه عوداً . وحدثني أبو سفیان عن جابر عن النبي ﷺ بهذا

٥٦٧ - **حديثنا** عمود أخبرنا للنضر أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء رضي الله عنه قال : قدم النبي ﷺ من مكة وأبو بكر معه ، قال أبو بكر : سررنا براع - وقد عطش رسول الله ﷺ - قال أبو بكر رضي الله عنه : فخلعت كسبة من لبن في قدح ، فشرب حتى رصيت . وأنا أنا سراقه بن جعشم على فرس ، فدعا عليه ، فطلب إليه سراقه أن لا يدمو عليه وأن يرجع ، ففعل النبي ﷺ

٥٦٨ - **حديثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن بن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « نعم الصدقة للفقمة الصفي منحة ، للشاة الصفي منحة ، نغدو بإناء وتروح بأخر »

٥٦٩ - **حديثنا** أبو عامر عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ شرب لبناً ففضض وقال : إن له دسماً (٢١١)

٥٦٩ - وقال إبراهيم بن طهمان عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ : رُفِت إلى السدرة ، فاذا أربعة أنهار : نهران ظاهران ، ونهران باطنان ، فأما الظاهران فالنيل والفرات ، وأما الباطنان فنهران في الجنة . فأتيت بثلاثة أقداح : قدح فيه لبن ، وقدح فيه عسل ، وقدح فيه خمر . فأخذت الذي فيه لبن فشربت ، فقيل لي : أصبت الفطرة أنت وأهلك . وقال هشام وسعيد وهام عن قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صصة عن النبي ﷺ في الأنهار نحوه ، ولم يذكروا ثلاثة أقداح

**قوله (باب شرب اللبن)** قال ابن المنير: أطال التفتن في هذه الترجمة إيراد قول من زعم أن اللبن يسكر كثيره فرد ذلك بالنصوص، وهو قول غير مستقيم لأن اللبن لا يسكر بمجرد و إنما يتفق فيه ذلك نادرا بصفة تحدث، وقال غيره: قد زعم بعضهم أن اللبن إذا طال العهد به وتغير صار يسكر، وهذا ربما يقع نادرا إن ثبت وقوعه، ولا يلزم منه تأييد شاربته إلا إن علم أن عقله يذهب به فشرية لذلك. ثم قد يقع السكر باللبن إذا جعل فيه ما يصير باختلاطه معه سكرا فيحرم. قلت: أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابن عمر يسأل عن الأشرية فقال: إن أهل كذا يتخذون من كذا وكذا خمرًا حتى عد خمسة أشرية لم أحفظ منها إلا العسل والشعير واللبن، قال فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أنبت أنه باريمنية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصرع واستدل بالآية المذكورة أول الباب على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يظهر بذلك، وهذا في الكبد، وبغير النجاسة من القليل متفق عليه، وأما القليل المتغير بالنجاسة فبما إذا زال تغيره بنفسه خلاف: هل بطهر؟ والمشهور عند المالكية بظهر، وظاهر الاستدلال بقوى القول بالتطهير، لكن في الاستدلال بذلك نظر، وقريب منه في البعد استدلال من استدلل به على طهارة المني، وتقريره أن اللبن خالط الفروث والدم ثم استحال فخرج خالصا طاهرا، وكذلك المني ينقص من الدم فيكون على غير صفة الدم فلا يكون نجسا. **قوله** (وقول الله عز وجل: يخرج من بين فرث ودم)، زاد غير أبي ذر (لبننا خالصا) وزاد غيره وغير النسفي بقية الآية، ووقع بلفظ «يخرج» في أوله في معظم النسخ، والذي في القرآن (نسفيكم عما في بطونه من بين فرث ودم) وأما لفظ «يخرج» فهو في الآية الأخرى من السورة (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه) ووقع في بعض النسخ وعليه جرى الإسماعيلي وابن بطال وغيرهما بحذف «يخرج» من أوله وأول الباب عندهم: **وقول الله** (من بين فرث ودم) فكان زيادة لفظ «يخرج» عن دون البخاري وهذه الآية صريحة في إحلال شرب لبن الأنعام بجميع أنواعه، لوقوع الامتنان به، فيعم جميع ألوان الأنعام في حال حياتها. والفروث يفتح الفاء وسكون الزاء بعدها مثله هو ما يجتمع في الكرش، وقال القزاز، هو ما ألقى من الكرش، تقول فروث الشيء إذا أخرجه من وعائه فشربه، فأما بعد خروجه فانما يقال له سرجين وزبل. وأخرج القزاز عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبخته فكان أسفله فرثا وأوسطه لبنا وأعلاه دما، والكبد مسطحة عليه فتقسم الدم وتجري في العروق وتجري اللبن في الضرع ويبقى الفروث في الكرش وحده، وقوله تعالى (لبننا خالصا) أي من حمرة الدم وقذارة الفروث، وقوله «سائغا» أي لذيذا هنيئا لا يفتن به شاربته. وذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة، **قوله** (بتدح لبن وقدح خر) تقدم البحث فيه قريبا، والحكمة في التخيير بين الخمر مع كونه حراما واللبن مع كونه حلالا إما لأن الخمر حينئذ لم تكن حرامت. أو لأنها من الجنة وغير الجنة ليست حراما. وقوله في الحديث «ليلة أسرى به» حكى فيه توين ليلة. والذي أحره في الرواية الإضافة. الحديث الثاني حديث أم الفضل في شرب اللبن بعرفة. وقد تقدم شرحه في الصيام. وقوله في آخره «وكان سفيان» ربما قال: شك الناس في صيام رسول الله ﷺ، فأرسلت إليه أم الفضل، فاذا وقف عليه قال: هو عن أم الفضل. يعني أن سفيان كان ربما أرسل الحديث فلم يقل في الاستناد عن أم الفضل. فاذا سئل عنه هل هو موصول أو مرسل قال: هو عن أم الفضل. وهو في قوة قوله هو مرسل. وهذا معنى قوله وقف عليه. وهو

بضم أوله وكسر الغاف . ووقع في رواية أبي ذر ، ووقف ، بزيادة وار ساكنة بعد الوار المضرومة ، والقائل « وكان سفيان » هو الراوى عنه وهو الحيدى ، وقد تقدم في الحج عن علي بن عبد الله عن سفيان بدون هذه الزيادة . وأغرب الداودى فقال : لا مخالفة بين الروایتين ، لأنه يجوز أن تقول أم الفضل عن نفسها ، فأرسلت أم الفضل ، أى على سبيل التجريد ، كذا قال . الحديث الثالث ، قوله ( عن أبي صالح وأبي سفيان ) كذا رواه أكثر أصحاب الأعمش عنه عن جابر ، ورواه أبو معاذ عن الأعمش عن أبي صالح وحده أخرجه مسلم ، وقد أخرجه الأسماعيلى من وجه آخر عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة ، وهو شاذ والمحموظ عن جابر . قوله ( من النقيع ) بالنون ، قيل هو الموضع الذى حى لرحى النعم وقيل غيره ، وقد تقدم في كتاب الجمعة ذكر نعيم الحضانة يدل على التمدد ؛ وكان وادها يجتمع فيه الماء ، والماء النافع هو المجتمع ، وقيل كانت تعمل فيه الآنية ، وقيل هو الباع حكاه الخطابى ، وعن الخليل : الوادى الذى يكون فيه الشجر ، وقال ابن التين : رواه أبو الحسن بنى القاسم بالموحدة ، وكذا نقله عياض عن أبي بحر بن العاص ، وهو تصحيف ، فإن النقيع مقبرة بالمدينة ، وقال القرطبى : الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخا من المدينة . قوله ( ألا ) بفتح الحذوة والتشديد بمعنى هلا . وقوله « خمرته » بخاء معجمة وتشديد الميم أى غطيته ، ومنه خمار المرأة لأنه يسترها . قوله ( تعرض ) بفتح أوله وحذف الراء قاله الأصمى ، وهو رواية الجمهور ، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أى تجعل الهود عليه بالعرض ، والمعنى أنه إن لم يغطه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئا . وأظن السر فى الاكتفاء بمرض العود أن تعاطى التغطية أو العرض يقتون بالتسمية فيكون المرض علامة على التسمية فيمتنع الشياطين من الدنو منه ، وسيأتى شيء من الكلام على هذا الحكم فى باب فى نفعلية الأناء ، بعد أبواب . ( تنبيه ) : وقع لمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده عن جابر « كنا مع رسول الله ﷺ فاستسقى ، فقال رجل : يا رسول الله ألا لتعيقك نبيذا ؟ قال : بلى ، فخرج الرجل يسمى لجاء بقدح فيه نبيذ ، فقال رسول الله ﷺ : ألا خمرته » الحديث . ولمسلم أيضا من طريق ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول « أخبرنى أبو حميد الساعدى قال : أتيت النبی ﷺ بقدح لبن من النقيع ليس مخمرا ، الحديث . والذى يظهر أن قصة اللبن كانت لأبي حميد وأن جابرا أحضرها ، وأن قصة النبيذ حملها جابر عن أبي حميد وأبهم أبو حميد صاحبها ، ويحتمل أن يكون هو أبا حميد راويها أبهم نفسه ، ويحتمل أن يكون غيره ، وهو الذى يظهر لى والله أعلم . الحديث الرابع حديث البراء « قدم النبي ﷺ من مكة وأبو بكر معه » كذا أورده مختصرا فقال البراء (١) أن هذا أقدر هو الذى رواه شعبه عن أبي إسحاق قال : ورواه إسرائيل وغيره عن أبي إسحاق مطولا . قلت : وقد تقدم فى الهجرة وأوله « أن عازبا باع رجلا لآبى بكر وسأله عن قصته مع النبي ﷺ فى الهجرة ، وقوله « خلعت » وتقدم هناك « قامت الراعى لخاب » فتشكون نسبة الحلب لنفسه هنا مجازية . وقوله « كشيء » بضم أوله وسكون المشاء بهما موحدة قال الخليل : كل قليل جمعه فهو كشيء . وقال ابن فارس : هى القطعة من اللبن أو الفز . وقال أبو زيد : هى من اللبن ملء القدح ، وقيل قدر حابة ناقة . ومحمود شيخ البخارى فيه هو ابن غيلان والنضر هو ابن شمیل . وأحسن الأجوبة فى شرب النبي ﷺ من اللبن مع كون الراعى أخبرهم أن النعم لغيره أنه كان فى عرفهم التسماع بذلك ، أو كان صاحبها أذن للراعى أن يسقى من يمر به إذا شرب ذلك منه . وقيل فيه احتمالات

أخرى تقدمت . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، دفع الصدقة للفقعة ، بكسر اللام ويجوز فتحها وسكون القاف بعدها مهملة ، وهي التي قرب عهدا بالولادة . والصفي - بمحلة وفاء وزن فعيل - هي الكثيرة اللبن ، وهي بمعنى مفعول أى مصطفاة مختارة . وفي قوله « تغدو وتروح » ، إشار إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها . وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب العارية . الحديث السادس حديث ابن عباس في المضمضة من اللبن أى بسبب شرب اللبن ، تقدم شرحه في الطهارة . وقد أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأسر . بمحض مضوا من اللبن . . الحديث السابع حديث أنس في الأنداح . قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان الخ ) وصله أبو حوالة والاسماعيل والطبراني في الصغير من طريقه ، ووقع لنا بملوفى « غرائب شعبة لابن منده » ، قال الطبراني : لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان ، تفرد به حفص بن عبد الله النيسابوري عنه . قوله ( دفعت إلى سدره المنتهى ) كذا الأكثر بضم الواو وكسر الفاء وفتح المهملة وسكون المثناة على البناء للجحول ، والدرة مرفوعة . وللمستعمل « دفعت » بدل بدل الواو وسكون العين وضم المثناة بنسبة الفعل إلى المتكلم ، وإلى بالسكون حرف جر . قوله ( وقال هشام ) يعنى الدستواي ، وهما يعنى ابن يحيى ، وسعيد يعنى ابن أبي عروبة ، يعنى أنهم اجتمعوا على رواية الحديث من قتادة فوادواهم في الإسناد بعد أنس بن مالك « مالك بن عيصمة » ولم يذكره شعبة . وقوله « في الانهار » نحوه ، يريد أنهم توافقوا من المتن على ذكر الانهار وزادوا هم قصة الاسراء بطولها وليس في رواية شعبة هذه ، ووقع في روايتهم هنا بعد قوله سدره المنتهى « فإذا نبقها كأنه قلال حجر » وورقها كأنها آذان الفيلة ، في أصلها أربعة أنهار ، وافترض شعبة على « فإذا أربعة أنهار » . قوله ( ولم يذكروا ثلاثة أفداح ) في رواية الكشميني « ولم يذكر » بالانفراد ، وظاهر هذا الذي أنه لم يقع ذكر الأفداح في رواية الثلاثة ، وهو معترض بما تقدم في بدء الخلق عن حدة عن همام بلفظ « ثم أتيت بآباء من حجر وإناء من لبن وإناء من هسل » ، فيحتمل أن يكون المراد بالثلاثي ثنى ذكر الأفداح بخصوصها ، ويحتمل أن تكون رواية الكشميني التي بالانفراد هي المحفوظة ، والفاعل هشام الدستواي فإنه تقدم في بدء الخلق طريق يزيد بن زريع عن سعيد وهشام جميعا عن قتادة بطوله وليس فيه ذكر الآية أصلا ، لكن أخرجه مسلم من رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه « ثم أتيت بآباء من أحدهما حجر والآخر لبن » ، فعرضا على « ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه نحوه ولم يسق لفظه » ، وقد ساقه النسائي من رواية يحيى القطان عن هشام وليس فيه ذكر الآية أصلا ، فوضح من هذا أن رواية همام فيها ذكر ثلاثة ، وإن كان لم يصرح بذكر العدد ولا وصف الظرف ، ورواية سعيد فيها ذكر إناءين فقط ، ورواية هشام ليس فيها ذكر شيء من ذلك أصلا ، وقد رجح الاسماعيل رواية إناءين فقال عقب حديث شعبة هنا : هذا حديث شعبة ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة المذكور أول الباب أصبح إسنادا من هذا ، وأولى من هذا . كذا قال ، مع أنه أخرج حديث همام عن جماعة عن حدة عنه كما أخرجه البخاري سواء : والزيادة من الحافظ مقبولة ، وقد توهم ، وذكر إناءين لا ينفي الثالث ، مع أنني قدمت في الكلام على حديث الاسراء أن عرض الآية على النبي ﷺ وقع مرتين : قبل المعراج وهو في بيت المقدس ، وبعده وهو عند سدره المنتهى ، وبهذا يرتفع الاشكال جملة . قال ابن المنير : لم يذكر السر في عدوله عن العسل إلى اللبن كما ذكر السر في عدوله عن الحمر ، ولعل السر في ذلك كون اللبن أنفع ، وبه يشتد العظم وينبت اللحم ، وهو بمجرده قوت ، ولا يدخل في الصرف بوجه ، وهو أقرب إلى الزهد ، ولا

مناقاة بينه وبين الورع بوجه : والعسل وإن كان حلالا لكنه من المستلذات التي قد يحنى على صاحبها أن يندرج في قوله تعالى ( اذهبم طيئناكم ) . قلت : وبمحمل أن يكون السرفه ما وقع في بعض طرق الإسراء أنه ﷺ عطش - كما تقدم في بعض طرقه مبينا هناك - فأني بالأفداح ، فأثر اللبن دون غيره لما فيه من حصول حاجته دون الخمر والعسل ، فهذا هو السبب الاصل في إثبات اللبن ، وصادف مع ذلك رجحانه عليهما من عدة جهات . وقد تقدم شيء من هذا في شرح حديث الإسراء . قال ابن المنير : ولا يكره على ما ذكرته ما سياتي قريبا أنه كان يحب الحلوى والعسل ، لأنه إنما كان يحبه مقتصدًا في تناوله لا في جطة ديدنا ولا قنطرا . ويؤخذ من قول جبريل في الخمر وغوث أمتك ، أن الخمر ينشأ عنها الفجاءة ، ولا يختص ذلك بقوم معين . ويؤخذ من عرض الآية عليه ﷺ زيادة إظهار التبشير عليه ، وإشارة الى تفويض الامور اليه

### ١٣ - باب استعذاب الماء

٥٦١١ - **حديث** عبد الله بن مسعود عن مالك بن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب ما له إليه بئر حاء ، وكانت مستقبل المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما نزلت ( لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إن الله يقول ( لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وإن أحب ما لي إلى بئر حاء . وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال رايح - أو رايح - شك عبد الله . وقد سمعت ما قلت ، وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفضل يا رسول الله . ففعلها أبو طلحة في أقرب وفي بني عمه ، وقال إسماعيل بن يحيى بن يحيى : « رايح »

قوله ( باب استعذاب الماء ) بالذال المعجمة أى طلب الماء العذب ، والمراد به الحلو . ذكر فيه حديث أنس في صدقة أبي طلحة لقوله فيه : ويشرب من ماء فيها طيب . وقد ورد في خصوص هذا اللفظ - وهو استعذاب الماء - حديث عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ يستعذب له الماء من بيوت السقيا ، والسقيا بضم المهملة وبالضاد بعدها تحانية قال قتبية : هي عين بيننا وبين المدينة يومان ، هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه الحاكم ، وفي قصة أبي الهيثم بن التيهان أن أسرته قالت لنبى ﷺ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم : ذهب يستعذب لنا من الماء ، وهو عند مسلم كما سأبينه بعد ، وذكر الواقدي من حديث سلمى امرأة أبي رافع : وكان أبو أيوب حين نزل عنده النبي ﷺ يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس ، ثم كان أنس وهند وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء الى بيوت نسائه من بيوت السقيا ، وكان رباح الاسود عبده يستقي له من بئر عرس مرة ومن بيوت السقيا مرة . قال ابن بطال : استعذاب الماء لا يتنافى الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم ، بخلاف تعذيب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من الدرف ، وأما شرب الماء الحلو وطلبه فباح ، فقد سجد فعله

الصالحون . وليس في شرب الماء الملح فضيلة ، قال : وفيه دلالة على أن استطابة الاطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير ، وقد ثبت أن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) نزل في الدين أرادوا الامتناع من لذائذ المطاعم ، قال : ولو كانت مما لا يريد الله تناوله ما أمتن بها على عباده ، بل تنبهه عن تحريمها يدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها ، وإن كانت نعمه لا يكافئها شكرهم . وقال ابن المنير : أما أن استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فواضح ، وأما الاستدلال بذلك على لذيذ الاطعمة فمبني . وقال ابن التين : هذا الحديث أصل في جواز شرب الماء من البستان بغير إذن . قلت : المأذون له في الدخول فيه لاشك فيه ، وأما غيره فلذا اقتضاه العرف من المسامحة بذلك ، وثبت ذلك بالفعل المذكور فيه نظر . وقوله : ذلك مال رايح أو رايح ، الأول بتحتانية والثاني بموحدة والهاء مهملة فيهما ، فالأول معناه أن أجره يروح الى صاحبه أى يصل اليه ولا ينقطع عنه ، والثاني معناه كثير الريح ، وأطلق عليه صفة صاحبه المتصدق به . وقوله : شك عبد الله بن مسلمة هو القضي ، وقوله : قال اسماعيل ، هو ابن أبي أويس ويحيى هو ابن يحيى ، ورايح في روايتهما بالتحانية وقد تقدمت رواية اسماعيل مصرحا فيها بالتحديث في تفسير آل عمران ، ورواية يحيى بن يحيى كذلك في الوكالة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوكالة

#### ١٤ - باب شرب اللبن بالماء

٥٦١٢ - **حديث** هبذان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبنا وأتى داره ، فلبت شاة ، فثبت رسول الله ﷺ من اللبن ، فتناول الله دح فشرب - وعن يسار أبو بكر وعن يمينه أعرابي - فأعطى الأعرابي فضله ثم قال : الأيمن فالأيمن .

٥٦١٣ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فقال له النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات هذير الله في شفة وإلا كرهنا ، قال والرجل يحول الماء في حائطه ، قال فقال الرجل : يا رسول الله عندي ماء بات ، فأنطلق إلى العريش . قال فانطلق بهما فسكب في قدح ، ثم حلب عليه من داجن له ، قال فشرب رسول الله ﷺ ثم شرب الرجل الذي معه .

( الحديث ٥٦١٣ - طرفه ل : ٥٦١١ )

قوله ( باب شرب اللبن بالماء ) أى بمزجها ، وإنما قيده بالاشرب للاحتراز عن الخلط عند السج فانه فحش . ووقع في رواية الكشميني بالواو بدل الراء ، والصوب الخلط ، قال ابن المنير : مقصوده أن ذلك لا يدخل في التهي عن الخليطين ، وهو يؤيد ما تقدم من قاعدة تقييده الخليطين بالمسكر ، أى إنما ينهى عن الخليطين إذا كان كل واحد

منهما من جنس ما يسكر ، وإنما كانوا يزجون اللبن بالماء . لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً وتلك البلاد في الغالب حارة ، فكانوا يسكرون حر اللبن بالماء البارد . ذكر فيه حديثين : الأول ، قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله ( أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبناً وأتى داره ) أي دار أنس ، وهي جملة حالية أي رآه حين أتى داره ، وقد تقدم في الهبة من طريق أبي طوالة عن أنس بلفظ أنا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستبقي ، لحديثنا شاهد لنا . قوله ( خلعت ) عين في هذه الرواية أنه هو الذي باشر الحلب ، وقوله « فشبت » كذا للأكثر من الثوب بلفظ المتكلم ، ووقع في رواية الأصيل بكسر الميمجمة بعدها تحتانية على البناء للجهول . قوله ( وأبو بكر عن يساره ) زاد في رواية أبي طوالة وعمر نجاهه ، وقد تقدم ضبطها في الهبة ، وتقدم في الشرب من طريق شعيب عن الزهري في هذا الحديث ، فقال عمر وخاف أن يعطيه الأعرابي : أعط أبا بكر ، وفي رواية أبي طوالة « فقال عمر : هذا أبو بكر » قال الخطابي وغيره : كانت العادة جارية للملوك الجمالية وروسائهم بتقديم الأيمن في الشرب ، حتى قال عمرو بن كلثوم في قصيدة له : وكان الكأس يمرأها اليمنى ، غشى عمر لذلك أن يقدم الأعرابي على أبي بكر في الشرب فنبه عليه لأنه احتمل عنده أن النبي ﷺ يؤثر تقديم أبي بكر على تلك العادة فتصير السنة تقديم الأفضل في الشرب على الأيمن ، فبين النبي ﷺ بفعله وقوله أن تلك العادة لم تغيرها السنة ، وأنها مستمرة ، وأن الأيمن يقدم على الأفضل في ذلك ، ولا يلزم من ذلك حط رتبة الأفضل ، وكان ذلك لفصل اليمين على اليسار . قوله ( فأعطى الأعرابي فضله ) أي اللبن الذي فضل منه بعد شربه ، وقد تقدم في الهبة ذكر من زعم أن اسم هذا الأعرابي خالد بن الوليد وأنه وم ، ووقع عند الطبراني من حديث عبد الله بن أبي حبيبة قال : أنا رسول الله ﷺ في مسجد قباء ، فجلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره ، ثم دعا بشراب فشرب وتناولني عن يمينه ، وأخرجه أحمد لكن لم يسم الصحابي ، ولا يمكن تفسير المهم في حديث أنس به أيضاً لأن هذه القصة كانت بقباء وتلك في دار أنس أيضاً فهو أنصاري ولا يقال له أعرابي كما استبعد ذلك في حق خالد بن الوليد . قوله ( ثم قال : الأيمن فالأيمن ) في رواية الكشي « وقال ، بالواو بدل د ثم » وفي رواية أبي طوالة « الأيمنون فالأيمنون » وفيه حذف تقديره الأيمنون مقدمون أو أحق أو يقدم الأيمنون . وأما رواية الباب فيجوز الرفع على ما سبق ، والنصب على تقدير قدموا أو أعطوا ووقع في الهبة بلفظ « ألا فيمنوا » والكلام عليهما . واحتنبط بهضمهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاء من على اليمين ثم الذي يليه وهم جرا ، ويلزم منه أن يكون عمر في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده ، لكن الظاهر عن عمر إثارة أبا بكر بتقديمه عليه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه لمجيء من هو أولى منه بالجلوس في الموضع المذكور ، بل يجلس الآتي حيث انتهى به المجلس ، لكن إن آثره السابق جاز ، وأن من استحق شيئاً لم يدفع عنه إلا بأذنه كبيراً كان أو صغيراً إذا كان ممن يجوز إذهنه . وفيه أن الجلوس شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا لزوم ، للإجماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر ، ومحل ما إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه ، فإن كان فالتصرف في ذلك له . وفيه دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغير السن وتناوله مما عندهم من طعام وشراب من غير بحث . وسيأتي بقية فوائده بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمحي ، وأبو



حاضر هو العقدي ، وسعيد بن الحارث هو الانصارى . قوله ( دخل على رجل من الانصار ) حكنت ذكرت في المقدمة أنه أبو الهيثم بن التيهان الانصارى ، ثم وقفت عن ذلك لما أخرجه أحمد عن اسحاق بن عيسى عن فليح في أول حديث الباب أن النبي ﷺ أتى قوما من الانصار يعود مريضاً لهم ، وقصة أبي الهيثم في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ، واستوعب ابن مردويه في تفسير التكاثر طرقه فزاد عن ابن عباس وأبي عسيب وأبي سعيد ولم يذكر في شيء من طرقه عبادة ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، ثم وقفت على المستند في ذلك وهو ما ذكره الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الاسلمى قال : خدمت النبي ﷺ ولزمت بابه ، فكنت آتيه بالماء من بئر جاشم - وهي بئر أبي الهيثم بن التيهان - كان مأزماً طيباً - وافد دخل يوماً صائفاً ومعه أبو بكر على أبي الهيثم فقال : هل من ماء بارد ؟ فأناؤه يشجب فيه ماء كأنه الثاج فصبه على ابن عثر له وسقاء ، ثم قال له : إن لنا عريشاً بارداً فقل فيه يا رسول الله هتدنا ، فدخله وأبو بكر ، وأتى أبو الهيثم بألوان من الرطب ، الحديث . والشجب بفتح المعجمة وسكون الهميم ثم موحدة يتخذ من شدة تقطع ويحز رأسها . قوله ( ومعه صاحبه ) هو أبو بكر الصديق كما ترى ، قوله ( فقال له ) زاد في رواية الإسماعيلي من قبل هذا : والى جانبه ماء في ركي ، وهو بفتح الراء وكسر الكاف وبعد ما شدة البئر المطوية ، وزاد في رواية ستأتي بعد خمسة أبواب : فسلم النبي ﷺ وصاحبه فرد الرجل - أي عليهما - السلام . قوله ( إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شدة ) بفتح المعجمة وتشديد النون وهي القرية الحافلة ، وقال الداودي : هي التي زال شعرها من البلاء ، قال الملب : المسكة في طلب الماء البائت أنه يكون أبرد وأصفى ، وأما منج اللبن بالماء فعمل ذلك كان في يوم حار كما وقع في قصة أبي بكر مع الراعي . قلت : لكن القصةان مختلفتان ، فصنيع أبي بكر ذلك باللبن لشدة الحر ، وصنيع الانصارى لانه أراد أن لا يسقى النبي ﷺ ماء صرفاً فأراد أن يضيف إليه اللبن فأحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس جرت عادته بالرغبة فيه . ويؤيد هذا ما في رواية الهيثم بن نصر قبل أن الماء كان مثل الثاج . قوله ( ولا كرعنا ) فيه حذف تقديره : فأسقنا ، وإن لم يكن عندك كرعنا . ووقع في رواية ابن ماجه التصريح بطلب السقي . والكراع بالراء تناول الماء بالغم من غير إناء ولا كف ، وقال ابن التين : حكى أبو عبد الملك أنه القرب باليدين معا ، قال : وأهل اللغة على خلافه . قلت : ويرده ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال : مرونا على بركة لجمعنا نكرع فيها ، فقال رسول الله ﷺ : لا نكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها ، الحديث ولكن في سنده ضعف ، فإن كان محفوظاً فانهى فيه للتنزيه ، والفعل لبيان الجواز ، أو قصة جابر قبل النهي ، أو النهي في غير حال الضرورة ، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء الذي ليس ببارد فيشرب بالكراع لضرورة العطش مثلاً تكرر نفسه إذا تكررت الجرع ، فقد لا يبلغ الفرض من الرى ، أشار الى هذا الأخير ابن بطلال ، وإنما قيل للشرب بالغم كرع لانه فعل اليهائم لشربها بأفواهها والغالب أنها تدخل أكارصها حيثئذ في الماء ، ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر فقال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب على بطوننا ، وهو الكرع ، وسنده أيضاً ضعيف ، فهذا إن ثبت احتمل أن يكون النهي خاصاً بهذه الصورة ، وهي أن يكون الشارب منبطعاً على بطنه ، ويحمل حديث جابر على الشرب بالغم من مكان عال لا يحتاج الى الانبطاح . ووقع في رواية أحمد : ولا تجرعنا ، بمثابة وجيم وتشديد الراء أي شربنا جرعة جرعة ، وهذا قد يمكن على الاحتمال المذكور ، والله أعلم . قوله ( والرجل يحول الماء في حائطه ) أي ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليم

أشجاره بالسقي ، وسيأتي بعد خمسة أبواب من وجه آخر بلفظ « وهو يحول في حائط له » يعني الماء ، وفي لفظ له « يحول الماء في الحائط » فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلا إلى أهلا ثم حوله من مكان إلى مكان . **قوله** ( إلى العريش ) هو خيمة من خشب وثمام بضم المثلثة مخففا ، وهو نبات ضعيف له خواص ، وقد يجعل من الجريد كالقبة أو من العيدان ويظلل عليها . **قوله** ( فسكب في قدح ) في رواية أحمد : فسكب ماء في قدح . **قوله** ( ثم حلب عليه من داجن له ) في رواية أحمد وابن ماجه لحلب له شاة ثم صب عليه ماء بآث في شن ، والداجن يحجم ونون : الشاة التي تألف البيوت . **قوله** ( ثم شرب الرجل ) في رواية أحمد « وشرب النبي ﷺ » وسقى صاحبه ، وظاهره أن الرجل شرب فضة النبي ﷺ ، لكن في رواية لأحمد أيضا وابن ماجه « ثم سقاه ثم صنع لصاحبه مثل ذلك » أي حلب له أيضا وسكب عليه الماء البائس ، هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن تكون المثلية في مطلق الشرب . قال المهلب : في الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد في البسوم الحار ، وهو من جملة النعم التي آتاه الله بها على عباده ، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه ، أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة : ألم أصح جسمك ، وأرويك من الماء البارد ؟

١٥ - باب شراب الحلواء والمسل . وقال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزله ، لأنه رجس ، قال الله تعالى ( أحل لكم الطيبات ) . وقال ابن مسعود في السكر : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم

٥٦١٤ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا أبو أسامة قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يسجبه الحلواء والمسل »

**قوله** ( باب شراب الحلواء والمسل ) في رواية المستمل « الحلواء » بالمد ولغيره بالقصر ، وهما لغتان ، قال الخطابي : هي ما يعقد من العسل ونحوه ، وقال ابن النين عن الداودي : هي التقيح الحلو ، وعليه بدل نبوي البخاري « شراب الحلواء » كذا قال ، وإنما هو نوع منها ، والذي قاله الخطابي هو مقتضى العرف ، وقال ابن بطال : الحلوى كل شيء حلو ، وهو كما قال ، لكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الحلوى حلوى ولا أنواع ما يشرب مشروب ونقيع أو نحر ذلك ، ولا يلزم ، قال اختصاص الحلوى بالمشروب . **قوله** ( وقال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزله لأنه رجس ، قال الله تعالى ( أحل لكم الطيبات ) ) وصلة عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ووجه ابن النين أن النبي ﷺ سمي البول رجسا ، وقال الله تعالى ( ويحرم عليهم الجبائض ) والرجس من جملة الجبائض ، ويرد على استدلال الزهري بجواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضا ، ولهذا قال ابن بطال : التفقه على خلاف قول الزهري ، وأشد حال البول أن يكون في النجاسة والتحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولم يختلفوا في جواز تناولها عند الضرورة . وأجاب بعض العلماء عن الزهري باحتيال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخص ، والرخصة في الميتة لا في البول . قلت : وأيس هذا بعيدا من مذهب الزهري ، فقد أخرج البيهقي في « الشعب » من رواية ابن أخي الزهري قال : كان الزهري يصوم يوم عاشوراء في السفر ، ف قيل له أنت تفطر في

رمضان اذا كنت مسافرا ، فقال : ان الله تعالى قال في رمضان ( فعدة من ايام آخر ) وليس ذلك لعاشوراء . قال ابن التين : وقد يقال ان الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع العطش ، فان صح هذا صح ما قال الزهري اذ لا فائدة فيه . قلت : رسياتي نظيره في الاثر الذي بعده . قوله ( وقال ابن مسعود في السكر : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ) . قال ابن التين : اختلاف في السكر بينه وبين الخمر ، وقيل ما يجوز شربه كتحقيق التمر قبل ان يشد كالخل ، وقيل هو نبيذ الخمر اذا اشتد . قلت : وتقدم في تفسير النحل عن اكثر اهل العلم ان السكر في قوله تعالى ( تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ) وهو ما حرم منها ، والرزق الحسن ما أحل . وأخرج الطبري من طريق أبي رزين أحد كبار التابعين قال : نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر . ومن طريق النخعي نحوه . ومن طريق الحسن البصري بمعناه . ثم أخرج من طريق الشعبي قال : السكر نقيع الزبيب يعني قبل أن يشد والخل ، واختار الطبري هذا القول وانتصر له لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهره ، بخلاف القول الأول فإنه يستلزم النسخ والأصل عدمه . قلت : وهذا في الآية محتمل ، لكنه في هذا الاثر محمول على المسكر ، وقد أخرج النسائي بإسناد صحيحة عن النخعي والشعبي ومهيد بن جبير أنهم قالوا : السكر خمر ، ويمكن الجمع بأن السكر بلغة العجم الخمر وبلغة العرب النقيع قبل أن يشد ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق قتادة قال : السكر خمر الأعاجم ، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار : ان كان أراد مسكر الاثرية فلهه سقط من السلام ذكر السؤال ، وان كان أراد السكر بالخم وسكون الكاف قال : فأحسبه هذا أراد ، لأنني أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مسعود عن التداعي بشيء من المحرمات فاجاب بذلك ، والله أعلم بمراد البخاري . قلت : قد رويت الاثر المذكور في « فرائد على بن حرب الطائي » عن صفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل قال : اشكى رجلا منا يقال له خثيم بن العلاء داء يبطئه يقال له الصفرة فنعت له السكر ، فأرسل الى ابن مسعود يسأله ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شيبه عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه ، وروينا في نسخة داود بن نصير الطائي ، بسند صحيح عن مسروق قال : قال عبد الله هو ابن مسعود : لا تسقوا أولادكم الخمر فانهم ولدوا على الفطرة ، وان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك ، وهذا يؤيد ما قلناه أولا في تفسير السكر . وأخرج إبراهيم الحارثي في « غريب الحديث » من هذا الوجه قال : أينما عبد الله في مجدين أو محصبين فعت لهم السكر فذكر مثله . ولجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت : اشكت بنت لي فبذت لها في كوز ، فدخل النبي ﷺ وهو يغلي فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، ثم حكى ابن التين عن الداودي قال : قول ابن مسعود حق لأن الله حرم الخمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأحواتها في الضرورة . قال : ففهم الداودي أن ابن مسعود تسكلم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك ، وانما تسكلم على التداعي بها فنعاه ، لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداعي بها ولا يقطع بنفسه ، بخلاف الميتة في سد الرمق . وكذا قال النووي في الفرق بين جواز إساعة اللقمة لمن شرب بها بالجرعة من الخمر فيجوز وبين التداعي بها فلا يجوز ، لأن الإساعة تنحقق بها بخلاف الشفاء فإنه لا يتحقق . ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه

قال : لا يجوز سد الرق من الجوع ولا من العطش بالخمر لأنها لا تزيد إلا جوعاً وعطشاً ، ولأنها تذهب بالعقل .  
وتعقبه بأنه إن كانت لا تحد من الجوع ولا تروى من العطش لم يرد السؤال أصلاً ، وأما اذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسد به الرق وقد لا يبلغ إلى حد اذهاب العقل . قلت : والذي يظهر أن الشافعي أراد أن يرد الأمر بأن تناول منها أن كان سبباً فهو لا ينعى من الجوع ولا يروى من العطش ، وإن كان كثيراً فهو يذهب العقل ، ولا يمكن القول بجواز التداوى بما يذهب العقل لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه . وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوى وللعطش ، قال مالك لا يشربها لأنها لا تزيد إلا عطشاً ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، لكن التعليل يقتضى قصر المنع على المتخذ من شيء يكون بطبعه حاراً كالعنب والزبيب ، أما المتخذ من شيء بارد كالشعير فلا . وأما التداوى فإن بعضهم قال إن المنافع التي كانت فيها قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره ، وأيضاً فنحريمها بجوعهم به ، وكونها دواء مشكوك بل يرجح أنها ليست بدواء باطلاق الحديث . ثم الخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها ، أما ما يسكر منها فإنه لا يجوز تعاطيه في التداوى إلا في صورة واحدة وهو من اضطر إلى إزالة عقله لقطع عضو من الأكلة والعياذ بالله ، فقد أطلق الرافعي تخريجه على الخلاف في التداوى ، وصح النووي هنا الجواز ، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تمين ذلك طريقاً إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقداً غيرها ، وقد صرح من أجل التداوى بالثاني ، وأجازه الحنفية مطلقاً لأن الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب إلى حالة تحمل فيها ، فالخمر التي من شأنها أن تنقلب خلا فتصير حلالاً أولاً ، وعن بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشرها جاز كما لو غص بلقمة ، والأصح عند الشافعية في النص الجواز . وهذا ليس من التداوى المحض ، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على التمهني عن التداوى بالخمر وهو يؤيد المذهب الصحيح .  
ثم ساق البخاري حديث عائشة رضي الله عنها كان النبي ﷺ يعجبه الحلواء والعسل ، قال ابن المنير : ترجم على شيء وأحبه بعضه وبعضها تقيين الأشياء ، ثم عاد إلى ما يطابق الترجمة نصاً ، ويحتمل أن يكون مراده بقول الزهري الإشارة بقوله تعالى (أحل لكم الطيبات) إلى أن الحلواء والعسل من الطيبات فهو حلال ، وبقول ابن مسعود الإشارة إلى قوله تعالى (فيه شفاء للناس) فدل الامتنان به على الله ، فلم يحصل الله الشفاء فيها حرم ، قال ابن المنير : ونبه بقوله شراب الحلواء على أنها ليست الحلوى المعهودة التي يتعاطاها المترفون اليوم ، وإنما هي حلوى بشرى إما عسل بماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى . ويحتمل أن تكون الحلوى كانت تطلق لما هو أعم مما يعقد أو يؤكل أو يشرب ، كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامداً وقد يشرب إذا كان مائناً وقد يخلط فيه الماء ويذاب ثم يشرب ، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة في حديث الباب زيادة (وإن امرأة من قوم حفصة أضحت لها صكة عسل فشرب النبي ﷺ منه شربة) الحديث في ذكر المغافير . فقوله (سقته شربة من عسل) ، محتمل لأن يكون صرة حيث يكون مائناً ، ويحتمل أن يكون مروجاً . وقال النووي : المراد بالحلوى في هذا الحديث كل شيء حلوا ، وذكر العسل بعدها للتنبيه على شرفه ومزبته ، وهو من الخاص بعد العام ، وفيه جواز أكل لذيق الأظعمة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة ، لا سيما إن حصل اتفاق . وروى البيهقي في الشعب ، عن أبي سليمان الداراني قال : قول عائشة (كان يعجبه الحلوى) ليس على معنى كثرة التثني لها وشدة نزاع النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفضول أهل الترفه والشره ، وإنما كان إذا قدمت إليه ينال منها نيلاً جيداً فيطم ببلوك أنه

يعجبه طعمها ، وفيه دليل على اتخاذه الحلاوات والأطعمة من أخلط شئ

## ١٦ - باب الشرب قائماً

٥٦١٥ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال قال : « أتى على رضى الله عنه على باب الرحبة بماء فشرب قائماً فقال : إن ناساً يكره أن يشرب وهو قائم ، وإنى رأيت للنبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت »

[ المحدث ٥٦١٥ - طريقه في : ٥٦١٦ ]

٥٦١٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد الملك بن ميسرة وسمعت النزال بن مسبرة يحدث عن علي رضى الله عنه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ، ثم أتى بماء فشرب وغسل وجهه ويديه - وذكر رأسه ورجليه - ثم قام فشرب فذهله وهو قائم ، ثم قال : إن ناساً يكرهون الشرب قائماً ، وإن النبي ﷺ صنع مثل ما صنعت »

٥٦١٧ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن عامر الأحول عن الشعبي عن ابن عباس قال : « شرب النبي ﷺ قائماً من زمزم »

**قوله** ( باب الشرب قائماً ) قال ابن بطال : أشار بهذه الترجمة الى أنه لم يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائماً . كذا قال ، وإس صحيح ، بل الذي يشبهه ضميمه أنه اذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم . وذكر في الباب حديثين : الاول ، **قوله** ( عن النزال ) بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام ، في الرواية الثانية « سمعت النزال بن مسبرة ، وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة ، تقدمت له رواية عن ابن مسعود في فضائل القرآن وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وقد روى مسعر هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة مختصراً ، ورواه عنه شعبة مطولاً ، وساقه المصنف في هذا الباب ، ووافق الأعمش شعبة على سياقه مطولاً . ومسعر وشيخه وشيخ شيخه هلال بن كوفيون ، وأبو نعيم أيضاً كوفي ، وعلى نزل الكوفة ومات بها ، فالأصل الاول كله كوفيون . **قوله** ( أتى على ) وقوله في الرواية التي قبلها « عن علي » وقع عند الناس « رأيت علياً » أخرجه من طريق بهز بن أسد عن شعبة . **قوله** ( على باب الرحبة ) زاد في رواية شعبة أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة ، والرحبة بفتح الراء والمهملة والموحدة المكان المتسع ، والرحب بسكون المهملة المتسع أيضاً ، قال الجوهري : ومنه أرض رحبة بالسكون أى متسعة ، ورحبة المسجد بالتحريك وهى ساحته ، قال ابن التين : فعل هذا يقرأ الحديث بالسكون ، ويحتمل أنها صارت رحبة للكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك ، وهذا هو الصحيح . قال : وقوله « حوائج » هو جمع حاجة على غير القياس ، وذكر الأصمى أنه مولد ، والجمع حاجات وحاج وقال ابن ولاد : الحوаж الحاجة وجمعها حواجى بالثديد ، ويجوز التخفيف ، قال : فلعل حوائج مقلوبة من حواجى مثل سوانع من سواجى . وقال أبو عبيد المروري : قيل الأصل حاججة فيصح الجمع على حوائج . **قوله** ( ثم أتى بماء ) في مثل سوانع من سواجى . وقال أبو عبيد المروري : قيل الأصل حاججة فيصح الجمع على حوائج . **قوله** ( ثم أتى بماء ) في

رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيل « فدماء بوضوء » ، ولترمذى من طريق الأعشى عن عبد الملك بن ميسرة « ثم أتى على بكور من ماء » ، ومثله من رواية بهز بن أسد عن شعبة عند النسائي ، وكذا لابن داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . قوله ( فشرب وغسل وجهه ويديه ، وذكر رأسه ورجليه ) كذا هنا ، وفي رواية بهز « فأخذ منه كففا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه » ، وكذلك عند الطيالسي « فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه ورجليه » ، ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل ، ويؤخذ منه أنه في الأصل « ومسح على رأسه ورجليه » وأن آدم توقف في سياقه فغير قوله « وذكر رأسه ورجليه » ووقع في رواية الأعشى « فغسل يديه ومضمض واستنشق ومسح بوجهه وذراعيه ورأسه » وفي رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيل « مسح بوجهه ورأسه ورجليه » ، ومن رواية أبي الوليد عن شعبة ذكر الغسل والتثليث في الجميع ، وهي شاذة مخالفة لرواية أكثر أصحاب شعبة ، والظاهر أن الروم فيها من الراوى عنه أحد بن إبراهيم الراسطي شيخ الاسماعيل فيها . فقد ضعفه الدارقطني ، والصفة التي ذكرها هي صفة إسباغ الوضوء الكامل ، وقد ثبت في آخر الحديث قول علي : هذا وضوء من لم يحدث كما سيأتي بيانه . قوله ( ثم قام فشرب فضله ) هذا هو المحفوظ في الروايات كلها ، والذي وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء . ومرة بعد الفراغ منه لم أره في غير رواية آدم ، والمراد بقوله « فضله » بقية الماء الذي توضع منه . قوله ( ثم قال : إن ناسا يكرهون الشرب قائما ) كذا الأكثر ، وكان المعنى أن ناسا يكرهون أن يشرب كل منهم قائما ، ووقع في رواية الكشميني « قياما » ، وهي واضحة ، والطيالسي « أن يشربوا قياما » . قوله ( صنع كما صنعت ) أي من الشرب قائما ، وصرح به الاسماعيل في روايته فقال « شرب فضله وضوئه قائما كما شربت » ، ولأحمد روايته من طريقين آخرين « من على أنه شرب قائما ، فرأى الناس كأنهم أنكروه فقال : ما تنظرون أن أشرب قائما ؟ فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائما ، وإن شربت قاعدا فقد رأيتني يشرب قاعدا » ، ووقع في رواية النسائي والاسماعيل زيادة في آخر الحديث من طرق عن شعبة « وهذا وضوء من لم يحدث » ، وهو على شرط الصحيح ، وكذا ثبت في رواية الأعشى عند الترمذى . واستدل بهذا الحديث على جواز القرب للقائم ، وقد عارض ذلك أحاديث صريحة في النهي عنه ، منها عند مسلم عن أنس « أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائما » ، ومثله عنده عن أبي سعيد بللفظ « نهى » ، ومثله لترمذى وحسنه من حديث الجارود ، ومسلم من طريق أبي غطفان عن أبي هريرة بللفظ « لا يشرب أحدكم قائما » ، فنسى فليستق . ، وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عنه بللفظ « لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقام » ، ولأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « أنه ﷺ رأى رجلا يشرب قائما فقال : قه ، قال : له ؟ قال : أيسرك أن يشرب معك الحر ؟ قال : لا . قال قد شرب معك من هو شر منه ، الشيطان » ، وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه ، وأبو زياد لا يعرف اسمه ، وقد وثقه يحيى بن معين . وأخرج مسلم من طريق قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ نهى أن يشرب الرجل قائما » ، قال قتادة قلنا لانس : فالأكل ؟ قال ذاك أشرب وأخبط ، قيل وإنما جعل الأكل أشرب لعله لا يشرب قائما ، فذهب الجمهور إلى الجواز ، وكرهه قوم ، فقال بعض شيوخنا : أعل النهي ينصرف لمن أتى أصحابه بماء فبادر أشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا . قال : وأبنا فان الأمر في حديث أبي هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم

في أنه ليس على أحد أن يستق. قال وقال بعض الشيوخ: الأظهر أنه موقوف على أبي هريرة. قال: وتضمن حديث أنس الأكل أيضا، ولا خلاف في جواز الأكل قائما. قال: والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائما تدل على الجواز، وأحاديث النهي تحصل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل، أو لأن في الشرب قائما ضررا فأنكره من أجله وفعله هو لأمنه، قال: وعلى هذا الثاني بحمل قوله: «فن نسي فليستق.» على أن ذلك يحرك خطأ يكون التقى دواء. ويؤيده قول النخعي: إنما نهي عن ذلك لداء البطن. انتهى مانحنا. وقال عياض: لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي، وأخرجها مسلم من رواية قتادة عن أنس ومن روايته عن أبي عيسى عن أبي سعيد وهو معنعن، وكان شعبة يثق من حديث قتادة ما لا يصرح فيه بالتحديث، وأبو عيسى غير مشهور، واضطراب قتادة فيه مما يعلمه مع مخالفة الأحاديث الأخرى والائتمار له. وأما حديث أبي هريرة ففي سننه عمر بن حمزة ولا يحتمل منه مثل هذا مخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف. انتهى مانحنا. ووقع للنووي ما يخصه: هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيما أقره باطله، وزاد حتى تجامر ورام أن يضعف بعضها، ولا وجه لإشاعة الغلط، بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعيف، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه، وشربه قائما لبيان الجواز، وأما من زعم لسخا أو غيره فقد غلط، فإن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ، وفعله ~~يطلق~~ لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها أصلا، فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات، ويواظب على الأفضل، والأمر بالاستقامة محمول على الاستحباب، فيستحب لمن شرب قائما أن يستق. لهذا الحديث الصحيح الصريح، فإن الأمر إذا تعذر حله على الوجوب حمل على الاستحباب. وأما قول عياض: لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا، وأشار به إلى تضعيف الحديث، فلا يلتفت إلى إشارته، وكون أهل العلم لم يرجعوا الاستقامة لا يمنع من استحبابه، فن ادعى منع الاستحباب بالإجماع فهو مجازف، وكيف ترك السنة الصحيحة بالتروحات، والدعاوى والقرهات؟ أم وليس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلا، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى، وأما تضعيف عياض الأحاديث فلم يتشغل النووي بالجواب عنه. وطريق الانصاف أن لا تدفع حجة العالم بالصدر، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا وقد ضعفه فيجواب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس، فإن فيه «قلنا لأنس: فالأكل»، وأما تضعيفه حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة، لكن وثقه الطبري وابن حبان، ومثل هذا يخرج في الصواهد، ودعواه اضطرابه مردودة لأن لقتادة فيه أسنادين وهو حافظ، وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حرة فهو مختلف في وثيقته ومثله يخرج له مسلم في المتابعات، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما أشرت إليه عند أحمد وابن حبان، فالحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم. قال النووي وتبعه شيخنا في شرح الترمذي «إن قوله «فن نسي» لا مفهوم له، بل يستحب ذلك للعامة أيضا بطريق الأولى. وإنما خص النامى بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبا إلا نسيانا. قلت: وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيكمل السهو والعمد، فكأنه قيل من ترك امتثال الأمر وشربه قائما فليستق. وقال القرطبي في المفهم: لم يصر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان جاريا على أصول الظاهرية والقول به، وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم، وتمسك من

لم يقل بالتحريم بحديث على المذكور في الباب ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر ، كسنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نثرب ، ونشرب ونحن قيام ، وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي أيضا وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه الزار والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وهن عائشة أخرجه الزار وأبو علي الطوسي في د الأحكام ، وعن أم سليم نحوه أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب عن عدي بن أبيه عن جده أخرجه ابن أبي حاتم ، وعن كيسة قالت دخلت على النبي ﷺ فشرب من قربة معلقة ، أخرجه الترمذي وصححه ، وعن كاتم نحوه أخرجه أبو موسى بسند حسن . وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبري ، وفي د الموطأ ، أن عمر وعثمان وعلاء كانوا يشربون قياما وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأسا ، وثبتت الرخصة عن جماعة من التابعين . وسلك العلماء في ذلك مسالك : أحدها الترجيح وإن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال : حديث ألس - يعني في النهي - جيد الأسناد ولكن قد جاء عنه خلافه ، يعني في الجواز ، قال : ولا يلزم من كون الطريق اليه في النهي أثبت من الطريق اليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن الثبوت قد يروى من هو دونه الشيء فيرجح عليه ، فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت ، وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث . ثم أسند عن أبي هريرة قال لا بأس بالشرب قائما ، قال الأثرم : فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست ثابتة ، وإلا لما قال لا بأس به ، قال : ويدل على رواه أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستحق . المسلك الثاني دعوى النسخ ، وإلها جنع الاثرم وابن شاهين فقررا على أن أحاديث النهي - على تقدير ثبوتها - منسوخة بأحاديث الجواز بطريقة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز ، وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع ، فن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان ، فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما سيأتي ذكره في هذا الباب من حديث ابن عباس ، وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ، ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده . المسلك الثالث الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل ، فقال أبو الفرج الثقفي في نصره الصحاح : والمراد بالقيام هنا المشي ، يقال قام في الأمر إذا مشى فيه ، وقت في حاجتي إذا سعت فيها وقضيتها ، ومنه قوله تعالى ﴿ إلا ما دمت عليه قائما ﴾ أي مواظبا بالمشي عليه . وجنع الطحاوي إلى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه ، وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الأحاديث لم يسم له في بقيتها . وسلك آخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بياحه ، وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين ، وهذا أحسن المسالك وأسدها وأبعدها من الاعتراض ، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال : ان ثبتت الكراهة حملت على الارشاد والتأديب لا على التحريم ، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جهزه لبين النبي ﷺ ذلك بيانا واضحا ، فلما تناقضت الأخبار بذلك جمعنا بينهما بهذا . وقيل إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرره ، فإن الشرب قاعدا أمكن وأبعد من الشرع وحصول الوجدع في الكبد أو الحلق ، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما . وفي حديث علي من الفوائد أن علي العالم إذا رأى الناس اجتمعوا شيئا وهو



يعلم جوازه أن يوضح لهم وجه الصواب فيه خشية أن يطول الأمر فيظن تحريمه ، وأنه متى خشي ذلك فعليه أن يبادر للإعلام بالحكم ولو لم يسأل ، فإن سئل تأكد الأمر به ، وأنه إذا كره من أحد شيئا لا يشهره باسمه لغير غرض بل يكفى عنه كما كان عليه يفعل في مثل ذلك . الحديث الثاني قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن عاصم الأحول) قال الكرمانى ذكر السكلا بآذى أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة وإن كلا منهما روى عن عاصم الأحول فيجتمعا أن يكون أحدهما . قلت : ليس الاحتمالان فهما هنا على السواء . فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته ، وروايته عن ابن عيينة قليلة ، وإذا أطلق اسم شيخه حل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر ، ولهذا جزم المزي في د الاطراف ، أن سفيان هذا هو الثوري ، وهذه قاعدة مطردة عند الحديثين في مثل هذا ، وللخطيب فيه تصنيف سماه «المكمل لبيان المجهل» ، وقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول أخرجه أحمد عنه ، وكذا هو عند مسلم رواية ابن عيينة ، وأخرجه أحمد أيضا من وجه آخر عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول ، لكن خصوص رواية أبي نعيم فيه إنما هي عن الثوري كما تقدم . قوله ( شرب النبي ﷺ قائما من زمزم ) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن عاصم في هذا الحديث « قال - أي عاصم - فذكرت ذلك لعكرمة خلف أنه ما كان حينئذ إلا راكبا ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وعند أبي داود من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ طاف على بعيره ثم أفاخه بعد طوافه فصل ركعتين ، ففصله حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا ، بل هذا هو الذي يتعين المصير إليه ، لأن حدة عكرمة في إنكار كونه شرب قائما إنما هو ما ثبت عنده أنه ﷺ طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك ، لكن لابد من تخلل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض فالمانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائما كما حفظه الشيخ عن ابن عباس ؟

### ١٧ - باب من شرب وهو واقف على بعيره

٥٦١٨ - **حدثنا مالك بن إسماعيل** حدثنا **عبد العزيز بن أبي سلمة** أخبرنا **أبو النضر** عن **صهبر مولى ابن عباس** . « عن أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بدّاح ابن وهو واقف شربة عرفة ، فأخذته بيده فشربه » . زاد مالك عن أبي النضر « على بعيره »

قوله ( باب من شرب وهو واقف على بعيره ) قال ابن العربي : لا حجة في هذا هل الشرب قائما ، لأن الراكب على البعير قاعد غير قائم ، كذا قال ، والذي يظهر لي أن البخاري أراد حكم هذه الحالة وهل تدخل تحت النهي أولا وإرواده الحديث من فعله عليه يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهى عنها ، وكأنه لم يحج بما قال عكرمة أن مراد ابن عباس بقوله في الرواية التي جاءت عن الشعبي في الذي قبله أنه شرب قائما إنما أراد وهو راكب والراكب يشبه القائم من حيث كونه سائرا ، ويشبه القاعد من حيث كونه مستقرا على الدابة . قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو هسان الهندي الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، وقوله بعد ذلك « زاد مالك إلخ » هو ابن أنس والمراد أن مالك تابع عبد العزيز بن أبي سلمة على روايته هذا الحديث عن أبي النضر وقال في روايته « شرب وهو واقف على

بعبيره ، وقد تقدمت هذه الرواية تامة في كتاب الصيام مع بقية شرح الحديث

## ١٨ - باب . الأيمن فالأيمن في الشرب

٥٦١٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بياضه ، وعن يمينه أعرابي وعن شماله أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال : الأيمن فالأيمن ،

**قوله** ( باب الأيمن فالأيمن في الشرب ) ذكر فيه حديث أنس الماضي قريبا في « باب شرب اللبن » وتقدمت مباحثه هناك . وإسماعيل هو ابن أبي أويس . وكذا في حديث الباب الذي بعده . وقوله « الأيمن فالأيمن » أي يقدم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذي عن يمين الثاني وهم جرا ، وهذا مستحب عند الجمهور . وقال ابن حزم : يجب . وقوله في الترجمة « في الشرب » بعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك . وقال عياض : يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصا في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس . وقال ابن العربي : كأن اختصاص الماء بذلك لسكونه قد قيل إنه لا يملك ، بخلاف سائر المشروبات . ومن ثم اختلف هل يجري الربا فيه ، وهل يقطع في سرقة ؟ وظاهر قوله « في الشرب » أن ذلك لا يجري في الأكل ، لكن وقع في حديث أنس خلافه كما سيأتي

## ١٩ - باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ؟

٥٦٢٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه - وعن يمينه غلام - وعن يساره الأشياخ - فقال للغلام : أتأذن لي أن أعطى هؤلاء ؟ فقال الغلام : والله يا رسول الله ، لا أؤثرُ بخصبي منك أحدا . قال فنهض رسول الله ﷺ في يده »

**قوله** ( باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ) ؟ كأنه لم يحزم بالحكم لكونها واقعة عين فيتطرق إليها احتمال الاختصاص ، فلا يطرد الحكم فيها لكل جالسين . وذكر فيه حديث سهل بن سعد في ذلك وقد تقدم في أوائل الشرب ، وفيه تسمية الغلام وبمض الأشياخ . وقوله « أتأذن لي » لم يقع في حديث أنس أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه ، فأجلب التنوي وغيره بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه فكان له عليه إزدلال وكان من على اليسار أقرب الغلام أيضا ، وطيب نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان الحكم وأن السنة تقديم الأيمن ولو كان مفضولا بالنسبة إلى من على اليسار ، وقد وقع في حديث ابن عباس في هذه القصة أن النبي ﷺ تلطف به حيث قال له « الشربة لك » ، وإن شئت آثرت بها خالدا ، كذا في السنن ، وفي لفظ لأحمد « وإن شئت آثرت به عمار » وإنما أطلق عليه عم لكونه أسن منه ، وأصل سنه كان قريبا من سن العباس ، وإن كان من جهة أخرى من أقرانه لكونه ابن خالته ، وكان خالد مع رياسته في الجاهلية وشرفه في قومه قد تأخر إسلامه فلذلك استأذن له ، بخلاف

أبي بكر كان رسوخ قدمه في الاسلام وسبقه يقتضى طمأنينته بجميع ما يقع من النبي ﷺ ولا يتأثر لشيء من ذلك ، ولهذا لم يستأذن الاعرابي له ، ولعله خشي من استئذانه أن يتوهم إرادة صرفه إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه ، فربما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهده بالاسلام شيء يجري ﷺ على عادته في تأليف من هذا سبيله ، وليس بعيد أنه كان من كبراء قومه ولهذا جلس عن يمين النبي ﷺ وأقره على ذلك . وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن ، وأن تقديم الذي على الأيمن ليس لمعنى فيه بل لمعنى في جهة الأيمن وهو فضلها على جهة اليسار ، فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على الأيمن بل هو ترجيح لجهته ، وقد تقدم كلام الخطابي في ذلك قبل ثلاثة أبواب . وقد يمرض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي في الباب قبله وحديث سهل بن أبي خشبة الآتي في القسامة كبر كبر ، وتقدم في الطهارة حديث ابن عمر في الأمر بمناولة السواك الأكبر ، وأخص من ذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال : كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال ابدءوا بالسكبير ، ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم ، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن ، أو يخص من عموم هذا الأمر بالبدء بالسكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير والمفضل على الفاضل . ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل إنما قاض عليه من الأفضل . وقال ابن المنذر : تفضيل الأيمن شرعي وتفضيل اليسار طبعي وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التبعيد ، ويؤخذ من الحديث أنه إذا تعارضت فضيلة الفاعل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة كما لو قدمت جنازتان لرجل وامرأة وولى المرأة أفضل من ولى الرجل قدم ولى الرجل ولو كان مفضولاً لأن الجنازة هي الوظيفة فتعتبر أفضليتها لا أفضلية المصلى عليها ، قال : ولعل السريه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد ، بخلاف أفضلية الفاعل فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعاً به في نفس الأمر لكنته مما يعني مثله عن بعض كأبي بكر بالنسبة إلى علم الأعرابي وانه أعلم . قوله ( أمائذ لي أن أعطي هؤلاء ) ظاهر في أنه لو أذن له لأعطاهم . ويؤخذ منه جواز الإتيان بمثل ذلك ، وهو مشكل هل ما اشتهر من أنه لا إتيان بالقرب ، وعبارة إمام الحرمين في هذا : لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها . وقد يقال إن القرب أهم من العبادة ، وقد أورد على هذه القاطعة تجويز جنب واحد من الصف الأول ليصل معه ليخرج المجاذب عن أن يكون مصلياً خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ، ففي مساعدة المجذوب للمجاذب إتيان بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة الصف الأول ليحصل فضيلة تحصيل المجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته . ويمكن الجواب بأنه لا إتيان ، إذ حقيقة الإتيان إعطاء ما استحقه لغيره ، وهذا لم يعط المجاذب شيئاً وإنما رجح مصلحته على مصلحته ، لأن مساعدة المجاذب هل تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه ، وانه أعلم . وقوله في هذه الرواية وقتله ، بفتح المثناة وتشديد اللام أى وضعه ، وقال الخطابي : وضعه بمنف . وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء رمى به وفي كل إلقاء ، وقيل هو من التمثل بلام ساكنة بين المثانين المفترحتين وآخره لام وهو العنق ، ومنه وتله للجبين أى صرعه فألقى عنقه وجعل جنبه إلى الأرض ، والتفسير الأول أليق بمعنى حديث الباب ، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالمنق

## ٢٠ - باب الكرّخ في الحوض

٥٦٢١ - **حدثنا يحيى بن صالح** **حدثنا فليح بن سليمان** عن سميد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ دخل على رجل من الانصار ومعه صاحب له ، فسلم النبي ﷺ وصاحبه ، فرد الرجل فقال : يا رسول الله ، أبى أنت وأُمى ، وهى ساعة حارّة ، وهو يُحوّل فى حائط له - يعنى الماء - فقال النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات فى شفة وإلا كرتنا ، والرجل يُحوّل الماء فى حائط ، فقال الرجل : يا رسول الله ، عندى ماء بات فى شفة . فأتيتنى الى المربى فسكب فى قدح ماء ، ثم حلب عليه من داجن له ، فشرب النبي ﷺ ، ثم أعاد فشرب الرجل الذي جاء معه ،

**قوله** ( باب الكرّخ فى الحوض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم شرحه قبل خمسة أبواب مستوفى ، وإنما قيد فى الترجمة بالحوض لما بينته هناك أن جابرا أعاد قوله « وهو يحول الماء » فى أثناء مخاطبة النبي ﷺ الرجل مرتين ، وأن الظاهر أنه كان ينقله من أسفل البئر الى أعلاه ، فسكب به فى حائط حوض يجمعه فيه ثم يحوله من جانب الى جانب

## ٢١ - باب خدمة الصغار الكبار

٥٦٢٢ - **حدثنا مسدد** **حدثنا معتز** عن أبيه قال سمعت أنسا رضي الله عنه قال « كنت قائما على الحى أسقيهم عموقي - وأنا أصغرهم - الفضيخ ، فقيل : حرمت الخمر ، فقالوا : كيفنها ، فكفأنا . قلت لأنس : ما شربهم ؟ قال : رطب وبُسْر . قال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم يسكر أنس .

وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنسا يقول « كانت خمرهم يومئذ »

**قوله** ( باب خدمة الصغار الكبار ) ذكر فيه حديث أنس « كنت قائما على الحى أسقيهم وأنا أصغرهم » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى أوائل الأشربة

## ٢٢ - باب نطفة الإناء

٥٦٢٣ - **حدثنا اسحاق بن منصور** أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « قال رسول الله ﷺ : إذا كان جُحُ الهل - أو أمسيم - فكفروا صبيانكم ، فان الشياطين تنتشر حينئذ ، فإذا ذهب ساعة من الهل فخلوهم ، فأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله ، فان الشيطان لا يفتح بابا مفتقا ، وأذكروا اسم الله ، وخمروا آياتكم واذكروا اسم الله ، ولو أن تمرضوا عليها شيئا ، وأطفئوا مصابيحكم ،

٥٦٢٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن عطاء عن جابر : أن رسول الله ﷺ قال : أطفئوا المصابيح إذا رقدتم ، وقلقوا الأبواب ، وأذكوا الأسقية ونحروا الطعام والشراب - وأحسبه قال - ولو يعود ترضه عليه .

**قوله** ( باب انطفئة الإناء ) ذكر فيه حديث جابر في الأمر بغلق الأبواب وغير ذلك من الآداب ، وفيه : ونحروا أنيتكم ، وفي الرواية الثانية : ونحروا الطعام والشراب ، ومعنى التخمير التغطية ، وقد تقدم شيء من شرح الحديث في بدء الخلق ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وتقدم في : باب شرب اللبن ، شرح قوله : ولو أن تمرض عليه عودا .

### ٢٣ - باب اختناث الأسقية

٥٦٢٥ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن مهنه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية ، يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها .

[ الحديث ٥٦٢٥ - طريقه في : ٥٦٢٦ ]

٥٦٢٦ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن اختناث الأسقية . قال عبد الله قال معاً أو غيره : هو الشرب من أفواهها

**قوله** ( باب اختناث الأسقية ) اختناث من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثلثة ، وهو الانطواء والتكسر والانثناء ، والأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من الأدم صغيراً كان أو كبيراً ، وقيل القرية قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة ، والسقاء لا يكون إلا صغيراً . **قوله** ( عن عبيد الله ) بالتصغير ( ابن عبد الله ) بالتكبير ( ابن عتبة ) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة أي ابن مسعود ، وصرح في الرواية التي نلناها بتحديث عبيد الله للزهري . **قوله** ( عن أبي سعيد ) صرح بالاسماع في التي نلناها أيضاً . **قوله** ( نهى رسول الله ﷺ ) في التي بعدها : سمعت رسول الله ﷺ ينهى . **قوله** ( يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها ) المراد بكسرها نلناها لا كسرها حقيقة ولا إبانها ، والقاتل : يعني ، لم يصرح به في هذه الطريق ، ورفع عند أحمد عن أبي النضر عن ابن أبي ذئب مجذوف لفظه ، يعني ، فصار التفسير مدرجاً في الخبر ، ووقع في الرواية الثانية : قال عبد الله ، هو ابن المبارك . قال معمر ، هو ابن راشد . أو غيره هو الشرب من أفواهها ، وعبد الله بن المبارك روى المرفوع عن يونس عن الزهري ، وروى للتفسير عن معمر مع التردد ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن وهب عن يونس وابن أبي ذئب معاً مدرجاً ولفظه : ينهى عن اختناث الأسقية أو الشرب أن يشرب من أفواهها ، كذا فيه بحرف التردد ، وهو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس وحده بلفظه : عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها ، وهذا

أشبهه ، وهو أنه تفسير الاختناث لا أنه شك من الراوى فى أى اللفظين وقع فى الحديث ، لكن ظاهره أن التفسير فى نفس الخبر ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ولم يسق لفظه لكن قال « مثله » قال « غير أنه قال واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب » وهو مدرج أيضا ، وقد جزم الخطاين أن تفسير الاختناث من كلام الزهري ، ويحمل التفسير المطلق وهو الشرب من أفواهها على المقيد بكسر فها أو قلب رأسها ، ووقع فى مسند أبى بكر بن أبى شعبة عن يزيد بن هارون عن ابن أبى ذئب فى أول هذا الحديث « شرب وجل من سقاء قانساب فى بطنه جنان ، فنهى رسول الله ﷺ ، فذكره ، وكذا أخرجه الاسماعيلى من طريق أبى بكر وعثمان بن أبى شعبة فرقهما عن يزيد بن . قوله ( أفواهها ) جمع فم ، وهو على سبيل الرد الى الأصل فى الفم أنه فوه نقصت منه الماء لاستئصال هادين عند الضمير لو قال فوهه ، فلما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الماء الا حراب لسكونها هوضت ميا فقيل فم ، وهذا إذا أفرد ، ويجوز أن يقتصر على الفاء إذا أضيف لكن تزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالحروف ، فان أضيف الى مضمر كفت الحركات ، ولا يضاف مع الميم إلا فى ضرورة شعر كقول الشاعر « يصبح عطشان وفى البحر فم » فاذا أرادوا الجمع أو التصغير ردوه الى الأصل فقالوا فويه وأفواه ، ولم يقولوا فيم ولا أفام

#### ٢٤ - باب الشرب من سقاء السقاء

٥٦٢٧ - **حدثنا** على بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أيوب قال : قال لنا عكرمة « ألا أخبركم بأشياء فصار **حدثنا** بها أبو هريرة ؟ نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة ، أو السقاء . وأن يمتنع جاره أن يخرز خشبته فى داره »

٥٦٢٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** اسماعيل أخبرنا أيوب عن عكرمة عن أبى هريرة رضى الله عنه « نهى النبي ﷺ أن يشرب من فى السقاء »

٥٦٢٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « نهى النبي ﷺ عن الشرب من فى السقاء »

**قوله** ( باب الشرب من فم السقاء ) الفم بتخفيف الميم ويجوز تشديدها ، ووقع فى رواية « من فى السقاء » وقد تقدم توجيهها . قال ابن المنير : لم يمتنع بالترجمة التى قبلها لئلا يظن أن النهى خاص بصورة الاختناث ، فبين أن النهى يعم ما يمكن اختناثه وما لا يمكن كالفخار مثلا . **قوله** ( **حدثنا** أيوب قال : قال لنا عكرمة ) فى رواية الحيدى عن سفيان « **حدثنا** أيوب السخيتى أن أخبرنا عكرمة » وأخرجه أبو نعيم من طريقه . **قوله** ( ألا أخبركم بأشياء فصار **حدثنا** بها أبو هريرة ) فى الكلام حذف تقديره مثلا : فقلنا نعم ، أو قلنا **حدثنا** أو نحو ذلك فقال : **حدثنا** أبو هريرة . ووقع فى رواية ابن أبى عمر عن سفيان بهذا الاسناد سمعت أبا هريرة « أخرجه الاسماعيلى من طريقه . **قوله** ( من فم القربة أو السقاء ) هو شك من الراوى ، وكأنه من سفيان ، فقد وقع فى رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيلى « من فى السقاء » وفى رواية ابن أبى عمر عنه من فم القربة . **قوله** ( وأن

يمنع جاره الخ) تقدم شرحه في أوائل كتاب المظالم ، قال السكرماني : « قال ألا أخبركم بأشياء ، ولم يذكر إلا شيئين فلمله أخبر بأكثر فأخبره ببعض الرواة أو أقل الجمع عنده اثنان . قلت : واختصاره يجوز أن يكون عمدا ويجوز أن يكون نسيانا ، وقد أخرج أحمد الحديث المذكور من رواية حماد بن زيد عن أيوب فذكر بهذا الاسناد الشيئين المذكورين وزاد قلبي عن الشرب قائما ، وفي مسند الحميدي أيضا ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء ، فانه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القرية وقال : هذا آخرها ، والله أعلم . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل ) هو المعروف بابن عليه . قوله ( أن يشرب من في السقاء ) زاد أحمد عن اسماعيل بهذا الاسناد والمثل . قال أيوب فأنبئت أن رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عباد بن موسى عن اسماعيل وروى الحاكم فأخرج الحديث في المستدرک ، بزيادته والزيادة المذكورة ليست على شرط الصحيح لأن راويها لم يسم وليست موصولة ، لكن أخرجه ابن ماجه من رواية سلية بن وهرام عن عكرمة بنحو المرفوع ، وفي آخره « وان رجلا قام من الليل بعد النهي الى سقاء فاخنته فخرجت عليه منه حية ، وهذا صريح في أن ذلك وقع بعد النهي ، بخلاف ما تقدم من رواية ابن أبي ذئب في أن ذلك كان سبب النهي ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك وقع قبل النهي فكان من أسباب النهي ، ثم وقع أيضا بعد النهي تأكيذا . وقال النووي : انفقوا على أن النهي هنا للتنبيه لا للتحريم ، كذا قال ، وفي نقل الاتفاق نظر لما سأذكره ، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أهواء القرب وقال : لم يبلغني فيه نهى ، وبالحق ابن بطال في رد هذا القول ، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحمل النهي فيه على التحريم ، كذا قال مع النقل عن مالك أنه لم يبلغه فيه نهى ، فالاعتذار عنه بهذا القول أولى ، والحجة قائمة على من بلغه النهي ، قال النووي : وبذلك يكون هذا النهي للتنبيه لا للتحريم في ذلك . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله عليه السلام ، وأحاديث النهي كلها من قوله ، فهي أوجب إذا نظرنا الى علة النهي عن ذلك ، فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه عليه السلام ، أما أولا فلعمدته وأطيب نكحته ، وأما ثانيا للرفقة في صب الماء وبيان ذلك بسياق ما ورد في علة النهي ، فانه ما تقدم من أنه لا يؤمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر ، وهذا يقتضي أنه لو دنا السقاء وهو يشاهد الماء يدخل فيه ثم ربطه وربطه محكما ثم لما أراد أن يشرب حله فشربه منه لا يتناوله النهي ، ومنها ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوى بلفظ « نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يئتنه » وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصا بمن يشرب فيتنفس داخل الاناء أو باشر بضمه باطن السقاء ، أما من صب من القرية داخل فله من غير عمامة فلا ، ومنها أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغايه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرب به أو يتبل ثيابه ، قال ابن العربي : ورواية من الثلاثة تكفي في ثبوت الكراهة ، وبمجموعها تقوى الكراهة جدا . وقال الشيخ محمد بن أبي حمزة ما يخصه : اختلف في علة النهي فقيل : يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أو ينصب بقرة فيشرب به أو يقطع العروق الضعيفة التي بازاء القلب فربما كان سبب الهلاك أو بما يتعلق بفم السقاء من بخار النفس أو بما يحاط الماء من ريق الشارب فيقتدره غيره . أو لأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون من إضاعة المال ، قال : والذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي لمجموع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم ، والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم ، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي

وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة لأنهم كانوا أولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحبة في بطن الذي شرب من فم السقاء فنسخ الجواز . قلت : ومن الأحاديث الواردة في الجواز ما أخرجه الترمذی وصححه من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت دخلت على رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة . وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عن أبي دأود والترمذی وعن أم سلمة في الشبائل . وفي مسند أحمد والطبرانی والمعاني للطحاوی ، قال شيخنا في شرح الترمذی : لو فرق بين ما يكون لهذر كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب لإناء متيسرا ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حينئذ وعلى ذلك تحصل الأحاديث المذكورة ، وبين ما يكون لغيره عند فتحمل عليه أحاديث النهي . قلت : وبؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القربة كانت معلقة والشرب من القربة المعلقة أخص من الشرب من مطلق القربة ، ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها ، وحلها على حال الضرورة جمعا بين الحbjين أولى من حلها على النسخ والله أعلم . وقد سبق ابن العربي إلى نحو ما أشار إليه شيخنا فقال : يشمل أن يكون شربه ﷺ في حال ضرورة ، إما عند الحرب وإما عند عدم الإناء أو مع وجوده لكن لم يتمكن لفخه عن التفريغ من السقاء في الإناء ، ثم قال : ويحتمل أن يكون شرب من إداوة ، والنهي محمول على ما إذا كانت القربة كبيرة لأنها مظنة وجود الموام ، كذا قال ، والقربة الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الموام فيها ، والضرر يحصل به ولو كان حقيرا ، والله أعلم

#### ٢٥ - باب النهي عن التنفس في الإناء

٥٦٣٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا كتيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول

الله ﷺ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، وإذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره بيمينه ، وإذا تمسح أحدكم فلا يمسح بيمينه .

قوله ( باب النهي عن التنفس في الإناء ) ذكر فيه حديث أبي قتادة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . قوله ( فلا يتنفس في الإناء ) زاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه النهي عن التنفس في الإناء ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذی أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإناء ، وأن يتنفس فيه ، وجاء في النهي عن التنفس في الإناء عدة أحاديث ، وكذا النهي عن التنفس في الإناء لأنه ربما حصل له تغير من النفس . إما لتكون النفس كان متغيرا فتم بما كوله مثلا ، أو بعد عهده بالسواك والمضمضة ، أو لأن النفس يصعد ببخار المعدة ، والتنفس في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس

#### ٢٦ - باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ،

٥٦٣١ - حدثنا أبو عامر وأبو نعيم قالا حدثنا عزرة بن ثابت قال أخبرني ثمامة بن عبد الله قال

« كان أنس يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثا ، وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثا »



**قوله** ( باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ) كذا ترجم ، مع أن لفظ الحديث الذي أورده في الباب « كان يتنفس » فكأنه أراد أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض ، إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الإناء والثاني يثبت التنفس ، فحملهما على حالتين : لحالة النهي عن التنفس داخل الإناء ، وحالة الفعل على من تنفس خارجه ، فالأول على ظاهره من النهي ، والثاني تقديره كان يتنفس في حالة الشرب من الإناء . قال ابن المنير :  
أورد ابن بطال سؤال التعارض بين الحديثين ، وأجاب بالجمع بينهما فأطنب ، وأخذ أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة : لحمل الإناء في الأول ظرفاً للتنفس والنهي عنه لاستناده ، وقال في الثاني « الشرب بنفسين » لحمل النفس الشرب ، أي لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشرب بنفسين أو ثلاثة خارج الإناء . فعرف بذلك انتفاء التعارض . وقال الاسماعيلي : المعنى أنه كان يتنفس أي على الشراب لا فيه داخل الإناء ، قال : وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة ، والأصل عدم النسخ ، والجمع مهما أمكن أولى . ثم أشار إلى حديث أبي سعيد ، وهو ما أخرجه الترمذي وصححه والحاكم من طريقه « أن النبي ﷺ نهى عن النفخ في الشراب » فقال رجل : القذاة أراها في الإناء ، قال : أهرقها . قال : فإني لا أروى من نفس واحد ، قال فأين القدح إذا عن فيك ؟ ولابن ماجه من حديث أبي هريرة رفعه « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء » ، فإذا أراد أن يعود فلينع الإناء ثم ليعود إن كان يريد . قال الأثرم : اختلاف الرواية في هذا دال على الجواز وعلى اختيار الثلاث ، والمراد بالنهي عن التنفس في الإناء أن لا يمسس نفسه داخل الإناء ، وليس المراد أن يتنفس خارجه طلب الراحة . واستدل به مالك على جواز الشرب بنفس واحد . وأخرج ابن أبي شيبة الجواز عن سعيد بن المسيب وطائفة . وقال عمر بن عبد العزيز : إنما نهى عن التنفس داخل الإناء ، فأما من لم يتنفس فإن شاء فليشرب بنفس واحد . قلت : وهو تفصيل حسن . وقد ورد الأمر بالشرب بنفس واحد من حديث أبي قتادة سرفوعاً أخرجه الحاكم ، وهو محمول على التفصيل المذكور . **قوله** ( حدثنا عذرة ) بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها واء ابن ثابت ، هو تابعي صغير أنصاري أصله من المدينة نزل البصرة ، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما ، فهذا الأسناد له حكم الثلاثيات وإن كان شيخ تابعي فيه تابعياً آخر . **قوله** ( كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً ) يحتمل أن تكون « أو » للتوبيخ ، وأنه كان ﷺ لا يقتصر على المرة بل إن روى من نفسين اكتفى بهما والافتلات ، ويحتمل أن تكون « أو » للشك ، فقد أخرج إسحق بن راهويه الحديث المذكور عن عبد الرحمن بن هدي عن عذرة بلفظ « كان يتنفس ثلاثاً » ولم يقل « أو » ، وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه « لا تشربوا واحدة كما يشرب البعير : واسكنوا مشق وثلاث » ، فإن كان محفوظاً فهو يقوى ما تقدم من التوبيخ . وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أيضاً « أن النبي ﷺ كان إذا شرب بنفس مرتين ، وهذا ليس نصاً في الاقتصار على المراتين بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب فيكون قد شرب ثلاث مرات ، وسكت عن التنفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع . وأخرج مسلم وأصحاب السنن من طريق أبي عاصم عن أنس « أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول : هو أروى وأسرأ وأبرأ » لفظ مسلم ، وفي رواية ابن داود « هنا » بدل قوله أروى وقوله : أروى ، هو من الروى بكسر الراء غير مهذوز أي أكثر رياء ، ويهذوز أن يقرأ مهذوزاً للشكالة ، « وأسرأ » بالهمز من المرأة ، يقال مرأ الطعام بفتح الراء يمرأ بفتحها ويهذوز

كسرها صار مربيا ، ود أبرأ بالحمق من البراءة أو من البرء أى بجري من الأذى والعطش . ود أمنأ ، بالهمز من  
الحق ، والمعنى أنه يصير هنيئا مربيا أى سالما أو مبريا من مرض أو عطش أو أذى . ويؤخذ من ذلك أنه أقبح  
للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثرا في ضعف الأعضاء وبرد المعدة . واستعمال أفضل التفضيل في هذا يدل على  
أن للرفيقين في ذلك مدخلا في الفضل المذكور ، ويؤخذ منه أن النهى عن الشرب في نفس واحد للتنزيه ، قال المصنف :  
النهى عن التنفس في الشرب كالنهى عن النفخ في الطعام والشراب ، من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الريق فيمناه  
الشارب ويتقذره ، إذ كان التقذر في مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكثر الناس ، ومحل هذا إذا أكل وشرب مع  
غيره ، وأما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يتقذره شيئا مما يتناوله فلا بأس . قلت : والأولى  
تعميم المنع ، لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقذر من الإثناء أو نحو ذلك . وقال ابن العربي :  
قال طباؤنا هو من مكارم الأخلاق ، ولكن يحرم على الرجل أن يتناول أخاه ما يتقذره ، فإن فعله في خاصة نفسه  
ثم جاء غيره فتناوله إياه فليعلمه ، فإن لم يعلمه فهو غش ، والغش حرام . وقال القرطبي : معنى النهى عن التنفس في  
الإثناء ثلاثا يتقذره من براق أو رائحة كريهة تتعلق بالماء ، وعلى هذا إذا لم يتنفس يجوز الشرب بنفس واحد ،  
وقيل يمنع مطلقا لأنه شرب الشيطان ، قال : وقول أنس « كان يتنفس في الشرب ثلاثا » قد جعله بعضهم معارضا  
للنهى ، وحل على بيان الجواز ، ومنهم من أوصا إلى أنه من خصائصه لأنه كان لا يتقذره منه شيء . ( نكحلة ) :  
أخرج الطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس ، إذا أدنى الإثناء  
إلى فيه يسمى الله ، فإذا أخره حمد الله ، بفعل ذلك ثلاثا » وأصله في ابن ماجه ، وله شاهد من حديث ابن مسعود  
عند الزوار والطبراني ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس المشاور إليه قيل « وسعوا إذا أتم شربهم ، واحمدوا إذا  
أتم وفتم » وهذا يحتمل أن يكون شاهدا لحديث أبي هريرة المذكور ، ويحتمل أن يكون المراد به في الابتداء  
والانتهاء فقط ، والله أعلم

### ٢٧ - باب الشرب في آنية الذهب

٥٦٣٢ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم بن ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمدين ،

فأسقى ، فأناه دِعْقَانْ بِدَحِ فِضَةٍ ، فرماه به فقال : إني لم أره إلا أني نهوته فلم ينته . وإن النبي ﷺ نهانا

عن الخمر والذهب والشرب في آنية الذهب والفضة ، وقال : هن لم في الدنيا ، وهن لكم في الآخرة »

قوله ( باب الشرب في آنية الذهب ) كذا أطلق الترجمة ، وكأنه استغنى عن ذكر الحكم بما صرح به بعد في  
كتاب الأحكام أن نهى النبي ﷺ على التحريم حتى يقوم دلائل الإباحة . وقد وقع التصريح في حديث الباب بالنهي  
والإشارة إلى الوعيد على ذلك ، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا عن معارضة  
ابن قرة أحد التابعين فكأنه لم يبلغه النهى ، وعن الشافعي في القديم ونقل عن نفسه في حرمة أن النهى فيه للتنزيه  
لأن علته ما فيه من التشبه بالاعاجم ، ونهى في الجديد على التحريم ، ومن أصحابه من قطع به عنه ، وهذا الثلاثي به  
ثبوت الوعيد عليه بالنار كما سيأتي في الذي يليه ، وإذا ثبت ما نقل عنه فله كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور ،

ويؤيد وم النقل أيضا عن نفسه في حرمة أن صاحب والتقريب نقل في كتاب الزكاة عن لسه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة ، وإذا حرم اتخاذ فتحريم الاستعمال أولى ، والعله المهار اليها ليست متفقا عليها ، بل ذكروا للنهي عنه علل : منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء ، أو من الخيلاء والسرف ، ومن تضيق النقدين ، قوله ( عن ابن أبي ليلى ) هو عبد الرحمن ، وفي رواية غندر عن شعبة عن الحكم و سمعت ابن أبي ليلى ، أخرجه مسلم والترمذى . قوله ( كان حذيفة بالمداين ) ، عند أحمد من طريق يزيد عن ابن أبي ليلى و كنت مع حذيفة بالمداين ، والمداين اسم بلفظ جمع مدينة ، وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس ، وبها إيوان كسرى المشهور ، وكان لتسحا على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر سنة ست عشرة وقيل قبل ذلك ، وكان حذيفة عاملا عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان . قوله ( فاستسقى فأقام دهمقان ) بكسر الدال المهملة وبجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف ، هو كبير القرية بالفرسية ، ووقع في رواية أحمد عن وكيع عن شعبة « استسقى حذيفة من دهمقان أو عالج » وتقدم في الاطعمة من طريق سيف عن مجاهد عن ابن أبي ليلى « انهم كانوا عند حذيفة ، فاستسقى ، فسقاء مجوسى » ولم أقف على اسمه بعد البحث . قوله ( بفتح فضة ) في رواية أبي داود عن حفص شيخ البخارى فيه « يأناء من فضة » ، ومسلم من طريق عبد الله بن عكيم و كنا عند حذيفة لجاء دهمقان بشراب في إناء من فضة ، ويأتى في اللباس عن سليمان بن حرب عن شعبة بلفظ « بماء في إناء » . قوله ( فرماه به ) في رواية وكيع « لحذفه به » ، ويأتى في الذى يليه بلفظ « فرمى به في وجهه » ، ولأحمد من رواية يزيد عن ابن أبي ليلى « ما يألو أن يصيب به وجهه » ، زاد في رواية الاسماعيلي وأصله عند مسلم : فرماه به فكسره . قوله ( فقال : إني لم أره إلا أنى نهيته فلم يثبته ) في رواية الاسماعيلي المذكورة ولم أكسره إلا أنى نهيته فلم يقبل ، وفي رواية وكيع « ثم أقبل على القوم فاعتذر ، وفي رواية يزيد « لولا أنى تقدمت اليه مرة أو مرتين لم أقبل به هذا » ، وفي رواية عبد الله بن عكيم « انى أسرته أن لا يسبقينى فيه » ، ويأتى في الذى بعده مزيد فيه . قوله ( وان النبى ﷺ نهانا عن الحرير والديباغ ) سيأتى في اللباس التصريح ببيان النهى عن لبسهما ، وفيه بيان الديباغ ما هو . قوله ( والشرب في آنية الذهب والفضة ) وقع في الذى يليه بلفظ « لا تشربوا ولا تلبسوا » ، وكذا عند أحمد من وجه آخر عن الحكم ، وكذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصاد على الشرب ووقع عند أحمد من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ « نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة » ، وأن يؤكل فيها ، ويأتى نحوه في حديث أم سلمة في الباب الذى يليه . قوله ( وقال : من لحم في الدنيا ، ومن لسم في الآخرة ) كذا فيه بلفظ « من » ، بضم الهاء وتشديد النون في الموضعين ، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ « هى » بكسر الهاء ثم التحتانية ، وكذا في رواية غندر عن شعبة ، ووقع عند الاسماعيلي وأصله في مسلم « هو » ، أى جميع ما ذكر . قال الاسماعيلي : ليس المراد بقوله « في الدنيا » ، لإباحة استعمالهم لإياه وإنما المعنى بقوله « ولحم » ، أى هم الذين يستعملونه غفلة لوى المسلمين . وكذا قوله « لسم في الآخرة أى تستعملونه مكافأة لسمك على تركه في الدنيا ، ويمتعه أو املك جزءا لهم على مصيبتهم باستعماله . قلت : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذى يتعاطى ذلك في الدنيا لا ينطأه في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر ، ويأتى مثله في لباس الحرير ، بل وقع في هذا بخصوصه ما سأبينه في الذى قبله

## ٢٨ - باب آنية الفضة

٥٦٣٣ - **حدثنا** محمد بن النضر حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد عن ابن أبي ليلى قال : « خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الحرير والديباغ ، فانها لم في الدنيا ، ولكم في الآخرة »

٥٦٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم »

٥٦٣٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأعمش بن سليم عن معاوية بن سويد بن مقرن عن إبراهيم بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بسم ، ونهانا عن صبع : أمرنا بقتاد المريض ، واتباع الجنائز ، ونسب العاطس ، وإجابة الداعي ، وإنشاء السلام ، ونصر المظلوم ، وإبرار المقيم . ونهانا عن خواتيم الذهب ، وعن الشرب في الفضة - أو قال : في آنية الفضة - وعن الميار ، والقسي ، وعن كبس الحرير ، والديباغ ، والاستبرق »

**قوله** ( باب آنية الفضة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث حذيفة ، **قوله** ( خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ ) كذا ذكره مختصرا ، وقد أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي الذي أخرجه البخاري من طريقه ، وأخرجه إسماعيل وأصله في مسلم من طريق معاذ بن معاذ وكلاهما عن عبد الله بن عون بلفظ « خرجت مع حذيفة إلى بعض هذا السواد ، فاستسقى ، فأتاه الدعقان باناء من فضة ، فرمى به في وجهه ، قال فقلنا : اسكتوا ، فإنا إن سألناه لم يحدثنا ، قال فسكتنا . فلما كان بعد ذلك قال : أتدرون لم رميت بهذا في وجهه ؟ قلنا : لا . قال : ذلك أني كنت نهيته . قال فذكر النبي ﷺ أنه قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، قال أحمد : وفي رواية معاذ ، ولا في الفضة . - الحديث الثاني : **قوله** ( إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن زيد بن عبد الله بن عمر ) هو تابعي ثقة ، تقدمت روايته عن أبيه في إسلام عمر : وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وهذا الاستناد كله مديون ، وقد تابع مالك عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم ، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع فلم يذكر زيدا في إسناده ، جعله عن نافع عن عبد الله بن عبد الرحمن ، أخرجه النسائي ، والحكم لم زاد من الثقات . ولا سيما هم حفاظ وقد اجتمعوا وانفرد إسماعيل . وقال محمد بن إسماعيل عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، ووافقه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفية لكن خالفه فقال عن عائشة بدل أم سلمة ، وقول محمد بن إسماعيل أقرب ، فإن كان محفوظا فلهل لنافع فيه إسناده . وشذ عبد العزيز بن أبي رواد فقال « عن نافع عن أبي هريرة ، وسلك برد بن سنان وهشام بن الغاز الجادة فقالا عن نافع عن ابن عمر أخرجه الجميع للنسائي وقال :

الصواب من ذلك كله رواية أيوب ومن تابعه . **قوله** ( عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ) هو ابن أخت أم سلمة التي روى عنها هذا الحديث ، أمه قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، وهو ثقة ماله في البخاري غير هذا الحديث . **قوله** ( الذي يشرب في آنية الفضة ) في رواية مسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن « من شرب من آناه ذهب أو فضة ، وله من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر المصمري عن نافع « أنه الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ، وأشار مسلم إلى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة ، أعنى الاكل . **قوله** ( إنما يجر جر ) بضم التحتية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم راء من الجرجرة وهو صوت يردده البعير في حنجرته إذا هاج نحو صوت اللجج في فك القرمس ، قال النووي : اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجر جر ، وتعقب بأن الموفق بن حوة في كلامه على المذهب حكى فتحها ، وحكى ابن الفركاح عن والده أنه قال : روى يجر جر على البناء للمفاعل والمفعول ، وكذا جوزة ابن مالك في « شواهد النوضيح » نعم رد ذلك ابن أبي الفتح نليذه فقال في جزء جمعه في الكلام على هذا المتن : لقد كثرت بحثي على أن أرى أحدا رواه مبنيا للمفعول فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث ، وإنما سمعناه من الفقهاء الذين ليست لهم غناية بالرواية ، وسألت أبا الحسين اليونيني فقال : ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذري إلا مبنيا للفاعل ، قال - ويبدو اتفاق الحفاظ فديهما وحديثا على ترك رواية ثابتة . قال : وأيضا فاستناده إلى الفاعل هو الأصل واستناده إلى المفعول فرع فلا يصار إليه بغير حاجة ، وأيضا فإن علماء العربية قالوا : يحدف الفاعل إما للعلم به أو للجمل به . أو إذا تخوف منه أو عابه . أو اشرفه أو لحقارته ، أو لإقامة وزن ، وليس هنا شيء من ذلك . **قوله** ( في بطنه نار جهنم ) وقع الأكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التجرع فيكون « نار » نصب على المفعولية والفاعل الشارب أي يصب أو يتجرع ، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن ، قال النووي : النصب أشهر ، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم باللفظ ، وإنما يجر جر في بطنه نارا من جهنم ، وأجاز الأزهري النصب على أن الفعل عدى إليه ، وابن السيد الرفع على أنه خبر إن وما موصولة ، قال : ومن نصب جعل « ما » زائدة كافة لأن عن العمل ، وهو نحو ( إنما صنعوا كيد ساحر ) فقرأ بنصب كيد ورفعه ، ويدفعه أنه لم يقع في شيء من النسخ بفصل ما من أن . وقوله إن النار تصوت في بطنه كما يصوت البعير بالجرجرة مجاز تشبيه ، لأن النار لا صوت لها ، كذا قيل ، وفي التني نظر لا يخفى . الحديث الثالث حديث البراء « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع » . **قوله** ( وعن الشرب في الفضة أو قال في آنية الفضة ) شك من الراوي . زاد مسلم من طريق أخرى عن البراء « فإنه من شرب فيما في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » ومثله في حديث أبي هريرة رفعه « من شرب في آنية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب في الآخرة » ، وآنية أهل الجنة الذهب والفضة » أخرجه النسائي بسند قوي ، وسيأتي شرح حديث البراء مستوفى في كتاب الأدب ، وبأن ما يتعلق باللباس منه في كتاب اللباس أن شاء الله تعالى . وفي هذه الأحاديث تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلا كان أو امرأة ، ولا يلحق ذلك بالحمل للنساء لأنه ليس من التزين الذي أبيح لها في شيء ، قال القرطبي وغيره : في الحديث تحريم استعمال أو أواني الذهب والفضة في الاكل والشرب . ويلحق بهما ما في معناهما مثل الطعيب والتسكحل وسائر وجوه الاستعمالات ، وهذا قال الجمهور ، وأغربت طائفة شذت فأباح ذلك مطلقا ، ومنهم من قهر التحريم على الاكل والشرب ، ومنهم من قصره على الشرب لأنه لم ينف على الريادة في

الأكل ، قال : واختلف في علة المنع فقبيل : ان ذلك يرجع الى عيبتها ، وبؤيده قوله هي لهم وانها لهم ، وقيل لكونهما الأمان وفيه المتلفات ، فلما أبيع استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فبعض الى قلتهما بأيدي الناس فيجحف بهم ، ومثله الغزالي بالحكام الذين وظيفتهم التصرف لاظهار العدل بين الناس ، فلو منعوا التصرف لأخل ذلك بالعدل ، فكذا في اتخاذ الآواني من النقيين حبس لما عن التصرف الذي يلتفت به الناس . ويرد على هذا جواز الحل للنساء من النقيين ، ويمكن الانفصال عنه . وهذه العلة هي الراجحة عند الشافعية ، وبه صرح أبو علي السنجي وأبو محمد الجويني . وقيل علة التحريم السرف والخيلاء ، أو كسر قلوب الفقراء . ويرد عليه جواز استعمال الآواني من الجواهر النفيسة وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ، ولم يمنعها إلا من شذ . وقد نقل ابن الصباغ في « الشامل » الاجماع على الجواز ، وتبعه الرافعي ومن بعده ، لكن في « ذوائد العمراني » عن صاحب « الفروع » نقل وجهين . وقيل : العلة في المنع التشبه بالاعاجم ، وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ، وبجرد التشبه لا يصل الى ذلك . واختلف في اتخاذ الآواني دون استعمالها كما تقدم ، والأشهر المنع وهو قول الجمهور ، ورخصت فيه طائفة ، وهو مبنى على العلة في منع الاستعمال ، وبصرف على ذلك غرامة أرش ما أفسد منها وجواز الاستئجار عليها

### ٢٩ - باب الشرب في الأفراح

٥٦٣٦ - حدثني عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن محمد بن مولى أم الفضل عن أم الفضل « أنهم شكوا في صوم النبي ﷺ يوم عرفة ، فبُعث إليه بقدر من لبن فشربه » قوله ( باب الشرب في الأفراح ) أي هل يباح أو يمنع لكونه من شعار الفسقة ؟ وامله أشار الى أن الشرب فيها وإن كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر الى المشروب وإلى الهيئة الخاصة بهم فيكره التشبه بهم ، ولا يلزم من ذلك كراهة الشرب في القدر إذا سلم من ذلك . قوله ( حدثنا عمرو بن عباس ) بمملتين وموحدة ، وشيخه عبد الرحمن هو ابن مهدي ، وقد تقدم التنبيه على حديث أم الفضل المذكور قريبا ، وتقدم أنه مشروفا في كتاب الصيام

### ٣٠ - باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآبائه

وقال أبو بردة قال لي عبد الله بن سلام « ألا أسقيك في قدح شرب النبي ﷺ فيه ؟ »

٥٦٣٧ - حدثنا سعيد بن أبي مسريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال « ذكر النبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها ، فأرسل إليها ، فقدمت فنزلت في أجمل بن ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاءها فدخل عليها ، فاذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها النبي ﷺ قالت : أعوذ بالله منك . فقال : قد أعذتك مني ، فقالوا لها : أندرين من هذا ؟ قالت : لا . قالوا : هذا رسول الله ﷺ جاء لمخطبك . قالت : كنت أنا أشقى من ذلك . فأقبل النبي ﷺ يومئذ حتى

جلس في سقفة بنى ساعدة هو وأصحابه ، ثم قال : اسقنا يا سهل ، فأخرجت لهم هذا القدح فأسقيتهم فيه . فأخرج لنا سهلاً ذلك القدح فشربنا منه ، قال : ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك ، فوهبه له .

٥٦٣٨ - **حدثنا** الحسن بن مذكّر قال حدثني يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن عاصم الأحول قال : رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك - وكان قد انصدع فسلسله بفضة . قال : وهو قدح جدد عربض من نضار . قال قال أنس : لقد سقوت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ،

قال وقال ابن سيرين : إنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يحمل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة : لا تغير شيئاً صنعه رسول الله ﷺ . فتركه .

**قوله** ( باب الشرب من قدح النبي ﷺ ) أي تبركاً به ، قال ابن المنير : كأنه أراد بهذه الترجمة دفع نوم من يقع في خياله أن الشرب في قدح النبي ﷺ بعد وفاته تصرف في ملك الغير بغير إذن ، فبين أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأن النبي ﷺ لا يورث ، وما تركه فهو صدقة . ولا يقال إن الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحمل لأخى ، لأن الجواب أن الممتنع على الأغنياء من الصدقة هو المفروض منها ، وهذا ليس من الصدقة المفروضة . قلت : وهذا الجواب غير مقنع ، والذي يظهر أن الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة ، ينتفع بها من يحتاج إليها ، وتقر تحت يد من يؤمن عليها ، ولهذا كان عند سهل قدح ، وعند عبد الله بن سلام آخر ، والحبية عند أسماء بنت أبي بكر وغير ذلك . **قوله** ( وقال أبو بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** ( قال لي عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور ، ولأم سلام مخففة . **قوله** ( ألا ) بتخفيف اللام للعرض ، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن عبد الله بن سلام ، وتقدم في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الجونية بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون في قصة استعاذتها لما جاء النبي ﷺ بخطبها ، وقد تقدم شرح قصتها في أول كتاب الطلاق ، وقوله في هذه الطريق : فنزلت في أجم ، بضم الحمة والجيم هو بناء يشبه القصر ، وهو من حصون المدينة ، والجمع أجام مثل أطم وأطام . قال الخطابي : الأطم والأجم بمعنى ، وأغرب الداودي فقال : الأجام الأشجار والحوائط ، ومثله قول الكرماني : الأجم بفتحتين جمع أجمة وهي الفيضة . **قوله** ( قالت : أنا كنت أشق من ذلك ) ليس أفعل التفضيل فيه على ظاهره ، بل مرادها إثبات الشقاء لها لما فاتها من الزوج برسول الله ﷺ . **قوله** ( فأقبل النبي ﷺ حتى جلس في سقفة بنى ساعدة ) هو المكان الذي وقعت فيه البيعة لأبي بكر الصديق بالخلافة . **قوله** ( ثم قال : اسقنا يا سهل ) في رواية مسلم من هذا الوجه ، « اسقنا لسهل » أي قال سهل اسقنا ، ووقع عند أبي زعيم . فقال اسقنا يا أبا سعد ، والذي أعرفه في كنية سهل بن سعد أبو العباس ، فلمل له كنييتين ، أو كان الأصل يا ابن سعد فتعرفت . **قوله** ( فأخرجت لهم هذا القدح ) في رواية المستمل : فخرجت لهم بهذا القدح . **قوله** ( فأخرج لنا سهلاً ) قائل ذلك هو أبو حازم الراوي عنه ، وصرح بذلك مسلم في روايته . **قوله** ( ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فوهبه له ) كان عمر بن عبد العزيز حينئذ قد ولي إمرة المدينة ، وليست الهبة هنا حقيقية ، بل من جهة

الاختصاص . وفي الحديث التبسط على صاحب واستنداء ما عنده من مأكل ومشروب ، وتعطيه بدعائه بكنيته ، والتبرك بأثار الصالحين ، واستياب الصديق ما لا يشق عليه هبته ، وأهل سلا سمح بذلك لبدل كان عنده من ذلك الجنس أو لأنه كان محتاجا فموضه المسترهب ما يسد به حاجته ، والله أعلم . ومناسبتة لترجمة ظاهرة من جهة رغبة الذين سألوا سهلا أن يخرج لهم القدح المذكور ليشربوا فيه تبركا به . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا الحسن بن مدرك حدثنا يحيى بن حماد ) كذا أخرج هنا ، وفي غير موضع عن يحيى بن حماد « بواسطة » ، وأخرج عنه في جملة الحبشة بغير واسطة . والحسن بن مدرك كان صهر يحيى بن حماد فكان عنده عنه ما ليس عند غيره ، ولهذا لم يخرج له الاسماعيل من طريق أبي عوانة ، ولا وجد له أبو نعيم إسنادا غير إسناد البخاري فأخرجه في « المستخرج » ، من طريق الفري من البخاري ثم قال : رواه البخاري عن الحسن بن مدرك ، ويقال إنه حديثه ، يعني أنه نفرد به . **قوله** ( رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك ) تقدم في فرض الحسن بن مدرك من طريق أبي حمزة السكري « عن عاصم قال : رأيت القدح وشربت منه » ، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة ثم قال : قال علي بن الحسن : وأنا رأيت القدح وشربت منه ، وذكر القرطبي في مختصر البخاري ، أنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخاري « قال أبو عبد الله البخاري : رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه ، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس ثمانمائة ألف . **قوله** ( وكان قد انصدع ) أي انشق . **قوله** ( فسله بفضة ) أي وصل بعضه ببعض ، وظاهره أن الذي وصله هو أنس ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ، وهو ظاهر رواية أبي حمزة المذكورة بلفظ « أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » ، لكن رواية البيهقي من هذا الوجه بلفظ « انصدع فجعلت مكان الشعب سلسلة من فضة . قال - يعني أنسا - هو الذي فعل ذلك » . قال البيهقي كذا في سياق الحديث ، فما أدوى من قاله من رواة هل هو موسى بن هارون أو غيره . قلت : لم يتعين من هذه الرواية من قال هذا وهو « جعلت » بضم التاء على أنه ضمير القائل وهو أنس ، بل يجوز أن يكون جملة بضم أوله على البناء للجهول فقصاوى الرواية التي في الصحيح . ووقع لاحد من طريق شريك عن عاصم « رأيت عند أنس قدح النبي ﷺ فيه ضبة من فضة » ، وهذا أيضا يحتمل . والشعب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع ، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة . **قوله** ( وهو قدح جيد عربض من نضار ) القائل هو عاصم راويه ، والعريض الذي ليس بتطاول بل يكون طوله أقصر من عمقه ، والنضار بضم النون وتخفيف الضاد المعجمة الخالص من العود ومن كل شيء ، ويقال أصله من شجر النبع ، وقيل من الأثل ، ولونه يميل إلى الصفرة ، وقال أبو حنيفة الدينوري : هو أجود الخشب للكتابة . وقال في « المحكم » ، النضار النبر والخشب . **قوله** ( قال ) أي عاصم ( قال أنس : لقد سمعت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ) وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس « لقد سمعت رسول الله ﷺ يدهش هذا الشراب كله العسل والنيذ والماء واللبن » وقد تقدمت صفة النبيذ الذي كان يشربه ، وأنه يقيح الفم أو الريب . **قوله** ( قال ) أي عاصم ( وقال ابن سيرين ) هو محمد ، وقد فصل أبو عوانة في روايته هذه ما حله عاصم عن أنس مما حله عن ابن سيرين ، ولم يقع ذلك في رواية أبي حمزة الماضية . **قوله** ( أنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ) هو شك من الراوى ، ويحتمل أن يكون التردد من أنس عند إرادة ذلك أو استشارته أبا طلحة فيه . **قوله** ( فقال له أبو طلحة ) هو الانصاري زوج أم سليم والدة



أنس . قوله ( لا تغرن ) كذا الأكثر بالتوكيد ، والله كذا معني لا تغير ، بصيغة النهي بغير تأكيد ، وكلام أبي طلحة هذا إن كان ابن سيرين سمعه من أنس وإلا فيكون أرسله عن أبي طلحة لأنه لم يلقه ، وفي الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة وكذلك السلصلة والحلقة ، وهو أيضا مما اختلف فيه . قال الخطابي : منعه مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والليث . وعن مالك : يحرز من الفضة إن كان يسيرا . وكرهه الشافعي قال : لشلا يكون شارباً على فضة ، فأخذ بعضهم منه أن السكراة تختص بما إذا كانت الفضة في موضع الشرب ، وبذلك صرح الحنفية . وقال به أحمد والشافعي وأبو ثور . وقال ابن المنذر تبعاً لأبي عبيد : المفضض ليس هو إناء فضة . والذي نقرر عنه الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة وهي كبيرة للزينة تحرم ، أو للحاجة فتجوز مطلقاً ، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً . ومنهم من سوى بين ضبتي الفضة والذهب . وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة وزاد فيه « أو في إناء فيه شيء » من ذلك ، فإنه معلول بجملة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع رواه ، قال البيهقي : الصواب ما رواه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أنه « كان لا يشرب في قدح فيه ضبة فضة » وقد أخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث أم عطية « أن النبي ﷺ نهى عن لبس الذهب وتفضيض الاقداح » ثم رخص في تفضيض الاقداح « وهذا لو ثبت لكان حجة في الجواز » لكن في سنده من لا يعرف . واستدل بقوله « أو إناء فيه شيء » من ذلك ، على تحريم الإناء من النحاس أو الحديد المطلق بالذهب أو الفضة ، والصحيح عند الشافعية إن كان يحصل منه بالعرض على النار حرم ، وإلا فوجهان أحدهما لا ، وفي العكس وجهان كذلك ، ولو غلب إناء الذهب أو الفضة بالنحاس مثلاً ظاهرهما باطناً فكذلك . وحزم إمام الحرمين أنه لا يحرم كحشو الجبة التي من القطن مثلاً بالحرير ، واستدل بحوار اتخاذ السلصلة والحلقة أنه يجوز أن يتخذ الإناء رأس منفصل عنه ، وهذا ما نقله المتولي والبخاري والخوارزمي ، وقال الزائلي : فيه نظر . وقال النووي في « شرح المذهب » : ينبغي أن يجعل كالتضبيب ويجرى فيه الخلاف والتفصيل . واختلفوا في ضابط الصغر في ذلك فعيل : العرف وهو الأصح ، وقيل ما يطلع على بعد كبير وما لا يصغير ، وقيل ما استوجب جوازاً من الإناء كما سلفه أو عروته أو شفته كبير ، وما لا فلا . رمتي شك فإصل الاباحة . والله أعلم

### ٣١ - باب شرب البركة . ولله المبارك

٥٦٣٩ - حدثنا كُثَيْبُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ « لَقَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ حَضَرَتِ الْعَصْرُ وَلَيْسَ مَعَنَا مَا لَا يَغِيرُ كَفْضَةً . فَعَمِلَ فِي إِنْاء . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِهِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ وَفَرَّجَ أَصَابَهُ ثُمَّ قَالَ : حَيَّ عَلَى أَهْلِ الْوُضُوءِ لِلْبَرَكَةِ مِنْ اللَّهِ . فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَقْفِزُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِهِ . فَخُوضاً لِلنَّاسِ وَشَرِبُوا . فَجَلْتُ لَا آلُو مَا جَلَّتْ فِي بَطْنِي مِنْهُ فَلَمِيتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ . قُلْتُ لَجَابِرٍ : كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ : أَلْفٌ وَأَرْبَعَاثَةٌ . تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ وَقَالَ حُصَيْنٌ وَعَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ « خَمْسٌ عَشْرَةَ مِائَةً . وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ جَابِرٍ

**قوله** ( باب شرب البركة ، والماء المبارك ) قال المذهب : سمي الماء بركة لان الشيء إذا كان مباركا فيه يسمى بركة **قوله** ( عن جابر بن عبد الله ) في رواية حصين ، عن سالم بن أبي الجعد سمعت جابرا ، وقد تقدمت في المغازي ، **قوله** ( قد رأيتني ) بضم التاء ، وفيه نوع تجميد . **قوله** ( وحضرت العصر ) أي وقت صلاتها ، والجملة حالية . **قوله** ( ثم قال : حتى على أهل الوضوء ) كذا وقع الأكثر ، وفي رواية النسفي : حتى على الوضوء ، باسقاط لفظ : أهل ، وهي أصوب ، وقد وجهت على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بـ **قوله** ( حتى على الوضوء المبارك يا أهل الوضوء ، كذا قال عياض ، وتعقب بأن المجزوء يعمل غير مذكور ، وقال غيره : الصواب حتى هلا على الوضوء المبارك ، فتحرف لفظ هلا ، فصارت : أهل ، وحولت عن مكانها ، ودعى اسم فعل للامر بالاسراع ، وتفتح لسكون ما قبلها مثل آيت وهلا بتخفيف اللام والتنوين كلة استعمال . **قوله** ( لجمعت لا آلو ) بالمد وتخفيف اللام المضمومة أي لا أقصر ، والمراد أنه جعل يستكثر من شربه من ذلك الماء لأجل البركة . قال ابن بطال : يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شره في الطعام أو الشراب الذي تظهر فيه البركة بالمعجزة ، بل يستحب الاستكثار منه . وقال ابن المنير : في ترجمة البخاري إشارة إلى أنه يغتفر في الشرب منه الاكثار دون المعتاد الذي ورد باستحباب جعل الثلث له ، وثلاثا بظن أن الشرب من غير عطش ممنوع ، فان فعل جابر ما ذكر دال على أن الحاجة إلى البركة أكثر من الحاجة إلى الري ، والظاهر اطلاق النبي ﷺ على ذلك ولو كان ممنوعا انهاء . **قوله** ( فقلت لجابر ) القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه . **قوله** ( كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة ) كذا لهم بالرفع ، والتقدير نحن يومئذ ألف وأربعمائة ، ويجوز النصب على خبر كان ، وقد تقدم بيان الاختلاف على جابر في عدهم يوم الحديبية في : باب غزوة الحديبية ، من المغازي ، ويثبت هناك أن هذه القصة كانت هناك ، وتقدم شيء من شرح المان في علامات النبوة . **قوله** ( تابعه عمرو بن دينار عن جابر ) وصله المؤلف في تفسير سورة الفتح مختصرا ، كذا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة ، وهذا القدر هو مقصوده بالمناسبة المذكورة لا جميع سياق الحديث . **قوله** ( وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم ) هو ابن أبي الجعد ( خمس عشرة مائة ) أما رواية حصين فوصلها المؤلف في المغازي ، وأما رواية عمرو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ ألف وخمسمائة ، واجمع بين هذا الاختلاف عن جابر أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة ، فن اقتصر على ألفي الكسر ، ومن قال ألف وخمسمائة غيره . وقد تقدم بسط ذلك في كتاب المغازي ، وبيان توجيه من قال ألف وثلاثمائة ، والله اعلم

( عاتمة ) اشتمل كتاب الأشربة من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسمين حديثنا ، المعلق منها تسعة عشر طريقا والباقي مرصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعون طريقا والباقي خالص ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي مالك وأبي طاهر في المغازي ، وحديث ابن أبي أوفى في الجمل الاخضر ، وحديث أنس في الإفداح ليلة الإبراء وهو معلق ، وحديث جابر في السكر ، وحديث علي في الشرب قائما ، وحديث أبي هريرة في النهي عن الشرب من قم السقاء ، وحديث أبي طلحة في قدح النبي ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم أربعة عشر أمرا ، والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٥- كتاب المرضى

١- باب ما جاء في كفارة المرض . وقول الله تعالى ( من يسلُ سوءاً يُجزَ به )

٥٦٤٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَلَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي هُرَيْرَةُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ طَائِفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مَصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ ، حَتَّى لِلشُّوْكَةِ بِشَاكِهَا .

٥٦٤١ ، ٥٦٤٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ عَمْرِو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا نَهَمٍ - حَتَّى لِلشُّوْكَةِ بِشَاكِهَا - إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سَخَطَائِهِ » .

٥٦٤٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : تُقَيِّمُهَا الرِّيحُ مَرَّةً ، وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً . وَمَثَلُ الْفَاسِقِ كَالْأَرْزَةِ لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ انْجِمَاكُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً » .

وَقَالَ زَكَرِيَّا حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٦٤٤ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي النَّظِيرِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قُلَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَنِي مَاسَرٍ عَنْ كُوفَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : مِنْ حَيْثُ انْتَهَى الرِّيحُ كَفَأَتْهَا ، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ نَكَلْنَا بِالْبَلَاءِ . وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَةِ سَمَاءٌ مُتَدَلِّقَةٌ ، حَتَّى يَقْضِيَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ » .

[ الحديث ٥٦٤٤ - طوله في : ٧٤٦٦ ]

٥٦٤٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَنْصَنَةَ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْهَلَابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ بُرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرٌ يُصِيبُ مِنْهُ » .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المرضى . باب ما جاء في كفارة المرض ) كذا لم ، إلا أن البسملة سقطت  
لأن ذر ، وعالمهم النسي فلم يفرّد كتاب المرضى من كتاب الطب ، بل صدر بكتاب الطب ثم بسم ، ثم ذكر  
« باب ما جاء » واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب ، ولكل وجه ، وفي بعض النسخ « كتاب » . والمرضى جمع  
مرضى ، والمراد بالمرض هنا مرض البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما لقبه كقوله تعالى ﴿ في قلوبهم  
مرض ﴾ وإما لشهوة كقوله تعالى ﴿ فيقطع الذي في قلبه مرض ﴾ ووقع ذكر مرض البدن في القرآن في الرضوء  
والصوم والحج ، وسيأتي ذكر مناسبة ذلك في أول الطب . والكفارة صيغة مبالغة من التكفير ، وأصله التغطية  
والستر ، والمعنى هنا أن ذنوب المؤمن تغطى بما يقع له من ألم المرض ، قال الكرماني : والإضافة بيانية لأن المرض  
ليست له كفارة بل هو الكفارة نفسها ، فهو كقولهم شجر الآراك . أو الإضافة بمعنى ذي ، أو هو من إضافة  
الصفة إلى الموصوف ، وقال غيره : هو من الإضافة إلى الفاعل ، وأسند التكفير للمرض لكونه سببه . قوله  
( وقول الله عز وجل : من يعمل سوءا يجز به ) قال الكرماني : مناسبة الآية للباب أن الآية أهم ، إذ المعنى أن كل  
من يعمل سيئة فانه يجازى بها . وقال ابن المنير : الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكفرا لخطايا فكذلك  
يكون جزاء لها . وقال ابن بطلال : ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطايا في  
الدنيا بالمصائب التي تقع له فيها فتكون كفارة لها . وعن الحسن وعبد الرحمن بن زيد : أن الآية المذكورة نزلت في  
الكفارة خاصة ، والأحاديث في هذا الباب تشهد للآل انتهى . وما نقله ههنا أورده الطبري ونضبه . ونقل ابن  
التيين عن ابن عباس نحوه ، والاول المعتمد . والأحاديث الواردة في سبب نزول الآية لمسلم تكن على شرط البخاري  
ذكرها ثم أورد من الأحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب إليه الأكثر من تأويلها ، ومنه ما أخرجه أحمد وصححه  
ابن حبان من طريق عبيد بن عمير عن عائشة : أن رجلا تلا هذه الآية ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ فقال : إنا  
لنجزي بكل ما عملناه ؟ هاكنا اذا . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : نعم يجزي به في الدنيا من مصيبة في جسده مما  
يؤذي ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان أيضا من حديث أبي بكر الصديق أنه قال « يا رسول الله كيف يصلح بعد  
هذه الآية ﴿ ليس بأمانيسكم ولا أمانى أهل الكتاب ، من يعمل سوءا يجز به ﴾ ؟ فقال : فخر الله لك يا أبا بكر ،  
ألسن تمرض ، ألسن تحزن ؟ قال قلت : بلى . قال : هو ما تجزون به ، ومسلم من طريق محمد بن قيس بن عرفة عن  
أبي هريرة لما نزلت ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ بلغت من المسلمين مبلغا شديدا ، فقال النبي ﷺ : قاربوا  
وسددوا ، في كل ما يصاب به المسلم كفارة . حتى النكبة ينسكبها والشوك يشاكها . ثم ذكر المصنف في الباب ستة  
أحاديث : الحديث الأول حديث طائفة ، قوله ( ما من مصيبة ) أصل المصيبة الرمية بالسهم ثم استعملت في كل نازلة .  
وقال الراغب : أصاب يستعمل في الخير والشر . قال الله تعالى ﴿ ان تصيبك حسنة فاعلم ان تصيبك مصيبة ﴾ الآية  
قال : وقيل الإصابة في الخير مأخوذة من الصوب وهو المطر الذي ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر ، وفي الشر  
مأخوذة من إصابة السهم . وقال الكرماني : المصيبة في اللغة ما ينزل بالافسان مطلقا ، وفي العرف ما ينزل به من  
مكروه خاصة ، وهو المراد هنا . قوله ( تصيب المسلم ) في رواية مسلم من طريق مالك ويونس جميعا عن الزهري  
« ما من مصيبة يصاب بها المسلم ، ولا أحد من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند » ما من وجع أو مرض يصيب  
المؤمن ، ولا ابن حبان من طريق ابن أبي السرى عن عبد الرزاق « ما من مسلم يشاك شوكا فافوقها ، ونحوه لمسلم من

طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( حتى الشوكة ) يجوزوا فيه الحركات الثلاث ، فالجر بمعنى الغاية أى حتى ينتهى الى الشوكة أو عطفا على لفظ مصيبة ، والنصب بتقدير عامل أى حتى وجدانه الشوكة ، والرفع عطفا على الضمير في تصيب . وقال القرطبي : فیده المحققون بالرفع والنصب . فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل . كذا قال ، ووجه غيره بأنه يسوخ على تقدير أن « من » زائدة . قوله ( يشاكها ) بضم أوله أى بشوكة غيره بها ، وفيه وصل الفعل لأن الأصل يشاك بها . وقال ابن النين : حنيفة هذا اللفظ - يعنى قوله يشاكها - أن يدخلها غيره . قلت : ولا يلزم من كونه الحنيفة أن لا يراد ما هو أهم من ذلك حتى يدخل ما إذا دخلت هي بضم إدخال أحد . وقد رقع في رواية هشام بن عروة عند مسلم ولا يصيب المؤمن شوكة ، فإضافة الفعل إليها هو الحقيقة ، ويحمل لإرادة المعنى الأعم ، وهي أن تدخل بغير فعل أحد أو بفعل أحد ، فمن لا يمنع الجمع بين إرادة الحقيقة وانجاز بالقول الواحد يجوز مثل هذا ، وبشاكها ضبط بضم أوله ووقع في نسخة الصغاني بفتحها ، ونسبها لبعض شراح المصابيح لصاحبه الجمهوري ، أكن الجمهوري إنما ضبطها للمعنى آخر فقدم انقط « يشاك » بضم أوله ثم قال : والشوكة حدة الناس وحدة السلاح ، وقد شك الرجل بشاك شوكة إذا ظهرت فيه شوكة وقويت . قوله ( إلا كفر الله بها عنه ) في رواية أحمد ، إلا كان كفارة لذنبه ، أى يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة ، ويكون ذلك سببا لمغفرة ذنبه . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة ، إلا رفعه الله بها درجة ، وحط عنه بها خطيئته . ومثله لمسلم من طريق الأسود عن عائشة ، وهذا يقتضى حصول الأسيرين معا : حصول الثواب ، ورفع العقاب ، وشاهد ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، من وجه آخر عن عائشة بلفظ ، ما ضرب على مؤمن عرق قط إلا حط الله به عنه خطيئته ، وكتب له حسنة ، ورفع له درجة ، وسنده جيد . وأما ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق حمزة عنها ، إلا كتب الله لها حسنة ، أو حط عنه بها خطيئته ، كذا وقع فيه بإفظ « أو » فيحتمل أن يكون شكاً من الرادى ، ويحمل التنويع ، وهذا أوجه ، ويكون المعنى . إلا كتب الله لها حسنة إن لم يكن عليه خطايا ، أو حط عنه خطايا إن كان له خطايا . وعلى هذا فتقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئته يزداد في رفع درجته بقدر ذلك ، والفضل واسع . ( فنبه ) : وقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد وصححه أبو عوانة والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة العبدي ، أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ طرقة رجوع ، فجعل يتقلب على فراشه ويستكى ، فقالت له عائشة : لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه ، فقال : إن الصالحين يردد عليهم ، وأنه لا يصيب المؤمن نكبة شوكة ، الحديث ، وفي هذا الحديث تعقب على الشيخ عو الدين بن عبد السلام حيث قال : ظن بعض الجهلة أن المصاب مأجور ، وهو خطأ صريح ، فإن الثواب والعقاب إنما هو على التكسب ، والمصائب ليست منها ، بل الأجر على الصبر والرضا . ووجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر ، بمجرد حصول المصيبة ، وأما الصبر والرضا فقد زائد يمكن أن يشاب عليهما زيادة على ثواب المصيبة ، قال القرافي : المصائب كفارات جوفا سواء اقترن بها الرضا أم لا ، لكن إن اقترن بها الرضا عظم التكفير وإلا قل ، كذا قال ، والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازيها ، وبالرضا يجر على ذلك ، فإن لم يكن المصاب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازيه . وزعم القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب : جعل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك ، لأن الشارع قد جعلها كفارة ، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الحاصل ، وهو إساءة أدب على الشارع . كذا قال . وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما

هو واقع كالصلاة على النبي ﷺ وسؤال الوسيلة له . وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء ، وأما ما ورد فهو مشروح ، ليثاب من امتثل الأمر فيه على ذلك . الحديث الثاني والثالث حديث أبي سعيد وأبي هريرة معا ، **قوله** ( عبد الملك بن عمرو ) هو أبو عامر المقدى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وزهير بن محمد هو أبو المنذر القيسى ، وقد تكلموا في حفظه ، لكن قال البخارى في التاريخ الصغير : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح . قلت : وقال أحمد بن حنبل كان زهير بن محمد الذى يروى عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير انتهى . ومع ذلك فما أخرج له البخارى إلا هذا الحديث وحديثا آخر فى كتاب الاحتشاد من رواية أبي عامر المقدى أيضا عنه ، وأبو عامر بصرى ، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير فى حديث الباب عن شيخه فيه محمد بن عمرو بن حجلة عند مسلم ، وحجلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة وبعد الثانية لام مفتوحة ثم هاء . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) فى رواية الوليد بن كثير ، أنهما سمعا رسول الله ﷺ . **قوله** ( من نصب ) بفتح النون والمهمل ثم موحدة : هو التعب وزنه ومعناه . **قوله** ( ولا وصب ) بفتح الواو والمهمل ثم الموحدة أى مرض وزنه ومعناه . وقيل هو المرض اللازم . **قوله** ( ولا م ولا حزن ) هما من أمراض الباطن ، ولذلك ساخ عطفهما على الوصب . **قوله** ( ولا أذى ) هو أعم مما تقدم . وقيل هو خاص بما يلحق الشخص من تهدي غيره عليه . **قوله** ( ولا غم ) بالغين المعجمة هو أيضا من أمراض الباطن وهو ما يضيق على القلب . وقيل فى هذه الأشياء الثلاثة وهى الهم والغم والحزن أن الهم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به ، والغم كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل ، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقده . وقيل الهم والغم بمعنى واحد . وقال الكرماني : الغم يشمل جميع أنواع المكروهات لأنه إما بسبب ما يمرض للبدن أو النفس ، والاول إما بحيث يخرج عن المجرى الطبيعى أو لا ، والثانى إما أن يلاحظ فيه الخير أو لا ، وإما أن يظهر فيه الانقباض أو لا ، وإما بالنظر الى الماضى أو لا . الحديث الرابع حديث كعب ، **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو الفطان ، وسفيان هو الثوري ، وسعد هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، وعبد الله بن كعب أى ابن مالك الانصارى . **قوله** ( كالخامة ) بالخاء المعجمة وتخفيف الميم هى الطاقة الطرية اللينة أو الغضة أو الغضبة ، قال الخليل : الخامة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والالف منها منقلبة عن واو ، ونقل ابن التين عن القزاز أنه ذكرها بالمهمل والغاء ، وفسرها بالطاقة من الزرع . ووقع عند أحمد فى حديث جابر ، مثل المؤمن مثل السنبلة تستقيم مرة وتخر أخرى ، وله فى حديث لأبى بن كعب ، مثل المؤمن مثل الخامة تحمر مرة وتصفى أخرى . **قوله** ( نفيها ) بفاء وتحتانية مهموز أى تملؤها وزنه ومعناه ، قال الزركشى : هنا لم يذكر الفاعل وهو الزرع ، وبه يتم الكلام ، وقد ذكره فى باب كفارة المرض ، وهذا من أعجب ما وقع له فان هذا الباب الذى ذكر فيه ذلك هو : باب كفارة المرض . وانظر الريح ثابت فيه عند معظم الرواة ، ونقل ابن التين عن أبى عبد الملك أن معنى نفيها ترقدها ، وتمقبه بأنه ليس فى اللغة قائ إذا رقد . قلت : لعله تفسير معنى ، لأن الرقود رجوع عن القيام وقاء بمعنى رجوع . **قوله** ( وتعدلها ) بفتح أوله وسكون المهمل وكسر الدال ، وبضم أوله أيضا وفتح ثانيه والشديد . ووقع عند مسلم : نفيها الريح تصرعها مرة وتعدلها أخرى ، وكان ذلك باختلاف حال الريح : فان كانت شديدة حركتها فالت يمينا وشمالا حتى تقارب السقوط ، وان كانت ساكنة أو الى السكون أقرب أقامتها . ووقع فى رواية ذكرها عند مسلم : حتى تبيح ، أى تستوى ويكمل نفضها ، ولا أحد من حديث جابر مثله . **قوله**

( ومثل المنافق ) في حديث أبي هريرة المذكور بعده ، الفاجر ، وفي رواية ذكرها عند مسلم « الكافر » . قوله ( كالآرودة ) بفتح الهمزة وتبيل بكسرهما وسكون الراء بعدها زاي ، كذا الأكثر ، وقال أبو صبيدة هو بوزن قاعة وهي الثابتة في الأرض ، وردّه أبو عبيد بأن الرواة اتفقوا على عدم المد ، وإنما اختلفوا في سكون الراء ونحو بكها والأكثر على السكون . وقال أبو حنيفة الدينوري : الراء ساكنة ، وليس هو من نبات أرض العرب ، ولا ينبت في السباح بل يطول طولا شديداً ويغلظ ، قال : وأخبرني الخبير أنه ذكر الصنوبر ، وأنه لا يحمل شيئاً وإنما يستخرج من أعجازه وعروقها الوقت . وقال ابن سيده : الورد المرص ، وقيل شجر بالشام يقال لثمره الصنوبر . وقال الخطابي : الورد مفتوحة الراء واحدة الورد وهو شجر الصنوبر فيما يقال . وقال القزاز : قاله قوم بالحربك ، وقالوا : هو شجر معتدل صلب لا يهركه هبوب الريح ، ويقال له الورد . قوله ( انجمافها ) بجم ومهمله ثم فاء ، أي انقلعها ، تقول جعفت مثل قلعت فانقلع . ونقل ابن التين عن الداودي أن معناه انكسارها من وسطها أو أسفلها . قال المهلب : معنى الحديث أن المؤمن حيث جاء أمر الله انطاع له ، فإن رفع له خير فرح به وشكر ، وإن وقع له مكروه صبر ورجا فيه الخير والأجر ، فإذا اندفع عنه اعتدل شاكراً . والكافر لا يتفقه الله باختياره ، بل يحصل له التيسير في الدنيا لينصر عليه الحال في المعاد ، حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه فيكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألماً في خروج نفسه . وقال غيره : المعنى أن المؤمن يتلقى الأعراض الواقعة عليه لضعف حظه من الدنيا ، فهو كأوائل الودع شديد الميلان لضعف ساقه ، والكافر بخلاف ذلك ، وهذا في الغالب من حال الاثنين . قوله ( وقال ذكرها ) هو ابن أبي زائدة ، وهذا التعليق عنه وصله مسلم من طريق عبد الله بن نعيم ومحمد بن بشر كلاهما عنه . قوله ( حدثني سعد ) هو ابن إبراهيم المذكور من قبل . قوله ( حدثني ابن كعب ) يريد أنه مفاير لرواية سفيان عن سعد في شيئين : أحدهما إبهامه اسم ابن كعب ، والثاني نصريه بالتحديد فيستفاد من رواية سفيان تسميته ومن رواية ذكرها التصريح باتصاله . وقد وقع في رواية لمسلم عند سفيان عبد الرحمن بن كعب ، ولعل هذا هو السر في إبهامه في رواية ذكرها . ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروايتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، قوله ( حدثني أبي ) هو نليح ابن سليمان . قوله ( عن هلال بن علي من بني عامر بن لؤي ) كذا فيه ، وليس هو من أنفسهم وإنما هو من مواليهم واسم جده أسامة وقد ينسب إلى جده ، ويقال له أيضاً هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال وهو مدني تابعي صغير موثق ، وفي الرواة هلال بن أبي هلال سلة القهري تابعي مدني أيضاً يروي عن ابن عمر ، روى عنه أسامة ابن زيد الليثي وحده ، وهم من خلطة بهلال بن علي . وفيهم أيضاً هلال بن أبي هلال مدحجي تابعي أيضاً يروي عن أبي هريرة ، وهلال بن أبي هلال أبو ظلال بصري تابعي أيضاً ، يأتي ذكره قريباً في باب فضل من ذهب بصره . وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أسامة أفرد الخطيب في المتفق عن أبي ظلال وقال أنه مجهول ، ولست أستبعد أن يكون واحداً . قوله ( من حيث أتتها الريح كفأتها ) بفتح الكاف والفاء والهمز أي أماتها ، ونقل ابن التين أن منهم من رواه بغير همز ثم قال : كأنه سهل الهدو ، وهو كما ظن والمعنى أماتها . قوله ( فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء ) قال عباس : كذا فيه ، وصوابه فإذا انقلبت ، ثم يكون قوله تكفأ وجوعاً إلى وصف المسلم ، وكذا ذكره في التوحيد . وقال الكرمان : كان المناسب : أن يقول فإذا اعتدلت تكفأ بالريح كما تكفأ المؤمن بالبلاء ،

لكن الریح أيضا بلاء بالنسبة الى الحامة ، أو لانه لما شبه المؤمن بالحامة أثبت للشبه به ما هو من خواص المهبة . قلت : ويحتمل أن يكون جواب « اذا » محذوفا ، والتقدير : استقامت ، أى فاذا اعتدلت الریح استقامت الحامة ، ويكون قوله بعد ذلك « تكفأ بالبلاء » رجوعا الى وصف المسلم كما قال عياض ، وسياق المصنف فى « باب المهبة والارادة » من كتاب التوحيد يؤيد ما قلت ، فانه أخرجه فيه عن محمد بن سنان عن فليح ماليا باسناده الذى هنا وقال فيه « فاذا سكنت اعتدلت » وكذلك المؤمن بكفأ بالبلاء . ( تنبيه ) : ذكر المزی فى الاطراف « فى ترجمة هلال بن على عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة حديث « مثل المؤمن مثل عامة الوریخ فى الطب عن محمد بن سنان عن فليح وعن ابراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عنه به » قال أبو القاسم - يعنى ابن عساكر - لم أجد حديث محمد بن سنان ولا ذكره أبو مسعود فأشار إلى ان خلفا تفرد بذكره . قلت : ورواية ابراهيم بن المنذر فى كتاب المرضی كما ترى لا فى الطب ، لكن الأمر فيه سهل ، وأما رواية محمد بن سنان فقد بينت أين ذكرها البخاری أيضا ، فيتمجب من خفاء ذلك على هذين الحافظين الكبيرين ابن عساكر والمزی ، والله الحمد على ما أتمم . قوله ( والفاجر ) فى رواية محمد بن سنان « والكافر » ، وهذا يظهر أن المراد بالمنافق فى حديث كعب بن مالك تفاق الكفر . قوله ( صماء ) أى صلبة شديدة بلا تجويف . قوله ( يقصمها ) يفتح أوله وبالقاف أى يكسرهما ، وكأنه مستند الداودی فيما فسر به الانجفاف ، أسكن لا يلزم من التعمير بما يدل على الكسر أن يكون هو الانقلاص ، لأن الفرض القدر المشترك بينهما وهو الازالة ، والمراد خروج الروح من الجسد . الحديث السادس حديث أبى هريرة أيضا ، قوله ( عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى صعصعة ) هكذا جرد مالك لسه ، ومنهم من ينسب الى جده ، ومنهم من ينسب عبد الله الى جده . ووقع فى رواية الاسماعيل من طريق ابن القاسم عن مالك « حدثني محمد بن عبد الله » ، فذكره . قوله ( أبا الحباب ) بضم المهملة وموحدين مخففا . قوله ( من يرد الله به خيرا يصب منه ) كذا الأكثر بكسر الصاد والفاعل الله ، قال أبو عبيد المروى : معناه يبتليه بالمصائب ليثيبه عليها . وقال غيره : معناه يوجه اليه البلاء فيصيبه . وقال ابن الجوزى : أكثر الحديثين رواية بكسر الصاد ، وسبقت ابن الحنابل بفتح الصاد ، وهو أحسن وأليق . كذا قال ، ولو عكس لكان أولى ، والله أعلم . ووجه الطيى الفتح بأنه أليق بالأدب لقوله تعالى ﴿ واذا مرضت فهو يشفين ﴾ . قلت : ويشهد لكسر ما أخرجه أحمد من حديث محمود بن لبيد ورفعته « اذا أحب الله فوما ابتلاه » ، فن صبر لله الصبر ومن جزع لله الجزع ، ورواية نقات ، إلا أن محمود بن لبيد اختلف فى سماعه من النبي ﷺ ، وقد رآه وهو صغير . وله شاهد من حديث أنس عند الترمذى وحسنه . وفى هذه الاحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن ، لأن الآدى لا ينفعك غالبا من ألم بسبب مرض أرم أو نحو ذلك مما ذكر ، وإن الامراض والاوراجع والآلام - بدنية كانت أو قلبية - تكفر ذنوب من تقع له . وسيأتى فى الباب الذى بعده من حديث ابن مسعود « ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطايا » ، وظاهره تعمير جميع الذنوب ، لكن الجمهور خصوا ذلك بالصغائر ، للحديث الذى تقدم التنبيه عليه فى أوائل الصلاة ، الصلوات الخمس واجتمعة الى الجمعة ومضان الى رمضان كفارات لما بينهما ، ما اجتنب الكبائر ، لحملوا المطلقات الواردة فى التكفير على هذا المقيد ، ويحتمل أن يكون معنى الاحاديث التى ظاهرها التعمير أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب ، فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب ، ويكون كثرة التكفير وقلة



باعتبار شدة المرض وخفته . ثم المراد بتكفير الذنب ستره أو محو أثره المرتب عليه من استحقاق العقوبة . وقد استدلل به على أن مجرد حصول المرض أو غيره بما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انضم إلى ذلك صبر المصاب أم لا ، وأبى ذلك قوم كالتقطيني في « المفهم » ، فقال : محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به في قوله تعالى ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة ﴾ الآية ، حينئذ يصل إلى ما وعد الله ورسوله به من ذلك . وتعقب بأنه لم يأت على دعواه بدليل ، وإن في تعبيره بقوله : بما أمر الله ، نظرا إذا لم يقع هنا صيغة أمر . وأجيب عن هذا بأنه وإن لم يقع النصريح بالامر فسياقه يقتضي الحث عليه والطلب له ، ففيه معنى الأمر . وعن الأول بأنه محل الأحاديث الواردة بالثقيب بالصبر على المظلة ، وهو محل صحيح ، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها ، بل هي إما ضعيفة لا يحتاج بها وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص ، فاعتبار الصبر فيما إنما هو لحصول ذلك الثواب الخاص ، مثل ما سيأتي فيمن وقع الطاعون ببلد هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد ، ومثل حديث محمد بن عمار عن أبيه عن جده وكانت له حبة سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يباغها بعمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم صبر على ذلك حتى يبلغ تلك المنزلة ، رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن خالدا لم يرو عنه غير ابنه محمد ، وأبوه اختلف في اسمه لكن إيهام الصحابي لا يضرك . وحديث صحبة - بمهملة ثم معجمة ثم موحدة وزن مسلمة - وقعه من أعطى فشكر ، وابتلى فصبر ، وظلم فاستغفر ، وظلم فغفر ، أو أثلث لم الأمن وهم مهتدون ، أخرجه الطبراني بسند حسن ، والحديث الآتي قريبا من ذهب بصره ، يدخل في هذا أيضا ، هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدوها لا تعدو أحد الأمرين ، وليس كما قال ، بل صح الثقيب بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال قال رسول الله ﷺ [ عجبا لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير <sup>(١)</sup> ] وأبى ذلك [ لأحد ] للمؤمن إن أصابته سراء فشكر الله فله أجر ، وإن أصابته ضراء فصبر فله أجر ، فكل قضاء الله للمسلم خير ، وله شاهد في حديث سبط بن أبي وقاص بلفظ : عجبت من قضاء الله للمؤمن ، إن أصابته خير حمد وشكر ، وإن أصابته مصيبة حمد وصبر ، فالمؤمن يؤجر في كل أمره ، الحديث أخرجه أحمد والبيهقي . ومن جاء عنه التعريح - بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول المصيبة ، بل إنما يحصل بها التكفير فقط - من السلف الأول أبو عبيدة بن الجراح ، فروى أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » وأصله في النسائي بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض بن غطفان قال دخلنا على أبي عبيدة لعمره من شكوى أصابته فقلنا : كيف بات أبو عبيدة ؟ فقات أمر أنه بحقيقة : أقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بت بأجر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ابتلاه الله ببلاء في جسده فهو له حطة ، وكان أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذي صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة ، أو سمعه وحله على التقييد بالصبر ، والذي نفاه مطلق حصول الأجر العادي عن الصبر . وذكر ابن بطلان أن بعضهم استدلل على حصول الأجر بالمرض بحديث أبي موسى الماضي في الجهاد باللفظ : إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقيما ، قال : فقد زاد على التكفير ، وأجاب بما حاصله أن الزيادة لهذا إنما هي باعتبار نيته أنه لو كان صحيحا لدام على ذلك العمل الصالح ، فتمنصل

(١) كان يابسا في الطبقات السابقة ، واكتناه من صحيح مسلم ٣ كتاب الزهد ، ١٣ - باب المؤمن أمره كله خير ، الحديث ٦٤

الله عليه هذه النية بأن يكتب له ثواب ذلك العمل ، ولا يلزم من ذلك أن يساوية من لم يكن يعمل في صحته شيئاً .  
 ومن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أبو هريرة ، فعند البخاري في الأدب المفرد ، بسند صحيح أنه قال : ما من مرض يصيبني أحب إلي من الحى ، لأنها تدخل في كل عضو منى ، وإن الله يعطى كل عضو قسطه من الأجر ، ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة برأيه . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن معاذ عن أبيه « عن جده أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ما جزاء الحى ؟ قال : تجري الحسنات على صاحبها ما اختلج عليه قدم أو ضرب عليه عرق ، الحديث ، والاولى حل الإنبات والتقى على حالين : فمن كانت له ذنوب مثلاً أقاد المرض تمحيصها ، ومن لم تكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك . ولما كان الأغلب من بنى آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق أن المرض كفارة فقط ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطلقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب يعادل الخطيئة ، فإذا لم تكن خطيئة توفر لصاحب المرض الثواب ، والله أعلم بالصواب . وقد استبعد ابن حبه السلام في القواعد حصول الأجر على نفس المصيبة ، وحصر حصول الأجر بسببها في الصبر ، وتعقب بما رواه أحمد بسند جيد عن جابر قال : استأذنت الحى على رسول الله ﷺ فأمر بها إلى أهل قباء ، فكفوا إليه ذلك فقال : ما شئتم ، إن شئتم دعوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً . قالوا : فدها ، ووجه الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ، ووعدهم بأنها طهور لهم . قلت : والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنتها الصبر حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من المخرج ما يلزم من قول أو فعل فالفضل واسع ، ولكن المنزلة منحة عن منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لنقص الأجر الموعود به أو التكفير ، فقد يستويان ، وقد يزيد أحدهما على الآخر ، فيقدر ذلك بقضى لأحدهما على الآخر . ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذي ذكرته قريباً ، والله أعلم

### ٣ - باب شدة المرض

٥٦٤٦ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَمْشِ ح

وَحَدَّثَنِي بَشَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَمْشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ سُرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٥٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَمْشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ

« عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَضَخٍ - وَهُوَ يَوْعَكَ وَغَسَاكَ شَدِيدًا - وَقُلْتُ : إِنَّكَ لَتَوَعَّكَ وَعَسَاكَ شَدِيدًا ، قَالَتْ : إِنْ ذَاكَ بَانَ فَكَ أَجْرَيْنِ . قَالَ : أَجَلٌ ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدْوَى إِلَّا حَاتَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ كَأَنَّهَا رَقَقُ الشَّجَرِ .

[ الحديث ٥٦٤٧ - أخرجه في : ٥٦٤٨ ، ٥٦٦٠ ، ٥٦٦١ ، ٥٦٦٧ ]

قوله ( باب شدة المرض ) أى ربيان ما فيها من الفضل . قوله ( وحديثي بشر بن محمد أخبرنا عبد الله ) مراراً

المبارك . قوله (عن الاعمش) كذا أعاد الاعمش بعد التحويل ، ولو وقف في السند الأول عند سفيان وحول ثم قال كلاهما عن الاعمش اسكان سائما ، لكن أظنه فعل ذلك لكونه سافه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية شعبة ، وقد أخرجها الاسماعيلى من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظه ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله ﷺ ، وصافه من رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن قبيصة شيخ البخارى فيه بلفظه ما رأيت أحدا كان أشد عليه الوجع ، والباقي سواء ، والمراد بالوجع المرض ، والعرب تسمى كل وجع مرضا . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود الآتى في الباب الذى يليه ، وقوله فى آخره : لإحاط الله بحماه مهمة ومد وتشديد المشاة أصله حانت بمشائين فأدغم أحداهما فى الأخرى ، والمعنى فتت وهو كناية عن إذهاب الخطايا . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفرياني ، وسفيان هو الثوري

### ٣ - باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل

٥٦٤٨ - **حديث** عبدان عن أبي حمزة عن الاعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبيد الله قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وتغصك شديدا . قال : أجل ، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم . قلت : ذلك بأنك أجرب . قال : أجل ، ذلك كذلك ، ما من مسلم يصيبه أذى - شوكة فافوقها - إلا كثر الله بها سيئاته ، كما تحط الشجرة وزرقها ،

قوله (باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل) كذا الأكثر ، وللنفى الأول فالأول ، وجهها المستل ، والمراد بالأول الأولية فى الفضل ، والأمثل أفضل من المثالة والجمع أمائل وهم الفضلاء . وصدر هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الدارمى والنسائى فى الكبرى ، وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم كلهم من طريق طاهر بن عبد الله بن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال قلت يا رسول الله أى الناس أشد بلاء ؟ قال : الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، يقتل الرجل على حسب دينه ، الحديث وفيه «حتى يمضى على الأرض وما عليه خطيئة» ، أخرجه الحاكم من رواية العلاء بن المسيب عن مصعب أيضا . وأخرج له شاعدا من حديث أبي سعيد ولفظه قال : الانبياء ، قال : ثم من ؟ قال العلماء قال : ثم من ؟ قال : الصالحون ، الحديث ، وليس فيه ما فى آخر حديث سعد ، ولعل الاشارة بلفظه الأول فالأول ، الى ما أخرجه النسائى وصححه الحاكم من حديث فاطمة بنت العيمان أخت حذيفة قالت : أتيت النبي ﷺ فى لساء نعوده ، فإذا بسقاء يقطر عليه من شدة الحمى ، فقال : إن من أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . قوله (عن أبي حمزة) هو السرى بضم المهملة وتشديد الكاف . قوله (عن إبراهيم التيمي) هو ابن يزيد بن شريك ، والحارث بن سويد هو تيمى أيضا ، وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق كوفيون ، وليس للحارث بن سويد فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر يأتى فى الدعوات ، لكنهما عنده من طرق عديدة ، وله عنده ذلك معنى فى الاشارة من روايته عن علي بن أبي طالب . قوله (دخلت) على النبي ﷺ وهو يوعك) فى رواية سفيان التى قبلها أتيت النبي ﷺ فى مرضه ، والوعك بفتح الواو وسكون العين المهملة الحمى وقد نفتح وقيل ألم الحمى ، وقيل تعبها ، وقيل إزعاجها المزعج وتعبها إياه ، ومن الأصحى الوعك

الحر ، فان كان محضاً قلعل الحى سميت وعكا لحرارتها . **قوله** ( ذلك ) إشارة الى مضاعفة الاجر بشدة الحى ، وعرف بهذا أن فى الرواية السابقة فى الباب قبله حدا يعرف من هذه الرواية وهو قوله « انى أرسلك كما يوسع رجلان منكم » . **قوله** ( أجل ) أى نعم وزنا ومعنى . **قوله** ( أذى شركة ) التنوين فيه للتأويل لا للجنس ليصح ترتيب قوتها ودونها فى العظم والحفارة عليه بائنا ، وهو يحتمل فوقها فى العظم ودونها فى الحفارة وعكسه ، والله أعلم . **قوله** ( كاتحط ) بفتح أوله وضم المهملة وتشديد الطاء المهمة أى تلقية منتثراً . والحاصل أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الاجر ، ثم زاد عليه بمد ذلك أن المضاعفة تنهى الى أن تحط السيئات كلها ، أو المعنى : قال نعم شدة المرض ترفع الدرجات وتحط الخطيئات أيضا حتى لا يبقى منها شئ ، ويشير الى ذلك حديث سعد الذى ذكرته قبل « حتى يمشى على الارض وما عليه خطيئة » ومثله حديث أبى هريرة عند أحمد وابن أبى شيبة بلفظ « لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقى الله وليس عليه خطيئة » قال أبو هريرة : ما من وجع يصيبنى أحب الى من الحى ، أنها تدخل فى كل مفصل من ابن آدم ، وإن الله يعطى كل مفصل قطعه من الاجر ، ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الانبياء على نبينا محمد ﷺ ولحق الاولياء بهم لقربهم منهم وإن كانت درجاتهم منقطعة عنهم ، والسرفيه أن البلاء فى مقابلة النعمة ، فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد ، ومن ثم ضوفا هذه الحر على العبد ، وقيل لأهميات المؤمنين ( من بات منكى بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ) قال ابن الجوزى : فى الحديث دلالة على أن القوي يحمل ما حل ، والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قربت المعرفة بالمبتلى مان عليه البلاء ، ومنهم من ينظر الى أجر البلاء فيكون عليه البلاء ، وأعلى من ذلك درجة من يرى أن هذا تصرف المالك فى ملكه فيسلم ولا يمرض ، وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء ، وأسمى المراتب من يتلذذ به لانه عن اختياره نفساً ، والله أعلم

### ٤ - باب وجوب عبادة المريض

٥٦٤٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** أبو عوانة بن منصور عن أبى واثل عن أبى موسى الأشعرى قال « قال رسول الله ﷺ : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكروا للماني »

٥٦٥٠ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة قال أخبرنى أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد ابن مقرن عن البراء بن عازب رضى الله عنهم قال « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، ولبس الحرير والديباج والأسقبرق ، وعن لافقى ، والمبثرة . وأمرنا أن نجمع الجنائز ، ونعود المريض ، ونفشى السلام »

**قوله** ( باب وجوب عبادة المريض ) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الامر بالعبادة وتقدم حديث أبى هريرة فى الجنائز « حتى المسلم على المسلم خمس » فذكر منها عبادة المريض ، ووقع فى رواية مسلم « خمس يجب للمسلم على المسلم » فذكرها منها ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الامر على الوجوب بمعنى الكفاية كاطعام الجائع وفك الاسير ، ويحتمل أن يكون للتبليغ على التواصل والألفة ، وجزم الداودى بالاول فقال : هى فرض يجمعه

بعض الناس عن بعض ، وقال الجمهور : هي في الأصل ندب ، وقد تصل الى الوجوب في حق بعض دون بعض . وعن الطبري : تتأكد في حق من ترجى بركته ، ونسب فيمن براى حاله ، وتباح فيما عدا ذلك ، وفي الكافر خلاف كما سيأتي ذكره في باب مفرد . ونقل النورى الاجماع على عدم الوجوب ، يعنى على الاعيان . وقد تقدم حديث أبي موسى المذكور هنا في الجهاد في الولاية ، وذكر بعده حديث البراء مختصرا مقتصر على بعض الخصال السبع ، وبأى شرحه مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . واستدل بعموم قوله : عودوا المريض ، على مشروعية العيادة في كل مريض ، لكن استثنى بعضهم الأرملة لكون عائدته قد يرى ما لا يراه هو ، وهذا الأمر غاربي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالغنى عليه ، وقد عقبه المصنف به . وقد جاء في عيادة الأرملة بخصوصها حديث زيد بن أرقم قال : عانى رسول الله ﷺ من وجع كان يعنى ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وهو عند البخارى في الأدب المفرد ، وسياقه أتم ، وأما ما أخرجه البيهقي والطبراني سرفوطا ثلاثة ليس لهم عيادة : العين والدمل والضررس ، فصحيح البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير ، ويؤخذ من إطلاقة أيضا عدم التقيد بزمان يمضى من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور ، وجزم الغزالي في الاحياء ، بأنه لا يعاد إلا بعد ثلاث ، واستدل على حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس : كان النبي ﷺ لا يعود مريضا إلا بعد ثلاث ، وهذا حديث ضعيف جدا تفرد به مسلمة بن علي وهو متروك ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : هو حديث باطل ، ووجدت له شاهدا من حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفيه راو متروك أيضا . وبلحق بعبادة المريض تعهده وتفقد أحواله والتلطف به ، وربما كان ذلك في العادة سببا لوجود نفاطه وانتعاش قوته . وفي إطلاق الحديث أن العيادة لا تقيد بوقت دون وقت ، لكن جرت العادة بها في طرفي النهار ، وترجمة البخارى في الأدب المفرد العيادة في الليل ، وساق عن خالد بن الربيع قال : لما قتل حذيفة أثوه في جوف الليل أو عند الصبح فقال : أى ساعة هذه ؟ فآخبروه ، فقال : أعوذ بالله من صباح الى النار ، الحديث ، ونقل الاثر من أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف : تعود فلانا ؟ قال : ليس هذا وقت عيادة . ونقل ابن الصلاح عن الفراءى أن العيادة تستحب في الشتاء . ايلا وفي الصيف نهارا ، وهو غريب . ومن آدابها أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر المريض أو يشق على أهله ، فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس كما في حديث جابر الذي بعده . وقد ورد في فضل العيادة أحاديث كثيرة جيا . منها عند مسلم والترمذي من حديث ثوبان : ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خرقة الجنة ، وخرقة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء ثم هاء هي الثمرة اذا نضجت ، شبه ما يحوزه عائد المريض من الثواب بما يحوزه الذي يجتنى الثمر . وقيل المراد بها هنا الطريق ، والمعنى أن العائد يمشى في طريق يؤديه الى الجنة ، والتفسير الاول أولى ، فقد أخرجه البخارى في الأدب المفرد ، من هذا الوجه وفيه : قلت لأبي قلابة : ما خرقة الجنة ؟ قال : جناها ، وهو عند مسلم من جملة المرفوع ، وأخرج البخارى أيضا من طريق عمر بن الحكم عن جابر دفعه : من عاد مريضا غاض في الرحمة حتى إذا قد استقر فيها ، وأخرجه أحمد والبراء وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه والفاظهم فيه مختلفة ، ولأحمد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن

### ٥ - باب عيادة المنفى عليه

٥٦٥١ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفیان عن ابن المنصور سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : «مرضتُ مرضاً ، فأتاني النبي ﷺ يودوني وأبو بكر وها مائشان ، فوجداني أغشى على ، فوضأ النبي ﷺ ثم صب وضوءه علي ، فأفقت فإذا النبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ، كيف أصنع في مالي ؟ كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبني بشيء ، حتى نزلت آية المهاد .

**قوله** ( باب عيادة المغمى عليه ) أي الذي يصيبه غشي فتعطل معه قوته الحساسة . قال ابن المنذر : قائمة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المغمى عليه ساقطة الفائدة لكونه لا يعلم بعائده ، ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مغمى عليه قبل عيادته ، فلعله وافق حضورهما . قلت : بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما وقبل دخولهما عليه ، ومجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه ، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله ، وما يرجي من بركة دعاء العائد ووضعه يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه هند التعويذ إلى غير ذلك ، وقد تقدم شرح حديث جابر المذكور في كتاب الطهارة وفي تفسير سورة النساء .

### ٦ - باب فضل من بصرع من الريح

٥٦٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن عمران أبي بكر قال حدثني عطاء بن أبي رباح قال : قال لي ابن عباس : ألا أريك امرأة من أهل الجنة ؟ قلت : بلى . قال : هذه المرأة السوداء أنت النبي ﷺ فقالت : إني أصرع وإني أنكشف ، فادع الله لي . قال : إن شئت صبرت ولك الجنة ، وإن شئت دهرت الله أن يعافيك . فقالت : أصبر . فقالت : إني أنكشف ، فادع الله لي أن لا أنكشف ، فدعاهما . حدثنا محمد بن أخبرنا محمد بن جريح أخبرني عطاء أنه رأى أم زفر ، تلك المرأة الطويلة السوداء ، على ستر الكعبة **قوله** ( باب فضل من بصرع من الريح ) انحباس الريح قد يكون سببا للصرع ، وهي علة تمنع الاعضاء الرئيسة عن انفعالها منعا غير تام ، وسببه ريج غليظة تنحبس في منافذ الدماغ ، أو بخار ردي . يرتفع إليه من بعض الاعضاء ، وقد يتبعه تشنج في الاعضاء فلا يبقى الشخص معه منهجا بل يسقط ويقذف بالوبد لفظ الرطوبة ، وقد يكون الصرع من الجن ، ولا يقع إلا من النفوس الحبيطة منهم ، إما لاستحسان بعض الصور الإنسية وإما لايقاع الآذية به ، والاول هو الذي يثبت به جميع الاطباء ويذكرون علاجه ، والثاني يجمده كثير منهم ، وبعضهم يثبت به ولا يعرف له علاجا إلا بمقاومة الارواح الخيرة الطوية لتندفع آثار الارواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها . وعن نص منهم على ذلك إبطراط فقال لما ذكر علاج المصروع : هذا إنما ينفع في الذي سببه أخلاط ، وأما الذي يكون من الارواح فلا . **قوله** ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان . **قوله** ( عن عمران أبي بكر ) هو المعروف بالقصير ، وامم أبيه مسلم ، وهو بصري تابعي صغير . **قوله** ( ألا أريك ) ألا بتخفيف اللام قبلها موزة مفتوحة . **قوله** ( هذه المرأة السوداء ) في رواية جعفر المستغفرى في كتاب الصحابة ، وأخرجه أبو موسى في الذيل ، من

طريقه ثم من رواية عطاء الخراساني عن عطاء بن أبي رباح في هذا الحديث « فأراني حشبة صفراء عظيمة فقال : هذه سميرة الاسدية » . قوله (فقال إن بي هذه المؤنة (١)) وهو بضم الميم بعدها همزة ساكنة : الجنون ، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من هذا الوجه فقال في روايته « أن بي هذه المؤنة بمعنى الجنون » ، وزاد في روايته وكذا ابن منبه أنها كانت تجمع الصوف والشر والليف ، فإذا اجتمعت لها كبة عظيمة نقضتها فنزل فيما « ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها » الآية ، وقد تقدم في تفسير النحل أنها امرأة أخرى . قوله ( وإني أنكشف ) بمثابة وتشديد المعجمة من التكشف ، وبالنون الساكنة مخففا من الانكشاف ، والمراد أنها خشيت أن تظهر هورتها وهي لا تشر . قوله في الطريق الأخرى ( حدثنا محمد ) هو ابن سلام وصرح به في « الادب المفرد » ، ومحمد هو ابن يزيد . قوله ( انه رأى أم زفر ) بضم الزاي وفتح الفاء . قوله ( تلك المرأة ) في رواية الكشميني « تلك امرأة » . قوله ( على ستر الكعبة ) بكسر المهملة أي جالسة عليها معتمدة ، ويجوز أن يتعلق بقوله « وأى » . ثم وجدت الحديث في « الادب المفرد » للبخاري وقد أخرجه بهذا السند المذكور هنا بعينه وقال « على سلم الكعبة » ، فانه أعلم . وعند البزار من وجه آخر عن ابن عباس في نحو هذه القصة أنها قالت « إني أخاف الحديث أن يجرديني » ، فدعا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستاذ الكعبة فتتعلق بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج هذا الحديث مطولا ، وأخرجه ابن عبد البر في « الاستيعاب » من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم أنه سمع طاوسا يقول « كان النبي ﷺ يؤتي بالمجانين فيضرب صدر أحدهم فيبرأ ، فأتي بمجنونة يقال لها أم زفر ، فضرب صدرها فلم يبرأ » ، قال ابن جريج وأخبرني عطاء ، فذكر كالذي هنا ، وأخرجه ابن منبه في « المعرفة » من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس عن نواز « وكان يثني عليها خيرا » ، وزاد في آخره « فقال : ان يقبعا في الدنيا فلما في الآخرة خير » ، وعرف بما أوردته أن اسمها سميرة وهي بمهملتين مصغر ، ووقع في رواية ابن منبه بقاء بدل العين ، وفي أخرى للمستغفرى بالكاف ، وذكر ابن سعد وعبد الغني في « المهمات » من طريق الزبير أن هذه المرأة هي ما شطه خديجة التي كانت تتعاهد النبي ﷺ بالزيارة كما سيأتي ذكرها في كتاب الادب إن شاء الله تعالى ، وقد يؤخذ من الطرق التي أوردتها أن الذي كان يأمر زفر كان من صرع الجن لا من صرع الخلط . وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شيئا بقصتها ولفظه « جاءت امرأة بما لم إلى رسول الله ﷺ فقالت : ادع الله . فقال : إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك » . قالت : بل أصبر ولا حساب علي . وفي الحديث فضل من يصرع ، وأن الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة ، وأن الأخذ بالشدّة أفضل من الأخذ بالرخسة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزم الشدة ، وفيه دليل على جواز ترك الدواي ، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والالتجاء إلى الله أنجع وأنفع من العلاج بالعقاقير ، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البدنية ، ولكن إنما يتنجح بأمرين : أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد ، والآخر من جهة المداوي وهو قوة توجهم وقوة قلبه بالنقوى والثوكل ، والله أعلم

## ٧ — باب فضل من ذهب بمرء

(١) قل هذه رواية الفارخ ، وهي غير رواية الجامع الصحيح القى في الأبدى

٥٦٥٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث قال حدثني ابن الهادي عن عمرو مولى الطيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله قال : إذا ابتليت عبدي بمحبتيه فصبر عوضته منها الجنة » . يريد عينيّه ، تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب فضل من ذهب بصره ) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد بن أرقم بلفظ « ما ابتلى عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره » ، ومن ابتلى ببصره فصبر حتى يلقى الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه ، وأصله عند أحمد بن حنبل بلفظ « ما ابتلى عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره » ، والطبراني من حديث ابن عمر بلفظ « من أذهب الله بصره ، فذكر نحوه » . **قوله** ( حديث ابن الهادي ) في رواية المصنف في الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح عن الليث ، حديث يزيد بن الهادي ، وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة . **قوله** ( عن عمرو ) أي ابن عمرو ميسرة ( مولى الطيب ) أي ابن عبد الله بن حنبل . **قوله** ( إذا ابتليت عبدي بمحبتيه ) بالثنية ، وقد فرهما آخر الحديث بقوله « يريد عينيّه » ، ولم يصرح بالذي فرهما ، والمراد بالمحبيتين المحبوتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه ، لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسره ، أو شرف فيجتنبه . **قوله** ( فذكر نحوه ) زاد الترمذي في روايته عن أنس « واحتسب » ، وكذا لابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة ، ولابن حبان من حديث ابن عباس أيضا ، والمراد أنه يصبر مستحضرا ما وعد الله به الصابر من الثواب ، لا أن يصبر مجردا عن ذلك ، لأن الأعمال بالنيات ، وابتلاء الله عبده في الدنيا ليس من محطه عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفاوة ذنوب أو لرفع منزلة ، فإذا تلى ذلك بالرضا ثم له المراد وإلا يصبر كما جاء في حديث سلمان « ان مريض المؤمن يحمله الله له كفاوة ومستمتبا » ، وان مريض الفاجر كالبحر عقهله أهله ثم أولوه فلا يدري لم عقل ولم أرسل ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » موقوفا . **قوله** ( عوضته منها الجنة ) وهذا أعظم العوض ، لأن الانتذاذ بالبصر بنفى بقاء الدنيا والانتذاذ بالجنة باق ببقائها ، وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشروط المذكور . ووقع في حديث أبي أمامة فيه قيد آخر أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » بلفظ « إذا أخذت كريمتيك فصبرت عند الصدمة واحتسبت » ، فإشار إلى أن الصبر للنافع هو ما يكون في أول وقوح البلاء فيفوض ويسلم ، والافنى تضجر وتقلق في أول وهلة ثم يئس فيصبر لا يكون حصل المقصود ، وقد مضى حديث أنس في الجنائز « انما الصبر عند الصدمة الاولى » ، وقد وقع في حديث العرباض فيما صححه ابن حبان فيه بشرط آخر ولفظه « اذا سلبت من عبدي كريمتيه وهو بهما ضنين لم أرض له ثوابا دون الجنة اذا هو حدثني عليهما » ، ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطريق ، واذا كان ثواب من وقع له ذلك الجنة ظاهري له أعمال صالحة أخرى يزداد في رفع الدرجات . **قوله** ( تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس ) أما متابعة أشعث بن جابر وهو ابن عبد الله بن جابر نسب إلى جده وهو أبو عبد الله الاعشى البصري الحدادي بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ، وحداد بن بطن من الأزدي ، ولهذا يقال له الأزدي ، وهو الحلي بضم المهملة وسكون الميم وهو مختلف فيه ، وقال الدارقطني يعتد به وليس له في البخاري إلا هذا الموضع فأخرجها أحمد بلفظ « قال ربكم من أذهب كريمتيه ثم صبر واحتسب كان ثوابه الجنة » . وأما متابعة أبي ظلال فأخرجها عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال « دخلت على أنس فقال



لى : أدنه ، متى ذهب بصرك ؟ قلت : وأنا صغير . قال : ألا أبشرك ؟ قلت : بلى ، فذكر الحديث بلفظ « ما لمن أخذت كريمته عندى جواء إلا الجنة » ، وأخرج الترمذى من وجه آخر عن أبي ظلال بلفظ « إذا أخذت كريمتى عندى فى الدنيا لم يكن له جواء عندى إلا الجنة » . ( تنبيه ) : أبو ظلال بكسر الظاء المشقة المعجمة والتخفيف اسمه هلال ، والذي وقع فى الأصل أبو ظلال بن هلال صوابه إما أبو ظلال هلال بمحذف « ابن » ، وإما أبو ظلال بن أبي هلال بزيادة « أبى » ، واختلف فى اسم أبيه فقيل ميمون وقيل سويد وقيل يزيد وقيل زيد ، وهو ضعيف عند الجميع ، إلا أن البخارى قال إنه مقارب الحديث ، وليس له فى صحيحه غير هذه المتابعة . وذكر المولى فى ترجمته أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وليس بمجيد ، لأن ابن حبان ذكره فى الضعفاء فقال : لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما ذكر فى الثقات هلال بن أبي هلال آخر روى عنه يحيى بن المتوكل ، وقد فرق البخارى بينهما ، ولهم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبي هلال تابعى أيضا روى عنه ابنه محمد ، وهو أصحح حالا فى الحديث منهما ، والله أعلم

٨ - باب عيادة النساء الرجال ، وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الانصار

٥٦٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « لما قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعُكِّ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَتْ : فَدَخَلْتُ هَلِيمًا قُلْتُ : يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ ، وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ قَالَتْ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْخُلَى يَقُولُ :

كُلُّ اسْرِي مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَازِكِ نَهْلِهِ  
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَتْ عَنْهُ يَقُولُ .

أَلَايْتَ شِمْرَى هَلْ أَبِينُ لَيْلَةً      بَرَادٍ وَحَوْلَى إِذْخِرَ وَجَلِيلُ  
وَهَلْ أَرْدَنْ بَوْمًا مِيَاةً يَجْنَةُ      وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَكُفْلُ

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحَبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتْهَا وَصَاعِهَا ، وَاقْلُ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجَنَّةِ ،

قَوْلُهُ ( باب عيادة النساء الرجال ) أى ولو كانوا أجانبا بالشرط المعتبر . قَوْلُهُ ( وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الانصار ) قال الكوماني : لأبى الدرداء زوجتان كل منهما أم الدرداء ، فالكبرى اسمها خيرة بالحاء المعجمة المفتوحة بعدها تحتانية ساكنة صحابية ، والصغرى اسمها هجيمة بالجيم والتخفيف وهى تابعية ، والظاهر أن المراد هنا الكبرى ، والمسجد مسجد الرسول ﷺ بالمدينة . قلت : وما ادعى أنه الظاهر ليس كذلك ، بل هى الصغرى ، لأن الأثر المذكور أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » من طريق الحارث بن عبيد ، وهو شامى تابعى صغير لم يلحق أم الدرداء الكبرى ، فانها ماتت فى خلافة عثمان قبل موت أبى الدرداء ، قال : رأيت أم الدرداء على رحالة أعراف ليس لها غشاء تعود رجلا من الانصار فى المسجد ، وقد تقدم فى الصلاة أن أم الدرداء كانت تجلس فى

الصلاة جلسة الرجل ، وكانت فقيمة ، وبينت هناك أنها الصغرى والصغرى عاشت الى أواخر خلافة عبد الملك بن مروان وماتت في سنة احدى وثمانين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، قالت : قد خلعت عليهما ، الحديث ؛ وقد اترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعاً . وقد تقدم أن في بعض طرقه . وذلك قبل الحجاب ، وأجيب بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عيادة المرأة الرجل فانه يجوز بشرط التستر ، والذي يجمع بين الأمرين ما قبل الحجاب وما بعده الآمن من الفتنة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب الهجرة من أوائل المغازي ، وقوله في البيت الذي أوله : ألا ليس شعري هل أبيت ليلة بواد ، كذا هو بالتنكير والابهام ، والمراد به وادي مكة . وذكر الجوهري في الصحاح ما يقتضي أن الشعر المذكور ليس لبلال ، فانه قال : كان بلال يمشي به ، وأورده بلفظ هل أبيت ليلة بمكة حول ، وقوله : شامة وطفيل ، هما جبلان عند الجمهور ، وصوب الخطأ بأنهما عيمان ، وقوله : كيف تجمدك ؟ أي تجمد نفسك ، والمراد به الإحساس ، أي كيف تعلم حال نفسك

### ٩ - باب عيادة الصبيان

٥٦٥٥ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا شعبة **قال** أخبرني **عاصم** **قال** سمعت **أبا عثمان** عن **أسامة بن زيد** رضي الله عنهما : أن ابنة **لنبي** **ﷺ** أرسلت إليه - وهو مع النبي **ﷺ** وسعد وأبي - : نحسب أن ابنتي قد حضرت فأشهدنا . فأرسل إليها السلام ويقول : إن الله ما أخذ وما أعطى ، وكل شيء عنده مسمى ، فلتعنسب ولتعصر . فأرسلت تقسم عليه ، فقام النبي **ﷺ** وقفا ، فرفع الصبي في حجر النبي **ﷺ** ونفسه تقتنع ففاضت عينا النبي **ﷺ** ، فقال له سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ قال : هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء من عباده ، ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء ،

**قوله** ( باب عيادة الصبيان ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد في قصة ولد بنت النبي **ﷺ** ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الجنائز . وقوله في هذه الطريق : أن ابنة ، في رواية الكشميني : أن بنتا ، وقوله : فأشهدنا ، كذا الأكثر وعند الكشميني : فأشهدها ، والمراد به الحضور ، وقوله : هذه الرحمة ، في رواية الكشميني أيضاً : هذه رحمة ، بالتنكير

### ١٠ - باب عيادة الأعراب

٥٦٥٦ - **حدثنا** **معل** بن **أسد** حدثنا **عبد العزيز بن مختار** حدثنا **خالد** عن **هكرمة** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما : أن النبي **ﷺ** دخل على أعرابي يسوده ، قال وكان النبي **ﷺ** إذا دخل على مريض يسوده قال له : لا بأس ، طهور أن شاء الله . قال قلت : طهور ؟ كلا ، بل هي حمي تقور - أو تقور - على شئ كثير ، تنزيره القهور . فقال النبي **ﷺ** : فنعم إذا

**قوله** (باب عبادة الأعراب) بفتح الهزة هم سكان البرادى . **قوله** (خالد) هو الحذاء . **قوله** (عن عكرمة عن ابن عباس) قال الاسماعيلي : رواه وهيب بن خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة فأرسله . قلت : قد وصله أيضا عبد العزيز بن عتار كما تقدم قريبا هنا ، وتقدم أيضا في علامات النبوة ، ووصله أيضا الشافعي كما سيأتى في التوحيد ، فإذا وصله الثلاثة من الثقات لم يضره إرسال واحد . **قوله** (دخل على أعرابي) تقدم في علامات النبوة بيان اسمه . **قوله** (لا بأس) أى أن المرض يكفر الخطايا ، **قوله** حصلت العافية فقد حصلت الفائدتان ، والا حصل ربح التكفير . وقوله « طهور » هو خبر مبتدأ محذوف أى هو طهور لك من ذنوبك أى مطهرة ، ويستفاد منه أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر فقط ، وقوله « ان شاء الله » يدل على أن قوله طهور دعاء لا خبر ، **قوله** (قلت) بفتح الهمزة على المخاطبة وهو استفهام إنكار . **قوله** (بل هى) أى الحى ، وفى رواية الكشميني « بل هو » أى المرض . **قوله** (تقوى أو تهور) شك من الراوى هل قالها بالفاء أو بالثالثة وهما بمعنى . **قوله** (تزيده) بضم أوله من أزاله إذا حمله على الزيارة بغير اختياره . **قوله** (فنعم اذا) الفاء فيه معقبة لمحذوف تقديره إذا أيدت فنعم ، أى كان كما ظننت ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك دعاء عليه ويحتمل أن يكون خبرا عما يشول إليه أمره . وقال غيره يحتمل أن يكون النبي ﷺ علم أنه سيموت من ذلك المرض فدعا له بأن تكون الحى له طهرة لذنوبه ، ويحتمل أن يكون أعلم بذلك لما أجابه الأعرابي بما أجابه ، وقد تقدم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شريحيل والد عبد الرحمن أن الأعرابي المذكور أصبح ميتا . وأخرجه الدولابى فى « الكنى » وابن السكن فى « الصحابة » ولفظه « فقال النبي ﷺ : ما قضى الله فهو كائن » فاصبح الأعرابي ميتا . وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن زيد ابن أسلم مرسلًا نحوه . قال المهلب : فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الامام فى عبادة مريض من رعيته ولو كان أهرايا جافيا ، ولا على العالم فى عبادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه ، وبأمره بالصبر لئلا يتسخط قدر الله فيسخط عليه ، ويسليه عن الله بل يغبطه بسقمه ، الى غير ذلك من جبر خاطره وعاطر أمه . وفيه أنه يبنى للمريض أن يتلقى الموعظة بالقبول ، ويحسن جواب من يذكره بذلك

## ١١ - باب عبادة المشرك

٥٦٥٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضى الله عنه « ان مُلاحاً يهودى كان يخدمُ النبي ﷺ ، فَرَضَ ، فَأَنَاهُ النبي ﷺ يَعُوذُ ، فَقَالَ : أَسْلَمَ ، فَأَسْلَمَ »  
وقال سعيد بن المسيب عن أبيه « لما حضرَ أبو طالب جاءه النبي ﷺ »

**قوله** (باب عبادة المشرك) قال ابن بطال : إنما تشرع عبادة إذا رعى أن يجيب الى الدخول فى الإسلام ، فأما إذا لم يطمع فى ذلك فلا . انتهى . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد ، فقد يقع بعبادته مصلحة أخرى . قال الماوردى : عبادة الذى جائزة ، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة . ثم ذكر المصنف حديث الس فى قصة الغلام اليهودي ، وتقدم شرحها مستوفى فى كتاب الجنائز ، وذكر قول من زعم أن اسمه هيد القدوس . **قوله** (وقال سعيد بن المسيب عن أبيه) تقدم موصولاً فى تفسير سورة القصص وفى الجنائز أيضا ، وتقدم شرحه مستوفى فى الجنائز

## ١٢ - باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة

٥٦٥٨ - حدثني محمد بن المثنى حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يهودونه في مرضه ، فصلى بهم جالساً ، فجعلوا يصلون قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا فلما فرغ قال : إن الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارتفعوا ، وإن صلى جالساً فصلوا جُلوساً . قال أبو مهد الله : قال الحميدى هذا الحديث منسوخ ، لأن النبي ﷺ آخر ما صلى صلى قاعداً والناس خلفه قياماً ،

قوله ( باب إذا عاد مريضاً لحضرت الصلاة فصلى ) أى المريض ( بهم ) أى بمن عاده . قوله ( يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . قوله ( أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يهودونه ) تقدم شرحه في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة ، وكذا قول الحميدى المذكور في آخره

## ١٣ - باب وضع اليد على المريض

٥٦٥٩ - حدثنا المكي بن إبراهيم أخبرنا أبو سعيد عن عائشة بنت سعد أن أباهما قال : تشكيت بمكة شكوى شديدة ، فجاءني النبي ﷺ يهودني ، فقلت : يا نبي الله ، إني أترك ما لا ، وإني لم أترك إلا بقاً واحدة ، فأوصي بثلاثي مالى وأترك الثالث ؟ فقال : لا . قلت : فأوصي بالنصف وأترك النصف ؟ قال : لا . قلت : فأوصي بالثالث وأترك لهما الثلثين ؟ قال للثالث ، والثالث كثير . ثم وضع يده على جبهته ، ثم مسح يده على وجهي وبطني ، ثم قال : اللهم اشف سمداً ، وأتم له هجرته . فازلت أجد بردة على كفيها فيها يخال إلى حق الساعة ،

٥٦٦٠ - حدثنا قتيبة قال حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك وعكا شديداً ، فمسحته بيدي فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وعكا شديداً ، فقال رسول الله ﷺ : أجل ، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم . فقلت : ذلك أنك أجري . فقال رسول الله ﷺ : أجل . ثم قال رسول الله ﷺ : ما من مسلم يصيبه أذى : مرضٌ فإسواه ، لإحاط الله سيئاته كما تحيط الشجرة ورقها .

قوله ( باب وضع اليد على المريض ) قال ابن بطال : في وضع اليد على المريض تأنيس له وتعرف لعدة مرضه ليدعو له بالعافية على حسب ما يبدو له منه ، وربما رقاها بيده ومسح على آله بما يفتتح به العليل إذا كان العائد صالحاً . قلت : وقد يكون العائد عارفاً بالعلاج فيعرف العلة فيصف له ما يناسبه . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين



الكرب وطماً فبنته لقلبه ، قال النوروى هو معنى قوله في حديث ابن عباس الاعرابى لا بأس . وأخرج ابن ماجه أيضا بسند حسن لكن فيه انقطاع عن عمر رفته اذا دخلت على سريض فرده بدعرك فان دعاه كدعاء الملاكة . وقد ترجم المصنف في الادب المفرد ما يوجب به المريض وأورد قول ابن عمر للحجاج لما قال له من أصابك قال أصابني دمن أمر بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله ، وقد تقدم هذا في العميد

### ١٥ - باب عيادة المريض راكباً ، وماشياً ، وردفاً على الحمار

٥٦٦٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هُثَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ عَلَى حمارٍ عَلَى إِكَّافٍ عَلَى قَطِيفَةٍ فَذَكَرَ ، وَأَرَدَفَ أَسَمَةَ وَرَاءَهُ ، يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ ، فَسَارَ حَتَّى سَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لَيْلَى سَلُولٌ ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَفِي الْمَجْلِسِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عِبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ . فَلَمَّا خَشِيتِ الْمَجْلِسَ حَاجَةً الدَّابَّةَ خَشَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَقَّةٍ بِرَدَائِهِ قَالَ : لَا تَغْبِرُوا عَلَيْنَا . فَلَمَّ النَّبِيُّ ﷺ وَوَقَفَ وَنَزَلَ فَدَعَاهُمُ إِلَى اللَّهِ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي : يَا أَيُّهَا الرَّبُّ ، إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا نَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا ، فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا ، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ قَدْ جَاءَكَ مِنَّا قَاصُصٌ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ : يَلِي بَارِسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَعْتَبْنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا فَإِنَّا نَحْبُ ذَلِكَ . فَاسْتَبَ السُّلُوكُ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَقْتُلُونَهُ ، فَلَمَّ بَرَزَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا ، فَارْكَبَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فَقَالَ لَهُ : أَيُّ سَعْدُ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْءُ مِنْهُ وَاصْفَحْ ، فَلَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا أَعْطَاكَ ، وَلَقَدْ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُعِيرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوَجَّهَ فَيُصْطَبَّوْهُ ، فَلَمَّ رَدَّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الْقَدِيِّ أَعْطَاكَ اللَّهُ تَسْرِقَ بَذَلِكَ ، فَذَلِكَ الْقَدِيُّ فَلَّ بِهِ مَا رَأَيْتَ »

٥٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ الْمُسَكِّرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي لَيْسَ بِرَاكِبٍ بَلْ وَلَا بِرَدَّوْنٍ »

قوله ( باب عيادة المريض راكباً وماشياً وردفاً على الحمار ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ ركب على حمار ، وفيه أنه أردفه يعود سعد بن عبادَةَ ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أواخر تفسير آل عمران ، وقوله د على حمار على إكاف على قطيفة ، د على ، الثالثة بدل من الثانية وهي بدل من الأولى . والحاصل أن الإكاف إلى الحمار والقطيفة فوق الإكاف والراكب فوق القطيفة ، والإكاف بكسر الميم وتخفيف الكاف ما يوضع على الدابة كالبرذعة ، والقطيفة كساء ، وقوله د فذكية ، بفتح الفاء واللام وكسر الكاف نسبة إلى فذك القرية المشهورة ، كأنها صنعت فيها ، وحكى بعضهم أن في رواية د فركبه ، بفتح الراء والموحدة الخفيفة من

الركوب والصغير للعمار وهو تصحيف بين ، وقوله في حديث جابر ، جاءني النبي ﷺ يعوذني ليس براكب بغل ولا برذون ، هذا القدر أفرد المزي في الأطراب ، وجعله الحميدي من جملة الحديث الذي أوله ، مرضت فأنا في رسول الله ﷺ يعوذني وأبو بكر وهما ماشيان ، وأظن الذي صنعه هو الصواب

١٦ - باب ما رخص للمريض أن يقول : إني وَجِعٌ ، أو وارساء ، أو اشتد بي الوجع

وقول أيوب عليه السلام ( إني مَسْنِي للضر وأنت أرحم الرحمن )

٥٦٦٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي تَيْمِجٍ وَأَيُّوبَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَبْرِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَرَسَ بِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَوْدَعْتُ تَحْتَ الْقِدْرِ فَقَالَ : أَيُذِيكَ هَؤُلَاءِ رَأْسُكَ ؟ قُلْتُ : نَم . فَمَا الْخَلْقَ فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ أَصْرَنِي بِالْفِدَاءِ .

٥٦٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكْرِيَاءُ أَخْبَرَنَا سَابِقَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ قَالَ سَمِعْتُ الْقَاسِمَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : وَارِئُهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ذَلِكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَأَسْتَغْفِرُكَ وَأَدْعُو لَكَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : وَأُنْكَلِيَاءَ ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأُظْلِكُ نَحْبَهُ مَوْتِي ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعْرِضًا بَعْضُ أَزْوَاجِكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بَلْ أَنَا وَارِئُهَا ، لَقَدْ حَمَمْتُ - أَوْ أَرَدْتُ - أَنْ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ فَأَهْبَدَ ، أَنْ يَقُولَ لِلْمُتَمَلِّحِينَ ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَتُّونَ ، نَم قُلْتُ : يَا أَبَا اللَّهِ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ . [ الحديث ٥٦٦٦ - طريقه في : ٧١١٧ ]

٥٦٦٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا سَلِيحُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَوْمَكَ ، فَسْتَيْتُهُ فَقُلْتُ : إِنَّكَ لَتَوَعِّدُكَ وَغَمًّا شَدِيدًا ، قَالَ : أَجَلٌ ، كَمَا يَوَعِّدُكَ رَجُلَانِ مِنْكُمْ . قَالَ : لَكَ أَجْرَانِ ؟ قَالَ : نَم ، مَا مِنْ مَسْلَمٍ يُصِيبُهُ أذى - مَرَضٌ فَإِسْوَاهُ - إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحْمُطُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا .

٥٦٦٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي سُلَيْمَةَ أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي زَمَنَ حَبَّةِ الْوَدَاعِ . فَقُلْتُ : بَلِّغْ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى ، وَأَنَا ذُو مَالٍ ، وَلَا يَرْتُنِّي إِلَّا ابْنَةُ لِي ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِبُئْسَى مَالٍ ؟ قَالَ : لَا . قُلْتُ فَالْشُّطْرُ ؟ قَالَ : لَا . قُلْتُ : أَلَيْسَ ؟ قَالَ : أَلَيْسَ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَسْكَنُ قُبُورَ النَّاسِ ، وَلَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهِ إِلَّا أَجِرْتَ عَلَيْهَا ، حَتَّى مَا تَحْمِلُ فِي فِئَامِ أَمْرِكَ .

قوله (باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجمع أو وارساء أو اشتد بي الوجع ، وقول أيوب عليه السلام : مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) أما قوله وإني وجمع ، فترجم به في كتاب الأدب المفرد وأورد فيه من طريق

هشام بن عروة عن أبيه قال : دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعني بنت أبي بكر وهي أمهما - وأسماء وجعة ، فقال لها عبد الله : كيف تهدينيك ؟ قالت : وجعت ، الحديث . وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : دخلت على أبي بكر رضي الله عنه في مرضه الذي توفي فيه ، فسلمت عليه وسألته : كيف أصبحت ؟ فاستوى جالسا ، فقلت : أصبحت بحمد الله بارئا ؟ قال : أما إني على ما ترى وجع ، فذكر القصة ، أخرجه الطبراني . وأما قوله : وأرأساه ، فصرح في حديث عائشة المذكور في الباب ، وأما قوله : اشتد بي الوجع ، فهو في حديث سعد الذي في آخر الباب ، وأما قول أيوب عليه السلام فاعترض ابن النين ذكره في الترجمة فقال : هذا لا يناسب التوبيخ ، لأن أيوب إنما قاله داعيا ولم يذكره للمخلوقين . قلت : لعل البخاري أشار إلى أن مطلق الشكوى لا يمنع ردا على من زعم من الصوفية أن الدعاء بكشف البلاء يقدح في الرضا والتسليم ، فنهى عن أن الطالب من الله ليس بمذموم ، بل فيه زيادة عبادة ، لما ثبت مثل ذلك عن المعصوم واثني الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك ، وقد روينا في قصة أيوب في فوائد ميمونة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق الزهري عن أنس رفعه ، أن أيوب لما طال بلاؤه ورفضه القريب والبعيد ، غير رجلين من إخوانه ، فقال أحدهما لصاحبه : لقد أذنب أيوب ذنبا ما أذنبه أحد من العالمين ، فبلغ ذلك أيوب = يعني لجرح من قوله - ودعاه فكشف ما به . وعند ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن نعيم موقوفا عليه نحوه وقال فيه : لجرح من قولهما جوعا شديدا ثم قال : بعزتك لا أرفع رأسي حتى تكشفه حتى ، ويحمد ، فأرفع رأسه حتى كشف عنه . فمكان مراد البخاري أن الذي يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله ، أو على غير طريق القسح والقتل والتضرع ، والله أعلم . قال القرطبي : اختلف الناس في هذا الباب ، وللتحقيق أن الألم لا يتدر أحد على رفعه ، والنفوس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطيع تغييرها عما جبلت عليه ، وإنما كلف العبد أن لا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل إلى تركه كالإفاقة في التأوه والجوع الزائد كأن من فعل ذلك خرج عن معاني أهل الصبر ، وأما مجرد التشكي فليس مذموما حتى يحصل القسح للقدور ، وقد انفقوا على كراهة شكوى العبد ربه ، وشكواه إنما هو ذكره للناس على سبيل التضرع ، والله أعلم . وروى أحمد في الإهداء عن طائوس أنه قال : أنين المريض شكوى ، وجزم أبو الطيب وابن الصباغ وجماعة من الشافعية أن أنين المريض وتأوّه مكره ، وتعبه التوى فقال : هذا ضعيف أو باطل ، فإن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود ، وهذا لم يثبت فيه ذلك . ثم احتج بحديث عائشة في الباب ، ثم قال : فلم لهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى ، فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى له . ولعلمهم أخذوه بالمعنى من كون كثرة الشكوى تدل على ضعف اليقين ، وتضرع بالقسح للقضاء ، وتورث شماتة الأعداء . وأما إخبار المريض صديقه أو طبيب به حاله فلا بأس به اتفاقا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث كعب بن عجرة في حلق المحرم رأسه إذا آذاه القمل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وقوله : أيؤذيكم هوام رأسك ، هو موضع الترجمة لنسبة الأذى للهوام ، وهي بتشديد الميم اسم للحشرات لأنها تنهم أن ندب ، وإذا أضيفت إلى الرأس اختصت بالقمل ، الثاني حديث عائشة ، قوله ( حدثنا يحيى بن يحيى أبو ذكريا ) هو النيسابوري الإمام المشهور وليس له في البخاري سوى مواضع يسيرة في الوكاة والوكالة والتفسيه والأحلام ، وأكثر منه مسلم ، ويقال إنه تفرد بهذا الإسناد وإن أحد كان يتمنى لو أمكنه الخروج إلى نيسابور ليسمع منه هذا الحديث ، ولكن



أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال ، **قوله** (وا راساه) هو تفجع على الرأس  
 أشدة ما وقع به من ألم الصداع ، وعند أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة  
 وجمع رسول الله ﷺ من جنازة من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول : وا راساه . **قوله**  
 (ذاك لو كان وأنا حي) ذاك بكسر الكاف إشارة الى ما يستلزم المرض من الموت ، أي لو صحت وأنا حي ، ويرشد  
 اليه جواب عائشة ، وقد وقع مصرحاً به في رواية عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة ولفظه ، ثم قال : ما ضرك لو مت  
 قبل فكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك ، وقولها ، وا تسكبه ، بضم المثناة وسكون الكاف وفتح اللام وبكسرهما  
 مع التحتانية الخفيفة وبعد الالف هاء الندبة ، وأصل الشكل فقد الولد أو من يمر على الفائد ، وليست حقيقته  
 هنا مرادة ، بل هو كلام كان يجري على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها . وقولها ، والله اني لأظنك تحب  
 موتي ، كأنها أخذت ذلك من قوله لها ، لو مت قبل ، وقولها ، ولو كان ذلك ، في رواية الكشمي ، ذاك ، بغير  
 لام أي موتها ، اظنك آخر يومك معرساً ، بفتح العين والمهمل وتشديد الراء المكسورة وسكون العين والتخفيف ،  
 يقال أعرس وعرس إذا بنى على زوجته ، ثم استعمل في كل جماع ، والاول أشهر ، فان التمرس النزول بليل .  
 ووقع في رواية عبيد الله ، (يكأن بك والله لو قد فعلت ذلك لقد رجعت الى بيتي فأعرست ببعض نساءك . قالت :  
 فتبسم رسول الله ﷺ ، وقولها ، بل أنا واراساه ، هي كلمة إضراب ، والمعنى : دعي ذكر ما تمجدينه من وجم  
 وأسك واشتغلي بي ، وزاد في رواية عبيد الله ، ثم يدي في وجهه الذي مات فيه ﷺ ، **قوله** (لقد هممت أو أردت)  
 شك من الراوي ، ووقع في رواية أبي نعيم ، أو وددت ، بدل ، أردت ، . **قوله** ( أن أرسل الى أبي بكر وابنه )  
 كذا الأكثر بالواو والاف الوصل والوحدة والنون ، ووقع في رواية مسلم ، أو ابنة ، بلفظ أو التي لشك وأو  
 للتخيير ، وفي أخرى ، أو آتيه ، بهزة مدودة بعدما مشاة مكسورة ثم متانية ساكنة من الايتان بمعنى الحي ،  
 والصواب الاول ، وأقل عياض عن بعض المحدثين تصويبها وخطأه وقال : ويوضح الصواب قولها في الحديث  
 الآخر عند مسلم ، ادعى لي أباك وأخاك ، وأيضاً فان مجيئه الى أبي بكر كان متعسراً لانه عجز عن حضور الصلاة مع  
 قرب مكانها من بيته . قالت : في هذا التعليل نظر ، لان سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان في ابتداء مرضه ﷺ ،  
 وقد استمر يصل بهم وهو مريض ويدور على نساءه حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عائشة . ويحتمل أن يكون  
**قوله** ﷺ ، لقد هممت الخ ، وقع بعد المفاوضة التي وقعت بينه وبين عائشة بمدة ، وان كان ظاهر الحديث بخلافه .  
 ويؤيد أيضاً ما في الأصل أن المقام كان مقام استئالة قلب عائشة ، فكأنه يقول : كما أن الامر يفوض لآبيك فان  
 ذلك يقع بحضور أخيك ، هذا ان كان المراد بالعهد العهد بالخلافة ، وهو ظاهر السياق كما سيأتي تقريره في كتاب  
 الاحكام ان شاء الله تعالى ، وإن كان أمير ذلك فلهذا أراد إحضار بعض عارمها حتى لو احتاج الى قضاء حاجة أو  
 الإرسال الى أحد لوجد من يبادر لذلك . **قوله** ( فأعهد ) أي أوصي . **قوله** ( أن يقول القائلون ) أي لتلا يقول ،  
 أو كراهة أن يقول . **قوله** ( أو يمتحن المتمنون ) بضم النون جمع متحن بكسرهما ، وأصل الجمع المتمنون فاستقلت  
 الضمة على الباء لحذفت فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فضمت النون ، وفي الحديث ما طبعتم عليه المرأة من  
 الغيرة ، وفيه مداعبة الرجل أمه والإقضاء اليهم بما يستره عن غيرهم ، وفيه أن ذكر الوجود ليس بشكاية ، فكأن من

سأكت وهو ساخط ، وكم من شاك وهو داض ، فالعمول في ذلك على عمل القلب لا على لفظ اللسان ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فسمته » ، وقع في رواية المستمل « فسميته » ، وهو تحريف ، ووجهت بأن هناك خطأ والتقدير فسمعت أئنيته . الحديث الرابع حديث عامر بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبي وقاص . قوله ( من وجمع اشتد بي ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الوصايا ، وقوله « زمن حجة الوداع » موافق لرواية مالك عن الزهري ، وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته « أن ذلك في زمن الفتح » ، والاول أرجح . والله أعلم

### ١٧ - باب قول المريض : قوموا عني

٥٦٩٩ - **عبد الله بن إبراهيم بن موسى** حدثنا هشام بن معمر . ح . حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما حضر رسول الله ﷺ - وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب - قال النبي ﷺ : « لم أكتب لكم كتابا لاتصلوا بعده . فقال عمر : إن النبي ﷺ قد قلب عليه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله . فاختلف أهل البيت ، فاخصموا . منهم من يقول : قرأوا يكتب اسم النبي ﷺ كتابا لن تصلوا بعده . ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما أكثروا الفتور والاختلاف عند النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ : قوموا . قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول : إن الرزية على الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب له ذلك الكتاب ، من اختلافهم ولعنهم »

قوله ( باب قول المريض قوموا عني ) أي اذا وقع من الحاضرين عنده ما يقتضى ذلك . قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني ، وقوله « حدثنا عبد الله بن محمد . هو المسندي ، وسأله المصنف هنا على لفظ هشام ، وسبق لفظ عبد الرزاق في أواخر المغازي ، وتقدم شرحه هناك ، ووقع هنا « قال رسول الله ﷺ : قوموا » وقد تقدم الحديث في كتاب العلم من رواية بونس بن يزيد عن الزهري بلفظ « فقال رسول الله ﷺ : قوموا عني » ، وهو المطابق للترجمة ، ولم أستحضره عند الكلام عليه في المغازي فنسبت هذه الزيادة لابن سعد ، وعزوها للبخاري أولى . ويؤخذ من هذا الحديث أن الأدب في العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره ، وأن لا يتكلم عنده بما يزعجه . وجملة آداب العيادة عشرة أشياء ، ومنها ما لا يختص بالعيادة أن لا يقابل الباب عند الاستئذان ، وأن يندق الباب برفق ، وأن لا يبههم نفسه كأن يقول أنا ، وأن لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء ، وأن يخفف الجلوس ، وأن يخفض البصر ، ويقلل السؤال ، وأن يظهر الرقة ، وأن يخلص الدواء ، وأن يوسع للمريض في الأمل ، ويشير عليه بالصبر لما فيه من جزيل الأجر ، ويجذره من الجوع لما فيه من الودر . قوله ( وكان ابن عباس يقول إن الرزية ) سبق الكلام عليه في الوفاة النبوية

### ١٨ - باب من ذهب بالصبي المريض ليئنه

٥٦٧٠ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة حدثنا حاتم - هو ابن إسماعيل - عن الجعيد قال سمعت السائب يقول « ذهبتُ بي خالتي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وجم . فسح رأسي ، ودعها لي بالبركة . ثم نوضاً فشربتُ من وضوئه ، وقتُ خلف ظهره فنظرتُ إلى خاتم النبوة بين كَتِفَيْهِ مثل زُرِّ الحَبَلَةِ ،

**قوله** ( باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له ) في رواية الكشميني « ليدعوله » ذكر فيه حديث الجعيد وهو ابن عبد الرحمن ، والسائب هو ابن يزيد ، وقد تقدم الحديث مشروحاً في الترجمة النبوية عند ذكر خاتم النبوة وأن خالة السائب لا يعرف اسمها ، وستأتي الإشارة إلى خصوص المسح على رأس المريض والدعاء بالبركة في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب تمنى المريض الموت

٥٦٧١ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت البناني « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال النبي ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه ، فإن كان لابد فاعلاً فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »  
[ الحديث ٥٦٧١ - طرقه في : ٦٣٥١ ، ٧٣٣٣ ]

٥٦٧٢ - **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « دخلنا على خباب مؤدّه - وقد اكتبوا سبع كيات - فقال : إن أصحابنا الذين ساقوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا ، وإننا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب ، ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوتُ به . ثم أتينا سرّة أخرى وهو بيني حائطاً له فقال : إن المسلم أيؤجر في كل شيء يُنفقه ، إلا في شيء يحمله في هذا التراب »  
[ الحديث ٥٦٧٢ - أطرافه في : ٦٣٤٩ ، ٦٣٥٠ ، ٦٤٣٠ ، ٦٤٣١ ، ٧٣٣٤ ]

٥٦٧٣ - **حدثنا** أبو ليثان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف « أن أبا هريرة قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : لن يدخل أحداً عمله الجنة . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله بفضله ورحمة . فلدّوا وقاربوا . ولا يتمنين أحدكم للموت ، إما محسناً فله أن يزداد خيراً ، وإما مسيئاً فله أن يستغيب »

٥٦٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شعبة قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال « سمعتُ عائشة رضي الله عنها قالت : سمعتُ النبي ﷺ وهو مستند إلى يقول : اللهم اغفر لي وارحمني والحقني بالحق الأمل »

**قوله** ( باب تمنى المريض الموت ) أى هل يمنع مطلقا أو يجوز في حالة ؟ ووقع في رواية الكشميهني نهي تمنى المريض الموت ، وكأن المراد منع تمنى المريض . وذكر في الباب خمسة أحاديث : الحديث الاول عن أنس ، **قوله** ( لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه ) الخطاب للصحابه ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عموما ، وقوله « من ضر أصابه ، حمله جماعة من السلف على الضر الدنيوي ، فإن وجد الضر الآخروي بأن خشي فتنة في دينه لم يدخل في النهي ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان « لا يتمنين أحدكم الموت اضطررل به في الدنيا ، على أن « في » في هذا الحديث سببية ، أى بسبب أمر من الدنيا ، وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة : ففي « الموطأ » عن عمر أنه قال « اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعبتي ، فاقبضني إليك غير مضجع ولا مفطره » ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر ، وأخرج أحمد وغيره من طريق عيسى ويقال عابس الغفاري أنه قال « يأطاهون خذني . فقال له عليم الكندي : لم تقول هذا ؟ ألم يقل رسول الله ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت ؟ فقال : اني سمعته يقول : بادروا بالموت سنا ، إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ، الحديث . وأخرج أحمد ايضا من حديث عوف بن مالك نحوه وأنه « قيل له : ألم يقل رسول الله ﷺ : ما عمر المسلم كان خيرا له ، الحديث ، وفيه الجواب نحوه ، وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم في القول في دبر كل صلاة وفيه « وإذا أردت بقرم فتنة فتوفني إليك غير مفتون » . **قوله** ( فإن كان لابد فاعلا ) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي في الدعوات « فإن كان ولا بد متمنيا للموت » . **قوله** ( فليقل الخ ) وهذا يدل على أن النهي عن تمنى الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة ، لأن في التني المطلق نوع اعتراض ومراغمة للقدر المحتوم وفي هذه الصورة المأمور بها نوع تقويض وتسليم للقضاء ، وقوله « فإن كان الخ » فيه ما يصرف الامر عن حقيقته من الوجوب أو الاستحباب ، ويدل على أنه لمطلق الإذن لأن الامر بعد الحظر لا يبقى على حقيقته . وقريب من هذا السياق ما أخرجه أصحاب السنن من حديث المقدم بن معد يكرب « حسب ابن آدم أقباج يقمن صلبه ، فإن كان ولا بد فثلث للطعام ، الحديث ، أى إذا كان لابد من الزيادة على القباجات فليقتصر على الثلث ، فهو إذن بالاعتصار على الثلث ، لا أمر يقتضي الوجوب ولا الاستحباب . **قوله** ( ما كانت الحياة خيرا لي ، وتوفني إذا كانت ) عبر في الحياة بقوله « ما كانت » لأنها حاصله ، فحسن أن يأتي بالصيغة المقتضية للاصاف بالحياة ، ولما كانت الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتي بصيغة الشرط . والظاهر أن هذا التفصيل يشمل ما إذا كان الضر دينيا أو دنيويا ، وسيأتي في التني من رواية النضر بن أنس عن أبيه « لولا أن رسول الله ﷺ قال لا تمنوا الموت لتمنيته ، فلعله رأى أن التفصيل المذكور ليس من التني المنهى عنه . الحديث الثاني حديث خباب ، **قوله** ( عن اسماعيل بن أبي خالد ) لشبهة فيه إسناد آخر أخرجه الترمذي من رواية غندر عنه عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب قال « دخلت على خباب » فذكر الحديث نحوه . **قوله** ( وقد اكتوى سبع كيات ) في رواية حارثة « وقد اكتوى في بطنه فقال : ما أعلم أحدا من أصحاب النبي ﷺ لقي من البلاء ما لقيت » ، أى من الوجع الذي أصابه ، وحكى شيخنا في « شرح الترمذي » احتمال أن يكون أراد بالبلاء ما فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهما ، كما وقع صريحا في رواية حارثة المذكورة عنه قال « لقد كنت وما أجد درهما على عهد رسول الله ﷺ ، وفي ناحية يتي أربعون ألفا » يعني الآن ، ونعقبه بأن غيره من الصحابة كان أكثر مالا منه كمعبد الرحمن بن عوف . واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب في أول الإسلام من

المشركين ، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يكون ثواب ذلك التعذيب ، وكان يجب أن لو بقى له أجره موفرا في الآخرة ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من السكى مع ورود النوى عنه ، كما قال عمران بن حصين : نهينا عن السكى فاكثرتنا فإفلاحنا ، أخرجه (١) قال : وهذا بعيد . قلت : وكذلك الذى قبله ، وسيأتى الكلام على حكم السكى قريبا في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . قوله ( إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا ) زاد فى الرقاق من طريق يحيى القطان عن اسماعيل بن أبى خالد ، شيئا ، أى لم تنقص أجورهم ، بمعنى أنهم لم يتعجلوها فى الدنيا بل بقيت موفرة لهم فى الآخرة ، وكأنه عنى بأصحابه بعض الصحابة ممن مات فى حياة النبي ﷺ ، فأما من عاش بعده فانهم اتسعت لهم الفتوح . وبؤيده حديثه الآخر : هاجرنا مع رسول الله ﷺ فوقع أجرنا على الله ، فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير ، وقد مضى فى الجناز وفى المأزى أيضا ، ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله ، وأن من اتسعت له الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال فى وجوه البر ، وكان من يحتاج إليه إذ ذاك كثيرا فكانت تقع لهم الموضع ، ثم لما اتسع الحال جدا وشمل العدل فى زمن الخلفاء الراشدين استغنى الناس بحيث صار النفى لا يجد محتاجا يضع يده فيه ، ولهذا قال خباب : وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا التراب ، أى الاتفاق فى البنيان . وأغرب الداودى فقال : أراد خباب بهذا القول الموت أى لا يجد المال الذى أصابه إلا وضعه فى القبر ، حكاه ابن التين ورده فأصاب ، وقال : بل هو عبارة عما أصابوا من المال . قلت : وقد وقع لأحمد بن يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبى خالد فى هذا الحديث بعد قوله إلا التراب : وكان يبنى حائطه ، ويأتى فى الرقاق نحوه باختصار ، وأخرجه أحمد أيضا عن وكيع عن اسماعيل وأوله دخلنا على خباب نعوده وهو يبنى حائطه له وقد اكتمى سبعا ، الحديث قوله ( ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به ) الدعاء بالموت أخص من تمنى الموت ، وكل دعاء تمنى من غير عكس ، فلذلك أدخله فى هذه الترجمة . قوله ( ثم أتينا مرة أخرى وهو يبنى حائطه له ) هكذا وقع فى رواية شعبة تكرار المجرى . ، وهو أحفظ الجميع فزيادته مقبولة ، والذى يظهر أن قصة بناء الحائط كانت سبب قوله أيضا : وإنا أصبنا من الدنيا ما لا نجد له موضعا إلا التراب . قوله ( إن المسلم ليؤجر فى كل شيء ينفعه إلا فى شيء يجعله فى هذا التراب ) أى الذى يوضع فى البنيان . وهو محمول على ما زاد على الحاجة ، وسيأتى تقرير ذلك فى آخر كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . ( نفيه ) هكذا وقع من هذا الوجه موقوفا ، وقد أخرجه الطبرانى من طريق عمر بن اسماعيل بن مجالد : حدثنا أبى عن بيان بن بشر واسماعيل بن أبى خالد جميعا عن قيس عن أبى حازم قال : دخلنا على خباب نعوده ، فذكر الحديث ، وفيه : وهو يعالج حائطه له فقال : إن رسول الله ﷺ قال : إن المسلم يؤجر فى نفقته كلها إلا ما يجعله فى التراب ، وعمر كذبه يحيى بن معين . الحديث الثالث والرابع حديث أبى هريرة ، قوله ( أخبرنى أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف ) هو أبو عبيد مولى ابن أزهر واسمه سعيد بن عبيد ، وابن أزهر الذى نسب إليه هو عبد الرحمن بن أزهر بن عوف ، وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف الزهرى ؛ هكذا اتفق هؤلاء عن الزهرى فى روايته عن أبى عبيد ، وخالفهم إبراهيم بن سعد عن الزهرى فقال : عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى هريرة ، أخرجه النسائى وقال : رواية الزبيدى أولى

بالصواب ، وإبراهيم بن سعد ثقة ، بمعنى ولكنه خطأ في هذا . قوله ( لن يدخل أحدا عمله الجنة ) الحديث يأتي الكلام عليه في كتاب الرقاق ، فانه أوردته مفردا من وجه آخر عن أبي هريرة وغيره ، وإنما أخرجه هنا استطرادا لا قصدا ، والمقصود منه الحديث الذي بعده وهو قوله ( ولا يتمنى الخ ) ، وقد أفرده في كتاب التني من طريق معمر عن الزهري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري . قوله ( ولا يتمنى ) كذا للاكثر باثبات التثنية ، وهو لفظ نفي بمعنى النهي . ووقع في رواية الكشميني ( لا يتمنى ) على لفظ النهي ، ووقع في رواية معمر الآتية في التني بلفظ ( لا يتمنى ) ، الأكثر ولفظ ( لا يتمنين ) ، لكشميني ، وكذا هو في رواية همام عن أبي هريرة بزيادة نون التأكيده ، وزاد بعد قوله أحكم الموت ( ولا يدع به من قبل أن يأتيه ) ، وهو قيد في الصورتين ، ومفهومه أنه اذا حل به لا يمنع من تمنيه رضا بقاء الله ولا من طلبه من الله لذلك وهو كذلك ، ولهذا التمكنه عقب البخاري حديث أبي هريرة بحديث عائشة ( اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق الأعلى ) ، إشارة الى أن النهي يختص بالحالة التي قبل نزول الموت ، فلهذا ذكره ما كان أكثر استحضاره وإثارة للاخفي على الأجل لهذا اللذان . وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة في الباب معارضا لأحاديث الباب أو ناسخا لها ؛ وقوى ذلك بقول يوسف عليه السلام ( توفني مسلما وألحقني بالصالحين ) قال ابن النين : قيل ان النهي منسوخ بقول يوسف فذكره ، ويقول سليمان ( وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ) ، وبحديث عائشة في الباب ، وبدعاء عمر بالموت وغيره . قال : وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارب الموت . قلت : وقد اختلف في مراد يوسف عليه السلام ، فقال قتادة : لم يتمنى الموت أحد إلا يوسف حين تكاملت عليه النعم وجمع له العمل اشتاق الى لقاء الله ، أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه . وقال غيره : بل مراده توفني مسلما عند حضور أجل ، كذا أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك بن مزاحم ، وكذلك مراد سليمان عليه السلام . وعلى تقدير الحمل على ما قال قتادة فهو ليس من شرعنا ، وإنما يؤخذ بشرح من قبلنا ما لم يرد في شرعنا النهي عنه بالانفاق ، وقد استشكل الإذن في ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق ، فكمن انتهى الى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش . والجواب أنه محتمل أن يكون المراد أن العبد يكون حاله في ذلك الوقت حال من يتمنى نزوله به ويرضاه أن لو وقع به ، والمعنى أن يطمئن قلبه الى ما يرد عليه من ربه ويرضى به ولا يقلق ، ولو لم يتفق أنه يموت في ذلك المرض . قوله ( إنما محسنا فلمله أن يزداد خيرا ، وإما مسيئا فلمله أن يستعذب ) أي يرجع عن موجب العتب عليه . ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ( وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا ) ، وفيه إشارة الى أن الممى في النهي عن تمنى الموت والدعاء به هو انقطاع العمل بالموت ، فان الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن الا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال . ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد والعبادة بالله تعالى عن الإيمان لأن ذلك نادر ، والإيمان بعد أن تخاطب بشاشته القلوب لا يسخطه أحد ، وعلى تقدير وقوع ذلك - وقد وقع لكن نادرا - فن سبق له في علم الله عاتمة السوء فلا بد من وقوعها طال عمره أو قصر ، فتعجيله بطلب الموت لا خير له فيه . ويؤيده حديث أبي أمامة ( ان النبي ﷺ قال اسعد : يا سعد ان كنت خلقت للجنة فا طال من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك ، أخرجه بسند لين ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ومسلم ( وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا ) ، واستشكل بانه قد يعمل السيئات فيزيده عمره شرا ، وأجيب بأجوبة : أحدها حمل المؤمن

٢٠ - باب دعاء المائد المريض

[ الحديث ٥٦٧٥ - أطرافه في : ٥٧٤٣ ، ٥٧٤٤ ، ٥٧٥٠ ]

**قوله** ( باب دعاء العائد المريض ) أى بالشفاء ونحوه . **قوله** ( وقالت عائشة بنت سعد ) أى ابن أبى وقاص ، وهذا طرف من حديثه الطويل فى الوصية بالثلث ، وقد تقدم موصولا فى د باب وضع اليد على المريض ، قريبا . **قوله** ( عن منصور ) هو ابن العتمر ، وإبراهيم هو النخعي . **قوله** ( إذا أتى مريضا أو أتى به ) شك من الراوى ، وقد حكى المصنف الاختلاف فيه فى الروايات المعلقة بعد . **قوله** ( لا يغادر ) باغين المعجمة أى لا يترك ، وقائدة التقييد بذلك أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه ، فكان يدعو له بالشفاء المطلق لا بطلاق الشفاء . **قوله** ( وقال عمرو بن أبى قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبى الضحى إذا أتى المريض ) وقع فى رواية النكشميين ، إذا أتى بالمريض ، وهو أصوب ، فأما عمرو بن أبى قيس فهو الراوى وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق ، ولم يخرج له البخارى إلا تقليدا ، وقد وقع لنا حديثه هذا موصولا فى د فوائد أبى العباس محمد بن نجيب . من رواية محمد بن سعيد بن سابق الترمذى عنه بلفظه ، إذا أتى

بالمريض ، وأما إبراهيم بن طهمان فوصل طريقه الأسماحيل من رواية محمد بن سابق التميمي الكوفي مزيل بفداد عنه بلفظ « إذا أتى بمريض » . **قوله** ( وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده وقال : إذا أتى مريضاً ) وهذا وصله ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جرير بلفظ « إذا أتى الى المريض فدعا له » ، وهي عند مسلم أيضا ، وقد دلت رواية كل من جرير وأبي عروبة على أن عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور أن الحديث عنه عن شيخين ، وأنه كان يحدث به قارة عن هذا وقارة عن هذا ، وقد أخرجه مسلم من طريق إسرائيل عن منصور عنهما كذلك ، ورجح عند البخاري رواية منصور عن إبراهيم وحده لأن الثوري رواها عن منصور كذلك كما سيأتي في أثناء كتاب الطب ، ووافقه ورقاء عن منصور عند النسائي ، وسفيان أحفظ الجميع ، لكن رواية جرير غير مرفوعة والله أعلم . وقد استشكل الدعاء للمريض بالعفاء مع ما في المرض من كفارة الذنوب والثواب كما تضافرت الأحاديث بذلك ، والجواب أن الدعاء عبادة ، ولا ينافي الثواب والكفارة لأنهما يحصلان بأول مرض وبالصبر عليه ، والداعي بين حستين : إما أن يحصل له مقصوده ، أو يعرض عنه بطلب نفع أو دفع ضرر ، وكل من فضل الله تعالى

#### ٢١ - باب وضوء المائت للمريض

٥٦٧٦ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فتوضأ فصب علي » . أو قال : صبوا عليه . فقلت : فقلت : يا رسول الله ، لا يرثني إلا كلابه ، فكيف الميراث ؟ فترأت آية الفرائض » **قوله** ( باب وضوء المائت للمريض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم تنبيه عليه قريبا في باب المضي عليه ، ولا يخفى أن عمله إذا كان العائد بحيث يتبرك المريض به

#### ٢٢ - باب من دعا برفع الوباء والحصى

٥٦٧٧ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « لما قدم رسول الله ﷺ وعك أبو بكر وبلال ، قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت كيف نجدك ؟ وما بلال وكيف نجدك ؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحصى يقول :

كل امرئ مصبوح في أهله  
وللوت أدنى من شركائه  
وكان بلال إذا ألقمته برقع عقيرته فيقول :

ألا ليت شعري هل أبجن ليلة  
بوادٍ ، وحول إذخر وجلجل  
وهل أردن يوما مياه مجنسة  
وهل تهدون لي شامة وظليل



قال قالت عائشة: فحدث رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: اللهم حَبِّبْ إلينا المدينةَ كحبنا مكة أو أشد ، وصحبتها ، وبارك لنا في صاعها ومُدّها ، واقلِّ حُمّاها فاجتمعا بالجحفة »

قوله ( باب الداء برفع الوباء والحمى ) الوباء يمد ولا يمد ، وجمع المقصور بلا همز أربية ، وجمع الميموز أوباء ، يقال أوبأت الأرض حمى مؤبنة ووبئت حمى وبنة ، ووبئت بضم الواو فهو موبوءة ، قال عياض : الوباء عموم الأمراض ، وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفرادها ، لكن ليس كل وباء طاعونا ، وعلى ذلك يحمل قوله الداودي لما ذكر الطاعون : الصحيح أنه الوباء ، وكذا جاء عن الحابل بن أحمد أن الطاعون هو الوباء ، وقال ابن الأثير في النهاية : الطاعون المرض العام ، والوباء الذي يفسده له الهواء فتفسد به الإخرجة والأبدان . وقال ابن سينا : الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده . قلت : ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذي ليس هو في شيء من الأوباء ، وهو كونه من طعن الجن كما سأذكره مبينا في د باب ما يذكر من الطاعون ، من كتاب الطب إن شاء الله تعالى . وساق المصنف في الباب حديث عائشة لما قدم النبي ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، ووقع فيه ذكر الحمى ولم يقع في سياقه لفظ الوباء ، لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع في بعض طرقه ، وهو ما سبق في أواخر الحج من طريق أبي أسامة عن هشام بن هروبة في حديث الباب . قالت عائشة : فقدمنا المدينة وهي أرباً أرض الله ، وهذا ما يؤيد أن الوباء أهم من الطاعون ، فإن وباء المدينة ما كان إلا بالحمى كما هو مبين في حديث الباب ، فدعا النبي ﷺ أن ينقل حماما إلى الجحفة ، وقد سبق شرح الحديث في د باب مقدم النبي ﷺ المدينة ، في أوائل كتاب المغازي ، ويأتي شيء مما يتعلق به في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وقد استشكل بعض الناس الداء برفع الوباء لأنه يتضمن الداء برفع الموت والموت حتم مقضى فيكون ذلك عبثا ، وأجيب بأن ذلك لا ينافي التعبد بالداء لأنه قد يكون من جهة الأسباب في طول العمر أو رفع المرض ، وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام وسبب الاستقام ومتكررات الأخلاق والأهواء والأدواء ، فمن ينكر التداوى بالدعاء يلزمه أن ينكر التداوى بالعقاقير ولم يقل بذلك الأشوذ ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم ، وفي الالتجاء إلى الداء مؤيد فائدة ليست في التداوى بغيره ، لما فيه من الخضوع والتذلل لرب سبحانه ، بل منع الداء من جنس ترك الأعمال الصالحة اتكالا على ما قدر ، فيلزم ترك العمل جملة ، ورد البلاء بالدعاء كرد السهم بالترس ، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتوس من رضى السهم ، والله أعلم

( عائشة ) اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا ، المعلق منها سبعة والبقية مرصولة ، المسكر منها فيه وفيما مضى أربعة وثلاثون طريقة والبقية خالصة ، والله مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة . ومن يرد الله به خيرا يصيب منه . وحديث عطاء أنه رأى أم زفر ، وحديث أنس في الحبشيتين ، وحديث عائشة أنها قالت وارضأه - إلى قوله - بل أنا وارضأه فقط . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثلاثة آثار ، والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٧٦ - كتاب الطب

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الطب ) كذا لهم ، الا النسفي فترجم « كتاب الطب » ، اول كفاة المرض ولم يفرد كتاب الطب ، وزاد في نسخة الصفاني « والادوية » . والطب بكسر المهملة وحكى ابن السيد تليثها . والطبيب هو الحاذق بالطب ، ويقال له ايضا طب بالفتح والكسر ومستطب وامرأة طب بالفتح ، يقال استطب ثمانى الطب واستطب استوصفه ، ونقل أهل اللغة أن الطب بالاسكس يقال بالاشتراك الداوى ولذا دأى وللداء ايضا فهو من الاضداد ، ويقال ايضا للرفق والسحر ، ويقال للشهوة والطرائق ترى في شعاع الشمس وللعنق بالثى . ، والطبيب الحاذق في كل شيء ، ورخص به المعالج عرفا ، واجمع في القلة اطبة وفي الكثرة أطباء . والطب نوعان : طب جسد وهو المراد هنا ، وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى . وأما طب الجسد فنه ما جاء في المنقول عنه عليه السلام ومنه ما جاء عن غيره ، وغالبه راجع الى التجربة . ثم هو نوعان : نوع لا يحتاج الى فكر وانظر بل فطر الله على معرفته الحيوانات ، مثل ما يدفع الجوع والعطش . ونوع يحتاج الى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج من الاعتدال ، وهو اما الى حرارة أو برودة ، وكل منهما إما الى رطوبة ، أو يبوسة ، أو الى ما يتركب منهما . وغالب ما يقاوم الواحد منهما بضده ، والدفع قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو أعسرهما . والطريق الى معرفته بتحقيق السبب والعلامة ، فالطبيب الحاذق هو الذى يسعى في تفريق ما يضر بالبدن جمعه أو عكسه ، وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه ، ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتياط عن المؤذى ، واستفراغ المادة الفاسدة . وقد أشير الى الثلاثة في القرآن : فالاول من قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مغيرات الصحة ، فاذا وقع فيه الصيام ازداد قابيح الفطر إبقاء على الجسد . وكذا القول في المرض الثانى وهو الحبة من قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ فانه استنبط منه جوار التيمم عند خوف استعمال الماء البارد . والثالث من قوله تعالى ﴿ أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ فانه أشير بذلك الى جواز حلق الرأس الذى منع منه المحرم لاستفراغ الأذى الحاصل من البخار المختنق في الرأس . وأخرج مالك في « الموطأ » عن زيد بن أسلم مرسله ان النبي ﷺ قال لرجلين : أيكما أطب ؟ قالا : يا رسول الله وفي الطب خير ؟ قال : أنزل الداء الذى أنزل الدواء .

#### ١ - باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء

٥٦٧٨ - **حدثنا** محمد بن المنثري **حدثنا** أبو أحمد الزبيري **حدثنا** عمرو بن سعيد بن أبي حسين قال حدثنا عطاه بن أبي رباح عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » **قوله** ( باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ) كذا للإسماعيل وابن بطلان ومن تبعه ، ولم أر لفظه باب ، من نسخ الصحيح الا النسفي . **قوله** ( أبو أحمد الزبيري ) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الاسدي ، نسب لجدّه وهو

أسد من بني أسد بن خزيمة ، فقد يلتبس بمن ينسب إلى الزبير بن العوام لسكونهم من بني أسد بن عبد العزى ، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتفقة في اللفظ المتفوقة في الدلالتين . وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة ، قال حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي أبو أحمد الزبيري ، وعند الأسماعيلي من طريق هارون بن عبد الله الحمال ، حدثنا محمد بن عبد الله الزبيري ، قوله ( عن أبي هريرة ) كذا قال عمرو بن سعيد عن عطاء ، وخالفه شبيب بن بشر فقال : عن عطاء عن أبي سعيد الخدري ، أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الطب ورواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ، هذه رواية عبد بن حميد عن محمد بن عبيد عنه ، وقال معتمر بن سليمان : عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة ، أخرجه ابن عاصم في الطب وأبو نعيم ، وهذا مما يرجح به رواية عمرو بن سعيد . قوله ( ما أنزل الله داء ) وقع في رواية الأسماعيلي : من داء ، و من داء زائدة ، ويحتمل أن يكون مفعول أنزل ، محدثاً فلا تكون من زائدة بل لبيان المحذوف ، ولا يخفى تكلفه . قوله ( إلا أنزل له شفاء ) في رواية طلحة بن عمرو من الزيادة في أول الحديث : يا أيها الناس تداروا ، ووقع في رواية طارق بن شهاب عن ابن مسعود رفعه ، أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداواوا ، وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، ونحوه للطحاوي وأبو نعيم من حديث ابن عباس ، ولاحد عن أنس ، أن الله حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداواوا ، وفي حديث أسامة بن شريك ، تداروا يا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، إلا داء واحداً الحرم ، أخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد ، والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم ، وفي لفظ : إلا السام ، بجملة مخففة بمعنى الموت . ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلي عن ابن مسعود نحو حديث الباب وزاد في آخره : عليه من علمه وجهه من جهله ، أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وسلم عن جابر رفعه : لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ ، باذن الله تعالى ، ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رفعه : أن الله جعل لكل داء دواء فتداواوا ، ولا تداروا بحرام ، وفي مجموع هذه الالفاظ ما يعرف منه المراد بالانزال في حديث الباب وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك النبي ﷺ مثلاً ، أو عبر بالانزال عن التقدير . وفيها التقييد بالحلل فلا يجوز التداوي بالحرام . وفي حديث جابر منها الإشارة إلى أن الشفاء متوقف على الإصابة باذن الله ، وذلك أن الدواء قد يحصل معه مجاوزة الحد في الكيفية أو الكمية فلا ينفع ، بل ربما أحدث داء آخر . وفي حديث ابن مسعود الإشارة إلى أن بعض الأدوية لا يعلمها كل أحد ، وفيها كلها إجابات الأسباب . وأن ذلك لا يتنافى التوكل على الله لمن اعتقد أنها باذن الله ، ويتقديره ، وإنما لا تتجمع بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها ، وأن الدواء قد يتقلب داء إذا قدر الله ذلك ، وإلى الإشارة بقوله في حديث جابر : باذن الله ، فليدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته . والتداوي لا يتنافى التوكل كما لا يتنافى دفع الجوع والعطش بالاكل والشرب ، وكذلك تجنب المهلكات والدعاء بطلب العافية ودفع المضار وغير ذلك ، وسيأتي مزيد لهذا البحث في باب الرقية ، إن شاء الله تعالى . ويدخل في عمومها أيضاً الداء القاتل الذي اعترف حذاق الأطباء بأن لا دواء له ، وأقروا بالعجز عن مداواته ، ولعل الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله : وجهه من جهله ، إلى ذلك فتكون باقية على عمومها ، ويحتمل أن يكون في الخبر حذف تقديره : لم ينزل داء يقبل الدواء إلا أنزل له شفاء ، والاول أولى . وما يدخل في قوله : وجهه من جهله ، ما يقع لبعض المرضى أنه يتدأري من داء بدواء فبرأ ثم يعثره ذلك الداء بعينه فيتداوى بذلك الدواء بعينه فلا ينفع ،

والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الدرا. فرب مريض تشابها ويكون أحدهما مركبا لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركبا فيقع الخطأ من هنا ، وقد يكون متحدا لكن يريد الله أن لا ينجع فلا ينجع ، ومن هنا تخضع وقاب الأطباء . وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي خزيمة وهو بمجعة وزاى خفيفة عن أبيه قال : قلت يارسول الله أرأيت رقي نسترقها ودواء نتداوى به هل يرد من قدر الله شيئا ؟ قال : هي من قدر الله تعالى . والحاصل أن حصول الشفاء بالدواء إنما هو كدفع الجوع بالأكل والعطش بالشرب ، وهو ينجع في ذلك في الغالب ، وقد يتخلف لمافع والله أعلم . ثم الداء والدواء كلاهما يفتح الدال والمد ، وحكى كسر دال الدواء . واستثناء الموت في حديث أسامة بن شريك واضح ، وإعل التقدير لإداء الموت ، أى المرض الذى قدر على صاحبه الموت . واستثناء الهرم في الرواية الأخرى إما لأنه جملة شيئا بالموت والجامع بينهما نقص الصحة ، أو لقربه من الموت وإفضائه اليه . ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا والتقدير : لكن الهرم لا دواء له ، والله أعلم

## ٢ - باب هل يداوى الرجل المرأة ، والمرأة الرجل

٥٦٧٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا بشر بن الفضل عن خالد بن ذكوان عن ربيع بنت معوذ بن عفراء قالت « كنا نفزو مع رسول الله ﷺ نسقى القوم ونغذمهم ، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة ، **قوله** ( باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل ) ذكر فيه حديث الربيع بالتشديد « كنا نفزو ونسقى القوم ونغذمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة ، وليس في هذا السياق تعرض للدواة، إلا إن كان يدخل في عموم قولها « نغذمهم » ، نعم ورد الحديث المذكور بلفظ « نداوى الجرحى » ، ونرد القتلى ، وقد تقدم كذلك في « باب مداواة النساء الجرحى في الفزو » ، من كتاب الجهاد ، جرى البخارى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ الحديث ، ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس ، وإنما لم يحزم بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب ، أو كانت المرأة تصنع ذلك بمن يكون زوجها أو محرما . وأما حكم المسألة فتجاوز مداواة الا جانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك ، وقد تقدم البحث في شيء من ذلك في كتاب الجهاد

## ٣ - باب الشفاء في ثلاث

٥٦٨٠ - **حدثني** الحسين حدثنا أحمد بن منيع حدثنا مروان بن شجاع حدثنا سالم الأنطس عن سمير ابن جهم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « الشفاء في ثلاث : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكية نار . وأهى أمقى عن الكية » رفع الحديث

ورواه القسبي عن آيث عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ في العسل والمحجم [ الحديث ٥٦٨٠ - طرقة ف : ٥٦٨١ ]

٥٦٨١ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سريج بن يونس أبو الحارث حدثنا مروان بن شجاع عن

سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « الشفاء في ثلاثة : في شربة عجم ، أو شربة حسل ، أو كية بنار . وأنهى أمي عن السكي » .

**قوله** ( باب الشفاء في ثلاث ) سقطت الترجمة لأنني ، ولفظ : باب ، لا مرخص . **قوله** ( حدثني الحسين ) كذا لهم غير مذسوب ، وجزم جماعة بأنه ابن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني ، قال السكلا بادي : كان يلازم البخاري لما كان بنيسابور وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعه منه ، يعني شيخه في هذا الحديث ، وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور أنه روى حديثا يقال : كتب عني محمد بن اسماعيل هذا الحديث . ورأيت في كتاب بعض الطلبة قد سمعه منه عني اه . وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثا وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم ، فرواية البخاري عنه من رواية الأكاثر عن الأصاغر . وأحمد بن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، فلورواه عنه بلا واسطة لم يكن عاليا له . وكانت وفاة أحمد بن منيع - وكنيته أبو جعفر - سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثلاثون سنة ، واسم جده عبد الرحمن وهو جد أبي القاسم البغوي لأمه ، ولذلك يقال له المنيعي وابن بنت منيع ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . وجزم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البكندى وقد أكثر البخاري الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر وهو من صغار شيوخه ، والحسين أصغر من البخاري بكثير ، وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القباني أو البكندى سوى هذا الحديث . وقول البخاري بعد ذلك : حدثنا محمد بن عبد الرحيم ، هو المعروف بصاعقة يكنى أبا يحيى وكان من كبار الحفاظ وهو من أصاغر شيوخ البخاري ومات قبل البخاري بسنة واحدة . وسريج بن يونس شيخه بمهملة ثم جيم من طبقة أحمد بن منيع ومات قبله بعشر سنين ، وشيخهما مروان بن شجاع هو الحرائي أبو عمرو ، وأبو عبد الله مولى محمد بن مردان بن الحكم نزل بغداد وقراء أحمد بن حنبل وغيره ، وقال أبو ساتم الرازي : يكتب حديثه وإيس بالقوى ، وإيس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات ، ولم يتفق وقوع هذا الحديث لبخاري عاليا ، فإنه قد سمع من أصحاب مروان بن شجاع هذا ، ولم يقع له هذا الحديث عنه إلا بواسطتين ، وشيخه سالم الأفطس هو ابن عجلان وما له في البخاري سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع عنه . **قوله** ( حدثني سالم الأفطس ) وفي الرواية الثانية عن سالم وقع عند الاسماعيلي . عن المنيعي حدثنا جدي هو أحمد ابن منيع حدثنا مروان بن شجاع قال ما أحفظه إلا عن سالم الأفطس حدثني ، فذكره ، قال الاسماعيلي : صار الحديث عن مروان بن شجاع بالشك منه فيمن حدثه به . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن مروان بن شجاع سواء ، وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن منيع مثل رواية البخاري الأولى بغير شك ، وكذا أخرجه الاسماعيلي أيضا عن القاسم بن زكريا عن أحمد بن منيع ، وكذا رويناه في « فوائد أبي طاهر الخفاف » ، حدثنا محمد بن يحيى بن صاعد حدثنا أحمد بن منيع . **قوله** ( عن سعيد بن جبيرة ) وقع في « مسند دعاج » من طريق محمد بن الصباح . حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس أظنه عن سعيد بن جبيرة ، كذا بالشك أيضا ، وكان ينبغي للاسماعيلي أن يعترض بهذا أيضا ، والحق أنه لا أثر للشك المذكور ، والحديث متصل بلا ريب . **قوله** ( عن ابن عباس قال : الشفاء في ثلاث ) كذا أورده موقوفا ، لكن آخره بشر بأنه مرفوع لقوله : وأنهى أمي عن السكي ، ولقوله

« رفع الحديث ، وقد صرح برفعه في رواية سريح بن يونس حيث قال فيه ، عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ولعل هذا هو السر في إيراد هذه الطريق أيضا مع نزولها ، وإنما لم يكتب بها عن الأول لتصریح في الأول بقول مروان ، حدثني سالم ، ووقعت في الثانية بالعننة . قوله ( رواه القمي ) بضم القاف وتشديد الميم هو يعقوب بن عوف بن سعد بن مالك بن هانئ بن عامر بن أبي عامر الأشعري ، لهذه أبي عامر محبة ، وكنية يعقوب أبو الحسن وهو من أهل قم ونزل الري ، قراه النسائي وقال الدارقطني ليس بالقوي ، وماله في البخاري سوى هذا الموضع . وليث شيخه هو ابن أبي سليم الكوفي سيء الحفظ . وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية القمي موصولا في « مسند البزار » وفي « الفيلانيات » ، في « جزء ابن بجيث » كلهم من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه بهذا السند ، وقصر بعض الشراح فنسبوه إلى تخرج سريح بن أبي نعيم في الطب ، والذي هددني نعيم بهذا السند حديث آخر في الحجامة لفظه « احتجموا ، لا بتبخير بكم الدم فيقتلكنم » . قوله ( في العسل والحجم ) في رواية الكشميني « والحجامة » ، ووقع في رواية عبد العزيز بن الخطاب المذكورة « ان كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي مصة من الحجام » ، أو مصة من العسل . وإلى هذا أشار البخاري بقوله « في العسل والحجم » وأشار بذلك إلى أن السكي لم يقع في هذه الرواية . وأغرب الحيدري في « الجمع » فقال في أفراد البخاري : الحديث الخامس عشر عن طاوس عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه ، قال : وبعض الرواة يقول فيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وفي العسل والحجم الشفاء ، وهذا الذي عزاه البخاري لم أراه فيه أصلا ، بل ولا في غيره ، والحديث الذي اختلف الرواة فيه هل هو عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس أو عن مجاهد عن ابن عباس بلا واسطة إنما هو في القبرين اللذين كانا بمذبان ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب الطهارة ، وأما حديث الباب فلم أراه من رواية طاوس أصلا ، وأما مجاهد فلم يذكره البخاري عنه إلا تعليقا كما بينته ، وقد ذكرت من وصله ، وسياق لفظه ، قال الخطابي انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس ، وذلك أن الحجم يستفرك الدم وهو أعظم الأخطا ، والحجم أنجمها شفاء . عند ميجان الدم ، وأما العسل فهو سهل للاخلاط البلغمية ، ويدخل في المعونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويجزئها من البدن ، وأما الكي فأنما يستعمل في الخلط الباغى الذي لا تنحسم مادته إلا به ، ولهذا وصفه النبي ﷺ ثم نهى عنه ، وإنما كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم ، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها « آخر الدواء الكي » ، وقد كوى النبي ﷺ سعد بن مساذ وغيره ، واكتوى غيره واحد من الصحابة . قلت : ولم يرد النبي ﷺ الحصر في الثلاثة ، فإن الشفاء قد يكون في غيرها ، وإنما نهى بها على أصول العلاج ، وذلك أن الأمراض الثلاثة تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية ، وشفاء الدموية بإخراج الدم ، وإنما خص الحجم بالذكر لسهولة استعمال العرب وإفهم له ، بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودا لها غالبا . على أن في التعبير بقوله « شرطة محجم » ما قد يتناول الفصد ، وأيضا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد ، والفصد في البلاد التي ليست بحارة أنجح من الحجم . وأما الاعتلاء الصفراوي وما ذكر معه فدواؤه بالمسهل ، وقد نهى عليه بذكر العسل ، وسبأني توجيه ذلك في الباب الذي بعده . وأما السكي فإنه يقع آخر الإخراج ما يتعسر إخراجها من الفضلات ، وإنما نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك ، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه

بحجم الداء فيتعجل الذي يكتوى التمدب بالنار لأمر مظنون ، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه السكى . ويؤخذ من الجمع بين كراهته ﷺ للسكى وبين استعماله أنه لا يترك مطلقا ولا يستعمل مطلقا ، بل يستعمل عند تعينه طريقا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء باذن الله تعالى ، وعلى هذا التفسير يحمل حديث المخيرة رفعه من اكتوى أو استرق فقد برىء من التوكل ، أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : علم من مجروح كلامه في السكى أن فيه نقما وإن فيه مضرة ، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب ، وقرب منه إخبار الله تعالى أن في الحر منافع ثم حرما لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع . انتهى ملخصا . وسيأتى الكلام على كل من هذه الامور الثلاثة في أبواب مفردة لها . وقد قيل إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمي المرض ، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غيرها ، والمادية كما تقسم حارة وباردة ، وكل منهما وإن اقمتم إلى رطوبة وبأسية ومركبة فالأصل الحرارة والبرودة وما عداها يفعل من إحداها ، فنه بالخبر على أصل المعالجة بضرب من المثال ، فالخارجة تعالج بإخراج الدم لما فيه من استفراغ المادة وتبريد المزاج ، والباردة بتناول المسهل لما فيه من التسخين والانضاج والتقطيع والتلطيف والجلد والتليين ، فيحصل بذلك استفراغ المادة برفق ، وأما السكى لخاص بالمرض المزمن لأنه يكون عن مادة باردة فقد تفسد مزاج العضو فاذا كوى خرجت منه ، وأما الأمراض التي ليست بمادية فقد أشير إلى علاجها بحديث دأبى من فيح جهنم فأبردوها بالماء . وسيأتى الكلام عليه عند شرحه إن شاء الله تعالى . وأما قوله د وما أحب أن أكتوى ، فهو من جنس تركه أكل الضب مع تقريره أكله على مائدته واعتذاره بأنه يماله

ع - باب الدواء بالأسل ، وقوله الله تعالى ( فيه شفاء للناس )

٥٦٨٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَجِّهُهُ الْخُلُوعُ وَالْعَصَلُ »

٥٦٨٣ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضِيلِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قُتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنْ كَانَ فِي نَفْسٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ - أَوْ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ - خَيْرٌ فِي شَرْطَةٍ بِحَجْمٍ ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ ، أَوْ لَقْعَةٍ بِنَارٍ تَوَافَقَ الدَّاءُ ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ ، »

[ الحديث ٥٦٨٣ - أطروقه في : ٥٦٩٧ ، ٥٧٠٢ ، ٥٧٠٤ ]

٥٦٨٤ - **حَدَّثَنَا** قَبَاسُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قُتَادَةَ عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ عَنْ أَبِي

سَعِيدٍ « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : أَخِي يَشْكِي بَطْنَهُ ، فَقَالَ : اسْقِهِ عَسَلًا . ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ : اسْقِهِ عَسَلًا . ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالثَةَ فَقَالَ : اسْقِهِ عَسَلًا ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : فُلْتُ ، فَقَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ ، اسْقِهِ عَسَلًا ، فَسَقَاهُ ، فَبَرَأَ »

[ الحديث ٥٦٨٤ - أطروقه في : ٥٧١٦ ]

**قوله** ( باب الدواء بالعسل ، وقول الله تعالى : فيه شفاء للناس ) كأنه أشار بذكر الآية الى أن الضمير فيها للعسل وهو قول الجمهور ، وزعم بعض أهل التفسير أنه للقرآن . وذكر ابن بطال أن بعضهم قال : ان قوله تعالى ( فيه شفاء للناس ) أى لبعضهم ، وحله على ذلك أن تناول العسل قد يضر ببعض الناس كن يكون حار المزاج ، لكن لا يحتاج الى ذلك لانه ليس في حله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق العرض . والعسل يذكر وبؤنث ، وأسماؤه تزيد على المائة ، وفيه من المنافع ما يخصه المرفق البغدادي وغيره فقالوا : يجلو الأساخ التي في العروق والامعاء ، ويدفع الفضلات ، ويفسل تحمل المعدة ، ويسخنها نسيخينا معتدلا ، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة والمنافذ ، وفيه تحليل للرطوبات أكلًا وطلاءً وتغذية ، وفيه حفظ المعجونات وإذهاب لكيفية الادوية المستكرهة ، وتنقية الكبد والصدر ، وإدراج البول والطعم ، ونفع للسعال السكاكين من البلغم ، ونفع لأصحاب البلغم والامزجة الباردة . وإذا أضيف اليه الخل نفع لأصحاب الصفراء . ثم هو غذاء من الاغذية ، ودواء من الادوية ، وشراب من الاشربة ، وحلوى من الحلواه ، وطلاء من الاطلية ، ومفرج من المفرحات . ومن منافعه أنه اذا شرب حارا بدمن الورد نفع من نهش الحيوان ، واذا شرب وحده بماء نفع من حصة السكب السكب ، واذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر ، وكذلك الخيار والقرع والبادنجان والليمون ونحو ذلك من الفواكه ، واذا اطح به البدن للفعل قتل القمل والصئبان ، وطول الشعر وحسنه ونضه ، وان اكتحل به جلاظلة البصر ، وان استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها . وهو عجيب في حفظ جيش الموتى فلا يسرع اليها البلى ، وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ، ولم يكن يعمل قدماء الاطباء في الادوية المركبة إلا عليه ، ولا ذكر للسك في أكثر كتبهم أصلا . وقد أخرج أبو نعيم في الطب النبوي ، بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه ومن لعن العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم بلاء ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أسانيد : الاول حديث عائشة و كان النبي ﷺ يسجه الحلواء والعسل ، قال الكرماني : الإعجاب أهم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء . فتؤخذ المناسبة بهذه الطريق ، وقد تقدم باقي الكلام عليه في كتاب الاطعمة . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الرحمن بن النسيل ) اسم النسيل حنظلة بن أبي عامر الأوسى الانصاري ، استشهد بأحد وهو جنب فسلته الملائكة فقيل له النسيل ، وهو فميل بمعنى مفعول ، وهو جد جد عبد الرحمن ، فهو ابن سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة ، وعبد الرحمن معدود في صفار التابعين لانه رأى أنسا وسهل بن سعد ، وحمل روايته عن التابعين ، وهو ثقة عند الأكثر واختلف فيه قول النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا . وكان قد عمر لجار المائة فلعله تنبه حفظه في الآخر وقد احتج به الشيخان ، وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة أى ابن النعمان الانصاري الأوسى يكنى أبا عمر ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في باب من بنى مسجدا ، في أوائل الصلاة ، وهو تابعي ثقة عندهم ، وأغرب عبد الحق فقال في الأحكام : وثقه ابن معين وأبو زوعة وضعفه غيرهما . وورد ذلك أبو الحسن بن القطان على عبد الحق فقال : لا أعرف أحدا وضعفه ولا ذكره في الضعفاء . وهو كما قال . قوله ( ان كان في شيء من أدويتكم أو يكون في شيء من أدويتكم ) كذا وقع بالشك ، وكذا لأحمد عن أبي أحمد الزبيري عن ابن النسيل ، وسيأتي بعد أبواب باللفظ الأول بغير شك ، وكذا لمسلم ، وذكرت فيه في باب الحجامة من الداء ، قصة ، وقوله



« أو يكون ، قال ابن التين صوابه « أو يكن ، لأنه معطوف على مجزوم فيكون مجزوما . قلت : وقد وقع في رواية أحد « إن كان أو إن يكن ، فلعل الراوى أشبع الضمة فظن السامع أن فيها رارا فأثبتها ، ويحتمل أن يكون التقدير : إن كان في شيء . أو إن كان يكون في شيء . ، فيكون التردد لاثبات لفظ يكون وعدمها ، وقرأما بعضهم بتثنية الواو وسكون النون ، وليس ذلك بمحفوظ . قوله ( فني شرطة محرم ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الميم قوله ( أو لادة بنار ) بذال معجمة ساكنة وعين مهملة ، اللذع هو الخفيف من حرق النار . وأما اللذع بالذال المهملة والعين المعجمة فهو طرب أو حش ذات الميم . قوله ( توافق الداء ) فيه إشارة إلى أن الكي إنما يشرع منه ما يتعين طريقا إلى إزالة ذلك الداء ، وأنه لا ينبغي التجربة لذلك ولا استعماله إلا بعد التحقق ، ويحتمل أن يكون المراد بالموافقة موافقة القدر . قوله ( وما أحب أن أكتوى ) سيأتي بيانه بعد أبواب . الحديث الثالث حديث أبي سعيد في الذي اشتكى بطنه فأمر يشرب العسل ، وسيأتي شرحه في « باب دواء البطون » . وشيخه عباس فيه هو بالموحدة ثم مهمة النسي بنون ومهملة ، وعبد الأعلى شيخه هو ابن عبيد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون

### باب - دواء بالبيان الإبل

٥٦٨٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا سلام بن مسكين أبو نوح البصري حدثنا ثابت من أنس « أن ناسا كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آوئا وأطعنا . فلما صحوا قالوا : إن المدينة وخة . فأنزلهم الحرّة في ذود له فقال : ائربوا من ألبانها . فلما صحوا قتلوا راعي الذي ﷺ ، واستاقوا ذوده . فبحث في آثارهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وتحرّ أعينهم ، فرأيت الرجل منهم يكسب الأرض بلسانه حتى يموت » قال سلام « فبلغني أن للحجاج قال لأنس : حدثني بأشد عقوبة عاقبة النبي ﷺ ، فحدثته بهذا ، فبلغ للحسن فقال : وددت أنه لم يحدثه ،

قوله ( باب الدواء بالبيان الإبل ) أي في المرض الملاثم له . قوله ( سلام بن مسكين ) هو الأزدى ، وهو بالتشديد ، وماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الادب . ووقع في اللباس عن موسى بن إسماعيل « حدثنا سلام عن عثمان بن عبد الله » فوعم السكلا باذى أنه سلام بن مسكين ، وليس كذلك بل هو سلام ابن أبي مطيع ، وسأذكر الحجة لذلك هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا ثابت ) هو البنانى ، ووقع الاسماعيلي من رواية يزي بن أسد « عن سلام بن مسكين قال حدث ثابت الحسن وأصحابه وأنا شاهد معهم ، فيؤخذ من ذلك أنه لا يشترط في قول الراوى حدثنا فلان أن يكون فلان قد قصد إليه بالتحديث ، بل إن سمع منه اتفاقا جاز أن يقول حدثنا فلان ، ورجال هذا الاسناد أيضا كلهم بصريون . قوله ( أن ناسا ) زاد يزي في روايته « من أهل الحجاز » وقد تقدم في الطهارة أنهم من عكل أو عرينة بالشك ، وثبت أنهم كانوا ثمانية وأن أربعة منهم كانوا من عكل وثلاثة من عرينة والرابع كان تبعا لهم . قوله ( كان بهم سقم فقالوا : يا رسول الله آوئا وأطعنا ، فلما صحوا ) في

السياق حذف تقديره فأوامهم وأطعمهم ، فلما سمعوا قالوا إن المدينة وحمّة ، وكان السقم الذي بهم أولا من الجوع أو من التعب فلما زال ذلك عنهم خشوا من وحم المدينة إما لكونهم أهل ريف فلم يعتادوا بالحضر ، وإما بسبب ما كنن بالمدينة من الحمى ، وهذا هو المراد بقوله في الرواية التي بعدها واجتروا المدينة ، وتقدم تفسير الجوى في كتاب الطهارة . ووقع في رواية بهز بن أسد بهم ضر وجهد ، وهو يشير إلى ما قلناه . قوله ( في ذود له ) ذكر ابن سعد أن عدد الذود كان خمس عشرة ، وفي رواية بهز بن أسد : أن الذود كان مع الراعى بجانب الحرة . قوله ( فقال اشربوا ألبانها ) كذا هنا ، وتقدم من رواية أبي قلابة وغيره عن أنس : من ألبانها وأبوالها ، . قوله ( فلما سمعوا ) في السياق حذف تقديره : فخرجوا فاشربوا فلما سمعوا . قوله ( وسمروا عليهم ) كذا الأكثر ، والكشميني باللام بدل الراء ، وقد تقدم شرحها . قوله ( فرأيت الرجل منهم يكلم الأرض بلسانه حتى يموت ) زاد بهز في روايته : مما يجد من الغم والوجع ، وفي صحيح أبي حنيفة هنا يمض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة ، قوله ( قال سلام ) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله : فبلغني أن الحجاج ، هو ابن يوسف الأمير المشهور ، وفي رواية أنس : فذكر ذلك قوم للحجاج فبعث إلى أنس فقال : هذا غامى فليكن بيدك - أى يصير غارنا له - فقال أنس : اتى أجمع من ذلك . قال حدثني بأشد عقوبة ، الحديث . قوله ( بأشد عقوبة عاقبه النبي ﷺ ) كذا بالتذكير على إرادة العقاب ، وفي رواية بهز : عاقبها ، على ظاهر اللفظ . قوله ( فبلغ الحسن ) هو ابن أبي الحسن البصرى ( فقال : وددت أنه لم يحدثه ) زاد الكشميني : وهذا ، وفي رواية بهز : فو الله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر فقال : حدثنا أنس ، فذكره وقال وقطع النبي ﷺ الأيدي والأرجل وسمل الأعين في مصيبة الله ، أفلا نفعل نحن ذلك في مصيبة الله ؟ وساق الاسماعيلي من وجه آخر عن ثابت : حدثني أنس قال : ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج ، فذكره ، وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مصرفا في العقوبة ، وكان يتعلق بأذى شعبة . ولا حجة له في قصة العربيين لأنه وقع التصريح في بعض طرقه أنهم ارتدوا ، وكان ذلك أيضا قبل أن تنزل الحدود كما في الذي بعده ، وقبل النهي عن المثلة كما تقدم في المنازى ، وقد حضر أبو هريرة الأمر بالتعذيب بالنار ثم حضر نسخه والنهي عن التعذيب بالنار كما مر في كتاب الجهاد ، وكان إسلام أبي هريرة متأخرا عن قصة العرينيين ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في باب أحوال الإبل والدواب ، في كتاب الطهارة ، وإنما أشرت إلى السير منه لبعد العبادة

## ٦ - باب الدواء بأبوال الإبل

٥٨٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** سحّام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « ان ناسا اجتروا في المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ ان يلحقوا براحه - يعنى الإبل - فيشربوا من ألبانها وأبوالها . فلحقوا براحه ، فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى أصلحت أبدانهم ، فقتلوا الراعى وساقوا الإبل ، فبلغ النبي ﷺ فبعث في طلبهم ، فبى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ، قال قتادة » **حدثني** محمد بن سهر بن أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود »

**قوله** ( باب الدواء بأبوال الإبل ) ذكر فيه حديث العرينيين ، ووقع في خصوص التداوى بأبوال الإبل حديث أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رفته ، عليكم بأبوال الإبل فإنها نافعة الذئبة بطونهم ، والذئبة بفتح المعجمة وكسر الراء جمع ذئب ، والذئب بفتحتين فساد المعدة . **قوله** ( ان ناسا اجتمعوا في المدينة ) كذا هنا بآيات ، وفي ، وهي ظرفية أى حصل لهم الجوى وهم في المدينة ، ووقع في رواية أبي قلابة عن أنس ، اجتمعوا المدينة ، . **قوله** ( أن يلحقوا براعيه ) كذا في الأصل ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه ، أن يلحقوا براعي الإبل ، **قوله** ( حتى صلت ) في رواية الكشي عن دحمت ، . **قوله** ( قال قتادة ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقوله ، ولحدثنى محمد بن سيرين الخ ، يصكر عليه ما أخرجه مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس قال ، إنما سمعهم النبي ﷺ لانهم سمعوا أعين الرعاة ، وسيأتي بيان ذلك واضحا في كتاب الديات ان شاء الله تعالى

## ٧ - باب الحبة السوداء

٥٦٨٧ - **حدثني** عبد الله بن أبي شيبة حدثنا عبيد الله حدثنا إسرائيل عن منصور عن خالد بن سعيد قال « خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ ، فَرَضَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَادَّاهُ ابْنُ أَبِي هَتِيقٍ فَقَالَ لَنَا : عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحَبَّةِ السَّوَادَةِ فَخَذُوا مِنْهَا خَدَمًا أَوْ سَهْمًا فَاسْتَحَقُّوْهَا ، ثُمَّ اقْطَرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطْرَاتٍ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ ، فَإِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَنِي أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوَادَةَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، إِلَّا مِنَ السَّامِ . قُلْتُ وَمَا السَّامُ ؟ قَالَ : الْمَوْتُ »

٥٦٨٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى الله عنه أخبرهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : في الحبة السوداء شفاء من كل داء ، إلا السام . قال ابن شهاب : والسام الموت ، والحبة السوداء للشؤنيز .

**قوله** ( باب الحبة السوداء ) سيأتي بيان المراد بها في آخر الباب . **قوله** ( حدثني عبد الله بن أبي شيبة ) كذا سماه ونسبه لجده وهو أبو بكر ، مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وأبو شيبة جده ، وهو ابن محمد بن إبراهيم ، وكان إبراهيم أبو شيبة قاضي راسط . **قوله** ( حدثنا عبيد الله ) بالتصغير كذا للجميع غير مندوب ، وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله غير مندوب ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه عبيد الله بن موسى ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي بكر الأعمش والخطيب في كتاب ، رواية الآباء عن الأبناء ، من طريق أبي مسعود الرازي ، وهو عندنا بعلو من طريقه ، وأخرجه أيضا أحمد بن حازم عن أبي غرزة - بفتح المعجمة والراء والزاي - في مسنده ، ومن طريقه الخطيب أيضا كلام عن عبيد الله بن موسى ، وهو الكوفي المشهور ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون ، وعبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا . **قوله** ( عن منصور ) هو ابن المعتز . **قوله** ( عن خالد بن سعد ) هو مولى أبي مسعود البصري الأنصاري ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه المنهني في كتاب رواية الاكابر عن الاضاخر

عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد فأدخل بين منصور وعلاء بن سعد مجاهدا ، وتلقبه الخطيب بعد أن أخرجه من طريق المنجنيق بأن ذكر مجاهد فيه وهم . ووقع في رواية المنجنيق أيضا وعلاء بن سعيد ، بزيادة ياء في اسم أبيه ، وهو وم بنه عليه الخطيب أيضا . قوله ( ومعنا غالب بن أجمر ) بموحدة وجم وزن أحمد ، يقال إنه الصحابي الذي سأل النبي ﷺ عن الحمر الأهلية . وحديثه عند أبي داود . قوله ( فعاده ابن أبي عتيق ) في رواية أبي بكر الأقرع ، فعاده أبو بكر بن أبي عتيق ، وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أبي موسى إلا المنجنيق فقال في روايته : عن خالد بن سمع عن غالب بن أجمر عن أبي بكر الصديق عن عائشة ، واختصر القصة ، وبسياقها يتبين الصواب ، قال الخطيب : وقوله في السند : عن غالب بن أجمر ، وهم فليس لغالب فيه رواية ، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق ، قال وأبو بكر بن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية أبيه محمد بن عبد الرحمن ، وهو معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ، وأبوه وجدته وجد أبيه صحابة مشهورون ، قوله ( عليكم بهذه الحبيبة السوداء ) كذا هنا بالنصغير فيها إلا السكسمة في فقال : السوداء ، وهي رواية الأكثر ممن قدمت ذكره أنه أخرج الحديث . قوله ( فان عائشة حدثني أن هذه الحبة السوداء شفاء ) والسكسمة : أن في هذه الحبة شفاء ، كذا للأكثر ، وفي رواية الأقرع : هذه الحبة السوداء التي تسكون في الملح ، وكان هذا قد أشكل علي ، ثم ظهر لي أنه يريد الكون وكانت عاذتهم جرت أن يخلط بالملح . قوله ( إلا من السام ) بالمهمله بغير همز ، ولان ما جده ، إلا أن يكون الموت ، وفي هذا أن الموت دام من جملة الادواء ، قال الشاعر : وداء الموت ليس له دواء ، وقد تقدم توجيه إطلاق الداء على الموت في الباب الأول . قوله ( قلت وما السام ) قال : الموت ) لم أعرف اسم السائل ولا القائل ، وأثنى السائل خالد بن سعد والجيب ابن أبي عتيق . وهذا الذي أشار اليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزكام العارض معه عطاس كثير وقالوا : تقلى الحبة السوداء ثم تدق ناعما ثم تنقع في زيت ثم يقطر منه في الأنف ثلاث قطرات ، فعمل غالب بن أجمر كان مذكوما فلذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة ، وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه ، ويحتمل أن تسكون عنده مرفوعة أيضا ، فقد وقع في رواية الأقرع عند الاسماهيلي بعد قوله من كل داء واقطروا عليها شيئا من الزيت ، وفي رواية له أخرى : وربما قال واقطروا الخ ، وادعى الاسماهيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وقد أوضح ذلك رواية ابن أبي شيبة ، ثم وجدتها مرفوعة من حديث بريدة ، فأخرج المستغفرى في كتاب الطب ، من طريق حسام بن مصعب عن عبيد الله ابن بريدة عن النبي ﷺ : أن هذه الحبة السوداء فيما شفاء ، الحديث ، قال وفي لفظ : قيل : وما الحبة السوداء ؟ قال : الشونيز . قال : وكيف أصنع بها ؟ قال : تأخذ احدي وعشرين حبة تنقعها في خرقه ثم تضعها في ماء ليلة ، فإذا أصبحت قطرت في المنخر الايمن واحدة وفي الايسر اثنتين ، فإذا كان من الغد قطرت في المنخر الايمن اثنتين وفي الايسر واحدة ، فإذا كان اليوم الثالث قطرت في الايمن واحدة وفي الايسر اثنتين ، ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرنا بل ربما استعملت مفردة ، وربما استعملت مركبة ، وربما استعملت مسحوقه وغير مسحوقه ، وربما استعملت أكلا وشربا وسعوطا وضمادا وغير ذلك . وقيل ان قوله : كل داء ، تقديره يقبل العلاج بها ، فانما تنفع من الامراض الباردة ، وأما الحارة فلا . نعم قد تدخل في بعض الاصراض الباردة اليابسة بالعوض فتوصل قوى الادوية الرطبة الباردة اليها بسرعة تنفيذها ، ويستعمل

الحار في بعض الامراض الحادة لخاصية فيه لا يستنكر كالعزروت فانه حار ويستعمل في أدوية الرمد المركبة ، مع أن الرمد ورم حار بانفاق الاطباء ، وقد قال أهل العلم بالطب : إن طبع الحبة السوداء حار يابس ، وهي مذهبة للنفخ ، نافعة من حمى الربع والبطن ، مفتحة للسدد والريح ، مجففة لبلة المعدة ، وإذا دقت وعجنحت بالاعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث ، وفيها جلاء ونقطيع ، وإذا دقت وربطت بمخرة من كتمان وأديم شحما نفع من الزكام البارد ، وإذا نفع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده ، وإذا شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من ضيق النفس ، والاضياء بها ينفع من الصداع البارد ، وإذا طبخت بمخل وتضمض بها نفعت من وجع الاسنان الكائن عن برد ، وقد ذكر ابن البيطار وغيره عن صنف في المفردات في مناقبها هذا الذي ذكرته وأكثر منه . وقال الخطابي : قوله « من كل داء » هو من العام الذي يراد به الخاص ، لأنه ليس في طبع شيء من الثبات ما يجمع جميع الامور التي تقابل الطبايع في معالجة الادواء بمقابلها ، وإنما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة . وقال أبو بكر بن العربي : العسل عند الاطباء أقرب الى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء ، ومع ذلك فإن من الامراض ما لو شرب صاحبه العسل اتأذى به ، فإن كان المراد بقوله في العسل وفيه شفاء للناس ، الاكثر الاغلب لحمل الحبة السوداء على ذلك أولى . وقال غيره : كان الغي عليه السلام يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض ، فلعل قوله في الحبة السوداء وافق مرض من مزاجه بارد ، فيكون معنى قوله « شفاء من كل داء » أى من هذا الجنس الذي وقع القول فيه ، والتخصيص بالحديثة كثير شائع والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه الى قول أهل الطب والتجربة ، ولاخفاء بفاظ قائل ذلك ، لأننا إذا صدقنا أهل الطب - ومدار علمهم غالبا إنما هو على التجربة التي بناؤها على ظن غالب - فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم . انتهى . وقد تقدم توجيه حمله على عمومهم بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الافراد والتركيب ، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث ، والله أعلم . قوله ( أخبرني أبو سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( وسعيد هو ابن المسيب ) كذا في رواية عقيل ، وأخرجه مسلم من وجهين اقتصر في كل منهما على واحد منهما ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ما من داء الا وفي الحبة السوداء منه شفاء الا السام » . **قوله** ( والحبة السوداء الشونيز ) كذا عطفه على تفسير ابن شهاب للسام ، فانتضى ذلك أن تفسير الحبة السوداء أيضا له . والشونيز بضم المعجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون النعتانية بعدها زاي . وقال القرطبي : قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح وحكى عياض عن ابن الاعرابي أنه كسرها فأبدل الواو ياء فقال الشينين ، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز لشهره الشونيز عندهم اذ ذاك . وأما الآن فالامر بالعكس ، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير ، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الاشهر وهي السكون الاسود ويقال له أيضا الكون الهندي . ونقل ابراهيم الحربي في « غريب الحديث » عن الحسن البصري أنها الخردل ، وحكى أبو عبيد الهروي في « الفريدين » أنها ثمرة البطم بضم الموحدة وسكون المهملة ، واسم شجرتها الضرو بكسر المعجمة وسكون الراء . وقال الجوهرى : هو صمغ شجرة تسمى السككام تجلب من اليمن ، ورائحتها طيبة ، وتستعمل في البخور . قلت : رابست المراد هنا جرما ، وقال القرطبي : تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين : أحدهما أنه قول الأكثر ، والثاني كثرة مناقبها بخلاف الخردل والبطم

## ٨ - باب التلبينة للمريض

٥٦٨٩ - **حدثنا** جَبَانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ ، وَالْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ ، وَكَانَتْ تَقُولُ : إِنْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ التَّلْبِينَ نَجْمٌ فَوَادَ الْمَرِيضِ ، وَتَذَهَبُ بِبَعْضِ الْحَزَنِ ،

٥٦٩٠ - **حدثنا** فَرَوَةَ بْنُ أَبِي الْمُرَّاهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ وَتَقُولُ : هُوَ الْبُضِيُّ النَّافِعُ »

**قوله** ( باب التلبينة للمريض ) هي بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتيانية ثم نون ثم هاء ، وقد يقال بلا هاء ، قال الأصمعي : هي حاء يصل من دقيق أو نخالة ويحمل فيه عسل ، قال غيره : أو لبن . سميت تلبينة تشبها لها باللبن في بياضها وورقتها . وقال ابن قتيبة : وعلى قول من قال يخاطب فيها ابن سميت بذلك لخاطلة اللبن لها . وقال أبو نعيم في الطب : هي دقيق بحت . وقال قوم : فيه شحم . وقال الداودي : يؤخذ المعجين غير مخير فيخرج مائه فيجعل حسوا فيسكون لا يخاطله شيء ، فذلك كثير نفعه . وقال الموفق البغدادي : التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن ، وهو الدقيق النضيج لا الغليظ الزم . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( حدثنا يونس بن يزيد عن عقيل ) هو من رواية الأقران . وذكر النسائي فيما رواه أبو علي الاسودطي عنه أن عقيلًا تفرد به عن الزهري . ووقع في الترمذي عقب حديث محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة في التلبينة ، وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة . **حدثنا** بذلك الحسين بن محمد **حدثنا** أبو إسحق الطالقاني **حدثنا** ابن المبارك عن يونس عن الزهري . قال المزي : كذا في النسخ ليس فيه عقيل . قلت : وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية نعيم بن حاد ومن رواية عبد الله بن سنان كلاهما عن ابن المبارك ليس فيه عقيل . وأخرجه أيضا من رواية علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك بإثباته ، وهذا هو المحفوظ ، وكأن من لم يذكر فيه عقيلًا جرى على الجمادة لأن يونس مكثر من الزهري ، وقد رواه عن عقيل أيضا الليث بن سعد وتقدم حديثه في كتاب الاطعمة . **قوله** ( أنها كانت تأمر بالتلبين ) في رواية الاسماعيلي . **بالتلبينة** ، بزيادة الهاء . **قوله** ( المريض والمحرزون ) أي بضمه لكل منهما ، وتقدم في رواية الليث عن عقيل . ان عائشة كانت اذا مات الميت من أهلها ثم اجتمع لذلك النساء ثم تفرغن أمرت بمرمة تلبينة فطبخت ثم قالت : كلوا منها . **قوله** ( عليكم بالتلبينة ) أي كلوها . **قوله** ( فانها تجم ) بفتح المثناة وضم الجيم وبضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، ووقع في رواية الليث . فانها بجم ، بفتح الميم والجيم وتشديد الميم الثانية هذا هو المشهور ، وروى بضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، يقال جم وأجم ، والمعنى أنها تريح فزاده وتزيل عنه الهم وتنشطه ، والجم بالتشديد المستريح ، والمصدر الجم والاجام ، ويقال جم الفرس وأجم اذا أريح فلم يركب فيكون أدعى لنشاطه . وحكى ابن بطال أنه روى تجم بجاء معجمة قال : والخمعة المكسفة . **قوله** في الطريق الثانية ( **حدثنا** فروة ) بفتح الفاء . ( ابن أبي المرء ) بفتح الميم وسكون الميم وضم الجيم وبفتح أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، واسم ابن المرء معد بكرب وكنية فروة أبو القاسم ، من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ولم يذكر عنه . **قوله** ( أنها

كانت تأمرنا بالتلبينة وتقول : ( هو البغيض النافع ) كذا فيه موقوفا ، وقد حذف الاسماعيل هذه الطريق وضاعت  
على أبي نعيم فأخرجها من طريق البخاري هذه عن فروة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من طريق كلثم عن عائشة  
مرفوفا ، هليكم بالبغيض النافع التلبينة يعني الحساء ، وأخرجہ النسائي من وجه آخر عن عائشة وزاد ، والذي  
نفس محمد بيده إنما انفصل بطن أحدكم كما يفصل أحدكم الوسخ عن وجهه بالماء ، وله وهو عند أحمد والترمذي من  
طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أخذ أهله الوعك أمر بالحساء  
فصنع ، ثم أمرهم لحسوا منه ثم قال : إنه يرتو فؤاد الحزين ويسرو عن فؤاد السقيم ، كما تسرو لحدا كن الوسخ عن  
وجهه بالماء ، . ويرتو بفتح أوله وسكون الراء وضم المثناة ويسرو وزنه بسين مهملة ثم راء ، ومعنى يرتو يقوى  
ومعنى يسرو يكشف ، والبغيض بوزن عظيم من البغيض أى يبغضه المريض مع كونه ينفعه كسائر الأدوية .  
وحكى عياض أنه وقع في رواية أبي زيد المرزوي بالنسبون بدل الموحدة ، قال : ولا معنى له هنا . قال المؤلف  
البغدادى : إذا شئت معرفة منافع التلبينة فأعرف منافع ماء الشعير ولا سيما إذا كان نخالة ، فإنه يجلو وينفذ بسرعة  
ويغنى غذاء لطيفا ، وإذا شرب حارا كان أجلى وأقوى نفوذا وأنى للحرارة الغريزية . قال : والمراد بالفؤاد في  
الحديث رأس المعدة فإن فؤاد الحزين يصف باسقياء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء ، والحساء  
يرطبها ويغذيها ويقوى ، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض ، لكن المريض كثيرا ما يجتمع في معدته خلط مرارى أو  
بلغمى أو صديدى ، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة . قال : وسماه البغيض النافع لأن المريض يعافه وهو نافع  
له ، قال : ولا شئ أنفع من الحساء لمن يغلب عليه في غذائه الشعير ، وأما من يغلب على غذائه الحنطة فالأولى به في  
مرضه حساء الشعير . وقال صاحب « الهدى » : التلبينة أنفع من الحساء ، لأنها تطبخ مطحونة فتخرج خاصة  
الشعير بالطحن ، وهى أكثر تغذية وأقوى فعلا وأكثر جلاء ، وإنما اختار الأطباء النصيج لأنه أرق وأطف فلا  
يثقل على طبيعة المريض . وينبغى أن يختلف الانتفاع بذلك بحسب اختلاف العادة في البلاد ، وأمل اللائق  
بالمريض ماء الشعير إذا طبخ صحيحا ، وبالحزين إذا طبخ مطحونا ، لما تقدمت الاشارة من الفرق بينهما في الخاصية  
والله أعلم

### ٩ - باب السُّوط

٥٦٩١ - **حدثنا** مَعْلَى بن أسيد **حدثنا** وَهَبٌ عن ابن طاوُسٍ عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما

« عن النبي ﷺ : احتجم ، وأعطى الحجامة أجره ، واستعط ،

**قوله** ( باب السُّوط ) بمهملتين : ما يجعل في الأنف مما يتداوى به . **قوله** ( واستعط ) أى استعمل السُّوط  
وهو أن يستلق على ظهره ويجعل بين كتفيه ما يرفهما لينحدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد  
أو مركب ، ليتمكن بذلك من الوصول الى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس ، وسيأتى ذكر ما يستعمل به  
في الباب الذى يليه . وأخرج الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس رفته « أن خير ما تداوىتم به السُّوط ،

### ١٠ - باب السُّوط بالقُسط المندى والبحرى

وهو الكُسْتُ، مثل الكافور والقفور ومثل كَشِطَتْ وكَشِطَتْ : نَزَعَتْ . وقرأ هبْدُ الله : قَشِطَتْ

٥٦٩٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَيْنَةَ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ

بِنْتُ مَحْصَنٍ قَالَتْ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ : يُسَمِّطُ بِهِ مِنَ الْعُدَّةِ ، وَيُلَدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ »

[ الحديث ٥٦٩٢ - أطرافه في : ٥٧١٣ ، ٥٧١٥ ، ٥٧١٨ ]

٥٦٩٣ - « وَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَابِنَ لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، فَهَالَ عَلَيْهِ ، فَطَعَا بِيَمَافَ فَرَشَ عَلَيْهِ »

قَوْلُهُ ( بَابِ السَّمُوطِ بِالْقَسَطِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ ) قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْقَسَطُ نَوْعَانِ : هِنْدِيٌّ وَهُوَ أَسْوَدُ ، وَبَحْرِيٌّ وَهُوَ أَبْيَضُ ، وَالْهِنْدِيُّ أَشَدُّ حَرَارَةً . قَوْلُهُ ( وَهُوَ الْكُسْتُ ) يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ بِالْقَافِ وَبِالْكَافِ ، وَيُقَالُ بِالطَّاءِ وَبِالْمِيمَةِ ، وَذَلِكَ لِقَرَبِ كُلِّ مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ بِالْآخِرِ ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَيْضًا مَعَ التَّافِ بِالْمِيمَةِ وَمَعَ السَّكَافِ بِالطَّاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ عِنْدَ الطَّاهِرِ مِنَ الْحَيْضِ وَنَبْذَةِ مِنَ السَّكَسَةِ ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا مِنْ قَسَطِهِ وَمَعْنَى لِلْمَصْنُفِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ فِي « بَابِ الْقَسَطِ لِلْعَادَةِ » . قَوْلُهُ ( مِثْلُ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ ) تَقَدَّمَ هَذَا فِي « بَابِ الْقَسَطِ لِلْعَادَةِ » . قَوْلُهُ ( وَمِثْلُ كَشِطَتْ وَقَشِطَتْ ، وَفَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ قَشِطَتْ ) زَادَ النَّسَبِيُّ هِيَ أَيْ نَزَعَتْ هِيَ يَرِيدُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ ( وَإِذَا السَّمَاءُ قَشِطَتْ ) بِالْقَافِ وَلَمْ تَشْتَهَرْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ ، وَقَدْ وَجَدْتُ سَلَفَ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا : فَقَرَأْتُ فِي كِتَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَإِذَا السَّمَاءُ كَشِطَتْ ) قَالَ يَعْنِي نَزَعَتْ ، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَشِطَتْ بِالْقَافِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَالْعَرَبُ يَقُولُ : الْكَافُورُ وَالْقَافُورُ وَالْقَشِطُ وَالْكَشِطُ ، وَإِذَا تَقَارَبَ الْحَرْفَانِ فِي الْمَخْرَجِ تَعَاوَا فِي الْمَخْرَجِ مِثْلًا رَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةٍ جَيِّدَةٍ مِنْهُ ، السَّكَسَةُ ، بِالْكَافِ وَالطَّاءِ وَاقَهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ) سَيَأْتِي بِلَفْظِهِ . أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ . « قَوْلُهُ ( عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتُ مَحْصَنٍ ) وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ التَّصَرُّعُ بِسَبَابَةِ هِيَ ، وَسَيَأْتِي أَيْضًا قَرِيبًا . قَوْلُهُ ( عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ ) كَذَا وَفَعْنَا مَخْتَصَرًا ، وَيَأْتِي بَعْدَ ابْوَابٍ فِي أَوَّلِهِ قِصَّةٌ وَانْتِثَارُ النَّبِيِّ ﷺ بَابِنَ لِي وَقَدْ أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُدَّةِ فَقَالَ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ . « وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا : أَيْمًا امْرَأَةً أَصَابَ وَلَدُهَا عُدَّةً أَوْ وَجَعَ فِي رَأْسِهِ فَلَا تَأْخُذْ قَسَطًا هِنْدِيًّا فَتَحْكَمْ بِمَاءٍ ثُمَّ تَسْمُطُهُ إِيَّاهُ ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْآنَ بِمَسَدٍ بَابَيْنِ « أَنْ أَمِثْلَ مَا تَدَاوَى بِمَاءٍ بِهِيَ الْحِجَامَةُ وَالْقَسَطُ الْبَحْرِيُّ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ وَصَفَ أَكُلَ مَا يَلَامُهُ ، فَحَيْثُ وَصَفَ الْهِنْدِيَّ كَانَ لِحَاجَتِهِ فِي الْمَعَالِجَةِ إِلَى دَوَاءٍ شَدِيدِ الْحَرَارَةِ ، وَحَيْثُ وَصَفَ الْبَحْرِيَّ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فِي الْحَرَارَةِ ، لِأَنَّ الْهِنْدِيَّ كَمَا تَقَدَّمَ أَشَدُّ حَرَارَةً مِنَ الْبَحْرِيِّ . وَقَالَ ابْنُ سِينَا : الْقَسَطُ حَارٌّ فِي الثَّلَاثَةِ يَأْبِسُ فِي الثَّانِيَةِ . قَوْلُهُ ( فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ ) جَمَعَ شِفَاءَ كَدُّوَاءٍ وَأَدْوِيَةٍ . قَوْلُهُ ( يَسْمُطُ بِهِ مِنَ الْعُدَّةِ ، وَيُلَدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ ) كَذَا وَقَعَ الْاِقْتِصَارُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ السَّبْعَةِ عَلَى اثْنَيْنِ ، فَامَّا أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ السَّبْعَةِ فَاخْتَصَرَهُ الرَّوَايُ أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْاِثْنَيْنِ لَوْجُودِهِمَا حِينَئِذٍ دُونَ غَيْرِهِمَا ، وَسَيَأْتِي مَا يَقْوِي الْاِحْتِمَالَ الثَّانِي . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَطْبَاءُ مِنْ مَنَافِعِ الْقَسَطِ أَنَّهُ يَدْرُ الطَّامِتَ وَالْبَوْلَ وَيَقْتُلُ دِيدَانَ الْأَمْعَاءِ وَيَذْفَعُ السَّمَّ وَحُمَى الرَّبْعِ وَالْوَرْدَ وَيَسْخِنُ الْمَصْدَةَ وَيَمْرُكُ شَهْوَةَ الْجَمَاعِ وَيَذْهَبُ الْكَافَ طَلَاءً ، فَذَكَرُوا أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ ، وَأَجْلَبَ بَعْضُ الشَّرَاحِ بِأَنَّ السَّبْعَةَ عَلِمَتْ بِالْوَحْيِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا



بالتجربة ، فاقصر على ما هو بالوحى لتحقيقه . وقيل ذكر ما يحتاج اليه دون غيره لانه لم يبعث بتفاصيل ذلك . قلت : ويحتمل أن تكون السبعة أصول صفة التراوى بها ؛ لأنها إما طلاء أو شرب أو تكبید أو تنطيل أو تبخير أو سحوط أو لدود ، فاطلاء يدخل في المرام ويحل بالزيت وبلطخ ، وكذا التكبید ، والشرب يسحق ويحصل في غسل أو ماء أو غيرهما ، وكذا التنطيل ، والسحوط يسحق في زيت ويقطر في الأنف ، وكذا اللدود ، والتبخير واضح ، وتحت كل واحدة من السبعة مذاق لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك من أوتى جوامع الكلم . وأما العذوة فهي بضم المهملة وسكون المعجمة وجمع في الحلق يمتري الصبيان غالبا ، وقيل هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق أو في الحرم الذي بين الأنف والحلق ، قيل سميت بذلك لأنها تخرج غالبا عند طلوع العذرة ؛ وهي خمسة كواكب تحت الشمري العبور ، ويقال لها أيضا العذارى ، وطلوعها يقع وسط الحر . وقد استشكل معالجتها بانسحق مع كونه حارا والعذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان وأموجتهم حارة ولا سيما وقطر الحجاز حار ، وأجيب بأن مادة العذرة دم يقلب عليه البانغم ، وفي القسط تخفيف للرطوبة . وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاصية ، وأيضا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالمعرض كثيرا ، بل وبالدات أيضا . وقد ذكر ابن سينا في معالجة سحوط القهاة القسط مع الشب الباني وغيره . على أننا لو لم نجد شيئا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجا عن القواعد الطبية . وسيأتى بيان ذات الجنب في باب اللدود ، وفيه شرح بقية حديث أم قيس هذا . وقولها ودخلت على النبي ﷺ ، فإن لي ، تقدم معلولا في الطمارة ، وهو حديث آخر لأم قيس وقع ذكره هنا استطرادا ، والله أعلم

## ١١ - باب أى ساعة يحتجم ؟ واحتجم أبو موسى ليلا

٥٦٩٤ - حدثنا أبو معمر حدثنا عهد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال داحتجم

لنبي ﷺ وهو صائم ،

**قوله** ( باب أية ساعة يحتجم ) في رواية الكشميهني د أى ساعة ، بلا هاء ، والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان لا خصوص الساعة المتعارفة . **قوله** ( واحتجم أبو موسى ليلا ) تقدم موصولا في كتاب الصيام ، وفيه أن امتناعه من الحجامة نهارا كان بسبب الصيام ليلا يدخله خلل ، وإلى ذلك ذهب مالك فكره الحجامة للصائم ليلا يغزو بصومه ، لا لكون الحجامة تفطر الصائم . وقد تقدم البحث في حديث د أظفر العاجم والمحجوم ، هناك ، ورود في الأوقات الثلاثة بالحجامة أحاديث ليس فيها شيء على شرطه ، فكأنه أشار إلى أنها تصنع عند الاحتياج ولا تتقيد بوقت دون وقت ، لأنه ذكر الاحتجام ليلا ، وذكر حديث ابن عباس د أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، وهو يقتضى كون ذلك وقع منه نهارا ، وعند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة ، وأن لا يقع عقب استفراغ من جماع أو حمام أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع . وقد ورد في تعيين الأيام للحجامة حديث لابن عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديث وفيه د فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ؛ واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت والاحد أخرجه من طريقين ضعيفين ، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضا عند الدارقطني في د الأفراد ، وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفا ، ونقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت ، وحكى أن رجلا احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص

ليكونه نهارون بالحديث ، وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال : إن رسول الله ﷺ قال : يوم الثلاثاء يوم الدم ، وفيه ساعة لا يرقأ فيها . وورد في عدد من الشهر أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه عن احتجم أسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء ، وهو من رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن سهيل بن أبي صالح ، وسعيد وثقه الأكثر وليته بعضهم من قبل حفظه . وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجاله ثقات ، لكنه معلول . وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجه ، وسنده ضعيف : وهو عند الترمذي من وجه آخر عن أنس لكن من فعله ﷺ ، ولكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسماعيل : كان أحد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت . وقد انفق الأطباء على أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أفقع من الحجامة في أوله وآخره ، قال الموفق البغدادي : وذلك أن الاخلاط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن ، فأولى ما يكون الاستفراغ في اثنتائه . والله أعلم

## ١٢ - باب للحجم في السفر والإحرام ، قاله ابنُ بجمنة عن النبي ﷺ

٥٦٩٥ - **حدثنا** سفيان عن عمرو بن طامس وعطاء عن ابن عباس قال : « احتجم النبي ﷺ

**ﷺ** وهو محرم »

**قوله** (باب الحجم في السفر والإحرام ، قاله ابن بجمنة عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما أوردته في الباب الذي يليه موصولا عن عبد الله بن بجمنة « أن النبي ﷺ احتجم في طريق مكة » وقد تبين في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ محرما ، فانزعجت الترجمة من الحديثين مما ، على أن حديث ابن عباس وحده كاف في ذلك ، لأن من لازم كونه ﷺ كان محرما أن يكون مسافرا ، لأنه لم يحرم قط وهو مقيم . وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بحجامة المحرم في كتاب الحج ، وأما الحجامة للمسافر فعلى ما تقدم أنها تفعل عند الاحتياج إليها من هيجان الدم ونحو ذلك فلا يختص ذلك بحالة دون حالة ، والله أعلم

## ١٣ - باب للحجامة من الداء

٥٦٩٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد الطويل عن أنس رضي الله عنه أنه

سُئِلَ عن أجر الحجامة فقال : احتجم رسول الله ﷺ ، حجه أبو طيبة ، وأعطاه صاعين من طعام ، وكلم مواليه فحففوا به ، وقال : إن أمثل ما نداؤتم به للحجامة ' واللقط' للبحري . وقال : لا تمذبوا صبيانكم بالغمز من اللدنة ، وعليكم بالقسط ،

٥٦٩٧ - **حدثنا** سعيد بن تليد قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو وفضله أن بكرا حدثه أن

عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ما للقتع ثم قال : لا أبرح حتى يحجيم ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن فيه شفاء ،

قوله ( باب الحجامة من الداء ) أى بسبب الداء ، قال الموفق البغدادي : الحجامة تنقي سطح البدن أكثر من الفصد ، والفصد لأعمق البدن ، والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة أولى من الفصد وآمن غائلة ، وقد تفتى عن كثير من الأدوية ، ولهذا وردت الأحاديث بذكرها دون الفصد ، ولأن العرب غالباً ما كانت تعرف إلا الحجامة . وقال صاحب الهدى : التحقيق في أمر الفصد والحجامة أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج ، فالحجامة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع ، والفصد بالعكس ، ولهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولن لا يقرى على الفصد . قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( عن أنس ) في رواية شعبة عن حميد بن حميد سمعت أنساً ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الاجارة . قوله ( عن أجرة الحمام ) في رواية أحمد بن يحيى القطان عن حميد بن حميد « كسب الحمام » . قوله ( حجة أبو طيبة ) بفتح المهملة وسكون النحتانية بعدها « وحدة » تقدم في الاجارة ذكر تسميته وتعيين مواليه ، وكذا جنس ما أعطى من الاجارة وأنه نحر ، وحكم كسبه ، فأخفى عن إعادته . قوله ( وقال : إن أمثل ما تدأوبتم به الحجامة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه النسائي مفرداً من طريق زياد بن سعد وغيره عن حميد بن أنس بلفظ « خير ما تدأوبتم به الحجامة » ومن طريق معتمر بن حميد بلفظ « أفضل » ، قال أهل المعرفة : الخطاب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في معانهم من أهل البلاد الحارة ، لأن دماهم رقيقة وتميل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن ، ويؤخذ من هذا أن الخطاب أيضاً لغير الشيوخ لقلة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم . قال الطبري : وذلك أنه يصير من حيثئذ في انتقاص من عمره والحلل من قوى جسده ، فلا ينبغي أن يزيد بها باخراج الدم منه ، وهو محمول على من لم تتعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أرجوزته :

ومن يكن تصدود الفصاده فلا يمكن يقطع تلك العاده

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن ينقطع جملة في عشر اثنين . قوله ( وقال لا تعذبوا صبيانكم بالفصد من العذرة ؛ وعليكم بالقسط ) هو موصول أيضاً بالإسناد المذكور إلى حميد بن أنس مرفوعاً ، وقد أورده النسائي من طريق يزيد بن زريع عن حميد بن مضمون ما إلى حديث « خير ما تدأوبتم به الحجامة » ، وقد اشتمل هذا الحديث على مشروعية الحجامة والترغيب في المداراة بها ولا سيما لمن احتاج إليها ، وعلى حكم كسب الحمام وقد تقدم في الاجارة ، وعلى التداوي بالقسط وقد تقدم قريباً ، وسيأتي الكلام على الاعلاق في العذرة والفموة في « باب اللدود » ، قوله ( حدثنا سعيد بن تليد ) بمشاة ولام وزن سعيد ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد أسب الجند ، وهو مصري ، وقته أبو يونس وقال : كان فيها ثبنا في الحديث ، وكان يكتب لفظة . قوله ( أخبرني عمرو وغيره ) أما عمرو فهو ابن الحارث ، وأما غيره فاعرفته ؛ ويطلب على ظني أنه ابن ليحة ، وقد أخرج الحديث أحمد ومسلم والنسائي وأبو حوارة والطحاوي والاسماعيل وابن حبان من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وحده لم يقل أحد في الإسناد « وغيره » والله أعلم . قوله ( أن بكراً حدث ) هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدم ذكر اثنين ، وبكبر هو ابن عبد الله بن الأشج وربما نسب لجده ، مدني سكن مصر ، والإسناد إليه مصريون . قوله ( عاد المفتح ) بقاف

ونون ثقيلة مفتوحة هو ابن سنان تابعي ، لا أعرفه إلا في هذا الحديث . **قوله** ( ان فيه شفاء ) كذا ذكره بكير بن الاشج مختصرا ، ومضى في باب الدواء بالعسل ، من طريق عبد الرحمن بن الغسيل عن عاصم بن عمر مطولا ، وسيأتي أيضا عن قرب

## ١٤ - باب الحجامة على الرأس

٥٦٩٨ **حدثنا** إسماعيل بن حدثي سليمان عن عاتمة أنه سمع عبد الرحمن الأخرج أنه سمع عبد الله بن جهمنة يحدث ، أن رسول الله ﷺ احتجم - بلخي جمل من طريق مكة - وهو محرم في وسط رأسه .  
٥٦٩٩ - وقال الأنصاري أخبرنا هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ احتجم في رأسه .

**قوله** ( باب الحجامة على الرأس ) وود في فضل الحجامة في الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس رفعه : الحجامة في الرأس تنفع من سبع : من الجنون والجذام والبرص والنماض والصداع ووجع الضرس والعين ، . وعمر متروك رماء الفلاس وغيره بالكذب ، ولكن قال الأطباء : ان الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا ، وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وان كان مطلقا فهو مقيد بأولهما ، وورد أنه ﷺ احتجم أيضا في الأذنين والكاهل أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم . قال أهل العلم بالطب : فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرتة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك ، وفصد الأكل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان دمويا ولا سيما ان كان فسد ، وفصد القيحال ينفع من علل الرأس والرقبة اذا كثرت الدم أو فسد ، وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنين ، والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحقاق وتنوب عن فصد الباسليق ، والحجامة على الأذنين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالآذنين والعينين والأسنان والأنف والحنق وتنوب عن فصد القيحال ، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم وتنقي الرأس ، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند المنكب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأنثيين ، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دبابيل الفخذ وجربه ويؤثره ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ، ومحل ذلك كله اذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج اليه ، والحجامة على النقرة تنفع الامعاء وفساد الحيض . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أريس ، وسليمان هو ابن بلال ، وعلقمة هو ابن أبي علقمة ، والسند كله مدينون ، وقد تقدم بيان حاله في أبواب المحصر في الحج . **قوله** ( احتجم بلخي جمل ) كذا وقع بالثنية وتقدم بالفظ الافراد واللام مفتوحة ويجوز كسرهما ، وجمل بمنح الجيم والميم ، قال ابن وضاح : هي بقعة معروفة وهي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا ، وزعم بعضهم أنه الآلة التي احتجم بها أي احتجم بعظم جمل ، والاول المعتمد ، وسأذكر في حديث ابن عباس النصريح بقصة ذلك . **قوله** ( في وسط رأسه ) بفتح السين المهملة ويجوز نكبتها ، وتقدم بيانه

في كتاب الحج وقول من فرق بينهما . قوله ( وقال الانصاري ) وصله الاسماعيل قال : حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن فضالة حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري ، فذكره بلفظ : احتجم احتجامة في رأسه ، وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا الانصاري بلفظه احتجم وهو محرم من صداع كان به أو داه ، واحتجم فيما يقال له لحي جل ، وهكذا أخرجه أحمد عن الانصاري ، رسياني في الباب الذي بعده في حديث ابن عباس بلفظ : بما يقال له لحي جل ،

### ١٥ - باب الحجامة من الشقيقة والصداع

٥٧٠٠ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عريي عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس قال : احتجم النبي ﷺ في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحي جل ،

٥٧٠١ - وقال محمد بن سواء أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به ،

٥٧٠٢ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان حدثنا ابن القيسيل قال حدثني عاصم بن عمر عن جابر بن عبد الله قال : سمعت النبي ﷺ يقول : إن كان في شيء من أدويةكم خير في شربة عسل ، أو شرطة بحجم ، أو لكمة من نار ، وما أحب أن أكتوي ،

**قوله** ( باب الحجامة من الشقيقة والصداع ) أي بسببهما ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ، وأورد ما فيها في الذي قبله ، وهو متجه . والشقيقة بشين معجمة وقافين وزن عظيمة : وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه ، وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة ، وسببه أبخرة مرتفعة أو أخلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ ، فإن لم يجد منفذا أحدث الصداع ، فإن مال إلى أحدث شق الرأس أحدث الشقيقة ، وإن ملكة الرأس أحدث داء البهضة . وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص . وأسباب الصداع كثيرة جدا : منها ما تقدم ، ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها ، أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ، ومنها ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع والقيء والاستفراغ أو الدهر أو كثرة الكلام ، ومنها ما يحدث عن الأمراض النفسانية كالهم والغم والحزن والجوع والحمى ، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة نصيبه ، أو ورم في صفاق الدماغ ، أو حمل شيء ثقيل يضغط الرأس ، أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاعتدال ، أو تبريده بلافاة الهواء أو الماء في البرد : وأما الشقيقة فنحصرها فهي في شرايين الرأس وحدها ، وتختص بالموضع الأضعف من الرأس ، وعلاجها بعد العصابة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة أنه ﷺ كان ربما أخذته الشقيقة : فيمكث اليوم واليومين لا يخرج ، الحديث . وتقدم في الوفاة النبوية حديث ابن عباس : خطبنا رسول الله ﷺ وقد عصب رأسه ، **قوله** في الطريق الأولى ( عن هشام ) هو ابن حسان ، وقوله من وجع ، كان قد بينه في الرواية التي بعده . **قوله** ( وقال محمد بن سواء ) بمهملة ومد هو السدوسي ، واسم جدّه عنبر بمهملة ونون وموحدة ؛ بصري يكنى أبا الخطاب ، ما له في البخاري

سوى حديث موصول مضي في المناقب ؛ وآخر يأتي في الأدب وهذا المعلق ، وقد وصله الاسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن سواء ، فذكره سواء . وقد اتفقت هذه الطرق عن ابن عباس أنه احتجم **عليه** وهو محرم في رأسه ، ووافقها حديث ابن ببيعة ، وخالف ذلك حديث أنس : فأخرج أبو داود والترمذي في الشكائل ، والنسائي ومحمد بن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال ، احتجم النبي **عليه** وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أن أبا داود حكى عن أحمد أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة فأرسله ، وسعيد أحفظ من معمر ، وليست هذه بملة قاذحة ، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحل على التعدد ؛ أشار إلى ذلك الطبري . وفي الحديث أيضا جواز الحجامة للمحرم وأن إخراج الدم لا يقدح في إحرامه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وحاصله أن المحرم أن احتجم وسط رأسه لئلا يجره جاز مطلقا ، فإن قطع الشعر وجبت عليه الفدية ، فإن احتجم لفـير عذر وقطع حرم ؛ وانه أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل بن أبان ) هو الوراق الأزدي الكوفي أبو إسحق . أو أبو إبراهيم . من كبار شيوخ البخاري . وهو صدوق ، تكلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع ، قال ابن عدي : وهو مع ذلك صدوق . وفي عصره اسماعيل بن أبان آخر يقال له الغنوي ، قال ابن معين : ثقتي كذاب والوراق ثقة . وقال ابن المديني : الوراق لا بأس به والغنوي كُتبت عنه وتركته ، وضعفه جدا . وكذا فرق بينهما أحمد وعثمان بن أبي شيبة وجماعة ، وغفل من خلطهما . وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين ، والله أعلم . قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو عبد الرحمن بن سليمان ، تقدم شرح حاله قريبا

## ١٦ - باب الحلق من الأذى

٥٧٠٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد عن أيوب قال سمعت مجاهدا عن ابن أبي ليلى عن كعب - هو ابن هجرّة - قال : أتى عليّ النبي **عليه** زمن الحديبية وأنا أوقد تحت برمة والقمل يقتل عن رأسي ، فقال : أيؤذيك هوائك ؟ قلت : نعم . قال : فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم سقة ، أو انسك نسيمك . قال أيوب لا أدري بأيّهن بدأ ،

قوله ( باب الحلق من الأذى ) أي حلق شعر الرأس وغيره ، ذكر فيه حديث كعب بن هجرّة في حلق رأسه وهو محرم بسبب كثرة القمل ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وكأنه أوردته عقب حديث الحجامة وسط الرأس للإشارة إلى أن جواز حلق الشعر للمحرم لأجل الحجامة عند الحاجة إليها يستتبط من جواز حلق جميع الرأس للمحرم عند الحاجة

## ١٧ - باب من اكتوى أو كوى غيره ، وفضل من لم يسكنو

٥٧٠٤ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك **حدثنا** عبد الرحمن بن سليمان بن الفضل **حدثنا** عاصم ابن حرّ بن قنادة قال : سمعت جابرا عن النبي **عليه** قال : إن كان في شيء من أدويكم شفاء ففي شرطه مجسم ،

أو لذة بنار، وما أحب أن أكتوى»

٥٧٠٥ - **عمران بن ميسرة** حدثنا **ابن فضيل** حدثنا **حصين بن عامر** عن **عمران بن حصين** رضى الله عنهما قال «لارغبة إلا من عين أو حمة». فذكرته لسعيد بن جبيرة فقال: حدثنا **ابن عباس** قال رسول الله ﷺ: «عرضت على الأمم، فجعل النبي والنبيان يبرون معهم الرهط، والذي ليس معه أحد، حتى رُفِعَ في سواد عظيم، قلت: ما هذا؟ أمي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه. قيل: انظر إلى الأفق، فإذا سواد بلاء الأفق». ثم قيل لي: انظر هاهنا وهاهنا - في آفاق السماء - فإذا سواد قد ملأ الأفق، قيل: هذو أمثلك، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفا بغير حساب. ثم دخل ولم يبين لهم، فأفاض القوم وقالوا: نحن الذين آمنّا بالله واثبتنا رسوله فنعنم، أو أولادنا الذين ولدوا في الإسلام، فانا ولدا في الجاهلية. فبلغ النبي ﷺ فخرج فقال: «م الذين لا يتقون، ولا يتطهرون، ولا يمسحون، وعلى ربهم يتوكلون». فقال **عكاشة بن محصن**: أيهم أنا يا رسول الله؟ قال: نعم. فقام آخر فقال: أيهم أنا؟ قال: سبقت بها **عكاشة**»

**قوله** (باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو) كأنه أراد أن الكي جائز للحاجة، وأن الأول تركه إذا لم يتعمد، وأنه إذا جاز كان أهم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره، وهو المجرى مأخوذ من نسبة الشفاء إليه في أول حديث الباب، وفضل تركه من قوله: وما أحب أن أكتوى. وقد أخرج مسلم من طريق **أبي الزبير** عن **جابر** قال: «روى **سعد بن معاذ** عن **أبي بكر** لخصه رسول الله ﷺ، وعن طريق **أبي سفيان** عن **جابر**، أن النبي ﷺ بعث إلى **أبي بن كعب** طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه، وروى **الطحاوي** وصححه **الحاكم** عن **أنس** قال: «كوانى أبو طلحة في زمن النبي ﷺ، وأسله في البخاري، وأنه كوى من ذات الجنب، وسبأني قريباً. وهذا الترمذي عن **أنس**، أن النبي ﷺ كوى **أسعد بن زرارة** من الشوك، ولمسلم عن **عمران بن حصين** «كان يسلم على حتى اكتويت فترك، ثم تركت الكي فماد، وله عنه من وجه آخر، أن الذي كان يقطع عنى رجوع إلى «بني تسليم الملائكة، كذا في الأصل، وفي لفظ أنه «كان يسلم على فلما اكتويت أمسك عنى، فلما تركته حاد إلى «وأخرج **أحمد** و**أبو داود** و**الترمذي** عن **عمران** «نهي رسول الله ﷺ عن الكي فاكثوبنا فما أفعلنا ولا أنجسنا، وفي لفظ «لم يفلحن ولم ينجن، وسنده قوى، وأنهى فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجموع الأحاديث، وقيل لأنه خاص بـ**عمران** لأنه كان به البأسور وكان موضعه غطاً فنهى عن كيه، فلما اشتد عليه كواه فلم ينجع. وقال **ابن قتيبة**: الكي نوحان: كي الصحيح لئلا يموت فهذا الذي قيل فيه «لم يتوكل من اكتوى، لأنه يريد أن يدفع الضرر والتقدير لا يدافع، والثاني كي المرح إذا نقل أي فسد، والمضو إذا قطع، فهو الذي يشرع التداوي به فان كان الكي لآسر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لآسر غير محقق. وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وكذا الثناء على تاركه. وأما النهي عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه وإما عما لا يتعمد طريقاً إلى

الشفاء والله أعلم . وقد تقدم شيء من هذا في باب الشفاء في ثلاث ، ولم أر في أثر صحيح أن النبي ﷺ اكتبى ، إلا أن القرطبي نسب إلى كتاب أدب النفوس ، للطبري أن النبي ﷺ اكتبى ، وذكره الحلبي بلفظ : روى أنه اكتبى للجرح الذي أصابه بأحد ، . قلت : والثابت في الصحيح كما تقدم في غزوة أحد ، أن فاطمة أحرقت حصيرا لحصنه به جرحه ، وليس هذا الكي الممهود ، وجزم ابن القيم بأنه اكتبى ، وعكسه ابن القيم في الهدى .

**قوله** ( حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي . **قوله** ( سمعت جابرا ) في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن خالد عن أبي الوليد بسنده ، أنا جابر بن بيتا حدثنا . **قوله** ( في شرطة محم ) أو لذة بنار ) كذا اقتصر في هذه الطريق على شيتين ، وحذف الثالث وهو العسل ؛ وثبت ذكره في رواية أبي نعيم من طريق أبي منصور عن أبي الوليد ، وكذا عند الاسماعيل لكن لم يسق لفظه بل أحال به على رواية أبي نعيم عن ابن الفضيل ، وقد تقدم عن أبي نعيم تاما في باب الهواء بالعسل ، واختصر من هذه الطريق أيضا قوله : توافى الداء ، وقد تقدم بيانها هناك . **قوله** ( عمران بن مبصرة ) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة . **قوله** ( حصين بالتصغير ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ، وعاصم هو الشعبي . **قوله** ( عن عمران بن حصين قال : لا رقية إلا من عين أوحه ) كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفا ، ووافقه عظيم وشعبة عن حصين على وقفه ، ورواية همام بن أحمد ومسلم ، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقا ، ووصلها ابن أبي شيبة ولكن قال : عن بريدة ، بدل عمران بن حصين ، وعاصم الجميع مالك بن مغول عن حصين فرواه مرفوعا وقال : عن عمران بن حصين . أخرجه أحمد وأبو داود ، وكذا قال ابن عيينة : عن حصين ، أخرجه الترمذي ، وكذا قال اسحق بن ساجان : عن حصين ، أخرجه ابن ماجه . واختلف فيه على الشعبي اختلافا آخر فأخرجه أبو داود من طريق العباس بن ذريح بمعجمة رواه . وآخره مهملة بوزن عظيم فقال : عن الشعبي عن أنس ، ورفع ، وشذ العباس بذلك ، والمفطور رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، وهل هو عن عمران أو بريدة ، والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعا . ووقع لبعض الرواة عن البخاري قال : حديث الشعبي مرسل ، والمسند حديث ابن عباس ، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطرادا ولم يقصد إلى تصحيحه ، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له من . الجمع بين الصحيحين ، فإنه لم يذكره أصلا . ثم وجدت في نسخة الصفاني : قال أبو عبد الله هو المصنف : إنما أردنا من هذا حديث ابن عباس ، والشعبي عن عمران مرسل ، وهذا يؤيد ما ذكرناه . **قوله** ( لا رقية إلا من عين أوحه ) بضم المهملة وتخفيف الميم ، قال ثعلب وغيره : هي سم العقرب ، وقال الفراء : قيل هي شركة العقرب ، وكذا قال ابن سيده إنها الأبرة التي تضرب بها العقرب والزبور . وقال الخطابي : الحية كل هامة ذات سم من حية أو عقرب . وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوعا : لا رقية إلا من نفس ، أو حمة ، أو لدغة ، فغاير بينهما ، فيجتمعا أن يخرج على أن الحمة خاصة بالعقرب ، فيكون ذكر اللدغة بهما من العام بعد الخاص . وسيأتي بيان حكم الرقية في باب رقية الحية والعقرب ، بعد أبواب ، وكذلك ذكر حكم العين في باب مفرد . **قوله** ( فذكرته اسمعيل بن جبير ) القائل ذلك حصين بن عبد الرحمن ، وقد بين ذلك هشام بن حصين بن عبد الرحمن قال : كنت عند سميد بن جبير فقال : حدثني ابن عباس ، وسيأتي ذلك في كتاب الرقاق . وأخرجه أحمد عن هشام ومسلم من وجه آخر عنه بزيادة قصة قال : كنت عند سميد بن جبير فقال : أيكم رأى الكوكب الذي أنقض الباردة ؟ قلت : أنا . ثم قلت : أما لم أكن في صلاة ، ولكن لدغت ، قال : وكيف



فعلت ؟ قلت : استرقبت . قال : وما حملك على ذلك ؟ قلت : حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال لا رقية إلا من عين أو حمة . فقال سعيد قد أحسن من انتهى إلى ما سمع ، ثم قال : حدثنا ابن عباس ، فذكر الحديث . قوله ( وعرضت على الامم ) سيأتي شرحه في كتاب الرقاق ، وقوله في هذه الرواية « حتى وقع في سواد كذا » للاكثر بواو وقاف ، وبلغف ذى ، والكشميني « حتى رفع » براء وقاف ، وبلغف ذى . وهو المحفوظ في جميع طرق هذا الحديث . قوله ( فقال هم الذين لا يترقون ولا يتطيرون ) سيأتي الكلام على الرقية بعد قليل ، وكذلك يأتي القول في الطهارة بعد ذلك ان شاء الله تعالى

## ١٨ - باب الإئتمد والكحل من الرمد . فيه عن أم عطية

٥٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً تُؤَوِّفِي زَوْجَهَا ، فَاشْتَكَتْ مِنْهَا ، فَذَكَرُوا لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرُوا لَهُ الْكَحْلَ وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى مِنْهَا ، فَقَالَ : لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَا كُنَّ تَمْكُثُ فِي بَيْتِهَا فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرِّ بَيْتِهَا - فَذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِمِرَّةٍ ، فَلَا ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۝

قوله ( باب الإئتمد والكحل من الرمد ) أى بسبب الرمد ، والرمد بفتح الراء والميم : ورم حار يمرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو بياضها الظاهر ، وسببه انصباب أحد الاخلاط أو أبخرة تصعد من المعدة إلى الدماغ فان اندفع إلى الحياشيم أحدث الزكام ، أو إلى العين أحدث الرمد ، أو إلى اللهاة والمخريخ أحدث الخنثان بالحاء المعجمة والنون ، أو إلى الصدر أحدث الثثلة ، أو إلى القلب أحدث الصوصة ، وإن لم ينحدر وطلب نقاذاً فلم يجد أحدث الصداع كما تقدم . قوله ( فيه عن أم عطية ) يشير إلى حديث أم عطية مرفوعاً لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر محمد فوق ثلاث إلا على زوج ، فانها لا تكتحل به ، وقد تقدم في أبواب العدة ، أسكن لم أر في شيء من طرق ذكر الإئتمد ، فذكره لكون العرب غالباً إنما تكتحل به ، وقد ورد التنصيص عليه في حديث ابن عباس رفعه « اكتحلوا بالإئتمد ، فانه يحل البصر وينبت الشعر » أخرجه الترمذى وحسنه واللفظ له ، وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس في الثمانين ، وفي الباب عن جابر عند الترمذى في « الثمانين » وابن ماجه وابن عدى من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ « عليكم بالإئتمد ، فانه يحل البصر وينبت الشعر » وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبراني واللفظ « عليكم بالإئتمد فانه مذبذبة للشعر ، مذهبة للقذى ، مصفاة للبصر » وسنده حسن ، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذى في « الثمانين » ، وعن أنس في « غريب مالك » للدارقطنى بلفظ « كان يأمرنا بالإئتمد » وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ « اكتحلوا بالإئتمد فانه ، الحديث ، وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ « انه أمر بالإئتمد المروح عند النوم » وعن أبي هريرة بلفظ « خير أكلألكم الإئتمد فانه » الحديث أخرجه البزار وفي سنده مقال ، وعن أبي رافع « ان النبي ﷺ كان يكتحل بالإئتمد » أخرجه البيهقي وفي سنده مقال ، وعن عائشة « كان رسول الله ﷺ يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً » أخرجه أبو الشيخ في كتاب « أخلاق النبي ﷺ » بسند ضعيف ، والإئتمد بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثناة ساكنة وحكى فيه

ضم الهمزة : حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤتى به من أصهبان ، واختلف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل أو هو نفس الكحل ؟ ذكره ابن سيده وأشار إليه الجوهري ، وفي هذه الأحاديث استحباب الاكتحال بالإثمد ووقع الأمر بالاكتحال وترا من حديث أبي هريرة في «سنن أبي داود» ووقع في بعض الأحاديث التي أشرت إليها كيفية الاكتحال ، وحاصله ثلاثا في كل عين ، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة ، أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما ، أو في اليمين ثلاثا وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة لهما جميعا وأوجعها الأول والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث أم سلمة من رواية زينب وهي بنتها عنها : أن امرأة توفي زوجها فاشتكت عينيها ، فذكروها للنبي ﷺ وذكروا أنه الكحل وأنه يخاف على عينيها ، الحديث ، وقد مرت مباحثه في أبواب الإحداذ . وأما قوله في آخره « فلا » أربعة أشهر وعشرا ، كذا الأكثر وعند الكشميني « فلا أربعة أشهر وعشرا » ، وهي واضحة ، وأما الاختصار على حرف النسي فالتنقيص مقدر كأنه قال : فلا تكتحل ، ثم قال : تحكك أربعة أشهر وعشرا

### ١٩ - باب الجذام

٥٧٠٧ - وقال عفان حدثنا سليم بن حيان حدثني سعيد بن مينا قال سمعت أبا هريرة يقول « قال رسول الله ﷺ : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر . وفر من الجذوم كما تفر من الأسد » [الحديث ٥٧٠٧ - أطرافه في : ٥٧١٧ ، ٥٧٥٧ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٣ ، ٥٧٧٥]

**قوله** ( باب الجذام ) يضم الجيم ومخفف المعجمة ، هو علة ردئية تحدث من انتشار المدة السوداء في البدن كله فتفسد مواج الاعضاء ، وربما أسفد في آخره أيضا حتى يتأكل . قال ابن سيده : سمى بذلك لتجزم الاصابع وقطعها . **قوله** ( وقال عفان ) هو ابن مسلم الصفا ، وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة ، وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر . وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية ، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولا . وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه ، وأخرجه أيضا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفا ولم يستخرجه الاسماعيلي . وقد وصله ابن خزيمة أيضا . وسليم بفتح أوله وكسر ثانيه ، وحيان بمجمة ثم تحتانية ثقيلة . **قوله** ( لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ) كذا جمع الأربعة في هذه الرواية ، وبأى مثله سواء بعد عدة أبواب في باب لا هامة ، من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، وبأى بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن بدون قوله « ولا طيرة » ، وأعاده بعد أبواب كثيرة بزيادة قصة ، وبعد عدة أبواب في « باب لا طيرة » ، من طريق عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة « لا طيرة » ، حسب ، وفي « باب لا عدوى » ، من طريق سنان بن أبي سنان عن أبي هريرة بلفظ « لا عدوى » ، حسب ، ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « لا عدوى ولا هامة ولا طيرة » ، وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي سلمة وزاد « ولا نو » ، وبأى في « باب لا عدوى » ، من حديث ابن عمر ، ومن حديث أنس « لا عدوى ولا طيرة » ، ولمسلم وابن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا بلفظ « لا عدوى ولا صفر ولا هول » ، وأخرج

ابن حبان من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية سعيد بن ميناء وأبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه القصة التي في رواية أبي سلة عن أبي هريرة، وهو في ابن ماجه باختصار . فالخلاص من ذلك ستة أشياء : العدوى ، والطيرة والحامة والصفر والغول والنوء ، والأربعة الأول قد أفرد البخاري لكل واحد منها ترجمة فنذكر شرحها فيه وأما الغول فقال الجمهور : كانت العرب تزعم أن الغيلان في الفلوات ، وهي جنس من الشياطين تتراعى للناس وتتغول لهم تغولا أي تقتلون نلونا فتضاهم عن الطريق فهناكهم ، وقد كثرت في كلامهم «عائلة الغول» أي أهليته أو أمته ، فأبطل عليه السلام ذلك . وقيل : ليس المراد إبطال وجود الغيلان ، وإنما معناه إبطال ما كانت العرب تزعمه من تلون الغول بالصور المختلفة ، قالوا : والمعنى لا يستطيع الغول أن يضل أحدا . ويؤيده حديث «إذا تقولت الغيلان فنادوا بالأذان» أي ادفعوا شرها بذكر الله . وفي حديث أبي أيوب عند قوله «كانت لي شهوة فيما تمر» فكانت الغول تحيى فتأكل منه ، الحديث ، وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء ، وكانوا يقولون «هطرننا بثوء» كذا فأبطل عليه السلام ذلك بأن المطر إنما يقع بأذن الله لا بفعل الكواكب ، وإن كانت المادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت ، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره ، لا صنع للكواكب في ذلك ، والله أعلم . قوله ( وفر من المجذوم كما نفر من الأسد ) لم أفت عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه ، ومن وجه آخر عند أبي نعيم في الطب ، لكنه مطول . وأخرج ابن خزيمة في «كتاب التوكل» له شاعدا من حديث عائشة ولفظه «لا عدوى» وإذا رأيت المجذوم نفر منه كما نفر من الأسد ، وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال «كان في وفد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل إليه رسول الله عليه السلام : إنا قد بايعناك ، فارجع ، قال عياض : اختلفت الآثار في المجذوم ، لجاء ما تقدم عن جابر «أن النبي عليه السلام أكل مع مجذوم وقال : ثقة بالله وتوكلا عليه» قال فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ ، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية ، قال : والصحيح الذي عليه الأكثر ويتمين المصير إليه أن لا نسخ ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط ، والأكل معه على بيان الجواز . وهكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية هذين القولين ، وحكى غيره قولنا ثالثا وهو الترجيع ، وقد سلمه فريقان : أحدهما ذلك ترجيع الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأعلوه بالعدوى ، وبأن عائشة أنكرت ذلك ، فأخرج الطبري عنها «أن امرأة سألتها عنه فقالت : ما قال ذلك ، ولكنه قال : لا عدوى» وقال : فن أعدى الأول ؟ قالت : وكان لي مول به هذا الداء فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي» وبأن أبا هريرة تردد في هذا الحكم كما سيأتى بيانه فبوخذ الحكم من رواية غيره ، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المرخصة في ذلك ، ومثل حديث «لا تدعوا النظر إلى المجذومين» وقد أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف ، ومثل حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه «كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحمين» أخرجه أبو نعيم في الطب بسند واه ، ومثل ما أخرجه الطبري من طريق معمر بن الزهري «أن عمر قال لمعتيب : اجلس مني قيد رخم» ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه ، وهما أثران منقطعان ، وأما حديث الشريد الذي أخرجه مسلم فليس صريحا في أن ذلك بسبب الجذام ، والجواب عن ذلك أن طريق الترجيع لا يصار إليها إلا مع أعذار الجمع ، وهو ممكن ، فهو أولى . الفريق الثاني سلخوا في الترجيع عكس

هذا المسلك ، فردوا حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجع عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت حكمه عنده كما سيأتي  
إيضاحه في باب لا عدوى ، قالوا : والاختلاف الدالة على الاجتناب أكثر من خارج وأكثر طرقا فالصير إليها أولى ،  
قالوا : وأما حديث جابر ، أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضعه في القصعة وقال : كل ثقة بالله وتوكل عليه ، ففيه  
نظر ، وقد أخرجه الترمذي وبين الاختلاف فيه على راويه ورجح وقفه على عمر ، وعلى تقدير نبوه فليس فيه أنه  
ﷺ أكل معه ، وإنما فيه أنه وضع يده في القصعة ، قاله الكلبي ، في معاني الأخبار ، . والجواب أن طريق  
الجمع أولى كما تقدم ، وأيضاً لحديث لا عدوى ثبت من غير طريق أبي هريرة فصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن  
أبي وقاص وجابر وغيرهم ، فلا معنى لدعوى كونه معلولاً ، والله أعلم . وفي طريق الجمع مسائل أخرى : أحدها نفي  
العدوى جملة وحل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم ، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من  
الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته ، ونحوه حديث لا تدبوا النظر إلى المجذومين ، فإنه محمول على هذا المعنى .  
ثانيها حل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء لا عدوى ، كان المخاطب بذلك من قوى يقينه  
وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل  
أحد ، لكن القوى اليقين لا يتأثر به ، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة قبحها ، وعلى هذا يحمل حديث جابر  
في أكل المجذوم من القصعة وسائر ما ورد من جنسه . وحيث جاء في من المجذوم ، كان المخاطب بذلك من ضعف  
يقينه ، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى ، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى  
عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لإثباتها . وقريب من هذا كراهيته ﷺ الشك مع إذنه فيه كما تقدم تقريره ، وقد  
فعل هو ﷺ كلا من الأمرين أينما شئ به كل من الطائفتين . ثالث المسائل : قال القاضي أبو بكر الباقلاني : إثبات  
العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى . قال : فيكون معنى قوله لا عدوى ، أي إلا من الجذام  
والبرص والجرب مثلاً ، قال : فسكانه قال لا يعدى شيء شيئاً إلا ما تقدم تبينه أنه أن فيه العدوى . وقد حكى ذلك  
ابن بطل أيضاً . رابعها أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء ، بل هو لأمر طبيعي وهو  
انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة اللامسة والمخاطة وشم الرائحة ، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة  
انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخاطة وهذه طريقة ابن قتيبة فقال : المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من  
أحوال مجالسته ومعالجته ومذاجمته ، وكذا يقع كثيراً بالمرأة من الرجال . وعكسه ، وينزع الولد إليه ، ولهذا يأمر  
الاطباء بتترك مخاطة المجذوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثر بالرائحة لأنها تسقم من واطب اشتغالها ،  
قال : ومن ذلك قوله ﷺ لا يورد مريض على مصح ، لأن الجرب الرطب قد يكون بانبعير ، فإذا خالط الإبل أو  
حككها أووى إلى مباركتها وحمل إليها بالماء الذي يسيل منه ، وكذا بالنظر نحو ما به . قال : وأما قوله لا عدوى  
فله معنى آخر ، وهو أن يقع المرض بمكان كالأطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه ، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله .  
المسلك الخامس : أن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا مدى بطبعه نقياً لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدى  
بطبعها من غير إضافة إلى الله . فباطل التي ﷺ اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم ليبين لهم أن الله هو الذي يمرض  
ويشفي ، ونهاهم عن الدنو منه ليبين لهم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها ، ففيه  
إثبات الأسباب ، وفي قوله إشارة إلى أنها لا تستقل . بل الله هو الذي إن شاء سلها قواها فلا تؤثر شيئاً ، وإن

شاء أبناها فأثرت ، ويحتمل أبنا أن يكون أكله عليه السلام مع المجذوم أنه كان به أمر يسير لا يمدى مثله في العادة ، إذ ليس المجذوم كلهم سواه ، ولا تحصل العدوى من جميعهم بل (١) لا يحصل منه في العادة عدوى أصلا كالذي أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يمد بقية جسمه فلا يمدى ، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية ، قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه : المجذوم والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يمدى الزوج كثيرا ، وهو داء مائع للجماع لا تكاد نفس أحد تطيب بجامعة من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به ، وأما الولد فيبين أنه إذا كان من ولده أجزم أو أبرص أنه قذا يسل ، وإن سلم أدرك نفسه . قال البيهقي : وأما ما ثبت عن النبي عليه السلام أنه قال « لا عدوى » فهو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى ، وقد يجعل الله بحديثه مخالفة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سببا لحديث ذلك ، ولهذا قال عليه السلام « فر من المجذوم فرارك من الأسد » ، وقال « لا يورد مرض على مصحح » وقال في الطاعون « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه ، وكل ذلك بتقدير الله تعالى . وجهه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده وطائفة ممن قبله . المسلك السادس العمل بنفي العدوى أصلا ورأسا ، وحل الأمر بالمجانبة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث التلخاط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نقاها الشارع ، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة فقال أبو عبيد : ليس في قوله « لا يورد مرض على مصحح » إثبات العدوى ، بل لأن المصحح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتتن ويتشكك في ذلك ، فأمر باجتنابه . قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للمخافة على الصحيح من ذوات العادة ، قال : وهذا شر ما حمل عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التي نقاها الشارع ، وإن كان وجه الحديث عندي ما ذكرته . وأطلب ابن خزيمة في هذا في كتاب التوكل ، فإنه أورد حديث « لا عدوى » عن عدة من الصحابة وحديث « لا يورد مرض على مصحح » من حديث أبي هريرة وترجم الأول « التوكل على الله في نفي العدوى » ولاناني « ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء » ، وأثبت العدوى التي نقاها النبي عليه السلام ، ثم ترجم « الدليل على أن النبي عليه السلام لم يرد إثبات العدوى بهذا القول » فساق حديث أبي هريرة « لا عدوى » فقال أعرابي : فما بال الأبل يخاطبها الأجرب فتجرب ؟ قال : فمن أعدى الأول ، ثم ذكر طريقه عن أبي هريرة ، ثم أخرجه من حديث ابن مسعود ، ثم ترجم « ذكر خبر روى في الأمر بالافراز من المجذوم قد يخطر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك » ، وساق حديث « فر من المجذوم فرارك من الأسد » من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة ، وحديث عمرو بن الشريد عن أبيه في أمر المجذوم بالرجوع ، وحديث ابن عباس « لا تديموا النظر إلى المجذومين » ، ثم قال : إنما أمرهم عليه السلام بالافراز من المجذوم كأنهم أن يورد المرض على المصحح شفقة عليهم ، وخشية أن يصيب بعض من يخاطبه المجذوم الجذام ، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نقاها عليه السلام ، فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسلوا من التصديق بإثبات العدوى ، وبين لهم أنه لا يمدى شيء شيئا . قال : ويؤيد هذا أكله عليه السلام مع المجذوم ثقة بالله ونوكلا عليه ، وساق حديث جابر في ذلك ثم قال : وأما نفيه عن إدانة النظ إلى المجذوم فيحتمل أن يكون

(١) قال مصحح طيبة بولاق : له سقط من النسخ يمد بل لفظ « البعض »

لأن المجذوم يهتم وبكره إيمان الصحيح نظره اليه ، لأنه قل من يكون به داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه اه . وهذا الذى ذكره احتمالاً سبقه اليه مالك ، فانه سئل عن هذا الحديث فقال : ما سمعت فيه بكراهية ، وما أدرى ما جاء من ذلك إلا مخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء . وقال الطبري : الصواب عندنا القول بما صح به الخبر ، وأن لا عدوى ، وأنه لا يصيب نفساً إلا ما كتب عليها . وأما دنو طليل من صحيح فغير موجب انتقال العلة للصحيح ، إلا أنه لا ينبغي لدى صحة الدنو من صاحب العادة التي يكرهها الناس ، لا لتحريم ذلك ، بل لخشية أن يظن الصحيح أنه لو نزل به ذلك الداء أنه من جهة دنوه من العليل فيقع فيما أبطله النبي ﷺ من العدوى . قال : وليس في أمره بالفرار من المجذوم معارضة لأكله معه . لأنه كان يأمر بالأمر على سبيل الارشاد أحياناً وعلى سبيل الاباحة أخرى . وإن كان أكثر الاوامر على الإلزام ، وإنما كان بفعل ما نهى عنه أحياناً ليبين أن ذلك ليس حراماً . وقد سلك الطحاوي في معاني الآثار ، مسلك ابن خزيمة فيما ذكره فأورد حديث « لا يورد مرض على مصحح » ثم قال : معناه أن المصح قد يصيبه ذلك المرض فيقول الذى أورده لو أنى ما أورده عليه لم يصبه من هذا المرض شيء ، والواقع أنه لو لم يورده لأصابه ليكون الله تعالى قدره : فنهى عن إيراد هذه العلة التي لا يؤمن غالباً من وقوعها في قلب المرء ثم ساق الاحاديث في ذلك فأطلب . وجمع بينها بنحو ما جمع به ابن خزيمة . ولذلك قال القرطبي في « المفهم » : إنما نهى رسول الله ﷺ عن إيراد المعرض على المصح مخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد العدوى ، أو مخافة تشويش النفوس وتأثير الاوهام ، وهو نحو قوله « فر من المجذوم فرارك من الاسد » ، وإن كنا نعتقد أن الجذام لا يمدى ، اسكننا نجد في أنفسنا نفرة وكراهية لمخالطته ، حتى لو أكره انسان نفسه على القرب منه وعلى مجالسته لتأذت نفسه بذلك . فحينئذ فالاولى للؤمن أن لا يتعرض الى ما يحتاج فيه الى مجاهدة ، فيجتنب طرق الاوهام ، ويواعد أسباب الآلام ، مع أنه يعتقد أن لا ينجم حذر من قدر ، والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الأمر بالفرار من الاسد ليس للوجوب . بل للشفقة ، لأنه ﷺ كان ينهى أمته عن كل ما فيه ضرر بأى وجه كان ، وبدلهم على كل ما فيه خير . وقد ذكر بعض أهل الطب أن الروائع تحدث في الأبدان خلافاً فكان هذا وجه الأمر بالجانبية ، وقد أكل هو مع المجذوم ، فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله . قال : ويمكن الجمع بين قوله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين ، وفعله حقيقة الإيمان ، فمن فعل الاول أصاب السنة وهي أمر الحكمة ، ومن فعل الثاني كان أقوى يقيناً لأن الأشياء كلها لا تأثم لها الا بفتحة إرادة الله تعالى وتقديره ، كما قال تعالى ﴿ وما هم بضارين به من أحد الا بأذن الله ﴾ فمن كان قوى اليقين أنه أن يتابعه ﷺ في فعله ولا يضره شيء ، ومن وجد في نفسه ضعفاً فليتبع أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه الى الهلكة . فالخلاص أن الأمور التي يتوقع منها الضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك بالخيار . قال : وفي الحديث أن الحكم الأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعف : فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك ، واستعمل بالأمر بالفرار من المجذوم لاثبات الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر ، وهو قول جمهور العلماء . وأجاب فيه من لم يقل بالفسخ بأنه لو أخذ بعمومه لثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قائل به ، ورد بأن الخلاف ثابت ، بل هو الراجح عند الشافعية ، وقد تقدم في النكاح لإلزام شيء من هذا . واختلف في أمة الأجذم : هل يجوز لها أن تمنع نفسها عن استمتاعه إذا أرادها ؟

واختلف العلماء في المجدومين إذا كثروا هل يمتعون من المساجد والمجامع ؟ وهل يتخذ لهم مكان منفرد عن الأصحاء ؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهود الجمعة

## ٢٠ - باب المن شفاء للعين

٥٧٠٨ - حدثني محمد بن المنثري حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك قال سمعت عمرو بن حريث

قال سمعت سعيد بن زيد قال « سمعت النبي ﷺ يقول : للكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين »

قال شعبة : وأخبرني الحكم عن الحسن الرضائي عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ

قال شعبة : لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك

قوله ( باب المن شفاء للعين ) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصيلي وشفاء من العين ، وعليها شرح ابن بطال ، ويأتي توجيهها . وفي هذه الترجمة إشارة الى ترجيح القول الصائر الى أن المراد بالمان في حديث الباب الصنف المخصوص ومن المأكول ، لا المصدر الذي بمعنى الامتنان ، وإنما أطلق على المن شفاء لان الخبر ورد أن الكأمة منه وفيها شفاء فإذا ثبت الوصف للفرج كان ثبوته الاصل أولى . قوله ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير ، وصرح به أحمد في روايته عن محمد بن جعفر غندر ، وعمرو بن حريث هو الخزومي له صحبة . قوله ( سمعت سعيد بن زيد ) أي ابن عمرو بن نفيل المدوني أحد العشرة ، وحمز بن الخطاب بن نفيل ابن عم أبيه . كذا قال عبد الملك بن عمير ومن تابعه ، وخالفهم طه بن السائب من رواية عبد الوارث عنه فقال : عن عمرو بن حريث عن أبيه ، أخرجه مسند في مسنده وابن السكن في الصحابة والدافعي في الأفراد ، وقال في العلل : الصواب رواية عبد الملك . وقال ابن السكن أظن عبد الوارث أخطأ فيه . وقبل كان سعيد بن زيد تزوج أم عمرو بن حريث فكأنه قال « حدثني أبي ، وأراد زوج أمه مجازاً فظنه الراوي أباه حقيقة . قوله ( الكأمة ) بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة ، قال الخطابي : وفي العامة من لا يحمزه ، واحدة الكم بفتح ثم سكون ثم همزة مثل حمزة وتمر ، وعكس ابن الاعراب فقال : الكأمة الجمع والكم الواحد على غير قياس ، قال : ولم يقع في كلامهم نظير هذا سوى خبأة وخبء . وقبل الكأمة قد تطلق على الواحد وعلى الجمع ، وقد جمعوا على أكم ، قال الشاعر :

« ولقد جهنئك أكمًا وعساقلا ، والعساقل بمهملتين وقاف ولام الشراب ، وكأنه أشار الى أن الأكم هو محل وجدائها الفلوات . والكأمة نبات لا ورق لها ولا ساق ، توجد في الأرض من غير أن تزرع . قيل سميت بذلك لاستنارها ، يقال كما الشهاده اذا كتمها . ومادة الكأمة من جوهر أرضي يجاري يحتمل نحو سطح الأرض يبرد الفناء وينمي مطر الريح فيتولد ويندفع متجسدا ، ولذلك كان بعض العرب يسميها جذري الأرض تشبها لها بالجذري حادة وصورة ، لان مادته رطوبه دموية تندفع غالبا عند الترعير وفي ابتداء استيلاء الحرارة ونماء القوة ومشابها لها في الصورة ظاهر . وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة : ان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الكأمة جذري الأرض ، فقال النبي ﷺ : الكأمة من المن ، الحديث . ولطبري من طريق ابن المنكر عن جابر قال : كثرت الكأمة دلى عهد رسول الله ﷺ ، فامتنع قوم من أكلها وقالوا : هي جذري الأرض ، فبلغه ذلك

فقال : ان السمكة ليست من جدوى الارض ، ألا ان السمكة من المن ، والعرب تسمى السمكة أيضا بنات الرعد لأنها تكثر بكثرة ثم تنفطر عنها الارض . وهي كثيرة بارض العرب ، وتوجد بالشام ومصر ، فأجودها ما كانت أرضه رملة قليلة الماء ، ومنها صنف قتال يضرب لونه الى الخمرة . وهي باردة وطيبة في الثانية رديئة المعدة بطيئة الهضم ، وإدمان أكلها يورث القوانج والسكتة والفالج وعسر البول ، والرطب منها أقل ضرراً من اليابس ، وإذا دقت في الطين الرطب ثم سلقت بالماء والملح والسمتر وأكلت بالزيت والتوابل الحارة قل ضررها ، ومع ذلك ففيها جواهر مافي لطيف بدليل خفتها ، ولذلك كان ماؤها شفاء للعين . **قوله** ( من المن ) قيل في المراد بالمن ثلاثة أقوال : أحدها أن المراد أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل ، وهو الطل الذي يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً ، ومنه الترنجبين فكأنه شبه به السمكة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفوفاً بغير علاج . قلت : وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة البقرة ، وذكرت من زاد في متن هذا الحديث « السمكة من المن الذي أنزل على بني إسرائيل » . والثاني أن المعنى أنها من المن الذي آمن الله به على عباده عفوفاً بغير علاج ، قاله أبو عبيد وجماحة ، وقال الخطابي : ليس المراد أنها نوع من المن الذي أنزل على بني إسرائيل ، فإن الذي أنزل على بني إسرائيل كان كالترنجبين الذي يسقط على الشجر ، وإنما المعنى أن السمكة شئ ينبت من غير تكلف ببذر ولا سقى ، فهو من قبيل المن الذي كان ينزل على بني إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه . ثم أشار الى أنه يحتمل أن يكون الذي أنزل على بني إسرائيل كان أنواعاً ، منها ما يسقط على الشجر ، ومنها ما يخرج من الارض فتكون السمكة منه ، وهذا هو القول الثالث وبه جزم الموفق عبد اللطيف البغدادى ومن قبله فقالوا : ان المن الذي أنزل على بني إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط بل كان أنواعاً من الله عليهم بها من النبات الذي يوجد عفوفاً ، ومن الطير التي تسقط عليهم بغير اضطهاد ، ومن الطل الذي يسقط على الشجر ، والمن مصدر بمعنى المفعول أي عنون به ، فلما لم يكن للعبد فيه شائبة كسب كان منا محضاً ، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده منا منه عليهم ، لكن خص هذا باسم المن لكونه لا صنع فيه لأحد ، لجل سبحانه وتعالى ثلوتهم في الله السمكة وهي تقوم مقام الخبز ، وأدمهم السلوى وهي تقوم مقام اللحم ، وحلواهم الطل الذي ينزل على الشجر . فأكمل بذلك عبثهم . ويشير الى ذلك قوله **قوله** « من المن » فإشار الى أنها فرد من أفرادها ، فالترنجبين كذلك فرد من أفراد المن ، وإن غلب استعمال المن عليه عرفاً . ولا يعمر على هذا قولهم ( ان نصير على طعام واحد ) لان المراد بالوحدة دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان الطعام أصنافاً لكنها لا تبدل أعيانها . **قوله** ( وماؤها شفاء للعين ) كذا للاكثر وكذا عند مسلم ، وفي رواية المستمل « من العين ، أى شفاء من داء العين ، قال الخطابي : إنما اختصت السمكة بهذه الفضيلة لأنها من الحلال المحض الذي ليس في اكتسابه شبهة ، ويستنبط منه أن استعمال الحلال المحض يحلو البصر ، والعكس بالعكس . قال ابن الجوزى : في المراد بكونها شفاء للعين قولان : أحدهما أنه ماؤها حقيقة ، إلا أن أصحاب هذا القول انفقوا على أنه لا يستعمل صرفاً في العين ، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين : أحدهما أنه يحاط في الأدوية التي يكتمل بها حكاة أبو عبيد : قال : ويصدق هذا الذي حكاه أبو عبيد أن بعض الأطباء قالوا : أكل السمكة يحلو البصر ، فإنهما أن تؤخذ فتشق وتوضع على الجرح حتى يغل ماؤها ، ثم يؤخذ الميل فيجمل في ذلك الشق وهو فاتر فيسكت عن بائها . لان النار تطفئه وتذهب فضلاته الرديئة ويبقى النافع منه ، ولا يجعل الميل في حاتها



وهي باردة يابسة فلا ينجع ، وقد حكى إبراهيم الحربى عن صالح وعبد الله ابني أحمد بن حنبل أنهما اشتكت أعينهما فأخذتا كمأة وعصرهما واكتشلا بها فهاجت أعينهما ورمدا . قال ابن الجوزى : وحكى شيخنا أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس عصر ماء كمأة فاكثحل به فذهبت عينه . والقول الثانى أن المراد ماؤها الذى تنبت به ، فإنه أول مطر يقع فى الأرض فتربى به الأكل حكاة ابن الجوزى عن أبي بكر بن عبد الباقي أيضا ، فتكون الإضافة إضافة الكل لا إضافة جزء . قال ابن القيم : وهذا أضعف الوجوه . قلت : رفيما ادعاه ابن الجوزى من الاتفاق على أنها لا تستعمل صرفا نظر ، فقد حكى عياض بن بعض أهل الطب فى التداوى بماء السكأة تفصيلا وهو إن كان لئبريد ما يكون بالعين من الحرارة فستعمل مفردة ، وإن كان لغير ذلك فستعمل مركبة ، وهذا هجوم ابن العربى فقال : الصحيح أنه ينفع بصورته فى حال ، وبإضافته فى أخرى ، وقد جرب ذلك فوجد صحيحا . نعم جزم الخطا بما قال ابن الجوزى فقال : تربى بها التوتياء وغيرها من الأكل ، قال : ولا تستعمل صرفا فإن ذلك يؤذى العين . وقال الغافقى فى المفردات : ماء السكأة أصلح الأدوية للعين إذا عجن به الأثمد واكتشحل به ، فإنه يقوى الجفن ، ويزيد الروح الباصر حدة وقوة ، ويدفع عنها النوازل . وقال النوى : الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقا فيه عصر ماؤها ويجعل فى العين منه ، قال : وقد رأيت أنا وغيرى فى زماننا من كان عمى وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء السكأة مجردا فشفى وعاد إليه بصره ، وهو الشيخ العدل الأمين السكال بن عبد الدمشق صاحب صلاح ورواية فى الحديث ، وكان استعماله ماء السكأة اعتقادا فى الحديث وتبركا به فذفعه الله به . قلت : السكال المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الحضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثى الدمشقى من أصحاب أبي طاهر الحشوعى ، سمع منه جماعة من شيوخ شيوخنا ، عاش ثلاثا وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستمائة قبل النورى بأربع سنين . وينبئ تقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد فى صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه ، وهو يناق فى قوله أولا مطلقا ، وقد أخرج الترمذى فى جامعه بسند صحيح الى فتادة قال : حدثت أن أبا هريرة قال : أخذت ثلاثة أكؤ أو سبعا فمصرتهن لجمعت ماءهن فى قارورة فكحلت به جلابة لى فبرئت . وقال ابن القيم : اعترف فضلاء الاطباء أن ماء السكأة يجلو العين ، منهم المسيبى وابن سينا وغيرهما . والذى يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن السكأة وغيرها من المحلوقات خلقت فى الأصل سليمة من المضار ، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التى أرادها الله تعالى ، فالسكأة فى الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله . ولما عرضت لها المضار بالمجاورة ، واستعمال كل ما وردت به السنة بصدق ينتفع به من يستعمله ، ويدفع الله عنه الضرر بنيه ، والعكس بالعكس . والله أعلم . قوله ( وقال شعبة ) كذا لابي ذر يواو فى أوله وصورته صورة التطبيق ، وسقطت الواو لغيره ، وهو أولى فإنه موصول بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخارى فيه فأعاد اسنادا من أوله للطريق الثانية ، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالاسنادين معا . قوله ( وأخبرنى الحكم ) هو ابن عتبة بمثناة ثم موحدة مصغر والحسن العرنى بضم المهملة وفتح الزاء بمدها نون هو ابن عبد الله البجلي ، كوفى وثقه أبو زرعة والمجلى وابن سعد ، وقال ابن معين صدوق . قلت : وما له فى البخارى إلا هذا الموضع . قوله ( قال شعبة لما حدثنى به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك ) كأنه أراد أن عبد الملك كبر وتغير حفظه ، فلما حدث به شعبة توقف فيه ،

فلما ثابته الحكم بروايته ثبت عند شعبة فلم ينكره ، وانتفى عنه التوقف فيه . وقد تكلف الكرماني لتوجيه كلام شعبة أشياء فيها نظر : أحدها أن الحكم مدلس وقد عذره ، وعبد الملك صرح بقوله « سمعته » فلما تقوى برواية عبد الملك لم يبق به محل للإنكار . قلت : شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه ، وقد جزم بذلك الاسماعيلي وغيره بهذا الاحتمال ، وعلى تقدير تسليمه كان يلزم الأمر بالعكس بأن يقول لما حدثني عبد الملك لم أنكره من حديث الحكم . ثانياً لم يكن الحديث منكوراً لي لأنني كنت أحفظه . ثالثاً لا يحتمل العكس بأن يراد لم ينكر شيئاً من حديث عبد الملك ، وقد ساق مسلم هذه الطريق من أوجه أخرى عن الحكم . ووقع عنده في المتن « من المن الذي أنزل على بني إسرائيل » وفي لفظ « على موسى » وقد أشرت إلى ما في هذه الزيادة من الفائدة في الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة البقرة

### ٢١ - باب الأدود

٥٧٠٩ ، ٥٧١٠ ، ٥٧١١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** سفيان قال **حدثني** موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وعائشة « أن أبا بكر رضي الله عنه قبل النبي وهو ميت ،

٥٧١٢ - قال « وقالت عائشة : لدنائه في مرضه فجعل يُشير إلينا أن لا تلذوني ، قلنا : كراهية المريض لدواءه . فلما أفاق قال : ألم أنهكم أن تلذوني ؟ قلنا : كراهية المريض لدواءه . فقال : لا يبقى في البيت أحد إلا لدّ وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم »

٥٧١٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن أم قيس قالت « دخلتُ بآبى لي على رسول الله ﷺ وقد أهدتُ عنه من العذرة ، فقال : على مَ تلذغرن أولادك بهذا العلاف ؟ عليكن بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشفيء منها ذات الجنب ، يسقط من العذرة ويلد من ذات الجنب . فسمعتُ الزهري يقول : بيننا اثنين ولم يبين لنا خمسة . قلتُ لسفيان فإن معمرأ يقول : أعلقتُ عليه . قال : لم يحفظ ، إنما قال أعلقتُ عنه ، حفظه من في الزهري . ووصف سفيان العلام بحنك بالإصبع ، وأدخل سفيان في حنكه - إنما يعني رفع حنكه بأصبعه ، ولم يقل أعلقوا عنه شيئاً »

**قوله** ( باب الأدود ) بفتح اللام وبمجهلتين : هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي فم المريض . والأدود بالضم الفعل . ولدت المريض فعلت ذلك به . وتقدم شرح الحديث الأول مستوفى في « باب وفاة النبي ﷺ » ، وبيان ما لدوه ﷺ به ، وبيان من عرف اسمه من كان في البيت ولد لأمره ﷺ بذلك فأغنى عن إعادة . وأما الحديث الثاني فسيأتي شرحه في « باب العذرة » قريباً

٢٢ - باب \* ٥٧١٤ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا مَعمرٌ ويونسُ قال الزُّهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة رضى الله عنها زوجها النبي ﷺ قالت « لما نزل رسول الله ﷺ واشتد به وجهه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، فأذن له ، فخرج بين رجلين - تحطير جلاه في الأرض - بين عباس وآخر . فأخبرت ابن عباس ، قال : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم نسم عائشة ؟ قلت : لا . قال هو علي . قالت عائشة : فقال النبي ﷺ بعد ما دخل بيتها واشتد به وجهه : هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن ، لعلي أهدى إلى الناس . قالت : فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي ﷺ ، ثم طرقتنا نصب عليه من تلك القرب ، حتى جعل يشير إلينا أن قد فلتن . قالت : وخرج إلى الناس ، فبسط يدهم وخطبهم »

**قوله** ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة ، وذكر فيه حديث عائشة ، لما نزل النبي ﷺ واشتد به وجهه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، ومن قبل ذلك في كتاب الطهارة ، والغرض منه هنا قوله « هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن » وقد تقدم بيان الحكمة فيه في الطهارة ، وقد استشكل ابن بطال مناسبة حديث هذا الباب لترجمة قبله بعد أن تقرر أن الباب إذا كان بلا ترجمة يكون كالفصل من الذي قبله ، وأجاب بإحتمال أن يكون إشار إلى أن الذي يفعل بالمرضى بأمره لا يلزم فاعل ذلك لوم ولا قصاص ، لأنه ﷺ لم يأمر بصب الماء على كل من حضره بخلاف ما نهى عنه أن لا يفعل به لأن فعله جناية عليه فيكون فيه القصاص . قلت : ولا يخفى بعده . ويمكن أن يقرب بأن يقال أولا إنه أشار إلى أن الحديث عن عائشة في مرض النبي ﷺ وما اتفق له فيه واحد ذكره بعض الرواة تماما واقتصر بعضهم على بعضه . وقصة اللود كانت عندما أغشى عليه ، وكذلك قصة السبع قرب ، لكن اللود كان نهى عنه ولذلك غاب عليه ، بخلاف الصب فإنه كان أمر فلم ينكر عليهم ، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفا لا يكره على تناول شيء ينهى عنه ولا يمنع من شيء يأمر به

### ٢٣ - باب المذرة

٥٧١٥ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن أم قيس بنت محضن الأممية - أمة خزيمه - وكانت من المهاجرات الأول للأنابيع النبي ﷺ وهي أخت عكاشة أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بابن لها قد أفلقت عليه من المذرة ، فقال النبي ﷺ علي لم تذعن أولادك بهذا اللعاق ؟ عليكن بهذا اللود الهندي ، فإن فيه سحمة أشفية ، منها ذات الجنب ، يريد الكسوت وهو اللود الهندي . وقال يونس وإسحاق بن راشد عن الزُّهري « عاقت عليه ،

**قوله** ( باب المذرة ) بضم المهملة وسكون الذال الممجمة : هو وجع الحلق ، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة ،

وقبل هو اسم اللهاة والمراد رجعها سمي باسمها ، وقيل هو موضع قريب من اللهاة . واللهاء بفتح اللام اللجمة التي في أقصى الحلق . قوله ( وكانت من المماجات الخ ) يشبه أن يكون الوصف من كلام الزهري فيكون مدرجا ، ويحتمل أن يكون من كلام شيخه فيكون موصولا وهو الظاهر . قوله ( بابن لها ) تقدم في باب السعوط ، أنه الابن الذي بال في حجر النبي ﷺ . قوله ( قد أعلقت عليه ) تقدم قبل باب من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري بلفظ « أعلقت عنه » وفيه « قلت لسفيان قال معمرا يقول أعلقت عليه » قال : لم يحفظ ، إنما قال : أعلقت عنه . حفظته من في الزهري ، ووقع هنا معلقا من رواية يونس وهو ابن يزيد ، وإسحاق بن راشد عن الزهري « أعلقت عليه » بتشديد اللام والصواب « أعلقت » والاسم العلق بفتح المهملة . وكذا وقع في رواية سفيان الماضية بهذا العلق ، كذا للكشعري ، وأخبره « الأعلق » ورواية يونس المعلقة هنا وصلها أحمد ومسلم ، ورواية إسحاق بن راشد وصلها المؤلف في « باب ذات الجنب » ، وسيأتي قريبا . ورواية معمرا التي سألت عنها علي ابن عبد الله سفيان أخرجهما أحمد عن عبد الرزاق عنه لكن بلفظ « جئت بابن لي قد أعلقت عنه » قال عياض : وقع في البخاري أعلقت وعلقت والعلق والأعلق ، ولم يقع في مسلم إلا « أعلقت » وذكر العلق في رواية والأعلق في رواية والكل بمعنى جاءت به الروايات ، لكن أهل اللغة إنما يذكرون « أعلقت » والأعلق رابعا ، ونفسه غمر العذرة وهي اللهاة بالأصبع ، ووقع في رواية يونس عند مسلم « قال أعلقت غمرت » وقوله في الحديث « علام ، أي لا شيء » . قوله ( ندغون ) خطاب للنسوة : وهو بالعين المعجمة والدال المهملة ، والدغ غمر الحلق . قوله ( عليكم ) في رواية الكشعري « عليكم » . قوله ( بهذا العمود الهندي ، يريد البكت ) في رواية إسحاق بن راشد « يعني القسط قال وهي لغة » قلت : وقد تقدم ما فيها في « باب السعوط بالقسط الهندي » ، ووقع في رواية سفيان الماضية قريبا « قال فسمعت الزهري يقول : بين لنا اثنتين ، ولم يبين لنا خمسة » يعني من السبعة في قوله « فان فيه سبعة أشقية » ، فذكر منها ذات الجنب ويسمى من العذرة . قلت : وقد قدمت في « باب السعوط » من كلام الأطباء ما لعله يؤخذ منه الخسة المشار إليها

#### ٢٤ - باب دواء المبطون

٥٧١٦ - حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد

قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخي استطلق بطنه ، فقال : اسقه عسلا ، فسقاه ، فقال : إنني سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك » . تابعه للنضر عن شعبة

قوله ( باب دواء المبطون ) المراد بالمبطون من اشتكى بطنه لأفراط الإسهال ، وأسباب ذلك متعددة قوله ( قتادة عن أبي المتوكل ) كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة : وخالفهما شيبان فقال « عن قتادة عن أبي بكر الصديق عن أبي سعيد » أخرجه النسائي ولم يرجح ، والذي يظهر ترجيح طريق أبي المتوكل لاتفاق الشيخين عليهما شعبة وسعيد أولا ثم البخاري ومسلم ثانيا ، ووقع في رواية أحمد عن حجاج عن شعبة « عن قتادة سمعت أبا المتوكل » . قوله ( جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخي ) لم أقف على اسم واحد منهما . قوله ( استطلق بطنه )

بضم المثناة وسكون الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف ، أى كثر خروج ما فيه ، يريد الاسهال . ووقع فى رواية سعيد بن أبى عروة فى رابع باب من كتاب الطب : هذا ابن أخى بشكى بطنه ، ولمسلم من طريقه : قد عرب بطنه وهى بالعين المهملة والراء المكسورة ثم المرحدة أى فسد هضمه لاعتلال المعدة ، ومثله ذرب بالذال المعجمة بدل العين وزنا ومعنى . قوله ( فقال اسقه عسلا ) وعند الاسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة : اسقه العسل والام عهدية ، والمراد عسل النحل ، وهو مشهور عندهم ، وظاهره الاسر بسقيه صرفا ، ويحتمل أن يكون عروجا . قوله ( فسقاه فقال : لئن سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ) كذا فيه ، وفى السياق حذف تقديمه . فسقاه فلم يبرأ ، فأتى النبي ﷺ فقال لئن سقيته ، ووقع فى رواية مسلم : فسقاه ثم جاء فقال : لئن سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، أخرجه عن محمد بن بشار الذى أخرجه البخارى عنه ، لكن قرئ به بمحمد بن المثنى وقال : ان اللفظ لمحمد بن المثنى . نعم أخرجه الترمذى عن محمد بن بشار وحده بلفظ : ثم جاء فقال : يا رسول الله ، لئن قد سقيته عسلا فلم يزد إلا استطلاقا . قوله ( فقال صدق الله ) كذا اختصره ، وفى رواية الترمذى : فقال اسقه عسلا ، فسقاه ، ثم جاء ، فذكر مثله فقال : صدق الله ، وفى رواية مسلم : فقال له ثلاث سرات ، ثم جاء الرابعة فقال : اسقه عسلا فقال سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : اسقه عسلا فسقاه ، كذلك ثلاثا وفيه : فقال فى الرابعة اسقه عسلا ، وعند الاسماعيل من رواية خالد بن الحارث ثلاث سرات يقول فيهن ما قال فى الاولى . وتقدم فى رواية سعيد بن أبى عروة بلفظ : ثم أتاه الثانية فقال اسقه عسلا ثم أتاه الثالثة . قوله ( فقال صدق الله وكذب بطن أخيك ) زاد مسلم فى روايته : فسقاه فبرأ ، وكذا الترمذى ، وفى رواية أحمد عن يزيد بن هارون : فقال فى الرابعة اسقه عسلا . قال : فاطنه قال فسقاه فبرأ ، فقال رسول الله ﷺ فى الرابعة : صدق الله وكذب بطن أخيك كذا رفع ليزيد بالشك وفى رواية خالد بن الحارث : فقال فى الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك ، والذى اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه أرجح ، وعرف أن هذا القول وقع منه ﷺ بعد الثالثة . وأمره أن يسقيه عسلا فسقاه فى الرابعة فبرأ . وقد وقع فى رواية سعيد بن أبى عروة : ثم أتاه الثالثة فقال اسقه عسلا ، ثم أتاه فقال : قد فعلت ، فسقاه فبرأ . قوله ( تابعه النظر ) يعنى ابن شميل بالمعجمة مصغر ( عن شعبة ) وصله الصحيح بن راهويه فى مسنده عن النظر ، قال الاسماعيل : وتابعه أيضا يحيى بن سعيد وخالد بن الحارث وزيد بن هارون . قلت : رواية يحيى عند النسائى فى الكبرى ، ورواية خالد عند الاسماعيل عن أبى يعلى ، ورواية يزيد عند أحمد وتابعهم أيضا حجاج بن محمد وروح بن عباد وروايتهما عند أحمد أيضا ، قال الخطاط وغيره : أهل الحجاز يطلقون الكذب فى موضع الخطأ ، يقال كذب سمعك أى ذل فلم يدرك حقيقة ما قيل له ، فعفى كذب بطنه أى لم يصلح لقبول الشفاء بل ذل عنه ، وقد اعترض بعض الملاحدة فقال : العسل مسهل فكيف يوصف لمن وقع به الاسهال ؟ والجواب أن ذلك جهل من قائله ، بل هو كقولهم تعالى ( بل كذبوا بما لم يحيطوا به ) فقد اتفق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والومان والغذاء المألوف والذبيب وقوة الطبيعة ، وعلى أن الاسهال يحدث من أنواع منها الهيمضة التى تنفص عن تخمة وانفصوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعلها ، فإن احتاجت الى مسهل معين أعيدت ما دام بالهليل قوة ، فكان هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته فوصف له النبي ﷺ العسل لدفع الفضول المجتمعة فى نواحي المعدة

والامعاء لما في العسل من الجلاء ودفع الفضول التي تصيب المعدة من اخلاط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيها ،  
 وللمعدة خل تكمل المشقة ، فاذا علقت بها الاخلاط اللزجة افسدتها وافسدت الغذاء الواصل اليها ، فكان دواؤها  
 باستعمال ما يجلو تلك الاخلاط ، ولا شيء في ذلك مثل العسل ، لا سيما ان مزيج بالماء الحار ، وانما لم ينفذ في أول  
 مرة لأن الدواء يجب أن يكون له مقدار ركية بحسب الداء ، إن قصر عنه لم ينفذ به الكفاية وإن جازده أوهى للقوة  
 وأحدث ضررا آخر فكأنه شرب منه أولا مقدارا لا يفي بمقدار الداء ، فأمره بمادة سقيه ، فلما تكررت  
 الشرابات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله تعالى . وفي قوله عليه السلام : وكذب بطن أخيك : إشارة الى أن هذا الدواء  
 نافع ، وأن بقاء الداء ليس انقصور الدواء في نفسه وإنما كثرة المادة الفاسدة ، فمن ثم أمره بمادة شرب العسل  
 لاستفراغها ، فكان كذلك ، وبرأ بإذن الله . قال الخطابي : والطب نوعان ، طب اليونان وهو قياسي ، وطب  
 العرب والهند وهو تجاربي ، وكان أكثر ما يصفه النبي عليه السلام لمن يكون غليظا على طريقة طب العرب ، ومنه ما  
 يكون مما اطلع عليه بالوحى . وقد قال صاحب كتاب المائة في الطب ، إن العسل نارة يجرى مريضا الى المردق وينفذ  
 معه جل الغذاء ويدبر البول فيكون قابضا ، وقارة يبق في المعدة فيهيجهما بلذعهما حتى يدفع الطعام ويسهل البطن  
 فيكون سهلا . فانكار وصفه للسهل مطلقا قصور من المنكر . وقال غيره : طب النبي عليه السلام متيقن البرء لصدوره  
 عن الوحى ، وطب غيره أكثره حدس أو تجربة ، وقد يتخلف الشفاء عن بعض من يستعمل طب النبوة ، وذلك  
 لما منع قام بالمستعمل من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالقول ، وأظهر الامثلة في ذلك القرآن الذي هو شفاء لما  
 في الصدور ، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقول ، بل لا يزيد  
 المناقاة إلا رجسا الى رجسه ومرضاً الى مرضه ، فطب النبوة لا يناسب إلا الايدان الطيبة ، كما أن شفاء القرآن لا  
 يناسب إلا القلوب الطيبة ؛ والله أعلم . وقال ابن الجوزي : في وصفه عليه السلام العسل لهذا المنسل أربعة أقوال :  
 أحدها أنه حل الآية على عمومها في الشفاء ، والى ذلك أشار بقوله : صدق الله ، أى في قوله ( فيه شفاء للناس )  
 فلما نبه على هذه الحكمة تلقاها بالقبول ، فحق بإذن الله . الثاني أن الوصف المذكور على المؤلف من طائفة من  
 التداوى بالعسل في الأمراض كلها . الثالث أن الموصوف له ذلك كانت به هيضة كما تقدم تفريره . الرابع يحتمل  
 أن يكون أمره بطبخ العسل قبل شربه فانه يمدد البلغم ، فامله شربة أولا بغير طبخ انتهى . والثاني والرابع ضعيفان  
 وفي كلام الخطابي احتمال آخر ، وهو أن يكون الشفاء يحصل المذكور ببركة النبي عليه السلام وبركة وصفه ودعائه ؛ فيكون  
 خاصا بذلك الرجل دون غيره ، وهو ضعيف أيضا . ويؤيد الأول حديث ابن مسعود وعليكم بالشفاءين : العسل  
 والقرآن ، أخرجه ابن ماجه والحاكم مرفوعا ، وأخرجه ابن أبي شبة والحاكم موقوفا ، ورجاله رجال الصحيح .  
 وأثر على : إذا اشتكى أحدكم فليستوغب عن امرأته من صداقها فليشتر به عسلا ، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع غنيما  
 مريئا شفاء مباركا ، أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير بسند حسن ، قال ابن بطلال : يؤخذ من قوله : صدق الله  
 وكذب بطن أخيك ، أن الالفاظ لا تحتمل على ظاهرها ، اذ لو كان كذلك لبرى العليل من أول شربة ، فلما لم  
 يبرأ إلا بعد التكرار دل على أن الالفاظ تقتصر على معانيها . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الاتراح . وقال أيضا :  
 فيه أن الذي يعمل الله فيه الشفاء قد يتخلف لتمام المدة التي قدر الله تعالى فيها الداء . وقال غيره : في قوله في رواية  
 سعيد بن أبي عروبة : فسقاه فبرأه بفتح الزاء والهموز وزن قرأ وهو لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يقولها بكسر الزاء

بوزن علم ، وقد وقع في رواية أبي الصديق الناجي في آخره : فسقاء فعافاه الله ، والله أعلم

### ٢٥ - باب لا صفر . وهو دلاء يأخذ البطن

٥٧١٧ - **رواه** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا صفر ولا هامة ، فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال إبلي تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتي الوبير الأجرب فيدخل بينها فيجر بها ؟ فقال : فن أعدى الأول ، ؟ رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان

**قوله** ( باب لا صفر وهو دلاء يأخذ البطن ) كذا جزم بتفسير الصفر ، وهو بفتحين ، وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في « غريب الحديث » ، له عن يونس بن عبيد الجرمي أنه سأل روبة بن العجاج فقال : هي حية تكون في البطن نصيب الماشية والناس ، وهي أعدى من الجرب عند العرب . فقل هذا فالمراد بنى الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العدوى . ورجع عند البخاري هذا القول لسكونه قرن في الحديث بأمدوى . وكذا وجمع الطبري هذا القول واستشهد له بقول الأعشى : ولا يعض على شرسوفه الصفر ، والشرسوف بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهمل ثم فاء : الضلع ، والصفر دود يكون في الجوف قرباً عض الضلع أو الكبد فقتل صاحبه ، وقيل : المراد بالصفر الحية أسكن المراد بالنفي نفي ما كانوا يعتقدون أن من أصابه قتله . فرد ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الاجل . وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث « لا صفر » ، قاله الطبري . وقيل في الصفر قول آخر ، وهو أن المراد به شهر صفر ، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم كما تقدم في كتاب الحج ، لجاء الاسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك فلذلك قال ﷺ « لا صفر » ، قال ابن بطال : وهذا القول مروى عن مالك ، والصفر أيضا وجمع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتاع الماء الذي يكون منه الاستسقاء ، ومن الاول حديث « صفرة في سبيل الله خير من حر النعم » أي جوعة ، ويقولون صفر الاناء اذا خلا عن الطعام ، ومن الثاني ما سبق في الأشربة في حديث ابن مسعود أن رجلا أصابه الصفر فذعت له العكر ، أي حصل له الاستسقاء فوصف له النبيذ ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه . بخلاف ما سبق . وسيأتي شرح الهامة والعدوى كل منهما في باب مفرد . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان ، وقوله « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره » وقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث أنه سمع أبا هريرة ، وقوله في آخر الباب « رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان » يعني كلاهما عن أبي هريرة ، وسيأتي ذلك في « باب لا عدوى » من رواية شبيب عن الزهري عنهما ، وفيه تفصيل لفظ أبي سلمة من لفظ سنان ، ويأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

### ٢٦ - باب ذات الجنب

٥٧١٨ - **رواه** محمد بن عبد الله بن عطاء بن بشير عن إسحاق بن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد

الله أن أم قيس بنت محصن - وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بآمن رسول الله ﷺ، وهي أخت عكاشة ابن محصن - أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بآمن لها وقد حلفت عليه من العذرة، فقال: اتقوا الله، على ما تدفرون أولادكم بهذا العود الهندي فإن فيه صفة أشفية، منها ذات الجنب . يريد الكنت، يعني القسط، قال وهي لغة،

٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١ - **حديث** حارم حدثنا حماد قال دُفِئَ على أيوب من كسبه أبي قلابة - منه ما حدث به، ومنه ما قرئ عليه.. وكان هذا في الكنتاب: عن أنس أن أبا طلحة وأنس بن النضر كَوَّاه، وكواه أبو طلحة بيده. وقال عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: «أذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحية والأذن». قال أنس: كَوَّيت من ذات الجنب ورسول الله ﷺ سمي؛ وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت، وأبو طلحة كَوَّاني، [المحدث ٥٧١٩ - طريقه في: ٥٧٢١]

**قوله** (باب ذات الجنب) هو ووم حار يمرض في النشاء المستبطن للاضلاع، وقد يطلق على ما يعرض في نواحي الجنب من وباح غليظة تحتمل بين الصفاقات والمعض التي في الصدر والاضلاع فتحدث وجعا، فالأول هو ذات الجنب الحقيقي الذي تكلم عليه الأطباء، قالوا ويحدث بسببه خمسة أعراض: الحمى والسعال والنخس وضيق النفس والقيح المنشأ. ويقال لذات الجنب أيضا وجع الحاصرة وهي من الأمراض المخوفة لأنها تحدث بين القلب والكبد وهي من سمي الاسقام، ولهذا قال ﷺ: «ما كان الله ليلسطها على»، والمراد بذات الجنب في حديثي الباب الثاني، لأن القسط وهو العود الهندي كما تقدم بيانه قريبا هو الذي تداوى به الريح الغليظة، قال المسيبي: العود حار يابس قابض يحمس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرده الريح ويفتح السدد ويذهب فضل الرطوبة؛ قال: ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقي أيضا إذا كانت ناشئة عن مادة بلغمية، ولا سيما في وقت انحطاط العلة. ثم ذكر المؤلف في الباب حديثين: أحدهما حديث أم قيس بنت محصن في قصة ولدها والاعلاق عليه من العذرة، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه قبل ببابين. وقوله في أوله: «حدثنا محمد»، هو الذهلي، وقوله: «كتاب بن بشير»، بمهملة ومثناة ثقيلة وآخره موحدة وأبوه بموحدة ومعجمة وزن عظيم وشيخه لصحفي هو ابن راشد الجوزي وقوله في آخره: «يريد الكنت»، يعني القسط، قال وهي لغة، هو قصير العود الهندي بأنه القسط، والقاتل قال هي لغة، هو الزهرى. فأنهما حديث أنس، **قوله** (حدثنا عارم) هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي، وحماد هو ابن زيد. **قوله** (قريء على أيوب) هو السخيتاني. **قوله** (من كتب أبي قلابة منه ما حدث به ومنه ما قرئ عليه، فكان هذا في الكتاب) أي كتاب أبي قلابة، كذا الأكثر. ووقع في رواية الكشي عن بدل قوله «في الكتاب»: «قرأ الكتاب» وهو تصحيف ووقع عند الاسماعيل بعد قوله «في الكتاب»: «غير مسروح»، ولم أر هذه اللفظة في شيء من نسخ البخاري. **قوله** (عن أنس) هو ابن مالك. **قوله** (أن أبا طلحة)



هو زيد بن سبيل زوج والدة انس أم سليم ، و انس بن النضر هو عم انس بن مالك . قوله ( كوياء ، وكواه أبو طلحة بيده ) نسب السكي اليهما معا لرضاهما به ، ثم نسب السكي لابي طلحة وحده لمباشرته له . وعند الاسماعيل من وجه آخر عن ايوب « وشهدني أبو طلحة و انس بن النضر وزيد بن ثابت » . قوله ( وقال عباد بن منصور ) هو اتناجي بالنون والجيم ، وأراد بهذا التعليق قائدة من جهة الاسناد ، وأخرى من جهة المتن ، أما الاسناد فبين أن حماد بن زيد بين في روايته صورة أخذ ايوب هذا الحديث عن أبي قلابة ، وأنه كان قراء عليه من كتابه ، وأطلق عباد بن منصور روايته بالنعنة . وأما المتن فلما فيه من الزيادة ، وهي أن السكي المذكور كان بسبب ذات الجنب ، وأن ذلك كان في حياة رسول الله ﷺ ، وأن زيد بن ثابت كان فيمن حضر ذلك ، وفي رواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفردوا بهمضم ، وهي حديث إذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن . وليس لعباد بن منصور - وكنيته أبو سلة - في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وهو من كبار أتباع التابعين ، تكلموا فيه من عدة جهات : إحداهما أنه روى باقدر ، لكنه لم يكن داهية . ثانيها أنه كان يدلس . ثالثها أنه قد تغير حفظه . وقال يحيى القطان : لما رأيته كان لا يحفظ . ومنهم من أطلق ضعفه . وقد قال ابن عدى : هو من جملة من يكتب حديثه . ووصل الحديث المذكور أبو يعلى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن ربحان بن سعيد عن عباد بطوله ، وأخرجه عند الاسماعيل كذلك ، وفرقه البوار حديثين فقال في كل منهما : تفرد به عباد بن منصور . والحمة بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم وقد تشدد ، وأنكره الأزهري ، هي السم . وقد تقدم شرحها في « باب من اكتوى » وسيأتي الكلام على حكمها في « باب رقية الحية والمقرب » بعد أبواب . وأما رقية الأذن فقال ابن بطلال : المراد وجع الأذن ، أي رخص في رقية الأذن إذا كان بها وجع ، وهذا يرد على المحصر الماضي في الحديث المذكور في « باب من اكتوى » ، حيث قال : لا رقية إلا من عين أو حمة ، فيجوز أن يكون رخص فيه بعد أن منع منه ، ويحتمل أن يكون المعنى لا رقية أنفع من رقية العين والحمة ، ولم يرد في الرقي عن غيرهما . وحكى الكرماني عن ابن بطلال أنه ضبطه « الأدر » بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء . وأنه جمع أدره وهي نفخة الحصى ، قال : وهو غريب شاذ انتهى . ولم أر ذلك في كتاب ابن بطلال ، فليحذر . ووقع عند الاسماعيل في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ « أن يرقوا من الحمة » ، وأذن رقية العين والنفس . فعلى هذا فحوله « والأذن » في الرواية المعلقة تصحيف من قوله « أذن » . فعل ماض من الإذن ، لكن زاد الاسماعيل في رواية من هذا الوجه « وكان زيد بن ثابت يرقى من الأذن والنفس » ، فافهم . وسيأتي بعد أبواب « باب رقية العين » وغير ذلك . وقوله « رخص لأهل بيت من الأنصار » هم آل عمرو بن حزم ، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر ، والمخاطب بذلك منهم حمارة بن حزم كما بينته في ترجمته في كتاب الصحابة

#### ٢٧ - باب حرق الحصير لبيد به الدم

٥٧٢٢ - حدثنا سعيد بن عفيف حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم عن سهل بن سعيد السامدي قال : لما كسرت على رأس النبي ﷺ البيضة وأدمى وجهه وكسرت رباعيته ، وكان على مختلف بالماء في الجن ، وجاءت فاطمة تنسل من وجهه الدم ، فلما رأت فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة

عَدَّتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَهَا وَأَلْصَقَهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَقَّ اللَّهُ مَ»

قوله ( باب حرق الحصير ) كذا هم ، وأنكره ابن التين فقال : والصواب إحراق الحصير لأنه من أحرق ، أو تحريق من حرق ، قال فاما الحرق فهو حرق الشيء يؤذيه . قلت : لكن له توجيه ، وقوله « ليس به الدم » هو بالسین المهملة أى مجارى الدم ، أو ضمن «سد» معنى قطع وهو الوجه ، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة المبيحة ، وقد كان أبو الحسن القاسمى يقول : وددنا لو علمنا ذلك الحصير مما كان لنتخذة دواء لقطع الهم ، قال ابن بطلال : قد زعم أهل الطب أن الحصير كلها إذا أحرقت تبطل زيادة الدم ، بل الرماد كله كذلك ، لأن الرماد من شأنه القبض ، ولهذا ترجم الترمذى لهذا الحديث «التداوى بالرماد» وقال المهلب : فيه أن قطع الدم بالرماد كان معلوما عندهم . لا سيما إن كان الحصير من ديس السعد فهى معلومة بالقبض وطيب الرائحة ، فالقبض يسد أفواه الجرح ، وطيب الرائحة يذهب بزم الدم ، وأما غسل الدم أولا فينبغى أن يكون إذا كان الجرح غير غائر ، أما لو كان غائرا فلا يؤمن منه ضرر الماء إذا صب فيه . وقال الموفق عبد الأظيف : الرماد فيه تخفيف وقلة لدع ، والمخفف إذا كان فيه قوة لدع ربما هيج الدم وجلب الورم . ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد أحرقته له - حين لم يرقأ - قطعة حصير خاق فوضعت رماده عليه ، وقد تقدم شرح حديث الباب ، وهو حديث سهل بن سعد فى غسل فاطمة وجه النبي ﷺ من الدم لما جرح يوم أحد ، فى كتاب الجهاد . وقوله فى آخر الحديث « فرقا » بقاء وهمة أى بطل خروجه ، وفى رواية « فاستمسك الدم »

## ٢٨ - باب الحمى من فيج جهنم

٥٧٢٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْحُمَّى مِنْ فَيْجِ جَهَنَّمَ ، فَاطْفَنُوهَا بِالْمَاءِ »

قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ يَقُولُ : اكْشِفْ هَذَا الرَّجُلَ

٥٧٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ « أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ إِذَا أَتَيْتْ بِالرَّأَةِ قَدْ حُمَتْ تَدْنُو لَهَا ، أَخَذَتْ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَبْهَا وَقَالَتْ :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرُنَا أَنْ نَبْرُدَّهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٥ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

الْحُمَّى مِنْ فَيْجِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِظَاةٍ عَنْ جُلَيْدِ

رَافِعِ بْنِ سَدِيجٍ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

قوله ( باب الحمى من فيج جهنم ) بفتح الفاء وسكون التثنية بعدها مهملة ، وسيأتى فى حديث رافع آخر

الباب د من فوج ، بالواو ، وتقدم من حديثه في صفة النار بلفظ « فود » ، بالراء بدل الحاء وكلها بمعنى ، والمراد سطوع حرها ووجهه . والمعنى أنواع كما سذكره . واختلاف في نسبتها الى جهنم فقليل حقيقة ، والله الماحصل في جسم المحموم قطعة من جهنم ، وقد الله ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك ، كما أن أنواع الفرج واللذة من نعم الجنة ، أظهرها في هذه الدار عبرة ودلالة . وقد جاء في حديث أخرجه البزار من حديث عائشة بسند حسن ، وفي الباب عن ابن أمانة هند أحد ، وعن أبي ريمانة عند الطبراني ، وعن ابن مسعود في مسند الشهاب « المعنى حفظ المؤمن من النار » ، وهذا كما تقدم في حديث الأمر بالابراد أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين ، وقيل بل الخبر ورد مورد التشبيه ، والمعنى أن حر أغنى شبيه بحر جهنم تنبها للنفوس على شدة حر النار ، وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بدهبها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كما قيل بذلك في حديث الأبراد ، والأول أولى ، والله أعلم . ويؤيده قول ابن عمر في آخر الباب . وذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر أخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن مالك : وكذا مسلم . وأخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، قال الدارقطني في « الموطآت » : لم يروه من أصحاب مالك في « الموطأ » ، إلا ابن وهب وابن القاسم وبإسنادهما الشافعي وسعيد بن عفير وسعيد بن دارة ، قال : ولم يأت به من ولا القعني ولا أبو مصعب ولا ابن بكير انتهى . وكذا قال ابن عبد البر في التقيي : وقد أخرجه شيخنا في تقريبه من رواية أبي مصعب عن مالك ، وهو ذمول منه ، لأنه اعتمد فيه على المخلص للقاسم ، والقاسم إنما أخرج المخلص من طريق ابن القاسم عن مالك ، وهذا ثاني حديث عثر عليه في تقريب الأسانيد شيخنا عفا الله تعالى عنه من هذا الجنس ، وقد نهت عليه لصيغة الله تعالى والله أعلم ، وقد أخرجه الدارقطني والاسماعيلي من رواية حرمة عن الشافعي ، وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن عفير ، ومن طريق سعيد بن داود ، ولم يخرج ابن عبد البر في « التقييد » ، لأنه ليس في رواية يحيى بن يحيى اللبتي ، والله أعلم . قوله ( فأطلقوها ) بهمة قطع ثم طاء معلقة ومكسورة ثم همزة أمر بالاطفاء ، وتقدم في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في صفة النار من بدء الخلق بلفظ « فأبردوها » ، والمشهور في ضبطها بهمة وصل والراء مضومة ، وحكى كسرهما ، يقال بردت المعنى أبردتها بردا بوزن فتاتها أفتلتها قتلا أي أسكنت حرارتها ، قال شاعر الحماسة :

إذا وجدت لبيب الحب في كبدي أقبلت نحو مقام القوم أبرد

هني بردت يبرد الماء ظاهره فن النار على الاحشاء تنقد

وحكى عياض رواية بهمة قطع مفتوحة وكسر الراء ، من أبرد الشيء إذا عالجته لصيره باردا ، مثل أسخنه إذا صيره سخنا ، وقد أشار إليها الخطابي ، وقال الجوهري : لأنها لغة رديئة . قوله ( بالماء ) في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « بالماء البارد » ، ومثله في حديث سمرة عند أحمد ، ووقع في حديث ابن عباس « بماء زمزم » ، كما مضى في صفة النار من رواية أبي جرة بالجيم قال « كنت أجالس ابن عباس بمكة فأخذني المعنى ، وفي رواية أحمد « كنت أدفع الناس عن ابن عباس فأحببت أياها فقال : ما حبسك ؟ قلت المعنى ، قال : أبردتها بماء زمزم . قال رسول الله ﷺ : المعنى من فيح جهنم فأبردوها بالماء أو بماء زمزم ، شك ممام . كذا في رواية البخاري من طريق أبي

عاصم العقدي عن همام . وقد تعلق به من قال بأن ذكر ماء زمزم ليس قيذا اشك راويه فيه . ومن ذهب الى ذلك ابن القيم . وتعقب بأنه وقع في رواية أحد عن عفان عن همام ، فأوردوها بماء زمزم ، ولم يشك ، وكذا أخرجه .  
 للنسائي وابن حبان والحاكم من رواية عفان ، وإن كان الحاكم وهم في استدراكه . وترجم له ابن حبان بعد إيراد حديث ابن عمر فقال : ذكر الخبر المفسر الماء المجمل في الحديث الذي قبله ، وهو أن شدة الحمى تبرد بماء زمزم دون غيره من المياه : وساق حديث الإبراهيم بن عباس ، وقد تعقب - على تقدير أن لا شك في ذكر ماء زمزم فيه - بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لتيسر ما زمزم عندهم ، كما خص الخطاب بأهل البلاد الحارة . وخفي ذلك على بعض الناس . قال الخطابي ومن تبعه : اعترض بعض سلفنا الأطباء على هذا الحديث بأن قال : اغتسال المغموم بالماء خطر يقربه من الهلاك . لأنه يجمع المسام ويحرق البخار ويعكس الحرارة الى داخل الجسم فيكون ذلك سببا للذئب ، قال الخطابي : غلط بعض من ينسب الى العلم قانعهم في الماء لما أصابته الحمى فاحتقت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة كادت تهلكه ، فلما خرج من علة قال قولا سيئا لا يحسن ذكره ، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث ، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مراتب في صدق الخبر ، فيقال له أولا من أين حلت الأمر على الغتسال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلا عن اختصاصها بالفضل ، وإنما في الحديث الإرشاد الى تبريد الحمى بالماء فإن أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل مغموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد ، وإنما قصد عليه السلام استعمال الماء على وجه ينفع ، فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به ، وهو كما وقع في أمره العائن بالاغتسال وأطلق ، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطلق الاغتسال ، وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة ، وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعتته أسماء بنت الصديق ، فإنها كانت ترش على بدن المغموم شيئا من الماء بين يديه وثوبه فيكون ذلك من باب النشرة المأذون فيها ، والصحابي ولاسيما مثل أسماء التي هي من كان يلزم بيت النبي عليه السلام أعلم بالمراد من غيرها ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثها عقب حديث ابن عمر المذكور ، وهذا من بديع ترتيبه . وقال المأذون : ولا تشك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجا الى التفصيل ، حتى أن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة ثم يصير داء له في الساعة التي تليها ، إمارض يعرض له من غضب يحمي مواجه مثلا فيتغير علاجه ، ومثل ذلك كثير ، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال ، والأطباء يعممون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والمادة والغذاء المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع . ثم ذكر نحو ما تقدم . قالوا : وعلى تقدير أن يرد التصريح بالاغتسال في جميع الجسد ، فيجيب بأنه يحتمل أن يكون أراد أنه يقع بعد إقلاع الحمى ، وهو بعيد . ويحتمل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي اطلع عليه السلام عليها بالوحى ، ويضاهل عند ذلك جميع كلام أهل الطب . وقد أخرج الترمذي من حديث ثوبان مرفوعا ، إذا أصاب أحدكم الحمى - وهي قطعة من النار - فليطفئها عنه بالماء ، يستقيع في نهر جار ويستقبل جريته وإيقل : بسم الله ، اللهم اشف عبدك وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، وليغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فإن لم يبرأ غمس . وإلا فصبح ، وإلا فتسبح ، فإنها لا تكاد تجاوز تسعا بأذن الله ، قال الترمذي غريب . قلت : وفي سنده سميد بن زرعة يختلف فيه . قال : ويحتمل أن يكون لبعض

الحيات دون بعض ، في بعض الأماكن دون بعض ، لبعض الأشخاص دون بعض . وهذا أوجه . فإن خطابه عليه السلام قد يكون عاما وهو الأكثر ، وقد يكون خاصا كما قال : لاستقبلوا القبلة بغانط ولابول ولكن شرقوا أو غربوا ، فقوله : شرقوا أو غربوا ، ليس عاما لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سمتها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة ، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصا بأهل الحجاز وما والاها اذ كان أكثر الحيات التي تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء البارد شرابا واغتسالا ، لأن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في المروق الى جميع البدن ، وهي قسمان : عرضية وهي الحادثة عن ورم أو حركة أو إصابة حرارة الشمس أو القيظ الشديد ونحو ذلك ، ومرضية وهي ثلاثة أنواع ، وتكون عن مادة ، ثم منها ما يسخن جميع البدن ، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم لأنها تقع غالبا في يوم ونهايتها الى ثلاثة ، وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى دق وهي أخطرها ، وإن كان تعلقها بالاخلاط سميت عصفية وهي بعدد الاخلاط الأربعة ، وتحت هذه الأنواع المذكورة أصناف كثيرة بسبب الأفراد والتركيب . وإذا تقرر هذا فيجوز أنه يكون المراد النوع الأول فإنها تسكن بالانفاس في الماء البارد وشرب الماء المبرد بالثلاج وبغيره ولا يحتاج صاحبها الى علاج آخر ، وقد قال جالينوس في كتاب حيلة البرء : لو أن شابا حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استحم بماء بارد أو سبغ فيه وقت القيظ عند منتهى الحى لا ينتفع بذلك <sup>(١)</sup> . وقال أبو بكر الرازي : إذا كانت القوى قوية والحى حادة والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا تفتق فإن الماء البارد ينفع شربه ، فإن كان الطلح خصب البدن والزمان حارا وكان معتادا باستعمال الماء البارد اغتسالا فليؤذن له فيه . وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فقال : هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحى العرضية أو الضب الخاصة التي لا ورم معها ولا شئ من الاعراض الودئية ، والمراد الفاسدة ، فيطعمها بأذن الله . فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملاقة الشمس ، ووفور القوى في ذلك الوقت لسكونه عقب النوم والسكون وبرد الهواء ، قال : والايام التي أشار إليها التي يقع فيها بمرارة الامراض الحادة غالبا ولا سيما في البلاد الحارة ، والله أعلم . قالوا : وقد تكرر في الحديث استعماله عليه السلام الماء البارد في علته كما قال : صبوا على من سبغ قرب لم تحلل أو كبتين ، وقد تقدم شرحه : وقال سمرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقرية من ماء فأفرغها على قرنه فاغتسل ، أخرجه البزار وصححه الحاكم ، ولكن في سنده راو ضعيف . وقال أنس : إذا حم أحدكم فليشرب عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال ، أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب والطبراني في الأوسط ، وصححه الحاكم وسنده قوى ، وله شاهد من حديث أم خالد بنت سعيد أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في الطب من طريقه ، وقال عبد الرحمن بن المرقع رفعه : الحى رائد الموت ، وهي بين الله في الأرض فبرد لها الماء في الثفان ، وصبوه عليكم فيما بين الأذانين المغرب والعشاء . قال ففعلوا فذهب عنهم ، أخرجه الطبراني . وهذه الأحاديث كلها ترد التأويل الذي نقله الخطابي عن ابن الأنباري أنه قال : المراد بقوله فأبردوها الصدقة به ، قال ابن القيم : أظن الذي حمل قائل هذا أنه أشكل عليه استعمال الماء في الحى فعدل الى هذا ، وله وجه حسن لأن الهواء من جنس العمل ، فكأنه لما أخذ طيب العطشان بالماء أخذ الله طيب الحى عنه ، ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته ، وأما المراد به بالأصل فهو استعماله في البدن حقيقة كما تقدم ، والله أعلم . قوله ( قال نافع وكان عبد الله ) أي ابن عمر ( يقول

(١) لله : لا ينفع بذلك .

اكتشف عنا الرجل ) أى العذاب ، وهذا موصول بالسند الذى قبله ، وكان ابن عمر فهم من كون أصل الحى من جهنم أن من أصابته عذب بها ، وهذا التعذيب يختلف باختلاف محله : فيكون للؤمن تكفيرا لذنوبه وزيادة في أجوره كما سبق ، وللكافر عقوبة وانتقاما . وإنما طلب ابن عمر كشفه مع ما فيه من الثواب لمشروعية طلب العافية من الله سبحانه ، اذ هو قادر على أن يكفر سيئات عبده ويكظم ثوابه ، من غير أن يصيبه شيء يشق عليه ، والله أعلم . الحديث الثانى ، قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، وفاطمة بنت المنذر أى ابن الزبير هى بنت عمه وزوجته ، وأسماء بنت أبى بكر جدتهما لأبويهما معا . قوله ( بينها وبين جيبها ) بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة : هو ما يكون مفرجا من الثوب كالسك والطورق . وفى رواية عبدة عن هشام عند مسلم ، فتصبه في جيبها . قوله ( ان يبردها ) بفتح أوله وضم الراء الخفيفة ، وفى رواية لابن ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الراء من التبريد ، وهو بمعنى رواية أبردهموة مقطوعة ، زاد عبدة في روايته وقال أنها من فيح جهنم . الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة أيضا . وأشار بإيراد روايته هذه عقب الأولى الى أنه ليس اختلاف على هشام ، بل له في هذا المثل إسنادهان ، بقريته مغيرة السياتين . الحديث الرابع حديث رافع بن خديج ، قوله ( من فيح جهنم ) فى رواية السرخسى « من فوح ، بالواو ، وتقدم فى صفحة الثار من بدء الخلق من هذا الوجه بلفظ « من فور ، وكلها بمعنى ، وتقدم هناك بلفظ « فأبردها عنكم ، بزيادة « عنكم ، وكذا زادها مسلم فى روايته عن هشام بن السرى عن أبى الاحوص بالسند المذكور هنا

## ٢٩ - باب من خرج من أرض لا تلايمه

٥٧٢٧ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قنادة أن أنس بن مالك حدثهم « ان ناسا - أو رجالا - من مَـكَلٍ ومُرَيْتَةَ قَدِمُوا على رسول الله ﷺ ، ونكدوا بالاسلام ، وقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف . واستوخموا المدينة . فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود وبراع ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألهاها وأبوالها . فانطلقوا ، حتى كانوا ناحية الحرّة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعى رسول الله ﷺ ، واستاقوا الدود . فبلغ النبي ﷺ ، فبعث للطلب فى آثارهم ، وأمر بهم فسمروا أعينهم ، وقطعوا أيديهم ، وتركوا فى ناحية الحرّة حتى ماتوا على حالهم »

قوله ( باب من خرج من أرض لا تلايمه ) بتحتانية مكسورة ، وأصله بالهمز ثم كثر استعماله فسهل ، وهو من الملازمة بالماء أى الموافقة وزنا ومعنى . وذكر فيه قصة العرنيين ، وقد تقدمت الإشارة إليها قريبا ، وكأنه أشار الى أن الحديث الذى أورده بعده فى النهى عن الخروج من الأرض التى وقع فيها الطاعون ليس على عمومته . وإنما هو مخصوص بمن خرج فرارا منه كما سيأتى تقريره إن شاء تعالى

## ٣٠ - باب ما يذكر فى الطاعون

٥٧٢٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرنى حبيب بن أبى ثابت قال سمعت إبراهيم بن سعيد

قال سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً عن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ، فقلت أنت سمعت يحدث سعداً ولا يفكره ؟ قال : نعم »

٥٧٢٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس « ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بصرى لقيه أمراء الأجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فاخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام - قال ابن عباس فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم ، فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع في الشام ، فاختلقوا : فقال بعضهم قد خرجنا لأمس ، ولا نرى أن ترجع عنه . وقال بعضهم : مملكت بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادعوا إلى الانصار ، فدعوتهم ، فاستشارهم ، فسلكوا سبيل المهاجرين ، واختلقوا كاختلافهم . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة فريش من ممة - اجرة الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فدعى عمر في الناس : إن مصبح على ظهر ، فأصبحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح : أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله . أرايت إن كانت لك إبل هبطت وادياً له شذونان : إحداهما خصيبة ، والاخرى جذبة ، أليس إن رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله ؟ قال فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيباً في بعض حاجته - فقال : إن عندي في هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه . قال فحمد الله عمر ، ثم انصرف »

[الحديث ٥٧٢٩ - طراه في : ٥٣٠ ، ٦٩٧٣]

٥٧٣٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر « أن عمر

خرج إلى الشام ، فلما كان بصرى بكنهه أن الوباء قد وقع بالشام ، فاخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه »

٥٧٣١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أنس بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال

« قال رسول الله ﷺ : لا يدخل المدينة المسبح ولا الطاعون »

٥٧٣٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** عاصم **حدثني** حفصة بنت سيرين قالت : **قال** لي أنس بن مالك رضي الله عنه : يحيى بم مات ؟ قالت : من الطاعون . **قال** : **قال** رسول الله ﷺ : الطاعون شهادة لكل مسلم »

٥٧٣٣ - **حدثني** أبو عاصم عن مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **قال** : «الطاعون شهيد ، والطاعون شهيد »

**قوله** ( باب ما يذكر في الطاعون ) أي ما يصح على شرطه . والطاعون بوزن فاعول من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء ، ويقال طعن فهو مغمون وطعن إذا أصابه الطاعون ، وإذا أصابه الطعن بالرح فهو مغمون ، هذا كلام الجوهري ، وقال الخليل : الطاعون الوباء . وقال صاحب النهاية : الطاعون المرض العام الذي يفسده الهواء ، وتفسد به الأمزجة والأبدان . **وقال** أبو بكر بن العربي : الطاعون الوجع الغالب الذي يطغى الروح كالذبحة ، سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله . **وقال** أبو الوليد الباجي : هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات ، بخلاف المعتاد من أمراض الناس ، ويكون مرضهم واحداً بخلاف بقية الاوقات فتكون الأمراض مختلفة . **وقال** الداودي : الطاعون حبة تخرج من الارقاق وفي كل طى من الجسد والصحيح أنه الوباء . **وقال** عياض : أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد ، والوباء عموم الأمراض ، فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك ، والإفعل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا . **قال** : ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنما كان طاعونا ، وما ورد في الحديث أن الطاعون وخو الجن . **وقال** ابن عبد البر : الطاعون غدة تخرج في المراق والآباط ، وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله . **وقال** النووي في الروضة : قيل الطاعون انصباب الدم الى عضو . **وقال** آخرون : هو هيجان الدم وانتفاخه . **قال** المتولى : وهو قريب من الجذام ، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقت لحمه . **وقال** الغزالي : هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم الى بعض الأطراف ، فينتفخ ويحمر ، وقد يذهب ذلك العضو . **وقال** النووي أيضا في تهذيبه : هو بئر وورم مؤلم جدا ، يخرج مع لب ، ويسرد ما حو اليه أو يخضر أو يحمر حمرة شديدة بنفسجية كدرة ، ويحصل معه خفقان رقيق ، ويخرج غالبا في المراق والآباط ، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد . **وقال** جماعة من الأطباء منهم أبو علي بن سينا : الطاعون مادة سمية تحدث وربما قتلا لا يحدث في المواضع الرخوة والمخاين من البدن ، وأغلب ما تكون تحت الأبط أو خلف الأذن أو عند الأرنجة . **قال** : وسببه دم ردي شائل الى العفونة والفساد يستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ، ويؤدي الى القلب كيفية رديئة فيحدث القيح والخثيان والنفث والحفقان ، وهو لداءه لا يقبل من الأعضاء الا ما كان أضعف بالطبع ، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية ، والاسود منه قل من يسلم منه ، وأسلمه الاحمر ثم الاصفر . والطواعين تكثر عند الوباء في البلاد الوبئة ، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس ، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدهد . **قلت** : فهذا ما باخنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه . والحاصل أن حقيقة ورم ينشأ



عن هيجان الدم أو انصباب الدم الى عضو فيفسده ، وان غير ذلك من الامراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعونا بطريق المجاز لا اشتراكهما في عزم المرض به أو كثرة الموت ، والدليل على أن الطاعون يقاوم الوباء ما سياتي في رابع احاديث الباب ، أن الطاعون لا يدخل المدينة ، وقد سبق في حديث عائشة « قدمننا المدينة وهي أوبأ أرض الله - وفيه قول بلال - أخرجونا الى أرض الوباء » وما سبق في الجنائز من حديث أبي الاسود « قدمت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون موتا ذريما » وما سبق في حديث الرنين في الطهارة أنهم استخرجوا المدينة ، وفي لفظ أنهم قالوا إنها أرض وبئة ، فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجودا بالمدينة . وقد صرح الحديث الاول بأن الطاعون لا يدخلها فدل على أن الوباء غير الطاعون ، وأن من أطلق على كل وباء طاعونا بطريق المجاز . قال أهل اللغة : الوباء هو المرض العام ، يقال أوبأت الأرض فهي موبئة ، ووبئت بالفتح فهي وبئة ، وبالضم فهي موبوءة . والذي يفترق به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الاطباء ولا أكثر من تسكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ، ولا يخالف ذلك ما قال الاطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة فتحدث منها المادة السمية ويهيج الدم بسببها أو ينصب وإنما لم يتعرض الاطباء لكونه من طعن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل ، وإنما يعرف من الشارح فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم . وقال السكلا باذى في « معاني الاخبار » : يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين : قسم يحصل من غلبة بعض الاخلات من دم أو صفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن ، وقسم يكون من وخز الجن كما نفع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الاخلات وان لم يكن هناك طعن ، وتقع الجراحات أيضا من طعن الإنس . انتهى . وما يؤيد أن الطاعون إنما يكون من طعن الجن وقوعه غالبا في أعداء الفصول وفي أصح البلاد هواءا وطيبها ماء ، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض لأن الهواء يفسد قارة ويصح أخرى ، وهذا ينصب أحيانا ويحيى أحيانا على غير قياس ولا تجربة ، فربما جاء سنة على سنة ، وربما أبطل سنة ، وبأنه لو كان كذلك لعم الناس والحيوان ، والموجود بالمساعدة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بمجانهم بما هو في مثل مزاجهم ، ولو كان كذلك لعم جميع البدن ، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوزه ، ولأن فساد الهواء يقتضى تغير الاخلات وكثرة الاستقام ، وهذا في الغالب يقتل بلا مرض ، فدل على أنه من طعن الجن كما ثبت في الاحاديث الواردة في ذلك : منها حديث أبي موسى رفته « فناء أمي بالطعن والطاعون . قيل : يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه ، فما الطاعون ؟ قال : وخز أعدائكم من الجن ، وفي كل شهادة ، أخرجه أحمد من رواية زياد بن حلافة عن رجل عن أبي موسى ، وفي رواية له عن زياد « حدثني رجل من قومي قال : كنا على باب حثالة فنظرت الإذن ، فسمعت أبا موسى ، قال زياد : فلم أرض بقوله فبألت سيد الحى فقال : صدق ، وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المهم يزيد بن الحارث ، وسماه أحد في رواية أخرى أسامة بن شريك ، فأخرجه من طريق أبي بكر النهشل عن زياد بن حلافة عن أسامة بن شريك قال « خرجنا في بضع عشرة قسا من بني ثعلبة ، فإذا نحن بأبي موسى ، ولا معارضة بينه وبين من سماء يزيد بن الحارث لأنه يحمل على أن أسامة هو سيد الحى الذي أشار اليه في الرواية الأخرى واستثبته فيها حديثه به الاول وهو يزيد بن الحارث ، ووجهه رجال الصحيحين إلا المهم ، وأسامة بن شريك صحابي مشهور ، والذي سماء وهو أبو بكر النهشل من رجال مسلم ، والحديث صحيح بهذا

الاعتبار ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجاه وأحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سألت عنه رسول الله ﷺ فقال هو وخبر أعدائكم من الجن ، وهو لكم شهادة ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أبا بلج بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم واسمه يحيى وثقه ابن معين والنسائي وجماعة ، وضعفه جماعة بسبب التشيع وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور . ولحديث طريق ثالثة أخرجه الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده ، ورجاله رجال الصحيح إلا كريبا وأباه وكريب وثقه ابن حبان ، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبي بردة بن قيس أخى أبي موسى الأشعري رفعه : أنهم اجعل فناء أمي قتلا في سبيلك بالطن والطاعون ، قال العلماء : أراد ﷺ أن يحصل لأمره أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأيدي أعدائهم إما من الإنس وإما من الجن . ولحديث أبي موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن رجل عن عطاء عنها ، وهذا سند ضعيف ، وآخر من حديث ابن عمر سنده أصنف منه ، والعمدة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة اتعده طرقة إليه . وقوله وخبره بفتح أوله وسكون المعجمة بعدما زاي قال أهل اللغة : هو الطعن إذا كان غير نافذ ، ووصف طعن الجن بأنه وغر لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولا ثم يؤثر في الظاهر وقد لا يتفقد ، وهذا بخلاف طعن الإنس فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولا ثم يؤثر في الباطن ، وقد لا يتفقد . ( تنبيه ) : يقع في الألسنة وهو في النهاية ، لابن الأثير تبعاً لغريبى الهروى بلفظ : وخبر إخوانكم ، ولم أره بلفظ : إخوانكم ، بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في المكتتب المشهورة ولا الأجواء المشهورة ، وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد أو الطبراني أو كتاب الطوائف لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة بن زيد ، قوله ( حبيب بن أبي ثابت سمعت إبراهيم بن سعد ) أى ابن أبي وقاص ، وقع في سياق أحمد فيه قصة عن حبيب قال : كنت بالمدينة ، فبلغني أن الطاعون بالكوفة ، فليت إبراهيم بن سعد فسأله : وأخرجه مسلم أيضا من هذا الوجه وزاد : فقال لي عطاء بن يسار وغيره ، فذكر الحديث المرفوع : قلت : عن ؟ قالوا عن عامر بن سعد فأثبته فقالوا غائب ، فليت أخاه إبراهيم بن سعد فسأله . قوله ( سمعت أسامة بن زيد يحدث سعدا ) أى والد إبراهيم المذكور . ووقع في رواية الأعمش عن حبيب عن إبراهيم بن سعد عن أسامة بن زيد وسعد أخرجه مسلم ، ومثله في رواية الثوري عن حبيب وزاد : وخبرته بن ثابت ، أخرجه أحمد ومسلم أيضا ، وهذا الاختلاف لا يضر لاحتمال أن يكون سعد تذكر لما حدثه به أسامة أو نسبت الرواية إلى سعد لتصديقه أسامة . وأما خزيمة فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد ذلك فضمه إليها تارة وسكت عنه أخرى . قوله ( إذا سمعتم بالطاعون ) وقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة في هذا الحديث زيادة على رواية أخيه إبراهيم أخرجه المصنف في ترك الخيل من طريق شعيب عن الزهري : أخبرني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله ﷺ ذكر الوجد فقال : رجوا أو عذاب عذب به بعض الأمم ، ثم بقي منه بقية ، فيذهب المرة وبأى الأخرى الحديث . وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري وقال فيه : أن هذا الوجد أو السقم ، وأخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ومسلم أيضا والنسائي من طريق مالك ومسلم أيضا من طريق الثوري ومغيرة بن

عبد الرحمن كلهم عن محمد بن المنكدر ، زاد مالك : وسالم أبي النضر كلاهما عن عامر بن سعد ، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله ﷺ : الطاعون رجس أرسل هل طائفة من بني إسرائيل ، أو هل من كان قبلكم ، الحديث كذا رقع بالشك ، ووقع بالجوم عند ابن خزيمة من طريق حماد بن دينار عن عامر بن سعد بلفظ : طائفة رجس ساط على طائفة من بني إسرائيل ، وأصله عند مسلم ، ووقع عند ابن خزيمة بالجوم أيضا من رواية عكرمة بن خالد عن ابن سعد عن سعد لكن قال : رجس أصيب به من كان قبلكم ، ( فنيه ) : رقع الرجس بالسين المهمة موضع الرجز بالزاي ، والذي بالزاي هو المعروف وهو العذاب ، والمضبور في الذي بالسين أنه الخبيث أو النجس أو القذر ، وجوم القارابي والجمهوري بأنه يطلق على العذاب أيضا ، ومنه قوله تعالى ﴿ ويحمل الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ وحكاها الواجب أيضا . والتنصيب هل بني إسرائيل أخص ، فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام ، فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صفار التابعين عن سيار : أن رجلا كان يقال له بلعام كان يجاب الدعوة ، وإن موسى أقبل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام ، فأتاه قومه فقالوا : ادع الله عليهم ، فقال : حتى أؤامر ربى ، ففتح ، فأثوه بديعة فقبلها وسأله فأنيا فقال حتى أؤامر ربى ، فلم يرجع إليه بشيء ، فقالوا : لوكره لنهاك ، فدعا عليهم فصار يجرى على لسانه ما يدعو به على بني إسرائيل فينقلب على قومه ، فلاحوه هل ذلك فقال : سأدلكم هل ما فيه هلاكهم أرسلوا النساء في عسكرهم ومروهن أن لا يمتنعن من أحد ، فمسي أن يزونا فيهلكوا ، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض الأسباط وأخبرها بمكانه فكفته من نفسها ، فوقع في بني إسرائيل الطاعون ، فأت منهم سبعون ألفا في يوم ، وجاء رجل من بني هارون ومعه الرمح لقطعهما وأيده الله فأنظهما جميعا . وهذا مرسل جيد رسيار شامي موثق . وقد ذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بن إسحق عن سالم أبي النضر فذكر نحوه ، وسمى المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة بعدها مثناة ، والرجل زمري بكسر الزى وسكون الميم وكسر الزاء رأس سبط شمعون ، وسمى الذي قطعهما فتحاص بكسر الفاء وسكون النون بعدها مهملة ثم مهملة ابن هارون ، وقال في آخره : لحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفا ، والمقلل يقول عشرون ألفا . وهذه الطريق تعتمد الأثرى . وقد أشار إليها عياض فقال : قوله أرسل على بني إسرائيل قيل مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفا وقيل سبعون ألفا . وذكر ابن إسحق في « المجتد » أن الله أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثرت عصيانهم ، فغيرهم بين ثلاث : إما أن ابتليهم بالاقحط ، أو العدو شرين ، أو الطاعون ثلاثة أيام . فأخبرهم ، فقالوا : اختر لنا . فاختر الطاعون . فأت منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفا وقيل مائة ألف . فتضرع داود إلى الله تعالى ، فرفعه . ورورد وقرع الطاعون في غير بني إسرائيل ، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله « من كان قبلكم » ، فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال « أمر موسى بن إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشا ، ثم ليخضب كفه في دمه ، ثم ليضرب به على بابه . ففعلوا . فسألهم القبط عن ذلك فقالوا : إن الله سيبيك عليكم هذا يا ولما تنجو منه بهذه العلامة . فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفا ، فقال فرعون عند ذلك لموسى ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك انك كشفت عنا الرجز ﴾ الآية ، فدعا فكشف عنهم . وهذا مرسل جيد الإسناد . وأخرج عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريق الحسن في قوله تعالى ﴿ ألم تر أن الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ﴾

قال : فررا من الطاعون ( فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ) ليكملوا بقية آجالهم . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدي عن أبي مالك فستهم مطولة . فأقدم من وقفنا عليه في المنقول عن وقع الطاعون به من بنى إسرائيل في قصة بلعام ، ومن غيرهم في قصة فرعون ، ونكرر بعد ذلك لغيرهم والله أعلم . وسيأتي شرح قوله إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها إلخ ، في شرح الحديث الذي بعده . الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه قصة عمر وأبي عبيدة ، ذكره من وجهين مطولا ومختصرا . قوله ( عن عبد الحميد ) هو بتقديم الحاء المهمة على الميم ، وروايته عن شيخه فيه من رواية الأفران ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ، وصحاحيان في نسق ، وكلهم مدنيون . قوله ( عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ) أي ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لجد أبيه نوفل ابن عم النبي ﷺ صحبة ، وكذا لولده الحارث . وولد عبد الله بن الحارث في عهد النبي ﷺ فعند ذلك في الصحابة فهم ثلاثة من الصحابة في نسق ، وكان عبد الله بن الحارث يلقب بـ « بية بموحدين مفتوحين الثانية مثقلة ومضاه الممتلئة البدن من النعمة ، ويكنى أبا محمد ، ومات سنة أربع وثمانين . وأما ولده روى هذا الحديث فهو عن وافق اسمه اسم أبيه ، وكان يكنى أبا يحيى ومات سنة تسع وتسعين ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد وافق مالكا على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره وخالفهم يونس فقال هل ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث أخرجه مسلم ولم يسق لفظه ، وساقه ابن خزيمة وقال : قول مالك ومن تابعه أصح . وقال الدارقطني : تابع يونس صالح بن نصر عن مالك ، وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ، والصواب الأول ، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس ، قال : وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الويزر عن مالك كالجاهة ، لكن قال « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس ، زاد في السند « عن أبيه ، وهو خطأ . قلت : وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال « عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر ، أخرجه ابن خزيمة ، وهشام صدوق سبي الحفظ وقد اضطرب فيه فرواه تارة هكذا ومرة أخرى « عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر ، أخرجه ابن خزيمة أيضا ، ولابن شهاب فيه شيخ آخر قد ذكره البخاري أثر هذا السند . قوله ( أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ) ذكر سيف بن عمر في الفتوح ، أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمان عشرة ، وإن الطاعون كان وقع أولا في الحرم وفي صفر ثم ارتفع ، فكتبوا إلى عمر فخرج حتى إذا كان قريبا من الشام بلغه أنه أشد ما كان ، فذكر القصة . وذكر خليفة بن خياط أن خروج عمر إلى سرخ كان في سنة سبع عشرة ، قاله أعلم . وهذا الطاعون الذي وقع بالشام حينئذ هو الذي يسمى طاعون عبواس بفتح المهمة والميم وحكى تسميتها وآخره مهمة ، قيل سمي بذلك لأنه عم وواسي . قوله ( حتى إذا كان بسرخ ) بفتح المهمة وسكون الراء بعدها معجمة وحكى عن ابن وضاح تحريك الراء وخطأ بعضهم : مدينة افتتحها أبو عبيدة ، وهي واليرموك والجابية متصلات وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . وقال ابن عسدد البر : قيل إنه واد بقبوك ، وقيل بقرب تبوك ، وقال الحازمي : هي أول الحجاز ، وهي من منازل حاج الشام ، وقيل بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . قوله ( أقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه ) ثم خالد بن الوليد يزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص ، وكان أبو بكر قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال لله خالد ، ثم رده عمر إلى أبي عبيدة ، وكان عمر رضي

الله تعالى منه قسم الشام اجناديل: الأردن جند ، وحصن جند ، ودمشق جند ، وفلسطين جند ، وقصرين جند ، وجعل على كل جند أميراً ، ومنهم من قال : ان قنسرين كانت مع حصن فكانت أربعة ، ثم أوردت قنسرين في أيام يزيد بن معاوية . **قوله** ( فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام ) في رواية يونس د الوجد ، بدل د الوباء ، وفي رواية هشام بن سعد ، فنصر لما خرج إلى الشام سمع بالطاعون ، ولا مخالفة بينهما ، فان كل طاعون وباء ووجع من غير عكس . **قوله** ( فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ) في رواية يونس د اجمع لي . - **قوله** ( ارتفعوا عن ) في رواية يونس د فأمرهم فخرجوا عنه ، . **قوله** ( من مشيخة قريش ) ضبط د مشيخة ، بفتح الميم والتحتانية بينهما مصححة ساكنة ، وبتفتح الميم وكسر المعجمة وسكون التحتانية جمع شيخ . ويجمع أيضا على شيخ بالضم ، وبالكسر ، وأشياخ ، وشيخه بكسر ثم فتح ، وشيخان بكسر ثم سكون ، ومشايخ ، ومشيوخ بفتح ثم سكون ثم ضم ومد ، وقد نفع الضمة حتى تصير واوا فتم عسرا . **قوله** ( من مهاجرة الفتح ) أي الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح ، أو المراد مسلمة الفتح ، أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرا صورة وان كانت الهجرة بعد الفتح حكما قد ارتفع ، وأطلق عليهم ذلك احترازا عن غيرهم من مشيخة قريش من أقام بمكة ولم يهاجر أصلا ، وهذا يشعر بأن من هاجر فضلا في الهجرة على من لم يهاجر وان كانت الهجرة الفاضلة في الأصل انما هي لمن هاجر قبل الفتح لقوله **عليه السلام** لا هجرة بعد الفتح ، ، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار اسلام ، فالذي هاجر منها للمدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا الفرار بدبته ، بخلاف ما قبل الفتح ، وقد تقدم بيان ذلك . **قوله** ( بقية الناس ) أي الصحابة ، أطلق عليهم ذلك تعظيما لهم أي ليس الناس إلا هم ، ولهذا عطفهم على الصحابة عطف تفسير ، ويحتمل أن يكون المراد بقية الناس أي الذين أدركوا النبي **عليه السلام** حوما ، والمراد بالصحابة الذين لازموا وقابلوا معه . **قوله** ( فتأذى عمر في الناس : إلى مصبح على ظهر ، فأصبحوا عليه ) زاد يونس في روايته د فاني ماض لما أرى ، فانظروا ما آسركم به فامضوا له ، قال فأصبح على ظهر ، . **قوله** ( فقال أبو عبيدة ) وهو اذ ذاك أمير الشام ( أفرارا من قدر الله ) أي أترجع فرارا من قدر الله ؟ وفي رواية هشام بن سعد د وقالت طائفة منهم أبو عبيدة : أمن الموت نفر ؟ إنما نحن بقدر ، لن نبصنا إلا ما كتب الله لنا . **قوله** ( فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ) أي لما قبلته ، أو لكان أولئك بذلك ، أو لم أنعجب منه ، ولكني أنعجب منك مع عليك وفضلك كيف تقول هذا ؟ ويحتمل أن يكون المحذوف : لأدبته ، أو هي لنتمي فلا يحتاج إلى جواب ، والمعنى أن غيرك من لا فهم له اذا قال ذلك يعذر . وقد بين سبب ذلك بقوله وكان عمر يكره خلافه ، أي مخالفته . **قوله** ( نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله ) في رواية هشام بن سعد وإن تقدمنا فيقدر الله ، وإن تأخرنا فيقدر الله ، وأطلق عليه فرارا أشبه به في الصورة وإن كان ليس فرارا شرعيا . والمراد أن هجوم المرء على ما يهلكه منهي عنه ، ولو فعل لكان من قدر الله ، وتجنبه ما يؤذيه مشروع وقد يقدر الله وقوعه فيما فر منه فلو فعله أو تركه لكان من قدر الله ، فهما مقامان : مقام التوكل ، ومقام التمسك بالأسباب كما سيأتي تقريره . وحصل قول عمر د نفر من قدر الله إلى قدر الله ، أنه أراد أنه لم يفر من قدر الله حقيقة ، وذلك أن الذي فر منه أمر خاف على نفسه منه فلم يهجم عليه ، والذي فر إليه أمر لا يخاف على نفسه منه إلا الأمر الذي لا بد من وقوعه سواء كان ظاعنا أو مقبلا . **قوله** ( له عدوتان ) بضم العين المهملة وبكسرهما أيضا وسكون الدال المهملة : ثنية عدوة ، وهو المكان المرتفع من الوادي ، وهو

شاطك . قوله ( إحداهما خصية ) بوزن عظيمة ، وحكى ابن التين سكون الصاد بغير ياء ، زاد مسلم في رواية معمر . وقال له أيضا : أرايت لو أنه رعى الجعدة وترك الخصبة أكنت معجوه ؟ وهو بتشديد الجيم قال : نعم . قال : لمر إذا ، فسار حتى أتى المدينة . . قوله ( لجاء عبد الرحمن بن عوف ) هو موصول عن ابن عباس بالسند المذكور . قوله ( وكان متضيقا في بعض حاجته ) أى لم يحضر معهم المشاركة المذكورة لغيبته . قوله ( أن عندي في هذا علما ) في رواية مسلم ، لعلنا ، بزائدة لام التأكيد . قوله ( إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه الخ ) هو موافق للذين قبله عن أسامة بن زيد وسعد وغيرهما ، فلعلمهم لم يكوموا مع عمر في تلك السفرة . قوله ( فلا تخرجوا فرارا منه ) في رواية عبد الله بن عامر بن عبد الله بن سعد في حديث أسامة عند النسائي . فلا فرارا منه ، وفي رواية لأحمد من طريق ابن سعد عن أبيه مثله ، ووقع في ذكر بني إسرائيل . إلا فرارا منه ، وتقدم الكلام على إعرابه هناك . قوله ( عن عبد الله بن عامر ) هو ابن ربيعة ، وثبت كذلك في رواية القعني كما سيأتى في ترك الحبل وعبد الله بن عامر هذا معدود في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ ، وسمع منه ابن شهاب هذا الحديث عاليا عن عبد الرحمن بن عوف وعمر ، لكنه اختصر القصة واقتصر على حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفي رواية القعني عقب هذه الطريق . وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف ، من حديث عبد الرحمن ، وهو لمسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وقال : إنما رجع بالناس من سرخ ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف وكذا هو في الموطأ ، وقد رواه جويرية بن أسماء عن مالك خارج الموطأ ، مطولا أخرجه الدارقطني في الفرائد ، فواد بعد قوله عن حديث عبد الرحمن بن عوف . عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يقدم عليه إذا سمع به ، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها ، وأخرجه أيضا من رواية بشر بن عمر عن مالك بمعناه ، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يدرك القصة ولا جده عمرو ولا عبد الرحمن بن عوف ، وقد رواه ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم فقال : عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة أن عبد الرحمن أخبر عمر وهو في طريق الشام لما بلغه أن بها الطاعون ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني فان كان محفوظا فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر وبعضه من سالم عنه ، واختصر مالك الوسطة بين سالم وعبد الرحمن والله أعلم ، وليس مراد سالم بهذا الخبر نفي سب رجوع عمر أنه كان عن راية الذي وافق عليه مشيخة قريش من رجوعه بالناس ، وإنما مراده أنه لما سمع الخبر رجع عنده ما كان عدم عليه من الرجوع ، وذلك أنه قال : أتى مصيحا على ظهر ، فبات على ذلك ولم يشرع في الرجوع حتى جاء عبد الرحمن بن عوف لحديث بالحديث المرفوع فوافق رأي عمر الذي رآه . فحضر سالم سبب رجوعه في الحديث لأنه السبب الأقوى ، ولم يرد نفي السبب الاول وهو اجتهاد عمر ، فكأنه يقول : لولا وجود النص لأمكن إذا أصبح أن يتردد في ذلك أو يرجع عن رايه ، فلما سمع الخبر استمر على عومه الاول ، ولولا الخبر لما استمر . فالخلاص أن عمر أراد بالرجوع ترك الإبقاء إلى التهلكة ، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلا حريقا تعذر طفقؤه فعدل عن دخولها لتلا يصيبه . فعدل عمر لذلك ، فلما بلغه الخبر جاء موافقا لرايه فأنجبه ، فلما جمل ذلك قال من قال : إنما رجع لأجل الحديث ، لا لما اقتضاه لظنه فقط . وقد أخرج الطحاوي بسند صحيح . عن أنس أن عمر أتى الشام فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة فقالا : يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيارهم ، وإننا تركنا من بعدنا مثل حريق النار ، فارجع العام . فرجع ، وهذا في الظاهر يعارض حديث الباب ، فان فيه المحرم بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع

ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار ألا بالرجوع ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والانصار جنحوا إليه فرجع عن رأى الرجوع ، وناظر عمر في ذلك ، فاستظهر عليه عمر بالحجة فتبعه ، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الاشكال . وفي هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة فلم أن بها الطاعون ، وأن ذلك ليس من الطيرة ، وإنما هي من صنع الالقاء الى التهلكة ، أو سد الذريعة لتلا يعتقد من يدخل الى الارض التي وقع بها أن لو دخلها وطعن العدوى المنى عنها كما سأذكره ، وقد زعم قوم أن النهى عن ذلك إنما هو للتنزيه ، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوى توكله وصح يقينه ، وتسكوا بما جاء عن عمر أنه ندم على رجوعه من سرخ كما أخرجه ابن أبي شيبة بسند جيد من رواية هروء بن رويم عن القاسم بن محمد عن ابن عمر قال : جئت عمر حين قدم فوجدته قائلاً في خيائه ، فانتظرت في ظل الخباء ، فسمعته يقول حين تصور : اللهم اغفر لي رجوعي من سرخ ، وأخرجه إسحاق ابن راهويه في مسنده أيضاً . وأجاب القرطبي في المفهم ، بأنه لا يصح عن عمر ، قال : وكيف يندم على فعل ما أمر به النبي ﷺ ويرجع عنه ويستغفر منه ؟ وأجيب بأن مسنده قوى والاخبار القوية لا ترد بمثل هذا مع إمكان الجمع فيحتمل أن يكون كما حكاه البغوي في شرح السنة عن قوم أنهم حملوا النهى على التنزيه ، وأن القدرم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل ، والانصراف عنه رخصة . ويحتمل - وهو أقوى - أن يكون سبب ندمه أنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين ، فلما وصل الى قرب البلد المقصود رجوع ، مع أنه كان يمكنه أن يقيم بالقرب من البلد المقصود الى أن يرتفع الطاعون فيدخل اليها ببعض حاجه المسلمين ، ويؤيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب ، فلهذا كان بلغه ذلك فندم على رجوعه الى المدينة ، لا على مطلق رجوعه ، فرأى أنه لو انتظر لكان أولى لما في رجوعه على الصكر الذي كان محبته من المشقة ، والخرم يرد بالأمر بالرجوع وإنما ورد بالنهي عن القدرم . واهه أعلم . وأخرج الطحاوي بسند صحيح : عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر : اللهم إن الناس قد نهلون ثلاثاً أنا أبرأ اليك منهم : زعموا أني فررت من الطاعون وأنا أبرأ اليك من ذلك ، وذكر الطلاء والمكسر ، وقد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل في ذلك بمحض التوكل ، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح : عن هشام بن هروء عن أبيه أن الزبير بن العوام خرج غازياً نحو مصر ، فكتب اليه أمراء مصر أن الطاعون قد وقع ، فقال : انمنا خرجنا للطنن والطاعون ، فدخلها فأتى طمنا في جعبته ثم سلم ، وفي الحديث أيضاً منع من وقع الطاعون ببلده هو فيها من الخروج منها ، وقد اختلف الصحابة في ذلك كما تقدم ، وهكذا أخرج أحمد بسند صحيح الى أبي منيب : أن عمرو بن العاص قال في الطاعون : ان هذا رجوع مثل السيل ، من تشكبه أخطأه . ومثل النار ، من أقام أحرقت . فقال شرحبيل بن حسنة : ان هذا رحمة ربكم ، ودعوة نبيكم ، وقبض الصالحين قبلكم ، وأبو منيب يضم الميم وكسر النون بعد ما تحتانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشق نزل البصرة يعرف بالاحدب ، وثقه المجلي وابن حبان ، وهو غير أبي منيب الجرشي فيما ترجع عندي ، لأن الاحدب أقدم من الجرشي ، وقد أثبت البخاري سماع الاحدب من معاذ بن جبل ، والجرشي يروي عن سعيد بن المسيب ونحوه . وللحديث طريق أخرى أخرجه أحمد أيضاً من رواية شرحبيل بن شفعة يضم المعجمة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة بمعناه . وأخرجه ابن خزيمة والطحاوي وسنده صحيح . وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضاً من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن شرحبيل بمعناه . وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المراجعة في ذلك أيضاً وقعت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل .

وفي طريق أخرى بينه وبين وائلة الهذلي . وفي مظم الطارق أن عمرو بن العاص صدق شرحبيل وغيره على ذلك .  
وقتل عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي يقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة ، منهم أبو موسى  
الاشعري والمغيرة بن شعبه ، ومن التابعين منهم الاسود بن دلال ومسروق ، ومنهم من قال : انتهى فيه للتنبيه  
فيكره ولا يجرم ، وخالفهم جماعة فقالوا : يحرم الخروج منها لظاهر النهي الثابت في الاحاديث الماضية ، وهذا هو  
الراجح عند الشافعية وغيرهم ، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك : فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعا  
في أثناء حديث بسند حسن « قلت يا رسول الله فا الطاهون ؟ قال غدة كغدة الإبل ، المقيم فيها كالشبيد والغار منها  
كالنار من الزحف . وله شاهد من حديث جابر رفعه « الغار من الطاهون كالغار من الزحف ، والصابر فيه كالصابر  
في الزحف » أخرجه أحمد أيضا وابن خزيمة وسنده صالح للتأنيبات . وقال الطحاوي استدل من أجاز الخروج  
بالنهي الوارد عن الدخول الى الأرض التي يقع بها ، قالوا : وإنما نهى عن ذلك خشية أن يعدي من دخل عليه ،  
قال : وهو مردود لأنه لو كان النهي لهذا لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه الخروج ، وقد ثبت النهي أيضا عن ذلك  
فعرف أن المعنى الذي لأجله منعوا من القدوم عليه غير معنى العدوى ، والذي يظهر - والله أعلم - أن حكمة النهي عن  
القدوم عليه لئلا يصيب من قدم عليه بتقدير الله فيقول : لولا أني قدمت هذه الأرض لما أصابني ، ولعله لو أقام في  
الموضع الذي كان فيه لأصابه . فأمر أن لا يقدم عليه حسبا للبادية . ونهى من وقع وهو بها أن يخرج من الأرض  
التي نزل بها لئلا يسلم فيقول مثلا : لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلها ، ولعله لو كان أقام بها ما أصابه  
من ذلك شيء . اهـ . ويؤيده ما أخرجه الميثم بن كليب والطحاوي والبيهقي بسند حسن عن أبي موسى أنه قال : إن  
هذا الطاعون قد وقع ، فمن أراد أن يتزده عنه فليفعل ، واحذروا اثنتين : أن يقول قائل خرج خارج فلم ،  
وجلس جالس فأصيب فلو كنت خرجت لمسك كما سلم فلان ، أو لو كنت جلست أصبت كما أصيب فلان ، لكن  
أبو موسى حل النهي على من قصد الفرار محضا . ولا شك أن الصور ثلاث : من خرج لقصد الفرار محضا فهذا  
يتنارله النهي لا محالة ، ومن خرج لحاجة متمحضة لا لقصد الفرار أصلا ، ويتصور ذلك فيمن تهبأ لرحيل من بلد  
كلن بها الى بلد إقامة مثلا ولم يكن الطاهون وقع فاتفق وقوعه في أثناء تجهيزه فهذا لم يقصد الفرار أصلا فلا يدخل  
في النهي ، والثالث من عرضت له حاجة فأراد الخروج اليها وانضم الى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي  
وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع ، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التي وقع بها وحة والأرض  
التي يريد التوجه اليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد ، فهذا جاء النقل فيه عن السلف مختلفا : فمن منع نظر الى صورة  
الفرار في الجملة ، ومن أجاز نظر الى أنه مستثنى من عموم الخروج فرادا لأنه لم يتمحض للفرار وإنما هو لقصد  
التداوي ، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أثر أبي موسى المذكور . وإن عمر كتب الى أبي عبيدة إن لي إليك حاجة فلا  
تضع كتابي من يدك حتى تقبل الى . فكتب اليه : إني قد عرفت حاجتك ، وإن في جند من المسلمين لا أجد بنفسى  
رغبة عنهم . فكتب اليه : أما بعد فأنك نزلت بالمسلمين أرضا غريبة ، فأرغبهم الى أرض نزهة . فدعا أبو عبيدة أبا  
موسى فقال : أخرج فارتد للمسلمين منزلا حتى انتقل بهم ، فذكر القصة في اشتغال أبي موسى بأهله ، ووقوع  
الطاهون بأبي عبيدة لما وضع رجله في الركاب متوجها ، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون ، وقوله  
« غريبة » يعني معجزة وقاب وذن عظيمة أى فريبة من المياه والزوز ، وذلك بما يفسد غالبا به الهواء لفساد المياه ،



والنزعة الفسحة البعيدة عن الوخم . فهذا يدل على أن عمر رأى أن النهى عن الخروج إنما هو لمن قصد الفرار متحصنا ، ولعله كانت له حاجة بأبي عبيدة في نفس الامر فلذلك استدعاه ، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به فاعتذر عن إجابته لذلك ، وقد كان أمر عمر لابن عبيدة بذلك بعد سماعهما للحديث المذكور من عبد الرحمن بن حوف ، فتأول عمر فيه طأول ، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظاهره . وأيد الطحاوي صنيح عمر بقصة العرنيين ، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للفرار ، وهو واضح من قصتهم لأنهم شكوا وخم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم ، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الابل التي أمروا أن يتداروا بالبانها وأبراطها واستنشاق روائحها ما كانت تنبأ إقامتها بالبلد ، وإنما كانت في مراعيها لذلك خرجوا ، وقد لحظ البخاري ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون : من خرج من الأرض التي لا تلاءمه ، وساق قصة العرنيين ، ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسيك : همة وكاف مصغر ، قال : قلت يا رسول الله إن عندنا أرضا يقال لها أبين هي أرض ربنا وميرتنا وهي ربة ، فقال : دعها عنك ، فإن من القرف التلف ، قال ابن قتيبة القرف القرب من الوباء ، وقال الخطابي : ليس في هذا إثبات العدوى ، وإنما هو من باب التداري ، فإن استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء في تصحيح البدن وبالعكس ، واحتجوا أيضا بالقياس على الفرار من المجدوم وقد ورد الأمر به كما تقدم ، والجواب أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهى عنه ، والمجدوم قد ورد الأمر بالفرار منه فكيف يصح القياس ؟ وقد تقدم في باب الجذام ، من بيان الحكمة في ذلك ما يفي عن إعادته . وقد ذكر العلماء في النهى عن الخروج حكما : منها أن الطاعون في الغالب يكون عاما في البلد الذي يقع به ، فإذا وقع فالظاهر مداخلته سببه لمن بها فلا يفيد الفرار ، لأن المفسدة إذا تعينت - حتى لا يقع الانفكاك عنها - وكان الفرار عبثا فلا يليق بالعقل ، ومنها أن الناس لو تواردوا على الخروج اصار من عجز عنه - بالمرض المذكور أو بغيره - ضائع المصلحة لعدم تمتعه حيا وميتا ، وأيضاً فلشرح الخروج فخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء ، وقد قالوا إن حكمة الوعيد في الفرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يفر وادخال الرعب عليه بخلافه ، وقد جمع الفزالي بين الأمرين فقال : الهواء لا يضر من حيث ملاقاته ظاهر البدن ، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والرئة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن ، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يخلص غالبا عما استحکم به . وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للأصحاء في الخروج لقي المرضى لا يجدون من يتعاهدم فتضيع مصالحهم . ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الوباء تنكف أمزجة أهله بهواء تلك البقعة وتألفها وتصور لهم كالأهوية الصحيحة لغيرهم ، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم ، بل ربما إذا استندتوا هوامها استصحب معه إلى القلب من الأبخرة الرديئة التي حصل تنكف بدنه بها فافسده . فنع من الخروج لهذه النكته . ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أقت لاصبت ، والمقيم يقول لو خرجت لسلبت ، فيقع في اللوم انتهى عنه والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في قوله « فلا تقدموا عليه » : فيه منع معارضة متضمن الحكمة بالقدور ، وهو من مادة قوله تعالى ( ولا تفلخوا بأيديكم إلى التهلكة ) وفي قوله « فلا تخرجوا فرارا منه » ، إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به ، قال : وأيضاً فالبلد إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها ، فمن أراد الله إزال البلاء به فهو واقع به ولا محالة ، فأبنا توجه يدركه ، فأرشده الشارع إلى عدم النصب

من غير أن يدفع ذلك المحذور . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : الذي يترجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعريض النفس للبلاء ، واعلمها لا تصبر عليه ، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر أو التوكل فنع ذلك حذرا من اغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند الاختبار ، وأما الفرار فقد يكون داخلًا في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه ، فامرنا الخارج بترك التكلف في الحالتين ، ومن هذه المادة قوله **عنه** : لا تمنوا لقاء العدو ، وإذا لقيتموه فاصبروا ، فامر بترك التمسك لما فيه من التعرض للبلاء ، وخوف اغترار النفس ، إذ لا يؤمن غدرها عند الوقوع ، ثم أمرم بالصبر عند الوقوع تسليبا لأمر الله تعالى . وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة ، والاستشارة في التوكل ، وفي الأحكام ، وأن الاختلاف لا يوجب حكما ، وأن الاتفاق هو الذي يوجب ، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص ، وأن النص يسمى حكما ، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه ، وأن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره من هو أعلم منه . وفيه وجوب العمل بمخبر الواحد ، وهو من أقوى الأدلة على ذلك ، لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة فقبوله من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقويا . وفيه الترجيح بالأكثر عددا والأكثر تجربة لرجوع عمر لقول مشيخة قريش مع ما انضم إليهم من وافق رأيهم من المهاجرين والأنصار ، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من مخالفه من كل من المهاجرين والأنصار ، ووازن ما عند الذين مخالفوا ذلك من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب ، فلما تعادلوها من هذه الحثيثة رجح بالكثرة ووافق اجتياحه النص ، فلذلك حذر الله تعالى على توفيقه لذلك . وفيه تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالة ظلم المظلوم وكشف كربة المكروب وردع أهل الفساد وإظهار الشرائع والفعائم وتزليل الناس منازلهم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة لا يدخل المدينة المسيح ولا الطاعون ، كذا أورده مختصرا وقد أورده في الحج عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك أتم من هذا بلفظ : على أبواب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ، وقدمت هناك ما يتعلق بالدجال ، وأخرجه في القرن عن القسبي عن مالك كذلك ، ومن حديث أنس رفعه : المدينة بأنها الدجال فيجد الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومحدث المدينة بعدم دخولهما ، والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه لكونه سببه فإذا استعرض ما تقدم من أنه طعن الجن حسن مدح المدينة بعدم دخوله إياها ، فإن فيه إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم ، فإن قيل : طعن الجن لا يختص بكفارهم بل قد يقع من مؤمنينهم ، قلنا : دخول كفار الانس المدينة ممنوع فإذا لم يكن المدينة إلا ممن يظهر الإسلام جرت عليه أحكام المسلمين ولو لم يكن خالص الإسلام ، لحصل الأمن من وصول الجن إلى طعنهم بذلك ، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلا . وقد أجاب القرطبي في «المفهم» عن ذلك فقال : المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون حمّاس والمجارب ، وهذا الذي قاله يقتضي تسليم أنه دخلها في الجملة ، وليس كذلك فقد جرم ابن قتبية في «المصارف» ، وتبعه جميع جرم من آخرم الشيخ يحيى الدين النوري في «الآذكار» بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مكة أيضا ، لكن نقل جاحه أنه دخل مكة في الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، بخلاف المدينة فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلا ،

ولعل القرطبي بنى على أن الطاعون أهم من الوباء ، أو أنه هو وأنه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير ، وقد معنى في الجنازة من صحيح البخاري قول أبي الأسود « قدمت المدينة وهم يموتون بها موتاً ذريعاً ، فهذا وقع بالمدينة وهو وباء بلا شك ، ولكن الشأن في تسميته طاعوناً ، والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث الثاني دخوله المدينة الذي ينشأ عن طعن الجن فبهيج بذلك الطعن الدم في البنية فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القرطبي ، وأجاب غيره بأن سبب الترجمة لم ينحصر في الطاعون ، وقد قال عليه السلام « ولكن عافيتك أوسع لي » فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولوازم دواء النبي عليه السلام لها بالصحة . وقال آخر : هذا من المعجزات المحمدية ، لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم مجروا أن يدفعوا الطاعون عن بلد بل عن قرية ، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطويلة . قلت : وهو كلام صحيح ، ولكن ليس هو جواباً عن الاشكال ، ومن الأجوبة أنه عليه السلام موضحهم عن الطاعون بالحق لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحق متكرر في كل حين فيعماد لان في الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ، ويظهر لي جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحمد من رواية أبي عبيد بن ميمونين آخره موحدة وزن عظيم نفسه « أتاني جبريل بالحق والطاعون ، فأمسكت الحق بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام ، وهو أن الحسكة في ذلك أنه عليه السلام لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عدداً ومدداً وفانت المدينة وبنة كما سبق من حديث عائشة ثم غير النبي عليه السلام في أمرين يحصل بكل منهما الأجر الجليل فاختار الحق حينئذ لقلة الموت بها غالباً ، بخلاف الطاعون ، ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في القتال كانت قضية استمرار الحق بالمدينة أن تضعف أجساد الذين يحتاجون إلى التقوية لأجل الجهاد ، فعدا بنقل الحق من المدينة إلى الحسكة فمادت المدينة أصبح بلاد الله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حينئذ منه فاتته الدهادة بالطاعون وبما حصلت له باقتل في سبيل الله ، ومن فاته ذلك حصلت له الحق التي هي حظ المؤمن من النار ، ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزاً لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوته وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المدة المطالوة والله أعلم . ( تنبيه ) : سيأتي في ذكر الدجال في أواخر كتاب الفتن حديث أنس وفيه « فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى ، وأنه اختلف في هذا الاستثناء فقيل : هو للتبرك فيشملمها ، وقيل : هو للتمليق وأنه يختص بالطاعون وإن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة ، ووقع في بعض طرق حديث أبي هريرة « المدينة ومكة مخفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك لا يدخلهما الدجال ولا الطاعون » أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن شريح عن فليح عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام بهذا ورجاله رجال الصحيح ، وعلى هذا فالذي نقل أنه وجد في سنة تسع وأربعين وسبعمائة منه ليس كما ظن من نقل ذلك ، أو يجاب إن تحقق ذلك بجواب القرطبي المتقدم . الحديث الرابع ، قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، والاسناد كله بصريون . قوله ( قالت قال لي أنس ) ليس لحفصة بنت سيرين عن أنس في البخاري إلا هذا الحديث . قوله ( يحيى بن مات ) أي بأي شيء مات ؟ ووقع في رواية « بما مات » ، « بأشباح المم » وهو الاصيل وهي ما الاستهامة ، لكن اشتهر حذف الالف منها إذا دخل عليها حرف جر ، ويحيى المذكور هو ابن سيرين أخو حفصة ، ووقع في رواية مسلم يحيى بن أبي عمرة وهو ابن سيرين لأنها كنية سيرين ، وكانت وفاة يحيى في حدود التسعين من الهجرة على ما يورد

من هذا الحديث ، لكن أخرجه البخاري في « التاريخ الأوسط » من طريق حماد عن يحيى بن عتيق سمعت يحيى بن سيرين ومحمد بن سيرين يتذاكران الساعة التي في الجمعة ، نقله بعد موت أنس بن مالك ، أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ ، انتهى . وتخريجه لحديث حفصة في الصحيح يقتضى أنه ظهر له أن حديث يحيى بن عتيق خطأ ، وقد قال في « التاريخ الصغير » حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ ، فإذا جرد عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تخويله عليه في قوله « يحيى بن سيرين » فلم يزل أنس بن سيرين ، والله أعلم . قوله ( الطاعون شهادة لكل مسلم ) أى يقع به ، هكذا جاء مطلقاً في حديث أنس ، وسيأتى مقيداً بثلاثة قيود في حديث عائشة الذى في الباب بعده ، وكان هذا هو السر في إيراد عتبة . الحديث الخامس حديث أبي هريرة رحمه المبطون شهيد ، والمطون شهيد ، هكذا أورده مختصراً مقتضراً على عاتين المختصين ، وقد أورده في الجهاد من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك مطولاً بلفظ : الشهداء خمسة : المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدم والمقتول في سبيل الله ، وأشرت هناك إلى الأخبار الواردة في الزيادة على الخمسة ، والمراد بالمطعون من طعنه الجن كما تقدم تقريره في أول الباب

### ٣١ - باب أجر الصابر على الطاعون

٥٧٣٤ - **عنه** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا داود بن أبي الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعقوب عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ، فأخبرها نبي الله ﷺ أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء ، فجعل الله رحمةً للمؤمنين ، فليس من عبد يقع الطاعون فيك في بلد صابراً يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد .  
تابعه التضرع عن داود

**قوله** ( باب أجر الصابر على الطاعون ) أى سواء وقع به أو وقع في بلد هو مقيم بها . **قوله** ( حدثنا إسحاق ) هو ابن راهويه ، وحبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال ويحيى بن يعمر بفتح التثنية والميم بينهما عين مهملة ساكنة وآخره راء . **قوله** ( أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ) في رواية أحمد من هذا الوجه عن عائشة ، قالت سألت . **قوله** ( أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء ) في رواية الكشميني ، على من شاء ، أى من كافر أو عاص كما تقدم في قصة آل فرعون وفي قصة أصحاب موسى مع بلعام . **قوله** ( فجعل الله رحمةً للمؤمنين ) أى من هذه الأمة ، وفي حديث أبي عسيب عند أحمد : قال طاعون شهادة للمؤمنين ورحمة لهم ، ووجس على الكافر ، وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما هو خاص بالمسلمين ، وإذا وقع بالكفار فأنما هو عذاب طاعون يسجل لهم في الدنيا قبل الآخرة ، وأما العاصي من هذه الأمة فهل يكون الطاعون له شهادة أو يختص بالمؤمن الكامل ؟ فيه نظر . والمراد بالعاصي من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم عليه ذلك وهو معص ، فانه يحتمل أن يقال لا يكرم بدرجة الشهادة لشؤم ما كان متلبساً به لقوله تعالى ( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وحبوا الصالحات ) ، وأيضاً فقد وقع في حديث ابن عمر ما يدل على أن الطاعون ينشأ عن ظهور الفاحشة ، أخرجه ابن

ماجه والبيهي بلفظ : لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم ، الحديث ، وفي أسناده غلاة بن يزيد بن أبي مالك وكان من فقهاء الشام ، لكنه ضعيف عند أحمد وابن معين وغيرهما ، ووثقه أحمد بن صالح المصري وأبو زرعة الدمشقي وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا ، وله شاهد عن ابن عباس في : الموطأ ، بلفظ : ولا فشا الزنا في قوم قط إلا كثرت فيهم الموت ، الحديث ، وفيه انقطاع . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس نحو سياق مالك وفي حذنه مقال ، وله من حديث عمرو بن العاص بلفظ : ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفناء ، الحديث وسنده ضعيف ، وفي حديث بريدة عند الحاكم بسند جيد بلفظ : ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا ساءت أحوالهم الموت ، ولأحمد من حديث عائشة مرفوعا : لا تزال أمتي بخير ما لم ينش فيهم ولد الزنا ، فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعمهم الله بعقاب ، وسنده حسن . وفي هذه الأحاديث أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المعصية ، فكيف يكون شهادة ؟ ويحتمل أن يقال : بل تحصل له درجة الشهادة لعدم الأخبار الواردة ، ولا سيما في الحديث الذي قبله عن أنس : الطاعون شهادة لكل مسلم ، ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن الكامل في المازلة ، لأن درجات الشهداء متفاوتة كخطيئته من العصاة إذا قتل مجاهدا في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقبلا غير مدبر ، وعن رحة الله بهذه الأمة المحمدية أن يجعل لهم العقوبة في الدنيا ، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة ، ولا سيما وأكثرهم لم يباشر تلك الفاحشة ، وإنما عهم - والله أعلم - لتعادهم عن إنكار المنكر . وقد أخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عبيد رفعه : القتل ثلاثة : رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل ، فذاك الشهيد المقتدر في خيمة الله تحت عرشه لا يفصله النيبون إلا بدرجة النبوة . ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا ، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فأنعمت خطاياهم ، أن السيف يحل للخطايا . ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار ، أن السيف لا يحل للنفاق ، وأما الحديث الآخر الصحيح : أن الشهيد ينفق له كل شيء إلا الدين ، فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات ، وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة ، وليس للشهادة معنى إلا أن الله يشب من حصلت له ثوابا مخصوصا ويكرمه كرامة زائدة ، وقد بين الحديث أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات ، فلو فرض أن الشهيد أعمالا سالحة وقد كفرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من التبعات وبقي له درجة الشهادة خالصة ، فإن لم يكن له أعمال سالحة فهو في المشيئة ، والله أعلم . قوله ( فليس من عبد ) أي مسلم ( يقع الطاعون ) أي في مكان هو فيه ( فيمك في بلد ) في رواية أحمد في بيته ، ويأتي في القدر بلفظ : يكون فيه ويمك فيه ولا يخرج من البلد ، أي التي وقع فيها الطاعون . قوله ( صابرا ) أي غير منزوع ولا قلق ، بل مسلما لأسر الله راضيا بقضائه ، وهذا قيد في حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون ، وهو أن يمك بالمكان الذي يقع به فلا يخرج فرارا منه كما تقدم انتهى عنه في الباب قبله صريحا . وقوله : يعلم أنه إن أصيبه إلا ما كتب الله له ، قيد آخر ، وهي جملة خالية تتعلق بالإقامة ، فلو مكك وهو قلق أو متندم على عدم الخروج ظانا أنه لو خرج لما وقع به أصلا ورأسا وأنه بإقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون ، هذا الذي يقتضيه

مفهوم هذا الحديث كما انتهى منظوره أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يموت بالطاعون ويدخل تحته ثلاث صور: أن من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فمات به ، أو وقع به ولم يموت به ، أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً . قوله ( مثل أجر الشهيد ) لعل السر في التعبير بالمثلية مع ثبوت التصريح بأن من مات بالطاعون كان شهيداً أن من لم يموت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد وإن لم يحصل له درجة الشهادة بعينها وذلك أن من اتصف بكونه شهيداً أعلى درجة من وعد بأنه يعطى مثل أجر الشهيد ، ويكون كمن خرج على نية الجهاد في سبيل الله لشكرن كلمة الله هي الطاعات بسبب غير القتل ، وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يموت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فيشهد له حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن عبيد بن ربيعة أن أبا محمد أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود أنه حدثه عن رسول الله ﷺ قال : أن أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرس ، ورب قتيل بين الصفيين الله أعلم بنيته ، والضمير في قوله الله لأن مسعود قال أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود ورجال مسنده موثقون ، واستنبط من الحديث أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فمات به أن يكون له أجر شهيد ، ولما نفع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت هرباً بالطاعون ، أو نفساء مع الصبر والاحتساب ، والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب أنه يكون شهيداً بوقوع الطاعون به ويضاف له مثل أجر الشهيد لصبره وثباته ، فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء ، وقد أنار إلى ذلك الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة وقال : هذا هو السر في قوله ، والطاعون شهيد ، وفي قوله في هذا فله مثل أجر شهيد . ويمكن أن يقال : بل درجات الشهداء متفاوتة ، فأرفعها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون ، ودونته في المرتبة من اتصف بها ووطن ولم يموت به : ودونته من اتصف ولم يظعن ولم يموت به . ويستفاد من الحديث أيضاً أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً ولو وقع الطاعون ومات به فضلاً عن أن يموت بغيره ، وذلك ينشأ عن شوم الاعتراض الذي ينشأ عنه النضر والتسخط لقدرة الله وكرامة لقاء الله ، وما أشبه ذلك من الأمور التي تفوت معها الخصال المشروطة ، والله أعلم . وقد جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة ، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رحمه الله تعالى الشهادتين والمتوفون بالطاعون ، فيقول أصحاب الطاعون : نحن شهداء ، فيقال : انظروا فإن كان جراحهم بجراح الشهداء تسيل دماً وريحها كريخ المسك فهم شهداء ، فيجدونهم كذلك . وله شاهد من حديث العرياض بن سارية أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ : يحتشم الشهداء والمتوفون على فرشهم إلى ربنا عز وجل في الذين ماتوا بالطاعون ، فيقول الشهداء : إخواننا قتلوا كما قتلنا ، ويقول الذين ماتوا على فرشهم اخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا ، فيقول الله عز وجل : انظروا إلى جراحهم ، فإن أشبهت جراح المقتولين قاتلهم منهم ، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم ، زاد الكلام بآذي في « معاني الأخبار » من هذا الوجه في آخره « فيلحقون بهم » . قوله ( تابعه النضر عن داود ) للنضر هو ابن شميل ، وداود هو ابن أبي الفرات ، وقد أخرج طريق النضر في كتاب القدر ، عن إسحق بن إبراهيم عنه ، وتقدم موصولاً أيضاً في ذكر بني إسرائيل عن موسى بن اسماعيل ، وأخرجه أحمد عن صفان وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي عبد الرحمن المقرئ والنسائي من طريق يونس بن محمد المؤدب كلهم عن داود بن أبي الفرات ، وإنما ذكرت ذلك لئلا يتوهم أن البخاري أراد بقوله « تابعه النضر » إزالة توهم

من يتوهم تفرد حبان بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيرهما ، ولم يرد البخاري ذلك وإنما أراد إزالة توهم التفرد به فقط ، ولم يرد الحصر فيها ، والله أعلم

### ٣٢ - باب الرقي بالقرآن والمعوذات

٥٧٣٥ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مَعْمَر عن لُؤْزِهِ عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ كان يَنْفِثُ على نفسه - في اللرض الذي مات فيه - بالمعوذات ، فلما ثقلَ كُتُ أَنْفُ عليه بهنَّ ، وأمسحَ بيده نفسه لَبَرَ كُتُهَا ،

فألتُ لُؤْزِهِ : كيف يَنْفِثُ ؟ قال : كان يَنْفِثُ على يديه ثم يمسحُ بها وجهه

قوله ( باب الرقي ) يضم الراء وبالفاف مقصور : جمع رقية بسكون الفاف ، يقال رقى بالفتح في الماضي يرقى بالكسر في المستقبل ، ووقيت فلانا بكسر الفاف أرقبه ، واسترقى طلب الرقية ، والجمع بغير همز ، وهو بمعنى التعميد بالذال المعجمة . قوله ( بالقرآن والمعوذات ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بالمعوذات سورة الفلق والناس والأخلاص كما تقدم في أواخر التفسير ، فيكون من باب التعليل . أو المراد الفلق والناس وكل ما ورد من التعميد في القرآن كقوله تعالى ( قل رب أعوذ بك من هزات الشياطين ) ، ( فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ) وغير ذلك ، والأول أولى ، فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من رواية عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ كان يكره عشر خصال ، فذكر فيها الرقي إلا بالمعوذات . وعبد الرحمن بن حرملة قال البخاري لا يصح حديثه ، وقال الطبري لا يحتج بهذا الخبر لجهالة راويه . وعلى تقدير صحته فهو منسوخ بالأذن في الرقية بفتح الكسب ، وأشار المطلب إلى الجواب عن ذلك بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعانة فلي هذا يختص الجواز بما يشتمل على هذا المعنى ، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث أبي سعيد ، أن رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان وعين الإنسان حتى تزلت المعوذات فأخذ بها وترك ما سواها . وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين ، بل يدل على الأولوية ، ولا سيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما ، وإنما اجتزا بهما لما اشتملتا عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلا ، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره ، وأن يمتنع أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى . واختلفوا في كونها شرطا ، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة ، ففي صحيح مسلم من حديث عوف بن مالك قال : كننا نرقى في الجاهلية ، فقلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا على رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، وله من حديث جابر بن عبد الله رسول الله ﷺ عن الرقي ، لجاء آل عمرو بن حزم فقالوا : يا رسول الله إنه كانت هندفا رقية نرقى بها من العرق ، قال : فعرضوا عليه فقال : ما أرى بأسا ، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعله . وقد تمسك قوم بهذا الموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها ، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقي يؤدي إلى الشرك يمنع ، وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيمتنع احتياطا ، والشرط الآخر

لا بد منه . وقال قوم لا تجوز الرقية الا من العين والشفة كما تقدم في . باب من اكثروا . من حديث عمران بن حصين ، لا رقية الا من عين أو حمة ، وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنهما أصل كل ما يحتاج الى الرقية ، فيلتحق بالعين جواز رقية من به خبل أو مس ونحو ذلك لا اشتراكها في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إلس أو جن ، ويلتحق بالسم كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من المواد السمية . وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد ، أو دم . وفي مسلم من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أنس قال : وخص رسول الله ﷺ في الرق من العين والحمة والغلة ، وفي حديث آخر ، والأذن ، ولأبي داود من حديث الشفاء بنت عبد الله ، أن النبي ﷺ قال لها : ألا تعلين هذه = يعني حفصة = رقية الغلة ، والغلة فروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد ، وقيل المواد بالحصر معنى الأفضل ، أي لا رقية أنفع كما قيل : لا سيف الا ذو الفقار ، وقال قوم : المنهى عنه من الرق ما يكون قبل وقوع البلاء ، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما ، وفيه نظر ، وهكذا مأخوذ من الخبر الذي قرئت فيه التائم بالرق ، فأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود رفعه ، أن الرق والتائم والتولة شرك ، وفي الحديث قصة ، والتائم جمع تيمية وهي خرز أو قلادة تعلق في الرأس ، كانوا في الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات ، والتولة بكسر التاء وفتح الواو واللام مخففاً شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها ، وهو ضرب من السحر ، وإنما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله ، ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه ، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سيأتي قريباً في . باب المرأة ترق الرجل ، من حديث عائشة أنه ﷺ . كان إذا أوى الى فراشه ينفض بالمعوذات ويمسح بهما وجهه ، الحديث ، ومضى في أحاديث الأنبياء . حديث ابن عباس أنه ﷺ . كان يعمد الحسن والحسين بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة . الحديث ، وصحح الترمذي من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً : من نزل منزلاً فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يتحول ، وعند أبي داود والنسائي بسند صحيح عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن رجل من أسلم : جاء رجل فقال : لدغت القيلة فلم أتم ، فقال له النبي ﷺ : لو قلت حين أصببت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك . والأحاديث في هذا المعنى موجودة ، يمكن محتمل أن يقال : إن الرق أخص من التموذ ، وإلا فالخلاف في الرق مشهور ، ولأخلاف في مشروعية الفروع الى الله تعالى والاتجاه اليه في كل ما وقع وما يتوقع . وقال ابن التين : الرق بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الجسماني وتلك على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى ، فلما عن هذا النوع فروح الناس الى الطب الجسماني وتلك الرق المنهى عنها التي يستعملها المعزم وغيره من يدهي تسخير الجن له فبأنى بأصوم مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع الى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستمانة بهم والتموذ بمردتهم ، ويقال : إن الحية أعداؤها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم ، فإذا عوم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها ، وكذا اللدبع إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان ، فلذلك كره من الرق ما لم يكن يذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئاً من الشرك ، وعلى كراهة الرق بخير كتاب الله طلاء الأمة . وقال القرطبي : الرق ثلاثة أقسام ، أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية بما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه



ثلاثا يكون فيه شرك أو يودى إلى الشرك . الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز ، فإن كان مأثورا فيستحب . الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش ، قال : فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشروع الذى يتضمن الالتجاء إلى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى ، إلا أن يتضمن تعظيم المرق به فينبغى أن يحتب كالحلف بغير الله تعالى . قلت : ويأتى بسط ذلك فى كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . وقال للربيع : سألت الشافعى عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله ، قلت : أبقى أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم إذا رفقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله . وفى الموطأ ، أن أبا بكر قال لليهودية التى كانت ترقى عائشة : ارقيا بكتاب الله . وروى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديدة والملح وعقد الخيط والذى يكتبه خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . وقال المازرى : اختلف فى استرقاء أهل الكتاب فأجلاها قوم وكرها مالك ثلاثا يكون مما بدلوه . وأجاب من أجل أن مثل هذا يبذل أن يقولوه ، وهو كالمطرب سواء كان غير الحافى لا يحسن أن يقول والحافى يألف أن يبذل حرصا على استمرار وصفه بالحلق لترويج صناعته . والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فنع منها ما لا يعرف ثلاثا يكون فيها كفر . وسيأتى الكلام على من منع الرقى أصلا فى باب من لم يرق ، بعد خمسة أبواب إن شاء الله تعالى . قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( كان ينفث على نفسه فى المرض الذى مات فيه بالمعوذات ) دلالة على المعطوف فى الترجمة ظاهرة ، وفى دلالة على المعطوف عليه نظر ، لأنه لا يلزم من مشروعية الرقى بالمعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن لاحتمال أن يكون فى المعوذات مزيل فى غيرها . وقد ذكرنا من حديث أبى سعيد أنه ﷺ ترك ما عدا المعوذات ، لكن ثبت الرقية بفاتحة الكتاب قبل على أن لا اختصاص للمعوذات ، ولعل هذا هو السر فى تعقيب المصنف هذه الترجمة بباب الرقى بفاتحة الكتاب ، وفى الفاتحة من معنى الاستعاذة بالله الاستعانة به ، فهما كان فيه استعاذة أو استعانة بالله وحده أو ما يعطى معنى ذلك فالاسترقاء به مشروع . ويحاج عن حديث أبى سعيد بأنه المراد أنه ترك ما كان يتعوذ به من الكلام غير القرآن ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله فى الترجمة د الرقى بالقرآن ، بمعنى فانه اسم جنس يصدق على بعضه ، والمراد ما كان فيه التجاء إلى الله سبحانه ، ومن ذلك المعوذات ، وقد ثبت الاستعاذة بكلمات الله فى عدة أحاديث كما مضى . قال ابن بطال : فى المعوذات جوامع من الدعاء . نعم أكثر المكروهات من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك ، فلمذا كان النبي ﷺ يكتبها . قلت : وسيأتى فى باب السحر ، شيء من هذا ، وقوله د فى المرض الذى مات فيه ، ليس قيذا فى ذلك وإنما أشادت عائشة إلى أن ذلك وقع فى آخر حياته وأن ذلك لم ينسخ . قوله ( أنفث عنه ) فى رواية الكشميهنى د عليه ، وسيأتى باب مفرد فى النفث فى الرقية . قوله ( وأمسح بيده نفسه ) بالنصب على المفعولية أى أمسح جسده بيده ، وبالكسر على البدل ، وفى رواية الكشميهنى د بيد نفسه ، وهو يؤيد الاحتمال الثانى . قال عياض : فائدة النفث التبرك بتلك الرطوبة أو الهواء الذى ماسه الذكر كما يتبرك بنسالة ما يكتب من الذكر ، وقد يكون على سبيل التفاؤل بزوال ذلك الألم عن المريض كاتصال ذلك عن الرائق انتهى . وليس بين قوله فى هذه الرواية د كان ينفث على نفسه ، وبين الرواية الأخرى د كان يأمرنى أن أفعل ذلك ، معارضة لأنه محمول على أنه فى ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفى اشتداده كان يأمرها به وتفعله هى من قبل نفسها . قوله ( فسألت الزهرى ) القائل

مصر ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وفي الحديث التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه وخصوصاً اليد اليمنى

### ٣٣ - باب الرقية بفاتحة الكتاب . ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٥٧٣٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن أبي القوئل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيٍّ من أحياء القرب ، فلم يقرؤم ، فبينما هم كذلك إذ لم يبع - يد أولئك ، فقالوا : هل معكم من دواء أو راق ؟ فقالوا : إنكم لم تقرؤنا ، ولا نفل حتى نجعلوا لنا جلا . فجعلوا لم قطيعاً من الشاء . فجعل يقرأ بأم القرآن ، ويجمع بزاقة ، ويذبل ، فبرأ ، فأتوا بالشاء ، فقالوا لا تأخذوه حتى نسأل النبي ﷺ ، فسألوه ، فضحك وقال : وما أدراك أنها رقية ؟ خذوها ، واضربوا إلى بسهم » قوله ( باب الرقية بفاتحة الكتاب ، ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ ) هكذا ذكره بصيغة التريض ، وهو يكره ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة التريض لا يكون على شرطه ، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب . وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الخبر بالمعنى ، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي ﷺ بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك فنسبته ذلك إليه صريحا تكون نسبة معنوية ، وقد خلق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأتى به مجروما كما تقدم في الأجرة في د باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب . وقال ابن عباس : أن أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ، ثم قال شيخنا : لعل لابن عباس حديثا آخر صريحا في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التريض . قلت : ولم يقع لي ذلك بعد التبع . ثم ذكر في حديث أبي سعيد في قصة الذين أتوا على الحي فلم يقرؤم ، فبلغ سيد الحي فرقاه أبو سعيد بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الاجارة مستوفى . وقال ابن القيم : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فالظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها لتضمنها جميع معاني الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله وبجوامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الاغاثة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعله ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ، ومغضوب عليه لمدولته عن الحق بعد معرفته ، وضال لعدم معرفته له ، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع ، وتحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستغنى بها من كل داء ، والله أعلم

### ٣٤ - باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب

٥٧٣٧ - حدثنا سیدان بن مضارب أبو محمد القاهلي حدثنا أبو بکر البصری - هو صدوق - يوسف ابن يزيد البراء قال حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن قرأ من أصحاب

اللهي ﷺ مروا بما فيه لديغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق ؟ إن في الماء رجلاً لديغاً ، أو سليماً . فانطلق رجل منهم قرأ بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ . فجاء بالشاء إلى أصحابه ، ففكر هو ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجراً ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله ، أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله »

قوله ( باب الشروط في الرقة بفاتحة الكتاب ) تقدم التنبيه على هذه الترجمة في كتاب الاجارة . قوله ( حدثنا سيدنا ) بكسر الميم وسكون النحائية ( ابن مضارب ) بضاد معجمة وموحدة آخره ( أبو محمد الباهلي ) هو بصري قواه أبو حاتم وغيره ، وشيخه البراء بن فتح الوحيدة وتشديد الراء نسب إلى بوي العود كان صطاراً ، وقد ضعفه ابن معين ، ووقعه المقدسي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وافق الشيخان على التخرج له . ووقع في نسخة الصغاني : أبو معشر البصري وهو صدوق ، وشيخه عبيد الله بالتصغير ابن الأخنس بماء معجمة ساكنة وتون مفتوحة هو نحمي كوفي يكنى أبا مالك . ويقال أنه من موال الأزد ، وثقه الأئمة ، وشذ ابن حبان فقال في الثقات يخطئ كثيراً ، وما للثلاثة في البخاري سوى هذا الحديث ؛ وأمكن لعبيد الله بن الأخنس هذه حديث آخر في كتاب الحج ، ولابن معشر آخر في الاثرية . قوله ( مروا بما ) أي يقوم نزول على ماء . قوله ( فيهم لديغ ) بالفتح المعجمة ( أو سليم ) شك من الراوي ، والسليم هو اللديغ سمى بذلك تفاؤلاً من السلامة أكون غالب من يلدغ يعطب ، وقيل سليم فصيل بمعنى مفعول لأنه أسلم للعطب ، واستعمال اللدغ في ضرب المقرب مجاز ، والاصل أنه الذي يضرب بفيه ، والذي يضرب بمؤخره يقال لسع ، وبأسنانه نيبس بالمهمل والمعجمة ، وبأنفه نكرو بنون وكاف وداي ، وبنابه نط . وهذا هو الاصل وقد يستعمل بعضها مكان بعض تجوزاً . قوله ( فعرض لهم رجل من أهل الماء ) لم أقف على اسمه . قوله ( فانطلق رجل منهم ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الاجارة ، ويثبت فيه أن حديث ابن عباس وحديث أبي سعيد في قصة واحدة وأنها وقعت لهم مع الذي لدغ ، وأنه وقعت للصحابه قصة أخرى مع رجل مصاب بقرته فغنى ذلك عن اعادته هنا

### ٣٥ - باب رقية الأمين

٥٧٣٨ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان قال حدثني محمد بن خالد قال سمعتُ عبد الله بن شداد عن عائشة رضي عنها قالت : أمرني النبي ﷺ - أو أمر - أن يسترق من العين »

٥٧٣٩ - حدثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن وهيب بن عطية الدمشقي حدثنا محمد بن حرب حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي أخبرنا الزهري عن عروة بن الزبير عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ رأى في بيتها جارية في وجهها شمة فقال : استرقوا لها فإن بها النظرة . وقال غنم عن الزهري أخبرني عروة عن النبي ﷺ . تابعه عبد الله بن سالم عن الزبيدي

قوله ( باب رقية العين ) أى رقية الذى يصاب بالعين ، تقول عنه الرجل أصبته بعينك فهو معين ومعيون ورجل طائن ومعيان وعيون . والعين نظر باستحسان مشوب بحسد . من خبيث الطبع يحصل للمنظور منه ضرر ، وقد وقع عند أحمد - من وجه آخر - عن أبي هريرة رفته « العين حق » ، ويحضرها الشيطان ، وحسد ابن آدم . وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال : كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعيون ؟ والجواب أن طوائف الناس تختلف ، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعيون ، وقد نقل عن بعض من كان معيانا أنه قال : إذا رأيت شيئا يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني . ويقرب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها في إناة اللبن فيفسد ، ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد ، وكذا تدخل البستان فتضر بكثير من الغروس من غير أن تمسها يدها ، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الزمءاء فيرمد ، ويتألم واحد بمحضه فيتألم به هو ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقال الخطابي : في الحديث أن العين تأثير في النفوس ، وإبطال قول الطبائعين أنه لا شيء إلا ما تدرك الحواس الخمس وما عدا ذلك لا حقيقة له . وقال المازري : دعى بعض الطبائعين أن العائن يبعث من عينه قوة سمية تتصل بالمعين فيهلك أو يفسد ، وهو كإصابة السم من نظر الأفاعي . وأشار إلى منع الحصر في ذلك مع تجويزه ، وأن الذى يتمشى على طريقة أهل السنة أن العين إنما تضر عند نظر العائن بمادة أجراها الله تعالى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر ، وهل ثم جواهر خفية أو لا ؟ هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه ، ومن قال عن ينتمى إلى الإسلام من أصحاب الطوائف بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية تنبعث من العائن فتتصل بالمعيون وتتخلل مسام جسمه فيخلق الباري الملاك عندها كما يخلق الملاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع ، وإن كان جائز أن يكون عادة ليست ضرورية ولا طوعية له . وهو كلام شديد وقد بالغ ابن العربي في إنكاره قال : ذهب الفلاسفة إلى أن الإحابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه ، فأول ما تؤثر في نفسه ثم تؤثر في غيرها . وقيل إنما هو سم في عين العائن يصيب بلفحه عند التحديق إليه كما يصيب لفتح سم الأفعى من يتصل به ، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك لما تخطفت الإحابة في كل حال ، والواقع خلافه . والثاني بأن سم الأفعى جزء منها وكلها قاتل ، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم إلا نظره وهو معنى خارج عن ذلك ، قال : والحق أن الله يخلق عند نظر العائن إليه وإعجابه به إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكة ، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها ، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاغترال أو بغير ذلك . اه كلامه ، وفيه بعض ما يتعقب ، فإن الذى مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها ، وإنما أراد أن جنسا من الأفاعي اشتهر أنها إذا وقع بصرها حل الإنسان هلك فكذلك العائن وقد أشار إلى ذلك في حديث أبي لبابة المصمى في بدء الخلق عند ذكر الأبر وذى الطفيتين قال : قائما يطعمسان البصر ويسقطان الحبل ، وليس مراد الخطابي بالتأثير المعنى الذى يذهب إليه الفلاسفة ، بل ما أجرى الله به العادة من حصول الضرر للمعيون ، وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رفته « أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس » ، قال الراوى : يعنى بالعين ، وقد أجرى الله العادة بوجود كثير من القوى والخواص في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر إليه من يحتمسه من الحجل فيرى في وجهه حرمة شديدة لم تكن قبل ذلك ، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه ، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه وتضيف قواه ، وكل ذلك بواسطة ما خلق

الله تعالى في الأرواح من التأثيرات واشدة ارتباطها بالعين نسب الفضل الى العين ، وايدت هي المؤثرة وإنما التأثير للروح ، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها : فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك الروح وكيفيتها الخبيثة . والحاصل أن التأثير بارادة الله تعالى وخلقه ليس مقصورا على الاتصال الجسماني ، بل يكون تارة به وتارة بالمقابلة ، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذي يحدث من الادعية والرقى والاتجاه الى الله ، وقارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل ، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه ، وإلا لم يتفقد السهم ، بل ربما رد على صاحبه كالسهم الحدي سواء . قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( حدثني معبد بن خالد ) هو الجليل الكوفي تابعي ، وشيخه عبد الله بن شداد هو المعروف بابن الهادله رؤية وأبوه محابي . قوله ( عن عائشة ) كذا للاكثر ، وكذا لمسلم من طريق مسمر عن معبد بن خالد ، ووقع عند الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله ، لكن شك فيه فقال : أو قال عن عبد الله بن شداد أن النبي ﷺ أمر عائشة . قوله ( قالت أمرني النبي ﷺ ، أو أمر أن يسترق من العين ) أي يطلب الرقية من يعرف الرقى بسبب العين ، كذا وقع بالشك هل قالت « أمر » بغير إضافة أو « أمرني » ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني عن معاذ بن المنذر عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال « أمرني » جزما وكذا أخرجه النسائي والاسماعيل من طريق أبي نعيم عن سفيان الثوري ، ولمسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن سفيان « كان يأمرني أن أسترقي » وعنده من طريق مسمر عن معبد بن خالد « كان يأمرها » ولابن ماجه من طريق وكيع عن سفيان « أمرها أن تسترق » وهو للاسماعيل في رواية عبد الرحمن بن مهدي . وفي هذا الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين ، وقد أخرج الترمذي وصححه والنسائي من طريق عبيد بن وقاعة « عن أسماء بنت عيسى أنها قالت : يا رسول الله إن ولدنا جعفر تسرع اليهم العين أفأسترقي لهم ؟ قال : نعم » الحديث ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم قال « رخص رسول الله ﷺ لآل حزم في الرقية » وقال لاسماء : مالي أرى أجسام بني أخي ضارعة ؟ أنصيتهم الحاجة ؟ قالت : لا ، ولكن العين تسرع اليهم ، قال : أرقيتهم ، فعرضت عليه فقال : أرقيتهم ، وقوله « ضارعة » بمجمة أوله أي تحبفه ، وورد في مداواة المعيون أيضا ما أخرجه أبو داود من رواية الاسود عن عائشة أيضا قالت « كان النبي ﷺ يأمر العائن أن يتوضأ ثم يفتسل منه المعين » وسأذكر كيفية اغتساله في شرح حديث الباب الذي بعد هذا . قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) قال الحاكم والجوزقي والكلاباذي وأبو مسعود ومن تبعهم ، هو الذهلي نسب الى جد أبيه فانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد كان أبو داود يروي عن محمد بن يحيى فينسب أباه الى جد أبيه أيضا فيقول : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، قالوا وقد حدث أبو محمد بن الجارود بحديث الباب عن محمد بن يحيى الذهلي ، وهي قريبة في أنه المراد ، وقد وقع في رواية الاصيلي هنا « حدثنا محمد بن خالد الذهلي » فاتفق أن يظن أنه محمد بن خالد بن جبلة الرافعي الذي ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري ، وقد أخرج الاسماعيل وأبو نعيم أيضا حديث الباب من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية المذكور ، وكذا هو في « كتاب الزهراء » جمع الذهلي ، وهذا الاستناد مما نزل فيه البخاري في حديث عروة بن الزبير ثلاث درجات ، فانه أخرج في صحيحه حديثا عن عبد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه وهو في المتن فسكان بينه وبين عروة رجلا ، وهنا بينه وبينه فيه خمسة أنفس ، ومحمد بن وهب بن عطية سلفي قد أدركه البخاري وما أدري أقيه أم لا ، وهو من

أقران الطبقة الوسطى من شيوخه ، وما له عنده إلا هذا الحديث ، وقد أخرجه مسلم حاليًا بالنسبة لرواية البخاري  
 هذه قال : حدثنا أبو الربيع حدثنا محمد بن حرب فذكره ، ومحمد بن حرب شيخه خولاني حمصي كان كاتبًا للزبيدي  
 شيخه في هذا الحديث ؟ وهو ثقة عند الجميع . ( تلييه ) : اجتمع في هذا السند من البخاري إلى الزهري ستة أنفس  
 في نسق كل منهم اسمه محمد ، وإذا رويناه الصحيح من طريق الفراري عن الحفصي عن الكوفي عن الثوري كانوا  
 عشرة . **قوله** ( رأى في بيتها جارية ) لم أفت على اسمها ، ووقع في مسلم : قال لجارية في بيت أم سلمة . **قوله** ( في  
 وجهها سفة ) بفتح المهملة وبجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة وحكى عياض ضم أوله ، قال إبراهيم  
 الحربي : هو سواد في الوجه ومنه سفة الفرس سواد ناصيته ، وعن الأصمعي : حمرة يعلوها سواد ، وقيل صفرة ،  
 وقيل سواد مع لون آخر ، وقال ابن قتيبة : نون يخالف لون الوجه ، وكلها متقاربة ، وحاصلها أن وجهها موضعا  
 على غير لونه الأصل ، وكأن الاختلاف بحسب اللون الأصلي ، فإن كان أحمرًا لسفة سواد حمر ، وإن كان أبيض  
 فالسفة صفرة ، وإن كان أسمرًا لسفة حمرة يعلوها سواد . وذكر صاحب البارع ، في اللغة أن السفع سواد الحدين  
 من المرأة الشاحبة ، والشحوب مصحمة ثم مهمة : تغير اللون بوال أو غيره ، ومنه سفاء الحدين ، وتطلق السفة  
 على العلامة ، ومنه وجهها سفة غضب . وهو راجع إلى تغير اللون ، وأصل السفع الأخذ بقهر ، ومنه قوله تعالى  
 ( لنسفا بالناحية ) ويقال إن أصل السفع الأخذ بالناحية ثم استعمل في غيرها ، وقيل في تفسيرها : لنسفته بعلامة  
 أهل النار من سواد الوجه ونحوه ، وقيل معناه لثقله ، ويمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإنه إذا أخذ بناصره بطريق  
 القهر أذله وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة ومنه قوله في حديث الشفاعة قوم أصابهم سفع من النار .  
**قوله** ( استرقوا لها ) يسكون الراء . **قوله** ( فإن بها النظرة ) يسكون الظاء المعجمة ، وفي رواية مسلم فقال إن بها نظرة  
 فاسترقوا لها ، يعني وجهها صفرة ، وهذا التفسير ما عرفت فإنه إلا أنه يغلب على ظني أنه الزهري ، وقد أنكره  
 عياض من حيث اللغة ، وتوجيه ما قدمته . واختلف في المراد بالنظرة فقيل : عين من لظرائن ، وقيل من الالاس  
 وقد جزم أبو عبيد الهروي ، والأولى أنه أعم من ذلك وأنها أصيبت بالعين فلذلك أذن **بفتح** في الاسترقاء لها ، وهو  
 دال على مشروعية الرقية من العين على وفق النجعة . **قوله** ( تابعه عبد الله بن سالم ) يعني الحمصي ، وكنيته أبو يوسف  
 ( عن الزبيدي ) أي على وصل الحديث . وقال عقيل عن الزهري : أخبرني هروءة عن النبي **بفتح** . يعني لم يذكر في  
 إسناده زيب ولا أم سلمة ، فأما رواية عبد الله بن سالم فوصلها الذهبي في **د** الزهرياته . والطبراني في **د** مسند  
 الشاميين ، من طريق إسحق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي عن عمرو بن الحارث الحمصي عن عبد الله بن سالم به سند  
 ومثنا ، وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب عن ابن أبي عمير عن عقيل ولفظه **د** إن جارية دخلت على رسول الله **بفتح**  
 وهو في بيت أم سلمة فقال **د** كان بها سفة أو مخطرت بنار ، هكذا وقع لنا مسموعا في جوه من **د** فوائد أبي الفضل  
 ابن طاهر ، بسنده إلى ابن وهب ، ورواه الليث عن عقيل أيضا ، ووجدته في **د** مستدرك الحاكم ، من حديثه  
 لكن زاد فيه طائفة بعد هروءة ، وهو وهم فيها أحسب ، ووجدته في **د** جامع ابن وهب ، عن يونس عن الزهري  
 قال **د** قال رسول الله **بفتح** لجارية ، فذكر الحديث ، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها  
 من الاضطراب ولم يلتفتا إلى قصير يونس فيه ، وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي  
 يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري ، يعني في الضبط ، وذلك أنه كان يلزمه كثيرا حرا وسفرا ، وقد

تمسك بهذا من رُغم أن العمدة لم وصل على من أرسل لاتفاق الشيعة على تصحيح الموصول هنا على المرسَل ،  
والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة ، فهما ترجع بها اعتداده ، وإلا  
فكم حديث أعرضنا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله ، وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية  
الزهري أخرجه الزوار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة ،  
فقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة ، وقال الدارقطني : رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى  
ابن سعيد فلم يجاوزوا به عروة ، ونفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح ، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه  
الطريق لا لفراد الواحد عن العدد الجُم ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قوية جدا ، والله أعلم

### ٢٦ - باب العين حق

٥٧٤٠ - حدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن كهم عن أبي هريرة رضي الله عنه . عن

الذي <sup>عليه</sup> قال : العين حق . ونهى عن الوشم »

[ الحديث ٥٧٤٠ - طريقه في : ٩٨٤ ]

**قوله** ( باب العين حق ) أى الإصابة بالعين شئ ثابت موجود ، أو هو من جملة ما تحقق كونه . قال المازرى :  
أخط الجمهور بظاهر الحديث ، وانكروه طوائف المبتدعة لغير معنى ، لأن كل شئ ليس محالا في نفسه ولا يؤدي  
إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل ، فهو من متجاوزات العقول ، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لانكاره معنى ،  
وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة . **قوله** ( العين حق ، ونهى عن الوشم )  
لم تظهر المناسبة بين هاتين الجملتين ، فكأنهما حديثان مستقلان ، ولهذا حذف مسلم وأبو داود الجملة الثانية  
من روايتهما مع أنهما أخرجهما من رواية عبد الرزاق الذى أخرجه البخارى من جهته ، ويحتمل أن يقال : المناسبة  
بينهما اشتركا في أن كلا منهما يحدث في العضو لونا غير لونه الأصل ، والوشم يفتح الوار وسكون المعجمة أن  
يفرز إبرة أو نحوها في موضع من البدن حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو نحوه فيخضر ، وسيأتى  
بيان حكمه في باب المستوشمة من أواخر كتاب اللباس أن شاء الله تعالى . وقد ظهرت لى مناسبة بين هاتين الجملتين  
لم أر من سبق إليها ، وهى أن من جملة الباعث على عمل الوشم تغير صفة المشوم لثلاث تصيبه العين ، فهى عن الوشم  
مع إثبات العين ، وأن التحيل بالوشم وغيره مما لا يستند إلى تعليم الشارع لا يفيد شيئا ، وأن الذى قدره الله سبحانه  
وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه : العين حق ولو كان شئ سابق القدر لسبقته العين ، وإذا استخلفتم  
فأغسلوا . فأما الزيادة الأولى ففيها تأكيد وتنبيه على سرعة نفوذها وتأثيره في الذات ، وفيها إشارة إلى الرد على  
من زعم من المتصوفة أن قوله : العين حق « يريد به القدر أى العين التى تجرى منها الأحكام ، فإن عين الشئ -  
حقيقته ، والمعنى أن الذى يصيب من الضرر بالمادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا بشئ يحدثه الناظر  
في المنظور ، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المفايزة بين القدر وبين العين ، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة  
القدور ، لكن ظاهره إثبات العين التى تصيب لما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها ، ولما بأجراء العادة  
بحدوث الضرر عند تحديد النظر ، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إنباه العين لا أنه يمكن أن يرد القدر شئ .

إذ القدر عبارة عن سابق علم الله ، وهو لا راد لأمره ، أشار إلى ذلك القرطبي . وحاصله لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين ، لكنها لا تسبق ، فكيف غيرها ؟ وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن عن النبي ﷺ قال : « أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالأنف » قال الراوى : يعنى بالعين . وقال النووى : في الحديث إثبات القدر رحمة أمر العين وأنها قوية الضرر ، وأما الزيادة الثانية وهى أمر العين بالاختسال عند طلب المعيون منه ذلك ففيها إشارة إلى أن الاختسال لذلك كان معلوماً بينهم ، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم ، وأدنى ما في ذلك رفع الوم الحاصل في ذلك ، وظاهر الأمر الوجوب . وحكى المازرى فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال : متى خشي الهلاك وكان اختسال العائن مما جرت العادة بالشفا به فانه يتعين ، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للضطر وهذا أول ، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاختسال ، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهرى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، أن أباه حدثه أن النبي ﷺ خرج وساوروا معه نحو ماء ، حتى إذا كانوا بشعب الحرا من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف - وكان أبى حسن الجسم والجلد - فنظر إليه عامر بن ربيعة فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد عجا ، فلبط - أى صرح وزنا ومعنى - سهل . فأنى رسول الله ﷺ فقال : هل تنهون به من أحد ؟ قالوا : عامر بن ربيعة . فدعا عامراً فتبسط عليه فقال : علام يقتل أحدكم أخاه ؟ هلا إذا رأيت ما يسجك بركت . ثم قال : اغتسل له ، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله ودأخلة أذنه في قدح ، ثم يصب ذلك الماء عليه وجل من خلفه على رأسه وظهره ثم يكفأ الفدح ، ففعل به ذلك ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس . لفظ أحمد من رواية أبي أويس عن الزهرى ، ولفظ النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهرى بهذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى ، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في الفدح ، وقال في آخره : ثم يكفأ الفدح ورواه على الأرض ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن أبي أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل ، فذكر الحديث وفيه : فليدع بالبركة . ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه ودأخلة أذنه ، وأمره أن يصب عليه ، قال سفيان قال معمر عن الزهرى : وأمر أن يكفأ الأناء من خلفه ، قال المازرى : المراد بدأخلة الأزار الطرف المتدلى الذى يلي جفوه الأيمن ، قال فظن بعضهم أنه كناية عن الفرج انتهى . وزاد عباس أن المراد ما يلي جسده من الإزار ، وقيل أراد موضع الإزار من الجسد ، وقيل أراد وركه لأنه معقد الإزار . والحديث في « الموطأ » وفيه عن مالك : حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أباه يقول ، اغتسل سهل - فذكر نحوه وفيه - فززع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة بنظر فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد عذراء ، فوعك سهل مكانه واشتد وعكه - وفيه - ألا بركت ؟ إن العين حق ، فتوضأ له عامر فراح سهل ليس به بأس .

(تذييلات) الأول اقتصر النووى في « الأذكار » على قوله : الاستئصال أن يقال للعائن : اغسل داخلة إزارك بما يلي الجلد ، فإذا فعل صبه على المنظور إليه . وهذا يوم الاختصار على ذلك ، وهو عجيب ، ولا سيما وقد قل في « شرح مسلم » كلام عباس بطوله . الثانى : قال المازرى هذا المسمى بما لا يمكن تطيله ومعرفة وجهه من جهة العقل ، فلا يرد لكونه لا يعقل معناه . وقال ابن العربى : إن توقف فيه متشرع قلنا له : قل الله ورسوله أعلم ، وقد عضدته التجربة وصدقته المأينة . أو متفلسف فارد عليه أظهر لأن عنده أن الأدوية تعمل بقواها ، وقد تفعل بمعنى لا يدرك ،



ويسمون ما هذا سبيله الخواص . وقال ابن القيم : هذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجربا غير معتمد ، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء عليها بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما تفعل بالخاصية فما الذي تنكر جهلهم من الخواص الشرعية ؟ هذا مع أن في المعالجة بالاعتسال مناسبة لا تأبأها العقول الصحيحة ، فهذا ترياق سم الحية يؤخذ من لحمها ، وهذا علاج النفس الغضبية بوضع اليد على بدن الغضبان فيسكن ، فكان أثر تلك العين كشمعة نار وقعت على جسد ؛ ففي الاعتسال إطفاء لتلك الشعلة . ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ، ولا شيء أرق من المغاين ، فكان في غسلها إبطال لعملها ، ولا سيما أن الأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصا . وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفادا ، فتنتفي تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء . الثالث : هذا الغسل يرفع بعد استحكام النظرة ، فاما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارح إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى : الأبركت عليه ، وفي رواية ابن ماجه : فليدع بالبركة ، ومثله عند ابن السني عن حديث طاهر بن ربيعة ، وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رفعه : من رأى شيئا فأعجبه فقال : ماشاء الله لا قوة الا بالله ، لم يضره . وفي الحديث من الفوائد أيضا أن العائن إذا عرف يقضى عليه بالاعتسال ، وأن الاعتسال من النشرة النافعة ، وأن العين تكون مع الإحجاب ولو بغير حسد ، ولو من الرجل المحب ، ومن الرجل الصالح ، وأن الذي يعجبه الشيء ينبغي أن يبادر إلى الدماء الذي يعجبه بالبركة ، ويكون ذلك رقية منه ، وأن الماء المستعمل طاهر . وفيه جواز الاعتسال بالفضاء ، وأن الإصابة بالعين قد تقتل . وقد اختلف في جريان القصاص بذلك فقال القرطبي : لو أُلُف العائن شيئا ضمنه ، ولو قتل فعليه القصاص أو الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة ، وهو في ذلك كالساحر عند من لا يقتله كفرا ، انتهى . ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك ، بل منعوه وقالوا : انه لا يقتل غالبا ولا يعد مهلكا . وقال النووي في الروضة : ولا دية فيه ولا كفارة . لأن الحكم إنما يرتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الأحوال مما لا انضباط له ، كيف ولم يقع منه فعل أصلا ، وإنما غايته حسد وتمن لو ال نعمة . وأيضا فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلك الشخص ، ولا يتعين ذلك المكروه في زوال الحياة ، فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين اهـ . ولا يعكز على ذلك إلا الحكم بقتل الساحر قائم في معناه ، والفرق بينهما فيه عسر . ونقل ابن بطال عن بعض أهل العلم قائم ينهض للإمام منع العائن إذا عرف بذلك من مداخل الناس وأن يلزم بيته ، فإن كان فقيرا رزقه ما يقوم به ، فإن ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي أمر عمر رضي الله عنه بمنعه من مخالطة الناس كما تقدم وأضا في باب ، وأشد من ضرر الثوم الذي منع الشارح آكله من حضور الجماعة . قال النووي : وهذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه

### باب رقية الحية والمقرب

٥٧٤١ - **عنه** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشَّيباني حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : سألت عائشة عن الرقية من الحية فقالت : رخص النبي ﷺ للرقية من كل ذي حية .

قوله (باب رقية الحية والمقرب) أي مشروعية ذلك، وأشار بانترجة الى ماورد في بعض طرق حديث الباب على ما سأذكره. قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد، وبذلك جزم أبو نعيم حيث أخرجه الحديث من طريق محمد بن عبيد ابن حسان عنه. قوله (سليمان الصبان) هو أبو إسحق مشهور بكنيته أكثر من اسمه. قوله (رخص) فيه إشارة الى أن النهي عن الرقي كان متقدما، وقد بيئت ذلك في الباب الأول. قوله (من كل ذي حدة) بضم المهملة وتخفيف الميم، تقدم بيانها في باب ذات الجنب، وأن المراد بها ذوات السموم، ووقع في رواية أبي الأحوص عن الشيباني بسنده رخص في الرقية من الحية والمقرب،

### ٣٨ - باب رقية النبي ﷺ

٥٧٤٢ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال «دخلتُ أنا وثابتٌ على أنس بن مالك، فقال ثابتٌ: يا أبا حمزة اشكيتُ. فقال أنسٌ ألا أرقيك رقية رسول الله ﷺ؟ قال: بلى. قال: اللهم رب الناس، مذهب الناس، أشرف أنت للشافى، لا شافى إلا أنت، شفاء لا يُفادِرُ سقما»

٥٧٤٣ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا سليمان عن مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقولُ بعضُ أهلِهِ يمسحُ بيده اليمنى ويقول: اللهم رب الناس، اذهبِ اللباس، واشفِ وأنتَ الشافي. لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يُفادِرُ مقما،

قال سفيان حدثتُ به متصورا، فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة . . نحوه

٥٧٤٤ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر بن هشام بن عروة قال أخبرني أبي «عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يرقى يقول: امسح اللباس، رب الناس، بيدك الشفاء، لا كاشف له إلا أنت،

٥٧٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حدثني عبد ربه بن سعيد عن حمزة «عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقولُ للمريض: بسم الله، تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يشفى مقبنا، باذن ربنا،

[الحديث ٥٧٤٥ - طريقه في: ٥٧٤٦]

٥٧٤٦ - حدثني صدقة بن الفضل أخبرنا ابن مهيبة عن عبد ربه بن سعيد عن حمزة «عن عائشة قالت:

كان النبي ﷺ يقول في الرقية: بسم الله تربة أرضنا، وريقة بعضنا، يشفى مقبنا، باذن ربنا،

قوله (باب رقية النبي ﷺ) أي التي كان يرقى بها. ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الأول حديث أنس. قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد، وعبد المزيد هو ابن صهيب، والاسناد بصريون. قوله (فقال ثابت) هو الصبان (يا أبا حمزة) هي كنية أنس. قوله (اشتكت بضم) التاء أي مرضت، ووقع في رواية الإسماعيلي داني لاشتكت

**قوله ( ألا )** بتخفيف اللام للمرض و « أرقبك » بفتح الهمزة . **قوله ( مذهب الباس )** بغير هو للدواخة فإن أصله الهمزة . **قوله ( أنت الثاني )** يؤخذ منه جواز تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين : أحدهما أن لا يكون في ذلك ما يؤرم نقصا ، والثاني أن يكون له أصل في القرآن وهذا من ذلك ، فإن في القرآن « وإذا مرضت فهو يشفين » **قوله ( لا شافي إلا أنت )** إشارة إلى أن كل ما يقع من الدواء والتداوي إن لم يصادف تقدير الله تعالى وإلا فلا ينجع . **قوله ( شفاء )** مصدر منصوب بقوله « اشف » ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ ، أي هو . **قوله ( لا ينادر )** بالعين المعجمة أي لا يترك ، وقد تقدم بيانه والحكمة فيه في أواخر كتاب المرضى ، وقوله « سقما » بضم ثم سكون ، وبفتحتين أيضا . ويؤخذ من هذا الحديث أن الإضافة في الترجمة قافعا ، وقد ورد ما يدل على أنها للفضول ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد « أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال : يا محمد اشتكيت ؟ قال : نعم . قال : بسم الله أرقبك ، من كل شيء يؤذيك ، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك » ، وله شاهد عنده بمعناه من حديث عائشة . الحديث الثاني ، **قوله ( يحيي )** هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسليمان هو الأعمش ، ومسلم هو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وجوز الكرمان أن يكون مسلم بن عمران لكونه يروي عن مسروق ويروي الأعمش عنه ، وهو مجهول علقى بعض يجهل سمع الحديث ، على أنني لم أر مسلم بن عمران البطين رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة ، وهذا الحديث إنما هو من رواية الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق ، وقد أخرجه مسلم من رواية جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به ، ثم أخرجه من رواية هشيم ومن رواية شعبة ومن رواية يحيى القطان عن الثوري كلهم عن الأعمش قال باسناد جرير ، فوضح أن مسلما المذكور في رواية البخاري هو أبو الضحى ، فإنه أخرجه من رواية يحيى القطان ، وغايته أن بعض الرواة عن يحيى سماه وبعضهم كناه وألقاه أحم . **قوله ( كان يعوذ بعض أهل )** لم أقف على تعيينه . **قوله ( يمسح بيده اليمنى أي على الوجع ، قال الطبري :** هو على طريق التفاؤل لو ال ذلك الرجوع . **قوله ( واشفه وأنت الشافي )** في رواية الكشميهني بحذف الواو ، والضمير في اشفه للعليل ، أو هي ماء السكت . **قوله ( لا شفاء )** بالمدة مبنى على الفتح والخبر محذوف والتقدير لنا أوله . **قوله ( إلا شفاؤك )** بالرفع على أنه بدل من موضع لا شفاء . **قوله ( قال سفيان )** هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله ( حدث به منصور )** هو ابن المعتز ، وصار بذلك في هذا الحديث إلى مسروق طريقان ، وإذا ضم الطريق الذي بعده إليه صار إلى عائشة طريقان ، وإذا ضم إلى حديث أنس صار إلى النبي ﷺ فيه طريقان . **قوله ( نحوه )** تقدم سياقه في أواخر كتاب المرضى مع بيان الاختلاف على الأعمش ومنصور في الوساطة بينهما وبين مسروق ، ومن أفرد ومن جمع وتحرير ذلك وانحاز . **قوله ( في الطريق الأخرى )** (الزهر) هو ابن شميل **قوله ( كان يرق )** بكسر القاف ، وهو بمعنى قوله في الرواية التي قبلها « كان يعوذ » وأصل هذا هو السر أيضا في إيراد طريق عروة وإن كان سياق مسروق أتم ، لكن عروة صرح بكون ذلك رقية فيوافق حديث أنس في أنها رقية التي ﷺ **قوله ( امسح )** هو بمعنى قوله في الرواية الأخرى « أذهب » والمراد الإزالة . **قوله ( بيدك الشفاء لا كاشف له )** أي للمرض ( إلا أنت ) وهو بمعنى قوله « اشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت » . الحديث الثالث ، **قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة كما صرح به في الطريق الثانية ، وقدم الأولى لتصريح سفيان بالتحديث ، وصدقه شيخه في الثانية هو ابن الفضل المرزى . **قوله ( عبد دبه بن سعيد )** هو الانصاري أخو يحيى بن سعيد ، هو ثقة ، ويحيى أشهر منه وأكثر

حديثاً . **قوله** ( كان يقول للربيع اسم الله ) في رواية صدقة ، كان يقول في الرقية ، وفي رواية مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان زيادة في أوله ونفذه ، كان إذا اشتكى الإنسان أركانته به قرحة أو جرح قال النبي ﷺ بأصبعه هكذا . ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها - بسم الله . **قوله** ( ترية أرضنا ) خبر مبتدأ محذوف أي هذه ترية ، وقوله « بريقة بعضنا » يدل على أنه كان يتفل عند الرقية ، قال النووي : معنى الحديث أنه أخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم وضعها على التراب فعلق به شيء منه ثم مسح به الموضع العليل أو الجرح قليلاً الكلام المذكور في حالة المسح ، قال القرطبي : فيه دلالة على جوار الرقي من كل الآلام ، وأن ذلك كان أمراً قاصياً معلوماً بينهم ، قال : ووضع النبي ﷺ سبابته بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقية . ثم قال : وزعم بعض علمائنا أن السرفيه أن تراب الأرض أبرودته وببسه يرى الموضع الذي به الألم ويجمع الأسباب المواد إليه ليسه مع منفعته في تخفيف الجراح واندهالها . قال وقال في الريق : أنه يختص بالتحليل والانضاج وإبراء الجرح والورم لا سيما من الصائم الجمائع ، وتعبه القرطبي أن ذلك إنما يتم إذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والريق وملازمة ذلك في أوقاته ، وإلا فالنفع ووضع السبابة على الأرض إنما يتعلق بها ما ليس له بال ولا أثر ، وإنما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وآثار رسوله ، وأما وضع الإصبع بالأرض فلمله الخاصة في ذلك ، أو لحكمة إخفاء آثار القدرة بمباشرة الأسباب المتعاقدة . وقال البيضاوي : قد شهدت المباحث الطبية على أن للريق مدخلا في النضج وتعديل المزاج ، وتراب الوطن له تأثير في حفظ المراج ودفع الضرر ، فقد ذكروا أنه ينبغي للسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب ماها ، حتى إذا ورد المياه المختلفة جعل شيئاً منه في سقائه ليأمن مضرة ذلك . ثم إن الرقي والعوائم لها آثار عجيبة تتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها . وقال التوريشي : كأن المراد بالترية الإشارة إلى فطرة آدم ، والريقة الإشارة إلى النطفة ، كأنه تضرع بلسان الحال انك اخترعت الأصل الأول من التراب ثم أبدعته منه من ماء مهين فبين عليك أن تفتي من كانت هذه نشأته . وقال النووي : قيل المراد بأرضنا أرض المدينة خاصة ببركتها ، وبعضنا رسول الله ﷺ لشرف ريقه ، فيسكون ذلك مخصوصاً . وفيه نظر . **قوله** ( يثنى سقيماً ) ضبط بالوجهين بضم أوله على البناء للجهول ، وسقيماً بالرفع ويفتح أوله على أن الفاعل مقدر ، وسقيماً بالنصب على المفعولية . ( تلبيه ) : أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرق ، وذلك في حديث عائشة « أن النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريض فقال : اكشف الباس ، رب الناس . ثم أخذ تراباً من بطحان لجملة في قدح ، ثم نفث عليه ، ثم صبه عليه ،

### ٣٩ - باب النفث في الرقية

٥٧٤٧ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان بن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال سمعت أبا قتادة يقول « سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فليكنف حين يستيقظ ثلاث مرات ، ويتعوذ من شرها ، فإنها لا تضره » . وقال أبو سلمة : فإن كنت لأرى الرؤيا أثقل على من الجمل ، فاهو إلا أن سمعت هذا الحديث فما ألبها

٥٧٤٨ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله الأوسى حدثنا سليمان عن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نثت في كفه بقل هو الله أحد وبالموتين جميعاً ، ثم يمسح بهما وجهه وما بكأت يده من جسدته . قالت عائشة : فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به . قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أتى إلى فراشه

٥٧٤٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في سفر فرأوا سافروها حتى زلوا في حى من أحياء العرب ، فاستضافوهم فأبوا أن يضيّفوهم . فلدغ سيد ذلك الحى ، فسأوا له بكل شيء ، لا ينفقه شيء . فقال بعضهم : لو أنيتم هؤلاء الرهط الذين قد زلوا بكم ، لعلنا أن يكون عند بعضهم شيء . فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ، إن سيدنا كدغ ، فسأنا له بكل شيء ، لا ينفقه شيء ، فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم ، والله إنى لراى ، واسكن والله لقد استضافناكم فلم يضيّفونا ، فإنا أراق أسكم حتى تجعلوا لنا جعلاً . فصالحوهم على قطع من النعم . فانطلق فجعل يثقل ويقرأ الحمد لله رب العالمين حتى لكانما نشط من مقال ؛ فانطلق يمشى مابه قلبه . قال فأوفوهم جملهم الذى صالحوهم عليه . فقال بعضهم : اقسمو . فقال الذى راق : لا تقبلوا حتى أتى رسول الله ﷺ فذكر له الذى كان ، فنظروا ما يأمرنا . فقعدوا على رسول الله ﷺ فذكروا له ، فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ أصبتم ، اقسمو واضربوا لى معكم بسهم .

قوله ( باب النفث ) بفتح النون وسكون الفاء بعدها مثناة ( فى الرقية ) . فى هذه التوجه إشارة الى الرد على من كره النفث مطلقاً - كالأسود بن يزيد أحد التابعين - تمسكاً بقوله تعالى ( ومن شر الغفائات فى العقد ) ، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي ، أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره ، فأما الأسود فلا حجة له فى ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل ، ولا يلزم منه ذم النفث مطلقاً ، ولا سيما بعد ثبوته فى الأحاديث الصحيحة ، وأما النخعي فالحجة عليه ما ثبت فى حديث أبي سعيد الخدرى ثالث أحاديث الباب ، فقد قصوا على النبي ﷺ القصة وفيما أنه قرأ بفاتحة الكتاب ونفل ولم ينكر ذلك ﷺ فكان ذلك حجة ، وكذا الحديث الثانى فهو واضح من قوله ﷺ ، وقد تقدم بيان النفث مراراً ، أو من قال إنه لا ريق فيه وتصويب أن فيه ريقاً خفيفاً ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث . قوله ( سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، والاسناد كله مدنيون . قوله ( الرقبا من الله ) يأتى شرحه مستوفى فى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . وقوله . فلينفث . هو المراد من الحديث المذكور فى هذه الترجمة لأنه دل على جدواها . قوله ( وقال أبو سلمة ) هو موصول بالاسناد المذكور وقوله . فان كنس ، فى رواية الكشميهنى بدون الفاء ، وقوله . أثقل على من الجبل ، أى لما كان يتوقع من

شرها . الحديث الثاني ، قوله (سليمان) هو ابن بلال أيضا ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (إذا أوى الى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذنين) أى يقرؤها وينفث حالة القراءة ، وقد تقدم بيان ذلك فى الوفاة النبوية . قوله (ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده ) فى رواية المفضل بن فضالة عن عقيل « ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات » . قوله (فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به ، وهذا ما تفرد به سليمان بن بلال عن يونس ، وقد تقدم فى الوفاة النبوية من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس بألفظ « فلما اشتكى وجهه الذى توفى فيه طفقت أنفث عليه » وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس فلم يذكرها . قوله ( قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أوى الى فراشه ) وقع نحو ذلك فى رواية عقيل عن ابن شهاب عند عبد بن حميد ، وفيه إشارة الى الرد على من زعم أن هذه الرواية شاذة ، وأن المحفوظ أنه ﷺ كان يفعل ذلك إذا اشتكى كما فى رواية مالك وغيره ، فدللت هذه الزيادة على أنه كان يفعل ذلك إذا أوى الى فراشه ، وكان يفعله إذا اشتكى شيئا من جسده ، فلا منافاة بين الروايتين . وقد تقدم فى فضائل القرآن قول من قال إنهما حديثان عن الزهري بسند واحد . الحديث الثالث حديث أبي سعيد فى قصة اللديغ الذى وقاه بفاتحة الكتاب ، وتقدم شرحه مستوفى فى كتاب الاجارة ، وتقدمت الإشارة اليه قريبا . ووقع فى هذه الرواية « فجعل ينفل ويقرأ » وقد قدمت أن النفث دون النفل ، وإذا جاز النفل جاز النفث بطريق الاولى . وفيها « ما به ثلبة » بفتح اللام بعد ما موحدة ، أى ما به ألم يقلب لأجله على الفراش ، وقيل أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسك على قلبه فيموت من يومه

#### ٤٠ - باب مسح الرأق الوَجَع بيده اليمنى

٥٧٥٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ بِمَسْحِهِ يَمِينَهُ : أَذْهَبَ الْبَاسَ ، رَبِّ الْبَاسِ ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي ، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ ، شِفَاءُ لَا يَفَادِرُ سَقَمًا . فذكرته لمنصور فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها . . بنحوه

قوله ( باب مسح الرأق الوجع بيده اليمنى ) ذكر فيه حديث عائشة فى ذلك وقد تقدم شرحه قريبا ، والقائل « فذكرته لمنصور » هو سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ كما تقدم التصريح به فى « باب رقية النبي ﷺ » ،

#### ٤١ - باب المراءة تَرَقَّى الرَّجُلَ

٥٧٥١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمَوْذَاتِ ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ بَن ، فَامْسَحُ بِيَدِهِ نَفْسَهُ لَبَرَكْتَهَا . فسألت ابن شهاب : كيف كان ينفث ؟ قال ينفث على يديه ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ

**قوله** ( باب المرأة ترقى الرجل ) ذكر فيه حديث عائشة ، وفيه قولها : كان ينفض على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالأموات ، فلما نقل كنت أنا أنفض عليه ، وقد تقدم قبل باب من رواية يونس عن ابن شهاب أنه عليه السلام أمرها بذلك ، وزاد في رواية معمر هنا كيفية ذلك فقال : ينفض على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه ،

### ٤٢ - باب من لم يرق

٥٧٥٢ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُعَيْمٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ : « عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ ، فَجُعِلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ الرَّجُلِ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَ الرَّجُلَانِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَ الرَّهْطِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ . وَرَأَيْتُ سُودَاً كَثِيراً سَدَّ الْأَفْقَ ، فَرَجَوْتُ أَنْ نَكُونَ أُمَّتِي ، فَقِيلَ : هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ ، ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ ، فَرَأَيْتُ سُودَاً كَثِيراً سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ لِي : انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا ، فَرَأَيْتُ سُودَاً كَثِيراً سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ . فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِي . فَتَذَكَّرْتُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : أَمَا نَحْنُ فَوَلَدُنَا فِي الشَّرْكِ ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمُ ابْنَاؤُنَا . فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَهَّرُونَ ، وَلَا يَكْتُمُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . فَتَقَامَ عِكَاشَةُ بْنُ مِخَصَّنٍ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَتَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا ؟ فَقَالَ : سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ »

**قوله** ( باب من لم يرق ) هو بفتح أوله وكسر القاف معينا للفاعل ، وبعض أوله وفتح القاف مبنيا للمفعول . **قوله** ( حصين بن نعيم ) بنون مصغر هو الواسطي ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد تقدم بهذا الاسناد في أحاديث الأنبياء لكن باختصار ، وتقدم الحديث بعينه من وجه آخر عن حصين بن عبد الرحمن في « باب من اكتوى » ، وذكرت من زاد في أوله قصة وأن شرحه سيأتي في كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قوله « هم الذين لا يطهرون ولا يكتون ولا يسترقون » ، فأما الطهيرة فسيأتي ذكرها بعد هذا ؛ وأما السكت فتقدم ذكر ما فيه هناك ، وأما الرقية فتمسك بهذا الحديث من كره الرقي والسكت من بين سائر الأدوية ودعم أنها قادمة في التوكل دون غيرها ، وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة : أحدها قاله الطبري والمازني وطائفة أنه محمول على من جانب اعتقاد الأطباء في أن الأدوية تنفع بطبها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون ، وقال غيره : الرقي التي يحمي تركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لا حيل أن يكون كفيرا ، بخلاف الرقي بالذكر ونحوه . وثقبة عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن السبعين ألفا منزلة على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عن شواكهم في أصل الفضل والديانة ؛ ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبها أو يستعمل رقي الجاهلية ونحوها فليس مسلما فلم يسلم هذا الجواب . ثانيها قال الداودي وطائفة إن المراد بالحديث الذين يمتنعون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء ، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا ، وقد قدمت هذا عن ابن قتيبة وغيره في « باب من اكتوى » ، وهذا اختيار ابن عبد البر ، غير أنه معترض بما قدمته من ثبوت الاستعانة قبل وقوع الداء . ثالثها قال الحلبي : يحتمل أن يكون

المراد هؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المعدة لدفع العوارض ، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاستواء . وليس لهم ملجأ فيما يعترضهم إلا الدعاء والاعتصام بالله ، والرضا بقضائه ، فهم غافلون عن طب الأطباء ورفق الرقاة ولا يحسنون من ذلك شيئا ، والله أعلم . رابعها أن المراد بترك الرقي والسكى الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا بقدره ، لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب ، وإلى هذا نحا الخطأين ومن تبعه . قال ابن الأثير : هذا من صفة الأروياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها ، وهؤلاء هم خواص الأولياء . ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي ﷺ فعلا وأمرأ ، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله ، لأنه كان كامل التوكل يقينا فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئا ، بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل ، لكن من ترك الأسباب وفوض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاما . قال الطبري : قبل لا يستحق التوكل إلا من لم يخاط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع العناري والعدو العادي ، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في مداواة ألم ، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعا لسنة وسنة رسوله ، فقد ظاهر ﷺ في الحرب بين درعين ، ولبس على رأسه المغفر ، وأخذ الرماة على قم الشعب ، وخندق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة ، وهاجر هو ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وادخر لاهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء ، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك ، وقال الذي سأله : أعقل فاقى أو أدمى ؟ قال : أعقلها وتوكل ، فإشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل ، والله أعلم

### ٣٣ - باب لطيرة

٥٧٥٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والفار ، والدابة .  
٥٧٥٤ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا طيرة ، وخيرها الفأل . قالوا : وما الفأل ؟ قال : الكلمة للصالحه يسمونها أحدم .

[ الحديث ٥٧٥٤ - طرفه في : ٥٧٥٥ ]

قوله ( باب الطيرة ) بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن ، هي التشاؤم بالشيئ ، وهو مصدر تطير مثل تحير حيرة . قال بعض أهل اللغة لم يجيء من المصادر هكذا غير هاتين ، وتجب بأنه سمع طيبة ، وأورد بعضهم التولة وفيه نظر ، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تبين به واستمر ، وإن رآه طار يسرة تشام به ورجع ، وربما كان أحدم يبيع الطير ليطير فيعتمدها ، لجاء الشرح بأنهم عن ذلك ، وكانوا يسمونه السائح بمهمله ثم نون ثم حاء مهمله : والبارح بموحدة وآخره مهمله ، فالسائح



ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك الى يمينك ، والبارح بالعكس . وكانو يسمون بالسائح ويتشاءمون بالبارح ، لانه لا يمكن رميه إلا بان ينحرف اليه ، وليس في شيء من سحوح الطير وبروحها ما يقتضى ما اعتقدوه ، وانما هو تكلف بتماعى ما لا أصل له ، اذ لا نطق للطير ولا تمييز فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه ، وطلب العلم من غير مظانه جعل من فاعله ، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه ، قال شاعر منهم :

واقعد غدوت وكنت لا      أغدو على واثق وحاتم  
فاذا الاثائم كالايام      من والايمان كالاثائم

وقال آخر : الزجر والطير والسكان كلهم مضللون ودون الغيب أفتال  
وقال آخر : وما عاجلات الطير تدنى من ألقى نجاحا ، ولا عن ربهن قصور  
وقال آخر : لعمر كماندرى الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما افة صانع  
وقال آخر : تخير طيرة فيها زياد لتنبهه ، وما فيها خير  
تعلم أنه لا طير إلا على متطير ، وهو الثبور  
بل شيء يوافق بعض شيء أحايينا ، وباطله كثير

وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك ويصح معهم غالبا لتزيين الشيطان ذلك ، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رفعه : لا طيرة ، والطيرة على من تطير . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي ﷺ : ثلاثة لا يسلم منهم أحد : الطيرة ، والظن ، والحسد . فاذا تطيرت فلا ترجع ، واذا حسدت فلا تنب ، واذا ظننت فلا تحقق ، وهذا مرسل أو معضل ، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب ، وأخرج ابن عدى بسند لين عن أبي هريرة رفعه : إذا تطيرتم قامضوا ، وعلى أفة فتوكوا ، وأخرج الطبراني عن أبي الدرداء رفعه : لن ينال الدراجات العلام من نكمن ، أو استقسم ، أو رجع من سفر تطيرا ، ورجاله ثقات ، إلا أننى أظن أن فيه انقطاعا ، وله شاهد عن عمران بن حصين وأخرجه البزار في أثناء حديث بسند جيد ، وأخرج أبو داود والترمذى وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفعه : الطيرة شرك ، وما منا الا تطير ، ولكن الله يذهب بالتوكل ، وقوله : وما منا إلا ، من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر ، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخارى فيما حكاه الترمذى عن البخارى عنه ، وانما جعل ذلك شركا لاعتقادهم أن ذلك يجلب نقما أو يدفع ضرا ، فسكانهم أشركوه مع الله تعالى ، وقوله : ولكن الله يذهب بالتوكل ، إشارة الى أن من وقع له ذلك فلم لله ولم يسأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له عن ذلك . وأخرج البيهقي في الشعب ، من حديث عبد الله بن عمرو موقوفا من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل : اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك . قوله ( لا عدوى ، ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث ) قد تقدم شرح هذا الحديث وبيان اختلاف الرواة في سياقه في كتاب الجهاد ، والتطير والتشاؤم بمعنى واحد : فتى أولا بطريق العموم كاتى العدوى ، ثم أثبت الشؤم في الثلاثة المذكورة . وقد ذكرت ما قيل في ذلك هناك . وقد وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود بلفظ : وإن كانت الطيرة في شيء ، الحديث . قوله في الحديث الثانى ( لا طيرة ،

وغيرها (الفال) يأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وكأنه أشار بذلك إلى أن النبي في الطيرة على ظاهره اسكن في الشر ، ويستثنى من ذلك ما يقع فيه من الخير كما سأذكره

## ٢٤ - باب الفال

٥٧٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **أخبرنا** هشام **أخبرنا** معمر **عن** الزهري **عن** عبيد الله بن عبد الله **عن** أبي هريرة **رضي** الله عنه قال : قال النبي ﷺ : لا طيرة ، وخيرها الفال . قالوا : وما الفال يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم ،

٥٧٥٦ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **عن** قتادة **عن** أنس **رضي** الله عنه **عن** النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، ويُعني الفال الصالح ، الكلمة الحسنة «  
[ الحديث ٥٧٥٦ - طرته : في ٧٧٦ هـ ]

**قوله** ( باب الفال ) بقاء ثم حمزة وقد نسل ، والجمع فتول بالحمزة جوما . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ( بن عتبة بن مسعود ، وقد صرح في رواية شعيب التي قبل هذه فيه بالإخبار . **قوله** ( قال وما الفال ) ؟ كذا للأكثر بالافراد ، وللكشمي . قالوا ، كرواية شعيب . **قوله** ( الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم ) وقال في حديث أنس ثاني حديث الباب : ويعني الفال الصالح ، الكلمة الحسنة . وفي حديث عروة بن عامر الذي أخرجه أبو داود قال : ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال : خيرها الفال ، ولا تعد مسلما ، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل : اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ، ولا يذفع السيئات إلا أنت ، ولا يحول ولا قوة إلا بالله . وقوله « وخيرها الفال » قال السكراني تبعاً لغيره : هذه الاضافة تشبه بأن الفال من جملة الطيرة ، وليس كذلك بل هي اضافة توضيح ، ثم قال : وأيضا فإن من جملة الطيرة كما تقدم تقريره التيامن ، فبين بهذا الحديث أنه ليس كل التيامن مردودا كالشاقم ، بل بعض التيامن مقبول . قلت : وفي الجواب الأول دفع في صدر السؤال ، وفي الثاني تسليم السؤال ودعوى التخصيص وهو أقرب وقد أخرج ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رفعه « كان يعجب الفال ويكره الطيرة ، وأخرج الترمذي من حديث حابس التميمي أنه سمع النبي ﷺ يقول « العين حق ، وأصدق الطيرة الفال » ، وفي هذا التصريح أن الفال من جملة الطيرة لكنه مستثنى . وقال الطيبي : الضمير المؤنث في قوله « وخيرها » راجع إلى الطيرة ، وقد علم أن الطيرة كلها لا خير فيها ، فهو كقوله تعالى ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا ) وهو جني على زعمهم ، وهو من إرخاء العنان في المخادعة بأن يجري الكلام على زعم الخصم حتى لا يشمتز من التفكر فيه ، فإذا تفكر فأنصف من نفسه قبل الحق ، فقوله « خيرها الفال » إطماع للسامع في الاستماع والقبول ، لا أن في الطيرة خيرا حقيقة ، أو هو من نحو قولهم « الصيف أحر من الشتاء » أي الفال في بابها أبلغ من الطيرة في بابها . والحاصل أن أفضل التفضيل في ذلك إنما هو بين القدر المشترك بين الشيئين ، والقدر المشترك بين الطيرة والفال تأثير كل منهما فيها هو فيه ، والفال في ذلك أبلغ . قال الخطابي : وإنما كان ذلك لأن مصدر الفال عن لطف وبيان ، فكأنه خير به عن غيب ، بخلاف غيره فانه مستند إلى حركة الطائر أو ناعقه وليس فيه بيان أصلا ، وإنما هو تكلف من

يتكاطاه . وقد أخرج الطبري عن عكرمة قال : كنت عند ابن عباس ، فرطائر فصاح ، فقال رجل : خير خير ، فقال ابن عباس : ما عند هذا لا خير ولا شر . وقال أيضا : الفرق بين الفأل والطيرة أن الفأل من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة لا تكون إلا في السوء فلذلك كرهت . وقال النووي : الفأل يستعمل فيما يسوء وفيما يسر ، وأكثره في السرور . والطيرة لا تكون إلا في الشؤم ، وقد تستعمل مجازا في السرور اهـ . وكان ذلك بحسب الواقع ، وأما الشرح فخص الطيرة بما يسوء والفأل بما يسر ، ومن شرطه أن لا يقصد اليه فيصير من الطيرة . قال ابن بطال : جعل الله في فطر الناس محبة الكلمة الطيبة والانس بها كما جعل فيهم الارتياح بالمنظر الانيق والماء الصافي وان كان لا يملكه ولا يشربه . وأخرج الترمذي وصححه من حديث أنس ؓ أن النبي ﷺ كان إذا خرج لحاجته يمجبه أن يسمع : يا نعيم يا راشد ، وأخرج أبو داود بسند حسن عن بريدة ؓ أن النبي ﷺ كان لا يطهر من شيء ، وكان إذا بعث عاملا يسأل من اسمه ، فإذا أعجبه فرح به ، وإن كره اسمه روى كراهة ذلك في وجهه ، وذكر البيهقي في الشعب ، عن الحلبي ما ملخصه : كان التطير في الجاهلية في العرب ازعاج الطير عند ارادة الخروج للحاجة ، فذكر نحو ما تقدم ثم قال : وهكذا كانوا يطهرون بصوت الغراب وبمرور الظباء فسموا السكل تطيرا ، لأن أصله الاول . قال : وكان التشاؤم في الجحيم إذا رأى الصبي غابا إلى المعلم تشاءم أو راجعا تيمن ، وكذا إذا رأى الجمل موقرا حلا تشاءم فإن رآه واضعا حله تيمن ، ونحو ذلك . لجاء الشرح برفع ذلك كله . وقال : من تكمن أو رده عن سفر تطير فليس منا ، ونحو ذلك من الأحاديث . وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهده من حال الطير موجبا ما ظنه ولم يصف التديير إلى الله تعالى ، فأما إن علم أن الله هو المدبر ولكنه أشفق من الشر لأن التجارب قضت بأن صوتا من أصواتها معلوما أو حالا من أحوالها معلومة يردفها مسكروه فإن وطن نفسه على ذلك أساء ، وإن سأل الله الخيرة واستماذ به من الشر ومضى متوكلا لم يضره ما وجد في نفسه من ذلك ، وإلا فيؤاخذ به ، وربما وقع به ذلك المسكروه بعينه الذي اعتقده عقوبة له كما كان يقع كثيرا لأهل الجاهلية ، والله أعلم . قال الحلبي : وإنما كان ﷺ يمجبه الفأل لأن التشاؤم يسوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق ، والتشاؤم حسن ظن به ، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال . وقال الطبري : معنى الترخص في الفأل والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئا فظنه حسنا محرضا على طلب حاجته فليعمل ذلك . وإن رآه بضد ذلك فلا يقبله بل يمضي لسبيله . فلو قبل وانتهى عن المضي فهو الطيرة التي انتصت بأن تستعمل في الشؤم . والله أعلم

#### ٥٨ - باب لا هامة

٥٧٥٧ - حدثنا محمد بن الحسن حدثنا القضر أخبرنا إسرائيل أخبرنا أبو حصين عن أبي صالح عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر .

قوله ( باب لا هامة ) كذا للجميع ، وذكر فيه حديث أبي هريرة : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر . ثم ترجم بعد سبعة أبواب : باب لا هامة ، وذكر فيه الحديث المذكور مطولا وليس فيه : ولا طيرة ، وهذا من توارد ما أنقص له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد ، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى . ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتى بيانه

## ٤٦ - باب الكهانة

٥٧٥٨ - **حَرْش** سميد بن عوف حدثنا الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بمحجر، فاصاب بطنها وهي حامل، فقتلت ولدها الذي في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى أن دية ما في بطنها مفرقة حدة أو أمة. فقال ولي المرأة التي قُتِلت: كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فقتل ذلك يُطل. قال النبي ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان.

[ الحديث ٥٧٥٨ - أطرافه في: ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٦٧٤٠، ٦٩٠٤، ٦٩٠٩، ٦٩١٠ ]

٥٧٥٩ - **حَرْش** قتيبة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين رميت إحداهما الأخرى بمحجر، فطرحت جثتها، فقضى فيها النبي ﷺ بفرقة: عهد أو وليدة.

٥٧٦٠ - وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بفرقة: عهد أو وليدة. فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك يُطل. فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان.

٥٧٦١ - **حَرْش** عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن الأزهرى عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي مسعود قال: نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر التهنيت وحلوان الكاهن.

٥٧٦٢ - **حَرْش** علي بن عبد الله حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الأزهرى عن يحيى بن عروة ابن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: سأل ناس رسول الله ﷺ عن الكهان فقال: ليس بشيء فقالوا: يا رسول الله، إنهم يحدّثوننا أحياناً بشيء فيكون حقاً، فقال رسول الله ﷺ: تلك للكلمة من الحق يُخطفها الجنى فيقرؤها في أذن وليه، فيخلطون معها مائة كذبة.

قال علي بن عروة قال: مرسل «الكلمة من الحق»، ثم بلغني أنه أسنده بعد.

**قوله** (باب الكهانة) وقع في ابن بطال هنا والسحر، وأيس هو في نسخ الصحيح فيها وقفت عليه، بل ترجمة السحر في باب مفرد عقب هذه، والكهانة - يفتح الكاف ويجوز كسرهما - ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجنى السمع من كلام الملائكة، فيلقيه في أذن الكاهن. والكاهن لفظ يطلق على العراف، والذي يضرب بالخصى، والمنجم. ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسعى في قضاء حوائجه. وقال في «الحكم»: الكاهن القاضى بالغيب. وقال في «الجامع»: العرب تسمي كل من أذن بشيء.

قبل وقوعه كاهنا . وقال الخطابي : الكهنة قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية ، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التناسب في هذه الامور ، ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم اليه . وكانت الكهانة في الجاهلية قاشية خصوصا في العرب لانقطاع النبوة فيهم . وهي على اصناف : منها ما يتلقونه من الجن ، فان الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء فيركب بعضهم بعضا إلى أن يذتر الأعلى بحيث يسمع الكلام فيلقيه إلى الذي يليه ، إلى أن يتلقاه من يلقيه في أذن الكاهن فيزيد فيه ، فلما جاء الاسلام ونزل القرآن حرس السماء من الشياطين ، وأرسلت عليهم الشهب ، فبقى من استراقهم ما يتخططه الأهل فيأقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ إلا من خطف الخطفة فأقبه شهاب ثاقب ﴾ . وكانت إصابة الكهان قبل الاسلام كثيرة جدا كما جاء في أخبار شق وسطيح ونحوهما ، وأما في الاسلام فقد ندر ذلك جدا حتى كاد يضمحل وقته الحد . نازيها ما يضجر الجفنة من يواليه بما غاب عن غيره عما لا يطلع عليه الانسان غالبا ، أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد . نالها ما يستند إلى ظن وتخمين وحس ، وهذا قد يعمل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه . رابعها ما يستند إلى التجربة والعادة ، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك ، ومن عذا القسم الأخير ما يضاهي السحر ، وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم ، وكل ذلك مذموم شرعا . وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن ومصححه الحاكم من حديث أبي هريرة رفعه : من أتى كاهنا أو حرافة فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين أخرجهما الزار بسندين جيدين ولفظهما : من أتى كاهنا ، وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي ﷺ . ومن الرواة من سماها حفصة . بلفظ : من أتى حرافة . وأخرجه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسند جيد ، لكن لم يصرح برفعه ، ومثله لا يقال بالرأي ، ولفظه : من أتى حرافة أو ساحرا أو كاهنا ، وانفقت الفاظهم على الوعيد بلفظ حديث أبي هريرة ، إلا حديث مسلم فقال فيه : لم يقبل لهما صلاة أربعين يوما . . . . . ووقع عند الطبراني من حديث أنس بسند ابن مرفوعا بلفظ : من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل على محمد ، ومن آذاه غير مصدق له لم تقبل صلاة أربعين يوما . والاحاديث الأولى مع صحتها وكثرتها أولى من هذا ، والوعيد جاء تارة بعدم قبول الصلاة وتارة بالتكفير ، فيحمل على حالين من الآتي أشار إلى ذلك القرطبي . والعراف بفتح المهملة وتشديد الراء من يستخرج الوقوف على المغيبات بضرب من فعل أو قول . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة ، قوله ( عن ابن شهاب عن أبي سلة عن أبي هريرة ) وساقه بطوله ، كذا قال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر من رواية الليث عنه عن ابن شهاب ، وفصل مالك عن ابن شهاب قصة ولي المرأة لجعله من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا كما بينته المصنف في الطريق التي نقل طريق ابن مسافر هذه ، وقد روى الليث عن ابن شهاب أصل الحديث بدون الزيادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موصولا كما سيأتي في الديات . وكذا أخرج هناك طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلة وسعيد معا عن أبي هريرة بأصل الحديث دون الزيادة ، ويأتي شرح ما يتعلق بالجنين والفرقة هناك إنه شاء الله تعالى ، قوله ( فقال ولي المرأة ) هو حمل بفتح المهملة والميم الخفيفة ابن مالك بن النابغة الهذلي ، بينه مسلم عن طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلة معا عن أبي هريرة ، وكنية حمل المذكور أبو نضلة ، وهو صحابي نزل البصرة . وفي رواية مالك : فقال الذي قضى عليه ، أي قضى على من هو منه بسبيل ، وفي رواية



بما قالت الزهري سمعته من عروة لحملة عن ولده عنه ، مع كثرة ما عند الزهري من عروة ، وقد وصفه الزهري بسعة العلم ، ووقع في رواية معقل بن عبيد الله بن عبد الله بن مسلم عن الزهري : أخبرني يحيى بن عروة أنه سمع عروة ، وكذا الأصنف في التوحيد من طريق يونس ، وفي الأدب من طريق ابن جريج كلاهما عن ابن شهاب ، ولم أقف ليحيى بن عروة في البخاري إلا على هذا الحديث ، وقد روى بعض هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عروة وتقدم موصولا في بدء الخلق ، وكذا هشام بن عروة عن أبيه به . قوله ( سأل رسول الله ﷺ ) في رواية الكشميني : سأل ناس رسول الله ﷺ ، وكذا هو في رواية يونس ، وعند مسلم من رواية معقل مثله ومن رواية معقل مثل الذي قبله ، وقد سمي عن سأل عن ذلك معاوية بن الحكم السلمي كما أخرجه مسلم من حديثه . قال قلت يا رسول الله ، أمورا كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي السكبان ، فقال : لا تأتوا السكبان ، الحديث . وقال الخطابي هؤلاء السكبان فيما علم بشهادة الامتحان قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطبائع نارية ، فهم يفرعون إلى الجن في أمورهم ويستفتونهم في الحوادث فيلقون إليهم الكلمات ، ثم تعرض إلى مناسبة ذكر الشعراء بعد ذكرهم في قوله تعالى ( هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ) . قوله ( فقال ليس بشيء ) في رواية مسلم : ليسوا بشيء . وكذا في رواية يونس في التوحيد ، وفي نسخة : فقال لهم ليسوا بشيء ، أي ليس قولهم بشيء يعتمد عليه ، والعرب تقول لمن عمل شيئا ولم يحكمه : ما عمل شيئا . قال القرطبي : كانوا في الجاهلية يترافعون إلى السكبان في الوقائع والاحكام ويرجعون إلى أقرانهم ، وقد انقطعت الكهانة بالجملة المحمدية ، لكن بقي في الوجود من يتشبه بهم ، وثبت انتهى عن أنبيائهم فلا يحل إتيانهم ولا تصديقهم . قوله ( انهم يحدثونا أحيانا بشيء فيكون حقا ) في رواية يونس : فانهم يتحدثون ، هذا أروده السائل إشكالا على عموم قوله : ليسوا بشيء . لأنه فهم منه أنهم لا يصدقون أصلا فأجابه عليه عن سبب ذلك الصدق ، وأنه إذا اتفق أن يصدق لم يتركه خالصا بل يشوبه بالكذب . قوله ( تلك الكلمة من الحق ) كذا في البخاري بمهمة وقاف أي الكلمة المسموعة التي تقع حقا ، ووقع في مسلم : تلك الكلمة من الجن ، قال النووي : كذا في نسخ بلادنا بالجيم والنون ، أي الكلمة المسموعة من الجن أو التي تصح بما نقلته الجن . قلت : التقدير الثاني يوافق رواية البخاري ، قال النووي : وقد حكى عياض أنه وقع يعني في مسلم بالحاء والقاف . قوله ( يحفظها الجن ) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي : يحفظها من الجن ، أي الكاهن يحفظها من الجن الذي يلي الكاهن يحفظها من جن آخر فوقه . ويحفظها بخاء معجمة وطاء مفتوحة وقد تكسر بعدها فاء ومعناه الأخذ بسرعة . وفي رواية الكشميني : يحفظها ، بتقديم الفاء بعدها ظاء معجمة والاول هو المعروف واقع أعلم . قوله ( فيقرها ) بفتح أوله وثانيه وتشديد الراء أي يصيها ، تقول قررت على رأسه دلو إذا صببته ، فكأنه صب في أذنه ذلك الكلام . قال القرطبي : ويصح أن يقال المعنى ألغاه في أذنه بصوت ، يقال قرر اللفظ إذا صوت انتهى . ووقع في رواية يونس المذكورة وفيه قرها ، أي يرددها ، يقال فرقرت الدجاجة تفرقر فرقرة إذا رددت صوتها ، قال الخطابي : ويقال أيضا قررت الدجاجة تفرقر فرقا وقريرا ، وإذا رجعت في صوتها قيل فرقرت فرقرة وقرقريرة ، قال : والمعنى أن الجن إذا ألقى الكلمة لوليه تصامع بها الشياطين فتتأفلوها كما إذا صوتت الدجاجة فسمعا الدجاج لجأوتها . ونقبة القرطبي بأن الأشبه بمساق الحديث أن الجن يلي الكلمة إلى ولية بصوت خفي مترجعه له زمومة ويرجمه له ، فلذلك يقع كلام السكبان غالبا على هذا النمط ، وقد تقدم شيء من ذلك في أواخر الجائز

في قصة ابن صياد وبيان اختلاف الرواة في قوله « في قطيفة له فيها زمومة » وأطلق على السكان ول الجني اسكونه يواليه أو عدل عن قوله الكاهن إلى قوله ولية لثعميم في الكاهن وغيره من يوالي الجن . قال الخطابي بين **ي** أن إصابة الكاهن أحياناً إنما هي لأن الجني يلقى إليه الكلمة التي بسمها استراق من الملائكة فيزيد عليها أكاذيب يقيسها على مانع ، فربما أصاب نادراً وخطؤه الغالب ، وقوله في رواية يونس « كقرقرة الدجاجة » يعني الطائر المعروف ، ودالها مثله والاشهر فيها الفتح ، ووقع في رواية المستملى « الدجاجة » بالزاي المضعومة وأنكرها الدارقطني وعدها في التصحيف ، لكن وقع في حديث الباب من وجه آخر تقدم في « باب ذكر الملائكة » في كتاب بدء الخلق ، فيقرها في أذنه كما تقرر القارورة ، وشرحه على أن مناه كما يسمع صوت الدجاجة إذا حلت على شيء أو ألقى فيها شيء . وقال القابسي : المعنى أنه يكون لما يلقى الجني إلى الكاهن حس كحس القارورة إذا حركت باليد أو على الصفا ، وقال الخطابي : المعنى أنه يطبق به كما يطبق رأس القارورة برأس الوعاء الذي يفرغ فيه منها ما فيها . وأغرب شارح « المصابيح » الثوربشتي فقال : الرواية بالزاي أحوط لما ثبت في الرواية الأخرى « كما تقرر القارورة » واستعمال قر في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث فإنه غير مشهور ولم نجد له شاهداً في كلامهم ، فدل على أن الرواية بالدال تصحيف أو غلط من السامع . وتعقبه الطبري فقال : لا ريب أن قوله « قر الدجاجة » مفعول مطلق ، وفيه معنى التشبيه ، فكأن يصح أن يشبه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في القارورة يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحبائها ، وهذا مشاهد ، ترى الديك إذا رأى شيئاً ينكره يقرقر فتسمعه الدجاجة فتجتمع وتقرقر معه ، وباب التشبيه واسع لا يقتصر إلى العلائق ، غير أن الاختطاف مستعار للكلام من فعل الطير كما قال الله تعالى ﴿ فتخطفه الطير ﴾ فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الدجاجة لحصول الترشيح في الاستعارة . قلت : ويؤيده دعوى الدارقطني وهو إمام الفن أن الذي بالزاي تصحيف ، وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا أقل أن يكون أرجح . **قوله** ( فيخلطون معها مائة كذبة ) في رواية ابن جرير « أكثر من مائة كذبة » وهو دال على أن ذكر المائة الدالالة لا لتعيين العدد ، وقوله كذبة هنا بالفتح وحكى الكسر ، وأنكره بعضهم لأنه بمعنى الهيئة والحالة وليس هذا موضعه ، وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجني إلى الاختطاف فأخرج من حديث ابن عباس « حدثني رجال من الأنصار أنهم بينما هم جلوس ليلاً مع رسول الله **ﷺ** إذ رمى بنجم فاستنار ، فقال : إنما ما كنتم تقولون إذا رمى مثل هذا في الجاهلية ؟ قالوا : كنا نقول ولد القيلة رجل عظيم أو مات رجل عظيم ، فقال : إنما لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياة . ولكن ربنا إذا قضى أمراً أصبح حملة العرش ثم سبح الذين يلوونهم حتى يبلغ التسبيح إلى أهل هذه السماء الدنيا فيقولون : ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم حتى يصل إلى السماء الدنيا ، فيسترق منه الجني : فما جاء رواية على وجهه فهو حق ، ولكنهم يزيدون فيه وبنقصون ، وقد تقدم في تفسير سبأ وغيرها بيان كيفية عند استراقهم ، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عروة عن عائشة « أن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر في في السماء فتسرق الشياطين السمع ، فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على السحاب ، ويحتمل أن يكون على حقيقة وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوحى إلى الأرض تسمع منهم الشياطين ، أو المراد الملائكة الموكلة بانزال المطر . **قوله** ( قال على قال عبد الرزاق مرسل الكلمة من الحق ، ثم يلقى أنه أسنده بعد ) على هذا هو ابن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده أن عبد الرزاق كان يرسل هذا القدر من الحديث ، ثم أنه بعد ذلك وصله



يذكر عائشة فيه ، وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد والاسماعيلي من طريق فياض بن زهير ، وأبو نعيم من طريق عباس الغنبري ثلاثهم عن عبد الرزاق موصولا كرواية هشام بن يوسف عن معمر ، وفي الحديث بقاء اشتراق الشياطين السمع ، لكنه قل ونذر حتى كاد يضمحل بالنسبة لما كانوا فيه من الجاهلية . وفيه النهي عن إتيان الكهان قال القرطبي : يجب على من قدر على ذلك من محاسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئا من ذلك من الاسواق وينكر عليهم أشد التكثير وعلى من يحى اليهم ولا يفتخر بصدقهم في بعض الامور ولا بكثرة من يحى اليهم عن ينسب الى العلم ، فانهم غير راضين في العلم بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور . ( تنبيه ) : ايراد باب الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما للشياطين ، وايراد باب السحر في كتاب الطب لمناسبته ذكر الرق وغيرها من الادوية المعنوية ، فناسب ذكر الادوية التي تحتاج الى ذلك ، واشتمل كتاب الطب على الاشارة للادوية الحسية كالخبة السوداء والمسل ثم على الادوية المعنوية كالرق بالدعاء والقراءة . ثم ذكرت الادوية التي تنفع الادوية المعنوية في دفعها كالسحر ، كما ذكرت الادوية التي تنفع الادوية الحسية في دفعها كالجذام وانه اعلم

٤٧ - **باب السحر** ، وقوله الله تعالى ﴿ واسكن الشياطين كفرا ، يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسكين ببابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيعلمون منهما ما يُفترقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ اتَى ﴾ ، وقوله ﴿ اتقوا السحر وأنتم تُبصرون ﴾ ، وقوله ﴿ يحيلُ إليه من سحرهم أنها نسى ﴾ ، وقوله ﴿ ومن شرِّ النُّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ . والنُّفَّاثَاتُ : السَّوَّاحِر . نُسَحَّرُونَ : تُمَيَّنُونَ

٥٧٦٣ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زُرَيْق يقال له آيِبُدُّ بن الأعصم ، حتى كان رسول الله ﷺ يُحِيلُ إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله . حتى إذا كان ذات يوم - أو ذات ليلة - وهو عنده ، استكنه دعا ودعاه ثم قال : يا عائشة ، أشعرت أن الله أنفاني فيما استفتيته فيه ؟ أناني رجلان ، فقام أحدهما عند رأسي ، والآخر عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ فقال : عايب . قال : من طابه ؟ قال : ليبيد بن الأعصم . قال : في أي شيء ؟ قال : في مُشْطٍ ومُشَاطة ، وجُفٍّ طلع نخله ذكر . قال : وأين هو ؟ قال : في بئر ذُرْوَان . فأتانا رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه . فجاء فقال : يا عائشة ، كأن ماءها نفاة الحناء ، وكأن رهوس نفلها رهوس للشياطين . قلت : يا رسول الله أفلا استخرجته ؟ قال : قد عاقاني الله ، فسكرهت أن أثير

على الناس فيه قرأ . فأمر بها فدُفِنَتْ ، تابعه أبو أسامة وأبو شمرة وابن أبي الزناد عن هشام . وقال أقيث وابن عيينة عن هشام « في مُشَط ومشاطة » . ويقال : المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مُشَط ، وللشاطاة من مُشاطاة الكتان

**قوله ( باب السحر )** قال الراغب وغيره : السحر يطلق على معان : أحدها ما لعاف ودق ، ومنه سحرت الصبي خادعته واستملته ، وكل من استمال شيئا فقد سحره ومنه إطلاق الشعراء سحر العيون لاستمالتهم النفوس ، ومنه قول الأطباء : الطبيعة ساحرة ، ومنه قوله تعالى ( بل نحن مسحورون ) أي مصرفون عن المعرفة ، ومنه حديثه أن من البيان لسحرا ، وسيأتي قريبا في باب مفرد . الثاني ما يقع بخداع وتخييلات لا حقيقة لها ، نحو ما يفعله المشعوذ عن صرف الأبصار عما يتعاظم بخفة يده ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( بخيل إليه من سحرهم أنها نسعى ) وقوله تعالى ( سحرنا أعين الناس ) وعن هناك سموا موسى ساحرا ، وقد يستعمل في ذلك بما يكون فيه خاصية كالسحر الذي يجذب الحديد المسمى المغنطيس . الثالث ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من التقرب إليهم ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( واسكن الشياطين كفرناحولا يعلمون الناس السحر ) . الرابع ما يحصل بمخاطبة الكواكب واستئصال ووساياتها بزعمهم ، قال ابن حزم : ومنه ما يوجد من الطامحات كالأطباع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب فينتفع إمساكه من لدغة العقرب ، وكالمشاهد ببعض بلاد المغرب - وهي سرقسطة - فإنها لا يدخلها ثعبان قط إلا إن كان بغير إرادته ، وقد يجمع بعضهم بين الأمرين الآخرين كالأستعانة بالشياطين ومخاطبة الكواكب فيكون ذلك أقوى بزعمهم ، قال أبو بكر الرازي في الأحكام له : كان أهل بابل قوما صابئين يعبدون الكواكب السبعة ويسمونها آلهة ويعتقدون أنها الفاعلة لكل ما في العالم ، وعملوا أوثانا على أسمائها ، واسكل واحد هيكلا فيه صنمه يتقرب إليه بما يوافقه بزعمهم من أدعية وبخور ، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم عليه السلام وكانت علومهم أحكام النجوم ، ومع ذلك فكان السحرة منهم يستعملون سائر وجوه السحر وينسبونها إلى فعل الكواكب لئلا يبحث عنها وينكشف قوامهم انتهى ثم السحر يطلق ويراد به الآلة التي يسحر بها ، ويطلق ويراد به فعل الساحر والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرق والنفث في القعد ، وتارة تكون بالمحسوسات كتصوير الصورة على صورة المسحور . وتارة يجمع الأمرين الحسنى والمعنوى وهو أبلغ . واختلف في السحر فقيل : هو تخييل فقط ولا حقيقة له وهذا اختيار أبي جعفر الاستربابي من الشافعية وأبي بكر الرازي من الحنفية وابن حزم الظاهري وطائفة ؛ قال النووي : والصحيح أن له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء ، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة انتهى . لكن محل النزاع هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا ؟ فن قال أنه تخييل فقط منع ذلك ، ومن قال إن له حقيقة اختلفوا هل له تأثير فقط بحيث ينير المزاج فيكون نوعا من الأمراض أو ينتهي إلى الاحالة بحيث يصير الجراح حيوانا متلا وعكسه ؟ فالذي عليه الجمهور هو الأول ، وذهبت طائفة قليلة إلى الثاني . فإن كان بالنظر إلى القدرة الإلهية فسلم ، وإن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف ، فإن كثيرا من يدعى ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه ، ونقل الخطابي أن قوما أنكروا السحر مطلقا وكأنه عنى القائلين بأنه تخييل فقط والانهمى مكابرة ، وقال المازري جمهور العلماء على إثبات السحر وإن له حقيقة ، وفي بعضهم حقيقة وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة وهو محدود لحدود النقل بأنباء السحر ، ولأن العقل لا ينكر أن الله قد يخرق العادة عند إطلاق الساحر بكلام

سحرا  
( مصدق قوله )

ونفى

مافق أو تركيب أجسام أو مزج بين قوى على ترتيب مخصوص، ونظير ذلك ما يقع من حذائق الأطباء من مزج بعض العقاقير ببعض حتى ينقلب الضار منها بمفرده فيصير بالتركيب نافعا، وقيل لا يزيد تأثير السحر على ما ذكر الله تعالى في قوله ( يفرقون به بين المرء وزوجه ) لكون المقام مقام تهويل، فلو جاز أن يقع به أكثر من ذلك لأكراه. قال المازري: والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك، قال: والآية ليست نصا في منع الزيادة، ولو قلنا إنها ظاهرة في ذلك. ثم قال: والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون بمماناة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل إنما تقع غالبا اتفاقا، وأما المعجزة فتستأثر عن الكرامة بالتحديد. ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق. ونقل النووي في زيادات الروضة عن المتولي نحو ذلك. وينبغي أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه، فإن كان متمسكا بالشريعة متجنبيا للموبقات فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة، وإلا فهو سحر، لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين. وقال القرطبي: السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكتماب، غير أنها لدقتها لا يتوصل إليها إلا آحاد الناس، ومادته الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجود تركيبها وأوقانها، وأكثرها تخيلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قال الله تعالى عن سحرة فرعون ( وجاءوا بسحر عظيم ) مع أن حبالهم وعصيمهم لم تخرج عن كونها حبالا وعصيا. ثم قال: والحق أن لبعض أصناف السحر تأثيرا في القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر، وفي الإبدان بالألم والسقم، وإنما المذكور أن الجاد ينقلب حيوانا أو عكسه بسحر الساحر ونحو ذلك. قوله ( وقول الله تعالى: واسكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر الآية ) كذا الأكثر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( من خلاق ) وفي هذه الآية بيان أصل السحر الذي يعمل به اليهود، ثم هو مما وضعت الشياطين على سليمان بن داود عليه السلام ومما أمزل على هاروت وماروت بأرض بابل، والثاني متقدم العهد على الأول لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره، وكان السحر موجودا في زمن نوح إذ أخبر الله عن قوم نوح أنهم ذهبوا إلى ساحر، وكان السحر أيضا ناشيا في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان. واختلف في المراد بالآية فقيل: إن سليمان كان جمع كتب السحر والكهانة فدفنها تحت كرسبه فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي، فلما مات سليمان وذهب العلماء الذين يعرفون الأمر جاءهم شيطان في صورة إنسان فقال لليهود: هل أدلكم على كنز لا نظير له؟ قالوا: نعم قال: فاحفروا تحت الكرسي، فحفروا - وهو منفتح عنهم - فوجدوا تلك الكتب، فقال لهم: إن سليمان كان يضبط الانس والجن بهذا، ففشا فيهم أن سليمان كان ساحرا، فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الانبياء أنكرت اليهود ذلك وقالوا إنما كان ساحرا، فنزلت هذه الآية. أخرجه الطبري وغيره عن السدي، وعن طريق سعيد بن جبيرة بسند صحيح نحوه، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولا بمعناه، وأخرج من طريق الربيع بن أنس نحوه ولكن قال: إن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسبه، ثم لما مات سليمان استخرجته وقالوا: هذا العلم الذي كان سليمان يكتبه الناس. وأخرجه من طريق محمد بن إسحق وزاد أنهم نقشوا خاتما على قش خاتم سليمان وختموا به الكتاب وكتبوا عنوانه وهذا ما كتبت آصف بن برخيا الصديق الملك سليمان بن داود من دعاثر كنوز العلم، ثم دفنوه فذكر نحوه ما تقدم. وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس نحوه ما تقدم عن السدي

ولكن قال : انهم لما وجدوا الكتب قالوا هذا مما أنزل الله على سليمان فأخفاه منا . وأخرج بسند صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتل فيها سليمان ، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ، ثم دفنتها تحت كرسية ثم أخرجوها بعدة فقرتها على الناس ، وما يخص ما ذكر في تفسير هذه الآية أن المحكي عنهم أنهم اتبعوا ما تنلو الشياطين هم أهل الكتاب ، إذ تقدم قبل ذلك في الآيات ايضاح ذلك ، والجملة معطوفة على مجموع الجمل السابقة من قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم رسول ﴾ إلى آخر الآية ، واما في قوله ﴿ ما تنلو الشياطين ﴾ موصولة على الصواب ، وغلط من قال إنها نافية لأن نظم الكلام بأباه ، وتنلو لفظه مضارع لكن هو واقع موقع الماضي وهو استعمال شائع ، ومعنى تنلو تنقول . ولذلك عداه بعل ، وقبل معناه تتبع أو تقرأ ، ويحتاج إلى تقدير قيل هو تقرأ على زمان ملك سليمان ، وقوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ ما نافية جوذاً ، وقوله ﴿ ولكن الشياطين كفروا ﴾ هذه الواو عاطفة لجملة الاستدراك على ما قبلها ، وقوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ الناس مفعول أول والسحر مفعول ثان والجملة حال من فاعل كفروا ، أي كفروا معللين ، وقيل هي بدل من كفروا ، وقيل استثنائية ، وهذا على إعادة ضمير يعلمون على الشياطين ، ويشتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالا من فاعل اتبعوا أو استثناء ، وقوله ﴿ وما أنزل ﴾ ما موصولة وعامها النصب عطفاً على السحر ، والتقدير يعلمون الناس السحر ، والمأنزل على الملكين ، وقيل الجر عطفاً على ملك سليمان أي تقولاً على ملك سليمان وعلى ما أنزل ، وقيل بل هي نافية عطفاً على ﴿ وما كفر سليمان ﴾ والمعنى ولم يزل على الملكين لإباحة السحر . وهذان الاعرابان يتنبیان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض ، والجمهور على خلافه وأنها موصولة ، ورد الزجاج على الاخفش دعواه أنها نافية وقال : الذي جاء في الحديث والتفسير أولى . وقوله ﴿ يبايل ﴾ متعلق بما أنزل أي في بابل ، والجمهور على فتح لام الملكين ، وقرئ بكسرهما ، وهاروت وماروت بدل عن الملكين وجرا بالفتحة ، أو عطف بيان ، وقيل بل هما بدل من الناس وهو بعيد ، وقيل من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان اقييلتين من الجن وهو ضعيف ، وقوله ﴿ وما يعلمان من أحد ﴾ بالتشديد من التعليم ، وقرئ في الشاذ يسكون الذين من الاعلام بناء على أن التضعيف يتعاقب مع الهمزة ، وذلك أن الملكين لا يعلمان الناس السحر بل يعلمانهم به وينهيانهم عنه ، والاول أشهر ، وقد قال على الملكان يعلمان تعليم انذار لا تعليم طلب ، وقد استدل بهذه الآية على أن السحر كفر ومثله كافر ، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها وهو التعبد للشياطين أو للكواكب ، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة فلا يكفر به من تعلمه أصلاً ، قال النووي : عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالاجماع ، وقد عدّه النبي ﷺ من السبع الموبقات ، ومنه ما يكون كفراً ، ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر فهو كفر وإلا فلا ، وأما تعلمه وتعليمه لحرام : فإن كان فيه ما يقتضي الكفر كفر واستتيب منه ولا يقتل ، فإن تاب قبلت توبته ، وإن لم يكن فيه ما يقتضي الكفر عذر . وعن مالك : الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستتاب بل يتحتم قتله كالزندق . قال عياض : ويقول مالك قال أحمد وجعاجة عن الصحابة والتابعين أنه . وفي المسألة اختلاف كثير وتفصيل ليس هذا موضع بسطها . وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أسرى لما تميز ما فيه كفر من غيره وإما لادالته عن وقع فيه ، فأما الاول فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد فإذا سلم الاعتقاد ففرقة الشيء بغيره لا تستلزم منعاً : كمن يعرف كيفية عبادة أهل الاوثان الاوثان لأن كيفية ما يعملها الساحر إنما هي

حكاية قول أو فعل ، بخلاف تعامله والعمل به . وأما الثاني فإن كان لا يتم كادعم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو النفاق فلا يعمل أصلا ولا جاز للمنفى المذكور ، وسيأتي مزيد لذلك في باب هل يستخرج السحر ، قريبا والله أعلم . وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة . وفي إيراد المصنف هذه الآية إشارة إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها ( وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ) يدلون الناس السحر ( فان ظاهرها أنهم كفروا بذلك ، ولا يكفر بتعليم الشيء الا وذلك الشيء كفر ، وكذا قوله في الآية على لسان الملوكين ( انما نحن فتنه فلا تكفر ) فان فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر فيكون العمل به كفرا ، وهذا كله واضح على ما قررته من العمل ببعض أنواعه . وقد زعم بعضهم أن السحر لا يصح إلا بذلك ، وعلى هذا قسميه ما عدا ذلك سحرا مجازا كإطلاق السحر على القول البليغ ، وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد ، وأطب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقتضي مجموعها على أن لقصة أصلا ، خلافا لما زعم بطلانها كعباس ومن تبعه ، وعصليا أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختابارا لهما وأمرهما أن يحكما في الأرض ، فزلا على صورة البشر وحكما بالعدل مدة ، ثم اقتتنا بامرأة جميلة فعوبا بسبب ذلك بأن حبسا في بني يابل منكبين وابتليا بالنطق بعلم السحر ، فصار بقصدتهما من يطلب ذلك فلا ينطقان بمحضرة أحد حتى يحذراه وينهياه ، فاذا أصر تكلموا بذلك ليتعلم منهما ذلك وما قد عرفنا ذلك فيعلم منهما ما قص الله عنهما ، والله أعلم . قوله ( وقوله تعالى : ولا يفلح الساحر حيث أتى ) في الآية نفي الفلاح عن الساحر ، وليست فيه دلالة على كفر الساحر مطلقا ، وإن كثرت في القرآن إثبات الفلاح للؤمن ونفيه عن الكافر ، لكن ليس فيه ما ينفي نفي الفلاح عن الفاسق وكذا العاصي . قوله ( وقوله افتاتون السحر وأنتم نصرون ) ؟ هذا يخاطب به كفار قريش يستعدون كون محمد ﷺ رسولا من الله لكونه بشرا من البشر ، فقال قائلهم منكرا على من اتبعه : افتاتون السحر ، أي اقتتبعونه حتى تصيروا كمن اتبع السحر وهو يعلم أنه سحر . قوله ( وقوله : يخيل ليه من سحرهم أنها تسمى ) هذه الآية صفة من زعم أن السحر إنما هو تخييل ، ولا حجة فيها لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون ، وكان سحرهم كذلك ، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخييل ، قال أبو بكر الرازي في الأحكام : أخبر الله تعالى أن الذي ظنه موسى من أنها تسعى لم يكن سعيها وإنما كان تخييلا ، وذلك أن عصيهم كانت محفوفة قد ملئت زبقا ، وكذلك الحبال كانت من آدم محشوة زبقا ، وقد حفروا قبل ذلك أسرابا وجعلوا لها آزاها وملأوها نارا فلما طرحت على ذلك الموضع وحشي الزبق حركها لأن من شأن الزبق إذا أصابته النار أن يطير ، فلما أثقلت كثافة الحبال والعصى صارت تتحرك بحركته فكان من رآها أنها تسعى . ولم تكن تسعى حقيقة . قوله ( ومن شر النفاثات في الصد ، والنفاثات السواحر ) هو تفسير الحسن البصري أخرجه الطبري بسند صحيح ، وذكره أبو حبيدة أيضا في المجاز ، قال : النفاثات السواحر ينفثن . وأخرج الطبري أيضا عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنه النفث في الرقية ، وقد تقدم البحث في ذلك في باب الرقية . وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في الدلائل : بسند ضعيف في آخر قصة السحر الذي سحر به النبي ﷺ أنهم وجدوا وترا فيه إحدى عشرة عقدة وأزلت سورة الفلق والناس وجعل كلما قرأ آية انحلت عقدة ، وأخرجه ابن سعد بسند آخر منقطع عن ابن عباس أن عليا وعمارا لما بهما النبي ﷺ لاستخراج السحر وجدا طلعة فيها إحدى عشرة عقدة ، فذكر نحوه . قوله ( نسحرون نعمون ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة ، وضبط أيضا بسكون العين

قال أبو عبيدة في كتابه المجاز في قوله تعالى ﴿سيقولون الله قل فأنى نسحرون﴾ : أى كيف تعملون عن هذا وتصدون عنه ؟ قال : ونراه من قوله سحرت أعيننا عنه فلم نبصره ، وأخرج (١) في قوله ﴿فأنى نسحرون﴾ أى يتحدعون أو نصرفون عن التوحيد والطاعة . قلت : وفي هذه الآية إشارة الى الصنف الاول من السحر الذى قدمته ، وقال ابن عطية : السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور ، والله أعلم . قوله (حدثنا إبراهيم بن موسى) هو الرازى ، وفي رواية أبي ذر د حدثني ، بالافراد ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير . قوله (عن أبيه) وقع في رواية يحيى القطان عن هشام د حدثني أبي ، وقد تقدمت في الجزية ، وسيأتى في رواية ابن عينة عن ابن جريج د حدثني آل عروة ، ووقع في رواية الهيثمي عن سفيان عن ابن جريج د حدثني بعض آل عروة عن عروة ، وظاهره أن غير هشام أيضا حدث به عن عروة ، وقد رواه غير عروة عن عائشة كما سأبينه . وجاء أيضا من حديث ابن عباس وزيد بن أرقم وغيرهما . قوله (سحر النبي ﷺ رجل من بني زريق) بزاي قبل الراء مصغر . قوله (يقال له ليبد) بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها تحانية ساكنة ثم مهيمة (ابن الاعصم) بوزن آخر بمهملتين ، ووقع في رواية عبد الله بن نعيم عن هشام بن عروة عند مسلم د سحر النبي ﷺ يهودى من يهود بني زريق ، ووقع في رواية ابن عينة الآتية قريبا د رجل من بني زريق حليف اليهود وكان منافقا ، ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودى نظر الى ما في نفس الأمر ، ومن أطلق عليه منافقا نظر الى ظاهر أمره . قال ابن الجوزى هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقا وهو واضح ، وقد حكى عياض في الصفاء ، أنه كان أسلم ، ويحتمل أن يكون قيل له يهودى لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم . وبني زريق بطن من الأنصار مشهور من الخوارج ، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الإسلام حلف وإخاء وود ، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرعوا منهم ، وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر : أخرجه عنه ابن سعد بسند له الى عمر بن الحارث مرسل قال د لما رجع رسول الله ﷺ من الحديبية في ذى الحجة ودخل المحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود الى ليبد بن الأعصم - وكان حليفا في بني زريق وكان ساحرا - فقالوا له : يا أبا الأعصم ، أنت أسحرنا ، وقد سحرنا محمدا فلم نصنع شيئا ، ونحن نجعل لك جملا على أن تسحره لنا سحرا ينسكوه . فجعلوا له ثلاثة دنانير ، ووقع في رواية أبي ضمرة عند الاسماعيلي د فأقام أوبىين ليلة ، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد ستة أشهر ، ويمكن الجمع بأن تكون السنة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يوما من استحكامه ، وقال السبيل : لم أفق في شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التي مكث النبي ﷺ فيها في السحر حتى ظفرت به في جامع معمر عن الزهري أنه لبث ستة أشهر ، كذا قال ، وقد وجدناه موصولا باسناد الصحيح فهو المعتمد . قوله (حتى كان رسول الله ﷺ يخيل اليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله) قال المازري : أنكر بعض المتبعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة وبشكك فيها ، قالوا : وكل ما أدى الى ذلك فهو باطل ، وزعموا أن تجويز هذا يهدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يخيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم ، وأنه يوحى اليه بشيء ولم يوح اليه بشيء ، قال المازري : وهذا كله مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه

عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ ، والمعجزات شامدة بتصديقه ، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل .  
وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فمر في ذلك عرضة لما يعترض  
البشر كالأمراض ؛ فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في  
أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان عليه السلام يخيل إليه أنه وطئ زوجته ولم يكن  
وطئها ، وهذا كثيرا ما يقع تخيله الإنسان في المنام فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة . قلت : وهذا قد ورد  
صريحا في رواية ابن عينة في الباب الذي يلي هذا ولفظه « حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن ، وفي رواية  
الحديث « أنه يأتي أهله ولا يأتيهم » قال الداردي « يرى ، يضم أوله أي يظن » ، وقال ابن النين خطبت « يرى ،  
يفتح أوله . قلت : وهو من الرأي لا من الرؤية ، فيرجع إلى معنى الظن . وفي مرسل يحيى بن يعمر عند عبد  
الرزاق « عمر النبي عليه السلام عن عائشة حتى أنكر بصره » وعنده في مرسل سعيد بن المسيب « حتى كاد ينكر بصره » ،  
قال عياض : فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده . قلت : ووقع  
في مرسل عبد الرحمن بن كعب عند ابن سعد « فقالت أخت لبيد بن الأعصم : أن يكن نبيا فسيخبر » ، والألف في هذه  
هذا السحر حتى يذهب عقله . قلت : فوقع الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح . وقد قال بعض العلماء : لا يلزم  
من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فله أن يحزم بفعله ذلك . وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا  
يثبت ، فلا يبقى على هذا للحدث حجة . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بالتحيل المذكور أنه يظهر له من  
نشاطه ما ألفه من سابق عادته من الاقتدار على الوطء ، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود ،  
ويكون قوله في الرواية الأخرى « حتى كاد ينكر بصره » أي صار كالذي أنكر بصره بحيث أنه إذا رأى الشيء  
يخيل أنه على غير صفته ، فإذا تأمله عرف حقيقة . ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال  
قولا فكان بخلاف ما أخبر به . وقال المهبلي : صون النبي عليه السلام من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده ، فقد مضى في  
الصحيح أن شيطانا أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه ، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل  
انقضا على ما يتعلق بالتبليغ ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام ، أو  
عجز عن بعض الفعل ، أو حدوث تخيل لا يستمر ، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين . واستدل ابن القصار على  
أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث « أما أنا فقد شفاني الله » ، وفي الاستدلال بذلك نظر ،  
لسكن يؤيد المدعى أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل « فكان يذو ولا يدرى ما وجهه » ، وفي  
حديث ابن عباس عند ابن سعد « مرض النبي عليه السلام وأخذ عن النساء والطعام والشراب . فهبط عليه ملكان ،  
الحديث ، عليه السلام ( حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة ) شك من الراوي ، وأظنه من البخاري لأنه أخرجه في صفة  
إبليس من بدء الخلق فقال « حتى كان ذات يوم » ، ولم يشك ، ثم ظهر لي أن الشك فيه من عيسى بن يونس ، وأن  
إسحق بن راهويه أخرجه في مسنده عنه على الشك ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، فيحمل الجزم الماضي على أن  
إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ، ويؤيده ما سأذكره من الاختلاف عنه ،  
وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاما باسناد واحد بلفظين . ووقع في رواية أبي أسامة الآتية  
قريبا « ذات يوم » بغير شك « وذات » بالنصب ويجوز الرفع ، ثم قيل إنها مقحمة ، وقيل بل هي من إضافة الشيء

لنفسه حل رأى من يميزه . قوله (وهو عندي لكنه دعا ودعا) كذا وقع ، وفي الرواية الماضية في بدء الخلق وحتى كان ذات يوم دعا ودعا ، وكذا علقه المصنف اعني بن يونس في الدعوات ، ومثله في رواية الليث ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قولها «عندي» أي لم يكن مشتغلاً في بل اشتغل بالدعاء ، ويحتمل أن يكون من التخييل ، أي كان السحر أضره في بدنه لا في عقله وفهمه بحيث أنه توجه الى الله ودعا على الوضع الصحيح والقانون المستقيم . ووقع في رواية ابن نمير عند مسلم «فدعا ، ثم دعا ، ثم دعا» وهذا هو المعهود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثاً ، وفي رواية وهيب عند أحمد وابن سعد «فأبته يدعو» . قال النووي : فيه استحباب الدعاء عند حلول الأمور المشكوكات وتكريره والاتجاه الى الله تعالى في دفع ذلك . قلت : سلمك النبي ﷺ في هذه القصة مسلكتي التفويض وتعاطى الأسباب ، ففي أول الأمر فوض وسلم لأمره فاحتسب الأجر في صبره على بلائه ، ثم لما تمادى ذلك وخشى من تماديه أن يضعفه عن فنون عبادته جنح الى التداوى ثم الى الدعاء ، وكل من القامين غاية في السكال . قوله (أشهرت) أي عشت ؟ وهي رواية ابن عبيدة كما في الباب الذي بعده . قوله (أنا في فيما استفتيته) في رواية الحميدي «أنا في أمر استفتيته فيه» أي أجاوب فيما دعونه ، فأطلق على الدعاء استفتاء لأن الداعي طالب والمجيب مفت ، أو المعنى أجاوب بما سألته عنه ، لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ما هو فيه لما اشبه عليه من الأمر . ووقع في رواية عمرة عن عائشة «أن الله أنبأني برضى» أي أخبرني . قوله (أنا في وجلان) وقع في رواية أبي أسامة «قلت : وما ذاك ؟ قال : أنا في وجلان» ووقع في رواية معمر عند أحمد ومرجاء بن وهب عند الطبراني كلاهما عن هشام «أنا في مسكان» وسأهما ابن سعد في رواية منقطة جبريل وميكائيل ، وكنت ذكرت في المقدمة ذلك احتمالاً . قوله (فقد أحدهما عند وأمي والآخر عند وجلي) لم يقع لهما قد عند وأمه ، لكنني أظنه جبريل لخصوميته به عليهما السلام . ثم وجدت في «السيرة الدمياطي» الجزم بأنه جبريل قال : لأنه أفضل . ثم وجدت في حديث زيد بن أرقم عند النسائي وابن سعد وصححه الحاكم وعبد بن حميد ، وسمي النبي ﷺ رجل من اليهود ، فاشتكى لذلك أباها ، فأناه جبريل فقال : إن رجلاً من اليهود سحر ، عقد لك عقداً في بئر كذا ، فدل مجموع الطرق على أن المسئول هو جبريل والسائل ميكائيل . قوله (فقال أحدهما لصاحبه) في رواية ابن عبيدة الآتية بعد باب «فقال الذي عند وأمي الآخر» وفي رواية الحميدي «فقال الذي عند وجلي الذي عند وأمي» وكأنها أصوب ؛ وكذا هو في حديث ابن عباس عند البيهقي . ووقع بالمشك في رواية ابن نمير عند مسلم . قوله (ما رجع الرجل) ؟ كذا الأكثر ، وفي رواية ابن عبيدة «ما بال الرجل» ؟ وفي حديث ابن عباس عند البيهقي «ما نرى» وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام ، إذ لو جاء إليه في اليقظة لخطباه وسألاه . ويحتمل أن يكون كان بصفة الثائم وهو يقظان ، فتخطبوا وهو يسمع . وأطلق في رواية عمرة عن عائشة أنه كان نائمًا ، وكذا في رواية ابن عبيدة عند الاسماعيلي «فأنابه من نومه ذات يوم» وهو محمول على ما ذكرت ، وعلى تقدير حملها على الحقيقة فروى الانبياء وحى . ووقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد بسند ضعيف جداً «فبط عليه ملكان وهو بين النائم واليقظان» . قوله (فقال : مطبوع) أي مسحور ، يقال طب الرجل بالضم اذا سحر ، يقال كنوا عن السحر باطاب فثاقلا كما قالوا لادبغ سليم . وقال ابن الانباري : الطب من الاضداد ، يقال لعلاج الداء طب : السحر من الداء ويقال له طب . وأخرج أبو عبيد من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى قال «احتجهم النبي ﷺ على رأسه بقرن حين طب»



قال أبو عبيد يعني سحر . قال ابن القيم : بنى النبي ﷺ الأمر أولا على أنه مرض ، وأنه من عادة ما لى الدماغ وغلبت على البطن المتقدم منه فغيرت مزاجه ، فرأى استعمال الحجامة لذلك مناسبا ، فلما أرحى إليه أنه سحر عدل الى العلاج المناسب له وهو استخراجها ، قال : ويحتمل ان مادة السحر انتهت الى إحدى قوى الرأس حتى صار يخيل اليه ما ذكر ، فان السحر قد يكون من تأثير الاوراح الخبيثة ، وقد يكون من انفعال الطليخة وهو أشد السحر ، واستعمال الحججم لهذا الثانى نافع لانه اذا هيج الأخلط وظهر أثره فى عضو كان استفراغ المادة الخبيثة نافعا فى ذلك . وقال القرطبي : إنما قيل للسحر طب لأن أصل الطب الحذق بالشئ والتفطن له ، فلما كان كل من علاج المرض والسحر إنما يتأتى من فطنة وحذق أطلق على كل منهما هذا الاسم . قوله ( فى مشط ومشاطة ) أما المشط فهو بضم الميم ، ويجوز كسرهما أنبته أبو عبيد وإنكره أبو زيد ، وبالسكون فيهما ، وقد يضم ثانيه مع ضم أوله فقط وهو الآلة المعروفة التى يدرج بها شعر الرأس واللحية ، وهذا هو المشهور . ويطلق المشط بالاشتراك على أشياء أخرى : منها العظم العريض فى الكتف ، وسلاميات ظهر القدم ، ونبت صغير يقال له مشط الذنب . قال القرطبي : يحتمل أن يكون الذى سحر فيه النبي ﷺ أحد هذه الأربع . قلت : وفاته آله لها أسنان وفيها هراوة يقبض عليها ويغلى بها الإناء ، قال ابن سيده فى « المحكم » : انها تسمى المشط . والمشط أيضا سمى من سمات البعير تكبر فى العين والفخذ ، ومع ذلك فالمراد بالمشط هنا هو الأول ، فقد وقع فى رواية عمرة عن عائشة : فأذا فيها مشط وسول الله ﷺ ومن مراطة رأسه ، وفى حديث ابن عباس : من شعر رأسه ومن أسنان مشطه . وفى مرسل عمر بن الحكم : فعمد الى مشط وما مشط من الرأس من شعر فعمد بذلك عقدا . قوله ( ومشاطة ) سيأتى بيان الاختلاف هل هى بالفاء أو القاف فى آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف . قوله ( وجف طلع نخلة ذكر ) قال عياض : وقع للجرجاني - يعنى فى البخارى - والعذرى - يعنى فى مسلم - بالفاء . ولغيرهما بالموحدة . قلت : أما رواية عيسى بن يونس هنا فوقع للكشمرى بالفاء ولغيره بالموحدة ، وأما روايته فى بدء الخلق فالجميع بالفاء ؛ وكذا فى رواية ابن عيينة للجميع ، والمستعمل فى رواية أبى أسامة بالموحدة ، والكشمرى بالفاء ، وللجميع فى رواية أبى حمزة فى الدعوات بالفاء ، قال القرطبي : روايتنا - يعنى فى مسلم - بالفاء ، وقال النووي : فى أكثر نسخ بلادنا بالباء يعنى فى مسلم ، وفى بعضها بالفاء ، وهما بمعنى واحد وهو الفشاء الذى يكون على الطلع ويطلق على الذكر والانثى ، فلهذا فيده بالذكر فى قوله « طلعة ذكر » وهو بالاضافة انتهى . ووقع فى روايتنا هنا بالتنوين فجهما على أن لفظ « ذكر » صفة لجف ، وذكر القرطبي أن الذى بالفاء هو وعاء الطلع وهو للفشاء الذى يكون عليه ، وبالموحدة داخل الطامة إذا خرج منها الكفرى قاله شعر ، قال : ويقال أيضا لداخل الركبة من أسفلها الى أعلاها جف ، وقيل هو من القطع يعنى ما قطع من قشورها . وقال أبو عمرو الشيبانى : الجف بالفاء شئ يتقر من جذوع النخل . قوله ( قال وأين هو ؟ قال : هو فى بئر ذروان ) زاد ابن عيينة وغيره تحت راعوفة . وسيأتى شرحها بعد باب ، وذروان بفتح المعجمة وسكون الراء ، وحكى ابن التين فتحها وأنه قرأه كذلك قال : ولكنه بالسكون أشبه ، وفى رواية ابن نمير عند مسلم : فى بئر ذى أروان ، ويأتى فى رواية أبى حمزة فى الدعوات مثله ، وفى نسخة الصغاني لكن بغير لفظ بئر ، وغيره : فى ذروان « وذروان بئر فى بنى ذريق ، فعل هذا فقوله « بئر ذروان » من إضافة الشئ لنفسه ، ويجمع بينهما وبين رواية ابن نمير بأن الأصل « بئر ذى أروان »

ثم لكثرة الاستعمال سهلت الهمزة فصارت ذروان، ويؤيده أن أبا عبيد البكري صوب أن اسم البئر : ذروان، بالهمز وأن من قال : ذروان ، خطأ . وقد ظهر أنه ليس بخطأ على ما وجهته . ووقع في رواية أحمد عن وهيب وكذا في روايته عن ابن نمير : بئر ذروان ، كما قال البكري ، فكأن رواية الأصيل كانت مثلها فسقطت منها الراء ، ووقع عند الأصيل فيما حكاه عياض : في بئر ذى أران ، بغير راء قال عياض : وهو وهم ، فإن هذا موضع آخر على ساعة من المدينة ، وهو الذى بنى فيه مسجد الضرار . **قوله** ( فانها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه ) وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد : فبعث إلى على وعمار فأمرهما أن يأنيا البئر ، وعنده في مرسل عمر بن الحسك : فدعا جبير بن إياس الزرقى وهو من شهد بدرأ فدلله على موضعه في بئر ذروان فاستخرجه ، قال ويقال الذى استخرجه قيس بن محصن الزرقى ، ويجمع بأنه أعان جبريا على ذلك وبأثره بنفسه فنسب إليه ، وعند ابن سعد أيضا : أن الحارث بن قيس قال : يا رسول الله ألا يور البئر ، فيمكن تفسير من أيهم هؤلاء أو بعضهم ، وأن النبى ﷺ وجههم أولا ثم توجه فشاهدا بنفسه . **قوله** ( لجاء فقال يا عائشة ) في رواية وهيب : فلما رجع قال يا عائشة ، ونحوه في رواية ابن أسامة ولفظه : فذهب النبى ﷺ إلى البئر فنظر إليها ثم رجع إلى عائشة فقال ، وفي رواية عمرة عن عائشة : قتل رجل فاستخرجه ، وفيه من الزيادة أنه : وجد في الطلعة تمثالا من شمع ، تمثال رسول الله ﷺ ، وإذا فيه أبر مغروزة ، وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة ، قتل جبريل بالمعوذتين ، فكلمنا قرأ آية انحللت عقدة ، وكلما نزع إبرة وجد لها ألماشم يجد بعدها راحة ، وفي حديث ابن عباس نحوه كما تقدم التنبيه عليه ، وفي حديث زيد بن أرقم الذى أشرت إليه عند عبد بن حميد وغيره : فأناء جبريل قتل عليه بالمعوذتين ، وفيه : فأمره أن يحل العقد ويقرأ آية ، لجعل يقرأ ويحل حتى قام كأنما ينط من عقال ، وعند ابن سعد من طريق صحر مولى غفرة مفضلا : فاستخرج السحر من الجف من تحت البئر ثم نزع خله فكشف عن رسول الله ﷺ . **قوله** ( كأن ماءها ) في رواية ابن نمير : والله أسكان ماءها ، أى البئر ( نقاعة الحناء ) بضم النون وتخفيف القاف ، والحناء معروف وهو بالماء أى أن لون ماء البئر لون الماء الذى ينقع فيه الحناء . قال ابن التين : يعنى أحمر . وقال الداردي . المراد الماء الذى يكون من غسالة الاناء الذى تعجن فيه الحناء . قلت : ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم : فوجد الماء وقد اخضر ، وهذا يقرى قول الداودى . قال القرطبي : كأن ماء البئر قد تغير إما لردائه بطول إقامته ، وإما لما خالطه من الأشياء التى ألقيت في البئر . قلت : ويرد الاول أن هند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن ابن كعب أن الحارث بن قيس هو البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئرا أخرى فأعانه رسول الله ﷺ في حفرها . **قوله** ( وكان رموس نخلها رموس الشياطين ) كذا هنا ، وفي الرواية التى في بدء الخلق : نخلها كأنه رموس الشياطين ، وفي رواية ابن عيينة : أكثر الرواة عن هشام : كأن نخلها ، بغير ذكر : رموس ، أولا ، والتشبيه إنما وقع على رموس النخل فلذلك أفصح به في رواية الباب وهو مقدر في غيرها . ووقع في رواية عمرة عن عائشة ، فإذا نخلها الذى يشرب من مائها قد النوى سفعه كأنه رموس الشياطين ، وقد وقع تشبيه طلع شجرة الإقوم في القرآن بـ رموس الشياطين ، قال الفراء وغيره : يحتمل أن يكون شبه طلعها في قبحة بـ رموس الشياطين لأنها موصوفة بالقبح ، وقد تقرر في القسان أن من قال فلان شيطان أراد أنه خبيث أو قبيح ، وإذا قبحرا مذكرا قالوا شيطان ، أو مؤنثا قالوا غول ، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات ، والعرب تسمى بعض الحيات شيطانا وهو ثعبان قبيح الوجه ؛

ويحتمل أن يكون المراد نبات تبجح قيل إنه يوجد باليمن . **قوله** ( قالت يا رسول الله أفلا استخرجته ) في رواية أبي أسامة : فقال لا ، ووقع في رواية ابن عيينة أنه استخرجه ، وأن سؤال عائشة إنما وقع عن الأنثى فأجابها بلا ، وسأني بسط القول فيه بعد باب . **قوله** ( فكرهت أن أثير على الناس فيه شرا ) في رواية الكشميني : « سودا » ووقع في رواية أبي أسامة : « أن أثير » بفتح المثلثة وتشديد الواو وهما بمعنى ، والمراد بالناس التعميم في الموجودين قال النووي : خشى من إخراجهم وإشاعتهم ضررا على المسلمين من تذكر السحر وتعلبه ونحو ذلك ؛ وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة . ووقع في رواية ابن نمير : « على أمي » وهو قابل أيضا للتعميم ، لأن الأمة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أهم ، وهو يرد على من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعصم لأنه كان منافقا فأراد **عليه السلام** أن لا يشير عليه شرا لأنه كان يؤثر الاغضاء عن بظهر الاسلام ولو صدر منه ما صدر ، وقد وقع أيضا في رواية ابن عيينة ، وكرهت أن أثير على أحد من الناس شرا ، نعم وقع في حديث حمزة عن عائشة : « فقيل يا رسول الله لو قتلتها ، قال : ما ورائه من عذاب الله أشد » وفي رواية حمزة : « فأخذته النبي **عليه السلام** فاعترف فعفا عنه » وفي حديث زيد بن أرقم : « فذا ذكر رسول الله **عليه السلام** ان ذلك اليهودي شيئا ما صنع به ولا رآه في وجهه » وفي مرسل عمر بن الحكم : فقال له : ما حالك على هذا ؟ قال : حب الدنانير . وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب أن النبي **عليه السلام** لم يقتله ، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضا أنه لم يقتله ، وفضل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قال إنه قتله ، ومن ثم حكى عياض في « الشفاء » قوانين : هل قتل ، أم لم يقتل ؟ وقال القرطبي لا حجة على مالك من هذه الفصة ، لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لحشية أن يشير بسبب قتله فقتله ، أو أثلا ينفر للناس عن الدخول في الاسلام ، وهو من جنس ما راعاه النبي **عليه السلام** من منع قتل المناهقين حيث قال : « لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » . **عليه السلام** ( فأمر بها ) أي بالبئر ( قد قنت ) وهكذا وقع في رواية ابن نمير وغيره عن هشام ، وأورده مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عقب رواية ابن نمير وقال : « لم يقل أبو أسامة في روايته فأمر بها فدفنت » . قلت : وكان شيخه لم يذكرها حين حدثه ، وإلا لقد أوردها البخاري عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة ، كما في الباب بعده ، وقال في آخره : « فأمر بها فدفنت » وقد تقدم أن في مرسل عبد الرحمن بن كعب : « أن الحارث بن قيس هودها » . **قوله** ( نأبده أبو أسامة ) هو حماد بن أسامة ، وتأتي روايته موصولة بعد بابين . **قوله** ( وأبو حمزة ) هو أنس بن عياض ، وستأتي روايته موصولة في كتاب الدعوات . **قوله** ( وابن أبي الزناد ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، ولم أعرف من وصلها بعد . **قوله** ( وقال الليث ) ورواية الليث تقدم ذكرها ( ومشاطة ) كذا لأبي ذر ، ولغيره : « ومشافة » وهو الصواب والا لأنحدث الروايات ، ورواية الليث تقدم ذكرها في بدء الخلق ، ورواية ابن عيينة تأتي موصولة بعد باب . وذكر المزني في « الاطراف » تبعا لخلف أن البخاري أخرجه في الطب عن الحميدي وعن عبد الله بن محمد كلاهما عن ابن عيينة ، وطريق الحميدي ما هو في الطب في شيء من النسخ التي وقفت عليها ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحميدي وقال بعده : « أخرجه البخاري عن عبيد الله بن محمد » لم يزد على ذلك ، وكذا لم يذكر أبو مسعود في أطرافه الحميدي ، والله أعلم . **قوله** ( وبقال المشاطة ما يخرج من الشعر اذا مشط ) هذا لا اختلاف فيه بين أهل اللغة ، قال ابن قتيبة : المشاطة ما يخرج من الشعر الذي سقط من الرأس اذا سرح بالمشط ، وكذا من اللحية . **قوله** ( والمشاطة من مشاطة الكتان ) كذا لأبي

ذكر كان المراد أن اللفظ مشترك بين السحر إذا مشط وبين السكتان إذا سرح ، ووقع في رواية خير أبي ذر  
« والمشاقة ، وهو أشبه ، وقيل المشافة هي المشاطة بعينها ، والقافه تبدل من الطاء لقرب المخرج ، والله أعلم

#### ٤٨ - باب . الشرك والسحر من الموبقات

٥٧٦٤ - حدثني عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن نور بن زيد عن أبي النقيث « عن أبي

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر »

قوله ( باب الشرك والسحر من الموبقات ) أي المهلكات . قوله ( اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر )  
هكذا أورد الحديث مختصرا وحذف لفظ العدد ، وقد تقدم في كتاب الوصايا بالفظ ، اجتنبوا السبع الموبقات ،  
وساق الحديث بتمامه ، ويجوز نصب الشرك بدلا من السبع ، ويجوز الرفع على الاستئناف فيكون خبر مبتدأ  
محذوف ، والنسبة في اقتصاره على اثنتين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر ، فظن بعض الناس أن هذا  
القدر هو جملة الحديث ، فقال : ذكر الموبقات وهي صيغة جمع وفسرها بالثنتين فقط ، وهو من قبيل قوله تعالى  
( فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا ) فاقصر على اثنتين فقط ، وهذا على أحد الأقوال في الآية ،  
ولكن ليس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخاري منها خمسة وليس شأن الآية كذلك ، وقال ابن  
مالك : تضمن هذا الحديث حذف المحطوف للعلم به ، فإن التفسير اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما  
وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ، وقد ثبتت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على ثنتين منها تنبها على  
أنهما أحق بالاجتناب ، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير « منهن » . قلت : وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث  
ردد هكذا نارة وقارة ردد بتمامه ، وليس كذلك ، وإنما الذي اختصره البخاري نفسه كمادة في جواز الاختصار  
على بعض الحديث ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوصايا في د باب قول الله عز وجل : ان الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلما عن عبد العزيز بن عبد الله شيخه في هذا الحديث بهذا الاسناد ، وساقها سبعا فذكر بعد السحر  
وقتل النفس الخ ، وأعاد في أواخر كتاب المحاريب بهذا الاسناد بعينه بتمامه ، وأغفل المزي في الاطراف ، ذكر  
هذا الموضع في ترجمة سالم أبي النقيث عن أبي هريرة

#### ٤٩ - باب . هل يستخرج للسحر ؟

وقال قتادة قلت لاسعيد بن المسيب : رجل به طب ؟ أو يؤخذ من امرأته - أميل؟ منه أو ينشر ؟

قال : لا بأس به ، إنما يريدون به الإصلاح ، فأما ما يتفع فلم يؤنه عنه

٥٧٦٥ - حدثني عبد الله بن محمد قال سمعت ابن عيينة يقول : أول من حدثنا به ابن جريج يقول :

حدثني آل عروة عن عروة ، فسألت هشاما عنه فحدثنا عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قال : كان رسول الله  
ﷺ - حيا - يرى أنه يأتي النساء ولا يأتين . قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر إذا كان كذا .  
قال : يا عائشة ، أظن أن الله قد أفناني فيما استفتيته فيه ؟ أناني رجلان ، فقدم أحدهما عند رأسي والآخر عند

رجلي ، فقال الذي عند رأسى الآخر : ما بال الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : ومن طبه ؟ قال : ابىد بن أعمم رجل من بنى زريق حلف يهود كان مضافا . قال : وفيه ؟ قال : فى مشط ومشاطة . قال : وابن ؟ قال : فى جف طلعة ذكر تحت رعوفة فى بئر ذروان ، قالت : فأنى أنبى ؟ البئر حتى استخرجه ، فقال هدم البئر التى أربتها ، وكان ماءها نقاعا الحناء ، وكان نخلها رهوس الشياطين . قال فاستخرج . قالت فقلت : أفلا - أى فكشرت - ؟ فقال : أما والله فقد شفانى ، وأكره أن أتبر على أحد من الناس مبرا .

**قوله** ( باب هل يستخرج السحر ) كذا أورد الترجمة بالاستفهام لإشارة الى الاختلاف ، وصدر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه . **قوله** ( وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب الخ ) وصله أبو بكر الاثرم فى « كتاب السنن » ، من طريق أبان العطار عن قتادة ؛ ومثله من طريق هشام الدستوائى عن قتادة بلفظ « يلتمس من يداويه » فقال : إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع ، وأخرجه الطبرى فى « التهذيب » ، من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا إذا كان بالرجل سحر أن يشفى الى من يطلق عنه ، فقال : هو صلاح . قال قتادة : وكان الحسن يكره ذلك يقول : لا يعلم ذلك إلا ساحر ، قال فقال سعيد بن المسيب : إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع . وقد أخرج أبو داود فى « المراسيل » ، عن الحسن رفعه « النشرة من عمل الشيطان » ، ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر ، قال ابن الجوزى : النشرة حل السحر عن المسحور ، ولا يسكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر . وقد سئل أحمد عن يطلق السحر عن المسحور فقال : لا بأس به . وهذا هو المتمد . ويحاج عن الحديث والأمر بأن قوله « النشرة من عمل الشيطان » ، إشارة الى أصلها ، ويختلف الحكم بالقصد ، فمن قصد بها خيرا كان خيرا وإلا فهو شر . ثم المحصر المنقول عن الحسن ليس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرق والأدوية والتعويد ، ولكن يحتمل أن تكون النشرة نوعين : **قوله** ( به طب ) بكسر الطاء أى سحر ، وقد تقدم ترجمه . **قوله** ( أو يؤخذ ) بفتح الواو مهموز وأشدديد الخاء ، المدمجة وبمدها مفاجئة أى يحبس عن أمراته ولا يصل الى جماعها ، والأخذة بضم الهمزة هى الكلام الذى يقوله الساحر ، وقبل خروجه يرقى عليها ، أو هى الرقية نفسها **قوله** ( أو يحمل عنه ) بضم أرله وفتح المهملة . **قوله** ( أو ينشر ) بتشديد المدمجة من النشرة بالضم وهى ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحرا أو مسا من الجن ، قيل لها ذلك لأنه يكشف بها عنه ما خالطه من الداء ، ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم فى « باب الرقية » فى حديث جابر عند مسلم مرفوعا ومن استطاع أن ينفع أخاه فليفعل ، ويؤيد مشروعية النشرة ما تقدم فى حديث « العين حق » فى قصة اغتسال العائن ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق الشامي قال : لا بأس بالنشرة العربية التى إذا وطئت لا تضره ، وهى أن يخرج الانسان فى موضع عضاء فيأخذ عن يمينه وعن شماله من كل ثم يده ويقرأ فيه ثم يغسل به . وذكر ابن بطلان أن فى كتب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضر به بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقرافل ثم يحسو منه ثلاث حسوات ثم يغسل به فإنه يذهب عنه كل ما به ، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله ، وعن صريح بجواز النشرة المذنى صاحب الكافي وأبو جعفر الطبرى وغيرهما ، ثم وقفت على صفة النشرة فى « كتاب

الطب النبوي ، لمعمر المستغفرى قال : وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جوده من تفسير قتيبة بن أحمد البخارى ، قال قال قتادة اسميد بن المسيب : رجل به طب أخذ عن أسرته يحمل له أن ينشر ؟ قال لا بأس ، إنما يريد به الإصلاح ، فلما ما ينفع فلم ينه عنه . قال نصوح : فسألنى حماد بن شاذان : ما الحل وما اللشرة ؟ فلم أعرفهما ، فقال : هو الرجل إذا لم يقدر على جماعة أهله وأطواق ماسواها كان المبلى بذلك يأخذ حزمة قضبان وفأسا ذا قطارين ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يوجه ذارا في تلك الحزمة حتى إذا ما حى الفأس استخراجا من النار وبال على حره فانه يرا بأذن الله تعالى ، وأما اللشرة فانه يجمع أيام الربيع ما قدر عليه من ورد المغارة وورد البساتين ثم ياتيها في اناء لطيف ويحمل فيها ماء عذبا ثم يملئ ذلك الورد في الماء غليا يسيرا ثم يملئ حتى إذا فتر الماء أفاضه عليه فانه يرا بأذن الله تعالى . قال حاشد : نعلت هاتين الفائدتين بالشام . قلت : وحاشد هذا من رواية الصحيح عن البخارى ، وقد أغفل المستغفرى أن أثر قتادة هذا علقه البخارى في صحيحه وأنه وصله الطبري في تفسيره ، ولو اطلع على ذلك ما اكتفى بمعزوه الى تفسير قتيبة بن أحمد بغير إسناد ، وأغفل أيضا أثر الشعبي في صفته وهو أعلى ما اتصل بنا من ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في قصة سحر النبي ﷺ وقد سبق شرحه مستوفى قريبا . وقوله فيه : قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر ، سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالسند المذكور . ولم أقف على كلام سفيان هذا في مسند الحميدى ولا ابن أبي عمر ولا غيرهما والله أعلم . قوله ( في جف طلبة ذكر تحت رعوقة ) في رواية الكشميضى : راعوفة ، بزيادة ألف بعد الزاء وهو كذلك لاكثر الرواة ، وعكس ابن التين وزعم أن راعوفة الأصل فقط وهو المشهور في اللغة ، وفي لغة أخرى : رعوقة ، ووقع كذلك في مرسل عمر بن الحسك ، ووقع في رواية معمر عن هشام بن عروة عند أحمد : تحت رعوقة ، بمثلثة بدل الفاء وهى لغة أخرى معروفة ، ووقع في النهاية لابن الأثير أن في رواية أخرى : زعوقة ، بزاي وموحدة وقال هو بمعنى راعوفة له . والراعوفة حجر يوضع على رأس البئر لا يستطيع قلعه يقوم عليه المستقي . وقد يكرن في أسفل البئر ، قال أبو عبيد : هى صخرة تنزل في أسفل البئر إذا حفرت يجلس عليها الذى ينظف البئر . وهو حجر يوجد صلبا لا يستطيع نزعها فيترك ، واختلاف في اشتقاقها فقل : لتقدمها وبروزها يقال جاء فلان يعرف الخيل أى يتقدمها ، وذكر الأزهري في تهذيبه عن شمر قال : راعوفة البئر النظافة ، وهى مثل عين على قدر حجر العقرب في أعلى الوكية فيجاوز في الحفر خمس قيم وأكثر فرما وجدوا ماء كثيرا ، قال شمر : فن ذهب بالراعوفة الى النظافة فكأنه أخذه من رعان الألف ، ومن ذهب بالراعوفة الى الحجر الذى يتقدم على البئر فهو من رعان الرجل إذا سبق . قلت : وتنزيل الراعوفة على الأخير واضح بخلاف الاول ، والله أعلم . قوله ( فأتى النبي ﷺ البئر حتى استخرجه الى ان قال فاستخرج ) كذا وقع في رواية ابن عيينة ، وفي رواية عيسى بن يونس : قلت يا رسول الله أفلا استخرجته ، وفي رواية وهيب : قلت يا رسول الله فأخرجه للناس ، وفي رواية ابن نمير : أفلا أخرجه ؟ قال لا ، وكذا في رواية ابن أسامة التى بهذا الباب ، قال ابن بطال : ذكر الملب أن الرواة اختلفوا على هشام في إخراج السحر المذكور ، فأنبأه سفيان وجعل سؤال عائشة عن اللشرة ، ونفاه عيسى بن يونس وجعل سؤالها عن الاستخراج ، ولم يذكر المخرج . وصرح به أبو أسامة ، قال والنظر يقتضى ترجيح رواية سفيان لتقدمه في الضبط ، ويؤيده أن اللشرة لم تقع في رواية ابن أسامة وازيادة من سفيان مقبولة لانه أنبأهم ، ولا سيما أنه كرر استخراج السحر في

روايته مرتين فيجد من الوهم ، وزاد ذكر النشرة وجعل جوابه عليه السلام عنها بلا بدلا عن الاستخراج ، قال : ويحتمل وجهها آخر فذكر ما محصله : ان الاستخراج المنفي في رواية أبي أسامة غير الاستخراج المثبت في رواية سفيان ، فاثبت هو استخراج الجف والمنفي استخراج ما حواه ، قال : وكان المر في ذلك أن لا يراه الناس فيتمله من أراد استعمال السحر . قلت : وقع في رواية عمرة د فاستخرج جف طلعة من تحت راعوفة ، وفي حديث زيد ابن أرقم د فأخرجوه فرموا به ، وفي مرسل عمر بن الحكم أن الذي استخرج السحر قيس بن حصن ، وكل هذا لا يخالف الحمل المذكور ، لكن في آخر رواية عمرة وفي حديث ابن عباس أنهم وجدوا وترا فيه عقد ، وأنها اتحلت عند قراءة المعوذتين ، ففيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف ، فلو كان ثابتا لقدح في الجمع المذكور ، لكن لا يخلو إسناد كل منهما من ضعف . ( نبيه ) : وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى : فرواية البخاري عن عبيد بن عبيد بن اسماعيل عنه د أفلا أخرجه ، وهكذا أخرجه أحمد بن أبي أسامة ، ووقع عند مسلم عن أبي كرب عن أبي أسامة د أفلا أخرجه ، بحاء مهملة وقاف ، وقال النووي : كلا الروايتين صحيح ، كأنها طلبت أنه يخرجهم ثم يحرقه . قلت : لكن لم يقرأ مما في رواية واحدة ، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة ، وانفرد أبو كرب بالرواية التي بالمهملة والقاف ، فالجاري على القواعد أن روايته شاذة . وأغرب للقرطبي لجعل الضمير في أخرجه للبيد بن أعصم ، قال : واستهيمته عائشة عن ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر ، فاجابها بالامتناع ، ونبه على سببه وهو خوف وفزع شر بينهم وبين اليهود لأجل العهد ، فلو قتله لثارت فتنة . كذا قال . ولا أدري ما وجه تعين قتله بالأحراق ، وإن لو سلم أن الرواية ثابتة وأن الضمير له . قوله ( قالت فقلت أفلا ؟ أي تنشرت ) وقع في رواية الحميدي د فقلت : يا رسول الله أفلا ؟ قال سفيان بمعنى فنشرت ، فبين الذي فسر المراد بقولها د أفلا ، كأنه لم يستحضر اللفظة فذكره بالمعنى ، وظاهر هذا اللفظة أنه من النشرة . وكذا وقع في رواية مصر عن هشام عند أحمد د فقالت عائشة : لو أنك ، تعنى تنشر ، وهو مقتضى صنيع المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة ، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى الإخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ د أفلا أخرجه ، ويكون لفظ هذه الرواية د أفلا استخرجت ، وحذف المفعول لعدم به ، ويكون المراد بالخروج ما حواه الجف لا الجف نفسه ؛ فينبأيد الجمع المقدم ذكره . ( تكميل ) : قال ابن القيم من أنفع الأدوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة السحر الذي هو من تأثيرات الأرواح الخبيثة بالأدوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة ، فالقلب اذا كان ممتلئا من الله معمورا بذكره وله ورد من الذكر والدعاء والنور ، لا يخل به كان ذلك من أعظم الأسباب المألعة من إصابة السحر له . قال : وساطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة ، ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال ، لأن الأرواح الخبيثة إنما تنشط على أرواح نلقاها مستعدة لما يناسبها . انتهى ملخصا . ويحكر عليه حديث الباب ، وجواز السحر على النبي عليه السلام مع عظيم مقامه وصدق توجهه وملازمة ورده ؛ ولكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره محمول على الغالب ، وأن ما وقع به عليه السلام لبيان تجويز ذلك ، والله أعلم

## ٥٠ - باب السحر

٥٧٦٦ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه د عن عائشة قالت : سحر النبي

ﷺ حتى أنه كَيْتَحِيلُ إليه أنه يفعلُ الشيءَ وما فعله ، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دَمَا الله ودَعَاهُ ثُمَّ قال : أَصْعَرْتُ بِعَائِشَةَ أَنْ الله قد أَفْتَانِي فيما اسْتَفَيْتُهُ فَوَيْه ؟ قلت : وما ذاكَ يا رسول الله ؟ قال : جاءني رجلان ، فجلسَ أحدهما عند رأسي ، والآخرُ عند رجلي ، ثم قال أحدهما لصاحبه : ما وَجَّعُ الرجل ؟ قال : مَطْبُوب . قال : ومن طَبَّهُ ؟ قال : أَيْبِدُ بن الأَعْمِ اليهوديُّ من بني زُرَيْقٍ . قال : فيما ذا ، قال : في مُشِطٍ ومشاطةٍ وَجُفٍ طُلْعَةٍ ذكر . قال : فأين هو ؟ قال : في بَرْذَى أروان . قال فذهبَ النبي ﷺ في أناسٍ من أصحابه إلى البئر فنظرَ إليها وعليها نخلٌ ثم رَجَعَ إلى عائشة فقال : والله لَكُنَّ ماءها نُقَاعَةُ الحِمَاءِ ، وَلَكُنَّ نَحْلُهَا رُمُوسُ الشَّيَاطِينِ . قلتُ : يا رسول الله ، أأَخْرَجْتَهُ ؟ قال : لا ، أما أنا فقد عَافَانِي الله وشفَانِي ، وَخَشِيتُ أَنْ أُتَوَّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا . وأمر بها فدفُنت »

قوله ( باب السحر ) كذا وقع هنا الكثير ، وسقط لبعضهم ، وعليه جرى ابن بطل والاسماعيل وغيرهما ، وهو الصواب لأن الترجمة قد تقدمت بعينها قبل بيايين ، ولا يبعد ذلك للبخاري إلا نادرا عند بعض دون بعض . وذكر حديث عائشة من رواية أبي أسامة قاتنصر الكثير منه على بعضه من أوله إلى قوله « يفعل الشيء وما فعله » وفي رواية للكشميني « أنه فعل الشيء وما فعله » ورفع سياق الحديث بكامله في رواية الكشميني والمستعمل ، وكذا صنع النسفي وزاد في آخره طريق يحيى القطان عن هشام إلى قوله « صنع شيئا ولم يصنعه » وقد تقدم سندنا ومتنا لغيره في كتاب الجزية . وأغفل المؤي في « الاطراف » ذكرها هنا ، وذكر هنا رواية الحميدي عن سفيان ولم أرها ولا ذكرها أبو مسعود في أطرافه ، واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل حدا إذا كان له عهد ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال « حد الساحر ضربه بالسيف » ففي سنده ضعف ، فلو ثبت لخص منه من له عهد ، وتقدم في الجزية من رواية بجالة « ان عمر كتب إليهم أن يقتلوا كل ساحر وساحرة » وزاد عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن دينار في روايته عن بجالة « فقتلنا ثلاث سواحر » أخرج البخاري أصل الحديث دون قصة قتل السواحر ، قال ابن بطل : لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهري إلا أن يقتل بسره فيقتل ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك إن أدخل بسحره ضررا على مسلم لم يعاهد عليه تقض العهد بذلك فيجل قتله ، وإنما لم يقتل النبي ﷺ أيبيد بن الأعصم لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ولأنه خشي إذا قتله أن تثار بذلك فتنة بين المسلمين وبين خلفائه من الأنصار ، وهو من نخط ما راعاه من ترك قتل المنافقين ، سواء كان ليبيد يهوديا أو منافقا على ما مضى من الاختلاف فيه . قال : وعند مالك أن حكم الساحر حكم الونديق فلا تقبل توبته ، ويقتل حدا إذا ثبت عليه ذلك ، وبه قال أحمد . وقال الشافعي : لا يقتل إلا إن اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به ، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجب الدية في ماله لا على حافله ، ولا يتصور القتل بالسحر بالبينة ، وادعى أبو بكر الرازي في « الاحكام » أن الشافعي تفرد بقوله إن الساحر يقتل قصاصا إذا اعترف أنه قتله بسحره ، والله أعلم . قال النووي : ان كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا ، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عذر واستتيب





الحديث ما يؤيد ذلك ، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق ، وهو الحن بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق ، وحل الحديث حل هذا صحيح ، لكن لا يمنع حله على المعنى الآخر اذا كان في تزوين الحق ، وهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية . وقال ابن بطال : أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس ذمًا للبيان كله ولا مدحًا لقوله من البيان ، فأني بالفظه « من » التي للتبعض . قال : وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده حيث قال (خلق الانسان على البيان) انتهى . والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الاول الذي نبه عليه الخطابي ، لا خصوص ما نحن فيه . وقد اتفق العلماء على مدح الابهام ، والإتيان بالمعاني الكثيرة بالانفاطح اليسيرة ، وعلى مدح الاطناب في مقام الخطابة بحسب المقام ، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني . نعم الإفراط في كل شيء مذموم ، وخير الأمور أوسطها . والله أعلم

## ٥٢ - باب الدواء بالمعجوة لسحر

٥٧٦٨ - **حَرْش** على حدثنا مروان أخبرنا هاشم أخبرنا عاصم بن سعد عن أبيه رضي الله عنه ، قال « قال النبي ﷺ : من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل » . وقال غيره « سم تمرات »

٥٧٦٩ - **حَرْش** اسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة حدثنا هاشم بن هاشم قال سمعت عاصم بن سعد سمعت سعدًا رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تصبّح سبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر »

**قوله** ( باب الدواء بالمعجوة لسحر ) المعجوة ضرب من أجود تمر المدينة وألينه . وقال الداودي : هو من وسط التمر . وقال ابن الأثير : المعجوة ضرب من التمر أكبر من الصيحاني يضرب إلى السواد ، وهو عما غرسه النبي ﷺ بيده بالمدينة . وذكر هذا الأخيه الفواز . **قوله** ( حدثنا على ) لم أره منسوبًا في شيء من الروايات ، ولا ذكره أبو علي الفسائي ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه علي بن عبد الله يعني ابن المديني ، وبذلك جزم المزي في « الأعراف » وجزم الكرماني بأنه علي بن سلة البقي وما عرفته سلفه فيه . **قوله** ( حدثنا مروان ) هو ابن معاوية الفزاري ، جزم به أبو نعيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن مروان الفزاري . **قوله** ( هاشم ) هو ابن هاشم بن حنبل بن أبي وقاص وعاصم بن سعد هو ابن عم أبيه ، ووقع في رواية أبي أسامة في الطريق الثانية في الباب « سمعت عاصمًا سمعت سعدًا » ويأتي بعد قليل من وجه آخر « سمعت عاصم بن سعد سمعت أبي » وهو سعد بن أبي وقاص . **قوله** ( من اصطبح ) في رواية أبي أسامة « من تصبّح » وكذا في رواية جمعة عن مروان الماضية في الأصحمة ، وكذا المسلم عن ابن عمرو كلاهما بمعنى تناول صباحًا ، وأصل الصبح والاصطباح تناول الشراب صباحًا ، ثم استعمل في الأكل ، ومقابلته الغبوق والاختبات بالغبين المعجمة ؛ وقد يستعمل في مطلق الغذاء أعم من القرب والآكل ، وقد يستعمل في أعم من ذلك كما قال الشاعر « صبينا الخورجية مرهفات » وتصبح مطاوع صبحة بكذا اذا أمت به صباحًا ، فكان الذي يتناول المعجوة صباحًا قد أتى بها ، وهو مثل تغدي وتغشى إذا وقع

ذلك في وقت الغداء أو العشاء . **قوله** ( كل يوم تمرات عجوة ) كذا أطلق في هذه الرواية ، ووقع مقيدا في غيرها ،  
 ففي رواية جمعة وابن أبي عمر سبع تمرات ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية دحيم عن مروان ، وكذا هو في رواية  
 أبي أسامة في الباب ، ووقع مقيدا بالعجوة في رواية أبي خزيمة أنس بن عياض عن هاشم بن هاشم عند الاسماعيل ،  
 وكذا في رواية أبي أسامة ، وزاد أبو خزيمة في روايته التقييد بالمسكان أيضا ولفظه « من تصبح بسبع تمرات  
 عجوة من تمر العالية ، والعالية القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد ، وقد تقدم لها ذكر في الواقيت  
 من كتاب الصلاة ، وفيه بيان مقدار ما بينها وبين المدينة . وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة عن  
 عائشة بلفظه « في عجوة العالية شفاء في أول البكرة » ووقع لمسلم أيضا من طريق أبي طوالة حيد الله بن عبد الرحمن  
 الانصاري عن عامر بن سعد بلفظه « من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح » وأراد لابق المدينة وإن لم  
 يجر لها ذكر للعلم بها . **قوله** ( لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل ) السم معروف وهو مثلث السنين ، والسحر  
 تقدم تحرير القول فيه قريبا ، وقوله « ذلك اليوم » ظرف وهو معمول ليهضره ، أو صفة لسحر . وقوله « إلى الليل »  
 فيه تقييد الشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قال « شفاء أول البكرة في أو تريق » وتردده في تريق شك من  
 الراوي ، والبكرة بضم الموحدة وسكون الكاف يوافق ذكر الصباح في حديث سعد ، والشفاء أشمل من التريق يناسب  
 ذكر السم ، والذي وقع في حديث سعد شيخان السحر والسم ، فمعه زيادة علم . وقد أخرج النسائي من حديث جابر  
 رفعه « العجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم » وهذا يوافق رواية ابن أبي مليكة . والتريق بكسر المثناة وقد تضمن  
 وقد تبدل المثناة دالا أو طاء بالاهمال فيهما ، وهو دواء مركب معروف يعالج به المسموم . فأطلق على العجوة اسم  
 التريق تشديدا لها به ، وأما الغاية في قوله « إلى الليل » ففهموه أن السر الذي في العجوة من دفع ضرر السم والسم  
 يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار . ويستفاد منه إطلاق اليوم على ما بين طلوع الفجر أو الشمس  
 إلى غروب الشمس ، ولا يستلزم دخول الليل ، ولم أقف في شيء من الطرق على حكم من تناول ذلك في أول الليل  
 هل يكون كمن تناوله أول النهار حتى يدفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح ، والذي يظهر خصوصية ذلك بالتناول  
 أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الريق ، فيحتمل أن يلاحق به من تناول الليل على الريق كإصنامهم ،  
 وظاهر الإطلاق أيضا المواظبة على ذلك . وقد وقع مقيدا فيما أخرجه الطبري من رواية عبد الله بن نمير عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها « كانت تأمر بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات » وأخرجه ابن عدي من طريق  
 محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام مرفوعا ، وذكر ابن عدي أنه تفرد به ، ولعله أراد تفرد به برفعه ، وهو من  
 رجال البخاري سكن في المتابعات . **قوله** ( وقال غيره سبع تمرات ) وقع في نسخة الصفاني « يعني غير حديث علي »  
 انتهى ، والغير كأنه أراد به جمعة ، وقد تقدم في الاطعمة عنه أو غيره ممن نهت عليه من رواه كذلك . **قوله** في  
 رواية أبي أسامة ( سبع تمرات عجوة ) في رواية السكسيمي « بسبع تمرات » بزيادة الموحدة في أوله ، ويجوز في  
 تمرات عجوة الاضافة فتخفف كالقول ثياب خز ، ويجوز التثنية على أنه عطف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز  
 النصب منوها على تقدير فعل أو على التمييز . فل الخطابي : كون العجوة تنفع من السم والسحر إنما هو ببركة دعوة النبي  
 ﷺ لتمر المدينة لا لخاصة في التمر . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد تحلا خاصا بالمدينة لا يعرف الآن .  
 وقال بعض شراح « المصايب » نحوه ، وأن ذلك لخاصية فيه ، قال : وبمحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمانه **عليه** ،

وهذا يعده وصف عائشة لذلك بعده عليه السلام . وقال بعض شراح المشارق ، أما تخصيص تيم المدينة بذلك فواضح من الفاظ المتن ، وأما تخصيص زمانه بذلك فمبني ، وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه أمر فيها ، وإلا فيستحب أن يكون ذلك ونرا . وقال المازري : هذا مما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ، ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الافتقار إلى هذا العدد الذي هو السبع ، ولا على الافتقار إلى هذا الجنس الذي هو العجوة ، ولعل ذلك كان لأهل زمانه عليه السلام خاصة أو لأكثرهم ، إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالبا ، وإن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال . وقال عياض : تخصيصه ذلك بعجوة عالية وبما بين لابتى المدينة يرفع هذا الاشكال ويكون خصوصا لها ، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره ، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء . قال : وأما تخصيص هذا العدد فليجمله بين الأفراد والاشفاة ، لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه أشفاة ثلاثة وأوتار أربعة ، وهي من نمط غسل الأنام من ولوغ السكب سبعا وقوله تعالى ( سبع سنابل ) وكما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات والسبع مائة مبالغة في كثرة المثين . وقال النووي : في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر ، وأما خصوص كون ذلك سبعا فلا يعقل معناه كما في أعداد الصلوات ونسب الزكوات . قال : وقد تسكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا يفتر به انتهى . ولم يظهر لي من كلامهما ما يقتضيه الحكم عليه بالبطلان ، بل كلام المازري يشير إلى محصل ما اقتصر عليه النووي ، وفي كلام عياض إشارة إلى المناسبة فقط ، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ بل يكتفى منها بطرق الإشارة . وقال القرطبي : ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر ، والمطلق منها محمول على المفيد ، وهو من باب الخواص التي لا تدرك بقياس ظني . ومن أتممتا من تسكف لذلك فقال : إن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها ، فإذا دوام على التصحيح بالعجوة تحسكت فيه الحرارة وأعانها الحرارة الفريزية فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم . قال : وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية العجوة مطلقا بل خصوصية التمر ، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر ، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة . ثم هل هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان ؟ هذا محتمل ، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتسكورة ، فمن جرب ذلك فصع معه عرف أنه مستمر ، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان . قال وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب كحديث « صبوا على من سبغ قرب ، وقوله للفقود الذي وجهه للعارث بن كلدة أن يلدّه بسبع تمرات ، وجاء نحوه سبع تمرات ، إلى غير ذلك . وأما في غير الطب فكثير ، فاجاء من هذا الصدد في معرض التداوى فذلك الخاصة لا يعلمها إلا الله أو من أطلعه على ذلك ، وما جاء منه في غير معرض التداوى فإن العرب تضع هذا العدد موضع الكثرة وإن لم ترد عدداً بعينه . وقال ابن القيم : عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز ، وهو صنف كريم ملوّن متين الجسم والقوة ، وهو من ألين التمر وألذه . قال : والتمر في الأصل من أكثر الثمار تفضية لما فيه من الجوهر الحار الرطب ، وأكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية ، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة الدود وأضعفه أو قتله انتهى . وفي كلامه إشارة إلى أن المراد نوع خاص من السم وهو ما ينشأ عن الديدان التي في البطن لا كل السموم ، لكن سياق الخبر يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق النفي ، وعلى تقديم التسليم في السم فإذا بصنع في السحر

## ٥٣ - باب . لا هامة

٥٧٧٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عشاء بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن أبي سلفة عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا عدوى ولا صقر ولا هامة . فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما  
بالإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطهم البعير الأجرب فيجربها ؟ فقال رسول الله ﷺ : فمن  
أعدى الأول ؟

٥٧٧١ - وعن أبي سلفة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال النبي ﷺ : لا بوردن ممرض على مصح ، وأنكر  
أبو هريرة حديث الأول . وقلنا : ألم تحدث أنه لا عدوى ؟ فرمى بالحشية . قال أبو سلفة : فإني رأيت نسي  
حديثا غيره .

[ الحديث ٥٧٧١ - طوله في : ٥٧٧٤ ]

قوله ( باب لا هامة ) قال أبو زيد : هي بالشديد ، وخالفه الجميع تخففوها ، وهو المحفوظ في الرواية ، وكان  
من شددها ذهب إلى واحدة الحوام وهي ذوات السموم ، وقيل دراب الأرض التي تهم بأذى الناس ، وهذا لا  
يصح فبه إلا إن أريد أنها لا تضر لذواتها وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضرر بمن أصابته . وقد ذكر الزبير بن  
سكار في المواقيات ، أن العرب كانت في الجاهلية تقول : إذا قتل الرجل ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة  
- وهي دودة - فتدور حول قبره فتقول : اسقوني اسقوني ، فإن أدرك بثأره ذهب وإلا بقيت ، وفي ذلك  
يقول شاعرهم :

يا عمرو ! لا تدع شتمى ومنقصى أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

قال : وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب . وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين  
نحو الأول ، إلا أنهم لم يعمروا كونها دودة ، بل قال القواز : الهامة طائر من طير الليل ، كأنه يعني اليوم . وقال  
ابن الأعرابي : كانوا يتشاءمون بها ، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول : نعت إلى نفسي أو أحدا من أهل دارى .  
وقال أبو عبيد : كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير ، ويسمون ذلك الطائر الصدى . فعلى هذا فالعنى  
في الحديث لا حياة لهامة الميت ، وعلى الأول لا شوم باليوم ونحوها ، وأهل المؤلف ترجم « لا هامة » مرتين  
بالنظر لهماذين التفسيرين واقفه أعلم . قوله ( عن أبي سلفة ) في رواية شبيب عن الزهرى : حدثني أبو سلفة ، وهي في  
الباب الذى بعده . قوله ( لا عدوى ) تقدم شرحه مستوفى في « باب الجذام » ، وكيفية الجمع بين قوله « لا عدوى »  
وبين قوله « لا بوردن ممرض على مصح » ، وكذا تقدم شرح قوله « ولا صقر ولا هامة » . قوله ( فقال أعرابي ) لم  
أقف على اسمه . قوله ( تكون في الرمل كأنها الظباء ) في رواية شبيب عن الزهرى في الباب الذى يليه « أمثال  
الظباء » بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد جمع ظبي ، شبهها بها في النشاط والقوة والسلامة من الداء . قوله  
( فيجربها ) في رواية مسلم « فيدخل فيها ويجربها » بضم أوله ، وهو بناء على ما كانوا يعتقدون من العدوى ، أى  
يكون سببا لوفوع الجرب بها ، وهذا من أوهام الجهال ، كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم

م - ٢١ ج ١٠ - فتح الباري

فنفى الشارع ذلك وأبطله ، فلما أورد الأهرابي الشبهة رد عليه النبي ﷺ بقوله : « دفن أعدى الأول ، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة . وحاصله من أين جاء الجرب للذي أهدى بزعمهم ؟ فإن أجيب من بعد آخر لزم التسلسل أو سبب آخر فليفسح به ، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى ، وهو أن الذي فعله بالجميع ذلك هو الخائف القادر على كل شيء . وهو الله سبحانه وتعالى . قوله ( وعن أبي سلة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يوردن ممرض على مصح ) كذا فيه بتأكيد النهي عن الإيراد . ولمسلم من رواية يونس عن الزهري « لا يورد ، بلفظ النبي ، وكذا تقدم من رواية صالح وغيره ، وهو خبر بمعنى النهي بدليل رواية الباب . والممرض بضم أوله وسكون ثانيه وكسر الراء بعدها ضاد معجمة هو الذي له إبل مريض ، والمصح بضم الميم وكسر الصاد المهملة بعدها مهملة من له إبل صحاح ، نهى صاحب الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة . قال أهل اللغة : الممرض اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماضيته مرض ، والمصح اسم فاعل من أصح إذا أصاب ماضيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت . قوله ( وأنكر أبو هريرة الحديث الأول ) وقع في رواية المستملى والسرخسي حديث الأول ، وهو كفولهم مسجد الجامع ، وفي رواية يونس عن الزهري عن أبي سلة « كان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله ﷺ ، ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى » . قوله ( وفلما ألم تحدث أنه لا عدوى ) في رواية يونس « فقال الحارث بن أبي ذباب ، بضم المعجمة وموحدين وهو ابن عم أبي هريرة . قد كنت أسمعتك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى ، فأبى أن يعرف ذلك ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية شعيب « فقال الحارث : انك حدثتنا ، فذكره ، وقال فانكر أبو هريرة وغضب وقال : لم أحدثك ما تقول ، . قوله ( فرطن بالحبشية ) في رواية يونس « فإراه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة حتى رطن بالحبشية فقال للحارث : أأدرى ماذا نالت ؟ قال : لا . قال : اني قلت أبيت . قوله ( فأرايته ) في رواية الكشميني « فأراياه » ( أنى حديثا غيره ) في رواية يونس « قال أبو سلة : ولعمري لقد كان يحدثنا به فأأدرى أنى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين للأخر ، وهذا الذي قاله أبو سلة ظاهر في أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التماثل ، وقد تقدم وجه الجمع بينهما في باب الجذام ، وحاصله أن قوله لا عدوى ، نهى عن اعتقادها وقوله لا يورد ، سبب النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى ، أو خشية تأخير الإرواه ، كما تقدم نظيره في حديث « فرمن المجذوم ، لأن الذي لا يعتقد أن الجذام يعدى يجد في نفسه نفرة ، حتى لو أكرهها على القرب منه لتأملت بذلك ، فالأولى بالمعاقلة أن لا يتعرض لمثل ذلك بل يباحث أسباب الآلام ويحاجب طرق الإرواه والله أعلم . قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي ﷺ حديث « من بسط رداءه ثم ضمه إليه لم ينس شيئا سمعه من مقامى ، وقد قيل في الحديث المذكور إن المراد أنه لا ينسى تلك المفاصلة التي قالها ذلك اليوم لا أنه يفتني عنه النسيان أصلا . وقيل : كان الحديث الثاني ناسخا الأول فككت عن المنسوخ ، وقيل : معنى قوله لا عدوى ، النهي عن الاعتداء ، ولعل بعض من أجلب عليه لإبلا جرباء أراد تضمينه فاحتج عليه في اعقاط الضمان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها وما لم تكن تنجور منه ، لأن العجماء جبار ، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى . فاما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلة ، وقد بينت ذلك رواية يونس التي أشرت إليها ، وأما دعوى النسخ فردودة لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتفال ، ولا سيما مع

إمكان الجمع ، وأما الاحتمال الثالث فبعيد من مساق الحديث ، والذي بعده أبعد منه ، ويحتمل أيضا أنها لما كانا خبرين متباينين من حكيمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبا تدعو إليه الحاجة ، قاله القرطبي في «المفهم» . قال : ويحتمل أن يكون خاف اعتقاد جمل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما ، وكان إذا أمن ذلك حدث بهما جميعا . قال القرطبي : وفي جواب النبي ﷺ للأعرابي جواز مشافهة من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقل إذا كان السائل أهلا لفهمه ، وأما من كان قاصرا في مخاطب بما يحتمله عقله من الاقتضات . قال : وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت للطبايعيين أولا والمعتزلة ثانيا ، فقال الطبايعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادهما إياها ، وسموا المؤثر طبيعة ، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والملتولات وأن قدرهم مؤثرة فيها بالإيجاد ، وأنهم خالقون لأنفسهم مستقلون باختراعها ، واستند الطائفتان إلى المشاهدة الحسية ، ونسبوا من أنكر ذلك إلى إنكار البديهة ، وغلط من قال ذلك منهم غلطا قاحشا لا لباس إدراك الحس بادراك العقل ، فإن المشاهد إنما هو تأثير شيء عند شيء آخر ، وهذا حظ الحس ، فاما تأثيره فهو فيه حظ العقل ، فالحس أدرك وجود شيء عند وجود شيء وارتفاعه عند ارتفاعه ، أما لإيجاده به فليس للحس فيه مدخل ، فاقول هو الذي يفرق فيحكم بتلازمها عقلا أو عادة مع جواز التبديل عقلا والله أعلم . وفيه وقوع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعها وصف خاص ولو تباينا في الصورة . وفيه شدة ورجح أبي هريرة لأنه مع كون الحوادث أغضبته حتى تسلمت العربية خشي أن يظن الحارث أنه قال فيه شيئا يكرهه ففسر له في الحال ما قال ، والله أعلم

#### ٥٤ - باب . لا هدوى

٥٧٧٢ - **حديث** سعيد بن مسروق قال حدثنا ابن وهب عن بونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله وحمزة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ، لا هدوى ولا طيرة ، إنما للشوم في ثلاث : في الفرس والمرأة والدار .

٥٧٧٣ - **حديث** أبو اليان أخبرتنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : إن رسول الله ﷺ يقول : لا هدوى .

٥٧٧٤ - قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا المرض على المصح »

٥٧٧٥ - وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان الدؤلي أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « إن رسول الله ﷺ قال : لا هدوى . فقام أعرابي فقال : أرأيت الإبل تسكون في الرمال أمثال الأطباء ، فها أنها المهر الأجرب فتجرب ؟ قال النبي ﷺ : فمن أعدى الأول ؟ »

٥٧٧٦ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة قال « عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي قال : لا عدوى ولا طيرة ، وبمعجنى للفأل ، قالوا : وما لفأل ؟ قال : كلمة طيبة »

**قوله** ( باب لا عدوى ) تقدم تفسيرها . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( أخبرني سالم بن عبد الله ) أي ابن عمر . **قوله** ( وحدة ) هو أخو سالم . **قوله** ( أن عبد الله بن عمر ) قال في رواية مسلم عن أبي الطاهر وحيدة كلاهما عن ابن وهب بهذا الإسناد عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، وتقدم في أوائل النكاح من طريق مالك عن الزهري عن حمزة وسالم أبي عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، وفي تصريح الزهري بالاختيار فيه في هذه الرواية دفع ثلثه انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل بين الزهري وسالم رجلا وهو محمد بن زيد بن قنفذ ، ويحمل أن كان محفوظا على أن الزهري حمله عن محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم . **قوله** ( لا عدوى ولا طيرة ، إنما الثوم في ثلاث . الحديث ) تقدم الكلام على حديث « الثوم في ثلاث » في النكاح ، وجمع ابن عمر بين الحديثين يدل على أنه قوى عنده أحد الاحتمالات في المراد بالثوم ، وذكر مسلم أنه لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أول هذا الحديث « لا عدوى ولا طيرة » إلا يونس بن يزيد . قلت : وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بدونها ، فكان المنفرد بالزيادة عبد الله بن وهب . الحديث الثاني ، **قوله** ( أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول لا عدوى ) قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا نوردوا الممرض على المصح ، وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان « أن أبا هريرة قال : أن رسول الله ﷺ قال لا عدوى ، فقام أعرابي ) فذكر القصة الماضية في الباب قبله ، هكذا أورده من رواية شعيب عن الزهري ، وقد أخرجه مسلم من روايته عن الزهري عن أبي سلمة بالحديثين ، لكن لم يسق لفظه ، أحال به على رواية صالح بن كيسان ولفظه « لا عدوى » ويحدث مع ذلك « لا يورود الممرض على المصح » ، قاله بمثل حديث يونس ، وقد بينت ما في رواية يونس من فائدة زائدة في الباب الذي قبله ، وأورد أيضا رواية شعيب عن الزهري عن سنان بن أبي سنان بالقصة وأحال بسياقه على رواية يونس ، فظهر بذلك أنها كلها موصولة . وسنان ابن أبي سنان مدني ثقة واسم أبيه يزيد بن أمية وليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد ، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بأبي سلمة بن عبد الرحمن واقعه أعلم . الحديث الثالث حديث أنس بلفظ « لا عدوى ولا طيرة » ، وبمعجنى لفأل » وفيه تفسيره ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مفرد

٥٥ - **باب** ما يذكر في سم النبي ﷺ ، رواه عروة عن عائشة عن النبي ﷺ

٥٧٧٧ - **حديث** قتيبة حدثنا القيث عن سميد بن أبي سعيد « من أبي هريرة أنه قال : لما فُتحت خيبر أُهديت لرسول الله ﷺ شاة فيها سم ، فقال رسول الله ﷺ : اجعلوا لي من كان هاهنا من اليهود ، فجمعوا له ، فقال لهم رسول الله ﷺ : إني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقوني عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا



القاسم : فقال لهم رسول الله ﷺ : من أبوك ؟ قالوا : أبونا فلان : فقال رسول الله ﷺ : كذبتم بل أبوك فلان قالوا : صدقت وبررت . فقال : هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن كذبناك عرفت كذبنا كما عرفت في أبينا . قال لهم رسول الله ﷺ : من أهل النار ؟ فقالوا : نكون فيها بسماهم نخلفوننا فيها . فقال لهم رسول الله ﷺ : اخسئوا فيها ، والله لا نخلفكم فيها أبدا . ثم قال لهم : هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ قالوا : نعم . فقال : هل جعلكم في هذه الشاة ساء ؟ فقالوا : نعم . فقال : ما تحاكم على ذلك ؟ فقالوا : أردنا إن كنت كاذبا نستريح منك ، وإن كنت نبيا لم يضرناك .

**قوله** ( باب ما يذكر في سم النبي ﷺ ) الإضافة فيه الى المفعول . **قوله** ( رواه عروة عن عائشة ) كأنه يشير الى ما علقه في الوفاة النبوية آخر المغازي فقال : قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر ، فهذا أوان انقطاع أمهري من ذلك السم ، وقد ذكرت هناك من وصله وهو البرار وغيره ، وتقديم شرحه مستوفى ، وقوله : أجد ألم الطعام ، أي الألم الناشئ عن ذلك الأكل ، لا أن الطعام نفسه بقى الى تلك الغاية . وأخرج الحاكم من حديث أم مبشر نحو حديث عائشة ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الشاة المسمومة التي أهدت للنبي ﷺ بخيبر ، وقد تقدم ذكره في غزوة خيبر وأنه أخرجه مختصرا وفي أواخر الجزية مطولا . **قوله** ( أهدت ) بضم أوله على البناء للجهد ، تقدم في الهبة من رواية هشام بن زيد عن أنس . أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها لحي . بها ، الحديث ، فعرف أن التي أهدت الشاة المذكورة امرأة ، وقدمت في المغازي أنها زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم أخرجه ابن اسحق بغير إسناد . وأورده ابن سعد من طرق عن ابن عباس بسند ضعيف ، ووقع في مرسل الزهري أنها أكثر السم في الكتف والفراع لأنه بلغها أن ذلك كان أحب أعضاء الشاة اليه ، وفيه : فتناول رسول الله ﷺ الكتف فنهش منها ، وفيه : فلما ازدرد لعنته قال : إن الشاة نخعني ، يعني أنها مسمومة وبينت هناك الاختلاف هل قتلها النبي ﷺ أو تركها . ووقع في حديث أنس المشار اليه : قفيل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . قال : فما زلت أهرقها في لهوات رسول الله ﷺ ، وتقدم كيفية الجمع بين الاختلاف المذكور . ومن المستغرب قول محمد بن يعقوب : أجمع أهل الحديث أن رسول الله ﷺ قتلها ، **قوله** ( اجمعوا الى ) لم أقف على تعيين المأمور بذلك . **قوله** ( اني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقوني عنه ) ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع ، قال ابن التين : ووقع في بعض النسخ : صادق ، بتشديد الياء . بغير نون ، وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقوني فحذفت النون للإضافة فاجتمع حرفا على سبق الأول بالسكون فقلبوا الواو ياء وأدغمت ، ومثله ( وما أنتم بمصرغي ) وفي حديث بدء الوحي : أرخرجني ، هم ، انتهى . وانسكاره الرواية من جهة العربية ليس بحيد ، فقد وجهها غيره ، قال ابن مالك : مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية اسم الفاعل وأفعل التفضيل والاسماء العربية المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منعت ذلك كانت كماصل متروكة ، فثبوا عليه في بعض الاسماء العربية المشابة للفعل كقول الشاعر : وليس الموافيني لهدت خائبا فان له أضعاف ما كان أملا

ومنه في الحديث ، غير النجاشي أخوفني عليكم ، والأصل فيه : أخوف غوفاني عليكم ، لحذف المضاف إلى الباء ، وأقيمت هي مقامه ، فاقصّل أخوف بها مقرونة بالنون ، وذلك أن أفعل التفضيل شبيه بفعل التعجب . وحاصل كلامه أن النون الباقية هي نون الوقاية ونون الجمع حذفتم كما تدل عليه الرواية الأخرى باللفظ ، صادق ، ويمكن تحريكه أيضا على أن النون الباقية هي نون الجمع فإن بعض النحاة أجابوا في الجمع المذكور السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو ، ويحتمل أنه تكون الباء في محل نصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميرا بارزا متصلا به كان في محل نصب وزكون النون على هذا أيضا نون الجمع . قوله ( من أبوكم ؟ قالوا : أبونا فلان . فقال رسول الله ﷺ : كذبتم ، بل أبوكم فلان . فقالوا صدقت وبررت ) بكسر الراء الأولى وحكى فتحها وهو من البر . قوله ( نكون فيها يسيرا ثم نخلفوننا فيها ) بضم اللام مخففا أي تدخلون فتقيمون في المكان الذي كنا فيه . وضبطه السكراماني بتشديد اللام ، وقد أخرج الطبري من طريق عكرمة قال : عاصمت اليهود رسول الله ﷺ وأصحابه فقالوا : لن ندخل النار إلا أربعين ليلة ، وسيخلفنا إليها قوم آخرون . يعنون محمدا وأصحابه . فقال رسول الله ﷺ بيده على رءوسهم ، بل أنتم خالدون غلدون لا تخلفكم فيها أحد ، فأزل الله تعالى ( وقالوا لن نمسنا النار إلا أياما معدودة ) الآية وعن طريق ابن أبي عمير عن سيف بن سالم عن مجاهد عن ابن عباس : إن اليهود كانوا يقولون : هذه الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما فذهب بكل ألف سنة يوما في النار ، وإنما هي سبعة أيام فزلت ، وهذا سند حسن . وأخرج الطبري أيضا من وجه آخر عن عكرمة قال : اجتمعت يهود تخاصم النبي ﷺ فقالوا : لن تصيبنا النار ، فذكر نحوه وزاد فقال النبي ﷺ : كذبتم ، بل أنتم خالدون غلدون ، لا تخلفكم فيها أبدا إن شاء الله تعالى . فزل القرآن تصديقا للنبي ﷺ ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثني أبي زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال ليهود : أنشدكم الله من أهل النار الذين ذكرهم الله في التوراة ؟ قالوا : إن الله غضب علينا غضبة فنسكت في النار أربعين يوما ثم نخرج فتخلفوننا فيها . فقال : كذبتم ، والله لا تخلفكم فيها أبدا ، فزل القرآن تصديقا له ، وهذا خبران مرسلان بقوى أحدهما الآخر ، ويستفاد منهما تعيين مقدار الأيام الممدودة المذكورة في الآية ، وكذا في حديث أبي هريرة حيث قال فيه : أياما يسيرة ، وأخرج الطبري أيضا من رواية قتادة وغيره أن حكمة العدد المذكور - وهو الأربعون - أنها المدة التي عبدوا فيها العجل . قوله ( اخشروا فيما ) هو زجر لهم بالطرد والابعاد ، أرداه عليهم بذلك . قوله ( والله لا تخلفكم فيها أبدا ) أي لا تخرجون منها ولا تقيم بعدكم فيها ، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فلا يتصور أنه يخلف غيره أصلا . قوله ( أردنا إن كنتم كاذبا ) في رواية المستملئ والسرخسي : إن كنتم كاذبا . قوله ( وإن كنتم نبيا لم يضركم ) يعني على الوجه المأمور من العلم المذكور . وفي حديث أنس المشار إليه : فقالت أردت لأقتلك . فقال : ما كان الله ليهلكك على ذلك ، وفي رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة في نحوه هذه القصة : فقالت أردت أن أعلم إن كنت نبيا فسيطاعك الله عليه ، وإن كنتم كاذبا فأدريج الناس منك ، أخرجه البيهقي وأخرج نحوه موصولا عن جابر ، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح عن ابن عباس ، ووقع عند ابن سعد عن الواقدي بأسانيد المتعددة أنها قالت : قتلت أبي وزوجي وعمي وأخى ونلت من قومي ما نلت ، فقلت : إن كان نبيا فسيخبره الذراع ، وإن كان ملكا استرحنا منه ، وفي الحديث إخباره ﷺ عن النبي ، وتكليم الجهاد له ، ومما ذكره اليهود لأعرافهم بصدقه فيما أخبر به عن أمم أبيهم وبما وقع منهم من دسيسة

السم ، ومع ذلك فماتوا واستمروا على تكذيبه . وفيه قتل من قتل بالسم قصاصا ، وعن الحنفية انما تجب فيه الدية ، وعمل ذلك اذا استمكره عليه اضافا ، وأما إذا دسه عليه فأكله ففيه اختلاف العلماء ، فان ثبت أنه ﷺ قتل اليهودية ببشر بن البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص في ذلك ، والله أعلم . وفيه أن الاشياء - كالسموم وغيرها - لا تؤثر بذواتها بل بأذن الله ، لأن السم أثر في بشر فقيل إنه مات في الحال ، وقيل إنه بعد حول ، ووقع في مرسل الزهري في مغازي موسى بن عقبة ، أن لوته صار في الحال كالطليسان ، يعني أصفر شديد الصفرة ، وأما قول أنس وفا زلت أعرفا في لوات رسول الله ﷺ ، فاللوات جمع لحاة ويجمع أيضا على لمى بضم أوله والقصير منون ، ولحيان وزن الحسان ، وقد تقدم بيانها فيما مضى في الطب في الكلام على العذرة وهي اللحمة المعلقة في أصل الحنك ، وقيل هي ما بين منقطع اللسان إلى منقطع أصل الفم ، وهذا هو الذي يوافق الجمع المذكور . ومراد أنس أنه ﷺ كان بعترية المرض من تلك الأكلة أحيانا ، وهو موافق لقوله في حديث عائشة : ما أزال أجد ألم الطعام ، ووقع في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري مرسلا : ما زلت أجد من الأكلة التي أكلت بخير عدادا حتى كان هذا أوان انقطاع أجري ، ومثله في الرواية المذكورة عند ابن سعد والعداد بكسر الميملة والتخفيف ما يعتاد ، والأبهر عرق في الظاهر تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، ويحتمل أن يكون أنس أراد أنه يعرف ذلك في اللوات بتخير لونها أو بقتلها فيها أو تخضير ، قاله القرطبي

### ٦٥ - باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والحديث

٥٧٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** شعبة عن سليمان قال سمعتُ

ذكَرَانَ يحدث « من أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ تَحَسَّى سَاءً فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمُهُ فِي يَدِهِ بِحَسَاءٍ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا »

٥٧٧٩ - **حدثنا** محمد بن سلام **حدثنا** أحمد بن بشير أبو بكر أخبرنا هاشم بن هاشم قال أخبرني عامر

ابن سعد قال « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : مَنْ اضْطَجَعَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ حَبْوَةً لَمْ يَضُرَّهُ فَلَكَ الْقَوْمُ سَمٌ وَلَا سِحْرٌ »

**قوله** ( باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه ) هو بضم أوله ، وقال الأكرماني يجوز فتحه ، وهو عطف على السم : **قوله** ( والحديث ) أي الدواء الخبيث ، وكأنه يشير بالدواء بالسم إلى ما ورد من النهي عن التداوي بالحرام ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأشربة في « باب الباذق » في شرح حديث « أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وزعم بعضهم أن المراد بقوله « به » منه ، والمراد ما يدفع ضرر السم ، وأشار بذلك إلى ما تقدم قبل من حديث « من أصبح بسبع تمرات » الحديث ، وفيه « لم يضره سم » فيستفاد منه استعمال ما يدفع ضرر السم قبل وصوله ، ولا يخفى بعد ما قال ، لكن يستفاد منه مناسبة ذكر حديث المجرة في هذا الباب . وأما قوله « وما يخاف »

منه ، فهو معطوف على الضمير المجزور العائد على السم ، وقوله « منه » أى من الموت به أو استمرار المرض ، فيكون فاعل ذلك قد أعان على نفسه ، وأما مجرد شرب السم فليس بمحرم على الإطلاق لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب معه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة قيل له احذر السم لا تسقيك إلا حاتم ، فقال : اتقوني به فأثوه به ، فأغذه بيده ثم قال : بسم الله ، واقتحمه ، فلم يضره . فكأن المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقامت كرامة لخالد بن الوليد ، فلا يتأذى به في ذلك لثلاث بفضى إلى قتل المرء نفسه . ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب ، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به . وأما قوله ، والحديث ، فيجوز جره ، والتقدير والتدوى بالحديث ، ويجوز الرفع على أن الخبر محذوف والتقدير ما حكمه ؟ أو هل يجوز التدوى به ؟ وقد ورد النهي عن تناوله صريحا ، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرفوعا ، قال الخطابي : خبت الدواء يقع بوجهين : أحدهما من جهة نجاسته كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل ، وقد يكون من جهة استقذاره فتكون كرامته لإدخال المشقة على النفس ، وإن كان كثير من الأدوية تسكره النفس تناوله ، لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض . قلت : وحل الحديث على ما ورد في بعض طرقه أولى ، وقد ورد في آخر الحديث متصلا به يعنى السم ، ولعل البخاري أشار في الترجمة إلى ذلك . قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، قوله ( سمعت ذكوان ) هو أبو صالح السمان وقد أخرجه مسلم من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح ، ثم أرفده برواية شعبة عن سليمان قال « سمعت ذكوان » مثله . وأخرجه الترمذي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة فقال عن الأعمش « سمعت أبا صالح » به ، وقدم في رواية وكيع « من قتل نفسه بمديدة » وثلاث بقصة « من تردى » عكس رواية شعبة هنا . ووقع في رواية أبي داود الطيالسي المذكورة كرواية وكيع ، وكذلك عند الترمذي من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش ولم يذكر قصة . قوله ( من تردى من جبل ) أى أسقط نفسه منه ، لما يدل عليه قوله « فقتل نفسه » على أنه تعمده ذلك ، وإلا فجرد قوله تردى لا يدل على التعمد . قوله ( ومن نحسى ) بهمملتين بوزن فندى أى نجرح . قوله ( بجأ ) بفتح أوله وتخفيف الجيم وبالهيمز ، أى يطعن بها ، وقد تسهل الممهدة ، والأصل في بجأ بوجأ قال ابن التين : في رواية الشيخ أبي الحسن بجأ بضم أوله ، ولا وجه له ، وإنما يبنى للجهول بالثبات الواو وبوجأ بوزن يوجد انتهى . ووقع في رواية مسلم « يتوجأ » بمثناة وواو مفتوحتين وتشديد الجيم بوزن يتكبر وهو بمعنى الطعن ، ووقع في رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في أواخر الجنائز بلفظ « الذى يطعن نفسه يطعن في النار » وقد تقدم شرحه هناك وبيان تأويل الخلود والتأييد المذكورين . وحكى ابن التين عن غيره أن هذا الحديث ورد في حق رجل بعينه ، وأولى ما حل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الترمذي أن المعنى المذكور جزء فاعل ذلك إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه . قوله ( أحمد بن بشير أبو بكر ) هو السكوني المخوصى مولاهم ، ليس له عند البخاري سوى هذا الموضع ، قال ابن معين : لا بأس به ، هكذا روى عباس الدوري عنه ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : متروك ، ونعقب ذلك الخطيب بأنه أنسب على عثمان بأخر يقال له أحمد بن بشير لكن كنيته أبو جعفر ، وهو بغدادى من طبقة صاحب الترجمة ، وكان هذا هو السر في تسمية المصنف له ليمتاز عن قرينه الضعيف ، وقد تقدم شرح حديث سعد قريبا ، وقوله في أول السند : حدثنا محمد « كذا » لاكثر ، ووقع لابي نو

عن المستمل و محمد بن سلام ،

### ٥٧ - باب ألبان الأثن

٥٧٨٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني : « عن أبي

ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي نابٍ من السبع »  
قال الزهري : ولم أسمعه حتى أتيت الشام

٥٧٨١ - وزاد الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال : « سألتُه : هل تقوض أو تشرب ألبان

الأثن أو مرارة السبع أو أبوال الإبل ؟ فقال : قد كان المسلمون يتداون بها فلا يرون بذلك بأساً . فاما  
ألبان الأثن فقد بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عن لحومها ، ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى . وأما مرارة  
السبع قال ابن شهاب : أخبرني أبو إدريس الخولاني أن أبا ثعلبة الخشني أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن  
أكل كل ذي نابٍ من السباع »

**قوله** ( باب ألبان الأثن ) بضم الهمزة والمثناة الفوقانية بعدها نون جمع أتان . **قوله** ( حدثني عبد الله بن محمد )  
هو الجمعي ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( من السباع ) كذا للاكثر ، وللمستمل والسرخسي « من السبع » بلفظ  
الافراد والمراد الجنس . **قوله** ( قال الزهري ولم أسمعه حتى أتيت الشام ) تقدم الكلام على ذلك في الطب . **قوله**  
( وزاد الليث حدثني يونس عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وهذه الزيادة وصلها الذهبي في « الزهريات » وأوردها أبو  
نعيم في « المستخرج » مطولة من طريق أبي حمزة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد . **قوله** ( عن ابن شهاب قال  
وسأله هل تقوض ) هذه الجملة حالية ، ووقع في رواية أبي حمزة و سئل الزهري وأعرض الزهري في جوابه عن  
الوضوء فلم يجب عنه لشذوذ القول به ، وقد تقدمت في الطهارة الإشارة الى من أجاز الوضوء بالبن والحل . **قوله**  
( قد كان المسلمون ) في رواية أبي حمزة « أما أبوال الإبل فقد كان المسلمون » . **قوله** ( ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا  
نهى ) في رواية أبي حمزة « ولا أرى ألبانها إلا تخرج من لحومها » . **قوله** ( وأما مرارة السبع قال ابن شهاب حدثني  
أبو إدريس ) في رواية أبي حمزة « وأما مرارة السبع فانه أخبرني أبو إدريس ، والباقي مثله ، وزاد أبو حمزة  
في آخره ولم أسمعه من علمائنا ، فان كان رسول الله ﷺ نهى عنها فلا خير في مرارتها . ويؤخذ من هذه الزيادة أن  
الزهري كان يتوقف في صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز .  
وقال ابن بطل : استدلل الزهري على منع مرارة السبع بالنهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع ، ويلزمه مثل ذلك في  
ألبان الأثن ، وغفل رحمه الله عن الزيادة التي أضافها رواية أبي حمزة . وقد اختلف في ألبان الأثن ، فالجمهور على  
التحريم ، وعند المالكية قول في حلها من القول بحل أكل لحما ، وقد تقدم بسطه في الاطعمة

### ٥٨ - باب إذا وقع الثياب في الإناء

٥٧٨٢ - **حَرْشُ ثَيْبَةٍ** حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ مَوْلَى بَنِي تَمِيمٍ عَنْ هُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ « مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي لِنَا أَحَدِكُمْ فَلْيَقْبِمْسَهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ ، فَإِنْ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ »

**قوله** (باب إذا وقع الذباب في الإناء) الذباب بضم الميم والموحدتين وتخفيف ، قال أبو هلال العسكري : الذباب واحد والجمع ذباب كغربان ، والمامة تقول ذباب للجمع والواحد ذبابة يؤزن قراة ، وهو خطأ ، وكذا قال أبو حاتم السجستاني إنه خطأ ، وقال الجوهري : الذباب واحد ذبابة ولا تقل ذبابة ، ونقل في المحكم عن أبي عبيدة عن خفاف الأحمر تجوز ما زعم العسكري أنه خطأ ، وحكى سيوطي في الجمع ذب . وقرأته بخط البحري مضبوطاً بضم أوله والذئديد . **قوله** (عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم) هو عدني ، وأبوه يكنى أبا عتبة ، وما لعتبة في البخاري سوى هذا الموضع . **قوله** (عن عبيد بن حنن) مضى في بدء الخلق من طريق سليمان بن بلال عن عتبة ابن مسلم « أخبرني هيب بن حنين ، وهو بالمهلة والنونين مصغر وكنته أبو عبد الله . **قوله** (مولى بني زريق) براهي ثم راه ثم قاف مصغر ، وحكى الكلبي أن مولى زيد بن الخطاب ؛ وعن ابن عيينة أنه مولى الهباس ، وهو خطأ كأنه ظن أنه آخر عبد الله بن حنين وليس كذلك ، وما لعبيد أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث أورده في موضعين . **قوله** (إذا وقع الذباب) قيل ممي ذباباً لكثرة حركته واضطرابه ، وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعاً « عمر الذباب أربعون ليلة ، والذباب كله في النار إلا النحل » وسنده لا بأس به ، وأخرجه ابن عدي دون أوله من وجه آخر ضعيف ، قال الجاحظ : كونه في النار ليس تعذيباً له ، بل ليعذب أهل النار به . قال الجوهري : يقال أنه ليس شيء من الطيور يبلغ إلا الذباب . وقال أفلاطون : الذباب أحرق الأشياء ، حتى أنه يلقى نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكة . ويتولد من المفونة . ولا جفن الذبابة لصغر حدقتها ، والجفن يوصل الحدقة ، فالذبابة تصقل ببيد فلا تزال تمسح عينها . ومن عجيب أمره أن رجيمه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس . وأكثر ما يظلم في أماكن المفونة ، ومبدأ خلقه منها ثم من التوالد . وهو من أكثر الطيور سفاداً ، ربما بقى عامة اليوم على الأتني . ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعي : لأي علة خالق الذباب ؟ فقال : مذلة الملوك . وكانت ألحت عليه ذبابة ، فقال الشافعي : سألني ولم يكن عندي جواب فاستنبطته من الهيبة الحاصلة . وقال أبو محمد الماتقي : ذباب الناس يتولد من الزبل . وإن أخذ الذباب الكبير فقطعت رأسها وحك بجسدها الشجرة التي في الجفن حكاً شديداً أبرأته وكذا داء الثعلب . وإن مسح لسة الزنبور بالذباب سكن الوجع . **قوله** (في إناء أحدكم) تقدم في بدء الخلق بلفظ شراب ، ووقع في حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان . وإذا وقع في الطعام ، والتعبير بالإناء أشمل ، وكذا وقع في حديث أنس عند السباز . **قوله** (فليقبمسه كله) أمر بإرشاد لمقابلة الداء بالدواء . وفي قوله « كله » رفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه . **قوله** (ثم ليطرحه) في رواية سليمان بن بلال « ثم لينزع » وقد وقع في رواية عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة أنه حدثه قال « كنا عند أنس ، فوقع ذباب في إناء فقال أنس باصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثاً ثم قال : بسم الله . وقال : إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك » أخرجه الزاوي ورجاله ثقات ، ودواء حماد بن سلمة عن ثمامة فقال « عن أبي هريرة » ورجحها أبو حاتم ، وأما

الدارقطني فقال : الطريقتان محتملان . قوله ( فان في إحدى جناحيه ) في رواية أبي داود ، فان في أحد ، والجناح يذكر ويؤنث وقيل أنث باعتبار اليد ، وحزم الصغاني بأنه لا يؤنث وصوب رواية دأحد ، وحقيقته للطائر ، ويقال لغيره على سبيل المجاز كما في قوله ( واخفص لهما جناح الذل ) روقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأنه يتق بجناحه الذي فيه الداء ، ولم يقع لي في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره . لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجد يتق بجناحه الأيسر فعرف أن الايمن هو الذي فيه الشفاء ، والمناسبة في ذلك ظاهرة . وفي حديث أبي سعيد المذكور أنه يقدم السم ويؤخر الشفاء . ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به السم فيستغنى عن التخريج الذي تكلفه بعض الشراح فقال : أن في اللفظ مجازا وهو كون الداء في أحد الجناحين ، فهو إما من مجاز الحذف والتقدير فان في أحد جناحيه سبب داء ، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سببا له . وقال آخر يحتمل أن يكون الداء ما يعرض في نفس المرء من التكبر عن أكله حتى ربما كان سببا لترك ذلك الطعام وإنلافه ، والدواء ما يحصل من قبح النفس وحملها على التواضع . قوله ( وفي الآخر شفاء ) في رواية أبي ذر « وفي الأخرى » وفي نسخة « والأخرى » بحذف حرف الجر ، وكذا وقع في رواية سليمان بن بلال « في إحدى جناحيه داء والآخر شفاء » واستدل به لمن يميز العطف على معمولي عاملين كالإخفص ، وعلى هذا فيقرأ بخفض الآخر وينصب شفاء فعطف الآخر على الأول وعطف شفاء على داء ، والعامل في إحدى حرف في ، والعامل في داء إن ، وهما عاملان في الآخر وشفاء ، وسببويه لا يجهز ذلك ويقول : إن حرف الجر حذف وبقي العمل وقد وقع صريحا في الرواية الأخرى « وفي الأخرى شفاء » ويجوز دفع شفاء على الاستئناف . واستدل بهذا الحديث على أن الماء القليل لا ينجس بوقوع ما لا نفس له سائلة فيه ، ووجه الاستدلال كما رواه البيهقي عن الشافعي - أنه **يقلل** لا يأمر بغمس ما ينجس الماء إذا مات فيه لأن ذلك إفساد . وقال بعض من خالف في ذلك : لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمره برفق فلا يموت ، والحى لا ينجس ما يقع فيه كما صرح البغوي باستنباطه من هذا الحديث . وقال أبو العلي الطبري : لم يقصد النبي **ﷺ** بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة ، وإنما قصد بيان التدنؤ من ضرر الذباب ، وكذا لم يقصد بالنهي عن الصلاة في معاطن الأبل والأذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الخشوع لا يوجد مع الأبل دون الغنم . قلت : وهو كلام صحيح ، إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر ، فان الأسر بغمره يقتلوا صورا منها أن يغمره محترزا عن موته كما هو المدعى هنا ، وأن لا يحترز بل بغمره سواء مات أو لم يموت . ويتناول ما لو كفن الطعام حوا فان الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد ، فلما لم يقع التقييد حمل على العموم ، لكن فيه نظر لانه مطلق بصيغة فإذا قام الدليل على صورة معينة حل عليها . واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فقال : وود النص في الذباب فعده إلى كل ما لا نفس له سائلة ، وفيه نظر ، لجرأ أن تكون العلة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستنبطة . أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ، وهذه منصوصة ، وهذان المعنيان لا يوجدان في غيره فيبعد كون العلة مجرد كونه لادم له سائل ، بل الذي يظهر أنه جزء علة لآكلة كاملة انتهى . وقد رجح جماعة من المتأخرين أن ما بهم وقوحه في الماء كالذباب والبعوض لا ينجس الماء ، وما لا بهم كالمقارب ينجس ، وهو أقوى . وقال الخطابي : تكلم على هذا

الحديث من لاخلق له فقال : كيف يجتمع الشفاء والهداء في جناحي الذباب ، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء ، وما ألجأه الى ذلك ؟ قال : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ؛ فان كثيرا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة ، وقد أتب الله بينها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان ، وان الالهى لهم النحلة اتخذ البيت المعجيب الصنعة للتعميل فيه ، وألهم النحلة أن تدخر قوتها أو أن حاجتها ، وأن تكسر الحبة نصفين اثلا تستنبت ، لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر آخر . وقال ابن الجوزى : ما نقل من هذا القائل ليس بعجيب ، فانه النحلة تمسك من أعلاها وتلقى السم من أسفلها ، والحبة القائل سمها تدخل لحومها في الزباق الذى يماج به السم ، والذبابة تسحق مع الاثم لجلاء البصر . وذكر بعض حذائق الاطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الوم والحكة المارضة عن لسمه ، وهى بمنزلة السلاح له ، فاذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلحه ، فأمر الفارع أن يقابل تلك السمية بأودعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فتتقابل المادتان فيزول الضرر باذن الله تعالى . واستدل بقوله : ثم لينزع ، على أنها تنجس بالموت كما هو أصح القوانين للشافعى ، والقول الآخر كقول أبى حنيفة ، أنها لا تنجس ، والله أعلم

( غائمة ) اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثا ، الملق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقا والخالص ثلاثة وثلاثون ، وافقه مسلم على تحريرها سوى حديث أبى هريرة في نزول الداء والشفاء ، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث ، وحديث عائشة في الحبة السوداء ، وحديث أبى هريرة د فر من المجذوم ، وحديث أنس د رخص لاهل بيت في الرقية ، وحديثه أن أبا طلحة كواه ، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون ، وحديث أنس د اشف وأنت الشافى ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم ستة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٧- كتاب اللباس

١ - باب قول الله تعالى ( قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده ) ؟

وقال النبي ﷺ « كلوا واشربوا ولا تبسوا ونصدهم فوا ، في غير إسراف ولا سخبلة

وقال ابن عباس : كل ماشئت وللبنس ماشئت ، ما أخطأتك اثنتان : سرف أو سخبلة

٥٧٨٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم يفتخرونه عن

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا ينظر الله إلى من جبر ثوبه خيلاء ،

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب اللباس ) وقول الله تعالى ( قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده ) كذا للأكثر ، وزاد ابن لميم ( والطيبات من الرزق ) والنسفي ( قل من حرم زينة الله ) الآية .



وكانت أشار الى سبب نزول الآية ، وقد أخرجه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كانت قريش تطوف بالبيت عراة يصفرون ويصفقون ، فأنزل الله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله ﴾ الآية . وسنده صحيح ، وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد جياد عن أصحاب ابن عباس كعاصم وعطاء وغيرهما نحوه ، وكذلك عن إبراهيم النخعي والسدي والزهري وقتادة وغيرهم أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت وهم عراة . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كثير عن طاوس في هذه الآية قال : لم يأمرهم بالحرير والديباج ولكن كانوا اذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانزعته منه ، يعني فزات . وأخرج مسلم وأبو داود من حديث المسور بن مخرمة : سقط عنى ثوبى ، فقال النبي ﷺ : خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة . قوله ( وقال النبي ﷺ : كلوا واشربوا ولبسوا وتصدقوا ، في غير إسراف ولا مخيلة ) ثبت هذا التعليق المستعمل والسرخصي فقط وسقط الباقي . وهذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة ، ولم يصله في مكان آخر ، وقد وصله أبو داود الطيالسي والحاثر بن أبي أسامة في مسنديهما من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به ، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي ، وذكره الحارث ولم يقع في روايته وتصديقوا . وزاد في آخره ، فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده ، ووقع لنا موصولا أيضا في كتاب الشكر ، لابن أبي الدنيا بنحوه ، وأخرج الترمذي في الفصل الأخير منه . وهي الزيادة المشار إليها . من طريق قتادة بهذا الاسناد ، وهذا مصير من البخاري الى تقوية شيخه عمرو بن شعيب ، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع . وقد قلب هذا الاسناد بعض الرواة فصحف والد عمرو بن شعيب ، وقوله عن أبيه ، ذكر ابن أبي حاتم في العلل ، أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو عبيدة الحداد عن همام عن قتادة عن عمرو بن سعيد عن أنس فذكر هذا الحديث فقال : هذا خطأ ، والصواب عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ومناسبة ذكر هذا الحديث والأمر الذي بعده للآية ظاهرة ، لأن في التي قبلها ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ والإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ، وهو في الاتفاق أشهر ، وقد قال الله تعالى ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ﴾ وقال تعالى ﴿ فلا يسرف في القتل ﴾ والمخيلة بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وهو التكبر ، وقال ابن التين هي بوزن مفعلة من اختال إذا تكبر قال والخيلاء بضم أوله وقد يكسر مدودا التكبر . وقال الراغب : الخيلاء التكبر ينشأ عن فضيلة يراها الإنسان من نفسه ، والتخيل تصوير خيال الشيء في النفس ، ووجه الجمع في الإسراف والمخيلة أن الممنوع من تناوله أكلا ولبسا وغيرهما إما لمعنى فيه وهو مجاوزة الحد وهو الإسراف . وإما لتعبد بالحرير إن لم تثبت علة النهي عنه وهو الراجح ، ومجاوزة الحد تتناول مخالفة ما ورد به الشرع فيدخل الحرام ، وقد يستلزم الإسراف التكبر وهو المخيلة قاله المؤلف عبد الطيف البغدادي : هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدي الى الإللاف ويضر بالنفس اذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب وتضر بالآخرة حيث تكسب الآثم ، وبالدنيا حيث تكسب المقت من الناس . قوله ( وقال ابن عباس : كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك انتان : سرف أو مخيلة ) وصله ابن أبي شيبة في مصنفه والدينوري في المجالسة ، من رواية ابن عبيدة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس . أما ابن أبي شيبة فذكره بلفظه . وأما الدينوري فلم يذكر السرف . وأخرجه عبد الرزاق

عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه بلفظ : أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن صرف أو غيلة ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن ثور عن معمر به . وقوله « ما أخطأئك » كذا للجميع بآيات الحموة بعد الطاء ، وأورده ابن التين بحذفها قال : والصواب إثباتها . قال صاحب « الصحاح » ، أخطأت ولا نقل أخطيت ، ويعظم بقوله . ومعنى قوله ما أخطأئك أي تناول ما شئت من المباحات ما دامت كل خصلة من هاتين تجاوزك . قال الكرماني ويحتمل أن تكون « ما » نافية أي لم يوقمك في الخطأ الاثنان قلت : وفيه بعد ، ورواية معمر مرده حيث قال « ما لم تكن صرف أو غيلة » ، وقوله « أو » قال الكرماني أني بأو موضع الواو كقوله تعالى « ولا تطع منهم أفعاً أو كفوراً » على تقدير الثاني ، أي أن التفاهة الأمرين لا زم فيه . وحاصله أن اشتراط منع كل واحد منهما يستلزم اشتراط منهما مجتمعين بطريق الأولى ، قال ابن مالك : هو جائز عند أمن اللبس كما قال الشاعر :

فقالوا لنا اثنتان لابد منهما      صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قوله ( اسماعيل ) هو ابن أبي أريس . قوله ( عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم في الموطأ ) عن نافع وعن عبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم بتكرير « عن » وعند الترمذي من رواية معمر عن مالك « سمع كلهم يحدث » هكذا جمع مالك رواية الثلاثة ، وقد روى داود بن قيس رواية زيد بن أسلم عنه بزيادة قصة قال « أرسلني أبي إلى ابن عمر قلت : أدخل ؟ فعرف صوتي فقال : أي بني إذا جئت إلى قوم فقل : السلام عليكم ، فإن ردوا عليك فقل أدخل » قال « ثم رأى ابنه وقد انجر إزاره فقال : أرفع إزارك فقد سمعت » ، فذكر الحديث . وأخرجه أحمد والبخاري جميعاً عن سفیان بن عيينة عن زيد نحوه ، ساقه الحميدي ، واختصره أحمد ، وسميها الابن عبد الله بن وافر بن عبد الله بن عمر . وأخرجه أحمد أيضاً من طريق معمر عن زيد بن أسلم « سمعت ابن عمر » فذكره بدون هذه القصة ، وزاد قصة أبي بكر المذكورة في الباب الذي بعده ، وقصة أخرى لابن عمر تأتي بالإشارة إليها بعد بابين ، وحديث نافع أخرجه مسلم من رواية أيوب والبيهقي وأسماء بن زيد كلهم عن نافع قال مثل حديث مالك وزادوا فيه « يوم القيامة » . قلت : وهذه الزيادة ثابتة عند رواة « الموطأ » ، عن مالك أيضاً ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق القعنبي ، وأخرج الترمذي والنسائي الحديث من طريق أيوب عن نافع وفيه زيادة « أتيت بذيول النساء » ، وحديث عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن مسلم عنه وفيه « يوم القيامة » وكذا في رواية سالم وغير واحد عن ابن عمر كما سيأتي في الباب الذي بعده

٣ - باب من جر إزاره من غير خيلاء

٥٧٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » ، قال أبو بكر : يا رسول الله ، إن أحدنا يجر ثوبه خيلاء لا أن أتعاهد ذلك منه . فقال للنبي ﷺ : لست ممن يصنعه خيلاء .

٥٧٨٥ - حدثني محمد بن أحمد بن عبد الأعلى عن يونس بن الحسن « عن أبي بكر رضي الله عنه قال :

خَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَمِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ، قَامَ يَجْرُ ثَوْبُهُ مُسْتَعْجِلًا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، وَثَابَ النَّاسُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَبَعَثَ عَنْهَا. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا وَقَالَ: إِنَّ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ آيَاتٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْشِفَهَا.

**قوله** (باب من جر إزاره من غير خيلاء) أي فهو مستثنى من الوعيد المذكور، لكن إن كان لعذر فلا حرج عليه، وإن كان لعذر فيأتى البحث فيه. وقد سقطت هذه الترجمة لابن بطال. **قوله** (زهير بن معاوية) هو أبو خزيمة الجعفي. **قوله** (من جر ثوبه) سيأتى شرحه بعد ثلاثة أبواب. **قوله** (فقال أبو بكر) هو الصديق (إن أحد شق إزارى) كذا بالثنية للنفى والكشميني، ولغيرهما دشق بالافراد، والشق بكسر المعجمة الجانب ويطلق أيضا على النصف. **قوله** (يسترخى) بالخاء المعجمة، وكان سبب استرخائه تخافة جسم أبي بكر. **قوله** (الا أن أتاه ذلك منه) أي يسترخى إذا غفلت عنه، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم عند أحد أن إزارى يسترخى أحيانا، فسكان شدة كان ينحل إذا تحرك بمشي أو غيره بغير اختياره، فإذا كان عافضا عليه لا يسترخى لانه كلما كان يسترخى شدة. وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة قالت: كان أبو بكر أحق لا يستمسك إزاره يسترخى عن حقويه، ومن طريق قيس بن أبي حازم قال: دخلت على أبي بكر وكان رجلا نحيفا. **قوله** (لست بمن خيلاء) في رواية زيد بن أسلم: لست منهم، وفيه أنه لا حرج على من انجر إزاره بغير قصده مطلقا، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يكره جر الأزار على كل حال فقال ابن بطال هو من تشديداته، والا فقد روى هو حديث الباب فلم يخف عليه الحكم. قلت: بل كراهة ابن عمر محمولة على من قصد ذلك سواء كان عن غيلة أم لا، وهو المطابق لروايته المذكورة، ولا يظن بأن عمر أنه يؤخذ من لم يقصد شيئا وإنما يريد بالكراهة من انجر إزاره بغير اختياره ثم تهادى على ذلك ولم يتداركه وهذا متفق عليه، وإن اختلفوا هل الكراهة فيه للتنزيه أو للتحريم. وفي الحديث اعتبار أحوال الأشخاص في الأحكام باختلافها، وهو أصل مطرد غالبا. **قوله** (حدثني محمد) لم أره مندوبا لأحد من الرواة، وأغفلت التنبيه على هذا الموضع بخصوصه في المقدمة، وقد صرح ابن السكن في موضعين غير هذا بأن عمدا الراوى عن عبد الأعلى هو ابن سلام، فيحمل هذا أيضا على ذلك. وقد أخرجه الاسماهيلي من رواية محمد بن المثنى عن عبد الأعلى فيحتمل أن يكون هو المراد هنا واقعه أعلم. وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمله البصرى بالموحدة، ويونس هو ابن عبيد، والحسن هو البصرى، وقد تقدم الحديث في صلاة الكسوف مع شرحه، والغرض منه هنا قوله وقام يجر ثوبه مستعجلا، فإن فيه أن الجر إذا كان بسبب الإسراع لا يدخل في النهى، فيشعر بأن النهى يختص بما كان للخيلاء، لكن لا حجة فيه بأن قصر النهى على ما كان للخيلاء حتى أجاز لبس القميص الذى يجر على الأرض لطوله كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى. وقوله «وثاب الناس» بمثابة أى رجعوا الى المسجد بعد أن كانوا خرجوا منه.

٥٧٨٦ - **حدثني** إسحاقُ أخبرنا ابنُ مُعَيْلٍ أخبرنا عمرُ بنُ أبي زائدة أخبرنا عونُ بنُ أبي جُحَيْفَةَ عن أبيه أبي جُحَيْفَةَ قال . . . فرأيتُ بلالاً جاء بعنزة فركبها ، ثم أقام للصلاة ، فرأيتُ رسولَ الله ﷺ يخرج في حلة مشمرا ، فعلى ركعتين إلى العنزة ، ورأيتُ الناسَ والدوابَ يرونَ بينَ يديه من وراء العنزة » **قوله** ( باب التشمير في الثياب ) هو بالدين المعجمة وتشديد الميم : رفع أسفل الثوب . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه جزم بذلك أبو نعيم في « المستخرج » وابن شميل هو للنضر ، وعمر بن أبي زائدة هو الهمداني بسكون الميم السكوني أخو زكريا ، واسم أبي زائدة خالد ويقال هيرة . والهمز في البخاري أحاديث يسيرة . **قوله** ( قال فرأيت ) هكذا الأكثر هو معطوف على جل من الحديث ، فإن أوله « رأيتُ النبي ﷺ في قبة حراء من آدم ، الحديث ، وفيه » ثم رأيتُ بلالاً الخ ، هكذا أخرجه المصنف في أوائل الصلاة عن محمد بن عرصة عن عمر بن أبي زائدة ، فلما اختصره أشار إلى أن المذكور ليس أول الحديث . ووقع لكشمي في أوله « رأيت » وكذا في رواية النسفي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن النضر ، وأخرجه من وجه آخر عن إسحق قال أخبرنا أبو عامر العقدي حدثنا عمر بن أبي زائدة ، وذكر أن رواية إسحق عن النضر لم يقع فيها قوله « مشمرا ، ووقع في روايته عن أبي عامر ، وقد وقعت في الباب عن إسحاق عن النضر فيحتمل أن يكون إسحق هو ابن منصور ، ولم يقع لفظ « مشمرا » للاسماعيلي فإنه أخرجه من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عمه عمر بلفظ « وخرج النبي ﷺ كأنى أنظر إلى وبيص ساقيه » ثم قال : ررواه الثوري عن عون بن أبي جحيفة فقال في حديثه « كأنى أنظر إلى بريق ساقيه » قال الاسماعيلي : وهذا هو التشمير ويؤخذ منه أن النبي ﷺ عن كف الثياب في الصلاة محله في غير ذيل الأزار ، ويحتمل أن تكون هذه الصورة وقعت اتفاقا ، فإنها كانت في حالة السفر وهو على التشمير

#### ٤ - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار

٥٨٨٧ - **حدثني** آدمُ حدثنا شعبةُ حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار »

**قوله** ( باب ) بالنون ( ما أسفل من الكعبين فهو في النار ) كذا أطلق في الترجمة لم يقيد بالآزار كما في الحجب إشارة إلى التحميم في الأزار والقميص وغيرهما ، وكأنه أشار إلى لفظ حديث أبي سعيد ، وقد أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي سعيد ورجاله رجال مسلم ، وكأنه أعرض عنه لاختلاف فيه وقع على العلاء وعلى أبيه فرواه أكثر أصحاب العلاء عنه هكذا ، وخالفهم زيد بن أبي أنيسة فقال « عن العلاء عن نعيم الجمر عن أبي عمر » أخرجه الطبراني ، ورواه محمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمي جميعا عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة أخرجه النسائي ، وصحح الطريقتين النسائي ورجح الدارقطني الأول ، وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث أبي جري بالجيم والراء مصغر واسمه جابر بن سليم رفعه قال في أثناء حديث مرفوع « وارفع إزارك إلى نصف الساق » فإن أبيت قال الكعبين ، وإزارك وإسبال الإزار فإنه من الخيلة ، وإن الله لا يحب المخيلة ، وأخرج النسائي وصححه الحاكم

أيضا من حديث حذيفة بلفظ «الآزار الى أنصاف السابقين ، فان أبيت فأسفل ، فان أبيت فن وراء السابقين ، ولا حق للكعبين في الآزار ، . **قوله** ( من أبي هريرة ) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ، وسمعت سعيدا المقبري سمعت أبا هريرة ، . **قوله** ( ما أسفل من الكعبين من الآزار في النار ) « ما ، موصولة وبعض الصلة محذوف وهو كان ، وأسفل خبره ، وهو منصوب ويجوز الرفع ، أى ما هو أسفل وهو أفعال تفضيل ، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة بأسفل ، قال الخطابي : يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار ، فكفى بالثوب عن بدن لابس ، ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة ، وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه ، وتكون « من » بيانية ، ويحتمل أن تكون سببية ، ويكون المراد الشخص نفسه ، أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذي يسامت الآزار في النار ، أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين الخ ، أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أعمال أهل النار ، أو فيه تقديم وتأخير أى ما أسفل من الآزار من الكعبين في النار ، وكل هذا استبعاد عن قائله لوفور الآزار حقيقة في النار ، وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد « ان نافعا سئل عن ذلك فقال : وما ذنب الشاب ؟ بل هو من القدمين ، اه . لكن أخرج الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر قال « رأيت النبي ﷺ أسبلت إزارى فقال : يا ابن عمر ، كل شيء يمس الأرض من الثياب في النار » وأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن مسعود أنه « رأى أعرابيا يصل قد أسبل فقال : المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام ، ومثل هذا لا يقال بالرائى ، فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره ، ويكون من وادى ( انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ) ، أو يكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة الى أن الذي يتعاطى المعصية أحق بذلك : **قوله** ( في النار ) في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب وسمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : ماتحت الكعبين من الآزار في النار ، بزيادة فاء ، وكأنها دخلت لتضمين ما معنى الشرط أى ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله ، وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه « كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار » وله من حديث عبد الله بن مغفل رفعه « أزرة المؤمن الى أنصاف السابقين ، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين ، وما أسفل من ذلك في النار » وهذا الاملاق محمول على ما ورد من قيد الخلاء ، فهو الذي ورد فيه الوعيد بالاتفاق ، وأما مجرد الاسبال فسيأتى البحث فيه في الباب الذى يليه ، ويستثنى من إسبال الإزار مطلقا ما أسبله الضرورة كن يكون بكعبيه جرح مشلا يؤذيه الذباب مثلا ان لم يستره بازاره حيث لا يجد غيره ، نبه على ذلك شيخنا في « شرح الترهذى » واستدل على ذلك بأذنه ﷺ لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحرير من أجل الحسنة ، والجامع بينهما جواز تعاطى ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداوى ، ويستثنى أيضا من الوعيد في ذلك النساء كما سيأتى البحث فيه في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى

### ٥ - باب من جر ثوبه من الخلاء

٥٧٨٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول

الله ﷺ قال : لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره بطرا ،

٥٧٨٩ - **حديثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة يقول « قال النبي ﷺ - أو

قال أبو القاسم ﷺ - : بينما رجل يمشي في حلة تمجبه نفسه ، مرجل جهته ، إذ خسف الله به ، فهو يتجبلجل إلى يوم القيامة ،

٥٧٩٠ - **حديثنا** سعيد بن عفيرة قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن

سالم بن عبد الله أن أباة حدثه « أن رسول الله ﷺ قال : بينما رجل يمر إزاره إذ خسف به ، فهو يتجبلجل في الأرض إلى يوم القيامة » . تابعه يونس عن الزهري . ولم يرقه شعيب عن أبي هريرة . حدثني عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير أخبرنا أبي عن عمر بن جرير بن زيد قال « كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة سمع النبي ﷺ . . نحوه ،

٥٧٩١ - **حديثنا** مطر بن الفضل حدثنا شعبة حدثنا شعبة قال أقيت محارب بن دثار على فرس وهو

يأتي مكانه الذي يقضي فيه ، فسأله عن هذا الحديث ، فحدثني فقال « سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : من جر ثوبه خفية لم ينظر الله إليه يوم القيامة . فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزارا ولا قيصا » . تابعه جبلة بن سحيم وزيد بن أسلم وزيد بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله . وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة ابن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ « من جر ثوبه خيلا ،

**قوله** ( باب من جر ثوبه من الخيلاء ) أي بسبب الخيلاء ، أورد فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة بلفظ « لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطرا ، ومثله لأبي داود والنسائي في حديث أبي سعيد المذكور قريبا . والبطر بموحدة ومهمل مفتوحين قال عياض : جاء في الرواية « بطرا » بفتح الطاء على المصدر وبكسرهما على الحال من فاعل جر أي جرهم تركبرا وطفغيانا ، وأصل البطر الطفغيان عند النعمة ، واستعمل بمعنى التكبر . وقال الراغب : أصل البطر دهمش يعترى المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحقوقها . **قوله** ( لا ينظر الله ) أي لا يرحمه ، فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازا ، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية ، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة . وقال شيخنا في « شرح الترمذي » هب عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقته ، فالرحمة والمقت مسببان عن النظر . وقال الكرماني : نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية ، لأن من اعتد بالخص الصفات إليه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاحسان وإن لم يكن هناك نظر ، ولمن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تقلب الحدة والله منزّه عن ذلك ، فهو بمعنى الاحسان مجاز عما وقع في حق غيره كناية ، وقوله

« يوم القيامة » ، إشارة الى أنه محل الرحمة المستمرة ، بخلاف رحمة الدنيا فانها قد تنقطع بما يتجدد من الحوادث .  
ويؤيد ما ذكر من محل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري « ان رجلا من كان قبلكم لبس بردة فتبخر فيها ، فنظر الله اليه فقتله ، فأمر الأرض فأخذته » الحديث . قوله ( من ) يتناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا ، بل المخصوص ، وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرج النسائي والترمذي وصححه من طريق أبيوب عن نافع بن ابن عمر متصلا بحديثه المذكور في الباب الأول ، فقالت أم سلمة : فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ فقال : يرخين شبرا ، فقالت : اذا تنكشف أفدامهن ؟ قال : فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه ، ألفظ الترمذي . وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوهم ، فانها ليست عنده ، وكان علينا أحرص من هذه الزيادة الاختلاف فيما على نافع ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق أبي بكر بن نافع والنسائي عن طريق أبيوب بن موسى ومحمد بن إسحق ثلاثهم عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، وأخرجه النسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفيه اختلافات أخرى ، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أبي الصديق عن ابن عمر قال « وخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين شبرا ، ثم استردته فوادهن شبرا ، فكان يرسلن الينا فنذرعهن ذراعا » وأقادت هذه الرواية قدر الذراع المأذون فيه وأنه شبران بشبر اليد المعتدلة ، ويستفاد من هذا الفهم التعقب على من قال : ان الأحاديث المطابقة في الزجر عن الإسبال مقيدة بالأحاديث الأخرى المصرحة بمن فعله خيلاء ، قال النووي : ظواهر الأحاديث في تقييدها بالجزم خيلاء يقتضي أن التحريم مختص بالخيلاء ، ووجه التعقب أنه لو كان كذلك لما كان في استفسار أم سلمة عن حكم النساء في جرد ذيولهن معنى ، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقا سواء كان عن غيلة أم لا ، فسأت عن حكم النساء في ذلك لاحتياجهن الى الإسبال من أجل ستر العورة ، لأن جميع قدمها عورة ، فبين لها أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط وقد نقل هياض الاجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء ، ومراده منع الإسبال لتفريقه ﷺ أم سلمة على فهمها . الا أنه بين لها أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال ، وتبيينه القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن كما بين ذلك في حق الرجال . والحاصل أن للرجال حالين : حال استحباب ، وهو أن يقتصر بالازرار على نصف الساق وحال جواز وهو الى الكعبين . وكذلك للنساء حالان حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر وحال جواز بقدر ذراع . ويؤيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في الأوسط « من طريق معتمر عن حميد عن أسد « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة من عقبها شبرا وقال : هذا ذيل المرأة » وأخرجه أبو يعلى بلفظ « شبر من ذيلها شبرا أو شبرين وقال لا تزدن على هذا » ولم يسم فاطمة . قال الطبراني : تفرد به معتمر عن حميد . قلت : و « أو » شك من الراوي ، والذي جزم بالشبر هو المعتمد ، ويؤيد ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة شبرا » ويستنبط من سياق الأحاديث أن التقييد بالجزم خرج للثالب ، وأن الجزم والتبخر مذموم ولو لم يشر ثوبه ، والذي يجمع من الأدلة أن من قصد بالملبوس الحسن إظهار نعمة الله عليه مستحضرا لما شاكرها عليها غير محقر لمن ليس له مثله لا يضره ما لبس من المباحات ، ولو كان في غاية النقاسة . ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود « ان رسول الله ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة

من كبر ، فقال رجل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة ، فقال : ان الله جميل يحب الجمال ، الأكبر بطر الحق وغط الناس . وقوله « وغط » بفتح المعجمة وسكون الميم ثم مهملة : الاحتقار . وأما ما أخرجه الطبري من حديث علي « ان الرجل يحب أن يكون ثوبه أجود من ثوبه صاحبه » ، فيدخل في قوله تعالى ( تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ) الآية فقد جمع الطبري بينه وبين حديث ابن مسعود بأن حديث علي « محمول على من أحب ذلك ليعظم به على صاحبه » ، لأن أحب ذلك ابتهاجا بنعمة الله عليه ، فقد أخرج الترمذي وحسنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه « ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » ، وله شاهد عند أبي يعلى من حديث أبي سعيد ، وأخرج النسائي وأبو داود وصححه ابن حبان والطحاكي من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك الجهشي عن أبيه « ان النبي ﷺ قال له وراءك الثياب : إذا أتاك الله مالا فلا يرثه عليك ، أي بأن يلبس ثيابا تليق بحاله من النفاضة والنظافة ليعرفه المحتاجون للطلب عنه ، مع مراعاة القصد وترك الاسراف جميعا بين الادلة . ( تسكئة ) : الرجل الذي أهم في حديث ابن مسعود هو سواد بن عمرو الانصاري ، وأخرجه الطبري من طريقه ، ووقع ذلك جماعة غيره . الحديث الثاني ، قوله ( قال النبي ﷺ ) ، أو قال أبو القاسم ( ﷺ ) شك من آدم شيخ البخاري ، وقد أخرجه مسلم من رواية غندر وغيره عن شعبة فقالوا « عن النبي ﷺ » ، وكذا أخرجه من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد . قوله ( بينما رجل ) زاد مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « من كان قبلكم » ، ومن ثم أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل كما مضى ، وخفي هذا على بعض الشراح ، وقد أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد وأبو يعلى من حديث أنس وفي روايتهما أيضا « من كان قبلكم » ، وبذلك جزم النووي ، وأما ما أخرجه أبو يعلى من طريق كريب قال « كنت أقود ابن عباس فقال : حدثني العباس قال : بينما أنا مع رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل يقبخر بين ثوبين ، الحديث فهو ظاهر في أنه وقع في زمن النبي ﷺ فسند ضعيف ، والأول صحيح ، ويحتمل التعدد ، أو الجمع بأن المراد من كان قبل المخططين بذلك كأبي هريرة ، فقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وأصله عند أحمد وسلم « أن رجلا من قريش أتى أبا هريرة في حلة يتبخر فيها فقال : يا أبا هريرة إنك تسكر الحديث ، فهل سمعته يقول في حلتى هذه شيئا ؟ فقال : والله إنكم لتؤذوننا ، ولولا ما أخذ الله على أهل الكتاب ليبينته للناس ولا يكتمونه ما حدثتكم بشيء » ، سمعت ، فذكر الحديث وقال في آخره « فوالله ما أدري لعله كان من قومك » ، وذكر السهيلي في « مهمات القرآن » في سورة الصافات عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الهزن وأنه من أعراب فارس . قلت : وهذا أخرجه الطبري في التاريخ من طريق ابن جريج عن شعيب الجبلي وجزم الكلاباذي في « معاني الاخبار » بأنه قارون ، وكذا ذكر الجوهري في « الصحاح » ، وكان المستند في ذلك ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس بسند ضعيف جدا قالوا « خطبنا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث الطويل وفيه « ومن لبس ثوبا فاختال فيه خسف به من شفير جهنم فيتجامل فيها » لأن قارون لبس حلة فاختال فيها خسف به الأرض فهو يتجامل فيها إلى يوم القيامة . وروى الطبري في التاريخ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال « ذكر لنا أنه يخسف بقارون كل يوم قامة » ، وأنه يتجامل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة . . قوله ( يمشى في حلة ) الحلة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، وقيل أزار ورداء وهو الأشهر ، ووقع في رواية الأعرج وهما جميعا عن أبي هريرة عند مسلم « بينما رجل يقبخر في ثوبيه » . قوله



( تعجبه نفسه ) في رواية الربيع بن مسلم ، فأعجبته جمته وبرداءه ، ومثله لأحمد في رواية أبي رافع ، وفي حديث ابن عمر ، بينما رجل يمر إزاره ، هكذا هنا ، وتقدم في أواخر ذكر بني إسرائيل بزيادة من الخيلاء ، والاقتصار على الإزار لا يدفع وجود الرداء ، وإنما خص الإزار بالذكر لانه هو الذي يظهر به الخيلاء غالباً . ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد وأنس عند أبي يعلى ، وخرج في بردين مختلفين فيما ، قال الفرطبي : أعجاب المرء بنفسه هو ملاحظته لها بعين السكال مع نسيان نعمة الله ، فإن احتقر غيره مع ذلك فهو الكبر المذموم . قوله ( سرجل ) بتشديد الجيم ( جمته ) بضم الجيم وتشديد الميم هي مجتمع الشعر إذا تدلى من الرأس إلى المنكبين وإلى أكثر من ذلك ، وأما الذي لا يتجاوز الأذنين فهو الوفرة ، وترجيل الشعر تسريحه ودهنه . قوله ( إذ خسف الله به ) في رواية الأعرج : خسف الله به الأرض ، والاول أظهر في سرعة وقوع ذلك به . قوله ( فهو يتجلجل إلى يوم القيامة ) في حديث ابن عمر فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة ، وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم وهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة ، ومثله في رواية أبي رافع ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ، حتى يوم القيامة ، والتجلجل بهمين التحرك ، وقبل المجاملة المحركة مع صوت ، وقال ابن دريد : كل شيء خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته . وقال ابن فارس : التجلجل أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد ويندفع من شق إلى شق ، فالجني يتجلجل في الأرض أى يتزل فيها مضطرباً متدافعاً . وحكى عياض أنه روى يتجلجل ، بجم واحدة ولام ثقيلة وهو بمعنى يتغلى ، أى تغطيه الأرض . وحكى عن بعض الروايات أيضاً يتخايل ، بخلاف من جهةتين واستبعدها إلا أن يكون من قولهم خلخلت العظام إذا أخذت ماعليه من اللحم ، وجاء في غير الصحيحين يتجلجل ، بخلاف من جهةتين . قلت : والكل تصحيف إلا الأول ، ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تأكل جسد هذا الرجل فيمكن أن بلغوه فيقال : كافر لا يبلى جسده بعد الموت . قوله ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهرى ) وروايته مقدمة موصولة في أواخر ذكر بني إسرائيل . قوله ( ولم يرفعه شعيب عن الزهرى ) وصله الاسماعيل من طريق أبي اليان عنه بنامه ولفظه : جاز إزاره مسبلاً من الخيلاء . الحديث الثالث ، قوله ( وهب بن جرير حدثنا أبي ) هو جرير بن أبي حازم بن زيد اللادى . قوله ( عن عمه جرير بن زيد ) هو أبو سلة البصرى قاله أبو حاتم الرازى ، وليس لجرير بن زيد في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهرى فقال عن سالم عن أبي هريرة والزهرى يقول : عن سالم عن أبيه ، لكن قوى عند البخارى أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة مما لشدة اتفاق الزهرى ومعرفة حديث سالم ولقول جرير بن زيد في روايته : كنت مع سالم على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة : قالها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه . ووقع عند أبي نعيم في المستخرج : من طريق علي بن سعيد عن وهب بن جرير : فر به شاب من قریش يمر إزاره فقال : حدثنا أبو هريرة ، وهذا أيضاً مما يقرى أن جرير بن زيد ضبطه ، لأن مثل هذه القصة لا ينى هريرة قد رواها أبو رافع عنه كما قدمت أن مسلماً أخرجه كذلك ، وقد أخرجه النسائي في الزينة من السنن . من رواية هلى بن المدينى عن وهب بن جرير هذا السند فقال في روايته : عن سالم بن عبيد الله بن عمر عن أبي هريرة ، وأورده ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن عمر عن أبي هريرة ، وهو وم نه عليه الموى ، وكأنه وقع في نسخته تصحيف ، ابن عبد الله ، فصارت عن عبد الله بن عمر . قوله ( سمع النبي ﷺ نحوه ) في رواية أبي ليم المذكورة . وسمعت رسول الله ﷺ يقول بينما رجل يتبختر في حلة تعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم

القيامة . ذكر طرق أخرى للحديث الثاني : قوله ( محارب ) بالمهملة والموحدة وزن مقاتل ، وذاñar بكسر المهملة وتخفيف المثلثة . قوله ( مسكاه الذي يقضى فيه ) كان محارب قد ولى قضاء الكوفة ، قال عبد الله بن إدريس الأودي عن أبيه : رأيت المحكم ومحمدا في مجلس قضائه ، وقال سماك بن حرب : كان أهل الجاهلية إذا كان في الرجل ست خصال سودره : الحلم والعقل والسخاء والشجاعة والبيان والنواضع ، ولا يمكن في الإسلام إلا بالعفاف ، وقد اجتمع في هذا الرجل ، يعني محارب بن دثار ، وقال الداودي : لعل ركوبه الفرس كان لينظف به الكفار ويرهب به العدو . وتعبه ابن الزين بأن ركوب الخيل جائز فلا معنى للاعتذار عنه . قلت : لكن المشي أقرب إلى النواضع ، ويحتمل أن منزله كان بعيدا عن منزل حكمه . قوله ( فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزارا ولا قميصا ) كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار ، وجواب محارب حاصله أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي واستغفبه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال : الإزار في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئا خيلاء . الحديث كحديث الباب . وعبد العزيز فيه مقال . وقد أخرج أبو داود من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال : ما قال رسول الله ﷺ في الإزار فهو في القميص . وقال الطبري : إنما ورد الخبر بلفظ الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانوا يلبسون الإزار والردية . قلنا لابس الناس القميص والردية كان حكمها حكم الإزار في النهي . قال ابن بطال : هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالثوب ، فإنه يشمل جميع ذلك ، وفي تصوير جر العمامة نظر ، إلا أن يكون المراد ما جرت به عادة العرب من إرخاء العذبات ، فهما زاد على العادة في ذلك كان من الأسبال . وقد أخرج النسائي من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه عن النبي ﷺ : كأنني أظفر الساعة إلى رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة قد أرخى طرفها بين كتفيه ، وهل يدخل في الزجر عن جر الثوب أطويل أحكام القميص ونحوه ؟ محل نظر ، والذي يظهر أن ما أطالنا حتى خرج عن العادة كما يفعله بعض المجازين دخل في ذلك . قال شيخنا في شرح الترمذي : ما من الأرض منها خيلاء لا شك في تحريمه . قال : ولو قيل بتحريم ما زاد على المعتاد لم يكن بعيدا ، ولكن حدث الناس اصطلاح بتطويلها ، وصار لكل نوع من الناس شعار يعرفون به ، ومهما كان من ذلك على سبيل الخيلاء فلا شك في تحريمه ، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ما لم يصل إلى جر الذيل الممنوع . ونقل عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسمعة . قالت : وسأذكر البحث فيه قريبا . قوله ( نأبئة جبلة ) بفتح الجيم والموحدة ( ابن عجم ) بهمزتين مصغر ، وقد وصل روايته النسائي من طريق شعبة عنه عن ابن عمر بلفظ : من جر ثوبا من ثيابه من خيلة فإن الله لا ينظر إليه ، وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن محارب بن دثار وجبلة بن عجم جميعا عن ابن عمر ولم يستللفه . قوله ( وزيد بن أسلم ) تقدم الكلام عليه في أول اللباس . قوله ( وزيد بن عبد الله ) أي ابن عمر يعني تابعا لمحارب بن دثار في روايته عن ابن عمر بلفظ : الثوب ، لا بلفظ الإزار ، جزم بذلك الاسماعيل ، ولم تقع لي رواية زيد موصولة بعد . وقد أخرج أبو حنيفة هذا الحديث من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله عن أبيه بلفظ : انت الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة ، وسيأتي لمسلم مقروفا بسلم ونافع ، وأخرج البخاري من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد عن جده حديثا آخر ، فقلل مراده

بقوله هنا عن أبيه جده والله أعلم . قوله ( وقال الحديث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله ) وصله مسلم عن قتبية عنه ، ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث مالك ، وأخرجه النسائي عن قتبية فذكره بلفظ الثوب ، وكذا أخرجه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله ( وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : من جر ثوبه خيلاء ) أما رواية موسى بن عقبة فتقدمت في أول الباب الثاني من كتاب اللباس ، وأما رواية عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عمرو صلها مسلم من طريق ابن وهب . أخرني عمر بن محمد عن أبيه وسالم ونافع عن ابن عمر ، بلفظ والذي يجر ثيابه من الخيلاء الحديث . وأما رواية قدامة بن موسى وهو ابن عمر بن قدامة بن مظلوم الحمصي وهو مدني تابعي صغير وكان إمام المسجد النبوي وليس له في البخاري سوى هذا الموضع فوصلها أبو هروان في صحيحه ، ووقعت لنا بعلو في د الثقبنيات ، بلفظ حديث مالك المذكور أول كتاب اللباس . قلت : وكذا أخرجه مسلم من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن سالم ، وقد رواه جماعة عن ابن عمر بلفظ : من جر إزاره ، منهم مسلم بن يثاق بفتح التحتية وتشديد النون وآخره قاف ومحمد بن عباد بن جعفر كلاهما عند مسلم وعطية العوفي عند ابن ماجه ، ورواه آخرون بلفظ : الإزار ، والرواية بلفظ : الثوب ، أشمل والله أعلم . وفي هذه الأحاديث أن إقبال الإزار للخيلاء كثيرة ، وأما الأسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضا ، لكن استدلل بالتقييد في هذه الأحاديث بالخيلاء على أن الإحلاق في الزجر الوارد في ذم الأسبال محمول على المقيد هنا ، فلا يحرم الجر والأسبال إذا سلم من الخيلاء . قال ابن عبد البر : مفهومه أن الجر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد ، إلا أن جر القميص وغيره من الثياب مذموم على كل حال . وقال النووي : الأسبال تحت الكعبين للخيلاء ، فإن كان لغيرها فهو مكروه ، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجر للخيلاء ولغير الخيلاء ، قال : والمستحب أن يكون الإزار إلى نصف الساق ، والجائز بلا كراهة ما تحته إلى الكعبين ، وما نزل عن الكعبين ممنوع منع تحريم أن كان للخيلاء . والأفصح تنزيه ، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الأسبال مطلقة فيجب تقييدها بالأسبال للخيلاء انتهى . والنص الذي أشار إليه ذكره البويطي في مختصره عن الشافعي قال : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف لقول النبي ﷺ لا يكره ، وقوله : خفيف ليس صريحا في نفي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة لجر خيلاء ، فأما لغير الخيلاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لابسته لم يكن يسدله فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما أن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر ، وإن كان الثوب زائدا على قدر لابسته فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف فينتهي إلى التحريم ، وقد يتجه المنع فيه من جهة التشبه بالنساء وهو ممكن فيه من الأول ، وقد صحح الحاكم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لعن الرجل يلبس لبسة المرأة ، وقد يتجه المنع فيه من جهة أن لابسته لا يأمن من تعلق النجاسة به ، وإلى ذلك يشير الحديث الذي أخرجه الترمذي في الشمائل ، والنسائي من طريق أشعث بن أبي الشعثاء - واسم أبيه سليم - المحارب عن عمته واسمها رم بضم الراء وسكون الهاء . وهي بنت الأسود بن حنظلة عن عمها واسمها عبيد بن خالد قال : كنت أمشي وعليّ برد أجبره ، فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أتني وأبني ، فنظرت فإذا هو النبي ﷺ ، فقلت : إنما هي بردة ملحاء ، فقال : أما لك في أسوة ؟ قال : فنظرت فإذا إزاره إلى أنصاف ساقيه ، وسنده قبالها جيد ، وقوله : ملحاء . يفتح الميم وبهمة قبلها سكن مبدودة أي فجاء خطوط سود وبيض ، وفي قصة قتل عمر أنه قال لثياب الذي دخل عليه : ارفع ثوبك فإنه

أننى لثوبك وأنتى لربك ، وقد تقدم فى المناقب ، وبوجه المنع أيضا فى الإسبال من جهة أخرى وهى كونه مظنة الخيلاء ، قال ابن العرى : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ، ويقول لا أجره خيلاء ، لأن النهى قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكما أن يقول لا أمثله لأن تلك العلة ليست فى ، فاتها دعوى غير مسلمة ، بل إبطائه ذلة على تكبره اه ملخصا . وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصد اللابس الخيلاء ، وبثوبه ما أخرجه أحد بن منيع من وجه آخر عن ابن عمر فى أثناء حديث رفعه « وإياك وجر الأزار فان جر الأزار من الخيلاء » وأخرج الطبرانى من حديث أبى أمامة « بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زرارة الانصارى فى حلة إزار ورداء قد أسبل ، فحمل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك ، حتى سمعنا عمرو فقال : يا رسول الله إني حش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل ، الحديث . وأخرجه أحد من حديث عمرو نفسه لكن قال فى روايته « عن عمرو بن فلان » وأخرجه الطبرانى أيضا فقال « عن عمرو بن زرارة » وفيه « وضرب رسول الله ﷺ بأربع أصابع تحت ركة عمرو فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، الحديث ورجاله ثقات وظاهره أن حمرا المذكور لم يقصد بإسباله الخيلاء ، وقد منعه من ذلك لكونه مظنة ، وأخرج الطبرانى من حديث الشريد الثقفى قال « أبصر النبي ﷺ رجلا قد أسبل إزاره فقال : ارفع إزارك ، فقال : إني أحذف ناصطك وكتفاي ، قال : ارفع إزارك ، فكل خلق الله حسن ، وأخرجه مسدد وأبو بكر بن أبى شيبة من طرق عن رجل من ثقف لم يسم ، وفى آخره « ذاك أنجب مما يسافك » وأما ما أخرجه ابن أبى شيبة عن ابن مسعود بسند جيد « أنه كان يسبل إزاره ، فقيل له فى ذلك فقال : إني حش الساقين ، فهو محمول على أنه أسبله زيادة على المستحب ، وهو أن يكون إلى نصف الساق ، ولا يظن به أنه جاوز به الكعبين والتعليل يرشد إليه ، ومع ذلك فلمعه لم تبلغه قصة عمرو بن زرارة والله أعلم . وأخرج النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث المغيرة بن شعبه « رأيت رسول الله ﷺ أخذ برداء سفيان بن سويل وهو يقول : يا سفيان لا تسبل ، فان الله لا يحب المسبلين »

## ٦ - باب الإزار للهدب

وَبُذِكِرَ عن الزهرى وأبى بكر بن محمد وحمزة بن أبى أسيد ومعاوية بن هب الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهدبة ٥٧٩٢ - حدثنا أبو الجمان أخبرنا شبيب عن الزهرى أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها - زوج النبي ﷺ - قالت « جاءت امرأة رفاعة القرظى رسول الله ﷺ وأنا جالسة وعندى أبو بكر فقالت : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعة فطلقني فبنت طلاقى ، فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله مائة يا رسول الله إلا مثل الهدبة - وأخذت هدبة من جلبابها - فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب لم يؤذن له - قالت فقال خالد : يا أبا بكر ، ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ ؟ أفلا والله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبتس . فقال لما رسول الله ﷺ : لعنك ربدين أن ترجعى إلى رفاعة ، لا ، حتى

يذوق عُسَلَتَكَ وَتَذوقِي عُسَلَتَهُ . فصار سنة بعده ،

**قوله** ( باب الاذار المذهب ) بidal جملة ثقيلة مفتوحة ، أى الذى له هذب ؛ وهى اطراف من سدى بغير لحة ربما فسد بها التجمل ، وقد تقتل صيانة لها من الفساد ، وقال الدردى : هى ما يبقى من الخيوط من اطراف الاردية . **قوله** ( ويذكر عن الزهرى وأبى بكر بن محمد وحمة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مذهب ) قال ابن التين : قيل يريد أنها غير مكشوفة الأسفل ، وهذه الآثار لم يقع لى أكثرها موصولا . أما الزهرى فهو ابن شهاب الامام المعروف ، وأما أبو بكر بن محمد فهو ابن عمرو بن حزم الانصارى قاضى المدينة ، وأما حمة بن أبى أسيد وهو بالتصغير الانصارى الساعدى فوصله ابن سعد قال « أخبرنا ممن بن عيسى حدثنا سطة ابن ميثون مولى أبى أسيد قال : رأيت حمة بن أبى أسيد الساعدى عليه ثوب مفتول المذهب . وسنة هذا لم يزد البخارى فى ترجمته على ما فى هذا السند . وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأما معاوية بن عبد الله بن جعفر أى ابن أبى طالب فهو مدنى تابعى ما له فى البخارى سوى هذا الموضوع ، ثم ذكر حديث عائشة فى قصة امرأة رطلحة ، والقرضى منه قولها « ما معى الامثل المذهب » وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطلاق ، والمراد بالمذهب الخصلة من المذهب . ووقع فى هذا الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث أبى جري جابر بن سليم قال « أتيت النبى ﷺ وهو محتب بمسلة ، وقد وقع هدها على قدميه ، وقوله فى آخر هذه الطريق « فصار سنة بعده ، فى رواية السكتفنى « بعد » بغير ضمير ، وهو من قول الزهرى فيما أحسب

## ٧ - باب الأردية . وقال أنس جند أعرابي رداه لنبى ﷺ

٥٧٩٣ - **حدثنا** عهدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن قزهرى أخبرنى على بن حسين أن حسين بن على أخبره « أن علىا رضى الله عنهم قال . . فدعا النبى ﷺ بردائه فارتدى به ثم انطلق يمشى ، واتبعته أما وزيد ابن حارثة حتى جاء البيت الذى فيه حمة فاستأذن ، فأذنوا لهم . . »

**قوله** ( باب الاردية ) جمع رداء بالمذ وهو ما يوضع على العائق أو بين السكتفين من الثياب على أى صفة كان . **قوله** ( وقال أنس جند أعرابي رداه لنبى ﷺ ) بهم ومرحدة ومعجمة . وهذا طرف من حديث وصله المؤلف بعد أبواب فى « باب البرود والخبرة » ثم ذكر طرقا من حديث على قال « فدعا النبى ﷺ بردائه فارتدى ، وهو طرف من حديثه فى قصة حمة والشافقين ، وقد تقدم بتامه فى فرض الخس ، وقوله « فدعا » عطف على ما ذكر فى أول الحديث وهو قول على « كان لى شارف من أصبى من المغنم يوم بدر » الحديث بطوله وقوله هنا « فاستأذن فاذنوا لهم » كذا الأكثر بصيغة الجمع والمراد حمة ومن معه ، وفى رواية المستطلى « فاذن » بالافراد والمراد حمة لكونه كان كبير القوم

## ٨ - باب لبس القميص ، وقول الله تعالى حكاية عن يوسف :

( اذمهموا بقميصى هذا ، فألقوه على وجه أبى يأتى بهدا )

٥٧٩٤ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** حماد عن أبوبن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال النبي ﷺ : لا يلبس المحرم اللقيص ، ولا السراويل ، ولا البرنس ، ولا الخفين ، إلا أن لا يجده للثقلين فليلبس ما هو أسفل من السكعين »

٥٧٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن عثمان أخبرنا ابن عيينة عن عمرو سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أني سمعت النبي ﷺ يقول : ما أدخل قبره ، فأسره به فأخرج ووضع على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه ، وألبسه قميصه . قاله أعلم »

٥٧٩٦ - **حدثنا** صدقة أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر قال « لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أعطني فيصك أكفنه فيه . وصل عليه واستغفر له . فأعطاه قميصه وقال له : إذا فرغت منه فأذنا . فلما فرغ أذنه به ، فجاء ليصلي عليه ، فجدبه عمر فقال : أليس قد نهاك الله أن تصل على المنافقين فقال ( استغفر لهم أولا استغفر لهم ، إن نستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) فزات ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) فترك الصلاة عليهم »

**قوله** ( باب لبس القميص ، وقال الله تعالى حكاية عن يوسف ) اذهبوا بقيصى هذا فألقوه على وجه أبي ) كأنه يشير إلى أن لبس القميص ليس حادثا ، وإن كان الشائع في العرب لبس الأزار والرداء . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر فيما يلبس المحرم من الثياب ، وقد مضى شرحه في الحج مستوفى ، وفيه « لا يلبس المحرم القميص ، وفيه دلالة على وجود القمصان حينئذ . والثاني حديث جابر في قصة موت عبد الله بن أبي . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن عثمان ) هو المروزي الملقب بعبان ، زاد القابض « عبد الله بن عثمان بن محمد ، وهو تحريف ، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عبد الله بن عثمان إلا هبدان ، وجده هو جبهة بن أبي رواد ، ووقع في رواية ابن زيد المروزي « عبد الله بن محمد » فإن كان ضبطه فلمله اختلاف على البخاري ، وفي شيوخته عبد الله بن محمد الجعفي وهو أشهرهم وابن أبي شيبة ، وأكثر ما يحكى أبوه عنده غير مسعى : وابن أبي الأسود كذلك ، وعبد الله بن محمد ابن أسماء . وليس له رواية عنده عن ابن عيينة ، وعبد الله بن محمد الثفيلي كذلك ، وقد مضى شرحه في تفسير سورة براءة أورده هنا مختصرا إلى قوله « وألبسه قميصه ، قاله أعلم . وهذه الكلمة الأخيرة من جملة الحديث قالها جابر ، وقد وقعت في كلام عمر أيضا في هذه القصة كما تقدم في تفسير براءة . الثالث حديث ابن عمر في قصة عبد الله بن أبي أيضا وقد تقدم شرحه أيضا . ( نسكت ) : قال ابن العربي : لم أر القميص ذكرا صحيحا إلا في الآية المذكورة وقصة ابن أبي . ولم أر لهما ثالثا فيما يتعلق بالنبي ﷺ ، قال هذا في كتابه « مراجع المريدين » ، وكانت صفته قبل « شرح الترمذي » فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث أبي هريرة « كان النبي ﷺ إذا لبس قميصا بدأ بجمادته » ، ولا حديث أسماء .

بنت يزيد وكانت يدكم النبي ﷺ إلى الرسخ ، ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المزني حديثي أبي قال : أتيت النبي ﷺ في رهط من مزينة فبايعناه وإن قيصة لمطاني ، فبايعته ، ثم أدخلت يدي في جيب قيصة فمست الخاتم ، ولا حديث أبي سعيد وكان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه قيصة أو حامة أو رداء ثم يقول : اللهم لك الحمد ، الحديث ، وكلها في السنن ، وأكثرها في الترمذي ، وفي الصحيحين حديث عائشة وكفن رسول الله ﷺ في خمسة أثواب ليس فيها قيصة ولا عمامة ، وحديث أنس ، أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف في قيصة الحرير لحسكة كانت به ، وحديث ابن عمر رفعه ، لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ، الحديث وغير ذلك

### ٩ - باب جيب القميص من عند الصدر وغيره

٥٧٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ طَلَبَهُمَا جُجَانٌ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى نُدْيِهِمَا وَرَأَقِيهِمَا ، فَجَلَّ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ حَتَّى تَنْفُسَ أُنَافِلُهُ وَتَعْفُو أَرَاهُ . وَجَلَّ الْبَخِيلُ كُلَّمَا مِمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ وَأَخَذَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ بِمَكَانِهَا ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِأَصْبَعِهِ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ ، فَلَوْ رَأَيْتُهُ يُوسِعُهَا وَلَا تَتَوَسَّعُ ،

نَابَهُ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبُو الزَّادِ عَنْ الْأَمْحَرَجِ فِي الْجَبَّتَيْنِ

وَقَالَ حَنْظَلَةُ سَمِعْتُ طَاوُسًا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « جُجَانٌ » . وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنِ الْأَمْحَرَجِ « جَنْتَانِ »  
قوله ( باب جيب القميص من عند الصدر وغيره ) الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدهما موحدة هو ما يقطع من الثوب ليخرج منه الرأس أو اليد أو غير ذلك ، واعترضه الاسماعيل فقال : الجيب الذي يحيط بالعنق ، جيب الثوب أي جعل فيه ثقب ، وأورده البخاري على أنه ما يجعل في الصدر أو موضع فيه الثقب ، وبذلك فسره أبو حنيفة ، لكن ليس هو المراد هنا ، وإنما الجيب الذي أشار إليه في الحديث هو الأول ، كذا قال ، وكأه بمعنى ما وقع في الحديث من قوله « ريقول بأصبعه هكذا في جيبه » ، فإن الظاهر أنه كان لابس قميص ، وكان في طوقه فتحة إلى صدره ، ولا مانع من حمله على المعنى الآخر ، بل استدل به ابن بطال على أن الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر ، قال : وهو الذي تصنعه النساء بالاندلس . وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق هايبا وهو الثدي والتراقي ، وذلك في الصدر ، قال : فبان أن جيبه كان في صدره ، لأنه لو كان في يده لم تضطر يده إلى ثدييه وتراقيه . قلت : وفي حديث قرة بن إياس الذي أخرجه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان لما بايع النبي ﷺ ، قال فأدخلت يدي في جيب قيصة فمست الخاتم ، ما يقتضي أن جيب قيصة كان في صدره لأن في أول الحديث أنه وآء مطلق القميص أي غير مزوور ، وذكر المصنف في الباب حديث مثل البخيل والمتصدق ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، وقوله في هذه الرواية « عادت » بتخفيف الدال أي مالت ، وبعض الرواة « طارت » بالراء بدل الدال أي سالحت وقوله « نديهما » بضم النون على الجمع وبزنتهما على التثنية ،

وقوله ديشي : يضم أوله والتشديد ويجوز فتح أوله وسكون ثانيه بمعنى : وعبد الله بن محمد هو الجعفي وأبو عامر هو المقدسي والحسن هو ابن مسلم بن يناق وقد تقدم ضبط اسم جده قريبا . قوله ( وتراقبهما ) جمع ترقوة بفتح المثناة وضم الفاء هي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاني ، وقال ثابت بن قاسم في « الدلائل » ، الترقوتان العظمان المشرقتان في أعلى الصدر إلى طرف ثغرة النحر . قوله ( فلو رأيته ) جوابه محذوف وقد يراد به لتعجب من أنه ، أو هو لتعجب ، والأول أوضح . قوله ( يقول بأصبعه هكذا في جيبه ) كذا الأكثر بفتح الجيم وهو الموافق لترجمة ، وكذا في رواية مسلم وعليه اقتصر الحميدي ، ولا يكتم معنى وحده يضم الجيم وتشديد الموحدة بعدها مثناة ثم ضمير ، والأول أولى لدلالته على الموضع بخصوصه بخلاف الثاني . والله أعلم . قوله ( تأبمه ابن طاروس ) يعني عبد الله ( عن أبيه ) يعني عن أبي هريرة ، وقد تقدم موصولا في الزكاة ، ولم يسمه بتمامه فيه بل ساقه في الجهاد . قوله ( وأبو الزناد عن الأعرج ) يعني عن أبي هريرة . قوله ( في المجبتين ) يعني بالموحدة وقد بينت اختلاف الرواة في ذلك هل هو بالموحدة أو النون في كتاب الزكاة ، ورواية أبي الزناد وصلها المؤلف في الزكاة . قوله ( وقال حنظلة ) هو ابن أبي سفيان ، وقد سبق القول فيه أيضا في الزكاة . قوله ( وقال جعفر بن ربيعة ) كذا الأكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية أبي ذر : وقال جعفر بن حيان وكذا وقع عند ابن بطلال وهو خطأ . وقد ذكرها في الزكاة أيضا تعليقا بزيادة فقال : وقال الثبت حدثني جعفر ، وبينت هناك أن ثبت فيه إسناد آخر من رواية عيسى بن حماد عنه عن محمد بن جملان عن أبي الزناد

#### ١٠ - باب من لبس جبة ضيقة السكين في السفر

٥٧٩٨ - حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال حدثني أبو الضحى قال حدثني مسروق قال حدثني المغيرة بن شعبة قال انطلق النبي ﷺ لحاجته ، ثم أقبل ، فتلقيته بماه ، فوضأ ، وعليه جبة شامية ، فضمض واستنشق وغسل وجهه ، فذهب يخرجه يديه من كفيه ، فكانا ضيقين ، فأخرج يديه من تحت بدنه فمسلمهما ، ومسح برأسه وطحى خفيه .

قوله ( باب من لبس جبة ضيقة السكين في السفر ) ترجم له في الصلاة في الجبة الشامية . وفي الجهاد . وفي الجبة في السفر والحرب ، وكأنه يشير إلى أن لبس النبي ﷺ الجبة الضيقة إنما كان لحال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك وأن السفر يغتفر فيه لبس غير الامتداد في الحضر ، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي ﷺ وليس في شيء منها أن كفيه ضاقا عن إخراج يديه منها ، أشار إلى ذلك ابن بطلال ، وأورد فيه حديث المغيرة في مسح الحفين ، وقد تقدم شرحه في الطهارة وفيه قصة المذكورة ، وفيه وعليه جبة شامية ، وهي بقلع يد الياه ويجوز تخفيفها ، وعبد الواحد المذكور في سننه هو ابن زياد ، وقوله فيسه فأخرج يديه من تحت بدنه ، بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون أي جيبته ، ووقع كذلك في رواية أبي حنبل بن السكين ، والبدن مدح ضيقة السكين

#### ١١ - باب لبس جبة الصوف في القزو

٥٧٩٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن طاهر عن عروة بن المغيرة عن أبيه رضي الله عنه قال



« كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في سفر ، فقال : أملك ما ؟ قلت : نعم . فنزل عن راحلته فشق حتى توارى عني في سواد الليل ، ثم جاء فأفرغت عليه الإداوة ففسل وجهه ويديه ، وعليه جبة من صوف ، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة ، ففسل ذراعيه ، ثم مسح برأسه ، ثم أهويت لأزعه خفيه . فقال : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما »

**قوله** ( باب لبس جبة الصوف ) ذكر فيه حديث المغيرة المشار اليه من وجه آخر عنه وساقه عنه أئم ، وذكرنا المذكور فيه هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعبي ، قال ابن بطال : كره مالك لبس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد لأن إخفاء العمل أولى ، قال ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمنه

## ١٢ - باب القباء وفروج حرير وهو القباء ، ويقال هو الذي له ثقب من خلفه

٥٨٠٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أنه قال : قال رسول الله ﷺ « لم يُعط مخزومة شيئا ، فقال مخزومة : يا بني انطلق بنا إلى رسول الله ﷺ ، فانطلقت معه ؛ فقال : ادخل فادعني لي ، قال فدعوت له ، فخرج إليّ وعليه قباء منها فقال : حبات عذائك . قال فنظر إليه فقال : رضى مخزومة ؟ »

٥٨٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن ثعبة بن عاصم رضى الله عنه أنه قال « أمدى لرسول الله ﷺ فروج حرير ؛ فلبسه ، ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزها شديدا - كالسكارية - ثم قال : لا ينبغي هذا للمتقين »

تابعه عهد الله بن يوسف عن الليث . وقال غيره « فروج حرير »

**قوله** ( باب القباء ) بفتح القاف وبالموحدة مدود فارسي معرب ، وقيل عربي واشتقاقه من القبو وهو العضم . **قوله** ( وفروج حرير ) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم . **قوله** ( وهو القباء ) قلت ووقع كذلك مضرا في بعض طرق الحديث كما سأبينه . **قوله** ( ويقال هو الذي له ثقب من خلفه ) أي فهو قباء مخصوص . وبهذا جزم أبو عبيد ومن تبعه من أصحاب الغريب نظرا لاشتقاقه . وقال ابن فارس : هو قميص الصبي الصغير . وقال القرطبي : القباء والفروج كلاهما ثوب ضيق الكمين والوسط مشقوق من خلف يلبس في السفر والحرب لأنه أعون على الحركة . وذكر فيه حديثين : أحدهما ، **قوله** ( عن ابن أبي مليكة ) في رواية أحمد عن أبي أنضر هاشم عن الليث حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة وسيأتي كذلك في باب المورور بالذهب ، مطلقا . **قوله** ( عن المسور بن مخزومة ) هكذا أسنده الليث ، وقابله خاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة على رصه كما تقدم في الشهادات ، وأرسله حماد بن زيد كما تقدم في الخمس ، وإسماعيل بن علية كما سيأتي في الادب ، كلاهما عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب قصة الامام ما يقدم عليه ، من كتاب الخمس . **قوله** ( قسم النبي ﷺ أقبية ) في

رواية حاتم قدمت على النبي ﷺ أقبية وفي رواية حماد ، أهديت للنبي ﷺ أقبية من ديباج مودودة بالذهب قسمها في ناس من أصحابه . **قوله** ( ولم يطر عزيمة شيئا ) أى في حال تلك القسمة . وإلا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من أصحابه ، وهزل منها واحدا لمخرمة ، ومخرمة هو والد المسور ، وهو ابن نوفل الزهرى ، كان من رؤساء قريش ومن المهاجرين بالنسب وأنساب الحرم ، وتأخر إسلامه إلى الفتح ، وشهد حنيننا وأحلى من تلك الغنيمة مع المؤلف ، ومات سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة ذكره ابن سعد . **قوله** ( انطلق بنا ) في رواية حاتم . **قوله** ( ادخل قاعدته ) في رواية حاتم ، وقام أبى على الباب فتكلم فصرف النبي ﷺ صوته ، قال ابن التين : لعل خروج النبي ﷺ عند سماع صوت مخرمة صادف دخول المسور إليه . **قوله** ( فخرج إليه وعليه قباء منها ) ظاهره استعمال الحرير ، قيل ويجوز أن يكون قبل النهى ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نشره على اكتافه ليراه مخرمة كله ولم يقصد لبسه . قلت : ولا يتعين كونه على اكتافه بل يمكن أن يكون منشورا على يديه فيسكون قوله عليه من اطلاق الكل على البعض ، وقد وقع في رواية حاتم ، فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه ، وفي رواية حماد ، فتلقاه به واستقبله بأزواره . **قوله** ( خبات هذا لك ) في رواية حاتم تكرار ذلك ، زاد في رواية حماد : يا أبا المسور ، هكذا دعاه أبا المسور وكأناه على سبيل التأنيس له ذكر ولله الذي جاء صحبته ، وإلا فكنتبه في الاصل أبو صفوان وهو أكبر أولاده ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** ( فنظر إليه فقال رضى مخرمة ) زاد في رواية هاشم : فأعطاه إياه ، وجزم الداودي أن قوله رضى مخرمة ، من كلام النبي ﷺ ، وقد رجحت في الهبة أنه من كلام مخرمة ، زاد حماد في آخر الحديث : وكان في خلقه شدة ، قال ابن بطال : يستفاد منه استئلاف أهل اللسان ومن في معانهم بالملية والكلام الطيب ، وفيه الاكتفاء في الهبة بالقبض ، وقد تقدم البحث فيه هناك ، وتقدم في كتاب الشهادات الاستدلال به على جواز شهادة الأعمى لأن النبي ﷺ عرف صوت مخرمة فاعتمد على معرفته به ، وخرج إليه ومعه القباء الذى خباه له ، واستنبط بعض المالكية منه جواز الشهادة على الخط ، ونعقب بأن الخطوط تشبه أكثر مما تشبه الأصوات ، وقد تقدم بقية ما يتصلق بذلك في الشهادات ، وفيه رد على من زعم أن المسور لا صحبة له . الحديث الثانى ، **قوله** ( عن يزيد بن أبى حبيب ) في رواية أحمد بن حجاج هو ابن محمد ، وهاشم هو ابن القاسم عن الليث ، حدثني يزيد بن أبى حبيب ، **قوله** ( عن أبى الخير ) هو مرثد بن عبد الله البرقي وثبت كذلك في رواية أحمد المذكورة . **قوله** ( عن عتبة بن عاصم ) هو الجهني وصرح به في رواية عبد الحميد بن جعفر ومحمد بن إسماعيل كلاهما عن يزيد بن أبى حبيب عند أحمد . **قوله** ( فروج حرير ) في رواية ابن إسحاق عند أحمد فروج من حرير . **قوله** ( ثم صلى فيه ) زاد في رواية ابن إسحاق وعبد الحميد عند أحمد : ثم صلى فيه المغرب . **قوله** ( ثم انصرف ) في رواية ابن إسحاق ، فلما قضى صلاته ، وفي رواية عبد الحميد : فلما سلم من صلاته ، وهو المراد بالانصراف في رواية الليث : **قوله** ( فنزعه نوحا شديدا ) زاد أحمد في روايته عن حجاج وهاشم ، عنيها ، أى بقوة ومبادرة لذلك على خلاف عادة في الرفق والتأنى ، ودو بما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ . **قوله** ( كاستكاره له ) زاد أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر : ثم ألقاه ، فقلنا يا رسول الله قد لبسته وصليت فيه . **قوله** ( ثم قال لا ينبغي هذا ) يحتمل أن تكون الإشارة للباس ، ويحتمل أن تكون للحرير فيتناول غير اللباس من الاستعمال كالانفراش . **قوله** ( المتقين ) قال ابن بطال : يمكن أن يكون نزعه لكونه كان حريرا صرفا ، ويمكن أن يكون نزعه لانه من جنس لباس الاطعام ، وقد ورد حديث ابن

عمر رفته من تشبه يقوم فهو منهم . قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن . وهذا التردد مبنى على تفسير المراد بالمتقين ، فان كان المراد به مطلق المؤمن حمل على الاول وان كان المراد به قدرا زائدا على ذلك حمل على الثاني وانه أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : اسم التقوى يعم جميع المؤمنين ، سكن الناس فيه على درجات ، قال الله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ حَتَّىٰ إِذَا مَاتُوا فِيهَا ظَلَمُوا إِذْ قَالُوا أَمْ نَكُونُ فِيهَا لَدُنْ مَا لَا يَكُونُ فِيهَا لَكِن قَدْ جُعِلَ لِي فِيهَا آلَاءٌ كَثِيرَةٌ فَتُفْعَلُ بِي وَأَنَا لَكَ كَرِيمٌ ﴾ الآية ، فكل من دخل في الاسلام فقد اتقى ، أى وقى نفسه من الخلود في النار ، وهذا مقام العموم ، وأما مقام الخصوص فهو مقام الاحسان كما قال عليه السلام : « أن تعبد الله كأنك تراه » انتهى . وقد رجح عياض أن المنع فيه لسكونه حريرا ، واستدل لذلك بحديث جابر الذي أخرجه مسلم في الباب من حديث عقبة ، وقد قدمت ذكره في كتاب الصلاة ، وبينت هناك أن هذه القصة كانت مبتدأ محريم أبس الحرير . وقال القرطبي في « المفهم » : المراد بالمتقين المؤمنون ، لأنهم الذين خافوا الله تعالى واتقوه بإيمانهم وطاعتهم له . وقال غيره : أهل هذا من باب التمييز للكلف على الأخذ بذلك ، لأن من سمع أن من فعل ذلك كان غير متق فهم منه أنه لا يفعله الا المستخف فيأنف من فعل ذلك امثلا بوصف بأنه غير متق ، واستدل به على تحريم الحرير على الرجال دون النساء لان اللفظ لا يتناولهن على الراجح ، ودخولهن بطريق التغليب مجاز يمنع منه ورود الادلة الصريحة على إباحته لهن ، رسيما في باب مفرد بعد قريب من عشرين بابا ، وعلى أن الصبيان لا يحرم عليهم لبسه لانهم لا يوصفون بالتقوى . وقد قال الجمهور بجواز لبسهم ذلك في نحو العيد ، وأما في غيره فكذلك في الأصح عند الشافعية ، وعكسه عند الحنابلة ، وفي وجه ثالث يمنع بعد التمييز . وفي الحديث أن لا كرامة في أبس الثياب الضيقة والمفرجة لمن اعتادها أو احتاج إليها ، وقد أشرت الى ذلك قريبا في « باب لبس الجبة الضيقة » . قوله ( تابعه عبد الله بن يوسف بن الليث ، وقال غيره ) يعني بسنده ( فروج حرير ) . أما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف رحمه الله في أرائل الصلاة ، وأما رواية غيره فوصلها أحد من حجاج بن محمد وعاشم وهو أبو النضر ومسلم والنسائي عن قتيبة والحارث عن يونس بن محمد المؤدب كلهم عن الليث . وقد اختلف في المغيرة بين الروایتين على خمسة أوجه : أحدهما التثوين والاضافة كما يقال ثوب خز بالاضافة وثوب خز بتثوين ثوب قاله ابن التين احتمالا . ثانيا ضمه أوله وفتح حكاه ابن التين رواية ، قال : والفتح أوجه لأن فعولا لم يرد إلا في سبوح وقدرس وفروخ بمعنى الفرخ من الدجاج انتهى ، وقد قدمت في كتاب الصلاة حكاية جواز الضم عن أبي العلاء المعري ، وقال القرطبي في « المفهم » حكى الضم والفتح والضم هو المعروف ، ثانيا تقديم الرأ وتخفيفها حكاه عياض ومن تبعه . رابعها هل هو بجم آخره أو غاء معجمة حكاه عياض أيضا . خامسها حكاه الكرمانى قال : الاول فروج من حرير بزيادة من والثاني بمحذفها . قلت : وزيادة « من » ليست في الصحيحين ، وقد ذكرناها من رواية لاحد

### ١٣ - باب البرانس

٥٨٠٢ - وقال لي مسدد حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال « رأيت على أنس برنسا أصفر من خز »

٥٨٠٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا ثيابوا القمص ، ولا التمام ، ولا السراويلات ، ولا

البرانس ، ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد النملين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من السكبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس »


**قوله** ( باب البرانس ) جمع برنس بضم الموحدة والنون بينهما راء ساكنة وآخره مهملة ، تقدم تفسيره في كتاب الحج وكذا شرح حديث ابن عمر المذكور فيه . **قوله** ( وقال لي مسدد حدثنا معتمر ) يعني ابن سليمان التيمي وقوله « من خر » بفتح المجمة وتشديد الواو هو ما غاظ من الديباج وأصله من وبر الأرنب ، ويقال لا ذكر الأرنب خور يوزن عمر ، وسيأتي شرحه وحكمه في « باب لبس القسي » بعد أربعة عشر باباً . وهذا الاثر موصول لتصريح المصنف بقوله « قال لي » ، لكن لم يقع في رواية النسفي انظر لي فهو تعليق ، وقد وبناه موصولاً في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عن مسدد ، وكذا وصله ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق قال « وأيت على أنس » فذكر مثله . وقد ذكره بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان ، وقد سئل مالك عنه فقال : لا بأس به . قيل : فإنه من لبوس النصارى . قال : كان يلبس ههنا . وقال عبد الله بن أبي بكر : ما كان أحد من القراء إلا له برنس . وأخرج الطبراني من حديث أبي فرصاة قال « كساني رسول الله ﷺ برنسا فقال : البسه » وفي سنده من لا يعرف . ولعل من كرهه أخذ بمضمون حديث علي رفته « إياكم وابوس الرهبان » ، فإنه من تزيا بهم أو تشبه فليس مني ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » بسند لا بأس به

#### ١٤ - باب للمرأويل

٨٠٤هـ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان بن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين »

٨٠٥هـ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله قال « قام رجل فقال : يا رسول الله ما تأمرنا أن نلبس إذا أحرمانا ؟ قال : لا تلبسوا القميص والسراويل واللباس والبرانس والخفاف ، إلا أن يكون رجل ليس له نعلان فليلبس الخفين أسفل من السكبين . ولا تلبسوا شيئاً من الثياب منه زعفران ولا ورس »

**قوله** ( باب السراويل ) ذكر فيه حديث ابن عباس رفته « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » ، وحديث ابن عمر فيما لا يلبس المحرم من الثياب وقد تقدموا وشرحهما في كتاب الحج ، ولم يرد فيه حديث علي شرطه . وقد أخرج حديث الدعاء للتسرولات البزار من حديث علي بسند ضعيف ، وصح أنه ﷺ اشترى رجل سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة وأحمد وصححه ابن حبان من حديثه ، وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال « قدمت قبل مهاجرة رسول الله ﷺ فاشترى مني سراويل فأرجح لي » وما كان ليشتريه عبثاً وإن كان غالب لبسه الإزار ، وأخرج أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » من حديث ابن هريرة « دخلت يوماً السوق مع رسول الله ﷺ فجلس إلى البزاز فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، الحديث وفيه « قلت يا رسول الله

وانك لتلبس السراويل ؟ قال : أجل ، في السفر والحضر والليل والنهار ، فاني أمرت بالقسوة وفيه يونس بن زياد البصري وهو ضعيف . قال ابن القيم في الهدى : اشترى  السراويل ، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسه ثم قال : وروى في حديث أنه لبس السراويل ، وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه . قلت : وتؤخذ أدلة ذلك كله بما ذكرته . ووقع في الأحياء للفضالي أن الثمن ثلاثة دراهم والذي تقدم أنه أربعة دراهم أرلى

۱۵- باب التَّائِبُ

٥٨٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ الْأَوْعْرَى قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَلْبَسُ الْحُرُّ الْقَدِيمَ وَلَا الْعَمَاءُ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُؤْسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا قَوْسٌ وَلَا أَخْلَفِينَ ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ الثَّعْلَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ »

قوله (باب الغمام) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله من وجه آخر ، وقد سبق في الحج ، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه في الهامة شيء ، وقد ورد فيها الحديث الماضي في آخر « باب من جر ثوبه من الخيل » ، من حديث عمرو بن حريث أنه قال : كآني انظر الى رسول الله ﷺ وعليه عمامة سوداء ، قد أرخى طرفها بين كتفيه ، أخرجه مسلم ، وعن أبي المليح بن أسامة عن أبيه رفته ، اعتموا تزدادوا حلما ، أخرجه الطبراني والترمذي في « العلل المفرد » وضمحه البخاري ؛ وقد صححه الحاكم فلم يصب ، وله شاهد عند البزار عن ابن عباس ضعيف أيضا ، وعن مكانة رفته ، فرق ما بيننا وبين المشركين الغمام ، أخرجه أبو داود والترمذي ، وعن ابن عمر : كان رسول الله ﷺ إذا اتم مدلل عمامته بين كتفيه ، أخرجه الترمذي ، وفيه أن ابن عمر كان يفعله والقاسم وسالم ، وأما مالك فقال : انه لم ير أحدا يفعله إلا عامر بن عبد الله بن الزبير . والله أعلم

١٦ - باب التَّخْلُص . وقال ابن عباس : « خرج النبي ﷺ وعليه عصاة دنياه ،

قال أنس : وعصب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد ،

٥٨٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ميمون عن عروة عن الزهري عن عائشة رضي الله عنها قالت «هاجر إلى الحبشة رجال من المسلمين، وتجهز أبو بكر مهاجراً، فقال النبي ﷺ على رسلك، فاني أرجو أن يؤذن لي. فقال أبو بكر: أو ترجوه أبي أنت؟ قال: نعم: فحبس أبو بكر نفسه على النبي ﷺ لصحبته، وعلف راحلتين كانتا عنده ورق للسم أربعة أشهر. قال عروة قالت عائشة: فبينما نحن يوماً جلوس في بيتنا في نحر الظهيرة، فقال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله ﷺ مقبلاً متقدماً في ساعة لم يكن يأتينا فيها. فقال أبو بكر: فذاك أبي وأمي، والله إن جاء به في هذه الساعة إلا لأمر. فجاء النبي ﷺ فاستأذن، فأذن له، فدخل فقال حين دخل لأبي بكر: أخرج من عندك. قال: إنما هم أهلك بأبي أنت يا رسول الله. فدخل فقال قد أذن لي في الخروج. قال: فالصحبة بأبي أنت يا رسول الله. قال: نعم. قال: فخذ بأبي الله. قال: فاني قد أذن لي في الخروج. قال: فالصحبة بأبي أنت يا رسول الله. قال: نعم. قال: فخذ بأبي

أنت يا رسول الله إحدى راحتي هاتين ، قال النبي ﷺ : بالئن . قالت : فجهزناهما أحث الجاهز ، ووضعتا لهما سفرة في جراب ، فطعمت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقتها فأوكأت به الجراب - ولذلك كانت تسمى ذات النطاقين - ثم لحق النبي ﷺ وأبو بكر بفار في جبل يقال له نور ، فسكت فيه ثلاث ليال ، يبيت عندهما عبد الله بن أبي بكر - وهو غلام شاب أقن تقف - فيرحل من عندهما سترأ فيصبح مع قریش بمكة كبائت ، فلا يسمع أسراً يسكادان به إلا وعاه ، حتى يأتيهما بخبر ذلك حين يختلط الظلام ، ويرى عليهما عاصم بن فهيرة يركب من فحم ، فيريهما عليهما حين نذهب ساعة من العشاء ، فيبيتان في رملهما حتى ينفق بهما عاصم بن فهيرة بفلس . يفعل ذلك كل ليلة من تلك الليال الثلاث .

**قوله ( باب التفتع )** بقاء ونون ثقيلة ، وهو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره . **قوله ( وقال ابن عباس خرج النبي ﷺ وعليه عصابة دسما )** هذا طرف من حديث مسند عنده في مواضع منها في مناقب الانصار في د باب اقبلوا من محسنهم ، ومن طريق عكرمة وسمعت ابن عباس يقول : خرج النبي ﷺ وعليه ملحفة متحطفا بها على منكبيه وعليه عصابة دسما ، الحديث ، والدسما بمهملتين والمد ضد النظيفة وقد يكون ذلك لوناً في الاصل ، ويؤيده أنه وقع في رواية أخرى د عصابة سوداء . **قوله ( وقال أنس : عصب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد )** هو أيضا طرف من حديث أخرجه في الباب المذكور من طريق هشام بن زيد بن أنس وسمعت أنس بن مالك يقول ، فذكر الحديث وفيه د فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية برد ، ثم ذكر حديث عائشة في شأن الهجرة بطوله ، وقد تقدم في السيرة النبوية أتم منه وتقدم شرحه مستوفى ، والغرض منه قوله د قال قائل لا بي بكر : هذا رسول الله ﷺ مقبلاً متغنماً في ساعة لم يكن يأتينا فيها ، وقوله فيه د فدا لك في رواية الكشميني د فدا له ، وقوله د ان جاء به في هذه الساعة لأمر ، بفتح اللام وبالنون مرفوعاً واللام لتأكيد لان إن السا كسنة مخففة من الثقيلة ، والكشميني د إلا لأمر ، و د ان ، على هذا نافية . وقوله د أحث د مهمة ثم مثله ثقيلة ، في رواية الكشميني د احب بموحدة وأظنه تصحيفا . وقوله د ويرى عليهما عاصم بن فهيرة منحة من غنم فيريهما ، أي يريج الذي يرياه ، والكشميني د فيريهما ، وقوله د في رملهما ، بالثنية في رواية الكشميني د في رملها ، وكذا القول في قوله د حتى ينفق بهما ، عنده د بها ، قال الاسماعيلي : ما ذكره من العصابة لا يدخل في التفتع فالتفتع تغطية الرأس والعصابة شد الحرقة على ما أحاط بالعمامة . قلت : الجامع بينهما وضع شيء دائر على الرأس فوق العمامة والله أعلم . ونازع ابن القيم في د كتاب الهدى ، من استدلل بحديث التفتع على مشروعية لبس الطيلسان بأن التفتع غير التطيلس ، وجزم بأنه ﷺ لم يلبس الطيلسان ولا أحد من أصحابه . ثم على تقدير أن يؤخذ من التفتع بأنه ﷺ لم يفتنع الا لحاجة ويرد عليه حديث أنس د كان ﷺ يكثر القناع ، وقد ثبت أنه قال د من تشبه بقوم فهو منهم ، كما تقدم مطلقاً في كتاب الجهاد من حديث ابن عمرو وصلة أبو داود ، وعند الترمذي من حديث أنس د ليس منا من تشبه بغيرنا ، وقد ثبت عند مسلم من حديث النواص بن سمان في قصة الدجال د يتبعه اليهود وعليهم الطيالة وفي حديث أنس أنه رأى قوماً عليهم الطيالة فقال : كأنهم يهود خير ، وعورض بما أخرجه ابن سعد بسند مرسل د وصف لرسول

الله ﷺ الطليسان فقال : هذا ثوب لا يؤدي شكره ، أخرجه (١) وإنما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطياسة من شعارهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الازمنة فصار دخلا في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة ، وقد يصير من شعائر قوم فيصير تركه من الاخلال بالمروءة كما فيه عليه الفقهاء أن الشيء قد يكون (١) لقوم وتركه بالعكس ، ومثل ابن الرقة ذلك بالسوق والفقير في الطليسان

## ١٧ - باب المغفر

٥٨٠٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** مالك **عن** الزهري **عن** أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر

**قوله** ( باب المغفر ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء بعدها راء ، تقدم شرحه والحكام على حديث أنس الذي في الباب في كتاب المغازي مستوفى ، وذكر ابن بطل هنا أن بعض المتعسفين أنكر على مالك قوله في هذا الحديث وعلى رأسه المغفر ، وأنه تفرد به قال : والمحفوظ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، ثم أجاب عن دعوى التفرد أنه وجد في كتاب حديث الزهري ، تصنيف النسائي هذا الحديث من رواية الازعاعي عن الزهري مثل ما رواه مالك ، وعن الحديث الآخر بأنه « دخل وعلى رأسه المغفر وكانت العمامة السوداء فرق المغفر » . قلت : وقد ذكرت في شرح الحديث أن بضعة عشر نفسا دوه عن الزهري غير مالك ، وبينت مخارجها وعلمها بما أغنى عن اعادته والحديث

## ١٨ - باب البرود والخبر والشملة

وقال خباب شكونا إلى النبي ﷺ وهو متوسد برودة له

٥٨٠٩ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال **حدثني** مالك **عن** إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة **عن** أنس ابن مالك قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برود نجواني غليظ الحاشية ، فأدركه أهراقي فجبذه بردائه جبذة شديدة ، حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ قد أثرت بها حاشية البرد من شدقة جبذته ، ثم قال : يا محمد ، سرتني من مال الله الذي عندك ، فأنفت إليه رسول الله ﷺ ثم ضحك ، ثم أمر له بغطاء

٥٨١٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن **عن** أبي حازم **عن** سهل بن سعد قال : جاءت امرأة بردة - قال سهل : هل تدرون ما البردة ؟ قال : نعم ، هي الشملة منسوجة في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، إني نسجت هذه بيدي أكوها ، فأخذها رسول الله ﷺ محتاجا إليها ، فخرج رسول الله ﷺ إلينا وإنها لإزاره ، فجلس رجل من القوم فقال : يا رسول الله ، أكسبها ، قال : نعم : فجلس ماشاء الله في

المجلس ، ثم رجع فطواها ، ثم أرسل بها إليه ، فقال له القوم : ما أحسنت ، سألتها إياه وقد عرفت أنه لا يرُدُّ سائلاً ، فقال الرجل : والله ما سألتها إلا لئلا تكون كفى يوم أموت . قال سهل : فكانت كفته

٥٨١١ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يدخل الجنة من أمتي زمرة هي سموت ألفاً ، نفي وجوههم إضاءة القمر ، فقام مكاشة بن محسن الأسدي برقع نمره عليه قال : ادع الله لي يا رسول الله أن يعملني منهم ، فقال : اللهم اجعله منهم . ثم قام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، ادع الله لي أن يعملني منهم ، فقال رسول الله ﷺ : سبقت عكاشة

[ الحديث ٥٨١١ - طريقه في : ٦٥:٢ ]

٥٨١٢ - **حديث** عمرو بن دهم حدثنا همام عن قتادة عن أنس قال قلت له : أي الثياب كان أحب إلى

النبي ﷺ ؟ قال : الخبزة

[ الحديث ٥٨١٢ - طريقه في : ٥٨١٣ ]

٥٨١٣ - **حديث** عبد الله بن أبي الأسود حدثنا معاذ قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس بن مالك رضي

الله عنه قال : كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الخبزة

٥٨١٤ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف

عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ حين توفي سجد سجدة خيرة

**قوله** (باب البرود) جمع برودة بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهملة ، قال الجوهري : كساء أو دمر فيه صور تلبسه الأعراب . **قوله** (والخبز) بكسر الميم وفتح الموحدة بعدها راء جمع خبزة ، يأتي شرحها في خامس أحاديث الباب . **قوله** (والشملة) بفتح المعجمة وسكون الميم ما يشتمل به من الأكسية أي يلتحف ، وذكر فيه ستة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** (وقال خباب) بخاء معجمة وموحدين الأولى ثقبالة ، **قوله** (وهو متوسد برده) في رواية الكشميني « بردة له » وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المبحث النبوي في « باب ما أتى النبي ﷺ وأصحابه بمكة » وقد تقدم شرحه هناك . الثاني حديث أنس في قصة الأعرابي ، والفرض منه قوله « حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ » قد أثرت بها حاشية البرد ، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب . الثالث حديث سهل بن سعد وجاءت امرأة ببردة ، قال سهل : تدرون ما البردة ؟ قال : نعم ، هي الشملة ، الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز في « باب من استعد الكفن » ، الرابع حديث أبي هريرة في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق ، والفرض منه هنا قوله فيه « يرفع نمرة عليه » ، والثمة بفتح النون وكسر الميم هي الشملة التي فيها خطوط ملونة كأنها أخذت من جلد الثور لاشتراكهما في اللون . الخامس حديث أنس كان



أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة ، وفي رواية أخرى أن أنسا قاله جواب سؤال فتادة له عن ذلك ، فتضمن السلامة من تدليس فتادة . قال الجرهمي : الحبرة بوزن عتبة برديمان . وقال الهروي : موشية غخططة . وقال الداودي : لوئنا أخضر لأننا لباس أهل الجنة . كذا قال . وقال ابن بطال : عى من برود البين تصنع من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم . وقال القرطبي : سميت حبرة لأنها تهرأى تزين ، والتعجير التزيين والتعجين . الحديث السادس حديث عائشة ؓ أن النبي ﷺ حين توفي بمعى برد حبرة . قوله ( بمعى ) بضم أوله وكسر الجيم الثقيلة أى غطى وزنا ومعنى ، يقال بمعى الميت إذا مددت عليه الثوب ، وكان المصنف رمز إلى ما جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك ، فأخرج أحمد من طريق الحسن البصري ؓ أن عمر بن الخطاب أراد أن ينهى عن حمل الحبرة لأنها تصبح بالبول ، فقال له أبو : ليس ذلك لك ، فقد لبس النبي ﷺ ولبستاهن في هبده . والحسن لم يسع من عمر

### ١٩ - باب الأكسية والخناص

٥٨١٥ ، ٥٨١٦ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالا : لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيمته له على وجهه ، فإذا اغتم كشفها عن وجهه ، فقال وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد . يحذروا مصنعوا .

٥٨١٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن هروء عن عائشة قالت صلى رسول الله ﷺ في خيمته له لما أعلام ، فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما سلم قال : اذهبوا بضمي صقي هذه إلى أبي جهم ، فإنها ألفتني آغاً من صلاتي ، واثقوني بالنجانية أبي جهنم بن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب . ٥٨١٨ - حدثني مسدد حدثنا إسماعيل حدثنا أبو بوب عن حميد بن هلال عن أبي بردة قال « أخرجت لي عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح النبي ﷺ في هذين »

قوله (باب الأكسية والخناص) جمع خميصة بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وهي كساء من صوف أسود أو غير صريصة لها أعلام ، ولا يسمى الكساء خميصة إلا أن كان لها علم . ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثاني عن عائشة وابن عباس قالا : لما نزل ، بضم أوله على البناء المجهول والمراد نزول الموت ، وقوله طفق يطرح خيمته له على وجهه ، أى يجمعها على وجهه من الخى « فإذا اغتم كشفها » وذكر الحديث في التحذير من اتخاذ القبور مساجد ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز . ( تنبيه ) : ذكر أبو على الجبائي أنه وقع في رواية أبي محمد الأصيل عن أبي أحمد الجرجاني في هذا الإسناد عن الهروي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عائشة وابن عباس قال ، وقوله عن أبيه ، وهم وهي زيادة لا حاجة إليها . الثالث حديث أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري قال « أخرجت لي عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح رسول الله ﷺ في هذين » تقدم هذا الحديث في أوائل الحسن ،

وذكر له طريقة أخرى تعلقا زاد فيها وصف الأزار والكساء إذا را غليظا عما يصنع بالين وكساء من هذه التي تدعونها الملبدة، والملبدة اسم مفعول من التلبيد. وقال ثعلب: يقال للرقعة التي يرفع بها القميص لبدته. وقال غيره هي التي ضرب بعضها في بعض حتى تتراكب وتجتمع. وقال الداودي: هو الثوب الضيق ولم يوافق. الرابع حديث عائشة في غيصة لها أعلام، وفي آخره واثنوني بأنجانية أبي جهم ابن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب، انتهى آخر الحديث عند قوله بأنجانية أبي جهم وبقية نسبه مدرج في الحب من كلام ابن شهاب، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الصلاة

## ٢٠ - باب اشتغال الصائم

٥٨١٩ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الله بن خبيب عن حفص بن عاصم «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى النبي ﷺ عن اللامسة والمأبذة، وعن صلاتين: بعد الفجر حتى ترفع للشمس، وبعد العصر حتى تغيب للشمس، وأن يمتطي الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء بينه وبين السماء، وأن يشتمل الصائم». ٥٨٢٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عاصم بن سعيد «أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن ابستين وعن بيعتين، نهى عن اللامسة والمأبذة في البيع، والملاسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك، والمأبذة أن ينفذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينفذ الآخر ثوبه ويكون ذلك يومهما عن غير نظر ولا تراض. والبستان اشتغال الصائم - والصائم أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبذو أحد شقيه ليس عليه ثوب - والبسة الأخرى احتياؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء»

**قوله** (باب اشتغال الصائم) تقدم ضبطه وتفسيره وشرح حديث أبي سعيد في هذا الباب فيما يتعلق بالاشتغال والاحتيا. في «باب ما يستر من العورة» من كتاب الصلاة، وقيل في اشتغال الصائم أن يرمى بطرفي الثوب على شقه الأيسر فيصير جانبه الأيسر مكشوفاً ليس عليه من الغطاء شيء فتتكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوب آخر، فإذا عايف بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صماء، وتقدم الكلام أيضاً على اختلاف الرواة عن الزهري في شيخه فيه وعلى الليث أيضاً، وأما شرح البيهقي فتقدم أيضاً في البيوع، وأما النهي عن الصلاة بعد العصر والصبح فتقدم في أوائل أبواب المواقيت من كتاب الصلاة. **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي جزم به المزمع في الأطراف، وقال في التهذيب، وقع في بعض النسخ عبد الوهاب بن عطاء، وفيه نظر لأن ابن عطاء لا تعرف له رواية عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى، ولم يذكر أحد في رجال البخاري عبد الوهاب بن عطاء، وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج، هذا الحديث من رواية ابن خزيمة حدثنا بزار وهو محمد بن بشار شيخ البخاري فيه حدثنا عبد الوهاب به، ولم ينسبه أيضاً. وأخرجه عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب به ولم ينسبه أيضاً وهو الثقفي بلا ريب، وسيأتي بعد قليل فظير هذا، وجزم الاسماعيلي بأنه الثقفي، وقوله فيه «أن يجعل ثوبه على أحد

ما يقبه فيبدو أحد شقيه ، أى يظهر

## ٢١ - باب الاحتباء في ثوب واحد

٥٨٢١ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ من إثنين : أن يمتدحى الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يشتمل بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه . وعن اللامسة والمابذة ،

٥٨٢٢ - **حدثنا** محمد قال أخبرني محمد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن اشتغال الصباء ، وأن يمتدحى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء .

قوله ( باب الاحتباء في ثوب واحد ) ذكر فيه حديثين تقدم شرحهما إحداهما في الباب المسار إليه من كتاب الصلاة ، وقوله في أول الاسناد الثاني : حدثنا محمد ، غير منسوب هو ابن سلام ، وشيخه محمد يسكن المدينة هو ابن يزيد

## ٢٢ - باب الخبيصة السوداء

٥٨٢٣ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا اسحاق بن سعيد بن أبيه سعيد بن فلان - هو عمرو - بن سعيد بن العاص - عن أم خالد بنت خالد قالت أتت النبي ﷺ بثياب فيها خبيصة سوداء صغيرة فقال : من ترون أن نكسوا هذه ؟ فسكت القوم . قال : اتقوني بأمر خالد ، فاتى بها محمد ، فأخذ الخبيصة بيده فالبسها وقال : أبلي وأخلق . وكان فيها علم أخضر أو أصفر ، فقال : يا أم خالد هذا سناه ، وسناه بالحبيشة

٥٨٢٤ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد عن أنس رضي الله عنه قال : لما ولدت أم سليم قالت لي : يا أنس انظر هذا اللثام فلا يصوبن شيئاً حتى تندوب به إلى النبي ﷺ يحدك . فندوت به ، فإذا هو في حائط وعليه خبيصة حُرَيْثِيَّة ، وهو يسم الظهرا الذي قدم عليه في القميص ،

قوله ( باب الخبيصة السوداء ) تقدم تفسير الخبيصة في أوائل كتاب الصلاة ، قال الأصمعي : الخنافس ثياب خمر أو صوف مملئة وهي سود كانت من لباس الناس . وقال أبو عبيد هو كساء مربع له علان ، وقيل هي كساء رقيق من أى لون كان ، وقيل لا تسمى خبيصة حتى تكون سوداء مملئة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، قوله ( عن أبيه سعيد ابن فلان بن سعيد بن العاص ) كذا قال البخاري عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد عن أبيه فأجهم والد سعيد ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي خبيشة زهير بن حرب عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم . وحدثنا إسحق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه ، وسأني بعد أبواب في باب ما يدعى لمن لبس ثوبا

جديدا ، عن أبي الوليد عن إسحق وفيه سياق نسب إسحق إلى العاص مثل هذا ، وفيه التصريح بالتحديث من أبيه  
وبتحديث أم خالد أيضا ، وكذا أخرجه ابن سعد عن أبي نعيم وأبي الوليد جميعا عن إسحق . قوله ( عن أم خالد  
بنت خالد ) هي أمة بفتح الهمزة والميم مخففا كحديث بولدها خالد بن الزبير بن العوام ، وكان الزبير تزوجها فكان  
لها منه خالد وعمر بن الزبير ، وذكر ابن سعد أنها ولدت بأرض الحبشة وقدمت مع أبيها بعد خبير وهي ثعلب ،  
وأخرج من طريق أبي الاسود المدني عنها قالت : كنت من أقر النبي ﷺ من النجاشي السلام ، وأبوها خالد بن سعيد  
ابن العاص بن أمية أسلم قديما ثالث ثلاثة أو رابع أربعة واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر أو عمر . قوله ( أن النبي  
ﷺ بذياب ) لم أقف على تعيين اسم الهمزة التي حضرت منها الثياب المذكورة . قوله ( فقال : من ترون أن نكسوا هذه  
فسكت القوم ) لم أقف على تعيين أسمائهم . قوله ( فأتى بها تحمل ) كذا فيه ، وفيه التفات أو تحميد ، ووقع في رواية  
أبي الوليد : فأتى بي النبي ﷺ ، وفيه إشارة إلى صغر سنها إذ ذاك ، ولكن لا يمنع ذلك أن تكون حينئذ ميرة .  
ووقع في أول رواية سفيان بن عيينة الماضية في حجرة الحبشة : قدمت من أرض الحبشة وأنا جورية ، ووقع في  
رواية خالد بن سعيد : أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلى قبض أصغر ، ولا ممانعة بينهما لأنه يجوز أن يكون  
حين طلبها أمه مع أبيها . قوله ( فألبسها ) في رواية أبي الوليد : فألبسنيها ، على منوال ما تقدم . قوله ( قال أبل  
وأخلق ) في رواية أبي الوليد : وقال : بزيادة واو قبل قال ، وفوله ( أبل ، بفتح الهمزة وسكون الموحدة وكسر اللام  
أمر بالابلاء ، وكذا فوله : أخلق ، بالمعجمة والقاف أمر بالإخلاق وهما بمعنى ، والمرب تطلق ذلك وتريد الدماء  
بطول البقاء للمخاطب بذلك ، أي أنها تطول حياتها حتى يبل الثوب ويخلق ، قال الخليل : أبل وأخلق معناه هش  
وخرق ثيابك وارقمها ، وأخلفت الثوب أخرجت باليه ولفقته . ووقع في رواية أبي زيد المروزي عن القريبي  
: وأخلق ، بالغاء وهي أوجه من التي بالالف لأن الأولى تستلزم التأكيذ لإزالة الغطاء ، ولكن جاز  
العطف لتغاير اللفظين ، والثانية تفيد معنى زائدا وهو أنها إذا ألبسته أخلفت غيره ، وعلى ما قال الخليل لا تكون  
التي بالالف للتأكيد ، لكن التي بالغاء أيضا أولى ، ويؤيدها ما أخرجه أبو داود بسند صحيح عن أبي أنسرة قال  
: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له : تبلى ويخلف الله ، ووقع في رواية أبي الوليد  
: أبل وأخلق ، مرتين . قوله ( وكان فيها علم أخضر أو أصفر ) وقع في رواية أبي أنسرة عن إسحق بن سعيد عند  
أبي داود : أحمر ، بدل أخضر ، وكذا عند ابن سعد . قوله ( فقال : يا أم خالد هذا سناء ، وسناء بالحبشية ) كذا  
هنا أي وسناء لفظة بالحبشية ولم يذكر معناها بالعربية ؛ وفي رواية أبي الوليد : لجعل ينظر إلى علم الخيصة ويشير  
بيده إلى ويقول : يا أم خالد هذا سناء وبأ أم خالد هذا سناء ، والسناء بلسان الحبشة الحسن . ووقع في رواية خالد  
ابن سعيد الماضية في الجهاد : فقال سنه سنه ، وهي بالحبشية حسن ، وقد تقدم ضبطها وشرحها هناك . ووقع في رواية  
ابن عيينة المذكورة : دبر قول سناء سناء ، قال الحميدي : يعني حسن حسن ، وتقدم في الجهاد : أن ابن المبارك فسره  
بذلك . ووقع في رواية ابن سعد التصريح بأنه من تفسير أم خالد ، ووقع في رواية خالد بن سعيد في الجهاد من  
الزيادة : ودعيت ألب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي . وسيأتي بيان ذلك وبقية شرح ما اشتمل عليه في كتاب الأدب إن  
شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أنس ، قوله ( عن ابن عون ) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله  
بصريون وقد سبقت الإشارة إلى هذا الاسناد في آخر باب تسمية المولود ، من كتاب العقيدة ، وتقدم حديث

أنس في تسمية الصبي المذكور وتخصيصه في كتاب الزكاة من طريق إسحق بن أبي طلحة ، وتقدمت له طريق أخرى من إسحق أتم منها في كتاب الجنائز ، قوله ( وعليه خمسة حريثة ) بمائة واربعة ومائة مصر وأخره هـ . تأنيث قال عياض : كذا لرواة البخاري ، وهي منسوبة إلى حريث رجل من فضاة ، ووقع في رواية أبي السكون « خيرية » بالحاء المعجمة والموحدة نسبة إلى خير البلد المعروف ، قال : واختاف رواية مسلم فقبل كالاول ؛ ول بعضهم مثله لكن بواو بدل الراء ولا معنى لها ، ول بعضهم « جونية » بفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون نسبة إلى بن الجون أو إلى لونها من السواد أو الحرة أو البيضاء فإن العرب تسمى كل لون من هذه جونا ، ول بعضهم بالتصغير ، ول بعضهم بضم الحاء المهملة والباقي مثله ولا معنى له ، ول بعضهم كذلك لكن بمناة نسبة إلى الحوريت فقبل هي قبيلة ، وقيل شجيت بحسب الخطوط الممتدة التي في الحوت ، قالت : والذي يطابق الترجمة من جميع هذه الروايات « الجونية » بالجيم والنون فإن الأشهر فيه أنه الاسود ، ولا يمنع ذلك وروده في حديث الباب بلغظ « الحريثة » لأن طرق الحديث يفسر بعضها بعضا ، فيكون لونها أسود وهي منسوبة إلى صانعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث عائشة أنها « صنعت لرسول الله ﷺ حبة من صوف سوداء فلبسها ، قال في النهاية : المحفوظ المشهور جونية بالجيم والنون أي سوداء ، وأما « حريثة » فلا أعرفها وطالما بحثت عنها فلم أفت لها على معنى ، وفي رواية « حوتكية » ولعلها منسوبة إلى القصر فإن الحوتكي الرجل القصير الخطو ، أو هي منسوبة إلى رجل يسمى حوتكا . وقال النووي : وقع لجميع رواة البخاري « حريثة » بفتح المهملة وسكون الواو وفتح النون بعدها موحدة ثم تحتانية ثقيلة ، وفي بعضها بضم المعجمة وفتح الواو وسكون التحتانية بعدها مثناة ، وساق بعض ما تقدم ، ونقل عن صاحب « التحرير ، شارح مسلم » حوتية « نسبة إلى الحوت وهي قبيلة أو موضع ، ثم قال القاضي عياض في « المشارق » : هذه الروايات كلها تصحيف إلا الجونية بالجيم والنون فهي منسوبة إلى بن الجون قبيلة من الأزد ، أو إلى لونها من السواد ، والأحريثة بالراء والمثناة . ووقع في نسخة الصغاني في الحاشية مقابل حريثة : هذا تصحيف ، والصواب حوتكية ، وكذا وقع في رواية الإسماعيل أي قصيرة وهي في معنى الثملة ، ومنه حديث العرياض بن سارية « كان يخرج علينا في الصفة وعليه حوتكية »

### ٣٣ - باب الثَّيِّبِ الْخَضِرِ

٥٨٢٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** هبة الوهاب **أخبرنا** أيوب بن عكرمة « أن رجلا طلق امرأته ، فزوجها عهد الرحمن بن الزبير القرظي ، قالت عائشة : وعليها رخاء أخضر ، فشكت إليها ، وأزنتها خضرة بجلدها . فلما جاء رسول الله ﷺ - وقلنا يَنْصَرُّ بعضهم بعضا - قالت عائشة : ما رأيت مثل ما يليق المؤمنات بجلدها أشد خضرة من نوبها . قال وسمع أنها قد أتت رسول الله ﷺ ، فجاء معه ابنان له من غيرها ، قالت : والله مالي إليه من ذنب ، إلا أن ما معه ابنس بأغنى عني من هذه - وأخذت هدبة من نوبها - فقال : كذبت والله يا رسول الله ، إني لأنفضها نقض الأديم ، ولسكنها فائز تبرد رقاها ، فقال رسول الله ﷺ : فان ١ - ج ١٠ - ص ١٠٠

كان ذلك لم تحل له أو لم تصاح له حتى يدون من قبله . قال وأبصر معه ابنين له فقال : بنوك هؤلاء ؟ قال : نعم . قال : هذا الذي تزعمين ، تزعمين ؟ فوالله لم أشبه به من الثراب بالثراب .

**قوله** ( باب الثياب الخضر ) كذا للكشيمى . والمستعمل والمرغى . ثياب الخضر كقولهم مسجد الجامع . قال ابن بطال : الثياب الخضر من لباس الجنة ، وكفى بذلك شرفا لها . قلت : وأخرج أبو داود من حديث أبي رمة بكسر الراء وسكون الميم بعدها مائة أنه رأى على النبي ﷺ بردين أخضرين . **قوله** ( حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى وصرح به الاسماعيل . **قوله** ( عن عكرمة ) في رواية أبي يعلى . **قوله** ( حدثنا سويد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب الثقفى ، بسنده وزاد فيه ) عن ابن عباس . **قوله** ( أن رقاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير الفرطى ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر فشكها بها ) أى إلى عائشة وفيه الخفاف وتجريد ، وفى قوله ( قالت عائشة ) ما يبين وهم رواية سويد وأن الحديث من رواية عكرمة عن عائشة . **قوله** ( والنساء ينصر بعضهن بعضا ) جملة معترضة ، وهى من كلام عكرمة ، وقد صرح وهيب بن خالد فى روايته عن أيوب بذلك فقال بعد قوله لجلدها أشد خضرة من خمارها وقال عكرمة والنساء ينصر بعضهن بعضا ، رواه فى فوائده أبو عمرو بن السماك ، من طريق عفان عن وهيب ، قال الكرماني : خضرة جلدها يحتمل أن تكون لحوالها أو من ضرب زوجها لها . قلت : وسبق الفصحة رجح الثانى . **قوله** ( قال وسمع أنها قد أتت ) فى رواية وهيب قال فسمع بذلك زوجها ، **قوله** ( ومعه ابنان ) لم أقف على تسميتهما ، ووقع فى رواية وهيب بنون له . **قوله** ( لم تحل له أو لم تصاح له ) كذا بالشك ، وهو من الراوى ، وفى رواية الكشيمى : لا تحلين له ولا تصلحين له ، وذكر الكرماني أنه وقع فى بعض الروايات : لم تحلين ، ثم أخذ فى توجيهه ، وعرف بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها : دامه إلا مثل الهدية ، وبين قوله ﷺ : حتى تذوق عسيلته ، وحاصله أنه رد عليها دعواها ، أما أولا فعلى طريق صدق زوجها فبما زعم أنه ينفضها نفى الأديم ، وأما ثانيا فللاستدلال على صدقه بولديه الذين كانا معه . **قوله** ( وأبصر معه ابنين له فقال : بنوك هؤلاء ) فيه جواز إطلاق اللفظ الدال على الجمع على الاثنين ، لكن وقع فى رواية وهيب بصيغة الجمع فقال : بنون له . **قوله** ( تزعمين ما تزعمين ) فى رواية وهيب : هذا الذى تزعمين أنه كذا وكذا ، وهو كناية عما ادعت عليه من العنة ، وقد تقدمت مباحث قصة رقاعة وامرأته فى كتاب الطلاق ، وقوله لا تنفضها نفى الأديم كناية بليغة فى الغاية من ذلك لأنها أوقس فى النفس من التصريح ، لأن الذى ينفض الأديم يحتاج إلى قوة ساعد وملازمة طويلة ، قال الداودى : يحتمل تشبيهها بالهدية انكساره وأنه لا يتحرك وإن شدة لا تشتد ، ويحتمل أنها كنت بذلك عن تحافته ، أو وصفته بذلك بالنسبة الأولى ، قال : ولهذا يستحب نكاح البكر لأنها تظن الرجال سواء ، بخلاف الثيب

## ٢٤ - باب الثياب البيض

٥٨٢٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى أخبرنا محمد بن بشر حدثنا مسمر بن سعد بن إبراهيم

عن أبيه عن سعد قال : رأيتُ بشمال النبي ﷺ وبيمه رجلين عليهما ثيابٌ بيضٌ يومَ أُحُدَ ، ما رأيتُهما



الذين يدعون وجوب خلود من مات من مرتكبي الكبائر من غير توبة في النار ، أعاذنا الله من ذلك ، منه وكرمه .  
وقتل ابن الزين عن الداردي أن كلام البخاري خلاف ظاهر الحديث فإنه لو كانت التوبة مشروطة لم يقل : وإن ذنبي  
وإن سرق ، قال : وإنما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك . والله أعلم

### ٢٥ - باب لبس الحرير لرجال ، وقدر ما يجوز منه

٥٨٢٨ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت أبا عثمان النهدي قال : « أتانا كتاب عمر ونحن  
مع عتبة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله ﷺ نهي عن الحرير إلا هكذا ، وأشار بأصبعيه المتينتين ليها  
الإبهام . قال فيما علمنا أنه يعني الأعلام »

[ الحديث ٥٨٢٨ - الخرافة في ٥٨٢٩ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٣٤ ، ٥٨٣٥ ]

٥٨٢٩ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا عاصم عن أبي عثمان قال : « كتب إلينا عمر ونحن  
بأذربيجان أن النبي ﷺ نهي عن لبس الحرير إلا هكذا - وصف لنا النبي ﷺ بأصبعيه ، ورفع زهير  
الوسطى والسبابة »

٥٨٣٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن التميمي عن أبي عثمان قال : « كنا مع عتبة ، فكذب إليه عمر  
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة . حدثنا الحسن بن عمر  
حدثنا معتمر حدثنا أبي حدثنا أبو عثمان - وأشار أبو عثمان بأصبعيه المسبحة والوسطى »

٥٨٣١ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال : « كان حذيفة بالمداين  
فاستقى ، فأتاه دهقان بماء في إناء من فضة ، فرماه به وقال : إني لم أرمه إلا أني نهيتك فلم ينته ، قال رسول الله  
ﷺ : الذهب والفضة والحرير والدنيا باج هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »

٥٨٣٢ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك - قال شعبة :  
فقلت : « عن النبي ﷺ ؟ فقال شديد عن النبي ﷺ - فقال : من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال سمعت ابن الزبير يخطب يقول :  
قال محمد ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا لن يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٤ - **حديث** علي بن الجهم أخبرنا شعبة عن أبي ذبيان خليفة بن كعب قال سمعت ابن الزبير يقول  
سمعت عمر يقول : « قال النبي ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » . وقال لنا أبو معمر حدثنا  
عبد الوارث عن يزيد قالت أمهاتة أخبرني أم عمرو بنت عبد الله « سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر سمع



الذي ... نحوه .

٥٨٣٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال : سألت عائشة عن الحرير فقالت : أمت ابن عباس فنه ، قال فسألته فقال : سل ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال : أخبرني أبو حفص - يعني عمر بن الخطاب - أن رسول الله ﷺ قال : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لأخلاق له في الآخرة . فقلت صدق وما كذب أبو حفص علي رسول الله ﷺ ، وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثني عمران . . . وقص الحديث

قوله ( باب لبس الحرير للرجال ، وقد مر ما يجوز منه ) أي في بعض الثياب . ووقع في شرح ابن بطال ، و « مستخرج أبي نعيم » زيادة افتراضه في الترجمة ، والاولى ما عند الجمهور ، وقد ترجم للافتراض مستقلا كما سيأتي بعد أبواب . والحرير معروف ، وهو عربي سمي بذلك لخلوصه يقال اسكل خالص محرر ، وحررت الشيء خلصته من الاعتلاط بغيره . وقيل هو فارسي معرب ، والتقييد بالرجال يخرج النساء ، وسيأتي في ترجمة مستقلة . قال ابن بطال : اختلف في الحرير فقال قوم : يحرم لبسه في كل الأحوال حتى على النساء ، نقل ذلك عن علي وابن عمر وحذيفة وأبي موسى وابن الزبير ، ومن التابعين عن الحسن وابن سيرين ، وقال قوم يجوز لبسه مطلقا وحملوا الأحاديث الواردة في النهي عن لبسه على من لبسه خيلاء أو على التنزيه . قالت : وهذا الثاني سائط أثبت الوعيد على لبسه . وأما قول عياض : حمل بعضهم النهي العام في ذلك على الكراهة لا على التحريم ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد فقال : قد قال القاضي عياض ان الإجماع انعقد بعد ابن الزبير ومن وافقه على تحريم الحرير على الرجل واباحته للنساء ، ذكر ذلك في السلام على قول ابن الزبير في الطريق التي أخرجها مسلم : ألا لا تلبسوا نسائك الحرير ، فاق سمعت عمر ، فذكر الحديث الآتي في الباب ، قال : فثبت قول بالكراهة دون التحريم إما أن ينقض ما نقله من الإجماع وإما أن يثبت أن الحكم العام قبل التحريم على الرجال كان هو الكراهة ثم انعقد الإجماع على التحريم على الرجال والاباحة للنساء ، ومقتضاه نسخ الكراهة السابقة ، وهو بعيد جدا . وأما ما أخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت عن أنس قال : لقي عمر عبد الرحمن بن عوف فنهاه عن لبس الحرير فقال : لو اطمعنا لبسته معنا ، وهو يضحك ، فهو محمول على أن عبد الرحمن فهم من أذن رسول الله ﷺ له في لبس الحرير نسخ التحريم ولم ير تعقيد الإباحة بالحاجة كما سيأتي . واختلف في علة تحريم الحرير على رأيين مشهورين : أحدهما الفخر والخيلاء ، والثاني لكونه ثوب رقابية وزينة فيلبق بزي النساء دون شهامة الرجال . ويحتمل علة ثالثة وهي التشبه بالمشركين . قال ابن دقيق العيد : وهذا قد يرجع الى الأول لأنه من سمة المشركين ، وقد يكون المعنيان معتبرين إلا أن المعنى الثاني لا يقتضي التحريم لأن الشافعي قال في الأم : ولا أكره لباس الأوث إلا الأدب فانه زى النساء . واستشكل بثبوت القن بالتشبه من الرجال بالنساء فانه يقتضي منع ما كان مخصوصا بالنساء في جنسه وهيبته . وذكر بعضهم علة أخرى وهي السرف والله أعلم . والمذكور في هذا الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر ذكره من طرق : الأولى ، قوله ( سمعت أبا عثمان النهدي قال : أنا كتاب عمر ) كذا قال أكثر أصحاب قتادة وشذ عن ابن

حاضر فقال من فتاده عن أبي عثمان عن عثمان فذكر المرفوع ، وأخرجه البزار وأشار الى تفرد به ، فلو كان ضابطا  
لقلنا سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ثم سمعه من عثمان بن عفان ، لكن طرق الحديث تدل على أنه من عمر لا من  
عثمان ، وقد ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة أبي عثمان عن عمر ، وفيه نظر لأن المقصود بالكتابة اليه هو عتبة  
ابن فرقد ، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ ، فاما أن تسكون روايته له عن عمر بطريق الوجلة وإما أن  
يكون بواسطة المكتوب اليه وهو عتبة بن فرقد ، ولم يذكره في رواية أبي عثمان عن عتبة ، وقد نبه الدارقطني  
على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين ، قال ذلك بعد أن استدركه عليهم ، وفي ذلك  
رجوع منه عن الاستدراك عليه ، والله أعلم . **قوله** ( ونحن مع عتبة بن فرقد ) صحابي مشهور سمي أبوه باسم  
النعم ، واسم جده يربوع بن حبيب بن مالك السلمي ، ويقال إن يربوع هو فرقد وأنه لقب له ، وكان عتبة أميراً  
لعمرو في فتوح بلاد الهند . **قوله** ( بأذربيجان ) تقدم ضبطها في أوائل كتاب فضائل القرآن ، وذكر المعاني في  
« تاريخ الموصل » أن عتبة هو الذي افتتحها سنة ثمان عشرة . وروى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن السلمي  
عن أم حاتم امرأة عتبة : أن عتبة غزا مع رسول الله ﷺ غزوتين ، وأما قول المعاني إنه شهد خيبر وقسم له  
رسول الله ﷺ منها فلم يوافق على ذلك ، وإنما أول مشاهدته حين وروينا في « المعجم الصغير للطبراني » من طريق  
أم حاتم امرأة عتبة عن عتبة قال : أخذني الشرى على عهد رسول الله ، فأمرني فتجردت فوضع يده على بطني  
وظهرى فبقي بي الطبيب من يومئذ ، قالت أم حاتم : كنا عنده أربع نسوة فكنا نتجهد في الطيب وما كان هو يمسسه  
وأنه كان لأطينا وبها . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ ) زاد الاسماعيل فيه من طريق علي بن الجعد عن شعبة بعد قوله  
مع عتبة بن فرقد ، أما بعد فأنزروا وارتدوا وانتحلوا وألقوا الخفاف والبراريات ، وعليكم بلباس أبيكم  
اسماعيل ، وإياكم والتنعيم وزي المعجم ، وعليكم بالشمس فانها حرام العرب ، وتمددوا واختوشنوا واخلوا  
والأغراب الركب وأنزوا تزوا وارموا الأغراض ، فإن رسول الله ﷺ ، الحديث . **قوله** ( نهى عن الحرير ) أي  
من لبس الحرير كما في الرواية التي تلي هذه . **قوله** ( إلا هكذا ) زاد الاسماعيل في روايته من هذا الوجه : وهكذا .  
**قوله** ( وأشار بأصبعيه اليمين تليان الإهلام ) المشير بذلك يأتي في رواية حاتم ما يقتضي أنه النبي ﷺ كما سأينته .  
**قوله** ( التين تليان الإهلام ، يعني السبابة والوسطى ، وخرج بذلك في رواية حاتم . **قوله** ( فيما علمنا أنه يعني الأعلام )  
بفتح الهمزة جمع علم بالتحريك أي الذي حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام وهو ما يكون في الثياب من  
تطريز وتطريز ونحوهما . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل : فإ ، بفتح الفاء بعدها حرف نون : « علمنا »  
بمثناة بدل اللام أي ما أبطانا ، في معرفة ذلك لما سمعناه ، قال أبو عبيد العاتم البجلي ، يقال عثم الرجل القوي إذا  
أخوه . الطريق الثانية ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسبه لجده وهو بذلك أشهر ،  
وشيعته زهير بن معاوية أبو شيمة الجدي ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس  
هذا فيمنع من ذلك . **قوله** ( كتب اليها عمر ) كذا للاكثر وكذا المسلم ، وللهذه من كتب اليه ، أي الى  
عتبة بن فرقد . **قوله** ( الروايتين صواب ) فانه كتب الى الأمير لأنه هو الذي مخاطبه وكتب اليهم كلهم بالحكم . **قوله**  
( أن النبي ﷺ ) زاد فيه مسلم قبل هذا : يا عتبة بن فرقد ، انه ليس من كدك ولا كد أبيك ، فأشبع المسلمين في  
رحلهم مما تشبع منه في رحلك ، وإياكم والتنعيم وزي أهل الشرك ولبس الحرير فان رسول الله ﷺ نهى ، فذكر

الحديث ، وبين أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر سبب قول عمر ذلك فعنده في أوله : ان عتبة بن فرقد بعث الى عمر مع غلام له بسلام فيها خبيص عليها الجود فلما رآه عمر قال : أيشيع المسلمون في رحالمهم من هذا ؟ قال : لا . فقال عمر : لا أريده . وكتب الى عتبة : انه ليس من كندك ، الحديث . قوله ( ورفع زهير الوسطى والسبابة ) زاد مسلم في روايته : وخمهما . الطريق الثالثة ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( عن التيمي ) هو سليمان بن طرخان . قوله ( عن أبي عثمان قال : كنا مع عتبة فكتب اليه عمر ) في رواية مسلم من طريق جرير عن سليمان التيمي : لجاءنا كتاب عمر ، وكذا عند الاسماعيلي من طريق معتمر بن سليمان . قوله ( لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة ) كذا المستمل والمرحومي : يلبس : بضم أوله في الموضعين ، وكذا للثقفى وقال : في الآخرة منه ، ولا كصمى ، ولا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيئاً في الآخرة : بفتح أوله على البناء الفاعل ، والمراد به الرجل المكلف ، وأورده الكرماني بلفظ : إلا من لم يلبسه ، قال وفي أخرى : إلا من ليس يلبس منه ، أم . وفي رواية مسلم المذكورة : لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء في الآخرة . قوله ( وأشار أبو عثمان باصبعه المسبحة والوسطى ) وقع هذا في رواية المستمل وحده ، وهو لا يخالف ما في رواية عاصم ، فيجمع بأن النبي ﷺ أشار أولاً ثم نقله عنه عمر فبين بعد ذلك بعض رواته صفة الإشارة . قوله ( حدثنا الحسن بن عمر ) أى ابن شقيق الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو علي الباقى ، كذا جزم به السكلاباذى وآخرون ، وشذ ابن عدى فقال : هو ابن عمر بن إبراهيم العبدي . قلت : ولم أنف لهذا العبدي على ترجمة ، إلا أن ابن حبان قال في الطبقة الرابعة من الثقات الحسن بن عمر بن إبراهيم روى عن شعبة ، فلهذا . وقد جزم صاحب المزمع ، أنه يكنى أبا بصير وأنه من شيوخ البخارى وأنه أخرجه له حديثين وأنه أخرجه الحسن بن عمر بن شعبة وأكثر من ذلك . قلت : ولم أر في جميع البخارى بهذه الصورة إلا أربعة أحاديث أحدها في : باب الطواف بعد العصر ، من كتاب الحج قال فيه وحدثنا الحسن بن عمر البصرى حدثنا يزيد بن زريع بهذا وأخر مثل هذا في الاستئذان ، والرابع في كتاب الأحكام فساقه كافى سياق الحج سواء فقهين أنه هو ، وأما هذا والذي في الاستئذان فعل الاحتمال والأقرب أنه كما قال الأكثر . قوله ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي . قوله ( وأشار أبو عثمان باصبعه المسبحة والوسطى ) يريد أن معتمر بن سليمان رواه عن أبيه عن أبي عثمان عن كتاب عمر وزاد هذه الزيادة ، وهذا بما يؤيد أن رواية الأكثر في الطريق التي قبلها التي خلت عن هذه الزيادة أولى من رواية المستمل التي أوردها فيه ، فان هذا القسدر زاده معتمر بن سليمان في روايته عن أبيه ، ثم ظهر لي أن الذي زاده معتمر نفسه الاصبهين ، فان الاسماعيلي أخرجه من روايته ومن رواية يحيى القطان جميعاً عن سليمان التيمي وقال في سياقه : كنا مع عتبة بن فرقد فكتب اليه عمر يحدثه بأشياء عن رسول الله ﷺ ، قال وفيما كتبه اليه أن النبي ﷺ قال : ألا لا يلبس الحرير في الدنيا عن له في الآخرة منه شيء ، إلا ، وأشار باصبعه ، فعرف أن زيادة معتمر تسمية الاصبهين : وقد أخرجه مسلم والاسماعيلي أيضاً من طريق جرير عن سليمان وقال فيه : باصبعيه القتين تليان الإبهام فرأيناها اضرار الطلياسة حين رأينا الطلياسة ، قال القزطبي : الأضرار جمع زر بتقديم الواو : ما يزرر به الثوب بعضه على بعض ، والمراد به هنا أطراف الطلياسة . والطلياسة جمع طليسان وهو الثوب الذى له علم وقد يكون كساء ، وكان الطلياسة التي رآها أعلام حرير في أطرافها . قلت : وقد أغفل صاحب المشارك ، وفي النهاية ، في مادة ط ل س ذكر الطلياسة

ركأتهما تركا ذلك لشهرة ، لكن المهود الآن ليس على الصفة المذكورة هنا ، وقد قال عياض في « شرح مسلم » المراد بازرار الطيالة أطرافها . ووقع في حديث أسماء بنت أبي بكر عند مسلم أنها « أخرجت جبة طيالة كمرانية فقالت : هذه جبة رسول الله ﷺ » ، وهذا يدل على أن المراد بالطيالة في هذا الحديث ما يلبس فيشمل الجسد ، لا المهود الآن . ولم يقع في رواية ابن عثمان في الصحيحين في استثناء ما يجوز من لبس الحرير إلا ذكر الأصميين ، لكن وقع عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الاحول في هذا الحديث أن النبي ﷺ « نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا وهكذا إصبعين وثلاثة وأربعة » ، ولمسلم من طريق سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء واللام الخفيفتين « أن عمر خطب فقال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » ، و « أو » هنا للتوزيع والتخيير ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « أن الحرير لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا » ، يعني أصبعين وثلاثا وأربعاً ، وجنع الحلبي إلى أن المراد بما وقع في رواية مسلم أن يكون في كل كم قدر إصبعين ، وهو تأويل بعيد من سياق الحديث ، وقد وقع عند النسائي في رواية سويد « لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربعة أصابع » . الحديث الثاني ، قوله ( الحكم ) هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصفر ، وابن أبي اسيل هو عبد الرحمن ، ووقع في رواية القاسبي عن أبي ليلى وهو غلط أمكن كتب في الهامش : الصواب ابن أبي ليلى . قوله ( كان حذيفة ) هو ابن أبيان وقد مضى شرح حديثه هذا في كتاب الأشربة . قوله ( الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم في الدنيا ولحكم في الآخرة ) تمسك به من منع استعمال النساء للحرير والديباج ، لأن حذيفة استدل به على تحريم الشرب في إناء الفضة وهو حرام على النساء والرجال جميعاً فيكون الحرير كذلك . والجواب أن الخطاب بلفظ الحكم للذكر ، ودخول المؤنث فيه قد اختلف فيه ، والراجح عند الأصوليين عدم دخوله . وأيضاً فقد ثبت لإباحة الحرير والذهب للنساء كما سيأتى التنبيه عليه في « باب الحرير للنساء » قريباً ، وأيضاً فإن هذا اللفظ مختصر وقد تقدم بلفظ « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة » والخطاب في ذلك للذكور ، وحكم النساء في الإفراش سيأتى في باب الإفراش الحرير قريباً ، وقوله « هي لهم في الدنيا » تمسك به من قال أن للكافر لبس مخاطباً بالفروع . وأجيب بأن المراد هي شعارهم وزيهم في الدنيا ، ولا يدل ذلك على الإذن لهم في ذلك شرعاً . الحديث الثالث ، قوله ( قال شعبة : فقلت لعن النبي ﷺ ؟ فقال : شديد ) عن النبي ﷺ ( وقع في رواية علي بن الجعد عن شعبة ) سألت عبد العزيز بن صهيب عن الحرير فقال : سمعت أبا سعيدة : عن النبي ﷺ ؟ فقال : شديد ، وهذا الجواب يحتمل أن يكون تقريراً لكونه مرفوعاً إنما حفظه حفظاً شديداً ، ويحتمل أن يكون إنكاراً أي جزمي برفعه عن النبي ﷺ يقع شديداً على ، وأبعد من قال : المراد أنه رفع صوته رفعا شديداً . وقال السكرماني : لفظه « شديد » صفة لفعل محذوف وهو الغضب أي غضب عبد العزيز من سؤال شعبة غضبا شديداً . كذا قال ووجهه غير وجهه ، والاحتمال الأول هندی الوجه ، ولكنه يؤيد الثاني أن أحمد أخرجه عن محمد بن جعفر عن شعبة فقال فيه « سمعت أنسا يحدث عن النبي ﷺ » ، وأخرجه أيضاً عن إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز عن أنس قال « قال رسول الله ﷺ » ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق إسماعيل هذا . الحديث الرابع ، قوله ( عن ثابت ) هو البنانى . قوله ( سمعت ابن الزبير بخطب ) زاد النسائي وهو على المنبر « أخرجه عن عتيبة عن حماد بن زيد به . وأخرجه أحمد عن عفان عن حماد بلفظ « بخطبنا » . قوله ( قال محمد ﷺ )

هذا من مرسل ابن الزبير ، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل ، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر ، واحتمال كونها عن ناصي لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر ، لكن نبي من الروایتين اللتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حمله عن النبي ﷺ بواسطة عمر ، ومع ذلك فلم أقف في شيء من الطرق المتفقة عن عمر أنه رواه بلفظ « إن » بل الحديث عنه في جميع الطرق بلفظ « لم » والله أعلم . وابن الزبير قد حفظ من النبي ﷺ عدة أحاديث ، منها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه ، أخرجه أحمد . ومنها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ يدعو هكذا وعقد ابن الزبير ، أخرجه أحمد وأبو دارد والنسائي . ومنها حديثه أنه « سمع النبي ﷺ ينهى عن لبس الحر ، أخرجه أحمد أيضا . قوله ( إن يلبسه في الآخرة ) كذا في جميع الطرق عن ثابت ، وهو أوضح في الثاني . الحديث الخامس ، قوله ( عن أبي ذبيان ) - بكسر الميم - ويموز ضما بعدما موحدة ساكنة ثم تحتانية - هو التميمي البصري ، ماله في البخاري - سوى هذا الموضع ، وقد وثقه النسائي . ووقع في رواية أبي علي بن السكن عن الفربري « عن أبي ظبيان ، بظاء مشاة بدل الدال وهو خطأ ، وأشد خطأ منه ما وقع في رواية أبي زيد المرودي عن الفربري « عن أبي دينار ، بمهملة مكسورة بعدما تحتانية ساكنة ونون ثم راء ، نبه على ذلك أبو محمد الاصيل . قوله ( سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول ) وقع في رواية النضر بن شميل عن شعبة « حدثنا خليفة بن كعب سمعت عبد الله بن الزبير يقول : لا تلبسوا نسائك الحرير ، فاني سمعت عمر ، أخرجه النسائي . وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق جعفر بن ميمون عن خليفة بن كعب فلم يذكر عمر في إسناده ، وشعبة أحفظ من جعفر بن ميمون . قوله ( من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ) في رواية الكشميهني « إن يلبسه » والمحفوظ من هذا الوجه « لم » ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي ، وزاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره « ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة قال الله تعالى ( ولباسهم فيها حرير ) » ، وهذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وهي موقوفة على ابن الزبير ، بين ذلك النسائي أيضا من طريق شعبة فذكر مثل سند حديث الباب وفي آخره « قال ابن الزبير » فذكر الزيادة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق علي بن الجعد عن شعبة وأفظة « فقال ابن الزبير من رأيه : ومن لم يلبس الحرير في الآخرة لم يدخل الجنة » وذلك أقوله تعالى ( ولباسهم فيها حرير ) ، وقد جاء مثل ذلك عن ابن عمر أيضا أخرجه النسائي من طريق حفصة بنت سيرين عن خليفة بن كعب قال « خطبنا ابن الزبير ، فذكر الحديث المرفوع وزاد « فقال قال ابن عمر إذا والله لا يدخل الجنة ، قال الله ( ولباسهم فيها حرير ) » ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد « وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، وهذا يحتمل أن يكون أيضا مدرجا ، وهي تقدير أن يكون الرفع محفوظا فهو من العام المخصوص بالمكلفين من الرجال للدلالة الاخرى بموازاة للنساء ، وستأتي الإشارة الى معنى الوحيد فيه قريبا من طريق أخرى لرواية ابن الزبير عن عمر . قوله ( وقال أبو معمر ) هو عبد الله ابن معمر بن عمرو بن الحجاج ، وقد أكثر عنه البخاري ، ولم يصرح في هذا الموضع أنه بالتحدث ، وقد أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق يعقوب بن سفيان ، زاد الاسماعيل ويحيى بن عبد الرازي « قال حدثنا أبو معمر » . قوله ( حدثنا هيب الواثق ) هو ابن سعيد ، وي زيد هو الضبعي المعروف بالشك بكسر الراء وسكون الميم ، ومما ذكره هو المدوية ، والاسناد من مبتدئه الى معاذة بصريون . قوله ( أخبرني أم عمرو بنت

عبد الله ( جزم أبو نصر الكللابى ومضى تبعه بأنها بنت عبد الله بن الزبير ، ولم أرها منسوبة فيما وقفت عليه من طرق هذا الحديث . **قوله** ( سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر ) فى رواية الاسماعيلى : سمعت من عبد الله بن الزبير يقول فى خطبته أنه سمع من عمر بن الخطاب . **قوله** ( نحوه ) سافه الاسماعيلى بلفظ : فانه لا يكساف فى الآخرة ، وله من طريق شيبان بن فروخ عن عبد الوارث : فلا كساف الله فى الآخرة . طريق أخرى لحديث عمر . **قوله** ( حدثنا محمد بن بشار ) هو بندار ، وعثمان هو ابن عمر بن فارس ، والسند كله الى عمران بن حطان بصريون ، وعمران هو السدوسى كان أحد الخوارج من العقديّة بل هو رئيسهم وشاعرهم ، وهو الذى مدح ابن ملجم قاتل على بالآيات المشهورة ، وأبو حطان بكسر المهملة بعدها طاء مهملة ثقيلة ، وانما أخرج له البخارى على قاعدته فى تخرىج أحاديث المبتدع اذا كان صادق اللّجه متدينا ، وقد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد ، وقيل إن يحيى بن أبى كثير حله عنه قبل أن يبتدع ، فانه كان تزوج امرأة من أقاربه تمتد رأى الخوارج لينةاها عن معتقدها فنقلته هى الى معتقدها ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضوع وهو متابعة ، وآخر فى باب نقض الصور . **قوله** ( سألت عائشة عن الحرير فقالت : انت ابن عباس فسله ، قال فسأله فقال : سل ابن عمر ) كذا فى هذه الطريق ، وفى رواية حرب بن شداد التى تذكر عقب هذه بالعكس انه سأل ابن عباس فقال : سل عائشة ، فسألها فقالت : سل ابن عمر . **قوله** ( أخبرنى أبو حفص يعنى عمر بن الخطاب ) كذا فى الاصل . **قوله** ( فقلت صدق وما كذب أبو حفص ) هو قول عمران بن حطان . **قوله** ( وقال عبد الله بن رجاء ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة ، وهو من شيوخ البخارى أيضا ، لكن لم يصرح فى هذا بتحديثه . **قوله** ( حدثنا حرب ) هو ابن شداد ، وزعم الكرماني أنه ابن ميمون ، ونسبه لصاحب الكاشف وهو عجيب فان صاحب الكاشف لم يرقم لحرب بن ميمون علامة البخارى ، وانما قال فى ترجمة عبد الله بن رجاء روى عن حرب بن ميمون ، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن لا يروى عن حرب بن شداد ، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة فى غير هذا ويحيى هو ابن أبى كثير ، وأراد البخارى بهذه الرواية نصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث . **قوله** ( رقص الحديث ) سافه النسائي موصولا عن عمرو بن منصور عن عبد الله بن رجاء عن حرب بن شداد بلفظ : من لبس الحرير فى الدنيا فلا خلاق له فى الآخرة ، وقد ذكر الدارقطنى أن هذا اللفظ فى حديث عمر خطأ ، ولعل البخارى لم يسق اللفظ لهذا المعنى . وفى هذه الاحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال لبس الحرير لوصيد المذكور ، وقد تقدم شرح معناه فى كتاب الاثرية فى شرح أول حديث منه ، فان الحكم فيها واحد وهو نفي اللبس ونفي الشرب فى الآخرة وفى الجنة . وحاصل أهدل الافوال أنه لفعل المذكور مقتضى العقوبة المذكورة ، وقد يتخلف ذلك لما منع كالنوبة والحنسات التى توازن والمصائب التى تكفر ، وكذلك الولد بشرائط ، وكذا شفاعة من يؤذن له فى الشفاعة ، وأعم من ذلك كله فهو أرحم الراحمين ، وفيه حجة لمن أجاز لبس العلم من الحرير اذا كان فى الثوب . وخصه بالقدر المذكور وهو أربع أصابع ، وهذا هو الأصح عند الكافية ، وفيه حجة على من أجاز العلم فى الثوب مطلقا ولو زاد على أربعة أصابع ، وهو منقول عن بعض المالكية . وفيه حجة على من منع العلم فى الثوب مطلقا ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، لكن يحتمل أن يكونوا منعه زورا والا فالحديث حجة عليهم فاعلمهم لم يبايعهم ، قال النووى وقد أنزل مثل ذلك عن مالك وهو مذهب مردود ، وكذا مذهب من أجاز بفهم تقدير واقع أعلم . واستدل به على جواز لبس الثوب المطرز بالحرير ، وهو ما جعل عليه طرازا حريرا مركب ،

وكذلك الطرف وهو ما يحفظ أطرافه بسجف من حرير بالتقدير المذكور ، وقد يكون التطريز في نفس الثوب بعد النسيج ، وفيه احتمال ستأتى الإشارة إليه . واستدل به أيضا على جواز لبس الثوب الذى يخاطله من الحرير مقدار المسموع سواء كان ذلك القدر مجعوما أو مفردا وهو قوى ، وسبأتى البحث في ذلك في باب القس ، بعد بابين

### ٣٦ - باب مَسِّ الحرير من غير لبس

وَيُرَوَّى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٨٣٦ - **عُرِّشَ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُهُدَى لَنَبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ حَرِيرٌ ، فَجَعَلْنَا نَلْسُهُ وَنَتَمَجِّبُهُ مِنْهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَتَمَجَّبُونَ مِنْ هَذَا ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : مَنَادَيْلٌ سَدِيدٌ مُعَازِفٌ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا .

**قوله** ( باب من مس الحرير من غير لبس ، ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ ) ذكر المزمع في الأطراف ، أنه أود بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بقية عن الزبيدي بهذا الإسناد إلى أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي ﷺ بردا سديا ، كذا قال ، وليس هذا مراد البخاري ، والرواية لا يقال لها مس ، وأيضا فلو كان هذا الحديث مراده لجزم به لأنه صحيح عنده على شرطه ، وقد أخرجه في باب الحرير للنساء ، من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتى قريبا ، وإنما أود البخاري ما رويناه في المجمع الكبير ، للطبراني وفي فوائد تمام ، من طريق عبد الله بن سالم المصنف عن الزبيدي عن الزهري عن أنس قال : أهدى لنبى ﷺ حلة من استبرق ، لجعل ناس يلمسونها بأيديهم ويتمجبون منها ، فقال النبي ﷺ : تعجبكم هذه ؟ فوافقه المناديل سعد في الجنة أحسن منها ، قال الدارقطني في الأفراد : لم يروه عن الزبيدي إلا عبد الله بن سالم : وما يؤكد ما قلناه أن البخاري لما أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب في قصة سعد بن معاذ في هذا المعنى موصولا قال بعده : ورواه الزهري عن أنس ، ولما صدر بحديث الزهري عن أنس = الملق هنا - عقبه بحديث البراء الموصول بعينه والله أعلم وقوله في حديث البراء : « جعلنا نلسه » جزم في المحكم ، بأنه بضم الميم في المضارع ، وقوله : مناديل سعد ، قيل خص المناديل بالذكر لكونها تمتن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأولى ، قال ابن بطال : انتهى عن لبس الحرير ليس من أجل نجاسة عينه بل من أجل أنه ليس من لباس المتقين ، وعينه مع ذلك طاهرة فيجوز مسه وبيمه والانتفاع بشمته ، وقد تقدم شيء مما يتعلق بالحديث المذكور في كتاب الحبة

### ٣٧ - باب اقتراش الحرير . وقال عبيدة : هو كلبسه

٥٨٣٧ - **عُرِّشَ** عَلَى حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَانَا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَإِنْ نَأْكَلَ فِيهَا ، وَهْنٌ لِبَسِ الْحَرِيرِ وَالْدِيْبَاجِ ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب اقتراش الحرير ) أى حكمه في الحل والحرم . **قوله** ( وقال عبيدة ) هو ابن عمرو السلمي بسكون

اللام وهو بفتح العين المهملة . قوله ( هو كلبه ) وصله الحارث بن أبي أسامة من طريق محمد بن سيرين قال : قلت لمبيدة اقتراش الحرير كلبه ؟ قال : نعم . . قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني . قوله ( حدثنا وهب بن جرير ) أي ابن أبي حازم . قوله ( أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها ) تقدم البحث فيه في الاطعمة . قوله ( وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه ) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من عدة أوجه ليس فيها هذه الزيادة ، وهي قوله : « وأن نجلس عليه » ، وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور : خلافا لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية . وأجاب بعض الحنفية بأن ألفظ دني ، ليس صريحا في التحريم ، وبعضهم باحتمال أن يكون انتهى ورد عن مجموع القيس والجلوس لا عن الجلوس بمفرده . وهذا يرد على ابن بطال دعواه أن الحديث نص في تحريم الجلوس على الحرير ، فإنه ليس بنص بل هو ظاهر ، وقد أخرج ابن وهب في جامعه من حديث سعد بن أبي وقاص قال : لأن أتعبد على جر الفضا أحب إلى من أن أتعبد على مجلس من حرير . وأدار بعض الحنفية الجواز والمنع على اللبس لصحة الاخبار فيه ، قالوا : والجلوس ليس باللبس ، واحتج الجمهور بحديث أنس فقامت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس . ولأن لبس كل شيء محسبه . واستدل به على منع النساء من اقتراش الحرير وهو ضعيف لأن خطاب الذكر لا يتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذي قال بالمنع تمسك فيه بالقياس على منع استعمالن آنية الذهب مع جواز لبسهن الحل منه ، فكذلك يجوز لبسهن الحرير وبمنع من استعماله ، وهذا الوجه صحيحه الرافعي وصحح النووي الجواز واستدل به على منع اقتراش الرجل الحرير مع امرأته في فراشها ، ووجه المجتزأ لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز له أن يفترشها وعليها الحل من الذهب والحرير فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها . ( تنبيه ) الذي يمنع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه وهو ما صنع من حرير صرف أو كان الحرير فيه أزيد من غيره كما سبق تقريره

٢٨ - باب لبس القسي . وقد علمنا عن أبي بردة قال قال قتادة : ما القسي ؟ قال : ثياب أتت من الشام - أو من مصر - مضاعة فيها حرير وفيها أمثال الأترنج والميثة ، كانت النساء تصنعن لبسهن مثل القطائف يصفونها . وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسي ثياب مضاعة يجاه بها من مصر فيها الحرير ، والميثة جلود السباع . قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثة

٥٨٣٨ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء حدثنا معاوية

ابن سويد بن مقرن عن ابن عازب قال « نهانا النبي ﷺ عن الأثرا الطمر وعن القسي »  
قوله ( باب لبس القسي ) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء نسبة ، وذكر أبو حنيفة في « غريب الحديث » أن أهل الحديث يقولونه بكسر القاف وأهل مصر يفتحونها ، وهي نسبة إلى بلد يقال لها القس رأيتها ولم يعرفها الاصحى ، وكذا قال الأكثر هي نسبة لقس قرية بصحر منهم الطبري وابن سيده ، وقال الحازمي هي من بلاد الساحل وقال المذهب هي على ساحل مصر وهي حصن بالقرب من القرما من جهة الشام ، وكذا وقع في حديث ابن وهب أنها تلى القرما والقرما بالفاء وراء مفتوحة ، وقال النووي : هي بقرب تنيس وهو متقارب ، وحكى أبو حنيفة



الحريري عن عمر القنوي أنها بالزوى لا بالسين نسبة إلى القز وهو الحرير فأبدلت الزوى سينا ، وحكى ابن الأثير في « النهاية » ، أن القس الذي نسب إليه هو الصنيع سى بذلك لبياضه ، وهو الذي قبله كلام من لم يعرف القس القرية . **قوله** ( وقال عاصم عن أبي بردة قال : قلنا لعل ما القسية ؟ الخ ) هذا طرف من حديث وصله مسلم من طريق عبد الله بن إدريس سمعت عاصم بن كليب عن أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن لبس القسي وعن المياثر ، قال فأما القسي فثياب مضلعة ، الحديث . وأخرج مسلم من وجهين آخرين عن علي النهي عن لبس القسي ، لكن ليس فيه تفسيره . **قوله** ( ثياب أتت من الشام أو من مصر ) في رواية مسلم : من مصر والشام . **قوله** ( مضلعة أي فيها خطوط عربية كالاضلاع ، وحكى المنذري أن المراد بالاضلع ما نسج بعضه وترك بعضه ، وقوله فيها حرير ، يشعر بأنها ليست حريرا صرفا ، وحكى النووي عن العلماء أنها ثياب غلوطة بالحرير ، وقيل من الخز وهو ردي- الحرير . **قوله** ( وفيها أمثال الأتراج ) أي ان الاضلاع التي فيها غليظة معوجة ؛ ووقع في رواية مسلم فيها شبه كذا ، على الإبهام ، وقد فسره رواية البخاري المملقة . ووقع لنا موصولا في « أمالي الحامل » باللفظ الذي علقه البخاري . **قوله** ( والميثرة ) هي بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا همز فيها ، وأصلها من الوثرة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثير هو الفراش الوطى . وامرأة وثيرة كثيرة اللحم . **قوله** ( كانت النساء تصنعه لبعوثهن مثل القطائف يصفونها ) أي يجعلونها كالصفة ، وحكى عياض في رواية « يصفونها » بكسر الفاء ثم راء وأظنه تصحيفا وإنما قال « يصفونها » بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يستعملونها في ذلك ، وقال الزبيدي القنوي : والميثرة مرفقة كصفة السرج . وقال الطبري : هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعه لازواجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج ، وكانت مراكب العجم ، وقيل هي أغشية للسروج من الحرير ، وقيل هي سروج من الديباج ، لحصلنا على أربعة أقوال في تفسير الميثرة هل هي وطاء للذابة ، أو لراكبها ، أو هي السرج نفسه ، أو غشاة . وقال أبو عبيد : المياثر الحر كانت من مراكب العجم من حرير أو ديباج . **قوله** ( وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسية الخ ) هو طرف أيضا من حديث وصله إبراهيم الحريري في « غريب الحديث » له عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل قال « القسية ثياب مضلعة ، الحديث . وهم الديباطى فضبط يزيد في حاشيته بالموحدة والراء مصفر ، فكأنه لما رأى التعليق الأول من رواية أبي بردة بن أبي موسى ظن أن التعليق الثاني من رواية حفيده يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ، وذهب إلى كرماني- وتبعه بعض من اقتناه- أن يزيد هذا هو ابن رومان ، قال وجرير هو ابن حازم ، وليس كما قال ، والفصيل في ذلك رواية إبراهيم الحريري ، وقد أخرج ابن ماجه أصل هذا الحديث من طريق علي بن مسهر عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل عن ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ عن الخضم . قال يزيد قلت للحسن بن سهيل : ما المقصود ؟ قال المسخ بالمصفر ، هذا التقدير الذي ذكر ابن ماجه منه وبقيته هو هذا الموقوف على الحسن بن سهيل ، وهو المراد بقول البخاري « قال جرير عن يزيد في حديثه » يريد أنه ليس من قول يزيد بل من روايته عن غيره والله أعلم . **قوله** ( والميثرة جلود السباح ) قال النووي : هو تفسير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث . قلت : راس هو بباطل ، بل يمكن توجيهه ، وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء

صنعت من جلد ثم حشيت ، والنهي حينئذ عنها إما لأنها من زى الكفار ، وإما لأنها لا تعمل فيها الذكاة ، أو لأنها لا تذكى غالباً فيكون فيه حجة لمن مننع لبس ذلك ولو دبح ، لكن الجمهور على خلافه ، وأن الجلد يظهر بالدباغ . وقد اختلف أيضاً في الشعر هل يظهر بالدباغ ؟ لكن الغالب على الميائير أن لا يكون فيها شعر ، وقد نبه النهي عن الركوب على جلود النور أخرجه النسائي من حديث المقدم بن معد يكرب ، وهو بما يؤيد التفسير المذكور . ولأبي داود ، لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر . قوله ( قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثة ) يعني رواية عاصم في تفسير الميثة أكثر طرقاً وأصح من رواية يزيد ، وهذا الكلام لم يقع في رواية أبي ذر ولا النسائي ، وأطلق في حديث على الميائير وقيدتها في حديث البراء بالحر ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب الثوب الأحمر ، إن شاء الله تعالى . وقوله في الحديث الثاني : أخبرنا عبد الله ، هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقوله : نهانا ، في رواية الكشي عن نهى ، وقوله : عن الميائير الحر وعن القتي ، هو طرف من حديث أوله : أمرنا بسبع ونهانا عن سبع ، وسيأتي بيانه في باب الميائير الحر ، بعد أبواب . واستدل بالنهي عن لبس القتي على منع لبس ما خالطه الحرير من الثياب لتفسير القتي بأنه ما خالط غير الحرير فيه الحرير ، ويؤيده عطف الحرير على القتي في حديث البراء ، ووقع كذلك في حديث على عند أبي داود والنسائي وأحمد بسند صحيح على شرط الشيخين من طريق عبيدة بن عمرو عن علي قال : نهى النبي ﷺ عن القتي والحرير ، ويحتمل أن تكون المغاربة باعتبار النوع فيكون السك من الحرير كما وقع عطف الديباغ على الحرير في حديث حذيفة الماضي قريباً ، ولكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القتي أنه الذي خالط الحرير لا أنه الحرير الصرف ، فلي هذا يحرم لبس الثوب الذي خالطه الحرير . وهو قول بعض الصحابة كابن عمر والتابعين كابن سيرين ، وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير الأخاب ، وعندهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحلة السوداء وما أضاف إلى ذلك من الرخصة في العلم في الثوب إذا كان من حرير كما تقدم تقريره في حديث عمر ، قال ابن دقيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل مختلط ، وإنما يجوز منه ما كان بمجوع الحرير فيه قدر أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة لجميع الثوب فيكون المنع من لبس الحرير شاملاً للخالص والمختلط ، وبعد الاستثناء يقتصر على القدر المستثنى وهو أربع أصابع إذا كانت منفردة ، ويلحق بها في المعنى ما إذا كانت مختلطة ، قال وقد توسع الشافعية في ذلك ، ولهم طريقتان : أحدهما وهو الرجح اعتبار الوزن ، فإن كان الحرير أقل وزناً لم يحرم أو أكثر حرم ، وإن استويا فوجهان اختلف الترجيح فيهما عندهم . والآخر الثاني أن الاعتبار بأقله والكثرة بالظهور ، وهذا اختيار القفال ومن تبعه ، وعند المالكية في المختلط ، أقوال ثالثها الكراهة ، ومنهم من فرق بين الحر وبين المختلط بقطن ونحوه فأجاز الحر ومنع الآخر ، وهذا مبنًى على تفسير الحر ، وقد تقدم في بعض تفاسير القتي أنه الحر ؛ فمن قال أنه ردى الحرير فهو الذي يتزل عليه القول المذكور ؛ ومن قال أنه ما كان من حرير مختلط بغير حرير لم يتجه التفصيل المذكور ، واحتج أيضاً من أجاز لبس المختلط بحديث ابن عباس : إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به ، أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا ، وأصله عند أبي داود ، وأخرجه الحاكم بسند صحيح بلفظ : إنما نهى عن المصمت إذا كان حريراً ، والطبراني من طريق ثالث : نهى عن مصمت الحرير فأما ما كان سداً من قطن أو كتان فلا بأس به ،

واستدل ابن العربي للجواز أيضا بأنه النهى عن الحرير حقيقة في الخالص ، والأذن في القطن ونحوه صريح ، فإذا خلطاً بحيث لا يسمى حريرا بحيث لا يتداوله الاسم ولا تشمله علة التحريم خرج عن الممنوع لحار ، وقد ثبت لبس الحر عن جماعة من الصحابة وغيرهم ، قال أبو داود : لبسه عشرون نفسا من الصحابة وأكثر ، وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد ، وأهل ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال : رأيت رجلا على بقة وعليه عمامة خز سوداء وهو يقول : كسانها رسول الله ﷺ ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمار بن أبي عمار قال : أتت مروان بن الحكم مطارف خز ، فكساها أصحاب رسول الله ﷺ ، والأصح في تفسير الحر أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره ، وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه ، وقيل أصله اسم دابة يقال لها الحر سمي الثوب المتخذ من وبره خوا لنعومته ثم أطلق على ما يخلط بالحرير لنعومة الحرير ، وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على جواز لبس ما يخالط الحرير ما لم يتحقق أن الحر الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير وإله أهل . وأجاز الحنفية والحنابلة لبس الحر ما لم يكن فيه شهرة ، وعن مالك الكراهة ، وهذا كله في الحر ، وأما القز بالناف بدل الخاء المعجمة فقال الرافضي : هذه الأئمة القز من الحرير وحرموه على الرجال ولو كان كده القون ، وقيل الإمام الاتفاق عليه لكن حكى المتولي في التتمة ، وجها أنه لا يحرم لأنه ليس من ثياب الزينة ، قال ابن دقيق العيد : إن كان مراده بالقز ما لفظه نحن الآن عليه فليس يخرج من اسم الحرير فيحرم ، ولا اعتبار بكودة القون ولا بكونه ليس من ثياب الزينة فإن كلا منهما ناعيل ضعيف لا أثر له بعد إطلاق الاسم عليه اه كلامه . ولم يتعرض لمقابل التقسيم ؛ وهو وإن كان المراد به شيئا آخر فنتجه كلامه ، والذي يظهر أن مراده به وديء الحرير . وهو نحو ما تقدم في الحر ، ولأجل ذلك وصفه بكودة القون . وإله أعلم

### ٢٩ - باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة

٥٨٣٩ - حدثني محمد أخبرنا وكيع أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : رخص النبي ﷺ القز وعبد الرحمن في لبس الحرير للحكة بهما .

قوله ( باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة ) بكسر الميملة وتشديد الكاف : نوع من الحرب أهاذنا الله تعالى منه ، وذكر الحكة مثالا لا قيادا ، وقد ترجم له في الجهاد والحرير للحرب ، وتقدم أن الراجح أنه بالمهمة وسكونه الرأ . قوله ( حدثني محمد ) كذا الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن السكن . حدثنا محمد بن سلام ، وبه جزم المزي في الأطراف . قوله ( عن أنس ) وقع في رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة . سمعت أنسا ، وقد تقدمت في الجهاد . قوله ( للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير للحكة بهما ) أي لأجل الحكة ، وفي رواية سعيد بن قتادة ومن حكة كانت بهما ، وفي رواية ممام عن قتادة أنهما شكيا إلى النبي ﷺ القمل ، وقد تقدمتا في الجهاد ، وكان الحكة نفاها من أمر القمل ، وتقدمت مباحته في كتاب الجهاد ، قال الطبري : فيه دلالة على أن النهى عن لبس الحرير لا يدخل فيه من كانت به علة يخففها لبس الحرير انتهى . وبلحق بذلك ما بقي من الحر أو البرد حيث لا يوجد غيره ، وقد تقدم في الجهاد أن بعض الشافعية خص الجواز بالسفر دون الحضرة ، واختاره ابن

الصلاح ، وخصه النوى في الروضة ، مع ذلك بالحكمة ونقله الراهى في القمل أيضا . ( تنبيه ) : وقع في الوسط للزوال ، أن الذي رخص له لبس الحرير حمزة بن عبد المطلب ، وغلطوه . وفي وجه الشافعية أن الرخصة خاصة بالزبير وعبد الرحمن ، وقد تقدم في الجهاد عن عمر ما يوافقه

### ٣٠ - باب الحرير للنساء

٥٨٤٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** ثعبة ج . وحدثني محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** ثعبة

عن عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال « كسائي للزبير عليه السلام حلة سيرة » فخرجت فيها ، فرايت الغضب في وجهه ، فشققتها بين نسائي »

٥٨٤١ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال حدثني جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر رضي

الله عنه رأى حلة سيرة تباع فقال : يا رسول الله ؛ لو ابتعتها تلبسها لوفد إذا أتوك والجمعة . قال : إنما يلبس هذه من لا أخلاق له . وإن النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سيرة حريرا كساها إياه ؛ فقال عمر ؛

كسوتنيها ، وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ، فقال : إنما بعثت بها إليك لتبعتها أو تكسوها »

٥٨٤٢ - **حدثنا** أبو ليان أخبرنا شعب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك « أنه رأى علي أم

كلثوم عليها السلام بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرة »

**قوله** ( باب الحرير للنساء ) كأنه لم يثبت عنده الحديثان المشهوران في تخصيص النهي بالرجال صريحا فكتفي

بما يدل على ذلك . وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث علي « أن النبي ﷺ أخذ

حريراً وذهب فقال : هذان حرامان على ذكور أمتي حل لائتاهم ، وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الترمذي

والحاكم من حديث موسى وأهله ابن حبان وغيره بالانقطاع وأن رواية سعيد بن أبي هند لم تسمع من أبي موسى ،

أخرج أحمد والطحاوي وصححه من حديث مسلم بن عجل أنه قال لعقبة بن عامر : قم لحدث بما سمعت من رسول

الله ﷺ ، فقال : سمعته يقول : الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي حل لائتاهم ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي

جريرة : إن قلنا إن تخصيص النهي للرجال للحكمة فالذي يظهر أنه سبحانه وتعالى علم قلة صبرهن عن التزين فلطف بهن

في إباحته ، ولأن تزويجهن غالبا إنما هو للزواج ، وقد ورد أن حسن التبعيل من الإيمان ، قال ، ويستنبط من هذا أن الفعل لا يصلح له أن يبالغ في استعمال المذوذات لكون ذلك من صفات الإناث . وذكر المصنف فيه ثلاثة

أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( عن عبد الملك بن ميسرة ) بفتح الميم وتحتانية ساكنة ثم مهلة هو الهلالي أبو زيد

الزبادي ثم راء ثقيلة ، وقد تقدم في النفقات من وجه آخر عن شعبة أخبرني عبد الملك ، وشعبة فيه إسناد آخر

أخرجه مسلم من رواية ما ذكره عن أبي عون الثقفي عن أبي صالح الحنفي عن علي . **قوله** ( عن زيد بن وهب ) كذا

لأكثر ، وتقدم كذلك في الهبة والنفقات . وكذا هند مسلم ، ووقع في رواية علي بن السكن هنا وحده عن الزوال

ابن سبرة بدل زيد بن وهب وهو وهم ، كأنه انتقل من حديث أبي حنيفة لأن رواية عبد الملك عن الزوال عن علي

إنما هي في الشرب قائما كما تقدم في الاشربة ، وقد وافق الجماعة في الموضوعين الآخرين ، وزيد بن وهب هو المجهن الثقة المشهور من كبار التابعين ، وماله في البخاري عن علي سوى هذا الحديث ، وتقدم في الهبة بلفظ سمعت زيد بن وهب . . قوله ( أهدى ) بفتح أوله . قوله ( إلى ) بتشديد الياء (١) ورفع في رواية أبي صالح المذكورة ، وأهديت رسول الله ﷺ حلة فبث بها إلى ، ولمسلم أيضا من وجه آخر عن أبي صالح عن علي ، أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ ثوب حرير فاعطاه عليها ، وفي رواية للطحاوي ، أهدى أمير أذربيجان إلى النبي ﷺ حلة مسيرة بحرير ، وسنده ضعيف . قوله ( حلة سيرا ) قال أبو عبيد الحلال برود الدين ، والحلة إزار ورداء ، وقوله ابن الأثير وزاد إذا كان من جنس واحد ، وقال ابن سيده في المحكم ، الحلة برد أو غيره ، وحكى عياض أن أصل تسمية الثوبين حلة أنهما يكونان جديدين كما حل طيهما ، وقيل لا يكون الثوبان حلة حتى يلبس أحدهما فوق الآخر ، فإذا كان فوقه فقد حل عليه والاول أشهر ، والسيراء بكسر الميملة وفتح التحتانية والراء مع الميم ، قال الخليل : ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المد سوى سيرا ، وحولاه وهو الماء الذي يخرج على رأس الولد ، وعنياه لغة في العنب ، قال مالك : هو الوشي من الحرير ، كذا قال ، والشوي بفتح الواو وسكون الميملة بمدتها تحتانية . وقال الأصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قر ، وإنما قيل لها سيرا لتسير الخطوط فيها . وقال الخليل : ثوب مضلع بالحرير وقيل مختلف الألوان فيه خطوط بمدة كأنها السبور . ووقع عند أبي داود في حديث أنس ، أنه رأى على أم كلثوم حلة سيرا ، والسيراء المضلع بالقز ، وقد جزم ابن بطال كما سيأتي في ثالث أحاديث الباب أنه من تفسير الزهري ، وقال ابن سيده : هو ضرب من البرود ، وقيل ثوب مسير فيه خطوط يعمل من القز ، وقيل ثياب من linen ، وقال الجوهري : برد فيه خطوط صفر ، ونقل عياض عن سيويه قال لم يأت فعلاء صفة لكن اسما ، وهو الحرير الصافي واختلف في قوله حلة سيرا ، هل هو بالاضافة أولا ، فوقع عند الأكثر بتقوين حلة على أن سيرا عطف بيان أو لص ، وجزم القرطبي بأنه الرواية ، وقال الخطابي : قالوا حلة سيرا كما قالوا ناقة عسراء ، ونقل عياض عن أبي مروان بن السراج أنه بالاضافة ، قال عياض : وكذا ضبطناه عن متقن شيوخنا ، وقال الثنوي أنه قول المحققين ومتقن الحريرية وأنه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خوخ . قوله ( نخرجت فيها ) في رواية أبي صالح عن علي وقلبتا . . قوله ( فرأيت الغضب في وجهه ) زاد مسلم في رواية أبي صالح ، فقال : اني لم أبعث بها إليك لتلبسها ، إنما بعثت بها إليك لتعشقها خيرا بين النساء ، وله في أخرى : شققها خيرا بين الفواطم . . قوله ( فشققها بين نسائي ) أي قطعها ففرقتها عليهن خيرا ، والخمر بعزم المعجمة والميم جمع خمار بكسر أوله والتخفيف : ما تغلى به المرأة رأسها ، والمراد بقوله و نسائي ، ما فسر في رواية أبي صالح حيث قال : بين الفواطم ، ووقع في رواية النسائي حيث قال : فرجعت إلى فاطمة فشققها ، فقالت : ما ذا جئت به ؟ قلت نهاني رسول الله ﷺ عن لبسها قال بسيا وأكسى لسأك ، وفي هذه الرواية أن عليا إنما شققها بأذن النبي ﷺ . قال أبو محمد بن قتيبة : المراد بالفواطم فاطمة بنت النبي ﷺ وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة علي ولا أحرف الثالثة . وذكر أبو منصور الأذري أنها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وقد أخرج للطحاوي وابن أبي الدنيا في كتاب الهدايا ، وعبد القني بن سميد في المجهات ، وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي فاختة عن هبيرة بن

(١) هبة لله هنا : كتابي لله الخ

يريم - بتحذانية أوله ثم راء وزن عظيم - عن علي في نحو هذه الفصه قال : ففقت منها أربعة أخرى ، فذكر الثلاث المذكورات ، قال : ونسئ يزيد الرابعة . وفي رواية الطحاوي : رخمارا لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي ، رخمارا لفاطمة بنت النبي ﷺ ، رخمارا لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، رخمارا لفاطمة أخرى قد نسبها ، فقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة ، وقيل بنت عتبة بن ربيعة ، وقيل بنت الوليد بن عتبة . وامرأة عقيل هذه هي التي لما تخاضعت مع عقيل بنت عثمان معارية وابن عباس حكيم بينهما ذكره مالك في المدونة ، وغيره ، واستدل بهذا الحديث علي جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن النبي ﷺ أرسل الحلة إلى علي فبني علي على ظاهر الأرسال فانتفع بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس ، فبين له النبي ﷺ أنه لم يبع له لبسها وإنما بعث بها إليه ليكسوها غيره ممن تباح له ، وهذا كله إن كانت القصة وقعت بعد النهي عن لبس الرجال الحرير ، وسيأتي مزيد لهذا في الحديث الذي بعده . الحديث الثاني ، قوله ( جورية ) بالجيم والراء مصدر وبعد الراء تحذانية مفتوحة . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن عمر . قوله ( أن عمر رأى حلة سيرا ) هكذا رواه أكثر أصحاب نافع ، وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه رأى حلة فجعله في مسند عمر . قال الدارقطني : المحفوظ أنه من مسند ابن عمر . وسيرا تقدم ضبطها وتفسيرها في الحديث الذي قبله . ووقع في رواية مالك عن نافع كما تقدم في كتاب الجملة أن ذلك كان على باب المسجد ، وفي رواية ابن إسحق عن نافع عند النسائي أن عمر كان مع النبي ﷺ في السوق فرأى الحلة ، ولا تخالف بين الروايتين ، لأن طرف السوق كان يصل إلى قرب باب المسجد . قوله ( تباح ) في رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم : رأى عمر عطارد التيمي يقيم حلة بالسوق ، وكان رجلا يغشى الملوك ويصيب منهم ، وأخرج الطبراني من طريق أبي مجلز عن حفصة بنت عمر : إن عطارد بن حاجب جاء بثوب من ديباج كساه إياه كسرى ، فقال عمر : ألا أشتريه لك يا رسول الله ؟ ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارد نفسه أنه أهدى إلى النبي ﷺ ثوب ديباج كساه إياه كسرى ، واجمع بينهما أن عطارد لما أقامه في السوق ليباع لم يتفق له بيبعه فأهداه للنبي ﷺ . وعطارد هذا هو ابن حاجب بن زرارة بن عدس بمهمات الدارمي يكنى أبا عكرشة بشين معجمة ، كان من جملة وفد بني تميم أصحاب الجحراف ، وقد أسلم وحسن إسلامه واستعمله النبي ﷺ على صدقات قومه ، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في الجاهلية ، وقصته مع كسرى في رهنه قومه هوذا عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة حتى ضرب المثل بقوم حاجب . قوله ( لو ابتعتها فلبستها ) في رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم في العيدن : ابتاع هذه فتجمل بها ، وكان عمر أشار بشارتها وتمناه . قوله ( لو فود إذا أتوك ) في رواية جرير بن حازم : لو فود العرب ، وكأنه خصه بالعرب لأنهم كانوا إذا ذاك الوفود في الغالب ، لأن مكة لما فتحت باذر العرب بإسلامهم ، فكان كل قبيلة ترسل كبارها ليسلموا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيدهوم إلى الإسلام ويعلموم . قوله ( بالجملة ) في رواية سالم : العيد ، بدل بالجملة وجمع ابن إسحق عن نافع ما تضمنته الروايتان ، أخرجه النسائي بلفظ : فتجمل بها لو فود العرب إذا أتوك ، وإذا خطبت الناس في يوم عيد وغيره . . قوله ( إنما يلبس هذه ) في رواية جرير بن حازم : إنما يلبس الحرير . قوله ( من لأخلاق له ) زاد مالك في روايته في الأخيرة . والأخلاق النصب وقيل الخط وهو المراد هنا ، ويطلق أيضا على الحرمة وعلى الدين ، ويحتمل أن يراد من لأصيب له في الآخرة أي من لبس الحرير قاله الطبري ، وقد تقدم في حديث أبي هيثم عن عمر في أول حديث من

« باب لبس الحرير ، ما يؤيده ونفذه ولا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء » . قوله ( وأن النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سيرة ) زاد الإسماعيلي من هذا الوجه بحلة سيرة من حرير ، ومن بيانية ، وهو يقتضي أن السيرة قد تكون من غير حرير . قوله ( كساها إياه ) كذا أطلق ، وهي باعتماد ما فهم عمر من ذلك ، والا فقد ظهر من بقية الحديث أنه لم يبعث إليه بها ليلبسها ، أو المراد بقوله كساه إعطاء ما يصلح أن يكون كسوة ، وفي رواية مالك الماضية في الجملة « ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة فأعطى عمر حلة » ، وفي رواية جرير بن حازم « فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ بحلل سيرة فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة ، وعرف بهذا حلة المذكورة في حديث علي المذكور أولا . قوله ( فقال عمر كسوتها وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ) في رواية جرير بن حازم « وجاء عمر بحلته يحملها فقال : بعثت إلى ابنه وقد قلت بالأمس في حلة عطاردة ما قلت ، والمراد بالأمس هنا يحتمل القيلة الماضية أو ما قبلها بحسب ما اتفق من وصول الحلل إلى النبي ﷺ بعد قصة حلة عطاردة ، وفي رواية محمد بن إسحق « فخرجت فرعا فقلت : يا رسول الله ترسل بها إلى ؟ وقد قلت فيها ما قلت » . قوله ( إنما بعثت بها إليك لتبسيها أو تكسوها ) في رواية جرير « لتبسي بها » وفي رواية الأعمش عن سالم كأمضى في الصيدين « لتبسيها وتبسي بها حاجتك » وفي رواية يحيى بن إسحق عن سالم كأمضى في الأدب « لتبسي بها مالا » ، وزاد مالك في آخر الحديث « فكساها عمر أخاه بمكة مشركا » ، زاد في رواية عبيد الله بن عمر العمري عند النسائي « أخاه من أمه » ، وتقدم في البيوع من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » ، قال النووي هذا يشعر بأنه أسلم بعد ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية هذا الأخ إلا فيما ذكره ابن بشكوال في « المجهات » ، نقل عن ابن الحذاء في رجال الموطأ فقال : اسمه عثمان بن حكيم ، قال البيهقي : هو إسماعيل أخو خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، قال : وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه . فمن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمه لم يصب . قلت : بل له وجه بطريق الجواز . ويحتمل أن يكون عمر أدتضع من أم أخيه زيد فيكون عثمان أم عمر لأمه من الرضاع وأخا زيد لأمه من النسب . وأفاد ابن سعد أن والده سعيد بن المسيب هي أم سعيد ابن عثمان بن الحكم ، ولم أقف على ذكره في الصحابة ، فإن كان أسلم فقد قاتلهم ، فليستذكر ، وإن كان مات كافرا وكان قوله « قبل أن يسلم » لا مفهوم له ، بل المراد أن ألبعث إليه كان في حال كفره مع قطع النظر عما وراء ذلك ، فلتعد بنته في الصحابة . وفي حديث جابر الذي أوله « أن النبي ﷺ صلى في قباء حرير ثم نزع فقال ثمان عن جبريل « كما تقدم للتبسي عليه في أوائل كتاب الصلاة زيادة عند الثماني وهي « فأعطاء لعمر » ، فقال : لم أعطكم لتبسيه بل لتبسيه ، قباعه عمر ، وسنده قوي وأصله في مسلم ، فإن كان محظوظا أمكن أن يكون عمر باعه بأذن أخيه بعد أن أهده له ، والله أعلم . ( تبسيه ) وجه ادخال هذا الحديث في « باب الحرير للنساء » يؤخذ من قوله لعمر ولتبسيها أو تكسوها لأن الحرير إذا كان لبسه محرما على الرجال فلا فرق بين عمر وغيره من الرجال في ذلك فينحصر الإذن في النساء ، وأما كون عمر كساها أمه فلا يشكل على ذلك عند من يرى أن الكافر غير مخاطب بالفروع ويكون أهدى عمر الحلة لأخيه ليبيعه أو يكسوها امرأة ، ويمكن من يرى أن الكافر غير مخاطب أن يفصل عن هذا الإشكال بالتسك بدخول النساء في عموم قوله أو يكسوها أي إما للمرأة أو للكافر بقرينة قوله « إنما يلبس هذا من لا خلاقي له » أي من الرجال . ثم ظهر لي وجه آخر وهو أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكورة

فقد أخرج الحديث المذكور الطحاوي من رواية أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال : أبصر رسول الله ﷺ على عطاردة حلة فكمهمها ثم انه كساها عمر مثله ، الحديث ، وفيه : اني لم أكنها لتلبسها إنما أعطيتكم لتلبسها النساء ، واستدل به على جواز لبس المرأة الحرير الصنف بناء على أن الحلة السبراء هي التي تكون من حرير صرف ، قال ابن عبد البر : هذا قول أهل العلم ، وأما أهل اللغة فيقولون : هي التي يحاطها الحرير ، قال : والاول هو المعتمد . ثم ساق من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر نحو حديث الباب وفيه : حلة من حرير ، وقال ابن بطلال : دلت طرق الحديث على أن الحلة المذكورة كانت من حرير محض ، ثم ذكر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان عمر قال : يا رسول الله ، اني مررت بعطاردة يمرض حلة حرير بليغ ، الحديث أخرجه أبو عوانة والطبري بهذا اللفظ . قلت : وتقدم في البيوع من طريق أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : حلة حرير أو سبراء ، وفي العميد من طريق الزهري عن سالم : حلة من استبرق ، وقد فسر الاستبرق في طريق أخرى بأنه ما غلط من الديباج ، أخرجه المصنف في الادب من طريق يحيى بن إسحق قال : سألت سالم عن الاستبرق فقلت : ما غلط من الديباج ، فقال : سمعت عبد الله بن عمر ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أنس في نحو هذه القصة : حلة من سندس ، قال النووي : هذه الألفاظ تبين أنه الحلة كانت حريرا محضا . قلت : الذي يتبين أن السبراء قد تكون حريرا صرفا وقد تكون غير محض ، فاني في قصة عمر جاء التصريح بانها كانت من حرير محض ولهذا وقع في حديثه : إنما يلبس هذه من لا خلاق له ، والتي في قصة علي لم تكن حريرا صرفا لما روى ابن أبي شيبة من طريق أبي قاختة عن هبيرة بن يريم عن علي قال : أهدى لرسول الله ﷺ حلة مسيرة بحرير إما سداها أو لحنها ، فأرسل بها الي فقلت : ما أصنع بها ، ألبسها ؟ قال : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولكن اجعلها خيرا بين القواطم ، وقد أخرجه أحد وابن ماجه من طريق ابن إسحق عن هبيرة فقال فيه : حلة من حرير ، وهو محمول على رواية أبي قاختة وهو بقاء ومجتمعة ثم مثناة اسمه سعيد بن علقمة بكسر المهملة وتخفيف اللام ثم قاف ، ثقة ، ولم يقع في قصة علي وعهد علي لبسها كما وقع في قصة عمر ، بل فيه : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولا ريب أن ترك لبس ما خاطه الحرير أولى من لبسه عند من يقول بجوازه والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير سبراء ، هكذا وقع في رواية شعيب عن الزهري ورافقه الزبيدي كما تقدمت الإشارة اليه في : باب من الحرير من غير لبس ، وأخرجه النسائي من رواية ابن جريج عن الزهري كالاول ، ومن طريق معمر عن الزهري نحوه لكن قال زينب بدل أم كلثوم ، والمحموظ ما قال الاكثر ، وقد غفل الطحاوي فقال : ان كان أنس رأى ذلك في زمن النبي ﷺ فيعارض حديث عقبة ، يعني الذي أخرجه النسائي وصححه ابن حبان : ان النبي ﷺ كان يمنع أهله الحرير والحلة ، وان كان بعد النبي ﷺ كان دليلا على نسخ حديث عقبة ، كذا قال ، وخفي عليه أن أم كلثوم ماتت في حياة النبي ﷺ وكذلك زينب فبطل التردد ، وأما دعوى المعارضة فردودة ، وكذا النسخ . واجمع بينهما واضح بحمل النبي ﷺ في حديث عقبة على التنزيه وإقرار أم كلثوم على ذلك اما لبان الجواز وإما لكونها كانت اذ ذاك صغيرة ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال في رواية أنس لها ، وعلى تقدير أن تكون كانت كبيرة فيحمل على أن ذلك كان قبل الحجاب أو بعده ، لكن لا يلزم من رؤية الثوب على اللباس رؤية اللباس فذلك رأى ذيل القميص مثلا ، ويحتمل أيضا أن



الصبراء التي كانت على أم كلثرم كانت من غير الحرير الصرف كما تقدم في حلة علي ، والله أعلم . واستدل بأحاديث الباب على جواز لبس الحرير للنساء سواء كان الثوب حريرا كله أو بمضه ، وفي الأول عرض المفضل على الفاضل والتابع على المتبوع ما يحتاج إليه من مصالحه من يظن أنه لم يطالع عليه ، وفيه إباحة العطن لمن يستحقه ، وفيه جواز البيع والشراء على باب المسجد ، وفيه مباشرة الصالحين والفضلاء البيع والشراء . وقال ابن بطال فيه ترك النبي ﷺ لباس الحرير وهذا في الدنيا ، وإرادة تأخير الطيبات إلى الآخرة التي لا انقضاء لها ، إذ تعجيل الطيبات في الدنيا ليس من العزم ، فزهدي في الدنيا للآخرة ، وأمر بذلك ، ونهى عن كل صرف وحرمة . وتعبه ابن المنير بأن تركه ﷺ لبس الحرير إنما هو لاجتناب المعصية ، وأما الزهد فأنما هو في عاصي الحلال وما لا حقبة فيه ، فالتقليل منه وتركه مع الامكان هو الذي تتفاضل فيه درجات الزهاد . قلت : ولعل مراد ابن بطال بيان سبب التحريم فيستقيم ما قاله . وفيه جواز بيع الرجال الثياب الحرير وأصرفهم فيها بالهبة والهبة لا اللبس . وفيه جواز صلة القريب الكافر والاحسان إليه بالهبة . وقال ابن عبد البر : فيه جواز الهدية للكافر ولو كان حربيا . وتعبه بأن عطاردا إنما وفد سنة تسع ولم يبق بمكة بعد الفتح مشرك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون وفادة عطاردا سنة تسع أن تكون قصة الحلة كانت حينئذ بل جاز أن تكون قبل ذلك ، وما زال المشركون يقدمون المدينة وبما ملون المسلمين بالبيع وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك سنة الوفود فيحتمل أن يكون في المدة التي كانت بين الفتح وحج أبي بكر ، فإن منع المشركين من مكة إنما كان من حجة أبي بكر سنة تسع ففيها وقع النهي أن لا يبيع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، واستدل به على أن الكافر ليس مخاطبا بالفروع لأن عمر لما منع من لبس الحلة أهداها لأخيه المشرك ولم ينكر عليه ، وتعبه بأنه لم يأمر أخاه بلبسها فيحتمل أن يكون وقع الحكم في حقه كما وقع في حق عمر فيمنع بها بالبيع أو كدوة النساء . ولا يلبس هو . وأجيب بأن المسلم عنده من الوازع الشرعي ما يحمله بعد العلم بالنهي عن الكف ، بخلاف الكافر فإن كفره يحمله على عدم الكف عن تعاطي المحرم ، فلو لا أنه مباح له لبسه لما أهدى له لما في تمكينه منه من الإغارة على المعصية ، ومن ثم يحرم بيع العمير من جرت عادته أن يتخذها خيرا وإن احتمل أنه قد يشربه عصيرا ، وكذا بيع الفلام الجبل من يشتره بالمعصية اسكن يحتمل أن يكون ذلك كان على أصل الإباحة ، ونكون مشروعية خطاب الكافر بالفروع تراخت عن هذه الواقعة ، والله أعلم

### ٣١ - باب ما كان للنبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط

٥٨٤٣ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حمزة عن أبي عباس رضي الله عنهما قال : لبثت سنة وأنا أريد أن أسأل حمرا عن المراتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ ، فبغلت أهابه ، فنزل يوما منزلا فدخل الأراك ، لما خرج سأنه فقال : عائشة وحذيفة . ثم قال : كنتا في الجاهلية لانسء النساء شيئا . فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لمن - بذلك - علينا حقاً ، من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا . وكان يني وبين أصرا في كلام ، فأغلظت لي ، فقلت لها : وإليك لحنة ؟ قالت : تقول هذا لي وابنتك فتؤذي النبي ﷺ ؟ فأبيت حفصة فقلت لها : إني أذكرك أن تدعي الله ورسوله . وتقدمت إليها في أذاه . فأبيت

أم سلمة قتلت لها ، فقالت : أعجب منك يا عمر ، قد دخلت في أمورنا ، فلم يبق إلا أن ندخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه . فردت . وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ وشهدته أنبأه بما يكون ، وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهد أناني بما يكون من رسول الله ﷺ . وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كذا يخاف أن يأتيها . فاشمرت إلا بالانصاري وهو يقول : إنه قد حدث أمر ، قلت له : وما هو ؟ أجاب الغساني ؟ قال : أعظم من ذلك ، طلق رسول الله ﷺ نساءه . فبنت ، فإذا للبهك في حبر من كلهن ، وإذا النبي ﷺ قد صعد في مشربة له ، وعلى باب المشربة وصيف ، فأنبتة فقلت : استأذن لي ، فأذن لي فدخلت ، فإذا النبي ﷺ على حصير قد أتر في جنبه ، ونحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف ، وإذا أهب معلقة وقرظ ، فذكرت الذي فات لحفصة وأم سلمة ، والذي ردت على أم سلمة ، فضحك رسول الله ﷺ . فلبث تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل ،

٥٨٤٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري قال أخبرني هند بنت الحارث

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ من الليل وهو يقول : لا إله إلا الله ، ماذا أنزل الله من القرآن ؟ ماذا أنزل من الخزائن ؟ من يوقظ صواب الحجرات ؟ كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ، قال الزهري : وكانت هند لها أضرار في كميها بين أصابعها .

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من القباس والبسط ) معنى قوله : يتجوز ، يتوسع فلا يضيق بالانصار على صنف بعينه ، أولاً يضيق بطالب النفيس والغال ، بل يستعمل ما يفسر ، ووقع في رواية الكشميني « يتجزي » بهم وراي أيضا اسكنها نقيلة مفتوحة بعدما ألف وهي أوضع ، والبسط بفتح الموحدة ما يبسط ويجلس عليه . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في قصة المرأتين اللتين تظاهرتا ، وقد تقدم شرحه في الطلاق مستوفى . الخرض منه نومه ﷺ على حصير ونحت رأسه مرفقة حشوها ليف ، وقوله في هذه الرواية « مرفقة » بكسر أوله . يكون الزاء وفتح الفاء بعدما قاف ما يرفق به ، وقد تقدم في الرواية الأخرى بلفظ « وسادة » وقوله « فاشمرت » بالانصاري وهو يقول قد حدث أمر ، في رواية الكشميني « فاشمرت » إلا بالانصاري وهو يقول ، وفي نسخة عنه : فاشمرت بالانصاري إلا وهو يقول « قال الكرمانى : سقط حرف الاستثناء من جل النسخ بل من كلها ، وهو قدر والقرينة تدل عليه ، أو دما زائدة والتقدير شمرت بالانصاري وهو يقول ، أو ما مصدرية وتكون هي المبتدأ بالانصاري الخبر أى شعوري متمسك بالانصاري قائلا . قلت : ويحتمل أن تكون مانافية على حالها بغير احتياج لرفع الاستثناء ، والمراد المبالغة في نفي شعوره بكلام الانصاري من شدة مادهم من الخبر الذى أخبر به ، ويكون قد استثبته فيه مرة أخرى ، ولذلك نقله عنه ، اسكن رواية الكشميني ترجيح الاحتمال الاول وتوضح أن قول

الكرمانى بل كلها ليس كذلك ، وقوله « وعلى باب المثربة وصيف ، بهملة وفا ، وزن عظيم هو الغلام دون البلوغ وقد يطلق على من بلغ الخدمة ، يقال وصف الغلام بالضم والضم وصافة . وقول عمر « تقدمت اليها في اذاه ، أى أنذرتها من أذى رسول الله ﷺ وما يقع من العقوبة بسبب اذاه . الحديث الثانى ، قوله ( كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ) قال ابن بطال قرن النبي ﷺ نزول الخزان بالفتنة إشارة الى أنها تسبب عنها ، والى أن القصد في الامر خير من الاكثار واسلم من الفتنة ، ومطابقة حديث أم سلمة هذا للترجمة من جهة أنه ﷺ حذر من لباس الرقيق من الثياب الواصفة لاجسامهم لثلاثين في الآخرة ، وفيما حكاه الزهرى عن هند ما يؤيد ذلك قال : وفيه إشارة إلى أن النبي ﷺ لم يكن يلبس الثياب للشفافة لأنه إذا حذر عن لبسها عن ظهور العورة كان أولى بصفة السكال من غيره اهـ ، وهو مبنى على أحد الأقوال في تفسير المراد بقوله « كاسية عارية » كما سيأتى بيانه في كتابه الفتن ، ويحتمل أن يكون الحديثان دالين على الترجمة بالتوزيع . الحديث عمر مطابق للتسط وحديث أم سلمة مطابق للباس ، والمراد بقوله يتجزى أى فيما يتعلق بنفسه وبأهله . قوله ( قال الزهرى : وكانت هند لها أزار في كتيها بين أصابعها ) هو موصول بالاسناد المذكور الى الزهرى ، وقوله « أزار » وقع للاكثر وفي رواية أبى أحمد الجرجاني « ازار » براء واحدة وهو غطاء ، والمعنى أنها كانت تخفى أن يبدو من جسدها شيء بسبب سعة كتيها فكانت تزور ذلك لثلاثين يبدو منه شيء فتدخل في قوله « كاسية عارية »

### ٣٢ - باب ما يدعى لمن ليس ثوباً جديداً

٥٨٤٥ - **حدثنا** أبو الوائلى حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال حدثنى أبى قال حدثنى أم خالد بنت خالد قالت « أتى رسول الله ﷺ بثياب فيها خميسة سوداء ، قال من تزون نكدها هذه الخميسة ؟ فاسكتت قوم . قال : امتوتى بأمر خالد : فاتى بى النبي ﷺ ، فالتبسها بيده وقال : أبلى وأخلى - مرتين - فجعل ينظر إلى علم الخميسة ويشير بيده إلى ويقول : يا أم خالد ، هذا سنا . والسنا بلسان الحبشة : الحسن . قال إسحاق : حدثنى امرأة من أعلى أنها رأت على أم خالد ،

**قوله** ( باب ما يدعى لمن ليس ثوباً جديداً ) كأنه لم يثبت عنده حديث ابن عمر قال « رأى النبي ﷺ على عمر ثوباً فقال : ليس جديداً ، وعش حميدا ، ومت شهيدا » أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأعله النسائى . وجاء أيضا فيما يدهو به من ليس الثوب الجديد أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه من حديث أبى سعيد « كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً سماه باسمه عمامة أو قبضا أو دواء ثم يقول : اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه ، أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » وأخرج الترمذى وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عمر رفعه « من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذى كسانى ما أراى به عورتى ، وأنجمل به في حياتى - ثم عمد الى ثوب الذى أخلق فتصدق به - كان في حفظ الله وفى كنف الله حيا وميتا » وأخرج أحمد والترمذى وحسنه من حديث معاذ بن أنس رفعه « من لبس ثوباً فقال : الحمد لله الذى كسانى هذا وورقنيه من غير حول منى ولا قوة ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، وحديث أم خالد بنت سعيد المذكور في هذا

الباب تقدم شرحه في باب الخيصة السوداء ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله عليه السلام لما « أبل وأخلق » هل بالناف أو الفاء ، وقوله فيه « خيصة سوداء » لا ينافي ما وقع في كتاب الجهاد أنه كان عليها قميص أصفر ، لأن القميص كان عليها لما جرى بها ، والخيصة هي التي كسيتها . وقوله في آخره « قال إسحق » هو ابن سعيد راوى الحديث عن أبيه ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله « حدثني امرأة من أهل » لم أقف على اسمها ، وقوله أنها رأتها هل أم خالد أي الثوب ، ويستفاد من ذلك أنه بقي زمانا طويلا ، وقد تقدم ما يدل على ذلك صريحا في باب الخيصة ،

### ٣٣ - باب النهي عن التزعفر للرجال

٥٨٤٦ - حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن

يتزعفر الرجل ،

قوله ( باب النهي عن التزعفر للرجال ) أي في الجسد ، لأنه ترجم بعده « باب الثوب المزعفر » وقيد بالرجل ليخرج المرأة . قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صهيب . قوله ( أن يتزعفر الرجل ) كذا رواه عبد الوارث وهو ابن سعيد مقيدا ، ووافقه إسماعيل بن علية وحامد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن ، ووقع في رواية حماد بن زيد « نهى عن التزعفر للرجال » ورواه شعبة عن ابن علية عند النساء مطلقا فقال « نهى عن التزعفر » وكأنه اختصره وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيدا بالرجل ، ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة والمطلق محمول على المقيد ، ورواية شعبة عن إسماعيل من رواية الأكاير عن الأصاغر . واختلف في النهي عن التزعفر هل هو لأرائحته ليكون من طيب النساء ولهذا جاء الزجر عن الخلق ؟ أو لونه فيلحق به كل صفرة ؟ وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : أنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر ، وأمره إذا تزعفر أن يغسله . قال : وأرخص في المصفر لأنني لم أجد أحدا يحكي عنه إلا ما قال هل « نهى » ولا أقول أنها كم ، قال البيهقي : قد ورد ذلك عن غير علي ، وساق حديث عبد الله بن عمر وقال « رأى علي عليه السلام ثوبين مصفرين فقال : أف هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما » أخرجه مسلم ، وفي لفظ له « فقلت أغسلهما » قال لا بل أحرقهما ، قال البيهقي فلو بلغ ذلك الشافعي أقال به اتباعا لسنة كعادته . وقد كره المصفر جماعة من السلف ورخص فيه جماعة ، ومن قال بكراهته من أصحابنا الحلبي ، واتباع السنة هو الأولى له . وقال القنوي في « شرح مسلم » : اتفق البيهقي المسألة وافقه أعلم ، ورخص مالك في المصفر والمزعفر في البيوت وكرهه في المحافل ، وسيأتي قريبا حديث ابن عمر في الصفرة ، وتقدم في التكاثر حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة ، وتقدم الجواب عن ذلك بأن الخلق كان في ثوبه هلني به من المرأة ولم يكن في جسده ، والكراهة لمن تزعفر في بدنه أشد من الكراهة لمن تزعفر في ثوبه . وقد أخرج أبو داود والترمذي في « الشمائل » ، والنسائي في « السكينة » من طريق سلم العلوي عن أنس « دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة ، فكره ذلك ، وقلنا كان يراجه أحد بني بكره ، فلما قام قال : لو أمرتم هذا أن يترك هذه الصفرة ، ولم يفتح المهمة وسكون اللام فيه لين ، ولأبي داود من حديث عمار رفته ، لا تحضر الملائكة جنازة كافر ولا منهج بالزعفران ، وأخرج أيضا من حديث عمار قال « قدمته على أمي لئلا وقد تشفت يداي ، فغسلني بزعفران ، فسلت علي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرحب بي وقال انصب »

فانفسك هذا

## ٣٤ - باب الثوب المزفر

٥٨٤٧ - **حدثنا** أبو أسيم **حدثنا** سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورنس أو بزعفران

**قوله** ( باب الثوب المزفر ) ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورنس أو زعفران ، كذا أوردته مختصراً ، وقد تقدم طويلاً مشروحاً في كتاب الحج ، وقد أخذ من التقييد بالمحرم جواز لبس الثوب المزفر للحلال ، قال ابن بظال : أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزفر للحلال وقالوا : إنما وقع النهي عنه للمحرم خاصة ، وحله للشافعي والكوفيون على المحرم وغير المحرم ، وحديث ابن عمر الآتي في باب الثوب السبتي ، يدل على الجواز ، فإن فيه أن النبي ﷺ كان يصبغ بالصفرة . وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال : رأيت رسول الله ﷺ وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران ، وفي سنده عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف ، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ صبغ أزاره ورداءه بزعفران ، وفيه راو مجهول ، ومن المستغرب قول ابن العربي : لم يرد في الثوب الأصفر حديث ، وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى ، قال الملب : الصفرة أبهج الألوان إلى النفس ، وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى ( صفراء فاقع لونها تسر الناظرين )

## ٣٥ - باب الثوب الأحمر

٥٨٤٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن أبي إسحاق سمع للبراء رضي الله عنه يقول : كان النبي ﷺ مربوطاً ، وقد رأيته في حلة حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ،

**قوله** ( باب الثوب الأحمر ) ذكر فيه حديث البراء رضي الله عنه ، ورأيت في حلة حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ، وقد تقدم في صفة النبي ﷺ أمم سابقاً من هذا . **قوله** ( عن أبي إسحاق ) هو السبيعي ( سمع البراء ) هو ابن حازب ، كذا قال أكثر أصحاب أبي إسحاق ، وخالفهم أشعث فقال : عن أبي إسحاق عن جابر بن سمرة ، أخرجه النسائي وأعله الترمذي وحسنه ، ونقل عن البخاري أنه قال : حديث أبي إسحاق عن البراء وعن جابر بن سمرة صحيحان وصححه الحاكم ، وقد تقدم حديث أبي جحيفة قريباً ويأتي ، وفيه حلة حمراء ، أيضاً . ولأبي داود من حديث هلال بن عامر عن أبيه : رأيت النبي ﷺ يخطب بمنى على بعير وعليه برد أحمر ، وإسناده حسن ، وللطبراني بسند حسن عن طاوq الحارث بن نحو له لكن قال : بسوق ذي المجاز ، وتقدم في باب الزعفران ما يتعلق بالمصفر ، فإن غالب ما يصبغ بالمصفر يكون أحمر ، وقد تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : الاول الجواز مطلقاً جاء عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشامي وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين . القول الثاني المنع مطلقاً ، لما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وما نقله البيهقي وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما نهى رسول الله ﷺ عن المصفر وهو بالفاء . وتشديد الدال وهو الصبح بالمصفر فصره في الحديث ، وعن عمر أنه كان إذا رأى على الرجل ثوباً مصفراً اجنبة وقال : دعوا هذا

لنساءه . أخرجه الطبري . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل الحسن والحرة عن زينة الشيطان والشيطان بحسب الحرة ، وصلة أبو علي بن السكن وأبو محمد بن هدي ، ومن طريق البيهقي في الشعب ، من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف عن الحسن بن رافع بن يزيد الثقفي رفعه ، أن الشيطان يحب الحرة ، وإياكم والحرة ، وكل ثوب ذي شهرة ، وأخرجه ابن منده وأدخل في روايته له بين الحسن ورافع رجلا ، فالحديث ضعيف وبالغ الجوزقاني فقال أنه باطل ، وقد وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور وترجمه ، بالأباطيل ، وهو بخط ابن الجوزي ، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه في الموضوعات ، ولكنه لم يوافقه على هذا الحديث فإنه ما ذكره في الموضوعات فاصاب ، وعن عبد الله بن عمرو قال : مر على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والبزار وقال : لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، وفيه أبو يحيى القنات مختلف فيه ، وعن رافع بن خديج قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى على رواحلتنا أكسية فيها خطوط عهد حمير فقال : ألا أرى هذه الحرة قد غلبتكم ، قال فقمنا سراعا فزعمناها حتى نفر بعض إبلتنا ، أخرجه أبو داود ، وفي سنده راو لم يتم ، وعن امرأة من بني أسد قالت : كنت عند زينب أم المؤمنين ونحن نصبغ ثيابا لها بغرة ، إذ طلع النبي ﷺ ، فلما رأى المغيرة رجعت ، فلما رأت ذلك زينب غسلت ثيابها ووارت كل حمرة ، فجاء فدخل ، أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف . القول الثالث : يكره لبس الثوب المشيع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفا ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد ، وكان الحجلة فيه حديث ابن عمر المذكور قريبا في المقدم . القول الرابع : يكره لبس الأحمر مطلقا لقصد الزينة والشهرة ، ويجوز في البيوت والمأنة ، جاء ذلك عن ابن عباس ، وقد تقدم قول مالك في باب التزهفر . القول الخامس : يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ، ويمنع ما صبغ بعد النسج ، جنح إلى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الأخبار الواردة في لبسه ﷺ الحلة الحمراء إحدى حلل النبي ، وكذلك البرد الأحمر ، وبرود النبي يصبغ غزلها ثم ينسج . القول السادس : اختصاص النهي بما يصبغ بالمعصفر لورود النهي عنه ، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الاصباغ ، ويعسك عليه حديث المغيرة المتقدم . القول السابع : تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله ، وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ، وعلى ذلك يحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء . فإن الحلال الإيمانية غالبا تكون ذات خطوط حمراء وغيرها ، قال ابن القيم : كان بعض العلماء يلبس ثوبا مشجما بالحمرة يزعم أنه يتبع السنة : وهو غلط ، فإن الحلة الحمراء من برود النبي والبرد لا يصبغ أحمر صرفا . كذا قال . وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : الذي أراه جواز لبس الثياب المصبغة بكل لون ، إلا أني لا أحب لبس ما كان مشجما بالحمرة ولا لبس الأحمر مطلقا ظاهرا فوق الثياب لكونه لبس من لباس أهل المروءة في زماننا فإن مراعاة ذي الزمان من المروءة ما لم يكن لثما ، وفي مخالفة الزمى ضرب من الشهرة ، وهذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن . والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه لبس الكفارة فاقول فيه كالتقول في الميعة الحمراء كما سيأتي ، وإن كان من أجل أنه لبس النساء فهو راجع إلى الزجر عن اقتدائه بالنساء فيكون النهي عنه لا لذاته . وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك ، وإلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين المحافل والبيوت

٥٨٤٩ - **عشرون** قبضة حدثنا سفيان عن أشعث عن معاوية بن سُوَيْد بن مقرن عن البراء رضى الله عنه قال : « أمرنا النبي ﷺ بسبع : عيادة المريض ، وإتياء الجنانز ، وتشيت العاطس ، ونهايا عن لبس الحرير ، والديباج ، والقسي ، والاستبرق ، والمياثر الحر ،

**قوله** ( باب الميثة الحمراء ) ذكر فيه حديث سفيان وهو الثوري عن أشعث وهو ابن أبي الشعثاء عن معاوية ابن سويد عن البراء قال : « أمرنا النبي ﷺ بسبع ، الحديث وفي آخره » وعن ابن الحرير والديباج والاستبرق والمياثر الحر ، فالحرير قد سبق القول فيه ، والديباج والاستبرق صنفتان نفيسان منه ، وأما المياثر فهي جمع ميثة تقدم ضبطها في باب لبس القسي ، وقد أخرج أحمد والنسائي وأصله عند أبي داود بسند صحيح عن علي قال : « نهي عن المياثر الأرجوان » هكذا عندهم بلفظ « نهي » ، على البناء للجحول ، وهو محمول على الرفع ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من طريق هيرة بن يريم بمحتانية أوله وزن عظيم عن علي قال : « نهى رسول الله ﷺ عن غاتم الذهب ، وعن لبس القسي ، والميثة الحمراء » قال أبو عبيد : المياثر الحر التي جاء النهي عنها كانت من مراكب الجسم من ديباج وحرير . وقال الطبري هي وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكي في المشارق ، قولاً أنها سروج من ديباج ، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير ، وقولاً أنها تشبه الخدة تحشى بقطن أو ريش يجمعها الزاكب تحته ، وهذا يوافق تفسير الطبري ، والأقوال الثلاثة يحتمل أن لا تكون متخالفة بل الميثة تطلق على كل منها ، وتفسير أبي عبيد يحتمل الثاني والثالث ، وعلى كل تقدير فالميثة وإن كانت من حرير فالنهي فيها كأنه من الجلوس على الحرير ، وقد تقدم القول فيه ، وإسكن تقييدها بالاحمر أخص من إطلاق الحرير فيمنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع أن كانت مع ذلك حمراء ، وإن كانت من غير حرير فالنهي فيها للوجع عن التشبه بالأعاجم ، قال ابن بطال : كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الركوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره ، فكان النهي عنها إذا لم يكن من حرير للتشبه أو للسرف أو للزين ، وبحسب ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه ، وأما تقييدها بالحرمة فن يحمل المطلق على المفيد - وهم الأكثر - يخص المنع بما كان أحمر ، والأرجوان المذكور في الرواية التي أشرت إليها بعظم الحمزة والجسم بينهما راء ساكنة ثم واو خفيفة ، وحكي هياض ثم القرطبي فتح الحمزة وأنكره الثوري وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللفظ والغريب ، واختلفوا في المراد به فقليل هو صبغ أحمر شديد الحرمة وهو نور شجر من أحسن الألوان ، وقيل الصوف الأحمر ، وقيل كل شيء أحمر فهو أرجوان ، ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان ، وحكي السيرافي أحمر أرجوان فكانت وصف الببالفة في الحرمة كما يقال أبيض بقق وأصفر قافع . واختلفوا هل الكلمة عربية أو معربة ؟ فإن قلنا باختصاص النهي بالاحمر من المياثر فالمعنى في النهي عنها ما في غيرها كما تقدم في الباب قبله ، وإن قلنا لا يختص بالاحمر فالمعنى بالنهي عنها ما فيه من الترفه ، وقد يعتادها الشخص فتعوزه فيشق عليه تركها فيكون النهي نهي لإرشاد لصلحة دنيوية ، وإن قلنا النهي عنها من أجل التشبه بالأعاجم فهو لمصلحة دينية ، إسكن كل ذلك شعارهم حينئذ وهم كفار ثم لما لم يصر الآن يختص بشعارهم زال ذلك المعنى فنزول الكراهة ، والله أعلم





شرح في كتاب الحج ، وكذلك الإهلال يوم التروية ، وأما الصبيغ بالصفرة فتقدم في باب التزعفر ، وروى ابن اسحق عن عبيد بن جريح ، تصفر بالورس ، وأما لبس النعال السبتية فهو المقصود بالذكر هنا ، وقوله إن عمرو د لبس النعال التي لبس فيها شعر ، يؤيد تفسير مالك المذكور ، وقال الخطابي : السبتية التي دبغ بالقرط وهي التي سبت ما عليها من شعر أي حلق ، قال وقد يتحمل بهذا من يدعى أن الشعر ينحس بالموت ، وأنه لا يؤربه الدباغ ، ولا دلالة فيه لذلك ، واستبدل بحديث ابن عمر في لباس النبي ﷺ النعال السبتية وعنه لذلك على جواز لبسها على كل حال ، وقال أحمد : يكره لبسها في المقابر لحديث بشير بن الحصاصية قال : «بينا أنا أمشي في المقابر على نعلان إذا رجل ينادي من خلفي : يا صاحب السبتيتين إذا كنت في هذا الموضع فاطلع فليلك ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم واحتج به على ما ذكر ، ونعقبه الطحاوي بأنه يجوز أن يكون الأسر يخلعهما لأذى فيهما ، وقد ثبت في الحديث أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا ولوا منه مدبرين ، وهو دال على جواز لبس النعال في المقابر ، قال وثبت حديث أنس أن النبي ﷺ صلى في نعليه ، قال : فإذا جاز دخول المسجد بالنعل فالمقبرة أولى . قلت : ويحتمل أن يكون النهي لأكرام الميت كما ورد النهي عن الجلوس على القبر ، وليس ذكر السبتيتين التخصيص بل انفق ذلك والنهي إنما هو المشي على القبور بالنعال . الحديث الثالث والرابع حديث ابن عمر وابن عباس فديلا لا يلبس المحرم ، وفيه ذكر التملين ، وقد تقدم شرحهما في كتاب الحج . وفي هذه الأحاديث استحباب لبس النعل ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رفعه ، واستكشروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما اتعل ، أي أنه شبيه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، قاله النووي وقال القرطبي : هذا كلام بليغ ولفظ فصيح بحيث لا ينسج على منواله ولا يؤتى بمثاله ، وهو إرشاد إلى المصلحة وتنبية على ما يخفف المشقة ، فإن الحافى المديم للمشى يلقى من الآلام والمشقة بالاعتار وغيره ما يقطعه عن المشي ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب فذلك شبه به

#### ٢٨ - باب يبدأ بالنعل اليمنى

٥٨٥٤ - **حدثنا** حجاج بن منبهال **حدثنا** شعبه قال أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي يحدث من مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان للنبي ﷺ يحب لليمين في طهوره وترجله وتنعله ، **قوله** (باب يبدأ بالنعل اليمنى) ذكر فيه حديث عائشة وكان يحب اليمين في طهوره وتنعله ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والله أعلم

#### ٤٠ - باب لا يمشي في نعل واحدة

٥٨٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ، ليخيهما أو ليخيهما جميعا ، **قوله** (باب لا يمشي في نعل واحدة) ذكر فيه حديث أبي هريرة من رواية الأخرج عنه ، قال الخطابي : الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحوه ، فإذا انفردت إحدى الرجلين

احتاج الماشي أن يتوق لأحدى وجليته ما لا يتوق للآخرى فيخرج بذلك عن محبة شيعة ، ولا بأمن مع ذلك من الدثار . وقيل لأنه لم يمدل بين جوارحه ، وربما نسب فاعل ذلك الى اختلال الرأي أو ضعفه . وقال ابن العربي : قيل العلة فيها أنها مشية الشيطان ، وقيل لأنها خارجة عن <sup>الحد</sup> عندال . وقال البيهقي : الكرامة فيه للشهرة فتمتد الابصار لمن ترى ذلك منه . وقد ورد النهي عن الشهرة في <sup>الشيعة</sup> كل شيء صير صاحبه شهرة لحقه أن يجتنب . وأما ما أخرج مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة بلفظ : إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلحها ، وله من حديث جابر حتى يصلح نعله وله واحد من طريق همام عن أبي هريرة : إذا انقطع شمع أحدكم أو شراكه فلا يمش في إحداهما بنعل والآخرى حافية ، ليحفظهما جميعا أو يلبسهما جميعا ، فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الاذن في غير هذه الصورة ، وإنما هو تصوير خرج مخرج الغالب ، ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة وهو التنبيه بالادنى على الأعلى ، لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى . وفي هذا التقرير استدراك على من أجلا ذلك حين الضرورة ، وليس كذلك ، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة المذكورة لكن لعله موجودة فيها أيضا ، وهو دال على ضعف ما أخرجه الترمذي عن عائشة قالت : ربما انقطع شمع نعل رسول الله ﷺ فشي في النعل الواحدة حتى يصلحها ، وقد رجح البخاري وغير واحد وقفه على عائشة . وأخرج الترمذي بسند صحيح : عن عائشة أنها كانت تقول لاخيفن أبا هريرة فيمشي في نمل واحدة ، وكذا أخرجه ابن أبي شبة موقوفا ، وكأنها لم يبلغها النهي وقولها : لاخيفن ، معناه لأنهما فعلا يخافه . وقد اختلف في ضبطه فيه . ولاخالفن ، وهو أوضح في المراد ، وروى : لاخفن ، من الخنف بالمهمة والنون والمثناة واستبعد . أن يكون بلغها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك فأرادت المبالغة في مخالفته ، وروى : لاخيفن ، بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم قال وهو تصحيف ، وقد وجهت بأن مرادها أنه إذا بلغه أنها خالفته أمسك عن ذلك خوفا منها وهذا في غاية البعد ، وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناحية من ينذكر عليه هذا الحكم ، ففي رواية مسلم المذكورة من طريق أبي رزين : خرج اليينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته فقال : أما إنكم تحذون أني أكذب انتهتوا واضل ، أشهد سمعت في ذكر الحديث ، وقد وافق أبا هريرة جابر على رفع الحديث ، فأخرج مسلم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول : إن النبي ﷺ قال : لا يمش في نمل واحدة ، الحديث ، ومن طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر : نهى النبي ﷺ أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نمل واحدة ، ومن طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رفعه : إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلح شعله ، ولا يمش في خف واحد ، قال ابن عبيد البر : لم يأخذ أهل العلم برأي عائشة في ذلك ، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضا أنهما فعلا ذلك ، وهو إما أن يكون بلغهما النهي لعملاء على التنزيه أو كان زمن فعلهما يسيرا بحيث يؤمن معه المحذور أو لم يبلغهما النهي ، أشار الى ذلك ابن عبيد البر . والتسح بكسر المعجمة وسكون المهملة عين مهمة : السير الذي يجعل فيه إصبع الرجل من النعل ، والشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف أحد سبور النعل التي تكون في وجهها ، وكلاهما يحتل المشي بفقد ، وقال عياض : روى عن بعض السلف في المشي في نمل واحدة أو خف واحد أمر لم يصح ، أو له تأويل في المشي اليسير بقدر ما يصلح الأخرى ، والتنقييد بقوله : لا يمش ، قد يتمسك به من أجاز الوقوف بنعل واحدة إذا عرض لقتل ما يحتاج الى اصلاحها ، وقد اختلف في ذلك فتقل عياض

عن مالك أنه قال : يخلع الأخرى ويقف إذا كان في أرض حارة أو نحوها بما ينصر فيه المني فيه حتى يصلحها أو يمشی حافيا إن لم يكن ذلك . قال ابن عبد البر : هذا هو الصحيح في الفتوى ، وفي الأثر وحطيه العلماء ، ولم يتعرض لصورة الجلوس . والذي يظهر جوارها بناء على أن العلة في النهي ما تقدم ذكره ، إلا ما ذكر من إرادة العدل بين الجوارح فإنه يتناول هذه الصورة أيضا . قوله ( لبخلها جميعا ) قال ابن عبد البر أولد القديسين وإن لم يجر لها ذكر وهذا مشهور في لغة العرب ، وورد في القرآن أن يؤتى بضمير لم يتقدم له ذكر لدلالة السياق عليه . وبخلها ضبطه النووي بضم أوله من أنزل ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي ، بأن أهل اللغة قالوا نزل بفتح العين وحكى كسرهما واتصل أى لبس النمل ، لكن قد قال أهل اللغة أيضا أنزل وجهه ألبسا فعلا وفعل دابته جعل لها فعلا ، وقال صاحب المحكم ، أنزل الدابة والبهر وفعلها بالتشديد وكذا ضبطه عياض في حديث عمر المتقدم ، إن هذان نمل الحيل ، بالضم أى يجعل لها فعلا . والحاصل أن الضمير إن كان للقدمين جاز الضم والفتح . وإن كان للطينتين فممن القتح . قوله ( أو ليحتمها جميعا ) كذا للاكثر ، ورفع في رواية ابن مصعب في الموطأ ، أو ليخلعها ، وكذا في رواية لمسلم ، والذي في جميع روايات الموطأ ، كالذى في البخارى ، وقال النووي ، وكلا الراويين صحيح ، وعلى ما وقع في رواية ابن مصعب فالضمير في قوله « أو ليخلعها » يعود على الطنطين لأن ذكر النمل قد تقدم وانه أعلم . ( نكلة ) : قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالحفنين وإخراج اليد الواحدة من السكم دون الأخرى والقردي على أحد المنكبين دون الآخر قاله الخطابي . قلت : وقد أخرج ابن ماجه حديث الباب من رواية محمد بن مجلان عن سعيد المقبري عن ابن هريرة بلفظ « لا يمش أحدكم في نمل واحدة ولا خف واحد » وهو عند مسلم أيضا من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث ابن سعيد ، وعند الطبراني من حديث ابن عباس ، ولحقاق إخراج اليد الواحدة من السكم وترك الأخرى بلبس النمل الواحدة والخف الواحد بعيد ، إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة ، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المنكبين ، وانه أعلم

### ٣٩ - باب ينزع نعله اليسرى

٥٨٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا اتعل أحدكم فليهدأ باليمن ، وإذا انزع فليهدأ بالشمال ، ليسكن اليمنى أولهما نعل ، وآخرهما منزع .

قوله ( باب ينزع نعله اليسرى ) وقع ذكر هذه الترجمة قبل التي قبلها عند الجميع إلا أبا ذر ، ولكل منهما وجه . قوله ( إذا اتعل ) أى لبس النعل . قوله ( باليمن ) في رواية الكشميني باليمن . قوله ( وإذا انزع ) في رواية مسلم « وإذا خلع » . قوله ( ليسكن اليمنى أولهما نعل وآخرهما نزع ) زعم ابن وهاب فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » وضبط قوله أولهما وآخرهما بالنصب على أنه خبر كان أو على الحال والخبر نعل ونزع ، وضبطا بمثنائين فوقائيتين ومثنائيتين مذكرين باعتبار النعل والخلع ، قال ابن العربي : البداة باليمن مشروعة في جميع الأعمال الصالحة أفضل اليمن حسا في القوة وشرطا في الندب إلى تقديمها . وقال النووي :

يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الزينة ، والبداءة باليسار في ضد ذلك كالدخول الى الخلاه ونزع النعل والخف والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستفادات ، وقد مر كثير من هذا في كتاب الظهارة في شرح حديث عائشة : كان يعجبه النيمن . وقال الحلبي وجه الابتداء باليمين عند الخلع أن اللبس كرامة لانه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمين اكرم من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في الخلع لتكون الكرامة لها أدوم وحظها منها أكثر ، قال ابن عبد البر : من بدأ بالانتمال في اليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكن لا يحرم عليه لبس يسهل . وقال غيره : ينبغي له أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمين ، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما اذا لبسهما معا فبدأ باليسرى فإنه لا يشرع له ان ينزعهما ثم يلبسهما على الترتيب المأمور به اذ قد فات محله . ونقل عياض وغيره الاجماع على أن الامر فيه للاستحباب ، الله وأهل

٤١ - باب قبالات في نعل ، ومن رأى قبالات واحدا واسما

٥٨٥٧ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا همام عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه أن نعل النبي

ﷺ كان لما قبالات

٥٨٥٨ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين

لهما قبالات ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ

**قوله** (باب قبالات في نعل) أي في كل فردة (ومن رأى قبالات واحدا واسما) أي جاز. القبال بكسر القاف وتخفيف الموحدة وآخره لام هو الزمام وهو السير الذي يعقد فيه الشسع الذي يكون بين أصبعي الرجل . **قوله** (همام) وقع في رواية ابن السكن على الفريرى هشام بدل همام ؛ والذي عند الجماعة أولى . **قوله** (أن نعل النبي ﷺ) وقع في رواية عند الكشميهني بالافراد وكذا في قوله همام . **قوله** (قبالات) زاد ابن سعد عن عفان عن همام من سبت ليس عليهما شعر ، وقد أخرجه أحمد عن عفان بدون هذه الزيادة ، وقوله : سبت بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها مثناة وقد فسره في الحديث . **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين لهما قبالات ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ) هذا مرسل قاله الاسماعيلي . قلت صورة الارسل لان ثابت لم يصرح بان أنسا أخبره بذلك ، فان كان ثابت قاله بحضرة أنس وأقره أنس على ذلك فيكون أخذ عيسى بن طهمان له عن أنس عرضا ، لكن قد تقدم هذا الحديث في الحسن من طريق ابن أحمد الزبيرى عن عيسى بن طهمان بما ينفي هذا الاحتمال ، ولفظه : أخرج إلينا أنس نعلين مجردا وتين لهما قبالات ، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس أنهما نعلان النبي ﷺ ، فظهر بهذا أن رواية عيسى عن أنس لإخراجه النعلين فقط وأن إضافتهما للنبي ﷺ من رواية عيسى عن ثابت عن أنس ، وقد أشاء الاسماعيلي الى أن إخراج طريق أبي أحمد أولى ، وكأنه لم يستحضر أنها تقدمت هناك ، والبخارى على عادة إذا صححت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الارسل اعتمادا على الموصول ، وقد أخرج الترمذى في الثبائيل ، وابن ماجه بسند قوى من حديث ابن عباس وكانت لنعل رسول الله ﷺ قبالات منى شرا كهما ، قال الكرماني : دلالة الحديث

على الترجمة من جهة أن النمل صادقة على مجموع ما يلبس في الرجلين ، وأما الركن الثاني من الترجمة فن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء يفيد التوزيع ، فلكل واحد من نمل كل رجل قبال واحد . قلت : بل أشار البخاري الى ما ورد من بعض السلف ، فقد أخرج البزار والطبراني في الصغرى ، من حديث أبي هريرة مثل حديث أنس هذا وزاد وكذا لابن بكر ولعمر ، وأول من عقد عقدة واحدة عثمان بن عفان لفظ الطبراني وسياق البزار مختصر ، ورجال سنده نقات ، وله شاهد أخرجه النسائي من رواية محمد بن سيرين عن عمرو بن أوس مثله دون ذكر عثمان

#### ٤٢ - باب القبة الحراء من آدم

٥٨٥٩ - حدثنا محمد بن عرفة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ وهو في قبة حراء من آدم ، ورأيت بلالا أخذ وضوء النبي ﷺ والناس يتدرون الوضوء فن أصاب منه شيئاً مسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلال يد صاحبه ،

٥٨٦٠ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني أنس بن مالك

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه قال : أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ،

قوله ( باب القبة الحراء من آدم ) بفتح الحمزة والمهملة هو الجلد المدبوغ ، وكأنه صبغ بحمرة قبل أن يحمل قبة . ذكر فيه طرفاً من حديث أبي جحيفة ، وقد تقدم في أوائل الصلاة بتامه مشروحاً ، وساقه فيه هذا الاسناد بعينه ، والغرض منه هنا قوله وهو في قبة حراء من آدم ، فهو مطابق لما ترجم له ، وتقدم شرح الحلة الحراء قريباً في باب الثوب الأحمر ، ولعله أراد الإشارة الى تضعيف حديث دافع المقدم ذكره هناك ، ثم ذكر حديث أنس قال ، أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، وهو أيضاً طرف من حديث أورده بتامه في كتاب الخس عن أبي البيان هذا الاسناد بعينه ، قال السكراني : هذا لا يدل على أن القبة حراء ، لكن يكفي أنه يدل على بعض الترجمة ، وكثيراً ما يفعل البخاري ذلك . قلت : ويمكن أن يقال : لعله حمل المطلق على المقيد وذلك لقرب العهد ، فإن القصة التي ذكرها أنس كانت في غزوة حنين ، والتي ذكرها أبو جحيفة كانت في حجة الوداع ، وبينهما نحو سنتين ، فالظاهر أنها هي تلك القبة لأنه ﷺ ما كان يتأق في مثل ذلك حتى يستبدل ، وإذا وصفها أبو جحيفة بأنها حراء في الوقت الثاني فلأن تكون حرمتها موجودة في الوقت الأول أولى . قوله ( وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب ) هو الزهري المذكور في السند الذي قبله ، وقد اقتطع هذه الجملة من الحديث فساقها على لفظ الليث ، وأول حديث شعيب عنده في فرض الخس : أن ناساً من الأنصار قالوا حين أفا الله على رسوله من أموال هوازن ما أفا . فذكر القصة قال - حدث رسول الله ﷺ بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، الحديث بطوله . وقد تقدم شرحه في غزوة حنين . وقد وصل الاسماعيل رواية الليث من طريق الرمادي : حدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثني يونس ، ومن طريق حرملة عن ابن وهب : أخبرني يونس ، رسالة بلفظ : حدثنا رسول الله ﷺ ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، هكذا اقتطعه . وقد أخرجه مسلم عن حرملة ، وأوله

خنده ، ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين اقام الله ، فذكر الحديث بطوله

### ٤٣ - باب الجلوس على الحصر ونحوه

٥٨٦١ - حدثني محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر بن عبيد الله عن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

« من عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حَصْرًا بِاللَّيْلِ فَيُصَلِّي ، وَيَسْطُ بِالنَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ . فَجَلَسَ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كَثُرُوا ، فَأَقْبَلَ قَالًا : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تَطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَمُوتُوا ، وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قُلَّ »

قوله ( باب الجلوس على الحصر ونحوه ) أما الحصر فعروف يتخذ من السعف وما أشبهه ، وأما قوله ونحوه ، فيريد من الأشياء التي تبسط وليس لها قدر رفيع . ذكر فيه حديث عائشة ، أن النبي ﷺ كان يجتحر حصيرا بالليل ويصلي عليه ، ومعتمر في أسناده هو ابن سليمان التيمي ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وسعيد هو المقبري وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو سلمة وهم مدنيون ، وفيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شريح بن مانه أنه وسأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصلي على الحصر والله يقول ( وجعلناهم للكافرين حصيرا ) ؟ فقالت : لم يكن يصلي على الحصر ، ويمكن الجمع بحمل النبي على المداومة ، لكن يندش فيه ما ذكره شريح من الآية ، وقد تقدم شرح حديث عائشة في كتاب الصلاة ، وترجم المصنف في أوائل الصلاة . باب الصلاة على الحصر ، وأورد فيه حديث أنس ، فقصت إلى حصر لنا قد أسود من طول ما لبس ، الحديث ، وسبق ما يتعلق به ، وقوله في حديث عائشة يجتحر بحصير مهلة ثم يجيم ثم راه مهلة لا أكثر أي يتخذ حجرة لنفسه ، يقال حجرت الأرض واحتجرتها إذا جعلت عليها علامة تمنعها عن غيرك . ووقع في رواية الكشميني بزي في آخره . قوله ( يتوبون ) بمثابة ثم موحدة أي يرجعون ، وقوله فيه ، فإن الله لا يمل حتى تموتوا ، تقدم شرحه أيضا في كتاب الإيمان ، وأن الملل كناية عن القبور أو الترك ، أو أطلق على سبيل المشاكلة . وقوله ، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام ، أي ما استمر في حياة العامل ، وليس المراد حقيقة الدوام التي هي شمول جميع الأزمنة . ووقع في رواية الكشميني ، ما دام ، أي ما دام عليه العامل

### ٤٤ - باب للزَّور بالقب

٥٨٦٢ - وقال القبي حدثني ابن أبي مليكة « عن الشَّوَرِ بْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّ أَبَاهُ خُزَيْمَةَ قَالَ لَهُ : يَا بُنَيَّ ،

إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَتْ عَلَيْهِ أَقْبِيَّةٌ فَهُوَ يَقْسِمُهَا ، فَذَهَبَ بِنَا إِلَيْهِ . فَذَهَبْنَا فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ ، فَقَالَ لِي : يَا بُنَيَّ ادْعُ لِي النَّبِيَّ ﷺ . فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : أَأَدْعُ لَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : يَا بُنَيَّ إِنَّهُ لَيْسَ بِجَاهٍ ، فَذَعَوْتُهُ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيْبَاجٍ مَزْرُورٍ بِالْقَدَمِ ، قَالَ : يَا خُزَيْمَةُ ، هَذَا خَبَأَنَاهُ لَكَ ، فَأَصْلَاهُ لِي . »

**قوله** ( باب المزور بالذهب ) أى من الثياب - **قوله** ( وقال القيث ) وصله أحمد عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن القيث بلفظه ، وللإسماعيل من رواية كامل بن طلحة ، حدثنا القيث ، وقد تقدم موصولا قريبا ، وفي الغيبة عن قتيبة عن القيث لكن بغير هذا اللفظ . **قوله** ( ان أباه غرمة قال : يا بني ) في رواية الكشميني ، قال له ، وقد تقدم شرح الحديث قريبا في باب القباء وفروج من حرير ، وقوله ، وخرج وعليه قباء من ديباج مزور بالذهب ، هذا يحتمل أن يكون وقع قبل التحريم ، فلما وقع تحريم الحرير والذهب على الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيح شيئا من ذلك ، ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون إعطائه لينتفع به بأن يكسوه النساء أو لبيده كما وقع لغيره ، ويكون معنى قوله ، وخرج وعليه قباء أى على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض ، وقد تقدم أنه أراد تطيب قلب غرمة وأنه كان في خلقه شيء ، وفي قوله لولده في هذه الرواية لما قال له ، أدعوك النبي ﷺ ، في معرض الإنكار لقوله ، أدعه لي ، فأجابه بقوله : يا بني أنه ليس بجبار ، ما يدل على صحة إيمان غرمة ، وإن كان قد وصف بأنه سيء الخلق ، وفيه تواضع للنبي ﷺ وحن تلافه بأصحابه

#### ٤٥ - باب خواتيم الذهب

٥٨٦٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن صويدة بن مقرن قال سمعت البراء بن عازب رضى الله عنهما يقول : نهانا النبي ﷺ عن سبع : نهى عن خاتم الذهب - أو قال : حلقة الذهب - وعن الحرير والإستبرق والديباج والليثرة الحمراء والقيس وآنية الفضة . وأمرنا بسبع : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشييت الماطس ، ورد السلام ، وإجابة الداعي ، وإبرار القسيم ، ونصر المظلوم

٥٨٦٤ - **حدثني** محمد بن بشير **حدثنا** محمد بن عوف **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن النبي ﷺ نهى عن خاتم الذهب » . وقال عمرو وأخبرنا شعبة عن قتادة سمع أنس سمع بشيرا . . مثله

٥٨٦٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ذهب وجعل فيه مما يلي كفه ، فاتخذته الناس ، فرمى به واتخذ خاتما من ورق - أو فضة ،

[ الحديث ٥٨٦٥ - أخرجه في : ٥٨٦٦ ، ٥٨٦٧ ، ٥٨٧٣ ، ٥٨٧٦ ، ٦٦٥٩ ، ٧٢٩٨ ]

**قوله** ( باب خواتيم الذهب ) جمع خاتم ، ويجمع أيضا على خواتم بلا ياء ، وعلى خيائيم بيا . بدل الواو ، وبلا ياء أيضا ، وفي الخاتم ثمان لغات : فتح التاء وكسرهما وحما واختمان ، وبتقديمهما على الالف مع كسر الحاء ختام ، وبتحريكهما وسكون التحتانية وضم المثناة بعدها وار خيتوم ، وبجذف الياء والواو مع سكون المثناة ختم ، وبألف بعد الحاء وأخرى بعد التاء خاتام ، وبزيادة تحتانية بعد المثناة المكسورة خانيام ، وبجذف الالف الأولى وتقديم التحتانية خيتام ، وقد جمعها في بيت وهو :

خاتم خاتم ختم خاتم وخاتم م خانيام وخيتوم وخيتام

وقبله : خذ نظم عد لغات الخاتم انتظم ثمانية ما حواما قبل نظام

ثم زدت ثالثا : وهو مقترح قام ناسع واذا ساغ القياس اسم العشر خاتم

أما الأول فذكر أبو البقاء في إعراب الشواذ في الكلام على من قرأ العالمين بالهمز قال : ومثله الخاتم بالهمزة  
وأما الثاني فهو على الاحتمال ، واقتصر كثيرون منهم النوى على أربعة ، والحق أن الحتم والخاتم مختص بما يهتم به  
فشكل الخاتم فيه ، وأما ما يترن به فليس فيه إلا ستة ، وأنشدوا في الخانيام وهو آخرها :

أخذت من سعادك خانياما لمعهد تكتب الأناما

ذكر في وثلاثة أحاديث : الأول حديث البراء قال : نهانا رسول الله ﷺ عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، أو قال  
د حلقة الذهب ، كذا في هذه الطريق من رواية آدم عن شعبة عن أشعث بن سليم وهو ابن أبي العشاء ، سمعت معاوية  
ابن سويد بن مقرن قال سمعت البراء ، فذكره بتقديم النواهي على الأوامر ، وتقدم في أوائل الجنائز عن أبي الوليد  
عن شعبة بتقديم الأوامر على النواهي ، لكن سقط من النواهي ذكر الميائز وقال فيه : خاتم الذهب ، ولم يشك .  
وأورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة سكن لم يسق فيه المنهيات جملة ، وأورده في الطب عن حصص بن  
عمر عن شعبة لكن سقط من النواهي آنية الفضة ، وذكر من الأوامر ثلاثة فقط : اتباع الجنائز وعبادة المريض  
وافشاء السلام ، واختصر الباقي . وقال فيه أيضا : خاتم الذهب ، وأورده في أواخر الأدب عن سليمان بن حرب  
عن شعبة كذلك ، لكن لم يذكر القسي ولا آنية الفضة ، وقال بدل الاستبرق السندس . وأخرجه في الإيمان  
والنذور من طريق غندر عن شعبة مقتصر على إبرار القسم حسب ، فهذا ما عنده من تغاير السياق في رواية شعبة  
فقط ، وأما من رواية غيره عن أشعث عنده أيضا فاته أخرجه في الأشربة فقط من رواية أبي عوانة عن الأشعث  
فقدم الأوامر على النواهي وساقه تاما وقال فيه : ونهانا عن خواتيم الذهب ، وهكذا أخرجه في الرولية من طريق  
أبي الاحوص عن أشعث مثله سواء وهو المطابق للترجمة هنا ، وأخرجه في أوائل الاستئذان من طريق جرير عن  
أشعث كذلك لكن قال : ونهى عن تختم الذهب ، وقد تقدم قريبا في اللباس من رواية سفيان الثوري في آخر  
د باب القسي ، مختصرا جدا . نهانا عن الميائز الحر وعن القسي ، وفي د باب المييزة الحمراء ، من روايته . أمرنا  
بسبح ، فذكر منها العبادة واتباع الجنائز وتشحيت العاطس . ونهانا عن سبع فلم يذكر منها خاتم الذهب ولا آنية  
الفضة ، فهذه جميع طرق هذا الحديث عنده ، فاما المنهيات فقد شرحت في أماكنها ومعظمها هذا الكتاب كتاب  
اللباس ، وتقدم الكلام على آنية الفضة في كتاب الأشربة ، وأما الأوامر فنذكر كل واحدة منها في بابها ، ويأتي  
بسطها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( عن بشير بن تميم ) بفتح  
الموحدة وكسر المصحة ، ونهيك بالنون وزنه سواء . قوله عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب ( في الكلام  
حذف تقديره : نهى عن لبس خاتم الذهب . قوله ( وقال عمرو ) هو ابن مرزوق . أبنا شعبة ، ساق هذا الإسناد  
لما فيه من بيان سماح قتادة من النضر وهو ابن أنس بن مالك المذكور في السند الذي قبله ، وسماح التضر من  
بشير بن تميم وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن أبي قلابة الرقاشي وقاسم بن أصبغ في مصنفه عن محمد بن غالب



ابن حرب كلاهما عن عمرو بن مَرْزُوق به ، ووقع التصريح بسجاح قتادة من النظر بهذا الحديث أيضا في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة وأخرجه الاسماعيلي كذلك . قال ابن دقيق العيد : اخبار الصحابي عن الامر والنهي على ثلاث مراتب : الاولى أن يأتي بالصيغة كقوله افعلوا أو لا تفعلوا ، الثانية قوله أمرنا رسول الله ﷺ بكذا ونهانا عن كذا وهو كالمرتبة الاولى في العمل به أمر أو نهيا ، وإنما نزل عنها لاحتمال أن يكون ظن ما ليس بأمر أو نهيا ، إلا أن هذا الاحتمال مرجوح للعلم بعدالته ومعرفة بمدلولات الالفاظ لغة . المرتبة الثالثة أمرنا ونهينا على البناء للمجهول وهي كالثانية ، وإنما نزلت عنها لاحتمال أن يكون الأمر غير النبي ﷺ ، وإذا تقرر هذا فالنهي عن خاتم الذهب أو التختيم به مختص بالرجال دون النساء ، فقد نقل الاجماع على إباحته للنساء . قلت : وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة : أن النجاشي أهدى للنبي ﷺ حلية فيها خاتم من ذهب ، فأخذه وأنه لم يرض عنه ، ثم دعا أمانة بنت أبيته فقال : تحلى به ، قال ابن دقيق العيد : وظاهر النهي التحريم ، وهو قول الأئمة واستقر الامر عليه ، قال عياض : وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من نخصته بالذهب فشدوذ ، والاشبه أنه لم تبلغه السنة فيه فالتام بعده يجمعون على خلافه ، وكذا ما روى فيه عن خباب وقد قال له ابن مسعود : أما أن لهذا الخاتم أن يأتي ؟ فقال : انك لن تراه على بعد اليوم ، فكأنه ما كان بلغه النهي ، فلما بلغه رجع . قال : وقد ذهب بعضهم الى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الحرير ، قال ابن دقيق العيد : هذا يقتضي اثبات الخلاف في التحريم ، وهو يناقض القول بالاجماع على التحريم ، ولا بد من اعتبار وصف كونه عاتما . قلت : التوفيق بين الكلامين ممكن بأن يكون القائل بكرامة التنزيه انقضى واستقر الاجماع بعده على التحريم ، وقد جاء عن جماعة من الصحابة لبس عاتم الذهب ، من ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن أبي اسماعيل أنه رأى ذلك على سعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله وصهيب وذكر ستة أو سبعة ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن حذيفة وعن جابر بن سمرة وعن عبد الله بن يزيد الخطمي نحوه ، ومن طريق حمزة بن أبي أسيد : تزعنا من يدي أبي أسيد عاتما من ذهب ، وأغرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء الذي روى النهي ، فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي السفر قال : رأيت على البراء عاتما من ذهب ، وعن شعبة عن أبي إسحق نحوه أخرجه البغوي في « المحدثات » ، وأخرج أحمد من طريق محمد بن مالك قال : رأيت على البراء عاتما من ذهب فقال : قسم رسول الله ﷺ قسما فاللبس به فقال : البس ما كساك الله ورسوله ، قال الحازمي : اسناده ليس بذلك ، ولو صححه منسوخ . قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ ، وقد روى حديث النهي فالتحق على صحته عندنا . فجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حله على التنزيه أو فهم التخصيص له من قوله البس ما كساك الله ورسوله ، وهذا أولى من قول الحازمي : لعل البراء لم يبلغه النهي . وبؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد وكان الناس يحلون لبراء لم تنته بالذهب وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ثم يقول : كيف تأمروني أن أضح ما قال رسول الله ﷺ البس ما كساك الله ورسوله . ومن أدلة النهي أيضا ما رواه يونس عن الزهري عن أبي أدريس عن رجل له صحبة قال : « جلس رجل الى رسول الله ﷺ وفي يده خاتم من ذهب فقرع رسول الله ﷺ يده بغضيب فقال : ألني هذا ، وعموم الاحاديث المتقدم ذكرها في باب لبس الحرير ، حيث قال في الذهب والحرير : هذان حرامان على رجال أمتي حل لائناها » وحديث عبد الله بن عمرو رفعه « من مات من أمتي وهو

يلبس الذهب حرم الله عليه ذهب الجنة ، الحديث أخرجه أحمد والطبراني ، وفي حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب ما يستدل به على نسخ جواز لبس الخاتم إذا كان من ذهب ، واستدل به على تحريم الذهب على الرجال قبله وكثيره انتهى عن التخت وهو قليل ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه التحريم يقتل ما هو في قدر الخاتم وما فوقه كالدملج والمعضد وغيرهما ، فأما ما هو دونه فلا دلالة من الحديث عليه ، وتناول النبي جميع الأحوال فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب لأنه لا تعلق له بالحرب ، بخلاف ما تقدم في الحرير من الرخصة في لبسه بسبب الحرب ، وبخلاف ما على السيف أو الترس أو المنطقة من حلية الذهب فإنه لو فاجأه الحرب جاز له الضرب بذلك السيف فإذا انقضت الحرب فليتخذه لأنه كونه من متعلقات الحرب بخلاف الخاتم . الحديث الثالث حديث ابن عمر سيأتي شرحه في الباب الذي يليه ، وقوله فيه « فاتخذته الناس » أي اتخذوا مثله كما بينه بعد ، وقوله « من ورق أو فضة » شك من الراوي ، وجزم في الذي يليه بقوله « من فضة » وفي الذي يليه بأنه « من ورق » والورق بفتح الواو وكسر الراء ويجوز اسكانها ، وحكى الصغاني (١) وحكى كسر أوله مع السكون فتلك أربع أمات ، وفيها لغة عامسة الرقة والراء بدل الواو كالوعد والمدة ، وقيل الورق يختص بالمصكوك والرقة أهم

#### ٤٦ - باب خاتم الفضة

٥٨٦٦ - **حديث** يوسف بن موسى 'حدثنا أبو أسامة' حدثنا عبيد الله عن نافع 'عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب - أو فضة - وجعل فيه ما يلي كفه ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، فاتخذ للناس مثله ، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به وقال : لا ألبسه أبداً . ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ للناس خواتيم للفضة . قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان في بئر أريس .

٣٧ - **باب** ٥٨٦٧ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يلبس خاتماً من ذهب ، فنهذه فقال : لا ألبسه أبداً نهذه الناس خواتيمهم »

٥٨٦٨ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً ، ثم إن الناس اصطفتوا الخواتيم من ورق ولبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمته ، فطرح الناس خواتيمهم »

تابعه إبراهيم بن سعيد وزيد وشبيب عن الزهري ، وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتماً من ورق

(١) يهاض بأصله ، قال صحيح طابا : يولي : ولعل موضعه نطق « فتمها » أي الرله ، بدليل قوله بعد « فطرحهم الرقة »

**قوله** (باب عاتم الفضة) أى جواز لبسه ، وذكر فيه حديثين : الاول ، **قوله** (عبيد الله) هو ابن عمر العمري . **قوله** (اتخذ عاتما من ذهب) معنى اتخذه أمر بصياغته فصيح فلبسه ، أو وجده مصوغا فاتخذه . وقوله دما يلى باطن كفه ، فى رواية الكشميني ، بطن كفه ، زاد فى رواية جويرية عن نافع كاسياني قريبا اذا لبسه ، وقوله ونقش فيه محمد رسول الله ، كذا فيه بالرفع على الحكاية ، ونقش أى أمر بنقشه . **قوله** (فاتخذ الناس مثله) يَحْتَمِلُ أَنْ يكون المراد بالمثلية كونه من فضة وكونه على صورة النقش المذكورة ، ويحتمل أن يكون لمطلق الاتخاذ . وقوله د فرى به وقال لا ألبسه أبدا ، وقع فى رواية جويرية عن نافع ، فرى المنبر لحمد الله وأثنى عليه فقال : انى كنت أصطنع ، وانى لا ألبسه ، وفى رواية المخيرة بن زياد د فرى به ، فلا تدري ما فعل ، وهذا يحتمل أن يكون كونه من أجل المشاركة ، أو لما رأى من زهرهم بلبسه ، ويحتمل أن يكون لكونه من ذهب وصادف وقت تحريم لبس الذهب على الرجال ، وبزيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر المختصرة فى هذا الباب بلفظ : كان رسول الله ﷺ يلبس عاتما من ذهب ، فنبتة فقال : لا ألبسه أبدا ، وقوله د واتخذ عاتما من فضة ، فى رواية المخيرة بن زياد ثم أمر بخاتم من فضة فأمر أن ينقش فيه د محمد رسول الله . **قوله** (فاتخذ الناس خواتم الفضة) لم يذكر فى حديث ابن عمر فى اتخاذ الناس خواتم الفضة منعا ولا كراهية ، وسيأتى ذلك فى حديث أنس . **قوله** (قال ابن عمر فلبس الخاتم - بعد النبى ﷺ - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان فى بئر أريس) بفتح الهمة وكسر الراء وبالسین المهلة وزن عظيم ، وهى فى حذقة بالقرب من مسجد قباء ، وسيأتى فى د باب نقش الخاتم ، قريبا من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله العمري بلفظ د ثم كان بعد فى يد أبى بكر ، وذكر عمر وعثمان بمثل هذا الترتيب ، ويأتى بعد فى د باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ، من حديث أنس نحوه وقال فيه د فلما كان عثمان جليسا على بئر أريس ، زاد ابن سعد عن الانصارى بسند المصنف د ثم كان فى يد عثمان ست سنين ، ثم اتفقا . ووقع فى حديث ابن عمر عند أبى داود والنسائى من طريق المخيرة بن زياد عن نافع من الزيادة فى آخره عن ابن عمر د فاتخذ عثمان عاتما ونقش فيه محمد رسول الله فكان يحتم به أو يتختم به ، وله شاهد من مرسل على بن الحسين عند ابن سعد فى الطبقات ، وفى رواية أبوب بن موسى عن نافع عند مسلم نحو حديث عبيد الله بن عمر عن نافع الى قوله د لجعل فيه دما يلى كفه ، قال د وهو الذى سقط من معيقب فى بئر أريس ، وهذا يدل على أن نسبة سقوطه الى عثمان نسبة مجازية أو بالمكس ، وأن عثمان طلبه من معيقب ظم به شيئا واستمر فى يده وهو مفسر فى شئ . يعبث به فسقط فى البئر أو رده اليه فسقط منه ، والاول هو الموافق لحديث أنس ، وقد أخرج النسائى من طريق المخيرة بن زياد عن نافع هذا الحديث وقال فى آخره د وفى يد عثمان ست سنين من عمله ، فلما كثرت عليه دفعه الى رجل من الانصار فكان يحتم به . فخرج الانصارى الى قليب لعثمان فسقط ، فالتقى فلم يرعده . ، الطريق الثانية لحديث ابن عمر . **قوله** (كان رسول الله ﷺ يلبس عاتما من ذهب فنبتة) كذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أمم منه وصاقه نحو رواية نافع السقى قبلها ، وسيأتى فى الاهتمام ، وكذا أخرجه أحمد والنسائى من رواية اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار . الحديث الثانى ، **قوله** (يونس) هو ابن يزيد الا بلى . **قوله** (انه رأى فى يد رسول الله ﷺ عاتما من ورق يرموا واحدا ، وأن الناس اصطنعوا الخواتم من ورق فلبسوها فطرح رسول الله ﷺ عاتمه ، فطرح الناس خواتيمهم) هكذا روى الحديث الزهرى عن أنس ، واتفق القسطن

على تخريجهم من طريقه ونسب فيه إلى الغلط ، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ بسبب اتخاذ الناس مثله إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر ، قال النورى تبعاً لمياض : قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب لأن المطروح ما كان الا خاتم الذهب ، ومنهم من تأوله كما سيأتى . قلت : وحاصل الأجوبة ثلاثة : أحدها قاله الاسماعيلى فإنه قال بعد أن سافه : ان كان هذا الخبر محفوظاً فينبغى أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق على لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه روى به حتى رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه ما نقش ليختم به ، ثانياً أشار إليه الاسماعيلى أيضاً أنه اتخذ ذبنة فلما نبهه الناس فيه روى به ، فلما احتاج الى الختم اتخذ ليختم به ، وهذا جزم المحب الطبرى بعد أن ذكرى قول المطلب ، وذكر أنه متكلف ، قال : والظاهر من خاتمهم أنهم اتخذوها لذبنة فطرح خاتمهم ليطرحوا ، ثم لبسه بعد ذلك للعاجة الى الختم به واستمر ذلك ، وسيأتى جواب التبعي عن ذلك في باب اتخاذ الخاتم . ثانياً قال ابن بطال : خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز ابن صبيب في كونه الخاتم الفضة استقر في يد النبي ﷺ يختم به الخلفاء بعده ، فوجب الحكم للجماعة ، وإن وهم الزهرى فيه ، لكن قال المطلب قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينفي عنه الوهم وإن كان الوهم أظهر ، وذلك أنه يحتمل أن يكون لما عزم على اطراح خاتم الذهب اصطنع خاتم الفضة بدليل أنه كان لا يستغنى عن الختم على الكتب الى الملوك وغيرهم من أمراء السرايا والعمال ، فلما لبس خاتم الفضة أراد الناس أن يصطنعوا مثله فطرح عند ذلك خاتم الذهب فطرح الناس خواتيم الذهب ، قلت : ولا يخفى وهى هذا الجواب ، والذي قاله الاسماعيلى أقرب مع أنه يخدش فيه أنه يستلزم اتخاذ خاتم الورق مرتين . وقد نقل عياض نقحراً من قول ابن بطال قائلاً : قال بعضهم يمكن الجمع بأنه لما عزم على تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبسه أراه الناس في ذلك اليوم ليبدلوا بإباحته ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تخريمه فطرح الناس خواتيمهم من الذهب ، فيكون قوله فطرح خاتمهم وطرحوا خواتيمهم ، أى لقي من الذهب . وحاصله أنه جعل الموصوف في قوله فطرح خاتمهم فطرحوا خواتيمهم ، خاتم الذهب وإن لم يجر له ذكر ، قال عياض : وهذا يسوغ أن لو جلت الرواية بحجة . ثم أشار الى أن رواية ابن شهاب لا تحتمل هذا التأويل ، فلما النورى قارضى هذا التأويل وقال : هذا هو التأويل الصحيح ، وليس في الحديث ما يمنعه . قال : وأما قوله ففصنع الناس الخواتيم من الورق فلم يسوها ، ثم قال فطرح خاتمهم فطرحوا خواتيمهم ، فيحتمل أنهم لما علموا أنه ﷺ يريد أن يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لانفسهم خواتيم الفضة وبعثت معهم خواتيم الذهب كما بقي معه خاتمهم الى أن استبدل خاتم الفضة وطرح خاتم الذهب فاستبدلوا وطرحوا . وأيده الكرمانى بأنه ليس في الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق ، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه نقش خاتمهم ، قال : ومهما أمكن الجمع لا يجوز توهم الراوى . قلت : ويحتمل وجهاً رابعاً ليس فيه تفيد ولا زيادة اتخاذ وهو أنه اتخذ خاتم الذهب لذبنة فلما تتابع الناس فيه وافق وقوع تخريمه فطرحه ولذلك قال لا ألبسه أبداً ، وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له ، وصرح بانتهى عن لبس خاتم الذهب كما تقدم في الباب قبله ، ثم احتاج الى الخاتم لأجل الختم به فاتخذ من فضة ونقش فيه اسمه الكريم فتبعه الناس أيضاً في ذلك فرمى به حتى روى الناس تلك الخواتيم المنقوشة على اسمه لئلا تفوت مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك ، فلما عدت خواتيمهم برميها رجع الى خاتمهم الخاص به فصار يختم به ، ويشير الى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صبيب عن أنس كما سيأتى قريباً في

باب الخاتم في الخنصر : إنا اتخذنا خاتما ونقشنا فيه نقشا فلا ينقش عليه أحد ، فامل بعض من لم يبلغه النهي أو بعض من بلغه من لم يرسخ في قلبه الايمان من منافق ونحوه اتخذوا ونقشوا فوق ما وقع ويكون طرده له غضبا من تشبه به في ذلك النقش ، وقد أشار الى ذلك الكرماني مختصرا بس : والله أعلم . وقول الزهري في روايته إنه رأى في يده يوما لا بناني ذلك ، ولا يمارضه قوله في الباب الذي بعده في رواية حميد : « سئل أنس هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء . » الى أن قال - فكأنني أنظر الى وبيص خاتمه ، فإنه يحمل على أنه رأى كذلك في تلك الليلة واستمر في يده بقية يومها ثم طرده في آخر ذلك اليوم والله أعلم . وأما ما أخرجه النسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع عن ابن عمر : « اتخذ النبي ﷺ خاتما من ذهب فلبسه ثلاثة أيام ، فيجمع بيته وبين حديث أنس بأحد أمرين : إن قلنا إن قول الزهري في حديث أنس ، خاتم من ورق ، سهر وإن الصواب خاتم من ذهب ، فقوله يوما واحدا ظرف لرؤية أنس لملحة اللبس ، وقول ابن عمر ثلاثة أيام ، ظرف لمدة اللبس . وإن قلنا أن لاوم فيها وجعنا يوما تقدم فدة لبس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر هذا ، ومدة لبس خاتم الورق الاول كانت يوما واحدا كما في حديث أنس ثم لما رمى الناس الخوازم التي نقشوها على نقشه ، ثم عاد فلبس خاتم الفضة واستمر الى أن مات . » قوله ( تابعه ابراهيم بن سعد وزباد وشعيب عن الزهري ) أما متابعة ابراهيم بن سعد وهو الزهري المدني فوصلها مسلم وأحمد وأبو داود من طريقه بمثل رواية يونس بن يزيد لا مخالفة إلا في بعض لفظ ، وأما متابعة زباد - وهو ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم اليمن - فوصلها مسلم أيضا وأشار اليها أبو داود أيضا ولفظه عنه كذلك لكن قال : اضطربوا واضطربوا . وأما متابعة شعيب فوصلها الاسماعيلي كذلك وأشار اليها أبو داود أيضا . قوله ( وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتما من ورق ) هذا التعليق لم أره في أصل من رواية أبي ذر وهو ثابت للباقرين إلا النسفي ، وقد أشار اليه أبو داود أيضا ، وصله الاسماعيلي من طريق سعيد بن هفيرة عن الليث عن ابن مسافر - وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر - عن ابن شهاب عن أنس كذلك وليس فيه لفظ وأرى ، فكأنها من البخاري ، قال الاسماعيلي : رواه أيضا عن ابن شهاب كذلك ، موسى بن عقبة وابن أبي حنيفة ، ثم ساقه من طريق سليمان بن بلال عنهما قال مثل حديث ابراهيم بن سعد . وفي حديثي الباب مبادرة الصحابة الى الاقتداء بأفعاله ﷺ فهمما أفر عليه استمروا عليه ومهما أنكره امتنعوا منه . وفي حديث ابن عمر أنه ﷺ لا يورث والا لدفع خاتمه للورثة ، كذا قال النووي ، وفيه نظر لجراد أن يكون الخاتم اتخذ من مال المصالح فانتقل للإمام لينتفع به فيما صنع له . وفيه حفظ الخاتم الذي يختم به تحت يد أمين إذا نزع الكبير من لصيقه . وفيه أن يسير المال إذا ضاع لا يهمل طلبه ولا سيرا إذا كان من أثر أهل الخير ، وفيه بحث سيأتي ، وفيه أن العبث اليسير بالشيء حال التفكر لا عيب فيه

#### ٤٨ -- باب نص الخاتم

٥٨٦٩ - حدثنا عبدان أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا حميد قال : « سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء إلى شطر الليل ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فكأنني أنظر إلى وبيص خاتمه ، قال : إن لباس قد صلوا وفاموا ، وإنسبكم لن لم تزالوا في صلاة ما انتظرونها ،

٥٨٧ - **حزقيا** اسحاق أخبرنا مضمراً قال سمعت حميداً يحدث عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان خاتمة من نساء ، وكان فسه منه ، وقال يحيى بن أيوب : حدثني حميد سمع أنساً عن النبي ﷺ ، قوله ( باب نصر الحاتم ) قال الجوهرى : الفص بفتح الفاء والعامة تكسرهما وأبنتها غيره لغة وزاد بعضهم الضم وعليه جرى اسم ذلك في المثلث ، ثم ذكر حديث حميد ، مثل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتماً ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء ، والحديث ، فنه تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة . وقوله « ويص » بموحدة وآخره مهملة هو البريق وزنا ومعنى ، وسيأتي من رواية عبد العزيز بن صهيب بلفظ « بريقه » ومن رواية قتادة عن أنس بلفظ « بياضه » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس في آخره « ورفع أنس يده اليسرى » أخرجه مسلم والنسائي ، وله في أخرى ، وأشار الى التخصر من يده اليسرى ، . قوله في الطريق الثانية ( كان خاتمة من فضة ) في رواية أبي داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد ( من فضة كله ) فهذا نص في أنه كله من فضة ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق إياس بن الحارث بن معيقب عن جده ، قال « كان خاتم النبي ﷺ من حديد ملوبا عليه فضة » فربما كان في يده ، قال : وكان معيقب على خاتم النبي ﷺ ، يعنى كان أميناً عليه فيحمل على التعدد ، وقد أخرج له ابن سعد شاهداً مرسلين عن مكحول ، أن خاتم رسول الله ﷺ كان من حديد ملوبا عليه فضة ، غير أن فسه باد ، وآخر مرسلين عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره . وثالثاً من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، أن خالد بن سعيد - يعنى ابن العاص - أتى وفي يده خاتم ، فقال له رسول الله ﷺ ما هذا ؟ أطرحه ، فطرحه فإذا خاتم من حديد ملوى عليه فضة . قال : فما نقشه ؟ قال : محمد رسول الله ، قال فأخذته قلبسه ، ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أن ذلك جرى أمرو بن سعيد أخى خالد بن سعيد ، وسأذكر لفظه في « باب هل يحمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر » ؟ قوله ( وكان فسه منه ) لا يمارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس ، كان خاتم النبي ﷺ من ورق وكان فسه حبشياً ، لأنه إما أن يحمل على التعدد حينئذ فعنى قوله حبشى أى كان حجراً من بلاد الحبشة ، أو على لون الحبشة ، أو كان جزعاً أو حقيقاً لأن ذلك قد يؤتى به من بلاد الحبشة ، ويحتمل أن يكون هو الذى فسه منه ونسب الى الحبشة اصفة فيه إما الصياغة وإما النفس . قوله ( وقال يحيى بن أيوب الخ ) أراد بهذا التعليق بيان سماح حميد له من أنس ، وقد تقدم في المواقيت ممثلاً أيضاً ، وذكرت من وصله وفقه الحمد . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من الباب الذى ترجمه في شيء ، وأجيب بأنه أشار الى أنه لا يسمى خاتماً إلا إذا كان له فص ، فإن كان بلا فص فهو حلقة . قلت : لكن في الطريق الثانية في الباب أن نص الخاتم كان منه ، قلناه أراد الرد على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له فص من غيره ، ويؤيده أن في رواية خالد بن قيس عن قتادة عن أنس عند مسلم « فصاغ رسول الله ﷺ خاتماً حلقة من فضة » والذي يظهر لى أنه أشار الى أن الاجمال في الرواية الأولى محمول على التبدين في الرواية الثانية

#### ٤٩ - باب خاتم الحديد

٥٨٧١ - **حزقيا** عبد الله بن سلمة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه سمع سهلاً يقول

« جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : جئتُ أهب نفسي . فقامت طويلا ، فظفر وصوب ؛ فلما طال مقامها فقال رجل : زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة . قال : عندك شيء تُصديقها ؟ قال : لا . قال : انظر . فذهب ثم رجع فقال : والله إن وجدتُ شيئا . قال : اذهب فالتبس ولو خاتما من حديد . فذهب ثم رجع قال : لا والله ولا خاتما من حديد . وعليه إزار ما عليه رداء ، فقال : أضيقها إزارى . فقال النبي ﷺ : إزارك إن لبسته لم يكن عليك منه شيء وإن لبسته لم يكن عليها منه شيء ، فتحنى الرجل فجلس ، فرآه النبي ﷺ مولى ، فأمر به فدعى ، فقال : ما معك من القرآن ؟ قال : سورة كذا وكذا - لسورة عددها - قال : قد ملككها بما معك من القرآن »

**قوله ( باب خاتم الحديد )** قد ذكرت ما ورد فيه في الباب الذي قبله ، وكأنه لم يثبت عنده شيء من ذلك على شرطه ، وفيه دلالة على جواز لبس ما كان على صفته . وأما ما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه : أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال : مالي أجد منك ربح الأصنام ؟ فطرحه . ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : مالي أرى عليك حلية أهل النار ؟ فطرحه . فقال : يا رسول الله من أي شيء اتخذته ؟ قال : اتخذته من ورق ، ولا تنم مشغولا ، وفي عنقه أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي ، قال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخالف ، فإن كان محفوظا حل المنع على ما كان حديدا صرعا . وقد قال الترمذي في كتاب الأحبار خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة ، فهذا يؤيد المغايرة في الحكم . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الواصة وقوله فيه : اذهب فالتبس ولو خاتما من حديد ، استدل به على جواز لبس خاتم الحديد ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس ، فيحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته . وقوله ولو خاتما محذوف الجواب لدلالة السياق عليه ، فإنه لما أمره بالتبائن متهما وجد كأنه خشي أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته فأكد دخوله بالجملة المشمرة بدخول ما بعدها فيما قبلها ، وقوله في الجواب : فقال لا والله ، ولا خاتما من حديد ، اقتصب على تقدير لم أجد ، وقد صرح به في الطريق الأخرى

### ٥٥ - باب نقش الخاتم

٥٨٧٢ - **حديث** عبد الأهل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن قتادة : « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ أراد أن يكتب إلى رقط - أو أناس - من الأعاجم فقبل له : إنهم لا يقبلون كتابا إلا عليه خاتم ، فآخذ النبي ﷺ خاتما من فضة نقشه : محمد رسول الله . فسكانى بوبص - أو ببصيص - الخاتم في إصبع النبي ﷺ ، أو في كفه . »

٥٨٧٣ - **حديث** محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن عبيد الله عن نافع : « عن ابن عمر رضي الله

عنهما قال : اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق ، وكان في يده ، ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان ، حتى وقع بعد في بحر أريس ، نقشه : محمد رسول الله .

**قوله** ( باب نقش الخاتم ) ذكر فيه حديثين : أحدهما عن أنس ، **قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن حماد وسعيد هو ابن أبي عروبة . **قوله** ( أراد أن يكتب إلى روط أو أناس ) هو شك من الراوي . **قوله** ( من الأعاجم ) في رواية شعبة عن قتادة كما يأتي بعد باب د إلى الروم . **قوله** ( قيل له ) في مرسل طاوس عند ابن سعد أن قريشاً هم الذين قالوا ذلك للنبي ﷺ . **قوله** ( نقشه محمد رسول الله ) زاد ابن سعد من مرسل ابن سيرين : بسم الله محمد رسول الله ، ولم يتابع على هذه الزيادة ، وقد أوردته من مرسل طاوس والحسن البصري وإبراهيم النخعي وسالم بن أبي الجهم وغيرهم ليس فيه الزيادة ، وكذا وقع في الباب من حديث ابن عمر ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه أخرج لهم خاتماً فزعم أن رسول الله ﷺ كان يلبسه فيه تمثال أسد قال معمر : ففسله بعض أصحابنا فشر به ، ففيه مع إرساله ضعف ، لأن ابن عقيل عتاف في الاحتجاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، وعلى تقدير ثبوته فامله لبسه مرة قبل النهي . **قوله** ( في أصبح النبي ﷺ أو في كفه ) شك من الراوي ، ووقع في رواية شعبة د في يده ، وسيأتي من وجه آخر عن أنس في الباب الذي بعده د في خنصره . الحديث الثاني حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في د باب خاتم الفضة .

### ٥٦ - باب الخاتم في الخنصر

٥٨٧٤ - **حدثنا أبو معمر** حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب **عن أنس** رضي الله عنه قال : صنع النبي ﷺ خاتماً قال : إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشا ، فلا ينقش عليه أحد ، قال : فاني لأرى بريقه في خنصره .

**قوله** ( باب الخاتم في الخنصر ) أي دون غيرها من الأصابع ، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ أن ألبس خاتمي في هذه وفي هذه ، يعني السبابة والوسطى ، وسيأتي بيان أي الخنصرين اليمنى أو اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد باب . **قوله** ( فلا ينقش عليه أحد ) في رواية الكشمموني وحده : ينقش ، بالنون المؤكدة ، وإنما نهي أن ينقش أحد على نقشه لأن فيه اسمه وصفته ، وإنما صنع فيه ذلك لينقش به فيكون علامة تختص به وتميز عن غيره ، فلو جاز أن ينقش أحد نقشه لفاتح المقصود .

### ٥٦ - باب اتخاذ الخاتم ليختتم به الشيء ، أو يكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم

٥٨٧٥ - **حدثنا آدم بن أبي إياس** حدثنا شعبة **عن قتادة** عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إلا ذم لم يكن محتوماً ، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه : محمد رسول الله . فكانوا أنظروا إلى بياضه في يده .



قوله (باب اتخاذ الخاتم) سقط لفظ باب، من رواية أبي ذر، قال الخطابي: لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب، فلما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم واتخذ من ذهب، ثم رجع عنه لما فيه من الزينة ولما يخشى من الفتنة، وجعل قصه مما يلى باطن كفه ليسكون أبعد من التزين. قال شيخنا في شرح الترمذي، دعواه أن العرب لا تعرف الخاتم بحجة فانه عربي وكانت العرب تستعمله انتهى، ويحتاج إلى ثبوت لبسه عن العرب وإلا فكونه عربيا واستعمالهم له في غم الكتب لا يرد على عبارة الخطابي، وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو دارد والنسائي عن أبي ريمانة قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم إلا لأئذي سلطان، ذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لأئذي سلطان، وخالفهم آخرون فأباحوه، ومن حجتهم حديث أسس المتقدم و أن النبي ﷺ لما ألقى خاتمه ألقى الناس خواتيمهم، فأنه يدل على أنه كان يلبس الخاتم في العهد النبوي من لبس ذا سلطان، فإن قيل هو منسوخ قلنا الذي نسخ منه لبس خاتم الذهب، قلت أو لبس خاتم المنقوش عليه نقش خاتم النبي ﷺ كما تقدم تقريره. ثم أورد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يلبسون الخواتم من لبس له سلطان انتهى. ولم يجب عن حديث أبي ريمانة. والذي يظهر أن لبسه لغير ذي سلطان خلاف الأولى، لأنه ضرب من التزين، والاتق بالرجال خلافه، وتكون الأدلة الهائلة على الجواز هي الصارفة للنهي عن التحريم، ويؤيده أن في بعض طرقه نهى عن الزينة والخاتم الحديث، ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطة على شيء ما يحتاج إلى الختم عليه لا السلطان الأكبر، خاصة والمراد بالخاتم ما يحتم به فيكون لبسه عبثا، وأما من لبس الخاتم الذي لا يحتم به وكان من الفضة لونه فلا يدخل في النهي، وعلى ذلك يحمل حال من لبسه، ويؤيده ما ورد من صفة نقش خواتم بعض من كان يلبس الخواتم مما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يحتم به، وقد سئل مالك عن حديث أبي ريمانة فضمنه وقال: سألت صدقة بن يسار سعيد بن المسيب فقال: لبس الخاتم، وأخبر الناس أني قد أفنيتك والله أعلم. (تكملة): جزم أبو الفتح اليمري أن اتخاذ الخاتم كان في السنة السابعة، وجزم غيره بأنه كان في السادسة ويجمع بأنه كان في أواخر السادسة وأوائل السابعة لأنه إنما اتخذ عند إرادته مكاتبه الملوك كما تقدم، وكان إرساله إلى الملوك في مدة الهدنة، وكان في ذي القعدة سنة ست، ورجع إلى المدينة في ذي الحجة، ووجه الرسل في المحرم من السابعة وكان اتخاذ الخاتم قبل إرساله الرسل إلى الملوك. والله أعلم

### ٥٣ - باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه

٥٨٧٦ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا جويرية عن نافع أن عبد الله حدثه أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب، وجعل فصه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقى المنبر، فحمد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه. فنهذه، فنهذه الناس، قال جويرية: ولا أحسبه إلا قال: في يده اليمنى

قوله (باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه) سقط لفظ باب، من رواية أبي ذر، قال ابن بطال: قيل لما كان يحمل الفص في باطن الكف؟ قال: لا. قال ابن بطال: ليس في كون فص الخاتم في بطن الكف ولا ظهر ما

أمر ولا نهي . وقال غيره : السر في ذلك أن جعله في بطن الكف أبعد من أن يظن أنه فعله لآثرين به ، وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس جعله في ظاهر الكف كما سأذكره قريبا . قوله ( حدثنا جويرية ) هو ابن أسماء ، وعبد الله هو ابن عمر . قوله ( اصطنع خاتما من ذهب وجعل ) كذا للاكثر ، وللمستعمل والسرغسي ، ويجعل ، وقد تقدم شرح الحديث في « باب خاتم الفضة » . قوله ( قال جويرية ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى ) هو موصول بالاسناد المذكور ، قال أبو ذر في روايته : لم يقع في البخاري موضع الخاتم من أي اليدين إلا في هذا . وقال الداودي : لم يجرم به جويرية ، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه ، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ . قلت : وكلامه متعقب فإن الظن فيه من موسى شيخ البخاري ، وقد أخرجه ابن سعد عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن جويرية وجزوا بأنه لبسه في يده اليمنى ، وهكذا أخرج مسلم من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قصة اتخاذ الخاتم من ذهب وفيه « وجعله في يده اليمنى » ، وأخرجه الترمذي وابن سعد من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « صنع النبي ﷺ خاتما من ذهب فتختم به في يمينه » ، ثم جلس على المنبر فقال : أتى كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني . ثم نبذه ، الحديث وهذا صريح من لفظه ﷺ واقع لبس . وموسى بن عقبة السد الثقات الأثبات ، وأما ما أخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبو داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد كلاهما عن نافع عن ابن عمر « كان النبي ﷺ يتختم في يساره » فقد قال أبو داود بعده : ورواه ابن إسحق وأسماء بن زيد عن نافع « في يمينه » انتهى . ورواية ابن إسحاق قد أخرجهما أبو الشيخ في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » ، من طريقه ، وكذا رواية أسماء . وأخرجهما محمد بن سعد أيضا . فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة ، ومن رواها أيضا أقل عددا والذين حفظوا ممن روى اليمين ، وقد أخرج الطبراني في « الاوسط » بسند حسن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ، وأخرج أبو الشيخ في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » من رواية خالد بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر نحوه ، فرجعت رواية اليمين في حديث ابن عمر أيضا . وقد ورد التختم في اليمين أيضا في أحاديث أخرى : منها عند مسلم من حديث أنس « أن النبي ﷺ لبس خاتما من فضة في يمينه ففصه حبشي » ، وأخرج أبو داود أيضا من طريق ابن إسحق قال « رأيت علي الصلت بن عبد الله خاتما في خنصره اليمين ، فسألته فقال : رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فصه على ظهرها ، ولا إخال ابن عباس إلا ذكره عن النبي ﷺ » ، وأورده الترمذي من هذا الوجه مختصرا « رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا قال : رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه » ، وللطبراني من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ، وفي سننه أين ، وأخرج الترمذي أيضا من طريق حماد بن سلمة « رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه وقال : كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ثم نقل عن البخاري أنه أصح شيء روى في هذا الباب . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي في « الشامل » وصححه ابن حبان من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنبل عن أبيه عن علي « أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه » ، وفي الباب عن جابر في « الشامل » ، بسند لين ، وطائفة عند الأزار بسند لين ، وعند أبي الشيخ بسند حسن ، وعن أبي أمامة عند الطبراني بسند ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في « غرائب مالك » ، بسند ساقط . وورد التختم في اليسار من حديث ابن عمر كما تقدم ، ومن حديث أنس أيضا أخرجه

مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كان خاتم النبي ﷺ في هذه ، وأشار الى الخنصر اليسرى : وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي في « الشعب » من طريق قتادة عن أنس ، ولأبي الشيخ من حديث أبي سعيد بلفظ « كان يلبس خاتمه في يساره » وفي سنده ابن ، وأخرجه ابن سعد أيضا ، وأخرج البيهقي في الادب من طريق أبي جعفر الباقر قال : كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار « وأخرجه الترمذي موقوفا على الحسن والحسين حسب ، وأما دعوى الداودي أن العمل على التختم في اليسار فكانه نومه من استحباب مالك للتختم وهو يرجع عمل أهل المدينة فظن أنه عمل أهل المدينة ، وفيه نظر ، فانه جاء عن أبي بكر وعمر وجمع جم من الصحابة والتابعين بعدم عن أهل المدينة وغيرهم التختم في اليمن ، وقال البيهقي في الادب : يجمع بين هذه الاحاديث بأن الذي لبسه في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر . والذي لبسه في يساره هو خاتم الفضة ، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها النسخ بأنة كان فضة ولبسه في يمينه فكانها خطأ ، ففقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ ، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من فضة ، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب ، فعمل هذا فالذي كان لبسه في يمينه هو الذهب اه ملخصا . وجمع غيره بأنه لبس الخاتم أولا في يمينه ثم حوله الى يساره ، واستدل له بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدي من رواية عبد الله بن سطاء عن نافع عن ابن عمر : ان النبي ﷺ تختم في يمينه ، ثم انه حوله في يساره ، فلو صح هذا لكان قاطعا للنزاع ، ولكن سنده ضعيف . وأخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال : طرح رسول الله ﷺ خاتمه الذهب ثم تختم خاتما من ورق لجمه في يساره ، وهذا مرسل أو معضل ، وقد جمع البغوي في « شرح السنة » بذلك وأما تختم أولا في يمينه ثم تختم في يساره وكان ذلك آخر الامرين ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا ذرعة عن اختلاف الاحاديث في ذلك فقال : لا يثبت هذا ولا هذا ، ولكن في يمينه أكثر ، وقد تقدم قول البخاري ان حديث عبد الله بن جعفر أصح شيء . ورد فيه وصرح فيه بالتختم في اليمن ، وفي المسألة عند الشافعية اختلاف والاصح اليمن . قلت : ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف المقصد ، فان كان المقصد التزين به فاليمن أفضل ، وان كان للتختم به فاليسار أولى لأنه كالمودع فيها ، ويحصل تناوله منها باليمن وكذا وضعه فيها ، ويرجع التختم في اليمن مطلقا لان اليسار آلة الاستنجاء فيصان الخاتم اذا كان في اليمن عن أن تصيبه النجاسة ، ويرجع التختم في اليسار بما أشرت اليه من التناول . وجنحت طائفة الى استواء الامرين وجمعوا بذلك بين مختلف الاحاديث ، والى ذلك أشار أبو داود حيث ترجم « باب التختم في اليمن واليسار » ثم أورد الاحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح ، ونقل النووي وغيره الاجماع على الجواز ثم قال : ولا كراهة فيه - يعني عند الشافعية - وإنما الاختلاف في الأفضل ، وقال البغوي : كان آخر الامرين التختم في اليسار . وتعليقه الطبري بأن ظاهره النسخ ، وليس ذلك مراده بل الاخبار بالواقع اتفاقا ، والذي يظهر أن الحكمة فيه ما تقدم ، والله أعلم

#### ٥٤ - باب قول النبي ﷺ : لا ينقش على قشر خاتمه

٨٧٧هـ - حدثنا حماد عن عبد العزيز بن صهيب « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من فضة ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، وقال : إني اتخذت خاتما من ورق

وَنَقَشَتْ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا ينقش ) يضم أوله ( على نقش خاتمه ) ذكر فيه حديث الس من رواية عبد العزيز ابن صهيب عنه في اتخاذ الخاتم من فضة وفيه د فلا ينقش أحد على نقشه ، وقوله فيه دانا اتخذناه بصيغة الجمع وهي للتعظيم منا ، والمراد أني اتخذت . وأخرج الترمذي من طريق معمر عن ثابت عن أنس نحوه وقال فيه د ثم قال لا تنقشوا عليه ، وأخرج الدارقطني في د الأفراد ، من طريق سلة بن وهرام عن عكرمة عن يعلى بن أمية قال د أنا صنعت للنبي ﷺ خاتما لم يشركني فيه أحد ، نقش فيه محمد رسول الله ، فيستفاد منه اسم الذي صاغ خاتم النبي ﷺ ونقشه . وأما منه ﷺ عن أن ينقش أحد على نقشه أى مثل نقشه فقد تقدمت الإشارة إلى الحكمة فيه في د باب خاتم الفضة ، وقد أخرج ابن أبي شيبة في د المصنف ، عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه عبد الله بن عمر ، وكذا أخرج عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على خاتمه ، وكذا القاسم بن محمد ، قال ابن بطال : وكان مالك يقول : من شأن الخلفاء . والقضاة نقش أسمائهم في خواتمهم . وأخرج ابن أبي شيبة عن حذيفة وأبي عبيدة أنه كان نقش خاتم كل واحد منهما د الحمد لله ، وعن علي د الله الملك ، وعن إبراهيم النخعي د باقه ، وعن مسروق د بسم الله ، وعن أبي جعفر الجافر د العزة لله ، وعن الحسن والحسين لا بأس بنقش ذكر الله على الخاتم ، قال النووي : وهو قول الجمهور ، ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأسا أن يكتب الرجل في خاتمه د حسبي الله ، ونحوها ، فهذا يدل على أن الكراهة عنه لم تثبت ، ويمكن الجمع بأن الكراهة حبت يخاف عليه حملها للجنب والحائض والاستنجاء بالكف التي هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك ، فلا تكون الكراهة لذلك بل من جهة ما يعرض لذلك ، والله أعلم

### ٥٥ - باب هل يُجملُ نقشُ الخاتم ثلاثة أسطر ؟

٥٨٧٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ د عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتَخْلَفَ كَتَبَ لَهُ ، وَكَانَ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَطْرَ : مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، وَرَسُولُ سَطْرٌ ، وَاللَّهُ سَطْرٌ »

٥٨٧٩ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَزَادَنِي أَحَدٌ : حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ د كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى بَنِي أَرِبْسٍ قَالَ فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ فَجَمَلَ يَبْعَثُ بِهِ ، فَسَقَطَ . قَالَ فَاخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ فَنَفَزَحُ الْبُيْرَ ، فَلَمْ نَجِدْهُ ، **قوله** ( باب هل يجمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ) قال ابن بطال : ليس يكون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين أفضل من كونه سطرًا واحدًا ، كذا قال . قلت : قد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون الفص مستطيلًا لضرووة كثرة الأحرف ، فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا ، وكل منهما أولى من المستطيل . **قوله** ( حدثني أبي ) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس . **قوله** ( عن ثمامة ) هو ابن عبد الله بن أنس هم عبد الله بن المثنى الرازي ، والسند كله بصريون من آل أنس . **قوله** ( عن أنس ) في رواية الإسماعيلي من

طریق علی بن المدینی عن محمد بن عبد الله الانصاری حدثنی ابی حدثنا ثمامة حدثنی أنس ، **قوله** (ان ابا بکر رضی الله عنه لما استخلف کتب له) لم يذكر المكتوب وقد تقدمت الاشارة اليه في كتاب الزكاة وأنه کتب له مقادير الزكاة . **قوله** (وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر ورافه سطر) هذا ظاهره أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك ، لكن أخرج أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ، من رواية عريرة بن البرند بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة ثم دال عن عذرة بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت عن ثمامة عن أنس قال : كان فص خاتم النبي ﷺ حشياً مكتوباً عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وعريرة ضعفه ابن المدینی ، وزيادته هذه شاذة ، وظاهره أيضاً أنه كان على هذا الترتيب ، لكن لم تكن كتابته على السياق العادي فان ضرورة الاحتياج الى أن يختم به يقتضي أن تكون الأحرف المنقوشة مقبولة ليخرج النعم مستوياً ، وأما قول بعض الشيوخ أن كتابته كانت من أسفل الى فوق يعنى أن الجلالة في أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد في أسفلها فلم أر تصریح بذلك في شيء من الأحاديث ، بل رواية الاسماعيل يخالف ظاهرها ذلك ، فانه قال فيها : محمد سطر والسطر الثاني رسول والسطر الثالث الله ، ولك أن تقرأ محمد بالتون ورسول بالتون وعدمه ورافه بالرفع وبالجر . **قوله** (وزادني أحمد حدثنا الانصاري الى آخره) هذه الزيادة موصولة ، وأحد المذكور جزم المزي في الاطراف ، أنه أحمد بن حنبل ، لكن لم أر هذا الحديث في مسند أحمد من هذا الوجه أصلاً . **قوله** (وفي يد عمر بعد أبي بكر ، فلما كان عثمان جلس على بشر أريس) وقع في رواية ابن سعد عن الانصاري : ثم كان في يد عثمان ست سنين ، فلما كان في الست الباقية كثر ما عليه بشر أريس ، **قوله** (لجل يعبت به) في رواية ابن سعد : لجل يحمله في يده ، **قوله** (فسقط) في رواية ابن سعد : فوقع في البئر ، **قوله** (فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزع البئر فلم يجد) أى في الذهاب والرجوع والزول الى البئر والطلوع منها ، ووقع في رواية ابن سعد : فطليناه مع عثمان ثلاثة أيام فلم نقدر عليه . قال بعض العلماء : كان في خاتمه ﷺ من السر شيء مما كان في خاتم سليمان عليه السلام ، لأن سليمان لما فقد خاتمه ذهب ملكه ، وعثمان لما فقد خاتم النبي ﷺ انتفض عليه الامر وخرج عليه الخارجون وكان ذلك مبدأ الفتنه التي أفضت الى قتله واتصلت الى آخر الزمان . قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن يسير المال اذا ضاع يجب البحث في طلبه والاجتهاد في تفتيشه ، وقد فعل ﷺ ذلك لما ضاع عقد عائشة وحبس الجيش على طلبه حتى وجد ، كذا قال ، وفيه نظر ، فلما فقد عائشة فقد ظهر أثر ذلك بالفاضة العظيمة التي نضأت عنه وهي رخصة التيمم فكيف يقاس عليه غيره ؟ وأما فعل عثمان فلا ينهض الاحتجاج به أصلاً لما ذكر ، لأن الذي يظهر أنه إنما بالغ في التفتيش عليه لكونه أثر النبي ﷺ قد لبسه واستعمله وختم به ، ومثل ذلك يساوي في العادة قدراً عظيماً من المال ، والا لو كان غير خاتم النبي ﷺ لاكتفى بطلبه بدون ذلك ، وبالأضرورة يعلم أن قدر المئونة التي حصلت في الأيام الثلاثة تزيد على قيمة الخاتم لكن اقتضت صفته عظيم قدره فلا يقاس عليه كل ما ضاع من يسير المال ، قال : وفيه أن من فعل الصالحين العيب بخواتمهم وما يكون بأيديهم وليس ذلك بعائب لهم ، قلت : وإنما كان كذلك لأن ذلك من مثلهم إنما ينشأ عن فكر ، وفكرتهم إنما هي في الخير . قال الكرماني : معنى قوله : يعبت به ، يحرکه أو يخرجها من إصبعه ثم يدخله فيها وذلك صورة العيب ، وإنما يفعل الشخص ذلك عند قصاره في الامور . قال ابن بطلال : وفيه أن من طلب شيئاً ولم ينجح فيه بعد ثلاثة أيام أن له أن يتركه ، ولا يكون بعد الثلاث مضياً ، وأن الثلاث حد يقع بها العذر في

ته المطلوبات . وفيه استعمال آثار الصالحين ولباس ملابسهم على جهة التبرك والتميم بها

### ٥٦ - باب الخاتم للنساء ، وكان على عائشة خواتيم الذهب

٥٨٨٠ - **حدثنا** أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرنا الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما : شهدت العبد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ، قال أبو عبد الله وزاد ابن وهب عن ابن جريج : فأتى النساء فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين الفتح والخواتيم في ثوب بلال ،

**قوله** ( باب الخاتم للنساء ) قال ابن بطال : الخاتم للنساء من جملة الحل الذي أبيح لمن . **قوله** ( وكان على عائشة خواتيم الذهب ) وماله أن سعد من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطالب قال : سألت القاسم بن محمد فقال : لقد رأيت عائشة تلبس المعصفر وتلبس خواتيم الذهب . **قوله** ( طاوس عن ابن عباس شهدت العبد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ) . قط أقطه فصل ، من رواية المستمل والسرخسي . وهي مرادة ثابتة في أصل الحديث ؛ فإنه طرف من حديث تقدم في صلاة العبد من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بسنده هنا . **قوله** ( وزاد ابن وهب عن ابن جريج ) يعني هذا السند أن ابن عباس : وقد تقدم بالزيادة موصولا في ظهر سورة المصححة من رواية هارون بن معروف عن ابن وهب . **قوله** ( فأتى النساء فجعلن يلقين الفتح والخواتيم ) الفتح بفتح الفاء ومثناة فوق بعدها خاء معجمة جمع فتحة وهي الخواتيم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين قاله ابن السكيت وغيره ، وقيل الخواتيم التي لا فصوص لها ، وقيل الخواتيم الكبار كما تقدم ذلك من تفسير عبد الرزاق في كتاب العبدن مع بسط ذلك

### ٥٧ - باب القلائد والسخاب للنساء ، يعني قلادة من طيب وسك

٥٨٨١ - **حدثنا** محمد بن قزعة حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سميد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج النبي ﷺ يوم عيد فصل ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم أتى النساء فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تصدق بخمرها وميخاها ،

**قوله** ( باب القلائد والسخاب للنساء ) السخاب بكسر المهملة وتخفيف الخاء المعجمة وبعد الألف موحدة . **قوله** ( يعني قلادة من طيب وسك ) بضم المهملة وتثنية الكاف ، وفي رواية الكشميني : وسك ، بكسر الميم وسكون المهملة وكاف خفيفة ، والسخاب جمع سخاب بضم السين ، وقد تقدم بيان ما فسر به غيره في «باب ما ذكر في الأسواق» من كتاب البيوع . ثم أورد فيه حديث ابن عباس من رواية سعيد بن جبير عنه قال : خرج النبي ﷺ - وفيه - فجعلت المرأة تلقى سخابها وخمرها ، بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ثم صاد صيلة ، هي الحلقة الصغيرة من ذهب أو فضة ، وقد تقدم تفسيره في «باب الخطبة بعد العيد» من كتاب العبدن

### ٥٨ - باب استنارة القلائد

٥٨٨٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم حدثنا عتبة حدثنا هشام بن قزعة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت : هلكت فلانة لأسماء ، فبحث النبي ﷺ في طلبها رجلا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء ، فصلوا وهم على غير وضوء ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم .  
 زاد ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة « استعارت من أسماء »

**قوله** ( باب استعارة القلائد ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة فلانة أسماء ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، وفيه بيان القلادة المذكورة مم كانت . وقوله « زاد ابن نمير عن هشام » يعني بسنده المذكور . أنها استعارت من أسماء . أي بنت أبي بكر - القلادة المذكورة « وقد وصله المؤلف رحمه الله في كتاب الطهارة من طريقه »

#### ٥٩ - باب القرط للنساء

وقال ابن عباس : أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتن يهـوين إلى آذانهن وحلوقهن  
 ٥٨٨٣ - **قوله** حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عدي قال سمعت سعيداً « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما . ثم أتى النساء ومعه بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تلقى كرماتها »

**قوله** ( باب القرط للنساء ) يضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة : ما يحل به الاذن ذهباً كان أو فضة صرفاً أو مع ثلوث وغيره ويلحق غالباً على ثمنها . **قوله** ( وقال ابن عباس . أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في العيدين وفي الاعتصام وغيرها من طريق عبد الرحمن بن عباس عن ابن عباس ، فاما في الاعتصام فقال في رواية « لجعل النساء يشن إلى آذانهن وحلوقهن » وقال في العيدين « فرأيتن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ، أخرجه قبيل كتاب الجمعة من هذا الوجه بلفظ « لجعلت المرأة تهوى بيدها إلى حلوقها تلقى في ثوب بلال ، ومعنى الاعواء الايماء باليد إلى الشيء ليؤخذ ، وقد ظهر أنه في الآذان إشارة إلى الخلق ، وأما في الحلوق فالذي يظهر أن المراد القلائد فاتها توضع في العنق وإن كان عليها إذا تدلت الصدر ، واستدل به على جواز ثقب آذن المرأة لتجعل فيها القرط وغيره مما يجوز لهن التزين به : وفيه نظر لأنه لم يتمين وضع القرط في ثقب الآذن ، بل يجوز أن يشبك في الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الآذن وتنزل عنها ، سلتنا لكن إنما يؤخذ من ترك إنكاره طبعين ، ويجوز أن تكون آذانهن ثقبت قبل مجيء الشرح فيقتض في الدوام ما لا يقتض في الابتداء ، ونحوه قول أم زرع « أناس من حل آذني ، ولا حجة فيه لما ذكرنا . وقال ابن القيم : كره الجمهور ثقب آذن الصبي ورخص بعضهم في الإثني . قلت : وجاء الجواز في الإثني عن أحمد القرينة ، والكره للصبي . قال الغزالي في « الاحياء ، يحرم ثقب آذن المرأة ويحرم الاستئجار عليه إلا أن ثبت فيه شيء من جهة الشرع . قلت : جاء عن ابن عباس فيما أخرجه الطبراني في « الأوسط » : سبعة في الصبي من السنة فذكر السابع منها وثقب آذنه ، وهو يستدرك على قول بعض الفارحين : لا مستند لاصحابنا في قولهم إنه سنة . **قوله** ( أخبرني

حديثي) هو ابن ثابت ، وقد تقدم قبل بابين من طريق شعبة أيضا بهذا الاسناد بلفظ « خرصها » بدل قرطها

### ٦٠ - باب السخاب للصبيان

٥٨٨٤ - حدثني اسحاق بن ابراهيم الخبطلی أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا ورقان بن عمر عن عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جهم « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت مع رسول الله ﷺ في سوق من أسواق المدينة ، فانصرف فانصرفت ، فقال : أين الكع ؟ ثلاثا . ادع الحسن بن علي ، فقام الحسن بن علي يمشي وفي عنقه السخاب ، قال النبي ﷺ بيده هكذا ، فقال الحسن يبدو هكذا ، فآثرته فقال : اللهم إني أحبه ، فأجبه ، وأحب من يحبّه . » وقال أبو هريرة « فإكان أحد أحب إلى من الحسن بن علي بعدما قال رسول الله ﷺ ما قال . »

قوله ( باب السخاب للصبيان ) تقدم بيان السخاب ، وحديث أبي هريرة المذكور في الباب تقدم شرحه في « باب ما ذكر في الأسواق » من كتاب البيوع مستوفى ، وقوله فيه « أين لكع » في رواية المشتمل والسرخصي « أي لكع » بصيغة النداء .

### ٦١ - باب المشبهون بالنساء ، والمتشبهات بالرجال

٥٨٨٥ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كمن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال »

تابعه عمرو وأخبرنا شعبة

[ الحديث ٥٨٨٥ - طرفاه في : ٥٨٨٦ ، ٦٨٣٤ ]

قوله ( باب المشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال ) أي ذم الفريقين ، ويدل على ذلك القعن المذكور في الخبر قوله ( حدثنا محمد بن جعفر ) كذا لا بن ذر ، ولغيره « حدثنا فندره » وهو هو . قوله ( كمن رسول الله ﷺ المشبهين ) قال الطبري المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اليباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس . قلت : وكذا في الكلام والمشي ، فأما هيئة اليباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد ، فرب قوم لا يفتري ذى نساءهم من رجالهم في اليباس ، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فمختص بمن تعدد ذلك ، وأما من كان ذلك من أجل خلقته فأنما يؤمر بتكليف تركه والادمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفضل وتمادي دخله الدم ، ولا سيما إن بدأ منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ التشبهين . ولما أطلق من أطلق كالزوي وإن الخنثى الخلق لا يتجه عليه اللوم فعمول على ما إذا لم يقدر على ترك الثني والتسكس في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة انرك ذلك ، والا متى كان ترك ذلك ممكنا ولو بالتدريج فتركه بعنه حذر لخته اللوم ، واستدل لذلك الطبري بكونه ﷺ لم يمنع الخنثى من الدخول على النساء حتى سمع منه الذيق في وصف المرأة كافي



ثالث أحاديث الباب الذي يليه ، فتمه حينئذ فدل على أن لا ذم على ما كان من أصل الخلقة . وقال ابن القيم : المراد باللعن في هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء في الزي ومن تشبه من النساء بالرجال كذلك ، فأما من انتهى في التشبه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في دبره وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحق بنهرها من النساء ، فإن هذين تصنيفين من الذم والمعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك ، قال : وإنما أمر بإخراج من تعاطى ذلك من البيوت كما في الباب الذي يليه لئلا يفضى الأمر بالتشبه إلى تعاطى ذلك الأمر المنكر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة نفع الله به ما ملخصه : ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه في كل شيء ، لكن عرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه في الزي وبعض الصفات والحركات ونحوها ، لا التشبه في أمور الخير . وقال أيضا : اللعن الصادر من النبي ﷺ على ضربين : أحدهما يراد به الزجر عن الشيء الذي وقع اللعن بسببه وهو خوف ، فإن اللعن من علامات الكبار ، والآخر يقع في حال الخرج ، وذلك غير خوف ، بل هو رحمة في حق من لعنه ، بشرط أن لا يكون الذي لعنه مستحقا لذلك كما ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم ، قال : والحسكة في لعن من تشبه بإخراج الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء ، وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله : المفيرات خلق الله . قوله ( تابعه عمرو قال أخبرنا شعبة ) يعني بالسند المذكور ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق يوسف القاضي قال حدثنا عمرو ابن مرزوق به ، واستدل به على أنه يجرم على الرجل لبس الثوب الممثل بالؤلؤ ، وهو واضح لورود علامات التحريم وهو لعن من فعل ذلك ، وأما قول الشافعي ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا لأنه من زي النساء فليس مخالفا لذلك ، لأن مراده أنه لم يرد في النهي عنه بخصوصه شيء .

## ٦٢ - باب إخراج المشبهين بالنساء من البيوت

٥٨٨٦ - **حديث** حماد بن فضالة حدثنا هشام بن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن النبي ﷺ الخنثيين من الرجال ، والمترجلات من النساء ، وقال : أخرجوهم من بيوتكم . قال فأخرج النبي ﷺ فلانا ، وأخرج عمرُ فلانة .

٥٨٨٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا هشام بن عروة أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت خنثى ، قال لعبد الله أخى أم سلمة : يا عبد الله ، إن نفع الله لكم غداً الطائف فاني أدلك على بنت خيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال النبي ﷺ لا يدخلن هؤلاء عليكن . قال أبو عبد الله : تقبل بأربع وتدبر بثمان عكن بطنها ، فهي تقبل بثمان ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه العنك الأربع لأنها محيطة بالجنين حتى لحقت ، وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف وهو ذكر لأنه لم يقل بثمانية أطراف

**قوله** ( باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ) كذا الأكثر ، ولقيني باب إخراجهم ، وكذا عند الإسماعيلي وأبي نعيم . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وأخرجه أبو داود

الطياحي في مسنده عن شعبة وهشام جميعا عن قتادة عن عكرمة ، وكان أبا داود حمل رواية هشام على رواية شعبة فان رواية شعبة عن قتادة هي باللفظ المذكور في الباب الذي قبله ، ورواية هشام عن يحيى هي بهذا اللفظ الذي في هذا الباب ، وقد أخرجه المصنف وأبو داود في السنن وكلاهما عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه أحمد عن اسماعيل ابن حلية يحيى القطان وي زيد بن هارون كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير . قوله ( المختصين من الرجال ) تأتي الإشارة الى ضبطه عقب هذا . قوله ( والمترجلات من النساء ) زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة وقلت له ما المترجلات من النساء ؟ قال : المترجمات بالرجال . قوله ( فأخرج النبي ﷺ فلانا وأخرج عمر فلانة ) كذا في رواية أبي ذر « فلانة » بالتأنيث وكذا وقع في شرح ابن بطلان « وقباذين » فلانا ، بالتذكير ، وكذا عند أحمد . وقد أخرج الطبراني وتمام الرازي في فوائده من حديث وأثلة مثل حديث ابن عباس هذا بتامه وقال فيه « وأخرج النبي ﷺ أنجشة » وأخرج عمر فلانا ، وأنجشة هو العبد الأسود الذي كان يحدو بالنساء ، وسيأتي خبره في ذلك في كتاب الأدب ، وقد تقدم ذكر أسامى من كان في العهد النبوي من المختصين ، ولم أقف في شيء من الروايات على تسمية الذي أخرجه عمر ، الى أن ظفرت بكتاب لأبي الحسن المدايني سماه « كتاب المغررين » بمجمة وواء مفتوحة قليلة ، فوجدت فيه هذه قصصهم عن عمر عن المدينة ، وسأذكر ذلك في كتاب أواخر الحدود ان شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجهني . قوله ( وفي البيت غنث ) تقدم ضبطه وتسميته في أواخر كتاب النكاح ، وشرح الحديث مستوفى ، وبيان ما وقع هنا من كلام البخاري من شرح قوله « تقبل بأربع وتدبر بثمان » وقوله في آخر الحديث « لا يدخلن » بضم أوله وتشديد النون « هؤلاء » عليكن ، كذا للاكثر وهو الوجه ، وفي رواية المستعمل والمرحوم « عليكم » بصيغة جمع المذكر ، ويوجه بأنه جمع مع النساء المخاطبات بذلك من يلوذين من صبي ووصيف ، فجاء التخليص . وقد تفتح التحفانية أوله غنثا ومثلا . وفي هذه الاحاديث مشروعية اخراج كل من يحصل به التأذى للناس من مكانة الى أن يرجع عن ذلك أو يتوب

### ٦٣ - باب قص الشارب

- وكان ابن عمر يحنى شاربته حتى ينظر الى بياض الجهد ويأخذ هذين ، يعني بين الشارب والحية
- ٥٨٨٨ - **حدثنا** للسكنى بن ابراهيم عن حنظلة عن نافع . قال أصحابنا عن السكنى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « من لفطرة قص الشارب »
- [ الحديث ٥٨٥٨ - طرده : ٥٨٩٠ ]
- ٥٨٨٩ - **حدثنا** علي حدثنا سفيان قال الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية « لفطرة خمس » أو خمس من الفطرة - الختان والاستحذاء وتنف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب ،
- [ الحديث ٥٨٨٩ - طرده في : ٥٨٩١ ، ٦٢٩٧ ]

قوله ( بابه قص الشارب ) هذه الترجمة وما بعدها الى آخر كتاب الباس لما تعلق بالبأس من جهة الاشتراك في الرينة ، فذكر أولا التراجم المتعلقة بالشعور وما شاكلها ، وثانيا المتعلقة بالتقليم ، وثالثا المتعلقة بتحسين الصورة

ورابعا المتعلقة بالتصاویر لانها قد تكون في الثياب ، وختم بما يتعلق بالارتداد ونمطه ، غنى وتعلقه بكتاب الادب الذي يلبه ظاهر واه أعلم . وأصل القص تنبج الاثر ، وقيد ابن سيده في المحكم ، بالليل ، وانقص أيضا ايراد الخبر تاما هل من لم يحضره ، ويطلق أيضا على قطع شيء من شيء بألة عصوصة ، والمراد به هنا قطع الشعر الثابت على الشفة العليا من غير استئصال ، وكذا نص الظفر أخذ أعلاه من غير استئصال . قوله ( وكان ابن عمر ) كذا لا في ذر والنسقي وهو المعتمد ، ووقع للباقين ، وكان عمر ، . قلت : وهو خطأ فان المعروف عن عمر أنه كان يفر شارب . قوله ( يعني شارب ) بالحاء المهملة والفاء ثلاثيا ورباعيا من الاحفاء أو الحفوف والمراد الازالة . قوله ( حتى يرى بياض الجلد ) وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلة عن أبيه قال رأيت ابن عمر يعني شارب حتى لا يترك منه شيئا ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان رأيت ابن عمر يأخذ من شارب أعلاه وأسفله ، وهذا ابن تومر من قال في أثر ابن عمر أن المراد به ازالة ما على طرف الشفة فقط . قوله ( ويأخذ هذين يعني من الشارب والحية ) كذا وقع في التفسير في الأصل ، وقد ذكره رزين في جامعه من طريق نافع عن ابن عمر جازما بالتفسير المذكور ، وأخرج البيهقي نحوه ، وقوله « بين » كذا للجميع إلا أن حياضا ذكر أن محمد بن أبي صفرة رواه بلفظ « من » ، التي للتبويض ، والاول هو المعتمد . قوله ( حدثنا المسكي بن ابراهيم عن خنظلة عن نافع . قال أصحابنا عن المسكي : عن ابن عمر ) كذا للجميع ، والمعنى أن شيخه مسكي بن ابراهيم حدثه به عن خنظلة وهو ابن أبي سفيان الجهني عن نافع عن النبي ﷺ مرسل لم يذكر ابن عمر في السند ، وحدث به غير البخاري عن مسكي موصولا بذكر ابن عمر فيه وهو المراد بقول البخاري ، قال أصحابنا ، هذا هو المعتمد وهذا جزم شيخنا ابن الملقن رحمه الله لئلا قال : ظهر لي أنه موقوف على نافع في هذه الطريق ، وتلقى ذلك من الحميدي فانه جزم بذلك في الجمع ، وهو محتمل وأما الكرماني فوجه أن الرواية الثانية منقطعة لم يذكر فيها بين مسكي وابن عمر أحدا فقال : المعنى أن البخاري قال : روى أصحابنا الحديث منقطعا فقالوا حدثنا مسكي عن ابن عمر فطرحوا ذكر الراوي الذي بينهما ، كذا قال ، وهو وإن كان ظاهر ما أورد البخاري لكن تبين من كلام الأئمة أنه موصول بين مسكي وابن عمر ، وقال الزركشي : هذا الموضوع بما يجب أن يعنى به الناظر ، وهو ماذا الذي أراد بقوله « قال أصحابنا عن المسكي عن ابن عمر » ، فيحتمل أنه رواه مرة عن شيخه مسكي عن نافع مرسل مرة عن أصحابه عن مسكي مرفوعا عن ابن عمر ، ويحتمل أن بعضهم نسب الراوي عن ابن عمر إلى أنه المسكي اه . وهذا الثاني هو الذي جزم به الكرماني ، وهو مردود ، ثم قال الزركشي : ويشهد الاول أن البخاري ربما روى عن المسكي بالواسطة كما تقدم في البيوع ، ووقع له في كتابه فظاهر لذلك ، منها ما سيأتي قريبا في باب الجمع ، حيث قال « حدثنا مالك بن اسماعيل » ، فذكر حديثا ثم قال في آخره « قال بعض أصحابنا عن مالك بن اسماعيل » ، فذكر زيادة في المتن ، وأظيره في الاستئذان في « باب قوله قوموا إلى سيديكم » . قلت : وهو قوله « حدثنا أبو الوليد حديثا شعبة » فذكر حديثا وقال في آخره « أهمقني بعض أصحابنا عن أبي الوليد » فذكر كلمة في المتن . وقريب منه ما سبق في المناقب في ذكر أسامة بن زيد حيث قال « حدثنا سليمان ابن عبد الرحمن » فذكر حديثا وقال في آخره « حدثني بعض أصحابنا عن سليمان » ، فذكر زيادة في المتن أيضا . قلت : والفرق بين هذه المواضع وبين حديث الباب أن الاختلاف في الباب وقع في الوصل والارسال ، والاختلاف في غيره وقع بالزيادة في المتن ، لكن اشترك الجميع في مطلق الاختلاف ، واه أعلم . وقد أورد البخاري الحديث

المذكور في الباب الذي يليه من طريق إسحق بن سليمان عن حنظلة موصولا مرفوعا ، لكنه نزل فيه درجة ، وطريق مكي وقعت لنا في « مسند ابن عمر » ، لأبي أمية الطرسوسي قال « حدثنا مكي بن إبراهيم » ، فذكره موصولا مرفوعا وزاد فيه بعد قوله « فص الشارب والظفر » و« حلق المانة » ، وكذا أخرجه البيهقي في « الشعب » من وجه آخر عن مكي . قلت : وهذا الحديث أغفله المزي في « الاطراف » ، فلم يذكره في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر لا من طريق مكي ولا من طريق إسحق بن سليمان ، ثم بعد أن كتب هذا ذكر لي محدث حلب الشيخ برهان الدين الحلبي أن شيخنا البلقيني قال له : للقاتل « قال أصحابنا ، هو البخاري » ، والمراد بالمكي حنظلة بن أبي سفيان الجملي فإنه مكي ، قال : والسندان متصلان ، وموضع الاختلاف بيان أن مكي بن إبراهيم لما حدث به البخاري سمي حنظلة ، وأما أصحاب البخاري فلما روه له عن حنظلة لم يسموه بل قالوا « عن المكي » ، قال فالسند الاول مكي عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، والثاني أصحابنا عن المكي عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : وفي فهم ذلك صعوبة ، وكأنه كان يتجهج بذلك ، واقد صدق فيما ذكر من الصعوبة ومقتضاه أن يكون عند البخاري جماعة لقوا حنظلة وليس كذلك ، فان الذي سمع من حنظلة هذا الحديث لا يحدث البخاري عنه إلا بواسطة وهو إسحق بن سليمان الرازي ، وكانت وقته قبل طلب البخاري الحديث ، قال ابن سعد مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وقال ابن نافع وابن حبان مات سنة مائتين ، وقد أفصح أبو مسعود في « الاطراف » والمراد فقال في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر حديث « من الفطرة حلق المانة وتقليم الاظفار وفص الشارب » ، خ في الباس « عن أحمد بن أبي رجا عن إسحق بن سليمان عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر » ، وعن مكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال « وقال أصحابنا » ، مكي عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، فصرح بأن مراد البخاري بقوله عن المكي المكي بن إبراهيم وان مراده بقوله عن ابن عمر بالسند المذكور وهو عن حنظلة عن نافع عنه . والحاصل أنه كما قدمته أن مكي بن إبراهيم لما حدث به البخاري أرسله ، ولما حدث به غير البخاري وصله ، لحكي البخاري ذلك ثم ساقه موصولا من طريق إسحق بن سليمان ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني بذلك جزم المزي . قوله ( الزهري حدثنا ) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو سائق ، وقد رواه الحميدي عن سفيان قال سمعت الزهري أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريقه ، ورواه أحمد عن سفيان عن الزهري بالعنعنة ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغير واحد ، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان . قوله ( عن أبي هريرة رواية ) هي كناية عن قول الراوي : قال رسول الله ﷺ أو نحوه . وقد وقع في رواية مسدد يبلغ به النبي ﷺ وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال رسول الله ﷺ ، وبين أحد في روايته أن سفيان كان نارة يكنى ونارة يصرح ، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو برويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع ، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ ، ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد ابن المسيب في السند أخرجه أبو الشيخ . قوله ( الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة ) كذا وقع هنا ، ولمسلم وأبو داود بالشك وهو من سفيان ، ووقع في رواية أحمد « خمس من الفطرة » ، ولم يشك ، وكذا في رواية معمر عن الزهري عند الترمذي والنسائي ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما في الباب الذي يليه بلفظ « الفطرة خمس » وكذا في رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم والنسائي ، وهي محمولة على الاولى ، قال ابن دقيق العيد :

دلالة من ، على التبعيض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر ، وقد ثبت في أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير مراد . واختلف في النسكئة في الاتيان بهذه الصيغة ، فقبل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بصحة ، وقيل بل كان أعلم أولا بالحق ثم أهل بالزيادة ، وقيل بل الاختلاف في ذلك بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين ، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الحق المذكورة كما حل عليه قوله ، الدين النصيحة ، ود الحج هرة ، وبحو ذلك . وبدل على التأكيد ما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم مرفوعا من لم يؤخذ شربة فليس منا ، وسنده قوى ، وأخرج أحد من طريق يزيد بن عمرو المعافري نحوه وزاد فيه : خلق أمانة وتعليم الأظافر ، وسياق في الكلام على الختان دليل من قال بوجوبه . وذكر ابن العربي أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة ، فإذا أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك ، وإن أراد أهم من ذلك فلا تنحصر في الثلاثين بل تزيد كثيرا ، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذکور قبل فانه لم يذكر فيه إلا ثلاثا ، وسياق في الباب الذي يليه أنه ورد بلفظ الفطرة وبلفظ من الفطرة وأخرج الاسماجيل في رواية له بلفظ ثلاث من الفطرة ، وأخرجه في رواية أخرى بلفظ من الفطرة ، فذكر الثلاث وزاد الختان ، ولمسلم من حديث عائشة ، عشر من الفطرة ، فذكر خمسة التي في حديث أبي هريرة إلا الختان وزاد : إعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل البراجم والاستنجاء ، أخرجه من رواية مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها ، لكن قال في آخره إن الزاوي نسي الماشرة إلا أن تكون المضمضة ، وقد أخرجه أبو هريرة في مستخرجه بلفظ عشر من السنة ، وذكر الاستئثار بدل الاستنشاق ، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة فذكر مثله إلا أنه قال : وشككت في المضمضة ، وأخرجه أيضا من طريق أبي بشر عن طلق قال : من السنة عشر ، فذكر مثله إلا أنه ذكر الختان بدل غسل البراجم ، ورجع النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة . والذي يظهر لي أنها ليست بملحة قاذية ، فان راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والمجمل وغيرهما وليته أحمد وأبو حاتم وغيرهما ثابته حسن ، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحثية سائق ، وقول سليمان التيمي : سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة ، يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها لخلف سليمان السند . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث همار بن ياسر مرفوعا نحو حديث عائشة قال : من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل البراجم والانتضاح ، وذكر الخمس التي في حديث أبي هريرة ساقه ابن ماجه . وأما أبو داود فأحاله على حديث عائشة ثم قال : وروى نحوه عن ابن عباس ، وقال خمس في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية . قلت : كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاووس عن ابن عباس في قوله تعالى ( واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن ) قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد . قلت : فذكر مثل حديث عائشة كما في الرواية التي قدمتها عن أبي هريرة سواء ولم يشك في المضمضة ، وذكر أيضا الفرق بدل إعفاء اللحية وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء ، فصار مجموع الخصال التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة اقتصر أبو شامة في كتاب السواك وما أشبه ذلك ، منها على اثني عشر ، وزاد النووي واحدة في شرح مسلم ، وقد رأيت قبل

الغوض في شرح الخمس الواردة في الحديث المتفق عليه أن أشبه إلى شرح العشر الواردة عليها : فأما الوضوء والاستنشاق والاستنثار والاستنجاء والسواك وغسل الجملة فتقدم شرحها في كتاب الطهارة ، وأما إعفاء العيبة فيأتي في الباب الذي يليه ، وأما الفرق فيأتي بعد أبواب ، وأما غسل البراجم فهو بالموحدة والجميع جمع برجة بضمين وهي عقد الأصابع التي في ظهر الكف ، قال الخطابي : هي المواضع التي تقيح ويجتمع فيها الوسخ ولا سيما من لا يكون طرى البدن ، وقال الغزالي : كانت العرب لا تنسل اليد عقب الطعام فيجتمع في تلك الغضون وسخ ، فأمر بغسلها . قال النووي : وهي سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء ، يعني أنها يحتاج إلى غسلها في الوضوء والغسل والتنظيف ، وقد ألحق بها إزالة ما يجمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصباغ فإن في بقائه إضراراً بالسمع ، وقد أخرج ابن عدي من حديث أنس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ أمر بتعاهد البراجم عند الوضوء لأن الوسخ إليها سريع ، ولترمذي الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفته رضي الله عنه : قصوا أطفاركم ، وادفئوا قلامكم ، وقفوا برأجكم ، وفي سنده راو مجهول . ولأحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنه : أبطأ جبريل على النبي ﷺ فقال : ولم لا يبطئ عني وأنت لا تسقون . أي لا تستأكلون . ولا تفصون شواربكم ولا تنقون رواجبكم ، والرواجب جمع راجبة بجم وموحدة قال أبو عبيد : البراجم والرواجب مفاصل الأصابع كلها . وقال ابن سيده : البرجة المفصل الباطن عند بعضهم ، والرواجب بواطن مفاصل أصول الأصابع ، وقيل نصب الأصابع ، وقيل هي ظهور الصلصات ، وقيل ما بين البراجم من الصلصات . وقال ابن الأعرابي : الراجبة البقعة المساء التي بين البراجم ، والبراجم المسبحات من مفاصل الأصابع ، وفي كل إصبع ثلاث برجات إلا الإبهام فلها برجتان . وقال الجوهري : الرواجب مفاصل الأصابع اللاتي تلي الأنامل ، ثم البراجم ، ثم الأشاجع اللاتي على الكف . وقال أيضاً : الرواجب رهوس الصلصات من ظهر الكف ، إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت ، والأشاجع أصول الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف ، واحدها أشجع . وقيل هي عروق ظاهر الكف . وأما الانتضاح فقال أبو عبيد الهروي : هو أن يأخذ قليلاً من الماء فينضح به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس . وقال الخطابي : انتضاح الماء الاستنجاء به . وأصله من النضح وهو الماء القليل ، فعل هذا هو والاستنجاء خصلة واحدة ، وعلى الأول فهو غيره ، ويشهد له ما أخرجه أصحاب السنن من رواية الحكم بن سفيان الثقي أو سفيان بن الحكم عن أبيه أنه رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها ، وأخرج البيهقي من طريق سعيد بن جبير : أن رجلاً أتى ابن عباس فقال إني أجد بللاً إذا قلت أصلي ، فقال له ابن عباس : انضح بماء ، فإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه . وأما الخصال الواردة في المعنى لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثيرة ، منها ما أخرجه الترمذي من حديث أبي أيوب رفته رضي الله عنه : أوبع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح ، واختلف في ضبط الحياء فقيل بفتح المهملة والفتحائية الخفيفة ، وقد ثبت في الصحيحين أن الحياء من الإيمان ، وقيل هي بكسر المهملة وتشديد النون ، فعل الأول خصلة معنوية تتعلق بتحسين الخلق ، وعلى الثاني هي خصلة حسية تتعلق بتحسين البدن . وأخرج البزار والبيهقي في مجموع الصحابة والحكيم الترمذي في نوادر الأصول : من طريق فليح بن عبد الله الخطمي عن أبيه عن جده رفته رضي الله عنه : خمس من سنن المرسلين ، فذكر الأربعة المذكورة إلا النكاح وزاد الحلم والحيامة والحلم بكسر المهملة وسكون اللام ، وهو ما يقوى الضبط الأول في حديث أبي أيوب ، وإذا تتبع ذلك من الأحاديث

كثير العدد كما أشرت إليه واقفه أعلم. ويتعلق بهذه الخصال مصالح دينية ودنيوية تدرك بالاتباع، منها تحسين الهيئة، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً، والاحتياط للطهارتين، والاحسان إلى الخاطئ والمقارن بكف ما يتأذى به من رائحة كريهة، ومخالفة شعار الكفار من المجوس واليهود والنصارى وعباد الأوثان، وامتناع أمر الشارح، والمحافظة على ما أشار إليه قوله تعالى ﴿وَصُورَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ لما في المحافظة على هذه الخصال من مناسية ذلك، وكأنه قيل قد حسنت صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها، أو حافظوا على ما يستمر به حسنهما، وفي المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التألف المطلوب، لأن الإنسان إذا بدا في الهيئة الجميلة كان أدعى لأنبساط النفس إليه، فيقبل قوله، ويحمد رأيه، والعكس بالعكس. وأما شرح الفطرة فقال الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة، وكذا قاله غيره، قالوا والمعنى أنها من سنن الأنبياء. وقالت طائفة: المعنى بالفطرة الدين وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وقال النووي في شرح المذهب: جزم المارودي والشيخ أبو إسحق بأن المراد بالفطرة في هذا الحديث الدين، واستشكل ابن الصلاح ما ذكره الخطابي وقال: معنى الفطرة بعيد من معنى السنة، أسكن لعل المراد أنه على حذف مضاف أي سنة الفطرة. وتعقبه النووي بأن الذي نقله الخطابي هو الصواب. فإن في صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من السنة فص الشارب ونف الإبط وتقليم الأظفار»، قال وأصح ما نشر الحديث بما جاء في رواية أخرى لاسيما في البخاري اهـ. وقد تبينه شيخنا ابن الملقن على هذا، ولم أر الذي قاله في شيء من نسخ البخاري، بل الذي فيه من حديث ابن عمر بلفظ «الفطرة»، وكذا من حديث أبي هريرة. نعم وقع التعميم بالسنة موضع الفطرة في حديث عائشة عند أبي هريرة في رواية، وفي أخرى بلفظ الفطرة كما في رواية مسلم والنسائي وغيرهما، وقال الراغب: أصل الفطر بفتح الفاء الشق طولاً، ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وعلى الإيجاد، والفطرة الإيجاد على غير مثال. وقال أبو شامة: أصل الفطرة الخلة المبتدأة، ومنه فاطر السماوات والأرض أي المبتدئ خلقهن، وقوله ﷺ «كل مولود يولد على الفطرة، أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه، وفيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ والمعنى أن كل أحد لو ترك من وقت ولادته وما يؤديه إليه نظره لأداه إلى الدين الحق وهو التوحيد، ويؤيده قوله تعالى قبلها ﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله﴾ واليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله «فأبرأه يهودانه ونصرانه»، والمراد بالفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت اتصف فاعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحتم عليها واستحبها لهم ليمكنوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة اهـ. وقد رد القاضي البيضاوي الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناها وهو الاختراع والجملة والدين والسنة فقال: هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وانفقت عليها الشرائع وكأها أمر جعل فطروا عليها انتهى. وسوغ الابتداء بالانكسرة في قوله «خمس من الفطرة»، أن قوله «خمس» صفة موصوف محذوف والتقدير خمس خمس ثم قرأها، أو على الإضافة أي خمس خصال: ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرح لكم خمس من الفطرة: والتعميم في بعض روايات الحديث باسنة بدل الفطرة يراد بها الطريقة لا التي تقابل الواجب، وقد جزم بذلك الشيخ أبو حامد والمارودي وغيرهما وقالوا: هو كالحديث الآخر «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فقال: عندى أن الخصال الخمس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة، فإن المرء لو تركها لم تبق صورته على صورة آدميين فكيف

من جملة المسلمين ، كذا قال في شرح الموطأ ، وتعقبه أبرشامة بأن الأشياء التي مقصودها مطلوب التحسين الخلق وهي النظافة لا تحتاج الى ورود أمر بإيجاب الفارع فيها اكتفاء بدواعي الانفس ، فجرد التذنب اليها كاف . ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه قال : دل الخبر على أن الفطرة بمعنى الدين ، والأصل فيها أضيق الى الشيء أنه منه أن يكون من أركانه لا من زوائده حتى يقوم دليل على خلافه ، وقد ورد الأمر باتباع إبراهيم عليه السلام ، وثبت أن هذه الخصال أمر بها إبراهيم عليه السلام ، وكل شيء أمر الله باتباعه فهو على الوجوب لمن أمر به . وتعقب بأن وجوب الاتباع لا يقتضي وجوب كل متبوع فيه بل يتم الاتباع بالامتثال ، فإن كان واجبا على المتبوع كان واجبا على التابع أو ندبا فندب ، فيستوفى ثبوت وجوب هذه الخصال على الأمة على ثبوت كونها كانت واجبة على التخليل عليه السلام . قوله ( الختان ) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أي قطع ، والختن بفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص . ووقع في رواية يونس عند مسلم ، والاختنان ، والختان اسم لفعل الختان ولوضع الختان أيضا كما في حديث عائشة إذا التقى الختانان والاول المراد هنا قال الماوردي : ختان الذكر قطع الجلدة التي تغطي الحشفة ، والمستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقل ما يحوى . أن لا يبقى منها ما يتفشى به شيء من الحشفة ، وقال إمام الحرمين : المستحق في الرجال قطع القلفة ، وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء متدل . وقال ابن الصباغ : حتى تستكشف جميع الحشفة . وقال ابن كعب فسمي قله الرافعي : بتأدي الواجب بقطع شيء مما فوق الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها . قال النووي : وهو شاذ ، والاول هو المعتمد . قال الامام : والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم . قال الماوردي ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كائنا أو كدرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستعيلة منه دون استئصاله . وقد أخرج أبو داود من حديث أم عطية أن امرأة كانت تخنن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ لا تنهكي فإن ذلك أحظى المرأة ، وقال : انه ليس بالقوى . قلت : وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم أيمن عند أبي الشيخ في كتاب العقبة وآخر عن الضحاك ابن قيس عند البيهقي ، قال النووي : ويسمى ختان الرجل أهدارا بذاًل معجمة ، وختان المرأة خفضا بجها وضاد معجمتين . وقال أبرشامة : كلام أهل اللغة يقتضي تسمية الكل أهدارا والخفص يختص بالأنثى . قال أبو عبيدة : عذرت الجارية والفلام وأعذرتهما ختنتهما وأختنتها ورننا ومعنى . قال الجوهري : والاكثر خفصت الجارية ، قال : وتزعم العرب أن الفلام إذا ولد في القمرفلخت فلفته أي اتسعت فصار كالخثون . وقد استحب العلماء من الشافعية فيمن ولد مختونا أن يمر بالموسى على موضع الختان من فيه قطع قال أبرشامة : وغالب من يولد كذلك لا يكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة فإن كان كذلك وجب تكيله . وأما الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أنه اختلف في النساء هل يخفصن محوما أو يفرق بين نساء المشرق فيخفصن ونساء المغرب فلا يخفصن لعدم الفضلة المشروع قطعها منهن ، بخلاف نساء المشرق ، قال : فمن قال ان من ولد مختونا استحباب إمرار الموسى على الموضع أمثالا للامر قال في حق المرأة كذلك ومن لا فلا . وقد ذهب الى وجوب الختان دون باقي الخصال الخمس المذكورة في الباب الشافعي وجمهور أصحابه ، وقال به من القدماء عطاء حتى قال : لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يخنن . ومن أحمد وبعض المالكية : يجب . وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض . وعنه سنة بأثم بتركه . وفي وجه الشافعية لا يجب في حق النساء وهو الذي أورده صاحب المغني .



من أحد ، وذهب أكثر العلماء وبمض الشافعية الى أنه ليس بواجب ، ومن جعلهم حديث شداد بن أوس وفيه  
 . الاختان سنة للرجال مكرومة للنساء ، وهذا لا حجة فيه لما تقرر أن لفظ السنة اذا ورد في الحديث لا يراد به التي  
 تقابل الواجب ، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد افتراق الحكم . وتعقب بأنه  
 لم ينصرف في الوجوب فقد يكون في حق الذكور كد منه في حق النساء ، أو يكون في حق الرجال للندب وفي حق  
 النساء للإباحة ، على أن الحديث لا يثبت لأنه من رواية حجاج بن أوطاة ولا يحتاج به أخرجه أحمد والبيهقي .  
 لكن له شاهد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ، من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن  
 عباس ، وسعيد غثيف فيه . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي من وجه آخر عن ابن عباس ، وأخرجه للبيهقي أيضا  
 من حديث أبي أيوب ، واحتجوا أيضا بأن النضال المنتظمة مع الاختان ليست واجبة إلا عند بعض من شد  
 فلا يكون الاختان واجبا ، وأجيب بأنه لا مانع أن يراد بالفطرة وبالسنة في الحديث القدر المشترك الذي يجمع  
 الوجوب والندب وهو الطلب المؤكد ، فلا يسل ذلك على عدم الوجوب ولا بثبوته فيطلب الدليل من غيره . وأيضا  
 فلا مانع من جمع المختلفي الحكم بلفظ أمر واحد كما في قوله تعالى ﴿ كلوا ﴾ كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم  
 حصاده . فإبقاء الحق واجب ، والأكل مباح . هكذا تمسك به جماعة ، وتعقبه ألفا كفا في شرح العمدة . فقال  
 الفرق بين الآية والحديث أن الحديث تضمن انظمة واحدة استعملت في الجميع ، فتعين أن يجعل على أحد الأمرين  
 الوجوب أو الندب ، بخلاف الآية فإن صيغة الأمر تكروت فيها ، والظاهر الوجوب ، فصرف في أحد الأمرين  
 بدليل وبقي الآخر على الأصل . وهذا التعقب إنما يتم على طريقة من يمنع استعمال اللفظ الواحد في معنيين ، وأما  
 من يميزه كالشافعية فلا يرد عليهم . واستدل من أوجب الاختتان بأدلة : الاول أن القلفة تحبس النجاسة فتستع  
 حة الصلاة كن أمسك نجاسة فهمه ، وتعقب بأن النعم في حكم الظاهر ، بدليل أن وضع المأكول فيه لا يفسد به  
 الصائم ، بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن ، وقد صرح أبو الطيب الطبري بأن هذا القدو عندنا مقنن . الثاني  
 ما أخرجه أبو داود من حديث كليب جد هثم بن كثير : أن النبي ﷺ قال له : أن عنك شر الكفر واختن ،  
 مع ما تقرر أن خطابه لقوادش يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية . وتعقب بأن سند الحديث ضعيف وقد قال  
 ابن المنذر : لا يثبت فيه شيء . الثالث جواز كشف العورة من المختون ، وسيأتي أنه إنما يشرع لمن بلغ أو شارف  
 البلوغ وجواز نظر النساء اليها وكلاهما حرام ، فلو لم يجب لما أبيح ذلك ، وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو  
 العباس بن سريج نقله عنه الخطابي وغيره ، وذكر النووي أنه رآه في كتاب الودائع ، المنسوب لابن سريج قال :  
 ولا أعلمه يثبت عنه ، قال أبو شامة : وقد خبر عنه جماعة من المصنفين بعده بمبارات مختلفة كالشيخ أبي حامد  
 والقاضي الحسين وأبي الفرج الصرخي والشيخ في المذهب . وتعقبه حياض بأن كشف العورة مباح لمصلحة الجسم  
 والنظر اليها بباح البداوة ، وليس ذلك واجبا اجماعا ، وإذا جاز في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدينية أولى .  
 وقد استشر القاضي حسين هذا فقال : فإن قيل قد يترك الواجب لغير الواجب كترك الانصات للخطبة بالتشاغل  
 بركني التعبة ، وترك القيام في الصلاة لسجود التلاوة ، وكشف العورة للبدواوة مثلا . وأجلب عن الاولين ولم يجب  
 عن الثالث . وأجاب النووي بأن كشف العورة لا يجوز لكل مداواة فلا يتم المداواة . وقوى أبو شامة الاراد بأنهم  
 يجوزوا الغاسل الميت أن يحلق عانة الميت ، ولا يتأتى ذلك للغاسل الا بالنظر واللمس وما حرمان ، وقد أجزا الأمر

مستحب . الرابع احتج أبو حامد وأتباعه كماوردى بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد أميدا فيسكون واجبا  
 كقطع اليد في السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيح في مقابلة جرم عظيم ، فلم يتم القياس . الخامس قال الماوردي :  
 في الحتان ادخال ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال : لمصلحة ، أو عقوبة ، أو وجوب .  
 وقد اتفق الأولان فثبت الثالث . وتعقبه أبو شامة بأن في الحتان عدة مصالح كويده الطهارة والنظافة فإن الخلقة من  
 المستقذرات عند الحرب ، وقد كثرت ذم الألقف في أشعارهم ، وكان الحتان عندهم قدر ، وله ولية خاصة به ، وأفر  
 الإسلام ذلك . السادس قال الخطابي محتجا بأن الحتان واجب بأنه من شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ،  
 حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير عتوزين صلى عليه ودفن في مقابر المسلمين . وتعقبه أبو شامة بأن شعار الدين  
 ليست كلها واجبة ، وما ادعاه في المقتول مردود لأن اليهود وكثيرا من النصارى يختنون فليقيد ما ذكر بالقرينة .  
 قلت : قد بطل دليله . السابع قال البيهقي : أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين مرفوعا  
 واختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم ، وقد قال الله تعالى ( ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ) وصح  
 عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم فأنهم هي خصال الفطرة ومنهن الحتان ، والابتلاء غالبا إنما يقع  
 بما يكون واجبا ، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم عليه السلام فعله على سبيل الوجوب ، فإنه من  
 الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل ، وقد قال الله تعالى في حق نبيه  
 محمد ( واتبعوه لمسلمتكم تهتدون ) وقد تقرر في الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب ، وأيضا فبأن  
 الكلمات المشرعية ليست واجبة . وقال الماوردي : إن إبراهيم عليه السلام لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من  
 الله ، وما قاله بحثا قد جله منقولا ، فأخرج أبو الشيخ في الحقيقة من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه : إن  
 إبراهيم عليه السلام أمر أن يختن وهو حينئذ ابن ثمانين سنة فجعل واختن بالقدوم فاشتد عليه الوجع فدها ربه  
 فأوحى الله إليه أنك مجتهد قبل أن نأمرك بآلته ، قال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك . قال الماوردي : القدوم جاء  
 غففا ومشددا وهو الفأس الذي اختن به ، وذهب غيره إلى أن المراد به مكان يسمى القدوم ، وقال أبو عبيد  
 الهرومي في الغريبين : يقال هو كان مقيله ، وقبل اسم قرية بالشام . وقال أبو شامة : هو موضع بالقرب من  
 القرية التي فيها قبره ، وقيل بقرب حلب ، وجوز غير واحد أن الآلة بالتخفيف ، وصرح ابن السكيت بأنه لا يندد  
 وأثبت بعضهم الوجوه في كل منهما ، وقد تقدم بعض هذا في شرح الحديث المذكور في ذكر إبراهيم عليه السلام  
 من أحاديث الأنبياء ، ووقع عند أبي الشيخ من طريق أخرى أن إبراهيم لما اختن كان ابن مائة وعشرين سنة وأنه  
 عاش بعد ذلك إلى أن أكل مائتي سنة ، والأول أشهر ، وهو أنه اختن وهو ابن ثمانين وطاش بعدها أربعين ،  
 والفرض أن الاستدلال بذلك متوقف كما تقدم على أنه كان في حق إبراهيم عليه السلام واجبا ، فإن ثبت ذلك استقام  
 الاستدلال به والا فالنظر باقي واختلاف في الوقت الذي يشرع فيه الحتان ، قال الماوردي : له وقتان وقت وجوب  
 ووقت استحباب ، فوقت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب قبله ، والاختيار في اليوم السابع من بعد الولادة ،  
 وقيل من يوم الولادة ، فإن أخر في الأربعين يوما ، فإن أخر في السنة السابعة ، فإن بلغ وكان نضرا فحيثما يعلم من  
 حاله أنه إذا اختن تلف سقط الوجوب . ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا مضر ، وذكر القاضي حسين  
 أنه لا يجوز أن يختن الصبي حتى يصير ابن عشر سنين لانه حينئذ يوم ضربه على ترك الصلاة ، والم الحتان فوق ألم

الضرب فيكون أولى بالتأخير ، وزيده النووي في شرح المذهب ، وقال إمام الحرمين : لا يجب قبل البلوغ لأن الصبي ليس من أهل العبادة المتعلقة بالبدن فكيف مع الألم ، قال : ولا يرد وجوب العدة على الصبية لانه لا يتعلق به تعب بل هو مضي زمان محض . وقال أبو الفرج السرخسي : في ختان الصبي وهو صغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد التئيم يظلم ويخشن فمن ثم جوز الأئمة الختان قبل ذلك ، ونقل ابن المنذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يوم السابع لانه فعل اليهود ، وقال مالك : يحسن اذا أنقر أى ألقى ثغره وهو مقدم أسنانه ، وذلك يكون في السبع سنين وما حولها ، وعن الأئمة يستحب ما بين سبع سنين الى عشر سنين ، وعن أحمد لم أسمع فيه شيئا . وأخرج الطبراني في الأوسط ، عن ابن عباس قال : سبع من السنة في الصبي يسمى في السابع ويختن ، الحديث وقد قدمت ذكره في كتاب المصيبة وأنه ضيف ، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن ابن المنكدر أو غيره عن جابر ، أن النبي ﷺ ختن حسنا وحسينا سبعة أيام ، قال الوليد فأسألت مالكاً عنه فقال : لا أدري ، ولكن الختان طهارة فكلما قدمها كان أحب الى . وأخرج البيهقي حديث جابر ، وأخرج أيضاً من طريق موسى بن علي عن أبيه : أن إبراهيم عليه السلام ختن أمته وهو ابن سبعة أيام . وقد ذكرت في أبواب الوليمة من كتاب النكاح مشروعية الدعوة في الختان ، وما أخرجه أحمد من طريق الحسن عن عثمان بن أبي العاص أنه دعى الى ختان فقال : ما كنا نأتى الختان على عهد رسول الله ﷺ ولا ندعى له ، وأخرجه أبو الشيخ من رواية فبين أنه كان ختان جارية . وقد نقل الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أن السنة لإظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الانثى . والله أعلم بقوله ( والاستعداد ) بالحاء المهمة استعمال من الحديد والمراد به استعمال المومى في حلق الشعر من مكان مخصوص من الجسد ، قيل وفي التعبير بهذه اللفظة مشروعية للكناية عما يستحب منه اذا حصل الانهاض بها وأغنى عن التصريح ، والذي يظهر أن ذلك من تصرف الرواة . وقد وقع في رواية النسائي في حديث أبي هريرة هذا التعبير بحلق العانة ، وكذا في حديث عائشة وأنس المشار اليهما من قبل عند مسلم ، قال النووي : المراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذا الشعر الذي حوالى فرج المرأة . ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر الثابت حول حلقة الدبر فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما ، قال وذكر الحلق لكونه هو الأغلب وإلا فيجوز الإزالة بالانودة والتنشف وغيرهما . وقال أبو شامة : العانة الشعر الثابت على الركب بفتح الراء والكاف وهو ما انحدر من البطن فكان تحت الثنية وفوق الفرج ، وقيل لكل غدة ركب ، وقيل ظاهر الفرج وقبل الفرج بنفسه سواء كان من رجل أو امرأة ، قال : ويحتمل إمالة الشعر من القبل والدبر بل هو من الدبر أولى خوفاً من أن يتعلق شيء من الفائط فلا يزيله المستنهي إلا بالماء ولا يتمكن من إزالته بالاستجمار ، قال ويقوم التنوير مكان الحلق وكذلك التنف والقص ، وقد سئل أحد عن أخذ العانة بالمفراض فقال أرجو أن يجزى ، قيل فالتنشف ؟ قال وهل يقوى على هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد قال أهل اللغة : العانة الشعر الثابت على الفرج ، وقيل هو منبت الشعر ، قال وهو المراد في الخبر . وقال أبو بكر بن العربي : شعر العانة أولى بالشعور بالإزالة لانه يكثف ويتلبد فيه الوسخ ، بخلاف شعر الأبط . قال : وأما حلق ما حول الدبر فلا يشرح ، وكذا قال الفاكهي في شرح العدة ، انه لا يجوز ، كذا قال ولم يذكر للنع مستنداً ، والذي استند اليه أبو شامة قوى ، بل ربما تصور الوجوب في حق من تعين ذلك في حقه ، كمن لم يجد من الماء الا القليل وأمكنه أن لو حلق الشعر أن لا يتعلق به شيء من الفائط

يحتاج معه الى غسله وليس معه ماء زائد على قدر الاستنجاء ، وقال ابن دقيق العيد : كان الذي ذهب الى استحباب حلق ما حول الدبر ذكره بطريق القياس ، قال : والاولى في إزالة الشعر هنا الحلق اتباعا ، ويجوز النتف ، بخلاف الإبط فإنه باءمكس لأنه تحتبس تحته الأبخرة بخلاف العانة ، والشعر من الإبط بالنتف يعضف وبالحلق يقوى لجاء الحكم في كل من الموضعين بالمناسب . وقال النورى وغيره : السنة في إزالة شعر العانة الحلق بالموى في حق الرجل والمرأة معا ، وقد ثبت الحديث الصحيح عن جابر في النهى عن طروق النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، وقد تقدم شرحه في النكاح ، لكن بتأدى أصل السنة بالإزالة بكل مزبل . وقال النورى أيضا : والاولى في حق الرجل الحلق وفي حق المرأة النتف . واستشكل بأن فيه ضررا على المرأة بالآثم وعلى الزوج باسترعاء الحمل فان النتف يرغى الحمل باتفاق الأطباء ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : ان بعضهم مال الى ترجيح الحلق في حق المرأة لان النتف يرغى الحمل ، لكن قال ابن العربي : ان كانت شابة فالنتف في حقها أولى لأنه يربو مكان النتف ، وان كانت كهلة فالاولى في حقها الحلق لان النتف يرغى الحمل ، ولو قيل الاولى في حقها التنوير مطلقا لما كان بميدا . وحكى النورى في وجوب الإزالة عليها اذا طلب ذلك منه . وجهين أحدهما الوجوب ، وبفترق الحكم في نتف الإبط وحلق العانة أيضا بأن نتف الإبط وحلقه يجوز أن يتعاطاه الأجنبي ، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له المس والنظر كالزوج والزوجة . وأما التنوير فمثل عنه أحد قاجازه ، وذكر أنه يفعله ، وفيه حديث عن أم سلة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجاله ثقات ، ولكنه أعله بالارسال ، وأنكر أحمد صحته ولفظه ، ان النبي ﷺ اذا حللى ولي طاته بيده ، ومقابلة حديث أنس ، ان النبي ﷺ كان لا يتنور ، وكان اذا كثر شعره حلقه ، ولكن سنده ضعيف جدا . قوله (ونتف الإبط) في رواية الكشمي : الآباط ، بصيغة الجمع ، والإبط بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجواليقي ، وهو يذكر ويؤنث ، وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه . والمستحب البداءة فيه باليمنى ، ويتأدى أصل السنة بالحلق ولا سيما من يؤله النتف . وقد أخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعى ، عن يونس ابن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعى ورجل يحلق إبطه فقال : إني علمت أن السنة النتف ، ولكن لا أقوى على الوجع . قال الغزالي : هو في الابتداء موجه ولكن يسهل هل من اعتاده ، قال : والحلق كاف لان المقصود النظافة . ونعقب بأن الحكمة في تنفئه أنه محل للرائحة الكريهة ، وانما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجتمع بالمرق فيه فيتلبد ويبيج ، فشرح فيه النتف الذي يضعفه فتخف الرائحة به ، بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر ويبيجه فتكثر الرائحة لذلك . وقال ابن دقيق العيد : من نظر الى اللفظ وقف مع النتف ، ومن نظر الى المعنى أجاز به بكل مزبل ، لكن بين أن النتف مقصود من جهة المعنى فذكر نحو ما تقدم ، قال : وهو معنى ظاهر لا يحمل فان مورد النص اذا احتمل معنى مناسبا يحتمل أن يكون مقصودا في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام النتف في ذلك التنوير لكنه يرق الجلد فقد يتأذى صاحبه به ولا سيما ان كان جلده رقيقا . وتسحب البداءة في إزالته باليد اليمنى ، ويزيل ما في اليمنى بأصابع اليسرى وكذا اليسرى إن أمكن والا فباليسرى . قوله ( وتقليم الاظفار ) وهو تقميل من القلم وهو القطع . ووقع في حديث ابن عمر : قص الاظفار ، كما في حديث الباب ، ووقع في حديثه في الباب الذى يليه بطلف : تقليم ، وفي حديث عائشة وأنس : قص الاظفار ، والتقليم أعم ، والاظفار جمع ظفر بضم الظاء والفاء وبسكونها ، وحكى أبو زيد كسر أوله ، وأنكره ابن سيده ، وقد قيل إنها قراءة الحسن ، وعن أبي السكك أنه

قريء بكسر أوله وثانيه ، والمراد إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الإصبع من الطهر ، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقذر ، وقد ينهى الى حد يمنع من وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة ، وقد حكى أصحاب الشافعي فيه وجهين : فقاطع المثل بأن الوضوء حينئذ لا يصح ، وقطع الغزالي في الاحياء ، بأنه يعني عن مثل ذلك ، واحتج بأن غالب الاحراب لا يتعاهدون ذلك ، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أمرهم بإعادة الصلاة وهو ظاهر ، لكن قد يطلق بالظن اذا طال النهار لمن استدعى بالماء ولم يعم غسله فيكون اذا صلى حاملا فنجاسة ، وقد أخرج البيهقي في الدمع ، عن طريق قيس بن أبي حازم قال : صلى النبي ﷺ صلاة فأرغم فيها ، فسل فقال : مال لا أرغم ورفغ أحدكم بين ظفري وأظفري ، رجلاه ثقأت مع إرساله ، وقد وصله الطبراني من وجه آخر . والرفغ بضم الزاء وبفتحها وسكون الفاء بعدها غين مصحمة يجمع على أرفاغ وهي مغابن الجسد كالابط وما بين الانقيين والفخذين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ ، فمن تسمية الشيء باسم ما جاوره ، والتقدير وسخ رفغ أحدكم ، والمعنى أنكم لا تفلون أظفاركم ثم تحكون بها أرفاغكم فيتعلق بها ما في الأرفاغ من الاوساخ المجتمعة ، قال أبو عبيدة : أنكر عليهم طول الاظفار وترك قصها . قلت : وفيه إشارة الى التذنب الى تنظيف المغابن كلها ، ويستحب الاستقصاء في إزالتها الى حد لا يدخل منه ضرر على الاصبع ، واستحب أحمد للمسافر أن يبقى شيئا لحاجته الى الاستعانة لذلك غالبا . ولم يشبه في ترتيب الاصابع عند القص شيء من الاحاديث ، لكن جزم النووي في شرح مسلم ، بأنه يستحب البداءة بمسبحة اليمنى ثم بالوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الابهام ، وفي اليسرى بالبداءة بخنصرها ثم بالبنصر الى الابهام ، ويبدأ بالرجلين بخنصر اليمنى الى الابهام ، وفي اليسرى بايهامها الى الخنصر ، ولم يذكر للاستحباب مستندا . وقال في شرح المذهب ، بعد أن نقل عن الغزالي وأن المازري اشتد إنكاره عليه فيه : لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إيهام اليد اليمنى فالأولى أن تقدم اليمنى بأكملها على اليسرى ، قال : وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في القص على الرجل إلى دليل ، فإن الإطلاق يأباه ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء والجامع للتنظيف ، وتوجيه البداءة باليمن لحديث طائفة الذي مر في الطهارة وكان يحبه الثيمن في طهوره وترجله وفي شأنه كله ، والبداءة بالمسبحة منها لكونها أشرف الاصابع لأنها آلة التشهد ، وأما اتباعها بالوسطى فلأن غالب من يقلم أظفاره يقلبها من قبل ظهر الكف فتكون الوسطى جهة يمينه فيستمر الى أن يغمم بالخنصر ثم بكل اليد بقص الابهام ، وأما في اليسرى فإذا بدأ بالخنصر لوم أن يستمر على جهة اليمنى الى الابهام ، قال شيخنا في شرح الترمذي : وكان ينبغي أن لو أخر إيهام اليمنى لينتهي بها ويكون قد استمر على الانتقال الى جهة اليمنى ، ولعل الاول لحظ فصل كل يد عن الأخرى ، وهذا التوجيه في اليدين يعكس على ما نقله في الرجلين إلا أن يقال غالب من يقلم أظفار رجله يقلبها من جهة باطن القدمين فيستمر التوجيه . وقد قال صاحب الاقليد ، قضية الاخذ في ذلك بالتيامن أن يبدأ بخنصر اليمنى الى أن ينتهي الى خنصر اليسرى في اليدين والرجلين معا ، وكأنه لحظ أن القص يقع من باطن الكففين أيضا ، وذكر المصالحى أنه تلقى عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره مخالفا لم يصبره وأنه جرب ذلك مدة طويلة . وقد نص أحمد على استحباب قصها مخالفا ، وبين ذلك أبو عبد الله بن بطه من أصحابهم فقال : يبدأ بخنصره اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم السبابة ، ويبدأ بايهام اليسرى على العكس من اليمنى ، وقد أنكر ابن دقيق العيد الهيئة التي ذكرها الغزالي ومن تبعه وقال : كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب

لا دليل عليه ، وهو قبيح عندي بالعالم ، ولو تخيل متخيل أن البداءة بمسجعة النبي من أجل شرفها فبقية المسجعة لا يتخيل فيه ذلك . نعم البداءة بمعنى اليدين ويعني الرجلين له أصل وهو كان يعجبه النيامان اه . ولم يثبت أيضا في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث ، وقد أخرجه جعفر المستغفرى بسند مجهول ، ورويناه في « مسلمات التيسى » من طريقه ، وأقرب ما وقفت عليه في ذلك ما أخرجه البيهقي من مرسل أبي جعفر الباقر قال : كان رسول الله ﷺ يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة ، وله شاهد موصول عن أبي هريرة ، لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقي أيضا في « الشعب » ، وسئل أحمد عنه فقال : يسن في يوم الجمعة قبل الزوال ، وعنه يوم الخميس ، وعنه بخير ، وهذا هو المتمد أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ؛ وأما ما أخرج مسلم من حديث أنس « وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين يوما . كذا وقت فيه على البناء المجهول » ، وأخرجه أصحاب السنن بلفظ « وقت لنا رسول الله ﷺ » ، وأشار العقيلي إلى أن جعفر بن سليمان الضبي فرد به ، وفي حفظه شيء ، وصرح ابن عبد البر بذلك فقال : لم يروه غيره ، وليس بحجة وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت ، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقال لكن تبين أن جعفر لم ينفرد به وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أنس ، وفي علي أيضا ضعف . وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمر أن شيخ مصرى عن ثابت عن أنس ، لكن أتى فيه بالفاظ مستغربة قال : أن يحلق الرجل عانته كل أربعين يوما ، وأن يتنف أبطه كلما طلع ، ولا يدع شاربيه بطولان : وأن يلقم أظفاره من الجمعة إلى الجمعة . وعبد الله والراوى عنه مجهولان . قال القرطبي في « المفهم » ذكر الأربعين تحديد لا كثر المدة ، ولا يمنع تفقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة ، والضابط في ذلك الاحتياج . وكذا قال النووي : المختار أن ذلك كله يضبط بالحاجة . وقال في « شرح المذهب » ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة في هذا وفي جميع الخصال المذكورة . قلت : لكن لا يمنع من التفقد يوم الجمعة ، فإنه المبالغة في التنظف فيه مشروع . والله أعلم وفي « سؤالات مهنا » عن أحمد قلت له : يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يلقيه ؟ قال : يدفنه . قلت : بأمك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه ، وروى أن النبي ﷺ أمر بدفن الشعر والأظفار وقال : لا يلبس به سحرة بني آدم . قلت وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث رائل بن حجر نحوه . وقد استحب أصحابنا دفنها لتكونها أجزاء من الآدمي والله أعلم . ( فرج ) : لو استحق قص أظفاره فقص بعضا وترك بعضا أبدى فيه ابن دقيق العيد احتمالا من منع ليس إحدى النعلين وترك الأخرى كما تقدم في بابة قريبا . قوله ( وقص الشارب ) تقدم القول في القص أول الباب ، وأما الشارب فهو الشعر النابت على الشفة العليا . واختلف في جانيبه وهما السبالان فقيل : هما من الشارب وبشرح قصهما معه . وقيل هما من جملة شعر القحية وأما القص فهو الذي في أكثر الأحاديث كما هنا ، وفي حديث عائشة وحديث أنس كذلك كلاهما عند مسلم ، وكذا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب ، وورد الخبر بلفظ « الحلق » ، وهي رواية النسائي عن محمد بن هبة أنه بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب ، ورواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ « القص » وكذا سائر الروايات عن شيخه الزهري . ووقع عند النسائي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ « تقصير القارب » ، ثم وقع الأمر بما يمشى . أنه رواية الحلق بحفظ ، كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ « وجروا

الشوارب ، وحديث ابن عمر المذكور في الباب الذي يليه بلفظ « أحفوا الشوارب » وفي الباب الذي يليه بلفظ « انهمكوا الشوارب » فكل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازالة ، لأن الجز وهو بالجيم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف الى ان يبلغ الجلد ، والاحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه « حتى أحفوه بالمسألة » قال أبو عبيد الهروي معناه الزقوا الجوف بالبشرة . وقال الخطابي : هو بمعنى الاستقصاء ، والنهك بالنون والكاف المبالغة في الازالة ، ومنه ما تقدم في الكلام على الحتان قوله عليه السلام « لا تخافوا » اشعى ولا تنمى ، أى لا تبالغى في ختان المرأة وجرى على ذلك أهل اللغة . وقال ابن بطال : النهك التأثير في الشيء وهو غير الاستقصاء ، قال النووي : اغتنار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله ، وأما رواية « أحفوا » فمضاهها أزيلوا ما طال على الشفتين ، قال ابن دقيق العيد : ما أدري هل نقله عن المذهب أو قاله اختياراً منه لمذهب مالك . قلت : صرح في شرح المذهب « بأن هذا مذهبنا . وقال الطحاوي لم أر عن الشافعى في ذلك شيئاً منصوحاً ، وأصحابه الذين رأيناهم كالمرنى والربيع كانوا يحفون ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون : الاحفاء أفضل من التقصير . وقال ابن القاسم عن مالك : إحقاق الشارب عندي مثله ، والمراد بالحديث المبالغة في أخذ الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب : سألت ما أسكا عن معنى شارب فقال : أرى أن يوجع ضرباً . وقال لمن يحلق شاربه : هذه بدعة ظهرت في الناس اه . وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعى أنه يستحب حلق الشارب ، وليس ذلك معروفاً عند أصحابه . قال الطحاوي : الحلق هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وعمره اه . وقال الاثرم : كان أحمد يعني شاربه إحقاقاً شديداً ، ونص على أنه أولى من القص . وقال القرطبي : وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤذى الآكل ولا يجتمع فيه الوسخ . قال : والجز والاحفاء هو القص المذكور ، وليس بالاستئصال عند مالك . قال : وذهب الكوفيون الى أنه الاستئصال ، وبعض العلماء الى التخفيف في ذلك . قلت : هو الطبرى ، فانه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الاحفاء الاستئصال ثم قال : دلت السنة على الأمرين ، ولا تعارض ، فان القص يدل على أخذ البهض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتميز فيما شاء . وقال ابن عبد البر : الاحفاء محتمل لأخذ الكل ، والقص مفتر البراد ، والمفسر مقدم على الجملة اه . ويرجح قول الطبرى ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة ، فاما الاختصار على القص ففي حديث المغيرة بن شعبه « صفت النبي عليه السلام وكان شاربه وفي فقهه على سواك ، أخرجه أبو داود . واختلف في المراد بقوله « على سواك » فالراجح أنه وضع سواك عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالمقص . وقيل المعنى قصه على أثر سواك ، أى بعد ما تسوك . ويؤيد الاول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه « فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه » وأخرج البزار عن حديث عائشة « أن النبي عليه السلام أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال : اتقوا بمقص وسواك ، لحمل السواك على طرفه ثم أخذ ما جاوزه ، وأخرج الترمذى من حديث ابن عباس وحسنه « كان النبي عليه السلام يقص شاربه » وأخرج البيهقي والطبرانى من طريق شرحبيل بن مسلم الخولاني قال « رأيت خمسة من أصحاب رسول الله عليه السلام يقصون شواربهم : أبو امامة الباهلى ، والمقدام بن معدى كرب الكندى ، وعتبة بن عوف السلى ، والحجاج بن حامر الثمالى ، وهب الله بن بسر ، وأما الاحفاء ففي رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال « ذكر رسول الله عليه السلام المجوس فقال : انهم يوفون سبالهم ، ويحفون لحامهم ظافروهم . قال : فكان ابن عمر يستقرض سبلة فيجرحها كما يجرح

الثقة أو البعير ، أخرجه الطبري والبيهقي ، وأخرجنا من طريق جده بن أبي رافع قال : رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله بن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع يتكلمون شواهدهم كالخلق ، لفظ الطبري ، وفي رواية البيهقي « يقصون شواهدهم مع طرف الشفة » ، وأخرج الطبري من طريق عن عروة وسالم والقاسم وأبي سلمة أنهم كانوا يحلقون شواهدهم . وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يحني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجلد ، أسكن كل ذلك محتمل لأن يراد استئصال جميع الشعر النابت على الشفة العليا ، ومحتمل لأن يراد استئصال ما يلاق حرمة الشفة من أعلامها ولا يستوجب بقيتها ، فظرا إلى المعنى في مشروعية ذلك وهو مخالفة المحرم والآمن من التثويش على الآكل وبقاء زهره المأكول فيه ، وكل ذلك يحصل بما ذكرنا ، وهو الذي يجمع مفرق الأخبار الواردة في ذلك ، وبذلك جزم الداودي في شرح أثر ابن عمر المذكور ، وهو مقتضى تصرف البخاري لأنه أورد أثر ابن عمر وأورد بعده حديثه وحديث أبي هريرة في قص الشارب ، فكأنه أشار إلى أن ذلك هو المراد من الحديث . وعن الشعبي أنه كان يقص شاربته حتى يظهر حرف الشفة العليا وما قاربها من أعلاه وبأخذ ما يريد ما فرق ذلك ويترجح ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك ، وهذا أحسن ما وقصه عليه من الآثار . وقد أبدى ابن العربي لتخفيف شعر الشارب معنى لطيفا فقال : إن الماء النازل من الأنف يتلبد به الشعر لما فيه من اللزوجة ويصير تنقيته عند غسله ، وهو بازاء حاسة شريفة وهي الشم ، فشرح تخفيفه ليمتاز الجمال والمنفعة به . قلت : وذلك يحصل بتخفيفه ولا يستلزم إحفائه وإن كان أبلغ ، وقد رجح الطحاوي الحلق على القص بتفضيله **رحم** الحلق على التقصير في النسك ، وهو ابن التين الحلق بقوله **رحم** . ليس منا من حلق ، وكلامها احتجاج بالخبر في غير ما ورد فيه ولا سيما الثاني ، ويؤخذ عما أشار إليه ابن العربي مشروعية تنظيف داخل الأنف وأخذ شعره إذا طال ، والله أعلم . وقد روى مالك عن زيد بن أسلم : أن عمر كان إذا غضب قتل شاربته ، فدل على أنه كان يوفره . وحكى ابن دقيق العيد عن بعض الحنفية أنه قال : لا بأس ببقاء الشوارب في الحرب إرهابا للعدو ، وزيفه

(فصل) في فوائده تتعلق بهذا الحديث : الأولى - قال النووي : يستحب أن يبدأ في قص الشارب باليمين . الثانية - تخيير بين أن يقص ذلك بنفسه أو يولى ذلك غيره لحصول المقصود من غير هتك مروءة بخلاف الإبط ، ولا ارتكاب حرمة بخلاف الأمانة . قلت : محل ذلك حيث لا ضرورة ، وأما من لا يحسن الحلق فقد يباح له إن لم تكن له زوجة فحسن الحلق أن يستعين بغيره بقدر الحاجة ، لكن محل هذا إذا لم يجد ما يقنوره به فاته يعني عن الحلق ويحصل به المقصود وكذا من لا يقوى على التنف ولا يتمكن من الحلق إذا استعان بغيره في الحلق لم تهتك المروءة من أجل الضرورة كما تقدم عن الشافعي ، وهذا لمن لم يقو على التنور عن أجل أن النورة تؤذي الجك الرقيق كجك الإبط ، وقد يقال مثل ذلك في حلق العانة من جهة الممان التي بين الفخذ والانتين ، وأما الأخذ من الشارب فينبغي فيه التفصيل بين من يحسن أخذه بنفسه بحيث لا يتشوه وبين من لا يحسن فيستعين بغيره ، ويلتحق به من لا يجد امرأة ينظر وجهها عند أخذه . الثالثة قال النووي : يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالمقص وبغيره . وتوقف ابن دقيق العيد في فرضه بالسن ثم قال : من نظر إلى اللفظ منع ومن نظر إلى المعنى أجاز . الرابعة قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا قال بوجوب قص الشارب من حيث هو هو ، واحترز بذلك من وجوبه بما مضى حيث يتعين



كما تقدمت الإشارة اليه من كلام ابن العربي ، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك فإنه قد صرح بالوجوب في ذلك وفي إعفاء الحية

### ٦٤ - باب تقليم الأظفار

٥٨٩٠ - **حدثنا أحمد بن أبي رجاء** حدثنا إسحاق بن سليمان قال سمعت حنظلة عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من الفطرة حلق العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب ،

٥٨٩١ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول : الفطرة خمس : الختان والاستحذاء وقص الشارب وتقليم الأظفار وتقف الآباط .

٥٨٩٢ - **حدثنا محمد بن منهل** حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : خالفوا المشركين ، ووفروا الحمى ، وأحفوا الشوارب .

وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحته ، فما فضل أخذته

[ الحديث ٥٨٩٢ - طرده في : ٥٨٩٣ ]

**قوله** ( باب تقليم الأظفار ) تقدم بيان ذلك في الذي قبله ، وقد ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الثالث منها لا يتعلق له بالظفر وإنما هو مختص بالشارب والحية فيمكن أن يكون مراده في هذه الترجمة والتي قبلها تقليم الأظفار وما ذكر معها وقص الشارب وما ذكر معه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن حديث ابن عمر في الأول وحديثه في الثالث واحد ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . الحديث الأول ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي رجاء ) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي ، واسحق بن سليمان هو الرازي ، وحنظلة هو بن سفيان الجهمي . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ قال ) كذا الجميع ، وزعم أبو مسعود في الأطراف ، أن البخاري ذكره من هذا الوجه موقوفاً ثم تعقبه بأن أبا سعيد الأشج رواه عن إسحق بن سليمان مرفوعاً ، وتعقب الحميدي كلام أبي مسعود فأجاد . **قوله** ( من الفطرة ) كذا الجميع ، وقد تقدم نقل النووي أنه وقع فيه بلفظ « من السنة » . **قوله** ( وقص الشارب ) في رواية الإسماعيلي « وأخذ الشارب » ، وفي أخرى له « وقص الشوارب » ، قال « وقال مرة الشارب » قال الجياني : وقع في كلامهم أنه لعظم الشوارب وهو من الواحد الذي فرق وسمى كل جزء منه باسمه فقالوا لسكن جانب منه شارباً ثم جمع شوارب وحكى ابن سيده عن بعضهم : من قال الشاربان أخطأ ؛ وإنما الشاربان ما طال من ناحية السبلة ، قال : وبعضهم يسمي السبلة كلها شارباً ؛ ويؤيده أثر عمر الذي أخرجه مالك أنه « كان إذا غضب قتل شارباً » ، والذي يمكن قتله من شعر الشارب السبال وقد سماه شارباً . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه مستوفى ، الحديث الثالث ، **قوله** ( عمر بن محمد بن زيد ) أي ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( خالفوا المشركين ) في حديث أبي هريرة عند مسلم « خالفوا الجوس » وهو المراد في حديث ابن عمر فانهم كانوا يقصون لحام ومنهم من كان يحلقها . **قوله** ( أحفوا

العوادب) جهدة قطع من الاحشاء للاكثر ، وحكى ابن دريد حنى شاربة حنفاً اذا استأصل أخذ شعره ، فكل هذا فهي همزة وصل . قوله ( ووفروا للحى ) أما قوله « وفروا » فهو بتشديد الفاء من التوفير وهو الابقاء أى اتركوها وافرة ) وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في الباب الذى يليه « اهفوا » وسأيت تحريره ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أرجشوا وضبطت بالجيم والهمزة أى أخروها ، وبالحاء المعجمة بلا همز أى أطيلوها ، وله في رواية أخرى « أفروا » أى اتركوها وافية ، قال النووي وكل هذه الروايات بمعنى واحد ، والحق بكسر اللام وحكى ضمها وبالفصحى والمد جمع لحية بالكسر فقط وهي اسم لما نبت على العذنين والذقن . قوله ( وكان ابن عمر اذا حج أو اعتمر قبض على لحية فافضل أخذه ) هو موصول بالسند المذكور الى نافع ، وقد أخرجه مالك في « الموطأ » ، عن نافع بلفظ « كان ابن عمر اذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحية وشارب » ، وفي حديث الباب مقدار المأخوذ ، وقوله « فضل » بفتح الفاء ، والعضاد المعجمة ويحوز كسر العضاد كلفم والأشهر الفتح قاله ابن التين ، وقال الكرماني : لعل ابن عمر أراد الجمع بين الحلق والتقصير في النسك لحلق رأسه كله وقصر من لحية ليدخل في عموم قوله تعالى ( محلقين رؤسكم ومقصرين ) وخص ذلك من عموم قوله « وفروا للحى » لحمله على حالة غير حالة النسك . قلت : الذى يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالاعفاء على غير الحالة التى تنفوه فيها الصورة بأفراط طول شعر اللحية أو هرطه ، فقد قال الطبري : ذهب قوم الى ظاهر الحديث ففكر هو تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها ، وقال قوم اذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد ، ثم ساق بسنده الى ابن عمر أنه فعل ذلك ، والى عمر أنه فعل ذلك برجل ، ومن طريق أبي هريرة أنه فعله ، وأخرج أبو داود من حديث جابر بسند حسن قال « كنا نلقى السبيل إلا في حج أو عمرة » ، وقوله « نلقى » بضم أوله وتشديد الفاء أى تركه وافراً وهذا يؤيد ما نقل من ابن عمر ، فإن السبيل بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبلة بفتح السين وهي ما طال من شعر اللحية ، فأشار جابر الى أنهم يقصرون منها في النسك . ثم حكى الطبري اختلافاً ثانياً يؤخذ من اللحية هل له حد أم لا ؟ فاستند عن جماعة الاقتصار على أخذ الذى يزيد منها على قدر الكف ، وعن الحسن البصري أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش ، وعن عطاء نحوه قال : وحمل هؤلاء النهى على منع ما كانت الأحاجم تقعله من قصها وتخفيفها ، قال : وكره آخرون التعرض لها إلا في حج أو عمرة وأسندوه عن جماعة ، واختار قول عطاء ، وقال : إن الرجل لو ترك لحية لا يتعرض لها حتى الحش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يستخر به ، واستدل بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ « كان يأخذ من لحية من عرضها وطولها » وهذا أخرجه الترمذي ونقل عن البخاري أنه قال في رواية عمر بن هارون : لا أعلم له حديثاً منكراً الا هذا اه وقد ضعفه عمر بن هارون مطلقاً جماعة ، وقال عياض : يكره حلق اللحية وقصها وتحذيفها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها اذا عظمت لحين ، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في تقصيرها ، كذا قال ، وتعقبه النووي بأنه خلاف ظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها ، قال : واختار تركها على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره ، وكان مراده بذلك في غير النسك لأن الشافعى نص على استحبابه فيه ، وذكر النووي عن الغزالي - وهو في ذلك تابع لابن طالب المكي في « الفوت » - قال : يكره في اللحية عشر خصال : خضها بالسواد غير الجهاد ، وبغير السواد ايها ما قصلاح لا قصد الانباع ، وتبييضها استعمالاً للشب ووخة قصد التماظم على الأقران ، وتنقيها إبقاء المرودة وكذا تحذيفها وتنقب

الشيب . ورجح النووي تحريمه اثبات الزجر عنه كما سيأتي قريباً ، وتصنيفها طاقة تصنعا وعذبة ، وكذا ترجيحها والتعرض لها طولا وعرضا على ما فيه من اختلاف ، وتركها شتمة إيهاما الزهد ، والنظر إليها إيهابا ، وزاد النووي : وعقدتها ، الحديث روي عن ربه « من عقد لحية كان محمداً منه بريء » ، الحديث أخرجه أبو داود ، قال الخطابي : قيل المراد عقدها في الحرب وهو من زى الاجاجم ، وقيل المراد معالجة الشعر أينعقد ، وذلك من فعل أهل التأنيت . ( تنبيه ) : أنكر ابن التين ظاهراً ما نقل عن ابن عمر فقال : ليس المراد أنه كان يقتصر على قدر القبضة من لحية ، بل كان يمسك عليها فيزيل ما شذ منها ، فيمسك من أسفل ذقنه بأصابعه الأربعة مئضقة فيأخذ ما أسفل من ذلك لينسوي طول لحيته . قال أبو شامة : وقد حدث قوم يحلقون لحاهم ، وهو أشد مما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها . وقال النووي : يستثنى من الأمر باعفاء اللحية ما لو نبقت للراءة لحية فانه يستحب لها حلقها ، وكذا لو نبت لها شارب أو عنفة ، وسيأتي البحث فيه في « باب المتنصحات » .

#### ٦٥ - باب إعفاء اللحية . وعفوا : كثروا وكثرت أموالهم

٥٨٩٣ - حدثني محمد أخبرنا عبدة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ : أنهلكوا للشوارب ، وأعفوا اللحية » .

**قوله** (باب إعفاء اللحية) كذا استعمله من الرابعي ، وهو بمعنى الترك . ثم قال : عفوا كثروا وكثرت أموالهم وأراد تفسير قوله تعالى في الاعراف ( حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء ) فقد تقدم هناك بيان من فسر قوله عفوا بكثروا ، فلما أن يكون أشار بذلك إلى أصل المادة ، أو إلى أن لفظ الحديث وهو « أعفوا اللحية » جاء بالمعنيين ، فعلى الأول يكون بهمة قطع وعلى الثاني بهمة وصل ، وقد حكى ذلك جماعة من الشراح منهم ابن التين قال : وبهمة قطع أكثر . وقال ابن دقيق العيد : تفسير الإعفاء بالكثرة من إقامة السبب مقام المسبب ، لأنه حقيقة الإعفاء الترك ، وترك الله - رضى لحيته يستلزم تكثيرها . وأغرب ابن السيد فقال : حل بعضهم قوله « أعفوا اللحية » على الأخذ منها بإصلاح ما شذ منها طولا وعرضا ، واستشهد بقول زهير « على آثار من ذهب العفاء » . وذهب الأكثر إلى أنه بمعنى وفروا أو كثروا ، وهو الصواب . قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا فهم من الأمر في قوله « أعفوا اللحية » تجويز معالجتها بما يفرضها كما يفعله بعض الناس ، قال : وكأن الصاروف عن ذلك قرينة السياق في قوله في بقية الخبر « وأحفوا الشوارب » انتهى . ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق ألفاظ الحديث الدالة على مجرد الترك ، والله أعلم . ( تنبيه ) : في قوله أحفوا وأحفوا ثلاثة أنواع من البديع : الجناس والمطابقة والموازنة .

#### ٦٦ - باب ما يذكر في الشيب

٥٨٩٤ - حدثنا علي بن أسيد حدثنا وهيب عن أبيوب « من محمد بن سيرين قال سألت أنساً : أخضب

الذي ﷺ ؟ قال : لم يبلغ الشيب إلا قليلا »

٥٨٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال « سئل أنس عن خضاب النبي »

ﷺ قال : انه لم يبلغ ما يخضب ، لو شئت أن أعد شمطانه في لحيته »

٥٨٩٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** إسرائيل عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال « أرسلني أهل إلى أم سلمة بقَدَح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها شعر من شعر النبي ﷺ ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبة ، فاطلمت في الجبل فرأيت شعرات مُمحرا »

[ الحديث ٥٨٩٦ - طريقه في : ٥٨٩٧ ، ٥٨٩٨ ]

٥٨٩٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** سلام « عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا شعر من شعر النبي ﷺ مخضوبا »

٥٨٩٨ - وقال لنا أبو نعيم **حدثنا** أنس بن الأعمش « عن ابن وهب أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر »

**قوله** ( باب ما يذكر في الشيب ) أي هل يخضب أو يترك ؟ . **قوله** ( عن ابن سيرين ) هو محمد بن سيرين في روايته عن حماد بن الشاعر عن معلى شيخ البخاري فيه . **قوله** ( سألت أنسا : أخضب النبي ﷺ ) ؟ يعرف منه أنه المجهول في الرواية التي بعدها حيث قال ثابت . وسئل أنس ، وكذا قوله في هذه الرواية لم يبلغ من الشيب إلا قليلا ، يفهمه قوله في الثانية « لم يبلغ ما يخضب » ، وذلك أن القادة أن القليل من الشعر الأبيض إذا بدا في القبة لم يبادر إلى خضبه حتى يكثر ، ومرجع القلة والكثرة في ذلك إلى العرف ، وزاد أحمد من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين في هذا الحديث « ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والسكنب » ، قال : وجاء أبو بكر بأبيه أبي قحافة يوم فتح مكة يحمل على وضعه بين يدي رسول الله ﷺ فأسلم ، ولحيته ورأسه كاللثغامة بيضا ، وستاني الإشارة إليه في « باب الخضاب » ولمسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحو حديث ابن سيرين وزاد « ولم يخضب ولكن خضب أبو بكر وعمر » . **قوله** في الثانية ( لو شئت أن أعد شمطانه في لحيته ) المراد بالشمطات الشعرات اللاتي ظهر فيهن البياض ، فكأن الشعر الأبيض مع ما يجاورها من شعرة سوداء ثوب أشعث ، والأشعث الذي يخالطه بياض وسواد ، وجواب « لو » في قوله « لو شئت » محذوف ، والتقدير لعدتها ، وذلك بما يدل على قلتها ، وقد تقدم في « باب صفة النبي ﷺ » من المناقب بيان الجمع بين مختلف الأحاديث في ذلك . **قوله** ( **حدثنا** مالك بن إسماعيل ) هو ابن عثمان النمسي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق ، وعثمان بن عبد الله بن وهب هو النيسابوري ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سبق في المعجم وغيره . **قوله** ( أرسلني أهل إلى أم سلمة ) يعني زوج النبي ﷺ ، ولم ألق على تسمية أهله ، ولكنهم من آل طلحة لأنهم مواله ، ويحتمل أن يريد بأهله أمراته . **قوله** ( بقَدَح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاثة أصابع من قصة فيها ) وفي رواية الكشي « فيه شعر من شعر النبي ﷺ » ، اختلف في ضبطه « قصة » هو بقاف مضمومة ثم صاد مبهمة أو بفاء مكسورة ثم صاد مضمومة ، فأما قوله « وقبض إسرائيل ثلاث أصابع » ، فإن فيه إشارة إلى صغر القَدَح ، وزعم الكرماني أنه

عبارة عن عدد إوسال عثمان إلى أم سلمة وهو بعيد ، وأما قوله « فيها » فضمير للمعنى القدح ، لأن القدح إذا كان فيه مانع يسمى كأسا والكأس مؤنثة ، أو الضمير للقصة كما سيأتي توجيهه . وأما رواية الكشميني بالتذكير فواحدة . وقوله « من فضة » أن كان بالفاء والمعجمة فهو بيان لجنس القدح ، قال السكرماني : ويحمل على أنه كان موهبا بفضة لا أنه كان كله فضة . قلت : وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تحب استعمال آنية الفضة في غير الأكل والشرب ، ومن أين له ذلك وقد أجاز جماعة من العلماء استعمال الإناء الصغير من الفضة في غير الأكل والشرب ؟ وإن كان بالفاء والمهمل فهو من صفة الشعر على ما في التركيب من قلق العبادة ، ولهذا قال السكرماني : عليك بتوجيهه . ويظهر أن ومن « سبية أي أرسلوني بقدح من ماء بسبب قصة فيها شعر » وهذا كله بناء على أن هذه اللفظة محفظة بالفاء والصاد المهملة ، وقد ذكره الحيدري في « الجمع بين الصحيحين » بلفظ دال على أنه بالفاء والمهجمة والفتحة « أرسلني أهلى إلى أم سلمة بقدح من ماء » ، فجاءت بجلجل من فضة فيه شعر الخ ، ولم يذكر قول إسرائيل ، فكأنه سقط على رواية البخاري قوله « فجاءت بجلجل » ، وبه ينظم الكلام ، ويعرف منه أن قوله « من فضة » بالفاء والمهجمة وأنه صفة الجلل لا صفة القدح الذي أحضره عثمان بن موهب ، قال ابن دحية : وقع لأكثر الرواة بالفاء والمهجمة ، والصحيح عند المحققين بالفاء والمهجمة ، وقد بينه وكيع في مصنفه بعد ما رواه عن إسرائيل فقال « كان جلجلا من فضة صيفا صوانا لشعرات كانت عند أم سلمة من شعر النبي ﷺ » . قوله ( وكان ) الناس ( إذا أصاب الإنسان ) أي منهم ( عين ) أي أصيب بعين ( أو شيء ) أي من أي مرض كان ، وهو موصول من قول عثمان المذكور . قوله ( بعث إليها مخضبة ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة هو من جملة الآنية ، وقد تقدم بيانه في كتاب الطهارة ، والمراد أنه كان من اشتمكى أرسل إناء إلى أم سلمة فتجمل فيه تلك الشعرات وتسلها فيه وتعيد فيه فيشر به صاحب الإناء أو يغتسل به استشفاء بها فتحصل له بركتها . قوله ( قاطلمت في الجلل ) كذا الأكثر بجمعين مضمومين بينهما لام وآخره أخرى ، هو شبه الجرس ، وقد تنزع منه الحصة التي تتحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته ، والفاء « قاطلمت » هو عثمان ، وقيل إن في بعض الروايات « الجلل » بفتح الجيم وسكون المعجمة وفسر بالسقاء الضخم ، وما أظنه إلا تصحيفا لأنه إذا كان صوانا لشعرات كما جزم به وكيع أحد رواة الخبر كان المناسب لمن الظرف الصغير لا الإناء الضخم ، ولم يفسر صاحب « المشارق » ، ولا « النهاية » الجلل كأنهما تركاه لشهرة ، لكن حكى عياض أن في رواية ابن السكن « المخضب » بدل الجلل فأنه أعلم . قوله ( فرأيت شعرات حمرا ) في الرواية التي تأيها « مخضوبا » ويأتي البحث فيه . قوله ( سلام ) هو بالتشديد اتفاقا ، وجزم أبو نصر السكلاباذي بأنه ابن مسكين ، وعاقبه الجمهور فقالوا . هو ابن أبي مطيع ؛ وبذلك جزم أبو علي بن السكن وأبو علي الهيثمي ، ووقع التصريح به في هذا الحديث عند ابن ماجه من رواية يونس بن محمد « عن سلام بن أبي مطيع » وقد أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى شيخ البخاري فيه فقال « حدثنا سلام بن أبي مطيع » . قوله ( مخضوبا ) زاد يونس بالحنا والكتم ، وكذا لابن أبي خيثمة ، وكذا لأحمد عن صفان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام ، وله من طريق أبي معاوية وهو شيبان بن عبد الرحمن وشعرا أمر مخضوبا بالحنا والكتم ، وللإسماعيلي من طريق أبي إسحق عن عثمان المذكور « كان مع أم سلمة من شعر لحية النبي ﷺ فيه أثر الحناء والكتم » والحناء معروف والكتم بفتح الكاف والمثناة سيأتي تفسيره بعد هذا ، قال الإسماعيلي :

ليس فيه بيان أن النبي ﷺ هو الذي غضب ، بل يحتمل أن يكون احمره بدمه لما عالطه من طيب فيه صفرة فنلبت به الصفرة ، قال فان كان كذلك وإلا لحديث أنس أن النبي ﷺ لم يغضب أصح ، كذا قال ، والذي أبداه احتيالا قد تقدم معناه موصولا الى أنس في باب صفة النبي ﷺ . وأنه جزم بأنه إنما احمره من الطيب . قلت : وكثير من القصور التي تفصل عن الجسد اذا طال العهد يشول سوادها الى الحمرة ، وما ينجح اليه من الترجيح خلاف ما جمع به الطبري ، وحاصله أن من جزم أنه غضب - كما في ظاهر حديث أم سلمة ، وكما في حديث ابن عمر الماضي قريبا أنه ﷺ غضب بالصفرة - حكى ما شاهده ، وكان ذلك في بعض الاحيان . ومن نفي ذلك كما أنس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله ، وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي والنسائي من حديث جابر بن سمرة قال : ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته من الشيب إلا شعرات كان اذا دهن واراها من الدهن ، فيحتمل أن يكون الذين أثبتوا الغضاب شاهدوا الشعر الأبيض ، ثم لما واراها الدهن ظنوا أنه غضبه . والله أعلم . قوله ( وقال أبو نعيم ) كذا لا بد من ذكره ، وصرح غيره بوجه فقال : قال لنا أبو نعيم . قوله ( نصير ) بنون معصر ابن أبي الاشعث [ ويقال الاشعث ] (١) اسمه ، وليس انصير في البخاري سوى هذا الموضع

### ٦٧ - باب الغضاب

٥٨٩٩ - حدثنا الحمادي حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : إن اليهود والنصارى لا يصُفون ، فخالفوم .

قوله ( باب الغضاب ) أي تغيير لون شيب الرأس واللحية . قوله ( عن أبي سلمة وسليمان بن يسار ) كذا جمع بينهما ، وتابعه الاوزاعي عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه صالح بن كيسان ويونس وميمون عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، وقد مضت رواية صالح في أحاديث الانبياء ، ورواية الآخرين عند النسائي عن أبي هريرة في رواية إسحاق بن راهويه عن سفيان بسنده أنهما سمعا أبا هريرة أخرجه النسائي . قوله ( إن اليهود والنصارى لا يصفون ، فخالفوم ) هكذا أطلق ، ولاحد بسند حسن عن أبي أمامة قال : خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الانصار ببض الحمام فقال : يا معشر الانصار حمروا وصفروا وخالفوا أهل الكتاب ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، نحوه من حديث أنس ، وفي الكبير ، من حديث عتبة بن عبد : كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة للعاجم ، وقد تمسك به من أجاز الغضاب بالسواد وقد تقدمت في باب ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء مسألة استثناء الغضاب بالسواد لحديث جابر وابن عباس ، وأن من العلماء من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقا وأن الأولى كراهته ، وجنح التتوي الى أنه كراهة تحرير ، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجبر وغير واحد واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الغضاب له وأجاب عن حديث ابن عباس رحمه الله يكون قوم يصفون بالسواد لا يمدون ربح الجنة ، بأنه لا دلالة فيه على كراهة الغضاب بالسواد بل فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم ، وعن حديث جابر : جنبوه السواد ، بأنه

في حق من صار شيب رأسه مستحباً ولا يطرد ذلك في حق كل أحد انتهى . وما قاله خلاف ما يقاود من سياق الحديثين . نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب قال : كنا نخضب بالسواد اذ كان الوجه جديداً ، فلما انقض الوجه والاسنان تركناه ، وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي هريرة رفعه : من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة ، وسنده ابن ، وممنهم من فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فأجازه لها دون الرجل ، واختاره الحلبي ، وأما خضب اليدين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في النداء . وقوله : غلافهم ، في رواية مسلم ، غلافوا عليهم واصبغوا ، وللنسائي من حديث ابن عمر رفعه : غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود ، ورجاله ثقات ، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه كما بينه النسائي وقال إنه غير محفوظ ، وأخرجه الطبراني في الاوسط ، من حديث عائشة وزاد : والنسائي ، ولأصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث أبي ذر رفعه : إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والسكتم ، وهذا يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال : اختضب أبو بكر بالحناء والسكتم ، واختضب عمر بالحناء بختا ، وقوله بختا بموحدة مفتوحة ومهملة ساكنة بعدها مثناة أي صرقاً ، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائماً . والسكتم نبات بالين يخرج الصبغ أسود يميل الى الحرة ، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحرة . واستنبط ابن أبي عاصم من قوله عليه السلام : جنبوه السواد أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم ، وذكر ابن السكيت أن أول من اختضب بالسواد من العرب عبد المطلب ، وأما مطلقاً ففرعون ، وقد اختلف في الخضب وتركه خضب أبو بكر وعمر وغيرهما كما تقدم ، وترك الخضاب على وأبي بن كعب وسلمة بن الأكوع وأنس وجاعة ، وجمع الطبري بأن من صبغ منهم كان اللانق به كن يستضع شيبه ، ومن ترك كان اللانق به كن لا يستضع شيبه ، وعلى ذلك حمل قوله عليه السلام في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في قصة أبي قحافة حيث قال عليه السلام لما رأى رأسه كأنها الثغامة بياضاً : غيروا هذا وجنبوه السواد ، ومثله حديث أنس الذي تقدمت الاشارة اليه أول : باب ما يذكر في الشيب ، وزاد الطبري وابن أبي عاصم من وجه آخر عن جابر : فذهبوا به لخمروه ، والثغامة بضم المثناة وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره ، قال : فن كان في مثل حال أبي قحافة استحب له الخضاب لأنه لا يحصل به الغرور لاحد ، ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه ، ولكن الخضاب مطلقاً أولى لأنه فيه امثال الامر في مخالفة أهل الكتاب ، وفيه صيانة للشعر عن تعاق الضار وغيره به ، إلا إن كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ وأن الذي ينفرد بدونهم بذلك يصير في مقام الشهرة فاترك في حقه أول . ونقل الطبري بعد أن أورد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بألفاظ : من شاب شيلة فبى له نور إلى أن يلتفها أو يخضبها ، وحديث ابن مسعود : إن النبي عليه السلام كان يكره خصالاً ، فذكر منها تغيير الشيب ، اذ بعضهم ذهب الى أن هذه الكراهة تستحب بحديث الباب . ثم ذكر الجمع وقال : دعوى النسخ لا دليل عليها . قلت : وجمع الى النسخ الطحاوي وتمسك بالحديث الآتي قريباً أنه : كان عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم صار يخالفهم ويبحث على مخالفتهم ، كما سيأتي تقريره في : باب الفرق ، إن شاء الله تعالى . وحديث عمرو بن شعيب المشار اليه أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر في شيء من طرق الاستثناء المذكور قاله أهل . قال ابن العربي : وانما نهى عن التفت دون الخضب لأن فيه تغيير الخلقة من أصلها ، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخلقة على الناظر اليه والله أعلم . وقد نقل عن أحمد أنه يجب ، وعنه يجب ولو مرة ، وعنه لا أحب

لأحد ترك الخضب ويتشبه بأهل الكتاب ، وفي السواد عنه كالغافمية روايتان المشهورة بكرة وقيل يحرم ، ويتأكد المنع لذلك .

### ٦٨ - باب الجند

٥٩٠٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، وليس بالأبيض الأمتهق وليس بالآدم ، وليس بالجند القَطِط ولا بالسَّبَط . سمعه الله على رأس أربعين سنة : فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتوفاه الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء .

٥٩٠١ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء يقول : ما رأيت أحدا أحسن في حقه حمراء من النبي ﷺ . قال بعض أصحابي عن مالك إن جُمعته لضرب قريبا من منكبيه . قال أبو إسحاق سمعته يُحدِّث به غير مرة ، ما حَدَّثت به قط إلا ضحك . « نابه شعبة وشعره يبلغ شحمة أذنيه »

٥٩٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراني الملهة عند الكعبة ، فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راه من آدم الرجال ، له لمة كأحسن ما أنت راه من القمم قد رَجَلَهَا ، فهي قَطْر ماء ، مَثَكُثًا على رجلين - أو على عَوَاتِقِ رجلين ، يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقول : المسيح بن مريم ، وإذا أنا برجل جَعْدٍ قِطْط ، أغور العين اليمنى كأنها عنبه طافية ، فسألت من هذا ؟ فقول : المسيح النجاشي .

٥٩٠٣ - **حدثنا** إسماعيل أخبرنا حبان حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان يضرب شعره منكبيه ،

[ الحديث ٥٩٠٣ - طريقه في : ٥٩٠٤ ]

٥٩٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن قتادة عن أنس : كان يضرب شعره رأس النبي ﷺ منكبيه .

٥٩٠٥ - **حدثني** عمرو بن علي حدثنا وهب بن جرير قال حدثني أبي عن قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن شعر رسول الله ﷺ فقال : كان شعر رسول الله ﷺ رجلا ، ليس بالسبط ولا الجند بين أذنيه وماتته .

[ الحديث ٥٩٠٥ - طريقه في : ٥٩٠٦ ]



٥٩٠٦ - **حديثنا** مسلم حدثنا جرير عن قتادة « عن أنس قال : كان للنبي ﷺ خنم الديدن لم أر بعده مثله ؛ وكان شعره الذي ﷺ رجلاً ، لا جمداً ولا سبطاً »

٥٩٠٧ - **حديثنا** أبو الثمان حدثنا جرير بن حازم عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : كان للنبي ﷺ خنم الديدن والقَدَمَيْنِ ، حسن الوجه ، لم أر بعده ولا قبله مثله ، وكان بسط الكفين »  
[ الحديث ٥٩٠٧ - أطرافه في : ٥٩٠٨ ، ٥٩١٠ ، ٥٩١١ ]

٥٩٠٨ ، ٥٩٠٩ - حدثني عمرو بن علي حدثنا معاذ بن هاني حدثنا حماد حدثنا قتادة « عن أنس بن مالك - أو عن رجل عن أبي هريرة - قال : كان للنبي ﷺ خنم القَدَمَيْنِ ، حسن الوجه ، لم أر بعده مثله »

٥٩١٠ - وقال هشام عن حمير عن قتادة « عن أنس : كان للنبي ﷺ شين القَدَمَيْنِ والكفين »  
٥٩١١ ، ٥٩١٢ - وقال أبو هلال حدثنا قتادة عن أنس - أو جابر بن عبد الله - « كان للنبي ﷺ خنم الكفين والقَدَمَيْنِ ، لم أر بعده شبيهه »

٥٩١٣ - **حديثنا** محمد بن الثني قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون « عن مجاهد قال : كنا عند ابن عباس رضي الله عنهما فذكروا الدجال فقال : إنه مكتوب بين عينيه كافر . وقال ابن عباس : لم أسمعه قال ذلك ولكنه قال : أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم ، وأما موسى فرجل آدم جسد على رجل آخر مخطوم بخنفة ، كأنه أنظر إليه إذ انحدر في الوادي يلي »

**قوله** ( باب الجمعد ) هو صفة الشعر ، يقال شعر جمعد بفتح الجيم وسكون المهملة وبكرها . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول حديث أنس في صفة النبي ﷺ وقد تقدم شرحه في المناقب ، والمقصود منه هنا قوله « وليس بالجمعد القلط ولا بالسبط ، أي أنه شعره كان بين الجمعدة والسبطة ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب ؛ وأن الشعر الجمعد هو الذي يتجمد كشعر السودان ، وأن السبط هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء كشعر الهنود ، والقطط - بفتح الطاء - البالغ في الجمعدة بحيث يتغلغل ، وقوله « وليس في لحيته عشرون شعرة بيقضاء » تقدم في المناقب بيان الاختلاف في تعيين العدد المذكور وعلم بتقديم هناك أن في حديث أبيه بن دهر عند الطبراني ثلاثون شعرة عدداً وسنده ضعيف ، والمعتمد ما تقدم أنه دون العشرين . الحديث الثاني حديث البراء ، **قوله** ( حدثنا مالك بن اسماعيل ) هو أبو غسان النهدي . **قوله** ( قال بعض أصحابي عن مالك ) هو ابن اسماعيل المذكور . **قوله** ( أن جمته ) بضم الجيم وتشديد الميم أي شعر رأسه إذا نزل إلى قرب المنكبين قال الجوهري في حرف الواو : والوفرة للشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمة ثم اللة إذا ألت بالمنكبين . وقد عالف هذا في حرف الجيم فقال : إذا بلغت المنكبين فهي جمّة ، واللة إذا جاوزت شحم الأذن . وتقدم نظيره في ترجمة عيسى من أحاديث الأنبياء في شرح

حديث ابن عمر . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : كلام الجوهري الثاني هو الموافق لكلام أهل اللغة . وجمع ابن بطال بين اللفظين المختلفين في الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين ، فكان إذا غفل عن قصده بلغ قريب المنكبين وإذا فسه لم يجاوز الاذنين . وجمع غيره بأن الثاني كان إذا اعتذر بقصر الاول في غير تلك الحالة وفيه بعد . ثم هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الاحاديث ، وأما هنا فاللفظان وردا في حديث واحد متحدا المخرج ، وهما من رواية أبي إسحق عن البراء ، فالاول في الجمع بينهما الحمل على المقاربة ؛ وقد وقع في حديث أنس الآتي قريبا كما وقع في حديث البراء . قوله ( انضرب قريبا من منكبيه ) في رواية شعبة المعلقة عقب هذا : شعره يبلغ شحمة أذنيه ، وقد تقدم في المناقب ان في رواية يوسف بن إسحق بن أبي إسحق ما يجمع بين الروایتين ولفظه : له شعر يبلغ شحمة أذنيه الى منكبيه ، وحاصله أن الطويل منه يصل الى المنكبين وغيره الى شحمة الاذن ، والمراد ببعض أصحابه الذي أبهمه يعقوب بن سفيان ، فإنه كذلك أخرجه عن مالك بن إسماعيل بهذا السند وفيه الزيادة . قوله ( قال شعبة : شعره يبلغ شحمة أذنيه ) كذا لا في ذكر والنسفي وغيرهما ، تابعه شعبة « شعره الخ » ، وقد وصله المؤلف رحمه الله في « باب صفة النبي ﷺ » ، من طريق شعبة عن أبي إسحق عن البراء ، وشرحه السكراني على رواية الأكثر وأشار الى أن البخاري لم يذكر شيخ شعبة قال : فيحتمل أنه أبو إسحق لأنه شيخه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في صفة عيسى بن مريم وفيه : له لمة كأحسن ما أنت راء من اللحم ، وفي صفة الدجال : وأنه جعد قطط ، وقد تقدم شرحه في احاديث الانبياء ، وغلط من استدلل بهذا الحديث على أن الدجال يدخل المدينة أو مكة ، إذ لا يلزم من كون النبي ﷺ راء في المنام بمكة أنه دخلها حقيقة ، ولو سلم أنه رأى في زمانه ﷺ بمكة فلا يلزم أن يدخلها بعد ذلك إذا خرج في آخر الزمان ، وقد استدلل على ابن صياد أنه ما هو الدجال بكونه سكن المدينة ، ومع ذلك فكان عمر وجابر يحملان على أنه هو الدجال كما سيأتي في آخر اللفظ . الحديث الرابع حديث أنس أورده من عدة طرق عن قتادة عنه ووقع في الرواية الاولى : يضرب شعره منكبيه ، وفي الثانية : كان شعره بين أذنيه وعاتقه ، والجواب عنه كالجواب في حديث البراء سواء . وقد أخرجه مسلم وأبو داود من رواية إسماعيل بن علية عن حميد عن أنس : كان شعر النبي ﷺ الى أنصاف أذنيه ، ووقع عند أبي داود وابن ماجه ومحمد الترمذي من طريق أبي الوناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : كان شعر النبي ﷺ فوق الوفرة ودون الجمة ، لفظ أبي داود ، ولفظ ابن ماجه بنحوه ، ولفظ الترمذي عكسه : فوق الجمة ودون الوفرة ، وجمع بينهما شيخنا في « شرح الترمذي » ، بأن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة الى الحمل . وتارة بالنسبة الى الكثرة والقلّة ، فقوله : فوق الجمة أي أرفع في الحمل ، وقوله : دون الجمة ، أي في القدر كذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن عرج الحديث متحد ، وإسحق في السند الاول هو ابن راهويه وحبان بفتح المهملة وتشديد المهملة وتشدّد المرحدة هو ابن هلال . قوله في رواية جرير بن حازم ( كان شعر النبي ﷺ رجلا ) بفتح الراء وكسر الجيم ، وقد تضم وتفتح ، أي فيه تكسر يسير ، يقال رجل شعره إذا مشطه فكان بين السبوطه والمهودة ، وقد فسره الراوي كذلك في بقية الحديث . ثم أورده من طريق أخرى عن جرير وهو ابن حازم أيضا زاد فيها : كان ضخم اليدين ، وفي ثالثة : كان ضخم الرأس والقديمين ، ولم يذكر ما في الروايتين الأوليتين من صفة الشعر ، وزاد : لم أر قبله ولا بعده مثله ، قال : وكان سبط الكافين ، ثم أورده من طريق معاذ ابن هاني عن حماد بسند نحوه لكن قال : عن قتادة عن أنس ، أر عن رجل عن أبي هريرة ، وهذه الزيادة لا

تأثير لها في صحة الحديث ، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس اضطرب وأتقن من معاذ بن هاني ،  
 وم حبان بن ملال وموسى بن اسماعيل كما هنا ، وكذا جرير بن حازم كما مضى ومعمر كما سيأتي حيث جزموا به عن  
 قتادة عن أنس ، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين ؛ والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب ،  
 فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه ، وفتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب ، وجرير  
 الكرماني أن يكون الحديث من مسند أبي هريرة ، وإنما وقع التردد في الراوي هل هو أنس أو رجل مبهم ثم رجح  
 كون التردد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسا خادم النبي ﷺ وهو أعرف بوصفه من غيره  
 فبعد أن يروى عن رجل عن صحابي آخر هو أقل ملازمة له منه اه ، وكلامه الأخير لا يحتمله السياق أصلا ، وإنما  
 الاحتمال البعيد ما ذكره أولا ، والحق إن التردد فيه من معاذ بن هاني . هل حدثه به حمام عن قتادة عن أنس أو  
 عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة ، وبهذا جزم أبو مسعود والحيدى والمزى وغيرهم من الحفاظ ، قوله ( وقال  
 هشام ) هو ابن يوسف ( عن معمّر عن قتادة عن أنس كان النبي ﷺ شثن الكفين والقدمين ) هذا التعليل وصله  
 الاسماعيل من طريق علي بن بحر عن هشام بن يوسف به سواء ، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان عن مهدي بن أبي  
 مهدي عن هشام بن يوسف ، وقوله « شثن » بفتح المعجمة وسكون المثناة وبكسرهما بعدها نون أى غليظ الاصابع  
 والراحة ، قال ابن بطلال : كانت كفه ﷺ مثنته لما ، غير انها مع ضخامتها كانت اينة كما تقدم في حديث أنس يعني  
 الذي مضى في المناسبات ما مسست حريرا أين من كفه ﷺ ، قال : وأما قول الاصمعي الشثن غلظ الكف مع  
 خشونة فلم يوافق على تفسيره بالخشونة ، والذي فسر به الخليل وأبو عبيد أولى ، ويؤيده قوله في الرواية الاخرى  
 « ضخم الكفين والقدمين » قال ابن بطلال : وعلى تقدير تسليم ما فسر الاصمعي به الشثن يحتمل أن يكون أنس وصف  
 حاله كفه النبي ﷺ ، فكان اذا عمل بكفه في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفه خشنا للامراض المذكور ، واذا ترك  
 ذلك رجع كفه الى أصل جلته من النعومة والله أعلم . وقال عياض : فسر أبو عبيد الشثن بالغلظ مع القصر ، وتعقب  
 بأنه ثبت في وصفه ﷺ انه كان سايل الأطراف . قلت : ويؤيده قوله في رواية أبي النعمان في الباب « كان بسط  
 الكفين » ، ووقع هنا في رواية الكشميهني « بسط الكفين » بتقديم المهمل على الموحدة ، وهو موافق لوصفها  
 بالين . قال عياض : وفي رواية المروزي « بسط أو بسط » بالاشك والتحقيق في الشثن انه الغلظ من غير قيد قصر  
 ولا خشونة ، وقد نقل ابن خالويه أن الاصمعي لما فسر الشثن بما مضى قيل له إنه ورد في صفة النبي ﷺ قال على  
 نفسه أنه لا يفسر شيئا في الحديث اه . ومجيء شثن الكفين بدل بسط الكفين أو بسط الكفين قال دال على أن  
 المراد وصف الخلة وأما من فسر ببسط المعطاء فانه وإن كان الواقع كذلك لكن ليس مرادا هنا . قوله ( وقال أبو  
 هلال أنبأنا قتادة عن أنس أو جابر كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين لم أو بعده شيئا له ) هذا التعليل وصله  
 البيهقي في « الدلائل » ووقع لنا بعلو في « فوائد الميسوي » كلاهما من طريق أبي سلة موسى بن اسماعيل التبريزي  
 حدثنا أبو هلال به ، وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسي بكسر المهمل والموحدة بصري صدوق وقد ضعفه من قبل  
 حفظه فلا تأثير له أيضا ، وقد بينت إحدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بنصرح قتادة بسماحه له من أنس ،  
 وكان المصنف أراد بسباق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأني له ولا يصدق في صحة الحديث ،  
 وخفي مراده على بعض الناس فقال : هذه الروايات الواردة في صف الكفين والقدمين لا تعان لها بالترجمة ، وجوابه

أنها كلها حديث واحد اختلفت رواته بالزيادة فيه والنقص ، والمراد منه بالاصالة صفة الشعر وما هذا ذلك فهو تبع والله أعلم . وما دل عليه الحديث من كون شعره ﷺ كان الى قرب منكبيه كان غالب أحواله ، وكان ربما طال حتى يصير ذؤابة ويتخذ منه عقانص وضافات كما أخرج أبو دارود والترمذي بسند حسن من حديث أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر ، وفي نسخة أربع ضفائر ، وفي رواية ابن ماجه « أربع غدائر بعض ضفائر » والغدائر بالغين المعجمة جمع غديرة بوزن عظيمة ، والضافات بوزنة . فالغدائر هي الذوائب والضافات هي العقانص ، لحاصل الخبر أن شعره طال حتى صار ذوائب فضفره أربع عقانص ، وهذا يحول على الحال التي يبتدع هذه بتمعهده شعره فيها وهي حالة الشغل بالسفر ونحوه والله أعلم . وقد أخرج أبو دارود والنسائي وابن ماجه وصححه من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : أنبت النبي ﷺ ولي شعر طويل فقال ذئاب ذباب ، فرجعت لجوزة ، ثم أنبت من الغد فقال اني لم أعنك ، وهذا أحسن . الحديث السابع حديث ابن عباس في ذكر ابراهيم وموسى عليهما السلام وقد تقدم شرحه في أحاديث الانبياء ، والغرض منه قوله فيه ، وأما موسى فرجل آدم - بالمد - جمده ، الحديث ، والمراد بقوله ﷺ : صاحبكم ، نفسه ﷺ

### ٦٩ - باب التلبيد

٥٩١٤ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر رضي الله عنه يقول : من خضر فليخلق ، ولا تشبهوا بالتلبيد ، وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبدا »

٥٩١٥ - **حدثني جبان بن موسى** وأحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبدا يقول : ليبيك اللهم ليبيك ، لا شريك لك ليبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك . لا يزيد على هؤلاء الكلمات »

٥٩١٦ - **حدثني اسماعيل** قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « عن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا بصرة ولم يحل أنت من محرّتك ؟ قال : إني لبذت رأسي ، ولذت هدي ، فلا أحل حتى أنحر »

**قوله** ( باب التلبيد ) هو جمع الشعر في الرأس بما يلوق بعضه ببعض كالخطمي والسمغ لتلا يتشمس ويقبل في الاحرام ، وقد تقدم بسطه في الحج . **قوله** ( سمعت عمر يقول من خضر ) بفتح المعجمة والغاء خففا ومتقلا . **قوله** ( فليخلق ولا تشبهوا بالتلبيد ) يعني في الحج ( وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبدا ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في أوائل الحج بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبدا ، كما في الرواية التي على هذه في الباب ، وأما قول عمر لحمله ابن بطال على أن المراد أن أراد الإحرام فضفر شعره ليجنه من الشعث لم يجر له أن يقصر ،

لأنه فعل ما يشبه التلييد الذي أوجب الشارع فيه الحلق ، وكان عمر يرى أن من لبد رأسه في الاحرام تعين عليه الحلق والنسك ولا يجوزته التقصير ، فشبّه من ضمّر رأسه بمن لبدّه ، فذلك أمر من ضمّر أن يحلق . ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالحلق عند الاحرام حتى لا يحتاج الى التلييد ولا الى الضفر ، أى من أراد أن يضفر أو يلبد فليحلق فهو أولى من أن يضفر أو يلبد ، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل الى الاخذ من سائر النواحي كما هي السنة ، وأما قوله تشبهوا ، حكى ابن بطال انه بفتح أوله والاصل لا تشبهوا لحذفت إحدى التاءين ، قال : ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة ، والاول أظهر . وأما قول ابن عمر فظاهره انه فهم من أبيه أنه كان يرى أن ترك التلييد أولى ، فأخبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعل ، وتقدم شرح التلييد وحكمه في كتاب الحج ، وكذا حديث ابن عمر في التلييد ، وحديث حفصة د أني لبدت رأسي وقلدت هدي ، الحديث

### ٧٠ - باب الفرق

٥٩١٧ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أعمارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسدل النبي ﷺ ناصيته ، ثم فرق بعد .

٥٩١٨ - **حديث** أبو الوليد وعبد الله بن رجاء قالا حدثنا شعبة عن الحكم من إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كأنني أنظر إلى وبهم للطيب في مفارق النبي ﷺ وهو مخرم . قال عبد الله : في مفارق النبي ﷺ ،

**قوله** ( باب الفرق ) بفتح الفاء وسكون الراء بعدما قاف ، أى فرق شعر الرأس ، وهو قسمته في المرق ودر وسط الرأس ، يقال فرق شعره فرقاً بالسكون ، وأصله من الفرق بين الشيئين ، والمفرق مكان انقسام الشعر من الجبين الى دائرة وسط الرأس ، وهو بفتح الميم وبكسرها ، وكذلك الراء نكسر وفتح . ذكر فيه حديثين : الاول **قوله** ( عن ابن عباس ) كذا وصله إبراهيم بن سعد ويونس ، وقد تقدم في الهجرة وغيرها ، واختلف على معمر في وصله وإرساله ، قال عبد الرزاق في مصنفه : أنبأنا معمر عن الزهري عن عبيد الله لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فذكره مرسل ، وكذا أرسله مالك حيث أخرجه في «الموطأ» ، عن زياد بن سعد عن الزهري ولم يذكر من فوجه . **قوله** ( كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ) في رواية معمر : وكان إذا شك في أمر لم يؤمر فيه بشيء صنع ما يصنع أهل الكتاب . **قوله** ( وكان أهل الكتاب يسدلون أعمارهم ) بسكون السين وكسر الدال المهملتين أى يرسلونها . **قوله** ( وكان المشركون يفرقون ) هو بسكون الفاء وضم الراء وقد شددها بعضهم عياض قال : والتخفيف أشهر ، وكذا في قوله : ثم فرق ، الأشهر فيه التخفيف ، وكان السر في ذلك أن أهل الاوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب ، ولأن أهل الكتاب يتمسكون بشريعة في الجملة فكان يحب موافقتهم ليتألفهم ولو أدت موافقتهم الى مخافة أهل الاوثان ، فلما أسلم أهل الاوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على

كفرهم بمخالفة أهل الكتاب . قوله ( ثم فرق بعد ) في رواية معمر ثم أمر بالفرق ففرق ، وكان الفرق آخر الأمرين ، وما يشبه الفرق السدل صبح الشعر وتركه كما تقدم ، ومنها صوم عاشوراء ، ثم أمر بنوع مخالفة لهم فيه بصوم يوم قبله أو بعده ، ومنها استقبال القبلة ، ومخالفتهم في مخالطة الحائض حتى قال : اصنعوا كل شيء إلا الجماع ، فقالوا : ما يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض ، وهذا الذي استقر عليه الأمر . ومنها ما يظهر لي انتهى عن صوم يوم السبت ، وقد جاء ذلك من طرق متعددة في النسائي وغيره ، وصرح أبو داود بأنه منسوخ وناسخ حديث أم سلمة ، أنه ﷺ كان يصوم يوم السبت والأحد يتحرى ذلك ويقول انهما يوما عيد الكفار وأنا أحب أن أخالفهم ، وفي لفظ د مامات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صيامه السبت والأحد ، أخرجه أحمد والنسائي ، وأشار بقوله : يوما عيد ، إلى أن يوم السبت عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام مخالفتهم بصيامها ، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراد السبت وكذا الأحد ليس جيدا بل الأولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه ، وأما السبت والأحد فالأولى أن يصاما معا وفرادي أمثالا أممهم الأمر بمخالفة أهل الكتاب ، قال عياض : سدل الشعر إرساله ، يقال سدل شعره وأسدله إذا أرسله ولم يضم جوانبه ، وكذا الشوب ، والفرق تفريق الشعر بمضه من بعض وكشفه عن الجبين ، قال والفرق سنة لأنه الذي استقر عليه الحال . والذي يظهر أن ذلك وقع بوحى ، لقول الراوى في أول الحديث إنه كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، فالظاهر أنه فرق بأمر من الله حتى ادعى بعضهم فيه النسخ ومنع السدل واتخاذ الناصية . وحكى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وتعبه القرطبي بأن الظاهر أن الذي كان ﷺ يفعله إنما هو لاجل استئلافهم ، فلما لم ينجح فيهم أحب مخالفتهم فكانت مستحبة لأوجبه عليه . وقول الراوى : فيما لم يؤمر فيه بشيء ، أى لم يطلب منه والطلب يشمل الوجوب والتندب وأما توم النسخ في هذا فليس بشيء . لامكان الجمع ، بل يحتمل أن لا يكون الموافقة مخالفة حكما شرعيا إلا من جهة المصلحة ، قال : ولو كان السدل منسوخا لصار إليه الصحابة أو أكثرهم ، والمقول عنهم أن منهم من كان يفرق ومنهم من كان يسدل ولم يجب بعضهم على بعض ، وقد صح أنه كانت له ﷺ لمة ، فإن افرقت فرقها والاتركها ، فالصحيح أن الفرق مستحب لا واجب ، وهو قول مالك والجمهور . قلت : وقد جزم الحازمي بأن السدل ليس بالفرق ، واستدل برواية معمر التي أشرت إليها قبل وهو ظاهر . وقال النووي : الصحيح جواز السدل والفرق . قال : واختلفوا في معنى قوله : يجب موافقة أهل الكتاب ، فقيل للاستئلاف كما تقدم ، وقيل المراد أنه كان مأمورا باتباع شرائعهم فيما لم يوح إليه بشيء . وما علم أنهم لم يبدلوه ، واستدل به بعضهم على أن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يرد في شريعتنا ما يخالفه ، وعكس بعضهم فاستدل به على أنه ليس بشرع لنا لأنه لو كان كذلك لم يقل : يجب ، بل كان يتحتم الاتباع . والحق أن لا دلائل في هذا على المسألة ، لأن القائل به بقصره على ما ورد في شريعتنا أنه شرع لهم لا ما يؤخذ عنهم إذ لا وثوق بنقلهم ، والذي جزم به القرطبي أنه كان يوافقهم لمصلحة التأليف محتمل ، ويحتمل أيضا - وهو أقرب - أن الحالة التي تدور بين الأمرين لا ثالث لهما إذا لم ينزل على النبي ﷺ شيء . كن يعمل فيه بموافقة أهل الكتاب لأنهم أصحاب شرع بخلاف عبدة الاوثان فانهم ليسوا على شريعة ، فلما أسلم المشركون انحصرت المخالفة في أهل الكتاب فأمر بمخالفتهم . وقد جمعت المسائل التي وردت الأحاديث فيها بمخالفة

أهل الكتاب فزادت على الثلاثين حكما ، وقد أودعنا كتابي الذي سميت به « القول الثابت في الصوم يوم السبت » ، ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث « كان يحب موافقة أهل الكتاب » ، وقوله « ثم فرق » ، بعد نسخ حكم تلك الموافقة كما قررت به الله الحمد ، ويؤخذ منه ان شرع من قبلنا شرع لما لم يرد ناسخ . الحديث الثالث حديث عائشة قالت « كُنَّا نُنْظِرُ إِلَى رِيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْحَجِّ ، وَقَوْلُهُ « عَبْدُ اللَّهِ ، هُوَ ابْنُ رَجَاءِ الَّذِي أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْهُ مَقْرُونًا بِأَبِي الْوَلِيدِ وَهُوَ الطَّيِّبُ الْمَسِيُّ ، وَأَرَادَ أَنْ أَبَا الْوَلِيدِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فَقَالَ « مَفَارِقُ » ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ فَقَالَ « مُفَرَّقٌ » ، وَقَدْ وَافَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ آدَمَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الطَّهَّارَةِ وَعُمَدُ بْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَحُمَادٍ وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ كُلُّهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ ، وَوَأَفَقَ أَبَا الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَزْدَرُ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالْأَعْمَشُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، وَكَانَ الْجَمْعُ وَقَعَ بِإِعْتِبَارِ تَعَدُّدِ انْقِسَامِ الشَّعْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## ٧١ - بَابُ الْقَدَوَائِبِ

٥٩١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَنَبَةَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ لَيْلَةٍ عِنْدَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ خَالَتِي ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا ، قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ عَنْ بَيْسَارِهِ ، قَالَ فَأَخَذَ بِذَوَابِتِي فَجَمَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ . حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ بِهَذَا وَقَالَ : بِذَوَابِتِي أَوْ بِرَأْسِي »

قوله ( باب القدوائب ) جمع قذابة ، والاصل ذائب فابدلت الهمزة واوا ، والقذابة ما يتبدل من شعر الرأس . ذكر فيه حديث ابن عباس في صلته خلف النبي ﷺ بالليل ، وقد مضى شرحه في الصلاة ، والفرض منه هنا قوله « فأخذ بذوابتي » ، فإن فيه تقريره ﷺ على اتخاذ القذابة ، وفيه دفع لرواية من نكر القزع بالقذابة كما سأذكره في الباب الذي يليه . وأورد الحديث من رواية الفضل بن عنبسة عن هشيم ، ثم أرفدها بروايته عاليا عن قتيبة بن هشيم ، وإنما أوردته نازلا من أجل تصريح هشيم فيها بالإخبار ، ثم أرفده بروايته عاليا أيضا عن عمرو بن محمد الناقد عن هشيم مصرحا أيضا ، وكأنه استظهر بذلك لأن الفضل بن عنبسة مقالا لكنه غير قاض ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع

## ٧٢ - بَابُ الْقَرَعِ

٥٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْصَلٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى هُنَ الْقَرَعَ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، قُلْتُ وَمَا الْقَرَعُ ؟ فَأَشَارَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَنْ إِذَا هَلَى الْأَعْيُنُ وَرَكَ هَاهُنَا كَعَمْرَةٍ

وما هنا وما هنا، فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وجانب رأسه. قيل لعبيد الله، فالجارية والفلان؟ قال: لا أدري، هكذا قال «الصبي». قال عبيد الله: وعادته فقال: أما القصة والفلان والفلان فلا بأس بهما، ولكن القزع أن يترك ناصيته شعر وليس في رأسه غيره. وكذلك شق رأسه هذا وهذا.

[المحدث ٥٩٢٠ - طرفة ف: ٥٩٢١]

٥٩٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك حدثنا

عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن القزع.

**قوله** (باب القزع) بفتح القاف والواو ثم المملة جمع فوعة وهي القطعة من السحاب، وسمى شعر الرأس إذا حلق بعضه وترك بعضه قزعا تشبيها بالسحاب المتفرق. **قوله** (حدثنا محمد بن سلام، وعظمت بكون المعجمة هو ابن يزيد. **قوله** (أخبرني عبيد الله بن حفص) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو العمري المشهور، نسبه ابن جريج في هذه الرواية إلى جده. وقد أخرجه أبو قرة في السنن، عن ابن جريج وأبو عوانة من طريقه فقال: عن عبيد الله بن عمر بن حفص، وعبيد الله بن عمر وشيخه هنا عمر بن نافع والراوي عنه هو ابن جريج أقران متقاربون في السنن والقراء والوفاء، واشترك الثلاثة في الرواية عن نافع، فقد بول ابن جريج في هذا الإسناد درجتين، وفيه دلالة على قوة تدليس، وقد وافق غلظ بن يزيد على هذه الرواية أبو قرة مرسى بن طارق في السنن، عن ابن جريج وأخرجه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق هشام بن سليمان عن ابن جريج، وكذلك قال حجاج بن محمد عن ابن جريج، وأخرجه النسائي والاسماعيلي وأبو عوانة وأبو نعيم في المستخرج، من طريقه، لكن سقط ذكر عمر بن نافع من رواية النسائي ومن رواية لأبي عوانة أيضا، وقد صرح الدارقطني في العلل، بأن حجاج بن محمد وافق غلظ بن يزيد على ذكر عمر بن نافع وأخرجه النسائي من رواية سفيان الثوري على الاختلاف عليه في إسقاط عمر بن نافع وإثباته وقال لإثباته أولى بالصواب وأخرجه الترمذي من رواية حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع لم يذكر عمر بن نافع وهو مقلوب. وإنما هو عند حماد بن زيد عن عبد الرحمن السراج عن نافع أخرجه مسلم، وقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم من طرق متعددة عن عبيد الله بن عمر بإثبات عمر بن نافع، وراه سفيان ابن عيينة ومعتز بن سليمان ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه، وكأنهم سلكوا الجادة لأن عبيد الله ابن عمر معروف بالرواية عن نافع مكثر عنه، أو العمدة على من زاد عمر بن نافع بينهما لأنهم حفاظ ولا سيما فيهم من سمع عن نافع نفسه كابن جريج والله أعلم. **قوله** (سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن القزع) في رواية مسلم أن رسول الله ﷺ نهى عن القزع. **قوله** (قال عبيد الله قلت وما القزع)؟ هو موصول بالإسناد المذكور، وظاهره أن المسئول هو عمر بن نافع لكن بين مسلم أن عبيد الله إنما سأل ناعما، وذلك أنه أخرجه من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر. أخبرني عمر بن نافع عن أبيه، فذكر الحديث قال: قلت لنافع وما القزع؟ فذكر الجراب وأشار لنا عبيد الله قال إذا حلق الصبي ترك من شعره وهذا وهذا فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وجانب رأسه.



المجيب بقوله « قال اذا حلق ، هو نافع وهو ظاهر سياق مسلم من طريق يحيى القطان المذكورة لفظه » قال يخلق بعض رأس الصبي ويترك بعضا . قوله ( قيل لعبيد الله ) لم أفق على تسمية القائل ، ويحتمل أن يكون هو ابن جرير أجابهم عنه . قوله ( قالجارية والغلام ) كأن السائل فهم التخصيص بالصبي الصغير فسأل عن الجارية الاثني وعن الغلام والمراد به قالبا المراهق . قوله ( قال عبيد الله وطارده ) هو موصول بالاسند المذكور ، كأن جيد الله لا أجاب السائل بقوله لا أدري أعاد سؤال شيخه عنه ، وهذا يفسر بأنه حدث عنه به في حال حياته ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر قال وجعل التفسير من قول عبيد الله بن عمر ثم أخرجه من طريق عثمان النطفاني وروح بن القاسم كلاهما عن عمر بن نافع قال « وألحقا التفسير في الحديث » يعني أدرجه ولم يسق مسلم لفظه ، وقد أخرجه أحمد عن عثمان النطفاني ولفظه « نهى عن القروح ، والقروح أن يخلق ، فذكر التفسير منبرجا ، وأخرجه أبو داود عن أحمد . وأما رواية روح بن القاسم فأخرجها مسلم وأبو نعيم في « المستخرج » وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن السراج عن نافع ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه لحذف التفسير ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق معمر عن أيوب عن نافع ولم يسق لفظه ، وهو عند عبد الرزاق في مصنفه عن معمر ، وأخرجه أبو داود والنسائي وفي سياقه ما يدل على مستند من رفع تفسير القروح ولفظه « ان النبي ﷺ رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك فقال : احلقوا كله أو ذروا كله . قال النووي : الأصح أن القروح ما فسر به نافع وهو حلق بعض رأس الصبي مطلقا ، ومنهم من قال : هو حلق مواضع متفرقة منه ، والصحيح الاول لأنه تفسير الراوي وهو غير عاقل لظاهر فوجب العمل به . قلت : الا أن تخصيصه بالصبي ليس قيدا ، قال النووي أجمعوا على كراهيته اذا كان في مواضع متفرقة الا للدواة أو نحوها وهي كراهة تنزيه ولا فرق بين الرجل والمرأة ، وكرهه مالك في الجارية والغلام ؛ وقيل في رواية لحم لا بأس به في القصة والقفا للغلام والجارية ، قال : ومنهبتنا كراهته مطلقا . قلت : حجته ظاهرة لأنه تفسير الراوي ، واختلف في علة النهي فقيل : لكونه يسهو الخلقة ، وقيل لأنه ذى الشيطان ، وقيل لأنه ذى اليهود ، وقد جاء هذا في رواية لابن داود . قوله ( أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما ) القصة بضم القاف ثم المهملة والمراد بها هنا شعر الصدغين والمراد بالقفا شعر القفا ، والحاصل منه أن القروح مخصوص بشعر الرأس وليس شعر الصدغين والقفا من الرأس . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال « لا بأس بالقصة ، وسنده صحيح ، وقد أطلق القصة على الشعر المجتمع الذي يوضع على الأذن من غير أن يوصل شعر الرأس ، وليس هو المراد هنا ، وسيأتي الكلام عليه في باب الموصولة » ، وأما ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ عن القروح » ، وهو أن يخلق رأس الصبي ويتخذ له ذؤابة ، فأحرف الخدي فسر القروح بذلك ، فقد أخرج أبو داود عقب هذا من حديث أنس « كانت لي ذؤابة فقالت أمي : لا أجبرها ، فإن رسول الله ﷺ كان يمدحها ويأخذ بها » وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه أنه « أتى النبي ﷺ فوضع يده على ذؤابته وسمت عليه ودعا له . ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال « قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لمع الغلمان له ذؤابتان » ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجائر اتخاذها ما يفرد من الشعر فيرسل ويجمع ما عداها بالضمير وغيره والتي تمنع أن يخلق الرأس كله ويترك ما في وسطه فيتخذ ذؤابة ، وقد صرح الخطابي

بأن هذا ما يدخل في معنى القوم . والله أعلم

### ٧٣ - باب تطيب المرأة زوجها يديها

٥٩٢٢ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن

أبيه عن عائشة قالت : طيبتُ للنبي ﷺ يدي لحرمه ، وطيبته يني قبل أن يفيض ،

**قوله** ( باب تطيب المرأة زوجها يديها ) كأن فقه هذه الترجمة من جهة الإشارة الى الحديث الواو في الفرق بين طيب الرجل والمرأة ، وأن طيب الرجل ما ظهر ريحه ونفى لونه والمرأة بالعكس ، فلو كان ذلك ثابتاً لامتنع المرأة من تطيب زوجها بطيبه لما يعلق يديها وبدنها منه حالة تطيبها له ، وكان يكفيه أن يطيب نفسه ، فاستدل المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة ، وقد تقدم مشروحاً في الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذي وصححه الحاكم من حديث عمران بن حصين وله شاهد عن أبي موسى الأشعري عند الطبراني في الأوسط ، ووجه التفرقة أن المرأة مأمورة بالاستئثار حالة بروزها من منزلها ، والطيب الذي له رائحة لو شمع لها لكانت فيه زيادة في الفتنة بها ، وإذا كان الخبر ثابتاً فالجمع بينه وبين حديث الباب أن لها مندوحة أن تغسل أثره إذا أرادت الخروج ، لأن منعها خاص بحالة الخروج والله أعلم . وألقى بعض العلماء بذلك لبسها النعل الصرامة وغير ذلك مما بلغت النظر إليها . وأحمد بن محمد شيخ البخاري فيه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . **قوله** ( طيبته يدي لحرمه ، وطيبته يني يني قبل أن يفيض ) سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عنها أنها طيبته بذريعة

### ٧٤ - باب الطيب في الرأس والحية

٥٩٢٣ - **حدثني** إسحاق بن نصر حدثنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد

الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كنتُ أطيبُ للنبي ﷺ بأطيب ما يجد ، حتى أجده ويبص الطيب في رأسه وحيته ،

**قوله** ( باب الطيب في الرأس والحية ) إن كان باب بالتنوين فيكون ظاهر الترجمة المحصر في ذلك ، وإن كان بالاضافة فالتقدير باب حكم الطيب أو مشروعية الطيب . **قوله** ( حدثني إسحاق بن نصر ) هو ابن إبراهيم بن نصر نسباً الى جده ، وإسرائيل هو ابن يونس ، وأبو إسحاق هو السبيعي . **قوله** ( بأطيب ما أجده ) يؤيد ما ذكرته في الباب الذي قبله ، ولعله أشار بالترجمة الى الحديث المذكور في التفرقة بين طيب الرجال والنساء ، وقال ابن بطال : يؤخذ منه أن طيب الرجال لا يحمل في الوجه بخلاف طيب النساء ، لأنهن يطيبن وجوههن ويترين بذلك بخلاف الرجال ، فإن تطيب الرجل في وجهه لا يشرع لمنعه من التشمه بالنساء .


### ٧٥ - باب المقتطاع

٥٩٢٤ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سمل بن سعيد أن رجلاً

اطلع من جحر في دار النبي ﷺ - والنبي ﷺ يحك رأسه بالمدري - فقال : لو علمت أنك تنظر لطعت بها في عينك ، إنما جمل الإذن من قبل الأبصار »

[ الحديث ٥٩٢٤ - طراه في : ٦٢٤١ ، ٦٩٠١ ]

**قوله** ( باب الامتشاط ) هو اقعاع من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط ، وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا محب النبي ﷺ كما محبه أبو هريرة أربع سنين قال : « هنا رسول الله ﷺ أن يشط أحدا ناكل يوم ، ولأصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل » أن النبي ﷺ كان ينهي عن التزجل إلا غيا ، وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : « أن رسول الله ﷺ رأى رجلا ثائر الرأس واللحية فأشار إليه باصلاح رأسه ولحيته ، وهو مرسل صحيح السند ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي بسند حسن ، وسأذكر طرق الجمع بين مختلفي هذه الأخبار في « باب الرجل » . **قوله** ( عن سهل بن سعد ) في رواية الليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد أخبره ، وسيأتي في الديات . **قوله** ( أن رجلا ) قيل هو الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ، وقيل سعد غير منسوب ، وسأوضح ذلك في كتاب الديات ان شاء الله تعالى . **وقوله** « اطلع » بتشديد الطاء ، والجهر بضم الجيم وسكون المهملة ، والمدري بكسر الميم وسكون المهملة هو د تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها الى بعض وهو يشبه المسلة يقال مدت المرأة صرحت شعرها ، وقيل مشطه أسنان بسيرة ، وقال الأصمعي وأبو عبيد هو المشط ، وقال الجوهري أصل المدري القرن وكذلك المدواة ، وقيل هو عود أو حديدة كالخلال لها رأس معد ، وقيل خشبة على شكل شيء من أسنان المشط ولها ساعد جرت عادة الكبير أن يحك بها ما لا تصل اليه يده من جسده ، ويسرح بها الشعر الملبد من لا يحضره المشط ، وقد ورد في حديث أم أئمة ما يدل على أن المدري غير المشط أخرجه الخطيب في الكفاية عنها قالت : خمس لم يكن النبي ﷺ يدعهن في سفر ولا حضر : المرأة والمكحلة والمشط والمدري والسواك ، وفي إسناده أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف . وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف أيضا . وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من وجه آخر عن عائشة أفوى من هذا لمكن فيه قارورة دهن بدل المدري ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من وجه آخر عن عائشة كان لا يفارق رسول الله ﷺ سواكه ومشطه ، وكان ينظر في المرأة اذا سرح لحيته « وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف وله شاهد من مرسل خالد بن معدان أخرجه ابن سعد ، وقرأت بخط الحافظ اليعمرى عن علماء الحجاز : المدري تطلق على نوعين أحدهما صغير يتخذ من آبنوس أو عاج أو حديد يكون طول المسلة يتخذ الفرق الشعر فقط وهو مستدير الرأس على هيئة نصل السيف بقبضة وهذه صفته :  ثانيهما كبير وهو عود مخروط من

آبنوس أو غيره وفي رأسه قطعة منجوتة في قدر الكف ولها مثل الأصابع أولاهن معوجة مثل حلقة الإبهام المستعمل للتسريح ويحك الرأس والجسد وهذه صفته :  اه ملخصا . **قوله** ( تنتظر ) كذا لم وفكشتم في نظروهم أولى ، والآخرى بمعناها ، وللإسماعيلي لو علمت أنك اطلع على « وقوله » من قبل ، بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة ، والأبصار بفتح أوله جمع بصر وبكسره مصدر أبصر ، وفي رواية الإسماعيلي من أجل

البصر ، بفتحين أى الرؤية

## ٧٦ - باب ترجيل الحائض زوجها

٥٩٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض »

« حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة .. منه

**قوله** ( باب ترجيل الحائض زوجها ) أى تريحها شعره ، ذكر فيه حديث مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة فرقيهما كلامهما عن عروة عن عائشة ، وقد تقدم في الطهارة عن عبد الله بن يوسف الذى أخرجه عنه هنا عن مالك عن الزهرى فقط ، والحديث في الموطأ هكذا مفردا عند أكثر الرواة ، ورواه خالد بن مخلد وابن وهب ومعن ابن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعا عن عروة أخرجهما الدارقطنى في « الموطآت » . **قوله** ( كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض ) كذا عند جميع الرواة عن مالك ، ورواه أبو حذافة عنه عن هشام بلفظه أنها كانت تغسل رأس رسول الله ﷺ وهو يجاور في المسجد وهي حائض يخرجها إليها ، أخرجه الدارقطنى أيضا

## ٧٧ - باب الترجيل ، ولتين فيه

٥٩٢٦ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أشعث بن سلمة عن أبيه عن مسروق « عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يصحبه التيمم ما استطاع في رجليه ووضعوه »

**قوله** ( باب الترجيل والتيمم فيه ) ذكر فيه حديث عائشة « كان يصحبه التيمم في تنعله ورجله » وقد تقدم شرحه في الطهارة ، والتيمم في الترجيل أن يبدأ بالجانب الأيمن وأن يفعله باليمنى ، قال ابن بطال : الترجيل تريح شعر الرأس واللحية وذمته ، وهو من النظافة وقد ندب الشرح إليها ، وقال الله تعالى ﴿ خذوا زينةكم عند كل مسجد ﴾ وأما حديث النهى عن الترجيل إلا غبا يعنى الحديث الذى أشرف إليه قريبا فالمراد به ترك المبالغة في الترفه وقد روى أبو أمامة بن ثعلبة رفعه « البذاذة من الإيمان » اهـ . وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود ، والبذاذة بموحدة ومعجمتين وثأثة الهيئة ، والمراد بها هنا ترك الترفه والتنطع في اللباس والتواضع فيه مع القعدة لا بسبب جمود نسمة الله تعالى . وأخرج الفسافى من طريق عبد الله بن بريدة « أن رجلا من الصحابة يقال له عبيد قال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كثير من الأرقاء ، قال ابن بريدة الأرقاء الرجل . قلت : الأرقاء بكسر الهمزة وبفاء وآخره هاء التثنية والراحة ، ومنه الرقة بفتحين وفيه في الحديث بالكثير إشارة إلى أن الوسط المعتدل منه لا يثب ، وبذلك يجمع بين الأخبار . وقد أخرج أبو داود بسند حسن عن أبي هريرة رفعه « من كان له شعر فليكرمه ، وله شاهد من حديث عائشة في « الفيلانيات » وسنده حسن أيضا

## ٧٨ - باب ما يذكر في المنك

٥٩٢٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، إِلَّا لِلصَّوْمِ قَانَهُ لِي وَأَنَا أُجْزَى بِهِ. وَتَلَوْتُ فَمِ لِلصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ.

قوله (باب ما يذكر في المسك) قد تقدم التحريف به في كتاب الذبائح حيث ترجم له باب المسك، وأورد هنا حديث أبي هريرة رفعه ذلك عمل ابن آدم له إلا الصوم، الحديث من أجل قوله أطيب عند الله من ريح المسك، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، وقوله هنا قانه لي وأنا أجزي به، ظاهر سياقه أنه من كلام النبي ﷺ، وليس كذلك وإنما هو من كلام الله عز وجل، وهو من رواية النبي ﷺ عن ربه عز وجل، كذلك أخرجه المصنف في التوحيد من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال يرويه عن ربكم عز وجل، قال: لكل عمل كفارة فالصوم لي وأنا أجزي به، الحديث. وأخرجه الشيخان من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: كل عمل ابن آدم بضائع الحسنه بمشر أمثاله إلى سبعمائة ضعف، قال الله عز وجل: إلا الصوم قانه لي وأنا أجزي به، ولمسلم من طريق ضراب بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعد قالا: قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل يقول: إن الصوم لي وأنا أجزي به، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الصيام مع الإشارة إلى ما بينت هنا، وذكرت أقوال العلماء في معنى اضافته سبحانه وتعالى الصيام إليه بقوله قانه لي، ونقلت عن أبي الخير الطالقاني أنه أجاب عنه باجوبة كثيرة نحو الحسنين، وانني لم أقف عليه، وقد يسر الله تعالى الوقوف على كلامه، وتنبهت ما ذكره متأملا فلم أجد فيه زيادة على الاجوبة العشرة التي حررتها هناك إلا إشارات صوفية وأشياء تكررت معنى وإن تغايرت لفظا وغالبا يمكن ردها إلى ما ذكرته، فمن ذلك قوله لانه عبادة خالية عن السعي، وإنما هي ترك محض. وقوله: يقول هو لي فلا يشغلك ما هو لك عما هو لي. وقوله: من شغله ما لي عني أضررت منه وإلا كنت له عوضا عن الكل. وقوله لا يقطعك ما لي عني. وقوله لا يشغلك الملك عن الملك. وقوله فلا تطلب شهري. وقوله فلا يفسد ما لي عليك بك. وقوله فاشكرني على أن جعلتك محلا لقيام بما هو لي. وقوله فلا تجعل لنفسك فيه حكما. وقوله فمن ضيع حرمة ما لي ضيعت حرمة ما له لان فيه جبر الفرائض والحدود. وقوله فمن أداه بما لي وهو نفسه صح البيع. وقوله فكن بحيث تصاح أن تؤدي ما لي. وقوله أضافه إلى نفسه لأن به يتذكر العبد نعمة الله عليه في الشبع. وقوله لأن فيه تقديم رضا الله على هوى النفس. وقوله لأن فيه التمييز بين الصائم المطيع وبين الآكل العاصي. وقوله لانه كان محل نزول القرآن. وقوله لان ابتداءه على المشاهدة والانتباه على المشاهدة الحديث. صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وقوله لانه فيه رياضة النفس بترك المألوفات. وقوله لأن فيه حفظ الجوارح عن المخالفات. وقوله لأن فيه قطع الشهوات. وقوله لأن فيه غفلة النفس بترك محبوباتها وفي غفلة النفس موافقة الحق. وقوله لأن فيه فرحة اللقاء. وقوله لأن فيه شهادة الأمر به. وقوله لأن فيه جمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه. وقوله معناه الصائم لي لان الصوم صفة الصائم وقوله معنى الاضافة الإشارة إلى الحماية مثلا يطعم الشيطان في إفساده. وقوله لانه عبادة استوى فيها الحر والعبد والذكر والانثى. وهذا عنوان ما ذكره مع إسهاب في العبارة، فلم أستوعب ذلك لانه ليس لي شرط في هذا

الكتاب ، وإنما كنت أجد النفس متشوقة الى الوقوف على تلك الاجوبة ، وغالب من نقل عنه من شيوخنا لا يسوقها وإنما يقتصر على أن الطالقاني أجاب عنه بنحو من خمسين أو ستين جواباً ولا يذكر منه شيئاً ، فلا أدري أتركوه إعراضاً أو مللاً ، أو اكتفى الذي وقف عليه أولاً بالإشارة ولم يقف عليه من جاء من بعده ، والله أعلم

### ٧٩ - باب ما يستحب من الطيب

٥٩٢٨ - **حدثنا** موسى **حدثنا** وهب **حدثنا** هشام **عن** عثمان **بن** عروة **عن** أبيه **عن** عائشة **رضي** الله

عنها **قالت** : كنت **أطيب** النبي **ﷺ** **عند** إحرامه **بأطيب** ما **أجد** »

**قوله** ( باب ما يستحب من الطيب ) كأنه يشير الى أنه يتدب استعمال أطيب ما يوجد من الطيب ، ولا يعدل الى الأدنى مع وجود الأعلى ، ويحتمل أن يشير الى التفرقة بين الرجال والنساء في التطيب كما تقدمت الإشارة اليه قريباً . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وهيب هو ابن خالد وهشام هو ابن عروة ، **قوله** ( عن عثمان بن عروة ) هكذا أدخل هشام بينه وبين أبيه عروة في هذا الحديث أخاه عثمان ، وذكر الهيثمي عن سفيان بن عيينة أن عثمان قال له : ما يروي هشام هذا الحديث إلا عني اه . وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أن الهيثمي وداود المطار وأبا أسامة وافقوا وهيب بن خالد عن هشام في ذكر عثمان ، وأن أيوب وابن المبارك وابن نمير وغيرهم روه عن هشام عن أبيه بدون ذكر عثمان . قلت : ورواية الهيثمي عند النسائي والدارمي ، ورواية داود المطار عند أبي عوانة . ورواية أبي أسامة وصلها مسلم . ورواية أيوب عند النسائي . وذكر الدارقطني أنه إبراهيم بن طهمان وابن إسحق وحماد بن سلمة في آخرين روه أيضاً عن هشام بدون ذكر عثمان ، قال : ورواه ابن عيينة عن هشام عن عثمان قال : ثم لقيت عثمان لحدثني به وقال لي : لم يروه هشام إلا عني . قال الدارقطني : لم يسمعه هشام عن أبيه وإنما سمعه من أخيه عن أبيه ، وأخرج الاسماعيل عن سفيان قال : لا أعلم عند عثمان إلا هذا الحديث اه . وقد أورد له أحمد في مسنده حديثاً آخر في فضل الصف الأول وصحبه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** ( عند إحرامه بأطيب ما أجد ) في رواية أبي أسامة بأطيب ما أجد عليه قبل أن يحرم ثم يحرم ، وفي رواية أحمد عن ابن عيينة **حدثنا** عثمان أنه سمع أباه يقول : سألت عائشة بأي شيء طيب النبي **ﷺ** ؟ قالت : بأطيب الطيب ، وكذا أخرجه مسلم ، وله من طريق عروة عن عائشة **لحرمة** حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت ، ومن طريق الأسود عن عائشة **وكان** إذا أراد أن يحرم بتطيب بأطيب ما يجد ، وله من وجه آخر عن الأسود **هنا** **وكان** أنظر الى ويص المسك في مفرق رسول الله **ﷺ** وهو محرم ، ومن طريق القاسم عن عائشة **كنت** أطيب رسول الله **ﷺ** قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بطيب فيه مسك ، وقد تقدم بسط هذا الموضع والبحث في أحكامه في كتاب الحج ، والخرض منه هنا أن المراد بأطيب الطيب المسك ، وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفته قال **المسك** **أطيب** الطيب ، وهو عند مسلم أيضاً

### ٨٠ - باب ما لم يرّد الطيب

٥٩٢٩ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عزرة **بن** ثابت **الأنصاري** **قال** **حدثني** **عائشة** **بجهد** الله **عن** أنس

رضى الله عنه أنه كان لا يردُّ الطيبَ ، وزعم أن النبي ﷺ كان لا يردُّ الطيبَ ،

**قوله** ( باب من لم يرد الطيب ) كأنه أشار إلى أن النهي عن رده ليس على التحريم ، وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث الباب وغيره . **قوله** ( عذرة ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها راء ابن ثابت أي ابن أبي زيد عمرو بن أخطب ، لجدته محبة . **قوله** ( وزعم ) هو من إطلاق الزعم على القول . **قوله** ( كان لا يرد الطيب ) أخرجه البزار من وجه آخر عن أنس بلفظ : ما عرض على النبي ﷺ طيب قط فرده ، وسنده حسن . وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عذرة بسند حديث الباب نحوه زاد : وقال : إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يردّه ، وهذه الزيادة لم يصرح برفعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأخرج عن أبي هريرة رفعه : من عرض عليه طيب فلا يردّه ، فانه طيب الريح خفيف المحمل ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن وقع عنده : ويحان ، بدل طيب ، والريحان كل بقلة لها رائحة طيبة ، قال المنذرى : ويحتمل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب يعنى مشتقا من الرائحة . قلت : مخرج الحديث واحد ، والذين روه بلفظ الطيب أكثر هددا وأحفظ فروايتهم أولى ، وكان من رواه بلفظ ريحان أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع ، لكن اللفظ غير واف بالمقصود ، والحديث شاعدا عن ابن عباس أخرجه الطبراني بلفظ : من عرض عليه الطيب فليصب منه ، ثم أخرج الترمذى من مرسل أبي عثمان النهدي : إذا أعطى أحدكم الريحان فلا يردّه فانه خرج من الجنة ، قال ابن العربي إنما كان لا يرد الطيب لمحبته فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره لأنه يناجى من لا يناجى ، وأما نهي عن رد الطيب فهو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه ، لأنه مردود بأصل الشرع

### ٨١ - باب الذريعة

٥٩٣٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة - أو محمد عنه - عن ابن جريج أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران : عن عائشة قالت : طيب رسول الله ﷺ بيدي بذريعة في حبّ الوَدَاع للحل والإحرام .

**قوله** ( باب الذريعة ) بمعجمة وراء بن بوزن عظيمة ، وهي نوع من الطيب مركب ، قال الداودي يجمع مفرداته ثم نسحق وتنخل ثم تذر في الشعر والطلوق فلذلك سميت ذريعة ، كذا قال ، وعلى هذا فكل طيب مركب ذريعة ، لكن الذريعة نوع من الطيب مخصوص بعرفه أهل الحجاز وغيرهم ، وجزم غير واحد منهم الذوى بأهـ فتات قصب طيب يجاء به من الهند . **قوله** ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة أو محمد عنه ) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما عثمان فهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة منها في أواخر الحج ، وفي النكاح ، وأخرج عنه في الإيمان والذوق كما سيأتى حديثا آخر بمثل هذا اللفظ . **قوله** ( أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة ) أي ابن الزبير وهو مدني ثقة قليل الحديث ما له في البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره ابن حبان في أنباغ التابعين من الثقات . **قوله** ( سمع عروة هو جده ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** ( بذريعة ) كأن الذريعة كان فيها مسك بدليل الرواية الماضية . **قوله** ( الحل والإحرام ) كذا وقع مختصرا هنا وهكذا مسلم ، وأخرجه





فلو احتاجت الى ذلك للمداواة مثلاً جاز . **قوله** ( المفسرات خلق الله ) هي صفة لازمة لمن يصنع الوشم والنقش والفلج وكذا الوصل على إحدى الروايات . **قوله** ( ما لي لا آمن ) كذا هنا باختصار ، ويأتي بعد باب عن إسحق ابن إبراهيم عن جرير بزيادة ولفظه : فقالت أم يعقوب ما هذا ، وأخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم شيخي البخاري فيه أتم سياقاته منه فقال : بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فأتته فقالت : ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات الخ ؟ فقال عبد الله : وما لي لا آمن ، وذكر مسلم أن السياق لإسحق ، وقد أخرجه أبو داود عن عثمان وسياقه موافق لسياق إسحق إلا في أحرف يسيرة لا تغير المعنى وسبق في تفسير سورة الحشر للمصنف من طريق الثوري عن منصور بن سفيان ، لكن لم يقل فيه ، وكانت تقرأ القرآن ، وما في قول ابن مسعود : ما لي لا آمن ، استفهامية ، وجوز الكرماني أن تكون نافية وهو بعيد . **قوله** ( وهو في كتاب الله ) وما آتاكم الرسول ) كذا أورده مختصراً ، زاد في رواية إسحق ، فقالت والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته ، وفي رواية مسلم عن عثمان : ما بين لوحى المصحف ، والمراد به ما يجعل المصحف فيه ، وكانوا يكتبون المصحف في الرق ويجعلون له دفتين من خشب ، وقد يطلق على الكرسي الذي يوضع عليه المصحف اسم لوحين ، قوله ( فقالت والله لقد قرأت ) في رواية مسلم : ابن كنت قراتيه ، فقد وجدته وكذا فيه بآيات الباء في الموضحين وهي آفة ، والافصح حذفها في خطاب المؤمن في الماضي . **قوله** ( وما آتاكم الرسول - الى - فانتوها ) في رواية مسلم وقال الله عز وجل وما آتاكم الخ ، وزاد : فقالت المرأة اني أرى شيئاً من هذا على امرأتك ، وقد تقدم ذلك في تفسير الحشر ، وقد أخرجه الطبراني من طريق مسروق عن عبد الله وزاد في آخره : فقال عبد الله ما حفظت وصية شعيب اذا ، يعني قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام ( وما أريد أن أعالفكم الى ما أنتم عنه ) وفي إطلاق ابن مسعود نسبة آمن من فعل ذلك الى كتاب الله وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن وتقريره لها على هذا الفهم ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن وجوابه بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط الى كتاب الله تعالى والى سنة رسوله ﷺ نسبة قولية ، فكما جاز نسبة لعن الواشمة الى كونه في القرآن لعموم قوله تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) مع ثبوت لعنه ﷺ من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمراً بندرج في عموم خبر نبوي ما يدل على منعه الى القرآن ، فيقول القائل مثلاً : آمن الله من غير منار الأرض في القرآن ، ويستند في ذلك الى أنه ﷺ لعن من فعل ذلك . ( تنبيه ) : أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بني أسد بن خزيمية ، ولم أقف لها على ترجمة ، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن لها إدراكاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ٨٣ - باب وصل الشعر

٥٩٣٢ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وهو يقول - وتناول قصّة من شعر كانت بيد حرمي - : أين علّاؤكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا حليهم ينادونهم »

٥٩٣٣ - وقال ابن أبي شبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا قُليح عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : آمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة »

٥٩٣٤ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت الحسن بن مسلم بن بَناقٍ يحدث عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها أن جارية من الأنصار تزوجت ، وأنها مررت فتمشط شعرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فأتوا النبي ﷺ فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة »

تابعة ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن الحسن عن صفية عن عائشة

٥٩٣٥ - حدثني أحمد بن لُقْطام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال حدثني أبي « عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني أنكحت ابنتي ، ثم أصابها شكوى فمزق رأسي ، وزوجها يستحق بها ، أفأصل رأسي ؟ فسب رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة »

[ الحديث ٥٩٣٥ - طريقه في : ٥٩٣٦ ، ٥٩٤١ ]

٥٩٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن هشام بن هروء عن امرأته فاطمة « عن أسماء بنت أبي بكر قالت : آمن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة »

٥٩٣٧ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هيبه الله عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لعن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة » . وقال نافع : الوشم في الأثنية [ الحديث ٥٩٣٧ - طريقه في : ٥٩٤٠ ، ٥٩٤٢ ، ٥٩٤٧ ]

٥٩٣٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب قال « قدم معاوية المدينة آخر قدمه قدمها ، فخطبنا ، فأخرج كبة من شعر قال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود ، إن النبي ﷺ ساء الزنور . يعني الواصلة في الشعر »

قوله ( باب وصل الشعر ) أي الزيادة فيه من غيره ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث معاوية ، قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن ) في رواية ميمر عن الزهري : حدثني حميد بن عبد الرحمن ، أخرجه أحمد ، وفي رواية يونس عن الزهري أنبأنا حميد أخرجه الترمذي . وقد أخرج مسلم روايتي معاوية بن وهب ، أخرج أحالهما على رواية مالك . وأخرجه الطبراني عن طريق النعمان بن راشد عن الزهري فقال « عن السائب بن يزيد ، بدل حميد بن عبد الرحمن ، وحميد هو المحفوظ . قوله ( عام حج ) تقدم في ذكر بني إسرائيل عن طريق سعيد بن المسيب عن معاوية بن نعيم العام المذكور . قوله ( وتناول قصة من شعر »

كلن يده حرص ) الفضة بضم الفاف وتثديد الميم الحصة من العير ، وفي رواية سعيد بن المسيب « كبة »  
ولسلم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب « ان معارية قال : انكم اخذتم ذى سوء ؛ وجاء رجل بمصا على  
راسها خرقة » والحزمي يفتح الحاء والراء وبالسین المهملة نسبة الى الحرس وهم خدم الامير الذين يحرسون ،  
ويقال للواحد حرصى لانه اسم جنس ، وهذا الطبراني من طريق هرويه عن معاوية عن الزيادة « قال : وجدت هذه  
عند اهل وزعموا ان النساء يزدن في شعورهن ، وهذا يدل على انه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك . وفي  
رواية سعيد بن المسيب « ما كنت ارى يفعل ذلك الا اليهود » . قوله ( اين علانكم ) ؟ تقدم في ذكر بني اسرائيل  
ان فيه إشارة الى قلة العلماء يومئذ بالمدينة ، ويحتمل أنه أراد بذلك احضارهم ليستعين بهم على ما أراد من انكار ذلك  
أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك . قوله ( إنما هلكت بنو اسرائيل ) في رواية معمر عند  
مسلم إنما حذب بنو اسرائيل ، ووقع في رواية سعيد بن المسيب المذكورة « ان رسول الله ﷺ بلغه فيها الزور ،  
وفي رواية قتادة عن سعيد عند مسلم « نهى عن الزور » وفي آخره « ألا وهذا الزور » قال قتادة : يعنى ما تكثر  
به النساء أشعارهن من الخرق . وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشئ آخر سواء كان شعرا أم لا ،  
ويؤيده حديث جابر « زجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » أخرجه مسلم . وذهب اليه وقوله  
أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الامتناع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، وأما اذا وصلت شعرها بغير الشعر من  
خرقة وغيرها فلا يدخل في النهى ، وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبيرة قال : لا بأس بالقرامل ؛ وبه  
قال أحمد والقرامل جمع قرمل يفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين ، والمراد به هنا خيوط من حرير  
أو صوف يعمل صفائر تصل به المرأة شعرها ، وفصل بعضهم بين ما اذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر  
مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر ، وبين ما اذا كان ظاهرا ، فنح الاول قوم فقط لما فيه من  
التدليس وهو قوى ، ومنهم من أجاز الوصل مطلقا سواء كان بشعر آخر أو بغير شعر اذا كان يعلم الزوج وبأذنه ،  
وأحاديث الباب حجة عليه . ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكثير شعر الرأس بالخرق كما لو كانت المرأة  
مثلا قد تمزق شعرها فتضع عوضه خرقا قوم أنها شعر : وقد أخرج مسلم عقب حديث معاوية هذا حديث أبي  
هريرة وفيه « ونساء كاسيات عاريات مدوسن كأسنمة البخت » قال النووي يعنى يكبرنها ويظمنها بلف عمامة أو  
حصابة أو نحوها ، قال : وفي الحديث ذم ذلك . وقال القرطبي : البخت بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مثناة جمع  
بمحتية وهي ضرب من الابل عظام الاسنمة والاسنمة بالنون جمع سنم وهو أعلى ما في ظهر المجل شبه مدوسن بها لما  
رفعن من صفائر شعورهن على أوساط مدوسن تزيينا وتقصنا ، وقد يفطن ذلك بما يكثرن به شعورهن . ( تنبيه ) :  
كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها حلق شعر رأسها بغير ضرورة ، وقد أخرج الطبراني من طريق  
أم عثمان بنت سفيان عن ابن عباس قال « نهى النبي ﷺ أن تحلق المرأة رأسها » وهو عند أبي داود من هذا الوجه  
بلفظ « لبس على النساء حلق » ، إنما على النساء التقصير ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( وقال  
ابن أبي شيبة ) هو أبو بكر كذا أخرجه في مسنده ومسنفه بهذا الاسناد ، ووصله أبو نعيم في المستخرج ، من  
طريقه ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد كذلك ، فيحتمل أن يكون هو المراد  
لأن أبا بكر وهما من كلاما من شيوخ البخاري ، ويونس هو المؤدب ، وفليح هو ابن سليمان . قوله ( لعن الله

(الواصلة) أي التي تصل الشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها (والمستوصلة) أي التي تطلب فعل ذلك ويفعل بها ، وكذا القول في الواشمة والمستوشمة ، وتقدم تفسيره . وهذا صريح في حكاية ذلك عن الله تعالى أن كان خبرا فبستغنى عن استنباط ابن مسعود ، ويحتمل أن يكون دعاء من النبي ﷺ على من فعلت ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة قوله ( الحسن بن مسلم بن يثاق ) بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف كأنه اسم مجسم ، ويحتمل أن يكون اسم فعال من الأنيق وهو الشيء الحسن المعجب فسميت همزته ياء ، والحسن المذكور تابعي صغير من أهل مكة ثقة عندهم وكان كثير الرواية عن طاوس ومات قبله . قوله ( أن جارية من الانصار تزوجت ) تقدم ما يتعلق بتسميتها وتسمية الزوج في كتاب النكاح . قوله ( فتمعط ) بالعين والطاء المهملتين أي خرج من أصله ، وأصل المعط المد كأنه مد إلى أن تقطع ، ويطلق أيضا على من سقط شعره . قوله ( فأرادوا أن يصلوها ) أي يصلوا شعرها ، وقوله وفسألوا تقدم هناك أن السائل أمها ، وهو في حديث أسماء بنت أبي بكر الذي يلي هذا . قوله ( تابعه ابن إسحق عن أبان بن صالح عن الحسن ) هو ابن مسلم ، وهذه المتابعة رويناها موصولة في دأمالى المحاملى ، من رواية الاصبهانيين عنه ، ثم من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن إسحق حديث أبان بن صالح ، فذكره وصرح بالتحديث في جميع السند وأول الحديث عنده ان امرأة سألت عائشة - وهي عندها - عن وصل المرأة رأسها بالشعر ، فذكر الحديث وقال فيه وتمرق بالراء والقاف ، وقال فيه وأفاض على رأسها شيئا والباقي مثله . وقائدة هذه المتابعة أن يعلم أن الحديث هند صفية بنت شيبة عن عائشة وعن أسماء بنت أبي بكر جميعا ، ولأبان بن صالح في هذا المعنى حديث آخر أخرجه أبو داود من رواية أسامة بن زيد عنه عن مجاهد عن ابن عباس فذكر الحديث المرفوع دون القصة وزاد فيه النامصة والتمنصة وقال في آخره والمستوشمة من غير داء ، وسنده حسن ، ويستفاد منه أن من صنعت الوشم عن غير قصد له بل نداوت مثلا فنشأ عنه الوشم أن لا تدخل في الزجر . الحديث الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر ذكره من طريقين : الأولى : قوله ( منصور بن عبد الرحمن ) هو الحجبي وأمه هي صفية بنت شيبة ، وفضيل بن سليمان راويه عن منصور وإن كان في حفظه شيء ، لكن قد تابعه وهيب بن خالد عن منصور عند مسلم ، وأبو معشر البراء عند الطبراني . قوله ( فتمرق ) بالزاي أي تقطع ، كذا للكشيميني والحوي وهي رواية مسلم ، والبراء للباقيين أي مرق من أصله وهو أبلغ ، ويحتمل أن يكون من المرق وهو تنف الصوف ، والطبراني من طريق محمد بن إسحق عن فاطمة بنت المنذر فأصابها الحصبة أو الجدري فسقط شعرها ، وقد صحت وزوجها يستحشا وليس على رأسها شعر ، أفنجل على رأسها شيئا نجملها به ، ؟ الحديث . وقوله : أفأصل رأسها ؟ في رواية الكشيميني وشعرها ، وهو المراد بالرواية الأخرى . قوله ( فصب ) بالمهمل والموحدة أي لمن كما صرح به في الرواية الأخرى . الطريق الثانية : قوله ( عن امرأته فاطمة ) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهي بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها ، وأسماء بنت أبي بكر هي جدتها مما لانها أم المنذر وأم عروة ، وهذه الطريق تؤكد رواية منصور بن عبد الرحمن عن أمه ، وأن للحديث عن أسماء بنت أبي بكر أصلا ولو كان مختصرا . قوله ( الواصلة والمستوصلة ) هذا القدر الذي وجدته من حديث أسماء فكأنها ما سمعت الزيادة التي في حديث أبي هريرة وفي حديث ابن عمر في الواشمة والمستوشمة فأخرج الطبري بسند صحيح عن قيس بن أبي حازم قال دخلت مع أبي علي أبي بكر الصديق فرأيت يد أسماء موشومة ، قال الطبري كأنها كانت صنعت قبل الهي فاستمر في يدها ، قال :

ولا يظن بها أنها فعلته بعد النهي لثبوت النهي عن ذلك . قالت : فيحتمل أنها لم تسمعه ، أو كانت بيدها جراحة فداوتها فبق الأثر مثل الوشم في يدها . الحديث الخامس ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري . قوله ( قال نافع : الوشم في اللثة ) بكسر اللام وتخفيف المثلثة وهي ما على الأسنان من اللحم وقال الداودي : هو أن يعمل على الأسنان صفرة أو غيرها ، كذا قال ، ولم يرد نافع الحصر في كون الوشم في اللثة بل مراده أنه قد يقع فيما . وفي هذه الأحاديث حجة لمن قال يحرم الوصل في الشعر والوشم والنهي على الفاعل والمفعول به ، وهي حجة على من حمل النهي فيه على التنزيه ، لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات ، بل عند بعضهم أنه من علامات الكبيرة . وفي حديث عائشة دلالة على بطلان ما روي عنها أنها رخصت في وصل الشعر بالشعر وقالت : إن المراد بالواصل المرأة تفجر في شبابها ثم تصل ذلك بالقيادة ، وقد رد ذلك الطبري وأبطله بما جاء عن عائشة في قصة المرأة المذكورة في الباب ، وفي حديث معارية طهارة شعر الآدمي اهدم الاستفصال ، وإيقاع المنع على فعل الوصل لا على كون الشعر نجسا ، وفيه نظر ، وفيه جواز إبقاء الشعر وعدم وجوب دفعه ، وفيه قيام الامام بالنهي على المنبر ولا سيما إذا رآه فاشيا فيفتي إنكاره تأكيداً ليحذر منه ، وفيه انذار من حمل المعصية بوقوع الهلاك بمن فعلها قبله كما قال تعالى ( وما هي من الظالمين ببيعتهم ) وفيه جواز تناول الشيء في الخطبة ليراه من لم يكن رآه المصاحبة الدينية ، وفيه إباحة الحديث عن بني إسرائيل وكذا غيرهم من الأمم التحذير مما عصوا فيه

## ٨٤ - باب المتمصات

٥٩٣٩ - حدثنا اسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : لعن عبد الله الواشمات والمتمصات والمتفلجات لحسن الذب عن خلق الله . فقالت أم يقوب ما هذا ؟ قال عبد الله وما لي لا ألعن من آمن رسول الله ﷺ وفي كتاب الله . قالت : والله لقد قرأت ما بين الوحين فوجدته . فقال والله لئن قرأتيه لقد وجدته ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا )

قوله ( باب المتمصات ) جمع متمصة وحكي ابن الجوزي متمصة بتقديم الميم على النون وهو مقلوب ، والمتمصة التي تطلب الناص ، والنامصة التي تفعلها ، والناص إزالة شعر الوجه بالناقش ، وبسبب النقاش مناصا لذلك ، ويقال إن الناص يختص بإزالة شعر الحاجبين لتزويجهما أو تسويتهما ، قال أبو داود في السنن : النامصة التي تنفخ الحاجب حتى ترفه . ذكر فيه حديث ابن مسعود الماضي في « باب المتفلجات » قال الطبري : لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها زيادة أو نقص الناص الحسن لا للزوج ولا لغيره كن تكون مقرقة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلاج أو عكسه ، ومن تكون لها سن زائدة فتقلعها أو طويلة فتقطع منها أو لحية أو شارب أو عنققة فتزيلها بالتف ، ومن يكون شعرها قصيرا أو حقيقرا فتطوله أو تغزره بشعر غيرها ، فكل ذلك داخل في النهي ، وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية كن يكون لها سن زائدة أو طويلة تميقها في الأكل أو أصبح زائدة تزدبها أو تزلها فيجرز ذلك ، والرجل في هذا الأخير

كل امرأة ، وقال النووي : يستثنى من النكاح ما إذا نبت المرأة لحية أو شارب أو هنفقة فلا يحرم عليها إذا نبتا بل يستحب . قلت : وإطلاقه مقيد بأذن الزوج وعمله ، وإلا فني خلا عن ذلك منع للندائس . وقال بعض الحنابلة : إن كان النكاح أشهر شعارا للفواجر امتنع وإلا فيكون نزها ، وفي رواية يجوز بأذن الزوج إلا إن وقع به تدليس فيحرم ، قالوا ويجوز الحلف والتعميد والنقض والتطريف إذا كان بأذن الزوج لأنه من الوينة . وقد أخرج الطبري من طريق أبي إسحق عن امرأة أنها دخلت على عائشة وكانت شابة يمجها الجمل فقالت : المرأة تحف جبينها لزوجها فقالت : أبيض على عنك الأذى ما استطعت . وقال النووي : يجوز الزين بما ذكر ، إلا الحلف فانه من جملة النكاح

### ٨٥ - باب الموصلة

٥٩٤٠ - حدثني محمد بن حدثنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لعن

النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة . والواشمة والمستوشمة »

٥٩٤١ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام أنه سمع قاطمة بنت المنذر تقول « سمعت أسماء

قالت : سألت امرأة النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابتها الحصبه فأمركم كسرهما ، وإن زوجتها أفأصيل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة »

٥٩٤٢ - حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين حدثنا صخر بن جويرية عن نافع « عن عهد

الله بن عمر رضي الله عنهما سمعت النبي ﷺ - أو قال النبي ﷺ - لعن الله الواشمة والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة . يعني لعن النبي ﷺ »

٥٩٤٣ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة « عن

ابن مسعود رضي الله عنه قال : لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتنصصات والمتنصجات المحسنات ، المتغيرات خلق الله ، ما لي لا ألعن من لعنه رسول الله ﷺ وهو ملعون في كتاب الله ؟ »

قوله ( باب الموصلة ) تقدمت مباحثه قبل بباب ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر ، قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر الحميري . قوله ( المستوصلة ) هي التي تطلب وصل شعرا . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر ، قوله ( أصابتها ) في رواية الكشميني « أصابها » بالتذكير على إرادة الحب ، والحصبه بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة ويجوز فتحها وكسرها بعدها موحدة : بثرات حمر تخرج في الجمل متفرقة ، وهي نوع من الحمري . قوله ( امرق ) بتشديد الميم بعدها راه وأصله امرق بنون فنهبت في الادغام ، ووقع في رواية الحمري والكشميني بالواو بدل الراء كما تقدم . قوله ( حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين ) كذا للاكثر وهو كذلك في رواية النسفي ، وفي رواية المستملي « الفضل بن زهير » ولبعض رواة الفريري أيضا الفضل بن زهير أو الفضل بن دكين ، وحزم مرة أخرى بالفضل بن زهير ، قال أبو علي الفسائي : هو الفضل بن دكين بن

حامد بن زهير فنسب مرة الى جد أبيه وهو أبو نعيم شيخ البخاري ، وقد حدث عنه بالكثير بغير واسطة ، وحدث هنا وفي موضع أخرى قليلة بواسطة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ أو قال قال النبي ﷺ ) شك من الراوى وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن صخر بن جريرة بلفظ « قال النبي ﷺ » . **قوله** ( لعن الله - ثم قال في آخره - يعنى لعن النبي ﷺ ) لم يتجه لى هذا التفسير إلا إن كان المراد لعن الله على لسان نبيه أو لعن النبي ﷺ لعن الله ، وقد سقط الكلام الأخير من بعض الروايات وسقط من بعضها لفظ « لعن الله » من أوله . وقد أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن صخر بن جريرة بلفظ « لعن رسول الله ﷺ » ، وكذا في أول الباب ، ويأتى كذلك بعد باب ، وقد تقدم في آخر « باب وصل الثمر » بلفظ « لعن الله » ، وكلها من رواية عبيد الله بن عمر عن قافع . **قوله** ( والمتصلة ) في رواية النسائي من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر « المتصلة » وهي بمناها وكذا في حديث أسماء . « المتصلة » . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، **قوله** ( لعن الله ) هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثوري ، ولم يقع في هذه الرواية الواصلة ولا المتصلة ذكر ، وإنما إشارة الى ما ورد في بعض طرقه وقد تقدم بيانه في « باب المتفجعات » ، وأنه صرح بذكر الواصلة فيه في التفسير ، وعند أحمد والنسائي من طريق الحسن العوفي عن يحيى بن الحراز عن مسروق « ان المرأة جاءت الى ابن مسعود فقالت : أنبتك أنك تنهى عن الواصلة . قال : نعم ، القصة بطولها ، وفي آخره « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النامصة والواشرة والواشعة إلا من أدى » .

### ٨٦ - باب الواشعة

٥٩٤٤ - **حدثني يحيى** حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : العين حق . ونهى عن الوشم »

حدثنا ابن بشار حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان قال ذكرت لعبد الرحمن بن عابس حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ، فقال : سمعته من أم يعقوب عن عبد الله . . مثل حديث منصور

٥٩٤٥ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال : رأيت أبي فقال « إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدَّم ، وثمن الكلب ، وأكل الربا وموكله والواشعة والمستوشمة »

**قوله** ( باب الواشعة ) تقدم شرحه قريبا ، وذكر فيه أيضا ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة « العين حق » ، ونهى عن الوشم ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، ويأتى في الباب الذى يليه عن أبي هريرة باللفظ آخر في الوشم . الثاني حديث ابن مسعود أورده مختصرا من وجهين وقد تقدم بيانه في « باب المتفجعات » ، الثالث حديث أبي جحيفة **قوله** ( رأيت أبي فقال إن النبي ﷺ نهى ) كذا أورده مختصرا وسأفه في البيوع تأما ولفظه « رأيت أبي اشتري حيا ما فكر بحاجه . فسأله عن ذلك » فذكر الحديث كالذى هنا وزاد « وعن كسب الامة » وسيأتى بأتم من سياقه في « باب من لعن المصور »

## ٨٧ - باب المستوشمة

٥٩٤٦ - **عز** زهير بن حرب حدثنا جرير عن حمارة عن أبي زرعة « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى عمرُ بامرأةٍ تشبهُ ، فقام فقال : أنشدكم بالله من الذي في الوشم ؟ قال أبو هريرة فقمتُ فقلت : يا أمير المؤمنين أنا سمعتُ . قال : ما سمعتُ ؟ قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : لا تشمن ولا تستوشمن »

٥٩٤٧ - **عز** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله أخبرني نافع « عن ابن عمر قال : لمن تلقى ﷺ الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة »

٥٩٤٨ - **عز** محمد بن المنثري حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة « عن عبد الله رضي الله عنه قال : لمن الله الواشمت والمستوشمت والمتشمات والتفنجات لحسن المتغيرات خلق الله ما لا ألن من كن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله »

**قوله** ( باب المستوشمة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن حمارة ) هو ابن الققح بن شبرمة ، وأبو زرعة هو ابن عمر بن جرير . **قوله** ( أني عمر بامرأة تشبه ) قلت لم تشبه هذه المرأة . **قوله** ( أنشدكم بالله ) يحتمل أن يكون عمر سمع الزجر عن ذلك فأراد أن يستثبت فيه ، أو كان نسيه فأراد أن يتذكره ، أو بلغه من لم يصرح بسامعه فأراد أن يسمعه من سمعه من النبي ﷺ . **قوله** ( فقال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( لا تشمن ) بفتح أوله وكسر المعجمة وسكون الميم ثم نون خطاب جمع المؤنث بالنهي ، وكذا د ولا تستوشمن . أي لا تطبلن ذلك ، وهذا يفسر قوله في الباب الذي قبله نهى عن الوشم ، وقائدة ذكر أبي هريرة قصة عمر إظهار ضبطه وأن عمر كان يستثبته في الأحاديث مع تشدد عمر ، ولو أنكروا عليه عمر ذلك لنقل . الحديث الثاني والحديث الثالث عن ابن عمر وعن ابن مسعود وقد تقدما . قال الخطابي : إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء لما فيها من الفس والحداد ، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجارة غيرها من أنواع الفس ، ولما فيها من تغيير الخلقة ، وال ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله « المتغيرات خلق الله » والله أعلم

## ٨٨ - باب التصاوير

٥٩٤٩ - **عز** أحمد قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « عن ابن عباس عن أبي طلحة رضي الله عنهم قال قال النبي ﷺ : لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تصاوير » . وقال الهيثم حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله « مع ابن عباس سمعتُ أبا طلحة سمعتُ النبي ﷺ »

**قوله** ( باب التصاوير ) جمع تصوير بمعنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ، ثم من جهة



استعمالها واتخاذها . قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) أي ابن مسعود . قوله ( عن أبي طلحة ) هو زيد ابن سهل الأنصاري زوج أم سلمة والله أنس . قوله ( وقال الليث حدثني يونس الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي صالح كاتب الليث حدثنا الليث ، وقائدة هذا التعليق تصريح الزهري بن شهاب وتصريح شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذا من فوقهما بالتحديث في جميع الاسناد ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب عن يونس وفيه التصريح أيضا ، ووقع في رواية الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما ، ورجح الدارقطني رواية من أثبتته ، وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبي الثغر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعود فذكر قصة وفيها المتن المذكور وزاد فيه استثناء الرقم في الثوب كما سيأتي البحث فيه ، فعمل عبيد الله سمعه من ابن عباس عن أبي طلحة ثم لقي أبا طلحة لما دخل يعود فسمعه منه ، ويؤيد ذلك زيادة الفصة في رواية أبي الثغر لكن قال ابن عبد البر : الحديث أصيب الله عن ابن عباس عن أبي طلحة ، فإن عبيد الله لم يدرك أبا طلحة ولا سهل بن حنيف ، كذا قال وكان مستنده في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة علي وعبيد الله لم يدرك عليا بل قال علي بن المديني إنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه ، وزيد مات بعد سهل بن حنيف بمدة ، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحق عن أبي الثغر فذكر القصة لعثمان ابن حنيف لا لسهل أخرجه الطبراني ، وعثمان تأخر بعد سهل بمدة وكذلك أبو طلحة ، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركهما . قوله ( لا تدخل الملائكة ) ظاهره العموم ، وقبل يستثنى من ذلك الحفظة فاتهم لا يفارقون الشخص في كل حالة ، وبذلك جزم ابن وضاح والخطابي وآخرون ، لكن قال القرطبي : كذا قال بعض علماؤنا ، والظاهر العموم ، والمخصص يعني الدال على كون الحفظة لا يمتنعون من الدخول ليس لها . قلت : ويؤيده أنه ليس من الجائز أن يظلمهم الله تعالى على عمل العبد ويسمهم قوله وهم بباب الدار التي هو فيها مثلا ، ويقابل القول بالعموم القول بتخصيص الملائكة بالملائكة الواحى ، وهو قول من ادعى أن ذلك كان من خصائص النبي ﷺ كما سأذكره وهو شاذ . قوله ( بيتا فيه كلب ) المراد بالبيت المسكان الذي يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو خيمة أم غير ذلك ، والظاهر العموم في كل كلب لأنه نكرة في سياق النفي ، وذهب الخطابي وطائفة إلى استثناء الكلاب التي أذن في اتخاذها وهي كلاب الصيد والماشية والورع ، وجنح القرطبي إلى ترجيح العموم ، وكذا قال النووي ، واستدل لذلك بقصة الجرو التي تأتي الإشارة إليها في حديث ابن عمر بعد ستة أبواب ، قال فامتنع جبريل من دخول البيت الذي كان فيه مع ظهور العذر فيه ، قال العذر لا يمنعهم من الدخول لم يمتنع جبريل من الدخول له . ويحتمل أن يقال : لا يلزم من التسوية بين ما دل به أو لم يعلم فجا لم يؤمر باتخاذها أن يكون الحكم كذلك فيما أذن في اتخاذها ، قال القرطبي : واختلاف في المعنى الذي في السكك حتى منع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه ، فقيل : لكونها نجسة العين ، ويتأيد ذلك بما ورد في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم « فأمر بنضج موضع الكلب » وقيل لكونها من الشياطين ، وقيل لأجل النجاسة التي تتعلق بها فانها تذكر أكل النجاسة وتطبخ بها فينجس ما تعلقت به ، وعلى هذا يحمل من لا يقول أن السكك نجس العين فنضج موضعها احتياطا لأن النضج « شروح لتطهير المشكوك فيه » ، واختلاف في المراد بالملائكة فقيل : هو على العموم وأيده النووي بقصة جبريل التي ذكرها فقيل يستثنى الحفظة ، وأجاب الأول يجوز أن لا يدخلوا مع استمرار السكناء بأن يكونوا على باب البيت ، وقيل المراد من

نزل منهم بالرحمة ، وقيل من نزل بالوحى خاصة كجبريل ، وهذا نقل عن ابن وضاح والداودي وغيرهما ، ويلزم منه اختصاص النهى بعهد النبي ﷺ ، لأن الوحى انقطع بعده وباقطاعه انقطع نزولهم ، وقيل التخصيص في الصفة أى لا يدخله الملائكة دخولهم بيت من لا كلب فيه . قوله ( ولا تصاوير ) في رواية معمر الماضية في بدء الخلق عن الزهري ، ولا صورة ، بالافراد ، وكذا في معظم الروايات . وقائدة اعادة حرف النفي الاحتراز من تروم الفصر في عدم الدخول على اجتماع الصنفين ، فلا يمنع الدخول مع وجود أحدهما ، فلما أعيد حرف النفي صار التقدير ولا تدخل بيتا فيه صورة ، قال الخطابي : والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذي هي فيه ما يحرم اقتناؤه ، وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتحن على ما سيأتى تقريره في د باب ما وطئ من التصاوير ، بعد بابين ، وتأتى الاشارة الى تقوية ما ذهب اليه الخطابي في د باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة . وأغرب ابن حبان فادعى أن هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ ، قال : وهو نظير الحديث الآخر : لا تصعب الملائكة رقة فيها جرس ، قال فانه محمول على رقة فيها رسول ﷺ ، اذ محال أن يخرج الحاج والمعتبر لفصد بيت الله عز وجل على رواحل لا تصحبها الملائكة وهم وفد الله انتهى . وهو تأويل بعيد جدا لم أره لغيره ، ويزيل شبهة أن كونهم وفد الله لا يمنع أن يؤخذوا بما يرتكبونه من خطيئة فيجوز أن يجرموا بركة الملائكة بعد مخالطتهم لهم اذا ارتكبوا النهى واستصحبوا الجرس ، وكذا القول فيمن يقتنى الصورة والكلب ، والله أعلم . وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المكان الذي فيه التصاوير مع قوله سبحانه وتعالى عند ذكر سليمان عليه السلام ( يعملون له ما يشاء من محارب وثمانيل ) وقد قال مجاهد : كانت صورة من نحاس أخرجه الطبري . وقال قتادة : كانت من خشب ومن زجاج أخرجه عبد الرزاق . والجواب أن ذلك كان جائزا في تلك الشريعة وكانوا يعملون أشكال الانبياء والصالحين منهم على هيئتهم في العبادة ليعبدوا كعبادتهم ، وقد قال أبو العالية : لم يكن ذلك في شريعتهم حراما ثم جاء شرعنا بالنهاى عنه ، ويحتمل أن يقال ان الثمانيل كانت على صورة النقوش لغير ذوات الارواح ، واذا كان اللفظ احتملا لم يتعين الحل على المعنى المشكل ، وقد ثبت في الصحيحين حديث عائشة في قصة الكنيسة التي كانت بأرض الحبشة وما فيها من التصاوير ، وأنه ﷺ قال : كانوا اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرار الخلق عند الله . فان ذلك يشعر بأنه لو كان ذلك جائزا في ذلك الشرع ما أطلق عليه ﷺ أن الذي فعله شر الخلق ، فدل على أن فعل صور الحيوان فعل محدث أحدثه عباد الصور ، والله أعلم

#### ٨٩ - باب عذاب المصورين يوم القيامة

٥٩٥٠ - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان حدثنا الأعمش عن مسلم قال : « كنا مع مسروق في دار يسار

ابن نمير ، فرأى في صفة نمائل فقال : سمعتُ عبيد الله قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « إن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون »

٥٩٥١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع : « أن عهد الله بن عمر

رضي الله عنها أخبره أن رسول الله ﷺ قال : إن الذين يصنعون هذه الصور يُعَذَّبُونَ يوم القيامة ،  
يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ،

[ الحديث ٥٩٥١ - طريقه في : ٧٥٥٨ ]

**قوله** ( باب عذاب المصورين يوم القيامة ) أي الذين يصنعون الصور ، ذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( عن مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى وهو يكنيته أشهر ، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران البطين ثم قال انه الظاهر ، وهو مردود فقد وقع في رواية مسلم في هذا الحديث من طريق وكيع عن الأعشى عن أبي الضحى . **قوله** ( كذا مع مسروق ) هو ابن الأجدع . **قوله** ( في دار يسار بن نعيم ) هو بتحتانية ومهمة خفيفة ، وأبو بنون مصغر ؛ وسيار مدني سكن الكوفة وكان مولى عمر وعازنه ، وله رواية عن عمر وعن غيره . وروى عنه أبو وائل وهو من أقرانه ، وأبو بردة بن أبي موسى وأبو إسحق السبيعي ، وهو موثق ولم أر له في البخاري الا هذا الموضع **قوله** ( فرأى في صفته ) بضم المهملة وتشديد الفاء في رواية منصور عن أبي الضحى عند مسلم . كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل فقال لي مسروق هذه تماثيل كسرى ، فقلت : لا هذه تماثيل مريم ، كأن مسروقا ظن أن التصوير كان من مجوسى ، وكانوا يصورون صورة ملوكهم حتى في الآرائى ، فظهر أن التصوير كان من نصرائى لانهم يصورون صورة مريم والمسيح وغيرهما ويعبدونها . **قوله** ( سمعت عبد الله ) هو ابن مسعود وفي رواية منصور فقال : أما انى سمعت عبد الله بن مسعود . **قوله** ( ان أشد الناس عذابا عند الله المصورون ) وقع في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان : يوم القيامة ، بدل قوله : عند الله ، وكذا هو في مسند ابن أبي عمر عن سفيان ، وأخرجه الاسماعيلي من طريقه ، فأمل الحميدى حدث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة ، أو لما حدث به البخاري حدث به بإفظ « عند الله » ، والترجمة مطابقة للفظ الذى في حديث ابن عمر ثانى حديثى الباب ، والمراد بقوله « عند الله » حكم الله . ووقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعشى ان « من أشد الناس » واختلفت نسخته ففي بعضها « المصورين » ، وهى للاكثر وفي بعضها « المصورون » وهى لاحمد عن أبي معاوية أيضا ، ووجهت بأن « من » زائدة واسم ان أشد ، ووجهها ابن مالك على حذف ضمير الشأن والتقدير أنه من أشد الناس إلخ . وقد استشكل كون المصور أشد الناس عذابا مع قوله تعالى ( ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ) فإنه يقتضى أن يكون المصور أشد عذابا من آل فرعون ، وأجاب الطبري بأن المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك قاصدا له فإنه يكفر بذلك ، فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون وأما من لا يقصد ذلك فإنه يكون عاصيا بتصويره فقط . وأجاب غيره بأن الرواية باثبات « من » ثابتة وبحذفها محمولة عليها ، وإذا كان من يفعل التصوير من أشد الناس عذابا كان مشتركا مع غيره ، وليس في الآية ما يقتضى اختصاص آل فرعون بأشد العذاب بل هم في العذاب الأشد ، فكذلك غيرهم يجوز أن يكون في العذاب الأشد ، وقوى الطحاوى ذلك بما أخرجه من وجه آخر عن ابن مسعود رفعه « ان أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبيا أو قتله نبي ، وإمام ضلالة ، ويمثل من الممثلين ، وكذا أخرجه أحمد . وقد وقع بعض هذه الزيادة في رواية ابن أبي عمير التى اشترت اليها فاقصر على المصور وعلى من قتله نبي ، وأخرج الطحاوى أيضا من حديث عائشة مرفوعا « أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل هجا رجلا فحيا القبيلة بأمرها » قال الطحاوى : فشكل

واحد من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب . وقال أبو الوليد بن رشد في « مختصر مشكل الطحاوي » ما حاصله : ان الوعيد بهذه الصيغة إن ورد في حق كافر فلا إشكال فيه لأنه يكون مشتركاً في ذلك مع آل فرعون ويكون فيه دلالة على عظم كفر المذكور ، وإن ورد في حق عاص فيكون أشد عذاباً من غيره من العصاة ويكون ذلك دالاً على عظم المعصية المذكورة . وأجاب القرطبي في « المفهم » بأن الناس الذين أضيف إليهم « أشد » لا يراد بهم كل الناس بل بعضهم وهم من يشارك في المعنى المتوعد عليه بالعذاب ، ففرعون أشد الناس الذين ادعوا الإلهية عذاباً ، ومن يقتدى به في ضلالة كفره أشد عذاباً ممن يقتدى به في ضلالة فسقه ، ومن صور صورة ذات روح للعبادة أشد عذاباً ممن يصورها لا للعبادة . واستشكل ظاهر الحديث أيضاً بإبليس وبابن آدم الذي سن القتل ، وأجيب بأنه في إبليس واضح ، وبجواب أن المراد بالناس من ينسب إلى آدم ، وأما في ابن آدم فأجيب بأن الثابت في حقه أن عليه مثل أوزار من يقتل ظالماً ، ولا يمنع أن يشاركه في مثل تعذيبه من ابتداء الزنا مثلاً فان عليه مثل أوزار من يرتكبه لأنه أول من سن ذلك ، ولعل عند الزنا أكثر من القاتلين . قال النووي قال العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء صنعه لما يمتن أم غيره فصنعه حرام بكل حال ، وسواء كان في ثوب أو بساط أو دهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ، قلما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان فليس بغير حرام . قلت : ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد من حديث علي « ان النبي ﷺ قال : أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً الا كسره ولا صورة الا لهاخها أي طمسها » الحديث ، وفيه « من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال الخطابي : إنما عظمت عقوبة المصور لأن الصور كانت تعبد من دون الله ، ولأن النظر إليها يفتن ، وبعض النفوس إليها تميل . قال : والمراد بالصور هنا التماثيل التي لها روح وقيل يفرق بين العذاب والعقاب ، فالعذاب يطبق على ما يؤلم من قول أو فعل كالعقوب والانسكار ، والعقاب يختص بالفعل فلا يلزم من كون المصور أشد الناس عذاباً أن يكون أشد الناس عقوبة . هكذا ذكره الشريف المرتضى في « الفر » ، وتعقب بالآية المشار إليها وعليها انبنى الاشكال ، ولم يكن هو عرج عليها ، فلهذا ارتضى التفرقة ، والله أعلم . واستدل به أبو علي الفارسي في « التذكرة » على تكفير المشبهة لعمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن الله صورة ، وتعقب بالحديث الذي بعده في الباب بلفظ « ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون » ، ومحدث عائشة الآتي بعد ما بين بلفظ « ان أصحاب هذه الصور يعذبون » وغير ذلك ، ولو سلم له استدلاله لم يرد عليه الاشكال المقدم ذكره . وخص بعضهم الوعيد الشديد بمن صور قاصداً أن يضاهي ، فانه يصير بذلك القصد كافراً . وسيأتي في « باب ما وطئ من التماثيل » بلفظ « أشد الناس عذاباً الذين يضاهون بخلق الله تعالى » وأما من عداه فيحرم عليه ويأثم : لكن إنهم دون إثم المضاهي . قلت : وأشد منه من يصور ما يعبد من دون الله كما تقدم . وذكر القرطبي أن أهل الجاهلية كانوا يعملون الأصنام من كل شيء حتى ان بعضهم عمل صنمه من بحيرة ثم جاع فأكله . الحديث الثاني ، قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر الصوري . قوله ( ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلفتم ) هو أمر نهجيز ، ويستمد منه صفة تعذيب المصور ، وهو أن يكلف نفخ الروح في الصورة التي صورها ، وهو لا يقدر على ذلك ، فيستمر تعذيبه كما سيأتي تقريره في « باب من صور صورة » بعد أبواب

## ٩٠ - باب نقض الصور

٥٩٥٢ - **حزنا** ماذن بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن عمران بن حطان « أن عائشة رضي الله عنها حدثت أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه »

٥٩٥٣ - **حزنا** موسى حدثنا عبد الواحد حدثنا معماره حدثنا أبو زرعة قال « دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة ، فرأى في أعلاها مصوراً بصور ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم ممن ذهب يتخلى ككفائي ، فيخلقوا حبة ، وليخلقوا ذرة . ثم دعا بتور من ماء ففسل يديه حتى بلغ إبطه . فقلت : يا أبا هريرة أضيئ سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : منتهى الحلية »

[ الحديث ٥٩٥٣ - طوله في : ٧٥٥٩ ]

**قوله** ( باب نقض الصور ) بفتح النون وسكون القاف بعدها معجمة ، والصور بضم المهملة وفتح الواو جمع صورة ، وحكي سكون الواو في الجمع أيضاً . ذكر فيه حديثين : **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وعمران بن حطان تقدم ذكره في أوائل كتاب اللباس . وفي قوله « أن عائشة حدثت » رد على ابن عبد البر في قوله إن عمران لم يسمع من عائشة ، وقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من رواية صالح بن سرح عن عمران « سمعت عائشة » فذكر حديثاً آخر . وفي الطبري الصغير بسند قوى من وجه آخر عن عمران « قالت لي عائشة » وتقدم في أوائل اللباس له حديث آخر فيه التصریح بسؤاله عائشة . **قوله** ( لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب ) جمع صليب كأنهم سماوا ما كانت فيه صورة الصليب تصليبا تسمية بالمصدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي « شيئاً فيه تصليب » وفي رواية الكشميني « تصاوير » بدل تصاليب ، ورواية الجماعة أثبت ، فقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن هشام فقال « تصاليب » وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير ، وعلى هذا فيحتاج إلى مطابقة الحديث لأثره ، والذي يظهر أنه استنبط من نقض الصليب نقض الصورة التي تشترك مع الصليب في المعنى وهو عبادتهما من دون الله ، فيسكون المراد بالصور في الترجمة خصوص ما يكون من ذوات الارواح ، بل أخص من ذلك . **قوله** ( إلا نقضه ) كذا للاكثر ، ووقع في رواية أبان إلا نقضه ، بتقديم القاف ثم المعجمة ثم الموحدة ، وكذا وقع في رواية عند ابن أبي شيبة عن يزيد بن عارون عن هشام ورجحها بعض شراح « المصاييح » وعكسه الطبري فقال : رواية البغاري أضبط والاعتقاد عليهم أولى . قلت : ويرجح من حيث المعنى أن النقض يزيل الصورة مع بقاء الثوب على حاله ، والنقض وهو القطع يزيل صورة الثوب ، قال ابن بطال : في هذا الحديث دلالة على أنه ﷺ كان ينقض الصورة سواء كانت مما له ظل أم لا ، وسواء كانت مما توطأ أم لا ، سواء في الثياب وفي الحيطان وفي الفروش والاوراق وغيرها . قلت : وهذا مبنى على ثبوت الرواية بلفظ « تصاوير » وأما بلفظ « تصاليب » فلا لأن في انتصاب معنى زائداً على مطلق الصور ، لأن الصليب مما عبد من دون الله بخلاف الصور فليس جميعها مما عبد ، فلا يكون فيه حجة على من فرق في الصور بين ما له روح فنه وما لا روح فيه فلم يمتعه كما سيأتي تفصيله : فإذا كان المراد بالنقض الإزالة دخل طمسها فيما لو كانت قشاً في

الحافظ أو حكما أو لفظها بما يغيب ميثها . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وحمارة هو ابن القعقاع . قوله ( حدثنا أبو زرعة ) هو ابن عمرو بن جرير . قوله ( دخلت مع أبي هريرة ) جاء عن أبي زرعة المذكور حديث آخر بسند آخر أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من طريق علي بن مدرك عن عبد الله بن نجى بنون وجيم مصغر عن أبيه عن علي بن ربيعة ، لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة . قوله ( دارا بالمدينة ) هي لمروان بن الحكم ، وقع ذلك في رواية محمد بن فضيل عن حمارة بن القعقاع عند مسلم من هذا الوجه . وعند مسلم أيضا والاسماعيلي من طريق جرير عن حمارة دارا بنى لسعيد أو لمروان ، بالفك ، وسعيد هو ابن العاص بن سعيد الأموي ، وكان هو ومروان بن الحكم يتعاقبان امرأة المدينة لمعاوية ، والرواية الجازية أول . قوله ( مصورا يصور ) لم ألق على اسمه ، وقوله يصور بصيغة المضارعة للجميع ، وضبطه الكرماني بوجهين أحدهما هذا والآخر بكسر الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح الواو ثم راء منونة ، وهو بصيغة . قوله ( سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم ممن ذهب يخلق تخلق ) هكذا في البخاري ، وقد وقع نحو ذلك في حديث آخر لأبي هريرة تقدم فرييا في باب ما يذكر في المسك ، وفيه حذف بيده ما وقع في رواية جرير المذكورة . قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى : ومن أظلم ، الخ ، ونحوه في رواية ابن فضيل ، وقوله ذهب أي قصد وقوله تخلق التشبيه في فعل الصورة وحدهما لا من كل الوجه ، قال ابن بطال : فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل ، فلماذا أنكروا ما ينقش في الحيطان . قلت : هو ظاهر من عموم اللفظ ، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله تخلق ، فإن خلقه الذي اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام ، لكن بقية الحديث تقتضي تعميم الوجه عن تصوير كل شيء . وفي قوله فلا يخلقوا حبة وليخلقوا ذرة ، وهي بفتح المصحفة وتشديد الراء ، ويحاج عن ذلك بأن المراد إيجاد حبة على الحقيقة لا تصويرها . ووقع لابن فضيل من الزيادة وليخلقوا شعرة ، والمراد بالحبة حبة القمح بقربنة ذكر الشعير ، أو الحبة أعم ، والمراد بالذرة الذرة والغرض تمييز نارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد وأخرى بتكليفهم خلق جاد وهو أهون ، ومع ذلك لا قدرة لهم على ذلك . قوله ( ثم دعا بتور ) أي طلب تورا ، وهو بمناء إزاء كاطست تقدم بيانه في كتاب الطهارة . قوله ( من ماء ) أي فيه ماء . قوله ( ففعل يديه حتى بلغ لإبطه ) في هذه الرواية اختصار وبيان في رواية جرير بلفظ وقروا أبو هريرة ففعل يديه حتى بلغ لإبطه وغسل رجليه حتى بلغ ركبتيه ، أخرجهما الاسماعيلي ، وقدم قصة الوضوء على قصة المصور ، ولم يذكر مسلم قصة الوضوء هنا . قوله ( منتهى الحلية ) في رواية جرير أنه منتهى الحلية كأنه يشير إلى الحديث المتقدم في الطهارة في فصل الغرة والتججيل في الوضوء ، ويؤيده حديثه الآخر وتبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء وقد تقدم شرحه ، والبحث في ذلك مستوفى هناك . وليس بين ما دل عليه الخبر من الوجه عن التصوير وبين ما ذكر من وضوء أبي هريرة مناسبة ، وإنما أخبر أبو زرعة بما شاهد وسمع من ذلك

### ٩١ - باب ما وُطئ من التصاوير

٥٩٥٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا - فإن قال سمعت عبد الرحمن بن الحارث - وما بالمدينة يومئذ أفضل منه - قال : سمعت أبي قال سمعت عائشة رضي الله عنها : قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سقرت

يقام لي على سهوة لي فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هتسك وقال: أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله. قالت: فجعلناه وصادة أو وصادتين.

٥٩٥٥ - **عبد بن مسدد** حدثنا **عبد الله بن داود** عن **هشام بن أبيه** عن **عائشة** قالت: قدم النبي ﷺ من سفر وعلمت دُرُوكاً فيه تماثيل، فأمرني أن أنزعها، فزعتها.

٥٩٥٦ - **وكنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد**

**قوله** (باب ما وطئ من التماثيل) أي هل يرخس فيه؟ ووطئ: بضم الواو مبنى الجھول، أي صار يداس عليه ويمسح به. **قوله** (الثامن) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. **قوله** (من سفر) في رواية البيهقي أنها غزوة تبوك، وفي أخرى لابن داود والنسائي غزوة تبوك أو خيبر على الشك. **قوله** (بقرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: هو ستر فيه رقم ونقش، وقيل ثوب من صوف ملون يفرش في المودج أو يغط به. **قوله** (على سهوة) بفتح المهملة وسكون الهاء هي صفة من جانب البيت، وقيل الكوة، وقيل الرف، وقيل أربعة أعمدة أو ثلاثة يعارض بعضها ببعض بوضع عليها شيء من الأمتعة، وقيل أن يبنى من حائط البيت حائط صغير ويحمل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخدع، وقيل دخلة في ناحية البيت، وقيل بيت صغير يشبه المخدع، وقيل بيت صغير منحدر في الأرض وسمكه مرتفع من الأرض كالخزانة الصغيرة يكون فيها المناع، ووجه هذا الأخير أبو عبيد، ولا عارفة بينه وبين الذي قبله. قلت: وقد وقع في حديث عائشة أيضاً في ثاني حديثي الباب أنها عارفته على بابها، وكذا في رواية زيد بن خالد الجهني عن عائشة عند مسلم، فتعين أن السهوة بيت صغير دأبت الستر على بابها. **قوله** (فيه تماثيل) بمثابة جمع تمثال وهو الشيء المصور، أهم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشاً أو دحاناً أو نسجاً في ثوب، وفي رواية بكير بن الأشج عن عبد الرحمن بن القاسم عن مسلم أنها نصبت ستراً فيه تماثيل. **قوله** (هتسك) أي نزعه، وقد وقع في الرواية التي بعدها فأمرني أن أنزعها فزعتها. **قوله** (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله) أي يشبهون ما يصنعونه بما يصنعه الله، ووقع في رواية الزهري عن القاسم عن مسلم الذين يشبهون بخلق الله، وقد تقدم الكلام على قوله: أشد قبل بباب. **قوله** (جعلناه وصادة أو وصادتين) تقدم هذا الحديث في المظالم من طريق عبيد الله العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند قالت: فأنخذت منه ثمرتين فكانتا في البيت مجلس عليهما وهو عند مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ: فأخذته فجعلته مرفقتين، فكان يرتفق بهما في البيت، والثرقة يأتي ضبطها في الباب الذي يليه. ولمسلم من طريق بكير بن الأشج: فجعلته وصادتين فقال رجل في المجلس يقال له ربيعة بن عطاء: أفا سمعت أبا محمد، يريد القاسم بن محمد، يذكر أن عائشة قالت: فكان رسول الله ﷺ يرتفق عليهما؟ قال ابن القاسم يعني عبد الرحمن: لا. قال: لسكني قد سمعته. **قوله** (عبد الله بن داود) هو الحاربي بمجمة وراء وموحدة مصغر، وهشام هو ابن عروة. **قوله** (دُرُوكاً) زاد مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام: على بابي والدركوك بضم الدال المهملة وسكون الراء بعدها نون مضمومة ثم كلف ويقال فيه درهوك بالميم بدل النون: قال الخطابي: هو ثوب غليظ له محل إذا فوش فهو بساط، وإذا حلق

فهو ستر . قوله ( فيه تماثيل ) زاد في رواية أبي أسامة عند مسلم . فيه الخيل ذوات الاجنحة . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت لا ظل لها ، وهي مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتن بالاستعمال كالخضاد والوسائد ، قال النووي : وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة والشافعي ، ولا فرق في ذلك بين ما له ظل وما لا ظل له ، فإن كان معلقا على حائط أو ملبوسا أو حامية أو نحو ذلك مما لا يصد بمنها فهو حرام . قلت : وفيما نقله مؤخذات : منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة اذا كان لها ظل حرم بالاجماع سواء كانت مما يمتن أم لا ، وهذا الاجماع محله في غير لعب البنات كما سأذكره في باب من صور صورة ، وحكى القرطبي في « المفهم » في الصور التي لا تتخذ للبقاء كالنقار قولين أظهرهما المنع . قلت : وهل يلتحق ما يصنع من الخمرى بالنقار ، أو بلعب البنات ؟ محل تأمل . وصحح ابن العربي أن الصورة التي لا ظل لها اذا بقيت على هيئتها حُرمت سواء كانت مما يمتن أم لا ، وإن قطع رأسها أو فرقت هيئتها جاز ، وهذا المذهب منقول عن الزهري وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث الثرة - يعني المذكور في الباب الذي بعده - وسيأتي ما فيه . ومنها أن إمام الحرمين نقل وجها أن الذي يرخص فيه ما لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة ، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع ، والمعنى فيه أنه بذلك يصير مرتفعا فيخرج عن هيئة الإمتنان بخلاف الثوب فإنه يصدد أن يمتن ، وتساعد عبارة « مختصر الموائ » صورة ذات روح ان كانت منصوبة . ونقل الرافعي عن الجمهور أن الصورة اذا قطع رأسها ارتفع المانع . وقال المتولي في « القسمة » لا فرق . ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقا على ما في خبر أبي طلحة ، سكن إن ستر به الجدار منع عندهم ، قال النووي : وزعم بعض السلف إلى أن المنوع ما كان له ظل وأما ما لا ظل له فلا بأس باتخاذها مطلقا ، وهو مذهب باطل ، فإنه الستر الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك ، ومع ذلك فامر بزعجه . قلت : المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن الثمام بن محمد بسند صحيح واقتضاه عن ابن عون . قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته ، فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القديس والعنقاء ، فني إطلاق كونه مذهبها باطلا نظرا ، اذ يحتمل أنه تمسك في ذلك بعموم قوله « لا رقيا في ثوب » ، فإنه أعم من أن يسكن معلقا أو مفروشا ، وكأنه جعل انكار النبي ﷺ على طائفة تملق الستر المذكور مركبا من كونه مصورا ومن كونه ساترا للجدار ، وبؤيده ما ورد في بعض طرقه عند مسلم ، فاخرج من طريق سعيد بن يسار عن زيد بن خالد الجهني قال « دخلت على عائشة » فذكر نحو حديث الباب لكن قال « مجذبة حتى تمسك » وقال : انه الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين . قال فقلنا منه وسادتين ، الحديث ؛ فهذا يدل على أنه كره ستر الجدار بالثوب المصور ، فلا يساويه الثوب الممتن ولو كانت فيه صورة ، وكذلك الثوب الذي لا يستر به الجدار . والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة ، وكان من أفضل أهل زمانه ، وهو الذي روى حديث الفرة ، فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استجاز استعمالها ، لكن الجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك يدل على أنه مذهب مرجوح ، وأن الذي رخص فيه من ذلك ما يمتن ، لا ما كان منصوبا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق أبيوب عن عكرمة قال : كانوا يقولون في التصاوير في البسط والوسائد التي توطأ ذل لها . ومن طريق عاصم عن عكرمة قال : كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل نصبا ، ولا يرون بأسا بما وطئته الأقدام . ومن طريق ابن سيرين وسالم بن عبد الله وعكرمة بن خالد وسعيد بن جبلة فرقم أنهم قالوا : لا بأس



بالصورة إذا كانت نوطاً . ومن طريق عروة أنه كان يتمسكه على المرافق فيها الغنابل الطير والرجال . **قوله** في آخر الحديث ( وكنت أغتسل أنا والذي عليه السلام من إناء واحد ) كذا أورده عقب حديث التصوير ، وهو حديث آخر مستقل قد أفرده في كتاب الطهارة من وجه آخر عن الزهري عن عروة ، وأخرجه عقب حديث عائشة في صفة الغسل من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة به ، وتقدم شرحه هناك ، وكان البخاري يسمع الحديث على هذه الصورة فأورده كما هو واغتنر ذلك ليكون المتن قصيراً مع أن كثرة عاداته انصرف في المتن بالاختصار والاقتصار . وقال الكرماني : يحتمل أن الدرهم كان في باب المغتسل ، أو اقتضى الحال ذكر الاغتسال إما بحسب سؤال وإما بغيره .

## ٩٢ - باب من كره القعود على الصور

٥٩٥٧ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** جويرية عن نافع عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فقام النبي عليه السلام بالباب فلم يدخل فقلت : أتوب إلى الله ماذا أذنبت ؟ قال : ما هذه التمرقة ؟ قلت : لتجلس عليها وتوسدّها . قال : إن أصحاب هذه الصور يريدون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلقتم ، وإن الملائكة لا تدخل بيما فيه الصورة .

٥٩٥٨ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** القيث عن بكير عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله عليه السلام قال : إن رسول الله عليه السلام قال : إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة . قال بسر : ثم اشتكى زيد ففقدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله الخولاني ربيب ميمونة زوج النبي عليه السلام : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسم حين قال : إلا رقاً في ثوب . وقال ابن وهب : أخبرنا عمرو بن الحارث **حدثنا** بكير **حدثنا** بسر **حدثنا** زيد **حدثنا** أبو طلحة عن النبي عليه السلام .

**قوله** ( باب من كره القعود على الصور ) أي ولو كانت مما نوطاً . ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** ( جويرية ) بالجيم والراء مصغر . **قوله** ( عن عائشة ) في رواية مالك عن نافع عن القاسم عن عائشة أنها أخبرته ، وسيأتي بعد بابين ، **قوله** ( تمرقة ) بفتح النون وسكون الميم وضم الراء بعدها كاف كذا ضبطها القزاز وغيره ، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضاً وبكسر الراء ، وقيل في النون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزماً والجمع فحارق ، وهي الروايات التي يصف بعضها إلى بعض ، وقيل الفقرة الرواية التي يجلس عليها . **قوله** ( فلم يدخل ) زاد مالك في روايته فعرفت الكراهية في وجهه . **قوله** ( أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت ) يستفاد منه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالاً وإن لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته . **قوله** ( ما هذه التمرقة ) في رواية مالك وما بال هذه . **قوله** ( قلت لتجلس عليها ) في رواية مالك واشتربتها لتقع عليها . **قوله** ( وتوسدّها ) بفتح أوله وبتشديد السين المحملة أصله توسدّها . **قوله** ( إن أصحاب هذه الصور الخ ) وفيه أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور ، والجملة الثانية هي المطابقة لامتناع من الدخول ، وإنما قدم الجملة الأولى عليها

اهتماما بالرجوع عن اتخاذ الصور ، لأن الوعيد إذا حصل لصالحها فهو حاصل لمستعملها ، لأنها لا تصنع الا لتستعمل  
 فالصانع متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن  
 تكون الصورة لها ظل أو لا ، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة ، خلافا لما استثنى  
 الفسج وادعى أنه ليس بتصوير ، وظاهر حديث عائشة هذا والذي قبله التماضي لأن الذي قبله يدل على أنه **قوله**  
 استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلا ، وقد أشار  
 المصنف الى الجمع بينهما بأنه لا يلزم من جواز اتخاذ ما يوطأ من الصور جواز القعود على الصورة فيجوز أن يكون  
 استعمال من الوسادة مالا صورة فيه ، ويجوز أن يكون رأى التفرقة بين القعود والالتكاه وهو بعيد ، ومجتمعا  
 أيضا أن يجمع بين الحديثين بأنها لما قطعت الست ووقع القطع في وسط الصورة مثلاً فخرجت عن هيئتها فلها صار  
 يرتفع بها ، ويؤيد هذا الجمع الحديث الذي في الباب قبله في نقض الصور وما سيأتي في حديث أبي هريرة المخرج في  
 السنن ، وسأذكره في الباب بعده . وسلك الداودي في الجمع مسلكا آخر فادعى أن حديث الباب ناسخ لجميع الأحاديث  
 الدالة على الرخصة ، واحتج بأنه خبر والخبر لا يدخله النسخ فيكون هو الناسخ . قلت : والنسخ لا يثبت بالاحتمال ،  
 وقد أمكن الجمع فلا يلتفت لدعوى النسخ ، وأما ما احتج به فردة ابن التين بأن الخبر إذا قارنه الأمر جاز دخول  
 النسخ فيه . **قوله** (عن بكير) بالموحدة مصغر ، في رواية النسائي عن عيسى بن حماد عن الليث ، حدثني بكير بن عبد الله  
 ابن الأشج ، وكذا عند أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم بن القاسم عن الليث . **قوله** (عن بسر) بضم الموحدة وسكون  
 المهملة ، في رواية عمرو بن الحارث عن بكير ، أن بسر بن سعيد حدثه ، وقد مضت في بدء الخلق . **قوله** (عن زيد  
 ابن خالد) هو الجهمي الصحابي ، في رواية عمرو أيضا ، أن زيد بن خالد الجهني حدثه ومع بسر بن سعيد عبيد الله الخولاني  
 اللب كان في حجر ميمونة . **قوله** (أبي طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري الصحابي المشهور ، وفي الإسناد تابعيان  
 في نسق وصحابيان في نسق ، وعلى رواية بسر عن عبيد الله الخولاني للزيادة الآتي ذكرها يكون فيه ثلاثة من  
 التابعين في نسق وكلامهم مدنيون . ووقع في رواية عمرو بن الحارث أن أبا طلحة حدثه . **قوله** (فيه صورة) كذا  
 لكريمة وغيرها ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه الا المستعمل في صور ، بصيغة الجمع ، وكذا في قوله ، فإذا على باب  
 ستر فيه صورة . ووقع في رواية عمرو بن الحارث ، فإذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير ، وهي أقوى رواية أبي ذر .  
**قوله** ( فقلت لعبيد الله الخولاني ) أي الذي كان معه كما بينته رواية عمرو بن الحارث ، وعبيد الله هو ابن  
 الأسود ويقال ابن أسد ، ويقال له ربيب ميمونة لأنها كانت ربه وكان من موالها ولم يكن ابن زوجها ، وليس له  
 في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة من روايته عن عثمان . **قوله** (يوم الاول) في رواية الكشمي  
 « يوم أول » . **قوله** ( فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال : إلا رقفا في ثوب ) في رواية عمرو بن الحارث ، فقال أنه  
 قال إلا رقفا في ثوب ، ألا سمعته ؟ قلت : لا . قال : بلى قد ذكره . **قوله** ( وقال ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن  
 الحارث ) تقدم أنه وصله في بدء الخلق ، وقد بينت ما في روايته من فائدة زائدة ، ووقع عند النسائي من وجه  
 آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال : دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد له - وده  
 فوجدنا عنده نمرقتين فيهما تصاوير ، وقال أبو سلمة : أليس حدثنا ، فذكر الحديث ، فقال زيد : سمعت رسول  
 الله **ﷺ** يقول : إلا رقفا في ثوب ، قال النووي : يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت

صورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ومحوها اه . وبمقتضى أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن وسأذكره في الباب الذي يليه ، وقال ابن العربي : حاصل ما في اتخاذ الصور أنها ان كانت ذات أجسام حرم بالاجماع ، وان كانت رقفا لأربعة أقوال : الأول يجوز مطلقا على ظاهر قوله في حديث الباب الرقفا في ثوب ، الثاني المنع مطلقا حتى الرقم ، الثالث ان كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الرأس أو تفرقت الاجزاء ، قال وهذا هو الاصح ، الرابع إن كان مما يمتن جاز وان كان معلقا لم يجوز

### ٩٣ - باب كراهية الصلاة في التصاویر

٥٩٥٩ - **حَدَّثَنَا** عمرانُ بنُ ميسرةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الوارثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ العزیز بنُ صُهَيبٍ « عن أنسٍ رضي الله عنه قال : كان قِرَامٌ لعائشةَ سَعَرَتْ به جانبَ بينها ، فقال لها النبي ﷺ : **أَمِيطِي عَنِ** ، فإنه لا تزالُ تصاویرُهُ تُعرضُ لي في صلاتي »

**قوله** ( باب كراهية الصلاة في التصاویر ) أي في الثياب المصورة . **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( كان قرام لعائشة سترت به جانب بينها ) تقدم ضبط القرام قريبا . **قوله** ( أميطي ) أي أزيل وزنه ومعناه . **قوله** ( تعرض ) بفتح أوله وكسر الراء أي أنظر إليها فتشغلي ، ووقع في حديث عائشة عند مسلم أنها كان لها ثوب فيه تصاویر مدود الى سهوة وكان النبي ﷺ يصلي اليه ، فقال : أخبره عني . ووجه انتزاع الترجمة من الحديث أن الصور اذا كانت تلهي المصلي وهي مقابلة فكذلك تلهي وهو لا يسها بل حالة اللبس أشد ، وبمقتضى أن تكون « في » بمعنى « الى » فتحصل المطابقة وهو اللاتق بمرادة ، فإن في المسألة خلافا ، فنقل عن الحنفية أنه لا تسكره الصلاة الى جهة فيها صورة اذا كانت صغيرة أو مقطوعة الرأس ، وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة أيضا في الثرة لأنه يدل على أنه ﷺ لم يدخل البيت الذي كان فيه الستر المصور أصلا حتى نزعه وهذا يدل على أنه أفره وصل وهو منصوب الى أن أمر بنزعه من أجل ما ذكر من رؤيته الصورة حالة الصلاة ، ولم يتعرض لخصوص كونها صورة . ويمكن الجمع بأن الأول كانت تصاویره من ذوات الأرواح وهذا كانت تصاویره من غير الحيوان كما تقدم تقريره في حديث زيد بن خالد

### ٩٤ - باب لا تدخل الملائكة بيوتا فيه صورة

٥٩٦٠ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد عن سالم عن أبيه قال : **وَعَدَ** جبريلُ النبي ﷺ ، فرائثَ عليه ، حتى **اشتدَّ** عَلَى النبي ﷺ ، فخرج النبي ﷺ فانيه ، فشكا اليه ما وَجَدَ ، فقال له : **إِنَّا** لا ندخلُ بيوتا فيه صورة ولا كلب »

**قوله** ( باب لا تدخل الملائكة بيوتا فيه صورة ) تقدم البحث في المراد بالصورة في « باب التصاویر » ، وقال القرطبي في « المفهم » انما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة لان متخذها قد تشبه بالكفار لانهم يتخذون

الصور في بيوتهم ويظهرونها فكرهت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته فجاءه لذلك . **قوله** ( عمر بن محمد ) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عم أبيه وهو ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( وعبد جبريل النبي ﷺ ) زادت عائشة د في ساعة يأتيه فيها ، أخرجه مسلم . **قوله** ( فرأت عليه ) بالمائة أي أبدا ، وفي حديث عائشة د لحقات تلك الساعة ولم يأتيه . **قوله** ( حتى اشتد على النبي ﷺ ) في حديث عائشة د وفي يده عصا فألقاها من يده وقال : ما يخلف الله وعده ولا رسله ، وفي حديث ميمونة عند مسلم نحو حديث عائشة وفيه د انه أصبح واجبا ، بالجيم أي منقبضا . **قوله** ( يخرج النبي ﷺ ) فلقبه فشكا اليه ما وجد ) أي من إبطائه ( فقال له : إنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب ) في هذا الحديث اختصار ، وحديث عائشة أتم ففيه د ثم التفت فإذا جروا كلب تحت سريره فقالت : يا عائشة متى دخل هذا الكلب ؟ فقالت : وأيم الله ما أدريت . ثم أمر به فأخرج ، فجاء جبريل ، فقال : واعدتني جلست لك فلم تأت . فقال : منعني الكلب الذي كان في بيتك ، وفي حديث ميمونة د فظل يومه على ذلك ، ثم وقع في نفسه جروا كلب فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضج مكانه ، فلما أمسى لقى جبريل ، وزاد فيه الأمر بقتل الكلاب . وحديث أبي هريرة في السنن وصححه الترمذي وابن حبان أتم سياقاً منه ولفظه د أنا في جبريل فقال : أنبتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تمثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تمثيل ، وكان في البيت كلب ، فرأس الثعلب الذي على باب البيت يقطع فيصير كهية الفجيرة ، ومر بالستر فليطع فليجمل منه وسادتان منبوذتان توطآن ، ومر بالكلب فليخرج ، ففعل رسول الله ﷺ . وفي رواية النسائي د إما أن تقطع رءوسها أو تجعل بسطا توطأ ، وفي هذا الحديث ترجيع قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المسكن التي تكون فيه باقية على هيئتها مرتفعة غير ممتدة ، فأما لو كانت ممتدة أو غير ممتدة لم يكن غيرت من هيئتها إما بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع ، وقال القرطبي : ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الماضي قبل أن الملائكة لا تمتنع من دخول البيت الذي فيه صورة إن كانت رقفا في الثوب ، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز وهو لا يناقض الكراهة . قلت : وهو جمع حسن . لكن الجمع الذي دل عليه حديث أبي هريرة أولى منه ، والله تعالى أعلم

#### ٩٥ - باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة

٩٦١هـ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن القاسم بن محمد د عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، فمرقت في وجهه الكراهية ، قالت : يا رسول الله ، أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذبت ؟ قال : ما بال هذا التمرقة ؟ فقالت : اشتريتها لآفة علىها وتوسدّها . فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يذبون يوم القيامة ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم . وقال : إن للبيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة .

**قوله** ( باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة ) ذكر فيه حديث عائشة في التمرقة وقد تقدم بيانه في د باب من كره

القعود على التصاوير ، قال الرافعي : وفي دخول البيت الذي فيه الصورة وجهان ، قال الأكثر : يكره ، وقال أبو محمد : يحرّم ، فلو كانت الصورة في عم الدار لا داخل الدار كما في ظاهر الحمام أروها لا يتمتع الدخول ، قال وكان السبب فيه أن الصورة في الممرّ تهنة وفي المجلس مكرمة . قلت : وقصة اطلاق نص المختصر وكلام الماوردي وابن الصباغ وغيرهما لا فرق

### ٩٦ - باب من لعن المصورَ

٥٩٩٢ - **عنه** محمد بن المنثري حدثني محمد بن جعفر بن خنْدَرُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اشْتَرَى قَلَامًا حَبَامًا فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي **عنه** نَهَى عَنْ نَمْنِ الدَّمِّ ، وَنَمْنِ السَّكْبِ ، وَكَسْبِ اللَّبَنِ ، وَلَعْنِ أَكْلِ الرُّبَا وَمُوكَلِّهِ ، وَالْوَأْثِمَةِ وَالْمُسْتَوْثِمَةِ ، وَلِلْمُصَوِّرِ »

قوله ( باب من لعن المصور ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة وقد تقدم بيانه في « باب الواثمة ،

### ٩٧ - باب من صور صورة كُفِّ يوم القيامة أن يفتح فيها الروح ، وليس بنافع

٥٩٩٣ - **عنه** عياش بن الوليد حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ سَمِعْتُ النَّضَرَ بْنَ أَنَسٍ بْنَ مَالِكٍ يَحْدُثُ قِتَادَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يَسْأَلُونَهُ وَلَا يَذْكُرُ الَّذِي **عنه** ، حَتَّى سُئِلَ فَقَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا **عنه** يَقُولُ : مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُفِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ »

قوله ( باب من صور صورة الخ ) كذا ترجم بلفظ الحديث ، ووقع عند النسفي « باب » بغير ترجمة ، وثبت الترجمة عند الأكثر ، وسقط الباب والترجمة من رواية الإسماعيلي ، وعلى ذلك جرى ابن بطال ، ونقل عن المهلب توجيه ادخال حديث الباب في الباب الذي قبله فقال : اللعن في اللغة الابعاد من رحمة الله تعالى ، ومن كلف أن ينفخ الروح وليس بنافع فقد أبعد من الرحمة . قوله ( حدّثنا عياش ) هو بالتحنانية وبالشرين المعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والسند كله بصريون . قوله ( سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة ) كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة فاتفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتمعا ، لحديث النضر فتادة فسمعه سعيد وهو معه ، ووقع في رواية المستمل وغيره في محدثه فتادة ، والضمير للحديث ، وفتادة بالنصب على المفعولية والفاعل النضر ، وضميطة بعضهم بالرفع على أن الضمير للنضر وفاعل يحدث فتادة ، وهو خطأ لأنه لا يلائم قوله « سمعت النضر » ولأن فتادة لم يسمع من ابن عباس ولا حضر عنده ، وقد تقدم تصريح البخاري بأن سعيداً سمع من النضر هذا الحديث الواحد ، ووقع في رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس أخرجهما الإسماعيلي ، وقوله « عن قتادة » من المزيد في متصل الأسانيد فإن خالد حفظه احتمال أن يكون سعيد كان سمعه من قتادة عن النضر ثم لقي النضر فسمعه منه فكان يحدثه به على الوجهين ، وقد حدث به قتادة عن النضر من غير طريق سعيد أخرجهما الإسماعيلي من رواية هشام الدستوائي عن قتادة . قوله ( وهم يسألونه ولا يذكر النبي **عنه** ) أي يحييهم عما يسألونه بالفتوى من غير أن يذكر الدليل من السنة ، وقد وقع بيان ذلك عند الإسماعيلي من رواية

ابن أبي عدي عن سعيد بن لفظه « جعلوا يستفتونه وبغتهم ولم يذكر فيها بفهم النبي ﷺ » . قوله ( حتى مثل فقال : سمعت ) كذا أهم المسألة ، رويها ابن أبي عدي عن سعد بن رويته ، حتى أنه رجل من أهل العراق أراه نجارا فقال : إني أصور هذه التصاوير فما تأمرني ؟ فقال : إذا سمعت ، وتقدم في البيوع من رواية سعيد بن أبي الحسن قال : كنت عند ابن عباس إذا أتاه رجل فقال : يا أبا عباس ، إني إنسان إنما مسيتني من صنعة يدي ، .

قوله ( من صور صورة في الدنيا ) كذا أطن وظاهره التعميم فيتناول صورة ما لا روح فيه ، لكن الذي فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله « كف أن ينفخ فيها الروح » فاستثنى ما لا روح فيه كالشجر . قوله ( كاف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ ) في رواية سعيد بن أبي الحسن وكان الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها أبدا ، واستمال ، حتى ، هنا نظير استعمالها في قوله تعالى ( حتى يبلغ الجبل في سم الحياط ) وكذا قولهم : لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب ، قال الكرماني : ظاهره أنه من تكليف ما لا يطاق ، وليس كذلك وإنما القصد طول تعذيبه وإظهار عجزه عما كان تعاطاه ومبالغة في توبيخه وبيان فحش فعله . وقوله « ليس بنافخ » أي لا يمكنه ذلك فيكون معذبا دائما ، وقد تقدم في : باب عذاب المصورين . من حديث ابن عمر أنه يقال للمصورين أحيوا ما خلقتم وأنه أمر تمجيز ، وقد استشكل هذا الوعيد في حق المسلم ، فإن وعيد القاتل عمدا ينقطع عند أهل السنة مع ورود تخليده بحمل التخليد على مدة مدبرة ، وهذا الوعيد أشد منه لأنه مغيا بما لا يمكن وهو نفخ الروح ، فلا يصح أن يحمل على أن المراد أنه يعذب زمانا طويلا ثم يتخلص . والجواب أنه يتمين تأويل الحديث على أن المراد به الزجر الشديد بالوعيد بعقاب الكافر ليكون أبلغ في الارتداد وظاهره غير مراد ، وهذا في حق الماصي بذلك ، وأما من فعله مستحلا فلا إشكال فيه . واستدل به على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى للحرق الوعيد بمن تفج به الخالق ، فدل على أن غير الله ليس بخالق حقيقة . وقد أجاب بعضهم بأن الوعيد وقع على خلق الجواهر ، ورد بأن الوعيد لاحق باعتبار الشكل والهيئة ، وليس ذلك بجهوم ، وأما استثناء غير ذي الروح فورد مورد الرخصة كما قررته . وفي قوله « كف يوم القيامة » رد على من زعم أن الآخرة ليست بدار تكليف ، واجيب بأن المراد بالنفي أنها ليست بدار تكليف بعمل يقترب عليه ثواب أو عقاب ، وأما مثل هذا التكليف فليس بمتنع لآلة نفسه عذاب ، وهو نظير الحديث الآخر « من قتل نفسه بمديدة فحديدة في يده يحيا بها نفسه يوم القيامة » ، وسيأتي في موضعه . وأيضا فالتكليف بالأعمال في الدنيا حسن على مصطلح أهل علم الكلام ، بخلاف هذا التكليف الذي هو عذاب . واستدل به على جواز التكليف بما لا يطاق ، والجواب ما تقدم . وأيضا فننفخ الروح في الجسد قد ورد معجزة للنبي ﷺ ، فهو يمكن وإن كان في وقوعه خرق عادة ، والحق أنه خطاب تمجيز لا تكليف كما تقدم ، والله أعلم . وقد تقدم في : باب بيع التصاوير ، في أواخر البيوع زيادة سعيد بن أبي الحسن في روايته أن ابن عباس قال للرجل « ويحك إن أبيت إلا أن تمنع فملكك بهذا الشجر » الحديث ، مع ضبط لفظه وإمراة . واستدل به على جواز تصوير ما لا روح له من شجر أو شمس أو قر . ونقل الشيخ أبو محمد الجويني وجها بالمنع لأن من الكفار من عبدها . قلت : ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عموم قوله « الذين يضاؤون بخلق الله » وقوله « ومن أعظم من ذهب بخلق علقى » يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه ، فإن خص ما فيه روح بالمعنى من جهة أنه مما لم يحر غاية الأدميين بصنعيته

وجرت عادتهم بفرس الاشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر ، ويتأكد المنع بما عبيد من دون الله فانه يضاهى حودة الأصنام التي هي الأصل في منع التصوير ، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس جواز تصوير الشجر بما لا يشمر وأما ما يشمر فالحقه بما له روح ، قال عياض : لم يقله أحد غير مجاهد ، ورده الطحاوي بأن الصورة لما أبيحت بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذى الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً . قلت : وقصته أن تمجيز تصوير ما له روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى ، وأظن مجاهداً سمع حديث أبي هريرة الماضي ففيه « فليخلقوا ذرة ، وليخافوا شميرة » فان في ذكر الذرة إشارة الى ما له روح وفي ذكر الشميرة إشارة الى ما ينبت مما يؤكل ، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا تقع الإشارة اليه . وبقابل هذا التشديد ما حكاه أبو محمد الهروي أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع ، لأنه قد يلبس ، وطرده المنزولي في التصوير على الأرض ونحوها ، وصحح النووي تحريم جميع ذلك . قال النووي : ويستثنى من جواز تصوير ما له ظل ومن اتخاذه لعب البنات لما ورد من الرخصة في ذلك . قلت : وسأذكر ذلك في كتاب الادب وانها إن شاء الله تعالى

#### ٩٨ - باب الارتداف على الدابة

٥٩٦٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ركب على حمار على إكافٍ عليه قطيفة فدكة ، وأردف أسامة وراءه .

**قوله** ( باب الارتداف على الدابة ) أى إركاب راكب الدابة خلقه غيره ، وقد كنت استشكلت إدخال هذه التراجم في كتاب اللباس ، ثم ظهر لي أن وجهه أن الذي يرتدف لا يأمن من السقوط فيكشف فاشار الى أن احتمال السقوط لا يمنع من الارتداف اذ الأصل عدمه فيحفظ المرتدف اذا ارتدف من السقوط ، واذا سقط فليبادر الى الستر ، وتلقبت فهم ذلك من حديث أنس في قصة صفية الآتي في باب ارداف المرأة خلف الرجل . وقال الكرمانى الغرض الجلوس على لباس الدابة وان تعدد أشخاص الركاب عليها ، والتصريح بلفظ القطيفة في الحديث الزامن مشعر بذلك . **قوله** ( أبو صفوان ) هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأموى . **قوله** ( ركب على حمار ) هو طرف من حديث طويل تقدم أصله في العلم ، ويأتى بهذا السند في الاستئذان ثم في الرقاق ، وهو ظاهر في مشروعية الارتداف

#### ٩٩ - باب الثلاثة على الدابة

٥٩٦٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما قدم النبي ﷺ مكة استقبله أنجيلة بنى عبد المطلب ، فحمل واحد بين يديه وآخر خلفه . **قوله** ( باب الثلاثة على الدابة ) كأنه يشير الى الزيادة التي في حديث الباب الذي بعده ، والأصل في ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن جابر بن عبد الله بن جابر أنه قال : أن يركب ثلاثة على دابة واحدة ، وأخرج

الطبري عن أبي سعيد رفته ، لا يركب الدابة فوق اثنين ، وفي سنده لين . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل زاذان أنه رأى ثلاثة على بغل فقال : ليتزل أحدكم ، كان رسول الله ﷺ لعن الثالث . ومن طريق أبي بردة عن أبيه نحوه ولم يصرح برفته ، ومن طريق الشعبي قوله مثله ، ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لعن قاعل ذلك وقال : إنما قد نهينا أن يركب الثلاثة على الدابة وسنده ضعيف ، وأخرج الطبري عن علي قال : إذا رأيتم ثلاثة على دابة فزدهم حتى يزل أحدكم ، وعكسه ما أخرجه الطبري أيضا بسند جيد عن ابن مسعود قال كان يوم بدر ثلاثة على بعير ، وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة أيضا من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : ما أبالي أن أكون عاشر عشرة على دابة إذا طأقت على ذلك ، وهذا يجمع بين مختلف الحديث في ذلك ، فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك على ما إذا كانت الدابة غير مطيعة كالخمار مثلا ، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة ، قال النووي : مذهبا ومذهب العلماء كافة يجوز ركوب ثلاثة على الدابة إذا كانت مطيعة . وحكى القاضي عياض منعه عن بعضهم مطلقا ، وهو قاسد . قلت : لم يصرح أحد بالجواز مع العجز ، ولا بالمنع مع الطاعة ، بل المقول من المطلق في المنع والجواز محمول على التقيد . قوله ( عايد ) هو ابن صهران الحنابلة . قوله ( لما قدم النبي ﷺ مكة ) يعني في الفتح . قوله ( استقبله ) في رواية الكشي « استقبله » وأغلبية تصفير غلة وهو جمع غلام على غير قياس والقياس غليمة ، وقال ابن التين كانوا صغروا أهلها على القياس وإن كانوا لم ينطقوا بأغلة قال : ونظيره أصيبية ، وإضافتهم إلى عبد المطلب لكونهم من ذريته . قوله ( حمل واحدا بين يديه وآخر خلفه ) قد فسرهما في الرواية التي بعد هذه ، ووقع عند الطبراني في رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه ﷺ كان حينئذ راكبا على ناقته ، ووقع له ذلك في قصة أخرى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مؤرق العجل ، حدثني عبد الله بن جعفر قال : كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر تلقى بنا ، فيلقى بي وبالحسن أو بالحسين ، حمل أحدا بين يديه والآخر خلفه ، حتى دخلنا المدينة ، وتقدم حديث آخر لأمير الله بن جعفر في المعنى في أواخر الجهاد ، ووقع في قصة أخرى ، أن النبي ﷺ كان راكبا على بغلة الشهباء عند قدومه المدينة ، أخرجه مسلم أيضا من حديث سلمة بن الأكوع قال : لقد قدت بنبي الله ﷺ والحسن والحسين بغلته الشهباء حتى أدخلتهم حجرة النبي ﷺ هذا قدامه وهذا خلفه ، ووقع في حديث بريدة الذي سأذكره في الباب بعده أنه ركب على حمار وأردف واحدا خلفه ، وهو يقوى الجمع الذي أشرت إليه في الباب

### ٩٠٠ - باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه

وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة ، إلا أن يأذن له

٥٩٦٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب « ذكر شر الثلاثة عند عكرمة فقال :

قال ابن عباس : أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قثم بين يديه وللفصل خلفه - أو قثم خلفه وللفصل بين يديه -

فأبهم قثم أو أبهم خيم ؟

قوله ( باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه ، وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة إلا أن يأذن له ) فقه هذا التعليق عند النسائي ، وهو لا يذعن عن المستحلى وحده ، والبعض المأمور هو الشعبي أخرجه ابن أبي



شبهة عنه ، وقد جاء ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والمالك من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : بينا رسول الله ﷺ يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار فقال : يا رسول الله اركب ، وتأخر الرجل ، فقال : لأنني أحق بصدرك دابتك إلا أن تجعله لي ، قال : قد جعلته لك . فركب . وهذا الرجل هو معاذ بن جبل بينه وبينه حبيب بن الشهيد في روايته عن عبد الله بن بريدة لكنه أوقفه ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه . قال ابن بطال : كأن البخاري لم يراض أسخاه يعني حديث بريدة فأدخل حديث ابن عباس ليدل على معناه . قلت : ليس هو على شرطه ، فلذلك اقتصر على الإشارة إليه . وقد وجدت له شاهداً من حديث النعمان بن بشير أخرجه الطبراني وفيه زيادة الاستثناء ، وأخرج أحمد من حديث قيس بن سفيان بدون هذه الزيادة . وفي الباب عدة أحاديث مرفوعة ومرفوعة بمعنى ذلك ، قال ابن العربي : إنما كان الرجل أحق بصدرك دابته لأنه شرف والشرف حق المالك ، ولأنه يصرفها في المنى حيث شاء وعلى أي وجه أراد من إمرأه أو بطء ومن طول أو قصر ، بخلاف غير المالك . وقوله في حديث بريدة : إلا أن تجعله لي ، يريد الركوب على مقدم الدابة ، وفيه نظر لأن الرجل قد تأخر وقال له : يا رسول الله اركب ، أي في المقدم ، فدل على أنه جعله له ، ويمكن أن يجاب بأن المراد أنه طلب منه أن يجعله له صريحاً ، أو الضمير للتصرف في الدابة بعد الركوب كيف أراد كما أشار إليه ابن العربي في حديث صاحب الدابة ، فكأنه قال اجعل حقل لي كله من الركوب على مقدم الدابة وما يترتب على ذلك . قوله ( ذكره في الثلاثة عند عكرمة ) كذا للمصنف وفي رواية الكشميني : أشرك ، بزيادة ألف أوله ، وفي رواية الحموي : الأشرك فاما أشرك بزيادة ألف فهي لغة تقدم تقريرها في شرح حديث عبد الله بن سلام ، ففيه : قالوا أخيراً وابن أخيراً ، وجاء في المثل : صغرها أثرها ، وقالوا أيضاً : نعوذ بالله من نفس حرة ، وعين شري ، أي ملائ من الشر ، وهو مثل أصغر وصغرى . وأما الرواية بزيادة اللام فهو مثل قولهم : الحسن الوجه والواهب المائة ، والمراد باللفظ الأشرك الشر لأن أفضل التفضيل لا يستعمل على هذه الصور إلا نادراً . قوله ( أن رسول الله ﷺ ) بفتح الهمزة من أنى ورسول الله بالرفع أي جاء ، وقد حمل قثم بين يديه وأفضل خلفه وهذا لهذا المصنف بن عبد المطلب وأخوه عبد الله بن عباس راوي الحديث . قوله ( أو قثم خلفه ) شك من الراوي ، وقثم بناف ومطهر وزن عمر ، ليس له في البخاري رواية ، وهو صحابي ، وذكره الحافظ عبد الغني مع غير الصحابة فوهم . قوله ( فأبهم شر أو أبهم خير ) ؟ هذا كلام عكرمة يرد به على من ذكر له شر الثلاثة . وقال الداردي : إن أبهم الخبر في ذلك قدم على هذا ويكون ناسخاً له ، لأن الفعل يدخله النسخ والخبر لا يدخله النسخ ، كذا : قال ودعوى النسخ هنا في غاية البعد ، واجمع الذي أشار إليه الطبري أولاً

### ٩٠٩ - باب إرداف الرجل خلف الرجل

٥٩٩٧ - **عنه** هذبة بن خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : بينا أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا أخيرة الرجل فقال : يا معاذ ، قلت : لبنيك رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبنيك رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حتى

الله على مهاده أن يهدوه ولا يُشركوا به شيئا . ثم سار ساعة ثم قال : يا معاذ بن جبل . قلت : لبيك رسول الله وسعديك . فقال : هل تدري ما حقُّ الجهادِ على الله إذا فعلوه ؟ قلتُ : الله ورسوله أعلم . قال : حقُّ الجهادِ على الله أن لا يُبدَّهم »

**قوله** ( باب إرداف الرجل خلف الرجل ) ذكر فيه حديث معاذ بن جبل وقد تقدم في الجهاد ، وأحيل بشرحه على هذا المكان وللاتي به كتاب الرقاق فقد ذكره فيه هذا السند والمتن تاما فليشرح هناك ، والمقصود منه هنا من الإرداف واضح . ووقع في شرح ابن بطلال ( باب ، بلا ترجمة وقال : كان ينبغي له أن يورده مع حديث أسامة في « باب الارتداف » وقد عرف جوابه ، وقوله « كنت ردفت النبي ﷺ » ، الردف والرديف الراكب خلف الراكب يأذنه ، وودف كل شيء مؤخره ، وأصله من الركوب على الردف وهو المعبر ، ولهذا قيل للراكب الأصلي ركب صدر الدابة ، وردفت الرجل إذا ركبت وراءه وأردفته إذا أركبته وراءك . وقد أفرد ابن منده أسماء من أردفته النبي ﷺ خلفه فبلغوا ثلاثين نفسا

### ١٠٢ - باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم

٥٩٦٨ - **عنه** الحسن بن محمد بن صبح حدثنا يحيى بن عباد حدثنا شعبة أخبرني يحيى بن أبي اسحاق قال « سمعتُ أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أئبلنا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإنى ردفتُ أبا طلحة ، وهو يسيرُ وبعضُ نساء رسول الله ﷺ ردفت رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة ، فقلتُ : للمرأة ، فنزلتُ ، فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشدت الرجلَ وركب رسول الله ﷺ . فلما دنا - أو رأى للذببة - قال : آيئون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون »

**قوله** ( باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم ) كذا للاكثر ، والنصب على الحال ، ول بعضهم ذى محرم على الصفة . واقتصر النسق على « خلف الرجل » فلم يذكر ما بعده . **قوله** ( أئبلنا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإنى ردفت أبا طلحة وهو يسير وبعض نساء رسول الله ﷺ ردفت رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة فقلت المرأة فنزلت فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشدت الرجل وركب رسول الله ﷺ ) كذا في هذه الرواية وظاهره أن الذي قال ذلك وفعله هو أنس ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق وفيه أن الذي فعل ذلك أبو طلحة وأن الذي قال « المرأة » رسول الله ﷺ ولفظه أنه « أقبل هو وأبو طلحة ومع النبي ﷺ صفيية يردفها على راحلته ، فلما كن ببعض الطريق عثرت الدابة فصرع النبي ﷺ والمرأة ، وإن أبا طلحة أحسبه قال اقتحم عن بعبيره فقال : يا نبي الله هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليك المرأة . قال أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصد قصدها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة فشدت على راحلتيها فركبا ، الحديث . وفي أخرى عن يحيى بن أبي إسحق أيضا « ورسول الله ﷺ على راحلته وقد أردفت صفيية بنت حبي ، فعثرت ناقته ، فساقه فحره . فاستفاد من هاتين الطريقتين تصحية المرأة ، وأن الذي تولى شد الرجل وشد المرأة لا أنقض ، والاختلاف فيه على يحيى بن

أبي إسحق رواية عن أنس ، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب ، وقال عبد الوارث وبشر بن المفضل كلاهما عنه ما أشرت إليه في الجهاد ، وهو المعتمد فإن القصة واحدة ومخرج الحديث واحد واتفاق اثنين أولى من انفراد واحد ، ولا سيما أن أنسا كان اذ ذاك يصغر عن تعاطي ذلك الأمر ، وإن كان لا يمتنع أن يساعد حبه أبا طلحة على شيء من ذلك ، رافقه أعلم . فقد يرتفع الاشكال بهذا . وفي الحديث أنه لا بأس للرجل أن يتدارك المرأة الأجنبية إذا سقطت أو كادت تسقط فيعينها على التخلص مما يحشى عليها

### ١٠٣ - باب الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى

٥٩٦٩ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه أبصر النبي ﷺ يضطجع في المسجد رافعا إحدى رجليه على الأخرى

قوله ( باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى ) وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف ، ولا سيما الاستلقاء يستدعي النوم ، والثائم لا يتحفظ ، فكأنه أشار إلى أن من فعل ذلك ينفى له أن يتحفظ لئلا ينكشف . وذكر فيه حديث عباد بن تميم عن عمه وهو عبد الله بن زيد ، وفيه ثبوت ذلك من فعل النبي ﷺ ، وزاد عند الاسماعيل في روايته في آخر الحديث « وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وهمان ، وكأنه لم يثبت عنده النبي ﷺ من ذلك ، وهو فيما أخرجه مسلم من حديث جابر رفعه ، لا يستلقي أحدهم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى ، أو ثبت لكنه رأى منوعا ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث واثنين وعشرين حديثا ، المعلق منها وما أشبه ستة وأربعون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مائة واثنان وثمانون حديثا والخاص أربعون ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة « ما أسفل من الكعبين من الأزار في النار » وحديث الوبير في لبس الحرير ، وحديث أم سلمة في شعر النبي ﷺ ، وحديث أنس « كان لا يرد الطيب » ، وحديث أبي هريرة في لعن الواصلة ، وحديثه « لا تشمن » ، وحديث عائشة في نقض الصور ، وحديث ابن عمر في وعد جبريل ومعه « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة ، وحديث « صاحب الدابة أحق بصدرها ، على أنه لم يصرح برفعها وهو مرفوح على ما بينته . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم تسعة عشر أثرا ورافقه أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٨ - كتاب الأدب

١ - باب البر والصلة ، وقول الله تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾

٥٩٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال : الوليد بن عيزار أخبرني قال سمعت أبا هريرة والشيباني

يقول « أخبرنا صاحب هذه الدار - وأوما بيده إلى دار هدير الله - قال : سألت النبي ﷺ : أي العمل أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أي ؟ قال : ثم بر الوالدين . قال : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . قال حدثني بهن ، ولو استزذته لَوَاقِي ،

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الادب) . قوله (باب البر والصلة ، وقول الله سبحانه وتعالى : ووصينا الانسان بالديه حنا ) كذا الأكثر ، وحذف بعضهم لفظ البر والصلة وبعضهم البسطة : واقتصر النسخ على قوله كتاب البر والصلة الخ . ووقع في أوله الادب المفرد للبخاري ، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ وكتاب الادب المفرد يشتمل على أحاديث زائدة على ما في الصحيح وفيه قليل من الآثار الموقوفة ، وهو كثير الفائدة (١) . والادب استعمال ما يحمده قولاً وفعلًا ، وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الاخلاق ، وقيل الوقوف مع المستحسانه ، وقيل هو تعظيم من فوقك ، والرفق بمن دونك . وقيل انه مأخوذ من المأدبة وهي الدعوة الى الطعام ، سمى بذلك لأنه يدعى اليه ، وهذه الآية وقعت بهذا اللفظ في التفسير وفي الاحقاف لكن المراد هنا التي في التفسير أن هذه الآية التي في لقمان نزلت في سعد بن أبي وقاص ، كذا قال إنها التي في لقمان وليس كذلك ، وقد أخرج مسلم من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت أم سعد : لا تكلمه أبداً حتى يكفر بدنه . قالت : زعمت ان الله أوصاك بالديك ، فأنا أمك ، وأنا أمرك بهذا ، فنزلت ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا . وَإِنَّ جَاهِدَكَ عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ، وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ كذا وقع عنده ، وفيه انتقال من آية الى آية ، فأن في آية التكبوت ﴿ وَإِنْ جَاهِدَكَ لِتَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا - إِلَى - مَرْجِعِكُمْ ﴾ والمذكور عنده بعد قوله ﴿ وَإِنَّ جَاهِدَكَ عَلَى الْإِنْفِ ﴾ إنما هو في لقمان . وقد وقع عند الترمذي الى قوله ﴿ حَسَنَ الْآيَةِ ﴾ فقط ، ومثله عند أحمد أكن لم يقل الآية ، ووقع في أخرى لاحد ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ أمه وهنا على ومن - وقراً حتى بلغ - بما كنتم تعملون ﴿ وهذا القدر الأخير إنما هو في آية التكبوت وأوله من آية لقمان ، ويظهر لي أن الآيتين معا كانتا في الأصل ثابتتين فسقط بعضهما على بعض الرواة ، واتفق أهل . واسم أم سعد بن أبي وقاص حنة - بفتح الميم وسكون الهم بعدها نون - بنت سفيان بن أمية ، وهي ابنة هم أبي سفيان بن حبيب بن أمية ، ولم أر في شيء من

(١) وقد تفرقت المطبعة السلفية بمنايا ونخرج . ونشرت شرحاً مفيداً في مجلد





الكوفي ، وهو ابن عم حمادة بن القعقاع المذكور قبل ، وطريقه هذه وصلها المؤلف في «الادب المفرد» قال «حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن ابن شجرة سمعت أبا زرعة ، فذكر بلفظ «قيل يا رسول الله من أبر» والباقي مثل رواية جرير سواء لكن على سياق مسلم ، وأما يحيى بن أيوب فهو حفيد أبي زرعة بن عمرو ابن جرير شيخه في هذا الحديث ولهذا يقال له الجريوي ، وطريقه هذه وصلها المؤلف أيضا في «الادب المفرد» وأحد كلاهما من طريق عبد الله هو ابن المبارك «أنبأنا يحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة ، فذكره بلفظ «أتى رجل إلى النبي ﷺ فقال : ما تأمرني ؟ فقال : بر أمك ثم عاد ، الحديث وكذا هو في «كتاب البر والصلة لابن المبارك» ونقل المحاسبي الإجماع على أن الأم مقدمة في البر على الأب

### ٣ - باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين

٥٩٧٢ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حدثنا يحيى عن سُفيانَ وَثُمَّةَ قَالَ حدثنا حبيب ع . قال وحدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن حبيب عن أبي العباس «عن عبد الله بن عمرو قال : قال رجلُ لَنبي ﷺ : أجاهد . قال : لك أبوان ؟ قال : نعم . قال : ففيهما فجاهد»

**قوله** ( باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وحبيب المذكور في السند هو حبيب بن أبي ثابت ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، وترجم له هناك في الجهاد باذن الأبوين ، ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد «هاجر رجل فقال له النبي ﷺ هل بالين أبراك ؟ قال : نعم قال : أذن لك ؟ قال : لا . قال : ارجع فاستأذنهما ، فإن أذن لك وإلا فبرهما » وقوله «ففيهما فجاهد» أي إن كان لك أبوان فأبلغ جهدك في برهما والإحسان إليهما ، فإن ذلك يقوم لك مقام قتال العدو

### ٤ - باب لا يسب الرجلُ والديه

٥٩٧٣ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن حنبل عن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن «عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجلُ والديه . قيل يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجلُ والديه ؟ قال : يسبُّ الرجلُ أبا الرجل فيسبُّ أباه ، ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه »

**قوله** ( باب لا يسب الرجل والديه ) أي ولا أحدهما ، أي لا يتسبب إلى ذلك . **قوله** ( أن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه ) سيأتي بعد باب عد العقوق في أكبر الكبائر ، والمذكور هنا فرد من أفراد العقوق ، وإن كان التسبب إلى لعن الوالد من أكبر الكبائر فالنصريح بلعنه أشد ، وترجم بلفظ السب وسأقه بلفظ اللعن إشارة إلى ما وقع في بقية الحديث ، وقد وقع أيضا في بعض طرقه وهو في «الادب المفرد» من طريق عروة بن حيان سمع عبد الله بن عمرو يقول «من الكبائر عند الله أن يسب الرجل والده» وقد أخرجه المصنف في «الادب المفرد» من طريق سفيان الثوري ومسلم من طريق يزيد بن المهدي كلاهما عن سعد بن إبراهيم بلفظ «من الكبائر شتم الرجل» وفي رواية المصنف «أن يشتم الرجل والديه» . **قوله** ( قيل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه )؟ هو استبعاد من السائل ، لأن الطبع المستقيم يأبى ذلك ، فبين في الجواب أنه وإن لم يتعاط السب بنفسه في الأغلب

الأكثر لكن قد يقع منه النسب فيه وهو ما يمكن وقوعه كثيرا . قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الدرائع ويؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل وأن لم يقصد إلى ما يحرم ، والأصل في هذا الحديث قوله تعالى ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ﴾ الآية . واستنبط منه المارودي منع بيع الثوب الحرير ممن يتحقق أنه يلبسه ، والغلام الأمردي يتحقق أنه يضل به الفاحشة ، والمصير من يتحقق أنه يتخذة خمرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : فيه دليل على عظم حق الأبوين . وفيه العمل بالغالب لأن الذي يسب أبا الرجل يجوز أن يسب الآخر أباه ويجوز أن لا يفعل ، لكن الغالب أن يجبه بنحو قوله . وفيه مراجعة الطالب لشيخه فيما يقوله مما يشكك عليه . وفيه إثبات الكبائر وسيأتي البحث فيه قريبا ، وفيه أن الأصل يفضل الفرع بأصل الوضع ولو فضله الفرع ببعض الصفات

### ٥ - باب إجابة دُعَاء من برّ والدّيه

٥٩٧٤ - حُرِّثُنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَا ثَلَاثَةٌ نَقَرُ يَتِمَّاشُونَ أَخَذْتُ لِلطَّرِيقِ ، فَالَوْا إِلَى غَارٍ فِي الْجَبَلِ ، فَانْطَلَقْتُ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةً مِنَ الْجَبَلِ فَأَطْبَقْتُ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : انْظُرُوا أَحْمِلَ عَلْتُمُوهَا اللَّهُ صَالِحَةٌ فَادْعُوا اللَّهَ بِهَا لَهُ يُقَرُّجُهَا . فَقَالَ أَحَدُهُمْ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَبِيحَانِ كَبِيرَانِ ، وَلِي صَبِيَّةٌ صَفَارٌ كُنْتُ أَرْضِي عَلَيْهِمْ ، فَذَا رُحْتُ عَلَيْهِمْ غَلَبْتُ بَدَأْتُ بِوَالِدَيْ أُسْقِيهِمَا قَبْلَ وَلَدِي ، وَإِنَّه نَاءُ بَنِي الشَّجَرِ فَأُنْتِيتُ حَتَّى أَسْمَيْتُ ، فَوَجَدْتُهُمَا قَدْ نَامَا ، فَغَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ أَحْلُبُ ، فَجَعَلْتُ بِالْحَلَابِ فَقَعْتُ عِنْدَ رَهْصَمَا ، أَوْ كَرَهُ أَنْ أَوْقَعْتُهُمَا مِنْ نَوْمِهِمَا ، وَأَوْ كَرَهُ أَنْ أَبْدَأَ بِالْعَتَمَةِ قَبْلَهِمَا وَالصَّبِيَّةُ يَقْضَاؤُونَ عِنْدَ قَدَمِي ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِي وَدَائِيهِمْ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . فَكَانَ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ لَنَا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ ، فَفَرَّجَ اللَّهُ لَهُمْ فُرْجَةً حَتَّى يَرَوْنَ مِنْهَا السَّمَاءَ . وَقَالَ الثَّانِي : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةٌ عَمَّ أَحِبَّهَا كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ لِلنِّسَاءِ ، فَطَلَبْتُ إِلَيْهَا نَفْسَهَا فَأَبَتْ حَتَّى آتَيْتُهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَسَمِعْتُ حَتَّى جَعَلْتُ مِائَةَ دِينَارٍ فَلَقَوْنَهَا بِهَا ، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، إِنَّكَ لَا تَفْتَحُ الْخَلَامَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقَعْتُ عَنْهَا . اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ لَنَا مِنْهَا ، فَفَرَّجَ لَهُمْ فُرْجَةً . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ أَرْزُ ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ : أَعْطِنِي حَقِّي ، فَفَرَضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ ، فَتَرَكُهُ وَرَغِبَ عَنْهُ ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرِعُهُ حَتَّى جَعَلْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيًا ، فَبَاحَ نِي وَفَالَ : إِنَّكَ لَا تَنْظِلُنِي وَأَعْطِنِي حَقِّي . فَقُلْتُ : أَذْهَبُ إِلَى نَعْلِكَ لِلْبَقَرِ وَرَاعِيَا . فَقَالَ : إِنَّكَ لَا تَهْرَأُ بِي . فَقُلْتُ : إِنِّي لَا أَهْرَأُ بِكَ ، فَخَذْتُ نَعْلَكَ لِلْبَقَرِ وَرَاعِيَا ، فَأَخَذَهُ فَأَنْطَلَقْتُ . فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ مَا بَقِيَ ، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ .



**قوله** ( باب اجابة دعاء من بر والديه ) ذكر فيه قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم فم الغار حتى ذكروا أعمالهم الصالحة ففرج عنهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجابة . وقوله في هذه الرواية « على فم غارهم » ، في رواية الكشميني « باب » بدل « فم » . وقوله « فأطاعت » تقدم توجيهه في أواخر أحاديث الانبياء . ووقع هنا في رواية الكشميني « فطاعت » . وقوله « نأى » أى بعد ، والشجر بمجمة وجيم للكثرة وفي رواية الكشميني بالمهملتين ، والاول اول فان في الخبر انه رجع بعد أن ناما فأقام ينظر استيقاظهما الى الصباح حتى انتبها من قبل أنفسهما ، وانما قال « بعد » في الشجر أى لطلب المرحى . وقوله « فرجة يرون منها السماء » ، في روايته « حتى رأوا » ، ووقع هنا حموي : رقص الحديث بطوله ، وساقه الباقر ، وقوله يجب الرجال النساء ، في رواية الكشميني « الرجل » بالافراد . وقوله « تلك البقر » في رواية الكشميني « ذلك البقر » في الموضعين ، والاشارة فيه الى الجنس

### ٦ - باب حقوق الوالدين من الكبار . قاله ابن عمرو عن النبي ﷺ

٥٩٧٥ - **عز** سعد بن حفص حدثنا شيبان عن منصور عن المسيب عن وراد عن النخعي بن شمسة عن النبي ﷺ قال : « إن الله حرم عليكم حقوق الأمهات ، ومما وهات ، ووأد البنات . وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال »

٥٩٧٦ - **عز** شفي إسحاق حدثنا خالف الواسطي عن البربري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال ثلاثا : الإشراف بالله ، وحقوق الوالدين . وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور ، وشهادة الزور . ألا وقول الزور ، وشهادة الزور . فإزال يقولها حتى قلت لا يسكت »

٥٩٧٧ - **عز** شفي محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة حدثني عبيد الله بن أبي بكر « قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ذكر رسول الله ﷺ الكبائر - أو سئل عن الكبائر - فقال : الشرك بالله ، وقتل النفس ، وحقوق الوالدين . فقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قال : قول الزور . أو شهادة الزور . قال شعبة : فأكثر ظني أنه قال . شهادة الزور »

**قوله** ( باب ) بالتثنية . **قوله** ( حقوق الوالدين من الكبار ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ ) كذا في رواية أبي ذر ، عمر ، بضم العين ، والاصبلي عمرو بفتحها ، وكذا هو في بعض النسخ عن أبي ذر وهو المخطوط ، وسباق في كتاب الإيمان والنذور موصولا من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال « الكبائر الإشراف بالله ، وحقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين للنفوس ، ولابن عمر حديث في العاق أخرجه النسائي والبزار وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : العاق لوالديه ، وممن أخرج ، والمنان ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أيضا نحو حديث ابن عمر هذا لكن

قال : الحديث ، بدل ، المنان ، والدبوث بمهملة ثم تحتانية وآخره مثلثة بوزن فروج وقع تفسيره في نفس الخبر أنه الذي يقر الخبث في أهله ، والمعوق بضم العين المهملة مشتق من العق وهو القطع ، والمراد به صدور ما يتأذى به الوالد من ولده من قول أو فعل إلا في شرك أو معصية ما لم يتعنت الوالد ، وضبطه ابن عطية بوجوب طاعتها في المباحات فعلا وتركها واستحبابها في المندوبات ، وفروض الكفاية كذلك ، ومنه تقديمها عند تعارض الأمرين وهو كمن دفعته أمه ليرضها مثلا بحيث يفوت عليه فعل واجب أن استمر عندها ويفوت ما قصدته من تأنيسه لها وغير ذلك لو تركها وفعله وكان مما يمكن ندادكه مع فوات الفضيلة كالاصلاة أول الوقت أو في الجاهة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أيضا : أولها حديث المغيرة بن شعبة ، قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، والمسيب هو ابن رافع ، ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، والسند كله كوفيون . ووقع التصريح بسامع منصور له من المسيب في الدعوات ، وقد تقدم في الاستقراض من رواية عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور كالذي هنا ، وذكر المولى في الأطراف ، أن في رواية منصور عن المسيب عند البخاري ذكر عقوق الامهات فقط ، وليس كما قال بل هو بتمامه في الموضوعين ، لاسكنه في الاصل طرف من حديث مطول سيأتي في القدر من طريق عبد الملك بن عمير ، وفي الرافق من طريق الذهبي كلاهما عن وراد أن معارية كتب الى المغيرة أن اكتب الى بحديث سمعته ، فذكر الحديث في التلخيص عقب الصلوات ، قال : وكان ينهى ، فذكر ما هنا ، وسيأتي في الدعوات أوله فقط من رواية قتيبة عن جرير دون ما في آخره . والحاصل أنه فرقه من حديث جرير عن منصور في موضعين ، ويحتمل أنه كان عند شيخه هكذا ، وتقدم في الزكاة من طريق أخرى عن الذهبي مقتصر على الذي هنا أيضا . قوله ( ان الله حرم عليكم عقوق الامهات ) تقدم في الاستقراض الاشارة الى حكمة اختصاص الأم بالذكر ، وهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهارا اعظم موقعه . والامهات جمع أمه وهي لمن يهمل ، بخلاف امظ الام فانه أعم . قوله ( ومنما ومات ) وقع في رواية غير أبي ذر وفي الاستقراض « ومنع » بغير تنوين ، وهي في الموضوعين بسكون التثنية مصدر منع بمنع ، وسيأتي ما يتعلق به في الكلام على « قيل وقال » وأما مات فبكر المثناة فعل أمر من ألاته قال الخليل : أصل مات أت فقلب الالف هاء . والحاصل من النهي منع ما أمر باعطائه وطلب ما لا يستحق أخذه ، ويحتمل أن يكون النهي عن السؤال مطلقا كما سيأتي بسط القول فيه قريبا ، ويكون ذكره هنا مع ضده ثم أعيد تأكيدا للنهي عنه ، ثم هو محتمل أن يدخل في النهي ما يكون خطايا لائنين كما ينهى الطالب عن طلب ما لا يستحقه وينهى المطلوب منه عن إعطاء ما لا يستحقه الطالب مثلا يعينه على الاثم ، قوله ( وواد البنات ) بسكون الهمزة هو دفن البنات بالحياة ، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهة فيهن ، ويقال ان أول من فعل ذلك قيس ابن عاصم الغيمي ، وكان بعض أعدائه أغار عليه فأمر بنته فأخذها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فغير ابنته فأختارت زوجها . فآلى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية ، فتيجه العرب في ذلك ، وكان من العرب فريق ثان يقتلون أولادهم مطلقا ، إما نقاسة منه على ما ينقصه من ماله ، وإما من عدم ما يتفق عليه ، وقد ذكر الله أمرهم في القرآن في عدة آيات ، وكان صعصة بن ناجية النخعي أيضا وهو جد الفرزدق ممام بن غالب بن صعصة أول من فدى المردة ، وذلك أنه بعدد الى من يريد أن يفصل ذلك فيفدى الولد منه بمال يتفقان عليه ، والى ذلك أشار الفرزدق بقوله :

وجدى الذى منسج الوائدا ه واحيا الويد فلم يبراد

وهذا محمول على الفريق الثانى ، وقد بقى كل من قيس وصمصعة الى أن أدركا الاسلام ولهما حجة ، وإنما خص البنات بالذكر لانه كان الغالب من فعلهم ، لأن الذكور مظنة الفدرة على الاكتساب : وكانوا فى صفة الواد على طريقين : أحدهما أن يأمر امرأته إذا قرب وضعا أن تطلق بجانب حفرة ، فإذا وضعت ذكرا أبقتة وإذا وضعت أنثى طرحتها فى الحفرة ، وهذا ألين بالفريق الاول . ومنهم من كان إذا صارت البنت سداسية قال لأمها . طيبها وزيئها لادور بها أقاربها ، ثم يمد بها فى الصحراء حتى يأتى البئر فيقول لها انظري فيها ويدفعا من خلفها وبطنها ، وهذا الأتقى بالفريق الثانى ، والله أعلم . قوله ( وكره لكم قيل وقال ) فى رواية الشعيبة ، وكان ينهى عن قيل وقال ، كذا الأكثر فى جميع المواضع بغير تنوين ، ووقع فى رواية الكشميرى هنا قولا وقال ، والاول أشهر ، وفيه تعقب على من ذهب انه جائز ولم تقع به الرواية ، قال الجوهري : قيل وقال اسمان ، يقال كثير القيل والقال ، كذا جزم بهما اسمان ، وأشار الى الدليل على ذلك بدخول الالف واللام عليهما . وقال ابن دقيق العيد : لو كانا اسمين بمعنى واحد كالقول لم يكن امطاف أحدهما على الآخر فائدة ، فإشار الى ترجيح الاول . وقال الحب الطبرى فى قيل وقال ثلاثة أوجه : أحدهما أنهما مصدران للقول ، تقول قلت قولا وقيلوا قولا والمراد فى الأحاديث الإشارة الى كراهة كثرة الكلام لأنها تنول الى الخطأ ، قال وإنما كرهه المبالغة فى الوجع عنه ، ثانيها ارادة حكاية أقوال الناس والبعض هنا ليخبر عنها فيقول : قال فلان كذا وقيل كذا ، والنهى عنه إما للوجع عن الاستكثار منه ، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرمه المحكى عنه . ثالثا أن ذلك فى حكاية الاختلاف فى أمور الدين كقوله : قال فلان كذا وقال فلان كذا ، وعمل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الاكثار من الزلل ، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت ، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له . قلت : ويؤيد ذلك الحديث الصحيح ، كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع ، أخرجه مسلم ، وفى شرح المشكاة ، قوله قيل وقال من قولهم قيل كذا وقال كذا ، وبناؤه على كونهما فعلين محكيين متضمنين للضمير والاعراب على إجرهما بجرى الاسماء خلوين من الضمير ، ومنه قوله : إنما الدنيا قيل وقال ، وإدخال حرف التعريف عليهما فى قوله ما يعرف القيل للقول . قوله ( وكثرة السؤال ) تقدم فى كتاب الزكاة بيان الاختلاف فى المراد منه وهل هو سؤال المال ، أو السؤال عن المشكلات والمعضلات ، أو أعم من ذلك ؟ وإن الاولى حمله على العموم . وقد ذهب بعض العلماء الى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، أو كثرة سؤال انسان بعبئته عن تفاصيل حاله ، فإن ذلك مما يكره المسئول غالبا . وقد ثبت النهى عن الاغلوطن أخرجه أبو داود من حديث معاوية . وثبت عن جمع من السلف كراهة تسكف المسائل التى يستحيل وقوعها عادة أو يندر جدا ، وإنما كرهوا ذلك لما فيه من التنطع والقول بالظن ، اذ لا يخلو صاحبه من الخطأ . وأما ما تقدم فى اللعان فكروه الذى يتلوه المسائل وعابها ، وكذا فى التفسير فى قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) فذلك خاص بزمان نزول الوحي ، ويشير اليه حديث : أعظم الناس جرما عند الله من سأل عن شيء لم يحرم تحريم من أجل مسألته . وثبت أيضا دم السؤال للدال ومدح من لا يلحف فيه كقوله تعالى ( لا يسألون الناس إلحافا ) وتقدم فى الزكاة حديث : لا تزال المسألة بالعبد حتى يأتى يوم القيامة وليس فى وجهه منعة لهم ، وفى صحيح مسلم : إن المسألة لا تحل إلا ثلاثة : للنسب

فقر مدفع ، أو غرم مفلطح ، أو جاتحة ، وفي المتن قوله عليه السلام لابن عباس : إذا سألت فاسأل الله ، وفي متن أبي حنيفة : ان كنت لا بد سألتا فاسأل الصالحين ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، والمعروف عند الشافعية أنه جائز لأنه طلب مباح فأشبهه العارضة ، وحلوا الأحاديث الواردة على من سأل من الزكاة الواجبة من ليس من أهلها ، لكن قال النووي في شرح مسلم : اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة . قال واختلف أصحابنا في سؤال الفاجر على الكسب على وجهين أحدهما التحريم لظاهر الأحاديث . والثاني يجوز مع الكراهة بشروط ثلاثة : أن لا يلج ولا يذل نفسه زيادة على ذل نفس السؤال ، ولا يؤذى المسئول . فان فقد شرط من ذلك حرم . وقال الفاكهاني : يتعجب من قال بكراهة السؤال مطلقا مع وجود السؤال في عصر النبي عليه السلام ثم السلف الصالح من غير تكبر ، فالشارع لا يقر على مكروه . قلت : لعل من كره مطلقا أراد أنه خلاف الأولى . ولا يلزم من وقوعه أن يتغير صفته ولا من تقريره أيضا ، وينبغي حمل حال أولئك على السداد ، وأن السائل منهم غالبا ما كان يسأل إلا عند الحاجة الشديدة . وفي قوله من غير تكبره نظر في الأحاديث الكثيرة الواردة في ذم السؤال كفاية في إنكار ذلك . ( تنبيه ) : جميع ما تقدم فيما سأل لنفسه ، وأما إذا سأل لغيره فإذني يظهر أيضا أنه يختلف باختلاف الأحوال . قوله ( وإضاعة المال ) تقدم في الاستقراض أن الأكثر حطوه على الإسراف في الانفاق ، وقيده بعضهم بالانفاق في الحرام ، والأقوى أنه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا سواء كانت دينية أو دنيوية فنزع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد ، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح ، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقا آخرويا أهم منه . والحاصل في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه : الأول إنفاقه في الوجوه المذمومة شرعا فلا شك في منعه ، والثاني إنفاقه في الوجوه المحمودة شرعا فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور ، والثالث إنفاقه في المباحات بالأصالة كالأكل والشرب ، فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يلحق بحال المنفق ويقدر ماله ، فهذا ليس بإسراف . والثاني ما لا يلحق به عرفا ، وهو ينقسم أيضا إلى قسمين : أحدهما ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة أو متوقعة ، فهذا ليس بإسراف ، والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك فالجمهور على أنه إسراف ، وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف قال : لأنه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح ، وإذا كان في غير مصيبة فهو مباح له . قال ابن دقيق العيد : وظاهر القرآن يمنع ما قاله . وقد صرح بالمنع القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات : هو حرام ، وقبحه الغزالي ، وحرمه الرافعي في الكلام على المفارم ، وصحح في باب الحجر من الشرح وفي المحرر أنه ليس بتبذير ، وتبعه النووي ، والذي يرجح أنه ليس مذموما لذاته ، لكنه يفضي غالبا إلى ارتكاب المحذور وكسوال الناس ، وما أدى إلى المحذور فهو محذور . وقد تقدم في كتاب الزكاة البحث في جواز التصديق بجميع المال وأن ذلك يجوز لمن حرم من نفسه الصبر على المضايقة ، وحرم الباجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة قال : ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به إذا وقع نادوا لحادث يحدث كغنيمة أو هيد أو وليمة . وما لا خلاف في كراهته بماودة الحد في الانفاق على البناء زيادة على قدر الحاجة ، ولا سيما أن أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة ومنه احتمال التبع الفاحش في البياعات بغير سبب . وأما إضاعة المال في المعصية فلا يختص بارتكاب الفواحش ، بل يدخل فيها سوء القيام على الرقيق والجهائم حتى يهلكوا ، ودفع مال من لم يؤنس منه الرشد إليه ، وقسمة مالا

يتفتح بموته كالجوهرة النفيسة . وقال السبكي الكبير في « الحلبيات » : الضابط في إضاعة المال أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي ، فإن اتفيا حرم قطعا ، وإن وجد أحدهما وجودا له بال وكان الاتفاق لا اتفاقا بالجمال ولا مصيبا فيه جلا قطعا ، وبين الرتبين وسائط كثيرة لا تدخل تحت ضابط . فملى المفتي أن يرى فيما تيسر منها رأيه ، وأما ما لا يتيسر فقد أمرض له : قال اتفاق في المعصية حرام كله ، ولا نظر الى ما يحصل في مطلوبه من قضاء شهوة ولذة حسنة . وأما اتفاق في الملاذ المباحة فهو موضع الاختلاف ، فظاهر قوله تعالى ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ أن الزائد الذي لا يليق بحال المتفق إسراف . ثم قال : ومن بذل مالا كثيرا في غرض يسير قافه هذه العقلاء مضيقا ، بخلاف عكسه ، والله أعلم . قال الطيبي : هذا الحديث أصل في معرفة حسن الخلق ، وهو تتبع جميع الاخلاق الحميدة والحلال الجميلة . الحديث الثاني ، قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن شاذان الواسطي ، وعاله هو ابن عبد الله الطحان ، والجريري بضم الجيم هو سعيد بن إبلاس ، وهو ممن اختلط ولم أر من صرح بأن سمع خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده ، لكن تقدم في الشهادات من طريق بشر بن المفضل ويأتي في استنباط المرتدين من رواية إسماعيل بن علي كلاهما عن الجريري ، وإسماعيل بن سميع من الجريري قبل اختلاطه ، وبين في الشهادات تصريح الجريري في رواية إسماعيل عنه بتحديث عبد الرحمن بن أبي بكرة له به . قوله ( ألا أنبئكم ) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الاستئذان « ألا أخبركم » ، قوله ( بأكبر الكبائر ثلاثا ) أي قالها ثلاث مرات على عادته في تكرير الشيء ثلاث مرات تأكيداً لينبه السامع على إحضار قلبه وفهمه للخبر الذي يذكره وفهم بعضهم منه أن المراد بقوله « ثلاثا » عدد الكبائر وهو بعيد ، ويؤيد الاول أن أول رواية إسماعيل بن علي في استنباط المرتدين « أكبر الكبائر الاثراء » ، وعقوب الوالدين ، وشهادة الورد ثلاثا ، وقد اختلف السلف فذهب الجمهور الى أن من الذنوب كبائر ، ومنها صفائر ، وشذت طائفة منهم الاستاذ أبو إسحق الاسفرايني فقال : ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة ، ونقل ذلك عن ابن عباس ، وحكاه القاضي عياض عن المحققين ، واحتجوا بأن نزلت الآية في بالنسبة الى جلالة كبيرة اه . ونسبه ابن بطال الى الاشعرية فقال : انقسام الذنوب الى صفائر وكبائر هو قول عامة الفقهاء ، وعالمهم من الاشعرية أبو بكر بن الطيب وأصحابه فقالوا : المعاصي كلها كبائر ، وإنما يقال لها صغيرة بالاضافة الى ما هو أكبر منها ، كما يقال القبلة المحرمة صغيرة باضافتها الى الزنا وكلها كبائر ، قالوا : ولا ذنب عندنا يغفر واجبا باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ، ومركبة في المشيئة غير الكفر ، لقوله تعالى ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . وأجابوا عن الآية التي احتج أهل القول الاول بها وهي قوله تعالى ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ﴾ أن المراد الشرك . وقد قال الفراء : من قرأ « كبائر » فالمراد بها كبير ، وكبير الائم هو الشرك ، وقد يأتي لفظ الجمع والمراد به الواحد كقوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ ولم يرسل اليهم غير نوح ، قالوا : وجواز العقاب على الصغيرة بجوازها على الكبيرة اه . قال النووي : قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة الى القول الاول ، وقال الغوالي في « البسيط » انكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بانقيته . قلت : قد حقق امام الحرمين المنقول عن الاشاعرة واختاره وبين أنه لا يخالف ما قاله الجمهور ، فقال في « الارشاد » : المرضي عندنا أن كل ذنب يعصى الله به كبيرة ، فرب شيء بعد صغيرة بالاضافة الى الأثران ولو كان في حق الملك اسكان كبيرة ، والرب أعظم من عصى ، فكل

بالإضافة الى مخالفته عظيم ، ولكن الذنوب وإن عظمت فهي متفاوتة في رتبها . وظن بعض الناس أن الخلاف لفظي فقال : التحقيق أن للكبيرة اعتبارين : فبالنسبة الى مقايضة بعضها ببعض فهي تختلف قطعا ، وبالنسبة الى الأمر الناهي فكلها كبائرهم . والتحقيق أن الخلاف معنوي ، وإنما جرى اليه الأخذ بظاهر الآية ، والحديث الدال على أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر كما تقدم ، والله أعلم . وقال القرطبي : ما أظنه يصح عن ابن عباس أن كل ما نهى الله عز وجل عنه ككبيرة لأنه مخالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصغائر والكبائر في قوله ( الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللوم ) وقوله ( ان تجتنبوا كبائر ما نهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) فجعل في الاثميات صغائر وكبائر ، وفرق بينهما في الحكم اذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطا باجتناب الكبائر ، واستثنى اللوم من الكبائر والفواحش ، فكيف يخفى ذلك على حبر القرآن ؟ قلت : ويؤيده ما سيأتي عن ابن عباس في تفسير اللوم ، لكن النقل المذكور عنه ، أخرجه اسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين إل ابن عباس فالأولى أن يكون المراد بقوله « نهى الله عنه » محمولا على نهى خاص وهو الذي قرنه به وعيد كما قيد في الرواية الاخرى عن ابن عباس فيحمل مطلقه على مقيدته جمعا بين كلاميه . وقال الطبري : الصغيرة والكبيرة أمران فسيان ، فلا بد من أمر يضافان اليه وهو أحد ثلاثة أشياء : الطاعة أو المعصية أو الثواب . فأما الطاعة فكل ما نكفركه الصلاة مثلا فهو من الصغائر ، وكل ما يكفركه الاسلام أو الهجرة فهو من الكبائر . وأما المعصية فكل معصية يستحق فاعلها بسببها وعيدا أو عقابا أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما الثواب ففاعل المعصية اذا كان من المقربين فالصغيرة بالنسبة اليه كبيرة ، فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الانبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية لهم . وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب يخص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها ، لكن يلزم منه أن مطلق قتل النفس مثلا ليس ككبيرة ، كأنه وإن ورد الوعيد فيه أو العقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد ، فالصواب ما قاله الجمهور وأن المثال المذكور وما أشبهه ينقسم الى كبيرة وأكبر ، والله أعلم . قال النووي : واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافا كثيرا منتثرا ، فروى عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب ، قال : وجاء نحو هذا عن الحسن البصري ، وقال آخرون : هي ما أوعده الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه حدا في الدنيا . قلت : وعن نص على هذا الاخير الامام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى ، ومن الشافعية الماوردي ولفظه : الكبيرة ما وجبت فيه الحدود ، أو توجه اليها الوعيد . والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به ، إلا أن فيه انقطاعا . وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس برجاله أيضا عن ابن عباس قال : كل ما توعد الله عليه بالنار كبيرة . وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بصواب أخرى ، منها قول إمام الحرمين : كل جريمة تؤخذ بقلة اكترت مرتكبها بالدين ورقة الديانة . وقول الحلبي : كل محرم اعينه منهى عنه لمعنى في نفسه . وقال الرافعي : هي ما أوجب الحد . وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة . هذا أكثر ما يوجد الاصحاب وهم الى ترجيح الاول أميل ، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر اه كلامه . وقد استشكل بأن كثيرا مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوق ، وأجاب بعض الأئمة بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة . وقال ابن عبد السلام في الفوائد : لم أفت لأحد من العلماء على ضبط الكبيرة لا يعلم من

الاختراض ، والاولى ضبطها بما يشمر بها من تركها بدينه إشعارا بدين الكبائر المنصوص عليها . قلت : وهو ضابط جيد . وقال القرطبي في المفهم : الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توهده عليه بالعقاب أو علق عليه حد أو شدد التكبير عليه فهو كبيرة ؛ وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولا عن ابن عباس ، وزاد إيجاب الحد ، وعلى هذا يكثّر عدد الكبائر . فأما ما ورد النص الصريح بكبرته كبيرة فسيأتي القول فيه في الكلام على حديث أبي هريرة . واعتبرا للسمع الموثق ، في كتاب الاستئابة المرتدين ، ونذكر هناك ما ورد في الأحاديث وزيادة على السبع المذكورات مما نص على كونها كبيرة أو مربوطة . وقد ذهب آخرون إلى أن الذنوب التي لم ينص على كونها كبيرة مع كونها كبيرة لا ضابط لها ، فقال الواحدى : ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالخسكة في إخفائه أن يمتنع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة ، كاختفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والاسم الأعظم ، والله أعلم

( فصل ) قوله د أكبر الكبائر ، ليس على ظاهره من الحصر بل د من ، فيه مقدرة ، فقد ثبت في أشياء آخر أنها من أكبر الكبائر ، منها حديث أنس في قتل النفس وسيأتي بيانه في الذي بعده ، وحديث ابن مسعود : أى الذنب أعظم ، فذكر فيه الزنا بحليلة الجار وسيأتي بعد أبواب ، وحديث عبد الله بن أنيس الجهني مرفوعا قال د من أكبر الكبائر - فذكر منها - الإيمان الغموس ، أخرجه الترمذى بسند حسن ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد ، وحديث أبي هريرة رفعه د أنه من أكبر الكبائر استعطالة المرء في عرض رجل مسلم ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وحديث بريدة رفعه د من أكبر الكبائر - فذكر منها - منع فضل الماء ومنع الفضل ، أخرجه البزار بسند ضعيف ، وحديث ابن عمر رفعه د أكبر الكبائر سوء الظن بالله . أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف ، ويقرب منه حديث أبي هريرة مرفوعا د ومن أعظم من ذهب يخلق تخلفي ، الحديث وقد تقدم قريبا في كتاب اللباس ، وحديث عائشة د أيقض الرجال إلى الله الألد الخضم ، أخرجه الشيخان ، وتقدم قريبا حديث عبد الله بن عمرو د من أكبر الكبائر أن يسب الرجل أباه ، ولكنه من جملة العقوق ، قال ابن دقيق العيد : يستفاد من قوله د أكبر الكبائر ، انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويستنبط منه أنه في الذنوب صفات ، لكن فيه نظر ، لأن من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده متواردان على شيء واحد ، فكأنه قيل : ألا أنبشكم بأكبر الذنوب ؟ قال ولا يلزم من كون الذي ذكر أنه أكبر الكبائر استوائها فان الشك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه . قوله ( الاشرار بالله ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد به مطلق الكفر ، ويكون تخصيصه بالذكر لغيبته في الوجود ، لاسيما في بلاد العرب ، فذكر تبيها على غيره من أصناف الكفر . ويحتمل أن يراد به خصوصه إلا أنه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك وهو تعطيل فيترجع الاحتمال الاول على هذا . قوله ( وعقوق الوالدين ) تقدم الكلام عليه قريبا ، وذكر قبله في حديث أنس الآتي بعده قتل النفس والمراد قتلها بغير حق . قوله ( وكان متكئا لجلس ) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الشهادات د وجلس وكان متكئا ، وأما في الاستئذان فكالاول . قوله ( فقال ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلت لا يسكت ) هكذا في هذه الطريق ، ووقع في رواية بشر بن المفضل فقال ألا وقول الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت . أى تمنينا به يسكت اشفاقا عليه لما رأوا من انزعاجه في ذلك . وقال ابن دقيق العيد : اهتمامه بـ تلاوة بشهادة الزور يحتمل أن يكون لأنها أسهل وفوقا على الناس ، والنهارون

بها أكثر ، ومفسدتها أيسر وقوما ، لأن الشرك ينبو عنه المسلم ، والعقوق ينبو عنه الطبع ، وأما قول الزور فإن الحوامل عليه كثيرة لحسن الإهتمام بها ، وليس ذلك لمظنها بالنسبة إلى ما ذكر معها . قال : وأما حطف الشهادة على القول فينبغي أن يكون تأكيداً للشهادة لأننا لو حملناه على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ، وإذا كان بعض الكذب منصوباً على عظمه كقوله تعالى ﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ . وفي الجملة فإن الكذب متفاوت بحسب تفاوت مقاصده ، قال : وقد نص الحديث الصحيح على أن الغيبة والثيبة كبيرة ، والغيبة تختلف بحسب القول المغتاب به ، فالغيبة بالقذف كبيرة ولا تساويها الغيبة بفتح الخلق أو أهلية مثلاً ، والله أعلم . وقال غيره : يجوز أن يكون من حطف الخاص على العام ، لأن كل شهادة زور قول زور بنفسه عكس ، ويحتمل قول الزور على نوح خاص منه . قلت : والاولى ما قاله الشيخ ، ويؤيده وقوع الشك في ذلك في حديث أنس الذي بعده ، فدل على أن المراد شيء واحد . وقال القرطبي : شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إنلاف نفس أو أخذ مال أو تحليل حرام أو تحريم حلال أو فلا شيء من الكبائر أعظم ضرراً منها ولا أكثر فساداً بعد الشرك بالله . وزعم بعضهم أن المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر ، فإن الكافر شاهد بالزور وهو ضعيف ، وقيل المراد من يستحل شهادة الزور وهو بعيد ، والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله ( عبيد الله بن أبي بكر ) أي ابن أنس بن مالك ، ووقع كذلك في الشهادات من رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم عن شعبة . قوله ( ذكر رسول الله ﷺ الكبائر أو سئل عن الكبائر ) كذا في هذه الرواية بالمشك ، وجرم في الرواية التي في الشهادات بالثاني قال : سئل الخ . ووقع في الديات عن عمر وهو ابن مرزوق عن شعبة عن ابن أبي بكر ومع أنس عن النبي ﷺ قال : أكبر الكبائر الإشراك بالله ، والحديث وكذا ورويناه في كتاب الإيمان لابن منده ، وفي كتاب القضاء للشافعي ، من طريق أبي عامر العقدي عن شعبة وقد علق البخاري في الشهادات طريق أبي عامر ولم يسق لفظه ، وهذا موافق لحديث أبي بكر في أن المذكورات من أكبر الكبائر لأن الكبائر المطلقة . قوله ( فقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قال : قول الزور الخ ) هذا ظاهره أنه خص أكبر الكبائر بقول الزور ، ولكن الرواية التي أشرت إليها قبل تؤذن بأن الأربعة المذكورات مشتركات في ذلك . قوله ( أو قال شهادة الزور ، قال شعبة وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور ) قلت : ووقع الجزم بذلك في رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم في الشهادات ، قال قتبية وشهادة الزور ، ولم يشك . ولمسلم من رواية خالد بن الحارث عن شعبة وقول الزور ، ولم يشك أيضاً . وفي هذا الحديث والذي قبله استحباب إعادة الملاحظة ثلاثاً لتفهم ، وانزعاج الواعظ في وعظه ليكون أبلغ في الوعي عنه والوجع عن فعل ما ينهى عنه ، وفيه غلط أمر شهادة الزور لما يترتب عليها من المفساد وإن كانت مراتبها متفاوتة ، وقد تقدم بيان شيء من أحكامها في كتاب الشهادات ، وضابط الزور وصف الشيء على خلاف ما هو به ، وقد يضاف إلى القول فيشمل الكذب والباطل ؛ وقد يضاف إلى الشهادة فيختص بها ، وقد يضاف إلى الفعل ومنه داليس ثوب زور ، ومنه تسمية الشعر الموصول زوراً كما تقدم في القياس ، وتقدم بيان الاختلاف في المراد بقوله تعالى ﴿ والذين لا يشهدون الزور ﴾ وأن الراجح أن المراد به في الآية الباطل والمراد لا يحضرونه ، وفيه التحريض على مجانبة كبائر الذنوب ليحصل تكفير الصنائع بذلك كما وعد الله عز وجل ، وفيه إشفاق النبي ﷺ على شيخه إذا رأى من عجزاً وتعمي عدم فضبه لما



يترتب على الغضب من تغيير مزاجه ، والله أعلم

## ٧ - باب صلة الوالد للمشارك

٥٩٧٨ - **حَرْش** أُلْهِدِي حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي « أَخْبَرَنِي أَسْمَاءُ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَنْتَنِي أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ آصِلُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ »

قوله ( باب صلة الوالد المشارك ) ذكر فيه حديث أسماء بنت أبي بكر « أَنْتَنِي أُمِّي رَاغِبَةً » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحبة ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله « رَاغِبَةً » هل هو بالميم أو الموحدة ، قال الطيبي : الذي نَحَرُّوهُ أَنَّ قَوْلَهَا « رَاغِبَةً » وَإِنْ كَانَ بِلَا قَيْدٍ فَلَمَّا رَاغِبَةً فِي الْإِسْلَامِ لِأَخِيرٍ ، وَإِذَا قُرِنَتْ بِقَوْلِهِ مُشْرِكَةً أَوْ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ فَلَمَّا رَاغِبَةً فِي صَلَاتِي ، وَإِنْ كَانَتْ الرِّوَايَةُ « رَاغِمَةً » بِالْمِيمِ فَمَعْنَاهُ كَارِهَةٌ لِلْإِسْلَامِ . قُلْتُ أَمَا آتَى بِالْمَوْحِدَةِ قَيْتَمِينَ حَلَّ الْمَطْلَقُ فِيهِ عَلَى الْمَقِيدِ فَانْهَ حَدِيثٍ وَاحِدٍ فِي فَصَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَيَتَعَيَّنُ الْقَيْدُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّهَا لَوْ جَاءَتْ رَاغِبَةً فِي الْإِسْلَامِ لَمْ تَحْتَاجْ أَسْمَاءَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ فِي صَلَاتِهَا لِجَبُوحِ التَّأَلُّفِ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمْرِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ فِي ذَلِكَ

## ٨ - باب صلة المرأة أمها ولها زوج

٥٩٧٩ - وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنِي هِشَامُ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ قَدِمَتْ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ - فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَمَدَنُهُمْ إِذْ عَاهَدُوا النَّبِيَّ ﷺ - مَعَ أَبِيهَا ، فَاسْتَفَقَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ : إِنْ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، قَالَ : نَعَمْ ، صَلِّ أُمَّكَ »

٥٩٨٠ - **حَرْش** بِمَجْيُ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شُهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرَاقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ : فَا يَا مَرْءَ ؟ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ : فَقَالَ : يَا مَرْءُ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَةِ ،

قوله ( باب صلة المرأة أمها ولها زوج ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سفيان في قصة هِرَاقْلَ ، وأورد عنها طرقاتاً وهو قول أبي سفيان « يَا مَرْءُ نَا يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَةِ » وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الصحيح ، وذكرت كثيراً من فوائده أيضاً في تفسير آل عمران ، والمراد منه هنا ذكر الصلة فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر المشار إليه في الباب قبله أوردته معلقاً فقال : وقال البَيْهَقِيُّ حَدَّثَنِي هِشَامُ ، وَهُوَ ابْنُ عُرْوَةَ ، وَقَدْ وَقَعَ لَنَا مَوْصُولًا فِي « مُسْتَخْرَجِ أَبِي لَعِيمٍ » إِلَى الْبَيْتِ ، وَوَقَعَ لَنَا بِلَوْنٍ فِي جُزْءِ أَبِي الْجَهْمِ الْعَلَاءِ بْنِ مُوسَى ، عَنْ الْبَيْتِ . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : فَتَمَّ التَّرْجُمَةُ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَ لِأَسْمَاءَ أَنْ تَصِلَ أُمَّهَا وَلَمْ يَشْطَرِطْ فِي ذَلِكَ مَشَاوَرَةَ زَوْجِهَا ، قَالَ : وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ لِلرَّأَةِ أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي مَالِهَا بَدُونَ إِفْنِ

زوجها . كذا قال ، ولا يخفى أن القول بالاشتراط إن ثبت فيه دليل خاص يقدم على ما دل عليه عدم التقييد في حديث أسماء

### ٩ - باب صلة الآخر للمشرک

٥٩٨١ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال « سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : رأى عمرُ حلةَ سيرةٍ نباح ، فقال : يا رسول الله ، ابتغِ هذه والبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفود . قال : إنما يلبس هذه من لا خلاق له . فأتى النبي ﷺ منها بمثل ، فأرسل إلى عمر بمثل فقال : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : إني لم أعطكم لها ثيابها ، ولكن ثيابها أو تكسوها . فأرسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن يسلم »

**قوله** ( باب صلة الآخر للمشرک ) ذكر فيه حديث ابن عمر رأى عمر حلة سيرة نباح ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب القياس ، وقوله فيه « ولكن ثيابها » وقع في رواية الكشميني « ثيابها »

### ١٠ - باب فضل صلة الرحم

٥٩٨٢ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني ابنُ عُمان سمعتُ موسى بن طلحةَ « عن أبي أيوب قال : قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يُدخلني الجنة ... » ع

٥٩٨٣ - **حديث** عبد الرحمن بن بشر حدثنا بهز حدثنا شعبة حدثنا ابنُ عُمان بن عبد الله بن موهب وأبوه عُمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة « عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله أخبرني بعمل يُدخلني الجنة ، فقال للقوم : ما له ماله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أرب ماله ، فقال النبي ﷺ : تصدُ الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتعمل الرحم . ذرّها . قال كأنه كان على راحلته »

**قوله** ( باب فضل صلة الرحم ) بفتح الراء وكسر الحاء المهملة ، يطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسب ، سواء كان يرثه أم لا ، سواء كان ذا محرم أم لا . وقيل هم المحارم فقط ، والاول هو المرجح لأن الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوى الأرحام وليس كذلك . وذكر فيه حديث أبي أيوب الأنصاري « قال قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يُدخلني الجنة ، أوردته من وجهين ، وفيه قوله ﷺ « أرب ماله » وفيه « تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

### ١١ - باب إثم التباطح

٥٩٨٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن محمد بن جبير بن مطعم قال « إن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يدخل الجنة قاطع »

**قوله** (باب اثم القاطع) أي قاطع الرحم . **قوله** (لا يدخل الجنة قاطع) كذا أورده من طريق عقيل ، وكذا عند مسلم من رواية مالك ومعه كلهم عن الزهري ، وقد أخرجه المصنف في «الادب المفرد» عن عبد الله بن صالح عن الليث وقال فيه «قاطع رحم» ، وأخرجه مسلم والترمذي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري كرواية مالك ، قال سفيان : يعني قاطع رحم . وذكر ابن بطال أن بعض أصحابه سفيان رواه عنه كرواية عبد الله بن صالح فأدرج التفسير ، وقد ورد بهذا اللفظ من طريق الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أخرجه اسماعيل القاضي في «الاحكام» ، ومن طريق أبي حريز بمهمة وراه ثم زاي بوزن عظيم واسمه عبد الله بن الحسين قاضي بمحسنة عن أبي بردة عن أبي موسى رفعه «لا يدخل الجنة مومن خمر» ، ولا مصدق بسحر ، ولا قاطع رحم ، أخرجه ابن حبان والحاكم . ولابن داود من حديث أبي بكرة رفعه «ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم» ، والمصنف في «الادب المفرد» من حديث أبي هريرة رفعه «ان أعمال بني آدم تعرض كل عشية خمس ليلة جمعة» ، فلا يقبل عمل قاطع رحم ، ولطبراني من حديث ابن مسعود «ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم» ، والمصنف في «الادب المفرد» من حديث ابن أبي أوفى رفعه «ان الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع الرحم» ، وذكر الطيبي أنه يحتمل أن يراد بالقوم الذين يساعدونه على قطيعة الرحم ولا ينكرون عليه ، ويحتمل أن يراد بالرحمة المطر وأنه يحبس عن الناس عموما بثبوت القاطع

## ١٢ - باب من أسط في له الرزق بصله الرحم

٥٩٨٥ - **حدثني إبراهيم بن المنذر** حدثنا محمد بن معن قال حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من سره أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه»

٥٩٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال «أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه»

**قوله** (باب من بسط له في الرزق بصله الرحم) أي لأجل صلة رحمه . **قوله** (محمد بن معن) أي ابن محمد بن معن بن فضالة بنون مفتوحة ومعجمة ساكنة ابن عمرو ، ونسلة جده الأعلى محبة ، وهو قليل الحديث موثق ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وكذا أبوه لكن له موضع آخر أو موضعان . **قوله** (سعيد بن أبي سعيد) المقبري . **قوله** (من سره أن يبسط له في رزقه) في حديث أنس «من أحب» ، والترمذي وحسنه من وجه آخر عن أبي هريرة «ان صلة الرحم محبة في الأهل ، مثابة في المال ، منسأة في الأثر» ، وعند أحمد بسند رجاله ثقات عن عائشة مرفوعة «صلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق بمران الديار ويزيدان في الأعمار» ، وأخرج

عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » والبرار وصححه الحاكم من حديثه على نحو حديث الباب قال « ويدفع عنه ميتة السوء » ولا ينبغي من حديث أسد رفعه « ان الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بها في العمر » ويدفع بها ميتة السوء ، لجمع الأمرين ، لكن سنده ضعيف . وأخرج المؤلف في « الادب المفرد » من حديث ابن عمر ملفظ « من اتقى ربه ووصل رحمه أنسى له في عمره » ، وثمى ماله ، وأحب أهله . قوله ( ويلسا ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم حمزة أى يؤخر . قوله ( في أمه ) أى في أجله ، وسعى الاجل أمرا لأنه يتبع العمر ، قال زهير :  
والمرء ما عاش بمدوده أمل لا ينقضى العمر حتى ينتهى الأثر

وأصله من أثر مشبه في الأرض ، فإن من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى أقدمه في الأرض أثر ، قال ابن التين :  
ظاهر الحديث يمارض قوله تعالى ( فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ) والجمع بينهما من وجهين : أحدهما ان هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق الى الطاعة ، وحرارة وقته بما ينفعه في الآخرة ، وصيافته من تعذيبه في غير ذلك . ومثل هذا ما جاء أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته بالنسبة لأعمار من مضى من الأمم فاعطاه الله ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجليل ، فكأنه لم يموت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذى ينتفع به من بيده ، والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح . وسيأتى مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ثانجا أن الزيادة على حقيقتها ، وذلك بالنسبة الى علم الملك المولى بالامر ، وأما الاول الذى دلت عليه الآية فبالنسبة الى علم الله تعالى ، كأن يقال الملك مثلا : ان عمر فلان مائة مثلا ان وصل رحمه ، وستون إن قطعها . وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع ، فالذى في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذى في علم الملك هو الذى يمكن فيه الزيادة والنقص واليه الاشارة بقوله تعالى ( يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) فالهو والاثبات بالنسبة لما في علم الملك ، وما في أم الكتاب هو الذى في علم الله تعالى فلا محسوف فيه البتة . ويقال له القضاء المبرم ، ويقال الاول القضاء المعلق . والوجه الاول أليق بلفظ حديث الباب ، فإن الأثر ما يتبع الشيء ، فإذا أخر حسن أن يحصل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور . وقال الطيبي : الوجه الاول أظهر ، واليه يشير كلام صاحب « الفائق » قال : ويجوز أن يكون المعنى ان الله يبنى أثر واصل الرحم في الدنيا طويلا فلا يضمحل سريعا كما يضمحل أثر قاطع الرحم . ولما أشهد أبو تمام قوله في بعض المراثي :

توفيت الآمال بعد عهد وأصبح في شغل عن السفر السفر

قال له أبو ذؤيب : لم يموت من قبل فيه هذا الشعر . ومن هذه المادة قول الخليل عليه السلام ( واجعل لى لسان صديق ) فقد ورد في تفسيره وجه ثالث . فأخرج الطبراني في « الصغير » بسند ضعيف عن ابن العرداء قال « ذكره » من وصل رحمه أنسى له في أجله ، فقال : إنه ليس بزيادة في عمره ، قال الله تعالى ( فإذا جاء أجلهم ) الآية ، ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدهون له من بعده . وله في « الكبير » من حديث أبي مصعبه الجهني رفعه « ان الله لا يؤخر نفسا إذا جاء أجلها ، وإنما زيادة العمر ذرية صالحة » الحديث . وجوم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله . وقال غيره في أهم من ذلك وفي وجود البركة في رزقه وحله ونحو ذلك

## ١٣ - باب من وصل وصله الله

٥٩٨٧ - **حدثني** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معاوية بن أبي مزرعة قال سمعتُ عبيد بن يسار يحدثُ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إن الله خلق الخلق ، حتى إذا فرغ من خلقه قالت الرُّحَمُ هذا مقامُ العائذ بك من القطيعة ، قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت بلى يا رب . قال : فهو لك . قال رسول الله ﷺ : فافروا إن شئتم ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم )

٥٩٨٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : إن الرُّحَمَ شُجْنَةٌ من الرحمن ، قال الله : من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته .

٥٩٨٩ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرمة حدثنا سليمان بن بلال قال أخبرني معاوية بن أبي مزرعة عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ من النبي ﷺ قال : الرُّحَمُ شُجْنَةٌ ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته .

**قوله** ( باب من وصل وصله الله ) أي من وصل رحمه . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ومعاوية هو ابن أبي مزرعة بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الراء بعدها دال مهملة ، تقدم ضبطه وتسميته في أول الزكاة ، ومعاوية بن أبي مزرعة في هذا الباب حديث آخر وهو أنك أحاديث الباب من طريق عائشة ، **قوله** ( أن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ ) تقدم تأويل فرغ في تفسير القتال ، قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المراد بالخلق جميع المخلوقات ، ويحتمل أن يكون المراد به المكافئين . وهذا القول يحتمل أن يكون بعد خلق السماوات والأرض وإبرازها في الوجود ، ويحتمل أن يكون بعد خلقها كتباً في اللوح المحفوظ ولم يبرز بعد إلا اللوح والقلم ، ويحتمل أن يكون بعد انتهاء خلق أرواح بني آدم عند قوله ( ألسنت بربكم ) لما أخرجهم من صلب آدم عليه السلام مثل الذر . **قوله** ( قامت الرُّحَمُ فقات ) قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون بلسان الحال ويحتمل أن يكون بلسان القال قولان مشهوران ، والثاني أرجح . وعلى الثاني فهل تسلكم كما هي أو يخلق الله لها عند كلامها حياة وعقلاً ؟ قولان أيضاً مشهوران ، والاول أرجح لصلاحية القدرة العامة لذلك ، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل ، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصيها شيء . قلت : وقد تقدم في تفسير القتال حمل عياض له على الجواز ، وأنه من باب ضرب المثل ، وقوله أيضاً يجوز أن يكون الذي نسب إليه القول مادركاً يتكلم على لسان الرحم ، وتقدم أيضاً ما يتعلق بزيادة في هذا الحديث من وجه آخر عن معاوية بن أبي مزرعة وهو قوله : فاخذت بحق الرحمن ، ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني : أن الرحم أخذت بحجرة الرحمن ، وحكي

شيخنا في شرح الزمذني ، أن المراد بالحجرة هنا قائمة العرش ، وأيد ذلك بما أخرجه مسلم من حديث عائشة ، أن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش ، وتقدم أيضا ما يتعلق بقوله « هذا مقام العائذ بك من القطيعة » في تفسير القتال ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ « هذا مكان » بدل « مقام » وهو تفسير المراد أخرجه النسائي . **قوله** ( أصل من وصلك وأقطع من قطعك ) في ثاني أحاديث الباب من وجه آخر عن أبي هريرة « من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته » قال ابن أبي جرة : الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما غاطب الناس بما يفهمون ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لمحبه الوصال وهو التقرب منه وإسعافه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة في حق الله تعالى ، عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لعبده . قال : وكذا القول في القطع ، هو كناية عن حرمان الإحسان . وقال القرطبي : وسواء قلنا إنه يعني القول المنسوب إلى الرحم على سبيل المجاز أو الحقيقة أو أنه على جهة التقدير والتمثيل كأن يكون المعنى : لو كانت الرحم من يعقل ويتكلم لقالت كذا ، ومثله ( لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا ) الآية ، وفي آخرها ( وتلك الأمثال نضربها للناس ) فقصود هذا الكلام الإخبار بتأكيد أمر صلة الرحم ، وأنه تعالى أنزلها منزلة من استجار به فأجاره فأدخله في حمايته ، وإذا كان كذلك لجار الله غير غنول ، وقد قال **عليه السلام** « من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، وإن من يطلبه الله بشيء من ذمته يدركه ثم يكبه على وجهه في النار » أخرجه مسلم . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا عبد الله بن دينار ) لسليمان في هذا المعنى ثلاثة أحاديث : أحدها هذا ، والآخر الحديث الذي قبله . وقد سبق من طريقه في تفسير القتال وبأني في التوحيد . والثالث حديثه عن معاوية بن أبي مورو أيضا عن يزيد بن رومان وهو ثالث أحاديث الباب . **قوله** ( الرحم شجنة ) بكسر المعجمة وسكون الجيم بعدها نون ، وجاء بضم أوله وفتحها رواية ولغة . وأصل الشجنة عروق الشجر ، والشجن بالتحريك واحد الشجون وهي طرق الأودية ، ومنه قولهم « الحديث ذو شجون » أي يدخل بمعضة في بعض . وقوله « من الرحمن » أي أخذ اسمها من هذا الاسم كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعا « أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي ، والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة مشتبه بها ، فالقاطع لها منقطع من رحمة الله . وقال الاسماعيلي : معنى الحديث أن الرحم اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علة ، وليس معناها أنها من ذات الله . تعالى الله عن ذلك . قال القرطبي : الرحم التي توصل طامة وخاصة ، فأمامة رحم الدين وتوجب مواصلة بالترادد والتناصح والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . وأما الرحم الخاصة فتزيد للنفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتناقل عن رلائهم . وتتفاوت مراتب استحقاتهم في ذلك كما في الحديث الأول من كتاب الأدب « الأقرب فالأقرب » ، وقال ابن أبي جرة : تكون صلة الرحم بالمال ، وبالعمل على الحاجة ، وبدفع الضرر ، وبطلاقة الوجه ، وبالهدوء . والمعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا إنما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة ، فإن كانوا كفارا أو فجارا فقاطعهم في الله هي صلتهم ، بشرط بذل الجهد في وعظهم ، ثم إعلامهم إذا أصرروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق ، ولا يسقط مع ذلك صلتهم . ثم يظهر الغيب أن يمدوا إلى الطريق المثلى . **قوله** ( فقال الله ) زاد الاسماعيلي في روايته « لها » وهذه عطفة على شيء محذوف ، وأحسن ما يقدر له ما في الحديث الذي قبله « فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة » فقال الله الخ ، الحديث الثالث حديث عائشة ، وهو

بلفظ حديث أبي هريرة الذي قبله إلا أنه بلفظ الغيبة . وفي الأحاديث الثلاثة تعظيم أمر الرحم ، وإن صلتها مندوب مرغّب فيه وإن قطعها من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيه . واستدل به على أن الأسماء توقيفية ، وعلى رجوع القول الصائر إلى أن المراد بقوله ( وعلم آدم الأسماء كلها ) أسماء جميع الأشياء سواء كانت من الذوات أو من الصفات ، والله أعلم

### ٩٤ - باب نَبَلُ الرَّحْمِ بِبَلَّالِهَا

٥٩٩٠ - **حَدَّثَنَا** حُرُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُبَّاسٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إسماعيلَ بن أبي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْعَاصِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ - جَهَاراً غَيْرَ سِرٍّ - يَقُولُ : إِنْ آلَ أَبِي هَادٍ - قَالَ حُرُّ بْنُ عُمَرَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ : بِيَاضٍ - لَيْسُوا بِأَوْلِيَاءِنِي ، إِنَّمَا وَلِيُّ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ » زَادَ عُبَيْدُ الْوَاحِدِ مِنْ بَيَانٍ مِنْ قَيْسٍ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ : وَلَكِنْ لَهُمْ رَجْمٌ أَبْلُغُهَا بِبَلَّالِهَا ، يَتْنَى أَصْلُهَا بِصَلَّتْهَا »

**قوله** ( باب ) هو بالتثنية ( نَبَلُ الرَّحْمِ بِبَلَّالِهَا ) يضم أوله بالثناة ، ويجوز بفتح أوله بالتثنية ، والمراد المكلف . **قوله** ( حدثني ) لغير أبي ذر « حدثنا » وعمر بن عباس بالموحدة والمهملة هو أبو عثمان الباهلي البصري ويقال له الأهوازي ، أصله من أحداهما وسكن الأخرى ، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وانفرد به عن الستة . وحديث الباب قد حدث به أحمد ويحيى بن معين وغيرهما من شيوخ البخاري عن ابن مهدي ، لكن ناسب تخريجه عنه كون صحابه سميّه وهو عمرو بن العاص ، ومحمد بن جعفر شيخه هو غندر وهو بصري ، ولم أر الحديث المذكور عند أحد من أصحاب شعبة إلا عنده ، إلا ما أخرجه إسماعيل من رواية وهب بن حفص عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن شعبة ، وهب بن حفص كذبوه . **قوله** ( أن عمرو بن العاص قال ) هند مسلم عن أحمد وعند إسماعيل عن يحيى بن معين كلاهما عن غندر بلفظ « عن عمرو بن العاص » ووقع في رواية بيان بن بشر عن قيس « سمعت عمرو بن العاص » وستأتي الإشارة إليها في الكلام على الطريق المعلقة ، وليس لقيس بن أبي حازم في الصحيحين عن عمرو بن العاص غير هذا الحديث ، ولعمرو في الصحيحين حديثان آخران حديث « أي الرجال أحب إليك » وقد مضى في المناقب ، وحديث « إذا اجتهد الحاكم ، وسيأتى في الاختصاص ، وله آخر مطلق عند البخاري مضى في المبحث النبوي ، وآخر مضى في التيمم ، وعند مسلم حديث آخر في السجود ، وهذا جميع ما له عندهما من الأحاديث المرفوعة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ جهاراً ) يحتمل أن يتعلق بالمفعول أي كان المجموع في حالة الجهر ، ويحتمل أن يتعلق بالفعل أي أقول ذلك جهاراً ؛ وقوله « غير سر » تأكيد لذلك لدفع توهم أنه جهر مرة وأخفاه أخرى ، والمراد أنه لم يقل ذلك خفية بل جهر به وأشاعه . **قوله** ( أن آل أبي ) كذا الأكثر بجذف ما يضاف إلى أداة الكنية ، وأثبتته المستطلى في روايته لكن كنى عنه فقال « آل أبي فلان » وكذا هو في روايتي مسلم وإسماعيل ، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع « فلان » بياض ثم كتب بعض الناس فيه « فلان » على سبيل الإصلاح ، وفلان كناية عن اسم علم ، ولهذا وقع لبعض رواته « أن آل أبي يعني فلان » ولبعضهم

وإن آل أبي فلان ، بالمجزم . قوله ( قال عمرو ) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه . قوله ( في كتاب محمد بن جعفر ) أي عند شيخ عمرو فيه . قوله ( بياض ) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين» : أن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرفع ، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة ، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكتفي عنه في الرواية فقراءه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر أن آل أبي بياض ، وهو فهم مسمى عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي بياض ، فضلا عن قربش ، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي ﷺ وهي قربش ، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله «إن لهم رحما» وأبعد من حمله على بني بياض وهم بطن من الانصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأي ، ولا يناسب السياق أيضا . وقال ابن التين : حذف التسمية ثلاثا لأذى بذلك المسلمون من أبنائهم . وقال النووي : هذه الكناية من بعض الرواة ، عشى أن يصرح بالاسم فيترقب عليه مفردة إما في حق نفسه ، وإما في حق غيره ، وإما معا . وقال عياض : إن المكتفي عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص . وقال ابن دقيق العيد : كذا وقع مبهما في السياق ، وحمله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي ، فلو كان آل بني لأمكن ، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالخاص . قلت : لعل مراد القائل أنه أطلق العام وأراد الخاص ، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت إليها «أن آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه ، وجرم الدماطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية ، ثم قال ابن دقيق العيد : أنه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئا يراجع منه . قلت : قال أبو بكر بن العربي في «درج المريد» : كان في أصل حديث عمرو بن العاص «أن آل أبي طالب ، بغير «آل أبي فلان» ، كذا جزم به ، وتمعنه بعض الناس وبالع في التضييع عليه ونسبه إلى التهامل على آل أبي طالب ، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رحمه «أن لبني أبي طالب رحما أبلاها ببلالها» وقد أخرجه الاسماعيل من هذا الوجه أيضا سكن بهم لفظ طالب ، وكان الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصا في آل أبي طالب ؛ وإيس كما توهموه كما سأوضحه إن شاء الله تعالى . قوله ( ليسوا بأولياء ) كذا الأكثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «بأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا الذي من لم يسلم منهم ، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض ، والمنفي على هذا المجموع لا الجميع . وقال الخطابي : الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين ، ورجع ابن التين الأول وهو الراجح ، فإن من جملة آل أبي طالب عليا وجعفر أو هما من أخص الناس بالنبي ﷺ لما لحما من السابقة والقدم في الإسلام ونهر الدين ، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب إلى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته ، قلت : أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة «نكلم أصحابنا في قيس ففهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد حتى قال ابن معين : هو أوثق من الزهري ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث منكرة» ، وأجاب من أطراه بأنها غرائب وإفراذه لا يقدر فيه . ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقال : كان يحمّل على علي ولذلك تجنب الرواية عنه كثير من قدماء الكوفيين ، وأجاب من أطراه بأنه كان يقدم عثمان على علي فقط . قلت : والمعتمد عليه أنه ثقة ثبت مقبول الرواية ، وهو من كبار



التابعين ، سمع من أبي بكر الصديق فن دونه ، وقد روى عنه حديث الباب اسماعيل بن أبي خالد ويسان بن بشر  
وما كوفيان ولم ينسبا الى النصب ، سكن الراوى عن يمان وهو عنبسة بن عبد الواحد أموى قد نسب الى شىء  
من النصب ، وأما عمرو بن العاص وإن كان بينه وبين علي ما كان غاشاه أن بهم ، ولحديث محل صحيح لا يستلزم  
نقصا في مؤمنى آل أبي طالب ، وهو أن المراد بالنبي المصروع كما تقدم ، ويحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب  
أبو طالب نفسه وهو إطلان سائغ كقوله في أبي موسى ، أنه أوق مومارا من مومار آل داود : وقوله عليه السلام وآل  
أبي أوفى ، وعصه بالذكر مبالغة في الانتماء ، من لم يسلم لكونه معه وشقيق أبيه وكان القيم بأمره وفصره وحمايته ،  
ومع ذلك فلما لم يتابعه على دينه اتقى من موالاته . قوله ( إنما ولي الله وصالح المؤمنين ) كذا للاكثر بالإفراد  
وأرادة الجملة ، وهو اسم جنس ، ووقع في رواية البرقاني وصالحو المؤمنين ، بصيغة الجمع ، وقد أجاز بعض  
المفسرين أن الآية التي في التحريم كانت في الأصل دقان الله هو مولاة وجبريل وصالحو المؤمنين ، لكن حذف الوار  
من الخط على وفق النطق ، وهو مثل قوله ( سندع الزبانية ) وقوله ( يوم يدع الداع ) وقوله ( ويحيى الله  
الباطل ) وقال النورى : معنى الحديث أن ولي من كان صالحا ران بعد من نسيه ، وليس ولي من كان غير صالح  
وإن قرب من نسيه . وقال القرطبي : فائدة الحديث انقطاع الولاية في الدين بين المسلم والكافر ولو كان قريبا حميما .  
وقال ابن بطال : أوجب في هذا الحديث الولاية بالدين ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه ، فدل  
ذلك على أن النسب يحتاج الى الولاية التي يقع بها الموارثة بين المتناسبين ، وإن الأقارب إذا لم يكونوا على دين  
واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية ، قال : ويستفاد من هذا أن الرحم المأمور بصلتها والمتروك على قطعها هي  
التي شرع لها ذلك ، فأما من أمر بقطعه من أجل الدين فيستثنى من ذلك ، ولا يلحق بالوعيد من قطعه لأنه قطع  
من أمر الله بقطعه ، لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلا ، كما دعا عليه السلام لقريش بعد أن كانوا كذبوهم  
فدعا عليهم بالتحط ثم استشفعوا به ففرق لهم لما سألوهم برحمهم فرحمهم ودعا لهم . قلت : ويتعقب كلامه في موضعين :  
أحدهما بإشارته فيه كلام غيره وهو قصره التقي على من ليس على الدين ، وظاهر الحديث أن من كان غير صالح في  
أعمال الدين دخل في التني أيضا لتقييده الولاية بقوله « وصالح المؤمنين » ، والثاني أن صلة الرحم الكافر ينبغي  
تقييدها بما إذا أمس منه رجوعا عن الكفر ، أو رجى أن يخرج من صلبه مسلم ، كما في الصورة التي استدلل بها وهي  
دعاء النبي عليه السلام لقريش بالخصب وعلل بنحو ذلك ، فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد الى شىء  
من ذلك ، وأما من كان على الدين ولكنه مقصر في الأعمال مثلا فلا يشارك الكافر في ذلك . وقد رفع في شرح  
المهكاة : المعنى أنى لا أوالى أحدا بالقرابة ، وإنما أحب الله تعالى لما له من الحق الواجب على العباد ، وأحب صالح  
المؤمنين لوجه الله تعالى ، وأوالى من أوالى بالإيمان والصلاح سواء كان من ذوى رحم أولا ، ولكن أرحى لذوى  
الرحم حقهم لصلة الرحم ، انتهى . وهو كلام متفق . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله تعالى ( وصالح  
المؤمنين ) على أقوال : أحدها الانبياء أخرجه الطبرى وابن أبي حاتم عن قتادة وأخرجه الطبرى ، وذكره ابن أبي  
حاتم عن سفيان الثورى ، وأخرجه النقاش عن العلاء بن زياد . الثاني الصحابة أخرجه ابن أبي حاتم عن السدى ،  
ونحوه في تفسير الكلبي قال : هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأشباههم من ليس بمنافق . الثالث خيار المؤمنين أخرجه ابن  
أبي حاتم عن الضحاك . الرابع أبو بكر وعمر وعثمان أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن البصرى . الخامس أبو بكر وعمر

أخرجه الطبري وابن مردويه عن ابن مسعود مرفوعا وسنده ضعيف ، وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن الضحاك أيضا ، وكذا هو في تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفى أحد الضعفاء بسنده عن ابن عباس موقوفا ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عنه كذلك ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن عكرمة وسعيد بن جبير وعبد الله بن بريدة ومقاتل بن حيان كذلك . السادس أبو بكر خاصة ذكره القرطبي عن المسيب بن شريك . السابع عمر خاصة أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبير ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد ، وأخرجه ابن مردويه بسند واه جدا عن ابن عباس . الثامن علي أخرجه ابن أبي حاتم بسند منقطع عن علي نفسه مرفوعا ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد قال : هو علي ، وأخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين من حديث أسماء بنت عيسى مرفوعا قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول صالح المؤمنين علي بن أبي طالب ، ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفا في سنده راو ضعيف ، وذكره النقاش عن ابن عباس ومحمد بن علي الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق . قلت : فإن ثبت هذا ففيه دفع توم من توم أن في الحديث المرفوع نقصا من قدر علي رضي الله عنه ويكون المتن أبا طالب ومن مات من آله كافرا ، والمثبت من كان منهم مؤمنا ، وخص علي بالذكر لكونه رأسهم ، وأشير بلفظ الحديث إلى لفظ الآية المذكورة ونص فيها على علي تنويها بقدره ودفعنا لظن من يقوم عليه في الحديث المذكور غصانة ، ولو فطن من كفى عن أبي طالب لذلك لاستغنى عما صنع ، والله اعلم . قوله ( وزاد عنبة بن عبد الواحد ) أي ابن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أبي أحيحة بمهملتين مصغرا وهو سعيد بن العاص بن أمية ، وهو موثق عندهم ، وماله في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخاري في كتاب البر والصلة فقال : حدثنا محمد بن عبد الواحد بن عنبة حدثنا جدى ، فذكره وأخرجه الاسماعيلى من رواية نهد بن سليمان عن محمد بن عبد الواحد المذكور وصاحقه بلفظ : سمعت عمرو بن العاص يقول سمعت رسول الله ﷺ يتأذى جبرا غير سر : إن بنى أبي فلان ليسوا بأوليائي ، إنما ولي الله والذين آمنوا ، ولكن لهم رحم ، الحديث وقد قدمت لفظ رواية الفضل بن الموفق عن عنبة بن عبد الله بن سعيد بن أبي نعيم وأنها أخص من هذا . قوله ( ولكن لها رحم أبلها بيلها ، يعنى أصلها بصلتها ) كذا لهم ، لكن سقط التفسير من رواية النسفى ، ووقع عند أبي ذر بعده : أبلها بيلاتها ، وبعده في الأصل : كذا وقع ، وبيلها أجود وأصح . وبيلها لا أعرف له وجها ، انتهى . وأظنه من قوله : كذا وقع الخ ، من كلام أبي ذر ، وقد وجه الداودى فيما نقله ابن التين هذه الرواية على تقدير ثبوتها بأن المراد ما أوصله إليها من الأذى على تركهم الإسلام ، ونعته ابن التين بأنه لا يقال فى الأذى أبلها ، ووجهها بعضهم بأن البلاء بالمديح . يعنى المعروف والانعام ، ولما كانت الرحم مما يستحق المعروف أضيف إليها ذلك . فكأنه قال : أصلها بالمعروف اللاتق بها . والتحقيق أن الرواية إنما هي : بيلها ، مشتق من أبلها ، قال النوى : ضبطنا قوله : بيلها ، بفتح الموحدة وبكسرهما وهما وجهان مشهوران . وقال عياض : روينا بالكسر ، ورأيت الخطاين بالفتح . وقال ابن التين : هو بالفتح الأكثر ولبعضهم بالكسر . قلت : بالكسر أوجه ، فإنه من البلال جمع بل مثل جبل وجمال ، ومن قاله بالفتح بناء على الكسر مثل قطام وحذام . والبلال بمعنى البلل وهو النداءة ، وأطلق ذلك على الصلة كما أطلق اليبس على القطيعة ، لأن النداءة من شأنها تجميع ما يحصل فيها وتأليفه ، بخلاف اليبس فن شأنه التفريق . وقال الخطاين وغيره : بللت الرحم بلا وبلا وبلا لا أي نديتها بالصلة . وقد أطلقوا على الاعطاء الندي وقالوا فى البخيل ماتندي كفه

بحجر، فشبهت قطيعة الرحم بالحرارة ووصلها بالماء الذي يطفى ببرده الحرارة، ومنه الحديث «بلوا أرحامكم ولو بالسلام». وقال الطيبي وغيره: شبه الرحم بالأرض التي إذا وقع عليها الماء وسقاها حتى سقيها أزهرت ورويت فيها النضارة فأنثرت المحبة والصفاء، وإذا تركت بذير سقي يابس وبطت منفعتها فلا تثمر إلا البغضاء والجفاء، ومنه قولهم سنة جراد أي لا مطر فيها، وزائدة جراد أي لا ابن فيها. وجوز الخطابي أن يكون معنى قوله «أبليا بيلها»، في الآخرة أي أشنع لها يوم القيامة. ونسبته الداودي بأن سياق الحديث يؤذن بأن المراد ما يصلهم به في الدنيا، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعا رسول الله ﷺ قريشا فاجتمعوا، فعم وخص - أي أن قال - بأقائمة أئذي نفسك من آثار قاتل لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحما سألها بيلها، وأصله عند البخاري بدون هذه الزيادة. وقال الطيبي: في قوله «بيلها» مبالغة بديمة وهي مثل قوله ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ أي زلزالها الشديد الذي لا شيء فوقه، فالمنى أبليا بما اشتهر وشاع بحيث لا أترك منه شيئا

### ١٥ - باب ليس الواصل بالمسكاف

٥٩٩١ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو - قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ ورفعه الحسن وفطر - عن النبي ﷺ قال: ليس الواصل بالمسكاف، والكن الواصل الذي إذا قطعت رحمة وصلها «

**قوله** (باب ليس الواصل بالمسكاف) التعريف فيه للجنس. **قوله** (سفيان) هو الثوري؛ والحسن بن عمرو النقيسي بقاء وقاف مصر، وفطر بكسر الفاء وسكون المهملة ثم راء هو ابن خليفة - **قوله** (عن مجاهد) أي الثلاثة عن مجاهد، وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص، وقوله «قال سفيان» هو الراوي، وهو موصول بهذا الاسناد. وقوله «لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر» هذا هو المحفوظ عن الثوري، وأخرجه الاسماعيل من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعا من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو مرفوعا وعن الأعمش مرفوعا، وزايله أبو قرة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش، وعالقه عبد الرزاق عن الثوري رفع رواية الحسن بن عمرو وهو المعتمد، ولم يختلفوا في أن رواية فطر بن خليفة مرفوعة. وقد أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن فطر وبشير بن اسماعيل كلاهما عن مجاهد مرفوعا، وأخرجه أحمد بن جماعة من شيوخه عن فطر مرفوعا وزاد في أول الحديث «إن الرحم معلقة بالعرش» وليس الواصل بالمسكاف - الحديث. **قوله** (ليس الواصل بالمسكاف) أي الذي يقطي لغيره يظهر ما أعطاه ذلك الغير، وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر مرفوعا «ليس الوصل أن تصل من وصلك، ذلك المقصود، ولكن الوصل أن تصل من قطعك». **قوله** (والكن) قال الطيبي الرواية فيه بالتشديد ويجوز التخفيف. **قوله** (الواصل الذي إذا قطعت رحمة وصلها) أي الذي إذا منع أعطى، ود قطعت، ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المجهول، وفي أكثرها بفتحين، قال الطيبي: المعنى ليست حقيقة الوصل ومن يعتد بصلته من يسكاف صاحبه بمثل فعله، والكنه من يفضل على صاحبه. وقال شيخنا في شرح الترمذي، المراد

بالواصل في هذا الحديث الكامل ، فإن في المكافأة نوع صلة ، بخلاف من إذا وصله قريبه لم يسكفنه فإن فيه قطعا بأمره من ذلك ، وهو من قبيل : ليس الشديد بأصرعة ، وليس الغنى عن كثرة العرض ، انتهى . وأقول : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات : موصل ومكافئ وقاطع ، فالواصل من يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمكافئ الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذ ، والقاطع الذي يتفضل عليه ولا يتفضل . وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين ، فن بدأ حينئذ فهو الواصل ، فإن جوزى سمي من جازاة مكافئا ، والله أعلم

### ١٦ - باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم

٥٩٩٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال : يا رسول الله ، أرأيت أمورا كنت أتحنت بها في الجاهلية ، من صلة وعتاق وصدقة ، هل كان لي فيها من أجر ؟ قال حكيم قال رسول الله ﷺ : أسلفت على ما سلفت من غير » . ويقال أيضا عن أبي اليان « أتحنت » . وقال معمر وصالح وابن المسافر أتحنت ، وقال ابن إسحاق : ألتحنت للتبرير . ونابيه هشام عن أبيه

**قوله** ( باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم ) أي هل يكون له في ذلك ثواب ؟ وإنما لم يجرم بالحكم لوجود الاختلاف في ذلك . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل كتاب الزكاة ، وتقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان في الكلام على حديث أبي سعيد الخدري « إذا أسلم العبد لحسن إسلامه » . **قوله** ( هل كان لي فيها من أجر ) وهو تفسير رواية يونس بن يزيد عند مسلم « هل لي فيها من شيء » ، ووقع في رواية صالح بن كيسان « أفيها أجر » ، وفي رواية ابن مسافر « هل لي فيها من أجر » . **قوله** ( ويقال أيضا عن أبي اليان أتحنت ) كذا لا بد ، ووقع في رواية غيره « وقال أيضا ، وعلى هذا فهو من كلام البخاري وقائل » قال « هو البخاري » . **قوله** ( عن أبي اليان أتحنت ) يعني بالمشاة بدل المثلثة ، يشير إلى ما أورده هو في « باب شراء المملوك من الحربى » في كتاب البيوع عن أبي اليان بلفظ كنت أتحنت أو أتحنت بالملك ، وكأنه سمعه منه بالوجهين ، وتقدم في كتاب الزكاة ما صوبه عياض من ذلك : وقال ابن الدّين : « أتحنت » بالمشاة لا أعلم له وجهاً انتهى . ووقع عند الاسماعيلي « أتحنّب » بجم وآخره موحدة فقال : قال البخاري « يقال أتحنّب » قال الاسماعيلي : والتحنّب تصحيف وإنما هو التحنّت مأخوذة من الحنّت وهو الأثم ، فكأنه قال أتحنّي ما يؤثم . قلت : وبهذا التأويل تقوى رواية « أتحنّب » بالجمع والموحدة ويكون الزرد في اللفظتين وهما « أتحنت » بجملة ومثلثة « وأتحنّب » بجم وموحدة والمعنى واحد ، وهو توقي ما يوقع في الأثم ، لكن ليس المراد توقي الأثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر . **قوله** ( وقال معمر وصالح وابن المسافر أتحنت ) يعني بالمثلثة ، أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الزكاة ، وهي في « باب فن تصدق في الشرك ثم أسلم » وعزاها للمؤلف في « الاطراف » فصلاة ، ولم أرها فيها ، وأما رواية صالح وهو ابن كيسان فأخرجها مسلم ، وأما رواية ابن المسافر فكذا وقع هنا بالالف واللام والمشهور فيه يحذفهما ، وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر

الفهمي المصري أمير مصر ، فوصلها الطبراني في « الأوسط » من طريق الليث بن سعد عنه . **قوله** ( وقال ابن إسحق التحيث التبر ) هكذا ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية فقال : حدثني وهب بن كيسان قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول لعبيد بن عمير : حدثنا كيف كان بدء النبوة ؟ قال فقال عبيد وأنا حاضر : كان رسول الله ﷺ يحاور في حراء من كل سنة شهرا ، وكان ذلك بما تحدث به قريش في الجاهلية ، والتحيث التبر ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في بدء الوحى في حديث عائشة في هذا المعنى : فكان يتحدث ، وهو التبعيد . ومعنى التنبيه على ذلك في أول الكتاب **قوله** ( ونابغة هشام بن عروة عن أبيه ) في رواية الكشمي « وتابعهم » بصيغة الجمع ، والأول أوجه فإن المراد بهذه المتابعة خصوص تفسير التحيث بالتبر ، ورواية هشام وصلها المؤلف في العتق من طريق أبي أسامة عنه ولفظه أن حكيم بن حزام قال ، فذكر الحديث وفيه « كنت أحدث بها يعني أنبر »

### ١٧ - باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به ، أو قبلها أو مازحها

٥٩٩٣ - **ح** حبان أخبرنا عبد الله بن خالد بن سعيد عن أبيه عن « أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت : أنبت رسول الله ﷺ مع أبي وعلى قميص أصفر ، قال رسول الله ﷺ : سته سنه . قال عبد الله وهو بالحبيشية : حسنة . قالت : فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي . قال رسول الله ﷺ : دغها . ثم قال رسول الله ﷺ : أبل وأخلق ، ثم أبل وأخلق ، ثم أبل وأخلق . قال عبد الله : ففقيت حتى ذكر . . . يعني من بقائها »

**قوله** ( باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به ) أى ببعض جسده . **قوله** ( أو قبلها أو مازحها ) قال ابن التين : ليس في الخبر المذكور في الباب للتقيل ذكر ، فيحتمل أن يكون لما لم ينهها عن مس جسده صار كالتقيل ، وإلى ذلك أشار ابن بطل ، والذي يظهر لي أن ذكر المزح بعد التقيل من العام بعد الخاص ، وإن المازحة بالقول والفعل مع الصغيرة إنما يقصد به التأنيس ، والتقيل من جملة ذلك ، وحديث الباب عن أم خالد بنت خالد بن سعيد تقدم شرحه في « باب الحبيصة السوداء » من كتاب اللباس ، وعبد الله في هذا السند هو ابن المبارك ، وخالد بن سعيد المذكور في السند تقدم بيان نسبه في كتاب الجهاد . **قوله** ( فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي ) أى نهري ، والوبر بزاي وموحدة ساكنة هو الأجر والمنع وزنه ومناه . **قوله** ( أبل وأخلق ) تقدم ضبطه والاختلاف فيه . **قوله** ( ثم أبل وأخلق ) قال الداودي يستفاد منه معنى « ثم » المقارنة ، وأبى ذلك بعض النحاة فقالوا لا تأتى إلا للتراخي ، كذا قال ، وتصحبه ابن التين بأن قال ما علمت أن أحدا قال إن ثم للمقارنة ، وإنما هي ترتيب بالهبة وقال وليس في الحديث ما ادعاه من المقارنة لأن الإبلاء يقع بعد الخلق أو الخلف . قلت : لعل الداودي أراد بالمقارنة المتابعة فيتحه كلامه ببعض النحاة . **قوله** ( قال عبد الله ) هو ابن المبارك وهو متصل بالاسناد المذكور . **قوله** ( فبق ) أى الثوب المذكور ، كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر فبقيت ، والمراد أم خالد . **قوله** ( حتى ذكر ) كذا للاكثر بزال مصححة ثم كاف خفيفة مفتوحتين ثم راه وفيه اكتفاء ، والتقدير ذكر الراوى ومنا طويلا . وقال السرماني : المعنى صار شيئا مذكورا عند الناس بخروج بقائه عن العادة . قلت : وكأنه قرأه ذكره بضم أوله

٢ - ١٥ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

لكن لم يقع عندنا في الرواية الا بالفتح ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن ، حتى ذكر دهرًا ، وهو يؤيد ما قدمته ، وفي رواية أبي ذر عن الكشي مبنًى ، حتى دكن ، بدال مهملة وكلف مكسورة ثم نون أي صار أدكن أي أسود ، قال أهل اللغة : الدكن لون يضرب الى السواد ، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف ويضمها مع الفتح ، وقد جرم جماعة بأن رواية الكشي مبنًى فصحيف . قوله ( يعني من بقائها ) كذا الاصيل والضمير للخبيصة أو لأم خاله بحسب التوجيهين المتقدمين

١٨ - باب رحمة الولد وتقبله ومناقته . وقال ثابطة عن أنس : أخذ النبي ﷺ إبراهيم فقبله وشبهه

٥٩٩٤ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي حدثنا ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعم قال : كنت

شاهدًا لابن عمر وأمه رجل عن دم للبعوض فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل العراق . قال : انظروا إلى هذا بسألني عن دم للبعوض ، وقد قتلوا ابن النبي ﷺ . وسعت النبي ﷺ يقول : هاريمانناي من الدنيا ،

٥٩٩٥ - حديث أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني مهدي بن أبي بكر أن عروة

ابن الزبير أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ حدثته قالت : جاءتني امرأة معها ابنتان تسألني ، فلم نجد عندي غير تمر واحدة ، فأعطيتها ، ففستمتها بين ابنتيها ، ثم قامت فخرجت ، فدخل النبي ﷺ فحدثته ، فقال : من يلي من هذه البنات شيئًا فأحسن لهن كن له سقرًا من النار ،

٥٩٩٦ - حديث أبو الوليد حدثنا الليث حدثنا سعيد المقبري حدثنا هرير بن سفيان حدثنا أبو قتادة

قال : خرج علينا النبي ﷺ وأمامة بنت أبي العاص على عاتقه فسلمي ، فاذا ركع وضعا ، ولما رفع رقعها .

٥٩٩٧ - حديث أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة

رضي الله عنه قال : فبيل رسول الله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأفرع بن حابس التيمي جالسًا ، فقال الأفرع : إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا . فنظر إليه رسول الله ﷺ ثم قال : من لا يرحم لا يرحم .

٥٩٩٨ - حديث محمد بن يوسف حدثنا سفیان عن هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : تقبلون الصبيان فما تقبلهم ، فقال النبي ﷺ : أو أمك لك أن تزج الله من قلبك للرحمة .

٥٩٩٩ - حديث ابن أبي سريم حدثنا أبو فسان قال حدثني زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه قال : قدِمَ على النبي ﷺ سبي ، فاذا امرأة من السبي تحلب كديها تسبي ، إذا وجدت صبيًا في السبي أخذته فالحقته ببطنها وأرضته . فقال لها النبي ﷺ : أترين هذير طارحة ولها في النار ؟ قلنا : لا ،

وهي تقدر على أن لا تضره . فقال : قلُّ أرحمُ بصادقه من هذم بوكرها ،

**قوله** ( باب رحمة الولد وقبلته ومعاذته ) قال ابن بطال : يجوز تقبيل الولد الصغير في كل عضو منه وكذا الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عورة ، وتقدم في مناقب فاطمة عليها السلام أنه عليه السلام كان يقبلها ، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشة . **قوله** ( وقال ثابت عن أنس : أخذ النبي عليه السلام إبراهيم قبلته وشبهه ) سقط هذا التعليق لأبي ذر عن غير الكشميني ، وقد وصله المؤلف في الجناز من طريق فريش بن حبان عن ثابت في حديث طويل . وإبراهيم هو ابن النبي عليه السلام من مارية القبطية . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر ، **قوله** ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . **قوله** ( ابن أبي يعقوب ) هو محمد بن عبد الله الضبي البصري ، وابن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة هو عبد الرحمن ، واسم أبيه لا يعرف ، والسند كله إلى عبد الرحمن هذا بصريون ، وهو كوفي طاب الله ثوابه على توثيقه ، وشذ ابن أبي خيثمة لحكي عن ابن معين أنه ضعفه . **قوله** ( كنت شاهدا لابن عمر ) أي حاضرا عنده . **قوله** ( وسأله رجل ) الجملة حالية ، واسم الرجل السائل ما عرفته . **قوله** ( عن دم البعوض ) تقدم في المناقب بلفظ الذباب ، بضم الميمجمة وموحدين ، قال السكراني لعله سأل عنها معا . قلت : أو أطلق الراوي الذباب على البعوض لقرب شبهه منه وإن كان في البعوض معنى زائد ، قال الجاحظ : العرب تطلق على النحل والدبر وما أشبه ذلك ذبابا . **قوله** ( وقد قتلوا ابن النبي عليه السلام ) يعني الحسين ابن علي . **قوله** ( وسعد النبي عليه السلام يقول ) هي جملة حالية . **قوله** ( ريحانتاي ) كذا للاكثر ، ولأبي ذر عن المستمل والمجوى ، ريحاني ، بكسر النون والتخفيف على الأفراد وكذا عند النسفي ، ولأبي ذر عن الكشميني ، ريحاني ، بزيادة ناء التأنيث ، قال ابن التين : وهو وهم والصواب ريحانتاي . قلت : كأنه قرأه بفتح المثناة وتشديد الباء الأخيرة على التثنية لجملة وهما ، ويجوز أن يكون بكسر المثناة والتخفيف فلا يكون وهما ، والمراد بالريحان هنا الرزق قاله ابن التين ، وقال صاحب الفائق : أي هما من رزق الله الذي رزقيته ، يقال سبحانه الله وريحانه أي أصبح الله وأسترزقه ، ويجوز أن يريد بالريحان المسموم يقال حبابي بطاقة ريحان ، والمعنى أنهم بما أكرمهم الله وحبابي به ، لأن الأولاد يشمون ويقبلون فكأنهم من جملة الرياحين . وقوله ( من الدنيا ، أي نصبي من الريحان الدنيوي ، وقال ابن بطال يؤخذ من الحديث أنه يجب تقديم ما هو أركد على المرء من أمر دينه لإنكار ابن عمر على من سأله عن دم البعوض مع تركه الاستغفار من الكبيرة التي ارتكبها بالاعانة على قتل الحسين فويحه بذلك ، وإنما خصه بالذكر لعظم قدر الحسين ومكانته من النبي عليه السلام انتهى . والذي يظهر أن ابن عمر لم يقصد ذلك الرجل بعينه بل أراد التنبيه على جفاء أهل العراق وغلبة الجهل عليهم بالنسبة لأهل الحجاز ، ولا مانع أن يكون بعد ذلك ألقى السائل عن خصوص ما سأل عنه لأنه لا يحمل له كتمان العلم إلا أن حمل على أن السائل كان متمتعا . ويؤكد ما قلته أنه ليس في القصة ما يدل على أن السائل المذكور كان ممن أعان على قتل الحسين ، فإن ثبت ذلك فاقول ما قال ابن بطال والله أعلم . الحديث الثاني ، **قوله** ( عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، ومعنى في الوكعة من رواية ابن المبارك عن معمر ، عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، فنسب أباه لجد أبيه وادخال الزهري بينه وبين هروة رجلا ، يؤخذ بأنه قليل التدليس ، وقد أخرجه الأرمذي مختصرا من طريق عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي وواد عن معمر بإسقاط هبة الله بن أبي بكر من السند ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون الزهري سمعه من هروة مختصرا

وسمعه عنه مطولا والا فاقول ما قال ابن المبارك . **قوله** ( جاءني امرأة ومعهما بنتان ) لم أقف على اسمائهن ، وسقطت الوارد لغير أبي ذر من قوله ، ومعهما ، وكذا هو في رواية ابن المبارك . **قوله** ( فلم تجد عندي غير تمر واحدة فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيها ) زاد معمر ، ولم تأكل منها شيئا . **قوله** ( ثم قامت فخرجت فدخل النبي ﷺ فحدثته ) هكذا في رواية هريرة . ووقع في رواية هراك بن مالك عن عائشة ، وجاءني مكيمة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهن تمر ، ورفعت تمر إلى فيها لتأكلها فاستطعمتها ابتهاجا فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها ، فاعجبني شأنها ، الحديث أخرجه مسلم . ولطبراني من حديث الحسن بن علي نحوه ، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها في حديث عروة فلم تجد عندي غير تمر واحدة أي أخصها بها ، ويحتمل أنها لم يكن عندها في أول الحال سوى واحدة فأعطتها ثم وجدت ثنتين ، ويحتمل تعدد القصة . **قوله** ( من يل من هذه البنات شيئا ) كذا للاكثر بحثانية مفتوحة أوله من الولاية ، والكشحي يروي بموحدة مضمومة من البلاء ، وفي رواية الكشحي أيضا دثي . وقواه عياض وأيده برواية شعيب بلفظ من ابتلى ، وكذا وقع في رواية معمر عند الترمذي ، واختلف في المراد بالابتلاء هل هو نفس وجوده أو ابتلى بما يصدر منهن ، وكذلك هل هو على العموم في البنات ، أو المراد من نصف منهن بالحاجة إلى ما يفعل به . **قوله** ( فأحسن إليهن ) هذا يشعر بأن المراد بقوله في أول الحديث ه من هذه ، أكثر من واحدة ، وقد وقع في حديث أنس عند مسلم ، من عال جارتين ، ولاحد من حديث أم سلمة ، من أنفق على ابنتين أو أختين أو ذاتي قرابة يحاسب عليهما ، والذي يقع في أكثر الروايات بلفظ الاحسان وفي رواية عبد الحميد قصير عليهن ، ومثله في حديث عقبة بن عامر في الأدب المفرد ، وكذا وقع في ابن ماجه وزاد وأطعمهن وسأتهن وكساهن ، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني فأففق عليهن وزوجهن وأحسن أدهن وفي حديث جابر عند أحمد وفي الأدب المفرد ، ويؤوين ويرحمن ويكفلن ، زاد الطبري فيه ، ويزوجن ، وله نحوه من حديث أبي هريرة في الأوسط ، ولترمذي وفي الأدب المفرد ، من حديث أبي سعيد ، فأحسن صحبتن واتقى الله فيهن ، وهذه الاوصاف يجمعها لفظ الاحسان ، الذي اقتصر عليه في حديث الباب ، وقد اختلف في المراد بالاحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بما زاد عليه ؟ والظاهر الثاني ، فان عائشة أعطت المرأة التمرة فأثرت بها ابتهاجا فوصفها النبي ﷺ بالاحسان بما أشار إليه من الحكم المذكور ، فدل على أن من فعل معروفا لم يكن واجبا عليه أو زاد على قدر الواجب عليه عد محسنا ، والذي يقتصر على الواجب وان كان يوصف بكونه محسنا لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد ، وشرط الاحسان أن يوافي الشرع لا ما خالفه ، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحصل لفاعله إذا استمر إلى أن يحصل استغناؤه عنه بزواج أو غيره كما أشير إليه في بعض ألفاظ الحديث ، والاحسان إلى كل أحد بحسب حاله ، وقد جاء أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط ففي حديث ابن عباس المتقدم ، فقال رجل من الاعراب : أو اثنتين ؟ فقال : أو اثنتين ، وفي حديث عوف بن مالك عند الطبراني ، فقالت امرأة ، وفي حديث جابر ، وقيل ، وفي حديث أبي هريرة ، قلنا ، وهذا يدل على تعدد السائلين ، وزاد في حديث جابر ، فرأى بعض القوم أن لو قال واحدة لقال واحدة ، وفي حديث أبي هريرة ، قلنا واثنتين ؟ قال : واثنتين ، قلنا : واحدة ؟ قال : واحدة ، وشاهده حديث ابن مسعود رفعه ، من كانت له ابنة فأدبها وأحسن أدبها وعلما فأحسن تعليمها وأوسع علما من أمة الله التي أوسع عليه ، أخرجه الطبراني بسند واه . **قوله**



(كن له ستر من النار) كذا في أكثر الأحاديث التي أشرت إليها ، ووقع في رواية عبد المجيد و حجابا ، وهو بمضاد . وفي الحديث تأكيد حق البنات لما فهمن من الضعف غالبا عن القيام بمصالح أنفسهن ، بخلاف الذكور لما فهم من قوة البدن وجزالة الرأي وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الأحوال . قال ابن بطال : وفيه جواز سؤال المحتاج ، وسخط عاقبة إكونها لم تجد إلا ثمرة فآثرت بها ، وأن القليل لا يمنع التصديق به لحقارته ، بل ينبغي للتصدق أن يتصدق بما ينسر له قل أو كثير . وفيه جواز ذكر المعروف أن لم يكن على وجه الفخر ولا المنة . وقال النووي تبعاً لابن بطال : إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهون البنات ، لجاء للشرع بزجرهم عن ذلك ، ورغب في إبقائهن وترك قتلن بما ذكر من الثواب الموعود به من أحسن الين وجاهد نفسه في الصبر عليهن . وقال شيخنا في شرح الترمذي ، : يحتمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختبار ، أي من اختبر بشيء من البنات لينظر ما يفعل أحسن الين أو يسوء ، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالنقوى ، فإن من لا يتق الله لا يأمن أن يتضرع بمن وكلفه الله إليه ، أو يقصر عما أمر بفعله ، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله وتحصيل ثوابه والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله ( وأمامة بنت أبي العاص ) أي ابن الربيع ، وهي ابنة زينب بنت النبي ﷺ . قوله ( فاذا ركع وضع ) كذا للاكثر بحذف المفعول ، ولا يكشع يميني د وضعها ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الصلاة في أبواب سيرة المصل ، ووقع هنا بلفظ ركع ، وهناك بلفظ سجدة . ولا منافاة بينهما بل يحمل على أنه كان يفعل ذلك في حال الركوع والسجود ، وهذا أظهر مناسبة الحديث لترجمة ، وهو رحمة الولد ، وولد الولد ولد . ومن شففته ﷺ ورحمته لأمامة أنه كان إذا ركع أو سجد يحنى عليها أن تسقط فيضعها بالأرض وكأنها كانت اتعلقت به لا تصبر في الأرض فتجزع من مفارقتها ، فيحتاج أن يحملها إذا قام . واستنبط منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد لأنه تعارض حينئذ المحافظة على المبالغة في الحشود والمحافظة على مراعاة خاطر الولد فقدم الثاني ، ويحتمل أن يكون ﷺ إنما فعل ذلك إيمان الجواز . الحديث الرابع ، قوله ( أن أبا هريرة قال ) كذا في رواية شعيب ، ووقع عند مسلم من رواية سفيان بن عيينة ومعهما فرقهما كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة . قوله ( وعنده الأقرع بن حابس ) الجملة حالية ، وقد تقدم اسبب الأقرع في تفسير سورة الحجرات ، وهو من المؤلفة ، ومن حسن إسلامه . قوله ( أن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا ) زاد الاسماعيل في روايته ما قبلت المسانق . قوله ( من لا يرحم لا يرحم ) هو بالرفع فيهما على الخبر ، وقال عياض : هو الأكثر ، وقال أبو البقاء دمن ، موصولة ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجزم فيهما ، قال السبيل : جملة على الخبر أشبه بسياق الكلام ، لأنه سبق للرد على من قال د أن لي عشرة من الولد الخ ، أي الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم ، ولو كانت شرطية لكان في الكلام بعض انقطاع لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف . قلت : وهو أولى من جملة أخرى ، لأنه يصير من نوع ضرب المثل ، ورجح بعضهم كونها موصولة لتكون الشرط إذا أعقبه نفي بنفي غالبا بل ، وهذا لا يقتضى ترجيحاً إذا كان المقام لا نقاباً بكونها شرطية . وأجاز بعض شراح المشارق ، الرفع في الجزم والجرم فيهما والرفع في الأولى والجزم في الثاني وبالعكس فيحصل أربعة أوجه ، واستبعد الثالث ، ووجه بأنه يكون في الثاني بمعنى انتهى أي لا ترحموا من لا يرحم الناس ، وأما الرابع فظاهر وتقديره من لا يكن من أهل الرحمة فانه لا يرحم ، ومثله قول الشاعر : فقلت له احمل فوق طوقك أنها مطوقة من يأتيها لا يضيرها

وفي جواب النبي ﷺ للأفرع إشارة الى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل المحارم وغيرهم من الأجانب إنما يكون للصفقة والرحمة لا للذة والشهوة ، وكذا الضم والشم والمعاقة . الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الضريابي ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع في رواية الاسماعيل د عن هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( جاء أعرابي ) يحتمل أن يكون هو الأفرع المذكور في الذي قبله ، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم النخعي ثم السعدي ، فقد أخرج أبو الفرج الاصبهاني في الأغاني ، ما يضمن بذلك ولفظه د عن أبي هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ فذكر قصة فيها د فهل إلا أن تزعم الرحمة منك ، فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة . ووقع نحو ذلك لعبيدة بن حصن بن حذيفة الفزاري أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند رجاله ثقات الى أبي هريرة قال د دخل عيينة بن حصن على رسول الله ﷺ فرآه يقبل الحسن والحسين فقال : أتقبلهما يا رسول الله ؟ إن لي عشرة فإقبل أحدا منهم ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك بلقبهم فقد وقع في رواية مسلم د قدم ناس من الأعراب فقالوا . قوله ( يقبلون الصبيان ) كذا الأكثر بحذف أداة الاستفهام ، وثبتت في رواية الكشمي . قوله ( فاقبلهم ) وفي رواية الاسماعيل د فوالله ما تقبلهم ، وعند مسلم د فقال : نعم . قالوا : لكننا والله ما تقبل ، قوله ( أو أملك ) هو بفتح الوار والهمزة الأولى للاستفهام الإنكاري ومعناه النبي ، أي لا أملك ، أي لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن زعمنا الله منه . ووقع عند مسلم بحذف الاستفهام وهي مرادة ، وعند الاسماعيل د وما أملك ، وله في أخرى د ما ذنب إن كان الخ . قوله ( أن تزعم ) بفتح الهمزة في الروايات كلها مفعول أملك وحكي بعض شراح د المصابيح ، كسر الهمزة على أنها شرط والجزاء محذوف ، وهو من جنس ما تقدم ، أي إن تزعم الله الرحمة من قلبك لا أملك لك ردعا اليه . ووقع في قصة عيينة د فقال النبي ﷺ : من لا يرحم لا يرحم . الحديث السادس . قوله ( حدثنا ابن أبي مريم ) هو سعيد ، ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه . وأبو غسان هو محمد بن مطرف ، والاستاد منه فصاعدا مديون . قوله ( قدم على النبي ﷺ سبي ) في رواية الكشمي د سبي ، ويعظم قاف د قدم ، وهذا السبي هو سبي هوازن . قوله ( فإذا امرأة من السبي تحمل ثديا نسقي ) كذا البستاني والسرخسي بسكون المهملة من تحلب وضم اللام وثديا بالنصب ونسقي بفتح المثناة وبفان مكسورة ، وللباقين د قد تحلب ، بفتح الحاء وتشديد اللام أي تلبأ لأن يحلب ، وثديا بالرفع في رواية الكشمي بالافراد والباقيين د ثدياها ، بالثنية ، والكشمي د بسقي ، بكسر الموحدة وفتح المهملة وسكون القاف وتثوين التثنية والباقيين د تسمى ، بفتح العين المهملة من السبي وهو المشى بسرعة ، وفي رواية مسلم عن الحلواني وابن عسكر كلاهما عن ابن أبي مريم د تبتغي ، بموحدة ساكنة ثم مثناة مفتوحة ثم غين مفتوحة من الابتغاء وهو الطلب ، قال عياض : وهو وهم ، والاصواب ما في رواية البخاري . وتعقبه النووي بأن كلا من الروايتين صواب ، فهي ساعية وطالبة لولدها . وقال القرطبي : لا يخفى بحسن رواية د تسمى ووضوحها ، ولكن لرواية تبتغي وجها وهو تطلب ولدها ، وحذف المفعول للعلم به ، فلا يخلط الراوي مع هذا التوجيه . قوله ( إذا وجدت صبيا في السبي أخذته فألصقته بطنها ) كذا للجميع مسلم ، وحذف منه شيء . بينته رواية الاسماعيل ولفظه د اذا وجدت صبيا أخذته فأرضعته فوجدت صبيا فأخذته فألصقته بطنها ، وعرف من سياقها أنها كانت قد وجدت صبيا وانضرت باجتماع اللب في ثديها ، فكانت اذا وجدت صبيا أرضعته ليخف عنها ، فلما وجدت صبيا بجنته أخذته فأنزمت . ولم أقف على اسم هذا الصبي ولا على اسم أمه . قوله ( أمرونا ) ؟

بعض المثناة أى أنظنون؟ قوله ( قلنا لا ، وهى تقدر على أن لا تطرحه ) أى لا تطرحه طائفة أبدا . وفى رواية الاسماعيل ، قلنا لا والله الخ . قوله ( لله ) بفتح أوله لام تأكيد ، وصرح بالقسم فى رواية الاسماعيل فقال : والله لله أرحم الخ . قوله ( بعباده ) كأن المراد بالعباد هنا من مات على الاسلام ، وبؤيده ما أخرجه أحمد والحاكم من حديث أنس قال : مر النبي ﷺ فى نفر من أصحابه وصبى على الطريق ، فلما رأت أمه القوم خفيت على ولدها أن يوطأ فأقبلت تسعى وتقول : ابنى ابنى ، وسعت فأخذته ، فقال القوم : يا رسول الله ما كانت هذه لتلقى ابنها فى النار ، فقال : ولا الله بطارح حبيبه فى النار ، فالتعبير بحبيبه يخرج الكافر . وكذا من شاء ادخاله بمن لم يقب من مرتكبي الكبائر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : لفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين ، وهو كقوله تعالى ( ورحمتى وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ) فهى عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كتب له قال : ويحتمل أن يكون المراد أن رحمة الله لا يشبهها شيء لمن سبق له منها نصيب من أى العباد كان حتى الحيوانات . وفيه إشارة الى أنه ينبنى للبرء أن يجعل تعلقه فى جميع أموره بالله وحده ، وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لاجلها فانه سبحانه وتعالى أرحم منه ، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشده رحمة ، قال : وفى الحديث جواز نظر النساء المسييات ، لأنه ﷺ لم ينه عن النظر الى المرأة المذكورة ، بل فى سياق الحديث ما يقتضى اذنه فى النظر اليها . وفيه ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه ، وأن كان الذى ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل ، ومع ذلك فقرىء النبي ﷺ للنساء من أجل المرأة المذكورة . وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين ، لأنه ﷺ لم ينه المرأة عن إرضاع الاطفال الذين أرضعتهم مع احتمال أنه يكبر بعضهم فيزوج بعض من أرضعته المرأة معه ، لكن لما كانت حالة الارضاع ناجزة ، وما يخشى من المحرمية متروك اغتفر . قلت : واغفل العصب بالتذكير فى الخبر يتنازع فى ذلك ، قال : وفيه أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة ، وقد يستبدل به على عكس ذلك ، فاما الاول فمن جهة أن الاطفال لولا أنهم كان بهم ضرورة الى الارضاع فى تلك الحالة ما تركها النبي ﷺ ترضع أحدا منهم ، وأما الثانى وهو أقوى فلأنه أقرها على إرضاعهم من قبل أن تقبين الضرورة اه ملخصا ، ولا يخفى ما فيه

### ١٩ - باب . جعل الله الرحمة فى مائة جزء

٦٠٠٠ - حديث الحسن بن نافع البهراني أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرنا سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : جعل الله الرحمة فى مائة جزء ، فأمرتك عندئذ تسعة وتسعين جزءا ، وأنزل فى الأرض جزءا واحدا ، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق ، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه ،

[ الحديث ٦٠٠٠ - طريقه فى : ٦٤٦٩ ]

قوله ( باب ) بالتثنية ( جعل الله الرحمة فى مائة جزء ) هكذا ترجم بعض الحديث ، وفى رواية النسفى : باب من الرحمة ، والاسماعيل : باب : وغير ترجمة . قوله ( البهراني ) بفتح أوله ( سمعت ) نسبة الى قبيلة من قضاة

ينتهي لسيهم الى ببر بن عمرو بن الحاف بن لقضاء ، نزل أكثرهم حصص في الاسلام . **قوله** ( جعل الله الرحمة في مائة جزء ) قال الكرماني كان المعنى يتم بدون الظرف فاعمل في ، زائدة أو متعلقة بمحذوف ، وفيه نوع مبالغة اذ جعلها مظهروفا لها معنى بحيث لا يفوت منها شيء . وقال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون سبحانه وتعالى لما من على خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء فاهبط منها واحدا للأرض . قلت : خلت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سميد المقرئ عن أبي هريرة الآتية في الرقاق : أن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ، ولمسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة : أن الله مائة رحمة ، وله من حديث سلمان : أن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السموات والأرض ، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض ، وقال القرطبي : يجوز أن يكون معنى : خلق ، اخترع وأوجد ، ويجوز أن يكون بمعنى قدر ، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السموات والأرض . وقوله : كل رحمة تسع طباق الأرض ، المراد بها التعظيم والتكثير ، وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيرا . **قوله** ( فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا ) في رواية عطاء . وآخر عنده تسعة وتسعين رحمة ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم : وخبا عنده مائة إلا واحدة ، . **قوله** ( وأنزل في الأرض جزءا واحدا ) في رواية المقرئ : وأرسل في خلقه كلهم رحمة ، وفي رواية عطاء : أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم ، وفي حديث سلمان : لحمل منها في الأرض واحدة ، قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يراد بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة ، وأنها راجعة الى المنافع والنعم . **قوله** ( فمن ذلك الجزء تراحم الخلق ، حتى ترفع الفرس حافرهما عن ولدها خشية أن تصيبه ) في رواية عطاء : فيها يتماطفون ، وبها يتراحمون ، وبها تعطف الوحش على ولدها ، وفي حديث سلمان : فيها تعطف الوالد على ولدها ، والوحش والطير بعضها على بعض ، قال ابن أبي جرة : خص الفرس بالذكر لأنها أشد الحيوان المألوف الذي يماين المخاطبون حركته مع ولده ، ولما في الفرس من الخفة والسرعة في التنقل . ومع ذلك تتجنب أن يصل الضرر منها إلى ولدها . ووقع في حديث سلمان عند مسلم في آخره من الزيادة : فإذا كان يوم القيامة أكلها بهذه الرحمة مائة وبقية إشارة الى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون بها أيضا ، وصرح بذلك المهلب فقال : الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتقافرون بها يوم القيامة التبعات بينهم . قال : ويجوز أنه يستعمل الله تلك الرحمة فيهم فيرحمهم بها سوى رحمته التي وسعت كل شيء وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفا بها ، فهي التي يرحمهم بها زائدا على الرحمة التي خلقها لهم ، قال : ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض ، لأن استغفارهم لهم دال على أنه في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض . قلت : وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان ، رحمة من صفة الذات وهي لا تعدد ، ورحمة من صفة الفعل وهي المعار إليها هنا . ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن التي عند الله رحمة واحدة بل انفقت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمة ، وزاد في حديث سلمان أنه يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا ، فتعدد الرحمة بالنسبة للخلق . وقال القرطبي : مقتضى هذا الحديث أن الله علم أنه أنوع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع ، فألهم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقتهم ، فإذا كان يوم القيامة كل لعباده المؤمنين ما في قبلة مائة وكلها المؤمنين ، واليه الإشارة بقوله تعالى ( وكان بالمؤمنين رحيما ) فإن رحيما

من أبلية المبالغة التي لا شيء فوقها ، وبفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمة الدنيا ولا من غيرها إذا كل كل ما كان في علم الله من الرحمة للتؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فسادا كتبها للذين يتقون ﴾ الآية . وقال الكرماني : الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتعلقة بإيصال الخير ، والقدرة في نفسها غير متناهية ، والتملق غير متناه ، لكن حصره في مائة على سبيل التمثيل تسيلا للفهم وتقليل لما عند الخلق وتكثيرا لما عند الله سبحانه وتعالى ، وأما مناسبة هذا العدد الخاص لحسكي القرطبي عن بعض الشراح أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه ، وتعقبه بأنه لم يجر عادة العرب بذلك في المائة وإنما جرى في السبعين ، كذا قال . وقال ابن أبي جرة : ثبت أن نار الآخرة تفصل نار الدنيا بتسع وستين جزءاً فإذا قوبل كل جزء برحمة زادت الرحمت ثلاثين جزءاً ، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من النعمة فيها . ويؤيده قوله « غلبت رحمتي غضبي » . قلت : لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد ، فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لتكونه مثل عدد درجات الجنة ، والجنة هي محل الرحمة ، فيمكن كل رحمة بازاء درجة ، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى ، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة ، وأعلام منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة . وقال ابن أبي جرة : في الحديث إدخال السرور على المؤمنين ، لأن العادة أن النفس بكل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً ما يكون موهوداً . وفيه الحث على الإيمان ، واتساع الرجاء في رحمة الله تعالى المدخرة . قلت : وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق « فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة » . وأفرده مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، وبأني شرحه هناك إن شاء الله تعالى

## ٢٠ - باب قتل الولد خشية أن يأكل معه

٦٠٠١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ منصورٍ عَنْ أَبِي ذَائِلٍ عَنْ عمرو بن شُرَّهَيْلٍ عَنْ عبد الله قال قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعلَ لله نداً وهو خالقك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتلَ ولدك خشية أن يأكلَ معك . قال : ثم أي ؟ قال : أن تزانيَ حليلةَ جارك . وأنزلَ الله تصديق قول النبي ﷺ ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾

**قوله** ( باب قتل الولد خشية أن يأكل معه ) تقدير الكلام : قتل المرء ولده الخ قاضيه يعود للقدر في قوله قتل الولد . ووقع لأبي ذر عن المستمل والكشميني « باب أي الذنب أعظم » وعند النسفي « باب من الرحمة » وذكر فيه حديث ابن مسعود « أي الذنب أعظم » الحديث ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

## ٢١ - باب وضع الصبي في الحِجْر

٦٠٠٢ - **حَدَّثَنَا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي

ﷺ وضع صبيًا في حجره يُحنكهُ فبال عليه ، فذُحِبَ بقاءُ فاتممه ،

قوله ( باب وضع الصبي في الحجر ) ذكر فيه حديث عائشة و ان النبي ﷺ وضع صبيًا في حجره ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وتقدم أيضا قريبا في العقيدة ، ويستفاد منه الفرق بالاطفال والصبر على ما يحدث منهم وعدم مؤاخذتهم لعدم تكليفهم

## ٢٢ - باب وضع الصبي على الفخذ

٦٠٠٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عارمٌ حدثنا للعثمري بن سليمان يحدث عن أبيه قال سمعتُ أبا تيمية يحدث عن أبي عثمان النهدي يحدثه أبو عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان رسول الله ﷺ يأخذني فيُعِدُّني على فخذه ويُقعد الحسن بن عليٍّ على فخذه الآخر ثم يعضُّهما ثم يقول : اللهم أرحهما فاني أرحهما . وعن عليٍّ قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان عن أبي عثمان قال التيميُّ « فوقَّح في قلبي منه شيء قلت : حدثتُ به كذا وكذا فلم أسمعه من أبي عثمان ، فنظرتُ فوجدتهُ عندي مكتوبا فإني سمعتُ »

قوله ( باب وضع الصبي على الفخذ ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد . قوله ( عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمي ، وأبو تيمية هو طريف بهملة بوزن عظيم ابن مهالد بالجيم المجيمي بالجيم مصغر . قوله ( فيُعِدُّني على فخذه ويقعد الحسن بن عليٍّ على فخذه الآخر ) استشكله الداودي فجاء نقله ابن التين فقال : لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن ، ثم أخذ يستدل على ذلك ، والأمر فيه أوضع من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قبل في هر الحسن عند وفاة النبي ﷺ ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي ﷺ رجلا ، وقد أمره على الجيش الذي اشتتمل على عدد كثير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب ، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي ﷺ ابن عشرين سنة ، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أهله قالوا « توفي رسول الله ﷺ وأسامة ابن تسع عشرة سنة » فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي ﷺ وأسامة مرافق والحسن ابن سنتين مثلا ويكون إقامه أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كرضي مثلا أصاب أسامة ، فكان النبي ﷺ لمحبته فيه ومعوته عنده يرضه بنفسه ، فيحتمل أن يكون أقامه في تلك الحالة ، وجاء الحسن ابن ابنته فأقعدته على الفخذ الأخرى وقال معتذرا عن ذلك « إني أحبهما » والله أعلم . قوله ( وعن عليٍّ قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان ) أما عليٌّ فهو علي بن عبد الله المدني ، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، وأما سليمان فهو التيمي المذكور قبل ، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله « حدثنا عبد الله بن محمد » فيكون من رواية البخاري عن عليٍّ ، واسكنه الله عبر عنه بصيغة عن فقال « حدثنا عبد الله بن محمد الخ وعن عليٍّ » ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله « حدثنا عارم » فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قرينه عبد الله بن محمد ، ولا يستغرب ذلك من رواية الاقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحيانا بينهم بواسطة ، وقد حدث عن عارم بالكثير بغير واسطة منها ما سيأتي قريبا في باب قول النبي ﷺ

يسروا ولا تنصروا ، وأدخل هنا بينه وبين عبد الله بن محمد الجعفي ، ووقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث . قيل لأبي عبد الله : من يقول عن علي ؟ فقال : حدثنا عبد الله بن محمد ، انتهى فإن كان محفوظا صح الاحتمال الأخير وبالله التوفيق . قوله ( قال النيسابوري ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( فوقع في قلبه منه شيء ) يعني شك هل سمعه من أبي تميمه عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بغير واسطة ، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعدا ، وليس لأبي تميمه في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الاحكام من روايته عن جندب البجلي . قوله ( فوجدته عندي مكتوبا فيما سمعت ) أي من أبي عثمان ، فكانه سمعه من أبي تميمه عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبت فيه أبو تميمه ، وانتزع منه بعضهم جواز الاعتماد في تحديثهم على خطه ولو لم يتذكر السماع ، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة ، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها ، والراجع في الرواية الاعتماد

### ٢٣ - باب حسن العهد من الإيمان

٩٠٠٤ - **عبد بن إسماعيل** حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة - وأقد هلك قبل أن يتزوجني بثلاث سنين - لا كنت أسمه بذكرها . ولقد أمره ربُّه أن يبشِّرَها بهيئت في الجنة من قصب . وإن كان ليذبح للشاة ثم يهدي في خلعتها منها »

**قوله** ( باب حسن العهد من الإيمان ) قال أبو عبيد : العهد هنا رعاية الحرمة . وقال عياض : هو الاحتفاظ بالشيء والملازمة له . وقال الراغب : حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال . وعهد الله تارة يكون بما ركزه في العقل وتارة بما جاهد به الرسل ، وقارة بما يلزمه المكلف ابتداء كالنذر ، ومنه قوله تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) وأما لفظ « العهد » فيطلق بالاشتراك بأزاء معان أخرى ، منها الزمان والمكان والعين والذمة والصحة والميثاق والإيمان والنصيحة والوصية والمطر ويقال له العهد أيضا . **قوله** ( عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة ) قد تقدم شرحه في ترجمة خديجة من كتاب المناقب . وقوله « على خديجة » يريد من خديجة فأقام « على » مقام « من » وحروف الجر تتناوب في رأى . أو « على » سببية أي بسبب خديجة . وقوله فيه « ولقد أمره ربُّه الخ » تقدم شرحه هناك أيضا ، ولكن أوردته هناك من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، وقوله فيه « وإن كان ليذبح للشاة ثم يهدي في خلعتها منها » أي من الشاة المذبوحة ، وزاد في رواية الليث عن هشام في فضل خديجة ما يسمعون ، وقد تقدم هناك بيان الاختلاف في ضبط هذه اللفظة ، وإن عطفة من الثقلية ، وخلعتها بضم الميمجة أي خلعتها . وقال الخطابي : الخلة مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجماعة ، تقول : رجل خلة وامرأة خلة وقوم خلة ، ويحتمل أن يكون فيه محذوف تقديره : إلى أهل خلتها ، أي أهل صداقتها ، والخلة الصداقة والتحليل الصديق . قلت : وقع في رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم نهيها إلى خلاتها » وسبق في المناقب من وجه آخر عن هشام بن عروة . وإلى صداقتها ، والبخاري في « الأدب المفرد » من حديث أسد « كان النبي ﷺ إذا أتى

بالشيء يقول : اذهبوا به الى فلانة فانها كانت صديقة لخديجة . ( تنبيه ) : جرى البخارى على عادة في الاكتفاء بالاشارة دون التصريح ، فان لفظ الترجمة قد ورد في حديث يتعلق بخديجة رضى الله عنها أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب ، من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت عجوز الى النبي ﷺ فقال : كيف أنتم ، كيف حالكم ، كيف كنتم بعدنا ؟ قالت : بخير بأبي أنت وأمي يا رسول الله . فلما خرجت قلت : يا رسول الله تقبل على هذه المعوز هذا الاقبال ؟ فقال : يا عائشة إنه - كانت تأتينا زمان خديجة ، وإن حسن العهد من الايمان ، وأخرجه البيهقي أيضا من طريق مسلم بن جنادة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله بمعنى القصة وقال : غريب . ومن طريق أبي سلة عن عائشة نحوه وإسناده ضعيف

## ٢٤ - باب فضل من يقولُ يَنْبِأَ

٦٠٠٥ - حدثنا عبدُ الله بن عبد الوهاب قال حدثني عبدُ العزيز بن أبي حازم قال حدثني أبي قال سمعت

سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال : أنا وكافلُ اليتيم في الجنة هكذا . وقال بإصبعيه السبابة والوسطى ،

قوله ( باب فضل من يقولُ يَنْبِأُ ) أي يربيه وينفق عليه . قوله ( عبد العزيز بن أبي حازم ) أي حلية بن دينار قوله ( أنا وكافلُ اليتيم ) أي القيم بأمره ومصلحه ، زاد مالك من مرسل صفوان بن سليم وكافلُ اليتيم له أو لغيره ، ووصله البخارى في الأدب المفرد ، والطبراني من رواية أم سعيد بنت مرة الفهرية عن أبيها ، ومعنى قوله له بأن يكون جدا أو عما أو أبا أو نحو ذلك من الاقارب ، أو يكون أبو المولود قد مات فتقوم أمه مقامه أو ماتت أمه فقام أبوه في التربيته مقامها . وأخرج البراء من حديث أبي هريرة موصولا . من كفل يتيما ذا قرابة أولا قرابة له ، وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية التي قبلها . قوله ( وأشار بإصبعيه السبابة ) في رواية الكشميهني : السبابة ، بمعنى بدل الموحدة الثانية ، والسبابة هي الاصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لانها يسبح بها في الصلاة فيشار بها في التشهد لذلك ، وهي السبابة أيضا لأنها يسب بها الشيطان حينئذ . قال ابن بطال : حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي ﷺ في الجنة ، ولا منزلة في الآخرة أفضل من ذلك . قلت : قد تقدم الحديث في كتاب القمان وفيه : وفرج بينهما ، أي بين السبابة والوسطى ، وفيه اشارة الى أن بين درجة النبي ﷺ وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى ، وهو نظير الحديث الآخر : بعثت أنا والساعة كهاتين ، الحديث ، وزعم بعضهم أنه ﷺ لما قال ذلك استوت أصابعه في تلك الساعة ثم عادنا الى حالهما الطبيعية الاصلية تأكيداً لاسم كافلة اليتيم . قلت ومثل هذا لا يثبت بالاحتمال ، ويكفي في اثبات قرب المنزلة من المنزلة أنه ليس بين الوسطى والسبابة إصبع أخرى ، وقد وقع في رواية لأم سعيد المذكورة عند الطبراني ومعنى في الجنة كهاتين ، يعني المسبحة والوسطى . اذ اتفق ، ويحتمل أن يكون المراد قرب المنزلة حالة دخول الجنة ، لما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن هريرة وقعه : أنا أول من يفتح باب الجنة ، فإذا امرأة تبادرتني فأقول : من أنت ؟ فتقول : أنا امرأة تأبى على أيتام لي ، ورواته لا بأس بهم ، وقوله : تبادرتني ، أي تدخل معي أو تدخل في أئري ، ويحتمل أن يكون المراد بمجروح الامرين : سرعة الدخول ، وعلو المنزلة . وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك وقعه : أنا وامرأة سمعاهما الحديثين كهاتين يوم القيامة : امرأة ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتاماها حتى ماتوا أو بانوا ، فهذا



فيه قيد زائد وتقييده في الرواية التي أشرت إليها بقوله « انني الله » أي فيما يتفق باليقيم المذكور . وقد أخرج الطبراني في « المعجم الصغير » من حديث جابر « قلنا يا رسول الله مم أضرب منه يقيمي ؟ قال : مم كنت ضاربا منه ولديك غير وافي مالك بماله » وقد زاد في رواية مالك المذكور « حتى يستغنى عنه » فيستفاد منه أن الكفالة المذكورة أحدا . قال شيخنا في « شرح الزمذني » أهل المحكة في كون كافل اليقيم يشبه في دخول الجنة أو شبهة متزانه في الجنة بالقرب من النبي أو منزلة النبي لكون النبي شأه أن يبعث الى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلا لهم ومعلما ومرشدا ، وكذلك كافل اليقيم بقدم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه ، ويرشده ويعلمه ويحسن أدبه ، فظهرت مناسبة ذلك أه ملخصا

### ٢٥ - باب الساعي على الأرملة

٦٠٠٦ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك « من صفوان بن سليم يرفعه إلى أبيه » قال : الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله ، أو كالذي يصوم للنهار ويقوم الليل « **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ثور بن زيد الدثلي عن أبي ثقيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . منه

**قوله** ( باب الساعي على الأرملة ) أي في مصالحها ، ذكر فيه حديث ابن هريرة موصولا وحديث صفوان بن سليم مرسلا كلاهما من رواية مالك ، وقد تقدم شرحه في كتاب النفقات

### ٢٦ - باب الساعي على المسكين

٦٠٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي النيث « من أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله . وأحسبه قال بَشْكُ الْمُتَعَبِي : كَالْقَائِمِ لَا يَفْقَرُ وَكَالْعَائِمِ لَا يَفْطِرُ »

**قوله** ( باب الساعي على المسكين ) ذكر فيه حديث ابن هريرة المذكور قبله مقتضرا عليه دون المرسل ، ووقع في هذه الرواية كالجاهد في سبيل الله ، وأحسبه قال بذلك القضي وهو رواية عن مالك « كَالْقَائِمِ لَا يَفْقَرُ » ولفظ الرواية التي قبلها لاسماعيل بن ابن أريس عن مالك « كالجاهد أو كالذي يصوم » الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك وإضا في كتاب النفقات

### ٢٧ - باب رحمة الناس ولليهم

٦٠٠٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي سليمان مالك بن الحويرث قال « أئبنا النبي ﷺ ونحن شبهة متقاربون ، فأقمنا عداة وشربنا لينة ، فظننا أننا أشدنا أهانا ، وسألنا عن

تَرَكَنا فِي أَهْلِنَا فَأَخْبَرْنَاهُ ، وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا ، فَقَالَ : ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَمَلُّوهُمْ ، وَصُومُوا ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلُّ ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤْتِكُمْ أَكْبَرُكُمْ ۝

٦٠٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُمَيِّ بْنِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ النَّبَّانِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَوَجَدَ بئرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَادَّكَلَ كَلْبٌ بِلَهْثٍ يَأْكُلُ اللَّعْرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي ، فَنَزَلَ اللَّبْدُ فَلَذَّ خُمُهُ مِمَّ أَمْسَكُهُ بَفِيهِ فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَرَّ ه . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَنَا فِي اللَّبَاءِ أَجْرٌ ؟ فَقَالَ : فِي كُلِّ ذَاتٍ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ ۝

٦٠١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ وَقَعْنَا مَعَهُ ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَعْدَا ، وَلَا تَرَمْ مَعَنَا أَحَدًا . فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : لَقَدْ حَبَّرْتَ وَاسْعَا . يُرِيدُ رَحمةَ اللَّهِ ۝

٦٠١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّبَّانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي رَأْسِهِمْ وَتَوَادُّهُمْ وَتَعَاظِفُهُمْ كَنُتْلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَامَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّيْرِ وَالْمَشْيِ ،

٦٠١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَنَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ فَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ ۝

٦٠١٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ « قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ ۝

[ الحديث ٦٠١٣ - طرفه في : ٥٣٧٦ ]

**قوله** ( باب رحمة الناس والبهائم ) أى صدور الرحمة من الشخص لغيره ، وكأنة أشار إلى حديث ابن مسعود رفعه قال : لَنْ تَوْفَّقُوا حَتَّى تَرْحَمُوا ، قَالُوا كَلْنَا رَحِيمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِرَحمةٍ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ ، وَلَكِنَّهَا رَحمةُ النَّاسِ رَحمةُ الْعَامَةِ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ . وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَحَادِيثُ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحَوَارِثِ وَفِيهِ « وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلُّ » ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ « وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا » وَهُوَ لِلْكَثْرِ بِقَائِمِينَ مِنَ الرَّقَّةِ ، وَلِقَائِمِي وَالْأَصْبَلِي وَالْكُثْمِيئِي بِنَاءً ثُمَّ قَافٍ مِنَ الرَّفْقِ ، وَقَوْلُهُ « شَبِيبَةٌ » بَفَتْحِ الْمَجْمَعَةِ وَالْمَوْحَدَةِ جَمْعُ شَابٍ مِثْلُ بَارٍ وَبَرَّةٍ ، وَقَوْلُهُ « فَقَالَ ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَمَلُّوهُمْ » وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَةِ « لَوْ

رجعتم الى اهلكم فمستموم ، استدل به ابن التين على أن الحجرة قبل الفتح لم تكن واجبة على الاعيان بل على البعض ، وفيه نظر ، ومن أين له ان وفود مالك ومن معه كان قبل الفتح ؟ وقوله وصلوا كما رأيتموني أصلي ، حكى ابن التين عن الداودي أنه فيه دلالة على إمامة الصبيان ، وزيفه فأجاد . الحديث الثاني حديث أبي هريرة د في كل ذات كبد رطبة أجر ، وفيه قصة الرجل الذي سقى السكاب ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الشرب قبل كتاب الاستقراض ، والرطوبة هنا كناية عن الحياة ، وقيل إن السكبد إذا ظمئت رطبت بدليل أنها إذا أقيمت في النار ظهر منها الرشح ، والسبب في ذلك ان النار تخرج منها رطوبتها الى خارج ، وقد تقدم في بدء الخلق أن القصة المذكورة وقع نحوها لاسراف ، وحمل على التعدد . الحديث الثالث حديث أبي هريرة أيضا في قصة الأعرابي الذي قال اللهم ارحني ومحمد ، وقد تقدمت الإشارة اليه في كتاب الوضوء ، وأنه الذي بال في المسجد ، وأنه ذو الخويصرة النجاني ، وقيل الأذرع بن حابس . وأخرج ابن ماجه وصححه ابن حبان من وجه آخر عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال دخل الأعرابي المسجد فقال : اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تقفر لأحد منا ، فقال النبي ﷺ : لقد احتظرت واسعا ثم تنحى الأعرابي فبال في ناحية المسجد الحديث . قوله ( لقد حجرت واسعا ، يريد رحمة الله ) حجرت بمعنى ثم جيم فنية ثم راء أى ضيقت وزنا ومعنى ، ورحمة الله واسعة كما قال تعالى ، وأنفقت الروايات على أن « حجرت » بالراء لكن نقل ابن التين أنها في رواية أبي ذر بالزاي ، قال وهما بمعنى ، والقاتل « يريد رحمة الله » بعض روايته وكأنه أبو هريرة ، قال ابن بطال : أنكر ﷺ على الأعرابي إسكونه بخل برحمة الله على خلقه ، وقد أثنى الله تعالى على من فعل خلاف ذلك حيث قال ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ) وقوله في الرواية الأخرى « احتظرت » بجاء مهملة وظاء مشاة بمعنى امتنعت . مأخوذ من الحظار بكسر أوله وهو الذي يمنع ما وراءه . الحديث الرابع . قوله ( زكريا ) هو ابن أبي زائدة ، وعاصم هو الشعبي . قوله ( ترى المؤمنين في تراحمهم ) قال ابن أبي جرة المراد من يسكون إيمانه كاملا . قوله ( وتوادهم ) بتشديد الدال ، والاصل التواد فادغم ، والتواد تفاعل من المودة ، والود والوداد بمعنى وهو تقرب شخص من آخر بما يحب . قوله ( وتماطفهم ) قال ابن أبي جرة : الذي يظهر أن التراحم والتوادد والتماطف وان كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف ، فاما التراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوة الإيمان لا بسبب شيء آخر ، وأما التوادد فالمراد به التواصل الجالب المحبة كالأزاور والنهادي ، وأما التماطف فالمراد به اعانة بعضهم بعضا كما يعطف الثوب عليه ليقرية اه ملخصا . ووقع في رواية الأعمش عن الشعبي وخيشمة فرقهما عن النعمان عند مسلم ه المؤمنون كرجل واحد اذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، وفي رواية خيشمة اشتكى وانت اشتكى رأسه كله . قوله ( كتل الجسد ) أى بالنسبة الى جميع أعضائه ، ووجه التشبيه فيه التوافق في التئيب والراحة . قوله ( تداعى ) أى دعا بعضه بعضا الى المشاركة في الألم ، ومنه قولهم تداعى الحيطان أى تساقطت أو كادت . ( قوله بالسهر والحمى ) أما السهر فلأن الألم يمنع النوم ، وأما الحمى فلأن فقد النوم يثيرها . وقد عرف أهل الخلق الحمى بأنها حرارة هربزية تشتمل في القلب فتشبه منه في جميع البدن فتشتمل اشتعالا يضر بالأعمال الطبيعية . قال القاضي هياض : فتشبيه المؤمنين بالجسد الواحد تمثيل صحيح ، وفيه تقريب لفهم وإظهار للعاني في الصور المرئية ، وفيه تعظيم حقوق المسلمين والحرص على تعارفهم وملاطفة بعضهم بعضا . وقال ابن أبي جرة : شبه النبي ﷺ بالإيمان

بالجسد وأمله بالأعضاء ، لأن الإيمان أصل وفروعه التكليف ، فإذا أدخل المرء بشيء من التكليف شأن ذلك  
 الإخلال الأصل ، وكذلك الجسد أصل كالشجرة وأعضاؤه كالأغصان ، فإذا اشتكى عضو من الأعضاء اشتكت  
 الأعضاء كلها كالشجرة إذا ضرب فخص من أغصانها اهتزت الأغصان كلها بالتحريك والاضطراب . الحديث الخامس  
 حديث أنس : ما من مسلم غرس غرساً ، تقدم شرحه في المزارعة ، وقوله : أو دابة ، إن كان مأخوذاً من ديب على  
 الأرض فهو من عطف العام على الخاص ، وإن كان المراد الدابة في العرف فهو من عطف جنس على جنس وهو  
 الظاهر هنا . قال ابن أبي جرة : يدخل الفارس في عموم قوله إنسان ، فإن فضل الله واسع ، وفيه التنويه بقدر  
 المؤمن وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عينا . وفيه الترغيب في التصرف على لسان المعلم ، والحض على التزام  
 طريق المصلحين ، والإرشاد إلى ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداهية إلى تكثير الثواب ،  
 وأن تعاطى الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عمارة هذه الدار لا يتنافى العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل .  
 وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء ماله من الخير فيمرغب فيه ، لأن مثل هذا الفضل المذكور في الفرس لا يدرك  
 إلا من طريق السنة . وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الشر ما لم يعمل به ولا يقصد إليه فيحذر من ذلك ،  
 لأنه لما جلا حصول هذا الخير بهذا الطريق جاز حصول مقابله له مخلصاً . الحديث السادس حديث جرير ، **قوله**  
 ( عمر بن حفص ) أي ابن غياث ، والسند كله كوفيون . **قوله** ( من لا يرحم لا يرحم ) تقدم هذا المتن في أثناء  
 حديث أبي هريرة في باب رحمة الولد ، ووقع في حديث جرير في رواية لمسلم : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله ،  
 وهو عند الطبراني بلفظ : من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء ، وله من حديث ابن مسعود رفعه  
 : ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء ، ورواه ثقات ، وهو في حديث عبد الله بن عمر ، وعند أبي داود  
 والترمذي والحاكم بلفظ : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، وهذا الحديث قد اشتهر بالمسلسل بالأولية ،  
 وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في الأوسط : من لم يرحم المسلمين لم يرحمه الله ، قال ابن بطال : فيه الحض  
 على استعمال الرحمة لجميع الخلق فيدخل المؤمن والكافر واليهائم المملوك منها وغير المملوك ، ويدخل في الرحمة  
 النهاد بالطعام والسقي والتخفيف في الحمل وترك التمدى بالضرب . وقال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المعنى  
 من لا يرحم غيره بأي نوع من الإحسان لا يحصل له الثواب كما قال تعالى ( هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ) ،  
 ويحتمل أن يكون المراد من لا يكون فيه رحمة الإيمان في الدنيا لا يرحم في الآخرة ، أو من لا يرحم نفسه بامتنال  
 أو امرأته واجتناب نواهي لا يرحمه الله لأنه ليس له عنده عهد ، فتكون الرحمة الأولى بمعنى الأحكام والثانية بمعنى  
 الجواز ، أي لا يثاب إلا من عمل صالحاً ، ويحتمل أن تكون الأولى الصدقة والثانية البلاء ، أي لا يسلم من البلاء  
 إلا من تصدق ، أو من لا يرحم الرحمة التي ليس فيها ثأنية أذى لا يرحم مطلقاً ، أو لا ينظر الله بعين الرحمة إلا  
 لمن جعل في قلبه الرحمة ولو كان عمله صالحاً له مخلصاً . قال : وينبغي للمرء أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها ، فما  
 قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الاعانة عليه

## ٢٨ - باب الوصية بالجار

وقول الله تعالى ( واهبوا الله ولا تُنثرِكُمَا به شيئاً ، وبالوالدين إحساناً - إلى قوله - مُخْتَلَاً فَخُوراً )

٦٠١٤ - **حدثنا** اسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه .

٦٠١٥ - **حدثنا** محمد بن يونس بن زريع حدثنا عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه .

**قوله** ( باب الوصاية بالجار ) بفتح الواو وتخفيف الصاد المهملة مع المد لفة في الوصية ، وكذا الوصاية بأبدال الحمزة ياء وهما بمعنى ، لكن الأول من أوصيت والثاني من وصيت . ( تبيينه ) وقع في شرح شيخنا ابن الملقن هنا بسمة وبعد كتاب البر والصلة ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت بنا ، وبزيد ما عندنا أن أحاديث صلة الرحم تقدمت وأحاديث بر الوالدين قبلها والوصية بالجار وما يتعلق بها ذكرت هنا وتلاها باقي أبواب الأدب وقوله هنا بعد الباب ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ) يؤيد ذلك لأنه بوب على ترتيب ما في هذه الآية ، فبدأ ببر الوالدين ونفى بذى القربى وثالث بالجار ورابع بالصاحب . ولم يبق ذلك أيضاً في مستخرج الاسماعيل ولا أبي نعيم . **قوله** ( وقول الله تعالى ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ) وبالوالدين إحساناً ) الآية ) كذا لا يذو ولقباين بعد قوله ( إحساناً ) إلى قوله ( غفلاً غفراً ) وللنفس وقوله تعالى ( وبالوالدين إحساناً ) الآية ، والمراد من هذه الآية هنا قوله تعالى ( والجار ذى القربى والجار الجنب ) ونبت للنفس بالسمة قبل الباب وكأنه للاتصال إلى نوع غير الذي قبله ، ورأيت في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن كتاب البر والصلة ولم أره لغيره ، والجار القريب من بينهما قرابة والجار الجنب بخلافه وهذا قول الأكثر ، وأخرجه الطبري بسند حسن عن ابن عباس ، وقيل الجار القريب المسلم والجار الجنب غيره وأخرجه أيضاً الطبري عن نوف البكالي أحد التابعين ، وقيل الجار القريب المرأة والجنب الرفيق في السفر . ثم ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** ( أبو بكر بن محمد ) أي ابن عمرو بن حزم ، وعمره هي أمه ، والسند كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وقد سمع يحيى بن سعيد وهو الانصارى من حمزة كثيراً وربما دخل بينهما واسطة مثل هذا ، وروايته عن أبي بكر المذكور من الاقران . **قوله** ( ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ) أي يأمر عن الله بتوريث الجار من جاره . واختلف في المراد بهذا التورث فقيل : يحمل له مشاركة في المال بفرض سهم يعطاه مع الاقارب ، وقيل المراد أن ينزل منزلة من يرث بالبر والصلة ، والأول أظهر فإن الثاني استمر ، والخبر مشعر بأن التورث لم يقع . وبؤيده ما أخرجه البخارى من حديث جابر نحو حديث الباب بلفظ : حتى ظننت أنه يحمل له ميراثاً ، وقال ابن أبي حمزة : الميراث على قسمين حسي ومعنوي ، فالحسي هو المراد هنا ، والمعنوي ميراث العلم ، ويمكن أن يلاحظ هنا أيضاً قوله حق الجار على الجار أن يطلبه ما يحتاج إليه والله أعلم . وأما الجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصديق والعدو والغريب والجدي والنافع والضار والقريب والاجنبي والأقرب داراً والابعد ، وله مراتب بعضها أعلى من بعض ، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الأولى كلها ثم أكثرها ولم يجرأ إلى الواحد ، وحكمه

من اجتمعت فيه الصفات الأخرى كذلك ، فيعطى كل حقه بحسب حاله ، وقد تتعارض صفتان فأكثر فيرجح أو يسارى ، وقد حمله عبد الله بن عمرو أحد من روى الحديث على العموم ، فأمر لما ذهبت له شاة أن يهدي منها لجاره اليهودى ، أخرجه البخارى فى الأدب المفرد ، والترمذى وحسنه ، وقد وردت الإشارة الى ما ذكرته فى حديث مرفوع أخرجه الطبرانى من حديث جابر رفعه ، الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام ، وجار له ثلاثة حقوق مسلم له رحم له حق الجوار والاسلام والرحم ، قال الترمذى : الجار يطلق ويراد به الداخل فى الجوار ، ويطلق ويراد به المجاور فى الدار وهو الأغلب ، والذي يظهر أنه المراد به فى الحديث الثانى لأن الأول كان يرث ويورث ، فإن كان هذا الخبر صدر قبل نسخ التوريت بين المتعاقدين فقد كان ثابتاً فكيف يترجى وقرعه ؟ وإن كان بعد الفسخ فكيف يظن رجوعه بعد رفعه ؟ فتعين أن المراد به المجاور فى الدار . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : حفظ الجار من كمال الإيمان ، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه ، ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضروب الاحسان اليه بحسب الطاقة كالهدية ، والسلام ، وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ، ومعاونته فيما يحتاج اليه الى غير ذلك . وكفى أسباب الاذى عنه على اختلاف أنواعه حسية كانت أو مضمونية . وقد نفى عليه السلام الإيمان عن من لم يأمن جاره بوائقه كما فى الحديث الذى يليه ، وهى مبالغة تنبئ عن تعظيم حق الجوار وأن إضراره من الكبائر . قال : ويفترق الحال فى ذلك بالنسبة للجوار الصالح وغير الصالح : والذي يشمل الجميع ارادة الخير له ، وموعظته بالحسنى ، والدعاء له بالهداية ، وترك الإضرار له إلا فى الموضع الذى يجب فيه الإضرار له بالقول والفعل ، والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم ، وغير الصالح كمنه عن الذى يرتكبه بالحسنى على حسب مراتب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ويعطى الكافر بمرض الاسلام عليه ويبين محاسنه والترغيب فيه برفق ، ويعطى الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضاً وبستر عليه زلفه عن غيره ، وينهاه برفق ، فإن أقاد فيه والا فيه جهره فأصدا تأديبه على ذلك مع إعلامه بالسبب ليكيف ، وسيأتى القول فى حد الجوار فى « باب حق الجوار » قريباً انتهى ملخصاً . الحديث الثانى ، قوله ( عمر بن محمد ) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وذكر لفظه مثل لفظ حديث عائشة ، وقد روى هذا المتن أيضاً أبو هريرة وهو فى صحيح ابن حبان ، وعبد الله بن عمرو بن الماص وهو عند أبى داود والترمذى ، وأبو أمامة وهو عند الطبرانى . ووقع عنده فى حديث عبد الله بن عمرو أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وله فى لفظ « سمعت رسول الله ﷺ يوصى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » فأفاد أنه وقع لعبد الله بن عمرو مع رسول الله ﷺ نظير ما وقع لرسول الله ﷺ مع جبريل ولاحمد من حديث رجل من الأنصار ، خرجت أريد النبي ﷺ فإذا به قائم ورجل مقبل عليه ، جلست حتى جعلت أرى له من طول القيام ، فذكرت له ذلك فقال : أتدرى من هذا ؟ قلت لا . قال : هذا جبريل ، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء . وأخرج عبد بن حميد نحوه من حديث جابر فأفاد سبب الحديث ، ولم أرى فى شيء من طرقه بيان لفظ وصية جبريل ، إلا أن الحديث يشعر بأنه بالغ فى تأكيد حق الجوار . وقال ابن أبى جرة : يستفاد من الحديث أن من أكثر من شيء من أعمال البر يرجى له الانتقال إلى ما هو أعلى منه ، وأن الظن اذا كان فى طريق الخير جاز ولو لم يقع المظنون ، بخلاف ما اذا كان فى طريق الشر . وفيه جواز الطمع فى الفضل اذا نالت النعم . وفيه جواز التحديث بما يقع فى النفس من أمور الخير . والله أعلم

٢٩ - باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه . يورثهم : يهلكهم . موبقا : مهلكا

٦٠١٦ - حدثنا حاتم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال :

والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل : ومن بارسل الله ؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه .  
تابعه : شبابة وأسد بن موسى . وقال محمد بن الاسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق  
عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة

قوله ( باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه ) البوائق بالوحدة والقاف جمع بائقة وهي الداهية والشئ المهلك  
والامر الشديد الذي يوافي بغته . قوله ( يورثهم يهلكهم ، موبقا مهلكا ) هما اثران قال أبو حنيفة في قوله تعالى  
( أو يورثهم بما كسبوا ) قال : يهلكهم . وقال في قوله تعالى ( وجعلنا بينهم موبقا ) أي متوعدا . وأخرج  
ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وجعلنا بينهم موبقا ) أي مهلكا . قوله  
( عن سعيد ) هو المقبري ، ووقع منسوبا غير مسمى عند الاسماعيل عن محمد بن يحيى بن سليمان عن حاتم بن علي شيخ  
البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عمر بن حفص ومن طريق ابراهيم الحارثي كلاهما عن حاتم بن علي مسمى  
منسوبا قال « عن سعيد المقبري » . قوله ( عن أبي شريح ) هو الحزاعي ، ووقع كذلك عند أبي نعيم واسمه علي  
المشهور خويلد وقيل عمرو وقيل هاني . وقيل كعب . قوله ( والله لا يؤمن ) وقع تكريرا ثلاثا صريحا ، ووقع  
عند أحمد « والله لا يؤمن ثلاثا » وكأنه اختصار من الراوي ، ولا يبي يعل من حديث أنس « ما هو بمؤمن »  
والطبراني من حديث كعب بن مالك « لا يدخل الجنة ، ولا أحد نحوه عن أنس بسند صحيح . قوله ( قيل يا رسول  
الله ومن ) ؟ هذه الرواية محتمل أن تكون زائفة أو استثنائية أو عاطفة على شئ . مقدر أي عرفنا ما المراد مثلا  
ومن الحديث عنه ، ووقع لاحد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك ، وذكره المنذري في ترغيبه بلفظ  
« قالوا يا رسول الله لقد غاب وخسر من هو » وعناه البخاري وحده ، وما رأيت فيه هذه الزيادة ولا ذكرها  
الحديث في الجمع . قوله ( قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه ) في حديث أنس « من لم يأمن ، وفي حديث كعب ومن  
خاف ، زاد أحمد والاسماعيل « قالوا : وما بوائقه ؟ قال : شره » وعند المنذري هذه الزيادة البخاري ولم أرها فيه .  
( تنبيه ) : في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف ، وهو قوله « لا يؤمن ولا يأمن » فالاول من الايمان  
والثاني من الامان . قوله ( تابعه شبابة وأسد بن موسى ) يعني عن ابن أبي ذئب في ذكر أبي شريح ، فاما رواية  
شبابة وهو ابن سوار المدائني فأخرجها الاسماعيل ، وأما رواية أسد بن موسى وهو الاموي المعروف بأسد السدوسي  
فأخرجها الطبراني في « مكارم الاخلاق » . قوله ( وقال حميد بن الاسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش  
وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة ) يعني اختلف أصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي  
هذا الحديث فالثلاثة الاول قالوا فيه عن أبي شريح ، والاربعة قالوا عن أبي هريرة . وقد نقل أبو معين الرازي عن  
أحمد أن من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول عن أبي هريرة ، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبي شريح  
قلت : ومصدق ذلك أن ابن وهب وعبد العزيز الدراوردي وأبا عمرو العقدي واسماعيل بن أبي أوس وابن

أبي فديك ومن بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه . عن أبي هريرة . وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية اسماعيل ومن رواية الدراودي ، وأخرجه الاسماعيل من رواية معن والعقدي وابن أبي ذئب . وأما حميد بن الأسود وأبو بكر بن هياش اللذان علقة البخاري من طريقهما فهما كوفيان وسماعهما من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة لما حجا ، وأما عثمان بن عمر فهو بصرى وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك ، وأما رواية شعيب بن إسحق فهو شامي وسماعه من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة ، وقد أخرجه أحمد أيضا عن اسماعيل بن عمر فقال : عن أبي هريرة . واسماعيل واسطى . ومن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عبادة وآدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم : عن أبي شريح . وهو في مسند الطيالسي كذلك ، وعند الاسماعيل من رواية يزيد ، وعند الطبراني من رواية آدم ، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عبادة ، ويزيد واسطى سكن بغداد ، وأبو داود وروح بهريان وحجاج بن محمد مصيبي ، وآدم عسقلاني ، وكانوا كلهم يقدمون بغداد ويطلبون بها الحديث ، وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه : عن أبي هريرة . فسكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أكثر لما يحدث به في حال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فن قال عنه : عن أبي هريرة ، سلك المجادة ، فكانت مع من قال عنه : عن أبي شريح ، زيادة علم ليست عند الآخرين ، وأيضا فقد وجد معنى الحديث من رواية اليك هن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب ، فسكان فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه : عن أبي شريح . ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين ، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح . وقد أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة ذاهلا عن الذي أورده البخاري بل وعن تخريج مسلم له من وجه آخر عن أبي هريرة فقال بعد تخريجه : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ وإنما أخرجاه من حديث أبي الوناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه . وتمتبه شيخنا في أماليه بأنهما لم يخرجا طريق أبي الوناد ولا واحد منهما . وإنما أخرج مسلم طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم . قلت : وعلى الحاكم تعقب آخر وهو أن مثل هذا لا يستدرك لقرب اللفظين في المعنى ، قال ابن بطال : في هذا الحديث تأكيد حق الجار نفسه <sup>عليه</sup> على ذلك ، وتذكيره اليقين ثلاث مرات ، وفيه نفي الإيمان عن يؤدي جاره بأقول أو الفعل ومراده الإيمان الكامل ، ولا شك أن المعنى غير كامل الإيمان . وقال النووي عن نفي الإيمان في مثل هذا جوابان : أحدهما أنه في حق المستحل ، والثاني أن معناه ليس مؤمنا كاملا . ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يجازى مجازاة المؤمن بدخول الجنة من أول وهلة مثلا ، أو أن هذا خرج مخرج الزجر والتخليط ، وظاهره غير مراد ، والله أعلم . وقال ابن أبي جرة : إذا أكد حق الجار مع الخائل بين الشخص وبينه وأمر بحفظه وإيصال الخير إليه وكف أسباب الضرر عنه فينبغي له أن يراعى حق الحافظين الذين ليس بينه وبينهما جدار ولا حائل فلا يؤذيهما بإيقاع المخالفات في مرور الساعات ، فقد جاء أنهما يبران بوقوع الحسنات ويميزان بوقوع السيئات ، فينبغي مراعاة جانبهما وحفظ خراطهما بالتكثير من عمل الطاعات والمواظبة على اجتناب المعصية ، فهما أول برهانية الحق من كثير من الجيران (مخلصا



٦٠١٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ الْقَبْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: يَا نِسَاءَ الْمَسْلَمَاتِ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةً لِبَارِئِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً»

**قوله** (باب لا تحقرن جارة لبارئها) كذا حذف المفعول اكتفاءً بشبهة الحديث ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، واتفق أن هذا الحديث ورد من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة والحديث قبله من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ليس بينهما واسطة ، وكل من الطريقين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة بلا واسطة ، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها ، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستثبت أباه فيها ، فكان يحدث بها تارة عن أبيه عن أبي هريرة وتارة عنه بلا واسطة ، ولم يكن مدلساً ، والألحاح بالجرح عن أبي هريرة والله أعلم . وبقيت المتن «ولو فرسن شاة» بكسر الفاء وسكون الزاء وكسر المهملة ثم نون : حافر الشاة . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحجة والكلام على إعراب يا نساء المسلمات ، وحاصله أن فيه اختصاراً . لأن المخاطبين يعرفون المراد منه ، أي لا تحقرن أن تهدي إلى جاريتها شيئاً ولو أنها تهدي لها ما لا يفتح به في الغالب ، ويحتمل أن يكون من باب النهي عن الشيء أمر بضده ، وهو كناية عن التحايب والنوادر ، فكأنه قال : لتوادر الجارة جاريتها يهديه ولو حقرت ، فيتساوى في ذلك الغنى والفقر ، وخص النهي بالنساء لأنهن موارد المودة والبنفعا ، ولأنهن أسرع انفعالا في كل منهما . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون النهي للمطية ، ويحتمل أن يكون للهدى إليها . قلت : ولا يتم حمله على المهدي إليها إلا بجعل اللام في قوله لجاريتها بمعنى من ولا يتمتع حمله على المصنمين

٣١ - **باب** من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره

٦٠١٨ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ،

٦٠١٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْقَبْرِيُّ «عَنْ أَبِي مُرَيْجٍ الصَّدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنًا وَأَبْصَرْتُ مِثْنًا حِينَ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَارَتَهُ، قِيلَ وَمَا جَارَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ ضِدْقَةٌ عَلَيْهِ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ،

[ الحديث ٦٠١٩ - طرفاه في: ٦١٣٥ ، ٦٤٧٦ ]

**قوله** (باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره) ذكر فيه حديثاً لأبي هريرة في ذلك وآخر لا يشرح . **قوله** (أبو الأخوص) هو سلام بالتشديد ابن سليم ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وأبو

صالح هو ذكوان . قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ) المراد بقوله يؤمن بالإيمان الكامل ، وخسه بالله واليوم الآخر إشارة إلى المبدأ والمعاد ، أي من آمن بالله الذي خلقه وآمن بانه سيجازيه بعمله فليفعل الخصال المذكورات . قوله ( فلا يؤذ جاره ) في حديث أبي شريح « فليكرم جاره » ، وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « فليحسن إلى جاره » ، وقد ورد تفسير الأكرام والاحسان للجار وترك أذاه في عدة أحاديث أخرجهما الطبراني من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده والخرائطي في مكارم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ في « كتاب التوبخ » ، من حديث معاذ بن جبل « قالوا يا رسول الله ما حق الجار على الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استئمانك أعتته ، وإن مرض عدته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن أصابه خير هيئته ، وإن أصابه مصيبة عزيته ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه بالبناء فتسحب عنه الريح إلا بأذنه ، ولا تؤذيه بريح قدوك إلا أن تنرف له ، وإن اشتريت فأكه فأهد له ، وإن لم تفعل فأدخلها سرا ولا تخرج بها ولداك لينغيظ بها ولده » ، وألفاظهم متقاربة ، والسياق أكثره لعمر بن شعيب . وفي حديث بهز بن حكيم « وإن أهوز سترته » وأسانيدهم واهية لكن اختلاف مخرجها يفسر بأن للحديث أصلا . ثم الأمر بالأكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستحبا ، ويجمع الجميع أنه من مكارم الأخلاق . قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ) زاد في حديث أبي شريح « جائزته » . قال : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يوم وليته ، والضيافة ثلاثة أيام ، الحديث وسيأتي شرحه بعد نصف وخمسين بابا في باب إكرام الضيف ، إن شاء الله تعالى . قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو يصمت ) بهن الميم ويجوز كمرها ، وهذا من جوامع الحكم لأن القول كله إما خير وإما شر وإما آيل إلى أحدهما ، فدخل في الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وتذنبها ، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ، ودخل فيه ما يؤول إليه ، وما عدا ذلك مما هو شر أو يشول إلى الشر فأمر عند إرادة الخوض فيه بالصمت . وقد أخرج الطبراني والبيهقي في « الوحد » ، من حديث أبي أمامة نحو حديث الباب بلفظ « فليقل خيرا ليغتم » ، أو يصمت عن شر ليلس ، واشتمل حديث الباب من الطرفين على أمور ثلاثة تجمع مكارم الأخلاق الفعلية والقولية ، أما الأولان فن الفعلية ، وأولهما يرجع إلى الأمر بالتخلي عن الرذيلة والثاني يرجع إلى الأمر بالتحلي بالفضيلة ، وحاصل أن كان حامل الإيمان فهو متصف بالشفقة على خلق الله فولا بالخير وحكوتا عن الشر وفعلالما ينفع أو تركالما يضر . وفي معنى الأول بالصمت عدة أحاديث : منها حديث أبي موسى وهب الله بن عمرو بن الحارث « قال يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟ فذكر فيها « أن يسلم المسلمون من لسانك ، ولأحمد وصحبه ابن حبان من حديث للبراء . رفعه في ذكر أنواع من البر » قال فإن لم تطق ذلك فكف لسانك إلا من خير » ، وللترمذي من حديث ابن عمر « من صمت لهما ، وله من حديثه « كثرة الكلام بغير ذكر الله تعالى القلب » ، وله من حديث « هذان الثقي » « قالت يا رسول الله ما أكثر ما تخاف علي ؟ قال : هذا . وأشار إلى لسانه » ، وللطبراني مثله من حديث الحارث بن هشام وفي حديث معاذ عند أحمد والترمذي والنسائي « أخبرني بعمل يدخلني الجنة » ، فذكر الوصية بطولها وفي آخرها « ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ كف عليك هذا . وأشار إلى لسانه » ، الحديث . وللترمذي من حديث هبة بن عامر « قلت يا رسول

الله ما النجاة قال : أمك عليك لسانك ،

### ٣٢ - باب حق الجوار في قرب الأبواب

٦٠٢٠ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة **قال** أخبرني أبو عمران **قال** سمعت طلحة **د** عن عائشة

قالت : قلت يا رسول الله إن لي جارين ، قال : أهدى ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً ،

**قوله** ( باب حق الجوار في قرب الأبواب ) ذكر فيه حديث عائشة **د** قلت يا رسول الله إن لي جارين قال : أهدى ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً ، وقد تقدم الكلام على سنده مستوفى في كتاب الضعفة ، وقوله **د** أقربهما أي أشدهما قرباً . قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف لها بخلاف الأبعد وإن الأقرب أسرع إجابة لما يقع لجارة من المهمات ولا سيما في أوقات الغفلة . وقال ابن أبي جرة : الإهداء إلى الأقرب مندوب ، لأن الهدية في الأصل ليست واجبة فلا يكون الترتيب فيها واجباً . ويؤخذ من الحديث أن الأخذ في العمل بما هو أعلى أولى ، وفيه تقديم العلم على العمل . واختلف في حد الجوار : لجاء عن علي رضي الله عنه **د** من سمع النداء فهو جار ، وقيل **د** من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار ، وعن عائشة **د** حد الجوار أربعون داراً من كل جانب ، وعن الأوزاعي مثله ، وأخرج البخاري في **د** الأدب المفرد ، مثله عن الحسن ، ولطهراني بسند ضعيف عن كعب بن مالك مرفوعاً **د** إلا إن أربعين داراً جار ، وأخرج ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب **د** أربعون داراً عن يمينه وعن يساره ومن خلفه ومن بين يديه ، وهذا يشمل كالأولى ، ويحتمل أن يريد التوزيع فيكون من كل جانب عشرة

### ٣٣ - باب كل معروف صدقة

٦٠٢١ - **حدثنا** علي بن عياش **حدثنا** أبو غسان **قال** حدثني محمد بن المنكدر **د** عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : كل معروف صدقة »

٦٠٢٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن

جدِّه **قال** **د** قال النبي ﷺ : على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ **قال** : فيعمل بيديه ، فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع ، أو لم يفعل ؟ **قال** : فيعين ذا الحاجة للمهوف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ **قال** : فليأمر بالخير . أو **قال** بالمعروف . **قال** : فإن لم يفعل ؟ **قال** : فليؤسك عن الشر ، فإنه له صدقة ،

**قوله** ( باب كل معروف صدقة ) أورد فيه حديث جابر بهذا اللفظ ، وقد أخرج مسلم من حديث حذيفة وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلال عن ابن المنكدر مثله وزاد في آخره **د** وما أفتى الرجل على أهله كتب له به صدقة ، وما وفق به المرء عرضه فهو صدقة ، وأخرجه البخاري في **د** الأدب المفرد ، من طريق محمد بن المنكدر عن أبيه كالأول وزاد . ومن المعروف أن تلقى أحاك بوجه طلق ، وأن تلقى من دلوك

في إناؤه أخيك ، قال ابن بطل دل هذا الحديث على أن كل شيء يفعل المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة ، وقد  
 قهر ذلك في حديث أبي موسى المذكور في الباب بعد حديث جابر وزاد عليه ، أن الإمساك عن الشر صدقة ، وقال  
 الراهب : المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرح والعقل معا ، ويطلق على الاقتصاد لثبوت انتهى عن السرف  
 وقال ابن أبي حمزة : يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا ،  
 قال : والمراد بالصدقة الثواب ، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزما ، وإلا ففيه احتمال . قال : وفي هذا الكلام  
 إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر في الأمر المحسوس منه فلا يختص بأهل اليسار مثلا ، بل كل واحد قادر على أن يفعلها  
 في أكثر الأحوال بغير مشقة . وقوله « على كل مسلم صدقة » ، أي في مكارم الاخلاق ، وليس ذلك بفرض إجماعا .  
 قال ابن بطل : وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به ، وقد يطلق على الواجب لتحري صاحبه الصدق  
 بفعله ، ويقال لكل ما يحايي به المرء من حقه صدقة لأنه نصدق بذلك على نفسه . قوله ( فإن لم يجد ) أي ما يتصدق  
 به ( قال : فيعمل ببدية ) قال ابن بطل : فيه التنبيه على العمل والتكسب ، ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق  
 به ويفنيه على ذلك السؤال . وفيه الحث على فعل الخير مهما أمكن ، وأن من قصد شيئا منها فتعسر فليقتل إلى غيره .  
 قوله ( فإنه لم يستطع ، أو لم يفعل ) هو شك من الراوي . قوله ( فيعين ذا الحاجة الملهوف ) أي بالهمل أو بالقول  
 أو بهما . قوله ( فإن لم يفعل ) أي عجزا أو كسلا . قوله ( فليأمر بالخير ، أو قال بالمعروف ) هو شك من الراوي  
 أيضا . قوله ( فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر الخ ) . قال ابن بطل : فيه حجة لمن جعل الترك عملا وكسبا  
 لعبد خلافا لمن قال من المتكلمين أن الترك ليس بعمل ، ونقل عن المهاب أنه مثل الحديث الآخر « من هم بسببته فلم  
 يعملها كتبت له حسنة » . قلت : وسيأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الرقاق ، أن الحسنة إنما تكتب  
 لمن هم بالسببته فلم يعملها إذا قصد بتركها الله تعالى ، وحينئذ فيرجع إلى العمل وهو فعل القلب ، وقد مضى هذا مع  
 شرح الحديث مستوفى في كتاب الزكاة ، واستدل بظاهر الحديث الكعبى لقوله : ليس في الشرع شيء يباح ، بل إما  
 أجر وإما وزر ، فمن اشتغل بشيء عن المعصية فهو مأجور عليه . قال ابن التين : والجماعة على خلافه ، وقد أزموه  
 أن يجعل الواجبات مأجورا لأنه يشتغل به عن غيره من المعصية . قلت : ولا يرد هذا عليه لأنه إنما أراد الاشتغال  
 بغير المعصية . نعم يمكن أن يرد عليه ما لو اشتغل بعمل صغيرة عن كبيرة كالقبلة والمحافظة عن الزنا ، وقد لا يرد  
 عليه أيضا لأن الذي يظهر أنه يريد الاشتغال بشيء مما لم يرد النص بتحريمه

٣٤ - باب طيب الكلام . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الحكمة طيبة صدقة

٦٠٦٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو عن خزيمة « من عدى بن حاتم قال : ذكر

النبي ﷺ النار فعدو ذنبا وأشاح بوجهه ، ثم ذكر للنار فعدو ذنبا وأشاح بوجهه . قال شعبة : أما صرتين

فلا أشك ، ثم قال : اتقوا النار ولو بشق ثمرة ، فإن لم يكن فبكلمة طيبة »

قوله ( باب طيب الكلام ) أصل الطبيب ما تستلذه الحواس ، ويختلف باختلاف متعلقه ، قال ابن بطل :  
 طيب الكلام من جليل عمل البر لقوله تعالى ( ادفع بالتي هي أحسن ) الآية ، والدفع قد يكون بالقول كما يكون

بالفعل . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الكلمة الطيبة صدقة ) هو طرف من حديث أورده المصنف موصولاً في كتاب الصلح وفي كتاب الجهاد ، وقد تقدم السلام عليه هناك في باب من أخذ بالركاب ، قال ابن بطال : وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه ، وكذلك الكلام الطيب قائمهما من هذه الحثية . ثم ذكر حديث عدي بن حاتم ، وفيه : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة ، وقوله : أخبرني عمرو ، كذا لهم وهو ابن مرة ، وقد تقدم الحديث من طريق شعبة عنه في كتاب الزكاة مع شرحه ، وخبشة شيخ عمرو هو ابن عبد الرحمن ، وتقدم الحديث مبسوطاً في علامات النبوة

### ٣٥ - باب الرفق في الأمر كله

٦٠٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : لَسَامُ عَلَيْكُمْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَفَهَّمْتُهَا فَقُلْتُ : وَعَلَيْكُمْ لَسَامٌ وَالْعَنَةُ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ .

٦٠٢٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تُزْرِمُوهُ . ثُمَّ دَعَا بَدْلُوَ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ .  
قوله ( باب الرفق في الأمر كله ) الرفق بكسر الراء وسكون الفاء بعدها قاف هو لين الجانب بالقول والفعل ، والأخذ بالأسهل ، وهو ضد العنف . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عائشة في قصة اليهود لما قالوا لَسَامُ عَلَيْكُمْ ، وسبأني شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وقوله : أن الله يحب الرفق في الأمر كله ، في حديث عمرة عن عائشة عند مسلم ، أن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف ، والمعنى أنه يتأنى معه من الأمور ما لا يتأنى مع ضده ، وقيل المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره ، والاول أوجه . وله في حديث شريح بن هانئ عنها : أن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه ، وفي حديث أبي الدرداء : من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الخير ، الحديث ، وأخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة . وفي حديث جرير عند مسلم : من يحرم الرفق يحرم الخير كله ، وقوله فيه : عن صالح ، هو ابن كيسان . ثانيهما حديث أنس في قصة الذي بال في المسجد ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ، وقوله : لا تزرموه ، بضم أوله وسكون الزاي وكسر الراء من الإزدام ، أي لا تقطعوا عليه يوله ، يقال : زرم البول إذا انقطع وأزرمته قطعته ، وكذلك يقال في السمع

### ٣٦ - باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً

٦٠٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَدِّي

أبو بردة عن أبيه أبي موسى ع عن النبي ﷺ قال : المؤمنُ للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضُه بعضاً . ثم شكَّ بين أصابعه .

٦٠٢٧ - وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة ، أقبل علينا بوجهه فقال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقبض الله على لسان نبيه ما شاء .

قوله ( باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً ) يجر بعضهم على البدل ويجوز الضم . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، ويريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصر هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى نسب لجدّه ، وكنية يريد أبو بردة أيضاً . وقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان وحدثنا سفيان حدثني أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة ، فذكره . قوله ( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ) اللام فيه للجنس والمراد بعض المؤمنين لبعض ، وقوله يشد بعضه بعضاً ، بيان لوجه التشبيه ، وقال الكرماني نصب بعضاً بنوع الخافض ، وقال غيره بل هو مفعول يشد . قلت : ولكل وجه . قال ابن بطال : والمعاونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة ، واقعه في عون العبد مادام العبد في عون أخيه . قوله ( ثم شكَّ بين أصابعه ) هو بيان لوجه التشبيه أيضاً أي يشد بعضهم بعضاً مثل هذا الشد ، ويستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله بمثلاً بحركاته ليكون أوقع في نفس السامع . قوله ( وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل بوجهه فقال اشفعوا ) هكذا وقع في النسخ من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري ، وفي تركيبة قلبي ، ولعله كان في الأصل : كان إذا كانت جالسا إذا جاء رجل الخ لحذف اختصاراً أو سقط على الراوي لفظه إذا كان ، على أنني تتبعت ألفاظ الحديث من الطرق فلم أجد في شيء منها بلفظ جالسا ، وقد أخرجه أبو نعيم من رواية اسحق بن زريق عن الفريابي بلفظ : كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طالب الحاجة أقبل علينا بوجهه ، الحديث ، وهذا السياق لا إشكال فيه ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن سفيان مختصراً اقتصر على قوله اشفعوا تؤجروا الخ ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية عمر بن علي المديني عن سفيان الثوري ، لكنه جمعه كله من قول النبي ﷺ فقال : قال رسول الله ﷺ اني أوتيت فأسأل أو تطلب إلى الحاجة وأنت عندي ، فاشفعوا ، الحديث . وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من رواية أبي أسامة عن يزيد ولفظه عن النبي ﷺ : أنه كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة ، ومن هذا الوجه أخرجه مسلم ، وتقدم في الزكاة من رواية عبد الواحد بن زياد عن يزيد بلفظ : كان إذا جاءه السائل أو طلبت إليه الحاجة ، وكذا أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر وحفص بن غياث كلاهما عن يزيد بلفظ : كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه فقال : فذكره . قوله ( فلتؤجروا ) كذا الأكثر ، وفي رواية كريمة : تؤجروا ، وقال القرطبي : وقع في أصل مسلم اشفعوا تؤجروا ، بالجزم على جواب الأمر المضمن معنى الشرط وهو واضح وجاء بلفظ : فلتؤجروا ، ويأبى أن تكون هذه اللام مكسورة لأنها لام كي وتكون الفاء زائدة كما زيدت في حديث : قوموا فلاصلي لكم ، ويكون معنى الحديث اشفعوا كي تؤجروا ، ويحتمل أن تكون لام الأمر والمأمورية التعريض للآجر بالشفاعة ، فكأنه قال : اشفعوا فتمرضوا بذلك الآجر ، وتكسر هذه اللام على أصل لام الأمر ، ويجوز تسكينها تخفيفاً لآجل الحركة

التي قبلها . قلت : ووقع في رواية أبي داود اشفعوا لتؤجروا ، وهو يقوى أن اللام للتعليل ، وجود الكرماني أن تكون الفاء سببية واللام بالكسر وهي لام كي ، وقال جاز اجتماعهما لأنهما لامر واحد ، ويحتمل أن تكون جزائية جوازا للامر ، ويحتمل أن تكون زائدة على رأى أو عاطفة على اشفعوا واللام لام الامر ، أو على مقدر أى اشفعوا لتؤجروا فلتؤجروا أو لفظ اشفعوا تؤجروا في تقدير ان تشفعوا تؤجروا والشرط يتضمن السببية فإذا أتى بالام وقع التصريح بذلك . وقال الطبري : الفاء واللام زائدتان للتأكيد لانه لو قيل اشفعوا تؤجروا صح أى اذا عرض المحتاج حاجته على فاشفعوا له الى فانكم إن شفعتهم حصل لكم الاجر سواء قبلت شفاعتكم أم لا ، ويجرى الله على لسان نبيه ما شاء أى من موجبات قضاء الحاجة أو عدمها ، أى ان قضيتها أو لم أفضها فهو بتقدير الله تعالى وقضائه . ( تنبيه ) : وقع في حديث عن ابن عباس سنده ضعيف رفعه من سعى لأخيه المسلم في حاجة قضيت له أو لم تقض غفر له . قوله ( وليقض الله على لسان نبيه ما شاء ) كذا ثبت في هذه الرواية وليقض باللام ، وكذا في رواية أبي أسامة التي بعدما للكشمة مني فقط وللباقين « ويقضى » بغير لام ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن مسهر وحفص بن غياث « فليقض » أيضا . قال القرطبي : لا يصح أن تكون هذه اللام لام الامر لان الله لا يؤمر ، ولا لام كي لانه ثبت في الرواية « وليقض » بغير ياء مد ثم قال : يحتمل أن تكون تكون بمعنى الدعاء أى اللهم اقض ، أو الامر هنا بمعنى الخبر . وفي الحديث الحضر على الخير بالفعل وبالتسبب اليه بكل وجه ، والشفاعة الى الكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف ، اذ لا كل أحد يقدر على الوصول الى الرئيس ولا التمكن منه ليلج عليه أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه ، والا فقد كان ~~يحتاج~~ لا يحتاج . قال عياض ولا يلتزم من الوجوه التي تستحب الشفاعة فيها الا الحدود ، والا فلا أحد فيه تجوز الشفاعة فيه ولا سيما من عتق منه المفخرة أو كان من أهل السر والغطاء ، قال : وأما المصورون على فسادهم المشتهرون في باطلهم فلا يشفع لهم لينجروا عن ذلك

٣٧ - **سببه** قول الله تعالى ( مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ،

وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً رَجِيمَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ، وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتِنًا )

كفل : نصيب . قال أبو موسى : كفلين أجرين بالحسبة

٦٠٢٨ - **حدثنا** محمد بن عمار بن حماد عن أبي أسامة عن بُريد بن أبي بردة عن أبي موسى « من النبي

ﷺ أنه كان إذا أتاه السائل - أو صاحب الحاجة - قال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقض الله على لسان رسوله ما شاء »

قوله ( باب قول الله تعالى : مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ) كذا لا بد ذر ، وساق غيره الى قوله ( مقتين ) وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة الى أن الاجر على الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة وهي الشفاعة الحسنة ، وضابطها ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه كما دلت عليه الآية ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن مجاهد قال : هي في شفاعته الناس بعضهم لبعض ، وسأله أن من

شفع لأحد في الخير كان له نصيب من الاجر ومن شفّع له بالباطل كان له نصيب من الوزر ، وقيل الشفاعة الحسنه الدعاء للمؤمن والسبب الدعاء عليه . **قوله** ( كفل نصيب ) هو تفسير أبي عبيدة ، وقال الحسن وقتادة : الكفل الوزر والاثم . وأراد المصنف أن الكفل يطلق ويراد به النصيب ، ويطلق ويراد به الاجر ، وأنه في آية النساء بمعنى الجزاء ، وفي آية الحديد بمعنى الاجر . ثم ذكر حديث أبي موسى ، وقد أشرت الى ما فيه في الذي قبله . ووقع فيه « اذا أتاه صاحب الحاجة ، وعند الكنديين » صاحب حاجة . **قوله** ( قال أبو موسى : كفلين أجرين بالحشية ) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي إسحق عن أبي الاحوص عن أبي موسى الاشعري في قوله تعالى ( يؤتكم كفلين من رحمته ) قال : ضعين بالحشية أجرين

### ٣٨ - باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً

٦٠٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل سمعت مسروقاً قال قال عبد الله ابن عمرو ع . **حدثنا** قتيبة **حدثنا** جابر بن الأعمش عن شقيق بن سلمة « عن مسروق قال : دخلنا على عبد الله ابن عمرو حين قدم مع معاوية إلى السكونة ، فذكر رسول الله ﷺ فقال : لم يكن فاحشاً ولا متفاحشاً . وقال : قال رسول الله ﷺ : إن من خيركم أحسنكم خلقاً »

٦٠٣٠ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « عن عائشة رضي الله عنها أن يهوداً أتوا النبي ﷺ فقالوا : الشأم عليكم ، فقالت عائشة : عليكم ، ولعنكم الله وغضب الله عليكم . قال : مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك واللعنف والنفحش . قالت : أولم تسمع ما قالوا ؟ قال : أولم تسمعي ما قلت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في »

٦٠٣١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب أخبرنا أبو يحيى - هو فليح بن سليمان - من هلال بن أسامة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « لم يكن النبي ﷺ سباً ولا فاحشاً ولا أماناً ، كان يقول لأحدنا عند المنية : ما له تراب جبينه ؟ »

[ الحديث ٦٠٣١ - طرفه في ٦٠٤٦ ]

٦١٣٧ - **حدثنا** عمرو بن عيسى **حدثنا** محمد بن سواد **حدثنا** رَوْحُ بن القاسم عن محمد بن المسكدر عن عروة « عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ ، فلما رآه قال : بنى أخو المشرك وبني ابن المشرك . فلما جلس تطأق النبي ﷺ في وجهه وانبط إليه . فلما انطأ الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطأقت في وجهه وانبطت إليه . فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدني فاحشاً ؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره »

[ الحديث ٦٠٣٧ - طرفاه في : ٦٠٤٤ ، ٦١٣٩ ]



**قوله** (باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا) كذا الأكثر، ولا كشدهني ولا متفاحشا، والشديد كما في لفظ حديث عبد الله بن عمر وفي الباب، ووقع في بعضها بلفظ متفاحشا، والفحش كل ما خرج عن مقداره حتى يستفح، ويدخل في القول والفعل والصفة، يقال طربل فاحش الطول إذا أفرط في طوله، استعمله في القول أكثر. والمتفحش بالشديد الذي يتعمد ذلك ويكثر منه ويتكلمه. وأغرب الداودي فقال: الفاحش الذي يقول الفحش، والمتفحش الذي يستعمل الفحش ليضحك الناس: ذكر فيه أربعة أحاديث: الحديث الأول حديث عبد الله بن عمر، وأورده من طريق شعبة عن سليمان وهو الأعشى سمعت أبا وائل، ومن طريق جرير عن الأعشى عن شقيق بن سلمة وهو أبو وائل المذكور، وقد تقدم المتن بنجاح في حصة النبي ﷺ وما جاء في معناه، وفيه أيضا قوله: إن من خيركم أحسنكم أخلاقا، ووقع هنا لكشدهني: إن خيركم، رويين بالرواية الأخرى أن من مراعاة فيه. ووقع الأكثر: أخيركم، بوزن أفضلكم ومعناه وهي على الأصل، والرواية الأخرى بمعناها، يقال فلان خير من فلان أي أفضل منه، وقد أخرج أحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أسامة رفعه: إن الله لا يحب كل فاحش متفحش. الحديث الثاني حديث عائشة في قصة اليهود، وقد تقدم قريبا في «باب الرق» وأن شرحه يأتي في الاستئذان، ووقع هنا: يا عائشة عليك بالرق، وإياك والعنف والفحش، وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أن عين العنف مثلثة والمشهور ضمها، الحديث الثالث حديث أنس، **قوله** (سبابا) بالمهمة ومرحدين الأولى ثقيلة. **قوله** (كان يقول لأحدنا عند المعتبة) بفتح الميم وسكون المهمة وكسر المثناة الفوقية وهو مجوز فتحها - بعدما موحدة وهي مصدر عتب عليه يعتب عتبا وعتابا ومعانة، قال الخليل: العتاب مخاطبة الادلال، ومذاكرة الموجدة. **قوله** (ما له ترب جيبته) قال الخطابي: يحتمل أن يكون المعنى خر لوجه قاصب الزاب جيبته ويحتمل أن يكون دعاءه بالعبادة كأن يصل في ترب جيبته، والأول أشبه لأن الجبين لا يصل عليه، قال ثعلب: الجبينان يكتنفان الجبهة ومنه قوله تعالى ﴿رَبِّهِ الْجَبِينَ﴾ أي ألقاه على جيبته. قلت: وأيضا ثالثا بعيد جدا، لأن هذه الكلمة استعملها العرب قبل أن يعرفوا وضع الجبهة بالأرض في الصلاة، وقال الداودي: قوله ترب جيبته كلمة نقرها العرب جرت على ألسنتهم، وهي من التراب، أي سقط جيبته للأرض، وهو كفولهم رغم أنه، ولكن لا يراد معنى قوله ترب جيبته، بل هو نظير ما تقدم في قوله ترب بيتك، أي أنها كلمة تجري على اللسان ولا يراد حقيقة لها. الحديث الرابع حديث عائشة، **قوله** (حدثنا عمرو بن عيسى) هو أبو عثمان الضبي البصري، ثقة مستقيم الحديث قاله ابن حبان وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الصلاة. وشيخه محمد بن سواء هو أبو الخطاب السدوسي البصري، ثقة أيضا، له عند البخاري هذا الحديث وآخر في المناقب. وشيخه روح بن القاسم مشهور كثي الحديث. وقد تابعه عن محمد بن المنكدر سفيان بن عيينة كما سيأتي في «باب اغتياب أهل الفساد» وفي «باب المداراة» ومعه عند مسلم وسياق روح أم. **قوله** (عن عروة عن عائشة) في رواية ابن عيينة سمعت عروة أن عائشة أخبرته، **قوله** (أن رجلا) قال ابن بطال هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، وكان يقال له الأحق المطاع، ورجا النبي ﷺ بأقباله عليه لأنه ليسم قومه لأنه كان رئيسهم، وكذا فسره به عياض ثم القرطبي والنووي جازمين بذلك، ونقله ابن القيم عن الداودي لكن احتمالا لاجزما، وقد أخرجه عبد الله بن سميع في «المهمات»، من طريق عبد

الله بن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة : استأذن عيينة بن حصن على النبي ﷺ فقال : بئس ابن العشيرة ، الحديث ، وأخرجه ابن بشكوال في المبهعات ، من طريق الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عيينة استأذن فذكره مرسلًا ، وأخرج عبد الغني أيضًا من طريق أبي عامر الخزاز عن أبي يزيد المدني عن عائشة قالت : جاء غزوة بن نوفل يستأذن ، فلما سمع النبي ﷺ صوته قال : بئس أخو العشيرة ، الحديث وهكذا وقع لنا في أواخر الجزء الأول من « فوائد أبي إسحق الهاشمي » ، وأخرجه الخطيب ، فيحمل على التعمد . وقد حكى المذخر في مختصره القولين فقال : هو عيينة ، وقيل غزوة . وأما شيخنا ابن الملتن فاقصر على أنه غزوة وذكر أنه نقله من حاشية بخط الدمياطي فقصر ، لكنه حكى بعد ذلك عن ابن التين أنه جوز أنه عيينة قال : وصرح به ابن بطال . قوله ( بئس أخو العشيرة ) وبئس ابن العشيرة في رواية معمر « بئس أخو القوم وابن القوم » وهي بالمعنى ، قال عياض المراد بالعشيرة الجماعة أو القبيلة ، وقال غيره العشيرة الأدنى إلى الرجل من أهله وهم ولد أبيه وجده . قوله ( فلما جلس تطلق ) بفتح الطاء المهملة وتثنية اللام أي أبدى له طلاقه وجهه ، يقال وجهه طلق وطلق أي مسترسل متبسط غير محبوس ، ووقع في رواية ابن عامر « بش في وجهه » ، ولأحد من وجه آخر عن عائشة : واستأذن آخر فقال نعم أخو العشيرة ، فلما دخل لم يرش له ولم ينسبط كما فعل بالآخر ، فسألته فذكر الحديث . قال الخطابي جمع هذا الحديث علما وأدبا ، وليس في قول النبي ﷺ في أمته بالأمر التي يسميهم بها وبضيفها اليهم من المكروه غيبة ، وإنما يكون ذلك من بعضهم في بعض ، بل الواجب عليه أن يبين ذلك ويفصح به ويعرف الناس أمره ، فإن ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأمة ، ولكنه لما جبل عليه من الكرم وأعطيه من حسن الخلق أظهر له البشاشة ولم يحجبه بالمكروه لتقتدي به أمته في اتقاء شر من هذا سبيله ، وفي مداراته ليسلوا من شره وغائلته . قلت : وظاهر كلامه أن يكون هذا من جملة الخاصص ، وليس كذلك ، بل كل من اطلع من حال شخص على ما يحسنه ويحسنه ، وإن لم يكن يحسن به النبي ﷺ أن يكشف له عن حال من يغتر بشخص من غير أن يطلعه المغير على حاله فينم الشخص بحضوره ليتجنبه المغير ليكون نصيحة ، بخلاف غير النبي ﷺ فإن جواز ذمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بأقول أو الفعل عن يريد نصحه . وقال القرطبي : في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والدعاء إلى البدعة مع جواز مداراتهم إثناء شرم ما لم يؤد ذلك إلى المداينة في دين الله تعالى . ثم قال تبعًا لعياض : والفرق بين المداينة والمداينة أن المداينة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هماما ، وهي مباحة ، وربما استجبت ، والمداينة ترك الدين لصالح الدنيا ، والنبي ﷺ إنما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالمته ومع ذلك فلم يمدحه بقول فلم يناقض قوله فيه فعله ، فإن قوله فيه قول حق ، وفعله معه حسن عشرة ، فيزول مع هذا التقرير الأشكال بحمد الله تعالى . وقال عياض : لم يكن عيينة والله أعلم حينئذ أسلم ، فلم يكن القول فيه غيبة ، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحا فأراد النبي ﷺ أن يبين ذلك لئلا يغتر به من لم يعرف باطنه ، وقد كانت منه في حياة النبي ﷺ وبعدة أمور تدل على ضعف إيمانه فيكون ما رصفه به النبي ﷺ من جملة علامات النبوة . وأما إلانة القول له بعد أن دخل فعلى سبيل التألف له . ثم ذكر نحو ما تقدم . وهذا الحديث أصل في المداينة ، وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم والله أعلم . قوله ( متى عهدني فاحشا ) في رواية الكشميني : فاحشا ، بصيغة المبالغة . قوله ( من تركه

الناس) في رواية عيينة من تركه أو ودعه الناس، قال المازري: ذكر بعض النحاة أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه، والنبي ﷺ أفصح العرب، وقد نطق بالمصدر في قوله، ابذنين أفرام عن ودعهم الجمعات، وبماضيه في هذا الحديث. واجاب هياض بأن المراد بقولهم أماتوه أى تركوا استعماله إلا نادرا، قال: ولفظ أماتوه يدل عليه ويؤيد ذلك أنه لم ينقل في الحديث إلا في هذين الحديثين مع شك الراوى في حديث الباب مع كثرة استعمال ترك ولم يقل أحد من النحاة إنه لا يجوز. قوله (انقاء شره) أى قبح كلامه، لأن المذكور كان من جفافة العرب. وقال القرطبي: في هذا الحديث إشارة إلى أن عيينة المذكور ختم له بسوء، لأن النبي ﷺ انقضى لحنه وشره، أخبر أن من يكون كذلك يكون شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة، قلت: ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال، فإن الحديث ورد بلفظ العموم فمن انصف بالصفة المذكورة فهو الذى يتوجه عليه الوعيد، وشروط ذلك أن يموت على ذلك، ومن أين له أنه عيينة مات على ذلك؟ واللفظ المذكور يحتمل لأن يقيد بملك الحالة التى قيل فيها ذلك، وما المانع أن يكون تاب وأنا؟ وقد كان عيينة ارتد في زمن أبى بكر وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض الفتوح في عهد عمر، وله مع عمر قصة ذكرت في تفسير الأعراف، وبأنى شرحها في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى، وفيما مايدل على جفافه. والحديث الذى فيه أنه دأق مطاع، أخرجه سعيد بن منصور عن أبى معاوية عن الأعمش عن إبراهيم الذخعي قال جاء عيينة بن حصن إلى النبي ﷺ وعنده عائشة فقال: من هذا؟ قال: أم المؤمنين. قال ألا أنزل لك عن أجل منها. فضربت عائشة وقالت: من هذا؟ قال: هذا أحق. ووصله الطبراني من حديث جرير وزاد فيه: أخرج فاستأذن، قال: إنها يمين على أن لا أستأذن على مضرى. وعلى تقدير أن يسلم له ذلك والفاضل قبله في عيينة لا يسلم له ذلك في غزوة بن نوفل وسيأتى في باب المداواة، مايدل على أن تفسير المهمل هنا بخمرة هو الراجح

### ٣٩ - باب حسن الخلق والسخاء وما يُكره من البخل

وقال ابن عباس: كان النبي ﷺ أجود الناس، وأجوداً ما يكون في رمضان وقال أبو ذر لما بلغه مَهَتْ النبي ﷺ، قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادى فاسمع من قوله فرجع فقال: رأيته يأمرُ بمكارم الأخلاق

٦٠٣٣ - حدثنا عمرو بن عون حدثنا حماد هو ابن زيد عن ثابت عن أنس قال كان النبي ﷺ أحسن الناس وأجود الناس وأشجع الناس. ولقد فرغ أهل المدينة ذات ليلة، فانطلق الناس قَبْلَ الصَّوْتِ، فاستقبلهم النبي ﷺ قد سبقَ الناس إلى الصَّوْتِ وهو يقول: لم تُراهوا؟ لم تراهوا؟ وهو على فرسخ لأبى طلحة عُرْمِي ما عليه سَرَجٌ، في عنقه سيفٌ، فقال: لقد وجدتهُ بهراً. أو إنه كَبُهِرٌ.

٦٠٣٤ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن ابن المسيك قال سمعتُ جابرًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: ما سألَ النبي ﷺ من شيء قط فقال: لا.

٦٠٣٥ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **قال** حدثني شقيق **عن** مسروق **قال** : كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو **يحدثنا** إذ **قال** : لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً ، وإنه كان يقول : إن خياركم أحسنكم أخلاقاً ،

٦٠٣٦ - **حدثنا** يزيد بن أبي مرزوق **حدثنا** أبو غسان **قال** حدثني أبو حازم **عن** سهل بن سعد **قال** : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ بريدة - **قال** سهل لقوم : أندرون ما للبردة ؟ **قال** القوم : هي شملة . **قال** سهل هي شملة منسوجة فيها حاشيتها - **فقال** : يا رسول الله ، أكرهك هذير ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها فلبسها ، فرأها عليه رجل من الصحابة **قال** : يا رسول الله ، ما أحسن هذير ، فاكسيتها . **قال** : نعم . فلما قام النبي ﷺ لامته أصحابه فقالوا : ما أحسنت حين رأيت النبي ﷺ أخذها محتاجاً إليها ثم سألته إياها ، وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه . **قال** : رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ لعل أكرهن فيها ،

٦٠٣٧ - **حدثنا** أبو اليمان **أخبرنا** محمد بن الزهري **قال** : أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة **قال** **قال** رسول الله ﷺ : يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويقلق الشئ ، ويكثر المخرج ، قالوا : وما المخرج ؟ **قال** : للقتل ، للقتل ،

٦٠٣٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **سمع** سفيان بن عيينة **قال** سمعت أبا يعقوب **يقول** **حدثنا** أنس **رضي** الله عنه **قال** : خدمت النبي ﷺ عشر سنين ، فإني لم أصنع شيئاً ، ولا لم أصنع شيئاً ؟

**قوله** ( باب حسن الخلق ، والسخاء ، وما يكره من البخل ) جمع في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة لأن السخاء من جملة عاين الأخلاق ، بل هو من معظمها والبخل ضده ، فأما الحسن فقال الراغب : هو عبارة عن كل مرغوب فيه إما من جهة العقل وإما من جهة العرض وإما من جهة الحسن ، وأكثر ما يقال في عرف العامة فيما يدرك بالبصر ، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة ، انتهى ملخصاً . وأما الخلق فهو بضم الخاء واللام ويموز سكونها ، قال الراغب : الخلق والخلق بمعنى بالفتح وبضم في الأصل بمعنى واحد كالشرب والشرب ، لكن خص الخلق الذي بالفتح بالهيئات والصور المدركة بالبصر ، وخص الخلق الذي بالضم بالقوى والصفات المدركة بالبصيرة انتهى . وقد كان النبي ﷺ يقول اللهم كما حسنت خلقي لحسن خلقي ، أخرجه أحمد وصححه ابن حبان . وفي حديث علي الطويل في دعاء الافتتاح عند مسلم **واحدني** لا حسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، وقال القرطبي في **المفهم** : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة ، فالمحمودة على الاجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تنصف لها ، وعلى التفصيل التفو والحلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتواضع وإين الجانب ونحو ذلك ، والمذمومة منها ضد ذلك ،

وأما السخاء فهو بمعنى الجود ، وهو بذل ما يقتنى بغير عوض ، وعطفه على حسن الخلق من عطف الخاص على العام ، وإنما أفرد للتنويه به . وأما البخل فهو منع ما يطالب بما يقتنى ، وشراء ما كان طالبه مستحقا ولا سيما إن كان من غير مال المشلول . وأشار بقوله : وما بكره من البخل ، إلى أن بعض ما يجوز انطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموما . ثم ذكر المصنف في الباب ثمانية أحاديث : الأولان معارفان ، الحديث الأول : قوله ( وقال ابن عباس كان النبي ﷺ أجود الناس ) تقدم موصولا في كتاب الإيمان ، وتقدم شرحه في كتاب الصيام ، وفيه بيان السبب في أكثرية جوده في رمضان ، الحديث الثاني ، قوله ( وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي ﷺ قال لأخيه الخ ) كذا الأكثر بتكرير قال ، وفي رواية الكشيحي : وكان أبو ذر الخ ، وفي أولى ، وهذا طرف من قصة إسلام أبي ذر ، وقد تقدمت موصولة مطولة في المبعث النبوي مشروحة والغرض منه هنا قوله : وبأسر بمكارم الاخلاق ، والمكارم جمع مكرمة بضم الراء وفي من الكرم ، قال الراغب : وهو اتم الاخلاق ، وكذلك الأفعال الحمودة ، قال ولا يقال للرجل كريم حتى يظهر ذلك منه ، ولما كان أكرم الأفعال ما يقصده أشرف الوجوه ، وأشرف ما يقصده وجه الله تعالى ، وإنما يحصل ذلك من المتقى قال الله تعالى ( أن أكرمكم عند الله اتقاكم ) وكل قائق في بابه يقال له كريم . الحديث الثالث حديث أنس قال : كان النبي ﷺ أحسن الناس أي أحسنهم خلقا وخلقا ، وأجود الناس ، أي أكثرهم بذلا لما يقدر عليه ، وأشجع الناس ، أي أكثرهم إقداما مع عدم الفرار ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في كتاب الهبة ، واقتصار أنس على هذه الارصاف الثلاث من جوامع الكلم لأنها أمهات الاخلاق ، فإن في كل إنسان ثلاث قوى : أحدها الغضبية وكأها الشجاعة ، ثانيها الشهوانية وكأها الجود ، ثالثها العقلية وكأها النطق بالحكمة . وقد أشار أنس إلى ذلك بقوله : أحسن الناس ، لأن الحسن يشمل القول والفعل ، ويحتمل أن يكون المراد بأحسن الناس حسن الخلق وهو تابع لا اعتدال المزاج الذي يتبع صفاء النفس الذي منه جودة القريحة التي تنفعا عنها الحكمة قاله الكرماني ، وقوله : فزع أهل المدينة ، أي سمعوا صوتا في الليل يخافوا أن يهجم عليهم عدو ، وقوله : فاستقبلهم النبي ﷺ ، قد سبق الناس إلى الصوت ، أي أنه سبق فاستكشف الخبر فلم يجد ما يخاف منه فرجع يسكنهم . وقوله : لم تراعوا ، هي كلمة يقال عند تسكين الروح نائبا ، وإظهارا لفرق بالخطاب . الحديث الرابع حديث جابر ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن ابن المنكدر ) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن الوليد الطيالسي ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاهما عن سفيان ، سمعت محمد بن المنكدر ، . قوله ( ما سئل النبي ﷺ عن شيء قط فقال لا ) كذا للجميع ، وكذا في الأدب المفرد ، من طريق ابن عيينة سمعت ابن المنكدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي من الطريقين المذكورين ، وكذا عند مسلم من طريق سفيان ابن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ : ما سئل شيئا قط فقال لا . قال الكرماني : معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا فنهى ، قال الفرزدق : ما قال لا قط إلا في تشهده ، قلت : وليس المراد أنه بهطلى ما يطلب منه جزما ، بل المراد أنه لا ينطق بالرد : بل إن كان عنده إعطاء إن كان الإعطاء سائغا وإلا سكت . وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه : إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم ، وإذا لم يرد أن يفعل سكت ، وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الاطعمة : ما عاب طوما قط ، إن اشتهاه أكله وإلا تركه ، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : معناه لم يقل لا ، منعا للمطاء ، ولا يلزم من ذلك ان لا يقولها اعتذارا كما في قوله تعالى ( قلت لا أجد

ما أحلّكم عليه ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحلّكم وبين لا أحلّكم . قلت : وهو نظير ما تقدم في حديث أبي موسى الأشعري لما سأل الأشعر بن الحلان فقال النبي ﷺ : ما عندي ما أحلّكم ، لكن يشك على ما تقدم أن في حديث الأشعري المذكور أنه ﷺ حلف لا يحلمهم فقال : والله لا أحلّكم ، فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك ، أو حيث كان المقام لا يقتضي الاقتصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل ، كأن يكون لم يعرف المادة ، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتقاضي على السؤال مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل ، والسرف في الجمع بين قوله « لا أجد ما أحلّكم » وقوله « والله لا أحلّكم » أن الأول لبيان أن الذي سأله لم يكن موجوداً عنده ، والثاني أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بافترض مثلاً أو بالاستيجاب إذا اضطرار حينئذ إلى ذلك ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الإيمان والنذور . وفهم بعضهم من لازم عدم قول « لا ، أثبات » نعم ، ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل ، لأن من الفواعد أنه ﷺ إذا راطب على شيء كان ذلك علامة وجوبه ، والترجمة تقتضي أن البخل مكروه . وأجيب بأنه إذا تم هذا البحث حلت الكراهة على التحريم ، لكنه لا يتم لأن الذي يحرم من البخل ما يمنع الواجب سلماً أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة ، إذ مقابله نقص منزه عنه الأنبياء فيخص الوجوب بالنبي ﷺ ، والترجمة تقتضي أنه من البخل ما يكره ، ومقابله أن منه ما يحرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويجب ، فلذلك اقتصر المصنف على قوله يكره . الحديث الخامس حديث مسروق وكنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو ابن العاص ، ورجاله إلى الصحابة كوفيون ، وقد دخلوا كما تقدم صريحاً في هذا الحديث في « باب صفة النبي ﷺ » . قوله ( لم يكن فاحشاً ) تقدم شرحه في الباب المذكور وهو الحديث السادس عشر منه ، وقوله فيه « أن خياركم أحسنكم أخلاقاً » في رواية الكشميهني « أحسنكم » ووقع في الرواية الماضية « أن من خياركم » وهي مرادة هنا . وقد أخرج أبو يعلى من حديث أنس رفته « أكل المؤمنون إيماناً أحسنهم خلقاً » ولترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة رفته « أن من أكل المؤمنون أحسنهم خلقاً » ، ولأحمد بسند رجاله ثقات من حديث جابر بن سمرة نحوه بلفظ « أحسن الناس إسلاماً » ولترمذي من حديث جابر رفته « إن من أحبكم إلى وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولأحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي ثعلبة نحوه وقال « أحسنكم أخلاقاً » وسأله أنم ، وللبخاري في « الأدب المفرد » وابن حبان والحاكم والطبراني من حديث أسامة بن شريك « قالوا يا رسول الله من أحب عباده الله إلى الله ؟ قال : أحسنهم خلقاً » وفي رواية عنه « ما خير ما أعطى الإنسان ؟ قال : خلق حسن » ومن الأحاديث الصحيحة في حسن الخلق حديث التراس بن سميان رفته « البر حسن الخلق » أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » ، وحديث أبي الدرداء رفته « ما شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود ولترمذي وصححه هو وابن حبان وزاد الترمذي فيه وهو عند البزار « وإن صاحب حسن الخلق يبلغ درجة صاحب الصوم والصلاة » وأخرجه أبو داود وابن حبان أيضاً والحاكم من حديث عاتقة نحوه ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » والحاكم من حديث أبي هريرة ، وأخرجه الطبراني من حديث أنس نحوه ، وأحمد والطبراني من حديث عبد الله بن عمرو ، وأخرج الترمذي وابن حبان وصححه زر عن البخاري في « الأدب المفرد » من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن أكثر ما يدخل الناس الجنة ، فقال : تقوى الله وحسن الخلق ، وللبزار بسند حسن من حديث أبي هريرة رفعه ، إنكم لن تسموا الناس بأموالكم ، وإنكم يسمهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق ، والاحاديث في ذلك كثيرة . وحكي ابن بطال فيما للطبري خلافا : هل حسن الخلق غريزة ، أو مكتسب ؟ ونسب من قال بأنه غريزة بحديث ابن مسعود ، أن الله قسم أخلافكم كما قسم أرزاقكم ، الحديث وهو عند البخاري في « الأدب المفرد » ، وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطا في كتاب القدر ، وقال القرطبي في « المفهم » الخلق جبلة في نوع الانسان ، وهم في ذلك متفارتون ، فمن غاب عليه شيء منها إن كان محمودا وإلا فهو مأمور بالمجاهدة فيه حتى يصير محمودا ، وكذا إن كان ضعيفا فيرتاض صاحبه حتى يقوى . قلت : وقد وقع في حديث الأشج العصري عند أحمد والنسائي والبخاري في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أن النبي ﷺ قال : إن فيك لخصيتين يجهما الله : الحلم ، والإثابة . قال : يا رسول الله ، قديما كانا في ؟ أو حديثا ؟ قال : قديما . قال : الحمد لله الذي جعلني على خلقين يجهما ، فترديده السؤال وتقريره عليه يثمر بأن في الخلق ما هو جليل ، وما هو مكتسب . الحديث السادس حديث سهل بن سعد في قصة البعثة التي سأل الصحابي لتكون كفته ، والغرض منه قولهم للذي طلبها : سألته إياها ، وقد عرفت أنه لا يسأل شيئا فيجتمعه ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الجناز ، وفي قولهم : سألته إياها ، احتمال ثانئ الضميرين منفصلا وهو المتعين هنا فرارا من الاستئثار ، أذلو قاله متصلا فانه يصير هكذا سألتموها ، قال ابن مالك : والاصل أن لا يستعمل المنفصل الا عند تعذر المتصل ، لأن الاتصال أخصر وأبين ، لكن إذا اختلف الضميران وتقاربا فالأحسن الانفصال نحو هذا ، فإن اختلفا في الرتبة جاز الاتصال والانفصال مثل أعطيتك وأعطيتك أباه . الحديث السابع حديث أبي هريرة « يتقارب الزمان » ، وسيأتي شرحه في كتاب الفن وقوله فيه « وينقص العمل » ، وقع في رواية الكشميني « وينقص العلم » ، وهو المعروف في هذا الحديث وللآخر وجه . وقوله فيه « ولبقى الشح » ، وهو مقصود الباب وهو أخص من البخل فانه يبخل مع حرص . واختلف في ضبط « يلقى » ، فالأكثر على أنه يسكون اللام أي يوضع في القلوب فيسكن ، وهو على هذا بالرفع ، وقيل بفتح اللام وتنديد القاف أي يملأ القلوب الشح ، وهو على هذا بالنصب حكاه صاحب « المطالع » . وقال الحميدي : لم تضبط الرواة هذا الحرف ، ويحتمل أن يسكون « تلقى » بالشديد أي يلقى ويتواصى به ويدعوه اليه من قوله « وما يلحقها الا الصابرون » ، أي ما يملأها وينبع عليها ، قال ولو قيل يلقى بخفة لكان بعيدا لانه لو ألقى لترك وكان مدحا والحديث مساق للذم ، ولو كان بالفاء بمعنى يوجد لم يستقيم لانه لم يزل موجودا . وقد ذكرت توجيه القاف . الحديث الثامن حديث أنس ، قوله ( خدمت النبي ﷺ عشر سنين ) تقدم نظيره في الولية من وجه آخر عن أنس ، ومثله عند أحمد وغيره عن ثابت عن أنس ، وكذا هو في معظم الروايات ، ووقع عند مسلم من طريق إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس « والله لقد خدمته تسع سنين ، ولا مغايرة بينهما لأن ابتداء خدمته له كان بعد قدومه ﷺ المدينة وبعد تزويج أمه أم سلمة بأبي طلحة ، فقد مضى في الوصايا من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « قدم النبي ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي ، الحديث وفيه « أن أنسا غلام كيس فليخدمك » ، قال لخدمته في السفر والحضر ، وأشار بالسفر الى ما وقع في المغازي وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس « أن النبي ﷺ طلب من أبي طلحة لما أراد الخروج الى غيب من يخدمه فأحضر له أنسا » فأشكل هذا على الحديث الأول لأن

بين قدومه المدينة وبين خروجه الى خيبر ست سنين وأشهر . وأجيب بأنه طلب من أبي طلحة من يكون أسن من  
 أسن وأقوى على الخدمة في السفر فعرف أبو طلحة من أسن القسوة على ذلك فأحضره ، فلماذا قال أسن في هذه  
 الرواية د خدمته في الحضر والسفر . وإنما تزوجت أم سليم بأبي طلحة بعد قدوم النبي ﷺ بمدة أشهر ؛ لأنها  
 بادرت الى الاسلام ووالده أسن حتى فعرف بذلك فلم يسلم وخرج في حاجه له فقتله عدوه ، وكان أبو طلحة قد تأخر  
 اسلامه فانفق أنه خطبها فاشترطت عليه أن يسلم فأسلم أخرجه ابن سعد بسند حسن ، فعمل هذا تكون مدة خدمة  
 أسن تسع سنين وأشهر ، فالنبي الكسر مرة وجبره أخرى . وقوله في هذا الحديث د واقه ما قال لي أف قط ، قال  
 الراغب : اصل الآف كل مستقدر من وسخ كقلامة الظفر وما يجري مجراها ، ويقال ذلك اسكل مستخف به . ويقال  
 أيضا عند تذكره الشيء وعند التنجيز من الشيء ، واستعملوا منها الفعل كافته بقلان ، وفي أف عدة لغات :  
 الحركات الثلاث بغير تنوين وبالتنوين ، ووقع في رواية مسلم هنا د آفا ، بالنصب والتنوين وهي موافقة لبعض  
 القراءات الشاذة كما سيأتي ، وهذا كله مع ضم الهمزة والتشديد ، وعلى ذلك اقتصر بعض الشراح ، وذكر أبو الحسن  
 الرماني فيها لغات كثيرة فبلغها تسعا وثلاثين ونقلها ابن عطية وزاد واحدة اكلمأ أربعين ، وقد سردهما أبو حيان في  
 البحر ، واعتمد على ضبط القلم ، ولخص ضبطها صاحبها الشهاب السمين ولخصته منه ، وهي الستة المقدمة ،  
 وبالتخفيف كذلك ستة أخرى ، وبالسكون مشددا ومخففا ، وبزيادة هاء ساكنة في آخره مشددا ومخففا ، وفي  
 بالامالة وبين وبين وبلا إمالة الثلاثة بلا تنوين ، وأفر بضم ثم سكون وأنى بكسر ثم سكون . فذلك ثنتان وعشرون ،  
 وهذا كله مع ضم الهمزة ويجوز كسرهما وفتحهما ، فأما بكسرهما ففي إحدى عشرة : كسر الفاء وضمها ومشددا مع  
 التنوين وعدمه أربعة ومخففا بالحركات الثلاث مع التنوين وعدمه ستة ، وأنى بالامالة والتشديد ، وأفا بفتح الهمزة  
 ففي ست بفتح الفاء وكسرهما مع التنوين وعدمه أربعة وبالسكون وبالف مع التشديد ، والتي زادها ابن عطية آفا  
 بضم أوله وزيادة ألف وهاء ساكنة ، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم الهمزة ، فأكثر السبعة بكسر الفاء  
 مشددا بغير تنوين ، ونافع وحفص كذلك لكن بالتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح والتشديد بلا تنوين ،  
 وقرأ أبو الدماك كذلك لكن بضم الفاء ، وزيد بن علي بالنصب والتنوين ، وعن ابن عباس بسكون الفاء . قلت :  
 وبقي من الممكن في ذلك أفى كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء ، وأفيه بزيادة هاء ، وإذا ضمنت هاتين الى التي  
 زادها ابن عطية وأضفتها الى ما بدى به صارت العدة خمسا وعشرين كلها بضم الهمزة ، فإذا استعملت القياس في اللغة  
 كان الذي يفتح الهمزة كذلك وبكسرهما كذلك فتكمل خمسا وسبعين . قوله ( ولا لم صنعت ، ولا ألا صنعت ) بفتح  
 الهمزة والتشديد بمعنى هلا ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه د اشئ مما يصنعه الخادم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة  
 د ما علمته قال لشيء صنعت لم فعلت كذا وكذا ، ولشيء تركته هل لا فعلت كذا وكذا ، وفي رواية عبد العزيز بن  
 صبيب د ما قال شيء صنعت لم صنعت هذا كذا ، ولا اشئ لم أصنعه لم لم تصنع هذا كذا ، ويستفاد من هذا ترك  
 العتاب على ما قال ، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به اذا احتيج اليه ، وقائمة تنزيه اللسان عن الوجه  
 والذم واستئلاف خاطر الخادم بترك مما تبته ، وكل ذلك في الامور التي تتعلق بحظ الانسان ، وأما الامور اللازمة  
 شرعا فلا يتسامح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٤٠ - باب كيف يكون الرجل في أهله ؟



٦٠٣٩ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « سَأَلْتُ عَائِشَةَ : مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَصْنَعُ فِي أَهْلِهِ ؟ قَالَتْ : كَانَ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ ، فَذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ »  
**تفسيره** ( باب ) بالتنونين ( كيف يكون الرجل في أهله ) ؟ ذكر فيه حديث عائشة « كان في مِهْنَةِ أَهْلِهِ ، وقد تقدم شرحه في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة ، وقوله « فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ ، المِهْنَةُ بكسر الميم وبفتحة هاء ، وأنكر الأصمعي الكسر وفسرها هناك بخدمة أهله ، وبينت أن التفسير من قول الراوي عن شعبة ، وأن جماعة ورواه عن شعبة يدونها ، وكذا أخرجه ابن سعد في الترجمة النبوية عن وهب بن جرير وعفان وابن قطن كلهم عن شعبة بدونها ؛ لكن وقع عنده عن أبي النضر عن شعبة في آخره « يعني بالمِهْنَةِ في خدمة أهله ، وقد وقع في حديث آخر لعائشة أخرجه أحمد وابن سعد وصححه ابن حبان من رواية هشام بن عروة عن أبيه « قلت لعائشة : ما كان رسول الله ﷺ يصنع في بيته ؟ قَالَتْ : يَخِيطُ ثَوْبَهُ ، وَيَخْصِفُ نَعْلَهُ ، وَيَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ الرِّجَالُ فِي بُيُوتِهِمْ » وفي رواية لابن حبان « ما يعمل أحدكم في بيته ، وله ولأحمد من رواية الزهري عن عروة عن عائشة « يَخْصِفُ نَعْلَهُ ، وَيَخِيطُ ثَوْبَهُ ، وَيَرْفَعُ دَلْوَهُ ، وله من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة بلفظ « ما كان إلا بشرا من البشر ، كان يَغْلِي ثَوْبَهُ ، وَيَجْلِبُ شَايَهُ ، وَيَخْدُمُ نَفْسَهُ » وأخرجه الترمذي في « الثمائل ، والبراز وقال : وروى عن يحيى عن القاسم عن عائشة ، وروى عن يحيى عن حميد الهكلي عن مجاهد عن عائشة ، وفي رواية حارثة بن أبي الرجال عن حمزة عن عائشة عند أبي سعد « كان آيُنُ النَّاسِ ، وَأَكْرَمُ النَّاسِ ، وَكَانَ وَجْهًا مِنْ رِجَالِكُمُ الْإِنَاءَةِ كَأَنَّ بَسَامًا ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ التَّوَاضُّعُ ، وَالْبَعْدُ عَنِ التَّنَعُّمِ ، وَامْتِنَانُ النَّفْسِ لِيَسْتَنَ بِهِمْ وَلِتَلَا يَخْلَعُوا إِلَى الرَّاقِيَةِ الْمَذْمُومَةِ ، وَقَدْ أُشِيرَ إِلَى ذِمَّتِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَذَرْنَا وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَى النَّعْمَةِ وَمُهْلِكُهَا قَلِيلًا )

#### ٤١ - بَابُ الْمَقَّةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى

٦٠٤٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبَبَهُ ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبَبُوهُ ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ، ثُمَّ يُوَضَّعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ »

**قوله** ( باب المقة من الله ) أى ابتداؤها من الله . المقة بكسر الميم وتخفيف القاف هى المحبة ، وقد وقع في الحديث والاضل الومق والهاء فيه عوض عن الواو ، كعدة ووعد ووزن . وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه ؛ أمكنهما على غير شرط البخاري فأشار إليهما في الترجمة كعادته ، أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي شيبة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن أبي ظبية بمعجمة عن أبي أمامة مرفوعا قال « المقة من الله والصب من السماء ، فإذا أحب الله عبدا ، الحديث . والبراز من طريق أبي وكيع المراح بن مليح عن الأصمعي عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه « ما من عبد إلا وله صيت في السماء ، فإن كان حسنا وضع في الأرض وإن كان سيئا

وضع في الأرض . والصيت بكسر الصاد المحمّلة وسكون التحتانية بعدها مثناة أصله الصوت كالريح من الروح ، والمراد به الذكر الجميل ، وربما قيل لعنده لكن بقيد . قوله ( أبو عاصم ) هو النميل ، وهو من كبار شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة مثل هذا ، فقد علقه في بطنه الخلق لأبي عاصم وقد نهى عليه ثم . قوله ( عن نافع ) هو مول ابن عمر ، قال الزوار بعد أن أخرجه عن عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري فيه : لم يروه عن نافع إلا موسى ابن هبة ، ولا عن موسى إلا ابن جريج . قلت : وقد رواه عن قنبر بن أبي طالب ثوبان عند أحمد والطبراني في الأوسط ، وأبو أمامة عند أحمد ، ورواه عن أبي هريرة أبو صالح عند المصنف في التوحيد وأخرجه مسلم والبخاري . قوله ( إذا أحب الله العبد ) وقع في بعض طرقه بيان سبب هذه المحبة والمراد بها ، في حديث ثوبان أنه العبد ليلتمس مرضاة الله تعالى فلا يزال كذلك حتى يقول : يا جبريل ان عبدى فلانا يلتمس أن يرضى ، ألا وإن رضى غلبت عليه . الحديث أخرجه أحمد والطبراني في الأوسط ، ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي في الرقاق ففيه « ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه » الحديث . قوله ( ان الله يحب فلانا فأحبه ) بفتح الموحدة المشددة ويجوز الضم ، ووقع في حديث ثوبان « فيقول جبريل : رحمة الله على فلان ، ونقوله حلة العرش » . قوله ( فينادى جبريل في أهل السماء الخ ) في حديث ثوبان أهل السماوات السبع . قوله ( ثم يوضع له القبول في أهل الأرض ) زاد الطبراني في حديث ثوبان « ثم يهبط الى الأرض ، ثم قرأ رسول الله ﷺ ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ) وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذي وابن أبي حاتم من طريق سهيل عن أبيه ، وقد أخرج مسلم أساندا ولم يسق اللفظ ، وزاد مسلم فيه « وإذا أبغض عبدا دعا جبريل ، فإساقه على منال الحب وقال في آخره « ثم يوضع له البغضاء في الأرض ، ونحوه في حديث أبي أمامة عند أحمد ، وفي حديث ثوبان عند الطبراني « وان السيد يعمل بسخط الله فيقول الله يا جبريل إن فلانا يستسخطني » فذكر الحديث على منال الحب أيضا وفيه « فيقول جبريل . سخط الله على فلان » وفي آخره مثل ما في الحب « حتى يقوله أهل السماوات السبع ، ثم يهبط الى الأرض » وقوله « يوضع له القبول » هو من قوله تعالى ( فتقبلها ربهما بقبول حسن ) أي رضيها ، قال المطرزي : القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح ، وقد جاء مفسرا في رواية القنبري « فيوضع له المحبة ، والقبول والرضا بالشيء وميل النفس اليه : وقال ابن القطاع : قبل الله منكقبولا والشيء والهدية أخذت ، والخبر صدق . وفي التهذيب : عليه قبول إذا كانت العين تقبله ، والقبول من الريح الصبا لأنها تستقبل الدبور ، والقبول أن يقبل العفو والعافية وغير ذلك ، وهو اسم للمصدر أميت الفعل منه . وقال أبو عمرو بن العلاء : القبول بفتح القاف لم أسمع غيره ، يقال فلان عليه قبول إذا قبلته النفس ، وقبلت الشيء قبولا . ونحوه لابن الأعرابي وزاد : قبلته قبولا بالفتح والضم ، وكذا قبلت هديته عن النحيا في . قال ابن بطال : في هذه الزيادة رد على ما يقوله القدريّة ان الشرع فعل العبد وليس من خلق الله انتهى . والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالهبة والميل اليه والرضا عنه ، ويؤخذ منه أن محبة قلوب الناس علامة محبة الله ، ويؤيده ما تقدم في الجناز « أنتم شهداء الله في الأرض » والمراد بمحبة الله إرادة الخير للعبد وحصول الثواب له ، وبمحبة الملائكة استغفارهم له وإرادتهم الخير الدارين له وميل قلوبهم اليه لكونه مطيعا لله عبدا له ، ومحبة العباد له اعتقادهم فيه الخير وإرادتهم دفع الشر عنه ما أمكن ، وقد تطلق محبة الله تعالى للشيء على إرادة إيجاده وعلى إرادة تكميله ، والمحبة التي في هذا الباب من القبول الثاني ، وحقيقة المحبة

عند أهل المعرفة من المعلومات التي لا تعد وإنما يعرفها من قام بها وجدانا لا يمكن التعبير عنه ، والحب على ثلاثة أنواع : الحب وروحاني وطبيعي ، وحديث الباب يشتمل على هذه الأقسام الثلاثة ، الحب لله المبدى ، وحب جبريل والملائكة له حب روحاني ، وحب المباد له حب طبيعي

### ٤٢ - باب الحب في الله

٦٠٤١ - **حَدَّثَنَا** آدمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَقٌّ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ ، وَحَقٌّ يَكُونُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا »

**قوله** ( باب الحب في الله ) ذكر فيه حديث أنس ، لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان ، وبيان أن هذه الترجمة أول حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي أمامة ولفظه « الحب في الله والبغض في الله من الإيمان ، وإن له طرقاً أخرى . وقوله « أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » مضاد أن من استكمل الإيمان علم أن حق الله ورسوله أكده عليه من حق أبيه وأمه وولده وزوجه وجميع الناس ، لأن الهدى من الضلال والخلاص من النار إنما كان باقعه على لسان رسوله ، ومن علامات محبته نصر دينه بالقول والفعل والنب عن شريعته والتخلق بأخلاقه ، والله أعلم

٤٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

٦٠٤٢ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « مِنْ عِدِّ اللَّهِ بْنِ زَمَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَضْحَكَ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْفُسِ ، وَقَالَ : بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمْ أَمْرًا لَهُ ضَرْبُ الْفَعْلِ ثُمَّ لَهُ يُعَانِقُهَا . » وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَوَهَيْبٌ وَأَبُو معاوية عَنْ هِشَامٍ « جَلَدَ الصَّهْدُ »

٦٠٤٣ - **حَدَّثَنَا** محمد بن المنذر حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا غَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بَنِي : أَنْتَدِرُونَ أَيْ : يَوْمَ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَانْ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ . أَنْتَدِرُونَ أَيْ : يَوْمَ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : بَلَدٌ حَرَامٌ . أَنْتَدِرُونَ أَيْ : شَهْرٌ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : شَهْرٌ حَرَامٌ . قَالَ : قَاتِلِ اللَّهُ حَرَمَ عَلَيْكُمْ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ الآية ) كذا لا يذو والنسفي ، وسقطت الآية لغيرها وزاد ( عسى أن يكونوا خيراً منهم - إلى قوله - فأولئك هم الظالمون ) وذكر فيه حديثين : أحدهما

حديث عبد الله بن زعمة : نهى النبي ﷺ أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف ، وقد تقدم في تفسير (والفهم وضحاها) من وجه آخر عن هشام بن عروة راوية هنا بلفظ « ثم وعظهم في الضرطة فقال : لم يضحك أحدهم » ما يخرج منه ، وقوله « لا يضحك » نهى عن السخرية وهي فعل الساخر ، وهو الذي يهزأ منه ، والسخرية تسخير خاص والسخرية - بياقه الشيء إلى الغرض المختص به قهرا ، فورد النهي عن استهزاء المرء بالآخر تنقيصا له مع احتمال أن يكون في نفس الأمر خيرا منه ، وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه في أثناء حديث « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » . قوله (وقال الثوري وهيب بن خالد وأبو معاوية عن هشام جلد العبد) يريد أن هؤلاء الثلاثة رويوه عن هشام بن عروة بهذا الأسناد في قصة النهي عن ضرب المرأة ، وأن هؤلاء جزموا بقولهم « جلد العبد » موضع شك ابن عينة هل قال جلد الفحل أو جلد العبد ، والتماليق الثلاثة تقدم بيان كونها موصولة ، أما رواية الثوري فوصلها المؤلف في التكاثر وساقها كذلك ، وأما رواية وهيب فوصلها المؤلف في التفسير كذلك ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحد واضع كذلك وتقدم التنبيه عليها في التفسير أيضا . الحديث الثاني حديث ابن عمر في خطبة النبي ﷺ بفتح ، والغرض منه بيان تحريم العرض - وهو موضع المدح والذم من الشخص - أعم من أن يكون في نفسه أو نسبه أو حسبه . وقال ابن قتيبة : عرض الرجل بدنه ونفسه لا غير ، ومنه استبرأ لدينه وعرضه . قلت : ولا حجة فيه لما ادعاه من الحصر ، وبذل للاول قول حسان :

فان أبي ووالده وعرضي      امرض محمد منكم وقاه

يخاطب بذلك من كان يهجو النبي ﷺ ، وأكثر ما يقع تهاجمهم في مدح الآباء وذمهم ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »

#### ٤٤ - باب ما ينهى عن السباب واللعن

٦٠٤٤ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : سباب المسلم فسوق ، وقوله كفر . تابعه محمد بن جعفر عن شعبة

٦٠٤٥ - **حدثنا أبو مَعْمَر** حدثنا هبة الوارث عن الحسين بن عبد الله بن بريدة حدثني يحيى بن يُمَيْر أن أبا الأسود الدؤلي حدثه عن أبي ذر رضى الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يرمى رجل رجلا بالسوق ، ولا يرميه بالكفر ، إلا ارتدت عابه ، إن لم يكن صاحبه كذلك »

٦٠٤٦ - **حدثنا محمد بن سنان** حدثنا فليح بن سليمان حدثنا هلال بن علي عن أنس قال : لم يكن رسول الله ﷺ قاحشا ولا ثمانا ولا سبابا ، كان يقول عند المعقة : ماله ترب جبينه »

٦٠٤٧ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي فلاحة أن ثابت بن الضحاك - وكان من أصحاب الشجرة - حدثه أن رسول الله ﷺ قال « من حلف على ملة

غير الإسلام كاذباً فهو كما قال ، وليس على ابن آدم نذرٌ فيما لا يملك ، ومن قتل نفسه بشئٍ في الدنيا عذبَ به يومَ القيامة ، ومن آمنَ مؤمناً فهو كفته ، ومن قذَف مؤمناً بكفر فهو كفته .

٦٠٤٨ - **حدثنا عمر بن حفص** حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني عدي بن ثابت قال سمعتُ سليمان ابن صرد ورجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال : استب رجلان عند النبي ﷺ ، فنضب أحدهما قاشد غضبه حتى انصف وجهه وتغير ، فقال النبي ﷺ : إني لأعلمُ كلمةً لو قالها لذهب عنه الذي يجد . فانطلق إليه الرجل فأخبره بقول النبي ﷺ وقال : تموذ بالله من الشيطان . فقال أترى بي بأس ، أجنون أنا ؟ اذهب .

٦٠٤٩ - **حدثنا مسدد** حدثنا بشر بن الفضل عن محمد بن عمار قال قال أنس : حدثني عباد بن الصامت قال : خرج رسول الله ﷺ ليخبر الناس ببيعة القدر ، فتلاحى رجلان من المسلمين ، قال النبي ﷺ : خرجت لأخبركم فلاحى فلان وفلان ، وإنما رفعت ، وصي أن يسكون خيراً لكم ، فالتسوها في التماسه والسابة والخامسة .

٦٠٥٠ - **حدثنا عمر بن حفص** حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المرور هو ابن مؤيد عن أبي ذر قال : رأيت عليه بُرداً وعلى غلامه بُرداً ، فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حاة ، وأعطيته ثوباً آخر ، فقال : كان بيني وبين رجل كلام ، وكانت أمه أعجمية ، فبنت منها ، فذكرني إلى النبي ﷺ فقال لي : أسأبت فلانا ؟ قلت : نعم . قال : أفبنت من أمه ؟ قلت : نعم . قال : انك امرؤ فبك جاهلية . قلت : على حين ساعى هذه من كبر السن ؟ قال : نعم ، هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن جل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما ينفاه ، فان كلفه ما ينفاه فليسه عليه .

**قوله** ( باب ما ينهى من السباب واللعن ) في رواية غير أبي ذر والنسفي « عن » بدل « من » ، وهي أولى ، وفي الأول حذف تقديره ما ينهى عنه . والسباب بكسر الميملة وتخفيف الموحدة تقدم بيانه مع شرح الحديث الأول في كتاب الإيمان ، وهو محتمل لأن يكون على ظاهر لفظه من التفاعل ، ويحتمل أن يكون بمعنى السب وهو الشتم وهو نسبة الإنسان إلى عيب ما ، وعلى الأول لحكم من بدأ منهما أن الوزر عليه حتى يعتدى الثاني كما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة وروح ابن حبان من حديث الصرياض بن سارية قال « المسببان شيطانان يتهاوران ويتكاذبان » وقوله في آخر الحديث الأول « نابه محمد بن جعفر عن شعبة » وصلة أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وهو غندر بهذا الإسناد لكن قال فيه « عن شعبة عن زيد ومنصور » وزاد فيه زييدا وهو بالراى والموحدة مصغر ، ومعنى اللعن الدعاء بالابعاد من رحمة الله تعالى . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم ، والاسناد إلى أبي

قد بصريون وقد دخلها هو أيضا ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، حدثنا أبي حدثنا الحسين المعلم . **قوله** ( عن أبي ذر ) في رواية الإسماعيلي من وجهين ، عن أبي معمر ، شيخ البخاري فيه بالسند إلى أبي الاسود أن أبا ذر حدثه . **قوله** ( لا يرى رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه أن لم يكن صاحبه كاذبا ) وفي رواية للإسماعيلي « إلا حار عليه » وفي أخرى « إلا ارتدت عليه » يعني رجعت عليه و « حار » بمهملتين أي رجع ، وهذا يقتضي أن من قال لآخر أنت فاسق أو قال له أنت كافر فإن كان ليس كما قال كان هو المستحق للوصف المذكور ، وأنه إذا كان كما قال لم يرجع عليه شيء لكونه صدق فيما قال ، ولكن لا يلزم من كونه لا بصير بذلك قاسقا ولا كافرا أن لا يكون آثما في صورة قوله له أنت فاسق بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد نصحه أو نصحه غيره ببيان حاله جاز ، وإن قصد تعبيره وشهرته بذلك ومحض أذاه لم يجوز ، لانه مأمور بالستر عليه وتعليمه ومظنته بالحسنى ، فهما أمكنه ذلك بالرفق لا بحمزه له أن يفعله بالنمف لانه قد يكون سببا لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الانفة ، لا سيما إن كان الأمر دون المأمور في المنة . ووقع في رواية مسلم بلفظ « ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدوا لله وأبى كذلك إلا حار عليه » ذكره في أثناء حديث في ذم من ادعى إلى غير أبيه ، وقد تقدم صدره في مناقب قريش بالاسناد المذكور هنا ، فهو حديث واحد فرفقه البخاري حديثين ، وسيأتي هذا المتن في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » من حديث أبي هريرة ، ومن حديث ابن عمر بلفظ فقد باء بها أحدهما وهو بمعنى رجع أيضا ، قال النووي : اختلف في تأويل هذا الرجوع فقيل رجع عليه الكفر إن كان مستعلا ، وهذا بعيد من سياق الخبر ، وقيل محمول على الخوارج لانهم يكفرون المؤمنين هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف ، لأن الصحيح عند أكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم . قلت : ولما قاله مالك وجهه ، وهو أن منهم من يكفر كثيرا من الصحابة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل كما سيأتي إيضاحه في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » ، والتحقيق أن الحديث سيق لوجع المعلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم . وقيل معناه رجعت عليه نقبته لأخيه ومهضبة تكفيره ، وهذا لا بأس به . وقيل يخشى عليه أن يؤل به ذلك إلى الكفر كما قيل المعاصي يريد الكفر فيخاف على من أدامها وأمر عليها سوء الخاتمة ، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الاسلام ولم يقسم له شبهة في زعمه أنه كافر فإنه يكفر بذلك كما سيأتي تقريره ، فعنى الحديث فقد رجع عليه تكفيره ، فالراجع التكفير لا الكفر ، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ، ومن لا يكفره الا كافر يعتقد بطلان دين الاسلام ، وبقيده أن في بعض طرقه « وجب الكفر على أحدهما » وقال القرطبي : حيث جاء الكفر في آسان الشرع فهو جحد المعلوم من دين الاسلام بالضرورة الشرعية ، وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر النعم والقيام بحقه كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان في « باب كفر دون كفر » وفي حديث أبي سعيد « يكفرون الاحسان ويكفرون العشر » قال وقوله باء بها أحدهما أي رجع بائنها ولازم ذلك ، وأصل البوء اللوم ، ومنه « أبوء بنعمتك » أي ألزمها نفسي وأقر بها قال : والماء في قوله « جاء » راجع إلى التكفير الواحدة التي هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر ، ويحتمل أن يعود إلى الكلمة . والحاصل أن المتقول له أن كان كافرا كفرا شرعيا فقد صدق القائل وذبح بها المقول له ، وإن لم يكن رجعت

لقائل معرفة ذلك القول وأهمه ، كذا اقتصر على هذا التأويل في رجوع ، وهو من أهل الاجوبة ؛ وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه « أن العبد اذا لمن شيئا صعدت اللعنة الى السماء ، فتغلق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط الى الارض فتأخذ بمنة ويسرة ، فان لم تجد مساغا رجعت الى الذي لمن ، فان كان أهلا والا رجعت الى قائلها » ، وله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وآخر عند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات ، ولكنه أهل بالارسال . الحديث الثالث حديث أنس تقدم شرحه في « باب حسن الخلق » ، الحديث الرابع حديث ثابت بن الضحاك وقد اشتمل على خمسة أحكام وسيأتي في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » ، بتأمله إلا خصلة واحدة منها ، وبأني كذلك في الإيمان والنفور ، وبأني شرحه هناك ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ حكم ما يتعلق بتكفير من كفر المسلم من الذي قبله . وقوله « لمن المسلم كفتله » أي لانه إذا لعنه فكأنه دعا عليه بالهلاك .

الحديث الخامس حديث سليمان بن مرد بضم الصاد وفتح الراء بعدما دال مهملات ، وهو ابن الجوف بن أبي الجون الخواص ، صحابي شهير يقال كان اسمه يسار بتحنانية ومهمة فغيره النبي ﷺ ، ويكنى أبا المطرف ، وقتل في سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة . قوله ( استب رجلان ) لم أعرف أسماءهما ووقع في صفة إبليس من وجه آخر عن الاعمش بهذا السند « كنت جالسا مع النبي ﷺ ورجلان يستبان » . قوله ( حتى انتفخ وجهه ) في الرواية المذكورة فاحمر وجهه وانتفخت أوداجه » وفي رواية مسلم « تحمر عيناه وقتفخ أوداجه » ، وقد تقدم تفسير الودج في صفة إبليس ، وفي حديث معاذ بن جبل عند أحمد وأصحاب السنن « حتى انه ليخيل الى أن أنه ليشدح من الغضب » . قوله ( اني لأعلم كلمة ) قالوا ان هذه التي يجد في الرواية المذكورة ولو قال أعوذ بالله من الشيطان ، وفي رواية مسلم « الرجيم » ، وفي حديث معاذ ولفظه « اني لأعلم كلمة لو يقولها هذا الغضب لذهب عنه الغضب : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم » . قوله ( فانطلق اليه الرجل ) في رواية مسلم « فقام الى الرجل رجل من سمع النبي ﷺ » ، وفي الرواية المتقدمة « فقالوا له » فدايت هذه الرواية على أن الذي خاطبه منهم واحد وهو معاذ بن جبل كما بينته رواية أبي داود ولفظه « قال لجعل معاذ يأمره ، فاني وضحك وجعل يزداد غضبا » . قوله ( وقال تعوذ بالله ) في الرواية المذكورة أن النبي ﷺ قال تعوذ بالله ، وهو بالاعنى فانه ﷺ أرشده الى ذلك ، وليس في الخبر أنه أمرهم أن يأمروه بذلك ، لكن استفادوا ذلك من طريق عموم الأمر بالنصيحة للمسلمين . قوله ( أنرى في بأس ) بضم التاء أي أنظن ، ووقع « بأس » هنا بالرفع للاكثر وفي بعضها « بأسا » ، بالنصب وهو أوجه . قوله ( أجنون أنا ) في الرواية المذكورة « وهل بي من جنون » ؟ قوله ( اذهب ) هو خطاب من الرجل للرجل الذي أمره بالتعوذ أي امض في شذلك . وأخلق بهذا المأثور أن يكون كافرا أو منافقا ، أو كان غلب عليه الغضب حتى أخرجه عن الاعتدال بحيث زجر الناصح الذي دله على ما يزيل عنه ما كان به من وهج الغضب بهذا الجواب الموه ، وقيل انه كان من جفأة الاعراب وظن أنه لا يستعين من الشيطان إلا من به جنون ، ولم يعلم أن الغضب نوع من شر الشيطان ولهذا يخرج به عن صورته ويحين لإفساد ما له كقطع طبع ثوبه وكمر آنيته أو الاقدام على من أغضبه ونحو ذلك مما يتعاطاه من يخرج عن الاعتدال ، وقد أخرج أبو داود من حديث عطية السعدي رفعه « إن الغضب من الشيطان » الحديث . الحديث السادس عن عبادة بن الصامت في ذكر ليلة القدر وقد تقدم في أواخر الصيام مشروحا وأورده هنا أقوله فيه ، فتلاحى ، أي تنازع ، والتلاحى بالمهملة أي التجادل والتنازع ، وهو يفضى في الغالب الى المسابغة

وقدم أن الرجلين هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حنيفة . الحديث السابع حديث أبي ذر . ما بيت رجلا . وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وأن الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، وكان اسم أمه حمامة بفتح الميم . وقوله : إنك امرؤ فيك جاهلية ، التنوين للتقليل ، والجاهلية ما كان قبل الإسلام ، ويحتمل أن يراد بها هنا الجهل أي إن فيك جهلا . وقوله : قلت هل سألني هذه من كبر السن ، أي هل في جاهلية أو جهل وأنا شيخ كبير ؟ وقوله : هم إخوانكم ، أي العبيد أو الخدم حتى يدخل من ليس في الرق منهم ، وقرينة قوله : تحت أيديكم ، ترشد إليه ، ويؤخذ منه المباغة في ذم السب واللعن لما فيه من احتقار المسلم ، وقد جاء الشرع بالتسوية بين المسلمين في معظم الأحكام ، وأن التفاضل الحقيقي بينهم إنما هو بالتقوى ، فلا يفيد الشرف النسب لسه إذا لم يكن من أهل التقوى ، وينفع الوضع النسب بالتقوى كما قال تعالى ( أن أكرمكم عند الله اتقاكم )

٤٥ - باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير

وقال النبي ﷺ « ما يقول ذو اليمين » ؟ وما لا يراد به شين الرجل

٦٠٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن أبي هريرة قال صلى بنا النبي ﷺ

الظهر ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى خشية في مقدم المسجد ووضع يده عليها . وفي القوم يومئذ أبو بكر وصرا ، فها با أن يسكاه . وخرج سرحان الناس فقالوا قصرت الصلاة ، وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعو ذا اليمين فقال : يا بني الله أنصبت أم قصرت ؟ قال : لم أنص ولم تقصر ، قالوا بل نسبت يا رسول الله . قال : صدق ذو اليمين ، فقام فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فجاءه مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم وضع مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر .

قوله (باب ما يجوز من ذكر الناس) أي بأوصافهم (نحو قولهم الطويل والقصير . وقال النبي ﷺ ما يقول ذو اليمين ، وما لا يراد به شين الرجل) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الالفاظ وما لا يجب الرجل أن يوصف به بما هو فيه . وحاصله أن القلب إن كان بما يجب الملقب ولا أطراف فيه بما يدخل في نهي الشرع فهو جائز أو مستحب ، وإن كان بما لا يحبه فهو حرام أو مكروه ، إلا إن تعين طريقا إلى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكره ، ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الاعشى والاهرج ونحوهما وعارم وغندر وغيرهم ، والأصل فيه قوله ﷺ لما سلم في ركعتين من صلاة الظهر فقال « أكا يقول ذو اليمين » وقد أووده المصنف في الباب ولم يذكر هذه الوبادة ، وقال في سياق الرواية التي أوردها « وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعو ذا اليمين » وأما الرواية التي حلقها في الباب فوصلها في « باب تهذيبك الأصابع » في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولكن لفظه « أكا يقول ذو اليمين » ؟ وقد أخرجه - لم من طريق أيوب عن ابن سيرين بلفظه ما يقول ذو اليمين ، وهو المطابق لتعليق المذكور ، وإلى ما ذهب إليه البخاري من التفصيل في ذلك ذهب الجمهور ، وشذ قوم تشددوا حتى نقل عن الحسن البصري أنه كان يقول : أخاف أن يكون قوائنا حميدا الطويل غيبة ، وكان



البخاري لمح بذلك حيث ذكر قصة ذي اليمين وفيها د ر في القوم رجل في يديه طول ، قال ابن المنير أشار البخاري الى أن ذكر مثل هذا ان كان البيان والتبيين فهو جائز وان كان للتنقيص لم يجر ، قال : وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة ، فقال النبي ﷺ ، واعتبئها ، وذلك أنها لم تفعل هذا بيانا وإنما قصدت الاخبار عن صفها فكان كالاغتياب انتهى . والحديث المذكور أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الغيبة ، وابن مردويه في التفسير ، و (١) في (٢) من طريق حبان بن غفارق عن عائشة وهو (٣)

### ٤٦ - باب الغيبة . وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾

أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَمْ أَحِبُّ مِثْلًا فَكَّرَ هَمُوهَ وَاقْتُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ نَوَّابٌ رَحِيمٌ

٦٠٥٢ - **حديث** يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش قال سمعتُ مجاهدًا يحدث عن طائفة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مرُّ رسول الله ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليمُذَّبَانِ وما يُمُذَّبَانِ في صحبته : أما هذا فكان لا يستتر من بوله ، وأما هذا فكان يمشي بالغيبة . ثم دعا بسبيب رطب فنقعه باثنين ، ففرس على هذا واحدا وعلى هذا واحدا ، ثم قال : لعله يُخَفَّفُ عنهما ما لم يبتسا .

**قوله** ( باب الغيبة وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية ) هكذا اكتفى بذكر الآية المصرة بالتمهي عن الغيبة ولم يذكر حكمها كما ذكر حكم الغيبة بعد بابين حيث جزم بأن الغيبة من الكبائر ، وقد اختلف في حد الغيبة وفي حكمها ، فأما حدها فقال الراغب : هي أن يذكر الإنسان عيب غيره من غير مجوج الى ذكر ذلك . وقال الفواري : حد الغيبة أن تذكر أخاك بما يكرهه لو بلغه . وقال ابن الأثير في النهاية : الغيبة أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه . وقال النووي في الإذكار : تبعاً للفواري : ذكر المرء بما يكرهه ، سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خافه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو ثوبه أو حركته أو وطلاقة أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ، سواء ذكرته باللفظ أو بالإشارة والرمز . قال النووي : ومن يستعمل التمرير في ذلك كثير من الفقهاء في التصانيف وغيرها كقولهم قال بعض من يدعى العلم أو بعض من ينسب الى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يماقينا ، الله يتوب علينا ، نال الله السلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . ونسبك من قال : إنها لا يترط فيها غيبة الشخص بالحديث المشهور الذي أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة رفته : أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرك أخاك بما يكرهه . قال : أفرأيت ان كان في أخى ما أقول ؟ قال : ان كان في أخيك ما أقول فقد اغتبتك ، وان لم يكن فيه ما أقول فقد جنته ، وله شاهد مرسل عن المطلب بن عبد الله عند مالك ، فلم يقيد ذلك بغيبة الشخص فدل على أن لا فرق بين أن يقول ذلك في غيبته أو في حضوره ، والأرجح اختصاصها بالغيبة مراعاة لاشتقاقها ؛ وبذلك جزم أهل اللغة . قال ابن التين : الغيبة ذكر المرء بما يكرهه بظهر الغيب . وكذا قيد العنصري وأبو نصر القفجاني في

التفسير وابن خيس في جزء له مفرد في الغيبة والمنذرى وغير واحد من العلماء من آخرهم الكرماني قال : الغيبة أن تتكلم خلاف الانسان بما يكرهه لو سمعه وكان صدقا . قال : وحكم الكناية والاشارة مع الغيبة كذلك . وكلام من اطلق منهم محمول على المقيد في ذلك . وقد وقع في حديث سليم بن جابر (١) والحديث سبق لبيان صفتها واكتفى باسمها على ذكر محلها . نعم المواجهة بما ذكر حرام لانه داخل في السب والشتن ، وأما حكمها فقال النووي في الاذكار : الغيبة والغيبة محرمتان باجماع المسلمين ، وقد تظاهرت الادلة على ذلك . وذكر في الروضة تبعا للرافعي أنها من الصفات ، وذهب جماعة . ونقل أبو عبد الله الفرطبي في تفسيره الاجماع على أنها من الكبائر لأن حد الكبيرة صادق عليها لأنها مما ثبت الوعيد الشديد فيه . وقال الأذعن لم أر من صرح بأنها من الصفات إلا صاحب العدة (٢) والفرالي . وصرح بعضهم بأنها من الكبائر . واذ لم يثبت الاجماع فلا أقل من التفصيل ، فن اغتتاب ويا الله أو عالما ليس كن اغتتاب مجهول الحالة مثلا . وقد قالوا : ضابطها ذكر الشخص بما يكره ، وهذا يختلف باختلاف ما يقال فيه ، وقد يشتد ناذيه بذلك وأذى المسلم محرم . وذكر النووي من الاحاديث الدالة على تحريم الغيبة حديث أنس رفعه لما عرج بنى مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصدورهم ، قلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم أخرجه أبو داود . وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد ، وحديث سعيد بن زيد رفعه أن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق ، أخرجه أبو داود ، وله شاهد عند البراء وابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة ، وعند أبي يعلى من حديث عائشة ، ومن حديث أبي هريرة رفعه : من أكل لحم أخيه في الدنيا قرب له يوم القيامة فيقال له كاه ميتا كما أكلته حيا ، فيا كاه ويكلح ويصيح ، سنده حسن . وفي الادب المفرد : عن ابن مسعود قال : ما التقم أحد لقمة شرا من اغتيااب مؤمن ، الحديث ، وفيه أيضا وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة ماعز ورجعه في الزنا ، وإن رجلا قال لصاحبه انظر الى هذا الذي سقى الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم الكلب ، فقال لهما النبي ﷺ كلا من جيفة هذا الحمار - لحمار ميت - فإنتما من عرض هذا الرجل أشد من أكل هذه الجيفة ، وأخرج أحمد والبخاري في الادب المفرد ، بسند حسن عن جابر قال : كنا مع النبي ﷺ ، فهاجت ريح منتنة فقال النبي ﷺ هذه ريح الذين يقتابون المؤمنين ، وهذا الوعيد في هذه الاحاديث يدل على أن الغيبة من الكبائر ، لكن تقييده في بعضها بغير حق قد يخرج الغيبة بحق لما تقرر أنها ذكر المرء بما فيه . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال : النبي ﷺ على قبرين يعذبان ، الحديث . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وليس فيه ذكر الغيبة بل فيه معنى بالغيبة ، قال ابن التين : انما ترجم بالغيبة وذكر النجاسة لان الجامع بينهما ذكر ما يكرهه المقول فيه بظهر الغيب . وقال الكرماني : الغيبة نوع من النجاسة لأنه لو سمع المقول عنه ما نقل عنه اخفه . قلت : الغيبة قد توجد في بعض صور النجاسة ، وهو أن يذكره في غيبته بما فيه مما يسوئه قاصدا بذلك الانسداد ، فيحتمل أن تكون قصة الذي كان يعذب في قبره كانت كذلك ، ويحتمل أن يكون أشار الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الغيبة صريحا ، وهو ما أخرجه هو في الادب المفرد ، من حديث جابر قال : كنا مع النبي ﷺ فأتى على قبرين - فذكر فيه نحو حديث الباب وقال فيه - أما أحدهما فكان يغتتاب الناس ، الحديث . وأخرج أحمد والطبراني بإسناد صحيح عن أبي بكره قال : مر النبي ﷺ بقبرين فقال : انهما

(١) يونس بأمله (٢) في نسخة النجاسة

يعذبان ، وما يعذبان في كبير وبكى - وفيه - وما يعذبان إلا في الغيبة والبول ، ولاحمد والطبراني أيضا من حديث يعلى بن شاذان ، أن النبي ﷺ مر على قبر يعذب صاحبه فقال : أن هذا كان يأكل لحوم الناس ، ثم دعا بهيمة وطبة ، الحديث ، ورواة موقوفون . ولابن داود الطيالسي عن ابن عباس بسند جيد مثله . وأخرجه الطبراني وله شاهد عن أبي أمامة عند أبي جعفر الطبري في التفسير . وأكل لحوم الناس يصدق على النيمة والغيبة ، والظاهر اتحاد القصة ، ويحتمل التعدد ، وقدم بيان ذلك واضحا في كتاب الطهارة

٤٧ - باب قول النبي ﷺ « سخرُ دُورُ الأنصار ... »

٦٠٥٣ - **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ) ذكر فيه أول حديث أبي أسيد الساعدي ، وقد تقدم في المناقب بنهاية وفي إيراد هذه الترجمة هنا إشكال ، لأن هذا ليس من الغيبة أصلا إلا إن أخذ من أن المفضل عليهم يكرهون ذلك فيستثنى ذلك من عموم قوله « ذكرك أذاك بما يكره » ويكون محل الزجر إذا لم يترتب عليه حكم شرعي ، فأما ما يترتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه ، ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يخشى أن يظلم أو ينتزبه في أمر ما ، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة كما سيأتي ، واليه يشير ما ترجم به المصنف عقب هذا . وقال ابن التين : في حديث أبي أسيد دليل على جواز المفاضلة بين الناس لمن يكون عالما بأحوالهم لينبه على فضل الفاضل ومن لا يلحق بدرجة في الفضل ، فيمثل أمره ﷺ بتنزيل الناس منازلهم ، وليس ذلك بغيبة

٤٨ - باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب

٦٠٥٤ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ سَمِعْتُ ابْنَ الْمَكْكِيرِ سَمِعْتُ هُرَوةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ « اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : ائْذِنَا لَهُ ، بَشَى أَخُو الْعَشِيرَةِ أَوْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ . فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ قُلْتَ ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ . قَالَ : أَيْ هَائِثَةٌ ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَ النَّاسَ - أَوْ دَعَا النَّاسَ - اتِّقَاءَ فَحْشِهِ »

**قوله** (باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد) ذكر فيه حديث عائشة في قوله « بَشَى أَخُو الْعَشِيرَةِ » وقد تقدم شرحه قريبا في « باب لم يكن النبي ﷺ قاتحا » وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة ، وإنما هو نصيحة ليحذر السامع ، وإنما لم يروا القول فيه بذلك لحسن خلقه ﷺ ، ولو واجه المقول فيه بذلك اسكان حسنا ، ولكن حصل القصد بدون مواجهة . والجواب أن المراد أن صورة الغيبة موجودة فيه وإن لم يتناول الغيبة المذمومة شرعا ، وغايته أن تعريف الغيبة المذكور أولا هو الغفوى ، وإذا استثنى منه ما ذكر كان ذلك تعريفها الشرعي . وقوله في الحديث « أن شر الناس » استثناف كلام كالتاميل تركه مواجهته بما ذكره في غيبته ، ويستنبط منه

أن الجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يذكر عنه من ذلك من وراءه من النية المذمومة ، قال العلماء : نباح النية في كل غرض صحيح شرعا حيث يتعين طريقها الى الوصول اليه بها : كالنظم ، والاستماعة على تغيير المنكر ، والاستفتاء ، والمحاكمة ، والنحو من الشر ، ويدخل فيه تخرج الرواة والصدور ، واعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده ، وجواب الاستشارة في نكاح أو عقد من العقود ، وكذا من رأى متفقا يتردد الى مبتدع أو فاسق ويخاف عليه الافداء به . وعن يجوز غيبتهم من يتجاهر بالفسق أو الظلم أو البدعة ، وما يدخل في ضابط الغيبة وليس بنية ما تقدم تفصيله في . باب ما يجوز من ذكر الناس ، فيستثنى أيضا ، والله أعلم

#### ٤٩ - باب . النية عن الكبار

٦٠٥٥ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : « خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فسمع صوت إنسانين يمدّبان في قبورها ، فقال : يمدّبان ، وما يمدّبان في كبرة ، وإنه لكبير . كان أحدهما لا يستتر من البول ، وكان الآخر يمتشي بالنية . ثم دعا بجريدة فكسرها بكسرتين - أو ثنتين - فجعل كسرة في قبر هذا وكسرة في قبر هذا ، فقال : لله ينفق عنها ما لم يبس »

**قوله** ( باب النية من الكبار ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده . ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، لقوله في سياقه « وإنه لكبير » وقد تقدم القول فيه في كتاب الطهارة ، وقد صحح ابن حبان من حديث أبي هريرة بلفظ « وكان الآخر يؤذي الناس بلسانه ويمشي بينهم بالنية » . ( لطيفة ) : أبدى بعضهم للجمع بين هاتين الحصلتين مناسبة ، وهي أن البرزخ مقدمة الآخرة ، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق المباد الدماء ، ومفتاح الصلاة التطهر من الحدث والخبث ومفتاح الدماء الغيبة والسعي بين الناس بالنية بشر الفتن التي يسفك بسببها الدماء

#### ٥٠ - باب ما يكره من النية . وقوله تعالى :

( هَٰذَا مَثَلٌ بَنِيكُمْ . وَلِلَّهِ لِكُلِّ هَمْزَةٍ كُرَّةٌ ) يَهْمُزُ وَيَلْزَمُ وَيَسْبُغُ وَاحِدٌ

٦٠٥٦ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام قال : كنا مع حذيفة فقيل له : إن رجلا يرفع الحديث إلى عثمان . فقال حذيفة : سمعت النبي ﷺ يقول : لا يدخل الجنة قتات »

**قوله** ( باب ما يكره من النية ) كأنه أشار بهذه الترجمة الى بعض القول المنقول على جهة الانسداد يجوز اذا كان المنقول فيه كافرا مثلا ، كما يجوز التجسس في بلاد الكفار ونقل ما يضرهم . **قوله** ( وقوله تعالى : هَٰذَا مَثَلٌ بَنِيكُمْ ) قال الراغب هو الانسان اغتياجه ، والنم إظهار الحديث بالوشاية ، وأصل النية المحس والحركة . **قوله** ( ولِلَّهِ لِكُلِّ هَمْزَةٍ كُرَّةٌ ) يَهْمُزُ وَيَلْزَمُ وَيَسْبُغُ وَاحِدٌ ) كذا للاكثر بكسر العين المهمة وسكون التحتانية بعدها موحدة ، ووقع في رواية الكشميني ويغتاب بنين معجمة ساكنة ثم مثناة وأظنه تصحيفا ، والهمزة الذي يكثر منه المحو

۵۱- باب قول الله تعالى ﴿واجتنبوا قول الزور﴾

قوله (باب قول الله تعالى واجتنبوا قول الزور) قال الراغب: الزور الكذب، قيل له ذلك لكونه مائلا عن الحق، والزور بفتح الزاي الميل. وكان موقع هذه الترجمة الإشارة إلى أن القول المنقول بالنسبة لما كان أعم من أنه يكون صدقا أو كذبا فالكذب فيه أفتح. قوله (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب إلى جده، وقد تقدم حديث الباب في أوائل الصيام أخرجه عن آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب بالسند والمتن

٤ - ٥٠ - ١٠ في الحديث

وقدم شرحه هناك ، وقوله هنا في آخره وقال أحمد أفهمني رجل اسناده أحمد هو ابن يونس المذكور ، والمعنى أنه لما سمع الحديث من ابن أبي ذئب لم يثق اسناده من لفظ شيخه فأفهمه إياه رجل كان معه في المجلس ، وقد خالف أبو داود رواية البخاري فأخرج الحديث المذكور عن أحمد بن يونس هذا لكن قال في آخره وقال أحمد فهمت اسناده من ابن أبي ذئب ، وأفهمني الحديث رجل إلى جنبه أراه ابن أخيه ، وهكذا أخرجه الاسماعيل عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس ، وهذا عكس ما ذكره البخاري ، فان مقتضى روايته أن المتن فهمه أحمد من شيخه ولم يفهم الاسناد منه بخلاف ما قال أبو داود وإبراهيم بن شريك ، فيحمل على أن أحمد بن يونس حدث به علي الوجهين . وخطب السكرمان هنا فقال : قال أفهمني أي كنت نسبت هذا الاسناد فذكرني رجل إسناد ، ووجه الخطب نسبتته إلى أحمد بن يونس نسيان الاسناد وإن التذكير وقع له من الرجل بعد ذلك ، وإيس كذلك ، بل أراد أنه لما سمعه من ابن أبي ذئب خفي عنه بعض ألفظه أما على رواية البخاري فن الإسناد ، وأما على رواية أبي داود فن المتن ، وكان الرجل يجنبه فكانه استغفمه عما خفي عليه منه فأفهمه ، فلما كان بعد ذلك وتصدى للتحديث به أخبر بالواقع ولم يستح أن يسند عن ابن أبي ذئب بغير بيان . وقد وقع مثل ذلك لكثير من المحدثين ، وقد الخطيب لذلك بابا في كتاب الكفاية ، وانظر إلى قوله وأفهمني رجل إلى جنبه ، أي إلى جنب ابن أبي ذئب . ثم قال السكرمان : وأراد رجل عظيم والتونين يدل عليه والفرض مدح شيخه ابن أبي ذئب أو رجل آخر غير أفهمني اه . ولم يتعين أنه تعظيم للرجل الذي أفهمه ، من مجرد قوله رجل ، بل الذي أفهمه أنه لما نسي اسمه فذكره رجل أو كفى عن اسمه هذا ، وأما مدح شيخه فليس في السياق ما يقتضيه . قلت : وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المخنف المخرومي ، وكان له أخوان المغيرة وطالوت ، ولم أقف على اسم ابن أخيه المذكور ولا على تعيين أيهما هو ، قال ابن التين : ظاهر الحديث أن من اغتاب في صومه فهو مفطر ، وإليه ذهب بعض السلف ، وذهب الجمهور إلى خلافه ، لكن معنى الحديث أن الغيبة من الكبائر وأن إثمها لا ينال له بأجر صومه فكأنه في حكم المفطر . قلت : وفي كلامه مناقشة لأن حديث الباب لا ذكر للغيبة فيه ، وإنما فيه قول الزور والعمل به والجهل ، ولكن الحكم والتأويل في كل ذلك ما أشار إليه والله أعلم . وقوله فيه فليس لله حاجة ، هو مجاز عن عدم قبول الصوم

### ٥٢ - باب ما قيل في ذي الوجهين

٦٠٥٨ - حدثنا حماد بن حنفى حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : تجرد من شرار الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه .  
وهؤلاء بوجه . طريقه ٧١٧٩

قوله ( باب ما قيل في ذي الوجهين ) أورد فيه حديث أبي هريرة وفيه تفسيره وهو من جملة صور التمام . قوله ( تجرد من شرار الناس ) كذا وقع في رواية الكشميني ، شرار ، بصيغة الجمع ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ « أن من شر الناس ، وقد تقدم في أوائل المناقب من طريق حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عنه عن أبي هريرة بلفظ « تجردون شر الناس ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه بلفظ « تجردون من شر الناس ذا الوجهين ، وأخرجه أبو داود من رواية سفیان بن عيينة

عن أبي الزناد عن الأعرج عنه بلفظ « من شر الناس ذو الوجهين ، ولمسلم من رواية مالك عن أبي الزناد « أن من شر الناس ذا الوجهين ، وسيأتي في الأحكام من طريق عاكب بن مالك عنه بلفظ « أن شر الناس ذو الوجهين » وهو عند مسلم أيضا . وهذه الالفاظ متقاربة ، والروايات التي فيها « شر الناس » ، محمولة على الرواية التي فيها « من شر الناس » ، ووصفه بكونه شر الناس أو من شر الناس مبالغة في ذلك ، ورواية « أشر الناس » ، بزيادة الألف لغة في شر يقال خير وأخير وشر وأشر بمعنى ولكن الذي بالالف أقل استعمالا ، ويحتمل أن يكون المراد بالناس من ذكر من الطائفتين المتضادتين خاصة ، فإن كل طائفة منهما مجانبة الأخرى ظاهرا فلا يتمكّن من الاطلاع على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه الفريفيين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم كلهم ، والأول حل الناس على عمره فهو أبلغ في الذم ، وقد وقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي شهاب عن الأعمش بلفظ « من شر خلق الله ذو الوجهين » قال القرطبي : إنما كان ذو الوجهين شر الناس لأن حاله حال المنافق ، إذ هو متملق بالباطل وبالكذب ، مدخل للفساد بين الناس . وقال النووي : هو الذي يأتي كل طائفة بما يرضيها . فيظهر لها أنه منها ومخالف لخصمها ، وصنيعه نفاق ومحض كذب وخداع وتحيل على الاطلاع على أسرار الطائفتين ، وهي مداهنة محرمة . قال : فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطائفتين فهو محمود . وقال غيره : الفرق بينهما أن المذموم من يزين لكل طائفة غلبا ويقبضه عند الأخرى وبذم كل طائفة عند الأخرى ، والحمود أن يأتي لكل طائفة بكلام فيه صلاح الأخرى ويعتذر لكل واحدة عن الأخرى ، وينقل إليه ما أمكنه من الجليل ويستتر القبيح . ويؤيد هذه التفرقة رواية الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش الذي يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء وهؤلاء بحديث هؤلاء ، وقال ابن عبد البر : حله على ظاهره جماعة وهو أول ، وتأوله قوم على أن المراد به من يرأى يعمل فيرى الناس خشوعا واستكانة ويوهمهم أنه يخشى الله حتى يكتم . وهو في الباطن بخلاف ذلك ، قال : وهذا محتمل لو اقتصر في الحديث على صدره فإنه داخل في مطلق ذي الوجهين ، لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل وهي قوله « يأتي هؤلاء هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » قلت : وقد اقتصر في رواية الترمذي على صدر الحديث ، لكن ذلك بقية الروايات على أن الراوي اختصره ، فإنه عند الترمذي من رواية الأعمش ، وقد ثبت هذا من رواية الأعمش بنماه ، ورواية ابن نمير التي أشرت إليها هي التي ترد التأويل المذكور صريحا ، وقد رواه البخاري في « الأدب المفرد » من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا ينبغي لذي الوجهين أن يكون أمينا » . وأخرج أبو داود من حديث عمار بن ياسر قال قال رسول الله ﷺ : « من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من ناره » وفي الباب عن أنس أخرجه ابن عبد البر بهذا اللفظ ، وهذا يتناول الذي حكاه ابن عبد البر عن ذكره بخلاف حديث الباب فإنه فسر من يتردد بين طائفتين من الناس ، والله أعلم

### ٥٣ - باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه

٦٠٥٩ - حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي واثل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال « سم رسول الله ﷺ قسمة » فقال رجل من الأنصار : والله ما أراد محمد ﷺ بهذا وجه الله ، فأبى رسول الله ﷺ فأخبره ، فغمر وجهه وقال : رحم الله موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا نصير . ٢٦٥٨ قوله ( باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه ) قد تقدمت الإشارة إلى أن المذموم من نقلة الاخبار من قصد

الافساد ، وأما من يقصد النصيحة ويتحرى الصدق ويجتنب الاذى فلا ، وقيل من يفرق بين البابين ، فطريق السلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك ما لا يباح الإمساك عن ذلك ، وذكر فيه حديث ابن مسعود في إخباره النبي ﷺ بقول القائل : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله وسيأتي شرحه مستوفى في باب الصبر على الاذى ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية فتمصر وجهه بالعين المهمة أى تغير من الغضب ، وللكشمي فتمصر بالعين المعجمة أى صار لونه لون المغرة ، واراد البخارى بالترجمة بيان جواز النقل على وجه النصيحة ، لكون النبي ﷺ لم ينكر على ابن مسعود نقله ما نقل ، بل غضب من قول المنقول عنه ، ثم حلم عنه وصبر على اذا انتساء بموسى عليه السلام وامثالاً لقوله تعالى ﴿ فبهдам اقتنه ﴾

## ٥٤ - باب ما بُكره من التماذج

٦٠٦٠ - حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن ابن أبي بردة عن أبي موسى قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ويطربه في المدحة ، فقال : أهلكتم - أو قطعتم - ظهر الرجل ،

٦٠٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه « ان رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأثنى عليه رجل خيراً ، فقال النبي ﷺ : وبمك ، قطعت عنق صاحبك - بقوله مراراً - إن كان أحدكم كماً مادحاً لا تحاة فليقل : أحسب كذا وكذا ، إن كان يرى أنه كذلك ، والله حسيبه ، ولا يُزكى على الله أحداً » . قال وهيب عن خالد « وبك »

قوله ( باب ما يكره من التماذج ) هو تفاهل من المدح أى المبالغ ، والتماذج التكلف والمادحة أى مدح كل من الشخصين الآخر ، وكأنه ترجم بعض ما يدل عليه الخبر لانه أهم من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد ، ويحتمل ان لا يريد حمل التفاعل فيه على ظاهره ، وقد ترجم له في الشهادات « ما يكره من الاطناب في المدح ، » وأورد فيه حديثين : الاول حديث أبي موسى قال فيه حدثنا محمد بن الصباح بفتح المهملة وتقديد الموحدة وآخره جاء مهمة هو البزار ، ووقع هنا في رواية أبي ذر « محمد بن صباح ، بغير ألف ولام ، وقدم الكل في الشهادات بهذا الحديث بصيغته ، وأخرجه مسلم عنه فقال « حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وهذا الحديث مما انفق الشيخان على تخريجهم عن شيخ واحد ، وما ذكره البخارى بسنده وصحته في موضعين ولم يتصرف في متنه ولا اسناده وهو قليل في كتابه ، وقد أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن الصباح ، وقال عبد الله بن أحمد بعد أن أخرجه عن أبيه عنه : قال عبد الله وسمعت أنا من محمد بن الصباح فذكره ، وإسماعيل بن زكريا شيخه هو الخلفاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها كاف ، وبريدة بموحدة وراء يكفى أبا بردة مثل كنية جده وهو شيخه فيه ، وقوله عن يزيد في رواية إسماعيل « حدثنا يزيد » . قوله ( سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ) لم أفت على اسمها صريحاً ، ولكن أخرج أحمد والبخارى في « الأدب المفرد » من حديث محمد بن الأدرج الأسدي قال « أخذ رسول الله ﷺ يدي ، فذكر



حديثاً قال فيه « فدخل المسجد فإذا رجل يصلي ، فقال لي من هذا ؟ فأنتيت عليه خيراً ، فقال : اسكت لا تسمعه فتلهك » وفي رواية له « فقلت يا رسول الله هذا فلان وهذا وهذا ، وفي أخرى له « هذا فلان وهو من أحسن أهل المدينة صلاة ، أو من أكثر أهل المدينة الحديث . والذي أنى عليه محسن يشبه أن يكون هو عبد الله ذو النجادين المزني ، فقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ما يقرب ذلك . قوله ( وبطرية ) بضم أوله وبإطاء المهلة من الاطراء وهو المبالغة في المدح ، وسأذكر ما ورد في بيان ما وقع من ذلك في الحديث الذي بعده . قوله ( في المدحة ) بكسر الميم ، وفي نسخة مضت في الشهادات « في المدح » بفتح الميم بلا هاء ، وفي أخرى « في مدحه » بفتح الميم وزيادة الضمة والاول هو المعتمد . قوله ( لقد أهلكتم - أرفطتم - ظهر الرجل ) كذا فيه بالشدك ، وكذا المسلم ، وسيأتي في حديث أبي بكرة الذي بعده بلفظ « قطعت عنق صاحبك » وهما بمعنى ، والمراد بكل منهما الملاك لأن من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك . الحديث الثاني ، قوله ( عن خالد ) هو الخلاء وصرح به مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة . قوله ( أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأنى عليه رجل خيراً ) وفي رواية غندر . فقال : يا رسول الله ما من رجل بعد رسول الله ﷺ أفضل منه في كذا وكذا ، لعله يعني الصلاة لما سيأتي . قوله ( ويحك ) هي كلمة رحة وتوجع ، ويحل كلمة عذاب ، وقد تأتي موضع ويح كما سأذكره . قوله ( قطعت عنق صاحبك ) قوله ( ومراراً ) في رواية يزيد بن زريع عن خالد الخلاء التي مضت في الشهادات « ويحك قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك ، مراراً ، وبين في رواية وهيب التي سأنبه عليها بعد أنه قال ذلك ثلاثاً . قوله ( أن كان أحكم ) في رواية يزيد بن زريع « وقال أن كان » . قوله ( لا محالة ) أي لاحيلة له في ترك ذلك وهي بمعنى لا بد والميم زائدة ، وبمحتمل أن يكون من الحول أي القوة والحركة . قوله ( فليقل أحسب كذا وكذا أن كان يرى ) بضم أوله أي يظن ووقع في رواية يزيد بن زريع « أن كان يعلم ذلك » ، وكذا في رواية وهيب . قوله ( والله حسبي ) بفتح أوله وكسر ثانيه وبعد التحنانية الساكنة موحدة أي كافيته ، وبمحتمل أن يكون هنا فعليل من الحساب أي محاسبه على عمله الذي يعلم حقيقة ، وهي جملة اعتراضية ، وقال الطبري : هي من تنمة المقول ، والجملة الشرطية حال من قائل فليقل ، والمعنى فليقل أحسب أن فلانا كذا أن كان يحسب ذلك منه والله يعلم مره لأنه هو الذي يجازيه ، ولا يقل أنيقن ولا أتصدق جازماً بذلك . قوله ( ولا يركى على الله أحد ) كذا لابن ذر عن المسنن والسرخسي بفتح الكاف على البناء للجهول وفي رواية الكشميهني « ولا يركى » بكسر الكاف على البناء للفاهل وهو المخاطب أولاً المقول له فليقل ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية غندر « ولا أركى » بهوّة بدل التحنانية أي لا أقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره ليكون ذلك مغيباً عنه ، وجمي بذلك بلفظ الخبر ومضاهي النهي أي لا تزكوا أحداً على الله لأنه أعلم بكم منكم . قوله ( قال وهيب عن خالد ) يعني بسنده المتقدم ( وبلك ) أي وقع في روايته وبلك بدل ويحك ، وسيأتي رواية وهيب موصولة في « باب ما جاء في قول الرجل وبلك » ويأتي شرح هذه اللفظة هناك . قال ابن بطال : حاصل النهي أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب لظنه أنه بذلك المنزلة ، فربما ضيع العمل والازدياد من الخير اشكالاً على ما وصف به ، ولذلك تأول العلماء في الحديث الآخر « احتوا في وجوه المداحين التراب » أن المراد من يمدح الناس في وجوههم بالباطل ، وقال عمر : المدح هو الذبح ، قال : وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النهي ، فقد مدح ﷺ في الشجر والخطب والمخاطبة ولم يحث في وجهه مادحه تراباً . انتهى ملخصاً .

قاما الحديث المثار اليه فأخرجه مسلم من حديث المقداد ، وللعلماء فيه خمسة أقوال : أحدهما هذا وهو حمله على ظاهره واستصله المقداد راوى الحديث ، والثاني الحبية والحرمان كقولهم لمن رجع غائبا رجع وكفه مملوءة ترابا . والثالث قولوا له بفيك التراب ، والعرب تستعمل ذلك لمن تكبره قوله . والرابع أن ذلك يتعلق بالممدوح كأن يأخذ ترابا فيبذره بين يديه يتذكر بذلك مصيره اليه فلا يظنى بالمدح الذي سمعه . والخامس المراد بمشوا التراب في وجه المادح إصطافه ما طلب لأن كل الذي فوق التراب تراب ، وهذا جزم البيضاوى وقال : شبه الاعطاء بالحنى على سبيل الترشيع والمبالغة في التقليل والاستهانة ، قال الطيبي : ويحتمل أن يراد دفعه منه وقطع اسائه عن عرضه بما يرضيه من الرضخ ، والرافع قد يدفع خصمه بمش التراب على وجهه استهانة به . وأما الأثر عن عمر فورد مرفوعا أخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث معاوية « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره بلفظ « إياكم والتأدح فانه الذبح ، والى لفظ هذه الرواية رمز البخارى فى الترجمة ، وأخرجه البيهقى فى « الشعب » ، مطولا وفيه « وإياكم والمدح فانه من الذبح ، وأما ما مدح به النبي ﷺ فقد أرشد مادحيه الى ما يجوز من ذلك بقوله ﷺ لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، الحديث ، وقد تقدم بيانه فى أحاديث الانبياء ، وقد ضبط العلماء المبالغة المجاوزة من المبالغة المنعوبة بأن المجاوزة يصحها شرط أو تقريب ، والمنعوبة بخلافها ، ويستثنى من ذلك ما جاء عن المصوم فانه لا يحتاج الى قيد كالألفاظ التى وصف النبي ﷺ بها بعض الصحابة مثل قوله لابن عمرو « نعم العبد عبد الله » وغير ذلك وقال الغزالي فى « الاحياء » آفة المدح فى المادح أنه قد يكذب وقد يرأى الممدوح بمدحه ولا سيما ان كان فاسقا أو ظالما ، فقد جاء فى حديث أنس رفعه « اذا مدح الفاسق غضب الرب ، أخرجه أبو يعلى وابن أبى الدنيا فى الصمت ، وفى سنده ضعف ، وقد يقول ما لا يتحقق مما لا سبيل له الى الاطلاع عليه ، ولهذا قال ﷺ « فليقل أحسب ، وذلك كقوله إنه ورع ومتقى وزاهد بخلاف ما لو قال : رأيت بصلى أو يهج أو يرك فانه يمكنه الاطلاع على ذلك ، ولكن تبقى الآفة على الممدوح ، فانه لا يأمن أن يحدث فيه المدح كبرا أو هجا با أو يكله على ما شهروه به المادح فيفتتر عن العمل ، لأن الذى يستمر فى العمل غالبا هو الذى بعد نفسه مقصرا . فان سلم المدح من هذه الامور لم يكن به بأس ، وربما كان مستحبا ، قال ابن عيينة : من عرف نفسه لم يضره المدح ، وقال بعض الصلف : اذا مدح الرجل فى وجهه فليقل : اللهم اغفر لى ما لا يعلمون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واجعلنى خيرا مما يظنون ، أخرجه البيهقى فى « الشعب »

### ٥٥ - باب من أنفى على أخيه بما يعلم

وقال سعد : سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشى على الأرض إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله بن سلام ، ٦٠٦٢ - **حديثنا على بن عبد الله** حدثنا سفيان حدثنا موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه « أن رسول الله ﷺ حين ذكر فى الإزار ما ذكر ، قال أبو بكر : يا رسول الله ، ان إزارى يسقط من أحد شقيه ، قال : إنك لست منهم »

قوله ( باب من أنفى على أخيه بما يعلم ) أى فهو جائز ومستثنى من الذى قبله ، والضابط أن لا يكون فى المدح

مجازفة ، ويؤمن هل المدح الإعجاب والفتنة كما تقدم . قوله ( وقال سعد ) هو ابن أبي وقاص ، وقد تقدم الحديث المذكور موصولا في مناقب عبد الله بن سلام من كتاب المناقب . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر موصولا في قصة حجر الازار ، فقال أبو بكر : ان إزارى يسقط من أحد شقيه ، قال : انك لست منهم ، وقد تقدم أبسط من هذا في كتاب اللباس . وفي لفظ : انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء ، وهذا من جملة المدح ، لكنه لما كان صدقا محضا وكان المدح يؤمن معه الإعجاب والكبر مدح به ، ولا يدخل ذلك في المنع ، ومن جملة ذلك الأحاديث المتقدمة في مناقب الصحابة ووصف كل واحد منهم بما وصف به من الأوصاف الجميلة كقوله عليه السلام لعمر : ما لقيك الشيطان سالكا فدا إلا إليك بما غير ذلك ، وقوله عليه السلام في أنصاره : عجب الله من صمتكم ، وغير ذلك من الأخبار

٥٦ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾

وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون )

وقوله ( إنما نبيكم على أنفسكم ) وقوله ( ثم نبى عليه لينصرته الله ) وترك إقارة الشر على مسلم أو كافر ٩٠٩٢ - حديث الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : مكث النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا يحيل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتي . قالت عائشة : فقال لي ذات يوم : يا عائشة ، إن الله تعالى أثنى في أمره استغفبه فيه ، أثنى رجلان فجلس أحدهما عند رجلى والآخر عند رأسي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند رجلى الذي عند رأسي : ما بال الرجل ؟ قال : مطبوب - يعني مسحوراً - قال : ومن طبه ؟ قال : ليبيد بن أعصم قال : وفيم ؟ قال : في جف طلمة ذكر في مشط ومشاطة تحت رءوفة في بئر ذروان . فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذو البئر التي أريتها ، كأن رؤوس نخيلهم رؤوس الشياطين ، وكان ماءها نقاعة الحناء . فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فأخرج . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله ، فهلا ... تعني كنشرت ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الله فقد شفاني ، وأما أنا فأكرمه أن أهد على الناس ثمرا . قالت : وأبيد بن أعصم رجل من بني زريق ، كيف يهود ؟ قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وساق الباقر ( تذكرون ) وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، من طريق أبي الضحى قال : قال شخير بن شكل لمسروق : حدث يا أبا عائمة وأصدقك . قال : هل سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما في القرآن آية أجمع لحلال وحرام وأمر ونهى من هذه الآية ( ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ) ؟ قال نعم ، وسنده صحيح . قوله ( وقوله : إنما نبيكم على أنفسكم ) أى إن ائمة البغى وهقوبة البغى على الباغي إما عاجلا وإما آجلا . قوله ( وقوله : ثم نبى عليه لينصرته الله ) كذا في رواية كريمة والأصيل على وفق التلاوة . وكذا في رواية النسفي وأبي ذر . ولقبائين ، ومن نبى عليه ، وهو حتى قلم إما من المصنف وإما من بعده ، كما أنه المطابق للتلاوة لإمام المصنف وإما من اصلاح من بعده ، وإذا لم تتفق الروايات على شيء فمن جزم بأن الروم من المصنف فقد تعامل عليه . قال

الراغب : البنى مجاوزة القصد في الشيء ، فنه ما يحمده وضمه ما يذمه ، فالمحمود مجاوزة العدل الذي هو الاتيان بالمأمور بغير زيادة فيه ولا نقصان منه الى الاحسان وهو الزيادة عليه ، ومنه الزيادة على الفرض بالتطوع المأذون فيه ، والمذموم مجاوزة العدل الى الجور والحق الى الباطل والمباح الى الشبهة ، ومع ذلك فأكثر ما يطلق البنى على المذموم قال الله تعالى ﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير الحق ﴾ وقال تعالى ﴿ إنما بئسكم على أنفسكم ﴾ وقال تعالى ﴿ فن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ وإذا أطلق البنى وأريد به المحمود يراى فيه غالبا التاء كما قال تعالى ﴿ فابتغوا عند الله الرزق ﴾ وقال تعالى ﴿ ولما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ﴾ وقال غيره : البنى الاستعلاء بغير حق ، ومنه بنى الجرح إذا قسد . قوله ﴿ وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر ﴾ ثم ذكر فيه حديث عائشة في قصة الذي سحر النبي ﷺ قال ابن بطال : وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجمة الباب مع الحديث أن الله لما نهى عن البنى ، وأعلم أن ضرر البنى إنما هو راجع الى الباغى ، وضمن الضرر لمن بنى عليه كان حق من بنى عليه أن يشكر الله على احسانه اليه بان يعفو عن بنى عليه ، وقد امتثل النبي ﷺ فلم يعاقب الذي كاده بالسحر مع قدرته على ذلك . انتهى ملخصا . ويحتمل أن يكون مطابقة الترجمة للآيات والحديث أنه ﷺ ترك استخراج السحر خشية أن يشور على الناس منه شر فسلكت مسلك العدل في أن لا يحصل لمن لم يتطاط السحر من أثر الضرر الناشئ عن السحر شر ، وسلك مسلك الاحسان في ترك عقوبة الجاني كما سبق . وقال ابن التين : يستفاد من الآية الاولى أن دلالة الاقتران ضمنية ، لجمعه تعالى بين العدل والاحسان في أمر واحد ، والعدل واجب والاحسان مندوب . قلت : وهو مبنى على تفسير العدل والاحسان ، وقد اختلف السلف في المراد بهما في الآية ف قيل : العدل لا إله إلا الله ، والاحسان الفرائض . وقيل : العدل لا إله إلا الله ، والاحسان الاخلاص . وقيل : العدل خلع الابداد ، والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه . وهو بمعنى الذي قبله . وقيل : العدل الفرائض ، والاحسان النافلة وقيل : العدل العبادة ، والاحسان الخشوع فيها . وقيل العدل الانصاف ، والاحسان التفضل . وقيل : العدل امتثال المأمورات ، والاحسان اجتناب المنهيات . وقيل ، العدل بذل الحق ، والاحسان ترك الظلم . وقيل : العدل استواء السر والعلانية ، والاحسان فضل العلانية . وقيل : العدل البذل ، والاحسان العفو . وقيل : العدل في الافعال ، والاحسان في الاقوال . وقيل غير ذلك . وأقربها لكلامه الخامس والسادس . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : العدل بين العبد وربه بامتثال أوامره واجتناب مناهيه ، وبين العبد وبين نفسه بموئيد الطاعات وتوقي الشهوات والهيوات ، وبين العبد وبين غيره بالانصاف . انتهى ملخصا . وقال الراغب : العدل ضربان مطلق يقتضى العقل حسنه ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخا ولا يوصف بالاعتداء بوجهه ، فهو أن تحسن لمن أحسن اليك وتكف الأدنى عن كف أذاه عنك . وعدل يعرف بالشرع ويمكن أن يدخله النسخ ويوصف بالاعتداء مقابلة كاقصاص وأرض الجنابات وأخذ مال المرتد ، ولذا قال تعالى ﴿ فن اعتدى عليكم ﴾ الآية ، وهذا النوع هو المعنى بقوله تعالى ﴿ إن الله يأمر بالعدل والاحسان ﴾ فإن العدل هو المساواة في المكافأة في خير أو شر ، والاحسان مقابلة الخير بأكثر منه والشر بالترك أو بأقل منه . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( مطلوب ، يعنى مسحورا ) هذا التفسير مدرج في الخبر ، وقد بينت ذلك عند شرح الحديث في كتاب الطب ، وكذا قوله « فهلا ، تعنى نشرت ، ومن قال هو مأخوذ من النثرة أو من نشر الشيء بمعنى اظهاره . وكيف يجمع بين قولها فأخرج وبين

قولها في الرواية الاخرى « هلا استخرجته » ، وان حاصله أن الاخراج الواقع كان لأصل السحر والاستخراج المنفي كان لأجزاء السحر ، وقوله في آخره « حليف اليهود » وقع في رواية الكشميني هنا « لليهود » بزيادة لام

٥٧ - باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير . وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾

٦٠٦٤ - حديثا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تحاسدوا ولا تباعدوا ، ولا تباغضوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

٦٠٦٥ - حديثا أبو اليانف أخبرنا شعيب عن الزهري قال « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تباعدوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام »

[ الحديث ٦٠٦٥ - طرفه في : ٦٠٧٩ ]

قوله (باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير) كذا للأكثر ، وعند الكشميني وحده « من » بدل « عن » ، وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾ أشار بذكر هذه الآية إلى أن النهي عن التحاسد ليس مقصورا على وقوعه بين اثنين فصاعدا ، بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد ، لأنه إذا ذم مع وقوعه مع المكافأة فهو مذموم مع الأفراد بطريق الأولى . وذكر في الباب حديثين : أحدهما ، قوله (بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (إياكم والظن) قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالبا ، بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمظنون به ، وكذا ما يقع في الغالب بغير دليل ، وذلك أن أرائل الظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها ، وما لا يقدر عليه لا يكلف به ، وبؤيده حديث « تجاوز الله الأمة عما حدثت به أنفسها » ، وقد تقدم شرحه . وقال القرطبي : المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها كمن يتهم رجلا بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها ، ولذلك عطف عليه قوله (ولا تجسسوا) وذلك أن الشخص يقع له خاطر التهمة فيريد أن يتحقق فيتحسس ويبحث ويستمع ، فنهى عن ذلك ، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿ اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ فدل سياق الآية على الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن ، فإن قال الظان أبحث لأتحقق ، قيل له ﴿ ولا تجسسوا ﴾ فإن قال تحقق من غير تجسس قيل له ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ وقال عياض : استدل بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأي ، وحله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبنيا على أصل ولا بتحقيق لظن . وقال النووي : ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذي يتعاق بالاحكام أصلا ، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل . وأعقب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا ، فإن القفظ صالح لذلك ، ولا سيما أن حل على ما ذكره القاضي عياض وقد قرره القرطبي في « المفهم » ، وقال : الظن الشرعي الذي هو تغليب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مرادا من الحديث ولا من الآية . فلا يلتفت لمن استدل بذلك على إنكار الظن الشرعي . وقال ابن عبد البر : احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الذريعة في البيع فأبطل بيع العينة ، ووجه

الاستدلال انتهى عن الظن بالمسلم شراً ، فإذا باع شيئاً حل على ظاهره الذي وقع العقد به ولم يبطل بمجرد ثبوت أنه سلك به مسلك الحيلة ، ولا يخفى ما فيه . وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث ، مع أن اعتماد الكذب الذي لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذي يستند إلى الظن ، فللاشارة إلى أن الظن المنهى عنه هو الذي لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه فيتمتع عليه ويعمل أصلاً ويحرم به ، فيكون المجازم به كاذباً ، وإنما صار أشد من الكاذب لأن الكذب في أصله مستقيم مستغنى عن ذمه ، بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتفكير منه ، وإشارة إلى أن الاعتراض به أكثر من الكذب المحض لحفائه غالباً ووضوح الكذب المحض . قوله ( فإن الظن أكذب الحديث ) قد استشكلت تسمية الظن حديثاً ، وأجيب بأن المراد عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً ، ويحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً . قوله ( ولا تحسسوا ولا تحسسوا ) إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المهملة ، وفي كل منهما حذف إحدى التاءين تخفيفاً ، وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب ، والأصل تحسسوا ، قال الخطابي معناه لا تبحثوا عن عيوب الناس ولا تتبعوها ، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام ( اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ) وأصل هذه الكلمة التي بالمهملة من الحاسة إحدى الحواس الخمس ، وبالجيم من الجس بمعنى الاعتبار الشيء باليد وهي إحدى الحواس ، فنكون التي بالحاء أعم . وقال إبراهيم الحربي : هما بمعنى واحد ، وقال ابن الأنباري : ذكر الثاني لتأكيد كقولهم بعداً وسقطاً ، وقيل بالجيم البحث عن عوراتهم وبالحاء امتناع حديث القوم ، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أحد صحابة التابعين . وقيل بالجيم البحث عن مواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر ، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة العين والأذن ورجح هذا القرطبي ، وقيل بالجيم تتبع الشخص لاجل غيره وبالحاء تقدمه لنفسه وهذا اختيار ثعلب ، ويستغنى من انتهى عن التحسس ما لو تضمن طريقة إلى انقاذ نفس من الهلاك مثلاً كأن يجبر ثقة بأن فلاناً خلا بشخص ليقطعه ظلماً ، أو بامرأة ليزني بها ، فيشرح في هذه الصورة التحسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استدراكه ، نقله النووي عن الأحكام السلطانية ، للبارودي واستجاده ، وأن كلامه : ليس المحسب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات ولو غلب على الظن استمرار أهلها بها إلا هذه الصورة . قوله ( ولا تحاسدوا ) الحسد تمنى الفحص زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسعى في ذلك أو لا ، فإن سعى كان باغياً ، وإن لم يسع في ذلك ولا أظهره ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي تنهى المسلم عنها في حق المسلم نظر : فإن كان المانع له من ذلك العجز بحيث لو تمكن لفعل فهذا مأزور ، وإن كان المانع له من ذلك التقوى فقد يمتد لأنه لا يستطيع دفع الحواطر النفسانية فيسكت فيه في مجاهدتها أنه لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن إسماعيل بن أمية رفته ثلاث لا يسلم منها أحد : الطيرة والظن والحسد . قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظنفت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ ، وعن الحسن البصري قال : ما من آدمي إلا وفيه الحسد . فمن لم يجاوز ذلك إلى التغي والظلم لم يبقه منه شيء . قوله ( ولا تدابروا ) قال الخطابي : لا تتهاجروا فيهم أحدهم أخاه ، مأخوذ من تولية الرجل الآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه . وقال ابن عبد البر : قيل للأعرابي مدبرة لأن من أبغض أعرض ومن أبغض أعرض دبره ، والمحب بالعكس . وقيل معناه لا يستأثر أحدهم على الآخر ، وقيل للمستأثر مستدبر لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال المازري : معنى

التدابير المعادة بقول دابرة أى عادته . وحكى عياض أن معناه لا تجادلوا ولكن تعاونوا ، والاول اولى . وقد فسر مالك فى « الموطأ » بأخص منه فقال اذ ساق حديث الباب عن الزهري هذا السند : ولا أحسب التدابير الا الاعراض عن السلام ، يدبر عنه بوجهه . وكأنه أخذ من بقية الحديث « يلتقيان فيمرض هذا ويمرض هذا ، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » فانه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الاعراض ، وسيأتى مزيد لهذا فى باب الهجرة ، وبؤيده ما أخرجه الحسين بن الحسن المروزي فى « زيادات كتاب البر والصلة » لابن المبارك بسند صحيح عن أنس قال : التدابير النصارى . قوله ( ولا نباغضوا ) أى لا تتعاملوا أسباب البغض ، لأن البغض لا يكتب ابتداء . وقيل المراد النهى عن الإغواء المضلة المختضية قتباعض . قلت : بل هو لأعم من الإغواء ، لأن تعامل الإغواء حرب من ذلك ، وحقيقة التباغض أنه يقع بين اثنين وقد يطلق إذا كان من أحدهما ، والمذموم منه ما كان فى غير الله تعالى ، فانه واجب فيه ويثاب فاعله لتعظيم حق الله ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة ، كمن يؤديه اجتهاده الى اعتقاد يناقى الآخر فيبغضه على ذلك وهو معذور عند الله . قوله ( وكونوا عباد الله اخوانا ) بلفظ النداء المضاف ، زاد مسلم فى آخره من رواية أبى صالح عن أبى هريرة « كما أمركم الله » ومثله عنده من طريق قتادة عن أنس ، وهذه الجملة تشبه التحليل لما تقدم ، كأنه قال اذا تركتم هذه المنهيات كنتم إخوانا ومفهومه اذا لم تتركوها تصيروا أعداء ، ومعنى كونوا اخوانا اكتسبوا ما تصيدون به إخوانا بما سبق ذكره وغير ذلك من الامور المختصة لذلك إيجابا ونفيا ، وقوله « عباد الله » أى يا عباد الله يحذف حرف النداء ، وفيه إشارة الى أنكم هيباء الله لخدمته أن تتواخؤوا بذلك ، قال القرطبي : المعنى كونوا كإخوان النسب فى الشفقة والرحمة والمحبة والمراعاة والمعاونة والنصيحة ، ولعل قوله فى الرواية الواردة « كما أمركم الله » أى بهذه الاوصاف المقدم ذكرها فانها جامعة لمعانى الاخوة ، ونسبتها الى الله لأن الرسول مبلغ عن الله ، وقد أخرج أحمد بسند حسن عن أبى أمامة مرفوعا « لا أقول إلا ما أقول ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « كما أمركم الله » الإشارة الى قوله تعالى ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ فانه خبر عن الحالة التى شرعت للمؤمنين ، فهو بمعنى الأمر ، قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وتطليعه بعد محبته بغير ذنب شرعى ، والحسد له على ما أنعم به عليه ، وأن يعامله معاملة الاخ النسيب ، وأن لا ينقب عن معايبه ، ولا فوق فى ذلك بين الحاضر والغائب ، وقد يشترك الميت مع الحي فى كثير من ذلك . ( تنبيه ) : وقع فى رواية عبد الرزاق عن مصر عن همام فى هذا الحديث من الزيادة « ولا تنافسوا » وكذا وقعت فى حديث أبى هريرة من رواية الأعرج وبين الاختلاف فيها فى الباب الذى بعده ، ووقع عند مسلم فى رواية أبى صالح عن أبى هريرة فى آخره « كما أمركم الله » وقد نهت عليها . ولمسلم أيضا من طريق العملاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة فيه « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » وأفرد هذه الزيادة فى البيوع من وجه آخر ، ومثله من رواية أبى سعيد مولى عامر بن كرب عن أبى هريرة وزاد بعد قوله اخوانا « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يخذله ولا يحقره » بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وهرضه ، الثغرى هنا ويشير الى صدره . وزاد فى رواية أخرى من هذه الطريق « ان الله لا ينظر الى أجسادكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر الى قلوبكم » وقد أفردا أيضا من وجه آخر عن أبى هريرة : وزاد البخارى من رواية جعفر بن زبيمة عن الأعرج فيه زيادة سأذكرها فى الباب الذى بعده . وهذه الطريق من رواية مولى عامر

أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ، وكأنه كان يحدث به أحيانا مختصرا وطورا بتمامه ، وقد فرقه بعض الرواة أحاديث ، وعن وقع هذه بعضه مفرقا بين ما جاء في كتاب الزهد من كتابه وهو حديث عظيم اشتمل على جل من الفوائد والآداب المحتاج إليها . الحديث الثاني حديث أنس . قوله ( لا تبأغضوا ولا تمأسدوا ولا تدأبروا ) هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة ، وزاد عبد الرحمن بن إسحق عنه فيه . ولا تنافسوا ، ذكر ذلك ابن عبد البر في التمهيد ، والخطيب في المدرج ، قال : وهكذا قال سعيد بن أبي مسهر عن مالك عن ابن شهاب ، وقد قال الخطيب وابن عبد البر : خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في الموطأ وغيره فانهم لم يذكروا هذه السكينة في حديث أنس ، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد ، أي الحديث الذي يلى هذا ، فأدرجها ابن أبي سريم في اسناد حديث أنس ، وكذا قال حمزة الكنعاني : لا أعلم أحدا قالها عن مالك في حديث أنس غير سعيد ، وسيأتي الكلام على حكم التأخر ، والتنبية على زيادة وقعت في آخر حديث أنس هذا بعد ثلاثة أبواب ان شاء الله تعالى

٥٨ - باب ( يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم . ولا تجسسوا )  
٦٠٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والظن فإن الظن كذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تناجسوا ولا تماسدوا ، ولا تبأغضوا ولا تدأبروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ،

قوله ( يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تحسسوا ) كذا الجميع ، إلا أن لفظ د باب ، سقط من رواية أبي ذر ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه فقط ، وزعم ابن بطلال وقبحة ابن الثين أن البخاري أورد فيه حديث أنس - أي المذكور في الباب الذي قبله - ثم حكى ابن بطلال عن المهلب أن مطابقة الترجمة من جهة أن البغض والحسد يشآن عن سوء الظن ، قال ابن الثين : وذلك أنهما يتأولان أفعال من يبعضانه ويحسدانه على أسوأ التأويل له . والذي وقفت عليه في النسخ التي وقعت أنا كلها أن حديث أنس في الباب الذي قبله ولا اشكال فيه . قوله فيه ( ولا تناجسوا ) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها من البخاري بالجهم والدين المعجمة ، من النجس وهو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، وقد تقدم بيانه وحكمه في كتاب البيوع ، والذي في جميع الروايات عن مالك بلفظ ولا تنافسوا بالفاء والسين المهملة ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ ، من طريق ابن وهب وممن وابن القاسم وإسحق ابن عيسى بن الطباع وروح بن عباد ويحيى بن يحيى النخعي والقعنبي ويحيى بن بكير ومحمد بن الحسن ومحمد بن جعفر الوركاني وأبي مصعب وأبي حذافة كلهم عن مالك ، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يحيى بن يحيى القتيبي وغيره عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى النخعي ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، واسكنه أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ ولا تناجسوا ، كما وقع عند البخاري ومن طريق أبي سعيد مولى طامر بن كزيب كذلك فاختلف فيما على أبي هريرة ثم على أبي صالح عنه ، فلا يمتنع أن يختلف فيما على مالك ، إلا أني ما وجدت ما يعارض رواية عبد الله بن يوسف هذه ، ويبعد أن يجمع الجميع على



شيء وينفرد واحد بخلافه ويكون محفوظا ، ولم أر الحديث في نسختي من المستخرج الاسماعيلى ، أصلا ، فلا أدرى سقط عليه أو سقط من النسخة ، وقد أخرجه أبو زعيم في « المستخرج » ، من رواية الوركاني عن مالك ووقع فيه عنده ولا تناقروا كالمجاعة ، ولكنه قال في آخره : أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولم ينه على هذه اللفظة ، فلا أدرى هل وقع في نسخته على وفاق المجاعة أو على ما عندنا ولم يعن ببيان ذلك ، ولم أر من ينه على هذا الموضع حتى أن الحميدى حاقه من البخاري وحده من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة ، وهذه الطريق قد مضت في أوائل النكاح ، وإس فيها هذه اللفظة المختلف فيها ولكن بعدها بعد قوله اخوانا ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » قال : وأخرجه البخاري أيضا من حديث مالك فساقه بهذا السند والمعن بتمامه دون اللفظة التي أنكمم عليها وقال : هكذا أخرجه البخاري في الأدب ، وأغفل أبو مسعود ، ولكنه ذكر أنه أخرجه من رواية شعيب عن أبي الزناد ، ولم أجد ذلك فيه إلا من رواية شعيب عن الزهري عن أنس ، قال الحميدى : وأخرجه البخاري من رواية همام عن أبي هريرة نحوه ، ومن رواية طاوس عن أبي هريرة مثل رواية الأعرج سواء . قلت : ورواية طاوس تأتي في الفرائض . قال الحميدى : وقد أخرجه مسلم أيضا من رواية مالك عن أبي الزناد فساقه وفيه « ولا تناقروا » قال : فهو متفق عليه من رواية مالك لا من أفراد البخاري وكذا استدرك ذلك على نفسه ، والغرض من ذلك أن الحميدى مع تنبيهه واعتناؤه لم ينه على ما وقع في هذه اللفظة من الاختلاف ، وكذا أغفل ابن عبد البر التنبيه عليها ، روى على شرطه في « الفهيد » ، وكذلك الدارقطني ، ولو فطن لما لسانها في « غرائب مالك » ، كمادة في أفتارها ، ولكنه لم يتعرض لما قلعلها من تغيير بعض الرواة بعد البخاري . والله أعلم

### ٥٩ - باب ما يجوز من الظن

٦٠٦٧ - **حدثنا** سعيد بن عيسى **حدثنا** الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ ما أظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننا شيئا . قال الليث : كانا رجلين من المنافقين [ الحديث ٦٠٦٧ - غره ٦ : ٦٠٦٨ ]

٦٠٦٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث بهذا « وقالت : دخل على النبي ﷺ يوما وقال : يا عائشة ، ما أظن فلانا وفلانا يعرفان ديننا القدي نحن عليه »

**قوله** ( باب ما يجوز من الظن ) كذا النسفي ، ولابن ذر عن الكشميهني ، وكذا في ابن بطلال ، وفي رواية إقبالى والجراني « ما بكره » و« قباين » ما يكون ، والاول أليق بسباق الحديث . **قوله** ( ما أظن فلانا وفلانا ) لم أقف على تسميتهما ، وقد ذكر أليث في الرواية الأولى أنهما كانا منافقين . **قوله** ( يعرفان من ديننا شيئا ) وفي الرواية الأخرى يعرفان ديننا الذي نحن عليه ، قال الداودي : تأويل أليث بعيد ، ولم يكن النبي ﷺ يعرف جميع المنافقين ، كذا قال ، وقال غيره : الحديث لا يطابق الترجمة لأن في الترجمة إنبات الظن وفي الحديث نفي الظن ، والجواب أن النبي ﷺ في الحديث أظن النبي لا أظن الظن فلا نناني بينه وبين الزمة ، وحاصل الزمة أن مثل هذا القدي

وقع في الحديث ليس من الظن المنهى عنه ، لانه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين ، واللهى إنما هو عن الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه ، وقد قال ابن عمر : إنا كنا اذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأناه الظن ، ومناه أنه لا يغيب إلا لمرئىء إما في بدنة وإما في دينه

### ٦٠ - باب ستر المؤمن على نفسه

٦٠٦٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال « سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل أمتى مافى إلا المجاهر بن . ولن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول : يا فلان عملت البارحة كذا وكذا ، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه »

٦٠٧٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** أبو عوانة عن قتادة عن صفوان بن محرز « أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في اللجوى ؟ قال : يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، ويقول : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم . فيقرره ثم يقول : إني سترت عليك في الدنيا ، فأنا أغفرها لك اليوم »

**قوله** ( باب ستر المؤمن على نفسه ) أى اذا وقع منه ما يعاب فيشرح له ويندب له . **قوله** ( عبد العزيز بن عبد الله ) هو الاويسى . **قوله** ( عن ابن أخي ابن شهاب ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهرى ، ووقع في رواية لابن نعيم في المستخرج ، من وجه آخر عن عبد العزيز شيخ البخارى فيه **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن محمد بن عبد الله بن أخي ابن شهاب ، وقد روى إبراهيم بن سعيد عن الزهرى نفسه الكبير ، وربما أدخل بينهما واسطة مثل هذا . **قوله** ( عن ابن شهاب ) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخرجه مسلم والاسماعيل . **قوله** ( كل أمتى مافى ) بفتح الفاء مقصور اسم مفعول من العافية وهو إما بمعنى عفا الله عنه وإما سلمه الله وسلم منه . **قوله** ( إلا المجاهر بن ) كذا للاكثر وكذا في رواية مسلم ومستخرجى الاسماعيل وأبى نعيم بالنصب ، وفي رواية النسفى إلا المجاهر بن ، بالرفع وعليها شرح ابن بطال وابن التين وقال : كذا وقع ، وصوابه عند البصريين بالنصب ، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع . كذا قال ، وقال ابن مالك واللاء على هذا بمعنى لكن ، وعليها خرجوا قراءة ابن كثير وأبى عمرو ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك أى لكن امرأتك ( انه مصيها ما أصابهم ) وكذلك هنا المعنى : لكن المجاهر بن بالمعنى لا يعافون ، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف . وقال الكرماني : حق الكلام النصب إلا أن يقال المفعول بمعنى الترك وهو نوح من الننى ، وحصل الكلام كل واحد من الامة يعنى عن ذنبه ولا يؤخذ به إلا الفاسق المعلن به . واختصره من كلام الطيبي فانه قال : كتب في نسخة « المصابيح » المجاهر بن بالرفع وحقه النصب ، وأجاب بعض شراح المصابيح بأنه مستثنى من قوله مافى وهو في معنى الننى ، أى كل أمتى لا ذنب عليهم إلا المجاهر بن . وقال الطيبي : والظاهر أن يقال للمعنى

نس أمي يتكون في الغيبة إلا المجاهرون ، والعفو بمعنى الترك وفيه معنى التني كقوله ﴿ وبأي الله إلا أن يتم نوره ﴾ والمجاهر الذي أظهر معصيته وكشف ما سحر الله عليه فيحدث بها ، وقد ذكر القنوي أن من جاهر بنفسه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به دون ما لم يجاهر به له . والمجاهر في هذا الحديث يحتمل أن يكون من جاهر بكذا بمعنى جهر به . والنكتة في التعبير بفاعل إرادة المبالغة ، ويحتمل أن يكون على ظاهر المفاعلة والمراد الذين يجاهر بعضهم بمعضباتهم بالمعاصي ، وبقيّة الحديث تؤكد الاحتمال الأول . قوله ( وإن من المجاهرة ) كذا لابن السكّن والكشميني وعليه شرح ابن بطلال ، ولباقين ، المجانة ، بدل المجاهرة . ووقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد « وإن من الاجهار » كذا عند مسلم ، وفي رواية له « الجهار » وفي رواية الاسماعيلي « الاجهار » وفي رواية لابن نعيم في المستخرج « وإن من الهجار » فتحصلنا على أربعة أشهرها الجهار ثم تقديم الهاء وبزيادة ألف قبل كل منهما ، قال الاسماعيلي : لا أعلم أن سمعت هذه اللفظة في شيء من الحديث : يعني إلا في هذا الحديث . وقال عياض : وقص القنذري والسجزي في مسلم الاجهار والقنذري الاجهار وقال في آخره : وقال زهير الجهار ، هذه الروايات من طريق ابن سفيان وابن أبي مائة عن مسلم ؛ وفي أخرى عن ابن سفيان في رواية زهير الجهار ، قال عياض : الجهار والاجهار والمجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والإظهار ، يقال جهر وأجهر بقوله وقرأته إذا أظهر وأعلن لآفة راجع لتفسير قوله أولا « إلا المجاهرون » قال وأما المجانة فتصحيح وان كان مضاعفا لا يبعد هنا ، لأن الماजन هو الذي يستهتر في أموره وهو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له . قلت : بل الذي يظهر رجحان هذه الرواية لأن الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من المجاهرة فليس في إعادة ذكره كبير فائدة ، وأما الرواية بلفظ المجانة فتفيد معنى دائدا وهو أن الذي يجاهر بالمعصية يكون من جملة المجان ، والمجانة مذمومة شرعا وعرفا ، فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب محذورا : إظهار المعصية وتلبسه بفعل الخفاف ، قال عياض : وأما الاجهار فهو الفحش والخناء وكثرة الكلام ، وهو قريب من معنى المجانة ، يقال أجهر في كلامه ، وكأنه أيضا تصحيف من الجهار أو الاجهار وإن كان المعنى لا يبعد أيضا هنا ، وأما امط الهجار فبمعيد لفظا ومعنى لأن الهجار الحبل أو الوتر تشد به يد البعير أو الحلقة التي يتعلم فيها الطعن ولا يصح له هنا معنى ، والله أعلم . قلت : بل له معنى صحيح أيضا فإنه يقال جهر وأجهر إذا فحش في كلامه فهو مثل جهر وأجهر ، فما صح في هذا صح في هذا ، ولا يلزم من استعمال الهجار بمعنى الحبل أو غيره أن لا يستعمل مصدرا من الهجر بضم الهاء . قوله ( البارحة ) هي أقرب لينة مضت من وقت القول ، نقول لقيته البارحة . وأصلها من برح إذا زال . وورد في الأمر بالستر حديث ليس على شرط البخاري وهو حديث ابن عمر وفعه « اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليستر بستر الله » الحديث أخرجه الحاكم ، وهو في « الموطأ » من مرسل زيد بن أسلم ، قال ابن بطلال : في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبصالح المؤمنين ، وفيه ضرب من الصناد لهم ، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف ، لأن المعاصي تذل أهلها ، ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد ومن التعتير إن لم يوجب حدا ، وإذا تمحض حق الله فهو أكرم الأكرمين ورحمته سبحانه غضبه ، فلذلك إذا ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة ، والذي يجاهر بفوته جميع ذلك ، وبهذا يعرف موقع إيراد حديث النجوى عقب حديث الباب ، وقد استشكلت مطابقته لترجمة من جهة أنها معقودة لستر المؤمن على نفسه والذي في الحديث ستر الله على المؤمن ، والجواب أنه الحديث مصرح بدم من جاهر بالمعصية فيستلزم

مدح من يستتر ، وأيضاً فإن ستر الله مستلزم لستر المؤمن على نفسه ، فمن قصد اظهار المصيبة والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره ، ومن قصد التستر بها حياء من ربه ومن الناس من الله عليه بستره آياه ، وقيل إن البخارى [يشهد] يذكر هذا الحديث في هذه الترجمة الى تقوية مذهبه أن أفعال العباد مخلوقة لله . **قوله** ( عن صفوان بن عمرو ) في رواية شيبان عن قتادة : حدثنا صفوان ، وقدم التانيبه عليا في تفسير سورة هود ، وصفوان ما زنى بصري وأبوه بضم أوله وسكون المهملة وكسر الزاء ثم زأى ما له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق عنه عن حمران بن حصين وقد ذكرهما في عدة مواضع . **قوله** ( أن رجلا سأل ابن عمر ) في رواية همام عن قتادة الماضية في الظالم عن صفوان قال : بينما أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده ، وفي رواية سعيد وهشام عن قتادة في تفسير هود : بينما ابن عمر يطوف اذ عرض له رجل ، ولم أقف على اسم السائل لكن يمكن أن يكون هو سعيد بن جبير فقد أخرج الطبراني من طريقه قال : قلت لابن عمر حدثني ، فذكر الحديث . **قوله** ( كيف سمعت ) في رواية سعيد وهشام : فقال يا أبا عبد الرحمن ، وهى كنية عبد الله بن عمر . **قوله** ( كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى ) هى ما تكلم به المؤمن بسمع نفسه ولا يسمع غيره ، أو يسمع غيره سرا دون من يليه ، قال الراهب : فاجيبته اذا ساررت ، وأصله أن تخلو في نجوة من الارض ، وقيل أصله من النجاة وهى أن تنجو بترك من أن يطلع عليه ، والنجوى أصله المصدر ، وقد يوصف بها فيقال هو نجوى وم نجوى ، والمراد بها هنا المناجاة التى تقع من الرب سبحانه وتعالى يوم القيامة مع المؤمنين ، وقال الكرماني : أطلق على ذلك النجوى لمقابلة مخاطبة الكفار على ردوس الاشهاد هناك . **قوله** ( يدنو أحدكم من ربه ) في رواية سعيد بن أبي عروبة : يدنو المؤمن من ربه ، أى يقرب منه قرب كرامة وعلو منزلة . **قوله** ( حتى يضع كنفه ) يفتح الكاف والنون بعدما قال أى جانبه ، والكنف أيضا الستر وهو المراد هنا ، والاول مجاز في حق الله تعالى كما يقال فلان في كنف فلان أى في حمايته وكلائته . وذكر عياض أن بعضهم محذوف تصحيحا شيعيا فقال بالمشاة بدل النون ويؤيد الرواية الصحيحة أنه وقع في رواية سعيد بن جبير بلفظ ويجعله في حجاب ، زاد في رواية همام : وستره . **قوله** ( فيقول عملت كذا وكذا ) في رواية همام فيقول : أنعرف ذنب كذا وكذا ، زاد في رواية سعيد وهشام : فيقرره بذنوبه ، وفي رواية سعيد بن جبير : فيقول له اقرأ صحيفةك فيقرأ ، ويقرره بذنب ذنب ، ويقول أنعرف أنعرف . **قوله** ( فيقول لهم ) زاد في رواية همام : أى رب ، وفي رواية سعيد وهشام : فيقول أعرف . **قوله** ( ثم يقول انى سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ) في رواية سعيد بن جبير : فيلثفت بمنة ويسرة فيقول : لا بأس عليك إني سترت لا يطلع على ذنوبك غيرى ، زاد همام وسعيد وهشام في روايتهم : فيعطى كتاب حسناته ، ووقع في بعض روايات سعيد وهشام : فيطوى ، وهو خطأ ، وفي رواية سعيد بن جبير : ذهب فقد غفرت لك ، ووقع عند الثلاثة : وأما الكافر والمنافق ، ول بعضهم : الكفار والمنافقون ، وفي رواية سعيد وهشام : وأما الكافر فينادى على ردوس الاشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا اعلم الله على الظالمين ، وقد تقدم في تفسير هود أن الاشهاد جمع شاهد مثل أصحاب وم أصحاب ، وهو أيضا جمع شهيد كشرى وأشراف ، قال المهلب : في الحديث تفضل الله على عباده بستره لذنوبهم يوم القيامة ، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم ، بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الايمان لأنه لم يستثن في هذا الحديث من يضع عليه كنفه وستره أحدا الا الكفار والمنافقين فانهم الذين

ينادى عليهم على رموز الاشهاد باللجنة . قلت : قد استدر البخاري هذا فأورد في كتاب المظالم هذا الحديث ومعه حديث أبي سعيد : إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار يتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، الحديث ، فدل هذا الحديث على أن المراد بالذنوب في حديث ابن عمر ما يكون بين المرء وربه سبحانه وتعالى دون مظالم العباد ، فقتضى الحديث أنها تحتاج الى المقاصصة ، ودل حديث الشفاعة أن بعض المؤمنين من العصاة يعذب بالنار ثم يخرج منها بالشفاعة كما تقدم تقريره في كتاب الايمان ، فدل مجموع هذه الاحاديث على أن العصاة من المؤمنين في القيامة على قسمين : أحدهما من مصيئته بينه وبين ربه ، فدل حديث ابن عمر على أن هذا القسم على قسمين : قسم تكون مصيئته مستورة في الدنيا فهذا الذي يستترها الله عليه في القيامة وهو بالمخاتق ، وقسم تكون مصيئته مجاهرة فدل مفهومه على أنه بخلاف ذلك . والقسم الثاني من تكون مصيئته بينه وبين العباد فهم على قسمين أيضا : قسم ترجع سيئاتهم على حسناتهم ف هؤلاء يقعون في النار ثم يخرجون بالشفاعة ، وقسم تداوى سيئاتهم وحسناتهم ف هؤلاء لا يدخلون الجنة حتى يقع بينهم التقاص كما دل عليه حديث أبي سعيد ، وهذا كله بناء على ما دل عليه الاحاديث الصحيحة أن (١)

### ٦١ - باب الكبير . وقال مجاهد (ثاني عطائه) : مستكبراً في نفسه . عطائه : رقبته

٦٠٧١ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان **حدثنا** معبد بن خالد القيسي عن خاتمة بن وهب الخزاعي عن النبي ﷺ قال : ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف متضاعف لو أقسم على الله لأبره . ألا أخبركم بأهل النار ؟ كل عتيل جَوَّاز مستكبر .

٦٠٧٢ - وقال محمد بن عيسى **حدثنا** هشيم **أخبرنا** حميد الطويل **حدثنا** أنس بن مالك قال : كانت الأمة من إماء أهل المدينة **تأخذ** بيد رسول الله ﷺ فتطلق به حيث شاءت .

قوله (باب الكبير) بكسر الكاف وسكون الموحدة ثم واو ، قال الراغب : الكبر والتكبر والاستكبار متقارب ، فالكبر الحالة التي يختص بها الانسان من إعجاب بنفسه . وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره ، وأعظم ذلك أن يتكبر على ربه بأن يمتنع من قبول الحق والاذعان له بالتوحيد والطاعة . والتكبر يأتي على وجهين : أحدهما أن تكون الافعال الحسنة زائدة على محاسن الغير ومن ثم وصف سبحانه وتعالى بالمستكبر ، والثاني أن يكون متكبراً لذلك متعجباً بما ليس فيه ، وهو وصف عامة الناس نحو قوله (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) والمستكبر مثله ، وقال الفراء : الكبر على قسمين : فإن ظهر على الجوارح يقال متكبر ، والاقيل : في نفسه كبر . والاصل هو الذي في النفس وهو الاسترواح الى رؤية النفس ، والكبر يستهدي متكبراً عليه يرى نفسه فوقه ومتكبراً به ، وبه ينفصل الكبر عن العجب ، فن لم يخلق الا واحده يتصور أن يكون معجبا لا متكبراً . قوله (وقال

(١) هكذا يابض بالاصل

مجاهد (ثاني عطفه) مستكبرا في نفسه ، عطفه رقبته ( وصله الفريابي ، عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله تعالى (ثاني عطفه) قال رقبته . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ثاني عطفه) قال مستكبرا في نفسه ، ومن طريق قتادة قال : لاوى عنقه . ومن طريق السدي (ثاني عطفه) أي معرض من العظمة . ومن طريق أبي صخر المدني قال : كان محمد بن كعب يقول : هو الرجل يقول هذا شيء ثبت عليه رجل ، فالمعطف هو الرجل ، قال أبو صخر : والعرب تقول المعطف العنق . وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد أنها نزلت في النضر بن الحارث . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد تقدم شرحه في تفسير سورة ن ، والقرص منه وصف المستكبر بأنه من أهل النار . وقوله « ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف ، هو يرفع كل لأن التقدير لم كل ضعيف الخ ولا يجوز أن يكون بدلا من أهل . ثانيهما حديث أنس . قوله (وقال محمد بن عيسى) أي ابن أبي نجيح المعروف بابن الطباع بجملة مفتوحة وموحدة ثقيلة ، وهو أبو جعفر البغدادي زبل أذنة بفتح الهزة والمعجمة والنون ، وهو ثقة عالم بهديث هديم حتى قال علي بن المديني سمعت به . أنظان وابن مهدي يسألانه عن حديث هديم ، وقال أبو حاتم : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الثقة المأمون ، ورجعه على أخيه اسحق بن عيسى واسحق أكبر من محمد . وقال أبو داود : كان يتفقه ، وكان يحفظ نحو أربعين ألف حديث ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وحدث عنه أبو داود وبلا واسطة . وأخرج الترمذي في الثماني والنسائي وابن ماجه من حديثه بواسطة ، ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر في الحج « قال محمد بن عيسى حدثنا » قال حماد ولم أر في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث ، وقد قال أبو نعيم بعد تخريجه ذكره البخاري بلا رواية ، وأما الاسماعيل فإنه قال : قال البخاري قال محمد بن عيسى فذكره ولم يخرج له سند ، وقد ضاق عمرجه على أبي نعيم أيضا ، فسأفه في مستخرجه من طريق البخاري ، وغفل عن كونه في مسند أحمد . وأخرجه أحمد عن هديم بن عيسى بن عيسى فيه ، وإنما عدل البخاري عن تخريجه عن أحمد بن حنبل لتصريح حميد في رواية محمد بن عيسى بالتحديث ، فإنه عنده عن هديم « أنبأنا حميد عن أنس ، وحيد مدلس ، والبخاري يخرج له ما صرح فيه بالتحديث . قوله (فتنطلق به حيث شئت) في رواية أحمد « فتنطلق به في حاجتها ، وله من طريق علي بن زيد عن أنس « أن كانت الوليدة من ولائد أهل المدينة اتجى . فتأخذ بيد رسول الله ﷺ فأنزع يده من يدها حتى تذهب به حيث شئت » وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه ، والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرفق والانقياد . وقد اشتمل على أنواع من المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون الرجل ، والأمة دون الحرة ، وحيث هم بلفظ الاماء أي أمة كانت ، وبقوله « حيث شئت » أي من الأمكنة . والتعبير بالأخذ باليد إشارة الى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة والنسب منه مساعدتها في تلك الحاجة لساعد على ذلك ، وهذا دال على مزيد تواضعه وبرائه من جميع أنواع الكبر ﷺ . وقد ورد في ذم الكبر ومدح التواضع أحاديث ، من أهمها ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقيل : أن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا ، قال : الكبير بطر الحق وغط الناس ، والغبط بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة هو الازدراء والاحتقار ، وقد أخرجه الحاكم بلفظ « الكبير من بطر الحق وادري الناس ، والسائل المذكور يحتمل أن يكون ثابت بن قيس فقد روى الطبراني بسند حسن عنه أنه سأل عن

ذلك ، وكذا أخرج من حديث سواد بن عمرو أنه سأل عن ذلك ، وأخرج عبد بن حميد من حديث ابن عباس رفعه «الكبر السفة عن الحق ، وغمص الناس . فقال : يا بني الله وما هو ؟ قال : السفة أن يكون لك على رجل مال فينكره فيأمره رجل بتقوى الله فيأبى ، والفسه أن يهين ، شاعرا بأنه ، وإذا رأى ضعفاء الناس وفتراهم لم يسلم عليهم ولم يجلس إليهم محترمة لهم ، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ثوبان عن النبي ﷺ : من مات وهو يرى من الكبر والغلول والدين دخل الجنة ، وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه ، من تواضع لله درجة رفعه الله درجة حتى يجعله الله في أعلى عليين ، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يجعله في أسفل سافلين ، وأخرج الطبراني في «الارسط» عن ابن عمر رفعه «أيام الكبر» : فإن الكبر يكون في الرجل وإن عليه العباداة ورواته ثقات . وحكى ابن بطال عن الطبري أن المراد بالكبر في هذه الأحاديث الكفر ، بدليل قوله في الأحاديث «على الله» ثم قال : ولا ينكر أن يكون من الكبر ما هو استكبار على غير الله تعالى ولكنه غير خارج عن معنى ما قلناه ، لأن معتقد الكبر على ربه يكون لحق الله أشد استحقاقا انتهى . وقد أخرج مسلم من حديث عياض بن حمار بكسر المهملة وتخفيف الميم أن رسول الله ﷺ قال «ان الله أرحم الراحمين» أن تواضعوا حتى لا يبني أحد على أحد ، الحديث ، والأمر بالتواضع نهى عن الكبر فإنه ضده ، وهو أهم من الكفر وغيره . واختلف في تأويل ذلك في حق المسلم فقيل : لا يدخل الجنة مع أول الداخلين ، وقيل لا يدخلها بدون مجازاة ، وقيل جهراؤه أن لا يدخلها ولكن قد يعفى عنه ، وقيل ورد مورد الزهر والتلطيظ ، وظاهره غير مراد . وقيل معناه لا يدخل الجنة حال دخولها وفي قلبه كبر ، حكاه الخطابي ، واستضعفه النووي فأجد لأن الحديث سبق لنم الكبر وصاحبه لا الاخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة . قال الطيبي : المقام يقتضى حمل الكبر على من يرتكب الباطل ، لأن تحرير الجواب إن كان استعمال الزينة لاظهار نعمة الله فهو جائز أو مستحب ، وإن كان للبطل المؤدى الى تسميته الحق وتحقير الناس والمسد عن سبيل الله فهو المنعوم

### ٦٢ - باب الهجرة . وقول رسول الله ﷺ «لا يعمل رجل إن يهجر أخاه فوق ثلاث»

٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥ - حدثنا أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عوف بن مالك بن الطفيل هو ابن الحارث وهو ابن أخي عائشة زوج النبي ﷺ لأمتها . «ان عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في يجر أو عطاء أعطته عائشة : والله لئن ذهبن عائشة أو لأحجرن عليها ، قالت : أهو قال هذا ؟ قالوا : نعم . قالت هو لله على كذا أن لا أكلم ابن الزبير أبدا . فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ، فقالت : لا والله لا أشفع فيه أبدا ولا أتمنئ إلى تدرى . فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث - وهما من بنى زهرة - وقال لهما : أشدسكما بالله لما أدخلتما على عائشة فأنها لا يعمل لهما أن تندر قطيعتي . فأقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملين بأرديةيهما حتى استأذنا على عائشة فقالا : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اندخل ؟ قالت عائشة : ادخلوا . قالوا : كلا ؟ قالت : نعم ادخلوا كاسكم - ولا نعلم أن

معباً ابن الزبير - فلما دخلوا دخل ابن الزبير المحراب فاعتنق عائشة وطفق يبأسدها وبكى ، وطفق للسورة وعهد الرحمن يبأسدها إلا ما كتبه وقبضت منه ، ويقولان : إن النبي ﷺ نهى عما قد علمت من الهجرة ، فانه لا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ ، فلما أكثروا على عائشة من التذكرة والتعريض طفقت تذريها وتبكي وتقول : إني نذرت ، ولأنذر شديد . فلم يزلوا بها حتى كملت ابن الزبير . وأعتقت في نذرها ذلك أربعين رقة . وكانت تذكر نذرها بعد ذلك فتبكي حتى تبول دموعها بخارها .

٦٠٧٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تذابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا . ولا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ .

٦٠٧٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللؤي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال : لا يحمل رجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ ، بلضيق فيعرض هذا ويعرض هذا ، وغيرهما الذي يبدأ بالسلام .

[ الحديث ٦٠٧٧ - طرقة ١ : ٦٣٣٧ ]

**قوله** ( باب الهجرة ) بكسر الهاء وسكون الجيم ، أي ترك الشخص مكانه الآخر إذا تلاقيا ، وهي في الأصل الترك فعلا كان أو قولا ، وليس المراد بها مفارقة الوطن فان تلك تقدم حكما . **قوله** ( ونول النبي ﷺ لا يحمل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ ) قد وصله في الباب عن أبي أيوب ، وأراد هنا أن يبين أن عمومه مخصوص بمن هجر أخاه بغير موجب لذلك ، قال النووي قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليالٍ بالنص وتباح في الثلاث بالمفهوم ، وإنما عني عنه في ذلك لأن الأدنى مجبول على الغضب ، فسوح بذلك القدر ليرجع ويذول ذلك العارض . وقال أبو العباس القرطبي : المعتبر ثلاث ليالٍ ، حتى لو بدأ بالهجرة في أثناء النهار ألغى البعض وتعتبر ليلة ذلك اليوم ، وبنيته على العفو بانقضاء الليلة الثالثة . قلت : وفي الجرم باعتبار الليالي دون الأيام جود ، وقد مضى في « باب ما نهى عن التحاسد » في رواية شعيب في حديث أبي أيوب بلفظ « ثلاثة أيام » فالمعتمد أن المرخص فيه ثلاثة أيام بلياليها ، حيث أطلقت الليالي أريد بلياليها ، ويكون الاعتبار مضى ثلاثة أيام بلياليها ملفقة ، إذا ابتدئ مثلاً من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء ، ويحتمل أن يلغى الكسر ، ويكون أول العدد من ابتداء اليوم أو الليلة ، والأول أحوط . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، وفيه عن ثلاثة من الصحابة شيء مرفوع وباقيه عنهم وعن رابع موقوف . **قوله** ( حدثني عوف بن الطفيل وهو ابن أخي عائشة ) كذا عند النسفي وأبي ذر ، وعند غيرهما وكذا أخرجه أحمد عن أبي النضر شيخ البخاري فيه فقال « عوف بن مالك بن الطفيل ، وهو ابن أخي عائشة لأبها ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق علي ابن المديني من رواية الاوزاعي وصالح بن كيسان ومعمّر ثلاثهم عن الزهري ، ففي رواية الاوزاعي عنه . حدثني



الطفيل بن الحارث وكان من أرد شتوة وكان أبا لها من أمها أم رومان ، وفي رواية صالح عنه ، حدثني حوف  
ابن الطفيل بن الحارث وهو ابن أخي عائشة لأمها ، وفي رواية معمر ، حوف بن الحارث بن الطفيل ، قال علي بن  
المديني : هكذا اختلفوا والصواب عندي وهو المعروف حوف بن الحارث بن الطفيل بن سخبرة يعني بفتح المهملة  
والموحدة بينهما معجمة ساكنة ، قال : والطفيل أبوه هو الذي روى عبد الملك بن عمير عن ربي بن حراش عنه ،  
يعني حديثه ، لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ، أخرجه النسائي وابن ماجه ، وكذا أخرج أحمد طريق معمر  
والأوزاعي ، وقال إبراهيم الحربي في كتاب التمهيد عن المجران ، بمسند أن أورد من طريق معمر وشعيب  
وصالح والأوزاعي كما تقدم ، ومن طريق عبد الرحمن بن خالد بن عساف عن الزهري عن حوف بن الحارث بن  
الطفيل ، ومن طريق الثعلباني بن راشد عن الزهري عن عروة عن المسور : هذا وهم ، قال : وكذا وهم الأوزاعي  
في قوله الطفيل بن الحارث وصالح في قوله حوف بن الطفيل بن الحارث ، وأصاب معمر وعبد الرحمن بن خالد في  
قولهما حوف بن الحارث بن الطفيل ، كذا قال ، ثم قال : الذي عندي أن الحارث بن سخبرة الأزدي قدم مكة ومعه  
امرأته أم رومان بنت عامر السكنانية لحاف أبا بكر الصديق ، ثم مات غلغف أبو بكر على أم رومان فولدت له عبد  
الرحمن وعائشة وكان لها من الحارث بن الطفيل بن الحارث فهو أخو عائشة لأمها ؛ ولله الطفيل بن الحارث حوفا ،  
وله عن عائشة رواية غير هذه ، وهو الذي حدث عنه الزهري انتهى . فلي هذا يكون الذي أصاب في تسميته  
ونسبه صالح بن كيسان ، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فقلبا ، والاول هو الذي صوبه علي بن المديني .  
وقد اختلف على الأوزاعي ، فالرواية التي ذكرها الحربي عنه هي رواية الوليد بن مسلم ، وأخرجه الاسماعيل  
من رواية ابن كثير عن الأوزاعي على وفق رواية معمر وابن خالد ، وأما شعيب في رواية أحمد فقلب الحارث  
أيضا فسماه ماسكا ، وحذفه البخاري في رواية أبي ذر فأصاب وسكت عن تسمية جده ، وقد أخرج البخاري في  
الادب المفرد ، رواية عبد الرحمن بن خالد كذلك . وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذي جزم به ابن الأثير في جامع  
الاصول ، من أنه حوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد ، والاختلاف المذكور كله في تحرير اسم الراوي هنا عن  
عائشة ونسبه إلا رواية الثعلباني بن راشد قاتنا شاذة ، لأنه قلب شيخ الزهري لجملة عروة بن الزبير والمحموظ رواية  
الجماعة ، على أن الخبر من رواية عروة أصلا كما تقدم في أوائل مناقب قريش لسكنه من غير رواية الزهري عنه .  
قوله (ان عائشة حدثت) كذا الأكثر بضم أوله وب حذف المفعول ، ووقع في رواية الاصيل وحديثه ، والاول أصح ،  
ويؤيده أن في رواية الأوزاعي « ان عائشة بلغها » ، ووقع في رواية معمر على الوجهين ، ووقع في رواية صالح  
أيضا وحديثه . قوله ( في بيع أو عطاء أعطته عائشة ) في رواية الأوزاعي « في دار لها باعها » ، فسخط عبد الله  
ابن الزبير بيع تلك الدار . قوله ( لتنتهين عائشة ) زاد في رواية الأوزاعي « فقال : أما والله لتنتهين عائشة عن  
بيع رباها » ، وهذا مفسر لما أهم في رواية غيره ، وكذا لما تقدم في مناقب قريش من طريق عروة قال « كانت  
عائشة لا تمسك شيئا ، فاجاءها من رزق الله تصدقت به » ، وهذا لا يخالف الذي هنا لأنه يحتمل أن تكون باعته  
الرباع لتصدق بشئها ، وقوله « لتنتهين أو لأحجرن هلبها » هذا أيضا يفسر قوله في رواية عروة « يلغني أن يؤخذ  
على يدها » . قوله ( نه حل ) نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا ( في رواية عبد الرحمن بن خالد « كلمة أبدا » وفي رواية  
معمر « بكلمة » ، وفي رواية الاسماعيل من طريق الأوزاعي بدل قوله أبدا « حتى يفرق الموت بيني وبينه » قال

ابن التين : قولها « أن لا أكرم ، تقديره على نذر إن كلمته اه وقع في بعض الروايات بحذف « لا ، وشرح عليها الكرماني وضبطها بالكسر بصيغة الشرط ، قال : وهو الموافق للرواية المتقدمة في مناقب قريش بلفظ « الله على نذر أن كلمته ، فعل هذا يكون النذر معلقا على كلامه لا أنها نذرت ترك كلامه ناجوا . قوله ( فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الدرخصي والمستملى « حتى « بدل « حين ، والاول الصواب ، ووقع في رواية معمر على الصواب ، زاد في رواية الاوزاعي « فطالت هجرتها إياه فنقصه الله بذلك في أمره كله ، فاستشفع بكل جدير أنها تقبل عليه ، وفي الرواية الأخرى عنه « فاستشفع عليها بالناس فلم تقبل ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين ، وقد أخرج ابراهيم الحارثي من طريق حميد بن قيس بن عبد الله بن الزبير قال فذكر نحو هذه القصة قال « فاستشفع إليها بعبيد بن عمير فقال لها : أين حديث أخبرني عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصوم فوق ثلاث ، . قوله ( فقالت لا والله لا أشفع ) بكسر الفاء الثقيلة . قوله ( فيه أحدا ) في رواية الكشميني « أبدأ ، بدل قوله « أحدا ، وجمع بين اللفظين في رواية عبد الرحمن بن خالد وكذا في رواية معمر . قوله ( ولا أتحدث ال نذري ) في رواية معمر « ولا أحدث في نذري ، وفي رواية الاوزاعي « فقالت والله لا آثم فيه ، أي في نذرهما أو في ابن الزبير وتكون في سببيه . قوله ( فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن عزمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زهرة ) أما المسور فهو ابن عزمة بن نوفل بن أمية بن زهرة بن كلاب ، وأما عبد الرحمن بن عبد يغوث بفتح التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو بعدما مثله وهو ابن وهيب بن عبد مناف ابن زهرة ، يجتمع مع المسور في عبد مناف بن زهرة ، وهيب وأمية أخوان ، ومات الأسود قبل الهجرة ولم يسلم ، ومات النبي ﷺ وعبد الرحمن صغير فذكر في الصحابة ، وله في البخاري غير هذا الموضع حديث عن أبي بن كعب سيأتي قريبا ، ووقع في رواية عروة المتقدمة « فاستشفع إليها رجل من قريش وبأخوال رسول الله ﷺ خاصة ، وقد بينت هناك معنى هذه الحثولة وصفة قرابة بني زهرة برسول الله ﷺ من قبل أبيه وأمه . قوله ( أنشدك الله لما ) بالتخفيف و « ما » زائدة ، ويجوز التشديد حكاية هياض ، بنى الا ، أي لا أطلب الا الإدخال عليها ، ونظيره بقوله تعالى ( لما جميع لدينا محضرون ) وقوله ( لما عليها حافظ ) فقد قرنا بالوجهين ، وفي رواية الكشميني « الا أدخلنا في ، زاد الاوزاعي فسألها أن يشتملا عليه بأرديتهما . قوله ( فانها ) في رواية الكشميني « فانه ، والهاء ضمير الشأن . قوله ( لا يحمل لها أن تنذر قطيعي ) لأنه كان ابن أختها وهي التي كانت تتولى تربيته غالبا . قوله ( فقالا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ) في رواية معمر « فقالا السلام على النبي ورحمة الله ، فيحتمل أن تكون السكاف في الاول مفتوحة . قوله ( أندخل ؟ قالت : نعم . قالوا : كلنا ؟ قالت : نعم ) في رواية الاوزاعي « قالوا : ومن معنا ؟ قالت : ومن معكم . قوله ( فاشتق عائشة وطلق يناشعها ويكي ) في رواية الاوزاعي « فسكى إليها وبكت إليه وقبلها ، وفي رواية الأخرى عند الاسماعيل « وناشعها ابن الزبير الله والرحم ، . قوله ( ويقولان إن النبي ﷺ قد نهى عما قد هلمت من الهجرة وانه لا يحمل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ) في رواية معمر « انه لا يحمل ، بحذف الواو وهو كالتفسير لما قبله ويؤيد ذلك ورود الحديث مرفوعا من طريق أخرى كحديث أنس وأبي أيوب اللذين بعده ، وهذا التدر هو المرفوع من الحديث ، وهو هنا من مسند المسور وعبد الرحمن بن الأسود وعائشة جميعا فانها أقرتها على ذلك ،

وقد غفل أصحاب الأطراف عن ذكره في مسند عبد الرحمن بن الأسود لكونه مرسلا ، ولكن ذكروا أنظاره فيلومهم من هذه الحيثية ، وله من عاتقة طريق أخرى تقدم بيانها وأنها من رواية حميد بن قيس عن عبيد بن عمير عنها ، وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أخرى عن عاتقة ، وجاء المتن من جماعة كثيرة من الصحابة يزيد بعضهم على بعض كما سيأتي به . ( تنبيه ) : ادعى المحب الطبري أن المجران المنهى عنه ترك السلام إذا التقيا ، ولم يقع ذلك من عاتقة في حق ابن الزبير ، ولا يخفى ما فيه ، فانها حلفت أن لا تكلمه والمخالف يحرص على أن لا يحدث ، وترك السلام داخل في ترك الكلام ، وقد ندمت على سلامها عليه فدل على أنها اعتقدت أنها حدثت ، ويؤيده ما كانت تعتقه في نذرهما ذلك . **قوله** ( قلنا أذكروا على عاتقة من التذكرة ) أى التذكير بما جاء في فضل صلة الرحم والعفو وكظم الغيظ . **قوله** ( وألشريح ) بجاه مهمة ثم الجيم أى الوقوع في المخرج وهو الضيق لما ورد في القطيعة من انتهى ، وفي رواية معمر د التثوير ، . **قوله** ( فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير ) في رواية الأوزاعي د فسكنته بعد ما خشي أن لا تكلمه ، وقبلت منه بعد أن كادت أن لا تقبل منه . . **قوله** ( واعتقت في نذرهما ذلك أربعين ربة ) في رواية الأوزاعي د ثم بعثت إلى العين بال فاتبعت لها ربة أربعين ربة فاعتقتها كفارة لنذرهما ، ووقع في رواية هروء المتقدمة د فأرسل إليها بعشر رقاب فاعتقتهم ، وظاهره أن عبد الله بن الزبير أرسل إليها بالعشرة أولا ، ولا ينافي رواية الباب أن تكون هي اشترت بعد ذلك تمام الأربعين فاعتقتهم ، وقد وقع في الرواية الماضية د ثم لم تزل حتى بلغت أربعين . . **قوله** ( وكانت تذكر نذرهما ) في رواية الأوزاعي د قال عوف بن الحارث ثم سمعتها بعد ذلك تذكر نذرهما ذلك ، ووقع في رواية هروء أنها قالت د وددت أني جعلت حين حلفت عملا فأعله فأفرغ منه . . وبينت هناك ما يحتمله كلامها هذا . الحديث الثاني والثالث حديث الزهري عن أنس وعن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ، وقد تقدم حديث أنس في باب التحاسد ، وأراد بإبرادها مما أنه عند الزهري على الوجهين ، لأنه أخرج من طريق مالك عن شيخه ، وأول حديث أبي أيوب عنه د لا يعمل لرجل ، كما علقه أولا وزاد فيه د بليقيان ، وفي رواية السكسكسي في د بليقيان ، زيادة فاء . **قوله** ( عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب ) هكذا اتفق أصحاب الزهري ، وعالفهم عقيل فقال د عن عطاء بن يزيد عن أبي ، وعالفهم كلهم شبيب بن حميد عن يونس عنه فقال د عن عبيد الله أو عبد الرحمن عن أبي بن كعب ، قال إبراهيم الحربي : أما شبيب فلم يضبط سنده ، وقد ضبطه ابن وهب عن يونس فساقه على الصواب أخرجه مسلم ، وأما عقيل فلم يلقه سقط عليه لفظ أيوب فصار عن أبي فتمسبه من قبل نفسه فقال ابن كعب فحرم في ذلك . **قوله** ( فرق ثلاث ) ظاهره إباحة ذلك في الثلاث ، وهو من الفرق ، لأن الأدمى في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك ، والثالب أنه يزول أو يقل في الثلاث . **قوله** ( فيعرض هذا ويعرض هذا ) وخيرهما الذي يبدأ بالسلام ( زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري د يسبق إلى الجنة ، ولا يذو داود بسند صحيح من حديث أبي هريرة د أن مرت به ثلاث فلاقيه فليسلم عليه ، فإن رد عليه فقد اشتركا في الأجر ، وإن لم يرد عليه فقد با . بالأمم ، وخرج المسلم من الهجرة ، ولاحد والمصنف في الأدب المفرد د وصححه ابن حبان من حديث هشام بن طاهر ، فانهما نا كثران عن الحق ماداما على صراهما ، وأولها فيثا يكون سبقه كفارة ، فذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره د فان ماتا على صراهما لم يدخل الجنة جميعا . . **قوله** ( وخيرهما الذي يبدأ

بالسلام) قال أكثر العلماء: نزول الهجرة بمجرد السلام وردّه، وقال حمد: لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولا. وقال أيضا: ترك الكلام إن كان يؤذيه لم ينقطع الهجرة بالسلام. وكذا قال ابن القاسم وقال عياض: إذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه عندنا ولو سلم عليه، يعني وهذا يؤيد قول ابن القاسم. قلت: ويمكن الفرق بأن الشهادة يتوق فيها، وترك المكالمة يشعر بأن في باطنه عليه شيئا فلا تقبل شهادته عليه، وأما زوال الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاث فليس بممتنع، واستدل للجمهور بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف وفيه: ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه، واستدل بقوله: أخاه، على أن الحكم يختص بالمؤمنين. وقال النووي: لا حجة في قوله: لا يحل لمسلم، لمن يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، لأن التقييد بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب الشرع وينتفع به. وأما التقييد بالأخوة فдал على أن المسلم أن يهرق الكافر من غير تقييد. واستدل بهذه الأحاديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم وامتنع من مكالمته والسلام عليه أثم بذلك، لأن نفي الحل يستلزم التحريم، ومرتكب الحرام آثم. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يجوز المهران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دنياه مضرة، فإن كان كذلك جلا، ورب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية. وقد استشكل على هذا ما صدر من عائشة في حق ابن الزبير قال ابن التيج: إنما ينعقد النذر إذا كان في طاعة كلفه على أن اعتق أو أن أصلي، وأما إذا كان في حرام أو مكروه أو مباح فلا نذر، وترك الكلام يفضي إلى التهاجر وهو حرام أو مكروه. وأجاب الطبري بأن المحرم إنما هو ترك السلام فقط، وأن الذي صدر من عائشة ليس فيه أنها امتنعت من السلام على ابن الزبير ولا من رد السلام عليه لما بدأها بالسلام، وأطال في تقرير ذلك وجعله نظير من كانا في بلدين لا يجتمعان ولا يكلم أحدهما الآخر وليس مع ذلك متهاجرين. قال: وكانت عائشة لا تأذن لأحد من الرجال أن يدخل عليها إلا بإذن، ومن دخل كان بينه وبينها حجاب إلا إن كان ذا محرم منها، ومع ذلك لا يدخل عليها حجابها إلا بإذنها، فكانت في تلك المدة منعت ابن الزبير من الدخول عليها، كذا قال، ولا يخفى ضعف المأخذ الذي سلكه من أوجه لأفائدة للاطالة بها، والصواب ما أجاب به غيره أن عائشة رأت أن ابن الزبير ارتكب بما قال أمرا عظيما وهو قوله لأحجرن عليها، فإن فيه تقييضا لقدرها ونسبة لها إلى ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمنهها من التصرف فيما رزقها الله تعالى، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها أم المؤمنين وخاتمة أئمة ولم يكن أحد عندها في منزله كما تقدم التصريح به في أوائل مناقب قريش، فكأنها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع عقوق، والشخص يستعظم عن يلود به مالا يستعظمه من الغريب. فرائت أن مجازاته على ذلك بترك مكالمته، كما نهى النبي ﷺ عن كلام كعب ابن مالك وصاحبيه عقوبة لهم لتخلفهم عن هزوة ثبوك بغيره عذر، ولم يمنع من كلام من تخلف عنها من المنافقين مؤاخفة لثلاثة لعظيم منزلتهم وازدراء بالمنافقين لحقارتهم، فعلى هذا يحمل ما صدر من عائشة. وقد ذكر الخطابي أن هجر الوالد وله الزوج زوجته ونحو ذلك لا يهتدق بالثلاث، واستدل بأنه ﷺ هجر نساء شهرا، وكذلك ما صدر من كثير من السلف في استجارتهم ترك مكالمته بعضهم بعضا مع هاجم بالنهي عن المهاجرة. ولا يخفى أن هنا مقامين أعلى وأدنى، فالأعلى اجتناب الإعراض جملة فيبذل السلام والكلام والمودة بكل طريق، والأدنى الاقتصار على السلام دون غيره، والوعيد الشديد إنما هو لمن يترك المقام الأدنى، وأما الأعلى فمن تركه

من الاجانب فلا يلحقه اللوم ، بخلاف الاقارب فانه يدخل فيه قطيعة الرحم ، وإلى هذا أشار ابن الزبير في قوله : فانه لا يحمل لها قطيعة ، أى ان كانت هجرى عقوبة على ذنبى فليسكن لذلك أمدا ، والا فتأيد ذلك يفضى إلى قطيعة الرحم ، وقد كانت عائشة عانت بذلك لمكثها نمارض عندها هذا والذعر الذى التزمته ، فلما وقع من اعتذار ابن الزبير واستشفاعه ما وقع رجح عندها ترك الإعراض عنه ، واحتاجت إلى التكفير عن نذرهما بالمتق الذى تقدم ذكره ، ثم كانت بعد ذلك بعرض عندها شك فى أن التكفير المذكور لا يكفيها فتظهر الاسف على ذلك إما ندما على ما صدر منها من أصل النذر المذكور وإما خوفا من عاقبة ترك الوفاء به ، والله أعلم

### ٦٣ - باب ما يجوز من الهجران لمن عصى

وقال كعب حين تخلف عن النبي ﷺ : ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا ، وذكر خمسين ليلة ٦٠٧٨ - حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه : من عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : إني لأعرف فضيكت ورضائك . قالت : قلت وكيف تعرف ذاك يا رسول الله ؟ قال : إنك إذا كنت راضية قلت بلى ورب محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت لا ورب إبراهيم . قالت قلت : أجل ، لا أهرب إلا اسمك ،

**قوله** (باب ما يجوز من الهجران لمن عصى) أراد بهذه الترجمة بيان الهجران الجائز ، لان عموم النهى مخصوص بمن لم يكن لهجره سبب مشروع ، فتبين هنا السبب المسموح للهجر وهو لمن صدرت منه معصية ، فيسوغ لمن اطاع عابها منه هجره عليها ليكشف عنها ، **قوله** (وقال كعب) أى ابن مالك الانصارى (حين تخلف عن النبي ﷺ : ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا . وذكر خمسين ليلة) وهذا طرف من الحديث الطويل ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر المغازى ، وذكر حديث عائشة : إني لأعرف فضيكت ورضائك ، وقد تقدم شرحه فى باب غيرة النساء ورجدمن فى كتاب النكاح ، قال الملب : غرض البخارى فى هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز ، وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك المكالمة كما فى قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المفاضية بين الأهل والايخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلا أو بترك بسط الوجه مع عدم هجر السلام والكلام . وقال الكرماني : لعلة أراد قياس هجران من يخالف الأمر الشرعى على هجران اسم من يخالف الأمر الطبعي . وقال الطبري : قصة كعب بن مالك أصل فى هجران أهل المعاصي ، وقد استشكل كون هجران الفاسق أو المبتدع مشروعا ولا يشرع هجران الكافر وهو أشد جرما منهما لكونهما من أهل التوحيد فى الجملة ، وأجاب ابن بطال بأن الله أحكما فيها مصالح العباد وهو أعلم بشأنها وعليم التسليم لأمره فيها ، فخرج إلى أنه يجب لا يعقل معناه . وأجاب غيره بأن الهجران على مرتبتين : الهجران بالقلب : والهجران باللسان . فهجران الكافر بالقلب وبترك التردد والتمسك بالناصر ، لاسيما إذا كان حربيا ، وإنما لم يشرع هجرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره ، بخلاف المعاصي المسلم فانه ينجر بذلك غالبا ، ويترك كل من الكافر والمعاصي فى مشروعية مكالمته بالاداء الى الطاعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإنما اشروع ترك المكالمة بالموادة ونحوها . قال

حياض : إنما اغتفرت مغاضبة عائشة النبي ﷺ مع ما في ذلك من المخرج - لأن الغضب على النبي ﷺ معصية كبيرة - لأن الحامل لها على ذلك الغيرة التي جبلت عليها النساء ، وهي لا تنشأ إلا عن فرط المحبة ، فلما كان الغضب لا يستلزم البغض اغتفرت ، لأن البغض هو الذي يفضي إلى الكفر أو المعصية ، وقد دل قولها ، لا أهرج إلا اسمك ، على أن قلبها مملوء بمحبته ﷺ . قوله ( أجل ) بوزن نعم ومعناه . وقال الاخفش : إلا أن نعم أحسن من أجل في جواب الاستفهام ، وأجل أحسن من نعم في التصديق . قلت : وهي في هذا الحديث على وفق ما قال

#### ٦٤ - باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشيا ؟

٦٠٧٩ - **عمر بن الخطاب** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ميمر . وقال الليث حدثني عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير « أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : لم أعقل أبوي إلا وعما يذنبان الدين ، ولم يمر عليهما يوم إلا يأتيانني رسول الله ﷺ طرفي النهار بكرة وعشيا . فينما نحن جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهيرة قال قائل : هذا رسول الله ﷺ ، في ساعة لم يكن يأتيانني فيها ، قال أبو بكر : ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر . قال : إني قد أذن لي بالخروج ،

**قوله** ( باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشيا ) قيل : العشي من الزوال إلى العتمة وقبل إلى الفجر فقال ابن فارس : العشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى العتمة ، والعشي من الزوال إلى الفجر ، **قوله** ( هشام ) هو ابن يوسف . **قوله** ( عن ميمر وقال الليث حدثني عقيل ) وفي بعض النسخ ح . وقال الليث وهذا التعليل سبق مطولا في « باب الهجرة إلى المدينة » ، موصولا عن يحيى بن بكير عن الليث . **قوله** ( قال ابن شهاب فأخبرني عروة ) كأن هذا سياق ميمر ، وكأنه كان عنده قبل قوله « لم أعقل أبوي » ، كلام آخر قطع هذا عليه . وقد وقع عند أحمد عن عبد الرزاق عن ميمر عن ابن شهاب « قال وأخبرني عروة ، كذا رأيته فيه بالواو ، وأما رواية عقيل فأنظر في « باب الهجرة إلى المدينة » ، عن ابن شهاب « أخبرني عروة عن عائشة قالت لم أعقل الخ وقد استشكل كون أبي بكر كان يحوج النبي ﷺ إلى أن يتكاف المحي . إليه وكان يمكنه هو أن يفعل ذلك ، وأجاب ابن التين بأنه لم يكن يحيى إلى أبي بكر لمجرد الزيارة بل لما يزايد عنده من علم الله ، ولم يرضح لي هذا الجواب ، ويحتمل أن يقال : أنه ليس في الخبر ما يمنع أن أبا بكر كان يحيى النبي ﷺ في الليل والنهار أكثر من مرتين ، ويحتمل أن يقال : كان سبب ذلك أنه ﷺ كان إذا جاء إلى بيت أبي بكر يأمن من أذى المشركين بخلاف ما لو جاء أبو بكر إليه . ويحتمل أن يكون منزل أبي بكر كان بين بيت النبي ﷺ وبين المسجد فكان يمر به والمقصود المسجد وكان يشهده كلما مر به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في « باب الهجرة إلى المدينة » ، وكان البخاري روى بالترجمة إلى توهين الحديث المشهور ، زرغبا تردد حسبا ، وقد ورد من طرق أكثرها غرائب لا يخلو واحد منها من مقال . وقد جمع طرقة أبو نعيم وغيره ، وجاء من حديث علي وأبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأبي برزة وعبد الله بن عمر وأنس وجابر وجبيب بن مسلمة ومعاوية بن حيدة ، وقد جمعها في جزء مفرد ، وأقوى طرقة ما أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ، والحافظ أبو محمد بن

السقاء في فوائده من طريق أبي عقيل يحيى بن حبيب بن اسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وأبو عقيل كوفي مشهور بكفنيته ، قال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي وهو صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وأغرب . قلت : واختلف عليه في رفعه ووقفه ، وقد رفعه أيضا يعقوب بن شيبة عن جعفر بن عون رويته في فوائده أبي محمد بن السقاء ، أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جده يعقوب ، واختلف فيه هل جعفر بن عون فرواه عبد بن حميد في تفسيره عنه عن أبي حبان السكابي عن عطاء عن عبيد بن عمير موقوفا في قصة له مع عائشة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الملك بن أبي سايجان عن عطاء قال : دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة فقالت : يا عبيد بن عمير ما يمنعك أن تزورنا ؟ قال : قول الأول ورغبا تردد جاب . فقال عبد الله بن عمر : دعونا من بطالتكم هذه وأخبرنا بأعجب شيء . رأيته من رسول الله ﷺ ، فذكرت الحديث في صلاته ﷺ ، وذكر أبو عبيد في الأمثال بأنه من أمثال العرب ، وكان هذا الكلام شائعا في المتقدمين ، فروي به في فوائده أبي محمد السقاء . قال أئندونا لحلال بن السقاء :

الله يعلم أنني لك أخلص الثقلين قلبا  
لكن لقول نبينا زوروا على الأيام غبا  
واقوله من زار غبا منكم يرداد جبا

قلت : وكان يمكنه أن يوجز فيقول : لكن لقول نبينا من زار غبا زاد حبا  
وقد أئندونا لأبي محمد بن هارون القرطبي راوي الموطأ :

أقل زيارة الأخوان تردد عندهم قربا  
فإن المصطفى قد قال لزار غبا تردد جبا

قلت : ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث الباب لأن عمومته يقبل التخصيص فيحمل على من ليست له خصوصية ومودة ثابتة فلا ينقص كثرة زيارته من منزلته . قال ابن بطال : الصديق الملائف لا يزيد كثرة الزيارة إلا محبة ، بخلاف غيره

## ٦٥ - باب الزيارة ، ومن زار قوما فطمع عندهم

وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده

٦٥٨٠ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الخزاز عن أنس بن سيرين عن أنس

ابن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ زار أهل بيت من الأنصار فطمع عندهم طعاما ، فلما أراد أن يخرج أمره بمكانه من البيت فنضح له على بساط ، فصلى عليه ودعاهم ،

قوله ( باب الزيارة ) أي مشروعتها ( ومن زار قوما فطمع عندهم ) أي من تمام الزيارة أن يقدم للزائر ما حضر ، قاله ابن بطال ، وهو ما ثبت المودة ويؤيد في المحبة . قلت : وقد ورد في ذلك حديث أخرجه الحاكم

وأبو يعلى من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال : دخل على جابر نضر من أصحاب النبي ﷺ فقدم إليهم خبزاً وخلاً فقال : كلوا ، فأتى سمعت رسول الله ﷺ يقول : نعم الأدام الخل . انه هلاك بالرجل أن يدخل إليه النضر من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يقدمه إليهم ، وهلاك بالقوم أن يحتقروا ما قدم إليهم . وورد في فضل الزيارة أحاديث : منها عند الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة رفته ، ومن عاده مرابطاً أو زار أماً له في الله ناداه مناد ما أتى وطاب مثلك وتبوات من الجنة منزلاً ، وله شاهد عند البزار من حديث أنس بسند جيد ، وعند مالك وصححه ابن حبان من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً : حقت محبتي للتزاورين في الحديث وأخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عتيان بن مالك ، وعند الطبراني عن حديث صفوان بن عسال رفته ، ومن زار أخاه المؤمن عاصي في الرحمة حتى يرجع ، . قوله ( وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده ) هو طرف من حديث لآبي جعيفة تقدم مستوفى مشروحاً في كتاب الصيام . قوله ( عبيد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي . قوله ( زار أهل بيت من الأنصار ) هم أهل عتيان بن مالك كما مضى في الصلاة من وجه آخر عن أنس بن سيرين بأهم من هذا السياق وأوله : قال رجل من الأنصار للنبي ﷺ اني لا أستطيع الصلاة معك ، وصنع طعاماً ، الحديث ، وأورده في صلاة الضحى ، وقصة عتيان وطلبه من النبي ﷺ أن يصلي في بيته قد تقدمت في الصلاة أيضاً مطولة ، وفيها أنه ﷺ بعد أن صلى في بيته فأخر حتى أكل عندهم ، وفيه قصة مالك بن الدخشم ، ووقع له ﷺ نحو القصة التي في هذا الباب في بيت أبي طلحة كما سيأتي في باب كنية الصبي ، من طريق أبي التياح عن أنس ، فإن فيه ذكر البساط ونفضه ، لكن ليس فيه ذكر الطعام ، نعم في رواية لمحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعت ، وفيه ذكر نضح الحصى والصلاة بهم أسكن ليس في أوله القصة التي في رواية أنس ابن سيرين عن أنس أن الرجل قال : لا أستطيع الصلاة معك ، فإن هذا القدر يختص بقصة عتيان ، فتعين الحل عليه ، وهم من رجح أنه بيت أبي طلحة . وفي الحديث استحباب الزيارة ودعاء الزائر لمن زاره وطعم عنده

### ٦٦ - باب من تجمل لفوفود

٦٠٨١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** عبد الصمد قال **حدثني** أبي قال **حدثني** يحيى بن أبي إسحاق قال : قال لي سالم بن عبد الله : ما الاستبرق ؟ قلت : ما غلظ من الذهباج وخشن منه . قال : سمعتُ عبد الله يقول : رأى عمرُ على رجل خُفَّةً من استبرق ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اشتر هذه فلبسها يوفد الناس إذا قدموا عليك . فقال : إنما يلبسُ الحرير من لآخلاق له . ففُضِي في ذلك ما مضى . ثم إنَّ للنبي ﷺ بعثَ إليه بحقة ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : بعثتُ إلى بهذه ، وقد قلتُ في مثلها ما قلت . قال : إنما بعثتُ إليك لتصيبَ بها دالا . فكان ابنُ عمرَ يكرهُ العلمَ في الثوب لهذا الحديث »

**قوله** ( باب من تجمل لفوفود ) أي حسن هيئته بالملبوس ونحوه لمن يقدم عليه ، والوفود جمع وفد وهو من يقدم على من له أمر أو سلطان زائراً أو مسترفداً ، والمراد هنا من قول عمر د لا وفود ، من كل من يرد على النبي ﷺ من براسام قباثلهم يبايعون لهم على الإسلام ويتعدون أمور الدين حتى يعلمهم ، وإنما أورد الترجمة بصورة



الاستفهام لأن النبي ﷺ أنكر على عمر ، فإظهار أنه إنما أنكر لبس الحرير بقربة فوله ، إنما بلبس هذه ، ولم ينكر أصل التجميل ، لكنه محتمل مع ذلك ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة حلة عطار ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب اللباس . وعبد الصمد في سنده هو ابن عبد الوارث . وفوله « وعثن » بفتح الحاء . وعثم الشين المعجمة للأكثر ، وابدعهم بالمهملة ، وشاهد الترجمة منه قول عمر « تجميل بها لفوفود » وأقره النبي ﷺ على ذلك . وقد اهتزها الداودي فقال : كان ينبغي أن يقول التجميل لفوفود لأنه لا يقال فعل كذا إلا لمن صدر منه الفعل ، وليس في الحديث أنه ﷺ فعل ذلك ، وجوابه أن معنى الترجمة من فعل ذلك متمسكا بما دل عليه الحديث المذكور ، وفوله في آخر الحديث « وكلن ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث » قال الخطابي : مذهب ابن عمر في هذا مذهب الورع ، وكان ابن عباس يقول في روايته « إلا علنا في ثوب » وذلك لأن مقدار العلم لا يقع عليه اسم اللبس ، قال : ولو أن رجلا حلف لا بلبس غزل فلانة فأخذ ثوبا فلسج فيه من غزلها ومن غزل غيرها وكان الذي من غزلها لو انفرد لم يبلغ إذا لسج أنه يحصل منه شيء مما يقع على مثله اسم اللبس لم يحدث ، كذا قال ، وقد تقدم في كتاب اللباس من رواية أبي عثمان عن عمر في النهي عن لبس الحرير « إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » ، وتقدم شرح ذلك مستوفى هناك

٦٧ - باب الإخاء والخلف . وقال أبو جحيفة « آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء »

وقال عبد الرحمن بن عوف « لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع »

٦٠٨٢ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن محمد بن أنس قال « لما قدم علينا عبد الرحمن ، فآخى النبي ﷺ

بينه وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ : أولم ولو بشاة »

٦٠٨٣ - حديث محمد بن صباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا عاصم قال « قلت لأنس بن مالك :

أبأنك أن النبي ﷺ قال : لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري »

قوله (باب الإخاء والخلف) بكسر المهملة وسكون اللام وبفتح المهملة وكسر اللام هو المعاهدة ، وقد تقدم بيانها

في أوائل الهجرة . قوله ( آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) هو طرف من الحديث الذي أشرت إليه في

الباب الذي قبله ، وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » أنه ﷺ آخى بين الصحابة ، وأخرج أحمد والبخاري في

« الأدب المفرد » بسند صحيح عن أنس قال « آخى النبي ﷺ بين ابن مسعود والزبير » ، والاحاديث في ذلك كثيرة

شبهة ، وذكر غير واحد أنه آخى ﷺ بين أصحابه مرتين مرة بين المهاجرين فقط ومرة بين المهاجرين والأنصار .

قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ أولم

ولو بشاة ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في فضائل الأنصار ، وقدمت شيئا يتعلق به في أبواب الوصية . قوله

( حدثنا إسماعيل بن زكريا ) لمحمد بن الصباح فيه شيخ آخر ، فإن مسلما أخرجه عنه عن حفص بن غياث عن عاصم .

قوله ( عاصم ) هو ابن سلمان الأحول . قوله ( قلت لأنس بن مالك أبأنك أن رسول الله ﷺ قال : لا حلف في الإسلام

فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري ) ووقع في رواية أبي دارود من رواية سفيان بن عيينة

عن عاصم قال : سمعت أنس بن مالك يقول حلف ، فذكره بلفظ المهاجرين بدل قريش ، فقيل له أليس قال لاحلف في الاسلام ؟ قال : قد حلف فذكر مثله وزاد مرتين أو ثلاثا ، وأخرجه مسلم بنحوه مختصرا ، وعرف من رواية الباب تسمية السائل عن ذلك ، وذكره المصنف في الاعتصام مختصرا غالبا عن السؤال وزاد في آخره : وقت شهرا يدعو على أحياء من بني سلم ، وحديث القنوت من طريق عاصم مضى في الوتر وغيره . وأما الحديث المستول عنه فهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال : لا حلف في الاسلام ، وإيما حلف كان في الجاهلية لم يردده الاسلام الا شدة . وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإلفه (١) وأخرج البخاري في « الادب المفرد » عن عبد الله بن أبي أوفى نحوه باختصار ، وأخرج أيضا أحمد وأبو يعلى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا : شهدت مع عموقي حلف المطيعين ، فما أحب أن أنكثه ، وحلف المطيعين كان قبل المبعث بمدة ، ذكره ابن اسحق وغيره ، وكان جمع من قريش اجتمعوا فتعاهدوا على أن ينصروا المظلوم وينصفوا بين الناس ونحو ذلك من خلال الخير ، واستمر ذلك بعد المبعث ، ويستفاد من حديث عبد الرحمن بن عوف أنهم استمروا على ذلك في الاسلام ، وإلى ذلك الاشارة في حديث جبير بن مطعم . وتضمن جواب انس انكار صدر الحديث لأن فيه نفي الحلف وفيما قاله هو اثباته ، ويمكن الجمع بان المنفي ما كانوا يعتبرونه في الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظالما ومن أخذ الثأر من القبيلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك ، والمثبت ما عدا ذلك من نصر المظلوم والقيام في أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالصداقة والمودة وحفظ العهد ، وقد تقدم حديث ابن عباس في نسخ التوارث بين المتعاقدين . وذكر الداودي أنهم كانوا يورثون الحليف السدس دائما فنسخ ذلك . وقال ابن عيينة : حمل العلماء قول أنس وحاله على المؤاخاة . قلت : لكن سياق عاصم عنه يقتضي أنه أراد المحالفة حقيقة ، وإلا لما كان الجواب مطابقا ، وترجمة البخاري ظاهرة في المغايرة بينهما وتقدم في الهجرة الى المدينة . باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ، وذكر الحديثين المذكورين هنا أولا ولم يذكر حديث الحلف ، وتقدم ما يتعلق بالمؤاخاة المذكورة هناك . قال النووي : المنفي حلف التوارث وما يمنع منه الشرع ، وأما التحالف على طاعة الله وأمر المظلوم والمؤاخاة في الله تعالى فهو أمر مرغوب فيه

### ٦٨ - باب التبسم والضحك

وقالت فاطمة عليها السلام : أسرّ إلى ﷺ فضحك ، . وقال ابن عباس : إن الله هو أضحك وأبكي ٦٠٨٤ - حَرْشُ جَبَّانُ بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا مَمْرُ بن الزُّهْرِي عن هُرَوة عن عائشة رضي الله عنها أن رِفاعَةَ القرظِيَّ طَلَّقَ امرأته فَبَتَّ طَلَّاقَهَا ، فَنَزَّوجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ الزُّبَيْرِ ، فَمَاتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَتْ عِنْدَ رِفاعَةَ فُطْلَقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، فَنَزَّوجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مِمَّنْ يُرْسِلُ اللَّهَ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْمَدْبَةِ - لِهَذِهِ أَخَذَتْهَا مِنْ جِلْبَاهَا - قَالَ وَأَبُو بَكْرٍ

جالسٌ عندَ النبي ﷺ وابنُ سُمَيدَ بنِ العاصي جالسٌ ببابِ الحجرة ليؤذَنَ له ، فطَفِقَ خالَهُ يُنادي أبا بكر ، يا أبا بكر ألا زَجَرُ هَذِهِ عَمانِجَهُرُ به عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وما يَزِيدُ رسولُ اللَّهِ ﷺ على التَّبَسُّمِ ، ثم قال : لَدَيْكَ تَريدُ أن تَرجيَ إلى رِقاةٍ ؟ لا ، حتى تَدرِي عَسلَتَهُ وَيَذوقَ عَسلَتِكَ »

٦٠٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الْمُهَيْدِ بْنِ عَدٍ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْأَلْنَهُ وَبَسْتَكُنَّ عَالِيَةً أَصَوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ ، فَأَقْرَنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَدَخَلَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَضْحَكُ ، فَقَالَ : أَضْحَكَكَ اللَّهُ سَيِّدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي . فَقَالَ : عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّائِي حَكَنَ عِنْدِي ، لِمَا سَمِعَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ . فَقَالَ : أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهْبَنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ : يَا عَدُوَاتِ أَنْفُسِهِنَّ ، أَتَهَيَّنَنِي وَلَمْ تَهْبَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قُلْنَ : إِنَّكَ أَفْظُ وَأَغْلَطُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَتَيْتُكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا بَيْتًا إِلَّا سَلَكَ بَيْتًا غَيْرَ بَيْتِكَ »

٦٠٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَمْرٍو عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالطَّائِفِ قَالَ : إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا نَبْرَحُ أَوْ نَفْتَحُهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَاعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ . قَالَ فَعَدُّوا وَقَاتَلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا ، وَكَثُرَ فِيهِمُ الْجِرَاحَاتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ فَسَكَنُوا فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » قَالَ الْمُجَاهِدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِالْخَبَرِ كُلِّهِ

٦٠٨٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ . قَالَ : أَعَتَيْتَ رَقَبَةً ، قَالَ : أَيْسَ لِي . قَالَ فَصَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ : لَا أُسْتَطِيعُ . قَالَ : فَأَطْعِمِ سَتِينَ مِسْكِينًا ، قَالَ : لَا أَجِدُ . فَأَتَى بَرَقِي فِيهِ تَمْرٌ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ : الْعَرَقُ الْمَسْكُوتُ - فَقَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ ؟ تَصَدَّقْ بِهَا . قَالَ : عَلَى أَقْرَبَ مِنِّي ؟ وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْمِ أَهْلِي بَيْتٍ أَقْرَبُ مِنَّا . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، قَالَ : قَاتِمٌ إِذَا »

٦٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « كُنْتُ أَسْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ تَجْرَانِي خَلِيطُ الْحَاشِمَةِ ، فَأَدْرَكَهُ أَهْرَابِي »

فَجَبَدَ رَدَائِهِ جَبْدَةً شَدِيدَةً ، قَالَ أَنَسٌ فَنَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَانِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُرَتْ فِيهَا حَاشِيَةُ الرَّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبْدَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ . فَأَذْنَتْ لِيهِ فَضَحَكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِمِطَافٍ .

٦٠٨٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ : قَالَ مَا حَبَّبَنِي النَّبِيُّ ﷺ

بِذَلِكَ ، وَلَا رَأَى إِلَّا نَبَسَمَ فِي وَجْهِهِ .

٦٠٩٠ - « وَقَدْ شَكُوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَلِيلِ ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ

هَادِيًا مَمْدُونًا . »

٦٠٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِي مِنْ الْخَفِّ ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مَخْلٌ إِذَا اخْطَلَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ . فَضَحَكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ : أُنَحْتَمُ الْمَرْأَةَ ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : نَعَمْ ، شَبَّهَ الْوَلَدَ ؟

٦٠٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا مَرْوُانُ أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ

سَلْيَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَجْمَعًا قَطُّ ضَاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ .

٦٠٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو قَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ . وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا زَيْدُ

ابْنُ زُرَّيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ : قَحَطَ الْمَطَرُ ، فَاسْتَقَرَّ رَبُّكَ . فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَمَا رَأَى مِنْ سَحَابٍ ، فَاسْتَقَى ، فَخَشَا لِلْسَحَابِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ مَطَرُوا حَتَّى سَالَتْ مَتَابِعُ الْمَدِينَةِ ، فَزَالَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا يُقْلَعُ . ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ - أَوْ غَيْرُهُ - وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ : غَرَفْنَا ، قَادِمَ رَبِّكَ بِحَبْسِهَا عَلَيْنَا ، فَضَحَكَ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - فَجَمَلَ لِلْسَحَابِ يَقْصِدُ عَنْ الْمَدِينَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، يُمِطُّ مَا حَوْلَ الْيَمِينِ ، وَلَا يُمِطُّ فِيهَا شَيْءٌ ، يَرِيهِمُ اللَّهُ كِرَامَةً نَبِيٍّ ﷺ وَإِجَابَةً دَعْوَتِهِ .

**قوله** ( باب التَّبَسُّمِ وَالضَّحْكُ ) قَالَ أَهْلُ الْفَنَاءِ : التَّبَسُّمُ مَبَادِيءُ الضَّحْكِ ، وَالضَّحْكُ انْبِطَاطُ الْوَجْهِ حَتَّى تَظْهَرَ الْأَسْنَانُ مِنَ السَّرُورِ ، فَإِنْ كَانَ بِصَوْتٍ وَكَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ مِنْ بَعْدِ فُحْوِ الْقَهْقَرَةِ وَالْأَفْوِ الضَّحْكُ ، وَإِنْ كَانَ بِلا صَوْتٍ فَهُوَ التَّبَسُّمُ ، وَتُسَمَّى الْأَسْنَانُ فِي مَقْدَمِ الْفَمِ الضَّوَاهِكُ وَهِيَ الثَّنَابُ وَالْإِنْيَابُ وَمَا يَلِيهَا وَتُسَمَّى النَّوَاجِذُ . **قوله**

(وقالت فاطمة أميرة النبي ﷺ فضحك) هو طرف من حديث أمانته عن فاطمة عليها السلام من إنجائه وشرحه في الوفاة النبوية . قوله (وقال ابن عباس : ان الله هو الضحك وأبكى) أى خلق في الانسان الضحك والبكاء ، وهذا طرف من حديث لابن عباس تقدم في الجناز ، وأشار فيه ابن عباس - بجواز البكاء بغير نياحة - الى قوله تعالى في سورة النجم ( وأنه هو الضحك وأبكى ) ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث تقدم أكثرها وفي جميعها ذكر التيسر أو الضحك ، وأسبابها مختلفة لكن أكثرها للتعجب ، وبعضها للاعجاب ، وبعضها لللاطفة : الأول حديث عائشة في قصة امرأة رقيقة ، والغرض منه قولها فيه « وما يزيد رسول الله ﷺ على التيسر » وقد مر شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وقوله فيه « وابن سعيد بن العاصي جالس » وقع في رواية الاصيلي عن الجرجاني « وسعيد بن العاصي » والصواب الاول وهو خالد وقد وقع مسمى في معنى . الثاني حديث سعد « استأذن عمر » تقدم شرحه مستوفى في مناقب عمر ، والغرض منه قوله « والنبي ﷺ يضحك » فقال : أضحك الله منك ، ويستفاد منه ما يقال فكبير اذا ضحك ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس كما جزم به المزى ، وقال أبو علي الجبلي : لعنه ابن أبي أويس . قلت : وقد تقدم في فضائل الانصار حديث قال فيه البخاري « حدثنا اسماعيل بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد ، واسماعيل هذا هو ابن أبي أويس جزمنا ، وهو يؤيد ما جزم به المزى . الحديث الثالث حديث عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس وهو الشاهر عن عبد الله بن عمر ، كذا الأكثر بضم العين ، والعموي وحده هنا « عمرو » بفتحها والصواب الاول ، وقد تقدم بيانه في غزوة الطائف مع شرح الحديث ، والغرض منه هنا قوله « فضحك رسول الله ﷺ » . وقوله فيه « لا نبرح أو نقتحها » قال ابن التين : ضبطناه بالرفع والصواب النصب ، لأن « أو » اذا كانت بمعنى « حتى » أو « الى أن » أصبحت « هي هنا كذلك . قوله ( قال الحميدى حدثنا سفيان بالخبر كله ) تقدم بيان من وصله في غزوة الطائف ، ووقع في رواية الكشميهني « حدثنا سفيان كله بالخبر » والمعنى أنه ذكر بصريح الاختبار في جميع السند لا بالعنعنة . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وابراهيم هو ابن سعد . قوله ( حدثنا ابن شهاب ) هذا إنما سمعه ابراهيم بن سعد من الزهري ، وقد سبق في الحديث الثاني أنه روى عنه بواسطة صالح بن كبسان بينهما . وقصة الجماصع في رمضان تقدم شرحها في كتاب الصيام ، وقوله فيه « قال ابراهيم ، هو ابن سعد وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله « والعرق المسكتل » فيه بيان لما أدرجه غيره لجعل تفسيد العرق من نفس الحديث ، والغرض منه قوله « فضحك حتى بدت نواجذه » والنواجذ جمع ناجذة بالنون والجيم والمصجمة هي الاضراس ، ولا تكاد تظهر الا عند المبالغة في الضحك ، ولا مناقاة بينه وبين حديث عائشة ثامن أحاديث الباب « ما رأيت النبي ﷺ مستجمعا قط ضاحكا حتى أرى منه هوانه » لأن المثبت مقدم على النافي قاله ابن بطلال ، وأقوى منه أن الذي نفته غير الذي أثبت أبو هريرة ، ويحتمل أن يريد بالنواجذ الانياب مجازا أو تساعها وبالايناب مرة (١) فقد تقدم في الصيام في هذا الحديث بلفظ « حتى بدت أنيابه » والذي يظهر من مجموع الاحاديث أنه ﷺ كان في معظم أحواله لا يريد على التيسر ، وربما زاد على ذلك فضحك ، والمكروه من ذلك إنما هو الإكثار منه أو الانزطاط فيه لانه يذهب الوقار ، قال ابن بطلال : والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله ما واطب عليه من ذلك ،

(١) لعل هنا سقطت كلمة « فغير بالنواجذ مرة وبالايناب مرة الخ »

فقد روى البخاري في «الأدب المفرد» وابن ماجه من وجهين عن أبي هريرة رفعه «لا نكثر الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب». الحديث الخامس حديث أنس، قوله (مالك) قال الدارقطني لم أر هذا الحديث عند أحد من رواة الموطأ إلا عند يحيى بن بكير ومنع بن عيسى، ورواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك لكن خارج الموطأ، وزاد ابن عبد البر أنه رواه في الموطأ أيضا مصعب بن هبدا الله الزبيري وسليمان بن صرد. قلت: ولم يخرج البخاري إلا من رواية مالك، وأخرجه مسلم أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية همام ومن رواية عكرمة بن عمار كلهم عن إسحق بن أبي طلحة، وسأفه على لفظ مالك وبين بعض أفظ غيره. قوله (كنت أمثو) في رواية الأوزاعي «أدخل المسجد». قوله (وعليه برد) في رواية الأوزاعي «رداه». قوله (نجراني) بفتح النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز واليمن، وتقدم في أواخر المفازي. قوله (غليظ الحاشية) في رواية الأوزاعي «المنفة» بفتح المهملة وكسر النون بعدها قاء وهي ظرف الثوب بما يلي طرته. قوله (فأدركه أعرابي) زاد همام «من أهل البادية» وفي رواية الأوزاعي «لجاء أعرابي من خلفه». قوله (لجند) بفتح الجيم والموحدة بعدها ذال معجمة، وفي رواية الأوزاعي «لجذب»، وفي معنى جند. قوله (جندة شديدة) في رواية عكرمة «حتى رجع النبي ﷺ في نحر الأعرابي». قوله (قال أنس فنظرت إلى صفحة عاتق) في رواية مسلم «عنق»، وكذا عند جميع الرواة عن مالك، وكذا في رواية الأوزاعي. قوله (أثرت فيها) في رواية الكشميني «بها»، وكذا لمسلم من رواية مالك، وفي رواية همام «حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في عنقه»، وزاد أن ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي ﷺ إلى حجرته، ويجمع بأنه أقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلمه أو مسك بثوبه لما دخل، فلما كاد يدخل الحجره خشى أن يفوته لجنده. قوله (مر لي) في رواية الأوزاعي «أعطنا». قوله (فضحك) في رواية الأوزاعي «قتسم ثم قال مرواله»، وفي رواية همام «وأمر له بشي». وفي هذا الحديث بيان حله ﷺ وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز على جهلاء من يريد تألفه على الإسلام، وليتأسي به الولاة بعده في خلقه الخليل من الصفح والاعضاء والدفع بالتي هي أحسن. الحديث السادس حديث جرير وهو ابن هبدا الله البجلي، وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير، وابن إدريس هو عبد الله، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، والجريح كوفيون، والغرض منه قوله «ولا رأيتني إلا تبسم» وتقدم في المناقب بلفظ «إلا ضحك»، ومما متقاربان، والتبسم أوائل الضحك كما تقدم، وبقية شرحه هناك. الحديث السابع حديث أم سلمة في سؤال أم سلم «هل على المرأة من غسل» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، والغرض منه قوله «فضحكت أم سلمة» لوقوع ذلك بمحضرة النبي ﷺ ولم ينكرها بها ضحكها وإنما أنكر عليها إنكارها احتلام المرأة. الحديث الثامن، قوله (عمرو) هو ابن الحارث المصري «وأبو الزهر هو سالم». قوله (مستجما قط ضاحكا) في رواية الكشميني «مستجما ضحكا»، أي مبالغا في الضحك لم يترك منه شيئا، يقال استجمع السيل: اجتمع من كل موضع، واستجمعت المرأة أمورها: اجتمع له ما يحبه، فعمل هذا قوله «ضاحكا منصوب على التمييز وإن كان مشتقا مثل الله دره فارسا أي ما رأيته مستجما من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكا تاما مقبلا بكلية على الضحك، والهوات بفتح اللام والماء جمع لحاة وهي اللحية التي بأعلى الحنجرة من أقصى الفم، وهذا القدر المذكور طرف من حديث تقدم بتأمله وشرحه في تفسير سورة الاحقاف. الحديث التاسع حديث أنس في قصة الذي طلب الاستقاء ثم

الاستصحاب ، والغرض منه ضعفه عليه السلام عند قول القائل « غرقنا » ، وأورد من وجهين عن قتادة ، وسأله هنا على لفظ سعيد بن أبي عروبة ، وسأله في الدهوات على لفظ أبي عوانة ، ومحمد بن محبوب شيخه هو أبو عبد الله البنانى البصرى ، وهو غير محمد بن الحسن الذى لقيه محبوب ، وروى من راحهما كشيخنا ابن الملقن فانه جزم بذلك وزعم أن البخارى روى عنه هنا وروى عن رجل عنه ، وليس كذلك بل هما اثنان أحدهما فى عداد شيخ الآخر ، وشيخ البخارى اسمه محمد واسم أبيه محبوب والآخر اسمه محمد واسم أبيه الحسن ومحبوب لقب محمد لا لقب الحسن ، وقد أخرج له البخارى فى كتاب الاحكام حديثا واحدا قال فيه « حدثنا محبوب بن الحسن ، وسبب الوم أنه وقع فى بعض الاسانيد ، حدثنا محمد بن الحسن محبوب ، فظنوا أنه لقب الحسن وليس كذلك »

## ٦٩ - باب قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾

وما ينهى عن الكذب

٦٠٩٤ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جبر بن منصور عن أبي وائل « عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقا . وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يُكتب عند الله كذابا . »

٦٠٩٥ - **حدثنا** ابن سلام **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سهل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان . »

٦٠٩٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جبر بن منصور **حدثنا** أبو رجاء عن « سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : رأيت رجلين أتاني قال الذى رأى أنه يمشى شدة كذابه ، يكذب بالكذبة ثم حمل عنه حتى تبلغ الآفاق ، فيصنع به إلى يوم القيامة »

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ وما ينهى عن الكذب ) قال الواهب أصل الصدق والكذب فى القول ما ضا كان أو مستقبلا وهذا كان أو غيره ، ولا يكونان بال قصد الاول إلا فى الخبر ، وقد يكونان فى غيره كالاستفهام والطلب ، والصدق مطابقة القول الضمير والخبر عنه ، فان انخرم شرط لم يكن صدقا ، بل إما أن يكون كذبا أو مترددا بينهما على اعتبارين ، كقول المنافق : محمد رسول الله فانه يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ، ويصح أن يقال كذب لمخالفة قوله الضمير . والصدق من كثر منه الصدق ، وقد يستعمل الصدق والكذب فى كل ما يحق فى الاعتقاد ويحصل نحو صدق ظنى ، وفى الفعل نحو صدق فى القتال ، ومنه ( قد صدقت الرويا ) أى ما خصا . وقال ابن التين : اختلف فى قوله ( مع الصادقين ) ف قيل معناه مثلهم

، قيل منهم . قلت : وأظن المصنف لم يحذركم الآية الى قصة كعب بن مالك وما آذاه صدقه في الحديث الى الخير الذي ذكره في الآية . أن وقع له ما وقع من ترك المسلمين كلامه تلك المدة حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت ثم من الله عليه بقبول توبته ، وقال في قصته : ما أنعم الله علي من نعمة بعد اذ هداني للإسلام أعظم في نفسي من صدق أن لا أكون كذبت فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، وقال الفزالي : الكذب من قبائح الذنوب ، وليس حراما لعينه بل لما فيه من الضرر ، ولذلك يؤذن فيه حيث يتعين طريقا الى المصلحة . وتعمق بأنه يلزم أن يكون الكذب - اذا لم يهأ عنه ضرر - مباحا ، وليس كذلك ، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسا للدادة فلا يباح منه الا ما يترتب عليه مصلحة ، فقد أخرج البيهقي في د الشعب ، بسند صحيح عن أبي بكر الصديق قال : الكذب يمانع الإيمان ، وأخرجه عنه مرفوعا وقال : الصحيح موقوف ، وأخرج البراء من حديث سعد بن أبي وقاص رفعه قال : يطبع المؤمن على كل شيء ، الا الحياة والكذب ، وسنده قوي ، وذكر الدارقطني في د العلل ، أن الأشبه أنه موقوف ، وشاهد المرفوع من مرسل صفوان بن سليم في الموطأ قال ابن التين : ظاهره يعارض حديث ابن مسعود ، واجمع بينهما حل حديث صفوان على المؤمن الكامل . قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأما جرير المذكور في ثالث أحاديث الباب فهو ابن حازم . قوله ( إن الصدق يهدي ) بفتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب ، هكذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أبي وائل ، ووقع في أوله من رواية الأعمش عن أبي وائل عند مسلم وأبي داود والترمذي ، عليكم بالصدق فإن الصدق ، وفيه دواياكم والكذب فإن الكذب الخ ، . قوله ( الى البر ) بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ، ويطلق على العمل الخالص الدائم . قوله ( وان البر يهدي الى الجنة ) قال ابن بطال : مصداقه في كتاب الله تعالى ( ان البرار لفي نعيم ) . قوله ( وان الرجل ليصدق ) زاد في رواية الأعمش : ويتحرى الصدق ، وكذا زادما في الشق الثاني . قوله ( حتى يكون صديقا ) في رواية الأعمش : حتى يكتب عند الله صديقا ، قال ابن بطال : المراد أنه يتكرر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة في الصدق . قوله ( ان الكذب يهدي الى الفجور ) قال الراغب : أصل الفجر الشق ، فالفجور شق ستر الديانة ، ويطلق على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر . قوله ( ان الرجل ليكذب حتى يكتب ) في رواية الكشميني ، يكون ، وهو وزن الاول ، والمراد بالكتابة الحكم عليه بذلك واظهاره للمنكوفين من الملأ الاعلى والقاء ذلك في قلوب أهل الأرض ، وقد ذكره مالك بلاغا عن ابن مسعود وزاد فيه زيادة مفيدة ولفظه : لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب فينكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين ، قال النووي قال العلماء : في هذا الحديث حث على تحري الصدق وهو قصده والاعتناء به ، وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه ، فانه اذا تساهل فيه كثر منه فيعرف به . قلت : والتقييد بالتحري وقع في رواية أبي الاحوص عن منصور بن المعتمر عند مسلم ولفظه : وان العبد ليتحرى الصدق ، وكذا قال في الكذب ، وعنده أيضا في رواية الأعمش عن شقيق وهو أبو وائل وأوله عنده : عليكم بالصدق ، وفيه : وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق ، وقال فيه : وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب ، فذكره ، وفي هذه الزيادة اشارة الى أن من توى الكذب بالقصد الصحيح الى الصدق صار له الصدق بجهة حتى يستحق الوصف به ، وكذلك عكسه ، وليس المراد أن الحد الذي انتم فيهما يختص بمن يقصد اليهما



فقط ، وإن كان الصادق في الأصل مدحوا والكاذب مذموما . ثم قال النووي : وأعلم أن الموجود في نسخ البخاري وسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث إلا ما ذكرناه قاله القاضي عياض ، وكذا نقله الحميدي ، ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم في حديث ابن مثنى وابن بشير زيادة وهي « أن شر الروايا وروايا الكذب ، لأن الكذب لا ينسج منه جدولا هزل ، ولا يعد الرجل صبيه ثم يخلفه ، فذكر أبو مسعود أن مسلما روى هذه الزيادة في كتابه ، وذكرها أيضا أبو بكر البرقاني في هذا الحديث ، قال الحميدي : وليست عندنا في كتاب مسلم ، والروايا جمع ووية بالشديد وهو ما يتروى فيه الانسان قبل قوله أو فعله . وقيل هو جمع رواية أي للكذب والهاء للمبالغة . قلت : لم أر شيئا من هذا في « الاطراف لابن مسعود » ولا في « الجمع بين الصحيحين للحميدي » فلعلهما ذكراه في غير هذين الكتابين . ثم ذكر حديث أبي هريرة « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، والحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان ، وطرفا من حديث سمرة في المنام الطويل المقدم ذكره وشرحه في باب الجنائز ، وفيه « الذي رأيت يشق شدة الكذاب ، قال ابن بطلان : إذا كرر الرجل الكذب حتى استحق اسم المبالغة يوصف بالكذب لم يكن من صفات كذا المؤمنين بل من صفات المنافقين ، يعني فلهمذا عقب البخاري حديث ابن مسعود بحديث أبي هريرة . قلت : وحديث أبي هريرة المذكور هنا في صفة المنافق يشمل الكذب في القول والفعل ، والقصد الاول في حديثه والثاني في امارته والثالث في وعده ، قال : وأخير في حديث سمرة يعقوبة للكذاب بأنه يشق شدة ذلك في موضع المعصية وهو فله الذي كذب به . قلت : ومناسبتة للحديث الاول أن عقوبة الكذاب أطلقت في الحديث الاول بالنار فكان في حديث سمرة بيانا . قوله في حديث سمرة ( قال الذي رأيت يشق شدة فالكذاب ) هكذا وقع بالفاء واستشكل بأن الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهما عاما ، وأجاب ابن مالك بأنه نزل المعين المهم منزلة العام إشارة الى اشتراك من يتصف بذلك في العقاب المذكور ، والله أعلم

#### ٧٠ - باب الهذلي الصالح

٦٠٩٧ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة أحدكم الأعشى سمعت حذيفة قال سمعت حذيفة يقول : إن أشبه الناس ذلا وسمتا وهذا برسول الله ﷺ لابن أم عبد ، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه ، لا تدري ما يصنع في أهله إذا خلا

٦٠٩٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن مخارق قال سمعت طارقا قال قال هذيل الله إن أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهذلي هذيل محمد ﷺ ،

[ الحديث ٦٠٩٨ - طرفه في : ٧٧٧٧ ]

قوله ( باب الهذلي الصالح ) بفتح الهاء وسكون الدال هو الطريقة الصالحة ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في « الادب المفرد » من وجهين من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رفته « الهذلي الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة » وفي الطريق الأخرى « جزء من سبعين جزءا من النبوة » وأخرجه أبو داود وأحمد باللفظ الاول وسنده حسن ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر

عن ابن عباس بلفظ خمسة وأربعين ، وسناني الاشارة الى طريق الجمع بين هذه الروايات في التعبير في شرح حديث الرواية الصالحة ، قال التوربشتي : الاقتصاد حل ضربين : أحدهما ما كان متوسطا بين محمود ومذموم كالتوسط بين الجور والعدل ، وهذا المراد بقوله تعالى ﴿ ومنهم مقتصد ﴾ ، وهذا محمود ومذموم بالنسبة ، والثاني متوسط بين طرفي الافراط والتفريط كالجود فانه متوسط بين الاسراف والبخل ، وكالشجاعة فاتها متوسط بين التهور والحيث ، وهذا هو المراد في الحديث . قوله ( حدثني إسحق بن ابراهيم ) هو ابن راهوية ونص البخاري لفظه ، ولكنه حذف من آخره قول أبي أسامة وهو ثابت في مسند إسحق فقال في آخر الحديث « فأقر به أبو أسامة وقال نعم ، وشعيتي هو أبو وائل . » قوله ( دلا ) بفتح الميملة وتشديد اللام هو حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما ، ويطلق أيضا على الطريق . قوله ( سمنا ) بفتح الميملة وسكون الميم هو حسن المنظر في أمر الدين ، ويطلق أيضا على الفصد في الأمر وعلى الطريق والجهة . قوله ( وهديا ) قال أبو عبيد : الهدى والدل متقاربان ، يقال في السكينة والوقار وفي الأهلية والمنظر والشمال قال : والسمت يكون في حسن الهيئة والمنظر من جهة الخير والدين لامن جهة الجبال والزينة ، ويطلق على الطريق ، وكلاهما جيد بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الاسلام . قوله ( لابن أم عبد ) بفتح اللام وهي تأكيد بعد التأكيد بأن المكسورة التي في أول الحديث وابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود ، ووقع في رواية محمد بن عبيد عن الأعشى عند الاسماعيلي بلفظ « عبد الله بن مسعود » وفي الحديث فضيلة لابن مسعود جليلة لشهادة حذيفة له بأنه أشد الناس شبها برسول الله ﷺ في هذه الحصال ، وفيه توق حذيفة حيث قال « من حين يخرج الى أن يرجع » فانه اقتصر في الشهادة له بذلك على ما يمكنه معاهدته ، وانما قال « لا أدري ما يصنع في أهله » لانه جوز أن يكون إذا خلا يكون في انبساطه لأهله بريد أو ينقص عن هيئة رسول الله ﷺ في أهله ، ولم يرد بذلك اثبات نقص في حق عبد الله رضي الله عنه . وقد أخرج أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا ينظرون الى سمته وهدية ودله فيتكلمون به ، فكان الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق زيد بن وهب سمعت ابن مسعود قال : اعلوا أن حسن الهدى في آخر الزمان خير من بعض العمل ، وسنده صحيح ، ومثله لا يقال من قبل الراعي ، فكان ابن مسعود لأجل هذا كان يحرص على حسن الهدى ، وقد استشكل الداودي الشارح بقول حذيفة في ابن مسعود قول مالك « كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله ﷺ » وأشبه الناس بمرايته عبد الله ، وبعبد الله ابنه سالم ، قال الداودي : وقول حذيفة يقدم على قول مالك ، ويمكن الجمع باختلاف متعلق الشبه بحمل شبه ابن مسعود بالسمت وما ذكر معه ، وقول مالك بالقوة في الدين ونحوها ، ويحتمل أن تكون مقالة حذيفة وقعت بعد موت عمر ، ويؤيد قول مالك ما أخرج البخاري في « كتاب رفع اليدين » عن جابر قال « لم يكن أحد منهم ألزم لطريق النبي ﷺ من عمر » وفي السنن ومستدرک الحاكم عن عائشة قالت « ما رأيت أحدا كان أشبه سمنا وهديا ودلا برسول الله ﷺ من قاطمة عليها السلام . قلت : ويجمع بالحل في هذا على النساء ، وأخرج أحمد عن عمر « من مره أن ينظر الى هدى رسول الله ﷺ فليتنظر الى هدى عمرو بن الأسود » . قلت : ويجمع بالحل على من بعد الصحابة ، وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير « حج عمرو بن الأسود فرآه ابن عمر يصلي فقال : ما رأيت أشبه صلاة

ولا هديا ولا خشوعا ولا ألبسة برسول الله ﷺ من هذا الرجل ، انتهى . وعمره المذكور (١) .  
 (عن غارق) هو ابن عبد الله ويقال ابن خليفة الأحمسي وطارق هو ابن شهاب الأحمسي . قوله ( قال قال عبد الله ) في رواية الإسماعيلي كان عبد الله يقول ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وجوزم ابن بطال بان عبد الله هذا هو ابن عمر فوم في ذلك . قوله ( ان أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ) هو يفتح الهاء كما في الترجمة وروى بعضها ضد الضلال ، زاد أبو خليفة عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه في آخره : وشر الأمور محدثاتها ( وان ما نوعدون لآت وما أنتم بمعجزين ) أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، وسيأتي في كتاب الاعتصام من وجه آخر عن ابن مسعود وفيه هذه الزيادة بلفظها وسأذكر شرحها هناك ان شاء الله تعالى . هكذا رأيت هذا الحديث في جميع الطرق موقوفا ، وقد ورد بعضه مرفوعا من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود أخرجه أصحاب السنن ، وجاء أكثره مرفوعا من حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه وغيرهم من طريق جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بالفاظ مختلفة ، منها لأحمد عن يحيى القطان عن جعفر به ، وان رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشميد : ان أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ، قال يحيى ولا أهله الا قال ، وشر الأمور محدثاتها ، الحديث ، وفي لفظ لمسلم من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد في أثناء حديث قال فيه « ويقول : أما بعد ان خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، الحديث

## ٧١ - باب الصبر في الأذى . وقول الله تعالى ( إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب )

٦٠٩٩ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني الأحمسي عن سعيد بن جبيرة عن أبي عبد الرحمن القسبي « عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ليس أحد - أو ليس شيء - أصبر على أذى سيمه من الله ، إنهم كيدعون له ولدا ، وإنه ليما فيهم ويرزقهم »  
 [ الحديث ٦٠٩٩ - طريقه في : ٢٣٧٨ ]

٦١٠٠ - **حديث** عمر بن حفصه حدثنا أبي حدثنا الأحمسي قال سمعتُ تكفيقا يقول قال عبد الله :

قسم النبي ﷺ نفسه - كعص ما كان يقدم - فقال رجل من الانصار : والله إنها أقسى ما أريد بها وجه الله . قلت : أما لأقولن فني ﷺ . فأتيتُه - وهو في أصحابه - فسأرتُه ، فشق ذلك على النبي ﷺ وتغير وجهه وغضب ، حتى وددتُ أني لم أكن أخبرته . ثم قال : قد أوفى موسى بأكثر من ذلك فصبر ، راجع ٢٤٥٠

قوله ( باب الصبر في الأذى ) أي حبس النفس عن المجازاة على الأذى قولاً أو فعلاً ، وقد يطلق على الحلم (وقول الله تعالى : إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) . قال بعض أهل العلم : الصبر على الأذى جهاد النفس ، وقد جعل الله الأنافة على التألم بما يفعل بها ويقال فيها ، ولهذا شق على النبي ﷺ فنبههم له الى الجور في التهمة ،

لكنه حلم عن القائل فصر لما علم من جزيل ثواب الصابرين وأن الله تعالى يأجره بغير حساب ، والصابر أعظم أجرا من المنفق لأن حسنة مضاعفة الى سبعمئة ، والحسنة في الاصل بعشر أمثالها الا من شاء الله أن يزيد ، وقد تقدم في أوائل الإيمان حديث ابن مسعود ، الصبر نصف الإيمان ، وقد ورد في فضل الصبر على الأذى حديث ليس على شرط البخاري ، وهو ما أخرجه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر رفعه ، المؤمن الذي يحاطل الناس ويصبر على أذى خير من الذي لا يحاطل الناس ولا يصبر على أذى ، وأخرجه الترمذي من حديث صحاب لم يسم . قوله حديث أبي موسى ( ليس أحد أر ليس شيء ) هو شك من الراوي ، وقد أخرجه النسا عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد بسند البخاري وقال فيه واحد ، بغير شك . قوله ( صبر على أذى ) هو بمعنى الحلم ، أو أطلق الصبر لأنه بمعنى الحبس والمراد به حبس العقوبة على مستحقها عاجلا وهذا هو الحلم . قوله ( حل أذى سمعه من الله ) قد بينه في بقية الحديث ، وهو أنهم يشركون به ويرزقهم ، وسأني شرحه مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . قوله ( قال عبد الله ) هو ابن مسعود ووقع في رواية سفيان عن الأعمش الماضية في باب من أخبر صاحبه بما يعلم ، بلفظ « عن ابن مسعود » . قوله ( قسم النبي ﷺ قسما ) في رواية شعبة عن الأعمش أنها قصة غنائم حنين ، وفي رواية منصور عن أبي رائل لما كان يوم حنين آثار النبي ﷺ ناسا في القسمة أصلى الأفرع بن حابس مائة من الأبل وأعطى عيينة بن حصن مائة من الأبل وأعطى ناسا من أشراف العرب ، وقد تقدم أيضا ذلك في غزوة حنين . قوله ( فقال رجل من الأنصار ) تقدمت تسميته في غزوة حنين والرد هل من زعم أنه حر قوس بن زهير . قوله ( وانه إنما لقسمه ما أريد بها وجه الله ) قد تقدم في غزوة حنين من وجه آخر بلفظ « ما أراد » هل البناء لفاعل وفي رواية منصور « ما عدل فيها » وهو بضم أرله على البناء المجهول . قوله ( قلت أما لأقولن ) قال ابن التين : هي بتخفيف الميم ووقع في رواية « أما » بتشديد ما وليس بين . قلت : وقع للكشميني « أم » بغير ألف وهو يؤيد التخفيف ، ويوجه التشديد على أن في السلام حذفا تقديره أما اذ قلت ذلك لأقولن . قوله ( فشق ذلك عليه وتغير وجهه ) قد تقدم قبل أكثر من عشرة أبواب بلفظ « فتمروجه » وهو بالعين المبهمة ويجوز بالمعجمة . قوله ( حتى وددت أني لم أكن ) في رواية أن يفتح وتخفيف . قوله ( ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا نصير ) في رواية شعبة عن الأعمش « رحم الله موسى قد أودى » فذكره وزاد في رواية منصور « فقال فن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله ، رحم الله موسى » الحديث . وفي هذا الحديث جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم بما لا يليق بهم ليحذروا القائل ، وفيه بيان ما يباح من الغيبة والنهي لان صورتها موجودة في ضيق ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي ﷺ ، وذلك أن قصد ابن مسعود كان نصيح النبي ﷺ وإعلامه بمن يظن فيه من يظن الاسلام ويبطل النفاق ليحذر منه ، وهذا جائز كما يجوز التحمس على الكفار أيؤمن من كيدهم ، وقد ارتسك الرجل المذكور بما قال إنما عظيما فلم يكن له حرمة . رقيه أن أهل الفضل قد يغضبهم ما يقال فيهم بما ليس فيهم ، ومع ذلك فيلتقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي ﷺ اقتداء بموسى عليه السلام ، وأشار بقوله « قد أودى موسى » الى قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى ) قد حكى في صفة إذا ما له ثلاث قصص : إحداها قولهم هو آذر ، وقد تقدم ضبط ذلك وشرحه في قصة موسى من أحاديث الانبياء . ثانيا في قصة موت هارون ، وقد اوضحته أيضا في قصة موسى . ثالثا في قصته مع قارون حيث أمر النبي أن تزعم أن موسى

راودها حتى كان ذلك سبب هلاك قلوب ، وقد تقدم ذلك في قصة قارون في آخر أخبار موسى من الحديث الانبياء

## ٧٢ - باب من لم يواجه الناس بالعتاب

٦١٠١ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش **حدثنا** مسلم عن مسروق قال : قالت عائشة : صنع النبي ﷺ شيئاً فرخص فيه ، فتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فخطب فحمد الله ثم قال : ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه ، فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية .  
[ الحديث ٦٦٠١ - طريقه في : ٧٣٠١ ]

٦١٠٢ - **حدثنا** عبدان **أخبرنا** عبد الله **أخبرنا** شعبة عن قتادة سمعت عبد الله - هو ابن أبي عتبة - مولى أنس - عن أبي سعيد الخدري قال كان النبي ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها ، فإذا رأى شيئاً يكرهه عرفناه في وجهه .

**قوله** باب من لم يواجه الناس بالعتاب ( أى حياء منهم . **قوله** ( مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى ، وروى من زعم أنه ابن عمران البطين ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش فقال : عن أبي الضحى ، ومن طريق حفص بن غياث التي أخرجه البخاري من طريقه فقال لمحو جرير ، ومن طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كذلك ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم ، **قوله** ( صنع النبي ﷺ شيئاً فرخص فيه ) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش : وخص النبي ﷺ في أمر . **قوله** ( فتنزه عنه قوم ) في رواية مسلم من طريق جرير عن الأعمش : فبلغ ذلك ناساً من أصحابه فكأنهم كرهوه وتنزهوا . **قوله** ( فخطب ) في رواية أبي معاوية : فبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب حتى بان الغضب في وجهه . **قوله** ( ما بال أقوام ) في رواية جرير : ما بال رجال ، قال ابن بطل : هذا لا ينافي الترجمة ، لأن المراد بها المواجهة مع التبعين كأن يقول ما بالك يا فلان تفعل كذا ، وما بال فلان يفعل كذا . فأما مع الإبهام فلم تحصل المواجهة وإن كانت صورتها موجودة وهي مخاطبة من فعل ذلك ، لكنه لما كان من جملة المخاطبين ولم يميز عنهم صار كأنه لم يخاطب . **قوله** ( يتنزهون عن الشيء أصنعه ) في رواية جرير : بانهم حتى أمر ترخصت فيه فكروه وتنزهوا عنه ، وفي رواية أبي معاوية : يرغبون عما رخص الله فيه . **قوله** ( فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية ) جمع بين القوة العلية والقوة العملية ، أى أنهم توهموا أن يرغبهم عما أفعل لهم عند الله ، وليس كذلك إذ هو أعلمهم بالقرية وأولاهم بالعمل بها . وقد تقدم معنى هذا الحديث في كتاب الإيمان في رواية هشام بن عروة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون ، الحديث ، وفيه : فيغضب ثم يقول إن أنفكم وأصلكم بالله أنا . وقد أوضحت شرحه هناك وذكرت فيه أن الحديث من أفراد هشام عن أبيه عروة عن عائشة ، وطريق مسروق هذه متابعة جيدة لأصل هذا الحديث ، قال ابن بطل : كان النبي ﷺ رفيقاً بأمته فلذلك خفف عنهم العتاب ، لأنهم فعلوا ما يجوز لهم من الأخذ بالعدة ، ولو كان ذلك حراماً لأمرهم بالرجوع إلى فعله . قلت : أما المعاناة فقد حصلت

منه لهم بلا ريب ، وإنما لم يميز الذي صدر منه ذلك سترًا عليه ، لحصل منه الرفق من هذه الحثية لإبرك  
الكتاب أصلاً . وأما استدلاله بكون ما فعلوه غير حرام فواضح من جهة أنه لم يلزمهم بفعل ما فعله هو . وفي  
الحديث الحديث على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وذم التعمق والتزهد عن المباح ، وحسن العشرة عند الموعظة ،  
والإنكار والتلطف في ذلك ، ولم أعرف أعيان القوم المشار إليهم في هذا الحديث ، ولا الشيء الذي ترخص فيه  
النبي ﷺ ، ثم وجدت ما يمكن أن يعرف به ذلك وهو ما أخرجه مسلم في كتاب الصيام من وجه آخر عن  
خاتمة أن رجلاً قال : يا رسول الله إنني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل وأصوم ، فقال رسول الله ﷺ :  
وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : يا رسول الله إنك لست مثلاً ، قد غفر الله لك ما تقدم من  
ذنوبك وما تأخر ، فنضب رسول الله ﷺ وقال : اني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعليكم بما أوتي ، وبحو هذا  
في حديث أنس المذكور في كتاب النكاح ، أن ثلاثة وعط سألوا عن صل رسول الله ﷺ في السر ، الحديث وفيه  
قولهم : وأين نحن من النبي ﷺ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وفيه قوله لهم : والله إنني  
لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء . وثالث أحاديث الباب حديث  
أبي سعيد يأتي في باب الحياة ، بعد أربعة أبواب ، وقد تقدم شرحه أيضاً في باب صفة النبي ﷺ . قال ابن  
بطال : يستفاد منه الحكم بالدليل ، لأنهم جزموا بأنهم كانوا يعرفون ما يكرهه بتغير وجهه ، ونظيره أنهم كانوا  
يعرفون أنه يقرأ في الصلاة باضطراب لحيته كما تقدم في موضعه

### ٧٣ - باب . من أكفر أخاهُ بغير تأويل فهو كما قال

٦١٠٣ - **حدثنا** محمد وأحمد بن سعيد قال حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن  
أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا قال الرجل لأخيه يا كافر  
فقد باء به أحدهما » . وقال عكرمة بن عمار عن يحيى بن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ  
٦١٠٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أبما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما »

٦١٠٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي فلابة « عن ثابت بن الضحاك  
عن النبي ﷺ قال : من حلف بغير غير الإسلام كاذباً فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم  
ولئن المؤمن كفته . ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كفته »

**قوله** ( باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ) كذا قيد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من  
قائله . واستدل لذلك في الباب الذي يليه . **قوله** ( حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قال حدثنا عثمان بن عمر ) أما محمد  
فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما أحمد بن سعيد فهو ابن سعيد بن ضمر أبو جعفر الدارمي ، جزم بذلك أبو نصر  
الكلاباذي . **قوله** ( عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ) كذا في رواية الجميع بالمتن . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في

رواية عكرمة بن عمار الملقبة انه «سمع أبا هريرة ، . قوله ( إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ) تقدم شرحه في « باب ما ينهى عنه من السباب واللعن » . قوله ( وقال عكرمة بن عمار عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن عبد الله بن يزيد ) هو المدني مولى الأسود بن سفيان ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث المعلق وحديث آخر موصول معنى في التفسير . قوله ( عن النبي ﷺ ) يعنى بهذا الحديث ، وقد وصله الحارث بن أبي أسامة في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريقه عن النضر بن محمد الباقى عن عكرمة بن عمار به ، وقد أخرج مسلم في « كتاب الإيمان » من طريق النضر بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة حديثنا غير هذا ليس فيه بين يحيى وأبي سلة واسطة ، وأخرج الإسماعيلي حديث الباب من رواية أبي حذيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال : إنه موقوف لم يذكر النبي ﷺ فيه . انتهى . وقد رفعة النضر بن محمد عن عكرمة كما ترى ، ودل صنيع البخارى على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبي سلة في هذه الرواية المعلقة لم تقدم في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله بن يزيد عنده ، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلة بواسطة ثم سمعه من أبي سلة ، وإما أن يكون لم يعتمد بزيادة عكرمة بن عمار اضعف حفظه عنده . وقد استدرك الدارقطني عليه إخراجه لرواية علي بن المبارك ، وقال : يحيى بن أبي كثير مدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلا ، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخارى لأنه لم تحذف عليه العلة بل عرفها وأشار إلى أنها لا تقدم ، وكأن ذلك لان أصل الحديث معروف ومشتهر مشهور مروى من عدة طرق ، فيستغاد منه أن مراتب العلل متفاوتة ، وإن ما ظاهره التقدم منها إذا انجبر زال عنه التقدم ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في المدني ، وحديث ثابت بن الضحاك كذلك ، وتقديم شرحهما في الباب المشار اليه . قال ابن بطال : كنت أسأل المهلب كثيرا عن هذا الحديث لصعوبته فيجبني بأجوبة مختلفة والمعنى واحد قال : قوله « فهو كافر » يعنى فهو كاذب لا كافر ، إلا أنه لما تعدد الكذب الذى حلف عليه والتزم الملة التى حلف بها قال عليه السلام « فهو كافر » من التزام تلك الملة ان صح قصده بكذبه إلى التزامها في تلك الحالة ، لا في وقت ثان إذا كان ذلك على سبيل الخديعة المدحوف له . قلت : وحاصله أنه لا يصير بذلك كافرا وإنما يكون كالكافر في حال حلفه بذلك خاصة ، وسيأتى أن غيره حمل الحديث على الوجه والتفليط ، وأن ظاهره غير مراد ، وفيه غير ذلك من التأويلات

٧٤ - باب من لم ير كفارا من قال ذلك متأولا أو جاهلا . وقال عمر الحارثي بن أبي بلتعة

انه نافق ، فقال النبي ﷺ « وما يُدريك لعل الله قد أطلع إلى أهل بدر فقال : قد غفرت لكم »

٦١٠٦ - حديث محمد بن عباد « أخبرنا يزيد أخبرنا سليم حدثنا عمرو بن دينار حدثنا جابر بن عبد

الله « أن «مُعاذ بن جبل رضى الله عنه كان يصلّى مع النبي ﷺ ثم يأتى قومه فيصلى بهم الصلاة ، فقرأ بهم البقرة ، قال فعبّوز رجل فصلّى صلاة خفيفة ، فبلغ ذلك مُعاذا فقال : إنه منافق ، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا قوم نعمل بأيدينا ونَتَقى بنواضِحنا ، وإن مُعاذا صلى بنا البارقة فقرأ البقرة فعبّوزت ، فزعم أنى منافق . فقال النبي ﷺ : يا معاذ أمتان أنت ؟ ثلاثا . اقرأ والشمس وضحاها ،

وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ،

٦١٠٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق ،

٦١٠٨ - **حدثنا** ثعلبة بن جهم عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وهو يحلف بأبيه ، فناداه رسول الله ﷺ : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفا فليحلف بالله ، وإلا فليصمت ،

**قوله** ( باب من لم ير كفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا ) أي بالحكم أو بحال القول فيه . **قوله** ( وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة إنه نافر ، كذا للاكثر بلفظ الفعل الماضي ، وفي رواية الكشميني : منافق ، بامم الفاعل . وهذا طرف من حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في تفسير سورة الممتحنة . ثم ذكر حديث جابر في قصة معاذ بن جبل حيث طول في صلاة الصبح فدارفه الرجل ففصل وحده ، فقال معاذ إنه منافق ، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الجماعة ، وعبد بن عباد شيخ البخاري فيه أبوه بفتح العين المهمة وتخفيف الموحدة . وقوله : فتجوز رجل ، بالجيم والواو للجميع ، وحكى ابن التين أنه روى بالحاء المهمة أي انحاز فصل وحده . **قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه ، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحمصي ، وهو من شيوخ البخاري قد حدث عنه كثيرا بلا واسطة . وتقدم الحديث في نفسه سورة النجم مع شرحه ، ووجه دخوله في هذا الباب واضح ، قال ابن بطال عن المهلب : أمره ﷺ للحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خفية أن يستديم حاله على ما قال فيخشى عليه من حبوط عمله فما نطق به من كلمة الكفر بعد الإيمان ، قال : ومثله قوله : لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ، فنفى عنه الإيمان في حالة الزنا خاصة انتهى . وقال في موضع آخر ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير الله ، وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل لحلف بذلك أن يبادر إلى ما يكفر عنه ما وقع فيه . وحاصله أنه أرشد من نلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل أن لو قال ذلك قاصدا إلى معنى ما قال ، وقد قدمت توجيه هذا في شرح الحديث المذكور ، ومناسبة الأمر بالصدقة لمن قال أقامرك من حيث إنه أراد إخراج المال في الباطل ، فأمر بإخراجه في الحق . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه ، وفيه النهي عن ذلك ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الإيمان والنذور ، وقصد بذكره هنا الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه : من حلف بغير الله فقد أشرك ، لكن لما كان حلف عمر بذلك قبل أن يسمع النهي كان معذورا فيما صنع ، فلذلك انصرف على نية ولم يؤاخذه بذلك لأنه تناول أن حق أبيه عليه يقتضي أنه يستحق أن يحلف به ، فبين النبي ﷺ أن الله لا يحب لعبده أن يحلف بغيره ، وانه أعلم

٧٥ - **باب** ما يجوز من التنصير والشدّة لأمر الله تعالى



وقال الله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم)

٦١٠٩ - **حديث** بسرة بن صفوان حدثنا إبراهيم بن الزهري عن القاسم «عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على رسول الله ﷺ وفي البيت قرآن فيه صور، فلقن وجهه، ثم تناول الشتر فنهكه. وقالت قال النبي ﷺ: من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور»

٦١١٠ - **حديث** مسدد بن حماد عن إسماعيل بن أبي خالد حدثنا قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: أني رجل الذي ﷺ فقال: إني لأخبر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا، قال فما رأيت رسول الله ﷺ قط أشد غضباً في موعظة منه يومئذ. قال فقال: يا أيها الناس إن منكم مفترين، فأبكم ما صلي بالناس فليجوز، فإن فيهم للريضة والكهه وذا الحاجة»

٦١١١ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: بينا الذي ﷺ يصلي رأى في قبلة المسجد نخامة فحكها بيده، ففضيظ ثم قال: إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله حيال وجهه، فلا يفتضح حيال وجهه في الصلاة»

٦١١٢ - **حديث** محمد بن عبد الله بن جعفر أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى للبشر «عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن القطعة، فقال: حرمتها سنة ثم أحرّف وكامها وغيّصها ثم استنفق بها، فإن جاء ربها فأدّها إليه. قال: يا رسول الله، فضاة للتم؟ قال: خذها فاعلمها لك أو لأخيك أو للذئب. قال: يا رسول الله، فضاة الإبل؟ قال فنصب رسول الله ﷺ حتى أحرّت وجنتاه - أو أحرّ وجهه - ثم قال: مالك ولما؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلقاها ربها»

٦١١٣ - وقال المسكين حدثنا عبد الله بن سعيد ح. وحدثني محمد بن زياد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن سعيد قال حدثني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد «عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: احتج رسول الله ﷺ بحجرة مصففة - أو حصيرة - فخرج رسول الله ﷺ يصلي إليها، فتبع إليه رجال وجعلوا يصلون بصلاته. ثم جاءوا إليه فحضروا، وأبطأ رسول الله ﷺ عنهم فلم يخرج إليهم، فرموا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم، فغضب فقال لهم رسول الله ﷺ: ما زال بكم صنيصكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم، فليكن بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة»

**قوله** (باب ما يجرى من الغضب والشدّة لأمر الله تعالى، وقال الله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين واغلب

عليهم) كأنه يشير إلى أن الحديث الوارد في أنه ﷺ كان يصبر على الأذى إنما هو فيما كان من حق نفسه، وأما إذا كان لله تعالى فإنه يمثل فيه أمر الله من العدة. وذكر فيه خمسة أحاديث تقدمت كلها وفي كل منها ذكر غضب النبي ﷺ في أسباب مختلفة مرجعها إلى أن ذلك كله كان في أمر الله، وأظهر الغضب فيها ليكون أوكد في الزجر عنها. الحديث الأول حديث عائشة في القرام، وقد تقدم شرحه في اللباس، وبصرة شيخه بفتح الياء المثناة من تحت والمهمل. الثاني حديث ابن مسعود في قصة تطويل الإمام في صلاة الغداة، وتقدم شرحه في صلاة الجماعة. الثالث حديث ابن عمر في النخامة في القبلة، وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب الصلاة، وقوله: حيا لوجهه، بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة أي تلقاه. الرابع حديث زيد بن خالد في القطة، وتقدم شرحه هناك. الخامس حديث زيد بن ثابت: احتج رسول الله ﷺ حجيرة، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة، وحجيرة تصغير حجيرة بالراء، وقد تقدم فيه رواية بالزاي، ويقال بفتح أوله وكسر ثانيه، والخصفة بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ثم قاء: ما يتخذ من خوص القمل أو النخل، وقوله فيه: وقال المكي: هو ابن إبراهيم البلخي أحد مشايخه، وقد وصله أحمد والدارمي في مسندهما عن المكي بن إبراهيم بن تهمام، وعبد بن زياد شيخه في الطريق الثانية هو الوبادي ماله في البخاري سوى هذا الحديث، قال السكلا باذى: أخرج له شبه المقرون، وكذا قال ابن عدي: روى له استفهادا، وكانت وفاته قبل البخاري بقليل، مات في حدود الخمسين ويقال سنة اثنتين وخمسين ذكر ذلك الدمياطي في حواشيه، ومحمد بن جعفر هو غندر وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند، وسياق الحديث في هذا الباب على لفظ محمد بن جعفر. والغرض منه قوله: «خرج عليهم مغضبا، والظاهر أن غضبه لكونهم اجتمعوا بغير أمره فلم يركبتوا بالإنارة منه لكونه لم يخرج عليهم بل بالنوا لخصبوا بابه وتبعوه، أو غضب لكونه تأخر اشفاقا عليهم لثلاث فرض عليهم وهم يظنون غير ذلك، وأبعد من قال: «صلى في مسجده بغير أمره» وقوله في آخره: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، دال على أن المراد بالصلاة أي في قوله في الحديث الآخر: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا»، صلاة النافلة، وحكى ابن آئين عن قوم أنه يستحب أن يجلس في بيته من فريضة، وزيفه بحديث الباب، والله أعلم

٧٦ - باب الحذر من الغضب، لقول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَمِلُونَ كِبَارَ الْأَنْمِ وَالْفَوَاحِشَ، وَإِذَا مَغْضَيْبُوا مَ يَغْفِرُونَ﴾ وقوله عز وجل ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالسَّكَاطِينَ النَّيِّظَ وَالْمَعَانِينَ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾

٦١١٤ - حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حماد بن عيسى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ليس للشديد بالسرعة، إنما للشديد الذي يملك نفسه عند الغضب.

٦١١٥ - حديث عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن عدي بن ثابت: «حدثنا سليمان بن صرد قال: استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسب صاحبه منفضاً قد أحمر وجهه، قال النبي ﷺ: إني لأعلم كلمة لو قالها قد عذب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فقالوا

لرجل : ألا نسمع ما يقولُ النبي ﷺ ؟ قال : إني لستُ بمجنون ،

٦١١٦ - حدثني يحيى بن يوسف أخبرنا أبو بكر - هو ابن عياش - عن أبي حصين عن أبي صالح  
« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال للنبي ﷺ أوصني . قال : لا تنضب . فردّد مرارا ،  
قال : لا تنضب »

**قوله** ( باب الحذر من الغضب لقوله تعالى ( والذين يمتنبون كباثر الائم والفواحش وإذا ما غضبوا هم  
يففرون ) وقوله عز وجل ( الذين ينفقون في الدراء والضراء والمكاطمين الغبط ) الآية ) كذا لآبي ذر ، وساق  
في رواية كريمة الى قوله ( المحسنين ) وكأنه أشار بالآية الثانية الى ما ورد في بعض طرق الحديث الاول في الباب  
فمنذ أنس أن النبي ﷺ مر يقوم يصطرون فقال : ما هذا ؟ قالوا : فلان ما يصارع أحدا الا صرعه ، قال :  
أفلا أدلكم على من هو أشد منه ؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه ، رواه الزار  
بسند حسن ، وليس في الآيتين دلالة على التحذير من الغضب الا أنه لما ضم من يكظم غيظه الى من يمتنّب الفواحش  
كان في ذلك إشارة الى المقصود . **قوله** ( ليس الشديد بالصرعة ) بضم الصاد المهملة وفتح الراء : الذي يصرع الناس  
كثيرا بقوته ، والغاء الباء في الصفة ، والصرعة يسكون الراء بالعكس وهو من يصرعه غيره كثيرا ، وكل ما جاء  
بهذا الوزن بالضم وبالسكون فهو كذلك كمزة ولمزة وحفظ وخدعة وضحكة ، ووقع بيان ذلك في حديث ابن  
مسعود عند مسلم وأوله « ماتمدون الصرعة فيكم ؟ قالوا : الذي لا يصرعه الرجال » قال ابن التين : ضبطناه بفتح  
الراء . وقرأ بعضهم يسكونها ، وليس بشيء لانه عكس المطلوب ، قال : وضبط أيضا في بعض الكتب بفتح  
الصاد وليس بشيء . **قوله** ( انما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ) في رواية أحمد من حديث رجل لم يسمه  
شهد رسول الله ﷺ يقول : الصرعة كل الصرعة - كررها ثلاثا - الذي يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه فيصرع  
غضبه . الحديث الثاني حديث سليمان بن صرد ، تقدم شرحه في باب السباب واللعن . الحديث الثالث ، **قوله**  
( حدثني يحيى بن يوسف ) هو الذي بكسر الراء وتشديد الميم ، لم أر له في البخاري رواية الا عن أبي بكر بن  
هياش ، وأبو حصين بفتح أوله . **قوله** ( عن أبي صالح عن أبي هريرة ) عاتقه الأعمش فقال « عن أبي صالح عن  
أبي سعيد » أخرجه مسدد في مسنده عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، وهو على شرط البخاري أيضا لولا  
هعنة الأعمش . **قوله** ( ان رجلا ) هو جازية بالجيم بن قدامة أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني من حديثه معها  
ومفسرا ، ويحتمل أن يفسر بغيره ، ففي الطبراني من حديث سفيان بن عبد الله الثقي « قلت يا رسول الله قل لي  
قولا أنتفع به وأقل ، قال : لا تنضب ، ولك الجنة » وفيه عن أبي الدرداء : « قلت : يا رسول الله دلني على عمل  
يدخلني الجنة ، قال : لا تنضب » وفي حديث ابن عمر عند أبي يعلى « قلت يا رسول الله قل لي قولا وأقل لعل  
أعفه » . **قوله** ( أوصني ) في حديث أبي الدرداء « دلني على عمل يدخلني الجنة » وفي حديث ابن عمر عند أحمد  
« ما يباحثني من غضب الله » زاد أبو كريب عن أبي بكر بن هياش عند الترمذي « ولا تكثر على لعل أعبه »  
وعنه الاسماعيلي من طريق هان بن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه . **قوله** ( فردّد مرارا ) أي ردد السؤال  
يلتمس أنفع من ذلك أو أبلغ أو أهم فلم يرد على ذلك . **قوله** ( قال لا تنضب ) في رواية أبي كريب « كل ذلك

يقول لانغضب ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة قال : لانغضب ثلاث مرات ، وفيها بيان هذه المرات ، وقد تقدم حديث أنس أنه عليه السلام كان يعيد الكلمة ثلاثا لنفسه منه ، وأنه كان لا يرجع بعد ثلاث ، وزاد أحمد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم قال : تفكرت فيما قال فإذا الغضب يجمع مع الشركه ، قال الخطابي معنى قوله : لانغضب ، اجتناب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه . وأما نفس الغضب فلا يمتأني النهي عنه لأنه أمر طبيعي لا يزول من الجلبة ، وقال غيره : ما كان من قبيل الطبع الحيواني لا يمكن دفعه ، فلا يدخل في النهي لأنه من تكليف المحال ، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد . وقيل : معناه لانغضب لأن أعظم ما ينشأ عنه الغضب الكبير لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيه الكبر على الغضب ، فالذي يتواضع حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب . وقيل : معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب . وقال ابن بطال : في الحديث الأول أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه عليه السلام جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة . وقال غيره : لعل السائل كان غصوبا ، وكان النبي عليه السلام يأمر كل أحد بما هو أولى به ، فلماذا اقتصر في وصيته له على ترك الغضب . وقال ابن التين : جمع عليه السلام في قوله : لانغضب ، خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول إلى التقاطع ومنع الرفق ، وربما آل إلى أن يؤذي المغضوب عليه فيفتقن ذلك من الدين . وقال البيهقي : لعله لما رأى أن جميع المفسد التي تعرض للانسان إنما هي من شهوته ومن غضبه ، وكانت شهوة السائل مكسورة فلما سأل عما يحترق به عن القبايح نهاه عن الغضب الذي هو أعظم ضررا من غيره ، وأنه إذا ملك نفسه عند حصوله كان قد قهر أقوى أعدائه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن أعدى عدو الشخص شيطانه ونفسه ، والغضب إنما ينشأ عنهما ؛ فمن جاهدتهما حتى يظلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان لقهر نفسه عن الشهوة أيضا أقوى . وقال ابن حبان بعد أن أخرجه : أراد لا يعمل بعد الغضب شيئا مما نهيت عنه ؛ لا أنه نهاه عن شيء . جبل عليه ولا حيلة له في دفعه . وقال بعض العلماء : خلق الله الغضب من النار وجعله غريزة في الانسان ، فهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكي لون ما وراءها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون حزنا ، وإن كان على النظير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ويترنّب على الغضب تغير الظاهر والباطن كتغير اللون والرعدة في الأطراف وخروج الأفعال من غير ترتيب واستحالة الحلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لساكن غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلقته ، هذا كله في الظاهر ، وأما الباطن فتبجح أشد من الظاهر ، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد وإضرار السوء على اختلاف أنواعه ، بل أولى شيء يفتح منه باطنه ، وتغير ظاهره ثمرة تغير باطنه ، وهذا كله أثره في الجسد ، وأما أثره في اللسان فأنطلاقه بالقسمة والفحش الذي يستحي منه العاقل ويندم قائله عند سكون الغضب ويظهر أثر الغضب أيضا في الفعل بالضرب أو القتل ، وإن فات ذلك بهرب المغضوب عليه رجع إلى نفسه فيمزق ثوب نفسه ويلطم خده ، وربما سقط صريحا ، وربما أغشى عليه ، وربما كسر الآنية وضرب من ليس له في ذلك جريمة . ومن تأمل هذه المفسد عرف مقدار ما اشتملت عليه هذه الكلمة الطيبة من قوله عليه السلام : لانغضب ، من الحكمة واستحلاب المصلحة في دمه

المفسدة بما يتعذر احصاؤه والوقوف على نهايته ، وهذا كله في الغضب الدنيوي لا الغضب الديني كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله ، وبين على ترك الغضب استحضار ما جاء في كلام الفيض من الفضل ، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد ، وأن يستعين من الشيطان كما تقدم في حديث سليمان بن صرد ، وأن يتروضا كما تقدمت الإشارة إليه في حديث عطية ، والله أعلم . وقال الطوفي : أقوى الاشياء في دفع الغضب استحضار التوحيد الحقيقي ، وهو أن لا فاعل إلا الله ، لكل فاعل غيره فهو آفة له ، فمن توجه اليه بمكرهه من جهة غيره فاستحضر أن الله لو شاء لم يمكن ذلك الغير منه اندفع غضبه ، لأنه لو غضب والحالة هذه كان غضبه على ربه جل وعلا وهو خلاف العبودية . قلت : وبهذا يظهر السر في أمره عليه السلام الذي غضب بأن يستعين من الشيطان لأنه إذا توجه إلى الله في تلك الحالة بالاستعاذة به من الشيطان أمكنه استحضار ما ذكر ، وإذا استمر الشيطان متلبسا متمكنا من الوسوسة لم يمكنه من استحضار شيء من ذلك ، والله أعلم

## ٧٧ - باب الحياء

٦١١٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **عن** قتادة **عن** أبي السوار العدوي قال « سمعتُ عمران بن حصين قال قال النبي ﷺ : الحياء لا يأتي إلا بخير . قال بشير بن كعب : مكتوب في الحكمة : إن من الحياء وقارا وإن من الحياء سكينه . فقال له عمران : أحذرك من رسول الله ﷺ ومعه نهي عن تصفيته » ؟

٦١١٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** هبة العزب بن أبي سلمة **حدثنا** ابن شهاب عن سالم « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : مر النبي ﷺ على رجل وهو يتاب أخاه في الحياء يقول : إنك انتسحي - حق - كأنه يقول : قد أضرب بك - فقال رسول الله ﷺ : دعه فإن الحياء من الإيمان »

٦١١٩ - **حدثنا** علي بن الجعد أخبرنا شعبة **عن** قتادة **عن** مولى أنس - قال أبو عبد الله : اسمه هبة الله بن أبي عتبة - سمعتُ أبا سعيد يقول « كان النبي ﷺ أشد حياء من التذراء في خدرها »

**قوله** ( باب الحياء ) بالمد تقدم تعريفه في أول كتاب الإيمان ، ووقع لابن دقيق العيد في « شرح العمدة » أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الاقتباس ، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء ولازم الشيء لا يكون أصله ، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التحريض على ملازمة الحياء حرض على الامتناع عن فعل ما يعاب ، والحياء بالقصر المطر ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الاول ، **قوله** ( عن قتادة ) كذا قال أكثر أصحاب شعبة ، وخالفهم شعبة بن سواد فقال « عن شعبة عن خالد بن رباح ، بدل قتادة ، أخرجه ابن منده . ووقع نظير هذه القصة عن عمران بن حصين أيضا للملاء بن زياد أخرجه ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » ، **قوله** ( عن أبي السوار ) بفتح الميملة وتشديد ألواو وبعد الألف واء اسمه حريث على الصحيح ، وقيل حمير بن الربيع ، وقيل غير ذلك ، ووقع في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم « سمعت أبا السوار ، **قوله** ( الحياء لا يأتي إلا بخير ) في رواية خالد بن رباح عن أبي السوار عند أحمد وكذلك في رواية أبي قتادة العدوي عن عمران عند مسلم ، الحياء خير كله »

والطبراني من حديث ثمرة بن إياس : قيل لرسول الله : الحياء من الدين ؟ فقال : بل هو الدين كله ، وللطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين : الحياء من الإيمان ، والإيمان في الجنة . قوله ( بصير بن كعب ) بالموحدة والمججمة مصفر تابهي جليل ، يأتي ذكره في الدعوات . قوله ( مكتوب في الحكمة ) في رواية محمد بن جعفر : أنه مكتوب في الحكمة ، وفي رواية أبي قتادة العدوي عند مسلم : فقال بصير بن كعب إذا لجدت في بعض الكتب أو الحكمة ، باشك ، والحكمة في الأصل إصابة الحق بالعلم ، وصيأتي بسط القول في ذلك في باب ما يجوز من الشعر ، إن شاء الله تعالى . قوله ( أن من الحياء وقاراً ، وأن من الحياء سكينه ) في رواية الكشمغيني : السكينه ، بزيادة ألف ولام ، وفي رواية أبي قتادة العدوي : أن منه سكينه ووقاراً ، وفيه ضعف ، وهذه الزيادة متعينة ومن أجهلها غضب عمران ، والأفليس في ذكر السكينه والوقار ما ينافي كونه خيراً ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، لكن يحتمل أن يكون غضب من قوله منه ، لأن التبيين يفهم أن منه ما يضاد ذلك ، وهو قد روي أنه كله خير ، وقال القرطبي : معنى كلام بصير أن من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يوقر غيره ويتوقر هو في نفسه . ومنه ما يحمل على أن يسكن عن كثير مما يتحرك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بذى المروءة ، ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه ، وإنما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام الرسول بكلام غيره ، وقيل إنما أنكر عليه لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها . قلت : ولا ينبغي حسن التوجيه السابق . قوله ( وتحدثني عن صحيحتك ) في رواية أبي قتادة : فغضب عمران حتى احمرت عيناه وقال : لا أراي أحدئك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ، وفي رواية أحمد : وتعرض فيه بحديث الكتب ، وهذا يؤيد الاحتمال الماضي ، وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه بصير بن كعب هذا قصة مع ابن عباس تشرح بأنه كلف يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه . الحديث الثاني ، قوله ( عبد العزيز بن أبي سلمة ) هو الماشون . قوله ( مر النبي ﷺ على رجل يحط أخاه في الحياء ) تقدم في أول كتاب الإيمان مع شرحه ، ولم أعرف اسم الرجل ولا اسم أخيه إلى الآن ، والمراد برحطه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المفسدة . قوله ( الحياء من الإيمان ) حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان ، وقال أبو عبيد الهروي : معناه أن المستحي ينقطع بحبائه عن المعاصي وإن لم يكن له تقية ، فصار كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . قال عياض وغيره : إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كلف غريزة لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد راكتساب وعلم ، وأما كونه خيراً كله ولا يأتي الا بخير فأشكل حمله على العموم ، لأنه قد يصد صاحبه عن مواجهة من يرتكب المنكرات ويحمله على الإخلال ببعض الحقوق . والجواب أن المراد بالحياء في هذه الأحاديث ما يكون شرعياً ، والحياء الذي ينشأ عنه الإخلال بالحقائق ليس حياءً فرعياً بل هو عجز ومهابة ، وإنما يطلق عليه حياءً لمجاوبته للحياء الشرعي ، وهو خلق يحث على ترك القبيح . قلت : ويحتمل أن يكون أشير إلى أن من كان الحياء من خلقه أن الخير يكون فيه أغلب فيضمحل ما أمله يضع منه ما ذكر في جنب ما يحصل له بالحياء من الخير ، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون سبباً لجلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب . وقال أبو العباس القرطبي : الحياء المكتسب هو الذي جعله الشارع من الإيمان ، وهو المكلف به دون الغريزي ، غير أن من كان فيه غريزة منه فأنها تصبى على المكتسب ، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزاً ، قال : وكان النبي ﷺ قد جمع له النوعان فكان في الغريزي أشد حياءً من العذراني في محندهما ،

وكان في الحياء المكتسب في الذرة العليا ﷺ انتهى . وبهذا تعرف مناسبة ذكر الحديث الثالث هنا ، وقد تقدم شرحه في « باب صفات النبي ﷺ » ، وقوله « عن مولى أنس » ، قال أبو عبد الله اسمه عبد الله بن أبي عتبة ، كذا الأكثر ؛ وحكى الجبائي أنه وقع لبعض ولاة الغريبي عبد الله بدل عبد الرحمن ، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري ، هكذا جزم بتسميته هنا ، وتقدم كذلك مسمى هناك ، وفي اسمه خلاف فقيل عبد الرحمن وقيل عبيد الله بالتصغير والمعتمد أنه عبد الله مكبرا ، وقوله « العنواء » ، بفتح المهملة وسكون الذال المعجمة ثم راء ومد هي البكر ، والحدود بكسر المعجمة وسكون المهملة الموضع الذي تحبس فيه وتسنز ، والله أعلم

## ٧٨ - باب . إذا لم تستحي فاصنع ما شئت

٦١٢٠ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا منصور عن ربهى بن حراش « حدثنا أبو مسعود قال : قال النبي ﷺ : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت » ، **قوله** ( باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت ) كذا ترجم بلفظ الحديث وضمه في « الأدب المفرد » ، إلى ترجمة الحياء **قوله** ( زهير ) هو ابن معارية أبو خيشمة ، ومنصور هو ابن للمعتمر ، والاسناد كله كوفيون ، وقد تقدم الاختلاف فيه على ربهى في آخر ذكر بني إسرائيل . **قوله** ( إن مما أدرك الناس ) وقع في حديث حذيفة عند أحمد والبراء « أن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى ، والناس يجوز فيه الرفع ، والعائد على « ما » ، محذوف ، ويجوز النصب وللعائد ضمير الفاعل ، و« أدرك » بمعنى بلغ ، وإذا لم تستح ، اسم للكلمة المشبهة بتأويل هذا القول . **قوله** ( فاصنع ما شئت ) قال الخطابي : الحكمة في التعميد بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث أن الذي يكف الإنسان عن مواقعة الشر هو الحياء فإذا تركه صار كالأمور طبعاً بارتكاب كل شر ، وقد سبق هذا الحديث والاشارة إلى شرحه في ذكر بني إسرائيل في أواخر أحاديث الأنبياء ، وأشير هنا إلى زيادة على ذلك ، قال النووي في « الأربعين » : الأمر فيه للإباحة ، أي إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا يستحي إذا فعلته من الله ولا من الناس فافعله والا فلا ، وعلى هذا مدار الإسلام ، وتوجيه ذلك أن المأمورة الواجب والمندوب يستحي من تركه ، والمنهى عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله ، وأما المباح فالحياء من فعله جائز وكذا من تركه ، تتضمن الحديث الأحكام الخمسة . وقيل هو أمر تهديد كما تقدم توجيهه ، ومعناه إذا نزع منك الحياء فافعل ما شئت فإن الله مجازيك عليه ، وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء ، وقيل هو أمر بمعنى الخبر ، أي من لا يستحي يصنع ما أراد

## ٧٩ - باب ما لا يستحي من الحق ، لا تفقه في الدين

٦١٢١ - **حديث** ابنماجل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة « عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ فقال : نعم ، إذا رأت الماء » ،

٦١٢٢ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب بن دثار سمعت ابن عمر يقول « قال النبي ﷺ : مثل

للمؤمن كمثل : « غفر الله له ذنوبه ولا يحط ورقها ولا يتحات ». فقال القوم : هي شجرة كذا ، هي شجرة كذا ، فأردت : « قوله هي النخلة - وأنا غلام شاب - فاستحييت ، فقال : هي النخلة »

وعنه شعبة حدثنا خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن غامم عن ابن عمر : « مثله ، وزاد : حدثت به » فقال : لو كنت قلتها لكان أحب إلى من كذا وكذا »

٦١٢٣ - حدثنا مسدد حدثنا مرحوم سمعت نافعاً أنه سمع أنساً رضي الله عنه يقول : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تعرض عليه نفسها فقلت : هل لي حاجة في ؟ قالت ابنته : ما أقول حياها . قال : هي خير منك ، عرضت على رسول الله ﷺ نفسها »

**قوله** ( باب مالا يستحي من الحق للنفقة في الدين ) هذا تخصيص للعموم الماضي في الذي قبله أن الحياء خير كله ، أو يحمل الحياء في الخبر الماضي على الحياء الشرعي فيكون ما عداه مما يوجد فيه حقيقة الحياء لغة ليس مراداً بالوصف المذكور . وذكر فيه ثلاثة أحاديث تقدمت وهي ظاهرة فيما ترجم له : أحدها حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة عن احتلام المرأة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . ثانيها حديث ابن عمر : مثل المؤمن مثل شجرة خضراء ، أورده من وجهين ، ومناسبة الترجمة من إنكار عمر على ابنته تركه قوله الذي ظهر له لكونه استحيي ، وتنبه أن لو كان قال ذلك ، وقوله : أحب إلى من كذا ، أي من حر النعم كما تقدم صريحاً ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . ثالثاً : حديث أنس ، **قوله** ( مرحوم ) هو ابن عبد الميزاب المطار . **قوله** ( جاءت امرأة ) لم أقف على تعيين اسم : قوله : فقالت ابنته . الضمير لأنس ، واسم ابنته فيما أظن أمينة بنت مضر ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب النكاح

٨٠ - **باب قول النبي ﷺ** « يسروا ولا تمسروا » . وكان يحب التخفيف والتيسر على الناس

٦١٢٤ - حدثني إسحاق حدثنا البصري أخبرنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده قال : لما بعث رسول الله ﷺ ومعاذ بن جبل قال لهما : يسرا ولا تمسرا ، وبشرا ولا تفمرا ، وتطاولا . قال أبو موسى : يا رسول الله ، إنا بأرض يصنع فيها شراب من العسل يقال له البع ، وشراب من الأشجار يقال له الزرد ، فقال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام »

٦١٢٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي التياح قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : يسروا ولا تمسروا ، وسكنوا ولا تفمروا »

٦١٢٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة : « من عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ، ما لم يكن إثمًا ، فإن كان إثمًا كان أبعد »



الناس منه . وما أهتم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله ، فينتقم بها الله .

٦١٢٧ - **حدثنا** أبو الثَّعْمان حدثنا حمادُ بن زيدٍ عن الأزرقي بن قيسٍ قال : كنا على شاطئ نهر بالأحواز قد نصب عنه الماء ، فجاء أبو بردة الأسدي على فرسٍ فصلٍ وخلٍ فرسه ، فانطلقت للفرس ، فترك صلاته وتبهما حتى أدركها فأخذها ، ثم جاء فقضى صلاته ، وفيها رجلٌ له رأى ، فأقبل يقول : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرسٍ ؛ فأقبل فقال : ما تنفي أحدٌ منذ فارقت رسول الله ﷺ . وقال : إن مغزلي مفرخ . فلو صليت وتركتم لم آت أهل إلى الليل . وذكر أنه يحب النبي ﷺ فرأى من تيسيره .

٦١٢٨ - **حدثنا** أبو البَتان أخبرنا شبيبٌ عن الزهري ح . وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن أبا هريرة أخبره أن أهراباً بال في المسجد ، فثار إليه الناس ليقتلوا به ، فقال لهم رسول الله ﷺ : دعوهُ وأهريقوا على بوله ذنوباً من ماء - أو سَجْلاً من ماء - فأنما يؤثمُ مؤثمَين ولم تُبشوا مُبشرين .

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، وكان يحب التخفيف والتسري على الناس ) أما حديث يسروا فوصله في الباب ، وأما الحديث الآخر فأخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثاً في صلاة الضحى وفيه : وكان يحب ما خف على الناس ، وفي حديث أبين الخوصي عن عائشة في قصة الصلاة بعد العصر وفيه : وما كان يصليها في المسجد عاقفة أن تنقل على أمته ، وكان يحب ما خفف عليهم ، وقد تقدم في باب ما يصل بعد العصر من الفوائت . من كتاب الصلاة ، وقد وصل في الباب حديث أبي بردة وفيه : أنه صحب النبي ﷺ ورأى من تيسيره ، وذكر في الباب أيضاً خمسة أحاديث : الأول حديث أنس : يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا . الحديث الثاني حديث أبي موسى : أن النبي ﷺ قال له ولما ذلما بهما إلى أين : يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا . **قوله** ( يسروا ) هو أمر بالتيسير والمراد به الأخذ بالتسكين تارة وبالتيسير أخرى من جهة أن التيسير يصاحب المشقة غالباً وهو ضد التسكين ، والتيسير يصاحب التسكين غالباً وهو ضد التنفد ، وقد تقدم بيان الوقت الذي بحث فيه أبو موسى ومعاذ رضوا الله عنهما إلى أين في أواخر كتاب المغازي ، وتقدم الكلام على البتة وهو بكسر الموحدة وسكون المثناة بعدها مهملة في كتاب الاشتربة . قال العاصمي : المراد بالأمر بالتيسير فيما كان من التوافل ، ما كان شاقاً لئلا يفرض بصاحبه إلى الملل فيتركه أصلاً ، أو بهجب بعمله فيحبط فيما يخص فيه من الفرائض كصلاة الفرض قاعداً للماجر والفطر في الفرض لمن سافر فيشق عليه ، وزاد غيره في ارتكاب أخف الضررين إذا لم يكن من أحدهما بد كما في قصة الأعرابي حيث بال في المسجد . واسحق في حديث أبي موسى هو ابن راهويه كما وقع في رواية ابن السكن ، وجزم به أبو نعيم ، وتروى السكلا بآذني وتبعه أبو علي الجبائي هل هو ابن راهويه أو هو ابن منصور . الحديث الثالث حديث عائشة : ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ ، قال البيضاوي : يتصور التخيير بين ما فيه إثم وما لا إثم فيه إذا صدر من الكفار

مثلاً ، وفيه ترجيه آخر تقدم هناك . الحديث الرابع حديث أبي بردة . قوله ( وقينا رجلاً له رأى ) لم أقف على اسمه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله له رأى ، يظن أنه محسن وليس كذلك . وقوله « نضب عنه الماء ، بنون وضاد مسجمة ثم موحدة أى زال ، وقد تقدم فى أواخر الصلاة بلفظ « لجل رجل من الخوارج يقول ، فهذا هو المعتمد ، وأن المراد بالرأى رأى الخوارج ، والتنوين فيه للتخفيف ، أى رأى فاسد وقد تقدم شرح الحديث هناك . الحديث الخامس حديث أبي هريرة فى قصة الأعرابي الذى بال فى المسجد ، وقد سبقت الإشارة إليه فى « باب الرفق » ، وأن شرحه تقدم فى كتاب الطهارة . وفى هذه الأحاديث أن الغلو وبجاءة القصد فى العبادة وغيرها مذموم ، وأن المحمود من جميع ذلك ما أمكنت المواظبة معه وأمن صاحبه المعجب وغيره من المهلكات

### ٨١ - باب الانبساط إلى الناس

وقال ابن مسعود : خالط الناس ، ودينك لا تنكلمه . والدعاة مع الأهل

٦١٢٩ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو التياح قال سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه يقول « إن

كان النبى ﷺ ليخاطبنا حتى يقول لأخ لي صغير : يا أبا هبيرة ، ما فعل النخع ؟ »

[ الحديث ٦١٢٩ - طريقه : ٦٢٠٣ ]

٦١٣٠ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت

« كنت ألقب بالبنات عند النبى ﷺ ، وكان لى صواحب يلمبن معى ، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل يقطن منه ، فيسرنهن إلى فيلمبن معى »

قوله ( باب الانبساط إلى الناس ) فى رواية الكشميني ومع الناس . قوله ( وقال ابن مسعود : خالط الناس ودينك لا تنكلمه ) بفتح أوله وسكون الكاف وكسر اللام وفتح الميم من الكلم بفتح الكاف وسكون اللام وهو المرح وزنا ومعنى ، وروى بالمتأثرة بدل الكاف والنون مشددة لتأكيد . وقوله « ودينك » يجوز فيه النصب والرفع . وهذا الآخر وصلة الطبراني فى الكبير من طريق عبد الله بن باباه بموحدتين عن ابن مسعود قال « خالطوا الناس وصافوهم بما يشتهون ، ودينكم لا تنكلمه ، وهذه بضم الميم للجميع . وأخرج ابن المبارك فى « كتاب البر والصلة » من وجه آخر عن ابن مسعود بلفظ « خالطوا الناس وزابلوهم فى الأعمال » وعن عمر مثله لكن قاله « وانظروا ألا تنكلموا دينكم » . قوله ( والدعاة مع الأهل ) هو بقية الترجمة مقطوف على الانبساط فهو بانجر ، ويجوز أن يخطف على « باب » فىقرأ بالرفع ، والدعاة بضم الدال وتخفيف العينين المهمتين وبعد الألف موحدة هى الملاطفة فى القول بالمزاح وغيره ، وقد أخرج الترمذى وحسنه من حديث أبي هريرة قال « نظروا يا رسول الله إنك تداعبنا ، قال : إني لا أقول إلا حقا ، وأخرج من حديث ابن عباس رفعه « لا تمار أحاك ولا تمارحه » الحديث ، والجمع بينهما أن المنهى عنه مافيه إفراط أو مداومة عليه لما فيه من الغفل عن ذكر الله

والتفكير في مهمات الدين ويشول كثيرا إلى قسوة القلب والابذاء والعقد وسقوط المهابة والوقار ، والذي يسلم من ذلك هو المباح ، فان صادف مصلحة مثل تطبيب نفس الخطاطب ومواسنة فهو مستحب ، قال الغوالي : من الغلط أن يتخذ المزاح حرفة ، ويتمسك بأنه عليه السلام مزح فهو كمن يدور مع الريح حيث دار ، وينظر رقصهم ، ويتمسك بأنه عليه السلام أذن لعائشة أن تنظر إليهم ، وذكر فيه حديث أنس في قصة النخيل وسياق شرحه مستوفى في باب ما يجوز من الشعر ، قريبا ان شاء الله تعالى ، وحديث عائشة : كنت ألعب بالبنات ، ومحمد شيخه فيه هو ابن سلام . قوله ( وكان لي صواحب يلعبن معي ) أي من أقرانها . قوله ( يتقمعن ) بثناة وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية السكتة يعني بنون ساكنة وكسر الميم ومعناه أنهن يتخفين منه ويدخلن من وراء الستر ، وأصله من قع القمرة أي يدخلن في الستر كما يدخلن القمرة في قعها . قوله ( فيسرين ال ) بدين مهملة ثم موحدة أي يسهلن . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ صور البنات واللعب من أجل لعب البنات بهن ، وخص ذلك من عموم النهي عن اتخاذ الصور ، وبه جزم عياض ونقله عن الجمهور ، وأنهم أجازوا بيع اللعب للبنات لتدريهن من صفوهن على أمر بيوتهن وأولادهن . قال وذهب بعضهم إلى أنه منسوخ ، واليه مال ابن بطلال ، وحكى عن ابن أبي زيد عن مالك أنه كره أن يشتري الرجل لابنته الصور ، ومن ثم رجح الداودي أنه منسوخ ، وقد ترجم ابن حبان الإباحة لصغار النساء اللعب باللعب ، وترجم له النسائي إباحة الرجل لزوجته اللعب بالبنات فلم يقيد بالصغر وفيه نظر . قال البيهقي بعد تخريجه ثبت النهي عن اتخاذ الصور ، فيحمل على أن الرخصة لعائشة في ذلك كان قبل التحريم وبه جزم ابن الجوزي ، وقال المنذوي ان كانت اللعب كالصورة فهو قبل التحريم والا فقد يسمى مائيس بصورة لعبة ، وبهذا جزم الحلبي فقال : ان كانت صورة كالوثن لم يحرم والا جاز ، وقيل معنى الحديث اللعب مع البنات أي الجوارى والبهاء هنا بمعنى مع حكاه ابن التين عن الداودي ، ورده . قلت : ويرده ما أخرجه ابن عوفية في الجامع من رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن هشام بن عروة في هذا الحديث ، وكن جوارى يأتين فليعلن بها معي ، وفي رواية جرير عن هشام : كنت ألعب بالبنات وهن اللعب ، أخرجه أبو عوانة وغيره ، وأخرج أبو داود والنسائي من وجه آخر عن عائشة قالت : « قدم رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أو خيبر ، فذكر الحديث في منكه الستر الذي نصبته على بابها قالت : فاستكشف ناحية الستر على بنات لعائشة لعب فقال : ما هذا يا عائشة ، قالت : بناتي . قالت : ورأي فيها فرسا مربوطا له جناحان فقال : ما هذا ؟ قالت فرس . قال فرس له جناحان ؟ قالت : ألم تسمع أنه كان لسليمان خيل لها أجنحة ؟ فضحك ، فهذا صريح في أن المراد باللعب غير الآدميات . قال الخطابي : في هذا الحديث أن اللعب بالبنات ليس كالتلوي بسائر الصور التي جاء فيها الوعيد : وإنما أرخص لعائشة فيها لأنها إذ ذاك كانت غير بالغ . قلت : وفي الجزم به نظر لسكته محتمل ، لأن عائشة كانت في غزوة خيبر بنت أربع عشرة سنة إما أكلتها أو جاوزتها أو قاربتها ، وأما في غزوة تبوك فكانت قد بلغت قطعا فيترجح رواية من قال في خيبر ، ويجمع بما قال الخطابي لأن ذلك أولى من التماض

## ٨٢ - باب المداراة مع الناس

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ : إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَهْلِهِ وَإِنْ قُلُوبَنَا لَتَأْمَنُ

٦١٣١ - **عنه** قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن ابن المنكدر حدثه عن عروة بن الزبير « أن عائشة أخبرته أنه استأذن على النبي ﷺ رجل فقال : ائذّنوا له ، فبئس ابن العشرة - أو بئس أخو العشرة - فلما دخل الآن له الكلام . فقلت له : يا رسول الله ، قلت ما قلت ، ثم أئذّن له في القول . فقال : أي عائشة ، إن شر الناس منزلة عند الله من تركه - أو ودعه - الناس اتقاء لخشيه »

٦١٣٢ - **عنه** عبد الله بن عبد الوهاب أخبرنا ابن علية أخبرنا أبو بوب عن عبد الله بن أبي مليكة « أن النبي ﷺ أهدبته أقبية من ديباج مزررة بالذهب ، فقصمتها في أناس من أصحابه ، وعزل منها واحدا لمشرمة ، فلما جاء قال : خأت هذا لك . قال أبو بوب بشوبه أنه يُرَبِّيه إياه . وكان في خلقه شيء . » ورواه حماد بن زيد عن أبي بوب . وقال حاتم بن وردان حدثنا أبو بوب عن ابن أبي مليكة عن المسور « قدِمْتُ على النبي ﷺ أقبية » **قوله** (باب المداراة مع الناس) هو بغير همز ، وأصله الهمز لأنه من المدافعة ، والمراد به الدفع برفق . وأشار المصنف بالترجمة إلى ماورد فيه على غير شرطه واقتصر على إيراد ما يؤدى معناه ، فما ورد فيه صريحا حديث لجابر عن النبي ﷺ قال « مداراة الناس صدقة » أخرجه ابن عدى والطبرانى في الأوسط ، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفوه وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وأخرجه ابن أبي حاتم في آداب الحكام . بسند أحسن منه ، وحديث أبي هريرة « رأس العقل بعد الإيمان باقة مداراة الناس » أخرجه البزار بسند ضعيف . **قوله** (ويذكر عن أبي الدرداء : إنا لنسكشر) بالكاف الساكنة وكسر المعجمة . **قوله** (في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتأمنهم) كذا للاكثر بالعين المهملة واللام الساكنة والنون ، وللكشيمى بالقاف الساكنة قبل اللام المكسورة ثم تحتانية ساكنة من القلا بكسر القاف وهو البض ، وهذه الرواية جزم ابن التين ، ومثله في تفسير المؤمل من « الكشف » . وهذا الأثر وصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحارثي في « غريب الحديث » ، والدينورى في « المجالسة » من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكر مثله ورواه « وضعك الهم » وذكره بلفظ الهم ولم يذكر الدينورى في أسناده جبير بن نفير ، وروياه في « فوائد أبي بكر بن المقرئ » من طريق كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال « إنا لنسكشر أقواما ، فذكر مثله وهو منقطع ، وأخرجه أبو نعم في « الحلية » من طريق خلف بن حوشب قال قال أبو الدرداء فذكر اللفظ المعلق سواء ، وهو منقطع أيضا والكشر بالعين المعجمة وفتح أوله ظيور الاسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكشيرة كالشيرة قال ابن بطال : المداراة من اخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح لئلا ينسأ ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الافة . وظن بعضهم أن المداراة هي المداينة فغلط ، لأن المداراة مندوب إليها والمداينة محرمة ، والفرق أن المداينة من الدهان وهو الذى يظهر على الشيء ويستتر باطنه ، ونسرها العلماء بأنها معاينة الناسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه ، والمداراة هي الرقي بالجاهل في التعليم وبالناسق في التقى من فعله ، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ، ولا سيما إذا

احتجج الى تألفه ونحو ذلك . ثم ذكر حديثين قدما : أحدهما حديث عائشة ، استأذن على النبي ﷺ رجل فقال : أئذنوا له فيس ابن العشرة ، وقد تقدم بيان موضع شرحه في « باب ما يجوز من اغتياح أهل الفساد » ، والنكتة في إبراده هنا التلميح الى ما وقع في بعض الطرق بلفظ المدارة ، وهو عند العاشر بن أبي أسامة من حديث صفوان بن عسال نحو حديث عائشة وفيه « فقال : انه منافق أداريه عن نفاقه ، وأخشى أن يفسد علي غيره » . والثاني حديث المسور بن مخرمة « قدمت على النبي ﷺ أقيبة ، وفيه قصة أبيه مخرمة وقد تقدم شرحه في كتاب القباس ، ووقع في هذه الطريق « وكان في خلقه شيء » ، وقد رمز البخاري بإبراده عقب الحديث الذي قبله بأنه المبهم فيه كما أشرت الى ذلك قبل ، ووقع في رواية مسروق عن عائشة « مر رجل برسول الله ﷺ فقال : بئس عبد الله وأخو العشرة ، ثم دخل عليه فأبته أقبل عليه بوجه كأن له عنده منزلة أخرجه النسائي ، وشرح ابن بطال الحديث على أن المذكور كان منافقا ، وأن النبي ﷺ كان مأمورا بالحكم بما ظهر ، لا بما يعلمه في نفس الامر ، وأطال في تقرير ذلك ، ولم يقل أحد في المبهم في حديث عائشة انه كان منافقا لا مخرمة بن نوفل ولا عيينة بن حصن ، وإنما قيل في مخرمة ما قيل لما كان في خلقه من المدة فكان لذلك في لسانه بداعة ، وأما عيينة فكان إسلامه ضعيفا وكان مع ذلك أهوج فكان مطالعا في قومه كما تقدم ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية « فلما جاء قال خبأت هذا لك » وفي رواية الكشميني « قد خبأت » ، وقوله « قال أيوب » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « بثوبه وأنه يريه إياه » والمعنى أشار أيوب بثوبه ليري الحاضرين كيفية ما فعل النبي ﷺ عند كلامه مع مخرمة ، ولفظ القول يطلق ويراد به الفعل ، وقوله « رواه حماد بن زيد عن أيوب » تقدم موصولا في « باب فرض الخس » ، وصورته مرسل أيضا . قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ ) أراد بهذا التعليق بيان وصل الخبر ، وأن رواية ابن علية وحماد وإن كانت صورتها الإرسال لكن الحديث في الأصل موصول ، وقد مضى بيان وصل رواية حاتم هذه في الشهادات

٨٣ - باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين . وقال معاوية : لا حكيم إلا ذو تجربة

٦١٣٣ - حديث ثوبان قال قلت لعنقل عن الزهري عن ابن المسيب « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »

قوله ( باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ) اللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة ما يكون من ذوات السموم ، واللدغ بالذال المعجمة والغين المهملة ما يكون من النار ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الطب ، والجحر بضم الجيم وسكون المهملة . قوله ( وقال معاوية لا حكيم إلا بتجربة ) كذا الأكثر بوزن عظيم ، وفي رواية الاصيل « الا ذو تجربة » ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميني « لا حلم ، بكسر المهملة وسكون اللام » الا بتجربة ، وفي رواية الكشميني « الا لذى تجربة » وهذا الامر وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن عيسى بن يونس عن هشام ابن عروة عن أبيه قال « قال معاوية : لا حلم الا بالتجارب ، وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، من طريق علي ابن مسهر عن هشام عن أبيه قال « كنت جالسا عند معاوية لحدث نفسه ثم انقذه فقال : لا حلم الا ذو تجربة . قالوا لا لانا » وأخرج من حديث أبي سعيد مرفوعا « لا حلم الا ذو عثرة » ، ولا حكيم الا ذو تجربة ، وأخرجه أحمد

وصحبه ابن حبان ، قال ابن الأثير : معناه : لا يحصل الحلم حتى يرتكب الأمور ويمر فيها فيعتبر بها ويستعين  
 بمواضع الخطأ ويمتنعها . وقال غيره : المعنى لا يكون حليها كاملا الا من وقع في ذلة وحصل منه خطأ لم ينتد بخجل ،  
 فينبغي لمن كان كذلك أن يستمر من رآه على عيب فيعفو عنه ، وكذلك من جرب الأمور علم نفعها وضررها فلا  
 يضل شيئا الا عن حكمة . قال الطبري : ويمكن أن يكون تفصيل الحليم بذى التجربة للإشارة الى أن غير الحكيم  
 بخلافه ، وأن الحليم الذي ليس له تجربة قد يمر في مواضع لا ينبغي له فيها الحلم بخلاف الحليم المجرب ، وبهذا تظهر  
 مناسبة أثر معاوية لحديث الباب ، واثقه تعالى أعلم . قوله ( عن ابن المسيب ) في رواية يونس عن الزهري  
 : أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة حدثه ، أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وكذا قال أصحاب الزهري  
 فيه ، وغالفهم صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح وهما ضعيفان فقالا : عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
 عن أبيه ، أخرجه ابن عدي من طريق المعافى بن عمران عن زمعة وابن أبي الأخضر ، واستغربه من حديث  
 المعافى قال : وأما زمعة فقد رواه عنه أيضا أبو نعيم . قلت : أخرجه أحمد عنه ، ورواه عن زمعة أيضا أبو داود  
 الطيالسي في مسنده وأبو أحمد الزبيري أخرجه ابن ماجه . قوله ( لا يلدغ ) هو بالرفع على صيغة الخبر ، قال الخطابي  
 هذا لفظ خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازما حذرا لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد  
 يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولاها بالخدر ، وقد روى بكسر التين في الوصل فيتحقق معنى  
 التيمى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قبل معنى لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنبا فغوب به  
 في الدنيا لا يعاقب به في الآخرة . قلت : ان أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن وإلا فسيب الحديث  
 بأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التفتيل ، وإشارة الى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه ولا  
 ينبغي للمؤمن اذا تكب من وجه أن يعود اليه . قلت وهذا هو الذى فهمه الاكثر ومنهم الزهري وروى الخبر ، فأخرج  
 ابن حبان من طريق سعيد بن عبد العزيز قال : قيل للزهري لما قدم من عند هشام بن عبد الملك : ماذا صنع بك ؟  
 قال : أوفى غنى ديني ، ثم قال : يابن شهاب تعود تدان ؟ قلت : لا ، وذكر الحديث . وقال أبو داود الطيالسي بعد  
 تخريجه : لا يعاقب في الدنيا بذنب فيعاقب به في الآخرة ، وحمله غيره على غير ذلك . قبل المراد بالمؤمن في هذا  
 الحديث السكامل الذى قد أوقفته معرفته على خواص الأمور حتى صار يحذر بما سبق . وأما المؤمن المغفل فقد  
 يلدغ مرارا . قوله ( من جحر ) زاد في رواية الكشميهنى والسرخسى واحد ، ووقع في بعض النسخ : من جحر  
 حية ، وهى زيادة شاذة . قال ابن بطال : وفيه أدب شريف أدب به النبي ﷺ أمته ونبيهم كيف يحذرون مما يخافون  
 سوء عاقبته ، وفي معناه حديث : المؤمن كيس حذر ، أخرجه صاحب مسند الفردوس ، من حديث أنس بسند  
 صحيح . الكلام على ما لم يلقه غير فداء ، وأول ما قاله لأبي عزة الجمحي وكان شاعرا فأمر ببدر  
 فشكى عائلة وفقرافن عليه النبي ﷺ ، فلقه بخير فداء ، فظفر به بأحد فقال من على ، وذكر فقره وعياله فقال :  
 لا تمنح طرزيك بمكة تقول سمعت بمحمد مرتين ، وأمر به فقتل . وأخرج قصته ابن إسحق في المغازي وغير  
 اسناد . وقال ابن هشام في تهذيب البيرة : بلغني عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال حينئذ لا يلدغ المؤمن  
 من جحر مرتين ، وصنيع أبي عبيد في كتاب الامثال مشكل على قول ابن بطال ان النبي ﷺ أول من قال ذلك ،  
 ولذلك قال ابن التين : أنه مثل قديم . وقال التوربشتي : هذا السبب يضاف الوجه الثاني مبنى الرواية بكسر التين

على النبي . وأجاب الطيبي بأنه بوجه بأن يكون **عليه السلام** لما رأى من نفسه الزكية الميل إلى الحلم مجرد منها مؤمناً حازماً فتهام من ذلك ، يعنى ليس من شعبة المؤمن الحازم الذى يفضى بالله أن يندفع من الغادر المتعبد فلا يستعمل الحلم فى حقه ، بل ينتقم منه . ومن هذا قول عائشة : ما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها ، قال فيستفاد من هذا أن الحلم ليس محموداً مطلقاً ، كما أن الجور ليس محموداً مطلقاً ، وقد قال تعالى فى وصف الصحابة ( أشدوا على الكفار رحماً بينهم ) قال وعلى الوجه الأول وهو الرواية بالرفع فيكون إغباراً محضاً لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتسكون الرواية بصيغة النهى أرجح والله أعلم . قلت : ويؤيد حديث : احتسروا من الناس بسوء الظن ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق أنس ، وهو من رواية بريدة بالمتبعة من معاوية بن يحيى وهو ضعيف ، فله هاتان . وصح من قول مطرف التابعى الكبير أخرجه مسند

#### ٨٤ - باب حق الضيف

٦١٣٤ - **عزى** إسحاق بن منصور حدثنا روح بن عبادة حدثنا حسين بن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن : عن عبد الله بن عمرو قال : دخل على رسول الله **ﷺ** فقال : ألم أخبر أنك تقوم الليل ونصوم النهار ؟ قلت : بلى . قال : فلا تفعل ، قم ونم ، وصم وأفطر ، فإن لجسدك عليك حقاً وإن إيمانك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً ، وإنك على أن يطول بك صوم ، وإن من حسنبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، فإن بكل حسنة عشر أمثالها ، فذلك الدهر كله : قال : فشددت فشددت على . قلت : فإني أطيق غير ذلك ، قال : نعم من كل جمعة ثلاثة أيام قال : فشددت فشددت على ، قلت : فإني أطيق غير ذلك ، قال نعم صوم نبي الله داود ، قلت : وما صوم نبي الله داود ؟ قال : نصف الدهر .

**قوله** ( باب حق الضيف ) . **قوله** ( حسين ) هو المعلم ، وقد تقدم الحديث مشروحاً فى كتاب الصيام ، والغرض منه قوله « وإن لزورك عليك حقاً » والزور بفتح الزاى وسكون الواو بمد هاء الزاى ، وقد بسط القول فيه فى الباب الذى يليه

#### ٨٥ - باب إكرام الضيف وخدمته وإتياء نفسه ، وقوله تعالى ( صوف إبراهيم المكرمين )

قال أبو عبد الله : يقال هو زور وهؤلاء زور ، وضيف ومعناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل . ويقال مافور وماءان غور ومياه غور . ويقال : للثور للغار لا تملكه الدلاء كل شيء غرت فيه فهو مغارة . تراور مميل من الزور ، والأزور الأصيل

٦١٣٥ - **عزى** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سعيد المقبري : عن أبى شريح السلمي أن رسول الله **ﷺ** قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته ، يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يتنوى عدده حتى يمجرجه .

حدثنا اسماعيل قال حدثني مالك . . . والله ، وزاد : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقبل خيراً أو ليصمت ،

٦١٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن مويدي **حدثنا** سفوان عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِرُ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ »

٦١٣٧ - **حدثنا** فضيلة **حدثنا** البيث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخضر عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال : قلنا يا رسول الله إنك تهتمنا فتعزل بقوم فلا يقرؤنا ، فأتى فيه ؟ قال لنا رسول الله ﷺ ، إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينهي للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حقَّ الضيف الذي ينبغي لهم .

٦١٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَمِلْ رَحِمَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ ،

**قوله** ( باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى : ضيف إبراهيم المكرمين ) يشير إلى أن لفظ ضيف يكون واحدا وجما وجمع القلة أضياف والكثرة ضيوف وضيغان . **قوله** ( قال أبو عبد الله يقال هو زور وضيف ومعناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل ، ويقال ماء غور وبشر غور وما أن غور ومياه غور ) . قلت : ثبت هذا في رواية أبي ذر عن المستمل والسكشميني فقط ، وهو مأخوذ من كلام الفراء قال في معاني القرآن ، قوله تعالى ( قل أرأيتم أن أصبح مأوكم تحورا ) العرب تقول ماء غور وما أن غور ومياه غور ولا يجمعون غورا ولا يثنون فلم يقولوا ما أن غوران ولا مياه أغوار ، وهو بمنزلة الزور يقال هؤلاء زور فلان وضيف فلان معناه أضيافه وزواره . وذلك لأنه مصدر فأجرى على مثل قولهم قوم عدل وقوم رضا ومقنع وقال غيره : الزور جمع زائر كراكب وركب . قلت : وهذا قول أبي عبيدة وجرم به في الصحاح . **قوله** ( ويقال الغور الغائر لا تناله الدلاء ، كل شيء غرت فيه فهو مغارة ) هو كلام أبي عبيدة أيضا ، وقال أبو عبيدة : غور أي غائر والغور مصدر . **قوله** ( تزاور تميل من الزور والأزور الإميل ) . قلت : هو كلام أبي عبيدة قاله في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى ( وترى الشمس إذا طلعت وإذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين ) أي تميل ، وهو من الزور يعني بفتح الواو وهو العوج والميل . ثم ذكر ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي شريح « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » وقوله في الطريق الثانية « **حدثنا** اسماعيل أنبأنا مالك مثله ، يعني بإسناده ، وقوله وأوليصمت ، ضبطه الزورى بضم الميم وقال الطوفي سمعناه بكسرهما وهو القياس كضرب بضرب ، وقد استشكل التخيير الذي في قوله « فليقل خيرا أو ليصمت » لأن المباح إذا كان في أحد الشقين لزم أن يكون مأورا به فيكون واجبا أو منهيا فيكون حراما ، والجواب عن ذلك أن صيغة اقل في قوله « فليقل » وفي قوله « ليسكت » لطلق الإذن الذي هو أهم من المباح وغيره ، نعم يلزم من ذلك أن يكون المباح حسنا لدخوله في الخير ، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليفكر قبل كلامه ، فإن علم أنه لا يرتب عليه مفسدة ولا يجرئ إلى محرم ولا مكروه فليتكلم ، وإن كان مباحا فالإسلامة في السكوت مثلا يجر المباح إلى المحرم والمكروه . وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن



حبان « ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه الا فيما يعنيه » . ثانياً حديث أبي هريرة فيه اوردته من وجهين عنه وفي أحدهما ما ليس في الآخر ، وقد قدم كل ذلك في « باب اكرام الحار » ، باختلاف ألفاظه وبيان المراد به . قال الطوفي : ظاهر الحديث انتفاء الايمان عن قال ذلك ، وليس مراداً بل أريد به المبالغة كما يقول القائل : ان كنت ابني فأطعني ، تهيجاً له على الطاعة ، لا أنه بانتفاء طاعته ينتفي أنه ابنه . ثالثاً حديث حبة بن حامر « قلنا يا رسول الله إنك نبينا فنزل بقوم فلا يقروننا » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب المظالم . قوله في حديث أبي شريح ( جائزته يوم وليلة ) قال السهيلي : روى جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح ، وبالنصب على بدل الاشتغال أي بكرم جائزته يوماً وليلة . قوله ( والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة ) قال ابن بطال سئل عنه مالك فقال : يكرمه ويتحفه يوماً وليلة وثلاثة أيام ضيافة . قلت : واختلفوا هل الثلاث غير الاول أو بعدتها ؟ فقال أبو حنيفة يتكف له في اليوم الاول بأبواب والاطاف ، وفي الثاني والثالث يقدم له ما حضره ولا يزيد على عاداته ، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة ، وهي قدر ما يجوز به المسافر من متبل الى متبل ، ومنه الحديث الآخر « أجيزوا الوفد بنحو ما كنتم أجيزهم » ، وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتخذه ويزيده في البر على ما بحضرته يوماً وليلة ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره ، فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فما زاد عليها مما يقدمه له يكون صدقة . وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح عند أحمد ومسلم بلفظه « الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة » وهذا يدل على المخارة ، ويؤيده ما قال أبو حنيفة . وأجاب الطبري بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الاولى ، كأنه قيل كيف يكرمه ؟ قال : جائزته . ولا بد من تقدير مضاف أي زمان جائزته أي بره والضيافة يوم وليلة ، فهذه الرواية محمولة على اليوم الاول ، ورواية عبد الحميد على اليوم الاخير أي قدر ما يجوز به المسافر ما يعكفيه يوم وليلة ، فينبغي أن يحمل على هذا حملاً بالروايتين انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وجائزته » ، بياناً لحالة أخرى وهي أن المسافر تارة يتم عند من ينزل عليه فهذا لا يزيد على الثلاث بتفاصيلها ، وتارة لا يقيم فهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوماً وليلة ، ولعل هذا أعدل الأوجه والله أعلم . واستدل بحمل ما زاد على الثلاث صدقة على أن الذي قبلها واجب ، فإن المراد بتسليمه صدقة التنفير عنه لأن كثيراً من الناس خصوصاً الأغنياء يأفكون غالباً من أهل الصدقة ، وقد تقدمت أجوبة من لم يوجب الضيافة في شرح حديث عقبة ، واستدل ابن بطال لعدم الوجوب بقوله « جائزته » ، قال : والجائزة تفضل واحسان ليست واجبة . ونعقب بأنه ليس المراد بالجائزة في حديث أبي شريح العطية بالمعنى المصطلح وهي ما يعطاه الشاعر والوافد ، فله ذكر في الاوائل أن أول من سماها جائزة بعض الأمراء من التابعين وأنه المراد بالجائزة في الحديث أنه يعطيه ما يضيئه عن غيره كما تقدم تقريره قبل . قلت : وهو صحيح في المراد من الحديث ، وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه جائزة فليس بمحدث : فالحديث الصحيح « أجيزوا الوفد » كما تقدمت الإشارة إليه ، ولقوله يخرج لباس « ألا أعطيك ، ألا أمضيك ، ألا أجيزك » ؟ فذكر حديث صلاة التسبيح يدل على أن استعمالها كذلك ليس بمحدث . قوله ( ولا يحمل له أن يشوى عنده ) قال ابن التين : هو بكسر الواو وبفتحة في الماضي وبكسر ما في المضارع . قوله ( حتى يخرج ) بماء مهملة ثم جيم من الحرج وهو الضيق . والثواء بالتخفيف والمد الإقامة بمكان معين ، قال النووي في رواية مسلم « حتى يؤتم » أي يؤتم في الأثم ، لأنه قد يستأجر

لطول مقامه أو بعرضه بما يؤذيه أو يظن به ظنا سيئا ، وهذا كله محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل بأن يطلب منه الزيادة في الإقامة أو يغالب على ظنه أنه لا يكره ذلك ، وهو مستفاد من قوله « حتى يخرج » ، لأن مفهومه إذا ارتفع الحرج أن ذلك يجوز . ووقع عند أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح « قيل يا رسول الله وما يؤمنه ؟ قال : يقيم عنده لا يجد شيئا يقدمه ، أخرجه أحمد والحاكم وفيه قصة سليمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فمن مطهرته بسبب ذلك ثم قال : الحمد لله ، قال ابن بطال إنما كره له المقام بعد الثلاث لثلا يؤذيه فتصير الصدقة منه على وجه المن والأذى . قلت : وفيه نظر ، فإن في الحديث « زاد فهو صدقة » فمفهومه أن الذي في الثلاث لا يصح صدقة ، فالأولى أن يقول لثلا يؤذيه فيؤذيه في الأثم بعد أن كان مأجورا

### ٨٦ - باب صنع الطعام ، والتكليف للضيف

٦١٣٩ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا جعفر بن عون حدثنا أبو العباس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبهة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء ، فصنع له طعاما فقال : كل ، فإني صائم . فقال : ما أنا بأكل حتى تأكل ، فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، فقال : نم . فلما كانت آخر الليل قال سلمان : قم الآن . قال فصليا . فقال له سلمان : إن أربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : صدق سلمان . أبو جحيفة وهب السوائي ، يقال : وهب الخير

قوله ( باب صنع الطعام والتكليف للضيف ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم إيضاح ذلك مع بقية شرحه في كتاب الصيام . قوله ( أبو جحيفة وهب السوائي ) يعني بضم المهملة والمد ( وهب الخير ) أي كان يقال له وهب الخير ، وهذا لم يقع في رواية أبي ذر . ووقع في التكليف للضيف حديث سلمان « فإنا رسول الله ﷺ أن التكليف للضيف ، أخرجه أحمد والحاكم ، وفيه قصة سليمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فمن مطهرته بسبب ذلك ، ثم قال الرجل لما فرغ « الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا . فقال له سلمان : لو قمعت ما كانت مطهرتي مرهونة »

### ٨٧ - باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف

٦١٤٠ - حدثنا عباس بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجريري عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن أبا بكر تضيف رجلا فقال لعبد الرحمن : دُونِكَ أَصِيْلَكَ فإني منطلق إلى النبي ﷺ ، فافرغ من فراغ قبل أن أجيء . فانطلق عبد الرحمن فأتاه بما عنده فقال : اطعموا . فقالوا : أين

ربُّ مَنْزِلِنَا؟ قال : اطعموا . قالوا ما نحن بأكليين حتى يحمي ربُّ مَنْزِلِنَا . قال : اقبلوا عنا قراكم ، فإنه إن جاء ولم تطعموا النفاقين منه . فأبوا ، فرأيت أنه يجود على . فلما جاء تمنعت عنه ، فقال : ما صنعتُم ؟ فأخبروه ، فقال : يا عبد الرحمن . فسكت . ثم قال : يا عبد الرحمن فسكت . فقال : يا غفتر ، أقسمتُ عليك إن كنتَ تسعُ صوتي لما جئت . فخرجتُ فقلتُ : سَلْ أَضيَاكَ . فقالوا صدق ، أنا با به . قال : فانما انتظرتموني ، والله لا أطعمه الله . فقال الآخرون : والله لا أطعمه حتى تطعمه . قال : لم أرَ في الشرِّ كالهيئة . ويلكم ، ما أنتم ؟ لم لا تقبلون عنا قراكم ؟ هاتِ طعامك . فجاءه ، فوضع يده فقال : باسم الله ، الأرى للشيطان . فأكل وأكلوا .

**قوله** ( باب ما يكره من الغضب والجور عند الضيف ) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر ، وقد تقدم شرحه في علامات البهجة من الترجمة النبوية ، وأخذ الغضب منه من قول عبد الرحمن فمررها أنه يمد على وهو من المودة وهي الغضب ، وقد وقع التصريح بذلك في الطريق التي بعد هذه حيث قال فيه : فغضب أبو بكر .

٨٨ - **باب** قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل . فيه حديث أبي جهم عن النبي ﷺ

٦١٤١ - **حدثني** محمد بن الثقف حدثنا ابنُ أبي عمير عن سليمان عن أبي عثمان قال : قال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما : جاء أبو بكر بصكرٍ بضيف له - أو أضياف له - فأمسى عند النبي ﷺ . فلما جاء قالت أمي : احتبستَ من ضيفك - أو أضيافك - الليلة . قال : أو ما عشتيهم ؟ فقالت : عَرَضْنَا عليه - أو عليهم - فأبوا ، أو فأبى . فغضب أبو بكر فسبَّ وجدَّ وحلف لا يطعمه . فأخبرتُ أنا ، قال : يا غفتر ، فحككتُ المرأة لا تطعمه حتى يطعمه ، فحلف الضيف أو الأضياف أن لا يطعمه - أو يطعموه - حتى يطعمه . فقال أبو بكر : كأن هذه من الشيطان ، ذمها بالطعام فأكل وأكلوا . فجعلوا لا يرفعون أقمعة إلا ربا من أسفلها أكثر منها . فقال يا أخت بني فراس ما هذا ؟ فقالت : وقرِّعي عني إنها الآن لا كنزٌ قبل أن تأكل ، فأكلوا ، وبثت بها إلى النبي ﷺ فذكر أنه أكل منها .

**قوله** ( باب قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل ) ذكر فيه حديث أبي جهم ، يشير إلى قصة أبي الدرداء وسلمان وقد تقدم شرحها في كتاب الصيام ، ولم تقع هذه الترجمة ولا هذا التعليل في رواية أبي ذر ، وإنما ساق قصة أضياف أبي بكر تلو الطريق التي قبلها ، وهي من هذا الوجه مختصرة ، وسليمان في سندها هو التميمي . وقوله : الأول للشيطان ، أي الحالة التي غضب فيها وحلف ، وتقدم له توجيه متعقب

٨٩ - **باب** إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال

٦١٤٢ ، ٦١٤٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن

يسار مولى الأنصار « من رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة أنهما حدثاه أن « هب الله به سهل وبهيصة ابن مسعود أتيا خيبر ففرقا في النخل فقتل هب الله بن سهل ، فغاب هب الله الرحمن بن سهل وسويصة وبهيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، فبدأ عبد الرحمن - وكان أصغر القوم - فقال للنبي ﷺ : كبر الكبر . قال يحيى : إني للكلام الأكر . فتكلموا في أمر صاحبهم ، فقال النبي ﷺ : أنسحقون فيكم أم قال صاحبكم - بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا يا رسول الله ، أمر لم نره . قال : فتبرؤكم يهود في أيمان خمسين منهم : قالوا : يا رسول الله ، قوم كفار : فوداهم رسول الله ﷺ من قبله . قال سهل « فأدركت ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدا لهم فركضتني برجلها ، قال الليث حدثني يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى : حسبت أنه قال مع رافع بن خديج . وقال ابن عيينة حدثنا يحيى عن بشير عن سهل وحده

٦١٤٤ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن هب الله حدثني نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ : أخبروني بشجرة مثلهما مثل المسلم توتي أكلها كل حين باذن ربها ، ولا تمت ورقها ، فوقع في نفسي اللخعة ، ففكرت أن أتكلم ونم أبو بكر وعمر . فلما لم يتكلم قال النبي ﷺ : هي اللخعة . فلما خرجت مع أبي قلت : يا أبتاه وقع في نفسي اللخعة . قال : ما منعك أن تقولها ؟ لو كنت قلعبا كان أحب إلي من كذا وكذا . قال : ما منعتي إلا أني لم أرك ولا أبا بكر نكثنا ، ففكرت ،

**قوله** ( باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال ) المراد الأكبر في السن إذا وقع التساوي في الفضل ، والا فيقدم الفاضل في الفقه والعلم إذا عارضه السن . وذكر فيه حديث سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج في قصة بهيصة وسويصة ، وسباق شرحه في كتاب القسامة ، وقوله « فوداهم » هو للاكثر ويروى بالفاء بدل الواو ، وقوله « من قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة على الصحيح . **قوله** ( قال الليث حدثني يحيى ) هو ابن حميد الأنصاري ، وبشير بالمرحدة والمعجمة مصغر هو ابن يسار بفتح ثمانية ثم مهمل خفيفة . وهذا التعليق وصله مسلم والترمذي والنسائي من حديث الليث به . **قوله** ( وقال ابن عيينة حدثنا يحيى ) هو ابن حميد أيضا ، وهذا التعليق وصله مسلم والنسائي من حديث ابن عيينة . ثم ذكر حديث ابن عمر « أخبروني بشجرة مثلهما مثل المسلم » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وكأنه أشار بإبراده إلى أن تقديم الكبير حيث يضع التساوي ، أما لو كان عند الصغير ما ليس عند الكبير فلا يمنع من الكلام بحضرة الكبير ، لأن عمر تأسف حيث لم يتكلم ولده مع أنه اعتذر له بكونه بحضرة وحضور أبي بكر ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم

٩٠ - **باب** ما يجوز من الشعر والرجز والهداء وما يصكره منه

وقوله تعالى ( والشعراء ينجسهم للفاوون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون

إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وذكروا الله كثيرا ، واتصروا من بعد ما حكموا . وسيلمُ الذين ظلموا  
أى مُنقلبٍ يَنْقلبون . قال ابنُ عباس : فى كلِّ لفوٍ بخوضون

٦١٤٥ - **حدثنا** أبو اليَمان أخبرنا **صهيب** عن **الزُّهري** قال أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن أن  
مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبى بن كعب أخبره أن  
رسول الله ﷺ قال « إن من الشررِ حكمة »

٦١٤٦ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا **سفيان** عن الأسود بن قيس قال : سمعتُ جندباً يقول « بيننا النبي  
ﷺ بمنى إذ أصابه جبرٌ ففتر ، فذميت إصبه فقال :

هل أنت إلا أصبحَ ذميت وفى سبيلِ الله ما كفيت

٦١٤٧ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا ابنُ مَهْدِيٍّ حدثنا **سفيان** عن عبد الملك حدثنا أبو سلمة عن أبي  
هريرة رضى الله عنه « قال النبي ﷺ : أصدقُ كلمةٍ قالها للشاعر كلمةٌ لبيد : ألا كلُّ شئٍ ما خلا الله باطلٌ  
وكاد أمية بن أبى الصلت أن يُسلم »

٦١٤٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا **حاتم** بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عُبَيْد « عن سلمة بن الأكوع  
قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فسرنا ليلاً ، فقال رجلٌ من القوم لعاصم بن الأكوع : ألا  
نسمعنا من هُنيانك ؟ قال وكان عاصمٌ رجلاً شاعراً ، فنزلَ يحدو بالقوم بقول :

الهمم لولا أنت ما اهتدينا ولا نصددقنا ولا صلينا

فاغيزِ نداءك ما افترقنا وثبت الأقدام إن لاقينا واليقين سَكينةٌ علينا

إنا إذا صبحَ بنا أتينا وبالصياح عوّلوا علينا

فقال رسول الله ﷺ : من هذا السائق ؟ قالوا : عاصم بن الأكوع . فقال : رحمه الله . فقال رجلٌ من  
القوم : وجهت يابى الله ، لولا أممتنا به . قال فأتينا خيبرَ فحاصرناهم حتى أصابتنا حمصةٌ شديدة ، ثم إن الله  
فتحها عليهم ، فلما أمسى الناسُ اليوم الذى فُتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ما هذا  
الغيرانُ ، على أى شئٍ توقدون ؟ قالوا : على لحم ، قال : على أى لحم ؟ قالوا : على لحمِ حُمُرِ إنسية ، فقال  
رسول الله ﷺ : أهرقوها واكسروها . فقال رجلٌ : يا رسول الله ، أو نهريقها ونفسلها . قال : أو ذاك .  
فلما تصاف القوم ، كان سيفُ عاصمٍ فيه قمرٌ ، فتناول به يهودياً ليضربه ، ورجع ذبابٌ سيفه ، فأصاب

رُكْبَةً عَاصِرَاتٍ مِنْهُ . فَلَمَّا قَالُوا قَالَ سَلَمَةُ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاخِبًا فَقَالَ لِي : مَا لَكَ ؟ قُلْتُ : فِدَى  
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَّهُ . قَالَ : مَنْ قَالَ ؟ قُلْتُ : قَالَه فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ الْخَضِيرِ  
الْأَنْصَارِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَبَ مَنْ قَالَه ، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ - وَجَعَ بَيْنَ إِمَامَيْهِ - إِنَّهُ يَلْجَأُ  
مُجَاهِدًا ، قُلْ عَرَبِيٌّ تَشَأُ بِهَا مِثْلَهُ .

٦١٤٩ - حَرْشًا مَسْدُودًا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ - وَمَعْنَى أُمِّ سَلِيمٍ - فَقَالَ : وَبِحَيْكِ يَا أُتَيْجَشَةُ ، رُوَيْدَكَ سَوَاقًا بِالْقَوَارِيرِ «  
قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَمَيِّمُوا عَلَيْهَا »

[ الحديث ٦١٤٩ - أطرافه في : ٦١٦١ ، ٦٢٠٢ ، ٦٢٠٩ ، ٦٢١٠ ، ٦٢١١ ]

**قوله** ( باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء ) . أما الشعر فهو في الأصل انهم لما دق ومنه وليت شعري ،  
ثم استعمل في السلام المقني المرزوق قصدا ، ويقال أصله الشعر بضمتين يقال شمرت أشبرت الشعر وشمرت بكذا  
علمت علما دقيقا كإصابة الشعر ، وقال الراغب : قال بعض الكهفاز عن النبي ﷺ أنه شاعر ، فقيل لما وقع في  
القرآن من الكلمات الموزونة والقوافي ، وقيل أرادوا أنه كاذب لأنه أكثر ما يأتي به الشعاع كذب ، ومن ثم  
سموا الادلّة الكاذبة شعرا ، وقيل في الشعر : أحسنه أكذبه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ( وانهم يقولون ما لا يفعلون )  
ويؤيد الاول ما ذكر في حد الشعر أن شرطه القصد اليه ، وأما ما وقع مرزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا ، وأما الرجز  
فهو بفتح الراء والجيم بعدها زاي ، وهو نوع من الشعر عند الأكثر ، وقيل ليس بشعر لأنه يقال راجو لا شاعر  
وسمى رجزا لتقارب اجوائه واضطراب اللسان به . ويقال رجز البعير إذا تقارب خطوه واضطرب لضعفه فيه ،  
وأما الحداء فهو بضم الحاء وتخفيف الدال المهملتين يمد ويقصر : سوق الأبل يضرب مخصوص من الغناء ، والحداء  
في الغالب إنما يكون بالرجز وقد يكون بغيره من الشعر ولذلك عطفه على الشعر والرجز ، وقد جرت عادة الأبل  
أنها تسرح السير إذا حدى بها . وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن طاوس مرسلا ، وأورده البراز موصولا عن ابن  
عباس دخل حديث بعضهم في بعض : أنه أول من حدا الأبل عبد المضر بن نزار بن معد بن عدنان كان في إبل لمضر  
فمضر ، فضر به مضر على يده فارجه فقال : يا يداه يا يداه ، وكان حسن الصوت فامرعت الأبل لما سمعته في السير ،  
فكان ذلك مبدأ الحداء . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحداء ، وفي كلام بعض الحنابلة لشعور بنقل  
خلاف فيه ، ومأثره محجوج بالأحاديث الصحيحة ، ويلتحق بالحداء هنا الحميمج المشتغل على التشويق إلى الحج بذكر  
الكعبة وغيرها من المشاهد ، ونظيره ما يحرض أهل الجهاد على القتال ، ومنه غناء المرأة لتسكين الولد في المهد .  
**قوله** ( وقوله تعالى : والشعراء يتبعهم الغاؤون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ) ساق في رواية كريمة والأصلي  
إلى آخر السورة ، ووقع في رواية أبي ذر بين الآيتين المذكورتين لفظة ، وقوله ، وهي زيادة لا يحتاج إليها ، قال  
المفسرون في هذه الآية : المراد بالشعراء شعراء المشركين ، يتبعهم غواة الناس ومردة الشياطين وعصاة الجن  
ويروون شعرهم لأن الغاوي لا يتبع إلا غاربا مثله . وسمى الشعراء منهم عبد الله بن الزبير وهبيرة بن أبي وهب

ومسافع وعمر بن أبي أمية بن أبي الصلت ، وقيل زلت في شاعرين تهاجيا فكان مع كل واحد منهما جماعة وهم  
 الغواة السفهاء ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود من طريق يزيد النحوي عن هكرمة بن ابن عباس  
 في قوله تعالى ( والشمراء يتبعهم الغاؤون - الى قوله - ما لا يفعلون ) قال فأنسخ من ذلك واستثنى فقال ( الا  
 الذين آمنوا ) الى آخر السورة ، وأخرج ابن أبي شيبة - من طريق رسالة - قال : لما نزلت ( والشمراء يتبعهم  
 الغاؤون ) جاء عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يبيكون فقالوا : يا رسول الله أنزل الله  
 هذه الآية وهو يعلم أنا شمراء . فقال افرءوا ما بهما ( الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) أنتم ( وانصرفوا  
 من بعد ما ظننوا ) أنتم . وقال السبيل : نزلت الآية في الثلاثة ، وإنما وردت بالاجام ليدخل معهم من اقتدى بهم ،  
 وذكر الثعلبي مع الثلاثة كعب بن زهير بغير اسناد ، والله أعلم . قوله ( قال ابن عباس : في كل لغوي مخوضون )  
 وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( في كل واد )  
 قال : في كل افو ، وفي قوله ( يهيمنون ) قال : يخوضون . وقال غيره يهيمنون أى يقولون في المدح والمذموم  
 ما ليس فيه ، فهم كالأهائم على رءسهم والاهائم المخالف لقصد . قوله ( وما يكره منه ) هو قسم قوله ، ما يجوز ، ،  
 والذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائز أنه اذا لم يذكر منه في المسجد ، وخلا عن مجور ، وعن الإهراق  
 في المدح والكنز المحض . والنقول بجميع لا يحمل . وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على جوازها اذا كان كذلك ،  
 واستدل بأحاديث الباب وغيرها قال : ما أئند بحضرة النبي ﷺ أو استنشدته ولم ينكره . قلت : وقد جمع ابن  
 سيد الناس شيخ شوخنا مجلدا في أسماء من نقل عنه من الصحابة شئ من شعر متعلق بالنبي ﷺ خاصة ، وقد ذكر  
 في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز ، وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره ، وترجم في « الادب المفرد » ما يكره  
 من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مرفوعا ، أن أعظم الناس فرية الشاعر يهجو القبيلة بأسرها ، وسنده حسن ،  
 وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ « أعظم الناس فرية رجل هاجى رجلا فهجا القبيلة بأسرها » وصححه ابن  
 حبان . وأخرج البخاري في « الادب المفرد » عن عائشة أنها كانت تقول : الشعر منه حسن ومنه قبيح ، أخذ  
 الحسن ودع القبيح . ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعارا منها القصيدة فيها أربعون بيتا ، وسنده حسن .  
 وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مرفوعا ، وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » أيضا من حديث  
 عبد الله بن عمرو مرفوعا بلفظ « الشعر بمنزلة الكلام ، لحسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام » وسنده  
 ضعيف . وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال : لا يروى عن النبي ﷺ الا بهذا الاسناد . وقد اشتهر هذا الكلام  
 من الشافعي . واقتصر ابن بطال على نسبته اليه فقصر ، وعاب القرطبي المفسر على جماعة من الشافعية الاقتصار على  
 نسبة ذلك للشافعي وقد شاركهم في ذلك ابن بطال وهو مالم يكن غشا . الحديث الاول ، قوله ( عن الزهري أخبرني  
 أبو بكر بن عبد الرحمن ) يعني ابن الحارث بن هشام الخزرمي ، وفي هذا الاسناد أربعة من التابعين قرشيون  
 مدنيون في نسق ، فالزهري من صفات التابعين وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم ، ولمروان وعبد الرحمن موية إدراك  
 النبي ﷺ ولكنهما من حيث الرواية معدودان في التابعين ، وقد تقدم قريبا أن لعبد الرحمن رؤية وأنه قد كان  
 في الصحابة ، وكذا ذكرهم بعضهم مهران في الصحابة لأدراكه ، وقد تقدم ذلك في الشروط . وقد اختلف على

الزهري في سننه : فالأكثر على ما قال شعيب . وقال معمر في المشهور عنه : عن الزهري عن عروة ، بدل أبي بكر  
موصولا ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري عن عروة ، مرسل ، ووافق رباح بن زيد  
عن معمر الجماعة ، وكذا قال هشام بن يوسف عن معمر ، أسكن قال عبد الله بن الأسود وكذا قال إبراهيم بن سعيد :  
عن الزهري ، وحذف يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد مرسلان من السند والصواب إثباته . قوله ( أن من الشعر  
حكمة ) أي فولا صادقا مطابقا للحق . وقيل أصل الحكمة المنع ، فالمنع أن من الشعر كلاما نافعا يمنع من السفه .  
وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : أن من  
البيان شعرا ، وأن من العلم جهلا ، وأن من الشعر حكمة ، وأن من القول عيا ، فقال صحبة بن صوحان : صدق  
رسول الله ﷺ . أما قوله وأن من البيان شعرا ، فالرجل يكون عليه الحق وهو الحق بالحجج عن صاحب الحق فيفسح  
القوم ببيانه فيذهب بالحق . وأن قوله وأن من العلم جهلا ، فيكلف العالم أن عليه ما لا يعلم فيجهل ذلك . وأما  
قوله وأن من الشعر حكمة ، فهي هذه المواضع والأمثال التي يتعظ بها الناس . وأما قوله وأن من القول عيا ، فمرتك  
كلامك على من لا يريد . وقال ابن التين : مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك ، لأن من ، تبيضية . ووقع في  
حديث ابن عباس عند البخاري في « الأدب المفرد » وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بلفظه أن من الشعر  
حكمة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود ، وأخرجه أيضا من حديث بريدة مثله ، وأخرج ابن  
أبي شيبة من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبو بكر : ربما قال الشاعر الكلمة الحكيمة . وقال ابن بطال :  
ما كان في الشعر والرجح ذكر الله تعالى وتعالى له ووجدانته وإثبات طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه ،  
وهو الخرافة في الحديث بأنه حكمة ، وما كان كذبا ولغفا فهو مذموم . قال الطبري : في هذا الحديث رد على من كره  
الشعر مطلقا واحتج بقول ابن مسعود : الشعر مزامير الشيطان ، وعن مسروق أنه تمثل بأول بيت شعر ثم سكت ،  
ف قيل له فقال : أخاف أن أجد في صفيق شعرا ، وعن أبي أمامة رفعه « أن إبليس لما أبط إلى الأرض قال : وب  
أجمل لي قرآنا ، قال قرآنك الشعر » ثم أجاب عن ذلك بأنها أخبار وأمية ، وهو كذلك ، لحديث أبي أمامة فيه  
على بن يزيد الهاتئ وهو ضعيف ، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والاكتثار منه كما سيأتي تقريره  
بعد باب ، وبدل على الجواز سائر أحاديث الباب . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن عمر بن الشريد  
عن أبيه قال : استنشدني النبي ﷺ من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة قافية . وعن مطرف قال :  
صحب عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فقل منزل نوله إلا وهو ينشدني شعرا . وأسند الطبري عن جماعة من  
كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأنشدوه واستنشدوه . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد »  
عن خالد بن كيسان قال : كنت عند ابن عمر فوقف عليه إياس بن خيثمة فقال : ألا أنشدك من شعري ؟ قال : بلى  
ولكن لا تنشدني إلا حسنا . وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلة بن عبد الرحمن قال : لم يكن أصحاب  
رسول الله ﷺ منصرفين ولا متجارتين ، وكانوا يقتناشدون الأشعار في مجالسهم ويذكرون أمر جاهليهم ، فإذا أريد  
أحدهم على شيء من دينه دارت حاليق عينيه ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كنت أجالس أصحاب رسول  
الله ﷺ مع أبي في المسجد فيتناشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية ، وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذي  
وصححه من حديث جابر بن سمرة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتذكرون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول



الله ﷺ فلا ينههم ، وربما يتبسّم . الحديث الثاني ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( سمعت جندبا ) في رواية أبي عروانة عن الأسود الماضية في أوائل الجهاد . جندب بن سفيان البجلي . قوله ( بيننا النبي ﷺ بمشى ) في رواية أبي عروانة . كان في بعض المشاهد ، وفي رواية شعبة عن الأسود ، خرج إلى الصلاة ، وأخرجه الطيالسي وأحمد في رواية ابن عيينة عن الأسود عن جندب . كذبت مع النبي ﷺ في غار . قوله ( فمضى ) بالعين المهملة والتاء المثناة . قوله ( فقال : هل أنت إلا اصبع دميت ) وفي سبيل الله ما لقيت ( هذان قسيان من رجز والتاء في آخرهما مكسورة على وفق الشعر ، وجرم الكرماني بأنهما في الحديث بالسكون وفيه نظر ، وزعم غيره أن النبي ﷺ تعدد إسكانهما لينخرج القسمين عن الشعر ، وهو مردود فإنه يصير من ضرب آخر من الشعر وهو من ضروب البحر الملقب الكامل ، وفي الثاني زحاف جائز . قال عياض : وقد غفل بعض الناس فروى دميت وأقيت بغير مد ظائف الرواية ليسلم من الاشكال فلم يصب ، وقد اختلف هل قاله النبي ﷺ متمثلاً أو قاله من قبل نفسه غير قاصد لإنشائه فخرج موزوناً ، وبالأول جوم الطبرى وغيره ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا في « محاسبة النفس » أوردها لعبد الله بن رواحة فذكر أن جعفر بن أبي طالب لما قتل في غزوة مؤتة بعد أن قتل زيد بن حارثة أخذ اللواء عبد الله بن رواحة فقال فلأصيب إصبه ، فارتجز وجعل يقول هذين القسمين وزاد :

يا نفس إن لا تقتلى تموتى هذى حياض الموت قد صليت  
وما تمنيت فقد لقيت ان تفعل فعلهما هديت

وهكذا جوم ابن التين بأنهما من شعر ابن رواحة . وذكر الواقدي أن الوليد بن الوليد بن المغيرة كان رافقاً أبا بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر ، ثم إن الوليد رجع إلى المدينة فمثر بالحرة فاقطعت إصبه فقال هذين القسمين . وأخرجه الطبراني من وجه آخر موصول بسند ضعيف . وقال ابن هشام في زيادات السيرة : حدثني من أتى به أن النبي ﷺ قال : من لي بعباس بن أبي ربيعة ، فقال الوليد بن الوليد أنا ، فذكر قصة فيها « فمثر فدميت إصبه فقالها » وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون ابن رواحة ضمنهما شعره وزاد عليهما ، فإن قصة الحديبية قبل قصة مؤتة ، وقد تقدم نحو هذا الاحتمال في أوائل غزوة خيبر في الرجز المنسوب لعامر بن الأكوع « اللهم لولا أنت ما امتدنا ، وأنه نسب في رواية أخرى لابن رواحة . وقد اختلف في جواز تمثيل النبي ﷺ بشيء من الشعر وإنشاده حاكياً عن غيره . فالصحيح جوازه . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » والترمذي وصححه والنسائي من رواية المقدم بن شريح عن أبيه « قلت لعائشة : أكان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر ؟ قالت : كان يتمثل من شعر ابن رواحة : وبأقربك بالأخبار من لم تزود » وأخرج ابن أبي شيبة نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أيضاً من مرسل أبي جعفر الخطمي قال « كان رسول الله ﷺ يثني المسجد وعبد الله بن رواحة يقول : أفلح من يعالج المساجد . فيقولها رسول الله ﷺ . فيقول ابن رواحة : ينلو القرآن قائماً وقاعداً ، فيقولها رسول الله ﷺ ، وأما ما أخرجه الخطيب في التاريخ عن عائشة :

تفعل بما تهوى تكن ، فقلنا . قال أشي . كان الا تحققا

قال : وإنما لم يعربه لتلا يكون شعراً ، فهو شيء لا يصح . ومما يدل على وهامه التماثيل المذكور ، والحديث

الثالث في الباب يؤيد ذلك ، وأنه عليه السلام كان يجوز له أن يحكي الشعر عن ناظمه . وقد تقدم في غزوة حنين قوله عليه السلام :  
 وأنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، وأنه دل على جواز وقوع الكلام منه منظوما من غير قصد إلى ذلك  
 ولا يسمى ذلك شعرا . وقد وقع الكثير من ذلك في القرآن العظيم ، لكن غالبا أشطار أبيات والقبيل منها وقع  
 وزن بيت تام ، فن التام قوله تعالى ﴿ الحمدرون السائحون الراكعون الساجدون - أو نيت من كل شيء ولها عرض  
 عظيم - مسلمات مؤنات قانتات فائزات عابدات ساجحات - فراخ إلى أمه لجاء بعجل سمين - نبي عبادي أني أنا الغفور  
 الرحيم - لن نزالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون - قل للذين كفروا إن يذنبوا يغفر لهم - وجفان كالجوابي وقدر  
 واسيات - واتقون يا أولي الألباب - ان هذا لرزقنا ما له من نفاد - تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان - فأقم  
 وجهك للدين حنيفا نظرة الله - ومن الليل فسبحه وأدبار النجوم . وكذلك السجود - والله يهدي من يشاء إلى  
 صراط مستقيم - أني وجدت امرأة تملككم وأونيت من كل شيء ولها - يأنسكم التابوت فيه سكينه من وبكم وبقيته  
 مما ترك - وأزواج مطهرة ورضوان من الله - ويخزم وينسركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين - ولقد ضل قبلهم  
 أكثر الأوابين - ودانية عليهم ظلالها وذلقت أطرافها نذابلا - وبأكلون الثراث أكلا لما ويحبون المال حبا جماعا  
 والواو في كل منهما وإن كانت زائدة على الوزن لكنه يجوز في النظم ويسمى الخزم بالزاي بعد الحاء المعجمة . وأما  
 الأشطار فكثيرة جدا فيها ﴿ فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر - أيقضي الله أمرا كان مفعولا - فأصبحوا  
 لا ترى إلا مساكنهم - في أمة قد خلت من قبلها أئمة - فذا سكن الذي لمتني فيه - فأنبت الهم على سواء - ادخلوها  
 بسلام آمنين - انه كان وعده مفعولا - حسدا من عند أنفسهم - ألا بعدا لعاد قوم هود - ويعلم ما جرحت بالنار -  
 وترام يعرضون عليها - وكفى الله المؤمنين القتال - والله أركسهم بما كسبوا - حتى يخوضوا في حديث غيره - قل هو  
 الرحمن أضافه - ألا إلى الله تصير الأمور - نصر من الله وفتح قريب - ذلك تقدير العزيز العليم - نقذف بالحق  
 على الباطل - اليوم أكملت لكم دينكم - يا أيها الناس اتقوا ربكم - لنن شكرتم لازيدنكم - قتل الإنسان ما أكفره -  
 ثاني اثنين إذ هما في الغار - قد علمنا ما تنقص الأرض منهم - إن قارون كان من قوم موسى - أن ربي يكيدهم  
 عليهم - وينصرك الله نصرا عزيزا - خلق الإنسان من علق - وآخر دعوانه أن الحمد لله - وأحلوا قومهم دار البوار -  
 ولا تقتلوا النفس التي حرم الله - التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون - قل للذين  
 كفروا ان يذنبوا يغفر لهم - كلما أضاء لهم - ونحشر المجرمين يومئذ - يا أيها الإنسان انك كادح - يا أيها الإنسان ما  
 غرك - وهب لنا من لدنك رحمة - وينصرك الله نصرا عزيزا - والطير محشورة كل له أواب - وعندهم قصرات  
 الطرف أتراب - فان هدانا فانا ظالمون - زلزلة الساعة شيء عظيم - أنطعم من لو يشاء الله أطعمه - ثمات التخييل  
 والاعتاب - ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴿ ومن التام أيضا ﴿ وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس . ونزلناه تنزيلا ﴿  
 وإذا انتهى إلى الناس ، تم أيضا ، وأيضاً ﴿ اتقرأه على الناس ونزلناه تنزيلا ﴿ وقيل في الجواب عن الحديث :  
 ان وقوع البيت الواحد من الفصيح لا يسمى شعرا ، ولا يسمى قائله شاعرا . الحديث الثالث حديث أبي هريرة :  
 و أصدق كلمة قالها الشاعر ، تقدم شرحه في أيام الجماهيلية ، وقوله : عن أبي سبله عن أبي هريرة ، وقع في رواية  
 زائدة بن قدامة ، عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة ، به وزاد بعد قوله كلمة لبيد : هم تمل  
 أوله وترك آخره . وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن زائدة مثل رواية سفيان ومن تابعه وهو محفوظ . الحديث

الرابع حديث سلية بن الاكوع في قصة طاهر بن الاكوع ، تقدم شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه «وكان عامر رجلا شاعرا فقول يحدو بالقوم» يؤخذ منه جميع الترجمة لاشتغاله على الشعر والرجز والحداء ويؤخذ منه الرجز من جملة الشعر ، وقوله «الهم لولا أنت ما اهتدينا» قال ابن التين : هذا ليس بشعر ولا رجز لأنه ليس بموزون ، فليس كما قال بل هو رجز موزون ، وإنما زيد في أوله سبب غفيف ويسمى الحزوم بالمعجمتين وقوله «فاغفر فداء لك ما اقتضينا» ، أما فداء فهو بكسر الفاء والممد منون ، ومنهم من يقوله بالقصر ، وشرط اتصاله بحرف الجر كالذي هنا . قاله ابن التين : وقال المازري لا يقال لله فداء لك لأنما كلمة تستعمل عند توقع مكروه لشخص فيختار شخص آخر أن يحمل به دون ذلك الآخر ويفديه ، فهو إما مجاز عن الرضا كأنه قال : نفسي مبذولة لرضاك أو هذه الكلمة وقعت خطأ باسمع الكلام ، وقد تقدم له توجيه آخر في غزوة خيبر . وقال ابن بطال : معناه اغفر لنا ما ارتكبناه من الذنوب ، وفداء لك دعاء أى افدنا من عقابك على ما اقترفنا من ذنوبنا ، كأنه قال : اغفر لنا وافدنا منك فداء لك ، أى من عندك فلا تعاقبنا به . وحاصله أنه جعل اللام للتيدين مثل ميت لك ، واستبدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب ، وهو ضرب من النشيد بصوت فيه تمطيط ، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقا بالألحان التي تشمل عليها الموسيقى ، وفيه نظر . وقال الماوردي : اختلاف فيه ، فأباحه قوم مطلقا ، ومنعه قوم مطلقا ، وكرهه مالك والشافعي في أصح القوانين ، ونقل عن أبي حنيفة المنع ، وكذا أكثر الحنابلة . ونقل ابن طاهر في «كتاب السماع» الجواز عن كثير من الصحابة ، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولا . قال ابن عبد البر : الغناء الممنوع ما فيه تمطيط وفساد لوزن الشعر طلبا لضرب وغروجا من مذاهب العرب . وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول دون الألحان العجم . وقال الماوردي : هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه عن غير تكثير إلا في حالتين : أن يكثروا منه جدا وأن يصحبه ما يمنعه منه . واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس ، فإن قلبه ليقوى على الطاعة فهو مطيع أو على المعصية فهو عاص ، وإلا فهو مثل النزهة في البستان والتفرج على المارة . وأطلب الغزالي في الاستدلال ، وحصله أن الحداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية ، وربما التمس ذلك ، وليس هو إلا أشعار توزن بأصوات طيبة والألحان موزونة ، وكذلك الغناء أشعار موزونة تؤدي بأصوات مسلسلة والألحان موزونة . وقد تقدم له بوجه آخر في غزوة خيبر (١)

قوله (إسماعيل) هو ابن علي . قوله (أنت النبي ﷺ على بعض نسائه) يأتي في «باب الحداء» في رواية حماد بن زيد عن أبيوب أن رسول الله ﷺ كان في سفر ، وفي رواية شعبة عن ثابت عن أنس ، «كان النبي ﷺ يحدو بالرجال» ، وأخرجه أبو عوانة من رواية عبد الله بن عمر ، وفي رواية قتادة عن أنس «كان للنبي ﷺ حداد» ، ولابن داود الطيالسي عن حماد بن سلية عن ثابت عن أنس «كان أنجشة يحدو بالنساء» ، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال ، وأخرجه أبو عوانة من رواية عبد الله بن عمر ، وفي رواية وهيب «وأنجشة غلام النبي ﷺ» ، يقال له أنجشة وكان حسن الصوت ، وسأني في «باب الحداء» ، وفي رواية حميد عن أنس : فاستدجن في الدياق ، أخرجهما أحمد عن ابن عدي عنه ، وفي رواية حماد

ابن سلية عن ثابت ، فإذا أضفت الإبل ، وهي بعين مبهملة ونون وقاف أي أسرع وزنه ومعناه ، والعنق مفتحتين قد تقدم بيانه في كتاب الحج . **قوله** ( ومعين أم سليم ) في رواية حميد عن أنس عند الحارث ، وكان يحدو بأمهات المؤمنين ونسائهم ، وفي رواية وهيب عن أيوب كاسياني بعد عشرين بابا ، كانت أم سليم في الثقل ، وفي رواية سليمان التيمي عن أنس عند مسلم ، كانت أم سليم مع نساء النبي ﷺ ، أخرجه من طريق يزيد بن زريع عنه ، وأخرجه النسائي من طريق زهير والراهمري في الأمثال ، من طريق حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان فقال : عن أنس عن أم سليم ، جملة من مسند أم سليم ، والأول هو المحفوظ ، وحكى عياض أن في رواية السمرقندي في مسلم ، أم سلة ، بدل أم سليم قال وقوله في الرواية الأخرى : مع نساء النبي ﷺ ، يقوى أنها ليست من نسائه . قلت : وتضاف الروايات على أنها أم سليم بقضى بأن قوله أم سلة تصحيف . **قوله** ( فقال ويحك يا أنجشة ) في رواية حماد : كان في سفر له وكان غلام يحدو بين يقال له أنجشة ، وسيأتي في باب المعارض ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه : كان في بعض أسفاره وغلام أسود ، وفي رواية للنسائي عن قتبية عن حماد ، وغلام له يقال له أنجشة ، وهو بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تانيث ، ووقع في رواية وهيب : يا أنجش ، على النخيم ، قال البلاذري : كان أنجشة حبشيا يكنى أبا مارية . وأخرج الطبراني من حديث واثلة أنه كان ممن نقام النبي ﷺ من الخنثين ، **قوله** ( رويدك ) كذا الأكثر وفي رواية سليمان التيمي : رويدا ، وفي رواية شعبة : أرفق ، ووقع في رواية حميد : رويدك أرفق ، جمع بينهما رويدا في : جزء الانصاري ، عن حميد . وأخرجه الحارث ، عن عبد الله بن بكر عن حميد فقال : كذلك سوقك ، وهي بمعنى كفالك . قال عياض : قوله رويدا منصوب على أنه صفة لمحذوف دل عليه اللفظ أي سق سوقا رويدا ، أو أحد حدوا رويدا . أو على المصدر أي أورد رويدا مثل أرفق رفقاً ، أو على الحال أي سر رويدا ، أو رويدك منصوب على الإغراء ، أو مفعول بفعل مضمر أي الزم نفسك ، أو على المصدر أي أورد رويدك . وقال الراغب : رويدا من أورد يرود كأمهل يمهل وزنه ومعناه ، وهو من الرود بفتح الراء وسكون قافيه وهو التردد في طلب الشيء برفق راد وارناد ، والرائد طالب الكلاء ، ورادت المرأة تزود إذا مشيت على هيئتها . وقال الراهمري : رويدا تصغير رود وهو مصدر فاعل الرائد ، وهو المجهول في طلب الشيء ، ولم يستعمل في معنى المهمة إلا مصفرا ، قال وذكر صاحب « المين » أنه إذا أريد به معنى التزويد في الوعيد لم ينون . وقال السهيلي : قوله رويدا أي أرفق ، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أي أرفق فأبلا ، وقد يكون من تصغير المرخم وهو أن يصغر الاسم بعد حرف الواو كما قالوا في أسود سويد فكذا في أورد رويد . **قوله** ( سوقك ) كذا الأكثر وفي رواية حميد : سيرك ، وهو بالنصب على نزع الخافض أي أرفق في سوقك ، أو سقمن كسوقك . وقال القرطبي في « المفهم » : رويدا أي أرفق ، وسوقك مفعول به . ووقع في رواية مسلم : سوقا ، وكذا الأسماعيلي في رواية شعبة ، وهو منصوب على الإغراء بقوله أرفق سوقا ، أو على المصدر أي سق سوقا . وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر : رويدك إما مصدر والكاف في محل خفض ، وإما اسم فعل والكاف حرف خطاب ، وسوقك بالنصب على الوجهين والمراد به حدودك إطلاقا لاسم المسبب على السبب . وقال ابن مالك : رويدك اسم فعل بمعنى أورد أي أمهل ، والكاف المتصلة به حرف خطاب ، وفتحة داله بنائية . ولك أن تجعل رويدك مصدرا مضافا إلى الكاف فاصبها سوقك وفتحة داله على هذا لإعرابية . وقال أبو البقاء : الوجه

النصب برويدا والتقدير أهل سوقك ، والكاف حرف خطاب وليست اسماء ، ورويدا يتعدى الى مفعول واحد قوله ( بالقوارير ) في رواية هشام عن قتادة ، ورويدك سوقك ولا تكسر القوارير ، وزاد حماد في روايته عن أيوب قال أبو قلابة : يعنى النساء ، ففي رواية هشام عن قتادة ، ولا تكسر القوارير ، قال قتادة : يعنى ضعفة النساء والقوارير جمع قارورة وهى الزجاجية سميت بذلك لاستقرار الشراب فيها . وقال الراهمري : كنى عن النساء بالقوارير لرفقتهن وضعفهن عن الحركة ، والنساء يشبهن بالقوارير فى الرقة والظافة وضعف البنية ، وقيل : المعنى ستمن كمؤلف القوارير لو كانت عمولة على الابل ، وقال غيره : شبهن بالقوارير لسرعة انقلاجهن عن الرضا ، وقلة دواعيهن على الرضا ، كالقوارير يصرع اليها الكسر ولا تقبل الجبر ، وقد استعملت الشعراء ذلك ، قال بشر :

أرفق بصمرو اذا حركت نسبته فانه عربى من قوارير

قال أبو قلابة : فتكلم النبي ﷺ بكلمة لو تكلم بها بعضكم اجمتموها عليه : قوله ، سوقك بالقوارير ، قال الداردي : هذا قاله أبو قلابة لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل . وقال الكرماني : امله نظر الى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشبه جليا ، وليس بين القارورة والمرأة وجه التقبيح من حيث ذاتهما ظاهر ، لكن الحق أنه كلام في غاية الحسن والسلامة من العيب ؛ ولا يلزم في الاستعارة أن يكون جلاء وجه الشبه من حيث ذاتهما ، بل يكفي الجلاء الحاصل من القران الحاصلة ، وهو هنا كذلك . قال : ويشتمل أن يكون قصد أبي قلابة أن هذه الاستعارة من مثل رسول الله ﷺ في البلاغة ، ولو صدرت من غيره بمن لا بلاغة له اجمتموها . قال وهذا هو اللائق بمنصب أبي قلابة . قلت : وليس ما قاله الداودي بعيدا ، ولكن المراد من كان يقطع في العبارة ويتجنب الالفاظ التي تشتمل على شيء من الهزل . وقريب من ذلك قول شداد بن أوس الصحابي اظلامه : اثنتا بسفرة نصبت بها ، فأنكرت عليه ، أخرجه أحمد والطبراني . قال الخطابي : كان أنجشة أسود وكان في سوقه حنف ، فأمره أن يرفق بالمطايا . وقيل كان حسن الصوت بالحذاء فكوه أن تسمع النساء الحذاء فإنه حسن الصوت يحرك من النفوس ، فنبهه ضعف عزائمهن وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير في سرعة الكسر اليها . وجوز ابن بطال بالاول فقال : القوارير كناية عن النساء اللاتي كن على الابل التي تساق حينئذ ، فأمر الحادي بالرفق في الحذاء لانه يحث الابل حتى تسرع فاذا أسرع لم يؤمن على النساء السقوط ، واذا مشى رويدا أمن على النساء السقوط ، قال : وهذا من الاستعارة البدعية ، لأن القوارير أسرع شيء تكسيرا ، فأقادت الكناية من العض على الرفق بالنساء في السير ما لم تفده الحقيقة لو قال ارفق بالنساء . وقال الطيبي : هي استعارة لان المنصب به غير مذكور ، والقرينة حالية لا مقالية ، وافظ الكسر ترشيح لها . وجوز أبو عبيد المروى بالثاني وقال : شبه النساء بالقوارير لضعف عزائمهن ، والقوارير يصرع اليها الكسر ، فخشي من سماهين النفيد الذي يحدو به أن يقع بقلوبهن منه ، فأمره بالكف ، فشبه عزائمهن بسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير في إصراع الكسر اليها . ورجح هياض هذا الثاني فقال هذا أشبه بمساق الكلام ، وهو الذي يدل عليه كلام أبي قلابة ، والا فلا جبر عن السقوط بالكسر لم يعبه أحد . وجوز القرطبي في المفهم : الآخرين فقال : شبهن بالقوارير لسرعة تأثرهن وعدم تجلهن ، بخلاف عليهن من حث السير بسرعة السقوط أو التألم من كثرة الحركة والاضطراب الناشئ.

عن السرعة ، أرعاف عليهم الفتنة من سماع التاميد . قلت : والراجح عند البخاري الثاني ، ولذلك أدخل هذا الحديث في . باب المعارض ، ، ولو أريد المعنى الأول لم يكن في لفظ القوادير تعريض

### ٩١ - باب هجاء المشركين

٦١٥٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : امتأذن حسان بن ثابت رسول الله ﷺ في هجاء المشركين . فقال رسول الله ﷺ : فكيف ينسب ؟ فقال حسان : لأستلذك منهم كما تسلط الشجرة من القمحين . » وعن هشام بن عروة عن أبيه قال « ذهبت أسب حسان عند عائشة فقالت : لا نسبه ، فانه كان ينافع عن رسول الله ﷺ »

٦١٥١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني همد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أن المهيم بن أبي سنان أخبره أنه سمع أبا هريرة في قصصه يذكر النبي ﷺ يقول : إن أخاكم لا يقول الرث - يعني بذلك ابن رواحة - قال :

فينا رسول الله يتلو كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع  
أرانا الهدى بعد العمى ، فقلوبنا به موفقات أن ما قال واقع  
بيت يحمي جفنه عن فرائده إذا استنقلت بالمشركون للضامع ،

تابعه عقيل عن الزهري . وقال الزبيدي عن الزهري عن سعيد والأعرج عن أبي هريرة

٦١٥٢ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي حنيفة عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة فيقول : يا أبا هريرة ، أشدتك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا حسان أجيب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أيدّه بروح القدس ؟ قال أبو هريرة : نعم ،

٦١٥٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت « عن البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لحسان : اجبهم - أو قال : هاجهم - وجبريل معك »

**قوله** ( باب هجاء المشركين ) الهجاء والمجور بمعنى ، ويقال هجوته ولا تقل هجيتة . وأشار بهذه الترجمة الى أن بعض الشعر قد يكون مستحبا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أنس وفعه . واجتهدوا المشركين بالاعتكاف ، وتقدم في مناقب قريش الإشارة الى حديث كعب بن مالك وغيره في ذلك ، والطبراني من حديث حماد بن عامر . لما هجانا المشركون قال لنا رسول الله ﷺ : قولوا لهم كما يقولون لكم ، فان

كنا نعلمه إمام أهل المدينة . وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول والثاني ، **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن سلام نسبه أبو علي بن السكن وصرح به البخاري في «الادب المفرد» وعبد الله هو ابن سليمان ، وتقدم شرح حديث طائفة هذا في مناقب قريش . وقوله استأذن حسان ، ووقع في طريق مرسلته بيان ذلك وسببه : فروى ابن وهب في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه من طريق محمد بن سيرين قال «هما رطط من المشركين النبي ﷺ وأصحابه» فقال المهاجرون : يا رسول الله ألا تأمر عليا فيمحو هؤلاء القوم ؟ فقال : إن القوم الذين نصرنا بأيديهم أحق أن ينصروا بأستهم . فقالت الانصار : أراهمنا واه . فارسلوا إلى حسان ، فأقبل فقال : يا رسول الله والذي بمثلك بالحق ما أحب أن لي بمقول ما بين صنعاء وبصرى ، فقال : أئت لها ، فقال لا علم لي بقريش ، فقال لأبي بكر أخبرهم عنهم ونقب له في مثابهم . وقد تقدم بعض هذا موصولا من حديث عائشة وهو عند مسلم ، وقوله «ولاسلك» أي لا خلصن نفسك من هجوم بحيث لا يبقى شيء عن نفسك فينالها الهجوم ، كالشجرة إذا انسلت لا يبقى عليها شيء من العجين . وفي الحديث جواز سب المشرك جوابا عن سبه للسليخ ، ولا يعارض ذلك مطلق النهي عن سب المشركين لتلايسبوا المسلمين لانه محمول على البداية به ، لا على من أجاب متصرا . وقوله في الحديث الثاني «ينافع» بقاء ومهمة أي يخاصم بالمدافعة ، والمنافع المدافع ، تقول نالحت عن فلان أي دافعت عنه . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في شعر عبد الله بن رواحة ، وقد تقدم شرحه في قيام الليل في أواخر كتاب الصلاة ، وكذا بيان متابعة عقيل ومن وصلها ورواية الزبيدي ومن وصلها . قال ابن بطال : فيه أن الشعر إذا اشتمل على ذكر الله والأعمال الصالحة كان حسنا ولم يدخل فيما ورد فيه الذم من الشعر ، قال الكرماني : في البيت الأول إشارة إلى هله ، وفي الثالث إلى عمله . وفي الثاني إلى تكيله غيره **قوله** فهو كامل مكمل . (تلييه) : وقع للجميع في البيت الثالث «إذا استثقلت بالكافرين المضامع» إلا الكفهميني فقال «بالمشركين» واستثقلت بالثلثة والقاف من الثقل . وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر «استثقلت» بمثناة فقط وتشديد اللام قال : وهو فاسد الرواية والنظم والمعنى . قلت : وروايتنا من طريق أبي ذر متقنة وهي كالجمادة . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أربس ، وأخوه أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ومحمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية جده محمد . وقد تقدمت رواية شعيب مفردة في «باب الشعر في المسجد» في أوائل الصلاة وقرنها هنا برواية ابن أبي عتيق ولفظهما واحد ، إلا أنه قال هناك «أنشدك الله هل سمعت» وقال هنا «أنشدك الله» وفي رواية الكفهميني «نشدتك بالله يا أبا هريرة» والباقي سواء . وقد تقدم بيان الاختلاف على الزهري في شيخه في هذا الحديث هناك ، وتوجيه الجمع ، والإشارة إلى شرح الحديث ، وقوله «هل سمعت» وقال في آخره «نعم» يستفاد منه مشروعية تحصيل الحديث بهذه الصيغة ، وهذا المروي هذا الحديث في «الاطراف» من مسند حسان وهو صريح في كونه من مسند أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون من مسند حسان . الحديث الخامس ، **قوله** (عن البراء أن النبي ﷺ قال لحسان) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة فقال فيه «عن البراء عن حسان» جملة من مسند حسان أخرجه النسائي ، وقد أوردت هذا في الملائكة من بدء الخلق معروا إلى الترمذي ، وهو سهو كأن سببه التباس الرقم ، فانه لقرمذي ولفسان وهما يلتبسان . وقد تقدم بيان الوقت الذي وقع ذلك فيه لحسان في المغازي في غزوة بني قريظة

## ٩٢ - باب ما يُكره أن يكون للغالب على الإنسان الشعرُ

حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن

٦١٥٤ - **حديث** عبيد الله بن موسى أخبرنا حنظلة عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

**ﷺ** قال : لأن يمتلىء جوف أحدكم قبيحا خيرا له من أن يمتلىء شعرا »

٦١٥٥ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال قال رسول الله **ﷺ** : لأن يمتلىء جوف رجل قبيحا حتى يبريه ، خير من أن يمتلىء شعرا »

**قوله** ( باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن ) هو في هذا الحل متابع لأبي حنيفة كما ساذكره ، ووجهه أن الدم إذا كان الامتلاء وهو الذي لا بقية لغيره معه دل على أن مادون ذلك لا بدخله الدم . ثم ذكر فيه حديث ، ولأن يمتلىء جوف أحدكم قبيحا خيرا له من أن يمتلىء شعرا ، من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة ، وزاد أبو ذر في روايته عن الكشمي في حديث أبي هريرة حتى يبريه ، وهذه الرواية ثابتة في الأدب المفرد من الشيخ الذي أخرجه عنه هنا ، وكذلك رواية النسفي ، ونسبها بعضهم للاصلي ، ولسائر رواة الصحيح ، قبيحا يبريه ، بإسقاط حتى ، وأخرجه مسلم وأبو دارود والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة وابن حبان من طرق عن الأعمش في أكثرها ، حتى يبريه ، ووقع عند الطبراني من وجه آخر عن سالم عن ابن عمر بلفظ حتى يبريه ، أيضا . قال ابن الجوزي : وقع في حديث سعد عند مسلم حتى يبريه ، وفي حديث أبي هريرة عند البخاري بإسقاط حتى ، فعلى ثبوتها يقرأ يبريه ، بالنصب وعلى حذفها بالرفع ، قال : ورأيت جماعة من المبتهئين يقرأونها بالنصب مع إسقاط حتى جريا على المألوف ، وهو غلط إذ ليس هنا ما ينصب . وذكر أن ابن الحبيب فيه على ذلك . ووجه بعضهم النصب على بدل الفعل من الفعل وإجاء إعراب يمتلىء على يبريه ، ووقع في حديث عوف بن مالك عند الطحاوي والطبراني لأن يمتلىء جوف أحدكم من عاتته إلى لحاته قبيحا يتخضع خيرا له من أن يمتلىء شعرا ، وسنده حسن ، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم لهذا الحديث سبب ولفظه بينما نحن نسير مع رسول الله **ﷺ** بالمرج إذ عرض لنا شاعر ينشد فقال : أمسكوا الشيطان ، لأن يمتلىء ، فذكره . ويريه بفتح الياء آخر الحروف بعدها راء ثم ياء أخرى ، قال الأصمعي : هو من الروي بوزن لرمي يقال منه رجل موري غير مهموز وهو أن يوري جوفه وأنشد قالت له وريا إذا تضحنا ، تدعو عليه بذلك . وقال أبو عبيد : الوري هو أن يأكل القبيح جوفه . وحكى ابن التين فيه الفتح بوزن ألفري وهو قول الفراء ، وقال ثعلب : هو بالسكون المصدر ، وبالفتح الاسم . وقيل : معنى قوله حتى يبريه ، أي يصب ريقه ، وثعلب بأن الريق مهموز فإذا بنيت منه فعلا قلت راء يراه فهو مرئي انتهى ، ولا يلزم من كون أصلها مهموزا أن لا تستعمل مسهلة ، ويقرب ذلك أن الريق إذا امتلأت قبيحا يحصل الهلاك ، وأما قوله جوف أحدكم ، فقال ابن أبي جرة يحتمل ظاهره أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره ، ويحتمل أن يريد به القلب خاصة وهو الاظهر لأن أهل الطب يزعمون أن القبيح إذا وصل إلى القلب شيء منه وإن كان بشيرا فإن صاحبه يموت لاحالة ، بخلاف غير القلب بما في



الجوف من الكبد والرة . قلت : ويقوى الاحتمال الاول رواية جوف بن مالك ، لأن يمتلى جوف أحدكم من حاتته إلى لسانه ، وتظهر مناسبتة الثاني لأن مقابله - وهو الشعر - محله القلب لأنه ينشأ عن الفكر ، وأشار ابن أبي جرة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف من الشعر بين من ينشئه أو يتعاني حفظه من شعر غيره وهو ظاهر ، وقوله : فيحيا ، بفتح الفاء وسكون التحتانية بعدها مهملة المددة لا يخالطها دم ، وقوله : شعرا ، ظاهره العموم في كل شعر ، لكنه مخصوص بما لم يكن مدحا حقا كدح الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهد وسائر المواضع مما لا افراط فيه ، ويؤيد حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عند مسلم كما أشرت إليه قريبا ، قال ابن بطال : ذكر بعضهم أن معنى قوله « غير له من أن يمتلى » شعرا ، يعنى الشعر الذى هجى به النبي ﷺ . وقال أبو عبيد : والذى عندي في هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هجى به النبي ﷺ لو كان شطر بيت لكان كفرا ، فكأنه إذا حل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه ، ولكن وجهه عندي أن يمتلى قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه ، فاما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه يمتلئ من الشعر . قلت : وأخرج أبو عبيد التاويل المذكور من رواية محمد بن عمار عن الشعبي مرسلًا فذكر الحديث وقال في آخره : يعنى من الشعر الذى هجى به النبي ﷺ . وقد وقع لنا ذلك موصولا من وجهين آخرين ، فسنذكر ما يعنى من حديث جابر في الحديث المذكور : فيحيا أو دما غير له من أن يمتلى شعرا هجيت به ، وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن عدى من رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال : فقالت عائشة لم يحفظ إنما قال : من أن يمتلى شعرا هجيت به ، وابن الكلبي وأبو الحديث ، وأبو صالح شيخه ما هو الذى يقال له السمان المتفق على تخريج حديثه في الصحيح عن أبي هريرة ، بل هذا آخر ضعيف يقال له بأذان ، فلم تثبت هذه الزيادة . ويؤيد تأويل أبي عبيد ما أخرجه البخارى في معجم الصحابة ، والحسن بن سفيان في مسنده والطبرانى في الأوسط ، من حديث مالك بن عمير السلى أنه شهد مع رسول الله ﷺ الفتح وغيرها وكان شاعرا فقال : يا رسول الله أفنتى في الشعر ، فذكر الحديث وزاد : قلت يا رسول الله امسح على رأسي ، قال فوضع يده على رأسي فقلت بيت شعر بعد ، وفي رواية الحسن بن سفيان بعد قوله « على رأسي » ثم أمرها على كبدي وبطني ، وزاد البخارى في روايته : « فإن رابك منه شيء فاشرب بامرأتك وامدح راحلتك » فلو كان المراد الامتلاء من الشعر لما أذن له في شيء منه . بل دلت الزيادة الأخيرة على الإذن في المباح منه ، وذكر السهيل في غزوة ودان عن جامع ابن وهب أنه روى فيه أن عائشة رضي الله عنها تأولت هذا الحديث على ما هجى به النبي ﷺ ، وأنكرت على من حمله على العموم في جميع الشعر ، قال السهيل : فإن قلنا بذلك فليس في الحديث الا عيب امتلاء الجوف منه ، فلا يدخل في النهي رواية البشير على سبيل الحكاية ، ولا الاستشهاد به في اللغة . ثم ذكر استشكل أبو عبيد وقال : عائشة أعلم منه ، فإن الذى يروى ذلك على سبيل المسكاة لا يكفر ، ولا فرق بينه وبين الكلام الذى ذموا به النبي ﷺ ، وهذا هو الجواب عن صنيع ابن اسحق في إيراد بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين ، والله أعلم : واستدل بتاويل أبي عبيد على أن مفهوم الصفة ثابت بالغة ، لأنه فهم منه أن غير الكثير من الشعر ليس بالكثير يحس الذم بالكثير الذى دل عليه الامتلاء دون القليل منه فلا يدخل في الذم . وأما من قال ان أبا عبيد بن هذا التأويل على اجتاده فلا يكون ناقلا للغة ، فحجابه أنه إنما فسر حديث النبي ﷺ في كتابه على ما نقله من لسان

الحرب لا على ما يعرض في خاطره لما عرف من تحرره في تفسير الحديث النبوي . وقال النووي : استدل به على كراهة الشعر مطلقا وإن قل وإن سلم من الفحش . وتعلق بقوله في حديث أبي سعيد « خذوا الشيطان » (١) . وأجيب باحتمال أن يكون كافرا ، أو كان الشعر هو الغالب عليه ، أو كان شعره الذي ينشده اذ ذاك من المذموم . وبالجملة فهي واقعة عين يتطرق اليها الاحتمال ولا يحوم لها فلا حجة فيها ، وألحق ابن أبي جرة بامتلاء الجوف بالشعر المذموم حتى يشغله عما عداه من الواجبات والمستحبات الامتلاء من السجع مثلا ومن كل علم مذموم كالشعر وغير ذلك من العلوم التي تقسى القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك في الاعتقاد وتقضى به الى التباغض والتنافس . ( تنبيه ) : مناسبة هذه المبالغة في ذم الشعر أن الذين خوطبوا بذلك كانوا في غاية الإقبال عليه والاشتغال به ، فوجرم عنه ليقبلوا على القرآن وعلى ذكر الله تعالى وعبادته ، فنأخذ من ذلك ما أمر به لم يضره ما بقى عنده مما سوى ذلك ، والله أعلم

### ٩٣ - باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ بِمِثْلِكَ » وه عَفْرَى ، حَلَقَى

٦١٥٦ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هُثَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّهُ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعْبِسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بِمَا نَزَلَ الْمَجَابُ ، فَقُلْتُ وَاقِهِ لَا آذَنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنْ أَخَا أَبِي الْقَعْبِسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقَعْبِسِ . فَدْخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِلرَّجُلِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ؛ وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ . قَالَ ائْذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ مَعَكَ ، تَرَبَّتْ بِمِثْلِكَ . قَالَ عُرْوَةُ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرَّمُوا مِنْ الرِّضَاعِ مَا يَهْرُمُ مِنَ النَّسَبِ .

٦١٥٧ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفَرَ فَرَأَى صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ نِجَائِهَا كَثِيبَةً حَزْبَةً لِأَنَّهَا حَاضَتْ ، فَقَالَ : هَفْرَى ، حَلَقَى . إِنَّهُ قَرِيشٌ . إِنَّكَ لِحَابِسْتَنِي . ثُمَّ قَالَ : أَكُنْتُ أَفْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ أَيْضَى الطَّوَافِ . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَانْفِرِي إِذَا ۝

**قول** ( باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ بِمِثْلِكَ » وه عَفْرَى ، حَلَقَى ) ذكر فيه حديثين أحدهما مقدما فيهما ما ترجم به : أحدهما حديثها في قصة أبي القعيس في الرضاغة ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح في باب الأكفاء في الدين ، في شرح حديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع » الحديث . قال ابن السكيت : أصل تربت افتقرت ، ولكنها كلمة

(١) هو في صحيح مسلم ( كتاب الشعر ) رقم ٢٢٥٩ من أبي سعيد « بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالرج ، إذ مرض شاعر بنشد ، فقال رسول الله ﷺ « خذوا الشيطان - أو أسكروا الشيطان - لأنه يمثل جوف رجل قبيحا ، خذوه من أن يمثل » شعرا .

قال ولا يراد بها البطاء وإنما أراد التحريض على الفعل المذكور ، وأنه إن خالف أساء . وقال النحاس معناه ان لم تفعل لم يحصل في يديك الا الزنا . وقال ابن كيسان : هو مثل جرى على أنه ان قالك ما أمرتك به افتقرت اليه ، فكأنه قال افتقرت ان قالك ، فاختصر . وقال الداودي : معناه افتقرت من العلم . وقيل هي كدة تستعمل في المدح عند المباينة كما قالوا قصاص قاله الله لقد أجاد ، وقيل غير ذلك مما تقدم بيانه في حديث أبي هريرة . فانهما حديثها في قصة صفية لما حاضت في الحج ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج في باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، وضبطه أبو عبيد في « غريب الحديث » ، بالقصر وبالتنوين ، وذكر في « الامثال » ، أنه في كلام العرب بالمد وفي كلام المحدثين بالقصر ، وقال أبو علي القالي : هو بالمد وبالقصر معا ، قالوا : والمعنى عقرها الله وحلقها . وفيه من القول نحو ما تقدم في تربت

#### ٩٤ - باب ما جاء في « زعموا »

٦١٥٨ - **حدثنا** هبة الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هاني بنت أبي طالب أخبره أنه « سمع أم هاني بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفصح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تسره ، فسلمت عليه فقال : من هذه فقلت أنا أم هاني بنت أبي طالب . قال مرحبا بأم هاني . فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات مُلقِحاً في ثوب واحد . فلما انصرف قلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي أنه قاتل رجلاً قد أجرتهُ ، فلان بن هبيرة ، قال رسول الله ﷺ : قد أجرتنا من أجرت يا أم هاني . قالت أم هاني : وذلك ضحى »

**قوله** ( باب ما جاء في زعموا ) كأنه يشير الى حديث أبي قلابة قال وقيل لأبي مسعود : ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟ قال : بدس مطية الرجل ، أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعا . وكان البخاري أشار الى ضعف هذا الحديث باخراجه حديث أم هاني وفيه قولها زعم ابن أمي ، فإن أم هاني أطلقت ذلك في حق علي ولم ينكر عليها النبي ﷺ ، والاصل في زعم أنها نقال في الامر الذي لا يوقف على حقيقته . وقال ابن بطال : معنى حديث أبي مسعود أن من أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يؤمن عليه الكذب . وقال غيره : كثير استعمال الزعم بمعنى القول ، وقد وقع في حديث طلحة بن نعلبة الماضي في كتاب العلم ، زعم وحوالك . وقد أكثر سيوريه في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها ، زعم الخليل ،

#### ٩٥ - باب ما جاء في قول الرجل « ويك »

٦١٥٩ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال : اركبها . قال إنها بدنة . قال : اركبها . قال إنها بدنة . قال اركبها ويك .

٦١٦٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول

الله ﷺ رأى رجلاً يسوقُ بَدَنَةً فقال له: اركبها. قال: يا رسول الله إنها بدنة. قال: اركبها: وبك، في الثانية أو في الثالثة»

٦١٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَقَرٍّ، وَكَانَ مَعَهُ غُلَامٌ لَهُ أَسْوَدُ يُقَالُ لَهُ الْبَجَشَةُ يُسَبِّحُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ يَا بَجَشَةُ، رُؤْيَاكَ بِالْقَوَارِيرِ»

٦١٦٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَنِي رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَبَيْتُكَ، فَطَعَمْتَ عُنُقَ أَخِيكَ - ثَلَاثًا. مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا لِأَخِيكَ فَلْيَقِلْ: أَحْسِبْ فَلَانًا وَاللَّهِ حَسْبِيهِ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ»

٦١٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالضَّمَّالِكِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الْخَوْبَةِ بَصْرَةَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ - : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْدِلْ. قَالَ: وَبَيْتُكَ مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟ فَقَالَ هَر: أَيْذُنُ لِي فَلَا ضَرْبَ عُنُقِهِ. قَالَ: لَا، إِنْ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَفْسِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَفْسِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مُقَدِّذِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْقُرْثَ وَالْهَمَّ. يَمْزُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ تَدْيِ الْمَرَأَةِ - أَوْ مِثْلُ الْبَهْمَةِ - تَذَرْدَرُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ لَسَمْعَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلَى حِينٍ قَاتَلْتُهُمْ، فَالْقَيْسُ فِي الْقَتْلِ فَأَتَى بِهِ عَلَى النَّفْسِ الَّذِي نَمَتَ النَّبِيُّ ﷺ»

٦١٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتَلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَسْتُ. قَالَ: وَيْحَكَ! قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: أَعَيْتُ رَقِيَةً. قَالَ: مَا أَجِدُهَا. قَالَ: فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: فَأَطِمْ سَتِينَ وَسَكِينًا. قَالَ: مَا أَجِدُ. فَأَتَى بَرَقِي، فَقَالَ: أَخُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْلِي غَيْرُ أَهْلِي؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَيْنَ طُنْجِي الْمَدِينَةِ أُخْرَجُ مِنْهُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَاؤُهُ. قَالَ: خُذْهُ»

قَابَهُ يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ «وَبَيْتُكَ»

٦١٦٥ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْدٍ الرَّحْمَنِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الْأَزْهَرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الْهَمْدِيِّ عَنْ أَبِي سَمِيْدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَخْبِرْنِي مِنَ الْهَجْرَةِ . فَقَالَ : وَيَحْكَ أَنْ شَأْنَ الْهَجْرَةِ شَدِيدٌ ، فَبَلَّغْكَ مِنْ إِبْلِيسَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَبَلَّغْكَ تَوَدَّى صَدَقَتَهُمَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاحْمِلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا .

٦١٦٦ - **حَدَّثَنَا** هُدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَائِلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي « عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : وَيْلَكُمْ - أَوْ وَيْحَكُمْ ، قَالَ شُعْبَةُ : ذَلِكَ هُوَ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَقَارٍ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »  
وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ شُعْبَةَ « وَيْحَكُمْ » . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ « وَيْلَكُمْ ، أَوْ وَيْحَكُمْ » .

٦١٦٧ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ حَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَيْثَمُ بْنُ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَهَادِقَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ ؟ قَالَ : وَيْلَكَ وَمَا أَعَدَدْتَ لَهَا ؟ قَالَ : مَا أَعَدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . قَالَ : إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّنِي . فَقُلْنَا : وَنَحْنُ كَذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَفَرَحْنَا بِوَمُتَدَّ فَرَحًا شَدِيدًا - فَرَّغْلَامٌ لِلْمَغِيرَةِ - وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي - فَقَالَ : إِنْ أَخَّرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْمَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ، وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ « سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . »

قوله (باب ما جاء في قول الرجل ويحك) تقدم شرح هذه الكلمة في كتاب الحج عند شرح أول أحاديث الباب ، وقد قيل إن أصل «ويل» وي وهي كلمة تأوه فلما كثرت قولهم وي لفلان وصلوها باللام وقدروها أنها منها فأعربوها . وعن الأصمعي : ويل للتعجب على المخاطب فعله . وقال الراغب : ويل قبسوح ، وقد تستعمل بمعنى التحسر . ويح ترجم . وليس استصغار . وأما ما ورد ويل وإد في جهنم فلم يرد أنه معناه في اللغة ، وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقرا من النار . وفي كتاب من حديث ونس ، عن مصعب بن سليمان قال قال لي أبي : أنت حدثني عن الحسن قال ويح كلمة رحمة . وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب ويح كلمة رحمة . وعن الزبيدي : هما بمعنى واحد ، تقول ويح لزيد وييل لزيد ، ولك أن تنصبهما بإختيار فعل كما أنك قلت ألزمه الله ويلا أو ويحا . قلت : وتعرف البخاري يقتضي أنه على مذهب الزبيدي في ذلك ، فانه ذكر في بعض الأحاديث في الباب ما ورد بلفظ ويل فقط وما ما ورد بلفظ ويح فقط وما وقع التردد فيهما ، ولعله رمز إلى تضعيف الحديث الوارد عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في قصة «لا تجزعي من الويح فانه كلمة رحمة» ، ولكن اجزعي من الويل ، أخرجه الخرائطي في «مساويء الأخلاق» بسند واه وهو آخر حديث فيه . وقال الداودي وييل ويح وليس كلست تقولها العرب عند الذم ، قال : ويح مأخوذ من الحزن وليس من الأسى وهو الحزن . وتعبه ابن النين بأن أهل

اللفظة إنما قالوا ويل كلمة فقال عند الحزن ، وأما قول ابن عرفة : الويل الحزن فكأنه أخذ من أن الدعاء بالويل إنما يكون عند الحزن . والاحاديث التي ساقها المؤلف رحمه الله هنا فيها ما اختلف الرواة في لفظه هل هي ويل أو ويح ، وفيها ما تردد الراي فقال ويل أو ويح ، وفيها ما جزم فيه بأحدهما ، وبمجموعهما يدل على أن كلا منهما كلمة توجع يعرف على المراد الدم أو غيره من السياق ، فإن في بعضها الجزم بويل وليس حله على العذاب بظاهره . والحاصل أن الأصل في كل منهما ما ذكر ، وقد تستعمل أحدهما موضع الأخرى . وقوله ويس مأخوذ من الاسم متعقب لاختلاف تصرف الكلمتين . وذكر المصنف في الباب تسعة أحاديث تقدمت كلها : الحديث الأول والثاني لأبي هريرة وأنس في قوله يُؤْتِي لسائق البدنة ، أركبها ويملك ، هذا لفظ أنس ، زاد في رواية أبي هريرة ، في الثانية أو في الثالثة ، وقد تقدم شرحه في باب ركب البدن ، من كتاب الحج ، وما وقع في حديث أنس من اختلاف اللفظة في قوله ثلاثا أو في الثالثة أو الرابعة وهل قال له ويملك أو ويحك . الحديث الثالث حديث أنس في قصة أنجشة ، وقد تقدم شرحه قريبا قبل أربعة أبواب . الحديث الرابع حديث أبي بكره ، أدنى رجل ، وفيه ، ويملك فطمت عنق أخيك ، وقد تقدم شرحه في باب ما يكره من التجاح . الحديث الخامس حديث أبي سعيد في قصة ذي الخويصرة وقوله ، يا رسول الله اعدل ، قال : ويملك من يعدل إذا لم أعدل ، وقد تقدم بعض شرحه في علامات النبوة وفي أواخر المغازي ، ويأتي تماما في استقامة المرتدين . وقوله هنا ، على حين فرقة ، بالحاء المهملة المكسورة والنون ، ووقع في رواية الكشمي ، خير فرقة ، بخاء معجمة وراء . والضحاك المذكور في السند هو ابن شرحبيل المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب إلى بطن من همدان . الحديث السادس حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأته في رمضان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وأورده هنا لقوله في بعض طرقه ، فقال ويملك ، كما سأبينه . وقوله عبد الله هو ابن المبارك ، وقوله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني الزهري فيه رد على من أهل هذه الطريق بأن الأوزاعي لم يسمعه من الزهري لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعي قال ، بلغني عن الزهري ، هكذا روينا في الجزء الثاني من حديث أبي العباس الأصم ، وعقبة لا بأس به فيحتمل أن يكون الأوزاعي لقي الزهري لخدمته به بعد أن كان بلغه منه لحدث به على الوجهين ، وقوله ، ما بين طنب المدينة ، بضم الطاء . والمهملة وسكون النون بعدها موحدة تشبیه طنب أي ناحيتي المدينة ، قال ابن التين : ضبط في رواية الشيخ أبي الحسن بفتحيتين وفي رواية أبي ذر بضميتين ، والأصل ضم النون وتسكن تحفيفا ، وأصل الطنب التحيل للخبية فاستعير للطرف من الناحية . وقوله ، أحوج مني ، وقع في رواية الكشمي ، أفقر ، وقوله في آخره ، وقال خذ ، في رواية الكشمي ، ثم قال أطعمه أهلك . قوله ( تابعه يونس ) يعني ابن يزيد ( عن الزهري ) يعني بسنده في قوله ، فقال ويحك ، قال وقعت على أهلي ، وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق غيبة بن خالد عن يونس بن يزيد عن الزهري بتجامة ، وقال في روايته ، فقال ويحك وما ذاك ؟ قوله ( وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويملك ) يعني بدل قوله ويحك : وهذا التعليق وصله الطحاوي من طريق الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب الزهري بسنده المذكور فيه ، فقال مالك ويملك ؟ قال : وقعت على أهلي . الحديث السابع حديث أبي سعيد في رواية الوليد هو ابن مسلم . قوله ( أخبرني عن الهجرة ، قال : ويحك إن الهجرة شأنها شديد ) الحديث وقد تقدم في باب الهجرة إلى المدينة ، وإن الهجرة كانت واجبة على أهل مكة على الاعيان قبل فتح مكة

فكان النبي ﷺ يحذروهم شدة الهجرة ومفارقة الأهل والوطن ، وقد تقدم شرح حديثه ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » وقوله « من وراء البحار » بموحدة ثم مهمة الأكثر أى من وراء القرى ، والغربة يقال لها البحرة لاتساعها ، ووقع في رواية الكشي معنى بمثناة ثم جيم وهو تصحيف ، وقوله « ان يرك » بفتح أوله وسكون ثانيه من الترك والكاف أصلية ، وبفتح أوله وكسر ثانيه ونصب الراء وفتح الكاف أى لن ينقصك . الحديث الثامن حديث ابن عمر ، قوله ( قال وبلغكم أو ويحكم قال شعبة شك هو ) يعنى شيخه واقد بن محمد . قوله ( وقال النضر ) هو ابن شمير ( عن شعبة ) يعنى بهذا السند ( ويحكم ) يعنى لم يشك . وقوله ( وقال عمر بن محمد ) هو أخو واقد المذكور . قوله ( عن أبيه ) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر ( وبلغكم أو ويحكم ) يعنى مثل ما قال أخوه واقد ، فدل على أن الشك فيه من محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أو من فوقه ، وقد تقدمت طريق عمر هذه موصولة في أواخر المغازي من طريق ابن وهب عنه ، وتقدم حديث عمر هذا من وجه آخر عن ابن عمر مطولا في « باب قوله : يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم » ويأتى شرحه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث التاسع ، قوله ( همام عن قتادة عن أنس ) صرح شعبة في روايته عن قتادة بسماعه له من أنس ، ويأتى بيانه عقب هذا . قوله ( ان رجلا من أهل البادية ) في رواية الزهري عن أنس عند مسلم « ان رجلا من الأهراب » وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس عنده نحوه ؛ وفي رواية سالم بن أبي الجعد الآتية في كتاب الأحكام عن أنس « بينما أنا والنبي ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلا عند صدر المسجد » وقد بينت في مناقب عمر انه ذو الخويصرة التميمي الذي بال في المسجد ، وأن حديثه بذلك مخرج عند الدارقطني ، وإن من زعم أنه أبو موسى أو أبو ذر فقد وهم فانهما وإن اشتركا في معنى الجواب وهو أن المرء مع من أحب ، فقد اختلف سؤالهما فان كلا من أبي موسى وأبي ذر إنما سأل عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم ، وهذا سأل متى الساعة ؟ قوله ( متى الساعة قائمة ) يجوز فيه الرفع والنصب . وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « متى تقوم الساعة » وكذا في أكثر الروايات . قوله ( وبلك وما أعددت لها ) قال : ما أعددت لها ( زاد معمر عن الزهري عن أنس عند مسلم من كثير عمل أحد عليه نفسى ، وفي رواية سفيان عن الزهري عند مسلم « فلم يذكر كثيرا » وفي رواية سالم بن أبي الجعد المذكورة « فكان الرجل استكان ثم قال : ما أعددت من كبير صلاة ولا صوم ولا صدقة . قوله ( إلا انى أحب الله ورسوله ) قال السكراني : هذا الاستثناء يحتمل أن يكون متصلا وأن يكون منقطعا . قوله ( انك مع من أحببت ) أى ملحق بهم حتى تكون من زميرهم ، وبهذا يندفع إيراد أن منازلهم متفاوتة فكيف تصنع المعية ؛ فيقال ان المعية تحصل بمجرد الاجتماع في شيء ما ولا تلزم في جميع الأشياء ، فاذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية ، وإن تفاوتت الدرجات . ويأتى بقية شرحه في الباب الذى بعده . قوله ( فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم ) هذا يؤيد ما بينت به المعية لأن درجات الصحابة متفاوتة . قوله ( ففرحنا يومئذ فرحا شديدا ) في رواية أخرى عن أنس « فلم أر المسلمين فرحوا فرحا أشد منه » . قوله ( فر غلام البغيرة ) في رواية مسلم « البغيرة بن شعبة » أخرجه من رواية عفان عن همام قال « مر غلام ، ولم يذكر ما قبله من هذه الطريق . قوله ( وكان من أقراني ) أى مثلى في السن ، قال ابن التين : القرن المثل في السن « وهو بفتح الفاف وبكسرهما المثل في الصحابة قال : وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه إذا كان صحيحا لا يجمع على أفعال إلا الفاظ لم يعدوا هذا فيها .

ورقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس ، وذلك الغلام من اترابي يومئذ ، والأترا بجمع ترب بكسر  
 المثناة وسكون الراء بعدها موحدة وهم المنائون ، شبهوا بالأترا ب التي هي ضلوع الصدر . ووقع في رواية الحسن  
 عن أنس في آخره ، وأنا يومئذ بهد غلام ، قال ابن بركوال اسم هذا الغلام همد ، واحتج بما أخرجه مسلم من  
 رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، أن رجلا سأل النبي ﷺ : متى تقوم الساعة ؟ وغلام من الانصار يقال  
 له همد ، الحديث . قال : وقيل اسمه سعد . ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس ، أن رجلا سأل عن الساعة - فذكر  
 حديثا - قال فنظر الى غلام من دوس يقال له سعد ، وهذا أخرجه البارودي في الصحابة ، وسنده حسن ، وأخرجه  
 أيضا من طريق أبي قلابة عن أنس نحوه ، وأخرجه ابن منده من طريق قيس بن وهب عن أنس وقال فيه : مر  
 سعد النوسي ، قال ورواه قره بن خالد عن الحسن فقال فيه : فقال لثاب من دوس يقال له ابن سعد . قلت :  
 وقد وقع عند مسلم في رواية معبد بن هلال عن أنس ، ثم نظر الى غلام من أزد شنوءة فيحتمل التعدد ، أو كان  
 اسم الغلام سعدا ويدعى محمدا أو بالعكس ، ودوس من أزد شنوءة فيحتمل أن يكون سالف الانصار . قوله ( فقال )  
 أن آخر هذا فلم يدركه الحرم حتى تقوم الساعة ) في رواية الكشميهني : فلن ، وكذا مسلم وهي أولى . وفي  
 رواية حماد بن سلمة : أن يعيش هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الحرم ، وفي رواية معبد بن هلال : لئن عمر هذا لم  
 يدركه الحرم ، كذا في الطرق كلها باسناد الادراك الحرم ، ولو أسند للغلام لكان سائفا ، ولكن أشير بالاول الى  
 أن الاجل كالفاسد الفخمس . قوله ( حتى تقوم الساعة ) وقع في رواية البارودي التي أشرت اليها بدل قوله حتى  
 تقوم الساعة ، لا يبقى منكم عين تطرف ، وهذا يتضح المراد . وله في أخرى : مامن نفس منقوسة يأتي عليها مائة  
 سنة ، وهذا نظير قوله ﷺ في الحديث الذي تقدم بيانه في العلم انه قال لاصحابه في آخر عمره : أرايتكم ليأتكم  
 هذه ، فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد ، وكان جماعة من أهل ذلك  
 العصر يظنون أن المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة ، فلذلك قال الصحابي : فوهل الناس فيما يتحدثون من مائة  
 سنة ، وانما أراد ﷺ بذلك انحراف قرنة ، أشار إلى ذلك عياض مختصرا . قلت : ووقع في الخارج كذلك فلم  
 يبق ممن كان موجودا عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موته أحد ، وكان آخر من رأى النبي ﷺ  
 مونا أبو الطفيل عامر بن وائلة كما ثبت في صحيح مسلم ، وقال الاسماعيلي بعد أن قرأ أن المراد بالساعة ساعة الذين  
 كانوا حاضرين عند النبي ﷺ وأن المراد موتهم وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لافضائه بهم الى أمور  
 الآخرة ، ويؤيد ذلك أن الله استأثر بعلم وقت قيام الساعة العظيم كما دلت عليه الآيات والاحاديث الكثيرة ،  
 قال : ويحتمل أن يكون المراد بقوله : حتى تقوم الساعة ، المباغة في تقرب قيام الساعة لا التحديد ، كما قال في  
 الحديث الآخر : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ولم يرد أنها تقوم عند بلوغ المذكور الحرم . قال : وهذا محل شائع  
 للعرب يستعمل المباغة عند تفخيم الامر وعند تحقيره وعند تقريب الشيء وعند تبعيده ، فيكون حاصل المعنى  
 أن الساعة تقوم قريبا جدا ، وبهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح المصاييح ، واستبعدوا بعض شراح المفارق ،  
 وقال الداودي : المحفوظ أنه ﷺ قال ذلك للذين خاطبهم بقوله تأميك ساعتكم ، يعني بذلك موتهم ، لانهم كانوا  
 أحرابا غشي أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا فكلهم بالمعارض ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة التي  
 أخرجه مسلم : كان الأعراب اذا قسموا على النبي ﷺ : سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ فينظر إلى أحد الناس



منهم سنا فيقول ان يمش هذا حتى يدرك الحرم قامت عليكم ساعاتكم . قال عياض ، وتبعه القرطبي : هذه رواية واضحة تفسر كل ما ورد من الالفاظ المشككة في غيرها ، وأما قول النووي : يحتمل أنه عليه السلام أراد أن الغلام المذكور لا يؤخر ولا يعمر ولا يهرم ، أى فيكون الشرط لم يقع فكذلك لم يقع الجواء ، فهو تأويل بعيد ، ويلزم منه استمرار الإشكال لأنه إن حل الساعة حل انقراض الدنيا وحلول أمر الآخرة كان مقتضى الخبر أن التقدر الذى كان بين زمانه عليه السلام وبين ذلك بمقدار ماله عمر ذلك الغلام إلى أن يبلغ الحرم ، والمشاهد خلاف ذلك ، وإن حل الساعة على زمن مخصوص رجع إلى التأويل المتقدم ، وله أن ينفصل عن ذلك بأن سن الحرم لا حد اقدره . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الجواء محذوفا ، كذا قال . قوله ( واختصرة شعبة عن قتادة سمعت أنسا ) وصله مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس ، وساقها أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر ولفظه : جاء أعرابي إلى النبي عليه السلام فقال : متى الساعة ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : حب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت ، وهو موافق لرواية همام ، فكأن مراد البخاري بالاختصار ما زاده همام في آخر الحديث من قوله « قلنا : ونحن كذلك ؟ » قال : نعم . ففرحنا يومئذ فرحا شديدا فر غلام الخ .

٩٦ - باب علامة الحب في الله . لقوله تعالى ( إن كنتم تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبُّكُمْ اللَّهُ )

٦١٦٨ - **حديث** بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل « من عبد الله من الذي عليه السلام أنه قال : المرء مع من أحب » ،  
[الحديث ٦١٦٨ - طرفه في : ٦١٦٩]

٦١٦٩ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال : « قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام فقال : يا رسول الله ، كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يُلحق بهم ؟ فقال رسول الله عليه السلام : المرء مع من أحب »

تبعه جرير بن حازم وسليمان بن قرم وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله من الذي عليه السلام «  
٦١٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل « من أبي موسى قال :  
قيل لنبى عليه السلام : الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم . قال : المرء مع من أحب »  
تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد

٦١٧١ - **حديث** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد « من أنس ابن مالك أن رجلا سأل النبي عليه السلام : متى الساعة يا رسول الله ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صوم ولا صدقة ، ولكنى أحب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت »

قوله (باب علامة الحب في الله أقوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ذكر فيه حديث «المرو مع من أحب» قال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالترجمة محبة الله للعبد ، أو محبة العبد لله ، أو المحبة بين العباد في ذات الله بحيث لا يفويها شيء من الرياء ، والآية مساعدة الاولين ، واتباع الرسول علامة للاولى لأنها مسببة للاتباع ، ولثانيتها لأنها مسببة لاتباعه . ولم يتعرض للطائفة الحديث للترجمة . وقد توقف فيه غير واحد . والمشكل منه جعل ذلك علامة للحب في الله ، وكأنه محمول على الاحتمال الثاني الذي أبداه الكرماني ، وأن المراد علامة حب العبد لله ، فذلك الآية أنها لا تحصل إلا باتباع الرسول ، ودل الخبر على أن اتباع الرسول وإن كان الأصل أنه لا يحصل إلا بامتثال جميع ما أمر به أنه قد يحصل من طريق التفضل باعتقاد ذلك وإن لم يحصل استيفاء العمل بمقتضاه ، بل محبة من يعمل ذلك كافية في حصول أصل النجاة ، والكون مع العاملين بذلك لأن محبتهم إنما هي لأجل طاعتهم ، والمحبة من أعمال القلوب فأثاب الله محبهم على معتقده ، إذ النية هي الأصل والعمل تابع لها ، وليس من لازم المحبة الاستواء في الدرجات . وقد اختلف في سبب نزول الآية : فأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن البصري قال : كان قوم يزعمون أنهم يحبون الله ، فأراد الله أن يجعل لقولهم تصديقا من عمل فأنزل الله هذه الآية . وذكر السكيتي في تفسيره عن ابن عباس أنها نزلت حين قال اليهود (نحن أبناء الله وأحباءه) وفي تفسير محمد ابن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير : نزلت في نصارى نجران ، قالوا إنما نعبد المسيح حباً لله وتمظيلاً له . وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في قريش ، قالوا إنما نعبد الاصنام حباً لله اتقربنا إليه زلفى فنزلت . قوله (شعبة عن سليمان) هو الأعمش . وفي رواية أبي داود الطيالسي «عن شعبة عن الأعمش» . قوله (عن أبي وائل) في رواية الطيالسي «عن شعبة عن الأعمش سمع أبا وائل» وكذا في رواية عمرو بن مرزوق «عن شعبة عن الأعمش سمعت أبا وائل» . قوله (عن عبد الله) هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا «عن عبد الله» ، ولم ينسبوه منهم ابن أبي عدي عند مسلم وأبو داود الطيالسي عند أبي عوانة وعمرو بن مرزوق عند أبي نعيم وأبو حاتم العقدي ووهب بن جرير عند الاسماعيل ، وحكى الاسماعيل عن بندار أنه عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري ، واحتدل برواية سفيان الثوري عن الأعمش الآتية عقب هذا ، وساق ما يؤيده ، ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان هند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعاً وأن الطريقين صحيحان لأنه بين الاختلاف في ذلك ولم يرجح ، ولذا ذكر أبو عوانة في صحيحه عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقين صحيحان . قلت : ويؤيد ذلك أن له عند ابن مسعود أصلاً ، فقد أخرج أبو نعيم في «كتاب المحبين» من طريق عطية عن أبي سعيد قال «أثبت انا وأخي عبد الله بن مسعود فقال : سمعت النبي ﷺ ، فذكر الحديث . وأخرجه أيضاً من طريق مسروق عن عبد الله به . قوله (جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله بن مسعود - ثم قال في آخره - تابعه جرير بن حازم) فيه إشارة إلى أن جريراً الأول هو ابن عبد الحميد ، وأما متابعة جرير بن حازم فوصلها أبو نعيم في «كتاب المحبين» من طريق أبي الأضر أحد بن الأضر عن وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي سمعت الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فذكره ولم ينسب عبد الله . قوله (وسليمان بن فرم) وهو بفتح القاف وسكون الراء ، ومتابعه هذه وصالحا مسلم من طريق أبي الجواب عمار بن رزيق بتقديم الراء عنه عن عبد الله وعطفاً على رواية شعبة فقال مثله ، وساق أبو عوانة في صحيحه لفظاً ولم ينسب عبد الله أيضاً ، وساقها الخطيب في كتاب «المكمل» ، معلولة . قوله (وأبو عوانة

(١) خطه  
العمل للدارم  
(٢) ولا ياب  
أصحاح  
(٣) (٤٤٤)

عن الاعمش) يعني أن الثلاثة زووه عن الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، وأبو عوانة هذا هو الواضح ، وأما أبو عوانة صاحب الصحيح فاسمه يعقوب ومتابعة أبي عوانة الواضح وصلها أبو عوانة يعقوب والحطيب في كتاب « المسكل » من طريق يحيى بن حماد عنه وقال فيه أيضا « عن عبد الله » ولم ينسبه . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن أبي موسى ) هكذا صرح به أبو نعيم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال « عن عبد الله » ولم ينسبه ، وهذا يؤيد قول بندار أن عبد الله حيث لم ينسب فالمراد به في هذا الحديث أبو موسى ، وأن من نسبه ظن أنه ابن مسعود لكثرة يحيى ذلك على هذه الصورة في رواية أبي وائل ، ولكنه هنا خرج عن القاعدة ، وتبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بعبد الله ابن قيس وهو أبو موسى الأشعري ، ولم أر من صرح في روايته عن الاعمش أنه عبد الله ابن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخاري عن قتيبة عنه ، وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهوية وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير فقال « عن عبد الله » حسب ، وكذا قال أبو يعلى عن أبي خيثمة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية جعفر بن العباس وأبو عوانة من رواية إسحاق بن إسماعيل كلهم عن جرير به ، وكل من ذكر البخاري أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضا عن عبد الله غير منسوب ، وكذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيبان عن الاعمش فقال عبد الله ولم ينسبه . **قوله** ( تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد ) يعني عن الاعمش ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنهما وقال في روايته « عن أبي موسى » ، وهكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن كنانة عن الاعمش ، ووجدت الاعمش فيه اسنادا آخر أخرجه الحسن بن رشيق في « شيوخ مكة » له عن جعفر بن محمد السوسي عن سهل بن عثمان عن حفص بن غياث عن الاعمش عن الشعبي عن عروة بن مضر عن به وقال : غريب تفرد به سهل ، قلت : رجاله ثقات ، إلا أني لا أهرق جعفر بن محمد ، ولعله دخل عليه متن حديث في إسناده حديث . **قوله** ( جاء رجل ) في حديث أبي موسى « قيل للنبي ﷺ » ووقع في رواية أبي معاوية ومحمد بن عبيد « أني النبي ﷺ » وأولى ما فسر به هذا المجهول أنه أبو موسى راوي الحديث ، فعند أبي عوانة من رواية محمد بن كنانة عن الاعمش في هذا الحديث عن شقيق « عن أبي موسى » قلت يا رسول الله ، فذكر الحديث ، ولكن يمكن عليه ما وقع في رواية رهب بن جرير التي تقدم ذكرها من عند أبي نعيم فإن لفظه « عن عبد الله » قال جاء أعرابي فقال : يا رسول الله أني أحب قوما ولا ألقى بهم ، الحديث ، وأبو موسى إن جاز أن يهم نفسه فيقول أني رجل فقير جائر أن يصف نفسه بأنه أعرابي ، وقد وقع في حديث صفوان بن هشال الذي أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش قال « قلت لصفوان بن هشال : هل سمعت من رسول الله ﷺ في الحواشي شيئا ؟ قال : نعم ، كنا مع رسول الله في مسير ، فناداه أعرابي بصوت له جمهوري فقال : أيا محمد ، فأجابه النبي ﷺ على قدر ذلك فقال : هاؤم . قال : أرايت المرء يحب القوم ، الحديث وأخرج أبو نعيم في « كتاب المحبين » من طريق مسروق عن عبد الله وهو ابن مسعود قال « أني أعرابي فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق أني لأحبك ، فذكر الحديث ، فهذا الأعرابي يحتمل أن يكون هو صفوان بن قدامة ، فقد أخرج الطبراني وصححه أبو عوانة من حديثه قال « قلت يا رسول الله أني أحبك ، قل : المرء مع من أحب » ، وقد وقع هذا السؤال لغير من ذكر ، فعند أبي عوانة أيضا وأحمد وأبو داود وابن حبان من

طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله الرجل يحب القوم ، الحديث ورجاله ثقات ، فإن كان مضبوطاً أمكن أن يفسر به المهم في حديث أبي موسى ، لكن المخطوط بهذا الإسناد عن أبي ذر ، لرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه ، كذا أخرجه مسلم وغيره ، فعمل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث . **قوله** ( كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلقهم ) في رواية سفيان الآتية ، ولما يلقهم بهم ، وهي أبلغ فإن التقي بلما أبلغ من التقي لم ، فيؤخذ منه أن الحكم ثابت ولو بعد اللحاق . ووقع في حديث أنس عند مسلم ، ولم يلقهم ، وفي حديث أبي ذر المشار إليه قيل ، ولا يستطيع أن يعمل بهم ، وفي بعض طرق حديث صفوان ابن عسال عند أبي نعيم ، ولم يعمل بمثل عملهم ، وهو يفسر المراد . **قوله** ( المرء مع من أحب ) قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سيما ، كتاب المحبين مع المحبوبين ، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين ، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ ، وفي بعضها يلفظ أنس الآتي عقب هذا . **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد ، ويقال إن أباه تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة ، وضاق مخرجه على الاسماعيلي وأبي نعيم فأخرجه من طريق البخاري عنه وأخرجه مسلم عن واحد من عبدان ، ووقع لي من رواية أخرى عن شعبة أخرجه أبو نعيم في المحبين من طريق السميذع بن واهب عنه وقد روى منصور عن سالم بن أبي الجعد كما سيأتي في كتاب الأحكام ، وأخرجه أبو عوانة من رواية الأعمش عن سالم واستغفبه . **قوله** ( إن رجلاً ) تقدم القول في تسميته في الباب الذي قبله . **قوله** ( متى الساعة ) هكذا في أكثر الروايات عن أنس ، ووقع في رواية جرير عن منصور في أوله ، بينما أنا ورسول الله ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلاً هندسة المسجد فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ وفي رواية أبي المليح الرقي عن الزهري عن أنس ، خرج رسول الله ﷺ فتمرض له أعرابي ، أخرجه أبو نعيم ، وله من طريق شريك عن أبي نعيم عن أنس ، دخل رجل والنبي ﷺ يخطب ، ومن رواية أبي خزيمة عن حميد عن أنس ، جاء رجل فقال : متى الساعة ؟ فقال النبي ﷺ إلى الصلاة ثم صلى ، ثم قال : أين السائل عن الساعة ؟ ويجمع بينها بأن سأله والنبي ﷺ يخطب فلم يجبه حينئذ ، فلما انصرف من الصلاة وخرج من المسجد رآه فتذكر سؤاله ، أو ما رآه الأعرابي في السؤال فأجابه حينئذ . **قوله** ( ما أعددت لها ) قال السكراني : سلك مع السائل أسلوب الحكيم ، وهو تلقى السائل بغير ما يطلب مما يجهل أو هو أم . **قوله** ( أنت مع من أحببت ) زاد سلام بن أبي الصبيان عن ثابت عن أنس ، أنك مع من أحببت ، ولك ما احتسبت ، أخرجه أبو نعيم ، وله مثله من طريق قرة ابن خالد عن الحسن عن أنس ، وأخرج أيضاً من طريق أشعث بن الحسن عن أنس ، المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب ، ومن طريق مسروق عن عبد الله ، أنت مع من أحببت ، وعليك ما اكتسبت ، وعلى الله ما احتسبت .

#### ٩٧ - باب قول الرجل قرأ : أحسأ

٦١٧٢ - **حدثنا** أبو الوكيل **حدثنا** سلم بن زرير سمعت أبا رجاء « سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

قال رسول الله ﷺ لابن صائد : قد خفأت لك خبيثاً ، فاهو ؟ قال : اللئيم . قال : أحسأ »

٦١٧٣ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله « إن عبد الله

ابن عمر - أخبره أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، حتى وجدته يلعب مع الغلمان في أطعم بني مالة - وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم - فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده ثم قال: أنشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه فقال: أشهد أنك رسول الأميين. ثم قال ابن صياد: أنشهد أني رسول الله؟ فرضه النبي ﷺ ثم قال: آمنت بالله ورأسه. ثم قال لابن صياد: ماذا ترى؟ قال: يا نبي صادق وكاذب. قال رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. قال رسول الله ﷺ: إني خبأت لك خبيثاً. قال: هو الفخ. قال: أخساً، فلن تعدو قدرك. قال عمر: يا رسول الله، أناذن لي فيه أضرب عنقه؟ قال رسول الله ﷺ: إن يكن هو لا تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا تخمدك في قتله.

٦١٧٤ - قال سالم «فسمعت عهد الله بن عمر يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب الأنصاري يؤمان للنخل التي فيها ابن صياد، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طلق رسول الله ﷺ يتقي مجذوع للنخل - وهو يفتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطعة له فيها رزمة - أوزمة - فرأت أم ابن صياد النبي ﷺ وهو يتقي مجذوع للنخل، فقالت لابن صياد أي صاف - وهو اسمه - هذا عهد. فتأذى ابن صياد. قال رسول الله ﷺ: لو تركته بين»

٦١٧٥ - قال سالم «قال عهد الله: قام رسول الله ﷺ في الناس فأنشأ على الله بما هو الله، ثم ذكر الرجال فقال: إني أنذر كره، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه، ولقد أنذره نوح قومه، ولست أقول لكم فيه قولاً لم يفته نبي قومه، تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور،

قال أبو عهد الله: خسأت الكلب بعدته، خاستين مبعدين

قوله (باب قول الرجل للرجل أخساً) سيأتي بيانه في آخر الباب، قال ابن بطال: أخساً زجر الكلب وإيماء له، هذا أصل هذه الكلمة، واستعملتها العرب في كل من قال أو فعل ما لا ينبغي له بما يستخط الله. ذكر فيه حديث ابن عباس قال «قال رسول الله ﷺ لابن صياد: قد خبأت لك خبيثاً، قال: فافهو؟ قال: الفخ. قال: أخساً» وأخرجه من رواية عهد الله بن عمر قال «انطلق عمر مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، فذكر الحديث مطولاً وفيه «أخساً فلن تعدو قدرك» وقد سبق مطولاً في أواخر كتاب الجنائز. وقوله في هذه الرواية «فرضه النبي ﷺ» قال الخطابي: وقع هنا بالصاد الموحدة وهو غلط والصواب بالصاد المهملة أي قبض عليه بثوبه يضم بعضه إلى بعض، وقال ابن بطال: من رواه بالمهملة فمناه دمه حتى وقع قسكسر، يقال رض الشيء فهو وضبط ومرضوض إذا انكسر. قوله (قال أبو عهد الله: خسأت الكلب بعدته، خاستين مبعدين) ثبت هذا في رواية المستمل وحده، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى (كونوا فرقة خاستين) أي قاصين مبعدين، يقال:

خساسة حتى ، وخسأ هو ، يعني يتمدى ولا يتمدى . وقال في قوله تعالى ( ينقلب اليك البصر خاسئا ) أى مبعدا  
وقال الراغب : خسأ البصر انقبض عن مهابة ، وخسأت الكلب غلصا أى زجرته مستهينا به فانزجر . وقال ابن  
التين في قوله في حديث الباب : اخسأ : معناه اسكت صاخرا مطرودا . وثبتت الهدوء في آخر اخسأ في رواية  
وحذفت في أخرى بلفظ : اخسأ وهو تخفيف

٩٨ - باب قول الرجل « مَرَحَبًا » وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مَرَحَبًا يا بنتي

وقالت أم هانئ : جئتُ النبي ﷺ فقال : مَرَحَبًا بأم هانئ

٦١٧٦ - **عمران بن ميسرة** حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو التياح عن أبي جرة « عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال : لما قدم وفد عهد بقرين على النبي ﷺ قال : مَرَحَبًا بالوفد الذين جاءوا غير  
خزاييا ولا قدامي . فقالوا : يا رسول الله ، إنا حتى من ربيعة ؛ وبيننا وبينك مضر ، وإنا لا أصلُ إليك إلا  
في الشهر الحرام ، فرأنا بأسر فصل ندخلُ به الجنة ، وندهو به من وراءنا . فقال : أربع وأربع : أقيموا  
للصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا خمس ما غنمتم . ولا تشربوا في الميثاء ، والخنم ،  
والنقير ، والمزفت »

**قوله** ( باب قول الرجل مرحبا ) كذا للاكثر ، وفي رواية المستمل . باب قول النبي ﷺ مرحبا ، قال الاصمعي :  
معنى قوله « مرحبا » اقيت رحبا وسعة . وقال الفراء : نصب على المصدر ، وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة ،  
وقيل هو مفعول به أى لقيت سعة لا ضيقا . **قوله** ( وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مرحبا يا بنتي ) هذا  
طرف من حديث تقدم موصولا في علامات النبوة من رواية مسروق عن عائشة قالت : أقبلت فاطمة تمشي ، الحديث ،  
وفيه القدر المطلق ، وقد تقدم شرحه هناك . **قوله** ( وقالت أم هانئ : جئت النبي ﷺ فقال مرحبا بأم هانئ )  
هذا طرف من حديث تقدم موصولا في مواضع : منها في أوائل الصلاة من رواية أبي مرة مولى عقيل عن أم هانئ  
وفيه اغتسال النبي ﷺ وغير ذلك . ثم ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس وفيه قوله ﷺ « مرحبا بالوفد »  
وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان وفي كتاب الاشربة مستوفى ، وأخرجه هنا من طريق أبي التياح بالمشاة القوقانية  
المفتوحة وتشديد التحنافية وآخره مهمة واسمه يزيد بن حميد عن أبي جرة بالجيم والراء ، ووقع في سياق متنه الفاظ  
ليست في رواية غيره ، منها قوله « مرحبا بالوفد الذين جاءوا » ومنها قوله « أربع وأربع » ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة  
وأعطوا خمس ما غنمتم ولا تشربوا ، الحديث . والمعنى أمرهم بأربع وأنها من أربع كافي رواية غيره . ومنها جعله  
اعطاء الخمس من جملة الأربع ، وفي سائر الروايات هي زائدة على الأربع . وقد أخرج ابن أبي حاتم في هذا الباب  
حديث بريدة « ان عليا لما خطب فاطمة قال له النبي ﷺ : مرحبا وأهلا » وهو عند النسائي وصححه الحاكم ، وأخرج  
فيه أيضا من حديث علي « استأذن عمار بن ياسر على النبي ﷺ فقال : مرحبا بالطيب الطيب » وهو عند الترمذي  
وابن ماجه والمصنف في « الادب المفرد » وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج ابن أبي حاتم وابن السني فيه أحاديث  
أخرى غير هذه

## ٩٩ - باب ما يدعى الناس بأبائهم

٦١٧٧ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : إن الغادر يُرفع له لواء يوم القيامة يقال : هذه غدرَةُ فلان ابن فلان ،

٦١٧٨ - **حدثنا** عبدُ اللَّهِ بنُ مُسْلِمَةَ عن مالك عن عبدِ اللَّهِ بنِ دينار ، عن ابن عمر أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : إن الغادر يُنصبُ له لواء يوم القيامة ، يقال : هذه غدرَةُ فلان ابن فلان ،

**قوله** ( باب ما يدعى الناس بأبائهم ) كذا للاكثر ، وذكره ابن بطال بلفظ « هل يدعى الناس » زاد في أوله هل ، وقد ورد في ذلك حديث لأم الدرداء سأنبه عليه في « باب تحويل الاسم » واستغنى المصنف عنه لما لم يكن على شرطه بحديث الباب وهو حديث ابن عمر في الغادر يرفع له لواء لقوله فيه « غدرَةُ فلان ابن فلان » فتضمن الحديث أنه ينسب إلى أبيه في الموقف الأعظم . ووقع في رواية السكتيميني في الرواية الأولى « ينصب » بدل « يرفع » قال الكرمانى . الرفع وال نصب هنا بمعنى واحد ، يعنى لأن الغرض إظهار ذلك . وقال ابن بطال : في هذا الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يبدعون يوم القيامة إلا بأبائهم سترأ على آبائهم . قلت : هو حديث أخرجه الطبرانى من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جدا ، وأخرج ابن عدى من حديث أنس مثله وقال : منكر . أورده في ترجمة إسحق بن إبراهيم الطبري . قال ابن بطال . والدعاء بالآباء أشد في التعريف وأبلغ في التمييز . وفي الحديث جواز الحكم بطواهر الأور . قلت : وهذا يقتضى حمل الآباء على من كان ينسب إليه في الدنيا لا على ما هو في نفس الامر وهو المعتمد ، وينظر كلامه من شرحه . وقال ابن أبي جرة : والخبر على عمومته في الجليل والحقيق . وفيه أن لصاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد الله إظهارها علامة يعرف بها صاحبها ، ويؤيده قوله تعالى ( يعرف المجرمون بسيماهم ) قال : وظاهر الحديث أن لكل غدرة لواء ، فلي هذا يكون للشخص الواحد هذه ألوية بعدد غدراته . قال : والحكمة في نصب القواء أن العقوبة تقع غالبا بضد الذنب ، فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشفرة ، ونصب القواء أشهر الأشياء عند العرب

## ١٠٠ - باب لا يقل خبئت نفسى

٦١٧٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** صفوان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : لا يقولن أحدكم خبئت نفسى ولكن ليقل آقست نفسى ،

٦١٨٠ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبدُ اللَّهِ عن يونس عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عن النبي ﷺ قال : لا يقولن أحدكم خبئت نفسى ، ولكن ليقل آقست نفسى . نابعه مُقْبِل

**قوله** ( باب لا يقل خبئت نفسى ) بفتح الخاء المعجمة وضم الموحدة بعدها مثلثة ثم مثناة ، ويقال بفتح الموحدة والضم أصوب . قال الواجب : الخبئ يطلق على الباطل في الاعتقاد ، والكذب في المقال ، والخبث في

**الفعال** . قلت : وعلى الحرام والصفات المذمومة القولية والفعلية . أورد حديث عائشة بلفظ « لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ، ولكن ليقل انقصت نفسي » ، وحديث سهل بن حنيف مثله سواء . قال الخطابي تبعاً لأبي عبيد : انقصت وخبثت بمعنى واحد . وإنما كره عليه السلام من ذلك اسم الخبث فاختر اللفظة السالمة من ذلك ، وكان من سقته تبديل الاسم القبيح بالحسن . وقال غيره . معنى انقصت غشت بغين معجمة ثم مثناة ، وهو يرجع أيضاً الى معنى خبثت ، وقيل : معناه ساء خلقها ، وقيل مات به الى الدعة : وقال ابن بطلان : هو على معنى الأدب وليس على سبيل الإيجاب . وقد تقدم في الصلاة في الذي يعقد الصلحان على قافية رأسه فيصبح خبيث النفس . ونطق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى ﴿ ومثل كلمة خبيثة ﴾ . قلت : لكن لم يرد ذلك إلا في معرض النقم ، فلا ينافي ذلك ما دل عليه حديث الباب من كراهة وصف الإنسان نفسه بذلك . وقد سبق لهذا عياض فقال : الفرق أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن صفة شخص مذموم الحال فلم يمتنع إطلاق ذلك اللفظ عليه . وقال ابن أبي جرة : انتهى من ذلك التندب ، والامر بقوله « انقصت » للتندب أيضاً ، فإن هر بما يؤدي معناه كفى ، ولكن ترك الأولى . قال : ويؤخذ من الحديث استحباب نجاسة الألفاظ القبيحة والأسماء ، والدول الى مالا قبح فيه ، والخبث والنقص وإن كان المعنى المراد يتأدى بكل منهما لكن ألفظ الخبيث قبيح ويجمع أموراً رائدة على المراد ، بخلاف النقص فإنه يختص بامتلاء المدة . قال وفيه أن المرء يطلب الخير حتى بانفأل الحسن ، ويضيف الخير الى نفسه ولو بنسبة ما ، ويدفع الشر عن نفسه مهما أمكن ، ويقطع الوصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الألفاظ المشتركة . قال : ويلتحق بهذا أن الضعيف إذا سئل عن حاله لا يقول است بطيب بل يقول ضعيف ، ولا يخرج نفسه من الطيبين فيلحقها بالخبيثين . تنبيه : أخرج أبو نعيم في المستخرج ، حديث سهل من طريق شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهري ثم قال : أخرجه البخاري عن عبدان عن ابن المبارك عن موسى ، وقال : هو موسى بن عقبة ، والصحيح يونس . قلت : لم أفت عليه في الأصول المعتمدة من رواية أبي ذر إلا عن يونس وكذا في رواية النسفي . قوله ( تابعه عقيل ) يعني عن الزهري بسنده المذكور والمتن ، وهذه المتابعة وصلها الطبراني من طريق نافع بن يزيد عن عقيل وسقطت من رواية أبي ذر ، وثبتت للنسفي والباقيين

### ١٠١ - باب لا نسبوا الدهر

٦١٨١ - حَرْشًا يَحْيَى بْنُ بُسَكْرٍ حَدَّثَنَا الْإِثُّ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَةَ قَالَ « قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ : بَسْبُ بَنِي آدَمَ الدَّهْرَ ، وَأَنَا الدَّهْرُ ، يَسْدَى الْقِيلَ وَالنَّهَارَ »

٦١٨٢ - حَرْشًا يَحْيَى بْنُ الْوَالِدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تَسْبُوا الْعَبَّ الْكَرَمَ ، وَلَا تَقُولُوا خَبْثَةُ الدَّهْرَ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ ،

[ الحديث ٦١٨٢ - طريقه في ٦١٨٣ ]

قوله ( باب لا نسبوا الدهر ) هذا اللفظ أخرجه مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي



هريرة فذكره ، وبعده « قال الله هو الدهر » . قوله ( الليث عن يونس عن ابن شهاب ) قال أبو علي الجياني هكذا  
للجميع إلا لابي علي بن السكن فقال فيه « الليث عن حنبل عن ابن شهاب ، وهكذا وقع في « الوهبات للنحلي » ،  
من روايته عن أبي صالح عن الليث ، ولكن لفظه « لا يسب ابن آدم الدهر » ، قال أبو علي الجياني الحديث محفوظ  
ليونس عن ابن شهاب أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عنه . قلت الحديث عند الليث عن شيوخين ، وقد أخرجه  
يعقوب بن سفيان وأبو نعيم من طريقه قال « حدثنا أبو صالح وابن بكير قالوا حدثنا الليث حدثني يونس به » .  
قوله ( قال الله يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، يبدى الليل والنهار ) هذه رواية يونس بن يزيد عن الوهري ،  
ورواية معمر بعدها بلفظ « ولا تقولوا يا خيبة الدهر » ، قال الله هو الدهر ، وأوله « لا تسبوا الغنم الكرم » ، وبأن  
شرحه في الباب الذي بعده ، وقد اختلف على معمر في شيخ الزهري فقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عنه  
عن أبي سلمة ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الوهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه « قال الله يؤذني  
ابن آدم يقول يا خيبة الدهر » ، الحديث أخرجه مسلم ، وهكذا قال سفيان بن عيينة عن الوهري عن سعيد أخرجه  
أحمد عنه ولفظه « يؤذني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر » ، يبدى الأمر أغلب الليل والنهار ، وقد مضى في  
التفسير من هذا الوجه ، وسيأتي في التوحيد ، وهكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية سفيان بن عيينة . قال ابن  
عبد البر الحديثان للوهري عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعا صحيحان قلت قد قال النسائي كلاهما محفوظ ، لكن  
حديث أبي سلمة أشهرهما ، قلت ولعبد الرزاق فيه عن معمر اسناد آخر أخرجه مسلم أيضا من طريقه فقال « عن  
أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، بلفظ « لا يسب أحدكم الدهر » ، قال الله هو الدهر » ، ولا يقول أحدكم  
الغنم الكرم ، الحديث ، وأخرجه أحمد من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ « لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر » ، إن  
أنا الدهر ، أرسل الليل والنهار ، فإذا شئت قبضتهما ، وأخرجه مالك في « الموطأ » عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة بلفظ « لا يقول أحدكم » ، والباقي مثل رواية عبد الأعلى عن معمر ، لكن وقع في رواية يحيى بن يحيى  
الليث عن مالك في آخره « قال الدهر هو الله » ، قال ابن عبد البر عالف جميع الرواة عن مالك ، وجميع رواة الحديث  
مطلقا ، قال الجميع قالوا « قال الله هو الدهر » ، وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا تسبوا الدهر  
قال الله قال : أنا الدهر » ، الأيام والليالي لي أجددها وأبليها ، وآتى بملوك بعد ملوك ، وسنده صحيح . قوله ( ولا  
تقولوا خيبة الدهر ) كذا الأكثر ، وللسني « يا خيبة الدهر » ، وفي غير البخاري « يا خيبة الدهر » ، الخيبة بفتح  
الحاء المعجمة وإسكان التحتانية بعدها موحدة الحرمان ، وهي بالنصب على الندبة ، كأنه فقد الدهر لما يصدر عنه  
بما يكرمه فندبه متفجعا عليه أو متوجعا منه . وقال الداودي : هو دعاء على الدهر بالخيبة وهو كقولهم قسط الله  
نودها يدهون على الأرض بالقط ، وهي كلمة هذا أصلها ثم عادت ، يقال لكل مذموم . ووقع في رواية العملاء بن  
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ « وادهره وادهره » ، ومعنى انتهى عن سب الدهر أن من اعتقد  
أنه الفاعل للسكره فسيب أخطأ فإن الله هو الفاعل ، فإذا سببتهم من أنزل ذلك بهم رجع السب إلى الله . وقد تقدم  
شرح الحديث في تفسير سورة الجاثية . وحصل ما قيل في تأويله ثلاثة أوجه : أحدها أن المراد بقوله « أن الله  
هو الدهر » ، أي المدبر الأمور . ثانيا أن الله على حذف مضاف أي صاحب الدهر . ثالثا التقدير مقلب الدهر ،  
ولذلك عقبه بقوله « يبدى الليل والنهار » ووقع في رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « يبدى

الليل والنهار أجده وأجبه وأذهب بالملك ، أخرجه أحد . وقال المحققون : من نسب شيئا من الأفعال إلى الدهر حقيقة كفر ، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتقد لذلك فليس بكافر ، لكنه يكره له ذلك لشبهه بأهل الكفر في الإطلاق ، وهو نحو التفصيل الماضي في قولهم : مطرنا بكذا ، وقال عياض : زعم بعض من لا تحقيق له أن الدهر من أسماء الله ، وهو غلط فإن الدهر مدة زمان الدنيا ، وعرفه بعضهم بأنه أحد مفعولات الله في الدنيا أو فعله لما قبل الموت ، وقد تمسك الجهة من الدهرية والمصلحة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا رسوخ له في العلم ، لأن الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم ولا شيء عندهم ولا صانع سواء ، وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث ، أنا الدهر أقبل إليه ونهارة ، فكيف يقلب الشيء نفسه ؟ تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها ، فمن سب نفس أئيل والنهار أقدم على أمر عظيم بغير معنى ، ومن سب ما يجري قبهما من الحوادث ، وذلك هو أغلب ما يقع من الناس ، وهو الذي يعطيه سياق الحديث حيث نفي عنهما التأثير ، فكأنه قال : لا ذنب لهما في ذلك ، وأما الحوادث فنها ما يجري بواسطة العاقل المسكف فهذا يضاف شرعا ولغة إلى الذي جرى على يديه ، ويضاف إلى الله تعالى لكونه بتقديره ، فاعمال العباد من أكسابهم ، ولهذا ترتبت عليها الأحكام ، وهي في الابتداء خلق الله . ومنها ما يجري بغير وساطة فهو منسوب إلى قدرة القادر ، وليس قليل والنهار فعل ولا تأثير لا لغة ولا عقلا ولا شرعا ، وهو المعنى في هذا الحديث . وبلتحق بذلك ما يجري من الحيوان غير العاقل . ثم أشار بأن النهي عن سب الدهر تنبيه بالاهل على الأدنى ، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقا إلا ما أذن الشرع فيه ، لأن العلة واحدة ، والله أعلم انتهى ملخصا . واستنبط منه أيضا منع الحيلة في البيوع كالعينة لأنه نهى عن سب الدهر لما يتول إليه من حيث المعنى وجهه سبحانه

### ١٠٢ - باب قول النبي ﷺ « إنما للكريم قلب المؤمن »

وقد قال « إنما للفلس الذي يفلس يوم القيامة » كقوله « إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » كقوله « لا ملك إلا الله ، فوصفه بانتهاء الملك ، ثم ذكر الملوك أيضا فقال ( إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها )

٦١٨٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ويقولون للكريم إنما للكريم قلب المؤمن »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : إنما للكريم قلب المؤمن ، وقد قال : إنما للفلس الذي يفلس يوم القيامة كقوله : إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب ، كقوله : لا ملك إلا الله فوصفه بانتهاء الملك . ثم ذكر الملوك أيضا فقال : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ) غرض البخاري أن المحرر ليس على ظاهره ، وإنما المعنى أن الاحق باسم الكريم قلب المؤمن ، ولم يرد أن غيره لا يسمى كرما ، كما أن المراد بقوله « إنما للفلس من ذكره » ولم يرد أن من يفلس في الدنيا لا يسمى مفلسا ، وبقوله « إنما الصرعة » كذلك ، وكذا قوله « لا ملك إلا الله » لم يرد أنه لا يجوز أن يسمى غيره ملكا ، وإنما أراد الملك الحقيقي وإن سمي غيره ملكا ، واستشهد لذلك بقوله تعالى ( إن

المالك) وفي القرآن من ذلك عدة أمثلة كقوله تعالى ﴿ وقال الملك ﴾ في صاحب يوسف وغيره ، وأشار ابن بطال الى أنه يؤخذ من ذلك ترك المبالغة والأغراق في الوصف اذا كان الموصوف لا يستحق ذلك ، وحديثه إنما المفلس ، يأتي الكلام عليه في الرقاق ، وحديثه إنما الصرعة ، تقدم قريبا ، وحديثه لا ملك الا الله ، يأتي الكلام عليه في باب أبيض الاسماء الى الله ، ووقع لبعض الرواة هنا بلفظه لا ملك الا الله ، بضم الميم وسكون اللام وحذف الالف بعد قوله الا ، والاول هو اللائق للبيان . قوله ( ويقولون الكرم إنما الكرم قلب المؤمن ) هكذا وقع في هذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سفيان ، ووقع في الباب الذي قبله من رواية معمر بن الزهري عن أبي سلة بلفظه لا تسما العنب كرما ، وهي رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم ، وعنده من طريق همام عن أبي هريرة لا يقبل أحدكم العنب الكرم ، إنما الكرم الرجل المسلم ، وله من حديثه وأهل بن حجر لا تقولوا الكرم ، ولكن قولوا العنب والحبة قالوا وفي قوله في الباب ويقولون طائفة على شيء حذف هنا وكأنه الحديث الذي قبله ، وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيل فقال في أوله يقولون ، بغير وار أخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم وذكره بالواو كما ذكره البخاري عن علي بن عبد الله ، وكذا أخرجه أحمد في مسنده عن سفيان ولكن قال فيه عن أبي هريرة رفعه ، وقال مرة يبلغ به ، وقال مرة قال رسول الله ﷺ ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر وعمر بن الخطاب قال حدثنا سفيان بهذا السند قال قال رسول الله ﷺ : لا تقولوا كرم فإن الكرم قلب المؤمن ، وقوله ويقولون الكرم ، هو مبتدأ وخبره محذوف أي يقولون الكرم شجر العنب . وقد أخرج الطبراني والبرقي من حديث سمرة رفعه ان اسم الرجل المؤمن في الكتب الكرم من أجل ما أكرمه الله على الخليفة ، وانكم تدعون الحافظ من العنب الكرم ، الحديث قال الخطابي ما ملخصه ، ان المراد بالإنهى تأكيد تحريم الخمر بمحو اسمها ، ولان في بقية هذا الاسم لها تثيرا لما كانوا يتوهمونه من تسكر شاربها فأنهى عن تسميتها كرما وقال إنما الكرم قلب المؤمن ، لما فيه من نور الإيمان وهدى الاسلام ، وحكى ابن بطال عن ابن الأنباري أنهم سموا العنب كرما لأن الخمر المتخذة منه تحت على السقاء وتأسر بمكارم الاخلاق حتى قال شاعرهم والخمر مشتقة المعنى من الكرم ، وقال آخر :

شفتت من العنب واشتقت منى      كما اشتقت من الكرم الكروم

فلذلك أنهى عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسموا أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم ، وجعل المؤمن الذي يتق شرها يرى الكرم في تركها أحق بهذا الاسم انتهى . وأما قول الأزهري: سمي العنب كرما لأنه ذلل لقاطفه وليس فيه سلاه يعقر جانبه ويحمل الأصل منه مثل ما تحمل النخلة فأكثر ، وكل شيء أكثر فقد كرم ، فهو صحيح أيضا من حيث الاشتقاق لكن المعنى الاول ألجب لأنهى . وقال النورى: انتهى في هذا الحديث عن تسمية العنب كرما وعن تسمية شجرها أيضا الكرامية . وحكى القرطبي عن المازري أن السبب في الإنهى أنه لما حرمت عليهم الخمر وكانت طباعهم تحبهم على الكرم كره ﷺ أن يسمى هذا المحرم باسم تبيح طباعهم اليه عند ذكره فيكون ذلك كالخمر لهم ، وتعبه بأن محل الإنهى إنما هو تسمية العنب كرما ، وليست التسمية محرمة ، والخمر لا تسمى عنب بل العنب قد يسمى مخرا باسم ما يشول اليه . قلت : والذي قاله المازري موجه ، لأنه يجعل على إرادة حسم المادة بترك تسمية أصل الخمر بهذا الاسم الحسن ، ولذلك رد الإنهى قادة عن العنب وقادة عن شجرة العنب فيكون التنفير

بطريق الفحوى ، لأنه إذا نهى عن تسمية ما هو حلال في الحالة بالاسم الحسن لما يحصل منه بالقوة بما ينهى عنه فلأن ينهى عن تسمية ما ينهى عنه بالاسم الحسن أخرى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ما ملخصه : لما كان اشتقاق الكرم من الكرم ، والأرض السكرية هي أحسن الأرض فلا يليق أن يمد بهذه الصفة إلا عن قلب المؤمن الذي هو خير الأشياء لأن المؤمن خير الحيوان ، وخير ما فيه قلبه ، لأنه إذا صلح صلح الجسد كله ، وهو أرض نبات شجرة الإيمان . قال : ويؤخذ منه أن كل خير - باللفظ أو المعنى أو بهما أو مشتقا منه أو مسمى به - إنما يضاف بالحقيقة الشرعية ، لأن الإيمان وأمله وإن أضيف إلى ما عدا ذلك فهو بطريق المجاز ، وفي تعبيه الكرم بقاب المؤمن معنى لطيف ، لأن أوصاف الشيطان تجري مع الكرم كما يجري الشيطان في بني آدم يجري الدم ، فإذا غفل المؤمن عن شيطانه أوقعه في المخالفة ، كما أن من غفل عن عصير كرمه تضرر فتنجس . ويقوى التشبه أيضا أن آخر يعود خلا من ساعته بنفسه أو بالتخليط فيعود طاهرا ، وكذا المؤمن يعود من ساعته بالتوبة النصح طاهرا من خبث الذنوب المتقدمة التي كان متنجسا باتصافه بها إما بياض من غيره من موهبة ونحوها وهو كالتخليط ، أو بياض من نفسه وهو كالتخليط . فيلبيح للمعاقل أن يتعرض لمعالجة قلبه لتلا يهلك وهو على الصفة المذمومة . ( فقيه ) : الحيلة المذكورة في حديث وائل عند مسلم بفتح المهمة وحكى فيها وسكون الموحدة وبفتحها أيضا وهو أشهر : هي شجرة العنب ، وقيل أصل الشجرة ، وقيل القضيبة منها . وقال في المحكم ، العجل بفتحيتين شجرة العنب ، الواحدة حيلة ، وباضم ثم السكون الكرم ، وقيل الأصل من أصوله ، وهو أيضا اسم ثمر السر والمضاء

### ١٠٣ - باب قول الرجل : فذاك أبي وأمي . فيه لزيم من النبي ﷺ

٦١٨٤ - حدثنا يحيى عن سفيان حدثني سعد بن إبراهيم عن عبد الله بن شداد « عن علي رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ يُفَدَى لحدٍّ غير سعد ، سمعته يقول أرم فذاك أبي وأمي ، أظنه يوم أحد »

**قوله** (باب قول الرجل فذاك أبي وأمي) تقدم ضبط فذاك ومعناه في «باب ما يجوز من الرجوع والشعر» قريبا **قوله** (فيه الزبير عن النبي ﷺ) يشير إلى ما وصله في مناقب الزبير بن العوام من طريق عبد الله بن الزبير قال : سمعت أنا وعمر بن أبي سلمة يوم الأحزاب في النساء ، الحديث . وفيه قول الزبير : فلما رجعت جمع لي النبي ﷺ أبويه فقال : فذاك أبي وأمي ، **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد التتائلي وسفيان هو الثوري . **قوله** (يفدى) بفتح أوله وسكون الفاء للكسبية ، ولغيره بضم أوله والفاء المفتوحة والتشديد ، وقد تقدم في مناقب سعد بن أبي وقاص بيان الجمع بين حديث الزبير المذكور في الباب في إثبات التفدية له وبين حديث علي هذا في نفى ذلك عن غير سعد ، وكأن البخاري رمز بذلك إلى هذا الجمع ، وغفل من خص حديث الزبير بتخريج مسلم مع إخراج البخاري له ورمزه إليه في هذا الباب ، وقوله في آخر هذا الحديث : أظنه يوم أحد ، تقدم الجزم بذلك في رواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه في غزوة أحد من كتاب المغازي ولفظه : فاني سمعته يقول : أرم سعد ، فذاك

أبي وأمي ، وتقدم هناك سبب هذا القول لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

١٠٤ - باب قول الرجل : جعلني الله فداك . وقال أبو بكر رضي الله عنه : فديناك بأبائنا وأمهائنا

٦١٨٥ - حديث علي بن عبد الله حدثنا بشر بن المفضل حدثنا يحيى بن أبي إسحاق عن أنس بن

مالك أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع النبي صلى الله عليه وسلم صفة مُردّها على راحلته . فلما كانوا ببعض الطريق عثرت الذئقة ، فصرع النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة ، وأبى أبا طلحة - قال أحسبُ افتحمَ عن بهيمة ، فأقْبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليكِ بالمرأة ، فأقْبى أبو طلحة ثوبه على وجهه فصعدَ فصعداها فأقْبى ثوبه عليها ، فقامت المرأة ، فشدد لها على راحلتها فركبها فساروا ، حتى إذا كانوا بظهر المدينة - أو قال أشرَفوا على المدينة - قال النبي صلى الله عليه وسلم : آيّهون ، ثابّهون ، عابِدون ربُّنا حامِدون ، فلم يزل يقولها حتى دخلَ المدينة ،

قوله ( باب قول الرجل جعلني الله فداك ) أي هل يباح أو يكره ؟ وقد استوعب الاخبار الدالة على الجواز أبو بكر بن أبي عاصم في أول كتابه : آداب الحسكاه ، وجزم بجواز ذلك فقال : للبره أن يقول ذلك اسطائنه والكبيره ولذوى العلم ولمن أحب من إخوانه غير محظور عليه ذلك ، بل يثاب عليه إذا قصد توقيفه واستعطافه ، ولو كان ذلك محظورا انتهى النبي صلى الله عليه وسلم قائل ذلك ولاهله أن ذلك غير جائز أن يقال لأحد غيره . قوله ( وقال أبو بكر رضي الله عنه : فديناك بأبائنا وأمهائنا ) هو طرف من حديث لأبي سعيد رفعه ، أن عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ما عنده . فقال أبو بكر : فديناك بأبائنا وأمهائنا ، الحديث ، وقد تقدم موصولا في مناقب أبي بكر مع شرحه ، ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفة ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب القياس ، والمراد منه قول أبي طلحة : يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك شيء . ؟ وقد ترجم أبو داود نحوه هذه الترجمة وساق حديث أبي ذر : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : أباك وسعدك ، جعلني الله فداك ، الحديث ، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، في الترجمة . قال الطبراني : في هذه الأحاديث دليل على جواز قول ذلك . وأما ما رواه مبارك بن فضالة عن الحسن قال : دخل الربيع على النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاك فقال : كيف تبهك جعلني الله فداك ؟ قال : ما تركت أعرايتك بعد ، ثم سافه من هذا الوجه ومن وجه آخر ثم قال : لا حجة في ذلك على المنع ، لأنه لا يقاوم تلك الأحاديث في الصحة . وعلى تقدير ثبوت ذلك فليس فيه صريح المنع ، بل فيه إشارة إلى أنه ترك الأولى في القول بالبريء إما بالثأنس والملاطفة إما بالدعاء والتوجه . فان قيل : إنما ساغ ذلك لأن الذي دعا بذلك كان أبواه مشركين ، فالجواب أن قول أبي طلحة كان بعد أن أسلم ، وكذلك أبو ذر . وقول أبي بكر كان بعد أن أسلم أبواه . انتهى ملخصا . ويمكن أن يعترض بأنه لا يلزم من تصحيح قول ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أن يسوغ لغيره ، لأن نفسه أعز من أنفس القائلين وآبائهم ولو كانوا أسلموا ، فالجواب ما تقدم من كلام ابن أبي عاصم ، فإن فيه إشارة إلى أن الأصل عدم الخصوصية . وأخرج ابن أبي عاصم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : فداك أبوك ، ومن حديث

ابن مسعود أن النبي ﷺ قال لأصحابه : فداكم أبي وأمي ، ومن حديث أنس أنه ﷺ قال مثل ذلك للافتصار

### ١٠٥ - باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل

٦١٨٦ - **حديث** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه

قال : ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم ، فقلنا : لانكتهك أبا القاسم ولا كرامة . فأخبر النبي ﷺ فقال : هم أبوك عبد الرحمن .

**قوله** ( باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل ) ورد بهذا اللفظ حديث أخرجه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر رفعه ، أن أحب أسماءكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وله شاهد من حديث أبي وهب الجمشي وسائر التنبيه عليه بعد باب ، وآخر عن مجاهد عند ابن أبي شيبة مثله ، قال القرطبي : يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما كعبد الرحمن وعبد الملك وعبد الصمد ، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية : ثم أضيف العبد إلى الرب لإضافة حقيقية فصدت أفراد هذه الأسماء وشرقت بهذا التركيب لحصلت لها هذه الفضيلة . وقال غيره : الحكمة في الافتصار على الاسمين أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرهما ، قال الله تعالى ( وأنه لما قام عبد الله يدعوه ) وقال في آية أخرى ( وعباد الرحمن ) ويؤيده قوله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) وقد أخرج الطبراني من حديث أبي زهير الثقفي رفعه ، إذا سميت فعبدا ، ومن حديث ابن مسعود رفعه : أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به ، وفي إسناد كل منهما ضعف . **قوله** ( عن جابر ولد لرجل منا غلام ) اسم الرجل المذكور لم أفد عليه : **قوله** ( فسماه القاسم ) مقتضى رواية مسلم عن ربيعة بن الهيثم عن خالد الواسطي بالسند المذكور هنا فسماه محمدا ، إلا أنه أورده عقب رواية عبث وهو بورن جعفر بعين مبهمة ثم موحدة ساكنة ثم مثناة عن حصين بالسند المذكور فسماه محمدا فذكر الحديث ، وفي آخره : سمو باسمي ولا تكنوا بكنتي ، فانما بعثت قاسما أقسم بينكم ، ثم ساق رواية خالد وقال بهذا الإسناد ولم يذكر : فانما بعثت قاسما أقسم بينكم ، وكان الاختلاف فيه على خالد ، فإن الاسماعيل أخرجه من رواية وهيب بن بقية عن خالد فقال : فسماه القاسم ، وأخرجه أحمد عن هفيم عن حصين فقال : سماه القاسم ، وأخرجه أيضا من رواية معمر عن منصور كذلك ، وأخرجه أبو نعيم من رواية يوسف القاضي عن مسدد عن خالد فقال : سماه باسم النبي ﷺ ، وهكذا قاله أبو عروانة عن حصين أخرجه أبو نعيم في المستخرج على مسلم ، وهذا يقتضي ترجيح رواية ربيعة بن الهيثم ، وأخرجه أحمد عن زياد البكائي عن منصور كما قال ربيعة ، وعند وقع الاختلاف فيه على شعبة أيضا في : باب قوله تعالى : فان لله خمسة وللرسول ، يعني قسم ذلك من كتاب فرض الحسن فأخرجه البخاري هناك عن أبي الوليد عن شعبة عن سليمان وهو الأعمش ومنصور وقتادة قالوا سمعنا سألنا أبي ابن الجعد عن جابر قال : ولد لرجل منا غلام فأراد أن يسميه محمدا قال وقال عمرو يعني ابن مردوق عن شعبة عن قتادة بسنده : أراد أن يسميه القاسم ، وأورده من رواية سفیان الثوري عن الأعمش فقال : أراد أن يسميه القاسم ، وأخرجه مسلم من رواية جرير عن منصور فقال فيه : ولد لرجل منا غلام فسماه محمدا ، فقال له قومه :

لا ندعك تسميه باسم رسول الله ﷺ ، فانطلق اليه بابنه حامله على ظهره فقال : يا رسول الله ولد لي غلام فسميته محمدا ، فذكر الحديث ، وقد بين شعبة أن في رواية منصور عن سالم عن جابر أن الانصاري قال : حملته على عنق ، وأورده البخاري في فرض الحسن ، وقد تقدم أنه يقتضي أن يكون من مسند الانصاري من رواية جابر عنه ، وسائر الروايات عن سالم بن أبي الجهم يقتضي أنه من مسند جابر ، وفيه أورده أصحاب المسانيد والأطراف ، وقدمت في فرض الحسن أن رواية من قال أراد أن يسميه القاسم أرجح ، وذكرت وجه رجحانه . ويؤيده أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجه المؤلف في آخر الباب الذي يليه . **قوله** ( لا نسكنيك أبا القاسم ولا كرامة ) في الرواية التي في الباب بعده من هذا الوجه ، ولا نعلمك عينا ، هو من الألقاب أي لا نعلم عليك بذلك فقر به عينك ، ويؤخذ منه مشروعية نكبة المرء بمن يولد له ولا يختص بأول أولاده . **قوله** ( فأخبر النبي ﷺ ) كذا للأكثر بضم الميم على البناء المجهول ، ولبعضهم بالبناء لفاعل : ويؤيده ما في الباب الذي بعده بلفظ « فأتى النبي ﷺ » . **قوله** ( فقال سم ابنك عبد الرحمن ) في مطابقته الترجمة لحديث جابر صرح ، وأقرب ما قيل أنهم لما أنكروا عليه التكني بكنية النبي ﷺ اقتضى مشروعية التكنية ، وأنه لما أمره أن يسميه عبد الرحمن اختار له اسما يطيب خاطره به إذ غير الاسم فاقضى الحال أنه لا يشير عليه إلا باسم حسن ، وتوجيه كونه أحسن تقدم في أول الباب ، قال بعض شراح المباحث ، لله الأسماء الحسنى ، وفيها أصول وفروع أي من حيث الاشتقاق قال : وللأصول أصول أي من حيث المعنى ، فأصول الأصول أسماء الله والرحمن ، لأن كلا منهما مشتمل على الأسماء كلها ، قال الله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) ولذلك لم يقسم بهما أحد . وما ورد عن رحمن الائمة غير وارد لانه مضاف ، وقول شاعرهم « وأنت غيث الودى لا زلت رحمانا ، تعالى في الكفر ، وليس بوارد ، لأن الكلام في أنه لم يتم به أحد ، ولا برد إطلاق من أطلقه وصفا لأنه لا يستلزم التسمية بذلك ، وقد لقب غير واحد الملك الرحيم ولم يقع مثل ذلك في الرحمن ، وإذا تقرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقة محضة ، فظهر وجه الاحبة ، والله أعلم

## ١٠٦ - باب قول النبي ﷺ « سوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » قاله أنس عن النبي ﷺ

٦١٨٧ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** خالد **حدثنا** حسين بن سالم « عن جابر رضي الله عنه قال : ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم ، فقالوا : لا تكنيه حتى نسأل النبي ﷺ ، فقال : سوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي »

٦١٨٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أيوب عن ابن سيرين سمعت أبا هريرة قال أبو القاسم ﷺ : سوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي ،

٦١٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** سفيان قال سمعت ابن المنكدر قال « سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم ، فقالوا : لا نسكنيك بأبي القاسم ولا نعلمك عينا . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : سم ابنك عبد الرحمن »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكنوا ) بفتح الكاف وتشديد النون وهو على حذف احدي التاوين أو بسكون الكاف وضم النون ، وفي رواية السكسيمي « ولا تكنوا » بسكون الكاف وفتح المثناة بعدما نون . **قوله** ( بكنيتي ) في رواية الاصيل « بكنوت » ، بالواو بدل التحتانية وهي بمعناها كنوته وكنيته بمعنى ، قال عياض روه كلهم في عدة مواضع بالياء ، وقد تقدم معنى السكنية والتعريف بها في أوائل المناقب في « باب كنية النبي ﷺ » ، **قوله** ( فيه أنس ) يشير الى ما تقدم موصولا في البوع ثم في صفه النبي ﷺ من طريق حميد عن أنس بهذا ، وفيه قصة سياق التنبية عليها واغظه « سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ، ثم ذكر فيه حديث جابر في ذلك ثم حديث أبي هريرة ثم حديث جابر من وجه آخر ، فأما حديث أبي هريرة فاقصر فيه على المتن واغظه حديث أنس المذكور ، وأما حديث جابر ففي الرواية الاولى من طريق سالم وهو ابن أبي الجعد عنه « ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم فقالوا لا تكنيك حتى نسال النبي ﷺ » ، وفي الرواية الثانية من طريق محمد بن المنكدر عنه « فقلنا لا فنكنيك بأبي القاسم ولا ننعلمك هينا . فيجمع بين هذا الاختلاف إما بأن بعضهم قال هذا وبعضهم قال هذا ، وإما أنهم منعوا أولا مطلقا ثم استدركوا فقالوا حتى نسال . وفي الرواية الاولى أيضا « فقال سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ، وفي الرواية الثانية « فقال سم ابنك عبد الرحمن » ، ويجمع بينهما بأن أحد الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر . وقوله « لا فنكنيك » بفتح أوله مع التخفيف وبضمة مع التشديد ، و « ننعلمك » بضم أوله . قال النووي : اختلف في التكني بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب : الاول المذبح مطلقا سواء كان اسمه محمدا أم لا ، ثبت ذلك عن الشافعي . والثاني الجواز مطلقا ، ويختص النبي بحياته ﷺ . والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره . قال الرافعي : يشبه أن يكون هذا هو الاصح ، لأن القاسم لم يرأوا يفعلونه في جميع الأعصار من غير إنكار . قال النووي : هذا مخالف لظاهر الحديث ، وأما لإطراق الناس عليه ففيه تقوية للمذهب الثاني ، وكأن مستقدم ما وقع في حديث أنس المشار اليه قبل « أنه ﷺ كان في السوق » فسمع رجلا يقول : يا أبا القاسم ، فالتفت اليه فقال : لم أعنك ، فقال : سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » قال ففهموا من النهي الاختصاص بحياته لسبب المذكور ، وقد زال بعده ﷺ . انتهى ملخصا . وهذا السبب ثابت في الصحيح ، فما خرج صاحب القول المذكور عن الظاهر إلا بدليل . وما ننبه عليه أن النووي أورد المذهب الثالث مقلوبا فقال : يجوز لمن اسمه محمد دون غيره ، وهذا لا يعرف به قائل ، وإنما هو سبق قلم ، وقد حكى المذاهب الثلاثة في « الأذكار » على الصواب ، وكذا هي في الرافعي . وما تعقبه السبكي عليه أنه رجح منع التكنية بأبي القاسم مطلقا ، ولما ذكر الرافعي في خطبة المنهاج كناه فقال المحرو للامام أبي القاسم الرافعي ، وكان يمكنه أن يقول للامام الرافعي فقط أو بسميه باسمه ولا يكنيه بالسكنية التي يعتقد المصنف مذهبها . وأجيب باحتيال أن يكون أشار بذلك الى اختيار الرافعي الجواز ، أو الى أنه مشتهر بذلك ، ومن شبر بشئ لم يمتنع تعريفه به ، ولو كان بغير هذا القصد فإنه لا يسوغ واقفه أعلم . وبالمذهب الاول قال الظاهرية ، وبالغ بعضهم فقال : لا يجوز لاحد أن يسمى ابنه القاسم لثلاث بكني أبي القاسم . وحكى الطبري مذهبها رابعا وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقا ، وكذا التكني بأبي القاسم مطلقا ، ثم ساق من طريق سالم بن أبي الجعد « كتب عمر : لا تسموا أحدا باسم نبي » ، واحتج اصحاب هذا القول بما أخرجه من طريق الحكم بن عطية عن ثابت عن أنس رفعه « يسمونهم محمدا ثم يلعنونهم » ، وهو حديث البزار وأبو يعلى أيضا وسنده لين ، قال عياض : والاشبه أن عمر إنما فعل ذلك



إعظاما لاسم النبي ﷺ لثلاثين مئة . وقد كان سمع رجلا يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب : يا محمد فعل الله بك وفعل ، فعداه وقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فغير اسمه . قلت : أخرجه أحمد والطبراني من طريق عبد الرحمن ابن ابن أبي ليلى . نظر عمر الى ابن عبد الحميد وكان اسمه محمدا ورجل يقول له : فعل الله بك يا محمد ، فأرسل الى ابن زيد بن الخطاب فقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فسماه عبد الرحمن . وأرسل الى بني طلحة وهم سبعة ليغير أسماءهم فقال له محمد وهو كبيرهم : والله لقد سماني النبي ﷺ محمدا ، فقال : قوموا فلا سبيل اليكم ، فهذا يدل على رجوعه عن ذلك . وحكى غيره مفهبا خامسا وهو المنع مطلقا في حياته والتفصيل بعده بين من اسمه محمد وأحمد فيستحب وإلا فيجوز . وقد ورد ما يؤيد المذهب الثالث الذي ارتضاه الزاقي ورواه النووي ، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه ومن تسمى باسمي فلا يكتنى بكنيتي ، ومن اكتنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي ، لفظ أبي داود وأحمد من طريق هشام الدستوائي عن أبي الزبير ، ولفظ الترمذي وابن حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير . إذا سميت بي فلا تكنوا بي ، وإذا كنيت بي فلا تسموا بي ، قال أبو داود ورواه الثوري عن ابن جريج مثل رواية هشام ، ورواه معقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال ورواه محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير . قلت : ورسله البخاري في الأدب المفرد ، وأبو يعلى وألفظه : لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي ، والترمذي من طريق الألبان عنه ولفظه : ان النبي ﷺ نهي أن يجمع بين اسمه وكنيته وقال : أنا أبو القاسم ، الله يعطى وأنا أقسم ، قال أبو داود : واختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة وعلى أبي زرعة بن عمرو وموسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين قلت : وحديث ابن أبي عمرة أخرجه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه عن عمه رفعه لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي ، وأخرج الطبراني من حديث محمد بن فضالة قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن أسبوعين ، فأتى بي اليه فمسح على رأسي وقال : سموه باسمي ولا تكنوه بكنيتي ، ورواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ : من تسمى باسمي فلا يكتنى بكنيتي ، واحتج المذهب الثاني بما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث علي قال : قلت يا رسول الله إن ولدي من بعدك ولد اسميه باسمك وأكنيه بكنيتك ؟ قال : نعم ، وفي بعض طرقه فسماني محمدا وكناني أبا القاسم . وكان رخصة من النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ، وبنينا هذه الرخصة في أمالي الجوهري ، وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه وسندهما قوي ، قال الطبري : في إباحة ذلك لعلي ثم تنكية على ولده أبا القاسم إشارة الى أن النهي عن ذلك كان على الكراهة لا على التحريم ، قال وبقي ذلك أنه لو كان على التحريم لأنكره الصحابة ولما مكثوه أن يكتنى ولده أبا القاسم أصلا ، فدل على أنهم إنما فهموا من النهي التنزيه . وتعقب بأنه لم ينحصر الأمر فيما قال ، فلم يلزم عليهم الرخصة له دون غيره كما في بعض طرقه ، أو فهموا تخصيص النهي بزمانه ﷺ ، وهذا أقوى لأن بعض الصحابة سمى ابنه محمدا وكناه أبا القاسم وهو طلحة بن عبيد الله ، وقد جزم الطبراني أن النبي ﷺ هو الذي كناه ، وأخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن ظر محمد ابن طلحة وكذا يقال لكنية كل من الحمد بن أبي بكر وابن سعد وابن جعفر بن أبي طالب وابن عبد الرحمن ابن عوف وابن حاطب بن أبي بلتعة وابن الأشعث بن قيس أبو القاسم وأن آبائهم كنوهم بذلك ، قال عياض : وجه قال جمهور السلف والخلف وفقهاء الأمصار ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عائشة ، ان امرأة قالت :

يا رسول الله إني سميت ابني محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لي انك تكره ذلك ، قال : ما الذي أحل اسمي وحرّم كنييتي ، فقد ذكر الطبراني في الاوسط ، أن محمد بن عمران الحنظلي تفرد به عن صفية بنت شيبة عنها ، ومحمد المذكور مجهول ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً ، لاحتمال أن يكون قبل النهي . وفي الجملة أصل المذهب المذهب المفصل المحكي أخيراً مع غرابته . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة بعد أن أشار إلى ترجيح المذهب الثالث من حيث الجواز : لكن الأول الاخذ بالمذهب الأول فانه أبرأ الذمة وأعظم للحرمة ، والله أعلم

### ١٠٧ - باب اسم الحزن

٦١٩٠ - **قوله** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا أغير اسماً سمانياً أبى . قال ابن المسيب : فزالته الحزونة فيها بعد . حدثنا علي بن عبد الله ومحمد - هو ابن غيلان - قالوا حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه عن جده . . بهذا [ الحديث ٦١٩٠ - طريقه في : ٦١٩٣ ]

**قوله** ( باب اسم الحزن ) بفتح المهملة وسكون الزاي : ما غلب من الأرض ، وهو ضد السهل ، واستعمل في الحلق يقال : في فلان حرونة أي في خلقه غلظة وقسادة . **قوله** ( عن ابن المسيب ) هو سعيد ، وسماه أحمد في روايته عن عبد الرزاق ، وكذا محمود بن غيلان وأحمد بن صالح وغيرهما . **قوله** ( عن أبيه أن أباه جاء ) كذا رواه إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق ، وتابعه أحمد عن عبد الرزاق قال في روايته عن أبيه أن النبي ﷺ قال لجده ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، وأورده المصنف عن عقبه عن محمود بن غيلان وعلى بن عبد الله كلاهما عن عبد الرزاق فقالا في روايتهما عن أبيه عن جده ، وكذا أورده أبو داود عن أحمد بن صالح والاسماعيلي من طريق إسحاق بن الضيف كلاهما عن عبد الرزاق وفيه عن جده أن النبي ﷺ قال له : وهذا الاختلاف على عبد الرزاق وبجسه يكون الحديث إما من مسند المسيب بن حزن على الرواية الأولى ، وإما من مسند حزن بن أبي وهب والده على الرواية الثانية ، وقد عرض الحميدي تبعاً لإبي مسعود عن الرواية الثانية وأورد الحديث في مسند المسيب ، وأما الكلاباذي لجزم بأن الحديث من مسند حزن ، وهذا الذي ينبغي أن يعتمد ، لأن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما وفيهم ابن المديني . **قوله** ( قال أنت سهل ) في رواية الاسماعيلي من طريق محمود بن غيلان ، ومن طريق إسحاق بن الضيف جميعاً قال : بل اسمك سهل ، **قوله** ( لا أغير اسماً ) في رواية أحمد بن صالح . فقال : لا : السهل يوطأ ويمتنع ، ويجمع بأنه قال كلاماً من الكلامين فقل بعض الرواة ما لم ينقله الآخر . **قوله** ( فزالته الحزونة فيها بعد ) في رواية أحمد بن صالح : فظننت أنه سيصيبنا بعده حرونة . **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله ومحمد هو ابن غيلان ) كذا ثبت للاكثر ، وسقط محمود من رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن محمود بن غيلان كما قال البخاري وانقله كما

قدمته ، وأخرجه أبو نعيم عن أبي أحمد وهو القطراني عن الهيثم فقال في السند : عن أبيه أن أبا جهم ، والمعتد ما قال الاسماعيلي . قال ابن بطال : فيه أن الأمر بتحسين الأسماء وتغيير الاسم إلى أحسن منه ليس على الوجوب ، وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه . وقال ابن التين : معنى قول ابن المسيب : فما زالت فينا الحزونة ، يريد اتساع التسهيل (١) فيما يريدونه . وقال الداودي : يريد الصعوبة في أخلاقهم ، إلا أن سعيداً أفشى به ذلك إلى الغضب في الله . وقال غيره : يشير إلى الشدة التي بقيت في أخلاقهم : فقد ذكر أهل النسب أن في ولده سوء خلق معروف فيهم لا يكاد يهدم منهم . ( تنبيه ) قال الكرماني هنا : قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن - وهو وأبوه محبايان - إلا ابنه سعيد بن المسيب ، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يرو عن واحد ليس له إلا راء واحد . قلت : وهذا المشهور راجع إلى غرابته ، وذلك أنه لم يذهبه إلا الحاكم ومن تآلف كلامه ، وأما المحققون فلم يلتزموا ذلك ، وحجتهم أن ذلك لم ينقل عن البخاري صريحاً ، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع : منها : هذا فلان يمتد به ، وقد قررت ذلك في «النكت على علوم الحديث» ، وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور ، فالجواب عن هذا الموضع أن الشرط المذكور إنما هو في غير الصحابة ، وأما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت محبته مجهول ، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح ، وبحسبناج من ادعى الشرط في بقية المواضع إلى الأجوبة

### ١٠٨ - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه

٦١٩١ - **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ «مَنْ سَهَّلَ قَالَ : أَتَى بِالْمَنْذَرِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَلِدَ ، فَوَضَعَهُ عَلَى فَخْذِهِ - وَأَبُو أَسِيدٍ جَالِسٌ - فَلَمَّا وَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ بَشًى بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَمَرَ أَبُو أَسِيدٍ بَابْنِهِ فَأَحْتَمِلَ مِنْ فَخْذِ النَّبِيِّ ﷺ . فَاسْتَفَاقَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَيْنَ النَّبِيُّ ؟ فَقَالَ أَبُو أَسِيدٍ : قُلُوبُنَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : مَا اسْمُهُ ؟ قَالَ : فُلَانٌ . قَالَ : وَلَسَكُنَّ أَسْمَى الْمَنْذَرِ ، فَجَاءَهُ يَوْمَئِذٍ الْمَنْذَرُ ،

٦١٩٢ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَيْنَبَ كَانَتْ اسْمَهَا بَرَّةً ، فَقِيلَ : مُزَكَّى نَفْسَهَا ، فَجَاءَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ ،

٦١٩٣ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ جَرَّاحٍ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرَّاحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَبْرِ عَنْ شَيْبَةَ قَالَ «جَلَسْتُ إِلَى سَعْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزَنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : مَا اسْمُكَ ؟ قَالَ : اسْمِي حَزْنٌ ، قَالَ : بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ ، قَالَ : مَا أَنَا بِمَغْيَرٍ اسْمًا سَهْلًا - أَبِي . قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : فَذَا زَالَتْ فِيْنَا الْحَزُونَةُ بَعْدُ »

**قوله** ( باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ) هذه الترجمة متوعدة مما أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل هرو

« كان النبي ﷺ إذا سمع الاسم القبيح حوله إلى ما هو أحسن منه ، وقد وصله الترمذي من وجه آخر من مشاهير بذكر عائشة فيه ، وفيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث سهل بن سعد . **قوله** ( أتى بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي ﷺ حين ولد ) أبو أسيد بالتصغير صحابي مشهور ، وله أحاديث في الصحيح ، وتقدم ذكر وأمه هذا في صلاة الجماعة في المخازي ، وتقدمت روايته عن أبيه في كتاب الطلاق ، وكان الصعابة إذا ولد لأحدهم الولد أتى به النبي ﷺ ليحنكه ويبارك عليه ، وقد تكرر ذلك في الأحاديث . **قوله** ( فوضعه على ظهره ) يعني إكراماً له . **قوله** ( فلهي النبي ﷺ بشيء بين يديه ) أي اشتغل ، وكل ما شغلك عن شيء فقد أهلك عن غيره . قال ابن التين : روى لمي بوزن علم وهي اللغة المشهورة ، وبالفتح لغة طي . **قوله** ( فاستفاق النبي ﷺ ) أي أفاق ما كان مشغلاً به فأفاق من ذلك فلم ير الصبي فسأل عنه ، يقال أفاق من نومه ومن مرضه واستفاق بمعنى . **قوله** ( قلبناه ) بفتح القاف وتفيد اللام بعدها موحدة ساكنة أي صرفناه إلى مثله ، وذكر ابن التين أنه وقع في روايته قلبناه بزيادة حمزة أوله ، قال والصواب حذفها وأثبتها غيره لغة . **قوله** ( ما اسمه ؟ قال فلان ) لم أقب على تعيينه ، فكأنه كان سماه اسماً ليس مستحسنًا فسكت عن تعيينه ، أو سماه فليسه بعض الرواة . **قوله** ( ولكن اسمه المنذر ) أي لبس هذا الاسم الذي سمّيته به اسمه الذي يليق به بل هو المنذر ، قال الداودي : سماه المنذر تفاؤلاً أن يكون له علم ينذر به . قلت : وتقدم في المخازي أنه سمي المنذر بالمنذر بن عمرو الساعدي الخرجي وهو صحابي مشهور من رعاة أبي أسيد . الحديث الثاني ، **قوله** ( عطاء بن أبي ميمونة ) هو ابن هلال مولى أنس ، وأبو رافع هو نقيب الصانع . **قوله** ( أن زينب كان اسمها برة ) بفتح الموحدة وتشديد الراء ، كذا في رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة ، ووافقه جماعة . وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة بهذا السند عن أبي هريرة : كان اسم ميمونة برة ، أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » عنه ، والأول أكبر ، وزينب هي بنت جحش أرب بنت أبي سلفة ، والأول زوج النبي ﷺ والثانية ربيبته ، وكل منهما كان اسمها أولاً برة فغيره النبي ﷺ ، كذا قال ابن عبد البر ، وقصة زينب بنت جحش أخرجه مسلم وأبو داود في أنساب حديث عن زينب بنت أم سلفة قالت : سميت برة فقال النبي ﷺ : لا تزكوا أنفسكم فإن الله أعلم بأهل البر منكم . قالوا : ما نسبها ؟ قال : سموها زينب ، وفي بعض روايات مسلم : وكان اسم زينب بنت جحش برة ، وقد أخرج الدارقطني في « المؤلف » بسند فيه ضعف : أن زينب بنت جحش قالت : يا رسول الله اسمي برة فلو غيرته ، فإن البرة صغيرة ، فقال لو كان مسلماً (١) اسميته باسم من أسماءنا ، ولكن هو جحش فاجعلني أكبر من البرة . وقد وقع مثل ذلك لجويرية بنت الحارث أم المؤمنين ، فأخرج مسلم وأبو داود والمصنف في « الأدب المفرد » عن ابن عباس قال : كان اسم جويرية بنت الحارث برة ، فحول النبي ﷺ اسمها فصالحها جويرية ، كره أن يقول خرج من عند برة . **قوله** ( فقيل تزكك نفسها ) أي لأن لفظة « برة » مشتقة من البر ، وكذلك وقع في قصة جويرية « كره أن يقال خرج من عند برة » ، وقال في قصة زينب : الله أعلم بأهل البر منكم . الحديث الثالث ، **قوله** ( مشام ) هو ابن يوسف ، وعبد الحميد بن جبير بن شيبه أي ابن عثمان الحبشي . **قوله** ( لحدثني أن جده حوذاً ) هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد ، ولما حدث به الزهري وصله عن

(١) قال صحيح طيبة بولاني : هكذا في جهة النسخ ، وحرر

إليه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله ، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولا من وجه آخر تبين صحة عرج المرسل ، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والارسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل ، كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد ، قال الطبري لا تنبغي التسمية باسم قبيح الحق ، ولا باسم يقتضي التزكية له ، ولا باسم مضاه السب . قلت : الثالث أخص من الأول ، قال : ولو كانت الاسماء إنما هي أعلام للأشخاص لا يقصد بها حقيقة الصفة ، لكن وجه السكرامة أن يسمع سامع بالاسم فيظن أنه صفة للمسمى ، فلذلك كان عليه السلام يحول الاسم إلى ما إذا دعي به صاحبه كان صدقا ، قال : وقد غير رسول الله عليه السلام عدة أسماء ، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمية بها بل على وجه الاختيار ؛ قال : ومن ثم أجاز المسلمون أن يسمى الرجل القبيح بحسن والفاقد بصالح ، ويدل عليه أنه عليه السلام لم يلزم حذرا لما امتنع من تحويل اسمه إلى سهل بذلك ، ولو كان ذلك لازما لما أقره على قوله ولا أغير اسمائيه أبي ، انتهى ملخصا . وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه « أنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم » ورجاله ثقات ، إلا أن في سنده انقطاعا بين عبد الله بن أبي زكريا راوية عن أبي الدرداء [ وأبي الدرداء ] فإنه لم يدره ، قال أبو داود : وقد غير النبي عليه السلام العاص وعتلة بفتح المهملة والمثناة بعدها لام وشيطان وغراب وحباب بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشهاب وحرب وغير ذلك قلت : والعاصي الذي ذكره هو مطيع بن الأسود العدوي والد عبد الله بن مطيع ، ووقع مثله لعبد الله بن الحارث ابن جزء وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه البزار والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث بسند حسن والاختبار في مثل ذلك كثيرة ، وعتلة هو عتبة بن عبد السلى ، وشيطان هو عبد الله ، وغراب هو سلم أبو رابطة ، وحباب هو عبد الله بن عبد الله بن أبي ، وشهاب هو هشام بن عامر الأنصاري ، وحرب هو الحسن بن علي ساء على أولا حربا ، وأسائدها مبنية في كتابي في الصحابة

١٠٩ - باب من سمي بأسماء الأنبياء . وقال أنس : قبل النبي عليه السلام إبراهيم ، يعني ابنه

٦١٩٤ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا محمد بن بشر « حدثنا إسماعيل » قلت لأبي أوفى : رأيت إبراهيم ابن

النبي عليه السلام ؟ قال : مات صغيراً ، ولو قضى أن يكون بعد محمد عليه السلام نبي عاش ابنه ، ولكن لا نبي بعده ،

٦١٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب أخبرنا شعبه عن هذيل بن ثابت قال : سمعت للبراء قال : لما مات

إبراهيم عليه السلام قال رسول الله عليه السلام : إن له مرضعاً في الجنة »

٦١٩٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبه عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد « عن جابر بن

عبد الله الأنصاري قال : قال رسول الله عليه السلام : سموا باسمي ولا تسكنوا بكلماتي ، فانما أنا قاسم أنفس بينكم » .

ورواه أنس عن النبي عليه السلام

٦١٩٧ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا أبو حصين عن أبي صالح « عن أبي

٢ - ٣٠ ج ١٠ - فتح الباقية

هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : شئوا باسمي ولا تسكنوا بكيتي ، ومن رآني في المنام فقد رآني ، فانّ الشيطان لا يقبل صورتي ، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ،

٦١٩٨ - **حريش** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة

عن أبي موسى قال : ولد لي غلام ، فأنبت به النبي ﷺ ، فسماه إبراهيم ، فحنكته بقرة ودعا له بالبركة ودفعه إليّ ، وكان أكبر ولد أبي موسى ،

٦١٩٩ - **حريش** أبو الوليد حدثنا زائدة حدثنا زياد بن علاقة ، سمعت المفيرة بن شعبة قال :

انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، رواه أبو بكرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب من سمي بأسماء الانبياء ) في هذه الترجمة حديثان صريحان : أحدهما أخرجه مسلم من حديث المفيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال : انهم كانوا يسمون بأسماء انبيائهم والصلحين قبلهم ، ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الادب المفرد ، من حديث أبي وهب الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة رفعة ، تسموا بأسماء الانبياء ، وأحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهام ، وأقبحها حرب ومرة ، قال بعضهم : أما الأولان فلما تقدم في باب أحب الاسماء الى الله ، وأما الآخران فلأن العبد في حرث الدنيا أو حرث الآخرة ولأنه لا يزال يسم بالشيء بعد الشيء ، وأما الآخران فلما في الحرب من المكارة ولما في مرة من الماراة . وكأن المؤلف رحمه الله لما لم يكونا على شرطه اكتفى بما استنبطه من أحاديث الباب وأشار بذلك الى الرد على من كره ذلك ، كما تقدم من عمر أنه أراد أن يغير أسماء أولاد طلحة وكان يسمهم بأسماء الانبياء . وأخرج البخاري أيضا في الادب المفرد ، في مثل ترجمة هذا الباب حديث يوسف بن عبد الله بن سلام قال : سماني النبي ﷺ يوسف ، الحديث وسنده صحيح وأخرجه الترمذي في الشمائل ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : أحب الاسماء اليه أسماء الانبياء ، ثم ذكر فيه أحد عشر حديثا موصولة ومعلقة : الاول حديث أنس ، **قوله** ( وقال أنس : قبل النبي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه ) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الكشي عن وحده ، وهو في رواية النسفي أيضا ، وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولا في الجناز . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا ابن عمر ) هو محمد بن عبد الله بن عمر نسب لجدّه ، ومحمد بن بشر هو العبدى ، وإسماعيل هو ابن خالد ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** ( قلت لابن أوفى ) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . **قوله** ( وأبى إبراهيم ابن النبي ﷺ ، قال مات صغيرا ) نضمن كلامه جواب السؤال بالإشارة اليه وصرح بالإضافة عليه كأنه قال : نعم رأيت له لكن مات صغيرا . ثم ذكر السبب في ذلك . وقد رواه إبراهيم بن محمد بن عيسى عن إسماعيل عن أبي خالد بلفظ : قال نعم كان أشبه الناس به ، مات وهو صغير ، أخرجه ابن منده وإسماعيل من طريق جرير عن إسماعيل . سألت ابن أبي أوفى عن إبراهيم ابن النبي ﷺ مثل أي شيء كان حين مات ؟ قال : كان صبيا . **قوله** ( ولو نضى أن يكون بعد محمد بن عاص ابنه ) إبراهيم ( ولكن لا نبى بعده ) هكذا جزم به عبد الله بن أبي أوفى . ومثل هذا لا يقال بالرأى ، وقد توارده عليه جماعة : فأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال : لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ

صلى عليه وقال : ان له مرضعا في الجنة ، لو عاش لكان صديقا نبيا ، ولاعتقت أخواله القبط ، وروى أحمد وابن منده من طريق السدي : سألت أنساكم بلغ إبراهيم ؟ قال كان قد ملا المهد ، ولو بقي لكان نبيا ، ولكن لم يكن ليبي ، لأن نبيكم آخر الانبياء ، ولقد أحمد لو عاش إبراهيم ابن النبي ﷺ لكان صديقا نبيا ، ولم يذكر القصة فهذه عدة أحاديث صحيحة عن هؤلاء الصحابة أنهم أطلقوا ذلك ، فلا أدري ما الذي حمل النووي في ترجمة إبراهيم المذكور من كتاب تهذيب الاسماء واللغات على استنكار ذلك ومباغتته حيث قال : هو باطل ، وجسارة في الكلام على المغيبات ، ومجازفة ومجروح على عظيم من الزوال . ويحتمل أن يكون استحضر ذلك عن الصحابة المذكورين ، فرواه عن غيرهم ممن تأخر عنهم فقال ذلك ، وقد استنكر قبله ابن عبد البر في الاستيعاب ، الحديث المذكور فقال هذا لا أدري ما هو ، وقد ولد نوح من ليس بنبي ، وكما بلغ غير النبي نبيا فكذلك يجوز حكمه ، حتى نسب قائله الى المجازفة والخوض في الأمور المغيبة بغير علم الى غير ذلك ، مع أن الذي نقل عن الصحابة المذكورين إنما أنوا فيه بقضية شرطية . الحديث الثالث حديث البراء : لما مات إبراهيم قال النبي ﷺ : إن له مرضعا في الجنة ، قال الخطابي : هو بضم الميم على أنه اسم فاعل من أرضع أي من يتم إرضاعه ، وبفتحها أي ان له رضاعا في الجنة . وقال ابن التين قال في الصحاح : امرأة مرضع أي لها ولد ترضعه ، فهي مرضعة بضم أوله ، فان وصفها بإرضاعه قلت مرضعة يعني بفتح الميم ، قال : والمعنى هنا يصح ، ولكن لم يروه أحد بفتح الميم . قلت : وقع في رواية الاسماعيل : ان له مرضعا ترضعه في الجنة ، والمعنى تـكـلـل إرضاعه ، لأنه لما مات كان ابن ستة عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا على اختلاف الروايتين ، وقبل إنما عاش سبعين يوما . الحديث الرابع حديث جابر دسموا باسمي ، ذكره مختصرا عن آدم عن شعبة عن حصين ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن شعبة عن حصين بتمامه . الحديث الخامس : قوله ( ورواه أنس ) تقدم التنبيه عليه قريبا في باب قول النبي ﷺ سموا باسمي . الحديث السادس والسابع والثامن حديث أبي هريرة : سموا باسمي ولا تكنوا بكنتي ، ووقع في رواية المستمل والأرغسي هنا : بكنوتى ، وقد تقدم توجيهه قريبا . قوله ( ومن رأى في المنام . . الحديث ) هو حديث آخر جمعهما الراوى بهذا الاسناد ، وسيأتى شرحه في كتاب التعبير . قوله ( ومن كذب على متعمدا . . الحديث ) هو حديث آخر تقدم شرحه في كتاب العلم . الحديث التاسع عن أبي موسى هو الأشعري قال : ولد لي غلام . قوله ( وكان أكبر ولد أبي موسى ) هذا يشعر بأن أبا موسى كفى قبل أن يولده ، والا فلو كان الامر على غير ذلك لكفى بابنه إبراهيم المذكور ، ولم ينقل أنه كان يكفى أبا إبراهيم . الحديث العاشر حديث المغيرة : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في الكسوف هذا الاستناد مطولا من وجه آخر عن زياد بن علاقة مطولا أيضا وتقدم شرحه هناك . الحديث الحادى عشر ، قوله ( رواه أبو بكره عن النبي ﷺ ) يشعر الى ما أخرجه موصولا في الكسوف ومعاذا ، لكن لم أر في شيء من طرق حديث أبي بكره التصريح بان ذلك كان يوم مات إبراهيم ، إلا في رواية أسندها في باب كسوف القمر ، مع أن مجموع الأحاديث تدل على ذلك كما قاله البيهقي ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز التسمية بأسماء الانبياء ، وقد ثبت من سعيد ابن المسيب أنه قال : أحب الاسماء الى الله أسماء الانبياء ، وإنما كره عمر ذلك ، لئلا يسب أحد المسمى بذلك فأراد تعظيم الاسم لئلا يتنزل في ذلك وهو قصد حسن ، وذكر العاوى أن الحجة في ذلك حديث أنس : يسمونهم

محدا وبلغونهم ، قال : وهو ضعيف ، لأنه من رواية الحكم بن حطية عن ثابت عنه ، وعلى تقدير نبوته فلا حجة فيه للنسج ، بل فيه النهي عن لعن من يسمى محدا ، وقد تقدمت الإشارة الى هذا الحديث في د باب سموا باسمي ، قال ويقال ان طلحة قال للزبير : اسماء بنى اسماء الأنبياء واسماء هنك أمماء الشهداء ، فقال : أنا أرجو ان يكون بنى شهداء ، وأنت لا ترجو أن يكون بنوك أنبياء ، فأشار الى أن الذي فيه أولى من الذي فيه طلحة

### ١١٠ - باب تسمية الوليد

٦٢٠٠ - أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا أبو عيينة عن الزهري عن سعيد بن مسعود عن أبي هريرة قال : لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركعة قال : اللهم أنجز الوليد بن الوليد ، وسلعة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة من المؤمنين . اللهم اشدّدْ وعلاتك على مُفسر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسفي يوسف

قوله ( باب تسمية الوليد ) ورد في كراهة هذا الاسم حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود عن النبي رسول الله ﷺ أن يسمى الرجل عبده أو ولده حربا أو مرة أو وليدا ، الحديث وسنده ضعيف جدا ، وورد فيه أيضا حديث آخر مرسل أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل ، من طريقه قال : حدثنا محمد بن خالد بن العباس السككي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو الأزاعي ، وأخرجه البيهقي في الدلائل ، أيضا من رواية بشر بن بكر عن الأزاعي ، وأخرجه عبد الرزاق في المجوء الثاني من أماليه عن مدمر كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : ولد لأخي أم سلعة راد فسماه الوليد ، فقال رسول الله ﷺ : سميتوه باسماء فراعنتمكم ، ليكون في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشعر على هذه الأمة من فرعون لقومه ، قال الوليد بن مسلم في روايته قال الأزاعي : فكانوا يروونه الوليد بن عبد الملك . ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لقتلة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه وانفتحت الفتن على الأمة بسبب ذلك وكثر فيهم القتل ، وفي رواية بشر بن بكر من الزيادة ، غيروا اسمه فسماه عبد الله ، وبين في روايته أنه أخو أم سلعة لامها ، وهكذا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن اسماعيل بن أبي اسماعيل عن اسماعيل بن عياش عن الأزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أبو نعيم في الدلائل ، من رواية الحارث ، وأخرجه أحمد بن أبي المغيرة عن اسماعيل بن عياش فزاد فيه وقال حدثني الأزاعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر به ، فزاد فيه عمر ، فادهى ابن حبان أنه لا أصل له ، فقال في كتاب الضعفاء ، في ترجمة اسماعيل بن عياش : هذا خبر باطل ، ما قاله رسول الله ﷺ ولا رواه عمر ، ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الأزاعي . ثم أعلاه باسماعيل بن عياش . واحتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في الموضوعات ، فلم يصب ، فإنه اسماعيل لم ينفرد به ، وعلى تقدير انفراده قائما انفرد بزيادة عمر في الاسناد ، وإلا فأصله كما ذكرت عند الوليد وغيره من أصحاب الأزاعي عنه ، وعند مدمر وغيره من أصحاب الزهري ، فإن كان سعيد بن المسيب تلقاه عن أم سلعة فهو على شرط الصحيح ويؤيد ذلك أن له شاهدا من أم سلعة أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، من رواية محمد بن إسحق عن محمد بن عمرو عن عطاء عن زينب بنت أم سلمة عن أمها قالت : دخل علي النبي ﷺ وعندي غلام من آل المغيرة اسمه



الوليد ، فقال : من هذا ؟ قلت : الوليد ، قال : قد اتخذهم الوليد حنانا ، غيروا اسمه فانه سيكون في هذه الامة فرعون يقال له الوليد ، وقد أخرجه الحاكم من وجه آخر عن الوليد موصولا بذكر أبي هريرة فيه أخرجه من طريق نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم وقال في آخره : قال الزهري ان استخاف الوليد بن يزيد والافهم الوليد ابن عبد الملك ، . قلت : وعندي أن ذكر أبي هريرة فيه من أوهام نعيم بن حماد والله أعلم . ولما لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاري أو ما إليه كمادته وأورد فيه الحديث الدال على الجواز ، ثابته لو كان مكروها لغيره النبي ﷺ كمادته ، فان في بعض طرق الحديث المذكور الدلالة على أن الوليد بن الوليد المذكور قد قدم بعد ذلك المدينة مهاجرا كما مضى في المغازي ولم يقتل أنه ﷺ غير اسمه ، وأما ما تقدم أنه أمر بتغيير اسم الوليد فذلك اسم ولد المذكور فغيره فسماه عبد الله ، وأخرج الطبراني في ترجمة الوليد بن الوليد بن المغيرة من طريق إسماعيل بن أيوب الخزرجي في قصة موت الوليد بن الوليد بعد أن جاء إلى المدينة مهاجرا ، وأن النبي ﷺ دخل على أم سلمة بعد موته وهي تقول : أهلك الوليد بن الوليد أبا الوليد بن المغيرة . فقال : ان كدتم لتتخذون الوليد حنانا فسماه عبد الله ، ووصله ابن منده من وجه واحد إلى أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة عن أبيه عن جده أنه أتى النبي ﷺ فذكره . ومن شواهد الحديث ما أخرجه الطبراني أيضا من حديث معاذ بن جبل قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ ، فذكر حديثا فيه قال : الوليد اسم فرعون هادم شرايع الاسلام ، يوه بدمة وجل من أهل بيته ، ولكن سنده ضعيف جدا »

### ١١١ - باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفا

وقال أبو حازم : « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال لي النبي ﷺ : يا أبا هريرة »

٦٢٠١ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام . قلت وعليه السلام ورحمة الله . قالت : وهو يرى ما لا يرى ،

٦٢٠٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وحيب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال : كانت أم سليم في القفل والنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بهن . فقال النبي ﷺ : يا أنس ، رويدك سوفك بالقولير ،

**قوله** ( باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفا ) كذا اقتصر على حرف ، وهو مطابق لحديث عائشة في « عائش » ولحديث أنس في « أنش » . وأما حديث أبي هريرة فنارح ابن بطال في مطابقته فقال : ليس من الترخيم ، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث إلى التكبير والتذكير ، وذلك أنه كان كناه أبا هريرة وهريرة تصغير مرة مخاطبه باسمها مذكرا ، فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى . قلت : فهو نقص في اللفظ ، لكن كون النقص منه حرفا فيه نظر ، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير وهي مرة فأننا حذف الياء الأخيرة صدق أنه نقص من

الاسم حرقة ، وقد ترجم في « الادب المفرد » مثله ، لكن قال « شيئا » بدل « حرقة » وأورد فيه حديث عائشة « رأيت عثمان والنبي ﷺ يضرب كتفه يقول : أكنث هثم » وجبريل يوحى اليه . قوله ( وقال أبو حازم عن أبي هريرة : قال لي النبي ﷺ يا أبا هر ) بتشديد الراء ، ويجوز تخفيفها ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف رحمه الله في الأطعمة أوله « أصابني جهد شديد » وفيه - فاذا رسول الله ﷺ قائم على رأسه فقال : يا أبا هر « وبأني في الزقاق حديث أوله « والذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدى من الجوع » وفيه مثله . قوله ( يا أنجش رويدك ) تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر » وأكثر ما وقع في الروايات بفرد ترخيم ، ويجوز في الشين الضم والفتح كما في الذي قبله

### ١١٢ - باب الكنية لصبي وقيل أن يولد لرجل

٦٢٠٣ - حديث مسدد حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : كان النبي ﷺ أحسن اللباس خلقاً ، وكان لي أخ يقال له أبو حمير - قال أحسبه قطيباً - وكان إذا جاء قال : يا أبا حمير ، ما فعل النضر ؟ أنقر كان يلعب به ، فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا ، فيأمر بالبساط القبي تحتة فيسكنس ويتوضع ، ثم يقوم ويقوم خلفه فيصلي بنا .

قوله ( باب الكنية لصبي ، وقيل أن يولد لرجل ) في رواية الكشميني « ولد الرجل » ذكر فيه قصة أبي حمير وهو مطابق لأحد ركني الترجمة ، والركن الثاني مأخوذ من الإلحاق بل بطريق الأولى ، وأشار بذلك إلى الرد على من منع تكنية من لم يولد له - متندا إلى أنه خلاف الواقع ، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والطحاوي وصححه الحاكم من حديث صهيب « أن عمر قال له : مالك تسكني أبا يحيى وليس لك ولد ؟ قال : أن النبي ﷺ كنانى » وأخرج سعيد بن منصور عن طريق فضيل بن عمرو « قلت لأبراهيم إنى أكنى أبا النضر وليس لي ولد ، وأسمع الناس يقولون : من أكنى وأيس له ولد فهو أبو حمير » فقال إبراهيم : كان حلقة يكنى أبا شبل وكان حقيقاً لا يولد له وقوله حمير بفتح الهم وسكون الماهلة ، وشبل بكسر المعجمة وسكون الواحدة . وأخرج المصنف في « الادب المفرد » عن حلقة قال : كنانى عبد الله بن مسعود قبل أن يولد لي . وقد كان ذلك مستعملاً عند العرب ، قال الشاعر « لها كنية عمرو وليس لها عمرو » . وأخرج ابن أبي شيبة عن الزهري قال : كان رجال من الصحابة يكتبون قبل أن يولد لهم . وأخرج المصنف في « باب ما جاء في قبر النبي ﷺ » من كتاب الجنائز عن هلال الوزان قال : كنانى حروة قبل أن يولد لي . قالت : وكنية هلال المذكور أبو عمرو ويقال أبو أمية ويقال غير ذلك . وأخرج الطبراني عن حلقة عن ابن مسعود « أن النبي ﷺ كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يولد له » وسنده صحيح . قال العلماء : كانوا يكتبون الصبي تداوياً بأنه سيعيش حتى يولد له ، والأمن من التلقب ، لأن الغالب أن من يذكر شخصاً فيعظمه أن لا يذكره باسمه الخاص به فاذا كانت له كنية أمن من تلقبه ، ولهذا قال قائلهم : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليها الألقاب . وقالوا : الكنية للعرب كاللقب للمجم ، ومن ثم كره للخص أن يكنى نفسه إلا أن قصد التعريف . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، وأبو النياج بمثابة فوقانية ثم تحتانية تقيية

مفتوحتين ثم معلقة هو يزيد بن حميد ، والإسناد كله بصريون ، وقد تقدم من رواية شعبة عن أبي النجاشي في «باب الانبساط الى الناس» وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة هكذا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة عن أنس ، ومن وجه ثالث عن شعبة عن محمد بن قيس عن حميد عن أنس والمشهور الاول ، ويحتمل أن يكون لشعبة فيه طرق . قوله (كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا) هذا قاله أنس توطئة لما يريد يذكره من قصة الصبي ، وأول حديث شعبة المذكور عن أنس قال «ان كان النبي ﷺ لينحاطنا ، ولاحمد من طريق المثني بن سعيد عن أبي النجاشي عن أنس ، كان النبي ﷺ يزور أم سليم ، وفي رواية محمد بن قيس المذكور «كان النبي ﷺ قد اختلط بنا أهل البيت ، يعني لبيت أبي طلحة وأم سليم ، ولأبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «كان النبي ﷺ يفشانا ويحاطنا ، وللنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس «كان النبي ﷺ يأتي أبا طلحة كثيرا ، ولأبي يعلى من طريق خالد بن عبد الله عن حميد «كان يأتي أم سليم وينام على فراشها ، وكان اذا مضى يتوكأ ، ولابن سعد وسعيد بن منصور عن ربيع بن عبد الله بن الجارود عن أنس «كان يزور أم سليم فتتحفه بالشيء تصنعه له . قوله (وكان لي أخ يقال له أبو عمير) هو بالتصغير ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند أحمد «كان لي أخ صغير ، وهو أخو أنس بن مالك من أمه ، وفي رواية المثني بن سعيد المذكورة «وكان لها أي أم سليم ابن صغير ، وفي رواية حميد ، عند أحمد «وكان لها من أبي طلحة ابن يكنى أبا عمير» وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند ابن عمر «كان يني لأبي طلحة ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عند ابن سعد «ان أبا طلحة كان له ابن قال أحسبه فطما ، في بعض النسخ «فطيم» بنفير ألف وهو محمول على طريقة من يكتب المنسوب المنون بلا ألف والاصل فطيم لأنه صفة أخ وهو مرفوع ، لكن تخلل بين الصفة والموصوف «أحسبه» ، وقد وقع عند أحمد من طريق المثني بن سعيد مثل ما في الاصل فطيم بمعنى مفطوم أي انتهى أرضاعه . قوله (وكان) أي النبي ﷺ (اذا جاء) زاد مروان بن معاوية في روايته «اذا جاء» لأم سليم يمازحه ، ولأحمد في روايته عن حميد مثله ، وفي أخرى «يضاحكه» وفي رواية محمد بن قيس يمازله ، وفي رواية المثني بن سعيد عند أبي حنيفة «يضاحكه» . قوله (يا أبا عمير) في رواية ربيع بن عبد الله «فرارنا ذات يوم فقال : يا أم سليم ما شأنى أرى أبا عمير ابنك غائر النفس» بمعجمة ومثلثة أي ثقيل النفس غير نفيط ، وفي رواية مروان بن معاوية وإسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد «لجاء يوما وقد مات نفيره» زاد مروان «الذى كان يلعب به» ، زاد إسماعيل «فوجده حزينا» ، فسأل عنه فأخبرته فقال : يا أبا عمير ، وسأله أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد بتامه ، وفي رواية حماد بن سلمة المشار إليها «فقال ما شأن أبا عمير حزينا» ، وفي رواية ربيع بن عبد الله «لجعل يمسح رأسه ويقول» ، وفي رواية عمارة بن زاذان «فكان يستقبله ويقول» . قوله (ما فعل النفير) بنون ومعجمة وراء مصغر ، وكرر ذلك في رواية حماد بن سلمة . قوله (نفير كان يلعب به) وهو طير صغير واحد نفرة وجمعه نفران ، قال الخطابي طوير له صوت ، وفيه نظر فإنه ورد في بعض طرقه أنه الصعو بمهملتين بوزن العفو كما في رواية ربيع «فقال أم سليم مانت صعوة إلى كان يلعب بها» ، فقال : أي أبا حمير مات النفير ، فدل على أنها شيء واحد ، والصعو لا يوصف بحسن الصوت ، قال الشاعر :  
كالصعو يرتع في الرياض وانما حبس الحواول لانه يترنم  
قال هياض : النفير طائر معروف يشبه المصفر ، وقيل هي فراخ المصايد ، وقيل هي نوع من الخمر بضم

المهمة وتشديد الميم ثم راء ، قال : والراجح أن التصغير طائر أحمر المنقار . قلت : هذا الذي جزم به الجمهور ، وقال صاحب د العين والمحكم : الصغر صغير المنقار أحمر الرأس . قوله ( فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا الخ ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وتقدمت الإشارة إليه قريبا أيضا . وفي هذا الحديث عدة فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن الفاص الفقيه الشافعي صاحب التصانيف في جوده مفرد ، بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح ، ومن وجهين عن حميد عن أنس ، ومن طريق محمد بن شيبان ، وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وثبتت ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة . وذكر ابن الفاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها ، ومثل ذلك بحديث أبي عمير هذا قال : وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجها . ثم ساقها مبسطة : فلخصتها مستوفيا مقاصده ، ثم أتبعته بما تيسر من الروايات عليه فقال : فيه استحباب التأني في المشي ، وزيارة الإخوان ، وجواز زيارة الرجل المرأة الأجنبية إذا لم تكن شابة وأمنت الفتنة ، وتخصيص الإمام بمض الرحبة بالزيارة ، وعناطة بعض الرحبة دون بعض ، ومشي الحاكم وحده ، وأن كثرة الزيارة لا تنقص المودة ، وأن قوله « زرغبنا مزدود حبا » مخصوص بمن يزور لطمع ، وأن النهي عن كثرة عناطة الناس مخصوص بمن يخشى الفتنة أو الضرر . وفيه مشروعية المصافحة لقول أنس فيه « ما مسست كفا ألين من كف رسول الله ﷺ » ، وتخصيص ذلك بالرجل دون المرأة ، وأن الذي مضى في صفته ﷺ أنه « كان شئ الكفين » خاص بعناية الجسم لا بمشغولة اللبس . وفيه استحباب صلاة الزائر في بيت المور ولا سيما إن كان الزائر ممن يتبرك به ، وجواز الصلاة على الحميم ، وترك التنفّز لانه علم أن في البيت ضميرا وصلى مع ذلك في البيت وجلس فيه . وفيه أن الأشياء على يقين الطهارة لأن نضحهم البساط إنما كان للتنظيف . وفيه أن الاختيار الدليل أن يقوم على أرواح الاحوال وأماكنها ، خلافا لمن استحب من المشددين في العبادة أن يقوم على أجسادها . وفيه جواز حمل العالم عليه إلى من يستفيد منه ، وفضيلة لآل أبي طلحة وليته إذ صار في بيدهم قبلة يقطع بصحتها . وفيه جواز المداخلة وتكرير المرح وأنها إبادة سنة لا رخصة ، وأن بمداخلة الصبي الذي لم يميز جائزة ، وتكرير زيارة المدحوم معه . وفيه ترك التكبر والترفع ، والفرق بين كون الكبير في الطريق فيتواقر أو في البيت فيمزح ، وأن الذي ورد في صفة المنافق أن سره يخاف علانيته ليس على عمومته . وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حزنه أو غيره . وفيه جواز الاستدلال بالعين على حال صاحبها ، إذ استدلل ﷺ بالحزن الظاهر على الحزن السكامن حتى حكم بأنه حزين فقال أمه عن حزنه . وفيه التلطف بالصديق صغيرا كان أو كبيرا ، والسؤال عن حاله ، وأن الخبر الوارد في الزجر عن بكاء الصبي محمول على ما إذا بكى عن سبب عامدا ومن أذى بغير حق . وفيه قبول خبر الواحد لأن الذي أجاب عن سبب حزن أبي حمير كان كذلك . وفيه جواز تسمية من لم يولد له ، وجواز لعب الصغير بالطير ، وجواز ترك الأبوين ولدهما الصغير يلعب بما أبيح اللعب به ، وجواز إنفاق المال فيما يتلهى به الصغير من المباحات ، وجواز إمساك الطير في القفص ونحوه ، وقص جناح الطير إذا لا يخلو حال طير أبي حمير من واحد منهما وأيهما كان الواقع للتحق به الآخر في الحكم . وفيه جواز ادخال الصيد من الحل إلى الحرم وإمساكه بعد إدخاله ، خلافا لمن منع من إمساكه وقسه على من صادم أحرم فانه يجب عليه الأرسال . وفيه جواز تصغير الاسم ولو كان لحيوان ، وجواز مواجهة الصغير بالحطاب خلافا

لمن قال : الحكيم لا يواجه بالخطاب إلا من يعقل ويفهم ، قال : والصواب الجواز حيث لا يكون هناك طلب جواب ، ومن ثم لم يخاطبه في السؤال عن حاله بل سأل غيره . وفيه معاشرة الناس على قدر عقولهم . وفيه جواز قبولة الشخص في بيت غير بيت زوجته ولو لم تكن فيه زوجته ، ومشروعية القبولة ، وجواز قبولة الحاكم في بيت بعض رعيته ولو كانت امرأة ، وجواز دخول الرجل بيت المرأة وزوجها غائب ولو لم يكن محرما إذا انتفت الفتنة . وفيه إكرام الزائر وأن التمتع الخفيف لا ينافي السنة ، وأن تشييع المورر الزائر ليس على الوجوب . وفيه أن الكبير إذا زار قوما وأسى بينهم ، فإنه صافح أنسا ، ومازح أبا عمير ، ونام على فراش أم سليم ، وصلى بهم في بيتهم حتى نالوا أكابهم من بركتهم ، انتهى ما لخصته من كلامه فيما استنبط من فوائد حديث أنس في قصة أبي عمير . ثم ذكر فصلا في قاعدة تتبع طرق الحديث ، فمن ذلك الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه ، فقليل لاثنين وقيل لثلاثة وقيل لأربعة وقيل حتى يستحق اسم الشهرة ، فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالبا ، وفي جميع الطرق أيضا ، ومعرفة من رواها ، وكيفية العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلة . وفيها الإطلاع على حلة الخبر بانكشاف غلط الغلط وبيان تدليس المداس وتوصيل المعنعن . ثم قال وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم من لا يهتدى لتحصيل ذلك ، مع أن الأمين المستنبط منها واحدة ، ولكن من عجائب اللطيف الخبير أنها تسقى بماء واحد ، وتفضل بعضها على بعض في الأكل . هذا آخر كلامه ملخصا . وقد سبق إلى التنبيه على فوائد قصة أبي عمير بخصوصها من القدماء أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن ، ثم تلاه الترمذي في « الشامل » ثم تلاه الخطابي ، وجميع ما ذكره يقرب من عشرة فوائد فقط ، وقد ساق شيخنا في « شرح الترمذي » ، ما ذكره ابن القاص بتامه ثم قال : ومن هذه الأوجه ما هو واضح ، ومنها الخفي ، ومنها الممتصف . قال : والفوائد التي ذكرها آخرها وأكملها الستين هي من قاعدة جمع طرق الحديث لا من خصوص هذا الحديث . وقد بقي من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن حيد المدينة لا يحرم ، وتعقب باحتمال ما قاله ابن القاص أنه حيد في الحل ثم أدخل الحرم فلذلك أبيح لمساكه ، وبهذا أجاب مالك في « المدونة » ، ونقله ابن المنذر عن أحمد والكوفيين ، ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده . وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحريم صيد حرم المدينة ، وعكسه بعض الحنفية فقال قصة أبي عمير تدل على نسخ الخبر الدال على تحريم صيد المدينة ، وكلا القوانين متعقب . وما أجاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التدقيق فيه جواز مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأنيس له ، وكذا في تعليمه الحكم الشرعي عند قصد تمرينه عليه من الصغر كما في قصة الحسن بن علي لما وضع النمرة في فيه قال له « كخ كخ » ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ، كما تقدم بسطه في موضعه ، ويجوز أيضا مطلقا إذا كان المقصد بذلك خطاب من حضر أو استفاد منه من يعقل ، وكثيرا ما يقال للصغير الذي لا يفهم أصلا إذا كان ظاهر الوعك : كيف أنت ؟ والمراد سؤال كافله أو حادله . وذكر ابن بطال من فوائد هذا الحديث أيضا استحباب التضح فيما لم يتيقن طهارته . وفيه أن أسماء الأعلام لا يقصد معانيها ، وأن إطلاقها على المسمى لا يستلزم المكذب ، لأن الصبي لم يكن أبا وقد دعى أبا عمير . وفيه جواز السجع في الكلام إذا لم يكن متكلفا ، وأن ذلك لا يمتنع من النبي كما امتنع منه إنشاء الشعر . وفيه تحاف الزائر بصنيع ما يعرف

أنه بمجيئه من ما كثر أو غيره . وفيه جواز الرواية بالمعنى ، لأن القصة واحدة وقد جاءت بألفاظ مختلفة . وفيه جواز الاختصار على بعض الحديث ، وجواز الاتيان به تارة مطولا وتارة مختصا ، وجميع ذلك محتمل أن يكون من أنس ويحتمل أن يكون من بعده ، والذي يظهر أن بعض ذلك منه والكثير منه من بعده ، وذلك يظهر من اتحاد المخارج واختلافها . وفيه مسح رأس الصغير الملاحظة ، وفيه دعاء الشخص بتصغير اسمه عند عدم الابتداء ، وفيه جواز السؤال عما السائل به عالم لقوله : ما فعل النخير ؟ بعد علمه بأنه مات . وفيه إكرام أقارب الخادم وإظهار المحبة لهم ، لأن جميع ما ذكر من صنيع النبي ﷺ مع أم سليم وذوها كان غالبه بواسطة خدمة أنس له . وقد نوزع ابن القاص في الاستدلال به على إطلاق جواز اسم الصغير بالطير ، فقال أبو عبد الملك : يجوز أن يكون ذلك منسوخا بالنهي عن تعذيب الحيوان ، وقال القرطبي : الحق أن لا نسخ ، بل الذي رخص فيه لأبي إسماعيل الطير لينتهي به : وأما تمكينه من تعذيبه ولاسيما حتى يموت فلم يبح قط . ومن الفوائد التي لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبي عمير أن عند أحد في آخر رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس : فرض الصبي فهلك ، فذكر الحديث في قصة موته وما وقع لام سليم من كتمان ذلك عن أبي طلحة حتى نام معها : ثم أخبرته لما أصبح فأخبر النبي ﷺ بذلك فدعا لهما فحملت ثم وضعت غلاما ، فأحضره أنس إلى النبي ﷺ فحنكه وسماه عبد الله ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز ، وقأنى الإشارة إلى بعضه في « باب المعاريض » قريبا . وقد جزم الدمشقي في « أنساب الخوارج » بأن أبا عمير مات صغيرا ، وقال ابن الأثير في ترجمته في الصحابة : لعله الغلام الذي جرى لام سليم وأبي طلحة في أمره ما جرى ، وكأنه لم يستحضر رواية عمارة بن زاذان المصرحة بذلك فذكره احتمالا ، ولم أر عند من ذكر أبا عمير في الصحابة له غير قصة النخير ، ولا ذكروا له اسما ، بل جزم بعض الشراح بأن اسمه كنيته ، فقل هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث ، وهو جعل الاسم المصدر بآب أو أم اسما علما من غير أنه يكون له اسم غيره ، لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية ربيع بن عبد الله « يكنى أبا عمير » أن له اسما غير كنيته . وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية هشيم عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عومة له حديثا ، وأبو عمير هذا ذكروا أنه كان أكبر ولد أنس وذكروا أن اسمه عبد الله كما جزم به الحاكم أبو أحمد وغيره ، فلعل أنسابهم باسم أخيه لأمه وكناه بكنيته ، ويكون أبو طلحة سمى ابنه الذي رزقه خلفا من أبي عمير باسم أبي عمير لكنه لم يكنه بكنيته ، والله أعلم . ثم وجدت في « كتاب النساء » لأبي الفرج بن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له حفص غلام قد ترعرع فأصبح أبو طلحة وهو صائم في بعض شمله فذكر قصة نحو القصة التي في الصحيح بطولها في موت الغلام ونومها مع أبي طلحة وقولها له : أرايت لو أن رجلا أعارك عاربة الخ ، وإعلامها النبي ﷺ بذلك ودعائه لهما وولادتهما وإرسالها الولد إلى النبي ﷺ ليحنكه . وفي القصة مخالفة لما في الصحيح : منها أن الغلام كان صحيحا فأت بفتة ، ومنها أنه ترعرع ، والباقي بمعناه . ففرغ بهذا أن اسم أبي عمير حفص ، وهو وارد على من صنف في الصحابة وفي المهمات ، والله أعلم . ومن النوادر التي تتعلق بقصة أبي عمير ما أخرجه الحاكم في « علوم الحديث » عن أبي حاتم الرازي أنه قال : حفظ الله أمانا صالح بن محمد - يعني الحافظ الملقب بجورة - فإنه لا يزال ببسطنا غائبا وحاضرا ، كتب إلى أنه

لما مات الذهلي - يعني بنيسابور - أجلسوا شيخا لهم يقال له محمش فأملى عليهم حديث أنس هذا فقال : يا أبا حمير ما فعل البشير ؟ قاله بفتح عين حمير بوزن عظيم وقال بموحدة مفتوحة بدل النون وأمرل العين بوزن الاول فصنف الاسمين معا . قلت : ومحمش هذا لقب وهو بفتح الميم الاول وكسر الثانية بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره معجمة ، واسمه محمد بن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلي ذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عن يزيد بن هارون وغيره وكانت فيه دعاية

### ١١٣ - باب التكني بأبي تراب ، وإن كانت له كنية أخرى

٦٢٠٤ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني أبو حازم « عن سهل بن سعد قال : إن كانت أحب أسماء على رضى الله عنه إليه لأبو تراب ، وإن كان ليفرج أن يدعى بها ، وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ : غاضب يوما فاطمة ، فخرج فاضطجع إلى الجدار في المسجد ، فجاءه النبي ﷺ يتبعه فقال : هوذا مضطجع في الجدار ، فجاءه النبي ﷺ - وامتلا ظهره ترابا - فجعل النبي ﷺ يمسح للتراب عن ظهره ويقول اجلس يا أبا تراب ،

قوله ( باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى ) وذكر فيه قصة علي بن أبي طالب في ذلك ، وقد تقدمت بأنهم من هذا السياق في مناقبه ، وفيه بيان الاختلاف في سبب ذلك وإن الجمع بينهما ممنوع ، ثم ظهر لي إمكان الجمع وقد ذكرت في باب من كتاب الاستئذان ، وقد ثبت في حديث عبد المطلب بن ربيعة عند مسلم في قصة طويلة أن عليا رضى الله عنه قال : أنا أبو حسن . وقوله في السند سليمان ، هو ابن بلال ، وقوله « عن سهل بن سعد » في رواية الاسماعيلي وأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه هذا السند « سمعت سهل بن سعد » وقوله « وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ » قال ابن التين : ضروبة أبا تراب . قلت : وليس الذي وقع في الاصل خطأ بل هو موجه على الحكاية ، أو على جمل التكنية اسما . وقد وقع في بعض النسخ « أبا تراب » ونبه على اختلاف الروايات في ذلك الاسماعيلي . ووقع في رواية أبي بكر المشار إليها آنفا بالنصب أيضا . وقوله « إن كانت أحب أسماء إليه » فيه إطلاق الاسم على التكنية ، وأنت « كانت » باعتبار التكنية . قال السكرماني : إن غففة من الثقيلة وكانت رائدة ، وأحب منصوب على أنه اسم ان ، وهي وإن خففت لكن لا يوجب تخفيفها لفادها . قلت : ولم يتعين ما قال ، بل كانت على حالها . وأشار سهل بذلك إلى انقضاء محبة بموته ، وسهل إنما حدث بذلك بعد موت علي بدهر . وقال ابن التين : وأنت كانت على تأنيك الاسماء مثل ( وجاءت كل نفس ) ومثل « كما شرقت صدر القناة » كذا قال ، وما تقدم أولى . وقوله « وإن كان ليفرج أن ندعوها » بنون مفتوحة ودال ساكنة والوار بحركة بمعنى تذكرها كذا للنسفي ، ولأبي ذر عن المستمل والسرخی ووقع في روايتنا من طريق أبي الوقت « أن يدعها » وهو بتحتانية أوله مضمومة ، والساكن الرواة يدعي بها ، بضم أوله أي ينادي بها وهي رواية المصنف في « الادب المفرد » عن شيخه المذكور هنا بهذا الاستناد ، وكذا لأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة المذكورة ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد « أن يدعوه بها »

وقوله ، فاضطلع الى الجدار في المسجد ، في رواية الكشميني د الى جدار المسجد ، وعنه د في ، بدل د الى ، وفي رواية النسفي د الى الجدار الى المسجد ، وقد تقدم في أبواب المساجد بلفظ د فاذا هو رافد في المسجد ، وهو يقوى رواية الأكثر هنا . وقوله د بقبه ، بتشديد المنة والعين مهملة ، والكشميني د يبتغيه ، بتقديم الموحدة ثم مشاة والفين مجمعة بعد ما تحتانية . ويستفاد من الحديث جواز تسمية الشخص بأكثر من كنية ، والتقليب بلفظ الكنية وبما يشتق من حال الشخص ، وأن اللفظ اذا صدر من الكبير في حق الصغير تلقاه بالقبول ولو لم يكن لفظه لفظ مدح ، وأن من حل ذلك على التنقيص لا يلتفت اليه ، وهو كما كان أهل الشام يتقصون ابن الزبير بزعمهم حيث يقولون له : ابن ذات النطاقين ، فيقول : تلك شكاة ظاهر منك عارها ، قال ابن بطال : وفيه أن أهل الفضل قد يقع بين الكبير منهم وبين دوجته ما طبع عليه البشر من الغضب ، وقد يدعوه ذلك الى الخروج من بيته ولا يعاب عليه . قلت : ويحتمل أن يكون سبب خروج علي خشية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يليق بمجناب قاطمة رضي الله عنهما لحسم مادة الكلام بذلك الى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما . وفيه كرم خلق النبي ﷺ لأنه توجه نحو علي ليتراضاه ، ومسح التراب عن ظهره ليعساه ، وداعبه بالكنية المذكورة المأخوذة من حاله ، ولم يعاتبه على مغاضبته لابتغاه مع رفيع منزلتها عنده ، فيؤخذ منه استحباب الرفق بالاصهار وترك معاتبتهم ابقاء لمودتهم ، لأن العتاب إنما يخشى من يخشى منه الحق لا ممن هو منزوع عن ذلك . ( تنبيه ) أخرج ابن اسحق والحاكم من طريقه من حديث عمار أنه كان هو وعلي في غزوة العشيرة لجاء النبي ﷺ فوجد عليا نائما وقد علاه تراب فأيقظه ، وقال له مالك أبا تراب ، ثم قال : ألا أخذت بك بأشق الناس ، الحديث . وغزوة العشيرة كانت في أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر ، وذلك قبل أن يتزوج علي قاطمة ، فان كان محفوفا أمكن الجمع بأن يكون ذلك تكرر منه ﷺ في حق علي ، وانه أعلم . وقد ذكر ابن إسحق عقب القصة المذكورة قال : حدثني بعض أهل العلم أن عليا كان اذا غضب علي قاطمة في شيء لم يكلمها ، بل كان يأخذ ترابا فيضعه على رأسه ، وكان النبي ﷺ اذا رأى ذلك عرف فيقول : مالك يا أبا تراب ؟ فهذا سبب آخر يقوى التعمد . والمعتمد في ذلك كله حديث سهل في الباب وانه أعلم

### ١١٤ - باب أبغضُ الأسماء إلى الله

٦٢٠٥ - **حديثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : أخشى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك ، [ الحديث ٦٢٠٥ - طريقه في : ١٢٠٩ ]

٦٢٠٦ - **حديثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية قال : أئتم اسم عند الله - وقال سفيان غير مرة : أئتم الأسماء عند الله - رجل تسمى ملك الأملاك ، قال سفيان : يقول غيره تفسيره شاهان شاه

**قوله** ( باب أبغضُ الأسماء إلى الله عز وجل ) كذا ترجم باللفظ د أبغض ، وهو بالمعنى ، وقد ورد باللفظ



« أخبت ، بمعجمة وموحدة ثم مثلثة ، وبلفظ « أغيظ » ، وهما عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ، ولا بن أبي شيبه عن مجاهد بلفظ « أكره الأسماء » ، ونقل ابن التين عن الداودي قال : ورد في بعض الأحاديث « أبغض الأسماء إلى الله خالد ومالك » قال وما أراه محفوظا لأن في الصحابة من تسمى بهما ، قال : وفي القرآن تسمية خازن النار مالمسا قال : والعباد وإن كانوا يموتون فإن الأرواح لا تقضى ، انتهى كلامه . فاما الحديث الذي أشار إليه فما وقع عليه بعد البحث ، ثم رأيت في ترجمة إبراهيم بن الفضل المدني أحد الضعفاء من منكره عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه « أحب الأسماء إلى الله ما سمي به ، وأصدقها الحارث وهام » ، وأكذب الأسماء خالد ومالك ، وأبغضها إلى الله ما سمي لغيره ، فلم يضبط الداودي لفظ المتن ، أو هو متن آخر اطلع عليه . وأما استدلاله على ضعفه بما ذكر من تسمية بعض الصحابة وبعض الملائكة فليس بواضح ، لاحتمال اختصاص المنع بمن لا يملك شيئا . وأما احتجاجة لجواز التسمية بخالد بما ذكر من أن الأرواح لا تقضى فعل تقدير التليم . فليس بواضح أيضا ، لأن الله سبحانه وتعالى قد قال لنبيه ﷺ ( وما جعلنا ابشر من قبلك الخلد ) والخلد البقاء الدائم بغير موت ، فلا يلزم من كون الأرواح لا تقضى أن يقال صاحب تلك الروح خالد . قوله ( عن أبي الزناد ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد ، وهو عند أبي عوانة في صحيحه أيضا من طريقه . قوله ( رواية ) كذا في رواية علي هنا ، وفي رواية أحمد عن سفيان « يبلغ به » أخرجه مسلم وأبو داود ، وعند الترمذي عن محمد بن ميمون عن سفيان مثله ، وكلاهما كتابة عن الرفع بمعنى قال رسول الله ﷺ . ووقع التصريح بذلك في رواية الحميدي . قوله ( أخفى ) كذا في رواية شعيب بن أبي حمزة الأكثر ، من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفحش في القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخفى عليه الدهر أي أهلكه ، ووقع عند المستمل وأخنع ، بعين مهملة وهو المشهور في رواية سفيان بن عيينة وهو من الخنوع وهو الذل ، وقد فسره بذلك الحميدي شيخ البخاري عقب روايته له عن سفيان قال « أخنع أذل » ، وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عمرو الشيباني يعني إسحق الأعمى عن أخنع فقال : أوضع ، قال عياض : معناه أنه أشد الاسماء صفارا . وبهذه فسر أبو عبيد ، والخانع الدليل وخنع الرجل ذل ، قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الاسماء كان من تسمى به أشد ذلا ، وقد فسر الحليل أخنع بالجر فقال : الخنع للفجور ، يقال أخنع الرجل إلى المرأة إذا دعاها للفجور . قلت : وهو قريب من معنى الخنا وهو الفحش . ووقع عند الترمذي في آخر الحديث « أخنع أقبح » وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ « الخنع » بتقديم النون على المعجمة وهو بمعنى أهلك لأن الخنع الذبح والقتل الشديد ، وتقدم أن في رواية همام « أغيظ » ، يعني وظاء مصححين ، ويؤيده « اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك » ، أخرجه الطبراني . ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن في بعض الروايات « ألغى الأسماء » ولم أوجها ، وإنما ذكر ذلك بعض الشراح في تفسير أخفى وقوله « أخنع اسم عند الله » ، وقال سفيان غير مرة أخنع الأسماء ، أي قال ذلك أكثر من مرة ، وهذا اللفظ يستعمل كثيرا في إرادة السكثرة وسأذكر توجيه الروایتين . قوله ( عند الله ) زاد أبو داود والترمذي في روايتهما « يوم القيامة » وهذه الزيادة ثابتة هنا في رواية شعيب التي قبل هذه . قوله ( تسمى ) أي سمي نفسه أو سمي بذلك فرضي به واستمر عليه . قوله ( بملك الأملاك ) بكسر اللام من ملك ، والأملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع عليك . قوله ( قال سفيان يقول غيره ) أي غير أبي الزناد . قوله ( تفسيره شاهان شاه ) هكذا ثبت لفظ

تفسيره في رواية الكشيحي ؛ ووقع عند أحمد عن سفيان قال سفيان د مثل شاهان شاه ، فاعل سفيان قاله مرة  
 نقلا ومرة من قبل نفسه ، وقد أخرجه الأصباعيل من رواية محمد بن الصباح عن سفيان مثله وزاد مثل ذلك الصين ،  
 وشاهان شاه بسكون النون وجاء في آخره وقد تنون وليست هاء تأنيث فلا يقال بالمشناة أصلا . وقد تعجب  
 بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة العجمية وأنكر ذلك آخرون ، وهو غفلة منهم  
 عن مراده وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر فنبه سفيان على أن اللفظ الذي ورد  
 الخبر بضمه لا ينحصر في ملك الاملاك بل كل ما أدى معناه بأي اسان كان فهو مراد بالضم ، ويؤيد ذلك أنه وقع  
 عند الثرمذي د مثل شاهان شاه ، وقوله شاهان شاه هو المشهور في روايات هذا الحديث ، وحكي عياض عن بعض  
 الروايات د شاه شاه ، بالتثنية بغير اشباع في الاولى والاصل هو الاولى ، وهذه الرواية تخفيف منها ، وزعم  
 بعضهم أن الصواب شاه شاهان وليس كذلك لان قاعدة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضي  
 القضاة بلسانهم قالوا موبذان موبذ ، فوبذ هو القاضي وموبذان جمعه فكذا شاه هو الملك وشاهان هو الملوكة ،  
 قال عياض : استدلل به بعضهم على أن الاسم غير المسمى ، ولا حجة فيه بل المراد من الاسم صاحب الاسم ،  
 ويدل عليه رواية د همام أغيط رجل ، فكأنه من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، ويؤيد قوله د تسمى ،  
 فالتقدير أن أخرج اسم اسم رجل تسمى بدليل الرواية الاخرى د وان أخرج الاسماء ، واستدل بهذا الحديث  
 على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد ، ويلحق به ما في معناه مثل خالق الخلق وأحكم الحاكمين  
 وسلاطين السلاطين وأمير الأمراء ؛ وقيل يلحق به أيضا من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقُدوس  
 والجبار . وهل يلتحق به من تسمى قاضي القضاة أو حاكم المحاكم ؟ اختلف العلماء في ذلك فقال الزحشرى في قوله  
 تعالى ﴿ احكم الحاكمين ﴾ : أي أعدل المحاكم وأعلمهم ، إذ لا فضل لحاكم على غيره إلا بالعلم والعدل ، قال : ورب  
 غريق في الجهل والجور من مقلدي زماننا قد أقب أفضى القضاة ومعناه أحكم الحاكمين فاعتبر واستعبر ، وتعبه  
 ابن المنير بحديث د أفضاكم على ، قال : فيستفاد منه أنه لا حرج على من أطلق على قاض يكون أعدل القضاة أو  
 أعلمهم في زمانه أفضى القضاة ، أو يريد إقليبه أو بلده . ثم تكلم في الفرق بين قاضي القضاة وأفضى القضاة ، وفي  
 اصطلاحهم على أن الاول فوق الثاني وليس من غرضنا هذا . وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقي فصوب  
 ما ذكره الزحشرى من المنع ورد ما احتج به من قضية على بأن التفضيل في ذلك وقع في حق من خوطب به ومن  
 يلتحق بهم فليس مساويا لاطلاق التفضيل بالالف واللام ، قال ولا يخفى ما في اطلاق ذلك من الجرأة وسوء  
 الادب ، ولا عبرة بقول من ولي القضاء فنعت بذلك فلما في سماعه فاحتال في الجواز فان الحق أحق أن يتبع ، انتهى  
 كلامه . ومن النواهد أن القاضي عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه في المنام فسأله عن حاله فقال : ما كان على  
 أحسن من هذا الاسم ، فأمر الموقهين أن لا يكتبوا له في السجلات قاضي القضاة بل قاضي المسلمين ، وفهم من قول  
 أبيه أنه أشار الى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار الى الوظيفة ، بل هو الذي يترجم عندي ، فان التسمية بقاضي  
 القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، وقد نسخ الماوردي من جواز تلقيب  
 الملك الذي كان في عصره بملك الملوكة مع أن الماوردي كان يقال له أفضى القضاة ، وكأن وجه التفرقة بينهما  
 الوقوف مع الخبر وظهور إرادة العهد الزماني في القضاة . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : يلتحق بملك الاملاك

قاضى القضاة وان كان اشتهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة ، وقد سلم أهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضى الجماعة ، قال : وفي الحديث مشروعية الادب في كل شيء ، لأن الزجر عن ملك الاملاك والوعيد عليه يقتضى المنع منه مطلقا ، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الارض أم على بعضها ، سواء كان محققا في ذلك أم مبهطلا ، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقا ومن قصده وكان فيه كاذبا

١١٥ - باب كذبة المشرك . وقال مسور : سمعتُ النبي ﷺ يقول : إلا أن يُريدَ ابنُ أبي طالب

٦٢٠٧ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري . حدثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان

عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن مروة بن الزبير « أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ ركب على حمار عليه قطيفة فدكئة وأسامة ورائه يعود سعد بن عبادة في بني حارث بن الخزرج قبل وقعة بدر ، فسارا ، حتى مرّا بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي فاذا في المجلس أخلط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود ، وفي المسلمين عبد الله بن رواحة . فلما شئت المجلس بحاجة الدابة خر ابن أبي أنفه بردائه وقال : لا تمربوا علينا ، فسلم رسول الله ﷺ عليهم ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن فقال له عبد الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، لا أحسن مما تقول إن كان حقا ، فلا تؤذنا به في مجالسنا ، فمن جاءك ، فاقصص عليه . قال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعشدا في مجالسنا ، فانا نحب ذلك . فاستتب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتساورون . فلم يزل رسول الله ﷺ يفرغهم حتى سكنوا . ثم ركب رسول الله ﷺ دابته ، فسار حتى دخل على سعد بن عبادة فقال رسول الله ﷺ : أى سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب ؟ يريد عبد الله بن أبي . قال كذا وكذا . فقال سعد بن عبادة : أى رسول الله ، أبى أنت ، اهف عنه واصفح ، فوالذى أنزل عليك الكتاب ، لقد جاء الله بالحق الذى أنزل عليك ، واقد اصطالح أهل هذه البصرة على أن يتوجوه ويصحبوه بالمصابة ، فلما رد الله ذلك بالحق الذى أعطاك طريق بذلك ، فذلك فعل به ما رأيت . فمنا عنه رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى ، قال الله تعالى ﴿ وَلَتَسْكُنَنَّ مِنَ الدِّينِ أُولَئِكَ الْكِتَابِ ﴾ الآية . وقال ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ فكان رسول الله ﷺ يتأول في العفو عنهم ما أمره الله به ، حتى أذن له فيهم ، فلما غزا رسول الله ﷺ بدرأ فقتل الله بها من قتل من صناديد الكفار وسادف قريش ، فقتل رسول الله ﷺ وأصحابه منصورين ظالمين منهم أسارى من صناديد

للكفار وصادة قريش قال ابن أبي سلول ومن معه من المشركين عهدة الأوثان : هذا أمر قد توجّه ، فابعثوا رسول الله ﷺ على الإسلام ، فأسلموا .

٦٢٠٨ - **حريش** موسى بن اسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عهد الملك عن عبد الله بن الحارث بن

نوفل عن عباس بن عبد المطلب قال : يا رسول الله ، هل نعت أبا طالب بشيء ؟ فإنه كان يحوطك وينصب لك . قال : نعم ، هو في ضخاخ من نار ، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار .

**قوله** ( باب كنية المشرك ) أى هل يجوز ابتداءه وهل إذا كانت له كنية تجوز مخاطبته أو ذكره بها ؟ وأحاديث الباب مطابقة لهذا الأخير ، ويلحق به الثاني في الحكم . **قوله** ( وقال مسود ) هو ابن غزوة الزهرى كذا في جميع الألفاظ فسقط هذا التحليق من روايته ، ووقع في مستخرج أبي نعيم ، وقال المسود وهو الأشهر . **قوله** ( إلا أن يريد ابن أبي طالب ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب فرض الخمس . **قوله** ( وحدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وهو معطوف على السند الذي قبله وساق المتن على لفظه ، وسليمان هو ابن بلال وقوله د عن عروة ، في رواية شعيب د أخبرنا عروة بن الزبير ، وتقدم سياق لفظ شعيب في تفسير آل عمران مع شرح الحديث ، والغرض منه قوله د ألم تسمع ما قال أبو حباب ، ؟ بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة وهي كنية عبد الله بن أبي ، وكان حينئذ لم يظهر الإسلام كما هو بين من سياق الحديث ، وظاهر في آخره . ثم ذكر حديث العباس بن عبد المطلب د قال يا رسول الله هل نعت أبا طالب بشيء ؟ وقد تقدم شرحه في الترجمة النبوية قبيل الأسراء ، وكأنه أراد بإبراده الأول لأنه من لفظ النبي ﷺ وهذا سمعه وأقره ، قال النووي في الأذكار د بعد أن قرر أنه لا يجوز تسمية الكافر إلا بشرطين ذكرهما : وقد تكرر في الحديث ذكر أبي طالب واسمه عبد مناف وقال الله تعالى ( ثبت بدا أبي لهب ) . ثم ذكر الحديث الثاني وقوله فيه د أبو حباب ، قال : وبحل ذلك إذا وجد فيه الشرط ، وهو أن لا يعرف إلا بكنيته أو خيف من ذكر اسمه فتنه ، ثم قال : وقد كتب رسول الله ﷺ إلى هرقل فسيلا باسمه ولم يكن له ولا لقبه بلقبه وهو قيصر ، وقد أمرنا بالأغلاظ عليهم فلا نكنيهم ولا نلين لهم قولا ولا نظهر لهم ردا ، وقد نعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر بل قصة عبد الله بن أبي في ذكره بكنيته دون اسمه وهو باسمه أشهر ليس لحرف الفتنة ، فإن الذي ذكر بذلك عنده كان قويا في الإسلام فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يجر بذلك فتنة ، وإنما هو محمول على التألف كما جزم به ابن بطال فقال : فيه جواز تسمية المشركين على وجه التألف إما رجاء إسلامهم أو لتعصيل منفعة منهم ، وأما تسمية أبي طالب فظاهر أنه من القبيل الأول وهو اشتاره بكنيته دون اسمه ، وأما تسمية أبي لهب فقد أشار النووي في شرحه إلى احتمال رابع وهو اجتناب نسبته إلى عبودية الصنم لأنه كان اسمه عبد العزى ، وهذا سبق إليه ثعلب ونقله عنه ابن بطال ، وقال غيره : إنما ذكر بكنيته دون اسمه للإشارة إلى أنه سيصل نارا ذات لهب ، قيل وإن تسميته بذلك من جهة التحنيس لأن ذلك من جملة البلاغة أو المجازاة ، أشير إلى أن الذي نفخر به في الدنيا من الجمل والولد كان سببا في خوية وعقابة . وسكن ابن بطال عن أبي عبد الله بن أبي زمنين أنه قال : كان اسم أبي لهب عبد العزى وكنيته أبو

عنه ، وأما أبو لب فلقب لقب به لأن وجهه كان يتلألأ ويلتهب جلالاً ، قال فهو لقب وليس بكنية ، ومتعقب بان ذلك بقوى الاشكال الاول لأن اللقب اذا لم يكن على وجه الذم للكافر لم يصلح من المسلم ، وأما قول العنبري : هذه التكنية ليست الاكرام بل للامانة اذ هي كناية عن الجهنمي اذ معناه نبت يدا الجهنمي ، فهو متعقب لأن التكنية لا تنظر فيها الى مدلول اللفظ ، بل الاسم اذا صدر بأمر أو أب فهو كنية ، سلنا لكن اللقب لا يختص بجهنم وإنما المعتمد ما قاله غيره أن التكنية في ذكره بكنيته أنه لما علم الله تعالى أن ماله الى النار ذات القلب ووافقت كنيته حاله حسن أن يذكر بها ، وأما ما استشهد به النووي من الكتاب الى هرقل فقد وقع في نفس الكتاب ذكره بعظيم الروم ، وهو مشعر بالعظيم ، واللقب اخير العرب كالكني للعرب ، وقد قال النووي في موضع آخر : فرح اذا كتب الى مشرك كتاباً وكتب فيه سلاماً أو نحوه فينبغي أن يكتب كما كتب النبي ﷺ الى هرقل ، فذكر الكتاب وفيه عظيم الروم ، وهذا ظاهره التفاضل ، وقد جمع أبي رحمه الله في نكت له على الافكار بان قوله عظيم الروم صفة لازمة لهرقل فانه عظيمهم فاكنتي به ﷺ عن قوله ملك الروم ، فانه لو كتبها لتمكن هرقل أن يتسك بها في أنه أقره على الملكة . قال : ولا يرد مثل ذلك في قوله تعالى حكاية عن صاحب مصر ( وقال الملك ) لأنه حكاية عن أمر مضي وانقضى ، بخلاف هرقل انتهى . وينبغي أن يضم اليه أن ذكر عظيم الروم والمدول عن ملك الروم حيث كان لا بد له من صفة تميزه عند الاختصار على اسمه ، لأن من يسمى بهرقل كثير ، فقبل عظيم الروم ليزهين يسمى بهرقل ، فعل هذا فلا يخرج به على جواز الكتابة اكل ملك مشرك بافظ عظيم قومه إلا إن احتيج الى مثل ذلك للتمييز ، وعلى عموم ما تقدم من التألف أو من خشية الفتنة يجوز ذلك بلا قيد والله أعلم . واذا ذكر قيصر وأنه اقرب لكل من ملك الروم فقد شاركه في ذلك جماعة من الملوك ككسرى ملك الفرس ، وعاقان ملك الترك ، والنجاشي ملك الحبشة ، وجميع ملوك اليمن ، وبطليوس ملك اليونان ، والاطلون ملك اليهود وهذا في القديم ثم صار يقال له رأس الجالوت ، ونمرود ملك الصابئة ، ودهي ملك الهند ، وقور ملك السند ، ويعبور ملك الصين ، وذو بزن وغيره من الأذواء ملك حير ، وهياج ملك الزنج ، وقنيل ملك الحرر ، وشاه أرمن ملك اخلاط ، وكابل ملك النوبة ، والافشين ملك فرغانة وأسروسة ، وفرعون ملك مصر ، والعز لمن ضم اليها الاسكندرية ، وجالوت ملك الممالقة ثم البربر ، والنعمان ملك العرب من قبل الفرس ، نقل أكثر هذا الفصل من السيرة لمخططي وفي بعضه نظر

١١٦ - باب . الحاريس مَدْوُوعَةٌ عَنْ السَّكْزِب . وقال إسحاق سمعت أنسا : مات ابن لآبي

طلحة ، فقال : كيف القلام ؟ قالت أم سليم هتأت نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظن أنها صادقة

٦٢٠٩ - حَرْشُ آدَمَ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ ثَابِتٍ الْجُبَنِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي

مَسِيرٍ لَهُ ، فَخَدَا الْحَادِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ارْفُقْ يَا أُنْبَشَةَ - وَيَحْك - بِالْقَوَارِيرِ ،

٦٢١٠ - حَرْشُ سَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ . وَأَبُوبُ عَنْ أَبِي فَلَانَةَ عَنْ أَنَسٍ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ وَكَانَ غُلَامٌ يَحْدُو بَيْنَهُ يَقَالُ لَهُ أُنْبَشَةَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ رُوِيَكَ

٢ - ٧٥ ج ١٠ - صح البخاري

يا أنجشة سَوَّكَ بالقوارير . قال أبو قلابة : يعني للنساء

٦٢١١ - **حَرْش** إسحاق حَدَّثَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ وَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ لِنَبِيِّ **ﷺ** حَادٍ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةُ ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ **ﷺ** : رُوَيْدَكَ يَا أَنْجَشَةُ ، لَا تَكْسِرِ الْقَوَارِيرَ ، قَالَ قَتَادَةُ : يَعْنِي ضَعْفَةَ النِّسَاءِ

٦٢١٢ - **حَرْش** مسددٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرْحٌ ، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَنَحْرًا

**قوله** ( باب ) بالثعنين ( المماريض ) وقع عند ابن الثعنين الممارض بغير ياء وصوابه بانيات الياء . قال : وثبت كذلك في رواية أبي ذر وهو من التعريض خلاف التصريح . **قوله** ( مندوحة ) بوزن مفعولة بنون ومهملة أي فسحة ومتسع ، نحدث الشيء وسعته وانتدح فلان بكذا اتسع وانتدحت الغنم في مرايضها إذا اتسعت من البطنة ، والمعنى أن في المماريض من الاتساع ما يغني عن الكذب . وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد ، من طريق قَتَادَةَ عن مطرف بن عبد الله قال : صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فما أتى عليه يوم إلا أنفدنا فيه شعرا وقال : إن في مماريض الكلام مندوحة عن الكذب . وأخرجه الطبري في التهذيب ، والطبراني في الكبير ، ورجاله ثقات ، وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن قَتَادَةَ مرفوعا ورواه ، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب من طريقه كذلك ، وأخرجه ابن عدي أيضا من حديث علي مرفوعا بسند واه أيضا ، وللمصنف في الأدب المفرد ، من طريق أبي عثمان النهدي عن حماد قال : أما في المماريض ما يكفي المسلم من الكذب ؟ والمماريض والممارض بانيات الياء . ويؤخذ أنها كما تقدم جمع معارض من التعريض بالقول ، قال الجوهري : هو خلاف التصريح ، وهو التورية بالثبوت عن الشيء . وقال الراغب : التعريض كلام له وجهان في صدق وكذب ، أو باطن وظاهر . قلت : والأولى أن يقال : كلام له وجهان يطلق أحدهما والمراد لازمه . وبما يكثر السؤال عنه الفرق بين التعريض والكناية والشبه في الدين السبكي جزء . **قوله** ( وقال إسحاق ) هو ابن أبي طلحة التابعي المشهور ، وهذا التعليق سقط من رواية النسفي ، وهو طرف من حديث طويل أخرجه المصنف في الجنائز ، وشاهد الترجمة منه قول أم سليم : هذا نفسي ؛ وأرجو أن قد استراح ، فإن أبا طلحة فهم من ذلك أن الصبي المريض تعافى ، لأن قولها : هذا ، مبهوز بوزن سكن ومضاه ، والنفس بفتح الفاء مشعر بالنوم ، والمليل إذا نام أشعر بزوال مرضه أو خفته ، وأرادت هي أنه انقطع بالكلي بالموت ، وذلك قولها : وأرجو أنه استراح ، فهم منه أنه استراح من المرض بالمعافاة ، ومرادها أنه استراح من تسكد الدنيا وألم المارض ، فهي صادقة باعتبار مرادها ، وخبرها بذلك غير مطابق للأمر الذي فهمه أبو طلحة ، فن ثم قال الراوي : وظن أنها صادقة ، أي باعتبار ما فهم هو . ثم ذكر حديث أنس في قصة أنجشة وقد تقدم شرحه في باب ما يجوز من الشعر ، والمراد منه قوله : رفقا بالقوارير ، فإنه كفي بذلك من النساء كما تقدم تقريره هناك ، وحديث أنس في فرس أبي طلحة والمراد منه : أنا وجدناه أبحرا ، أي امرءة جارية ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وكأنه استشهد بحديثي

أنس الجواز التعريض ، والجامع بين التعريض وبين ما دل عليه اللفظ في غير ما رضع له لمعنى جامع بينهما . قال ابن المنذر : حديث القوارير والفرس ليسا من المعاديين بل من المجاز ، فكأنه لما رأى ذلك جازا قال : فالمعاديين التي هي حقيقة أولى بالجواز . قال ابن بطلان : شبه جرى الفرس بالبحر إشارة إلى أنه لا ينقطع ، يعني ثم أطلق صفة الجري على نفس الفرس مجازا ، قال : وهذا أصل في جواز استعمال المعاديين ؛ ومحل الجواز فيما يخص من الظلم أو يحصل الحق ، وأما استعمالها في عكس ذلك من إبطال الحق أو تحصيل الباطل فلا يجوز . وأخرج الطبري من طريق محمد بن سيرين قال : كان رجل من باهلة ديونا - أي كثير الأصابة بالعين - فرأى بغلة اشريح فأجذب بها ، غشى شريح هليها فقال : إنها إذا ربطت لا تقوم حتى تقام ، فقال : أف أف ، فسلمت منه ، وإنما أراد شريح بقوله « حتى تقام » أي حتى يقيمها الله تعالى

### ١١٧ - باب قول الرجل لشيء : ليس بشيء ، وهو ينوي أنه ليس بحق

وقال ابن عباس : قال النبي ﷺ للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لسكبير ،

٦٢١٣ - حديث محمد بن سلام أخبرنا مخلد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال ابن شهاب أخبرنا يحيى

ابن عروة أنه سمع عروة يقول : « قالت عائشة : سألت أنس رسول الله ﷺ من السكبان ، فقال لهم رسول الله ﷺ : ليسوا بشيء . قالوا يا رسول الله فانهم يحدثون أحيانا بالشيء يكون حقاً ، فقال رسول الله ﷺ : تلك السكامة من الحق يحفظها الجنى فيقرأها في أذن وليه قرء الدجاجة ، فيخطون فيها أكثر من مائة كذبة »

قوله ( باب قول الرجل لشيء : ليس بشيء ، وهو ينوي أنه ليس بحق ) ذكر فيه حديثين : الأول ، قوله ( وقال ابن عباس قال النبي ﷺ للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لسكبير ) وهذا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة ، وتقدم شرحه أيضا ، وتقدم أيضا في « باب النجاسة من السكبان » من كتاب الأدب بلفظ « وما يعذبان في كبير ، وأنه لسكبير » . الثاني حديث عائشة في السكبان ليسوا بشيء ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، قال الخطابي : معنى قوله « ليسوا بشيء » فيها يتعاطونه من علم الغيب ، أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد كما يعتمد قول النبي ﷺ الذي يخبر عن الوحى ، وهو كما يقال لمن عمل عملا غير متقن أو قال قولا غير سديد : ما علمت أو ما قلت شيئا . وقال ابن بطلان نحوه وزاد : انهم يريدون بذلك المبالغة في التثني ، وليس ذلك كذبا . وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى ( هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ) والمراد بالذكر هنا القدر والشرف أي كان موجودا ، ولكن لم يكن له قدر يذكر به ، إما وهو مصور من طين على قول من قال المراد به آدم أو في بطن أمه على قول من قال أنه المراد به الجنس

### ١١٨ - باب رفع البعير إلى السماء ، وقوله تعالى ( أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت )

قال أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة « رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء »

٦٢١٤ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الثوري عن عتيق عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن

عبد الرحمن بقول : أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : **نُمِّ قَرَعَى الْوَحَى** ، فبينما أنا أمشي سمعتُ صوتاً من السماء ، فرفعتُ بصري إلى السماء فإذا للكَ الذي جاءني بحِراءَ قاعدٌ على كرسى بين السماء والارض ،

٢٦١٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي شَرِيكَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتَّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا ، فَلَمَّا كَانَ كُنْتُ الْفِيلِ الْآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ ( **إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ الْفِيلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِلأُولَى الْآلِبَابِ** ) . **قَوْلُهُ** ( **بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ** ) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( **أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ** ) كَذَا لَابِي ذَرٍّ ، وَزَادَ الْاصْبِلَ وَغَيْرَهُ ( **وَالِى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعَتْ** ) وَهَذَا الْقَدْرُ هُوَ الْمُرَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : غَرَضُ الْبُخَارِيِّ الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ وَعَنْ عَطَاءِ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ مَكَثَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ تَحْتَهُمَا . نَعَمْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ ، مَا بَالَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَقٌّ قَالَ : لَيَنْتَهَنَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَيَنْخَطِفَنَّ أَبْصَارُهُمْ ، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ نَحْوُهُ ، وَلَابْنِ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ « **أَنْ تَلْتَمَعَ** » وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ . وَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ النَّهْيَ عَاصِمٌ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ نَسَكَمُ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِي تَخْصِيسِ الْإِبِلِ بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الدُّوَابِّ بِأَشْيَاءٍ امْتَاَزَتْ بِهِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ اسْمُ السَّحَابِ ، فَإِنَّ ثَبْتَ فَنَاسَبَتْهَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ظَاهِرَةٌ ، فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مِنَ الْإِفْقِ الْمُلَوَّى وَشَيْئَيْنِ مِنَ الْإِفْقِ السَّفْلِيِّ فِي كُلِّ مَنَاهَا مَا يَمْتَرُّ بِهِ مِنْ وَفْقَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْحَقِّ . **قَوْلُهُ** ( **رَقَالَ أَيُوبُ** ) هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ) ، وَقَعَ هَذَا التَّعْلِيقُ لَابِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكَاشِمِيِّ فَقَطَّ وَسَقَطَ الْبَاقِي ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « **مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَيَوْمَ بَيْنَ سَحْرَى وَنَحْرَى** » الْحَدِيثُ وَفِيهِ « **دَفَرَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ : الرَّفِيقُ الْأَعْلَى** » أَخْرَجَهُ هَكَذَا أَحْمَدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَيُوبَ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلْمُصَنِّفِ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُوبَ بِتَمَامِهِ لَكِنْ فِيهِ وَفَرَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ هُنَاكَ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قُرَّةِ الْوَحَى وَالْفَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « **دَفَرَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ** » وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ « **بَتَّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ** » وَالْفَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « **دَفَرَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ** » وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ مَشْرُوحاً فِي « **بَابِ التَّهَجُّدِ** » فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ مَوْسَى « **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ** » الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ « **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَتَحَدَّثُ بِكَفَرٍ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ** » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . فَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ أَنَّ النَّهْيَ عَاصِمٌ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ



٦٢١٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحَيْثُ عَنْ عُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَاطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ وَفِي يَدِ النَّبِيِّ ﷺ عُودٌ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ ، فَبَاءَ رَجُلٌ بِسْتَفْتَحِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَفْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَذَهَبَتْ ، فَاذًا أَبُو بَكْرٍ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرُ ، فَقَالَ : أَفْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَاذًا عُمَرُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرُ - وَكَانَ مُتَكِنًا فَبَلَسَ - فَقَالَ : أَفْتَحْ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ - أَوْ تَكُونُ - فَذَهَبَتْ فَاذًا عُمَانُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ ، وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَأَخْبَرَتْهُ بِالْقَدَى قَالَ ، قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

**قَوْلُهُ** ( بَابُ مِنْ نَكَتِ الْعُودِ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ) النَكَتُ بِالْتَّوْنِ وَالْمَثْنَاءُ الضَّرْبُ الْمُؤَثِّرُ ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي قِصَّةِ الْقَفِّ وَقَدْ قَدِّمَ شَرْحَهُ فِي الْمَنَاقِبِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمُ لَهُ ، وَأُورِدَهُ هُنَا بِلَفْظِ هُوَ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ وَأُورِدَهُ بِلَفْظِ دَبْنَكِهِ فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَعُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ بِكسر الغين الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ تَحْتِ أَلِفَةٍ خَفِيفَةٍ وَآخِرُهُ مَثْلَةٌ ، وَحِكْيُ الْكُرْمَانِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَيْضِ النَّسَخِ بِحَيْثُ عَنْ عُمَانَ وَهُوَ غُلَاطٌ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ إِسْكَانُ الْعَصَا وَالْإِعْتَادُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْحِكْلَامِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ حَاطَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَنْ يَنْعَصِبُ لِمَعْجَمٍ ، وَفِي اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ الْحِجَّةُ الْبَالِغَةُ ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِالْعُودِ هُنَا الْخُمْصَةُ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ مَصْرُوحًا بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قُلْتُ : وَقَدْ تَرَجَّمْتُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْعَبَثِ الْمَذْمُومِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الْعَاقِلِ عِنْدَ التَّنَفُّكِ فِي الشَّيْءِ ثُمَّ لَا يَسْتَعْمَلُهُ فِيمَا لَا يَضُرُّ قَائِدَهُ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَنْ يَتَفَكَّرُ فِي يَدِهِ سَكِينٍ فَيَسْتَعْمَلُهَا فِي خَشْبَةٍ تَكُونُ فِي الْبِنَاءِ الَّتِي فِيهَا (١) فُسَادًا ، فَذَاكَ هُوَ الْعَبَثُ الْمَذْمُومُ

## ١٢٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَنْكُتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ

٦٢١٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ صُهَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّكْمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ، فَعَمَلَ يَنْكُتُ الْأَرْضَ بِعُودٍ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ أَحْدًا إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالْقَارِ . فَقَالُوا : أَفَلَا تَنْكِلُ ؟ قَالَ : اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُبِيرٍ ( فَأَمَّا مَنْ أَعْلَى وَاتَّقَى ) الْآيَةُ .

**قَوْلُهُ** ( بَابُ الرَّجُلِ يَنْكُتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُبِيرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْقِيلِ ، وَالْفَرْضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ بِعُودٍ » وَقَوْلُهُ فِي السَّنَدِ شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ ، هُوَ الْأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ هُوَ

(١) قَالَ مَصْعُوعٌ طَبَرِيٌّ بُولَاقٍ : اَنْظُرْ مَا رَجَعَ الضَّيِّقُ وَأَمَلْ ، وَقَدْ وَجَدَ يَأْنِي فِي بَعْضِ النَّسَخِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِيهَا وَقَوْلُهُ يَسُدُّ لَهَا

ابن المعتز ، وقد أخرجه الاسماعيل عن عمران بن موسى عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه فقال « عن الاعشى »  
وذهل الكرمانى حيث زعم ان سليمان هو النبى

### ١٢١ - باب التكبير والتسبيح عند الله ج

٦٢١٨ - **حدثنا** أبو الجمان أخبرنا شبيب عن الزهري « حدثني هند بنت الحارث « أن أم سلمة  
رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزان وماذا أنزل من الفتن ،  
من يوقظ صواحِبَ الحجر - يريد به أزواجه - حتى يصلي . رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة »  
وقال ابنُ أبي ثور عن ابن عباس « من عمر قال : قلتُ للنبي ﷺ : طَلقتَ نساءك ؟ قال : لا . قلتُ :  
اللهُ أكبر »

٦٢١٩ - **حدثنا** أبو الجمان أخبرنا شبيب عن الزهري ح . وحدثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان  
من محمد بن أبي عتيق من ابن شهاب عن علي بن الحسين « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ أخبرته أنها  
جاءت رسول الله ﷺ تزوره - وهو مُتَكَبِّرٌ في المسجد في العشر الغوابر من رمضان - فحدثت هذه ساعة  
من العشاء ، ثم قامت فتقلب فقام معها للمي ﷺ بقلبيها ، حتى إذا بلغت باب المسجد الذي عند مسكن أم  
سلمة زوج النبي ﷺ مرَّ بهما رجلان من الأنصار فسلا على رسول الله ﷺ ثم قذا ، فقال لهما رسول الله  
ﷺ : على رسلكما ، إنما هي صفية بنت حيي . قالوا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ما قال ، قال : إن  
الشيطان يجري من ابن آدم مبالغ الدم ، وإنى خشيت أن يقذف في قلوبكما »

**قوله** ( باب التكبير والتسبيح عند التعجب ) قال ابن بطال : التسبيح والتكبير معناه تعظيم الله وتزجيده من  
السوء ، واحتمال ذلك عند التعجب واستعظام الامر حسن ، وفيه تمرين اللسان على ذكر الله تعالى ، وهذا توجيه  
جيد ، كدأن البخاري رد الى الرد على من منع من ذلك . وذكر المصنف فيه حديث صفية بنت حيي في قصة  
الرجلين الذين قال لهما رسول الله ﷺ « على رسلكما إنما صفية » فقالا : سبحان الله ، وأورده من طريق شبيب  
ابن أبي حرة ومن طريق ابن أبي عتيق ، وساقه على لفظ ابن أبي عتيق ، وقد تقدم شرحه في الاحتكاف ، وقوله  
« العشر الغوابر » بالغين المعجمة ثم الموحدة المراد بها هنا البواق ، وقد تطلق أيضا على المراضى وهو من الاضداد ،  
وهو مطابق لما ترجم له لان الظاهر أن مرادهما بقولها « سبحان الله » التعجب من القول المذكور بقرينة قوله  
« وكبر عليهما » أى عظم وشق . وقوله « يقذف في قلوبكما » كذا هنا بهذف المفعول ، وقد سبق في الاحتكاف بلفظ  
« في قلوبكما » وحدث أم سلمة « استيقظ النبي ﷺ فقال : ماذا أنزل من الفتن ، وقد تقدم بعض شرحه في العلم .  
وتأتى بقيته في الفتن ، وقوله من الخزان قيل عبر بها عن الرحمة كقوله وخزان رحمة ربى ، كما عبر بالفتن عن العذاب  
لانها أسباب مؤذية اليه ، والمراد بالخزان إعلانه بما يستفتح على أمة من الأموال بالفتنة من البلاد التي يفتحونها

وإن الذين تشأ من ذلك ، فهو من جملة ما أخبر به ما وقع قبل وقوعه . وقد مرض له البيهقي في دلائل النبوة : قوله ( وقال ابن أبي ثور ) هو عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث عمر حيث قال : أطلقت لسانك ؟ قال : لا . قلت الله أكبر ، وهو طرف من حديث طريل تقدم موصولا في كتاب العلم ، وتقدم شرحه في كتاب النكاح ، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة في قول : سبحان الله ، عند التعجب كحديث أبي هريرة : لقيني النبي ﷺ وأنا جنب ، وفيه فقال : سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجم ، متفق عليه . وحديث عائشة : إن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض ، وفيه : قال تطهرى بها ، قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، الحديث متفق عليه . وعند مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر ناقة النبي ﷺ : فقال سبحان الله بعدما جربتها ، وكلاهما من قول النبي ﷺ . وفي الصحيحين أيضا من قول جماعة من الصحابة كحديث عبد الله بن سلام لما قيل له إنك من أهل الجنة قال : سبحان الله . ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . ( تلييه ) : وقع في حديث صفية في رواية غير أبي فر مؤخرًا آخر هذا الباب والخطب فيه سهل ، ووقع في شرح ابن بطلال إيراد حديث صفية المذكور عقب حديث علي في الباب الذي قبله متصلا به ، ثم استشكل مطابقتها للترجمة وقال : سألت الملب عنه فقال إنما أورده لحديث علي حيث قال فيه : ليس منكم أحد الا وقد فرغ من مقعده من الجنة والناز ، فقواء بحديث أم سلمة ، أشار إلى أن أقوى أسباب النار الفتن والعصية فيها والتنازل على المال وما يفتح من الخواش له . ولم أفت في شيء من نسخ البخاري على وفق ما نقل ابن بطلال ، وإنما وقع حديث أم سلمة في باب التسييح والتكبير للتعجب وهو ظاهر فيما ترجم له مستغن عن التكاف ، والمجواب المذكور لا يفيد مطابقة الحديث للترجمة ، وإنما هو مطابق لحديث الترجمة فيما لا يتعلق بالترجمة

## ١٢٢ - باب انتهى عن الخذف

٦٢٢٠ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت عتبة بن صهبان الأزدي يحدث عن عبد الله بن مغفل المزني قال : نهى النبي ﷺ من الخذف وقال : إنه لا يقتل الصيد ولا ينحس المدوء ، وإنه يفتق العين ويكسر السن .

قوله ( باب انتهى عن الخذف ) بفتح المعجمة وسكون الدال المهملة بعدما قال ، تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح

## ١٢٣ - باب الخذف للماطس

٦٢٢١ - حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان حدثنا سليمان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقيل له ، فقال : هذا حمد الله ، وهذا لم يحمد الله .

[ الحديث ٦٢٢١ - طرزه في : ٦٢٢٠ ]

قوله (باب الحمد العاطس) أى مشروعيته . وظاهر الحديث يقتضى وجوبه اثبات الأمر الصريح به ، ولكن نقل الثوري الاتفاق على استحبابه ، وأما لفظه فنقل ابن بطل وغيره عن طائفة أنه لا يزيد على الحمد فى كافى حديث أبى هريرة الآتى بعد بابين ، وعن طائفة يقول الحمد لله على كل حال . قال وقد جاء النهى عن ابن عمر وقال فيه : هكذا علينا رسول الله ﷺ ، أخرجه البزار والطبرانى ، وأصله عند الترمذى وعند الطبرانى من حديث أبى مالك الأشمرى رفعه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، ومثله عند أبى داود من حديث أبى هريرة كما سيأتى التنبيه عليه ، وللنسائى من حديث على رفعه ، يقول العاطس الحمد لله على كل حال ، ولابن السنى من حديث أبى أيوب مثله ، وللنسائى من حديث سالم بن عبيد رفعه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، أو الحمد لله رب العالمين ، وعن طائفة يقول الحمد لله رب العالمين . قلت : ورد ذلك فى حديث لابن مسعود أخرجه المصنف فى «الأدب المفرد» والطبرانى ، وورد الجمع بين اللفظين فعنده فى «الأدب المفرد» عن على قال : من قال عند عطسة سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان لم يجد وجع الطرس ولا الازنة أبداً ، وهذا موقوف رجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الراى فله حكم الرفع ، وقد أخرجه الطبرانى من وجه آخر عن على مرفوعاً بلفظ : من بادر العاطس بالحمد عوفى من وجع الحاصرة ولم يشتك ضرره أبداً ، وسنده ضعيف ، وقلم مصنف أيضاً فى «الأدب المفرد» والطبرانى بسند لا بأس به عن ابن عباس قال : إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله قال الملك : رب العالمين ، فإن قال رب العالمين قال الملك : برحمتك الله ، وعن طائفة ما زاد من الثناء فيما يتعلق بالحمد كان حسناً ، فقد أخرج أبو جعفر الطبرى فى «التنذيب» بسند لا بأس به عن أم سلة قالت : عطس رجل عند النبى ﷺ فقال : الحمد لله ، فقال له النبى ﷺ برحمتك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه ، فقال : ارتفع هذا على هذا تسع عشرة درجة ، وبؤيده ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث رفاعة بن رافع قال : صليت مع النبى ﷺ فعطست فقلت : الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف قال : من المحكم ؟ ثلاثاً . فقلت : أنا فقال : والذي نفسى بيده لقد ابتدوها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعبها ، وأخرجه الطبرانى وبين أن الصلاة المذكورة المغرب ، وسنده لا بأس به . وأصله فى صحيح البخارى أسكن إيس فيه ذكر العاطس وإنما فيه «كنا نصلى مع النبى ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد الخ بنحوه ، وقد تقدم فى صفة الصلاة بشرحه . ولمسلم وغيره من حديث أنس : جاء رجل فدخل فى الصف وقد حفزه النفس فقال : الله أكبر ، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، الحديث وفيه : لقد رأيت اثني عشر ملكاً يبتدرونها أيهم يرفعها ، وأخرج الطبرانى وابن السنى من حديث عامر بن ربيعة نحوه بسند لا بأس به ، وأخرجه ابن السنى بسند ضعيف عن أبى رافع قال : كنت مع رسول الله ﷺ فعطس ، غللى يدي ثم قام فقال شيئاً لم أفهمه ، فسأته فقال : أثنى جبريل فقال إذا أنت عطست فقل : الحمد لله لكرمته الحمد لله أمو جلالة ، فإن الله عز وجل يقول : صدق عبدى ثلاثاً مفقوراً له . وأما الثناء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقى فى «الضعب» من طريق الضحاك بن قيس البشكرى قال : عطس رجل عند ابن عمر فقال : الحمد لله رب العالمين ، فقال ابن عمر لو تومتها : والسلام على رسول الله ﷺ ، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر نحوه ، وبما رخصه ما أخرجه الترمذى قال : عطس رجل فقال : الحمد لله والصلاة على

رسول الله ﷺ . فقال ابن عمر : الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ولكن ليس هكذا علينا رسول الله ﷺ ، قال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من رواية زياد بن الربيع . قلت : وهو صدوق . قال البخاري : وفيه نظر . وقال ابن هدي : لا أرى به بأسا ورجح البيهقي ما تقدم على رواية زياد والله أعلم . ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استحكال قراءة الفاتحة بعد قوله الحمد لله رب العالمين ، وكذا العدول من الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله أو تقديمها على الحمد فكرهه ، وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن مجاهد ، أن ابن عمر سمع ابنه عطس فقال أب ، فقال : وما أب ؟ أن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد . وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ أش بدل أب . ونقل ابن بطلان عن الطبراني أن العطاس يتخير بين أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال ، والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ ، لكن ما كان أكثر نداء أفضل بشرط أن يكون مأثورا . وقال النووي في « الأذكار » انفق العلماء على أنه يستحب لعاطس أن يقول عقب عطاسه الحمد لله ، ولو قال الحمد لله رب العالمين لكان أحسن ، فلو قال الحمد لله على كل حال كان أفضل ، كذا قال ، والأخبار التي ذكرتها تقتضي التخيير ثم الأولوية كما تقدم والله أعلم . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري وسليمان هو التيمي . قوله ( عن أنس ) في رواية شعبة عن سليمان التيمي سمعت أنسا . قوله ( عطس ) بفتح الطاء في الماضي وبكسرها وضما في المضارع . قوله ( رجلان ) في حديث أبي هريرة عند المصنف في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أخيه . قوله ( فسمت ) بالمعجمة والسرخسي بالمهمل ، ووقع في رواية أحمد عن يحيى القطان عن سليمان التيمي « فسمت أو سميت » ، بالفتح في المعجمة أو المهمل وهو من التسميت ، قال الخليل وأبو عبيد وغيرهما : يقال بالمعجمة وبالمهمل ، وقال ابن الأنباري كل داع بالخير مشمت بالمعجمة وبالمهمل ، والعرب تجعل الدين والسهن في اللفظ الواحد بمعنى اه . وهذا ليس مطردا بل هو في مواضع معدودة وقد جمعها شيخنا شمس الدين الشيرازي صاحب القاموس في جزء لطيف . قال أبو عبيد : التسميت بالمعجمة أعلى وأكثر ، وقال حياض : هو كذلك الأكثر من أهل العربية وفي الرواية . وقال ثعلب : الاختيار أنه بالمهمل لأنه مأخوذ من سمت وهو القصد والطريق القويم . وأشار ابن دقيق العيد في « شرح اللام » ، إلى ترجيحه ، وقال القزويني : التسميت بالتبرك والعرب تقول سمتة إذا دعا له بالبركة ، وسمت عليه إذا برك عليه . وفي الحديث في قصة تزويج حل بغاطمة ، سمت عليها ، إذا دعا لها بالبركة . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك قال : التسميت بالمهملة أفصح وهو من سمت الأبل في المرعى إذا جمعت ، فسماء على هذا جمع الله شملك . وتعقبه بأن سمت الأبل إنما هو بالمعجمة وكذا نقله غير واحد أنه بالمعجمة فيكون معنى سمتة دعا له بأن يجمع شمله ، وقيل هو بالمعجمة من الشباته وهو فوح الشخص بما يسوء عدوه فكأنه دعا له أن لا يكون في حال من يسمت به ، أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان ما يسوءه فسمت هو بالفيضان ، وقيل هو من الشوامت جمع شامتة وهي القائمة ، يقال لا ترك الله له شامتة أي قائمة . وقال ابن العربي في « شرح الترمذي » ، تسكأ أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع ، وذلك أن العطاس ينحل كل عضو في رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له رحلك الله كان مضاء أعطاه الله رحمة يرجع بها بذلك المضى إلى حاله قبل العطاس ويقم على حاله من غير تغيير ، فإن كان التسميت بالمهملة لفتاه رجوع كل

عضو إلى سبته الذي كان هالكة ، وإن كان بالمهجمة فعناه صان الله شوائمه أي قوائمه التي بها قوام بدنه من خروجها عن الاعتدال ، قال : وشوائم كل شيء قوائمه التي بها قوامه ؛ فقوام الدابة بسلامة قوائمها التي ينتفع بها إذا سلبت ، وقوام الآدمي بسلامة قوائمه التي بها قوامه وهي رأسه وما يتصل به من عنق وصدره ملخصاً . قوله ( فقيل له ) السائل عن ذلك هو العاطس الذي لم يحم ، وقع كذلك في حديث أبي هريرة المأثور إليه بلفظ : فسأله الشريف ، وكذا في رواية شعبة الآتية بعد بابين بلفظ : فقال الرجل : يا رسول الله شئت هذا ولم تشمتني ، وهذا قد يكره على ما في حديث سهل بن سعد أن الشريف المذكور هو عامر بن الطفيل فإنه كان كافراً ومات على كفره ، فيجوز أن يخاطب النبي ﷺ بقوله يا رسول الله ، ويحتمل أن يكون قاله غير معتقد بل باعتباره ما يخاطبه المسلمون ، ويحتمل أن تكون القصة لعامر بن الطفيل المذكور ، ففي الصحابة عامر بن الطفيل الأسلمي له ذكر في الصحابة وحديث رواه عنه عبد الله بن بريدة الأسلمي . حدثني عمي عامر بن الطفيل ، وفي الصحابة أيضاً عامر بن الطفيل الأزدي ذكره وثيمه في كتاب الردة ، وورد له مرثية في النبي ﷺ ، فإن لم يكن في سياق حديث سهل بن سعد ما يدل على أنه عامر المشهور احتمل أن يكون أحد هذين . ثم راجعت معجم الطبراني ، فوجدت في سياق حديث سهل بن سعد الدلالة الظاهرة على أنه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب الفارسي المشهور ، وكان قدم المدينة وجرى بينه وبين ثابت بن قيس بحضرة النبي ﷺ كلام ثم عطس ابن أخيه حميد فشتمه النبي ﷺ ثم عطس عامر فلم يحم فلم يشتمه ، فسأله ، الحديث ، وفيه قصة غزوة يثر معونة وكان هو السبب فيها ، ومات عامر بن الطفيل بعد ذلك كافراً في قصة له مشهورة في موته ذكرها ابن اسحق وغيره . قوله ( هذا حمد الله وهذا لم يحم ) في حديث أبي هريرة : أن هذا ذكر الله فذكرته ، وأنت نسيت الله ففسيتك ، وقد تقدم أن النسيان يطلق ويراد به الترك . قال الحلبي : الحكمة في مشروعية الحمد للعاطس أن العطاس يدفع الذي من الدماغ الذي فيه قوة الفكر ، ومنه منشأ الأعصاب التي هي معدن الحس وبسلامته تسلم الأعضاء ، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة فتاسب أن تقابل بالحمد لله لما فيه من الإقرار لله بالخلق والقدرة وإضافة الخلق إليه لا إلى الطوائع . وهذا بعض ما ادعى ابن العربي أنه انفرد به فيحتمل أنه لم يطلع عليه ، وفي الحديث أن التشميت إنما يشرع لمن حمد الله ، قال ابن العربي : وهو يجمع عليه ، وسيأتي تقريره في الباب الذي بعده ، وفيه جواب السؤال عن علة الحكم وبيانها للسائل ولا سيما إذا كان له في ذلك مظنة ، وفيه أن العاطس إذا لم يحم الله لا يلحق الحمد ليحمد فيشمت ، كذا استدل به بعضهم وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه بعد ثالث باب . ومن آداب العاطس أن يخفض باعطس صوته ويرفعه بالحمد ، وأن يغطي وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنفه ما يؤذي جليسه ، ولا يلوي عنقه يمينا ولا شمالاً لئلا يتضرر بذلك . قال ابن العربي : الحكمة في خفض الصوت بالعطاس أن في رفعه إزعاجاً للأعضاء ، وفي تغطية الوجه أنه لو بدر منه شيء آذى جليسه ، ولو لوى عنقه صيانة لجليسه لم يأمن من الالتواء ، وقد شاهدنا من وقع له ذلك . وقد أخرج أبو داود والترمذي بسند جيد عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته ، وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني ، قال ابن دقيق العيد : ومن فوائد التشميت تحصيل المودة والتأليف بين المسلمين ، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر ، والحمل على التواضع ، لما في ذكر الرحمة من الإشمار بالذنب الذي لا يمرى عنه أكثر المكافين

## ١٢٤ - باب تشميت العاطس إذا حمد الله . فيه أبو هريرة

٦٢٢٧ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأشعث بن ساتم قال سمعت معاوية بن سويد

ابن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال : أمرنا للنبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع . أمرنا بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، وإجابة الداعي ، ورد السلام ، ونصر المظلوم ، وإبرار المقسم . ونهانا عن سبع . عن خاتم الذهب - أو قال علف الذهب - وعن لبس الحرير ، والدباج ، والسندس ، والميار .

قوله ( باب تشميت العاطس إذا حمد الله ) أي مشروعية التشميت بالشرط المذكور ولم يعين الحكم ، وقد ثبت الأمر بذلك كما في حديث الباب ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذي يليه دلت على كل مسلم سماعه أن يشمته ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم دلت على حق المسلم على المسلم ست ، فذكر فيها د وإذا عطس لحمد الله فشمته ، والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة د خمس يجب للمسلم على المسلم ، فذكر منها التشميت ، وهو عند مسلم أيضا . وفي حديث طائفة عند أحمد وأبي يعلى د إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله ، ونحوه عند الطبراني من حديث أبي مالك ، وقد أخذ بظاهرها ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر ، وقال ابن أبي حمزة : قال جماعة من علاننا إنه فرض عين ، وقواه ابن القيم في حواشي السنن فقال : جاء بلفظ الوجوب الصريح ، وبلفظ الحق ، الدال عليه ، وبلفظ د على ، الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، ويقول الصحابي د أمرنا رسول الله ﷺ ، قال : ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء . وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، ورجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب ، ويمرئ الواحد عن الجماعة وهو قول الشافعية ، والراجح من حيث الدلائل القول الثاني ، والاحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشميت العاطس وإن ورد في عموم المكافين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح وبسقط بفعل البعض ، وأما من قال إنه فرض على مبهم فإنه يناقض كونه فرض عين . قوله ( فيه أبو هريرة ) يحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي بعده ، ويحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة الذي أوله د حق المسلم على المسلم ست ، وقد أشرت إليه قبل وإن مسلدا أخرجه . ثم ذكر المصنف حديث البراء د أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، الحديث ، وقد تقدم شرح معظمه في كتاب الباس . قال ابن بطال : ليس في حديث البراء التفصيل الذي في الترجمة ، وإنما ظاهره أن كل طاطس يشمت على التعميم ، قال : وإنما التفصيل في حديث أبي هريرة الآتي قال : وكان ينبغي له أن يذكره بلفظه في هذا الباب ويذكر بعده حديث البراء ليدل على أن حديث البراء وإن كان ظاهره العموم لكن المراد به الخصوص ببعض العاطسين وهم الحامدون ، قال : وهذا من الأبواب التي أجعلته المنية عن تهذيبها . كذا قال . والواقع أن هذا الصنيع لا يختص بهذه الترجمة بل قد أكتفه منه البخاري في الصحيح ، فطالما زعم بالانقياد

والتخصيص كما في حديث الباب من اطلاق أو نعميم ، وبكتنى من دليل التقييد والتخصيص بالاشارة إما لما وقع في بعض طرق الحديث الذى يورده أو في حديث آخر كما صنع في هذا الباب ، فإنه أشار بقوله : فيه أبو هريرة ، الى ما ورد في حديثه من تقييد الأمر بشتميت العاطس ، بما اذا حمد ، وهذا أدق التصرفين ، ودل اكثاره من ذلك على أنه عن حمد منه لا أنه مات قبل تهذيبه ، بل عد العلماء ذلك من دقيق فهمه وحسن تصرفه ، في إثبات الاخرى على الاجل ثمنا للذهن وبمثا للطالب على تتبع طرق الحديث ، الى غير ذلك من الفوائد . وقد خص من عموم الأمر بتشميت العاطس جماعة : الاول من لم يحمد كما تقدم ، وسياق في باب مفرد . الثاني الكافر فقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعرى قال : كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله فكان يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ، قال ابن دقيق العيد : اذا نظرنا الى قول من قال من أهل اللغة ان التشميت الدعاء بالخير دخول الكفار في عموم الأمر بالتشميت ، واذا نظرنا الى من خص التشميت بالرحمة لم يدخلوا قال : وأهل من خص التشميت بالدعاء بالرحمة بناء على الغالب لأنه تقييد لوضع اللفظ في اللغة . قلت : وهذا البحث أنشاء من حيث اللغة ، وأما من حيث الشرع لحديث أبي موسى دال على أنهم يدخلون في مطلق الأمر بالتشميت ، لكن لهم تشميت مخصوص وهو الدعاء لهم بالهداية واصلاح البال وهو الشأن ولا مانع من ذلك ، بخلاف تشميت المسلمين فانهم أهل للدعاء بالرحمة بخلاف الكفار . الثالث الموكوم اذا تكرر منه العطاس فواد على الثلاث فان ظاهر الأمر بالتشميت يشمل من عطس واحدة أو أكثر امكن أخرج البخارى في « الادب المفرد » من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال : يشمته واحدة وثنتين وثلاثا ، وما كان بعد ذلك فهو زكام ، هكذا أخرجه موقفا من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك وانظروا شمت أحاك ، وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان وقال فيه : لا أعده الا رفعه الى النبي ﷺ ، قال أبو داود : ورفع موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضا . وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رفعه ، ان عطس فشتمته ، ثم إن عطس فشتمته ، ثم ان عطس فقل أنك مضنوك ، قال ابن أبي بكر : لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ، وهذا مرسل جيد . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : فشتمته ثلاثا ، فا كان بعد ذلك فهو زكام ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن العاص : شتمته ثلاثا ، فان زاد فهو داء يخرج من رأسه ، موقوف أيضا ، ومن طريق عبد الله بن الزبير : ان رجلا عطس عنده فشتمته ثم عطس فقال له في الرابعة أنت مضنوك ، موقوف أيضا . ومن طريق عبد الله بن عمر مثله لكن قال : في الثالثة ، ومن طريق علي بن أبي طالب : شتمته ما بينك وبينه ثلاث ، فان زاد فهو ريح ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة يشمت العاطس اذا تناوب عليه العطاس ثلاثا ، قال النورى في الأذكار ، اذا تكرر العطاس متتابعا فالسنة أن يشمته لكل مرة الى أن يبلغ ثلاث مرات ، رويناه في صحيح مسلم وأبي داود والترمذى عن سلمة بن الأكوع أنه وسمع النبي ﷺ وعطس عنده رجل فقال له يرحمك الله ، ثم عطس أخرى فقال له رسول الله ﷺ : الرجل موكوم ، هذا لفظ رواية مسلم ، وأما أبو داود والترمذى فقالا قال سلمة : عطس رجل عند النبي ﷺ وأنا شاهد فقال له رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، ثم عطس الثانية أو الثالثة فقال رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، هذا رجل موكوم ، اه كلامه ونقلته من نسخة عليهما خطه بالساج عليه ، والذي أنسبه الى أبي داود والترمذى من عادة قوله ﷺ للعاطس يرحمك الله



ليس في شيء من نسخهما كما سألني ، فقد أخرجه أيضا أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما والنسائي وابن ماجه والدارقطني وأحمد وابن أبي شيبة وابن السنن وأبو نعيم أيضا في عمل اليوم واليلة ، وابن حبان في صحيحه والبيهقي في الشعب ، كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه وهو الوجه الذي أخرجه عنه مسلم وألفاظهم متفاوتة ، وليس عند أحد منهم إعادة يرحمك الله في الحديث ، وكذلك ما نسبته إلى أبي داود والترمذي أن عندهما ، ثم عطس الثانية أو الثالثة ، فيه نظر ، فإن لفظ أبي داود أن رجلا عطس ، والباقي مثل سياق مسلم سواء إلا أنه لم يقل أخرى ، ولفظ الترمذي مثل ما ذكره النووي إلى قوله « ثم عطس » فإنه ذكره بعده مثل أبي داود سواء ، وهذه رواية ابن المبارك عنده وأخرجه من رواية يحيى القطان فأحال به على رواية ابن المبارك فقال نحوه إلا أنه قال له في الثانية أنت مزكوم . وفي رواية شعبة قال يحيى القطان . وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي قال له في الثالثة أنت مزكوم ، وهؤلاء الأربعة روه عن عكرمة بن عمار وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض لثالثة ، ورجع الترمذي رواية من قال « في الثالثة » على رواية من قال « في الثانية » ، وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي ، وهو ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر من طريقه قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا عكرمة فذكره بلفظ « عطس رجل عند النبي ﷺ فشمته ، ثم عطس فشمته ، ثم عطس فقال له في الثالثة : أنت مزكوم » هكذا رأيت فيه « ثم عطس فشمته » ، وقد أخرجه الإمام أحمد عن يحيى القطان ولفظه « ثم عطس الثانية والثالثة فقال النبي ﷺ : الرجل مزكوم » وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث . سكن الأكثر على ترك ذكر التشميت بعد الأولى ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر قال « يشمت العاطس ثلاثا » ، فإذا فهو مزكوم ، وجعل الحديث كله من لفظ النبي ﷺ وأفاد تكرير التشميت ، وهي رواية شاذة لخفاضة جميع أصحاب عكرمة بن عمار في سياقه ؛ وإصل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعا فإن في حقه مقلدا ، فإن كانت محفوظة فهو شاهد قوي لحديث أبي هريرة ، ويستفاد منه مشروعية تشميت العاطس ما لم يزد على ثلاث إذا حمد الله سواء تنسابع عطاسه أم لا ، ولو تنابع ولم يحمد لغلبة العاطس عليه ثم كرر الحمد بعد العاطس فهل يشمت بعد الحمد ؟ فيه نظر . وظاهر الخبر أنهم . وقد أخرج أبو يعلى وابن السنن من وجه آخر عن أبي هريرة النسي عن التشميت بعد ثلاث ؛ ولفظه « إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه ، فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ، ولا يشمته بعد ثلاث » ، قال النووي : فيه رجل لم أتبع حاله ، وباقي إسناده صحيح . قلت : الرجل المذكور هو سليمان بن أبي داود الحارثي ، والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه ، ومحمد موثق وأبوه يقال له الحارثي ضعيف ، قال فيه النسائي : ليس بثقة ولا مأمون . قال النووي : وأما الذي رويناه في سنن أبي داود والترمذي عن عبيد بن رفاعه الصحابي قال « قال رسول الله ﷺ : يشمت العاطس ثلاثا ، فإن زاد فإن شمت فشمته وإن شمت فلا ، فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذي : هذا حديث قريب ، وإسناده مجهول . قلت : إطلاقه عليه الضعف ليس بجديد ، إذ لا يلزم من الغرابة الضعف ، وأما وصف الترمذي إسناده بكونه مجهولا فلم يرد جميع رجال الاسناد فإن معظمهم موثقون ، وإنما وقع في روايته تغيير اسم بعض رواة وإيهام اثنين منهم ، وذلك أن أبا داود والترمذي أخرجاه معا من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن ، ثم اختلفا : فلما رواية أبي داود ففيها عن يحيى بن اسحاق بن أبي طلحة عن أمه حميدة . أو

عبيدة - بليت عبيد بن رفاعه عن أبيها ، وهذا إسناد حسن ، والحديث مع ذلك مرسل كما سأبينه ، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح ، وي زيد هو أبو خالد الدالائي وهو صدوق في حفظه شيء ، ويحيى بن إسحاق واقف يحيى بن معين وأمه حميدة روى عنها أيضا زوجها إسحاق بن أبي طلحة ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين ، وأبوها عبيد بن رفاعه ذكره في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وله رؤية ، قاله ابن السكن ، قال : ولم يصح سماعه . وقال البخاري : روايته مرسله وحديثه عن أبيه عند الترمذي والنسائي وغيرهما ، وأما رواية الترمذي ففيها عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها كذا سماه عمر ولم يسم أمه ولا أباه ، وكأنه لم يمعن النظر فن ثم قال أنه إسناد مجهول وقد تبين أنه ليس بمجهول ، وإن العوالب يحيى بن إسحاق لا عمر ، فقد أخرج الحسن بن سفيان وابن السني وأبو نعيم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب فقالوا يحيى بن إسحاق ، وقالوا : حميدة بغير شك وهو المعتمد ، وقال ابن العربي هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة وتودد للجليل ، قالوا في العمل به واقف أعلم . وقال ابن عبد البر : دل حديث عبيد بن رفاعه على أنه يشمت ثلاثا ويقال أنت مذكوم بعد ذلك ، وهي زيادة يجب قبولها فالعمل بها أولى . ثم حكى النووي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن تتابع عطاسه أنت مذكوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ على أقوال ، والصحيح في الثالثة قال : ومعناه أنك لست ممن يشمت بعدما لأن الذي بك مرض وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن كما سيأتي تقريره في الباب الذي يليه ، قال : فإن قيل فإذا كان مرضا فينبغي أن يشمت بطريق الأولى لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، قلنا نعم لكن يدعى له بدعاء بلائمه لا بالدعاء المشروع للعاطس بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعافية ، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه قال : يكرر التشميت إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مذكوم فيدعوه له بالشفاء ، قال : وتقريره أن العموم ينتهي التكرار إلا في موضع العلة وهو الوكامة ، قال وعند هذا يستقط الأمر بالتشميت عند العلم بالوكامة لأن التعليل به يقتضي أن لا يشمت من علم أن به زكاما أصلا ، وتعبه بأنه المذكور هو العلة دون التعليل وليس المعلل هو مطلق الترك ليعم الحكم عليه بعموم علة ، بل المعلل هو الترك بعد التذكير ، فكأنه قبل لا يلزم تكرار التشميت لأنه مذكوم ، قال ويتأيد بمناسبة المشقة الناشئة عن التكرار . الرابع من يخص من عموم العاطسين من يكره التشميت ، قال ابن دقيق العيد : ذهب بعض أهل العلم إلى أن من عرف من حاله أنه يكره التشميت أنه لا يشمت لإجلال التشميت أن يؤهل له من يكرهه . فإن قيل : كيف يترك السنة لذلك ؟ قلنا : هي سنة لمن أحبها ، فأما من كرهها ورغب عنها فلا . قال : ويتردد ذلك في السلام والعيادة . قال ابن دقيق العيد : والذي عندي أنه لا يمنع من ذلك إلا من خاف منه ضررا ، فأما غيره فيشمت امتثالاً للأمر ومناقضة للمتكبر في مراده وكسرا لسورته في ذلك ، وهو أولى من إجلال التشميت . قلت : ويؤيده أن لفظ التشميت دعاء بالرحمة فهو يناسب المسلم كائنا من كان والله أعلم . الخامس قال ابن دقيق العيد يستثنى أيضا من عطاس والامام مخاطب ، فإنه يتعاضض الأمر بالتشميت من سماع العاطس والأمر بالانصات إن سمع الخطاب ، والراجع الانصات لا مكان تدارك التشميت بعد فراغ الخطاب ولا سيما إن قيل بتحرير الكلام والامام مخاطب . ودلى هذا قول يمين تأخير التشميت حتى يفرغ الخطاب أو يشرع له التشميت بالإشارة ؟ ولو كان العاطس الخطاب لحمد واستمر في مخاطبته فالحكم كذلك وإن حمد فوقف قليلا بعده فلا يمنع أن يشرع تشديده . السادس من يمكن أن يستثنى من كان عند عطاسه في حالة

يُمنع عليه فيها ذكر الله ، كما اذا كان على الخلاه أو في الجماعة فيؤخر ثم يحمد الله فيسبغ ، فلو خاف الخلد في تلك الحالة هل يستحق التسميت ؟ فيه نظر

### ١٢٥ - باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاؤب

٦٢٢٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته . وأما التثاؤب فانما هو من الشيطان ، فليزده ما استطاع ، فإذا قال : هاه ضحك منه الشيطان »

**قوله** ( باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاؤب ) قال الخطابي : معنى المحبة والكرهية فهما منصرف الى سبهما ، وذلك أن العطاس يكون من خفة البدن وانفتاح المسام وعدم الغاية في الشبع وهو بخلاف التثاؤب فإنه يكون من علة امتلاء البدن وثقله بما يكون ناشئا عن كثرة الأكل والتخليط فيه ، والاول يستدعي النشاط للعبادة والثاني على عكسه . **قوله** ( سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ) هكذا قال آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب ، وتابعه عاصم بن علي كما سيأتي بعد باب ، والحباج بن محمد عند النسائي وأبو داود الطيالسي ويزيد بن حارون عند الترمذي وابن أبي فديك عند الاسماعيل وأبو عامر العقدي عند الحاكم كلهم عن ابن أبي ذئب ، وخالفهم القاسم بن يزيد عند النسائي فلم يقل فيه « عن أبيه » وكذا ذكره أبو نعيم من طريق الطيالسي : وكذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل « عن أبيه » ورجح الترمذي رواية من قال « عن أبيه » وهو المعتمد . **قوله** ( إن الله يحب العطاس ) يعني الذي لا ينشأ عن زكام ، لأنه المأثور فيه بالتحميم والتسميت ، ويحتمل التعميم في نوعي العطاس والتفصيل في التسميت خاصة ، وقد ورد ما يخص بعض أحوال العطاسين ، فأخرج الترمذي من طريق أبي اليعقوبان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رفعه قال : العطاس والنعاس والتثاؤب في الصلاة من الشيطان ، وسنده ضعيف ، وله شاهد عن ابن مسعود في الطبراني لكن لم يذكر النعاس ، وهو موقوف وسنده ضعيف أيضا . قال شيخنا في « شرح الترمذي » لا يعارض هذا حديث أبي هريرة يعني حديث الباب في محبة العطاس وكره التثاؤب لكونه مقيدا بحال الصلاة فقد يتسبب الشيطان في حصول العطاس الأصلي ليشتغله عن صلاته ، وقد يقال إن العطاس انما لم يوصف بكونه مكروها في الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف التثاؤب ؛ ولذلك جاء في التثاؤب كما سيأتي بعد « فليزده ما استطاع » ولم يأت ذلك في العطاس . وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أن الله يكره التثاؤب ويحب العطاس في الصلاة وهذا يعارض حديث جده عدي وفي سنده ضعف أيضا وهو موقوف والله أعلم . وما يستحب للعاطس أن لا يبالغ في إخراج العطسة فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « سبغ من الشيطان » فذكر منها شدة العطاس . **قوله** ( فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته ) استدل به على استحباب مبادرة العطاس بالتحميم ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه ينبغي أن يتأني في حقه حتى يسكن ولا يماجه بالتسميت ، قال وهذا فيه غفلة من شرط

التشبيث وهو توقفه على حمد العاطس . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن مكحول الأزدي « كنت إلى جنب ابن عمر فعطس رجل من ناحية المسجد فقال ابن عمر يرحمك الله ان كنت حمدت الله ، واستدل به على أن التشبيث إنما يشرع لمن سمع العاطس وسمع حمده ، فلو سمع من يشمت غيره ولم يسمع هو عطاسه ولا حمده هل يشرع له تشبيته ؟ سيأتي قريباً . **قوله** ( وأما التناوب ) سيأتي شرحه بعد بابين

## ١٢٦ - باب إذا عطس كيف يشمت ؟

٦٦٢٤ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا عبد الله بن دينار عن أبي

صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه - يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله ، فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم .

**قوله** ( باب إذا عطس كيف يشمت ) ؟ بضم أوله وتشديد الميم المفتوحة . **قوله** ( عن أبي صالح ) هو السمان ، والاسناد كله مدنيون إلا شيخ البخاري ، وهو من رواية تابعي عن تابعي . **قوله** ( إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ) كذا في جميع نسخ البخاري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق يحيى بن حسان ، والاسماعيل من طريق بشر بن الفضل وأبي النضر ، وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق غاصم بن هلي ، وفي « عمل يوم وأيلة » من طريق عبد الله بن صالح كلهم عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز المذكور به بلفظ « فليقل الحمد لله على كل حال » . قلت : ولم أر هذه الزيادة من هذا الوجه في غير هذه الرواية ، وقد تقدم ما يتعلق بحكمها . واستدل بامر العاطس بحمد الله أنه يشرع حتى يصل ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث رفاعه بن رافع في « باب الحمد للعاطس » وبذلك قال الجمهور من الصحابة والأئمة بعدهم ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، ونقل الترمذي عن بعض التابعين أن ذلك يشرع في النافلة لا في الفريضة ، ويحمد مع ذلك في نفسه . وجوز شيخنا في « شرح الترمذي » أن يكون مراده أنه يسره ولا يجره به ، وهو متعقب مع ذلك بحديث رفاعه بن رافع فإنه جهر بذلك ولم ينكر النبي ﷺ عليه . نعم يفرق بين أن يكون في قراءة الفاتحة أو غيرها من أجل اشتراط المواالات في قراءتها ، وجزم ابن العربي من المألكية بأن العاطس في الصلاة يحمد في نفسه ، ونقل من يحدون أنه لا يحمد حتى يفرغ وتعقبه بأنه غلو . **قوله** ( وليقل له أخوه أو صاحبه ) هو شك من الراوي وكذا وقع للاكثر من رواية غاصم بن هلي « فليقل له أخوه » ولم يشك المراد بالآخوة أخوة الإسلام . **قوله** ( يرحمك الله ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ، ويحتمل أن يكون إخباراً على طريق البشارة كما قال في الحديث الآخر « ظهور أن شاء الله » أي في طهر لك ؛ فمكان المشمت بشر العاطس بحصول الرحمة له في المستقبل بسبب حصولها له في الحال لكونها دفعت ما يضره ، قال : وهذا ينبغي على قاعدة ، وهي أن اللفظ إذا أريد به معناه لم ينصرف لغيره ، وإن أريد به معنى يحتمله انصرف إليه ، وإن أطلق المنصرف إلى الغالب ، وإن لم يستحضر القائل المعنى الغالب . وقال ابن بطال : ذهب إلى هذا قوم فقالوا : يقول له يرحمك الله يخصه بالدعاء وحده . وقد أخرج البيهقي في « الشعب » وصححه ابن حبان من طريق غاصم بن هلي عن أبي هريرة « لما خلق الله آدم عطس ،

فألهمه ربه أن قال : الحمد لله ، فقال له ربه : يرحمك الله ، وأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : يقول يرحمنا الله وإياكم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر نحوه ، وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن أبي جرة بالجيم : سمعت ابن عباس إذا شمت يقول : عاقنا الله وإياكم من النار ، يرحمكم الله ، وفي الموطأ من نافع عن ابن عمر أنه : كان إذا عطس فقبل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ويغفر الله لنا ولكم ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث أن السنة لا تتأدى إلا بالمخاطبة ، وأما ما اعتاده كثير من الناس من قولهم للرئيس يرحم الله سيدنا بخلاف السنة ، وبلغني عن بعض الفضلاء أنه شمت رئيساً فقال له يرحمك الله ياسيدنا لجمع الأمرين وهو حسن . قوله ( فإذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم ) مقتضاه أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شمت وهو واضح ، وأن هذا اللفظ هو جواب التشميت ، وهذا يختلف فيه ، قال ابن بطلال : ذهب الجمهور إلى هذا وذهب الكوفيون إلى أنه يقول ينفراكم لنا ولكم ، وأخرجه الطبري عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما . قلت : وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » والطبراني من حديث ابن مسعود وهو في حديث سالم بن عبيد المشار إليه قبل ففيه : وليقل ينفراكم لنا ولكم ، قلت : وقد وافق حديث أبي هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى وحديث أبي مالك الأشعري عند الطبراني وحديث علي عند الطبراني أيضاً وحديث ابن عمر عند البزار وحديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عند البيهقي في « الشعب » . وقال ابن بطلال : ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين ، وقال أبو الوليد بن رشد : الثاني أولى ، لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة ، والجمع بينهما أحسن إلا لدى ، وذكر الطبري أن الذين منعوا من جواب التشميت بقول يهديكم الله ويصلح بالكم ، احتجوا بأنه تشميت لليهود كما تقدمت الإشارة إليه من تخريج أبي داود من حديث أبي موسى ، قال : ولا حجة فيه إذ لا تضاد بين خبر أبي موسى وخبر أبي هريرة - يعني حديث الباب - لأن حديث أبي هريرة في جواب التشميت وحديث أبي موسى في التشميت نفسه ، وأما ما أخرجه البيهقي في « الشعب » عن ابن عمر قال : اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي ﷺ فشمته الغريقان جميعاً فقال للسليين : يغفر الله لكم ويرحمنا وإياكم ، وقال لليهود : يهديكم الله ويصلح بالكم . فقال : تفرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع ، وعبد الله ضعيف . واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الخوارج لأنهم لا يرون الاستغفار للمسلمين ، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي ، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمر به ، قال البخاري بعد تخريجه في « الأدب المفرد » : وهذا أثبت ما يروى في هذا الباب . وقال الطبري : هو من أثبت الأخبار . وقال البيهقي : هو أصح شيء ورد في هذا الباب . وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية واحتج له بقول الله تعالى ( وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها ) قال : والذي يجب بقوله غفر الله لنا ولكم ، لا يزيد الشمت على معنى قوله يرحمك الله ، لأن المغفرة ستر الذنب والرحمة ترك العقاب عليه ، بخلاف دعائه له بالهداية والاصلاح فإن معناه أن يكون مسلماً من موقعة الذنب صالح الحال ، فهو فوق الأول فيكون أولى . واختار ابن أبي جرة أن يجمع المحيب بين اللفظين فيكون أجمع للخير ويخرج من الخلاف ، ورجحه ابن دقيق العيد . وقد أخرج مالك في « الموطأ » عن نافع عن ابن عمر أنه : كان إذا عطس فقبل له يرحمك الله قال : يرحمنا الله وإياكم ، يغفر الله لنا ولكم ، قال ابن أبي جرة : وفي الحديث دليل على عظيم نعمة الله على العاطس ؛ يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده ، فانه أذهب عنه الضرر

بنعمة العطاء ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه ، ثم العطاء بالخير بعد العطاء بالخير ، وشرح هذه المتواليات في ومن يسير فضلائه واحسانا ، وفي هذا لمن رآه بقلب له بصيرة زيادة قوة في ايمانه حتى يحصل له من ذلك حالا يحصل بعبادة أيام عديدة ، وبدخله من حب الله الذي أنعم عليه بذلك ما لم يكن في باله ، ومن حب الرسول الذي جاءت معرفة هذا الخير على يده والعلم الذي جاءت به سنته مالا يقدر قدره . قال : وفي زيادة فذة من هذا ما يفوق الكثير مما عدها من الاعمال وقله الحمد كثيرا . وقال الحلي : أنواع البلاء والآفات كلها مواخذات ، وانما المواخذة من ذنب ، فاذا حصل الذنب مفعورا وأدركت العبد الرحمة لم تقع المواخذة ، فاذا قبل العاطس : برحمك الله ، فمعناه جعل الله لك ذلك لدوم لك السلامة . وفيه اشارة الى تنبيه العاطس على طلب الرحمة والثبوت من الذنب ، ومن ثم شرع له الجواب بقوله : غفر الله لنا ولكم . قوله ( بالكم شأنكم ) قال أبو عبيدة في معنى قوله تعالى ( سيديهم ويصلح بالهم ) أي شأنهم

### ١٢٧ - باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله

٦٢٢٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا سليمان التيمي قال سمعت أنسا رضي الله عنه يقول : عطس رجلان عند النبي ﷺ ، فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقال الرجل : يا رسول الله ، شمت هذا ولم تشمتني ، قال : إن هذا حمد الله ولم يحمده الله .

قوله ( باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله ) أورد فيه حديث أنس الماضي في باب الحمد للعاطس ، وكأنه أشار الى أن الحكم عام وليس مخصوصا بالرجل الذي وقع له ذلك وان كانت واقعة حال لا عموم فيها ، لكن ورد الامر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي موسى بلفظ : إذا عطس أحدكم حمد الله فشمتوه ، وان لم يحمده الله فلا تشمتوه ، قال النووي : مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمده الله لم يشمت . قلت : هو منطوقه ، لكن هل النهي فيه للتحريم أو للتنزيه ؟ الجمهور على الثاني ، قال : وأقل الحمد والتشمت أن يسمع صاحبه ، ويؤخذ منه أنه إذا أتى بلفظ آخر غير الحمد لا يشمت . وقد أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث سالم بن عبد الله قال : عطس رجل فقال السلام عليكم ، فقال النبي ﷺ عليكم وعلى أمك ، وقال : إذا عطس أحدكم فليحمده الله ، واستدل به على أنه يشرح التشميت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد الله وان لم يسمعه : كما لو سمع المطقة ولم يسمع الحمد بل سمع من شمت ذلك العاطس فإنه يشرح له التشميت لمعوم الامر به لمن عطس لحمد . وقال النووي : المختار أنه يشتمه من سمعه دون غيره ، وحكى ابن العربي اختلافا فيه ورجح أنه يشتمه . قلت : وكذا نقله ابن بطال وغيره عن مالك ، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهة لا يفرقون بين تشميت من حمد وبين من لم يحمده ، والتشميت متوقف على من علم أنه حمد فيمتنع تشميت هذا ولو شتمه من عنده لأنه لا يعلم هل حمد أو لا ، فان عطس واحد ولم يشتمه أحد فسمعه من بعد عنه استحبه له أن يشتمه حين يسمعه . وقد أخرج ابن عبد البر بسند جيد عن أبي داود صاحب السنن أنه كان في سفينة فسمع طائفا على الشط حمد فاكترى قادبا يدرم حتى جاء الى العاطس فشتمه ثم رجع ، فسئل عن ذلك فقال : لعله يكون محاب الدعوة ، فلما رقدوا سمعوا قائلا يقول : يا أهل

السفيينة ان أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم . قال النووي : ويستحب لمن حضر من عطف فلم يحمد أن يذكره بالحمد ليحمد فيشتمه ، وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعي ، وهو من باب النصيحة والامر بالمعروف . وزعم ابن العربي أنه جهل من قاعله ، قال : وأخطأ فيما زعم بل العوالب استجاباه . قلت : احتج ابن العربي لقوله بأنه اذا فيه الزم نفسه ما لم يلزمها ، قال : فلو جمع بينهما فقال الحمد لله يرحمك الله جمع جهالتين : ما ذكرناه أولا وإيقاعه التعميم قبل وجود الحمد من العاطس . وحكى ابن بطلان عن بعض أهل العلم - وحكى غيره أنه الاوزاعي - أن رجلا عطس عنده فلم يحمد فقال له : كيف يقول من عطس ؟ قال : الحمد لله ، قال : يرحمك الله . قلت : وكان ابن العربي أخذ بظاهر حديث الباب لأن النبي ﷺ لم يذكر الذي عطس فلم يحمد لئلا يفتقد في باب الحمد للعاطس . احتمال أنه لم يكن مسلما ، فلعل ترك ذلك لذلك ، لئلا يحتمل أن يكون كما أشار اليه ابن بطلان أراد تأديبه على ترك الحمد بترك تسميته ، ثم عرفه الحكم وأن الذي يترك الحمد لا يستحق التقديم . وهذا الذي فهمه أبو موسى الأشعري ففعل بعد النبي ﷺ مثل ما فعل النبي ﷺ ، شتم من حمد ولم يشتم من لم يحمد ، كما ساق حدثه مسلم

### ١٢٨ - باب إذا تئأب فليضع يده على فيه

٦٢٢٦ - حدثنا عاصم بن عليّ حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّنَازُبَ** ، فإذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقا على كل مسلم سمة أن يقول **لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ** . وأما التناوب فإما هو من الشيطان ، فإذا تئأب أحدكم فليهدمه ما استطاع ، فإن أحدكم إذا تئأب ضحك منه الشيطان .

**قوله** (باب إذا تئأب) كذا للأكثر ، وللمستعمل تئأب ، جملة بدل الواو ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، وقع في رواية المحبوبي عند الترمذي بالواو ، وفي رواية السنجي بالهمز ، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمز ، وكذا في حديث أبي سعيد عند أبي داود ، وأما عند مسلم فبالواو ، قال : وكذا هو في أكثر نسخ مسلم ، وفي بعضها بالهمز . وقد أنكر الجوهري كونه بالواو وقال : نقول تئأبت على وزن تفاعلت ولا تقل تئأوت ، قال : والتناوب أيضا مهموز ، وقد يقلبون الهمزة المضمومة واوا واللام التثنية فقال ثابت : لا يقال الخيلاء ، وجوز ابن دريد وثابت بن قاسم في الدلائل ، بأن الذي يغير واو بوزن تيممت فقال ثابت : لا يقال تئأب بالمد مخففا بل يقال تئأب بالتعديد . وقال ابن دريد : أصله من تئأب فهو متئأب إذا استرخى وكسل . وقال غير واحد : إنهما افتتان . وبالهمز والمد أشهر . **قوله** (فليضع يده على فيه) أورد فيه حديث أبي هريرة بلفظ فليهدمه ما استطاع . قال الكرماني : عموم الأمر بالهدم يتناول وضع اليد على الفم ليطابق الترجمة من هذه الحثية . قلت : وقد ورد في بعض طرقه صريحا أخرجه مسلم وأبو داود عن طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بلفظ : إذا تئأب أحدكم فليمسك يده على فيه ، ولفظ الترمذي مثل لفظ الترجمة . **قوله** (ان الله يحب العطاس) تقدم شرحه قريبا . **قوله** (وأما التناوب فإما هو من الشيطان) قال

ابن بطال اضافة التثاؤب الى الشيطان بمعنى اضافة الرضا والارادة ، أى أن الشيطان يجب أن يرى الانسان مثايبا لأنها حالة تتغير فيها صورته فيضحك منه . لا ان المراد أن الشيطان فعل التثاؤب . وقال ابن العربي : قد بينا أن كل فعل مكروه نسبة الشرع الى الشيطان لأنه واسطته ، وأن كل فعل حسن نسبة الشرع الى الملك لأنه واسطته ، قال : والتثاؤب من الامتلاء وينشأ عنه التسكسل وذلك بواسطة الشيطان ، والمطاس من تقايل الغذاء وينشأ عنه اللساض وذلك بواسطة الملك . وقال النووي : اضيف التثاؤب الى الشيطان لأنه يدعو الى الشهوات اذ يكون عن ثقل البدن واسترخائه وامتناعه ، والمراد التحذير من السبب الذى يتولد منه ذلك وهو التوسع فى المأكول . قوله ( فاذا ثاب أحدكم فليرده ما استطاع ) أى يأخذ فى أسباب رده ، وليس المراد به أنه يملك دفعه لأن الذى وقع لا يرد حقيقة ، وقيل معنى اذا ثاب اذا أراد أن يتثاب ، وجوز الكرماني أن يكون الماضى فيه بمعنى المضارع . قوله ( فان أحدكم اذا ثاب ضحك منه الشيطان ) فى رواية ابن عجلان فاذا قال آه ضحك منه الشيطان ، وفى حديث أبى سعيد « فان الشيطان يدخل » وفى لفظ له « اذا ثاب أحدكم فى الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل » هكذا قيده بحالة الصلاة ، وكذا أخرجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ « التثاؤب فى الصلاة من الشيطان ، فاذا ثاب أحدكم فليكظم ما استطاع » وللترمذى وللنسائى من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة نحوه ، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه بلفظ « اذا ثاب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يعوى » فان الشيطان يضحك منه ، قال شيخنا فى شرح الترمذى « أكثر روايات الصحيحين فيها اطلاق التثاؤب ، ووقع فى الرواية الأخرى تقييده بحالة الصلاة فيحتمل أن يحمل المطلق على المقيد ، وللشيطان غرض قوى فى التشويش على المصلى فى صلاته ، ويحتمل أن تكون كراهته فى الصلاة أشد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره فى غير حالة الصلاة ، وقد قال بعضهم : ان المطلق انما يحمل على المقيد فى الامر لا فى النهى ، ويؤيد كراهته مطابقا كونه من الشيطان ، وبذلك صرح النووي ، قال ابن العربي : يذنب كظم التثاؤب فى كل حالة ، وانما خص الصلاة لأنها أولى الأحوال بدفعه لما فيه من الخروج عن اعتدال الهيئة واعوجاج الخلق . وأما قوله فى رواية أبى سعيد فى ابن ماجه « ولا يعوى » فانه بالعين المهملة ، شبه التثاؤب الذى يسترسل معه بعواء الكلب تنفيرا عنه واستقباحا له فان الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوى ، والمتثائب إذا أفرط فى التثاؤب شابه . ومن هنا تظهر النسكئة فى كونه يضحك منه . لأنه صيره علامة له بقصوبه خلقه فى تلك الحالة . وأما قوله فى رواية مسلم « فان الشيطان يدخل » فيحتمل أن يراد به الدخول حقيقة ، وهو وان كان يجرى من الانسان يجرى الدم لسكنه لا يتمكن منه ما دام ذا كراهة تعالى ، والمتثائب فى تلك الحالة غير ذاكر فيتمكن الشيطان من الدخول فيه حقيقة . ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد يتمكن منه ، لأن من شأن من دخل فى شيء أن يكون متمكنا منه . وأما الأمر بوضع اليد على الفم فيبتاول ما اذا افتتح بالتثاؤب فيغطى بالكف ونحوه وما اذا كان منطبقا حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك . وفى معنى وضع اليد على الفم وضع الثوب ونحوه مما يحصل ذلك المقصود ، وإنما تمعين اليد إذا لم يرتد التثاؤب بدونها ، ولا فرق فى هذا الامر بين المصل وغيره ، بل يتأكد وحل الصلاة كما تقدم ويستثنى ذلك من النهى عن وضع المصل يده على فمه . وما يؤمر به المتثائب إذا كان فى الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه اثلا يتغير نظم قراءته ، وأسند ابن أبى شبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والشافعية



المشهورين ، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في « التاريخ » ، من مرسل يزيد بن الأصم قال : ما تناوب النبي ﷺ قط ، وأخرج الخطابي من طريق مسند بن عبد الملك بن مروان قال : ما تناوب نبي قط ، ومسند أدرك بعض الصحابة وهو صدوق . ويؤيد ذلك ما ثبت أن التناوب من الشيطان . ووقع في « الشفاء لابن سريج » أنه ﷺ كان لا يتمطى ، لأنه من الشيطان ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على مائتين وستة وخمسين حديثا ، المعلق منها خمسة وسبعون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى مائتا حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الله بن عمرو في عقوق الوالدين ، وحديث أبي هريرة « من سره أن يبسط له في رزقه » ، وحديث « الرحم شجنة » ، وحديث ابن عمرو « ليس الواصل بالمكاف » ، وحديث أبي هريرة « قام أعرابي فقال اللهم ارحمنا » ، وحديث أبي شريح « من لا يأمن جاره » ، وحديث جابر « كل معروف صدقة » ، وحديث أنس « لم يكن قاحشا » ، وحديث عائشة « ما أظن فلانا وفلانا بمرقان ديننا » ، وحديث أنس « ان كانت الأمة ، وحديث حذيفة « ان أشبه الناس دلا وسمتا » ، وحديث ابن مسعود « ان احسن الحديث كتاب الله » ، وحديث أبي هريرة « اذا قال الرجل يا كافر » ، وحديث ابن عمر فيه : وحديث أبي هريرة « لا تفضب » ، وحديث ابن عمر « لان يتمطى » ، وحديث ابن عباس في ابن صياد ، وحديث سميد بن المسيب عن أبيه في اسم الحزن ، وحديث ابن أبي أوفى في ابراهيم ابن النبي ﷺ : وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثرا بعضها موصول وبعضها مطلق . والله أعلم بالصواب

تم الجزء العاشر ، ويليه الحادي عشر ؛ أوله كتاب الاستئذان

## تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٦٧	٥	٥٢٠٢	٥٦٠٢
١٢٤	٢٥	عمرو بن سعيد	عمر بن سعيد
١٣٥	٤	د	د
١٣٥	٨	د	د
٢٠٥	٢٦	باب	٧ - باب
٢١٢	١٦	٢٣	٤٣
٢١٤	٣	٢٤	٤٤
٢٤٧	١٤	٦٥	٥٦
٢٥٦	١٧	٥٨٨٧	٥٧٨٧
٢٧٣	١٩	عن عروة عن الزهري	عن الزهري عن عروة
٢٧٨	٨	بشار حدثنا عبيد	بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد
٢١٨	١٨	٣٧	٤٧
٣٥٢	٢	وهب	موجب
٣٥٢	٤	مخضبة	مخضبة
٣٧٢	٤	جرير	جرير
٤١٥	١٦	لسط	بسط
٤٧٦	٩	بردة عن ابن	بردة عن
٤٨٠	آخر سطر	فأخرج	فأخرج
٥٠٣	١٢	عبد الله بن عمرو	عبد الله بن عمر
٥١٨	٥	ابن مسعود	أبي مسعود

فہرست

## فهرس

## الجزء العاشر من فتح الباري

صفحة باب

( ٧٣ - كتاب الاضاحى )

رقم ٥٥٤٥ - ٥٥٧٤

الخمر من الغضب	٢	٣٤
نزل تحريم الخمر وهي من البسر والنمر	٣	٣٦
الخمر من العسل وهو البتع	٤	٤١
ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب	٥	٤٥
ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه	٦	٥١
الانتباذ في الأوعية والتور	٧	٥٦
ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف	٨	٥٧
بعد النهي		
نقيع التمر ما لم يسكر	٩	٦٢
الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة	١٠	٦٢
من رأى أن لا يخلط البسر والقر لذا كان	١١	٦٦
مسكرا وأن لا يجعل إداميه في إدام		
شرب اللبن (من بين فرث ودم لبناً	١٢	٦٩
خالصاً سائفاً للشاربين )		
استعذاب الماء	١٣	٧٤
شوب اللبن بالماء	١٤	٧٥
شراب الحلواء والعسل	١٥	٧٨
الشرب قائماً	١٦	٨١
من شرب وهو واقف على بعيره	١٧	٨٥
الأمين فالأمين في الشرب	١٨	٨٦
هل يستأذن الرجل من من يمينه في الشرب	١٩	٨٦
ليعطى الاكبر		
الكرح في الخوض	٢٠	٨٨
خدمة الصغار السكران	٢١	٨٨

صفحة باب

سنة الاضحية	١	٣
قصة الامام الاضاحى بين الناس	٢	٤
الاضحية للسافر والنساء	٣	٥
ما يشتهى من اللحم يوم النحر	٤	٦
من قال الاضحية يوم النحر	٥	٧
الاضحية والمنحر بالمصل	٦	٩
في اضحية النبي ﷺ بكعبتين اقرنين	٧	٩
قوله ﷺ لأبي بردة ضح بالجدع من	٨	١٢
المعز ولن تجزى عن أحد بعدك		
من ذبح الاضاحى بيده	٩	١٨
من ذبح ضحية غيره	١٠	١٩
الذبح بعد الصلاة	١١	١٩
من ذبح قبل الصلاة أعاد	١٢	٢٠
وضع القدم على صفح الذبيحة	١٣	٢٢
التكبير عند الذبح	١٤	٢٣
إذا رمث بهديه ايدبح لم يحرم عليه شيء	١٥	٢٣
ما يؤكل من لحوم الاضاحى وما يتزود منها	١٦	٢٣

( ٧٤ - كتاب الاشربة )

رقم ٥٥٧٥ - ٥٣٣٩

( انما الخمر والميسر والانصاب والازلام	١	٣٥
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه )		

باب	صفحة
قول المريض قوموا عنى	١٧ ١٢٦
من ذهب بالصبي المريض ليدعى له	١٨ ١٢٦
تمنى المريض الموت	١٩ ١٢٧
دعاء العائد للمريض	٢٠ ١٣١
وضوء العائد للمريض	٢١ ١٣٢
من دعا برفع الوباء والحى	٢٢ ١٣٢

### ( ٧٦ - كتاب الطب )

رقم ٥٦٧٨ - ٥٧٨٧

١	١٣٤	ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء
٢	١٣٦	هل يداوى الرجل المرأة أو المرأة الرجل
٣	١٣٦	الشفاء في ثلاث
٤	١٣٩	الدواء بالمسل
٥	١٤١	الدواء بالبان الابل
٦	١٤٢	الدواء بأبوال الابل
٧	١٤٣	الحبة السوداء
٨	١٤٦	التلبينة للمريض
٩	١٤٧	السموط
١٠	١٤٧	السموط بالقسط الهندى البحرى
١١	١٤٩	أى سادة يجتنب
١٢	١٥٠	الحجم فى السفر والاحرام
١٣	١٥٠	الحجامة من الداء
١٤	١٥٢	الحجامة على الرأس
١٥	١٥٣	الحجم من الشقيقة والصداع
١٦	١٥٤	الحلق من الأذى
١٧	١٥٤	من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتوى
١٨	١٥٧	الاثمد والكحل من الرمذ
١٩	١٥٨	الجذام
٢٠	١٦٢	المن شفاء العين
٢١	١٦٦	الدود

باب	صفحة
تنظيفية الاناء	٢٢ ٨٨
اختناك الاسقية	٢٣ ٨٩
الشرب من فم السقاء	٢٤ ٩٠
النهي عن التنفس فى الاناء	٢٥ ٩٢
الشرب بنفسين أو ثلاثة	٢٦ ٩٢
الشرب فى آنية الذهب	٢٧ ٩٤
آنية الفضة	٢٨ ٩٦
الشرب فى الافداح	٢٩ ٩٨
الشرب من قدح النبي ﷺ وآتيه	٣٠ ٩٨
شرب البركة والماء المبارك	٣١ ١٠١

### ( ٧٥ - كتاب المرضى )

رقم ٥١٤٠ - ٥١٧٧

١	١٠٣	ما جاء فى كفارة المرض
٢	١١٠	شدة المرض
٣	١١١	أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأول فالأول
٤	١١٢	وجوب عيادة المريض
٥	١١٣	عيادة المغمى عليه
٦	١١٤	فضل من يصرح من الربح
٧	١١٥	فضل من ذهب بصره
٨	١١٧	عيادة النساء الرجال
٩	١١٨	عيادة الصبيان
١٠	١١٨	عيادة الأعراب
١١	١١٩	عيادة المشرك
١٢	١٢٠	إذا طاد مريضاً لحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة
١٣	١٢٠	وضع اليد على المريض
١٤	١٢١	ما يقال للمريض وما يجيب
١٥	١٢٢	عيادة المريض راكباً وماشيأ ورددقاً على الحمار
١٦	١٢٣	قول المريض إني رجعت أو ورا رأساء أو اشتد بى الوجع

صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٧	٢٢ حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله	٢٣٥	٥٠ السحر . حدثنا عبيد بن إسحاق
١٦٧	٢٣ المذرة	٢٣٨	٥١ إن من البيان سحراً
١٦٨	٢٤ دواء المجلون	٢٣٨	٥٢ الدواء بالمجوة للسحر
١٧١	٢٥ لا صفر . وهو داء يأخذ بالبطن	٢٤١	٥٣ لا هامة
١٧١	٢٦ ذات الجنب	٢٤٢	٥٤ لا عصى
١٧٣	٢٧ حرق الحمير ايسد به الدم	٢٤٤	٥٥ ما يذكر في سم النبي ﷺ
١٧٤	٢٨ الحى من فيح جهنم	٢٤٧	٥٦ شرب السم والدواء به وبما يخاف منه
١٧٨	٢٩ من خرج من أرض لا تلاميذ	٢٤٩	٥٧ ألبان الأنثى
١٧٨	٣٠ ما يذكر في الطاعون	٢٤٩	٥٨ إذا وقع الذباب في الإناء
١٩٢	٣١ أجر الصابر في الطاعون	( ٧٧ - كتاب اللباس )	
١٩٥	٣٢ الرقى بالقرآن والمعوذات	رجم ٥٧٣ - ٥١٩	
١٩٨	٣٣ الرقى بفاتحة الكتاب	٢٥٢	١ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده
١٩٨	٣٤ الشرط في الرقية بقطيع من الغنم	٢٥٤	٢ من جر لذاره من غدر خيلاء
١٩٩	٣٥ رقية العين	٢٥٥	٣ التفتيح في الثياب
٢٠٣	٣٦ العين حق	٢٥٦	٤ ما أصفل من الكميين فهو في النار
٢٠٥	٣٧ رقية الحية والعقرب	٢٥٧	٥ من جر ثوبه من الخيلاء
٢٠٦	٣٨ رقية النبي ﷺ	٢٦٤	٦ الأزار المذهب
٢٠٨	٣٩ النفث في الرقية	٢٦٥	٧ الأردية
٢١٠	٤٠ مسح الزاقي الوجيه بيده اليمنى	٢٦٥	٨ لبس القميص ( اقموا بقميصي هذا فالقوة
٢١٠	٤١ في المرأة ترقى الرجل	على وجه أبي يأت بهما )	
٢١١	٤٢ من لم يرق	٢٦٧	٩ جيب القميص من عند الصدر ويخبره
٢١٢	٤٣ الطيرة	٢٦٨	١٠ من لبس حبة ضيقة السكين في السر
٢١٤	٤٤ الفأل	٢٦٨	١١ حبة الصوف في الفؤاد
٢١٥	٤٥ لا هامة	٢٦٩	١٢ الثقباء وفروج حرير وهو الثقباء
٢١٦	٤٦ الكهانة	٢٧١	١٣ البرانس
٢٢١	٤٧ السحر وقول الله تعالى ( ولكن الفياطين	٢٧٢	١٤ الراويل
	كفروا بعلون الناس السحر )	٢٧٢	١٥ العائم
٢٣٢	٤٨ الشرك والسحر من المواقات	٢٧٣	١٦ التفتيح
٢٣٢	٤٩ هل يستخرج السحر	٢٧٥	١٧ المغفر

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٧٥	١٨ البرود والخبرة والشمة	٢١٨	٤٧ حدثنا عبد الله بن مسلمة
٢٧٧	١٩ الأكسية والخامص	٢٢١	٤٨ فص الخاتم
٢٧٨	٢٠ اشتغال الصماء	٢٢٢	٤٩ خاتم الحديد
٢٧٩	٢١ الاحتباء في ثوب واحد	٢٢٢	٥٠ نقش الخاتم
٢٧٩	٢٢ الخيصة السوداء	٢٢٤	٥١ الخاتم في المختصر
٢٨١	٢٣ الثياب الخضراء	٢٢٤	٥٢ اقتناذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب
٢٨٢	٢٤ الثياب البيضاء		إلى أهل الكتاب وغيرهم
٢٨٤	٢٥ لبس الحرير واقتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه	٣٢٥	٥٣ من جعل فص الخاتم في بطن كفه
٢٩١	٢٦ لبس الحرير من غير لبس	٣٢٧	٥٤ لا ينقش على نقش خاتمه
٢٩١	٢٧ اقتراش الحرير	٣٢٨	٥٥ هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر
٢٩٢	٢٨ لبس القمي	٣٣٠	٥٦ الخاتم للنساء
٢٩٥	٢٩ ما يرخص للرجال من الحرير للحكة	٣٣٠	٥٧ القلائد والسحاب للنساء
٢٩٦	٣٠ الحرير للنساء	٣٣٠	٥٨ استعارة القلائد
٣٠١	٣١ ما كان الذي يتجاوز من اللباس والبسط	٣٣١	٥٩ الاقراط للنساء
٣٠٣	٣٢ ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا	٣٣٢	٦٠ السحاب للصبيان
٣٠٤	٣٣ التزعفر للرجال	٣٣٢	٦١ المنشبهون بالنساء والمقدمات بالرجال
٣٠٥	٣٤ الثوب الموضع	٣٣٣	٦٢ إخراج المنشبهين بالنساء من البيوت
٣٠٥	٣٥ الثوب الأحمر	٣٣٤	٦٣ فص الشارب
٣٠٦	٣٦ الميثة الحمراء	٣٤٩	٦٤ تقليم الأظفار
٣٠٧	٣٧ الثمنال السبتية وغيرها	٣٥١	٦٥ إعفاء الحي
٣٠٩	٣٨ يبدأ بالنمل البني	٣٥١	٦٦ ما يذكر في الشب
٣١١	٣٩ ينزع نعل اليسرى	٣٥٤	٦٧ الخضاب
٣٠٩	٤٠ لا يمشي في نعل واحدة	٣٥٦	٦٨ المجد
٣١٣	٤١ قبالة في نعل	٣٦٠	٦٩ التقليد
٣١٣	٤٢ القبة الحمراء من آدم	٣٦١	٧٠ الفرق
٣١٤	٤٣ المجلوس على الحصى ونحوه	٣٦٣	٧١ الفوائد
٣١٤	٤٤ المورد بالنصب	٣٦٣	٧٢ القفرح
٣١٥	٤٥ غواتيم النصب	٣٦٦	٧٣ تطيب المرأة زوجها بها
٣١٨	٤٦ خاتم الفضة	٣٦٦	٧٤ تطيب في الرأس والحية

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٦٦	٧٥	٤٠٠	١
٢٦٨	٧٦	٤٠١	٢
٢٦٨	٧٧	٤٠٣	٣
٢٦٨	٧٨	٤٠٣	٤
٢٧٠	٧٩	٤٠٤	٥
٢٧٠	٨٠	٤٠٥	٦
٢٧١	٨١	٤١٣	٧
٢٧٢	٨٢	٤١٣	٨
٢٧٢	٨٣	٤١٤	٩
٢٧٧	٨٤	٤١٤	١٠
٢٧٨	٨٥	٤١٤	١١
٢٧٩	٨٦	٤١٥	١٢
٢٨٠	٨٧	٤١٧	١٣
٢٨٠	٨٨	٤١٩	١٤
٢٨٢	٨٩	٤٢٣	١٥
٢٨٥	٩٠	٤٢٤	١٦
٢٨٦	٩١	٤٢٥	١٧
٢٨٩	٩٢	٤٣٦	١٨
٢٩١	٩٣	٤٣١	١٩
٢٩١	٩٤	٤١٣	٢٠
٢٩٢	٩٥	٤٢٣	٢١
٢٩٢	٩٦	٤٣٤	٢٢
٢٩٣	٩٧	٤٣٥	٢٣
٢٩٥	٩٨	٤٣٦	٢٤
٢٩٥	٩٩	٤٣٧	٢٥
٢٩٦	١٠٠	٤٣٧	٢٦
٢٩٧	١٠١		
٢٩٨	١٠٢		
٢٩٩	١٠٣		

## ( ٧٨ - كتاب الأدب )

رقم ٨٧٠ - ٧٦٦

٤٠٠	١	البِر والصلة ( ووصينا الانسان بالديه )
٤٠١	٢	من أحق الناس بحسن الصحبة
٤٠٣	٣	لا يجاهد إلا باذن الأبوين
٤٠٣	٤	لا يسب الرجل والديه
٤٠٤	٥	إجابة دعاء من بر والديه
٤٠٥	٦	عقوق الوالدين من الكبائر
٤١٣	٧	صلة الوالد المشرك
٤١٣	٨	صلة المرأة أمها ولها زوج
٤١٤	٩	صلة الأخ المشرك
٤١٤	١٠	فضل صلة الرحم
٤١٤	١١	إثم القاطع
٤١٥	١٢	من بسط له في الرزق بصلة الرحم
٤١٧	١٣	من وصل وصله الله
٤١٩	١٤	يبل الرحم ببلها
٤٢٣	١٥	ليس الواصل بالمكافئ
٤٢٤	١٦	من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم
٤٢٥	١٧	من ترك صبية غيره حتى تلعب به أو قبلها أو مازحها
٤٣٦	١٨	رحمة الولد وتقبيله ومعاذته
٤٣١	١٩	جعل الله الرحمة مائة جزء
٤١٣	٢٠	قتل الولد خشية أن يأكل معه
٤٢٣	٢١	وضع الصبي في الحجر
٤٣٤	٢٢	وضع الصبي على الفخذ
٤٣٥	٢٣	حسن العهد من الإيمان
٤٣٦	٢٤	فضل من يعمل بآيها
٤٣٧	٢٥	الساعي على الأرملة
٤٣٧	٢٦	الساعي على المسكين

٢٨٢	٨٩	عذاب المصورين يوم القيامة
٢٨٥	٩٠	نقض الصور
٢٨٦	٩١	ما رطب من التماوير
٢٨٩	٩٢	من كره القعود على الصورة
٢٩١	٩٣	كراهية الصلاة في التماوير
٢٩١	٩٤	لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة
٢٩٢	٩٥	من لم يدخل بيتا فيه صورة
٢٩٢	٩٦	من لعن المصور
٢٩٣	٩٧	من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس نافع
٢٩٥	٩٨	الارتداد على الدابة
٢٩٥	٩٩	الثلاثة على الدابة
٢٩٦	١٠٠	حمل صاحب الدابة غيره بين يديه
٢٩٧	١٠١	إرداف الرجل خلف الرجل
٢٩٨	١٠٢	إرداف المرأة خلف الرجل
٢٩٩	١٠٣	الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى



صفحة	باب	صفحة	باب		
٤٣٧	٢٧	رحمة الناس والبهائم	٤٧٣	٥١	واجتنبوا قول الزور
٤٤٠	٢٨	الوصاة بالجوار	٤٧٤	٥٢	ما قيل في ذى الوجين
٤٤٣	٢٩	إثم من لا يأمن جاره بوائقه	٤٧٥	٥٣	من أخبر صاحبه بما يقال فيه
٤٤٤	٣٠	لا تحقرن جارة لجارتها	٤٧٦	٥٤	ما يكره من القادح
٤٤٥	٣١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره	٤٧٨	٥٥	من أثنى على أخيه بما يعلم
٤٤٧	٣٢	حق الجوار في قرب الأبواب	٤٨٩	٥٦	إن الله بأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى
٤٤٧	٣٣	كل معروف صدقة	٤٨١	٥٧	ما ينهى عن التعاسد والتدابر
٤٤٨	٣٤	طيب الكلام	٤٨٤	٥٨	يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن
٤٤٩	٣٥	الرفق في الأسر كله	٤٨٥	٥٩	ما يكون من الظن
٤٤٩	٣٦	تعاون المؤمنين بعضهم بعضا	٤٨٦	٦٠	ستر المؤمن على نفسه
٤٥١	٣٧	من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها	٤٨٩	٦١	الكبر
٤٥٢	٣٨	لم يكن النبي ﷺ قاحشا ولا متفحشا	٤٩١	٦٢	المجرة وقول رسول الله ﷺ لا يحمل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث
٤٥٥	٣٩	حسن الخلق والسخاء ، وما يكره من البخل	٤٩٨	٦٣	ما يجوز من الهجران لمن عصى
٤٦٠	٤٠	كيف يكون الرجل في أهله	٤٩٨	٦٤	هل يزور صاحبه كل يوم أو بكرة وعشيا
٤٦١	٤١	المفقة من الله تعالى	٤٩٩	٦٥	الزيارة ومن زار قوما فطعم عندهم
٤٦٣	٤٢	الحب في الله	٥٠٠	٦٦	من تحمل للوفود
٤٦٣	٤٣	يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم	٥٠١	٦٧	الأخاء والحلف
٤٦٤	٤٤	ما ينهى من السباب واللعن	٥٠٢	٦٨	التبسم والضحك
٤٦٨	٤٥	ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير	٥٠٧	٦٩	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا الصادقين ، وما ينهى عن الزنا
٤٦٩	٤٦	الغيبة وقول الله تعالى ولا يمتقب بعضكم بعضا	٥٠٩	٧٠	في الهدى الصالح
٤٧١	٤٧	قول النبي ﷺ خير دور الانصار	٥١١	٧١	الصبر على الآذى
٤٧١	٤٨	ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب	٥١٣	٧٢	من لم يوجه الناس بالعتاب
٤٧٢	٤٩	الغيمة من المكبات	٥١٤	٧٣	من كفر أخاه بغير تأويل فهو كافر
٤٧٢	٥٠	ما يكره من الغيمة	٥١٥	٧٤	من لم ير كفايا من قال ذلك مثاوي

باب	صفحة	باب	صفحة
لا تسبوا الفهر	١٠١	٥٦٤	٧٥
قول النبي ﷺ إنما السكرم قلب المؤمن	١٠٢	٥٦٦	٧٦
قول الرجل فذاك أبي وأمي	١٠٣	٥٦٨	٧٧
قول الرجل جعلني الله فداك	١٠٤	٥٦٩	٧٨
أحب الأسما إلى الله عز وجل	١٠٥	٥٧٠	٧٩
قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكثروا بكثني	١٠٦	٥٧١	٨٠
اسم الحون	١٠٧	٥٧٤	٨١
تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه	١٠٨	٥٧٥	٨٢
من سمى بأسماء الأنبياء	١٠٩	٥٧٧	٨٣
تسمية الوليد	١١٠	٥٨٠	٨٤
من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفا	١١١	٥٨١	٨٥
الكنية للصبي قبل أن يولد للرجل	١١٢	٥٨٢	٨٦
التمكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى	١١٣	٥٨٧	٨٧
أبفض الأسما إلى الله	١١٤	٥٨٨	٨٨
كنية المشرك	١١٥	٥٩١	٨٩
المعايير مذبذبة عن الكذب	١١٦	٥٩٢	٩٠
قول الرجل لشيء أبيض بشيء وهو ينوي أنه ليس بحق	١١٧	٥٩٥	٩١
رفع البصر إلى السماء	١١٨	٥٩٥	٩٢
نكت العود في الماء والطين	١١٩	٥٩٦	٩٣
الرجل ينسكت الشيء بيده في الأرض	١٢٠	٥٩٧	٩٤
التكبير والتسبيح عند التعجب	١٢١	٥٩٨	٩٥
النهي عن الخذف	١٢٢	٥٩٩	٩٦
الحمد للعاطس	١٢٣	٥٩٩	٩٧
تسمية العاطس إذا حمد الله	١٢٤	٦٠٣	٩٨
ما يستحب وما يكره من النشأوب	١٢٥	٦٠٧	٩٩
إذا عطس كيف يثمت	١٢٦	٦٠٨	١٠٠
لا يثمت العاطس إذا لم يحمد الله	١٢٧	٦١٠	
إذا تئامب فليضع يده على فيه	١٢٨	٦١١	

